ترجمان

تاريخ الدولة العثمانية وتركيا الحديثة

الجزء الثاني

الإصلاح والثورة والجمهورية قيام تركيا الحديثة (1808-1975)

ستانفورد ج. شو - إيزيل كورال شو

ترجمة: أحمد سالم سالم

المركز العربي

تاريخ الدولة العثمانية
وتركيا الحديثة

الجزء الثاني

الإصلاح والثورة والجمهورية
قيام تركيا الحديثة
(1975-1808)

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى "سلسلة ترجمان" بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس "سلسلة ترجمان" وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

تاريخ الدولة العثمانية وتركيا الحديثة

الجزء الثاني

الإصلاح والثورة والجمهورية

قيام تركيا الحديثة

(1808-1975)

ستانفورد ج. شو - إيزيل كورال شو

ترجمة

أحمد سالم سالم

مراجعة

باسم سرحان



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شو، ستانفورد ج.

تاريخ الدولة العثمانية وتركيا الحديثة/ ستانفورد ج. شو، إيزيل كورال شو؛ ترجمة أحمد سالم سالم؛ مراجعة باسم سرحان.

2 جزء؛ 24 سم. - (سلسلة ترجمان)

محتويات: الجزء الأول. إمبراطورية الغازي: صعود الدولة العثمانية وانحدارها (1280-1808)، الجزء الثاني. الإصلاح والثورة والجمهورية: قيام تركيا الحديثة (1808-1975).

يشتمل على ببليوغرافية (الجزء الثاني، صفحات 753-815) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-664-4

1. العثمانيون. 2. الإمبراطورية العثمانية - تاريخ. 3. الإمبراطورية العثمانية - عصر الازدهار. 4. الإمبراطورية العثمانية - عصر الضعف. 5. الإمبراطورية العثمانية - سقوط، 1923. 6. تركيا - تاريخ - العصر العثماني، 1288-1918. 7. تركيا - تاريخ - القرن، 20. أ. شو، إيزيل كورال (مؤلف مشارك). ب. سالم، أحمد سالم (مترجم). ج. سرحان، باسم (مراجع). د. العنوان. هـ. السلسلة.

956.1015

الناشر


المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، شباط/ فبراير 2025

المحتويات

قائمة الجداول والخرائط

الجداول

الخرائط

تصدير

شهدت الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر جهودًا دؤوبة للإصلاح، حيث استُبدلت المؤسسات العريقة الخاصة بالدولة العثمانية الكلاسيكية بمؤسسات جديدة مستوحاة من المعرفة المتزايدة بالحُكم والمجتمع والفكر الأوروبي، جرى تعديلها لتفي باحتياجات العثمانيين وأحوالهم. وفي هذه العملية، جرى توسيع مجال الحكم إلى ما هو أبعد بكثير من المدى الذي كان يفرضه النهج العثماني التقليدي، ليمتد إلى كل جانب من جوانب الحياة، ما أدى إلى قهر الجماعات الدينية والاقتصادية والاجتماعية المستقلة التي بقيت طويلًا قوامًا للمجتمع العثماني. لقد حلّت بيروقراطية الحُكم الغربي الحديثة محل الطبقة الحاكمة القديمة، ووسّعت سلطتها في جميع أنحاء السلطنة، وخلقت نظامَ حكمٍ معقدًا للغاية تحكمه أوتوقراطية لا مثيل لها في الأزمنة التقليدية.

بدأ عصر الإصلاحات العثمانية الحديثة في العقد الأخير من عهد السلطان محمود الثاني (1808-1839)[1]، الذي وضع الأسس لما أعقب ذلك. وقد امتد عمله وتم استكماله - على نحو جزئي على الأقل - خلال حقبة التنظيمات (Tanzimat) الإصلاحية، التي شملت عهد ابنيه عبد المجيد الأول (1839-1861) وعبد العزيز (1861-1876)، واضطلعت بتنفيذه البيروقراطية الإصلاحية لرجال التنظيمات، بقيادة رجال دولة مؤهلين مثل مصطفى رشيد باشا وعالي باشا وفؤاد باشا.

كان الإصلاح في الدولة العثمانية عملية معقدة؛ إذ كان كل حَلٍّ يَخْلِق مشكلات جديدة. وقد تباطأ تطبيق القوانين والممارسات الجديدة لأسباب عدة. أولًا: ظلت

(1) يُعتمد في هذا الجزء من الكتاب، كما في الجزء الأول، التقويم الميلادي المسيحي. (الناشر)

السلطنة متسعة للغاية، مع مجتمع غير متجانس ووسائل اتصال ضعيفة نسبيًا؛ ثانيًا: إن قلة خبرة الإصلاحيين وجشع القوى الإمبريالية في أوروبا من أجل تحقيق الأرباح على حساب السلطنة الأقل تطورًا وشعبها، أدى إلى استمرار سلسلة من المشكلات الاقتصادية الموروثة من الماضي وتعميقها؛ ثالثًا: تعارضت المُطالبة بإجراء إصلاحات اجتماعية وسياسية - وهي نفسها من نتائج التنظيمات - مع رغبة قادتها في التحديث بأكبر سرعة وكفاءة ممكنة، من دون المماطلات والمساومات الملازمة لأي نظام ديمقراطي؛ رابعًا: قيام العناصر القومية ضمن الأقليات الخاضعة، التي أيدتها ودعمتها روسيا وكذلك القوى الغربية ولو بدرجة أقل، بالمطالبة بالحكم الذاتي أو الاستقلال عن السلطنة، واتخذت طموحاتها طابعًا دراماتيكيًا من طريق ممارسة الإرهاب هنا وهناك تحت السيادة العثمانية، والدعاية المعادية للمسلمين في قارتي أوروبا وأميركا. أخيرًا، تدخلت القوى العظمى في الشؤون العثمانية الداخلية لتأمين الامتيازات السياسية والاقتصادية لنفسها، على الرغم من منعها تفكيك السلطنة وتقسيمها بدافع اهتمامها بالحفاظ على توازن القوى الأوروبي. وفي حين كيّف الإصلاحيون العثمانيون أنفسهم وبرامجهم قدر الإمكان لمواجهة هذه التحديات وغيرها، فإنهم افتقروا إلى المعرفة والخبرة والقوة اللازمة لحلها في غضون المدة الزمنية القصيرة نسبيًا التي أتاحها أعداؤهم لهم.

على الرغم من أن إصلاحات التنظيمات كانت مصحوبة بالتوسع في مبدأ الحكم التمثيلي (representative government)، إلا أنها - وللمفارقة - قد بلغت ذروتها في عهد الحُكم المُطلق لعبد الحميد الثاني (1876-1909)، الذي حققها بالكامل. وبعد فترة وجيزة من الديمقراطية أعقبت خلعه، كانت هناك عودة إلى نظام أوتوقراطي لم يرأسه خلفاؤه، بل قادة تنظيم تركيا الفتاة (1908-1918)، الذين واصلوا الإصلاحات في العديد من المجالات، بينما زجوا بالسلطنة غير المستعدة في مستنقع الحرب العالمية الأولى، حيث أدى الدمار والهزيمة التي لحقت بها إلى تفككها النهائي. لقد كان القصد من عملية الإصلاح حسنًا، لكن التنفيذ لم يكن جيدًا دائمًا. ومع الإحباط الذي رافق هذه العملية بسبب مشكلات عدة لا دخل للعملية بها، والمشكلات العديدة التي كانت موجودة بالفعل، جعل الإصلاح العثماني السلطنة أقرب إلى المجتمع والمؤسسات الأوروبية المعاصرة لكنه أخفق في الحفاظ عليها.

مع ذلك، فقد وُضعت الأسس لجمهورية تركيا، التي قامت على أنقاض السلطنة، بقيادة مصطفى كمال أتاتورك (1923-1938) وخلفائه.

لقد رُويت أحداث التاريخين العثماني والتركي الحديث مرات عديدة، لكن كان ذلك يستند عادة إلى المصادر الأوروبية وفي سياق التحامل والطموح الأوروبيين. ولم يباشَر في سرد هذا التاريخ استنادًا إلى المصادر التركية إلا في السنوات الأخيرة. وبناء عليه، كان الهدف من هذا العمل هو الجمع بين المصادر الغربية والتركية، وإضافة نتائج أبحاث المؤلفين في المحفوظات والمكتبات العثمانية، وتقديم هذا التاريخ في سياقه.

نود أن نشيد بالمجموعة الصغيرة من العلماء الرواد الذين بدأوا هذا العمل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية: عمر لطفي برقان من جامعة اسطنبول، وجاويد بايسون من جامعة أنقرة، ونيازي بركس من جامعة ماكجيل، وورودريك دافيسون من جامعة جورج واشنطن، وخليل إينالجيك من جامعة شيكاغو، وكمال كربات من جامعة ويسكونسن، وأنور ضياء كارال من جامعة أنقرة، وأرجمند كوران من جامعة حجة تبة (Hacettepe) بأنقرة، وبرنارد لويس من جامعة برينستون، وشريف ماردين من جامعة البوسفور باسطنبول، ولويس توماس من جامعة برينستون، وإسماعيل حقي أوزون جارشلي من اسطنبول. ونود أيضًا أن نعرب عن امتناننا الخاص لمدحت سرت أوغلو، وتورغوت إشقسال ورؤوف تونجاي من أرشيف باش بكنلك (Başbakanlık) باسطنبول، وإلى مديري وموظفي محفوظات ومكتبة قصر طوبقابي، ومكتبة جامعة اسطنبول، ومكتبة بلدية اسطنبول، ومكتبة متحف اسطنبول للآثار، ومكتبة حقي طارق أوس ومكتبة السليمانية، ومكتبة بايزيد العامة في اسطنبول، والمكتبة الوطنية التركية، ومكتبة الجمعية التاريخية التركية في أنقرة، والمتحف البريطاني، ومكتب السجلات العامة، ومكتب علاقات الكومنولث في لندن، ومكتبة بودليان (Bodleian Library) في أكسفورد، ومكتبة جامعة كامبردج، وكذلك محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية، والمحفوظات الوطنية الفرنسية، ومحفوظات وزارة الحرب الفرنسية وقصر فنسين (Chateau de Vincennes)، والمكتبة الوطنية في باريس، وأرشيف الدولة النمساوية (Haus-Hof-und Staats-Archiv)، والمكتبة الوطنية في فيينا، ومكتبة هاري إلكنز ويدنر (Harry Elkins Widener) في جامعة هارفرد، ومكتبة فايرستون في

جامعة برينستون، ومكتبة أبحاث الجامعة (University Research Library) في جامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس، والتي من دون مساعدتها لم يُتَح للدراسة الخاصة بهذا العمل أن تكتمل. ونود أن نعرب عن ثنائنا بشكل خاص على اثنين من العلماء في التاريخ الدبلوماسي الأوروبي، أدى عدم تحاملهما وبحثهما عن الحقيقة في ما يتعلق بالأتراك إلى تحفيز عملنا الخاص، وهما وليام لانجر من جامعة هارفرد، وليفتن ستافريانوس من جامعة نورث وسترن (Northwestern University). أخيرًا، نود أن نعرب عن امتناننا للعاملين الأكفاء والمتعاونين في مكتب مطبعة جامعة كامبردج الأميركي في نيويورك، ولا سيما كولين جونز ورونا جونسون وكلير كومنيك وريتشارد هوليك، الذين ساعدونا بصبر وإخلاص كبيرين في إخراج هذا العمل.

إن دراسة التاريخ العثماني تتضمن مشكلات معقدة على نحو غير عادي، في ما يتعلق بالترجمة الصوتية للحروف (transliteration) وأسماء الأماكن. ونظرًا إلى أن اللغة العثمانية كانت تُكتب بالحرف العربي، فقد اضطر الباحثون إلى تكييف طرق مختلفة لترجمتها إلى لغات غربية، تعتمد عادةً على لغتهم الأم. وهكذا تم ترجمة الصوت "j" بالإنكليزية إلى "dj" بالفرنسية و"c" بالتركية الحديثة. كما اختلفت أسماء المدن وحتى الأقاليم بأكملها حسب اللغة؛ وبالتالي فإن اسطنبول وإزمير وأدرنه بالتركية، بقيت القسطنطينية وسميرنا وأدريانوبل في معظم اللغات الغربية. وعلى سبيل الملاءمة والدقة، استُخدم في هذا العمل الهجاء التركي الحديث فضلًا عن أسماء الأماكن، مع بعض التعديلات فقط عندما تصبح مقبولة بشكل خاص بالإنكليزية، أو عند استدعاء عبارات عربية أو فارسية. ويتم إرجاع التواريخ العثمانية إلى نظيراتها الأوروبية فقط لدى الاستشهاد بالكُتب عندما يتم ذكر التقويم الأصلي المستخدم أو يمكن استنتاجه من الأدلة الداخلية. وتُترجم أداة التعريف العربية (ال) حسب الاستخدام التركي الحديث الأكثر شيوعًا لكل كلمة، لكن هنا، كما هو الحال في مناحٍ أخرى، ليس الهجاء التركي الحديث ملائمًا وقد تغير بمرور الوقت.

ستانفورد ج. شو

إيزيل كورال شو

لوس أنجلوس، كاليفورنيا

كانون الثاني/ يناير 1977

مقدمة الطبعة الثانية

أتاحت هذه الطبعة الثانية للجزء الثاني، **الإصلاح والثورة والجمهورية**، فرصةَ إدراج عدد من التعليقات المفيدة، وتصحيح بعض الأخطاء.

وردتنا أيضًا رسائل من الأرمن يدّعون فيها أننا لم نراعِ وضعهم في الدولة العثمانية بشكل كافٍ، ولا سيّما معاناتهم في النصف الأخير من عقد الإمبراطورية، ما أدّى إلى المبالغة في استخدام المصادر العثمانية.

لسنا في صدد تبرير استخدامنا المصادر العثمانية في عملية تأريخ الدولة العثمانية؛ إذ استمرّت دراسة العثمانيين من دون الاعتماد على أي من هذه المصادر مدةً طويلةً، ما أدّى إلى تشويه هذا التاريخ وارتكاب أخطاء جوهرية. فعملية كتابة تاريخ فرنسا لا تُعدّ سليمةً ومتوازنةً من الناحية المنهجية، لو اعتمدت على الملاحظات الإنكليزية والإيطالية. لكننا في الوقت نفسه، استفدنا من مجموعة كبيرة من المواد غير العثمانية ذات الصلة، كما يتضح من قائمة المراجع.

لا أحد ينكر، أو يسعى إلى إنكار، المعاناة المروّعة التي عاناها الأرمن خلال السنوات الأخيرة من حكم الدولة العثمانية. ونحن نؤكد ذلك، في سياق التاريخ العثماني فحسب. لكن ما قد يغفل عنه البعض هو أنّ تجربة الأرمن، مهما كانت مروّعة، لم تقتصر على الشعب الأرمني؛ إذ شكّلت هذه التجربة جزءًا من مأساةٍ عامة اجتاحت شعوب الإمبراطورية كلّها، بما فيها الأتراك واليونانيون والأرمن والعرب واليهود وغيرهم من الشعوب، وكلٌّ منها يحمل ذكريات مؤلمة عن تلك الحقبة. وأفضت هذه المأساة إلى التفكّك النهائي للمجتمع التعدّدي نتيجة

سلسلة من الغزوات الأجنبيّة المدمّرة والهجمات الإرهابية وحركات التمرد الوطنية والمذابح، والمذابح المضادة، والمجاعة، والأمراض. وقد طال هذا التشظي جميع سكّان السلطنة، مسلمين وغير مسلمين على حد سواء، حيث كان لكل شعب من شعوب السلطنة، ضحاياه ومجرموه. وإذ نقدّر ونتفهّم ونتعاطف مع الأرمن وغيرهم بشأن هذه القضية الحساسة، لكن مصلحة جميع المعنيّين تقتضي أن يُنظر في جميع المصادر من دون أحكام مسبقة أو تحيّز. وبما أنّ الأبحاث الإضافية تكشف عن معلومات جديدة، فلا شكّ في أنه سيتمّ تعديل هذا الكتاب وغيره من الكتب بشأن هذا الموضوع. ولن يظهر المشهد النهائي إلّا بعد أن يتفحّص عدد من الباحثين جميع السجلّات ذات الصلة، ويعطي كلّ منهم رأيه التفاضلي بالنسبة إلى المصادر المتوافرة له لتقديم تفسيره الخاص. ولن تظهر الجوانب المتعدّدة للحقيقة إلا عندما يدرس العقل النقدي للقارئ جميع التفسيرات، ويتوصّل إلى استنتاجاته الخاصة.

ستانفورد شو
إيزيل كورال شو

مركز غوستاف إدموند فون غرونباوم لدراسات الشرق الأدنى
جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس

توسع الدولة العثمانية (1280-1683)



50 °N
10 °E
15 °E
20 °E
25 °E

غاليسيا
لفيف (ليمبرغ)
كامنياك
خوتين
كولوميا
الدانوب
فيينا
1683
نوفي زامكي
إرلاو
غران
بست
بودا
أوفن
كاماروم
جيور
الإمبراطورية الرومانية المقدسة
ستيريا
فيلاخ
سانت غوتهارد
1664
درافا
تريسته
غروسفاردين
ترانسيلفانيا
1541
سوتشافا
مولدافيا
1504
بروت
الدنيستر
بيسارابيا
المجر
1664
غيولا
سكدين
موهاج
سيغتفار
1526
بيترفاردين
تيسفار
بانات
سافا
ساباتش
بلغراد
1521
غالاتسا
كيليا
ميلان
البندقية
بو
كارنيولا
كرواتيا
45 °N
والاشيا
1393
أورسوفا
هرشوفا
الدانوب
بوخارست
دبروجة
سيمندريا
بلاد الصرب
1459
ترافنيك
البوسنة
1463
ياتيشه
دلماشيا
بوسنة سراي
فيدين
نيش
1389
نيقوبوليس
سيستوفا
سلستريا
فارنا
ميسيفري
سيبينيكو
سبالاتو
الهرسك
كوسوفا
صوفيا
1364
فلبه
راغوصة
تابعة للعثمانيين 1526
الجبل الأسود
كوروبا
فاردار
إيطاليا
روما
كاتارو
كرويا
أسكوب
أدرنة
1361
إسطنبول
1453
دوراتزو
ألبانيا
1748
الرومللي
مقدونيا
تراقيا
نابولي
الباسان
بيرات
سالونيك
غاليبولي
1356
أسكودار
بحر مرمرة
40 °N
أوترانتو
احتلال عثماني
1481-1480
إبيروس
ليمنوس
جنق قلعة
بورصة
قره سي
تساليا
1479
يغريبونت
ليسبوس
1462
بريفيزة
1499
ليبانتو
خيوس
1566
صاروخان
مانيسا
أزمير
الجزر الأيونية
أثينا
المورة
1460-1458
نابوليا
ساموس
1550
آيدين
منتشه
نافارين
1540
ناكسوس
1566
مونمفاسيا
كيثيرا
بنزرت
بونة
حلق الوادي
تونس
قسنطينة
35 °N
تونس
1574
كريت
1669
رودس
1522
جربة
البحر المتوسط
طرابلس
طرابلس
1551
بنغازي
ليبيا
برقة
1521
مصر

الأراضي العثمانية 1359	فتوحات سليمان العظيم (1520-1566)
الأراضي العثمانية 1451	فتوحات 1566-1683
فتوحات محمد الثاني (1451-1481)	1521 سنة الفتح
فتوحات سليم الأول (1512-1520) (متضمنة الفتوحات القليلة لبايزيد الثاني)	X معركة
	--- حدود الدولة العثمانية 1683

10 °E
15 °E
20 °E
25 °E

انحدار الدولة العثمانية وصعود الجمهورية التركية (1683-1975)



البحر المتوسط

النمسا

فيينا

1683

الحدود عام 1683

الدانوب

بودابست

المجر
إلى النمسا 1699

ترانسيلفانيا
إلى النمسا 1966

غروسفارداين

بانات
تمسفار
إلى النمسا 1718

موهاج

البوسنة
إلى النمسا-المجر 1878

الهرسك

دلماشيا
إلى البندقية 1699–1797
إلى النمسا 1797–1816
إلى إيطاليا 1805–1809
إلى فرنسا 1809–1810

راغوصة 1817

كاتارو 1878

بلغراد

باساروفيتز

بلاد الصرب
إلى النمسا 1718–1739

1817 1878

سراييفو

نيش

صوفيا

بلغاريا 1878 1908

الروملي الشرقية 1878

بوخارست

رومانيا 1858 1878

مولدافيا 1829

بودوليا

فينيتسا

الدنيستر

إلى بولندا 1699

بيسارابيا

ياسي

إبرايل

سيليستريا

كونستانزا

فارنا

بورغاس

أدرنة

إلى بلغاريا 1913

إسطنبول

البوسفور

أسكودار

بحر مرمرة

مودانيا

غاليبولي

الدردنيل

ألبانيا 1913

مقدونيا
إلى اليونان 1913

إبيروس

تساليا
إلى اليونان 1880

سالونيك

لاريسا

اليونان 1830

أثينا

المورة
إلى البندقية 1685–1699
1715–1718

نافارين

كورفو
الجزر الأيونية
إلى البندقية حتى 1797
إلى فرنسا 1797–1799 & 1807–1815
حماية بريطانية 1815–1863
إلى اليونان 1863

إلى اليونان 1920–1922

إزمير

موغلا

رودس

كريت
كانديا
تركيا 1718
إلى اليونان 1908

ميلان

البندقية

تريسته

إيطاليا

روما

تونس
تابعة اسميًا للعثمانيين
حتى 1881

طرابلس
تابعة للعثمانيين حتى 1835
ولاية عثمانية (1835–1912)
إلى إيطاليا 1912

بنغازي

برقة
تابعة للعثمانيين 1835
ولاية عثمانية (1835–1912)

الإسكندرية

مصر
1811
1882 الاحتلال البريطاني
1914 الحماية البريطانية
1922

خسائر 1683–1699 (معاهدة كارلوفيتز)	تركيا في عام 1923
خسائر 1700–1718 (معاهدة باساروفيتز)	1878 تاريخ الحكم الذاتي
خسائر 1719–1774 (معاهدة كوجك قينارجه)	1830 تاريخ الاستقلال
خسائر 1775–1812 (معاهدة بوخارست)	حدود مناطق النفوذ في الأناضول بعد الحرب العالمية الأولى
خسائر 1813–1829 / 1830 (معاهدة أدرنة)	الحدود بعد معاهدة سيفر 1920
خسائر 1830–1878 (معاهدة برلين)	الحدود بعد معاهدة لوزان 1923
خسائر 1879–1915 (معاهدتا لندن وبوخارست)	0 miles 300
خسائر 1916–1923 (معاهدة لوزان)	0 km 500

الفصل الأول

بدايات الإصلاح العثماني الحديث
عصر محمود الثاني (1808-1839)

أطيح السلطان سليم الثالث في 29 أيار/ مايو 1807، وحُلّ جيش النظام الجديد المُعَدَّل، وعُرقلت جهوده لتحديث الدولة العثمانية زمنًا من الوقت. سادت ردة الفعل مرة أخرى داخل الطبقة الحاكمة العثمانية. فخلال ولاية خليفته مصطفى الرابع (1807-1808)، حاول الإنكشارية وحلفاؤهم القضاء على كل من تجرأ على معارضة النظام القديم. غير أن هذا لم يحدث؛ فقد اتحد أنصار سليم الذين تمكنوا من النجاة، تحت قيادة ذلك الدانوبي البارز مصطفى باشا البيرقدار، لإنقاذ سليم واستعادة إصلاحاته. أتى مصطفى باشا بجيشه إلى اسطنبول، لكنه قبل أن يتمكن من اقتحام القصر، اغتيل سليم. ولتحقيق غايتهم، نصّب مصطفى باشا وأنصاره ابن عم سليم، محمودًا الثاني (1808-1839)، الذي كان محبوسًا مع سليم في القصر، والذي يُعرف عنه أنه يحمل الكثير من الأفكار الإصلاحية نفسها (28 تموز/ يوليو 1808)[1].

برز محمود في الوقت الملائم كمصلح أقوى وأنجح بكثير من سليم. وخلال ولايته الطويلة، لم يتمكن إلا في عام 1826 من القضاء على قوات الإنكشارية، وبالتالي حرمان المحافظين من ذراعهم العسكرية، ووضع الإصلاح العثماني على

---

(1) S. J. Shaw, *Empire of the Gazis: The Rise and Decline of the Ottoman Empire, 1280-1808* (New York/ London: 1976), pp. 273-277.

مسار جديد يتم فيه القضاء على المؤسسات القديمة واستبدالها بأخرى جديدة مقتبسة بشكل رئيسي من الغرب.

ما الذي جعل محمودًا الثاني مختلفًا عن سليم الثالث، رغم أنهما نشآ معًا؟ لقد تلقيا تعليم القصر التقليدي نفسه، المُطَعَّم بمعلومات متفرقة عن العالم الخارجي، ولم يكن لديهما سوى فرصة ضئيلة لاكتساب الخبرة العملية اللازمة لتحويل أفكارهما إلى واقع؛ إلا أن محمودًا قد شهد نتائج ضعف سليم وتردده، كما رأى مدى نجاح حتى الإصلاحات المحدودة المُدرجة في خطط النظام الجديد. ويبدو أن محمودًا قد أدرك في وقت مبكر من عهده أنه: (1) لكي تكون الإصلاحات ناجحة، يجب أن تشمل نطاق المؤسسات والمجتمع العثماني بأكمله، وليس فقط عناصر قليلة من الجيش؛ (2) الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تعمل بها المؤسسات التي جرى إصلاحها، كانت من خلال القضاء على تلك التي كانت تحل محلها، حتى لا تتمكن من إعاقة عملها؛ (3) يجب التخطيط للإصلاحات بعناية وضمان دعمها قبل محاولة إجرائها. لقد برزت هذه الأمور باعتبارها العمود الفقري لسياسة محمود الإصلاحية في السنوات اللاحقة.

أولًا: مصطفى باشا البيرقدار في منصب الصدر الأعظم (28 تموز/ يوليو – 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1808)

بدأ محمود الثاني عهده تحت سيطرة الرجل الذي أوصله إلى السلطة، ألا وهو مصطفى باشا البيرقدار، أول رجل على الإطلاق من أعيان الإيالات يتبوأ قمة السلطة في الدولة العثمانية. وكان مصطفى البيرقدار نفسه نتاج النظام العثماني التقليدي، ومفهومه للإصلاح كان ضمن الاتجاه نفسه. وعلى الرغم من أنه قد ارتقى بصفته من أعيان الإيالات، إلا أنه بمجرد وصوله إلى السلطة، بدا أنه استشعر هوية الحكم المركزي ومصالحه، على الأقل إلى حد إدراك أن سلطته في بلغاريا وسلطة زملائه لا يمكن أن تستمر إلا إذا نجت السلطنة نفسها في مواجهة التوسع الروسي. كانت خطوته الأولى تتمثل في القضاء على المعارضين لإصلاحات سليم. ومع منح جيش مصطفى باشا للإصلاحيين نوعًا من القوة التي لم تكن لدى سليم على الإطلاق، أُبعد الجنود المتمردون وقُتلوا أو نُفوا. كما جرى عزل المحافظين من مؤسسات الطبقة الحاكمة واستبدالهم برجال مستعدين لقبول الإصلاحات والقيادة الجديدة.

ثانيًا: وثيقة الاتفاق

لقد أظهر صعود مصطفى باشا أنه لا يمكن تجاهل قوة أعيان الإيالات. فلقد ساهمت معارضتهم في الفتك بالنظام الجديد، وربما تسببوا في تقويض الإصلاح مرة أخرى. هكذا حاول مصطفى باشا استخدام مكانته بينهم لحثهم على الموافقة على الإصلاحات؛ فدعا جميع الأعيان الكبار للحضور إلى اسطنبول للتداول في مشكلات السلطنة. ربما لم يكن لأي زعيم آخر في ذلك الوقت أن يحمل أعيانًا على هذه الدرجة من الاستقلال والعناد على المجيء، لكنه كان قادرًا على فعل ذلك. ومن الأناضول، جاء قادة السلالات القوية مثل قره عثمان أوغلو (Karaosmanoğlu) وچابان أوغلو (Çapanoğlu)، وكذلك القاضي عبد الرحمن باشا حاكم قرمان وأقوى الأعيان المؤيدين لسليم، وقد استقدموا حوالى ثلاثة آلاف جندي جرى تدريبهم على الطريقة الجديدة، ربما ليكونوا مثالًا أو ليكونوا تحذيرًا لجميع من جُمعوا؛ كما جاء معظم أعيان الروملي المهمين. لكن كانت هناك استثناءات؛ إذ لم يرسل علي باشا والي يانينه[2]، الذي كان يسيطر على معظم ألبانيا وشمال اليونان، سوى وحدة صغيرة من الجنود يقودها من ينوب عنه. وتجنب الأعيان الأصغر في بلغاريا، الذين نافسوا مصطفى باشا في تلك المقاطعة، اتخاذ هذه الخطوة خشية أن تقوّي موقفه على حسابهم. وكذلك فعل محمد علي، الذي سرعان ما جعل مصر أقوى أقاليم السلطنة، وبعد ذلك هاجم محمودًا الثاني في مناسبتين. ولم يتمكن أعيان وولاة الولايات العربية والأناضولية البعيدة من قطع مسافة طويلة إلى اسطنبول ليكونوا في الموعد المحدد، لكنهم في الواقع دعموا أي جهد من شأنه أن يقلل من سلطة حاميات الإنكشارية في الأقاليم عليهم[3]. وبعد أن استقبلهم السلطان في مقر إقامته الصيفية في كاغد خانه (29 أيلول/ سبتمبر 1808)، عقد الأعيان سلسلة من الاجتماعات لمناقشة إصلاحات مصطفى باشا المقترحة، ما أدى في النهاية إلى وثيقة اتفاق (سندى اتفاق/ Sened-i Ittifak) وقّعها جميع الحاضرين في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1808.

---

(2) يُلقَّب أيضًا بعلي باشا الألباني، و"أسد يانينه". (الناشر)

(3) Ahmet Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, 12 vols. (Istanbul: 1270-1301/1854-1883), vol. 9, pp. 3-5; A. Juchereau de St. Denys, *Les Révolutions de Constantinople en 1807-1808*, 2 vols. (Paris: 1819), vol. 2, pp. 199-209; Ismail Hakkı Uzunçarşılı, *Meşhur Rumeli Âyanlarından Tirsinikli Ismail, Yılık oğlu, Süleyman Ağalar ve Alemdar Mustafa Paşa* (Istanbul: 1942), pp. 138-143.

أكد أعيان الأقاليم[4] وحكامها الذين وَقَّعوا الوثيقة ولاءهم للسلطان، ووعدوا بالاعتراف بالصدر الأعظم ممثلًا مطلقًا له (المادتان 1 و4). وتقرر تطبيق نظام الضرائب العثماني بأكمله في أنحاء السلطنة، وفي جميع الإيالات التي يحكمها هؤلاء الأعيان، من دون أي إهدار للإيرادات التي تعود للسلطان قانونًا (المادة 3)، وفي المقابل وعد السلطان بأن تكون الضرائب عادلة ومنصفة (المادة 7). ولأن بقاء السلطنة يعتمد على قوة الجيش، وعد الأعيان بالتعاون في تجنيد الرجال في إيالاتهم. وتقرر تنظيم الجيش الجديد "وفقًا للنظام المعروض في أثناء المناقشة" (المادة 2)، الذي لم يحدّد تفاصيل دقيقة. وكان على الأعيان أن يحكموا بعدل في أراضيهم (المادة 5). وقد وعدوا باحترام أراضي بعضهم البعض واستقلال كل منهم، والعمل بشكل منفرد وجماعي كضامنين للوفاء بوعود بعضهم البعض، ودعم الحكم المركزي ضد أي معارضة لإصلاحاته، والسير إلى اسطنبول كلما سمعوا عن أي تمرد، من دون حتى إضاعة الوقت في الحصول على إذن السلطان (المادة 6). وهكذا لم يتضمن الاتفاق خطة محددة للإصلاح العسكري، لكن الاتجاه العام للمناقشة والبنود أشار إلى أن النظام الجديد الخاص بسليم سوف يُستعاد بدعم كامل من الحاضرين. وتشير بعض المصادر إلى أن مصطفى باشا اقترح أيضًا بعض الإصلاحات للفيلق العسكري الأقدم، تتضمن وضع حد للمخالفات في التعيينات، وأن يلزم الأعضاء غير المتزوجين الثكنات، وأن على جميع الأعضاء قبول الانضباط والتدريب من أجل الحصول على رواتبهم، وحتى استخدام الأسلحة على النمط الأوروبي. غير أن خططًا كهذه لم تظهر في تلك الوثيقة[5].

يشير بعض الكُتاب إلى الوثيقة باسم "الشرعة العثمانية العظمى" (ماغنا كارتا)، وهي اتفاقية بين الحاكم وأعيانه يمكن اعتبارها دستورًا مكتوبًا. لقد كانت محاولات تحديد صلاحيات السلطان في ما يتعلق بالضرائب، وإقرار تبادل المسؤوليات والالتزامات، فضلًا عن التمييز بين الحكومة والسلطان، بمثابة خطوات فعلية نحو

---

(4) الأقاليم في ذلك الوقت وحتى صدور "قانون نظام تشكيل الولايات" في 21 كانون الثاني/ يناير 1867 كانت تسمّى "إيالات"، لتصبح تسميتها بموجب القانون المذكور "ولايات". (الناشر)

(5) Mehmet Ataullah Şanizade, *Tarih-i Şanizade*, 4 vols. (Istanbul: 1290-1291/1873-1874), vol. 1, pp. 66-72; Cevdet, vol. 9, pp. 332-338; Juchereau de St. Denys, vol. 2, pp. 343-346; Enver Ziya Karal, *Osmanlı Tarihi*, vols. V-VIII (Ankara: 1952-1962), vol. V, p. 96.

الدستورية. لكن السلطان، الذي لم يرغب في الحد من سلطته السيادية، تجنب التوقيع عليه، مستاءً خصوصًا من إقراره بحقوق وامتيازات أعيان الإيالات وتعهده بأن يحكم بالعدل. وفي النهاية لم يوقع إلا أربعة من الأعيان، في حين عاد الباقون إلى ديارهم خلال انعقاد المشاورات بمجرد أن شعروا أنهم سيضطرون إلى تقييد استقلالهم من طريق التعهد بمساعدة الحكومة، والحكم بعدل، والحفاظ على استقامة بعضهم البعض. كذلك، وبخلاف الشرعة العظمى، لم تُستخدم وثيقة الاتفاقية في ما بعد لتعزيز مسألة دستورية الحكم في الدولة العثمانية(6). وبالتالي لم يكن لها سوى تأثير وأهمية محدودين.

ثالثًا: جيش سكبان جديد

حاول مصطفى باشا بعد إقرار وثيقة الاتفاق مباشرة استعادة "النظام الجديد"، سواء لأنه شعر آنذاك بالاطمئنان إلى دعم الأعيان له، أو لأنه خشي من أنهم قد ينقلبون ضده قريبًا، على الرغم من أن ذلك أتى على نحو حذر ومستتر حتى لا يتنبّه خصوم هذا النظام. كانت نواة القوات الجديدة هي قوة البنادق السريعة الإطلاق التي يبلغ عدد أفرادها ثلاثة آلاف رجل، والتي قَدَّمها القاضي عبد الرحمن باشا إلى المؤتمر، وأضاف إليها آخرين ممن تبقوا من النظام الجديد، والجنود الذين أحضرهم قادة قره عثمان أوغلو وچابان أوغلو. وجرى إصلاح ثكنات النظام الجديد القديمة في ليفنت چفتليغي وأسكودار وتسليمها إلى الفيلق الجديد (3 تشرين الأول/ أكتوبر 1808)، كما جرى تسجيل حوالى خمسة آلاف متطوع، وإصدار أوامر للتجنيد في أنحاء السلطنة في أقرب وقت ممكن. ولتجنب مقاومة الإنكشارية، لم تُسَمَّ القوات الجديدة بالنظام الجديد، بل جُعلت جزءًا من النظام القديم، ملحقة بجيش القابي قولو، ليصبح اسمها سكبان جديد (Segban-ı Cedit)، بعد فيلق سكبان البائد الذي كان تابعًا للإنكشارية(7). وقام الصدر الأعظم بصفته قائدًا لها بتعيين ضابط سابق في النظام الجديد، هو سليمان آغا، وعَمِلَ القاضي عبد الرحمن باشا قائدًا عسكريًا فعليًا. وفي حين لم تُنشأ خزانة خاصة بها، أُنشئت وزارة جديدة للشؤون الجهادية (امور

---

(6) Niyazi Berkes, *The Development of Secularism in Turkey* (Montreal: 1964), pp. 90-91; Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey* (London/New York: 1961), 2nd ed. (1968), pp. 74-75; Halil Inalcık, "Sened-i Ittifak ve Gülhane Hatt-ı Hümâyûnu," *Belleten*, 28 (1964).

(7) Cevdet, vol. 9, pp. 9, 12; Şanizade, vol. I, pp. 97-98; Uzunçarşılı, pp. 144-145; Karal, vol. V, p. 97.

جهاديه نظارتى/ Umur-u Cihadiye Nezareti)، وهو اسم ذو جاذبية خاصة للعلماء، للحصول على الإيرادات اللازمة. وقد خُطّط بأن يكون قوام هذه القوات 160,000 رجل، يتوزعون على 100 فرقة (bölük) وثلاثة أفواج، لكن في ذلك الوقت كانت القوة تتضمن في مجموعها حوالى 10,000 رجل وضابط.

رابعًا: إصلاحات عسكرية أخرى

أعيد تنظيم البحرية تحت إشراف مُعَلِّم مصطفى البيرقدار باشا ومستشاره المقرب، عبد الله رامز أفندي، الذي عزل غير الأكفاء، وأخرج السفن القديمة من الخدمة، وبدأ في بناء أخرى جديدة. وقد أُغلقت ثكنات غلطه (Galata) التي أصبحت مراكز لأعمال الفتنة والشغب، وطُلب إلى البحارة أن يعيشوا في الترسانات أو على سفنهم[8]. حاول مصطفى البيرقدار كذلك إصلاح فيلق الإنكشارية، حيث أصدر أوامر تحظر بيع المناصب، وأعاد العمل بنظام الترقية القديم على أساس الأقدمية، وطالب جميع الأعضاء بقبول التدريب والانضباط. كما اقترح إلغاء بطاقات الدفع الخاصة بالإنكشارية، والتي كانوا يحوزونها من أجل تلقي الرواتب وليس من أجل الخدمة، في إطار عملية توفير الأموال التي يمكن إنفاقها على الجيش والبحرية بعد إصلاحهما. لكن محمودًا الثاني، ذلك السياسي المستبد، خشي من أن يؤدي قطع دخول آلاف الأشخاص فجأة إلى إثارة التمرد، وأمر تاليًا بإلغاء مثل هذه السندات مقابل مدفوعات إجمالية تعادل نصف قيمتها، بينما يلقى من لا يقوم بتسليمها طواعية هو فقط للحرمان بلا تعويض[9].

خامسًا: ردة فعل المحافظين

حفزت هذه الإجراءات صعود معارضة المحافِظين للسلطان وصدره الأعظم. لقد كان المدعوون للخدمة في الفيلق الجديد، أو المطالَبين بالتنازل عن وظيفتهم التي كانت بمنزلة بطالة مُقَنَّعَة في الفيلق القديم، ساخطين لفقدان امتيازاتهم. ولم ينخدع

---

(8) Ahmet Asım Efendi, *Tarih-i Asım*, 2 vols. (Istanbul: [n. d.]), vol. 2, pp. 237-240; Şanizade, vol. 1, pp. 99-100; Cevdet, vol. 9, p. 16; Uzunçarşılı, p. 147.

(9) Uzunçarşılı, pp. 145-146; Asım Efendi, vol. 2, pp. 237-238; Şanizade, vol. 1, pp. 78-79; Cevdet, vol. 9, pp. 10-11; Karal, vol. V, p. 97; Ottokar von Schlechta-Wssehrd, *Die Revolutionen in Constantinopel in den Jahren 1807 und 1808* (Vienna: 1882), pp. 191-192.

الفيلق القديم وجمهور الشعب بالأسماء التي أُطلقت على الجيش الجديد، بل كانوا مستائين من وجوده. وسرعان ما بدأ مصطفى باشا البيرقدار ورجاله، غير المعتادين على سلطة المنصب فضلًا عن الحياة في مدينة كبيرة، يتصرفون على نحو متغطرس وهدّام لإبعاد السلطان ومن كانوا يقومون في الأصل بدعمه. تصرف مصطفى باشا كما لو كان الحاكم الحقيقي، وأصدر أوامر من دون إخضاعها للإجراء الشكلي الذي يستلزم مناقشتها والموافقة عليها، وكانت ردة فعله على احتجاجات محمود هي التفكير في استبداله بسليم جراي، المطالِب بعرش خانات القرم والمقيم آنذاك في اسطنبول[10]. لقد أثار مصطفى باشا ورفاقه العداء العام باستخدام مناصبهم لجمع الثروة لأنفسهم، ومصادرة العديد من التيمارات وممتلكات المؤسسات الدينية التي لم يتمكن القيّمون عليها من تقديم وثائق تثبت حقوقهم. وقد طال الاستياء عموم السكان في اسطنبول بسبب السلوك المتبجح لجنود الصدر الأعظم، الذين طافوا في الشوارع ملحقين الأذى بالمتاجر وأصحاب المنازل. وفي النهاية، يبدو أن مصطفى باشا قد نَفَّر الجميع بفظاظته واستمتاعه الواضح بإفزاع كل من يقترب منه وإهانته[11].

سادسًا: إطاحة مصطفى باشا وانتصار ردة الفعل

لقد عزّز كلٌ من الجيش الخاص والحرس الشخصي وجيش سكبان - الذي كان جزء منه لا يزال في عمليتي التعبئة والتدريب - مركز مصطفى باشا في اسطنبول. لذلك، حرّض أعداؤه أعيان بلغاريا ضده، ورتبوا حصول هجوم على رُسچق في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر. اضطر مصطفى باشا إلى إعادة معظم جنوده للدفاع عن مركزه هناك، واستبدلهم بساكني جبال من الروملي عاطلين من العمل. طافت القوات الجديدة للصدر الأعظم في شوارع اسطنبول، وتقاسمت الملذات وخَرَّبت أكثر حتى مما فعل مَن قبلها، لكنها أخفقت في توفير الحماية الكافية لسيدها[12]. في النهاية، كان أول ظهور علني لرجال سكبان جديد في إفطار صوم اليوم الأخير من رمضان (14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1808)، حيث أطلقوا ثورة ضد مصطفى باشا. ثار غضب

(10) Uzunçarşılı, p. 212; A. Juchereau de St. Denys, *Histoire de l'Empire Ottoman depuis 1792 jusqu'en 1844*, 4 vols. (Paris: 1844), vol. 2, pp. 250-251.

(11) Şanizade, vol. 1, p. 98; Asım Efendi, vol. II, p. 240; Cevdet, vol. 9, pp. 15-18.

(12) Uzunçarşılı, pp. 213-214; vol. 1, p. 105; Cevdet, vol. 9, p. 20; Schlechta-Wssehrd, p. 198.

الإنكشارية الحاضرين من هذا التبجح الصريح لأعدائهم، إلى حد أنهم أسرعوا إلى ثكناتهم ودفعوا إلى تمرد الفيلق بأكمله، وقد ساعد في ذلك انتشار الأخبار (الكاذبة) بأن الصدر الأعظم يريد حلّ تشكيلهم تمامًا. وفي وقت مبكر من صباح اليوم التالي اقتحم المتمردون الباب العالي، حيث كانت البوابات مفتوحة بسبب العُطلة، ما جعل مصطفى باشا وحارسه الشخصي يلجآن إلى مستودع بارود صغير في الجوار. وأخيرًا، عندما أوشك جنود الإنكشارية على اقتحام المستودع من السقف، انفجرت براميل المسحوق، إما من طريق الخطأ أو على يد مصطفى باشا، فتسببت في مقتله مع رجاله ومئات عدة من الإنكشارية في الخارج[13].

هوت اسطنبول مرة أخرى في فتنة المتمردين العسكر المنتصرين، الذين طالبوا السلطان بتنصيب آغا جديد إضافة إلى صدر أعظم يحظى منهم بقبول أكبر. وهكذا أصبح محمود في وضع مشابه لوضع سليم قبل مدة وجيزة، لكنه كان قد تعلّم الدرس جيدًا. كان يعلم أن التنازلات ستشجع المتمردين على المطالبة بالمزيد والمزيد حتى يفقد عرشه بالتأكيد لمصلحة مصطفى المخلوع، الذي كان لديه العديد من المؤيدين داخل القصر وخارجه. وبدلًا من التنازل، ماطل ريثما يأمر رامز باشا والقاضي عبد الرحمن بإحضار قواتهما إلى القصر (15 تشرين الثاني/ نوفمبر)، ثم رفض مطالب المتمردين. وعندما بدأ الإنكشارية الهجوم، تعرضوا للضرب على يد القوات المعززة. كذلك قام محمود بتأمين منصبه بإعدام الأمير مصطفى، وبالتالي حرمان المتمردين من المرشح البديل للعرش[14].

تبع ذلك صراع واسع النطاق؛ حيث حاز الإنكشارية دعم الحرفيين وغوغاء المدينة وشنوا هجومًا عامًا على القصر من اتجاه آيا صوفيا، وقطعوا إمدادات المياه الخاصة به (16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1808). رد السكبان الجدد بهجمات خارج الأسوار، لكنهم لم يكونوا منظمين ومدربين تمامًا حتى ذلك الوقت، وأمام التفوق العددي للمهاجمين لم يتمكنوا من التقدم خارج النطاق. وبدأت سفن البحرية في القرن الذهبي بقصف ثكنات الإنكشارية وصفوفهم حول القصر، فأشعل ذلك حرائق

---

(13) Asım Efendi, vol. 2, p. 243; Şanizade, vol. I, pp. 107-109; Cevdet, vol. 9, pp. 26, 30-31, 33-35; Juchereau de St. Denys, *Les Révolutions*, vol. 2, p. 233.

(14) Uzunçarşılı, p. 165.

ضخمة دمرت أقسامًا كبيرة من أحياء السلطان أحمد وآيا صوفيا وديوان يولو، حيث قُتل الآلاف من المدنيين الأبرياء. ومن ثم أقرّ قادة الإنكشارية بعجزهم عن الفوز وأن الأفضل هو جنوحهم إلى الحل الوسط، فوقعوا وثيقة الطاعة (سند اطاعت/ Sened-i Itaat) للسلطان مقابل العفو. لكن التسوية أزعجت الإنكشارية الأقل رتبة، الذين ما زالوا يعارضون استمرار السكبان، وأزعجت آخرين أيضًا صُدِموا بإعدام مصطفى باشا وطالبوا بإطاحة محمود، غير أن محمودًا استمر في الاحتفاظ بالسلطة بدعم من السكبان. في النهاية، دَفع العلماءُ الجنودَ المتمردين إلى الموافقة على مفاوضات جديدة باعتبارها البديل الوحيد للقضاء على آل عثمان تمامًا. كان مصير قوات السكبان هو أصعب قضية يمكن حلها. أخيرًا، وبعد مناقشات طويلة، تم التوصل في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر إلى اتفاق يقضي بحل السكبان، مع السماح لأعضائه بمغادرة اسطنبول من دون أن يُمسوا بضرر، وألا يُطلب من السلطان تسليم أي من مؤيديه الذين لجأوا إلى القصر. وفي ظل هذه الظروف كانت هذه هي أفضل تسوية ممكنة لإنهاء الأزمة[15]. لكن المتمردين لم يلتزموا بالاتفاق؛ فعندما غادر السكبان القصر وفقًا للتسوية، عُزِّلَ من السلاح وزيّهم العسكري، اعترضهم من ينتظرهم في الخارج، بينما هاجمت حشود أخرى ثكناتهم ودمرتها، ما أسفر عن مقتل من بداخلها. قُتل عدد من الأعيان الذين دعموا الإصلاحات، بمن فيهم رامز باشا والقاضي عبد الرحمن. وبدا أن ردة الفعل قد تغلبت مجددًا. لكن محمودًا استمر على عرشه، ملتزمًا بقوة بالإصلاح، حيث بات أكثر اقتناعًا بأنه لا يمكن بناء قوات جديدة على نحو فعال إلا إذا تم القضاء على القوات القديمة التي من شأن مصالحها أن تتأثر. وفي الواقع لم يكن من الممكن أن يقتصر الإصلاح على الجيش فقط، بل وجب أن يمتد ليشمل كامل المؤسسات والمجتمع العثماني. وقد كان لهذه الدروس أن تُطَبَّق فعليًا خلال السنوات التالية[16].

(15) Asım Efendi, vol. 2, pp. 258-259; Şanizade, vol. 1, p. 141; Cevdet, vol. 9, p. 47.

(16) Avigdor Levy, "The Military Policy of Sultan Mahmud II, 1808-1839," Unpublished Ph.D. Dissertation, Harvard University, 1968, pp. 60-86; Asım Efendi, vol. 2, pp. 237-260; Şanizade, vol. 1, pp. 91, 100-105, 107-112, 116-148; Cevdet, vol. 9, pp. 12-55; Juchereau de St. Denys, *Histoire*, vol. 2, pp. 250-271; Juchereau de St. Denys, *Les Révolutions*, vol. 2, pp. 217-239; Schlechta-Wssehrd, pp. 199-228; Şanizade, vol. 1, pp. 105-144; Kalost Arapyan, *Rusçuk âyânı Mustafa Paşa'nın hayatı ve kahramanlıkları*, Esat Uras (trans.) (Ankara: 1943), pp. 16-26; Uzunçarşılı, pp. 154-183.

سابعًا: سنوات الإعداد (1808-1826)

لم تكن نتائج الأحداث المهمة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1808 حاسمة مثل نتائج الثورة التي أطاحت سليمًا الثالث في العام السابق. لقد انتهت الحرب لكن ليس من خلال الاستسلام غير المشروط، بل نتيجة للتسوية؛ إذ لم يظهر محمود الثاني في وضع ضعيف بالنسبة إلى قادة المتمردين كما حدث مع مصطفى الرابع، لكن مع ذلك لم تكن عناصر القوة الأساسية بالتأكيد بين يديه. كانت الإيالات تحت سيطرة أعيان قاموا بالتنصل من التزاماتهم تجاهه إلى حد بعيد، فانتهت قوات السكبان الجديدة التي أنشئت كأداة للسلطة الشخصية وكذلك كخطوة أولى نحو تحديث الجيش. وكانت القوة العسكرية الوحيدة الموجودة تتكون من الفيلق نفسه الذي عارض الإصلاح طوال الوقت. لكن محمودًا الثاني أظهر عزمًا كبيرًا ومثابرة خلال الأزمة. لقد أظهر استعداده للقتال، وقاتل بشكل جيد، في سبيل السياسات التي آمن بها، في تناقض تام مع تَرَدُّد سليم وضعفه الشديدين. وكان من شأن هذه السمعة أن تخدمه جيدًا، حيث أمضى السنوات الثماني عشرة التالية في العمل على إعادة بناء فريق من الجنود ورجال الدولة المخلصين، وانتظار اليوم الذي ستمكّنه الأحداث فيه من التصرف مرة أخرى وفقًا للدروس التي تعلمها.

ثامنًا: إحياء المؤسسة العسكرية

كان يجب أن تكون الخطوة الأولى لمحمود، بعد خسارة قوات السكبان، استعادة الجيش التقليدي حتى يكون لديه قوات تملك ما يكفي من القوة للدفاع عن السلطنة ضد أعدائها، خصوصًا روسيا التي كانت الحرب لا تزال مشتعلة معها. ومرة أخرى، صدرت أوامر تُلزم الإنكشارية والسباهية بالالتزام بلوائحهم التقليدية، وتعيين الضباط وترقيتهم وفقًا للكفاءة وليس الرشوة والسياسة، وعزل جميع الذين أخفقوا في التدريب والخدمة مع القوات. لكن بالطبع بعد حل السكبان، لم يكن من الممكن تنفيذ هذه الأوامر فعليًا. ظل الإنكشارية في أحسن الأحوال بمثابة حشد سيئ التسليح، غير منضبط أو مدرب، قادر على العمل دفاعًا عن النظام القديم أكثر من مقارعة الجيوش الجديدة في أوروبا. وتَحَوَّل السباهية الإقطاعيون في ذلك الوقت إلى أرستقراطية ريفية، حيث وقعت معظم التيمارات في أيدي أصحاب الملكيات الكبيرة، الذين كانوا في كثير من الحالات هم أعيان الإيالات المستقلين

وحلفاؤهم. مع ذلك، نجح السلطان أكثر في إحياء الفيالق القديمة الأخرى التي تلقّت الإصلاحات فعليًا والتي كانت آنذاك أكثر استعدادًا لقبول الانضباط والتعزيز، وخصوصًا فيلقي المدفعية وعربات المدفعية المتلازمين (يبلغ عدد قواتهما على التوالي 4910 و2129 رجلًا)، اللذان كانا قد أُنشئا في إطار إعداد قوات قتالية فعالة مع حلول نهاية عهد سليم[17]. وسرعان ما تمكن محمود من تعيين أتباعه لقيادتهم. وقد رفع رواتبهم، وزودهم بمعدات جديدة وثكنات أفضل، وضاعف قوتهم بهدوء، بحيث إنه بحلول عام 1826 بلغ عددهم في المجمل ما يقرب من 10,000 رجل في المدفعية 4400 رجل في عربات المدفعية، ما شكل ثقلًا موازنًا للإنكشارية، لكنه مخلص وفعال[18]. شكّل محمود كذلك قوة جديدة من فرسان المدفعية قوامها حوالى 1000 رجل، جرى تدريبهم وتنظيمهم على النمط الغربي. وعلى الرغم من أن الروس قد هزموها ودمروها بشدة في عام 1812، فإنه قد أعيد بناؤها في ما بعد، حيث زوّدت السلطان بقوة جيدة التدريب، ومخلصة باعتبارها حرسه السلطاني الخاص في مواجهة مكائد خصومه[19].

استدعت التهديدات الخارجية للسلطنة استمرار التركيز على النظام العسكري. عمل محمود على إعادة بناء الأسطول وتحديثه، بشكل أساسي تحت إشراف الأميرال الأكبر خسرو محمد باشا (الحاكم الأخير لمصر قبل محمد علي)، الذي قضى في المنصب 12 عامًا على فترتين (22 كانون الأول/ ديسمبر 1811 - 2 آذار/ مارس 1818؛ 9 كانون الأول/ ديسمبر 1822 - 9 شباط/ فبراير 1827)، حيث بنى سفنًا حربية جديدة، خصوصًا في إطار رد الباب العالي على التمرد اليوناني. ولاستبدال

(17) S. J. Shaw, *Between Old and New: The Ottoman Empire under Sultan Selim III, 1789-1807* (Cambridge, Mass.: 1971), pp. 122-123.

(18) *Başvekâlet Arşivi*. Prime Minister's Archives, Istanbul, Kanunname-i Askeri, II, la-b,

لمزيد من المعلومات يُنظر:

S. J. Shaw, "Ottoman Archival Materials for the Nineteenth and Early Twentieth Centuries: The Archives of Istanbul," *International Journal of Middle East Studies*, 6 (1975), pp. 94-114.

المجموعات التي تم الرجوع إليها والاستشهاد بها:

Bab-ı Âli Evrak Odası; Buyuruldu; Cevdet Askeri; Cevdet Dahiliye; Cevdet Maliye; Irade, Meclis-i Mahsus; Irade, Meclis-i Vâlâ; Irade, Dahiliye; Kanun-u Kalemiye; Maliyeden Müdevvere; Meclis-i Tanzimat; Mesail-i Mühimme; Teşkilat-ı Devair; and Yıldız; Ismail Hakkı Uzunçarşılı, *Osmanlı Devleti Teşkilâtından Kapukulu Ocakları*, 2 vols. (Ankara: 1943-1944), vol. 2, p. 108.

(19) *Başvekâlet Arşivi*, Kepeci, nos. 3258, 3259; Kanunname-i Askeri, II, 1a-7b; Cevdet Askeri, no. 449; Şanizade, vol. 2, p. 156; Cevdet, vol. 12, p. 167; Levy, pp. 101-103.

البحارة اليونانيين من جزر بحر إيجة، جنّد البحارة المسلمين ومنحهم رواتب سخية وهيّأ ظروف عمل مؤاتية لهم لحثّهم على قبول ما هو مطلوب من تدريب وانضباط صارمين[20]. وبعد انتهاء الحرب الروسية، جرى تحديث أسطول الدانوب، إلى جانب قواعده في إبرايل وسلستريا ورُسجق وفيدين[21]. وابتداء من السنوات الأولى لحكمه، قام محمود بترميم الحصون على طول حدود السلطنة وإنشاء قوات جديدة من الحاميات الحدودية القادرة والراغبة في مقاومة العدو[22]. وأعاد تنظيم وتحديث ترسانات المدفعية والترسانات البحرية ومصنع البارود الذي أنشأه سليم في آزادلي بمساعدة فنيين أجانب. وتأكد رجال محمود من أن الضباط والرجال الذين جرى تعيينهم في هذه الأماكن يتمتعون بالإخلاص والحصافة[23]. أخيرًا، تم شراء مدافع وبنادق وأسلحة أصغر جديدة من أوروبا، وخُزِّنت في القصر وأماكن أخرى استعدادًا لذلك اليوم الذي تُستخدَم فيه لمصلحة السلطان على نحو علني[24].

عندما مَنح الحرس الشخصي للسلطان ثقة متزايدة، تحرك الأخير للقيام بما في وسعه لإصلاح الإنكشارية ووضع رجاله في مواقع قيادية رئيسية عليهم أيضًا. وعوقب الضباط والرجال الذين تحدّوا سلطته صراحة أو احتجوا على إجراءاته العسكرية الأخرى، حيث أُرسلوا إلى المنفى أو أُعدموا سرًّا. واستُبدل كبار ضباط الفيلق بالتدريج بذوي الرتب الدنيا الذين كانوا أكثر انفتاحًا على سلطة القصر وبالتالي أكثر جدارة بثقة

---

(20) Mehmet Esat Efendi, *Tarih-i Esat Efendi*, 2 vols., I, 258a-b, 296b-297a;

مخطوط موجود في مكتبة جامعة اسطنبول، TY6002، TY6003، TY6004 وTY6005؛ المجلّد الأول موجود أيضًا في مكتبة السليمانية في اسطنبول، مجموعة عزت أفندي Y2084. تعود مراجع هذا العمل للمجلّد الأول إلى نسخة موجودة في مكتبة السليمانية؛ ومراجع المجلّد الثاني تعود إلى نسخة موجودة في مكتبة جامعة اسطنبول؛

Cevdet, vol. 12, p. 122; Levy, pp. 103-105.

(21) Şanizade, vol. 3, pp. 22-25.

(22) Ahmet Cevdet, *Tarih-i Cevdet: Tertib-i Cedit*, 2nd rev. ed., 12 vols. (Istanbul: 1302-1309/1884-1891), vol. 10, pp. 218-219; Şanizade, vol. 4, pp. 98, 104-106, 128-129; Levy, p. 106; *Başvekâlet Arşivi*, Kepeci, nos. 4825-6, 4829-35, 4985.

(23) Ahmet Lütfi, *Tarih-i Lütfi*, vols. I-VIII (Istanbul: 1290-1328/1873-1910), vol. 5, pp. 145-146;

إنّ المجلّدات 9-13، التي تشمل الأعوام 1846-1876، موجودة في هيئة مخطوط في مكتبة الجمعية التاريخية التركية، أنقرة، MS 531/1-7, 5032-4, 4812، وفي مكتبة متحف اسطنبول الأثري، MS 1340-1345, 1349.

(24) *Başvekâlet Arşivi*, HH 48523, 48958; *Başvekâlet Arşivi*, Kepeci, 6699, 6702, 6706; Levy, p. 106.

السلطان[25]. وهكذا، حصل محمود على مساعدة آغا حسين، الذي ارتقى ليصبح آغا الفيلق بأكمله (26 شباط/ فبراير 1823). برز آغا حسين في كنف علي باشا السلحدار[26]، واستغل مركز ذلك الأخير كصدر أعظم (10 آذار/ مارس - 13 كانون الأول/ ديسمبر 1823) لإبعاد المنشقين في الفيلق من طريق الفصل والتقاعد القسري والنفي، إلى حد أن السلطان كافأه بمنحه رتبة وزير ولقب باشا، ومنذ ذلك الحين أصبح يُعرف باسم آغا حسين باشا أو ببساطة آغا باشا، ليصبح إحدى الشخصيات العسكرية الرئيسية خلال ما تبقى من ذلك العهد[27]. وعندما أثارت هذه السياسات القاسية معارضة داخل الفيلق، قام محمود بعزل آغا باشا من وظيفته كقائد (تشرين الأول/ أكتوبر 1823) وأرسله للخدمة كحاكم لبورصة وإزميد وكذلك كآمر على حصون البوسفور لحمايته من أعدائه إلى أن يأتي الوقت المناسب، مع ضمان وضع هذه القوات المهمة بالقرب من العاصمة تحت قيادة ضابط ذي كفاءة وأهل للثقة[28].

لم يحبط خروج آغا حسين من فيلق الإنكشارية جهود محمود للحصول على دعم ضباطه، بل ساعده هذا الخروج من خلال توفير وظيفة شاغرة أخرى في القمة وفرص جديدة لترقية الرجال الثقات إلى مناصب رئيسية في الفيلق بأكمله. ومن بين الذين ارتقوا على هذا النحو كان محمد جلال الدين آغا، الذي أصبح في أيلول/ سبتمبر 1825 القائد الأخير للفيلق، حيث استخدم هذا المنصب لمساعدة السلطان على تقويضه والقضاء عليه في نهاية الأمر[29]. كان هناك أيضًا أحمد بابوچو، الضابط في الترسانة البحرية، الذي نظم قوة من رجال القوارب والحمالين هناك وفي القرن الذهبي، ووضعهم تحت تصرف السلطان، وفي مقابل ذلك حصلوا على العديد من

(25) Howard A. Reed, "The Destruction of the Janissaries by Mahmud II in June 1826," Unpublished Ph.D. Dissertation, Princeton University, 1951, pp. 51-70; Levy, p. 107; Esat Efendi, vol. 1, 8a, 41a, 94a-b, 139a-141a, 155b, 248a-b, 290b, 316b; Şanizade, vol. 1, pp. 185, 201-202; vol. 2, pp. 11-13, 76-78, 234-237, 291-292; vol. 3, pp. 89-90; Hızır Ilyas Efendi, *Vakâyi-i Letâif-i Enderun* (Istanbul: 1276/1859), pp. 206-207, 223, 238-239, 288-289; Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, vol. 9, pp. 208, 210, 228, 273, 293; vol. 12, pp. 61, 79-80, 123-151; *Başvekâlet Arşivi*, HH 17884, 17328; Uzunçarşılı, *Osmanlı Devleti*, vol. 1, p. 522.

(26) المعروف بعلي باشا السلحدار الطورانجي. (الناشر)

(27) Howard Reed, "Agha Hüseyin Pasha," in: *The Encyclopaedia of Islam*, New ed. (Leiden: 1954-), vol. 3, pp. 628-629; Levy, pp. 108-109; Esat Efendi, vol. 1, 162a-b; Efendi, p. 271.

(28) Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, vol. 12, pp. 82-84, 96-97; Levy, pp. 108-109; Robert Walsh, *A Residence at Constantinople...*, 2 vols. (London: 1836), vol. 2, pp. 502-518.

(29) Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, vol. 12, pp. 123, 151.

المناصب البحرية وصولًا إلى منصب الأميرال الأكبر، بعد مدة وجيزة من القضاء على الإنكشارية (24 تشرين الأول/ أكتوبر 1828 - 13 كانون الثاني/ يناير 1830)[30]. مع ذلك، كانت هذه في الأساس جهودًا سياسية، ولم تتحول إلى خطط لإصلاح الفيلق أو تدريبه، لذلك بقي غير مؤهل كما كان في السابق، ومُني بالفشل مرارًا وتكرارًا أمام المتمردين اليونانيين، وتسبب في إثارة اضطرابات في شوارع اسطنبول عند أدنى استفزاز، في حين واصلت وحداته المتمركزة في الأقاليم التسبب في المزيد من المشكلات للمسؤولين المحليين والسكان أكثر مما تسببت بذلك للعدو[31].

تاسعًا: الصراع من أجل السلطة السياسية

كان محمود الثاني بطيئًا في توسيع سلطته وإدخال الإصلاحات لأنه كان أبعد من أن يكون هو الحاكم السيد في دياره. فلقد بقيت السلطة الحقيقية داخل الطبقة الحاكمة في أيدي قادة المؤسسات القائمة، الذين كان من شأنهم أن يصبحوا أكثر سعادة بخلع السلطان لو كان هناك عضو آخر في السلالة العثمانية يمكن أن يحل محله.

كان هناك العديد من مراكز القوة السياسية في المؤسسة العثمانية خلال العقدين الأولين من نظام حُكم محمود؛ فشيخ الإسلام يمثل العلماء ويسيطر عليهم، وآغوات الإنكشارية وغيرها من القوات والقادة النظاميين يقودون الفصائل العسكرية، ورئيس الكُتّاب يمثل الكتبة الأقوياء في الصراعات المزمنة على السلطة. وقد مارس السلطان اللعبة بأفضل ما يمكن، حيث عمل على مخالفة الوقت بين فصيل وآخر، ولم يترك أحدًا من خصومه في السلطة طويلًا حتى يتمكن من بناء أسس قوّته، وتعزيزها بالتدرج لتقويض قوتهم بصورة شاملة ووضع أنصاره في المناصب ذات الأهمية.

---

(30) Ahmet Cevat, *Tarih-i Askeri-i Osmani, I-Yeniçeriler* (Istanbul: 1297/1880), vol. 1, p. 369;
الطبعة الفرنسية:
État militaire Ottoman depuis la Fondation de l'empire jusqu'a nos jours; G. Macrides (trad.), Tome I Livre I: *Le Corps des Janissaires* (Constantinople: 1882),
إنّ المجلّد الثاني والكتابين الثاني والثالث عن الإصلاحات العسكرية في عهد سليم الثالث، موجودة في المخطوط TY 4178 في مكتبة جامعة اسطنبول. كذلك فإن المجلّد الثاني والكتاب الرابع عن الإصلاحات العسكرية في عهد محمود الثاني، فضلًا عن المجلّد الثالث والكتاب الخامس عن الإصلاحات من عهد عبد المجيد إلى عبد الحميد الثاني، موجودة في المخطوط TY 6127 في المكتبة نفسها:
Walsh, vol. II, pp. 518-520; Levy, p. 109.

(31) Şanizade, vol. 1, pp. 349-353, vol. 4, pp. 103-104; vol. 3, pp. 50-53, 87-88; Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, vol. 9, pp. 208-210; vol. 11, pp. 71-73.

كان أكثر القادة المحافظين تأثيرًا واستمرارًا في ذلك الوقت، هو حالت محمد سعيد أفندي (1761-1823)، أحد أعضاء فئة العلماء والمرتبط ارتباطًا وثيقًا بتكية الدرويش المولوي غالب دده في غَلَطَه. عمل حالت سفيرًا عثمانيًا في باريس لمصلحة البلاط في عهد سليم، لكن خدمته الطويلة (1802-1806) هناك لم تؤدِّ سوى إلى تشديد معارضته للتجديد على النمط الغربي في الدولة العثمانية. وبعد عودته إلى اسطنبول، شارك في الائتلاف المحافظ الذي تمكن من إسقاط سليم، لكن بسبب مواقفه المؤيدة لبريطانيا نُفي إلى كوتاهية أثناء إطاحة مصطفى الرابع وفترة السيطرة القصيرة لمصطفى باشا. وبالتالي كان في وضع يُمَكِّنه من خدمة محمود الثاني في سنواته الأولى. كان دوره في إنهاء الحكم الطويل للزعيم المملوكي سليمان آغا في بغداد، وتأسيس حُكم عثماني مباشر في العراق (1810)، قد أكسبه دعم السلطان الخاص. وكان تعيينه في بلاط السلطان (كتخدا ركاب همايون/ kethüda-ı rikab-ı hümayun)، وبعد ذلك نيشانجي (nişancı) في الديوان السلطاني (10 أيلول/ سبتمبر 1815)، قد جعله المستشار السياسي والعسكري المقرب من محمود. وعلى الرغم من أن حالت قد دعم وساعد في تنظيم حملات محمود العسكرية ضد الأعيان فضلًا عن كثير من الأعداء الخارجيين، فإنه عارض جميع جهود التحديث، ولا سيما إصلاح فيلق الإنكشارية، وأنشأ تحالفًا سياسيًا من القادة المحافظين. حتى دعمه لرغبة محمود في إضعاف أعيان الإيالات، يبدو أنه كان في الواقع محاولة لتقوية أصدقائه بين الإنكشارية والعلماء من خلال القضاء على منافسيهم الرئيسيين على السلطة في الأقاليم[32].

جاءت المعارضة الرئيسية لحالت من الأميرال الأكبر خسرو محمد باشا، ومن رئيس الكُتَّاب جانب محمد بسيم أفندي (1817-1821) الذي جمع بين أفضل عناصر الثقافتين الغربية والإسلامية، ومن محمد سعيد غالب باشا (1763-1829) الذي ربما كان أعظم ليبرالي في عصره. ولد غالب في اسطنبول، وارتقى كموظف رسمي في المؤسسة الكتابية، وتفوق كسفير خاص لسليم إلى باريس من أجل المفاوضات التي بلغت ذروتها في سلام أميان (1802). قَدَّم غالب تقريرًا للسلطان

(32) Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, vol. 11, pp. 5-7, 93-94; Şanizade, vol. 3, pp. 50-54.

كان له تأثير كبير على جهود الإصلاح التي قام بها سليم[33]، ثم أصبح الرئيس الأكثر نفوذًا للمؤسسة الكتابية خلال العقد التالي، حيث عمل كرئيس للكُتّاب ثلاث مرات (منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 1806 - 25 تموز/ يوليو 1807؛ 16 نيسان/ أبريل 1808- تموز/ يوليو 1811؛ 22 كانون الثاني/ يناير - منتصف تموز/ يوليو 1814). كان عضوًا نشطًا في لجنة رُسچق التي نصّبت محمودًا على العرش. وقد دعم بقوة جهود مصطفى باشا البيرقدار الإصلاحية، وأُنقذ من إعدام المتمردين له فقط بسبب اشتهاره بالأمانة، وربما أيضًا بسبب عدم رغبة المتمردين في تنفير الكُتّاب[34]. استخدم غالب في النهاية حملة حالت ضد علي باشا الألباني (1820) - ما أدى إلى موت الأخير وكذلك إلى بداية الثورة اليونانية (آذار/ مارس 1821) - كذريعة لعزله ونفيه (تشرين الثاني/ نوفمبر 1822)، وشنقه هناك بعد ذلك بوقت قصير[35].

أدى رحيل حالت إلى منح محمود المزيد من الحرية للتلاعب بالأفراد والجماعات السياسية. واستُبدل حالت في منصب الصدر الأعظم بمنافسه عبد الله باشا الدالاتي (10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1822 - 10 آذار/ مارس 1823)، الذي تولى مهمة استئصال المحسوبين على حالت من الحكم، وبعد ذلك عُزل هو أيضًا، في الظاهر بسبب فشله في السيطرة على فيلق الإنكشارية[36]. استُبدل الدالاتي بالحامل السابق لسيف السلطان، علي باشا السلحدار (10 آذار/ مارس - 13 كانون الأول/ ديسمبر 1823)، الذي كانت مساهمته الرئيسية في توظيف المزيد من الرجال المخلصين في المناصب الرئيسية لفيلق الإنكشارية، مع مراعاة ردة فعل شيخ الإسلام، قد منحت قوة كبيرة لتحركات السلطان[37]. كان بديله هو غالب باشا، الذي جيء به إلى السلطة على أمل أن تمكّنه تجربته في الشؤون الخارجية من حل المشكلات التي أدت إليها الثورة اليونانية، وأن يساعد السلطان في وضع خطط للقضاء على فيلق الإنكشارية (13 كانون الأول/ ديسمبر 1823 - 14 أيلول/ سبتمبر 1824)[38]. كَرَّس غالب

---

(33) Shaw, *Between Old and New*, p. 450, n. 26.

(34) Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, vol. 9, p. 40; Şanizade, vol. 1, p. 139.

(35) Levy p. 97; Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, vol. 12, pp. 64-65; Tekindağ, "Halet Efendi," in: T. C. Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi* (Istanbul, Ankara: 1940-), vol. 5, pp. 123-125.

(36) Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, vol. 12, pp. 64-66, 81-82; Esat Efendi, vol. 1, 137a-b.

(37) Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, vol. 12, pp. 82, 96; Esat Efendi, vol. 1, 194a.

(38) Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, vol. 12, p. 84.

نفسه لكلتا المهمتين. وقد نجح في تأمين تدخل جيش محمد علي لقمع اليونانيين، واستخدام الهزيمة التي ألحقها ذلك الأخير بالإنكشارية لتشويه سمعتهم، وإقناع معظم العثمانيين وعامة الناس بأن هذه المؤسسة قد صارت الآن في غاية العجز عن إنقاذ السلطنة. وضع غالب كذلك رجال السلطان في قوات القابي قولو الأخرى، وبالتالي تَحَضَّر لليوم الذي سيُقضى فيه أخيرًا على الإنكشارية. أدت مؤامرات البلاط التي لا تنتهي، واعتبار أنه لن يتمكن بوصفه كاتبًا من قيادة الجيش عندما يحين الوقت الحاسم للوصول إلى نتيجة مع الإنكشارية، إلى استبدال غالب بالعسكري القدير محمد سليم باشا (البندرلي) (14 أيلول/ سبتمبر 1824-1828)، الذي اكتسب خبرة عسكرية في القتال ضد الروس وكذلك في سوريا وطرابلس، والذي كان قد شغل سابقًا لمدة قصيرة منصب الصدر الأعظم (28 آذار/ مارس - 30 نيسان/ أبريل 1821)[39]. وهكذا يتضح بشكل تدريجي مِن عَرض القادة الذي قدمناه، هيمنة السلطان المتزايدة على العملية السياسية، وتصميمه على بسط سيطرته ما إن يحين الوقت المناسب.

عاشرًا: إصلاحات محمد علي في مصر

كل شيء تقريبًا أراد محمود الثاني أن يقوم به في اسطنبول، أُنجز بالفعل من خلال نشاط إصلاحي كان يبدو أكثر نجاحًا بكثير في خديوية مصر، ما شَكَّل سابقة كانت نموذجًا ودافعًا لكثير مما قام به السلطان بعد عام 1826. قاد هذه الإصلاحات محمد علي، أشهر من قام بالتحديث في الشرق الأوسط طوال القرن التاسع عشر، الحاكم العثماني لمصر بين عامي 1805 و1848، ومؤسس السلالة التي حكمت البلاد أكثر من قرن. كانت المشكلات التي واجهت محمد علي مشابهة للغاية لتلك التي واجهها محمود الثاني؛ فقد كانت مصر تشارك الدولة العثمانية مؤسساتها الأساسية مدة ثلاثة قرون، لذا كانت المشكلات التي تقع هنا وهناك مرتبط بعضها ببعض، وبالتالي كانت الحلول التي جُرّبت متشابهة. مع ذلك، بينما كان على محمود الثاني أن يتصرف بحذر، كان محمد علي قادرًا على تنفيذ الإصلاحات بسرعة أكبر وعلى نحو أكمل، لأن الحملة الفرنسية على مصر (1798-1801) وما أعقبها من استعادة الحُكم

---

(39) Levy, pp. 97-101; Orhan Köprülü, "Galib Paşa," in: T. C. Maarif Vekâleti, vol. 4, pp. 710-714.

العثماني هناك، قد أزالت فعليًا الطبقة الحاكمة القديمة ومعها المعارضة المرتبطة بالمصالح الخاصة التي أحبطت كلًا من سليم ومحمود. وقد مكّن وجود القوات المملوكية والعثمانية والبريطانية في مصر بعد الانسحاب الفرنسي، محمد علي - الذي دخل البلاد كقائد للوحدة الألبانية والبوسنية في الجيش العثماني - من التظاهر بالدفاع عن مصالح الشعب وحقوق السلطان أمام شتى المحتلين.

بمجرد أن أصبح محمد علي واليًا، كانت مشكلته الرئيسية تكمن في محاولته إقرار هيمنته على طيف سياسي كان يُعَدّ فيه واحدًا ضمن عناصر متنافسة. وكان حلّه المباشر هو الاعتماد على دعم العلماء المحليين وزعماء الطوائف الحرفية والتجارية، فضلًا عن السلطان والحامية العثمانية، ضد خصومه المماليك الذين قادهم محمد بك الألفي، الحليف المملوكي للبريطانيين. وقد أوفى الوالي الجديد بالتزاماته المالية لاسطنبول، وفي الوقت نفسه استخدم الرشوة بشكل حكيم في بلاط السلطان لإحباط مناورات السفير البريطاني من أجل نقله إلى سالونيك (1806). ثم عزز محمد علي موقفه بهزيمته للمماليك وتشتيت جيوشهم باسم كل من السلطان وشعب مصر. وعند تجدد الحرب العثمانية مع روسيا (1806-1808)، حاولت بريطانيا احتلال مصر مرة أخرى، إلا أن محمد علي وَحَّد صفوف البلاد في مقاومة عامة للتهديد الأجنبي. وفي وقت لاحق، قضى على معظم المماليك المتبقين بمذبحة نُفّذت في القلعة (1 آذار/ مارس 1811). ثم استخدم جنوده الألبان والبوسنيين - الذين سعوا لاستغلال انتصاره لمصلحتهم الخاصة - في تلبية طلب السلطان للمساعدة ضد الوهابيين في شبه الجزيرة العربية (1811-1812)، حيث أضفى نجاحهم في هذه المهمة على محمد علي مكانة إضافية في كل من اسطنبول والقاهرة. واستمال العلماء المصريين بإعادة جميع ممتلكاتهم التي استولى عليها المماليك، وكذلك من خلال مواصلة المجالس الاستشارية التي أقامها الفرنسيون لمنحهم صوتًا في السياسة الحكومية. ودفعتهم الرشاوى الكبيرة التي تقاضوها إلى التغاضي عن ترسيخ السلطة في يديه بالتدرج إلى أن تمّ له ما أراد. وفي غضون ذلك، استمر في الاعتراف بالسلطة العثمانية ودفع الضريبة بشكل منتظم، وقدم الدعم العسكري عند الحاجة، ضد الوهابيين مرة أخرى في شبه الجزيرة العربية (1818-1820) وضد المتمردين اليونانيين.

لكن حتى عندما بنى محمد علي قوته من خلال التوفيق بين العناصر السياسية الرئيسية في مصر أو التخلص منها، كان يضع قواعد سلطته المستقلة، وذلك بشكل رئيسي من خلال إدخال الإصلاحات التي كان من المقرر اعتمادها خلال السنوات المتبقية من ولايته الطويلة. وقد شمل هذا بناء جيش حديث وإدارة مركزية تعتمد عليه وحده، وتطوير الثروة الاقتصادية للبلاد لتمويل إصلاحاته، والترويج لفكرة حُكم شبه وراثي، وتطوير عائلته وأتباعه والوصول بهم إلى طبقة نبلاء جديدة دائمة لدعمه هو وخلفائه.

كانت خطوته الأولى تتمثل في إنشاء جيش لاستخدامه أمام منافسيه العسكريين في البلاد. وقد حاول القيام بذلك من طريق تحديث القوات العثمانية التي تأتمر به، ووَضْع قوة من الفرنسيين الفارين من الجندية في قيادة وحدة من العبيد السود، واستخدام المماليك والضباط اليونانيين مباشرة في العملية، وجلب مستشارين فرنسيين لتدريب القوة على استخدام الأسلحة والتكتيكات الأوروبية (آب/ أغسطس 1815)[40]. لكن كان إحجام الجنود العثمانيين عن قبول الأساليب الجديدة سببًا في تقويض هذا المسعى. إلا أن هذا الفشل ولّد قناعة لدى محمد علي بأن الوسيلة الحقيقية الوحيدة لاكتساب القوة والاستقلالية التي أرادها هي إنشاء جيش جديد تمامًا. لو كان هدفه الوحيد في إنشائه هو الحفاظ على حكمه في مصر، لكان الأمر كافيًا لتنظيمه وتطويره وفقًا لتجربته العثمانية؛ لكن يبدو أنه كانت لديه طموحات أكبر، ربما إخضاع الدولة العثمانية بأكملها وبعثها من جديد تحت زعامته.

لذلك قرر بناء جيشه الجديد على غرار القوات البريطانية والفرنسية التي شهدها في سنواته الأولى في مصر وكذلك النظام الجديد، وقد أطلق عليه كذلك "نظامية" (Nizamiye)، أو الجيش "المنظَّم". لقد حاول رجل النظامية أولًا استخدام العبيد البيض من القوقاز والسود من السودان وأفريقيا الوسطى، وبالتالي إحياء النظام المملوكي القديم، لكن سرعان ما ثبت له أن ذلك لا يلائم النوع الحديث من الجيوش الذي كان يراود تفكيره. وابتداءً من عام 1823، لجأ إلى مصدر كان قد تجاهله العثمانيون والمماليك؛ ذلك المتمثل في فلاحي مصر. فما كان منه إلا أن قام بإرسال جماعات

(40) Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, vol. 4, p. 286; David Farhi, "The Şeriat as a Political Slogan or the 'Incident of the 31st Mart'," *Middle Eastern Studies*, 7 (1971), pp. 154-155.

التجنيد، مُنشِئًا نظامًا للتجنيد الإجباري. لقد حرره هذا من التحَكُّم الخارجي لأنظمة الرقيق وأعطاه احتياطيًا كبيرًا من الرجال، لكن جرى تحقيقه بنظام تجنيد قاس أدى إلى تعطيل الزراعة المصرية في نهاية المطاف، فضلًا عن حدوث سلسلة من الانتفاضات. وقد استقدم لقيادة الجيش الجديد مئات الضباط والخبراء الفنيين من أوروبا، وأنشأ مدارس عسكرية وفنية لتدريب المصريين، الذين أُرسل بعضهم إلى أوروبا لتلقي تدريب متقدم. وافتُتحت مصانع لتصنيع المعدات العسكرية وفق المعايير الأوروبية. وفي غضون مدة زمنية قصيرة، كان لمحمد علي قوة مشاة كبيرة وفعالة سرعان ما أثبتت قدراتها في اليونان والجزيرة العربية والشام والأناضول وفي مصر نفسها. وقاده نجاح المشاة إلى تطوير قوات جديدة من المدفعية والمهندسين (1824–1828)، وفتح مدرسة للهندسة وكلية تتكون من الأوروبيين إضافة إلى بعض العثمانيين الذين جرى تدريبهم سابقًا في اسطنبول في عهد سليم الثالث. وأنشئ فوج للاهتمام بالتحصين والنقل وبناء الطرق والحَفر. وبُني أسطول حديث في البحرين المتوسط والأحمر، وأنشئت وحدات من سلاح الفرسان على الطريقة الأوروبية في أوائل ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

واحتاج محمد علي لتمويل الجيش الجديد إلى دولة أكثر إنتاجية بكثير من تلك التي وضع يده عليها. ولتحقيق استغلال فعال للموارد، جرى توسيع نطاق الدولة إلى ما هو أبعد مما يقبل به تقليديًا الجانب العثماني. لقد أتى بخبراء الزراعة الأجانب لتحسين أساليب الزراعة والري، وأدخل محاصيل جديدة، مثل القطن والسكر والأرز والنيلة، لبيعها في الخارج وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد الخبراء والأسلحة. ونظرًا إلى أن الفلاحين كانوا يفتقرون إلى رأس المال والدراية اللازمة لإنتاج هذه المحاصيل الجديدة، أصبحت الدولة رأسمالية في كثير من الحالات، حيث استحوذت على مساحات كبيرة، ووفرت الأرض والبذور، وحولت العديد من الفلاحين إلى أكثر بقليل من عمال مستأجرين. ومن ناحية أخرى، تحسنت الظروف المعيشية لكثير من الفلاحين إلى حد ما، لأن محمد علي بنى مشافي وعيادات، وأدخل نظامًا للحجر الصحي لإنهاء وباء الطاعون، ونظامًا لمدارس الطب لتدريب أطباء محليين، تحت إشراف طبيب فرنسي يدعى كلوت بك (Clot Bey). كما أنشأ نظامًا ضريبيًا جديدًا حديثًا، ووضع طرقًا يصل بها محصلو الضرائب بشكل مباشر

إلى دافعي الضرائب أكثر مما كان ممكنًا في الماضي، حيث أجرى مسحًا جغرافيًا جديدًا للتأكد من تسجيل كل مصدر للثروة والتزامها الضريبي.

طوّر محمد علي مصادر جديدة للدخل من خلال بناء الصناعة والتجارة المصريتين وإنشاء مصانع حكومية عند الضرورة. ودعي رجال التجارة والصناعة الأوروبيين للقدوم والاستقرار لتوفير رأس المال والخبرة اللازمة للمؤسسات الخاصة، وهكذا نشأت جالية أجنبية قوية احتكرت - بالاشتراك مع الأسرة الجديدة الأرستقراطية - الكثير من جوانب الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد حتى انقلاب عام 1952. كما أنشأ بحرية تجارية ودَخَلَ في اتصال دبلوماسي وتجاري مباشر مع دول أوروبا على الرغم من تبعيته للسلطان.

غير أن هذا النجاح الاقتصادي كان له مقابل؛ فقد أدى التوجيه الغربي للاقتصاد المصري إلى زيادة اعتماد هذا الاقتصاد على الأسواق العالمية إلى حد بعيد وتعريضه للتقلبات الاقتصادية الأوروبية. وقد سيطر الأجانب على الاقتصاد المصري وتلاعبوا به، وقُضي على استقلالية ومبادرة شرائح كبيرة من فئة الرعايا سواء في المدينة أو الريف، فضلًا عن استبعاد السكان المحليين باستثناء المستويات الأكثر وضاعة.

لتنفيذ هذه المخططات ولضمان تحويل الثروة الجديدة بكفاءة إلى خزائن الدولة وكذلك إلى خزائن الحاكم وأسرته، بنى محمد علي نظامًا إداريًا حديثًا، إذ كان يهدف إلى إرساء حُكم مركزي استبدادي فعال، على الطريقة الفرنسية بشكل أساسي. وتحقيقًا لهذه الغاية، استبدل جزئيًا ملتزمي الضرائب المستقلين بموظفين يتقاضون رواتبهم من الخزانة، وبالتالي يصيرون تحت سيطرتها المباشرة (1806-1814). ولضمان إدارة زراعية فعالة، شجع أفراد عائلته وأعضاء آخرين من الطبقة الحاكمة على إنشاء ملكيات إقطاعية واسعة، مشكّلًا بذلك أرستقراطية تركية-شركسية ظلت داعمًا قويًا للسلالة الحاكمة، واشتركت في السيطرة على البلاد مع التجار والمصرفيين الأجانب. ولتدريب الرجال على النظام الإداري الجديد الذي يعتمد على الرواتب، بنى محمد علي نظامًا تربويًا متينًا من مدارس علمانية ومُدَرِّسين أوروبيين استُقدموا من الخارج. كما أقرّ نظامًا قانونيًا لبناء سلطة بيروقراطية، وَسّعت نفوذها في جميع أنحاء البلاد تحت سيطرته المباشرة.

في خضم كل هذه الجهود، استمر في تجاهل التقاليد بشكل يفوق بكثير غيره من الإصلاحيين العثمانيين. أما أولئك الذين تجرأوا على معارضة إصلاحاته فقُمعوا بلا رحمة. وسرعان ما وجد الفلاحون والعمال في الحَضَر أن الحكومة الفعالة قادرة على إجبارهم على دفع ضرائب أكثر بكثير مما كانوا يدفعونه في ظل الأنظمة القديمة غير الناجعة. وعندما قاوموا الضرائب والتجنيد الإجباري والسيطرة الحكومية، تولى الجيش الجديد التعامل معهم بسرعة. وعندما انتبه العلماء وزعماء الطوائف أخيرًا لفقدانهم السلطة، وُضعوا هم أيضًا في موضعهم الصحيح الذي لم يخرجوا عنه سوى لفترة وجيزة خلال الحملة الفرنسية وبعدها. وفرضت الحكومة سيطرة مباشرة على المؤسسات الإسلامية تحت ستار الإصلاحات التي أُدخلت على جامعة الأزهر (1820-1830). وكانت النتيجة دولة وجيشًا يتسمان بالكفاءة نسبيًا، لكن بتكلفة باهظة كان من شأنها أن تستنزف قوة البلاد خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

حادي عشر: إنهاء الحرب مع روسيا وإنكلترا

تأثر محمود الثاني بالتأكيد بالنجاحات المذهلة لواليه المصري، لكنه ظل مقيدًا بالصعوبات السياسية الداخلية التي واجهته، فضلًا عن الحاجة الملحة للعمل ضد أعداء الخارج وكذلك أعيان الإيالات الذين اتسع مدى سيطرتهم على السلطنة. وكان أحد أبرز مظاهر التاريخ العثماني في أوائل القرن التاسع عشر هو حلّه الناجح لهذه المشكلات الخارجية والداخلية قبل إدخال أي من الإصلاحات الرئيسية أو تنفيذها.

بعد الاتفاق الفرنسي-الروسي في تيلسيت (14 حزيران/ يونيو 1807) لحل مشكلات أوروبا - جزئيًا على الأقل - من خلال تقسيم الدولة العثمانية، أقرّت إنكلترا، ثم فرنسا في ما بعد، بأنه لا يمكن السماح لروسيا بالسيطرة على اسطنبول والمضائق إذا كان لا بد من الحفاظ على توازن القوى الأوروبي. وقد أدرك بونابرت هذا الأمر بقوة، إلى حدّ تخليه عن خطته للهجوم البري على البريطانيين في الهند لينصرف للشأن الأوروبي. وفي أوائل تشرين الأول/ أكتوبر 1808 فرض رؤيته على القيصر ألكسندر في إرفورت، حيث تعهّد بالوفاء بالتزاماته بموجب معاهدة تيلسيت وبدعم روسيا في حربها ضد الدولة العثمانية، التي كانت مستعرة منذ عام 1806، فقط إذا تلقى العثمانيون الدعم من النمسا أو بعض القوى الأوروبية الأخرى،

وأنه إذا أحرزت روسيا السيطرة على الإمارتين [والاشيا ومولدافيا]، فستؤمّن كلتا القوتين سلامة الأجزاء المتبقية من السلطنة، بما في ذلك اسطنبول والمضائق. بعد ذلك تدهورت العلاقات بين الحليفين، ما أدى في نهاية المطاف إلى قيام بونابرت بحملته الشهيرة على روسيا التي بدأت في أواخر عام 1812. كانت ردة فعل إنكلترا على معاهدة تيلسيت وتبعاتها هو إنهاء حربها مع العثمانيين بسرعة، وإجبار محمود على قبول السلام من طريق حصار كل من الدردنيل وإزمير. وفي سلام قلعة سلطانية (الدردنيل) (5 كانون الثاني/ يناير 1809)، وعدت بريطانيا بالجلاء عن جميع الأراضي العثمانية المحتلة، بما في ذلك مصر، مقابل السلام، في حين يعيد السلطان العمل بالامتيازات البريطانية القديمة في سلطنته. ووافقت بريطانيا على الشرط العثماني بإغلاق المضائق أمام جميع السفن الحربية الأجنبية في وقت السلم، ما جعل هذا ولأول مرة جزءًا من القانون الدولي. والأهم من ذلك هو الاتفاقات السرية التي تنص على أنه في حال وقوع هجوم فرنسي على الدولة العثمانية، فإن الأسطول البريطاني سيمنح السلطان كل المساعدة اللازمة للدفاع عن سواحل بحر إيجة والأدرياتيكي وكذلك حدوده مع النمسا وروسيا. ووافقت بريطانيا كذلك على أنها إذا ما أبرمت سلامًا مع روسيا، فستعمل على تأمين سلام عثماني-روسي يضمن استمرار سلامة أراضي السلطان[41]. وهكذا حَيَّد التنافس بين القوى الأوروبية أعداءَ محمود ومنحه مكسبًا.

قوبل التدخل البريطاني المباشر في الشؤون الدبلوماسية للشرق الأوسط باستياء فرنسا وروسيا، خصوصًا بعد أن أعقب التدخل احتلالُ بريطانيا الجزرَ الأيونية التي كانت تسيطر عليها فرنسا في السابق، وجهودٌ لتشكيل تحالف إنكليزي-نمساوي-عثماني ضد روسيا. في غضون ذلك، استمرت الحرب الروسية-التركية. وقد تجنب الروس الوفاء بوعدهم السابق بالجلاء عن الإمارتين، وحاولوا الحصول على مساعدة فرنسية مقابل وعود بمهاجمة النمسا إذا أظهرت أي عداء لبونابرت. وفي إطار المفاوضات مع العثمانيين في ياش، طالب وكلاء القيصر أيضًا ببيسارابيا والحصون الرئيسية في القوقاز، فأنهى السلطان المفاوضات، وازداد التوتر بين روسيا وفرنسا. وعلى الرغم من المقاومة العثمانية، تمكن الروس من الاستيلاء

---

(41) *Muahedat Mecmuası*, 5 vols. (Istanbul: 1294-1298/1877-1881), vol. 1, pp. 266-270.

على الحصون الدانوبية المتبقية، وهي إسماعيل (كانون الأول/ ديسمبر 1809) وإبرايل (كانون الثاني/ يناير 1810)، والتقدم عبر بلغاريا، والاستيلاء على رُسچق ونيقوبوليس وجورجيو (آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر)، وعبور جبال البلقان. وقد شجعت المساعدة الروسية للقوميين الصرب بقيادة قره جورجي [أو جورج الأسود]، على رفض العروض العثمانية بمنح حُكم ذاتي، وبالتالي تحويل ما بدأ كتمرد ضد طغيان الإنكشارية في بلغراد، إلى حرب للاستقلال عن الحكم العثماني، على الرغم من أن الروس والفرنسيين امتنعوا بعد ذلك عن تقديم مساعدة كبيرة خوفًا من تعريض موقعهم المستقبلي للخطر في أجزاء أخرى من الدولة العثمانية.

استمرت المفاوضات والأعمال العدائية بين العثمانيين والروس، مع أن الروس كانوا يأملون في السلام لمواجهة خطر أي هجوم فرنسي، لكن العثمانيين رفضوا السلام بسبب إصرار القيصر على الاحتفاظ بجميع الأراضي التي جرى الاستيلاء عليها جنوب نهر الدنيستر. لقد أخذت حملة عام 1811 منعطفًا نحو الأسوأ، بقدر ما أصاب العثمانيين القلق عندما جرى استبدال الصدر الأعظم الكفء المُسن، يوسف ضياء الدين، بعزيز أحمد اللازي (15 نيسان/ أبريل 1811)، في حين تولى المارشال كوتوزوف قيادة قوات القيصر. وسرعان ما تمكن ذلك الأخير من تطويق الجيش العثماني الرئيسي وهزيمته بالقرب من رُسچق، ما أجبر الصدر الأعظم على قبول الهدنة والدخول في مفاوضات عُقدت في بوخارست (كانون الثاني/ يناير 1812). وفي ذلك الوقت تحديدًا، بدأ بونابرت غزوه الشهير لروسيا (حزيران/ يونيو 1812)، ما أجبر القيصر على إقرار السلام مع العثمانيين بشروط عثمانية على الرغم من الضعف العسكري للسلطان. هكذا أذن ألكسندر بالتوقيع على معاهدة بوخارست (28 أيار/ مايو 1812)، التي أعادت كُلًا من مولدافيا ووالاشيا إلى السلطان إلى جانب والاشيا الصغرى، تاركة بيسارابيا لروسيا. كان على القيصر أيضًا أن يعيد جميع مكاسبه شمال البحر الأسود وفي القوقاز، على الرغم من أنه جعل العثمانيين يوافقون على احترام الحُكم الذاتي للصرب والامتناع عن معاقبتهم على دورهم أثناء الحرب. وقد استعاد الروس، على أقل تقدير، مركزهم التجاري وحقهم في حماية المسيحيين وتثبيت قناصل في الأراضي العثمانية، ما مكّنهم من التحريض على الثورات وتقويض حُكم السلطان من الداخل[42].

(42) Ibid., vol. 4, p. 49.

ثاني عشر: قمع أعيان البلقان

أدى سلام بوخارست وغزو بونابرت لروسيا إلى منح محمود مهلة استغلها جيدًا لإعادة تأكيد سلطة الحكم في الإمارتين. كان يتم إضعاف الأعيان بالوسائل السلمية، كلما كان ذلك ممكنًا؛ فعند وفاة أحد الأعيان من ذوي المناصب الرسمية، لا ينتقل المنصب إلى ورثته، بل إلى مسؤولين جدد من اسطنبول، يقومون بتعويض أقاربه وأتباعه بالتعيين في مكان آخر من السلطنة. ولدى فشل مثل هذه الإجراءات فقط كان يُستخدم الجيش العثماني الذي لم يجرِ إصلاحه على نحو كافٍ، بتأثير كان في المعتاد مثير للدهشة وغير متوقع. وبمثل هذه الطرق استعيدت تراقيا ومقدونيا وشواطئ الدانوب وقسم كبير من والاشيا من الأعيان، وأُخضعت من ثم للسيطرة العثمانية المباشرة مرة أخرى بين عامي 1814 و1820.

ثالث عشر: الثورة الصربية

مع ذلك، كان قمع الأعيان الصرب واليونان أكثر صعوبة، نظرًا إلى أنهم شاركوا في المراحل الأولى من الثورات القومية، وبالتالي كان لديهم المزيد من الدعم الشعبي. كانت نهاية الحرب الروسية قد مكّنت أحمد خورشيد من نقل الجيش العثماني الرئيسي من الإمارتين إلى بلاد الصرب، حيث أدت السياسة المركزية لقره جورجي إلى إبعاد الأعيان وقطّاع الطرق الذين دعموه في البداية للحصول على الاستقلال عن الباب العالي. بناءً عليه، عندما غزا العثمانيون بلاد الصرب من نيش وفيدين والبوسنة، تمكنوا من هزيمة جيشه بسهولة (7 تشرين الأول/ أكتوبر 1813) واحتلال معظم البلاد، بينما هرب قره جورجي لاجئًا إلى أراضي إمبراطورية آل هابسبورغ. كان الأعيان الصرب الذين قبلوا إعادة الحُكم العثماني قد عُيّنوا بصفتهم أمراء (نيازيون/ knezes) على مناطقهم. وكان ميلوش أوبرينوفيتش، منافس قره جورجي، أحد هؤلاء. كان أوبرينوفيتش على رأس الجهود المبذولة لضمان الخضوع المحلي، وكوفئ في المقابل بتعيينه أميرًا (knez) كبيرًا على مقاطعة الصرب المركزية، شوماديا. لكن كثيرًا من مواطنيه استمروا في المقاومة، مُدَّعين أن قره جورجي لا يزال هو زعيمهم، الأمر الذي أوقع العداء بين العائلتين، وهو ما من شأنه أن يستمر إلى الزمن الحاضر. عندما هاجم هؤلاء الصرب حاميات الإنكشارية العائدة لتوّها حديثًا، رد هؤلاء بالنوع عينه من الفوضى الذي كان السبب الرئيسي في تحفيز الثورة الصربية،

ما جعل ميلوش نفسه يتولى زمام قيادة ما سُمّي آنذاك ثورة صربية ثانية بدأت في يوم أحد السَّعَف [أحد الشعانين] عام 1815. حتى هذه لم تكن حركة استقلال حقيقية، بما أن ميلوش كان لا يزال يَعتبر نفسه تابعًا للسلطان، ويعمل على توحيد جميع الصرب تحت سيطرته في إطار الخضوع العام للعثمانيين. وقد ساعدته الأحداث في أوروبا، حيث أدت هزيمة بونابرت في واترلو إلى إطلاق يد روسيا للتحرك مجددًا ضد العثمانيين، ما أجبر محمودًا على التوصل إلى تسوية جعلت ميلوش أميرًا أعلى على كل الصرب، وسمحت للصربيين بأن يكون لديهم جيشهم ومجلسهم الوطني. استمر يمثل العثمانيين كلٌّ من حاكم بلغراد والحاميات والسباهية الإقطاعيون المستقرون في تيماراتهم (كانون الثاني/ يناير 1816). ثم استغل ميلوش بعد ذلك الخوف العثماني المستمر من تدخل روسي جديد لتوسيع سلطاته بالتدرج، وقد بدأ تحولًا بطيئًا نحو الحكم الذاتي الكامل في ظل السيادة العثمانية، وهو ما سيصير رسميًا بموجب معاهدة أدرنة (29 أيلول/ سبتمبر 1829). لقد اعترف السلطان بميلوش أميرًا ووراثيًا للصرب، ووافق على إخراج جميع الحاميات العثمانية والجنود الإقطاعيين من البلاد، وتركهم فقط في حصون معينة على طول الحدود. وكان على الصربيين دفع ضرائبهم في شكل جزية سنوية كبيرة بدلًا من أن يحصّلها مباشرة المسؤولون العثمانيون.

رابع عشر: قمع أعيان الأناضول

في هذه الأثناء، مارس أحمد خورشيد باشا القمع في حق أعيان الأناضول بذلك المزيج عينه من التحايل والقوة الذي أثبت فاعليته في البلقان. لقد أقصى حاكمُ طرابزون الأعيانَ الرئيسيين من على طول ساحل البحر الأسود، خلال صيفَي 1812 و1813. ومع وفاة سليمان بك چابان أوغلو (1814)، تمكن الحُكام المحليون من استغلال الانقسامات في عائلته لاحتلال إيالاته في شرق وشمال شرق الأناضول خلال العامين التاليين. وأدّت وفاة حسين آغا قره عثمان أوغلو في بدايات عام 1816، إلى النتيجة نفسها لدى أراضي سلالتي صاروخان وآيدين، على الرغم من إراقة دماء أكثر بكثير مما أريق في أقاليم چابان أوغلو. وبحلول نهاية عام 1817، كانت أغلبية مساحة الأناضول تحت السيطرة المركزية المباشرة.

خامس عشر: قمع أعيان العرب

كان استعادة الحُكم العثماني المباشر في الإيالات العربية الأبعد أكثر صعوبة وأقل نجاحًا؛ إذ لم يُقمَع التمرد السعودي/ الوهابي في شبه الجزيرة العربية إلا بمساعدة جيش مصري كبير أتى به نجل محمد علي، إبراهيم باشا، الذي أجبر عبد الله بن سعود على الاستسلام في أيلول/ سبتمبر 1818، مُنهيًا بذلك الدولة السعودية الأولى. احتل المصريون معظم نجد والحجاز، ولم يتبق خارج سيطرتهم سوى الإيالات الأكثر بُعدًا (1818-1820). لم يكن هذا حُكمًا عثمانيًا مباشرًا، لكنه أرضى السلطان ووضع حدًّا لغارات السعوديين وداعميهم على جنوب العراق. وقد تفكك الوجود المصري في شبه الجزيرة عقب عودة إبراهيم باشا إلى مصر (1822)، ومن ثم أعاد السعوديون بناء دولتهم وجيشهم في نجد بقيادة تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود (1823-1834)[43]. وفي سوريا، استبدل والي حلب الحامية الإنكشارية المتمردة، ثم أطلق سلسلة من الحملات التي أضعفت معظم الأعيان في شمال سوريا والبستان (1815-1820)، لكن ذلك كان مرفوضًا إلى حد ما من بشير الثاني، الذي وسّع سيادته اللبنانية لتصير إمارة سورية كبيرة، حلت محل معظم الأعيان في الجنوب، وحَكم من غير معارضة حتى وصول المصريين بعد عقد من الزمان (1831). وفي العراق، استغل حالت أفندي النزاع بين المماليك لاغتيال سليمان باشا الكبير (1810). لكن المماليك هناك كانوا أقوى من أن يكون للعثمانيين حكم مباشر؛ فبعد أن قضى مجموعة متعاقبة من الحُكام الضعفاء على بعضهم البعض، آل الحُكم إلى داود باشا (1813-1828)، الذي تمكن من استعادة السيطرة المملوكية لعقدين آخرين. وبعد وفاته، سيطرت الجماعات القبلية على البلاد حتى استعيد الحُكم العثماني المباشر بتعيين الإصلاحي الشهير مدحت باشا واليًا على البلاد (1869-1872). وإضافة إلى المماليك في بغداد، واجه الحُكم العثماني في العراق خلال القرن التاسع عشر تهديد الجماعات القبلية الكردية في الشمال أيضًا، وعشيرة المنتفق وغيرهم من البدو الذين غزوا مرة أخرى انطلاقًا من شبه الجزيرة العربية، وكذلك تدخلات الحكام القاجاريين لإيران، ما أدى أخيرًا إلى حرب جديدة في الشرق.

---

(43) R. B. Winder, *Saudi Arabia in the Nineteenth Century* (New York: 1965), pp. 16-95.

سادس عشر: الحرب مع إيران

لم تكن الحرب مع إيران إلى حد بعيد نتيجة لقوتها وعدوانها، كما كان الحال في القرن الثامن عشر، بل نتيجة ضعفها في مواجهة الهجمات الروسية، ورغبتها في التعويض بتحقيق المكاسب على حساب جارتها في الغرب. وبحلول ذلك الوقت، كانت إيران قد سقطت تحت حكم سلالة قاجار (1794-1925)، التي مثّلها آنذاك فتح علي شاه (1797-1834)، الذي تنافست كل من بريطانيا وروسيا وفرنسا لكسب جانبه. فقد اعتبر بونابرت إيران قاعدة بديلة لمصر للهجوم على البريطانيين في الهند، وسعت بريطانيا بدورها ليس لإبعاد الفرنسيين فحسب، بل أيضًا لمنع الروس من تطويق العثمانيين في الشرق والوصول إلى البحر المفتوح عبر الخليج الفارسي. وبعد ذلك في عام 1798، حصل البريطانيون على موطئ قدم لأول مرة في إيران من خلال تشجيعهم القاجاريين على استعادة السيطرة على أفغانستان. وفي عام 1800 غزا الروس جورجيا، ما دفع البريطانيين إلى إرسال السير جون مالكولم في سلسلة من المهمات إلى إيران وإبرام اتفاق سياسي وتجاري يعد بتقديم بريطانيا المال والسلاح في حال وقعت الحرب مع فرنسا أو روسيا. كذلك قُدِّم عرض فرنسي منافس في عام 1806 يدعم الجهود الإيرانية لاستعادة القوقاز والهند، ما أفضى إلى توقيع معاهدة فينكنشتاين مع فرنسا (أيار/ مايو 1807)، التي أعقبها إرسال بعثة عسكرية فرنسية بتدريب الجيش الإيراني. مع ذلك، فقد بونابرت اهتمامه بإيران بعد تيلسيت، ما دفع فتح علي إلى استبدال المستشارين الفرنسيين بآخرين بريطانيين، الأمر الذي أسّس للسيادة البريطانية في البلاد، والتي كان من شأنها أن تستمر إلى العصر الحديث. لكن مع بقاء معظم الجيش الإيراني في شكله القبلي، لم يكن بمقدور البريطانيين فعل الكثير؛ إذ هزم الروس الإيرانيين على نهر آراس بغزو جديد واستولوا على ما تبقى من القوقاز (12 تشرين الأول/ أكتوبر 1815). وهكذا بدأ الصراع بين روسيا وبريطانيا للهيمنة على الحياة السياسية في إيران طوال القرن التالي.

بينما عمل البريطانيون على إعادة بناء جيش فتح علي، حاول الروس كسب جانبه بتشجيعه على استغلال انشغال محمود داخليًا وخارجيًا، ومحاولة تعويض خسائره أمام روسيا باستعادة بعض الأراضي من العثمانيين. تلى ذلك غارات فارسية على منطقتي بغداد وشهرزور. وقد أدى تطور الأحداث الحدودية في النهاية إلى قيام

محمود بإعلان الحرب على إيران (تشرين الأول/ أكتوبر 1820)، وتعيين حاكم أرضروم، المفضل لديه قديمًا، خسرو باشا، لقيادة الحملة في الشمال، بينما أوكل إلى المماليك في بغداد مسؤولية العمليات في الجنوب. لكن كانت يد الإيرانيين هي العليا؛ فقد استولى الجيش الأول على بايزيد (أيلول/ سبتمبر 1821) وتقدم إلى أرضروم، بينما استولى الثاني على بدليس وتوجّه نحو ديار بكر بمساعدة أعيان اللاجئين. مع ذلك، أهلكت الكوليرا الغزاة في نهاية المطاف وأجبرتهم على السعي إلى إقرار السلام. وبموجب اتفاق أرضروم (28 تموز/ يوليو 1823)، استُعيدت بنود السلام السابقة؛ فسُمح للتجار والحجاج الإيرانيين بدخول أراضي السلطان مرة أخرى، وقُبلت المطالبات الإيرانية في ما يتعلق بعدد قليل من المناطق الحدودية، وذلك لضمان السلام الذي كانت هناك حاجة ماسة إليه لمحاربة المتمردين اليونانيين. وحال غزو روسي جديد استولى على يريفان وحتى تبريز (1827) دون المزيد من المغامرات الإيرانية ضد العثمانيين، مُجبِرًا الشاه على قبول حدود جديدة على طول نهر آراس ودفع تعويضات حرب كبيرة للمنتصرين (1828).

سابع عشر: علي باشا الألباني والثورة اليونانية

كان الشعور القومي اليوناني، المتواري منذ مدة طويلة خلف كيان المِلَّة الأرثوذكسية، قد وجد كذلك طريقًا للتعبير عنه من خلال نجاحات الأثرياء الفناريين اليونانيين في اسطنبول، الذين حازوا قوة سياسية ومالية كبيرة في السلطنة. كما أتاحت معاهدة كارلوفيتز (1699) تجديد العلاقات التجارية العثمانية مع النمسا وبقية إمبراطورية آل هابسبورغ، حيث أصبحت اليونان وسيطًا مزدهرًا لمعظم تجارة البحر المتوسط مع وسط أوروبا. ولم تفتح المعاهدات العثمانية مع روسيا في عامي 1774 و1794 المضائق للسفن التجارية الروسية والنمساوية فحسب، بل سمحت أيضًا لرعايا السلطان من اليونانيين أن يبحروا في سفنهم تحت حماية العَلَم الروسي. وكان تحول الأساطيل الفرنسية والبريطانية خلال حروب الثورة الفرنسية قد مَكَّن في الواقع التجار اليونانيين المغامرين من تطوير أساطيلهم الخاصة، والهيمنة على معظم التجارة البحرية العثمانية مع أوروبا، فحفّز ذلك في المجمل الصناعة والزراعة في اليونان. وقد أدى ازدهار الطبقة التجارية اليونانية ونمو المستعمرات التجارية اليونانية في الخارج إلى زيادة وعي اليونانيين بالأساليب والأفكار الأوروبية أكثر من

معظم العثمانيين، الأمر الذي شجع صعود المثقفين والقادة السياسيين الذين نشروا أفكار القومية والثورة والاستقلال.

يبدو أن معظم اليونانيين كانوا راضين عن وضعهم في الدولة العثمانية كما كان عليه، خصوصًا مع الازدهار الجديد. لكن يبدو أن الصراع بين علي باشا الألباني والسلطان قد هيأ الخلفية للثورة ويسّر أنشطة "رابطة الأصدقاء" (Philiki Hetairia)، التي بدأت كجماعة سرية صغيرة تولى تنظيمها في الأصل التجار اليونانيون الذين يعيشون في القرم (1814). وقد حاز هذا التنظيم أنصارًا في جميع أنحاء الدولة العثمانية بقيادة ألكسندروس يبسيلانتيس، وهو عضو في العائلة الفنارية الرائدة، كان قد ذهب إلى روسيا للدراسة وبقي للخدمة في الجيش الروسي. لم تكن روسيا تدعم الحركة بنشاط في ذلك الوقت، وكان لا يزال معظم اليونانيين يتذكرون الخيانة الروسية في محاولات انتفاضاتهم السابقة. لكن عضوية يبسيلانتيس في الجيش الروسي وحقيقة أن فناريًا آخر، هو إيوانيس كابودسترياس، كان مستشارًا مقربًا للقيصر، مكّن الرابطة من الحصول على دعم بعض المِلل وزعماء آخرين مع وعد بالتدخل الروسي.

حاول يبسيلانتيس أولًا تحريض أهالي والاشيا ومولدافيا ضد السلطان لصرف العثمانيين عن الثورة التي كان يعدّ لها في اليونان. وعلى رأس قوة من اليونانيين، تقدم من روسيا عابرًا نهر بروت إلى مولدافيا (6 آذار/ مارس 1821) وبدأ الزحف نحو ياش. لكن الفوضى السائدة في الإمارتين أوقعته مع أقاربه من الفناريين بدلًا من العثمانيين، في ظل ضعف الرغبة المحلية في الانضمام إليه، حتى من جانب تودور فلاديميرسكو، وهو فلاح من والاشيا أطلق آنذاك ثورة الفلاحين الخاصة به على النبلاء. غضب ألكسندر الأول بشدة عندما سمع نبأ عزل يبسيلانتيس من الجيش، ورفض إرسال أي مساعدة، بل إنه سمح للسلطان بإرسال قوات إلى مولدافيا لمواجهة الهجوم. هُزمت قوات يبسيلانتيس (7 حزيران/ يونيو 1812)، واضطر إلى الفرار إلى المجر بينما تشتت أتباعه. لم يكن لهذا التحرك الفاشل أي تأثير في اليونان، لكنه أثار حركة وطنية في الإمارتين، من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى وضع حد لهيمنة الفناريين وتأسيس الاتحاد الروماني والاستقلال.

في هذه الأثناء، كانت "رابطة الأصدقاء" تنظم الخلايا في اليونان بمزيد من النجاح ببعض المساعدة من قادة الملة الأرثوذكسية، الذين كانوا يأملون في استخدامها كذراع

ضد الفناريين. وقبل عام 1820، كانت العقبة الرئيسية هي علي باشا الألباني، أحد الأعيان القدماء الذي كان قد وسّع سلطته في ألبانيا جنوبًا داخل البر الرئيسي لليونان حتى المورة. كان حالت أفندي لا يزال مؤثرًا في اسطنبول، وربما بتحريض من الفناريين، جعل السلطان يتجاهل "رابطة الأصدقاء" ويركز بدلًا من ذلك على إنهاء سلطة علي. وهكذا بدأت سلسلة الأحداث التي كان من شأنها أن تقضي على قوة ذلك الأخير في غرب البلقان، بعد أن كان في مقدرته سحق القوميين. عُزل علي باشا وأبناؤه من مراكزهم الرسمية، وأُعدّت الحملات البرية والبحرية لإرسالها ضدهم (نيسان/ أبريل 1820). حاول أصدقاء علي في اسطنبول استصدار عفو عنه، لكن في إطار توقعه الثاقب بانتصار حالت في النهاية، قام كذلك بإعداد دفاعاته في مناطقه، محاولًا الحصول على تعاون القوميين اليونانيين في صراعه مع اسطنبول (23 أيار/ مايو 1820). كانت صداقة علي هي فقط كل ما يحتاج إليه هؤلاء القوميون لكسب الآلاف من الأتباع في جميع أنحاء الإقليم. وصف الباب العالي عليًا بالمتمرد، واحتلت القوات العثمانية أراضيه، وضُرب الحصار عليه في يانينه (آب/ أغسطس 1820)، حيث صمد أكثر من عام قبل أن يجبره نقص المؤن أخيرًا على الاستسلام، آملًا في العفو من السلطان. إلا أن حالت أفندي رفض هذه التسوية، وقام القائد المحلي في يانينه، أحمد خورشيد باشا، بقتل علي (24 كانون الثاني/ يناير 1822)، منهيًا بذلك حكمه الطويل(44).

مع رحيل علي وعودة الجيش العثماني إلى اسطنبول، لم يعد هناك قوة في اليونان تكفي لقمع "رابطة الأصدقاء" وأتباعها. حتى عندما كان العثمانيون يحاصرون علي في يانينه، بدأ القوميون ثورة في المورة أواخر آذار/ مارس 1821. وفي غضون شهر واحد، انضم العديد من جزر بحر إيجة، وانتشرت الحركة شمال الخليج في كورنثوس، على الرغم من أنها كانت في معظمها تتكون من ثورات محلية دون توجيه أو تنسيق مركزي. وسرعان ما سقطت المورة وأثينا وطيبة وميسولونغي (صيف 1822). كان العثمانيون قادرين على الزحف من الشمال، وقمع الثورات في مقدونيا وتِساليا، واستعادة أثينا وكورنثوس، لكنهم لم يتمكنوا من التحرك جنوبًا إلى المورة

(44) Dennis N. Skiotis, "The Lion and the Phoenix: Ali Pasha and the Greek Revolution, 1819-1822," unpublished Ph.D. dissertation, Harvard University, 1971.

في مواجهة المعارضة الشعبية. استمرت الأزمة آنذاك ثلاث سنوات، رد خلالها العثمانيون بقمع عام لليونانيين في أماكن أخرى من السلطنة، حيث عزلوا كثيرين منهم من المناصب الحكومية، وأُعدم البطريرك شنقًا بسبب دعمه الثورة. ومذاك، بدأ التعصب الديني الأوروبي يكشف عن وجهه القبيح، حيث تم تجاهل كل مذبحة تلحق بالقرويين المسلمين الأبرياء، بينما صُوّرت إجراءات المسلمين للدفاع عن النفس أمثلة على "الوحشية" الإسلامية، في جميع أنحاء أوروبا.

في المورة، عُقدت جمعيتان وطنيتان (كانون الثاني/ يناير وكانون الأول/ ديسمبر 1822)، أُعلن من خلالهما استقلال اليونان ووضع دستور جديد، فضلًا عن انتخاب فناري آخر، هو ألكسندروس مافروكورداتوس، أولَ رئيس لما كان حتى ذلك الوقت الجمهورية اليونانية. مع ذلك، بقيت السلطة الحقيقية في أيدي المتمردين، بما في ذلك مجموعات من أعيان الأرض والتجار ومالكي السفن المنظمين، الذين كانوا يبحثون عن مكاسب أكبر في دولة تكون خالية تمامًا من السيطرة العثمانية. وبحلول عام 1823، اندلعت حرب أهلية بينهم، لكن العثمانيين كانوا لا يزالون غير قادرين على اقتحام المورة، ما ساهم بشكل أكبر في استياء جماهير الناس في اسطنبول، إلى جانب الإنكشارية وبقية الجيش القديم. وإذاك تحديدًا طلب محمود المساعدة من واليه على مصر، الذي كان لا يزال مخلصًا للسلطان، والذي كان قد حقق لتوّه مكانة في اسطنبول من خلال حملات ابنه الناجحة ضد الوهابيين.

كان محمد علي باشا متقبلًا فكرة التدخل في اليونان؛ ليس بسبب رغبته في العمل كتابع مخلص فحسب، بل أيضًا بسبب أصوله الألبانية، واهتمامه بتأسيس حكمه في اليونان، وبسبب الاضطراب الذي أحدثته الثورة في تجارة مصر مع بحر إيجة. وقد لبّى محمد علي نداء السلطان مقابل وعد بتعيينه حاكمًا على كل من المورة وكريت. أتى إبراهيم باشا على رأس حملة مكونة من حوالى 17,000 رجل إلى كريت ثم إلى المورة (شباط/ فبراير 1825)، فسحق المتمردين وخرّب الريف أثناء تقدمه، بينما عاود العثمانيون هجماتهم في الشمال، ودفعوا بقايا المتمردين إلى ميسولونغي، التي تم لهم الاستيلاء عليها بعد حصار طويل (30 نيسان/ أبريل 1825 - 23 نيسان/ أبريل 1826). وفي واقع الأمر، كانت الثورة اليونانية آنذاك في نهايتها، ومع رحيل

علي باشا الألباني وخضوع الصرب، نجح محمود الثاني في إعادة السيطرة المركزية على معظم أرجاء سلطنته.

ثامن عشر: خلفية الواقعة الخيرية

استغرق السلطان وقتًا من الزمن في إعداد العُدَّة للقضاء على فيلق الإنكشارية، كما رأينا، من خلال تعيين رجاله في المناصب الرئيسية في الفيلق. كما عمل على الحصول على دعم العلماء، الذين أدى تعاونهم مع الإنكشارية إلى القضاء على الكثير من إجراءات الإصلاح في الماضي؛ فرقّى العلماء الموالين للسلطان إلى مناصب رفيعة، في حين عَزل أولئك الذين عارضوه أو نفاهم. كما راعى التقاليد والطقوس الدينية بشكل دقيق لكسب معظم العلماء؛ إذ بنى مساجد جديدة وأقام مؤسسات دينية، وطالب جميع المسلمين بإبقاء أطفالهم في المدارس الدينية حتى سن متأخرة، ومنح الأئمة المحليين سلطة تطبيق هذه القواعد. وعندما بدا شيخ الإسلام مصطفى عاصم أفندي مكي زاده ممانعًا للمضي في خطط السلطان، تم استبداله بمحمد طاهر أفندي قاضي زاده (26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1825 - 6 أيار/ مايو 1828) الأكثر ولاء وحيوية[45].

من أجل الحصول على دعم عامة الشعب، لم يعمل محمود من خلال قادتهم الاعتياديين بين العلماء فحسب، بل أيضًا من خلال حملة دعائية مُركزة لا مثيل لها في التاريخ العثماني. أكّد عبر هذه الحملة الدعائية ثباته وتصميمه ووعيه، بينما أشار إلى حالة الإنكشارية المتداعية وعدم قدرتهم على الدفاع عن السلطنة ضد أعدائها، كما ظهر في الحملات على اليونانيين والفُرس، والتفاوت بينهم وبين الجيش المصري الحديث الفعال. وإن كان من شأن طموحات محمد علي على حساب الباب العالي أن تعطي بعض الصدقية لذلك، فإن الوضع كان يتطلب اهتمامًا فوريًا[46].

---

(45) Uriel Heyd, "The Ottoman Ulema and Westernization in the Time of Selim III and Mahmud II," in: *Scripta Hierosalymitana*, IX (Jerusalem: 1961), pp. 77-79; Esat Efendi, vol. 1, 268b-272a; Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, vol. 12, pp. 159, 165.

(46) Levy, pp. 117-120.

خلال شتاء وربيع 1826، التقى السلطان بمستشاريه المقربين لصوغ الاستراتيجية ووضع الخطط النهائية للإصلاحات عندما يحين الوقت. وبينما اقترح بعضهم إنشاء وحدات عسكرية حديثة داخل فيلق الإنكشارية نفسه، رد آغا حسين باشا على ذلك بأن تعاون معظم رجال وضباط الفيلق الأدنى رتبة سيكون مستحيلًا، وأن الحل الوحيد هو القضاء على الفيلق. وقد اقتنع آغا وكبار مساعديه على المضي في ذلك من خلال الجمع بين الحوار والرشوة(47).

تاسع عشر: تشكيل قوات الإشكنجيان

بمجرد أن ضمن تعاون كبار ضباط الإنكشارية، جمع محمود كبار المسؤولين في الطبقة الحاكمة وحَمَلَهُم على توقيع إعلان يدعم التحديث العسكري لإنقاذ السلطنة(48). بعد ذلك تلا أمين الصدر الأعظم لائحة تضمنت تغييرًا جوهريًا في طبيعة الإصلاح العثماني. فبدلًا من تنظيم قوة عسكرية جديدة مستقلة، أعلن السلطان أن الإصلاح سيكون داخل قوات الإنكشارية في مجموعة مختارة من الإنكشارية النشطين (إشكنجيان/ Eşkinciyan)، تتكون من 150 من أكفأ الرجال داخل كل فرقة من الفرق الإحدى والخمسين لقوات الإنكشارية المتمركزة بشكل دائم في اسطنبول(49). وكان من المقرر أن يقيموا في ثكنات الإنكشارية وأن يجروا التدريب برفقة زملائهم خلال الأسبوع، لكن كان عليهم أيضًا تدريب إضافي ليوم واحد على استخدام البنادق والتكتيكات والتنظيم الأوروبيين بعيدًا عن المدينة، في كاغد خانه وداود باشا. مع ذلك، تقرر أن يخضعوا لنظام الإنكشارية التقليدي، في تسلسل واحد من الرتب، مع الترتيب والترقية وفقًا للأقدمية داخل هذا التسلسل؛ وأن تتلقى هذه المجموعة رواتبها من خزانة الدولة بدلًا من أن تكون هناك خزينة منفصلة مثل "الإيراد الجديد"

---

(47) Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, vol. 12, pp. 169-170; Lütfi, vol. 1, pp. 126-128; Mehmet Esat Efendi, *Üss-ü Zafer* (Istanbul: 1243/1827), 2nd ed. (1293/1876), pp. 11-14;

الطبعة الفرنسية:

Précis historique de la destruction du corps des janissaires par le Sultan Mahmoud en 1826, Caussin de Perceval (trad.) (Paris: 1833); Reed, "The Destruction," pp. 113-117; Levy, pp. 123-126.

(48) Esat Efendi, *Üss-ü Zafer*, pp. 14-22; Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, vol. 12, pp. 170-173; Levy, pp. 126-130; Reed, "The Destruction," pp. 116-129.

(49) Esat Efendi, *Üss-ü Zafer*, pp. 36-40; Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, vol. 12, pp. 307-309; Levy, pp. 129-130.

(Irad-i Cedit)، لكن من شأن رجالها أن يحصلوا على رواتب أعلى لجذب الجنود الأكفأ إلى صفوفها[50]؛ وأن تُمَوَّل المصروفات الإضافية اللازمة لعملها من خلال تحديث النظام الضريبي الحالي وإلغاء نظام الالتزام في نهاية المطاف، كي تصل جميع الإيرادات إلى الخزانة، وبالتالي وُضعت خطة كان من شأن فوائدها أن تظهر في غضون نحو 30 عامًا من التنظيمات.

بدأ تجنيد الرجال في القوة الجديدة دفعة واحدة. وفي 12 حزيران/ يونيو تجمع ممثلو كل وحدة من وحداتها في ساحة "آت ميداني" (Et Meydanı) في اسطنبول، بحضور عدد كبير من الشخصيات البارزة، وذلك لاستلام أسلحتهم وزيهم العسكري وضباطهم الذين كان من بينهم اثنين من الأعضاء المتبقين من "النظام الجديد". وتم توزيع البنادق وبدأت التدريبات[51].

عشرون: ثورة الإنكشارية والواقعة الخيرية

مع ذلك، لم يتم الاستماع إلى الإنكشارية بعد. وفي الواقع، بدأ عدد من الضباط الذين وافقوا في وقت سابق على دعم السلطان، في العمل سرًّا لتنظيم انتفاضة تدمّر القوة الجديدة قبل أن تبدأ. وقد حاول محمود مواجهة مخاوف الآلاف من الحرفيين الذين يحملون بطاقات الفيلق الخاصة بتلقي الرواتب، من خلال التأكيد أنه بإمكانهم الاحتفاظ بها لبقية حياتهم، لكن هذا لم يفعل الكثير لتهدئة المعارضة. لذلك نبّه محمود القوات القديمة التي جرى تحديثها إلى حد ما وكانت مخلصة له، ولا سيما سلاح المدفعية والحاميات التي تحمي مضيق البوسفور. وبالفعل كان لمخاوفه أساس من الصحة؛ ففي ليلة 14 حزيران/ يونيو، بعد يومين فقط من بدء تدريب القوة الجديدة، قلب الإنكشارية قدور حسائهم[52] وبدأوا في التمرد. وفي اليوم التالي انضم إليهم آلاف من الحرفيين وغيرهم ممن كانوا يخشون فقدان الرواتب، أو ببساطة كانوا مستائين من محاولة السلطان تجديد أحد أكثر المؤسسات تقليدية على الإطلاق.

---

(50) *Başvekâlet Arşivi*, HH48112; Esat Efendi, *Üss-ü Zafer*, pp. 22-32; Esat Efendi, *Tarih-i Esat*, vol. 2, 110a-118b; Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, vol. 12, pp. 297-306; Lütfi, vol. 1, pp. 350-356; Reed, "The Destruction," pp. 130-146; Levy, pp. 131-143.

(51) Esat Efendi, *Üss-ü Zafer*, pp. 64-65; Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, vol. 12, pp. 174-175; Levy, p. 145; Uzunçarşılı, *Osmanlı Devleti*, vol. 1, pp. 545-546; Lütfi, vol. 1, pp. 132-133.

(52) ذلك في إشارة منهم إلى رفضهم إطاعة السلطان وتمردهم عليه. (الناشر)

تفرقت مجموعات من المتمردين في جميع أنحاء المدينة، ونهبت الباب العالي وكذلك منازل أنصار الإشكنجيان. وردًّا على ذلك، استدعى الصدر الأعظم القوات الموالية وطلب من كبار أعضاء الحكومة والعلماء التجمع في قصر طوبقابي لدعم السلطان الذي - على عكس سليم - هرع من مقره الصيفي في بشكطاش، ورفض باختصار مطالب المتمردين بإلغاء الفيلق الجديد. وأمر بنشر راية النبي، وأرسل عملاء في جميع أنحاء المدينة لحث المؤمنين على الانضمام إلى الهجوم على الإنكشارية الذين تمردوا. لقد قام السلطان بعمله بشكل جيد. ومع قبول عامة الناس له مصلحًا معتدلًا، يعمل على أساس الدين والتقاليد ضد الإنكشارية الفاسدين، لم يكن أمام هؤلاء فرصة تذكر. هكذا اضطر المتمردون إلى الانسحاب إلى ثكناتهم في "آت ميداني"، حيث جرت محاصرتهم بسرعة. ومن ثم قامت المدفعية بتدمير أبواب الثكنات ومكّنت القوات من الدخول، فقتلت المتمردين الذين عُثر عليهم في ساحة التدريب وأُضرمت النار في المباني، حيث هلك جميع من بالداخل (15 حزيران/ يونيو 1826). وقد اتُبعت تدابير صارمة لتعقب ما تبقى من الإنكشارية في اسطنبول وفي أرجاء السلطنة، ليتم في اليوم التالي إلغاء الفيلق نفسه، على الرغم من أنه قد سُمح لجميع حاملي بطاقات الرواتب الذين لم يكونوا نشطين أو متورطين في أفعال هذه القوات، بالاستمرار في تحصيل عائداتهم بقية حياتهم كما وعد السلطان سابقًا، وذلك لتهدئة المشاعر الشعبية. وفي معظم الحالات، أُخذت الإنكشارية في الأقاليم على حين غرة وأُجبروا على التسريح بلا مقاومة. وقد حدثت محاولات للمقاومة في إزميد وفيدين وأدرنة، فاستُعملت القوة وعمليات الإعدام والنفي، لكن في الأغلب جرى استيعاب أعضاء الفيلق ببساطة في صفوف عموم السكان.

قُضي على قوات الإنكشارية بمنتهى السلاسة، ومع هذه المعارضة الضئيلة تشجع السلطان ومستشاروه على الاستمرار لإنهاء المؤسسات الأخرى المرتبطة بها. وكان أولها طريقة الدراويش البكتاشية، التي قدمت لها الدعم الروحي والشعبي منذ العصور المبكرة. وفي اسطنبول، أُعدم بعض زعمائها ودمرت مبانيها (10 تموز/ يوليو 1826). وجرى تفريق أتباعها في جميع أنحاء السلطنة، وصودرت ممتلكاتها العقارية ونُقلت إلى العلماء لاستخدامها مساجد ومدارس وخانات للقوافل ومشافي وما شابه ذلك. مع ذلك، استمرت الطريقة بشكل غير قانوني. وقد انتعشت بعد وفاة محمود واستمرت في الازدهار حتى حُلّت مع طرق الدراويش الأخرى بعد

إعلان الجمهورية التركية، لتستمر خفية من ثم حتى يومنا هذا. وأعقب البكتاشية، المعاونون اليمق (yamak) وغيرهم من الوحدات الأصغر المتحالفة مع الإنكشارية، الذين كان يُخشى من احتمال قيامهم بأعمال شغب على الرغم من أنهم لم يشاركوا كوحدات في ثورة الإنكشارية. وقد تولى سلاح المدفعية وظيفة اليمق في حماية حصون البوسفور، بينما سرعان ما انتهى العجمي أوغلان (acemi oğlan) الذين دأبوا طويلًا على تدريب الإنكشارية وتزويدها بالشباب، بزوال الهدف الرئيسي لوجودهم.

أخيرًا، وللحفاظ على دعم المجموعات الرئيسية للطبقة الحاكمة - سواء دعمهم القضاء على الإنكشارية أو دعمهم الإجراءات التي يجب اتباعها - قام محمود الثاني بمبادرات عدة متنوعة ذات طبيعة عملية. فقد منح هدايا وترقيات بسخاء، وألغى التقليد القديم بمصادرة ممتلكات من تُوفي من أعضاء الفئة الحاكمة لمصلحة الخزانة، ونقل مقر الإقامة القديم لآغا الإنكشارية إلى شيخ الإسلام، ليكون أول محل إقامة رسمي له. ومع الدعم الرسمي والشعبي آنذاك، لم تقابَل أعمال السلطان إلا بالقليل من ردات الفعل، ناهيك بالاحتجاج، على الرغم بالطبع من وجود أفراد تذمروا لسبب أو لآخر[53].

كان قضاء محمود الثاني على الإنكشارية وحلفائهم، في ما أطلق عليه الأتراك "الواقعة الخيرية" (vakayi hayriye) منذ ذلك الوقت، حدثًا ذا أهمية كبيرة في التاريخ العثماني. فلأول مرة تم الإصلاح من طريق القضاء على مؤسسة قديمة، الأمر الذي أتاح للمؤسسات الجديدة أن تعمل من دون أن تعوقها ممارسات عفى عليها الزمن. كما جُرِّدت الفروع الأخرى للطبقة الحاكمة القديمة من سلاحها العسكري الرئيسي،

---

(53) Reed, "The Destruction," pp. 190-287; Levy, pp. 146-170; Esat Efendi, *Üss-ü Zafer*, pp. 71-97,

مُلخص في:

Esat Efendi, *Tarih-I*, vol. 2, pp. 137b-142b; Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, vol. XII, pp. 177-196;

ويصف لطفي في كتابه

Lütfi, vol. 1, pp. 136-147.

الواقعة الخيرية. أما الفرمان الذي حُلّت بموجبه الإنكشارية فموجود نصُّه في:

Başvekâlet Arşivi, Cevdet Askeri 25109; Topkapı Sarayı (Topkapı Palace) Archives and Library, Istanbul, E5528;

ويرد أيضًا في:

Esat Efendi, *Üss-ü Zafer*, pp. 111-112; Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, vol. 12, pp. 311-315; Lütfi, vol. 1, pp. 357-361; Uzunçarşılı, *Osmanlı Devleti*, vol. 1, pp. 666-672; Reed, "The Destruction," pp. 242-249; *The Times* (London), 24-25/8/1826.

بحيث أنه في السنوات اللاحقة - بما أنه قد طُبِّق النموذج الخاص بمحمود خارج المجال العسكري - كان من غير الممكن لأصحاب المصالح الخاصة في النظام القديم أن يقاوموا سوى من طريق الكلام، وليس من طريق العنف والقوة التي عطلت جميع مبادرات الإصلاح العثمانية السابقة.

حادي وعشرون: الإصلاحيون الجدد

في السنوات التي سبقت القضاء على الإنكشارية، قام محمود الثاني بالتدرج، وخلسة إلى حد ما، بملء الوظائف العليا للطبقة الحاكمة بالعثمانيين الشباب المتسمين بالنشاط والطموح والإخلاص له، ولديهم العزم على تنفيذ مطالبه الإصلاحية. وفي السنوات الثلاث عشرة المتبقية من عهد محمود، برز العديد من هؤلاء كشخصيات قيادية، قاموا بالإصلاح عندما استطاعوا ذلك، وغالبًا ما تنافسوا في ما بينهم على السلطة، لكنهم ظلوا دائمًا أدوات السلطان الذي كان مصممًا على فعل ما في وسعه لتحديث دولته، والذي أصبح هو نفسه الشخصية المهيمنة في السياسة العثمانية أثناء سعيه لتحقيق هذه الغاية.

ارتقى كثير من الإصلاحيين الأوائل في المؤسسة الكتابية، لكن كانت وظائفهم قصيرة الأجل بسبب المؤامرات الداخلية. كان من أبرزهم محمد سعيد برتو باشا (1785-1837)، وهو أحد من كانوا مشمولين برعاية غالب أفندي، وقد أصبح رئيسًا للكُتاب (1827-1830)، ثم كتخدا (kethüda) للصدر الأعظم (1831-1836)، وشغل هذا المنصب إلى أن تم تحويله إلى منصب وزير الداخلية (امور مُلكيه ناظرى/ umur-u mülkiye nazırı) في آذار/ مارس 1836. وبعد مدة وجيزة أُطيح برتو وأُعدم (أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 1837) نتيجة مؤامرة من منافسه عاكف باشا (1787-1845). تبع عاكف برتو في الوظائف الرئيسية للمؤسسة الكتابية، حيث عمل أيضًا رئيسًا للكُتاب (1832-1835)، وكأول وزير للشؤون الخارجية (خارجيه ناظرى/ hariciye nazırı) في عام 1835، حتى أطاحته مؤامرات برتو. وبعد وفاة برتو، حل عاكف محله وزيرًا للداخلية في عام 1837، قبل أن يسقط هو نفسه بمؤامرات أنصار برتو. وفي نهاية المطاف، استُبدل كلٌّ من برتو وعاكف من القيادة الإدارية للإصلاح خلال السنوات الأخيرة من حُكم محمود، بواحد خرج من كنف كليهما، هو مصطفى رشيد باشا (1800-1858)، الذي ترقى بمساعدتهما أولًا في

المؤسسة الكتابية، وانضم إلى برتو في المفاوضات مع الروس والمصريين وحاز تأييد السلطان في العملية التي أصبح بها آمدي (âmedi) في عام 1832، ثم سفيرًا إلى باريس (1834-1835، 1835-1836) ولندن (1836-1837)، وأخيرًا وزيرًا للخارجية (1837-1839). لقد أصبح مصطفى رشيد القائد الحقيقي لحركة الإصلاح العثمانية، حتى عندما كان يمثل السلطنة في المفاوضات الصعبة التي كانت جارية مع القوى العظمى في أوروبا. وقد درّب مجموعة كبيرة في كنفه ووضع أفرادها في المناصب الرئيسية في النظامين الكتابي والإداري على نطاق واسع، إلى حد أنهم ظلوا في القيادة حتى آخر ذلك القرن، بعد مدة طويلة من وفاة سيدهم.

بينما كان رشيد باشا على رأس الوزراء والكُتّاب، تولى القيادة في الجيش المُحارب المخضرم خسرو باشا (1756-1855)، الذي ارتقى كملازم لآغا حسين خلال الحملة التي طردت الفرنسيين من مصر، وكان آخر الولاة العثمانيين لمصر قبل محمد علي. وخلال سنوات محمود الأولى، تولى خسرو عددًا من المهام، حيث قاتل الأعيان في الأناضول والمتمردين اليونانيين في المورة وقام بتحديث الأسطول بوصفه أميرالًا كبيرًا (1811-1818)، على الرغم من عزله في نهاية المطاف بسبب التنافس مع حالت أفندي. وبعد القضاء على قوات الإنكشارية، كان ثاني قائد للجيش الجديد الذي شهد الإصلاحات. ومثله مثل رشيد باشا، بنى قوته السياسية من خلال تدريب قوته الخاصة من العبيد العسكريين وإدخالهم في الجيش ومؤسسات الحكم بالطريقة العثمانية القديمة.

أخيرًا، في المؤسسة الدينية (Ilmiye) التي ضمّت أئمة الثقافة والدين المسلمين في السلطنة، عمل محمود بشكل أساسي من خلال سيّد عبد الوهاب أفندي ياسينجي زاده، الذي شغل منصب شيخ الإسلام في عامي 1821 و1822، وارتقى مرة أخرى إلى المنصب بعد سقوط حالت، حيث خدم من عام 1828 إلى عام 1833. وقد خلفه واحد آخر من خصوم حالت، هو مصطفى عاصم مكي زاده، الذي كان شيخًا للإسلام كذلك بين عامي 1818-1819 وعامي 1823-1825، وفي كل مرة كان يسقط تحت ضغط المحافظين. وقد شغل المنصب كما يجب في عهد خليفة محمود، عبد المجيد، حتى وفاته في عام 1846، مع منع معظم العلماء من معارضة إصلاحات السلطان.

ثاني وعشرون: الجيش الجديد

تطلب القضاء على فيلق الإنكشارية إنشاء جيش جديد تمامًا، حتى أنه قد قُضي على الإشكنجيان معه، كونهم جزءًا منه. وفي الفرمان نفسه (16 حزيران/ يونيو 1826) الذي حل الفيلق المُحَطَّم، وُضع التنظيم الأساسي للجيش الجديد الذي سيحلّ محله، وهو "العساكر المحمدية المنصورة المدرّبة" (Muallem Asakir-i Mansure-i Muhammadiye)، وعُيّن أول قائد لها (صار آنذاك يسمى سرعسكر (serasker)، أو قائد الجند)، آغا حسين باشا. وقد مُنح السيطرة على حصون البوسفور، والأبراج التسعة في اسطنبول (أبراج يدي كولي السبعة، إضافة إلى برج غَلَطه والبرج الخاص بالإنكشارية سابقًا، وهي نقاط المراقبة الرئيسية في اسطنبول القديمة)، وشرطة اسطنبول لمنحه وجيشه القوة اللازمة لقمع المعارضة. وسرعان ما جرى التجنيد في اسطنبول. وفي غضون ثلاثة أيام، كان يعمل في الفوج الواحد حوالى 1500 رجل، واستمر التدريب في الساحة المقابلة لجامع السليمانية. وبعد مدة وجيزة، نُقل الجيش الجديد إلى القصر السلطاني القديم في بايزيد، الذي كان ولمدة طويلة سكنًا للأعضاء الأقل منزلة من عائلة السلطان، ليصبح مقرّ القائد العام (باب سرعسكر/ Bab-i Serasker) حتى نهاية الدولة العثمانية، وجرى كذلك بناء ثكنات في المواقع نفسها الخاصة بجيش سليم الثالث، في داود باشا وليفنت وأسكودار[54]. بعد ذلك بأسبوع، صدر النظام الرسمي للجيش الجديد، مستندًا إلى "النظام الجديد" السابق في ما عدا تفاصيل طفيفة. وكان من المقرر أن يتكون في البداية من 12,000 رجل، جميعهم متمركزون في اسطنبول، منظمين في ثمانية أفواج (tertip)، يقود كل منها عقيد (بنباشى/ binbaşı). ويكون لكل فوج 12 مدفعًا و12 فرقة بنادق. على أن تكون الترقية بالأقدمية، مع إمكانية أخذ الكفاءة في الحسبان في حالات استثنائية. وتُستبدل بطاقات الراتب القديمة، التي غالبًا ما كانت تُباع للآخرين في الماضي، بقائمة رواتب حديثة، مع ضرورة حضور الأعضاء لتسلُّم رواتبهم. ويجب أن تراوح أعمار المجندين بين 15 و30 عامًا. وقد حُددت مدة الخدمة باثني عشر عامًا، بعد ذلك يمكن المجند الاستقالة إذا رغب في ذلك، لكن من دون رواتب تقاعدية. ولا يسمح بتلقي

---

(54) Esat Efendi, *Üss-ü Zafer*, pp. 107-108, 191-193; Levy, pp. 177-181; Tayyarzade Ahmet Ata, *Tarih-i Ata*, 5 vols. (Istanbul: 1292-1293/1875-1876), vol. 3, pp. 108-109.

راتب عند التقاعد إلا بسبب التقدم في العمر أو الإصابة بإعاقة في أثناء الخدمة. وقد مُنحت كل مجموعة مَدرسة دينية على رأسها إمام، كان عليه تعليم الرجال المبادئ الدينية وإمامتهم في الصلاة[55].

كانت القوة الجديدة تسمى جيش (ordu)، وكما رأينا، كان قائدها هو "سرعسكر"، ما يشير إلى نية السلطان دمج جميع القوات المقاتلة للدولة في نهاية المطاف. لكن في ذلك الحين لم يتم أكثر من استبدال الإنكشارية في تسلسل الرتب العسكرية، مع بقاء القوات الأخرى مستقلة كما كانت من قبل. ومع المسؤوليات الإضافية للسرعسكر المتعلقة بحصون البوسفور وشرطة اسطنبول، تضمّن منصبه أيضًا سلطة سياسية وتطور في ما بعد ليصير وزارة حرب حقيقية. كما وضعت اللائحة أيضًا مشرفًا (ناظر / nazir) لمراقبة الشؤون الإدارية والإمداد. لم تكن في البداية صلاحيات السرعسكر واضحة حتى داخل "العساكر المحمدية المنصورة"، لكن بعد أن وقعت خلافات بسبب الشؤون المالية، تمكن آغا حسين من شغل المنصب بمسؤولين من رتب دنيا، ما جعل السرعسكر متفوقًا في الرتبة[56].

بحلول صيف العام نفسه، كان الجيش في اسطنبول يبلي حسنًا بما يكفي لجعل السلطان يُصدر الأوامر إلى ولاة عدة بتشكيل أفواج في الأقاليم، جرى تنظيم كل منها مثل نظيرتها الأصلية تمامًا، وعلى رأسها ضباط مدربون مرسلون من اسطنبول. كان العقداء خاضعين مباشرة للسرعسكر في الشؤون العسكرية، أما شؤون الإدارة والسياسة المحلية فلولاة الأقاليم، في حين تُرسَل جميع الأسلحة والإمدادات والرواتب من اسطنبول[57]. جرى توسيع مدرسة الهندسة العسكرية، الموجودة منذ القرن الثامن عشر، لتوفير الضباط المهندسين المطلوبين لكل فوج، وأُنشئ قسم للهندسة في باب سرعسكر لتنظيم وتعيين مهندسي الجيش والإشراف عليهم. ومع مرور الوقت، رُفعت رواتب هذا الفيلق إلى حد بعيد لضم الرجال الأكفاء. وجرى تنظيم أقسام إضافية للنقل. وُضعت فرق من الأفواج على الحدود الغربية، كانت

---

(55) Levy, pp. 183-196; *Başvekâlet Arşivi*, HH48112, 17708; Topkapı Sarayı (Topkapı Palace) Archives and Library, Istanbul, E4286; Esat Efendi, *Tarih-i Esat*, vol. 2, 180b-188b; Lütfi, vol. 1, pp. 191-193; Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, vol. 12, pp. 215-216, 316-322.

(56) Istanbul University Library, anonymous manuscript TY5824, fol. 121b-125a; Levy, pp. 201-208.

(57) Lütfi, vol. 1, pp. 199-200; *Başvekâlet Arşivi*, Cevdet Askeri 54811; *Başvekâlet Arşivi*, Kanunname-i Askeri, I, 15-22, 41; Levy, pp. 208-212.

في البداية تحت إشراف جوزيبي دونيزيتي (Giuseppe Donizetti)، شقيق المؤلف الموسيقي الشهير الذي بقي في اسطنبول لسنوات عديدة وشجع النهضة الموسيقية في السلطنة على النمط الغربي (1828-1856).

كانت هناك، بطبيعة الحال، كثير من المشكلات التي ينطوي عليها إنشاء جيش جديد؛ فقد كان آغا حسين، على الرغم من أنه جنديٌ كفؤ وشجاع، هو رجل النظام القديم في الأساس، ولم يكن متعاطفًا تمامًا مع الأساليب الجديدة. لذا سرعان ما تحول محمود إلى خسرو محمد باشا، الذي كان قد دعا إلى التحديث منذ وقت مبكر، في عام 1801، بعد رؤية كل من القوات البريطانية والفرنسية في مصر، وعمل على تحديث الأسطول أثناء شغله منصب الأميرال الأكبر. وفي 8 أيار/ مايو 1827، حل خسرو محل آغا حسين في منصب السرعسكر، مع إسناد وظائف إضافية له كحاكم للأناضول وسنجق بك لعدد من الإيالات الأصغر، لمنحه القوة المالية والسياسية لخوض معارك الجيش الجديد داخل مجالس الدولة وخارجها[58]. وتحت قيادة خسرو محمد النشطة، جرى تحديث جيش "العساكر المحمدية المنصورة" على غرار الطرق التي أُدخلت إلى فرنسا واعتُمدت منذ وقت الثورة. لقد أصبحت الكتيبة (طابور/ tabur) الآن هي الوحدة الأساسية، وتنقسم داخليًا إلى ثماني فرق بنادق (بلوك/ bölük). ووُضع كل فوج (آلاى/ alay)، وهو مكوّن من ثلاث كتائب، بإمرة عقيد (ميرالاى/ miralay) وملازم (قائمقام/ kaymakam)[59]. وفي غضون وقت قصير، كان هناك عشر كتائب جديدة في اسطنبول و21 في الأقاليم، تضم نحو 27,000 رجل. وجاء معظم الضباط الرئيسيين من مجموعة العبيد التابعة لخسرو. في العموم، جرى التستر على أنظمة الجيش الجديد قدر الإمكان لتجنب إزعاج العلماء، لكن هؤلاء كانوا يعرفون ما يجري، وفي النهاية حصلوا على حق تعيين خطيب لكل ثكنة فضلًا عن الأئمة لمواجهة تأثير البدع "المتزندقة"[60].

(58) Lütfi, vol. 1, pp. 235-237; *Başvekâlet Arşivi*, HH23325; Levy, p. 232.

(59) July 25, 1827/1 Muharrem 1243; *Başvekâlet Arşivi*, Cevdet Askeri 449, Kanunname-i Askeri, II, 1a-b.

(60) Levy, pp. 232-238; *Başvekâlet Arşivi*, Kanunname-i Askeri, II, 29a-30a.

ثالث وعشرون: إصلاح قوات القابي قولو القديمة

كان تأثير الإصلاح قد طال كذلك فيالق الجيش القديم الباقية. فقد أراد محمود إنشاء حرس سلطاني من النخبة، على غرار أولئك التابعين للبيوتات الحاكمة الكبرى في أوروبا، لذلك اختار ببساطة فيلق البستانجية (Bostancı) القديم، المسؤول منذ وقت طويل عن حماية القصور السلطانية ومحيطها، فضلًا عن تزويدها بضباط ورجال جدد، وأعاد تنظيمه ليصبح "بستانيّو السلطان المدرّبون" (مُعَلِّم بستانيان خاصه/ Muallem Bostanıyan-ı Hassa، والمعروف عادةً باسم "الخاصة" (Hassa))[61]. مُنِحَ الفيلق ثكنات وأماكن تدريب في قصر طوبقابي، وسرعان ما استعاد وظيفته القديمة في حماية أبوابه، وكذلك الوظائف الخاصة بالقصور الجديدة التي أقيمت بعد ذلك في دولمه بهچه وبشكطاش على مضيق البوسفور، والقيام بدوريات بمحاذاة أرصفة اسطنبول البحرية. جرى اختيار الأئمة كذلك في هذا الفيلق، لكن عيّنهم مدير المكتبة السلطانية بدلًا من شيخ الإسلام، فكانوا مسؤولين منه، ليُستبعَد بذلك التأثير المباشر للعلماء من هذا الفيلق على الأقل. وتميزت الخدمة في فيلق الخاصة برواتب مرتفعة جدًا وإمكانية الترقية إلى المناصب العليا في القصر أو الحكومة[62].

أراد السلطان إنشاء سلاح فرسان جديد على الطراز الغربي بالتوازي مع جيش العساكر المنصورة، لكنه قرر عدم إنشائه في اسطنبول لتجنب التكاليف المرتفعة فضلًا عن المعارضة المحتملة لهذا الابتكار الآخر. لذلك أسس فوج الفرسان الجديد في سلستريا، على نهر الدانوب، حيث كان يوجد كثير من الخيول الممتازة وكذلك الفرسان من بين سكان البدو التتار في دبروجه. شكل سلاح الفرسان جزءًا من جيش العساكر المنصورة وهو ينقسم إلى ثلاث مجموعات، تتألف على التوالي من الفرسان التتار، والفرسان الأتراك من دبروجه، والمسيحيين القوزاق الذين دفَعَهم عبر نهر الدانوب التقدمُ الروسي إلى أوكرانيا في وقت سابق من ذلك القرن. وكُلِّفت كل مجموعة عرقية بملء الوظائف الشاغرة في صفوفها، حيث كان يتعين على قرى معينة تجهيز عدد معين من الخيول والرجال وفقًا لحجمها وثروتها مقابل الإعفاءات

---

(61) August 31, 1826; *Başvekâlet Arşivi*, HH48115; Lütfi, vol. 1, pp. 91-101; vol. 6, pp. 41a-48a; Istanbul University Library, TY5824, fol. 63a-79a; Esat Efendi, *Üss-ü Zafer*, pp. 253-254; Levy, pp. 243-248.

(62) Levy, pp. 243-249; Lütfi, vol. 1, p. 201; *Başvekâlet Arşivi*, Cevdet Askeri 216.

الضريبية. وعلى الرغم من أن العثمانيين كانوا قد استخدموا القوات المسيحية من التابعين كمساعدين في الحملات فضلًا عن البحارة اليونانيين الذين خدموا في الأسطول، إلا أن هذه هي أول مرة يتسلح فيها مسيحيون ليشكلوا أجزاء نظامية من القوات البرية العثمانية، وهي مسألة ملحوظة رغم أنها لم تجذب الكثير من الاهتمام في ذلك الوقت، ربما بسبب عُزلتها في سلستريا.

بعد وقت قصير، أسس محمود أيضًا فوجًا نظاميًا من سلاح الفرسان في اسطنبول بسبب الحاجة إلى الفرسان في الاحتفالات الرسمية، وأيضًا بسبب رغبة خسرو باشا في تدريب سلاح الفرسان مع مشاة العساكر المنصورة في أوضاع تحاكي المعارك. كان الفوج الجديد الذي أُلحِق بجيش العساكر المنصورة يماثل الموجود في سلستريا، لكنه خضع لتنظيم مماثل لوحدات مشاة العساكر المنصورة تمامًا، وكانت له قوات مدفعية ملحقة به (1 شباط/ فبراير 1827)، بمجموع بلغ 1582 رجلًا[63]. وبحلول صيف 1827، خضع الفيلق لتنظيم وتدريب كافيين لإرسال نصف رجاله للقتال في اليونان. وفي أواخر عام 1827، وُضع فوجا الفرسان تحت قيادة تدريب نقيبٍ إيطالي يدعى كالوسو (Calosso)، أدخل الطريقة الفرنسية في التنظيم والتدريب، بما في ذلك إعادة تنظيم جديدة للكتيبة. وقد أبلى كلا الفوجين بلاءً حسنًا في الحرب ضد روسيا. وعلى الرغم من أن بعض القوزاق تركوا الخدمة، الأمر الذي دفع السلطان إلى إرسال البقية إلى الأناضول لما تبقى من الحرب، إلا أنهم أعيدوا إلى سلستريا بعد ذلك واستمروا في الخدمة.

قُسِّمَت قوات المدفعية العثمانية التقليدية إلى فيلق المدفعية (طوبچو/ Topçu) وفيلق عربات المدفعية (عربجى/ Arabacı) المساعد له، إضافة إلى القوات المكلفة بالمهام المتخصصة مثل زرع الألغام وحفر الخنادق (لغمجيان/ Lağımcıyan) وقصف المورتر (خمبره جيان/ Humbaracıyan)، وكلها خضعت لتحديث واسع خلال القرن الثامن عشر. وكان سليم الثالث قد أعاد تنظيمها وضم جزئيًا فيلقَي المدفعية والعربات (1793)، حيث دُرِّبوا على طول الخطوط البروسية، مع توحيد خدماتهم الخاصة بالمالية والإمداد تحت إشراف مراقب واحد، بينما احتفظ آغواتهم

(63) *Başvekâlet Arşivi*, Kanunname-i Askeri, I, 45-52; Istanbul University Library, TY5824, fol. 59a-62a.

بسلطة عسكرية مستقلة. أما محمود الثاني فعمل على زيادة أعدادهم وكفاءتهم، لكنه احتفظ بالتنظيم الذي اعتمده سليم حتى عام 1827، مضيفًا فوجًا جديدًا واحدًا فقط من المدفعية المحمولة، وبناء القوة لتبلغ في المجمل نحو 14,000 مدفعي و4414 رجل للعربات، نصفهم يتمركز في اسطنبول وعلى طول البوسفور، والنصف الآخر في الأقاليم. ونظرًا إلى أن جنود المدفعية قد ساهموا مساهمة كبيرة في "الواقعة الخيرية"، فإن محمودًا تركهم بمفردهم، وربطهم بالعساكر المنصورة في ما يتعلق بالأهداف العسكرية، واستخدمهم كذلك في شرطة اسطنبول أثناء تنظيم جيش العساكر المنصورة[64]. وقد أصبح آنذاك الجيش الرئيسي هو المشرف على فيلقي المدفعية وعرباتها، إضافة إلى مهمته كضابط إداري لكل من الفيلقين وكذلك المسابك والمصانع المرتبطة بها. وقد شارك مسائل الانضباط والإجراءات العسكرية مع الآغوات، الذين صاروا بالتالي قادة بالاسم فحسب. وبرزت في ذلك الوقت فرقتا المدفعية المحمولة وغير المحمولة بوصفهما قوتَين أكثر حداثة وكفاءة في خدمة السلطان، وبقيتا معًا في اسطنبول بدلًا من التشتت في أرجاء السلطنة مع الفيلق الأقدم، واتبعتا تنظيم الكتيبة الأحدث تحت قيادة الضباط المسؤولين مباشرة أمام الصدر الأعظم[65].

من بين التغييرات الأكثر أهمية التي أُدخلت في عام 1827، تلك المتطلبات الخاصة بتدريب كل رجال المدفعية، سواء المحمولة منها أو غير المحمولة، بشكل منتظم بصحبة كتائب العساكر المنصورة، لتعزيز روح التعاون والاستعداد للأعمال المشتركة ضد العدو. وقد جرى توفير خبراء مدنيين للمسائل التقنية، في حين جرى تقليل أمناء سر الفيلق لتوفير التكاليف. مع ذلك، كان من الصعب جدًّا إدخال تغييرات على الفيلق من حيث الممارسة العملية، بحيث ظل اللغمجية والخمبارجية غير منضبطين كما كانوا، وظلت المدفعية العثمانية عمومًا أقل في المستوى من تلك الخاصة بالأعداء الأوروبيين الرئيسيين للسلطنة، سواء من حيث العتاد أو العاملين[66].

---

(64) *Başvekâlet Arşivi*, Kanunname-i Askeri, II, 1a-b; Uzunçarşılı, *Osmanlı Devleti*, vol. 2, p. 108; Levy, pp. 269-271; Cevdet, *Tarih-i Cevdet: Tertib-i Cedit*, vol. 12, p. 176.

(65) Lütfi, vol. 1, p. 253.

(66) Levy, pp. 273-297; *Takvim-i Vekayi*, nos. 1-2119 (1831-1878), 1-283 (1890-1), 1-4608 (1908-1923), no. 1, 25 Cemazi I 1247, no. 2, 7 Cemazi II 1247; Helmuth von Moltke, *The Russians in Bulgaria and Rumelia in 1828 and 1829* (London: 1854), pp. 18-19.

أعيد تنظيم فيلق القابي قولو المتبقي في السنوات الأولى من حُكم محمود على نحو شبه كامل. وقد حُلّ فيلق الجبجيان (Cebeciyan) الذي كان مسؤولًا سابقًا عن نقل أسلحة وذخائر الإنكشارية، وأُنشئ فيلق جديد مسؤول عن الأسلحة (جبه خانه اوجاغى/ Cebehane Ocağı) لتوفير المعدات العسكرية لجميع القوات المقاتلة في الجيش ونقلها[67]، حيث عمل رئيسه مديرًا إداريًا وفنيًا على السواء، بمساعدة فنيين وحرفيين مستقلين يعملون في الفيلق أو في متاجرهم الخاصة بموجب عقود حكومية. وجرى تنظيم هذا الفيلق بحيث يمكن إضافة سرايا إلى مشاة العساكر المنصورة بحسب الحاجة إلى رعاية أسلحتها وذخائرها. وقد أعادت أنظمة مماثلة تنظيم فيلق الخيمة القديم ليصير فيلق مهترخانه (Mehterhane)، الذي عُهد إليه نقل المعدات إلى معسكرات الجيش خلال الحملات (17 تشرين الأول/ أكتوبر 1826). لكن تقسيم مهمة توفير الاحتياجات المختلفة للجيش بين المهترخانه والجبه خانه وخدمات الإمداد لكل فيلق، تسبب في انعدام الكفاءة وتكرار الجهود. وقد أصبحت مصانع الدولة أكثر كفاءة إلى حد ما، لكن مع مرور الوقت، قدم الحرفيون المستقلون قدرًا كبيرًا من المعدات وأصبح الجيش يعتمد أكثر فأكثر على الواردات الباهظة الثمن لسد احتياجاته، وهي مشكلة أخرى استمرت في حقبة التنظيمات وما بعدها[68].

رابع وعشرون: إعادة تنظيم الفئات الإقطاعية وغير النظامية

كان محمود يأمل في التخلص من الفئات الإقطاعية وغير النظامية بأسرع وقت ممكن، لكن مع تزايد خطر نشوب حرب جديدة مع أوروبا، رأى أنه سيكون من الضروري استخدام أكبر عدد ممكن من تلك التي يمكن إعادة تنشيطها وتهيئتها، على الأقل حتى يُستكمل تنظيم جيش العساكر المنصورة تمامًا. وقد أقنع خسرو باشا السلطانَ أن يأمر بإعادة تنظيم سلاح الفرسان الإقطاعي كفرع من جيش العساكر المنصورة، مع احتفاظ أصحاب الإقطاع بعائداتهم، لكن يجب أن يُطلب من الذين يؤدون واجباتهم بفاعلية من بينهم قبول التنظيم والإجراءات العسكرية الحديثة

(67) Levy, p. 299; Esat Efendi, *Üss-ü Zafer*, pp. 250-252; Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, vol. 12, pp. 215-216; *Başvekâlet Arşivi*, HH17655.

(68) Levy, pp. 309-322; Lütfi, vol. 1, pp. 257-258.

24 شباط/ فبراير 1828)[69]. وعلى غرار العساكر المنصورة، كانت الوحدة الأساسية هي الكتيبة، وتتكون من 889 رجلًا وضابطًا ويقودها رائد في ما يخص الشؤون العسكرية. وجرى التعامل مع مهمة تعيين وإدارة الإقطاعيات بالكامل من أمانة سر الكتيبة، التي كُلفت بالتأكد من أن الدخل الإقطاعي لكل رجل كان موافقًا لرتبته ومهامه. وعندما يُرَقّى الضباط الإقطاعيون إلى الرتب التي تتطلب رواتب أعلى من المبالغ التي تقدمها إقطاعاتهم، يُعوَّضون من الخزانة. مع ذلك، لم يُسمح لأي حائز إقطاع بجمع أكثر من 3500 قرش سنويًا من إقطاعته، وأي مبلغ يتجاوز هذه القيمة ينبغي إرساله إلى الخزانة لتعويض نفقاتها عن النظام الإقطاعي. كان جميع حائزي الإقطاعات يخضعون للتفتيش، ويتعرض أولئك الذين لم يتمكنوا من الانضمام إلى الكتائب العاملة عند استدعائهم لمصادرة إقطاعاتهم. وفي وقت السلم، كان على حائزي الإقطاعات تأدية خدمة فعلية بالتناوب، أما في وقت الحرب فكان عليهم جميعًا تأدية الخدمة. ومع مرور الوقت، سُمح لحائزي الإقطاعات غير المستعدين أو غير الراغبين في الخدمة أن يدفعوا إلى الخزانة لتجنيد بديل، يُعرف باسم "جبلي" (cebeli)، وذلك عندما يُستَدعون[70]. عمليًا، كان من الصعب للغاية جعل الإقطاعيين يقبلون بالقوانين الجديدة ويؤدون خدمة عسكرية فعالة أو يدفعون تعويضات. هكذا، وبحلول نهاية عام 1828، كانت هناك فقط كتيبتان قويتان وأخريان في طور التنظيم، ما يشير إلى أن عددًا صغيرًا جدًا من الـ 30,000 إقطاعي المعروفين في ذلك الوقت كانوا على استعداد للخدمة أو لديهم المقدرة عليها؛ لذلك سرعان ما رأى محمود أن الحل الوحيد هو حل سلاح الفرسان هذا[71].

كان يمكن الحصول على الخدمات التي أعرض الإقطاعيون عن أدائها من رجال قبائل الترك الرُّحَّل (المعروفين عمومًا باسم اليوروك (yörük)) الذين استقروا في الروملي، وخضعوا للتنظيم طويلًا تحت اسم "أولاد الفاتحين" (Evlad-ı Fatihân)، بشكل رئيسي في مقدونيا. وقد قُسِّم الرجال البدو إلى مجموعات ست، كان على كل منها إرسال واحد من أفرادها للخدمة الفعلية، في مقابل إعفاء جماعاتهم من جميع ضرائب الدولة. كان هذا النظام قد قدّم حوالى 1000 رجل للجيش في وقت معين،

(69) Lütfi, vol. 1, pp. 258-259; *Başvekâlet Arşivi*, Kanunname-i Askeri, II, 95a-96b.

(70) Levy, pp. 326-332; *Başvekâlet Arşivi*, Kanunname-i Askeri, II, 97a, 98a.

(71) Levy, pp. 334-335; *Başvekâlet Arşivi*, Kanunname-i Askeri, II, 97b, 99a, 102b.

لكنه انهار بحلول القرن التاسع عشر، حيث صارت هذه الفئات تدفع ضرائب خاصة بدلًا من الخدمة. وقد قام محمود بإحياء هذه القوات وتحديثها (11 آذار/ مارس 1828). وطُلب من القرى المعنية توفير عدد كافٍ من الرجال يكفي أربع كتائب من هذه القوات، يضمّ كلٌ منها 814 رجلًا، وأن تدفع إلى خزينة الجيش 1.2 مليون قرش سنويًا لدعمهم. وعلى الرغم من أن هذا قد زاد إلى حد بعيد من التزامهم من حيث الرجال والمال، فإنه قد طُلب لحسن الحظ من القرى غير المسلمة في المناطق التي يسكنها الفاتحون المساهمة، ما خفّض من التزام كل قرية. وقد كان مطلوبًا من هذه القوات أن تقوم بمهام الشرطة في المناطق التابعة للقرى إضافة إلى مساعدة الجيش، كل ذلك تحت سلطة السرعسكر، لأنها تعتبر الآن جزءًا من جيش العساكر المنصورة. وكان رجال القرية الخاضعون للخدمة يذهبون بالتناوب كما كان من قبل، لكن كان عليهم أن يتدربوا بانتظام أثناء وجودهم في ديارهم، وكان عليهم جميعًا الحضور في وقت الحرب. وقد خُصصت لهم رواتب من الخزانة لكن بمعدلات أقل من تلك الخاصة برجال العساكر المنصورة، نظرًا إلى أنهم خدموا على أساس العمل بدوام جزئي فقط. وقد جرى بالفعل تنظيم الكتائب الأربع ووضعها في الخدمة، وإرسال كتيبتين إلى الجبهة الروسية في عام 1828، لكن ليس لدينا أي معلومات عن مدى مساهمتها الفعلية في المجهود الحربي[72].

خامس وعشرون: إصلاح البحرية

كان سليم الثالث قد حقق تقدمًا في تحديث البحرية العثمانية، أُهمل خلال النصف الأول من عهد محمود، باستثناء المدة القصيرة التي تولى فيها خسرو باشا منصب الأميرال الأكبر. لقد شاع الفساد والمحسوبية مرة أخرى، وتوقف البناء والإصلاح، وتلفت السفن المتبقية من الأسطول، حيث بقي ما لا يزيد على 15,000 ضابط ورجل و10 سفن خَطِّيَّة، مقارنة بأكثر من ضعف هذه الأرقام في السنوات الأخيرة من عهد سليم. مع ذلك، وبعد مدة وجيزة من تولي خسرو باشا قيادة جيش العساكر المنصورة، عيّن محمود الثاني طوبال عزت محمد باشا (1827-1828) أميرالًا أكبر، وهو ممن كانوا مشمولين برعاية خسرو، فأعاد تنظيم سلاح البحرية على

(72) M. Tayyip Gökbilgin, *Rumeli'de Yörükler, Tatarlar ve Evlad-ı Fatihan* (Istanbul: 1957), pp. 255-256, 336-339; Levy, pp. 341-342; *Başvekâlet Arşivi*, Cevdet Askeri 6295.

نطاق واسع لإحيائه (22 أيلول/ سبتمبر 1827)[73]. وكما كان الأمر من قبل، كانت التعيينات السياسية في القمة، مثل الأميرال الأكبر وأمين الترسانة الذي كان يدير شؤون الموارد المالية والمؤن. لكن في ظلهما، أُنشئ طاقم عمل محترف دائم بقيادة كاتب البحرية (قاليونلار كاتبى/ kalyonlar kâtibi)، الذي تولى مهمة تقديم المشورة لهما بشأن المسائل الفنية وترجمة أوامرهما وتطبيقها لتلبية الاحتياجات الحقيقية للأسطول. جرى الحفاظ على التسلسل الهرمي للرتب البحرية الأساسية الذي أنشأه سليم الثالث، لكن زيدت الرواتب لجذب الرجال من ذوي الكفاءة. لم يعد من الممكن بعد ذلك تعيين غير خريجي المدرسة البحرية كربابنة. وقد جرى التخلص من غير الأكفاء، وتنظيم القوة المتبقية المكونة من 8000 رجل في ثلاث فرق، 4200 بحار (ريس/ reis)، و3000 مدفعي (طوبچو/ topçu)، و800 من حاملي البنادق أو مشاة البحرية (تُفنكچي/ tüfenkçi). وقد حُددت بوضوح سلطة وصلاحيات الضباط من مختلف الرتب على متن السفن وعلى الشاطئ. وكان على خريجي المدرسة البحرية أن يتلقوا تدريبًا عمليًا قبل أن يتلقوا الأوامر، وقد جرى توسيع مدرسة الهندسة البحرية وتحديث مناهجها لتوفير ضباط مدربين. وبالمثل، جرى تحديث الترسانة البحرية، ووضع إجراءات أمنية صارمة لمنع السرقة. كما وُفّرت إمدادات منتظمة من الأخشاب من جنوب غرب الأناضول من شأنها أن تمكّن من بناء سفينتين خطيتين على الأقل، إضافة إلى العديد من السفن الصغيرة كل عام. وقد أُرسلت نداءات إلى البحارة المسلمين على سواحل البحر الأسود والشام ليحلوا محل اليونانيين الذين كانوا في السابق يتولون تأدية معظم الخدمة البحرية للسلطنة. لكن الأمر استغرق بعض الوقت حتى نُفّذت مثل هذه التغييرات الجذرية، وكان لا يزال هناك في الأساس أسطولٌ لم يتم إصلاحه سوف يبحر إلى كارثة في نافارين عام 1829.

سادس وعشرون: مشكلات داخلية

في وقت مبكر من شتاء 1826، بدأ التراخي في تطوير الجيش وظهرت المعارضة كنتيجة لمشكلات مختلفة؛ فقد انتشر وباء شديد في اسطنبول، امتد أيضًا إلى ثكنات

(73) Levy, pp. 347-349; *Başvekâlet Arşivi*, Kanunname-i Askeri, II, 64a-72a.

العساكر المنصورة، مع خسائر فادحة في الأرواح. ودمرت حرائق عدة مجهولة المصدر الجزء القديم من المدينة، وأتت حتى على مباني الباب العالي نفسه (31 آب/ أغسطس 1826). وللحصول على أموال إضافية للتجنيد والإصلاح، استولت الحكومة على جميع مؤسسات الدولة التي كان يديرها سابقًا مسؤولون كبار لأغراض دينية، وأدارتها من خلال وزارة المؤسسات الدينية الجديدة (نظارت اوقاف/ Nezaret-i Evkaf)، التي كان من المفترض أن تُحَوِّل فائض الأموال كله إلى الخزانة للأغراض العامة. لم يؤدِّ هذا إلى منح الخزانة موارد مالية جديدة كبيرة فحسب، بل هدّد أيضًا مئات العلماء بحرمانهم رواتبهم، وأضعف القوة المالية للعلماء الذين لم يُسمح لهم سوى بإدارة المؤسسات التي أُنشئت لدعم المدينتين المقدستين مكة والمدينة[74]. كما أُنذر المستفيدون من نظام الالتزام الخاص بالأراضي الزراعية (tax farms) في أواخر العام نفسه بأمر يقضي بالاستيلاء على تلك الكبرى منها وإدارتها مباشرة من خزينة عسكرية جديدة تسمى "مقاطعات خزينه سى" (Mukata'at Hazinesi) أُنشئت لدعم جيش العساكر المنصورة. كذلك أُنشئت خزينة مماثلة لدعم الأسطول (ترسانه خزينه سى/ Tersane Hazinesi)[75]. وفُرضت ضريبة سوق جديدة، هي ضريبة الجهاد (رسومات جهاديه/ Rüsumat-ı Cihadiye) على المحلات والأسواق لمصلحة الخزينة العسكرية[76]. أخيرًا، وعلى الرغم من أن السلطان قد وعد بدفع رواتب مدى الحياة لمن تبقى من أعضاء فيلق الإنكشارية، فقد سُجن كثيرٌ ممن تقدموا بطلبات وأُعدموا، حتى اختار الباقون التخلي عن مطالباتهم، بينما ألقي القبض على كثر آخرين من غير حق في سياق عملية التخلص من الإنكشارية العاملين، ما ولّد مناخًا من الخوف في أرجاء السلطنة[77]. نتيجة ذلك، ليس من المستغرب أن تبدأ معارضة السلطان وإصلاحاته في كل مكان، ليس بين المحافظين والإنكشارية السابقين فحسب، بل أيضًا بين العلماء والحرفيين والتجار وحتى أنصار الإصلاح السابقين الذين تأثروا بطريقة أو بأخرى من السياسات المالية والعسكرية للسلطان.

---

(74) Lütfi, vol. 1, pp. 198-199, 205-206.

(75) Ibid., vol. 1, pp. 230-231

(76) Ibid., vol. 1, p. 240.

(77) *Başvekâlet Arşivi*, HH17379.

كان هناك بالفعل مشكلات في بناء الجيش الجديد؛ إذ كان من الصعب تأمين ما يكفي من الضباط المُدَرَّبين. لم يقم محمد علي بتشكيل قواته الجديدة في مصر إلا بعد أن قام الكولونيل سيف (Sève) بتدريب 500 ضابط لهذه القوات (1816-1819). لكن العثمانيين مضوا قدمًا وقاموا بتحديث الجيش من دون أن يتخذوا إجراءً كهذا، بحيث وصل كثير من غير الأكفاء إلى القيادة ونالوا ترقيات من خلال ظروف المحاباة والمحسوبية نفسها التي دمرت الجيش القديم[78]. وقد حاول السلطان حل هذه المشكلة أولًا من خلال إنشاء قوات نخبة من الشباب المدربين في خدمة قصره، واسمه فيلق آغوات خدمة القصر السلطاني (اندرون همايون اغواتى اوجاغى/ Enderun-u Hümayun Ağavatı Ocağı)، لتوفير الضباط لجيش العساكر المنصورة، مستعيدًا بذلك في الأساس نظام الغلمان (gulâm) القديم الذي أفرز كثيرًا من الإنكشارية والوزراء في الماضي. لقد طوّع حوالى 250 من العبيد خاصته وكذلك من أبناء الشخصيات البارزة في الطبقة الحاكمة الذين كانوا يتدربون بالفعل في خدمة القصر. وجرى تنظيمهم على طريقة العساكر المنصورة، وتدريبهم تحت إشراف الضباط السابقين في النظام الجديد وكذلك خبير سلاح الفرسان الكابتن كالوسو (الذي اتخذ اسم رستم بك) ودونيزيتي[79]. وسرعان ما توسع هذا الفيلق ليضم حوالى 400 شاب، وكان أفراده يدخلون إلى الجيش عند شغور الوظائف، ليرتقوا بسرعة كبيرة ويحتكروا تقريبًا سلك الضباط. لقد وفروا بالفعل بعض الانتظام والانضباط، لكن المحاباة التي ظهرت لخريجي مدرسة البلاط السلطاني تسببت في استياء بين الضباط الآخرين في جيش العساكر المنصورة. كما أصبح كثير من أعضاء قوات القصر أكثر اهتمامًا بحياة القصر من التدريب العسكري، فانخفض انضباطهم وخبرتهم وفقًا لذلك، وبدأوا في أن يكونوا سببًا للاضطراب في الجيش بدلًا من الانتظام، لذلك ألغي هذا الفيلق تمامًا في أيار/ مايو 1830[80]. وجد محمود أن من المستحيل تقريبًا توظيف ضباط أجانب، حيث كانت القوى الأوروبية تستعد آنذاك للتدخل لمصلحة المتمردين

(78) Ibid., Cevdet Askeri 877.

(79) Ata, vol. 3, pp. 109-113; Levy, pp. 379-380; Efendi, pp. 375-377, 387-389, 394-396, 406-408.

(80) Ata, vol. 3, pp. 114-118; Efendi, pp. 491-496.

اليونانيين، بينما لم يكن محمد علي حريصًا على الإطلاق على تقوية جيش السلطان الذي سيقوم بمهاجمته قريبًا[81].

كان الحل الوحيد هو نظام جديد للتعليم الفني العسكري لتخريج العثمانيين المسلمين ضباطًا. وفي ما يتصل بالشباب الذين تقل أعمارهم عن الحد الأدنى لسن الالتحاق بجيش العساكر المنصورة، تم تجهيز مركز تدريب خاص (تعليم خانه/ Talimhane) في الثكنات السابقة لفيلق عجمي أوغلان القديم، حيث يخضع الطلاب لتدريبات المشاة والتعليمين الديني والحرفي، وعند بلوغهم الخامسة عشرة، كانوا يلتحقون بالجيش جنودًا نظاميين، أو جنودًا برتبة عريف، أو كُتّابًا إذا كانوا مؤهلين[82]. وجُهّزت مدرسة مماثلة في القصر للعبيد وأولاد الطبقة العليا المُدْرَجين في فيلق الخاصة الجديد التابع للسلطان[83]. كذلك جرى توسيع مدرسة الهندسة البحرية ومدرسة الهندسة العسكرية وتنشيطهما، وفي آذار/ مارس 1827 افتُتحت كلية الطب التابعة للجيش (طب خانه/ Tıbhane)[84]. لكن التسجيل في كل هذه المراكز والمدارس كان محدودًا، ولم يكن الطلاب مهيأين، وكان التدريس ضعيفًا. وقد أُحرز بالفعل بعض التقدم، لكنه كان بطيئًا للغاية، وكانت النتائج تكفي بالكاد لإنقاذ الجيش من غير الأكفاء الذين استمروا في قيادته مدة طويلة بعد القضاء على الإنكشارية. ومن ثم بحلول نهاية عام 1828، كان لدى الجيش العثماني في المجمل نحو 50 كتيبة نشطة، بها قوة فعالة تراوح ما بين 30,000 و35,000 ضابط ورجل، كانوا بشكل رئيسي في قوات "العساكر المنصورة" و"الخاصة"، و20,000 رجل إضافي من سلاح الفرسان الإقطاعي والمدفعية ومن الأفراد غير النظاميين غير معلومي العدد المستعدين دومًا لتلبية نداء السلطان، لكن تنظيمهم وانضباطهم وقيادتهم وتدريبهم لا تزال موضع شك كبير[85].

---

(81) Levy, pp. 386-391; Lütfi, vol. 1, pp. 196-198.

(82) Lütfi, vol. 1, pp. 201-203; Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, vol. 12, p. 200; *Başvekâlet Arşivi*, Kanunname-i Askeri, I, 13-14, VI, 9b-11a.

(83) *Başvekâlet Arşivi*, Kanunname-i Askeri, I, 109-111.

(84) Riza Tahsin, *Mirat-i Mektep-i Tibbiye*, 2 vols. (Istanbul: 1328-1330/1912-1914), vol. 1, pp. 4-10.

(85) Levy, pp. 405-406; Lütfi, vol. 1, p. 295; *Başvekâlet Arşivi*, Cevdet Askeri 629, 686.

سابع وعشرون: الثورة اليونانية

إضافة إلى المشكلات الداخلية، لم يترك الأعداء الأجانب محمودًا الثاني يرتاح طويلًا في السنوات التي تلت القضاء على الإنكشارية. كانت وفاة القيصر ألكسندر وتولي نيقولاي الأول في أواخر عام 1825 قد وضعت روسيا في يد عاهل مستعد لاستخدام القوة في سبيل تحقيق أهدافه، خصوصًا في المورة وكريت، حيث كان يخشى من بروز محمد علي عقبةً أمام طموحاته. وكانت بريطانيا لا تميل إلى الدعم الصريح للباب العالي، وتتجه إلى الوساطة من أجل التوصل إلى تسوية في اليونان بالاشتراك مع الروس، لتجنب حرب روسية-عثمانية جديدة قد تكون كارثية بالنسبة إلى الدولة العثمانية. وفي 17 آذار/ مارس 1826، أرسلت روسيا إنذارًا أخيرًا إلى السلطان تطالب فيه بالاستعادة الكاملة للامتيازات في الإمارتين وبالحُكم الذاتي للصرب، على النحو المنصوص عليه في معاهدة بوخارست (1812). وتحت الضغط البريطاني، استسلم محمود للمطالب الروسية ووقع على اتفاقية آكرمان (7 تشرين الأول/ أكتوبر 1826)، مع إضافة الاعتراف بالسيطرة الروسية على القوقاز ومنح السفن التجارية الروسية الحق في الدخول بحرية إلى جميع المياه العثمانية، بما في ذلك المضائق[86]. مع ذلك، استمرت روسيا في الضغط على العثمانيين لتقديم التنازل للمتمردين اليونانيين، واقترحت تدخلًا مشتركًا مع بريطانيا لتحقيق هذه الغاية. حاولت الأخيرة تجنب وضع يفرض عليها مساعدة روسيا في الشرق الأوسط، وبدلًا من ذلك انضمت إلى مترنيخ في الضغط على محمود لقبول وساطة الحلفاء لتجنب منح روسيا ذريعة للتدخل بمفردها.

في اسطنبول، قاد عاكف باشا مجموعة قوية دعمت إصلاحات السلطان لكنها أبدت استياءً شديدًا من التدخل الأجنبي، وأسدت النصح إلى محمود بشن حرب على الروس من أجل استعادة الهيبة والأراضي المفقودة. في المقابل، أصرّ خسرو باشا وغالب باشا والصدر الأعظم سليم باشا وغيرهم، على أن الدولة لا تزال تفتقر إلى الرجال والموارد لمحاربة الروس بنجاح، ونصحوا بقبول عروض الوساطة[87].

---

(86) *Muahedat Mecmuası*, vol. 4, pp. 65, 69; Gabriel Noradounghian, *Recueil d'actes internationaux de l'empire ottoman*, 4 vols. (Paris: 1897-1903), vol. 2, pp. 121, 125.

(87) Lütfi, vol. 1, pp. 291-293, 391-420; Ata, vol. 3, pp. 255-275.

مال محمود إلى نصيحة المجموعة الأولى، وأبلغ القوى الدولية العظمى بأنه الحاكم الشرعي لليونان، وأنه يجب سحق المتمردين. وأرسل القوات العثمانية-المصرية المتحالفة إلى اليونان، فتمكنت من مواصلة التقدم والاستيلاء على أثينا في حزيران/ يونيو 1827. ردًا على ذلك، اضطرت بريطانيا إلى التوقيع على معاهدة جديدة في لندن مع فرنسا وروسيا (6 تموز/ يوليو 1827) تنص على التدخل المشترك إذا رفض أي من الطرفين الوساطة. وعندما استمر محمود في المقاومة، انتقلت أساطيل التحالف إلى شرق البحر المتوسط وحاصرت الدردنيل والمورة لقطع الإمدادات الجديدة عن القوات العثمانية، رغم أنهم قد تلقوا أوامر بعدم الدخول في حرب فعلية مع العثمانيين أو المصريين، وهذه نقطة في غاية الدقة في واقع الأمر (أوائل أيلول/ سبتمبر 1827). ردًا على ذلك، انضمت السفن المصرية التي أحضرت إبراهيم باشا ورجاله إلى المورة إلى الأسطول العثماني الرئيسي في مرفأ نافارين، الذي أحكمت أساطيل الحلفاء الحصار عليه في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر. انسحب الحلفاء أولًا نحو زانتا على أمل استدراج العثمانيين إلى الدخول في معركة في البحر المفتوح، لكن العثمانيين ظلوا في المرفأ. أخيرًا، في 20 تشرين الأول/ أكتوبر، بدأ الحلفاء الدخول إلى الميناء، معلنين عن أملهم في إقناع إبراهيم باشا بالعودة إلى مصر، لكنهم كانوا في الواقع ينوون الدخول في معركة. وعندما واجهوا سفينة إطلاق نار عثمانية كانت تبحر باتجاههم، ردت سفن الحلفاء بوابل مدفعية كثيف دمر نحو 57 سفينة عثمانية ومصرية بالكامل وقتل 8000 جندي وبحار في غضون ثلاث ساعات. ومع هذا السلوك الذي كان من شأنه أن يميز العلاقات الأوروبية مع الباب العالي خلال ما تبقى من القرن، ألقى الحلفاء باللوم على العثمانيين في المعركة بسبب محاولتهم مقاومة الدخول إلى الميناء!

مثّلت معركة نافارين أهمية كبيرة لجميع الأطراف. فقد دُمِّر الأسطول العثماني الجديد بالكامل، وقُطعت الطريق على أي تعزيزات وإمدادات قد تأتي إلى إبراهيم باشا من موطنه، وتأكد للمتمردين اليونانيين النصر النهائي. بمعنى آخر، أسّست المعركة لسلسلة من التدخلات الأوروبية في الشؤون العثمانية، ما من شأنه أن يضعف السلطنة لتبدو في وقت لاحق من ذلك القرن بمثابة دمية متحركة تمسك بخيوطها القوى الإمبريالية. إلا أن هذا لم يعنِ نهاية الحرب؛ فعلى الرغم من أن بريطانيا وفرنسا كانتا تأملان في أن نتائج معركة نافارين من شأنها أن تجبر العثمانيين

على قبول الوساطة، فقد كان لها تأثير معاكس؛ إذ اشترك عاكف وبرتو في الضغط على السلطان لمقاومة أي تسوية، على الرغم من اتفاقية آكرمان، ما دفعه إلى دعوة جميع المسلمين لحمل السلاح لمقاومة الروس واليونانيين (18 كانون الأول/ ديسمبر) وإغلاق المضائق أمام جميع السفن الأجنبية (5 شباط/ فبراير 1828). فالقيصر، الذي تحرر لتوّه من حرب مريرة مع إيران (1827)، لم يكن في الحقيقة يريد الوساطة في حينه، بل استغلال هذا الوضع لتحقيق طموحه في تفكيك الدولة العثمانية بالقوة؛ فقام نيقولاي، أمام تصميم محمود، بإعلان الحرب (28 نيسان/ أبريل 1828). وفي غضون أسبوع كانت قواته تزحف مرة أخرى إلى مولدافيا، وكذلك عبر القوقاز إلى شرق الأناضول، بينما بدأ أسطوله في البحر المتوسط في تزويد المتمردين اليونانيين بكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة. في هذه المرحلة، أدت وفاة جورج كانينغ (George Canning) (8 آب/ أغسطس 1827)، واستبداله بدوق ولينغتون الأقل حسمًا، إلى جعل بريطانيا غير قادرة على التصرف، مع عدم رغبة الدوق في القيام بأي شيء قد يضرّ بالتعاون مع الروس، على الرغم من خشيته أيضًا من تقدمهم في الشرق الأوسط.

ثامن وعشرون: الحرب مع روسيا

مع حل فيلق الإنكشارية وتدمير الأسطول، فضلًا عن أن جيش العساكر المنصورة كان لا يزال في مرحلة التدريب، كان من الصعب على السلطان تنظيم مقاومة ناجحة. كانت جيوشه في البلقان، التي يقودها آنذاك آغا حسين باشا، تتكون بشكل رئيسي من التتار والإقطاعيين غير النظاميين. وقد حاول محمود الحصول على السفن من تابعيه الجزائريين، لكن الفرنسيين كانوا يحاصرونهم كخطوة أولى في إطار حملتهم لاحتلال هذا الجزء من السلطنة. رَدَّ محمد علي على مطالبات السلطان بالمساعدة بعرض بعض المال، ثم عرض بعد ذلك المساعدة بالقوات إذا مُنح إيالةً أناضولية يحكمها في المقابل[88]. أُنشئ نظام إمداد لدعم القوات على طول الحدود، لكن ما كان بالإمكان إرساله تأخر في الأغلب أو فُقِدَ بسبب الطرق الرديئة والمسؤولين المحليين الفاسدين. على الضفة المقابلة، كان لدى الروس حوالى 100,000

(88) Lütfi, vol. 2, pp. 58-60.

رجل جاهزين للهجوم، أحرزوا تقدمًا سريعًا في الإمارتين من خلال ثلاثة أرتال: الأول استولى على إبرايل (16 حزيران/ يونيو) وتدفق إلى دبروجه؛ والثاني هاجم سلستريا؛ والثالث دافع لإبقاء الحاميات العثمانية مشغولة على طول نهر الدانوب من رُسجق إلى فيدين (11 تشرين الأول/ أكتوبر 1828)[89]. لكن العثمانيين حققوا في وسط بلغاريا نجاحًا نسبيًا، حيث جعل خسرو باشا كلًا من سلستريا وشُملا قاعدتين لدفاعه بالكامل، وتمسك بهما أمام الهجمات العنيفة. وإلى الشرق، قام الروس بعمل جيد للغاية، حيث تقدموا على طول الساحل الشرقي للبحر الأسود، واستولوا على أنابا وأخيسكا، ثم انتقلوا إلى شرق الأناضول للاستيلاء على قارص (تموز/ يوليو 1828) بمساعدة السكان الأرمن المحليين، وهكذا بدأ ما يسمى بالمسألة الأرمنية. في غضون ذلك، دفع الحلفاء محمد علي إلى سحب قواته من المورة (تشرين الأول/ أكتوبر 1828) ونقل المواقع الرئيسية إلى الحكومة اليونانية الجديدة بقيادة إيوانيس كابودسترياس. وقد نص اتفاق ثلاثي جديد وُقِّع في لندن على دولة يونانية صغيرة نسبيًا لكنها تتمتع بالحكم الذاتي، تشتمل على الأراضي من فولو على بحر إيجة إلى آرتا في الغرب، إضافة إلى كريت وعدد من الجزر اليونانية، يحكمها أمير بالوراثة يُفوَّضه السلطان مقابل أن يدفع إلى الأخير جزيةً سنوية. وقد حالت المخاوف البريطانية من التفوق الروسي في الدولة الجديدة دون منح هذه الدولة المزيد من الأراضي أو الاستقلال.

تمكن خسرو باشا من تنظيم مقاومة قوية في العديد من الأماكن في عام 1828، لكن حملة العام التالي كانت كارثية؛ إذ كان كثير من المجندين الجدد شبابًا وغير مدربين بما يكفي، كما ساهم انتشار الطاعون ونقص الغذاء الناجم عن استمرار الحصار البحري للتحالف في ارتفاع معدل الوفيات. وبحلول صيف 1829، كانت المقاومة العثمانية قد انهارت. تحرك الروس عبر ممرات جبال البلقان، وتجاوزوا شُملا واستولوا على أدرنة بعد حصار دام ثلاثة أيام فقط (19-22 آب/ أغسطس)[90]. وفي الأناضول، استولى الروس على أرضروم (8 تموز/ يوليو 1829) وتحركوا

(89) Ahmet Muhtar Paşa, *1244 (1828) Türkiye Rusya Seferi ve Edirne Muahedesi*, 2 vols. (Ankara: 1928), vol. I, pp. 91-100, 126-189; Lütfi, vol. 2, pp. 45-50.

(90) Lütfi, vol. 2, pp. 82-85, 97-100; Muhtar Paşa, vol. 2, pp. 31-34; von Moltke, pp. 364-415.

باتجاه طرابزون، مع تقدم قواتهم أكثر إلى الغرب[91]. وهكذا شارفت اللعبة على النهاية، فما كان من السلطان المذعور إلا أن طلب من القوى العظمى التوسط لعقد اتفاق.

تاسع وعشرون: معاهدة أدرنة

كانت روسيا آنذاك في وضع يمكّنها من احتلال بقية أراضي الدولة العثمانية، لكنها لم تفعل لئلا تثير معارضة أصدقائها الأوروبيين، فضلًا عن الأعداء. بدلًا من ذلك، قرر القيصر إقرار سلام من شأنه أن يترك الدولة العثمانية سليمة لكن في حالة ضعف شديد تكون معه غير قادرة على منع انتشار النفوذ الروسي أو إحباط التقدم الروسي في المستقبل. وفي معاهدة سلام أدرنة (14 أيلول/ سبتمبر 1829) كانت البنود المتعلقة بالأقاليم الترابية قاسية، لكنها ليست بالسوء الذي كان سيقع في حال عدم الاتفاق. كان على القوات الروسية الجلاء عن جميع الأراضي التي احتلتها جنوب نهر بروت، بما في ذلك الإمارتين ودبروجه وبلغاريا، لكن كان للقيصر الحق في الاحتفاظ بالسيطرة على منبع نهر الدانوب ومصبّه، وعلى التجارة الحرة على طول مساره، بينما كان على العثمانيين الموافقة على عدم إنشاء أي تحصينات عليه أو على بروت، وبالتالي تُرك للروس سهولة الوصول إلى الأراضي العثمانية في حال نشوب حرب جديدة. أما في الشرق فكانت المكاسب الروسية أكثر؛ حيث قبل السلطان بالمكتسبات الروسية في القوقاز، بما في ذلك جورجيا ومنطقتي نهجوان ويريفان التي انتُزعت مؤخرًا من إيران، وأعاد القيصر فقط مدن الأناضول الشرقية، أرضروم وقارص وبايزيد. كما فسّر الروس بعد ذلك المعاهدة على نحو يفيد الموافقة على سيطرتهم على جركاسيا [شركيسيا]، على الرغم من أنها لم تكن قط جزءًا من الدولة العثمانية ولم تُذكَر بالفعل. والأهم من ذلك كانت البنود تؤسس لاستقلال الصرب واليونان والإمارتين تحت الحماية الروسية، وتمنح روسيا حقوق الامتيازات نفسها في الدولة العثمانية التي يتمتع بها رعايا الدول الأوروبية الأخرى. وكانت الدولة العثمانية مطالبة بموجب المعاهدة أن تدفع إلى روسيا تعويضًا عن الحرب قدره 400 مليون قرش، على مدى عشر سنوات، وهو عبء رهيب على الدولة التي لم تتعدَّ

(91) Lütfi, vol. 1, p. 394; vol. 2, pp. 74-79; W. E. D. Allen & Paul Muratoff, *Caucasian Battlefields: A History of the Wars on the Turco-Caucasian Border, 1828-1921* (Cambridge: 1953), pp. 23-45.

ميزانيتها السنوية في ذلك الوقت أكثر من نصف هذا المبلغ، على الرغم من خفض المبلغ في ما بعد مقابل امتيازات إقليمية إضافية لليونان[92].

ثلاثون: الحرب المصرية الأولى (1831-1833)

لم تضع نهاية الحرب مع روسيا وتسوية المسألة اليونانية حدًا لتورط محمود العسكري أو خسائره في الأراضي. ففي عام 1830، أجبرته القوى العظمى على قبول استقلال اليونان الكامل، وبعد ذلك بعامين، تأسيس إمارة مستقلة تحت الحكم اليوناني تتكون من جزيرة ساموس وجزر كيكلاد. وفي 5 تموز/ يوليو 1830، بعد حصار دام ثلاث سنوات، غزا الفرنسيون الجزائر العاصمة وتوسعوا عبر الريف، وبذلك استحوذوا على أهم ممتلكات السلطان في شمال أفريقيا. وبعد ذلك بوقت قصير (29 آب/ أغسطس)، اضطر إلى توسيع الامتيازات الممنوحة للدولة الصربية المستقلة، والاعتراف بالحكم الوراثي لميلوش أوبرينوفيتش، ومنحه ست مقاطعات إضافية من إيالتي فيدين والبوسنة. والأسوأ من ذلك كله، أنه سرعان ما انخرط في حرب كارثية مع واليه على مصر. كان محمد علي قد خرج من مشاركته في الثورة اليونانية بمكانة كبيرة لكن بالقليل من التعويضات عن النفقات التي تحملها بمساعدته للسلطان، وحرمه استقلال اليونان من الأراضي التي كان يتوقع أن يحكمها مكافأة له. كان قد طالب بالشام، فلم يُقدَّم له سوى كريت، وهو ما رفضه، لأنها كانت في حالة ثورة مستمرة منذ بداية الثورة اليونانية، وكان من شأنها أن تكلفه أكثر بكثير مما يمكن أن يحصله من الضرائب وغيرها من الإيرادات. وعندما حثّه الحلفاء على سحب قواته من اليونان، امتثل من دون استشارة السلطان. وخلال الحرب اللاحقة مع روسيا - كما رأينا - نكث بوعوده السابقة بإرسال قوات، كما حرّض أصدقاءه في شمال ألبانيا على التمرد ضد السلطان. دفع ذلك محمودًا إلى إصدار أمر إلى والي الشام بالاستعداد لهجوم مصري. وعندما سقطت الرسالة في يد محمد علي، رأى أن طلبه بخصوص الشام قد رُفض، فقرر الهجوم للحصول على ما اعتبره مجرد تعويض. وكانت ذرائعه بسيطة: فشل العثمانيين في إعادة حوالى 6000 من الفلاحين الذين فروا إلى الشام خلال الحرب؛ وإهمال حاكم عكا دفع أموال مستحقة له كمساهمة في

---

(92) [Midhat Sertoğlu], *Resimli-Haritalı Mufassal Osmanlı Tarihi*, vol. 4, pp. 2912-2916; *Muahedat Mecmuası*, vol. 4, pp. 70, 83; Noradounghian, vol. 2, pp. 166, 174.

المجهود الحربي. بعد ذلك بوقت قصير، قاد إبراهيم باشا حملة برية-بحرية مشتركة إلى الشام، فاستولى بسرعة على غزة ويافا والقدس وحيفا، ثم عكا بعد حصار (16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1831 - 27 أيار/ مايو 1832). وبمساعدة أمير لبنان بشير الثاني الشهابي، صارت بقية بلاد الشام، إضافة إلى صيدا وبيروت وطرابلس وأخيرًا دمشق (18 حزيران/ يونيو 1832) بيد إبراهيم.

كانت ردة الفعل العثمانية بطيئةً جدًا. في آذار/ مارس 1832، أعلن محمود رسميًا عصيان محمد علي وابنه وعزلهما من منصبيهما، وعيّن آغا حسين، حاكم أدرنة آنذاك، لقيادة الحملة ضدهما. لكن إبراهيم كان في تلك الأثناء قد أسس دفاعاته وقدّم وعودًا بحكم ذاتي عربي لكسب الدعم المحلي، وبالتالي عندما دخلت القوات العثمانية الشام في النهاية، عومل العثمانيون على أنهم هم الغزاة وليس المصريين، فانتصر الجيش المصري الحديث بسهولة على العثمانيين في معركتين في أوائل شهر تموز/ يوليو، في حمص وبلين، بين الإسكندرونة وأنطاكية. ثم أوقف محمد علي تقدم ابنه، على أمل الحصول على كامل الشام من خلال المفاوضات مع السلطان أو من خلال وساطة القوى العظمى من دون إراقة مزيد من الدماء، لكن بقي محمود مُصرًّا، خصوصًا أن بريطانيا، وإن رفضت طلباته للمساعدة، لم تضغط عليه للدخول في تسوية. وعلى الرغم من جهود ستراتفورد دي ردكليف (Stratford de Redcliffe) للتوصل إلى تحالف إنكليزي-عثماني، وتلك التي بذلها بالمرستون للقيام بشيء لمنع العثمانيين من التحول صوب روسيا، ظلت بريطانيا مشغولة بالانتخابات في الداخل ومشكلات في بلجيكا والبرتغال. وكانت النمسا ملتزمة بدعم حليفتها روسيا، التي كانت بدورها تنتظر فقط الأحداث التي ستمكنها من زيادة نفوذها في السلطنة العثمانية.

لذلك استمر محمود في تحضير جيش جديد لمقاومة محمد علي، هذه المرة بقيادة الصدر الأعظم رشيد محمد باشا، حليف خسرو الذي نشأ في كنفه. وفي هذه الأثناء، بمجرد أن باءت الجهود الدبلوماسية بالفشل، قاد إبراهيم باشا جيشه عبر قيليقية إلى هضبة الأناضول، وهناك حصل على دعم أولئك الذين عارضوا السلطان لسبب أو لآخر، واحتل قونية في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر. حاول رشيد باشا قطع الإمدادات عن المصريين في الشام، لكن إبراهيم قاد قواته من قونية وهزم العثمانيين

في مكان قريب (21 كانون الأول/ ديسمبر)، وبالتالي فتح بضربة واحدة الطريق لغزو الأناضول بأكمله، على الرغم من أن محمد علي كان لا يزال يتظاهر بأنه تابع السلطان المخلص الذي يعمل فقط للحصول على ما كان مقررًا له في الشام.

شجعت الكارثة العثمانية في قونية القيصر نيقولاي على القيام بشيء ما لمنع إقامة دولة شرق أوسطية جديدة قوية قادرة على مقاومة التغلغل الروسي بشكل أفضل بكثير مما استطاع العثمانيون القيام به. ونظرًا إلى عدم تقديم البريطانيين والفرنسيين أي مساعدة ملموسة، لجأ محمود إلى القيصر، فكانت النتيجة وصول بعثة عسكرية روسية إلى اسطنبول في 25 كانون الأول/ ديسمبر للتحضير لوصول القوات الروسية. وكردة فعل على ذلك، دفع المبعوثون الفرنسيون والبريطانيون في القاهرة محمد علي إلى الموافقة على قبول الوساطة من أجل تسوية تضمن حكمه للشام، لكن إبراهيم باشا تقدم مرة أخرى واحتل كوتاهية (2 شباط/ فبراير 1833)، وطلب إذن السلطان لقضاء فصل الشتاء في بورصة، على بعد 50 ميلًا فقط من العاصمة. أصاب محمود آنذاك الذعر الشديد، وردًا على ذلك، سمح لأسطول روسي بالمجيء عبر البحر الأسود للمساعدة في الدفاع عن اسطنبول ولجيش روسي بالمرور عبر الإمارتين. وصل الأول إلى مضيق البوسفور في 20 شباط/ فبراير، واستقر الجنود الروس في خيامهم على جانب المضيق، في هُنكار إسكله سي، بعد ذلك بوقت قصير. وقد أثار هذا قلق الفرنسيين والبريطانيين أكثر، ودفع سفيريهما في اسطنبول إلى جعل السلطان يوافق على إخراج القوات الروسية ومنح الشام لمحمد علي (لكن من دون قيليقية) كأساس للتسوية. في الوقت نفسه هددوا الأخير بمحاصرة سواحله وسحب المساعدة العسكرية الفرنسية إذا رفض التعاون (21 شباط/ فبراير 1833). على الرغم من هذه الضغوط، شجع تقدم إبراهيم محمد علي على المطالبة بالمزيد، بما في ذلك قيليقية، والتهديد بزحفه إلى اسطنبول إن لم يوافق السلطان (9 آذار/ مارس 1833). وعندما اعترف الروس بأنهم لن يتمكنوا من إرسال قوات في الوقت المناسب للدفاع عن اسطنبول أمام المصريين، رضخ محمود ووافق على جميع المطالب المصرية، شريطة انسحاب قوات إبراهيم. في الوقت نفسه، دعا الروس إلى إنزال قواتهم في بويوك داره، على الجانب الأوروبي من البوسفور، لتمركزهم في وضع يساعدهم في الدفاع عن اسطنبول في حال قيام إبراهيم بهجوم مفاجئ. وقد تسبب نزولهم (5 نيسان/ أبريل) في حالة من الذعر في اسطنبول، خصوصًا بين

العلماء والسكان، الذين عارضوا استخدام الكفار ضد المسلمين رغم التهديد الذي قد يمثلونه. لكن الوجود الروسي أقنع إبراهيم أنه لن يكون من المجدي بالنسبة إليه بعد الآن أن يطمح في المزيد. وهكذا انطلقت مفاوضات جديدة في كوتاهية مع السلطان، يمثله فيها الشاب الذي يعمل في وظيفة آمدي، مصطفى رشيد أفندي (باشا في ما بعد). وكانت النتيجة اتفاقيةً (29 آذار/ مارس 1833) منحت إبراهيم حُكم دمشق وحلب وكذلك منصب مُحَصِّل (muhassıl) لمنطقة أضنة. أثار هذا الامتياز الأخير غضب السلطان إلى حد إصداره أمرًا بإعدام مصطفى رشيد، لكنه أُثني عن قراره بعد تدخّل الحلفاء السياسيين لهذا الأخير. وجرى إقرار محمد علي على حُكم مصر وجزيرة كريت، وعُيِّن إبراهيم أيضًا حاكمًا لجدة، وبذلك ترسخ مركزهما في السيطرة على قسم كبير من العالم العربي. وسرعان ما سحب إبراهيم قواته من الأناضول، وبدا أن الأزمة انتهت.

حادي وثلاثون: معاهدة هُنكار إسكله سي

لم يكن القيصر نيقولاي مع ذلك راضيًا عن حدوث تسوية مصرية-عثمانية مباشرة، بل أراد أن يديم الهيمنة الروسية وأن يقلص نفوذ فرنسا وبريطانيا التقليدي في اسطنبول. بناء عليه أجاب طلب محمود السابق بعقد تحالف دفاعي أمام احتمال حدوث هجوم مصري، بإرسال الدبلوماسي القدير أورلوف (A. F. Orlov)، الذي أدت مهارته التفاوضية إلى صوغ المعاهدة العثمانية-الروسية الشهيرة التي وُقعت في المعسكر الروسي في هُنكار إسكله سي، والتي جسّدت معظم طموحات القيصر (8 تموز/ يوليو 1833). وجرى تأكيد معاهدة أدرنة، حيث وافق كل طرف على مساعدة الطرف الآخر إذا تعرضت أراضيه للهجوم خلال السنوات الثماني التالية، وتحديد طبيعة هذه المساعدات وتكلفتها خلال المفاوضات اللاحقة. وقد رفض الروس سرًا الحاجة إلى المساعدة العثمانية، باستثناء وحيد هو وعد السلطان بإغلاق المضائق أمام السفن الحربية الأجنبية في زمن الحرب، وبالتالي تضمن روسيا أن يكون ساحلها على البحر الأسود آمنًا من أي هجوم بحري بريطاني أو فرنسي أو سواه[93].

---

(93) *Muahedat Mecmuası*, vol. 4, p. 90; Noradounghian, vol. 2, p. 229.

في الواقع، لم تتجاوز المعاهدة في بنودها اتفاقات عدة أخرى سبق أن وقعها الباب العالي مع بريطانيا وفرنسا، إضافة إلى روسيا، ولم تتعدّ الإشارات إلى المضائق أحكام القانون الدولي المقبولة عمومًا بشأن الممرات المائية الدولية في زمن الحرب. لكن بالمرستون ونظراءه في باريس وبرلين فسّروا الاتفاقية من وجهة نظر القيصر وفي ضوء نياته، خوفًا من أن تَمنح روسيا بالفعل مكانة خاصة في اسطنبول، فضلًا عن الحق في التدخل عند الأزمات المستقبلية. إن تَبَيُّن عدم صحة هذه المخاوف في ما بعد - مع استمرار الدولة العثمانية في طلب وقبول مشورة جميع "أصدقائها" الأوروبيين ومساعدتهم - لم يمنع فرنسا وإنكلترا من الوقوع في حالة من رهاب الروس، إلى حد أنهم عزموا بعد ذلك على الدفاع عن بقاء السلطنة العثمانية من أجل إبعاد هؤلاء الروس، ومعارضة الجهود اللاحقة لمحمد علي وآخرين والتي من شأنها أن تربك الوضع وتخلق فراغًا في السلطة قد يستخدمه القيصر لمصلحته.

ثاني وثلاثون: اضطراب داخلي جديد

أراحت تسوية الأزمات الخارجية الكبرى محمودًا الثاني وأطلقت يده في مسألة الإصلاحات الداخلية أول مرة منذ القضاء على الإنكشارية. لكن الهزائم القاسية على يد المصريين وكذلك القوى التي تدعي الصداقة، أدت إلى زيادة المعارضة الداخلية خلال بقية عهده، لا سيما في ضوء الصعوبات الاقتصادية والمالية التي نجمت عن جهود الإصلاح والحروب. تبع ذلك ثورات في الأناضول والبوسنة ومقدونيا والعراق، ومع الضعف النسبي للجيش فإنه لم يُقضَ عليها تمامًا. إضافة إلى أن العديد من العلماء، وخصوصًا من هم في المستويات الدنيا ممن بقوا على الأقل محايدين إزاء إصلاحاته، انقلبوا عليه الآن، وعزوا الهزائم إلى تلك الإصلاحات، وشَكَوْا مما اعتبروه أساليب السلطان التي تحابي الكفار، ومن وجود أجانب في العاصمة. ولم يؤدِّ استخدام محمود لجيش العساكر المنصورة في قمع الاضطرابات إلا إلى زيادة السخط[94].

(94) Lütfi, vol. 2, pp. 94, 144-146, 164, 168-169; vol. 3, pp. 146-147; Heyd, pp. 71-74.

ثالث وثلاثون: وعي جديد وبدايات الصحافة العثمانية

على الرغم من هذه الصعوبات، خرج محمود من الحروب داعيًا ومدافعًا عن الإصلاح أكثر من ذي قبل، ووسَّع نطاقه ليشمل جميع جوانب الحياة العثمانية، وليس الجيش فحسب. لقد بدأ في تطوير خطة كانت بمنزلة النموذج والعمود الفقري لحقبة التنظيمات التي أعقبت ذلك، على الرغم من أنها نُفذت على نحو جزئي خلال السنوات الست التالية من حكمه.

نما عند محمود بعض الاهتمام بما يجري خارج القصر. فبدأ يخرج ليرى عن كثب المشكلات الفعلية للسلطنة، وكيف تعمل قوانينها، وما الذي يثير اعتراضات العلماء في أسلوب حياة الأوروبيين. عمل أيضًا على توسيع آفاق المعرفة من خلال تطوير الطباعة العثمانية، ليس لنشر الكُتب فحسب، بل أيضًا لتوفير الصحف العثمانية العادية في السلطنة؛ إذ كانت الصحف الفرنسية تصدر في اسطنبول منذ عام 1796، وفي إزمير منذ عام 1824، لكن هذه كانت متاحة حصرًا للمجتمعات الأجنبية الصغيرة ولم تصل إلى عامة رعاياه، ناهيك بأعضاء الطبقة الحاكمة. لقد أراد محمود تثقيف رعاياه، ليس حول جهوده الإصلاحية أمام شكاوى المعارضين فحسب، بل أيضًا لإطلاعهم بانتظام على مجريات الأمور داخل السلطنة وخارجها، وإشراكهم في الحضارة الأوروبية المعاصرة. وقد بدأ محمد علي في إصدار **الوقائع المصرية** (*Vekayi-i Mısriyye*) عام 1829، ليليها بعد عامين، في 25 تموز/ يوليو 1831، إصدار محمود الثاني أول صحيفة باللغة العثمانية، هي **تقويم وقايع**، التي كانت تصدرها الحكومة أسبوعيًا تقريبًا لإتاحة نسخ من القوانين والمراسيم التي كانت تصدر آنذاك، إضافة إلى أخبار الأحداث داخل السلطنة وخارجها. كما أُصدرت النسخة الفرنسية **مونيتور أوتومان** (*Moniteur Ottoman*) بشكل دوري لتقديم أخبار تَهُم الأوروبيين المقيمين في السلطنة[95]. وعلى الرغم من أنه لم تُطبع أكثر من 5000 نسخة من الأولى و300 من الثانية، وكان توزيعها مقصورًا على كبار المسؤولين والسفارات الأجنبية، إلا أن جمهور القراء كان أوسع بكثير وكذلك تأثيرها، لتُفتَح الطريق أمام تطوير صحافة عثمانية مؤثرة في السنوات اللاحقة.

---

(95) Lütfi, vol. 2, p. 172.

لم يُعثر على الأعداد كاملة للصحيفة الأخيرة (*Moniteur Ottoman*) إلى الآن.

رابع وثلاثون: الإصلاحيون

كان محمود لا يزال يعمل من خلال الفريق المسؤول عن الإصلاح الذي ساعده في وضع خططه السابقة: برتو باشا في الشؤون الداخلية؛ وعاكف باشا في الشؤون الخارجية؛ وخسرو باشا ومقرّبوه، وخصومه في ما بعد، خليل رفعت وسعيد محمد في الجيش؛ وأخيرًا، مصطفى رشيد باشا، الذي قام خلال ولايته الأولى كوزير للخارجية (1837-1838) بإعداد خطط الإصلاح في كثير من المجالات وأقنع السلطان بتنفيذ الكثير منها. وعمل الصدران الأعظمان رشيد محمد باشا (1829-1833) ومحمد أمين رؤوف باشا (1833-1839) بشكل رئيسي وسيطين سياسيين، حيث حاولا موازنة المصالح المتضاربة عند المشاركة في الأنشطة الفئوية والنزاعات المتوطنة في الحياة الحكومية العثمانية. وقد اتبع محمود وخلفاؤه سياسة سليم القديمة التي تقضي بتعيين خصوم سياسيين في مناصب يقومون من خلالها بمراقبة بعضهم البعض ومراجعة بعضهم البعض، وهو ما يحافظ على توازن نسبي بينهم حتى يتمكن السلطان من السيطرة عليهم واستخدامهم، لكن هذه السياسة كانت تزيد من حدة الانقسامات بين الإصلاحيين.

خامس وثلاثون: الحكم المركزي

استدعت رغبة محمود في تحقيق مزيد من المركزية، أولًا وقبل كل شيء تغييرات في هيكلية الحكم المركزي في اسطنبول، والتي انطوت عمومًا على التشهير بالقوى التقليدية في الطبقتين العسكرية والدينية القديمتين لمصلحة البيروقراطية المتزايدة للإداريين والكتبة المتمركزين في القصر والباب العالي. أدت سياسات سليم الثالث الإصلاحية إلى ترك الديوان السلطاني (الديوان الهمايوني) القديم، الذي كان ذات يوم مركزًا للحياة الحكومية العثمانية، ليحل محله الباب العالي بشكل رئيسي، والذي أداره الصدر الأعظم ورئيس الكُتّاب من خلال أقسام تابعة مخصصة للشؤون الداخلية والخارجية على التوالي، على الرغم من أن الديوان السلطاني ظل موجودًا أيضًا، من دون تحديد واضح للسلطة أو الوظيفة بينه وبين الباب العالي. واستجابة للحاجة إلى المعرفة المتخصصة والكفاءة في الإدارة، بدأ محمود العملية التي أراد من خلالها تقسيم الحكم المركزي حسب الوظيفة إلى إدارات ووزارات، ليتم في النهاية الفصل بين الوظائف التنفيذية وتلك التشريعية، على الرغم من أن هذه العملية

ولّدت صراعًا على السلطة بين القصر والباب العالي، من شأنه أن يستمر حتى القرن العشرين.

جاءت السلطة التنفيذية أولًا. فبعد أن كانت وظيفتا سرعسكر (قائد الجند) والأميرال الأكبر تعادلان في عملهما الوزارات لبعض الوقت، مُنحتا الآن تنظيمًا وزاريًا حقيقيًا حتى تتمكنا من إنجاز مهامهما ببعض الكفاءة. إضافة إلى ذلك، جرى تحويل منصب مساعد الصدر الأعظم (صدارت كتخدا سى/ sadaret kethüdası) إلى وزارة الداخلية (كانت تسمى أولًا وزارة شؤون الإدارة المدنية، أو امور مُلكيه نظارتى (Umur-u Mülkiye Nezareti) في عام 1836، ثم بعد إطاحة برتو، أطلق عليها ببساطة وزارة الداخلية (نظارت داخليه/ Nezaret-i Dahiliye)، واحتفظت بهذا اللقب حتى بعد إلحاقها بالصدارة العظمى في عام 1838، لمنح شاغل هذا المنصب سلطة إدارية كافية تعطيه الأولوية بين الوزراء[96]. وفي 11 آذار/ مارس 1836، جرى تحويل منصب رئيس الكُتّاب إلى وزارة الشؤون الخارجية (نظارت خارجيه/ Nezaret-i Hariciye)، وأدرج الصدر الأعظم، برتو أفندي، مسائل الإصلاح المحلي ضمن نطاق اختصاصاتها، وبالتالي وضع تقليدًا ظل ساريًا طوال بقية القرن. وداخل الباب العالي، قُسّمت آنذاك إدارة آمدي، التي مارس كُتّابها الشؤون الداخلية والخارجية على السواء لدعم الصدر الأعظم ورئيس الكُتّاب، ببساطة بين الوزارتين[97]. وتم تنظيم قسمي الچاووش باشى (Çavuşbaşı) والتذكرجى (Tezkereci) في الباب العالي ضمن وزارة الدعاوى القضائية (نظارت دعاوى/ Nezaret-i Deavi)، والتي سُميت في ما بعد وزارة العدل (نظارت عدليه/ Nezaret-i Adliye). وجرى تحويل خزانة الجيش (منصوره خزينه سى/ Mansure Hazinesi أو مقاطعات خزينه سى/ Mükata'at Hazinesi)، التي أصبحت آنذاك تجمع معظم إيرادات الدولة لتغطية النفقات المتزايدة بسرعة للقوات المسلحة، إلى وزارة المالية (نظارت امور ماليه/ Nezaret-i Umur-u Maliye)، التي تولت الواجبات المالية لخزانة الدولة السابقة (خزينه عامره/ Hazine-i Amire)، وكذلك مهام خزانة ضرب العملة (ضربخانه خزينه سى/ Darphane Hazinesi)، وتُركت فقط خزينة السلطان (جب همايون/ Ceb-i Hümayun)

(96) *Takvim-i Vekayi*, 155 (9 Recep 1253); Lütfi, vol. 5, p. 147; Foreign Office Archives, Public Record Office, London, 78/330, March 21, 1838.

(97) Lütfi, vol. 5, p. 108.

كجهاز مالي مستقل، رغم أنها اضطرت إلى الاعتماد على الوزارة الجديدة في جزء على الأقل من إيراداتها[98]. أخيرًا، خارج الباب العالي نفسه، مُنِح شيخ الإسلام مقرّ القيادة السابق لآغا الإنكشارية، بالقرب من جامع السليمانية، كمركز لإدارته الخاصة، التي تجاوزت وظيفتيه التقليديتين كزعيم لفئة العلماء والمفتي العام، لتتعداهما إلى تلك التي تدير عمل نظام المحاكم بأكمله الذي كان يديره في السابق قاضيا عسكر الأناضول والروملي، اللذان أصبحا الآن تابعين له. وهكذا أصبح باب المشيخة (Bab-ı Meşihat) (مقر شيخ الإسلام) مركز التنظيم الإداري والهيكلية الهرمية للعلماء، مشابهًا لتلك التي يجري تطويرها في وزارات الحكومة الأخرى، وموازيًا لها[99]. وقد أنشئت وزارة الأوقاف الدينية قبل الحرب المصرية مباشرة لتولي جميع مؤسسات السلطنة باستثناء تلك الخاصة بالمدن المقدسة، والتي أُلحقت بدار ضرب العملة (ضربخانه عامره/ Darphane-i Amire) التي كانت تديرها بالفعل، وبذلك توحدت الشؤون المالية لجميع المؤسسات في دائرة واحدة، وهو ما جعلها ثاني أهم خزينة في الجهاز الحكومي[100].

لم يكن الاقتصاد مهمًا بما يكفي لإنشاء وزارة مستقلة كاملة، خصوصًا أن التجارة الخارجية أُسندت إلى وزارة الخارجية. لكن في عام 1838، أُنشئ مجلس الزراعة والتجارة (Meclis-i Ziraat ve Ticaret)، الذي جرى تحويله بعد ذلك بوقت قصير إلى مجلس الأشغال العامة (مجلس نافعه/ Meclis-i Nafia) لمناقشة واقتراح برامج لتحسين الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والأشغال العامة، على الرغم من أنها وُضعت تحت إشراف وزارة الخارجية حتى لا تُهدد السلطة الشاملة لتلك الأخيرة[101]. وبعد عام واحد فقط، بعد أن حُددت وظائفها بعناية لتأكيد التنمية الاقتصادية الداخلية، أُسست بوصفها وزارة عادية للتجارة (نظارت تجارت/ Nezaret-i Ticaret)، مع مجالس منفصلة داخل هيكلها تتولى مسائل الزراعة والأشغال العامة والتجارة[102].

---

(98) Late April 1838; Lütfi, vol. 5, pp. 104-105.

(99) Lütfi, vol. 5, p. 66; Berkes, p. 98.

(100) Lütfi, vol. 5, p. 124.

(101) Ibid., vol. 5, p. 128; *Takvim-i Vekayi*, 167 (14 Rebi II 1254), 170 (13 Cemazi II 1254).

(102) Lütfi, vol. 6, pp. 28-29; *Takvim-i Vekayi*, 180 (6 Rebi II 1255), 192 (26 Zilkade 1255); *Başvekâlet Arşivi*, Mesail-i Mühimme 10.

أخيرًا، ونظرًا إلى أن الصدر الأعظم صار الآن أقل من كونه وكيلًا مطلقًا عن السلطان مما كان عليه الحال في السابق، وأكثر تنسيقًا لأنشطة الوزراء، جرى تغيير لقبه رسميًا (على الرغم من عدم استخدامه في العادة) إلى رئيس وزراء (باش وكيل/ baş vekil). كما تم تغيير لقب الوزراء من ناظر (nazir) أو وزير إلى وكيل (vekil)، على الرغم من أن السلطان عيّنهم على نحو فردي وصاروا مسؤولين أمامه بدلًا من رئيس الوزراء. وفي إطار هذه النُظم، أُنشئ مجلس للوزراء، يُدعى بصيغ مختلفة: مجلس وزراء السلطان (مجلس خاص وكلاء/ Meclis-i Hass-ı Vükelâ)، أو مجلس السلطان (مجلس خاص/ Meclis-i Hass)، أو مجلس الوزراء (مجلس وكلاء/ Meclis-i Vükelâ). ولرئيس الوزراء تنسيق الأنشطة التنفيذية للوزراء، وبالتالي تشكيل سياسة "الحكومة"، وكذلك - في الحالة العثمانية يتسم الأمر بأهمية أكبر - لتمرير المقترحات التشريعية وعرضها على السلطان[103]. أُعيد بناء مركز هذه الأنشطة، وهو الباب العالي - الذي دمّرت النيران مبانيه الخشبية مرات عدة، ومن شأنه أن يعاني المصير نفسه مرات عدة أخرى في السنوات اللاحقة من القرن - كي يضم، فضلًا عن مكاتب الصدر الأعظم والديوان السلطاني، الوزارات الأكثر أهمية.

ماذا عن التشريع نفسه؟ كان النظام القديم - حيث كان الديوان السلطاني ينظر في جميع القوانين قبل إصدارها باسم السلطان على هيئة "فرمانات"، أو في الأمور المهمة التي تحمل توقيعه (خط هُمايون/ hatt-ı hümayun) - غير ملائم للتعامل مع التشريعات الواسعة والمعقدة. ولم يكن لدى الحكومة الجديدة ولا الوزراء أنفسهم الوقت والخبرة للنظر في كل اقتراح بالتفصيل. وتلبية لهذه الحاجة، بناء على توصية مصطفى رشيد، أنشأ السلطان سلسلة من المجالس الاستشارية في وقت مبكر من عام 1838، يتألف كل منها من مسؤولين حاليين وسابقين بارزين، لمراجعة المقترحات التشريعية ولتقديم مقترحات جديدة. وتقرر أن يجتمع المجلس الأعلى للأحكام العدلية (مجلس والاى احكام عدليه/ Meclis-i Vâlâ-yı Ahkâm-ı Adliye) في القصر نفسه بهدف إنشاء دولة "منظمة ومستقرة" من طريق التنظيمات الخيرية (tanzimat-ı hayriye) للدولة والمجتمع. وهكذا جاء اسم الحركة الإصلاحية التي ستنتج عن عملها التنظيمات، من فرمان إنشاء هذا المجلس. وكان من المقرر أن

(103) Lütfi, vol. 5, pp. 113-114.

يجتمع مجلس شورى الباب العالي (Dar-ı Şurayı Bab-ı Âli) في الباب العالي للنظر في تشريعات أخرى، باستثناء تلك المتعلقة بالجيش، التي تُركت لمجلس ثالث هو مجلس شورى الجيش (Dar-ı Şurayı Askeri) الذي انعقد في مقر السرعسكر (باب سرعسكر) (24 آذار/ مارس 1838). بدأت المجالس تجتمع أسبوعيًا، مع حضور السلطان في بعض الأحيان، وخصوصًا في المجلس الأعلى. وعلى الرغم من أنه كان من المفترض في البداية أن يعمل الأعضاء بدوام جزئي بينما يستمرون في أداء واجباتهم الرسمية العادية، إلا أنه سُمح لهم في غضون فترة قصيرة بتكريس خدمتهم كاملة لهذه المجالس. ثم بدأوا في مناقشة المسائل المقدمة إليهم، فضلًا عن مسائل أخرى اعتبروها مهمة، وذلك في غياب تعليمات مخالفة؛ وبالتالي أُتيح لهم التدخل المباشر في الأمور التي تُعتبر رسميًا ضمن نطاق الوزراء والإدارات الوظيفية. وقد أُدرجت أحكامهم وتوصياتهم في مضبطة (mazbata) قُدمت إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها، والذي أضاف إليها أيضًا آراءه وتوصياته للتغيير عند الرغبة. وكان السلطان لا يزال على رأس العملية التشريعية الجديدة. لكن مع تَفَرُّغ الصدر الأعظم آنذاك تمامًا لشؤون الباب العالي، أصبح السكرتير الخاص للسلطان (باش كاتب شهرياري/ baş kâtib-i şehriyari) هو المسؤول عن فحص المعلومات المتعلقة بكل مسألة فضلًا عن آراء الوزارات والمجالس ذات الصلة وإبلاغها إلى السلطان. كذلك كان يبلغ قرار ذلك الأخير المكتوب على أسفل الوثيقة التي تنقل توصية كبير الوزراء، مع وضع كتابة بعبارة "إرادة" السلطان (irade) بعد ذلك على جميع هذه الأوامر السلطانية بدلًا من "فرمان" (ferman)، وكان الخط الهمايوني يُستخدم فقط لتلك الوثائق التي تحمل توقيع السلطان الشخصي، كما كان يحدث من قبل.

في عام 1835، أعيد تنظيم بيروقراطية الطبقة الحاكمة بأكملها إلى ثلاثة أقسام، جُمع فيها بين الفئات الإدارية القديمة للسلطنة في الفئة الكتابية (قلميه/ Kalemiye)، في حين بقيت الفئة العسكرية (سيفيه/ Seyfiye) والفئة الثقافية والدينية (علميه/ Ilmiye) كما هي بشكل أو بآخر. إضافة إلى ذلك، أُعيد صوغ الرتب والمستويات المختلفة لكل مجموعة لتوفير التكافؤ، وبالتالي إعطاء السرعسكر رتبة مساوية لرتبة الصدر الأعظم وشيخ الإسلام وترتيب مرؤوسيهم وفقًا لذلك، كما هو موضح في الجدول (1-1). وصارت بذلك جميع الرواتب تُدفع بحسب الرتبة فقط، وأنشئ

هيكل وظيفي هرميّ معقد وفقًا لأساليب حديثة(104). ومن المثير للاهتمام ملاحظة أن رتبة "خواجه كان" (hacegân)، التي كانت في وقت ما على قمة الفئة الكتابية، كانت متضخمة للغاية بالتعيينات في وقت مبكر من القرن التاسع عشر، إلى حد أنها صارت تمثل الآن الفئة الأدنى من رجال الإدارة بدلًا من الأعلى. ونظرًا إلى أن الإصلاحات التعليمية قضت بعدم دخول المتدربين إلى الصفوف البيروقراطية قبل سن الثامنة عشرة، فقد جرى التخلي عن الجهاز التعليمي الذي كانت تحتفظ به الأقسام سابقًا، باستثناء مدارس اللغات الأجنبية الجديدة التي أنشئت في كل قسم من الأقسام الرئيسية (تسمى عادةً: ترجمه اوده سى (Tercüme Odası)، أو مكتب الترجمة) للاضطلاع بمهام الترجمة وتدريب الشباب العثمانيين ليحلوا محل اليونانيين الذين كانوا يتولون هذه الوظيفة عادة، والذين أُبعدوا عن الحياة الرسمية عقب الثورة اليونانية. وقد أُنشئ أول وأشهر مكاتب الترجمة هذه في وزارة الخارجية عام 1833، وأصبحت مصدرًا رئيسيًا للدبلوماسيين والبيروقراطيين المتعلمين، فضلًا عن المثقفين الجدد الذين ظهروا خلال السنوات المتبقية من عُمر السلطنة(105).

الجدول (1-1)
هيكلية "التنظيمات" للألقاب والرُّتب

سر عسكر	شيخ الإسلام	الصدر الأعظم
مُشير ووزير	صدر روملى (قاضي عسكر الروملي)	رتبه اول (المرتبة الأولى)
فريق	صدر اناضولى (قاضي عسكر الأناضول)	رتبه ثانى، صِنف اول (المرتبة الثانية، الفئة الأولى)
ميرميران (عميد)	استانبول بايه سى (رتبة قاضي اسطنبول)	رتبه ثانى، صِنف ثانى (المرتبة الثانية، الفئة الثانية)
ميرلواء (لواء)	حرمين مُولّاسى بايه سى (رتبة قاضي المدن المقدسة)	رتبه ثالث، صِنف اول (المرتبة الثالثة، الفئة الأولى)

يتبع

(104) *Başvekâlet Arşivi*, HH24031; Lütfi, vol. 5, pp. 26, 126-127, 132; *Takvim-i Vekayi*, 121 (end of Ramazan 1251).

(105) Lütfi, vol. 4, p. 176, vol. 5, p. 45; Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey* (London/ New York: 1961), 2nd ed. (1968), p. 38.

تابع

ميرالاي (عقيد)	بلاد أربعه مُولّاسى بايه سى (رتبة مُلّا "المدن الأربع" أدرنة وبورصة ودمشق والقاهرة)	رتبه ثالث، صِنف ثانى (المرتبة الثالثة، الفئة الثانية)
قائمقام (ملازم)، أو آلاي أميني (قائد فوج)	مخرج مُولّا سى بايه سى (مُلّا برتبة قاضي المخرج)	رتبه رابع (المرتبة الرابعة)
بنباشي (رائد)	استانبول مُدَرِّسلك بايه سى (رتبة مُدرِّس مدرسة في اسطنبول)	ديوان هُمايون خواجه كانى (مرتبة خواجة/ خوجة في الديوان السلطاني)

استمر محمود في إعادة تنظيم البيروقراطية التي كانت تشغل مكاتب الحكومة تلك. وفي عام 1834، قام بتعديل النظام التقليدي الذي كان يعاد بموجبه تعيين كبار المسؤولين الإداريين والكِتابيين كل عام، ثم ألغاه في ما بعد تمامًا، نظرًا إلى أنه قد عَرَّضهم لضغوط سياسية واجتماعية كبيرة. وتابع إنشاء نظام منتظم للراتب بدلًا من الرسوم التقليدية (بخشيش/ bahşiş)، التي كانت توفر في السابق الجزء الأكبر من الإيرادات الرسمية. وهذا لم يقلل من فرص تقاضي المسؤولين الرشاوى فحسب، بل كان من شأنه أن يُخضعهم كذلك لسيطرة مركزية تكون نظامية أكثر مما كان ممكنًا عندما كانوا يمتلكون على الأقل مصادر شبه مستقلة للدخل. وبطبيعة الحال، كان لدى الموظفين المعنيين استعداد لقبول الرواتب الجديدة أكثر من تخليهم عن الرسوم القديمة، لذلك بدأ في ذلك الوقت مصطلح "البخشيش" يكتسب مفهومه الأكثر حداثة: "رشوة"[106]. أخيرًا، أصدر محمود قوانين جنائية (جزاء قانون نامه سى/ ceza kanunnamesi) خاصة للمسؤولين والقضاة، حيث ألغي النظام القديم للمصادرة التعسفية للممتلكات وعقاب المسؤولين بوسائل غير قضائية، واستُبدل بنظام قياسي للجزاءات والعقوبات على جرائم محددة، بغض النظر عن رتبة المسؤولين المعنيين أو مركزهم. فمن جهة، تم تحرير البيروقراطيين الجدد من المراكز غير الآمنة أو غير المستقرة التي وَجد أسلافهم أنفسهم فيها أنهم بمنزلة عبيد لسيد مطلق، وبالتالي أُسست التقاليد الاستبدادية للبيروقراطية العثمانية التي من شأنها أن تستمر حتى العهد الجمهوري. ومن جهة أخرى، حدد القانون حدود السلطة البيروقراطية، باستثناء

(106) S. J. Shaw, "The Nineteenth Century Ottoman Tax Reforms and Revenue System," *International Journal of Middle East Studies*, 6 (1975), p. 74.

الممارسات المعترف بها مثل الاستفادة من السلطة لإجراء عمليات الشراء الرسمية، وتعيين الأقارب والمفضلين في المناصب الرسمية، وبالطبع قبول الرشاوى[107]. وسنبحث في ما بعد دور محمود في تطوير نظام علماني جديد للمدارس يهدف إلى تزويد الدولة بما يلزم من بيروقراطيين مثقفين ومخلصين لتشغيل النظام الجديد[108].

سادس وثلاثون: إدارة الأقاليم

كان هدف محمود في إدارة الأقاليم إنشاء نظام عادل للحُكم والضرائب، أولًا من خلال استئناف الممارسة القديمة المتمثلة في إجراء مسح منتظم للسكان والممتلكات وتقييم الضرائب وفقًا لقدرة الفرد على الدفع بدلًا من الضريبة الاعتيادية (عُرفى/ örfi) وضريبة الإنتاج (احتساب/ ihtisap) الموروثتين من الماضي. وقد أجري تعداد للسلطنة بأكملها، باستثناء مصر والجزيرة العربية، بين عامي 1831 و1838. وعلى الرغم من أنه كان لا يزال يستند إلى المبدأ القديم المتمثل في إحصاء أرباب الأسر من الذكور فقط، لأغراض ضريبية وعسكرية في المقام الأول، فإن التعداد شمل الممتلكات المنقولة والثابتة وقيم المتاجر والمصانع بحيث كان من الممكن تحديد الضرائب وتعديلها على نحو عادل سواء في المدن أو في الأرياف[109].

وفقًا للوائح الجديدة التي صدرت بعد ذلك بوقت قصير، استُبدل ملتزمو الضرائب بوكلاء عن السلطة المركزية يتلقون رواتب يُطلق على الواحد منهم لقب

---

(107) Reşat Kaynar, *Mustafa Reşit Paşa ve Tanzimat* (Ankara: 1954), pp. 295-301.

(108) يُنظر أدناه ص 104-107. وُصف تطور البيروقراطية العثمانية في القرن التاسع عشر في سلسلة من الدراسات التي كتبها كارتر فيندلي في:

Carter V. Findley, "The Legacy of Tradition to Reform: Origins of the Ottoman Foreign Ministry," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 1 (1970), pp. 335-338; "The Foundation of the Ottoman Foreign Ministry: The Beginnings of Bureaucratic Reform Under Selim III and Mahmud II," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 3 (1972), pp. 388-416,

وورقة بحثية لم تنشر بعد:

"The Metamorphosis of the Ottoman Ruling Class in the Period of Reform".

(109) Enver Ziya Karal, *Osmanlı Imparatorluğunda ilk nüfus sayımı* (Ankara: 1943); Lütfi, vol. 2, p. 175; vol. 3, pp. 142-146.

قبل القضاء على الإنكشارية مباشرة، أظهر إحصاء للرجال الذين هم في سن التجنيد في اسطنبول وحدها حوالى 45,000 مسلم و30,000 أرمني و20,000 يوناني، باستثناء الكاثوليك الذين جرى إحصاؤهم على نحو منفصل.

Lütfi, vol. 1, pp. 280-281; vol. 2, p. 175.

"مُحَصِّل" (muhassıl). وكان على الولاة ومسؤولي الأقاليم الآخرين التوقف عن الابتزاز والحُكم بعدل وفقًا للقانون. كما كان على المسؤولين الماليين والعسكريين المستقلين نسبيًا الذين أرسلتهم وزارات اسطنبول ذات الصلة مهمة الإشراف لمنع الفوضى المطلقة وغير المحدودة الذي عانى منها الرعايا في الماضي. وكان على الحاميات العسكرية في الأقاليم التي صارت آنذاك خاضعة أيضًا لاسطنبول بدلًا من الولاة، فرض الامتثال للقانون سواء من جانب الرعية أو المسؤولين، مع استعادة الأمن وإنهاء عمليات السلب التي تقوم بها العصابات والأعيان والبدو ومن شابههم[110].

اعتُمدت الممارسات الجديدة أولًا في مقاطعة خُداوندكار (بورصة) وسنجق غاليبولي، اللذين كانا من المقرر أن يصيرا بمثابة نموذجين تجريبيين للنظام الجديد[111]. ولتسهيل نقل الأوامر والإشراف على المسؤولين وكذلك تحصيل الضرائب، أنشأ محمود أيضًا أول نظام بريدي عثماني نظامي، كما بنى طرقًا بريدية خاصة عند الضرورة، وأصلح الطرق القديمة كلما أمكن، وأنشأ نقاط توقف منتظمة (منزل/ menzil) على طول طريق رُسل البريد، أولًا من اسطنبول إلى إزميد، ثم من اسطنبول إلى أدرنة، وبمرور الوقت، إلى أجزاء أخرى من السلطنة[112]. فضلًا عن ذلك، وللسيطرة على السكان ومنع أي نوع من الحركات الجماهيرية التي أدت إلى زعزعة الاستقرار المالي والاجتماعي في القرن الثامن عشر وما قبله، أُدخِل نظام جوازات السفر للأشخاص الراغبين في السفر خارج السلطنة، وأيضًا للرعايا العثمانيين والأجانب الراغبين في السفر من مكان إلى آخر داخل الأراضي الخاضعة للسلطان. وقد طُلب من هؤلاء الأشخاص الحصول على تصريح سفر (مرور تذكره سي/ mürur tezkeresi) من ضابط الشرطة المحلية الخاص بهم، صادر عن وزارة الداخلية، وإبرازه عند الطلب على طول الطريق، مع فرض عقوبات صارمة على من لا يحمله. كانت هذه هي الخطوة الأولى نحو نظام طُوِّر في وقت لاحق من ذلك القرن، تم من خلاله تسجيل جميع السكان وإعطائهم بطاقات هوية بوصف ذلك جزءًا من عملية التعداد الشامل.

---

(110) Lütfi, vol. 5, pp. 122-123.

(111) Ibid., vol. 3, p. 143; *Takvim-i Vekayi*, no. 169, August 9, 1838.

(112) Lütfi, vol. 4, p. 165.

على الرغم من أن بعض هذه الإصلاحات اقتصر أولًا على منطقتي بورصة وغاليبولي، فإن صعوبة العثور على عدد كاف من البيروقراطيين القادرين والمستعدين لتحصيل الضرائب وتطبيق القوانين بعدل في مقابل الرواتب وحدها، جعل من المستحيل على الحكومة استبدال ملتزمي الضرائب والبيروقراطيين المتعنتين بالسرعة المتوقعة، وبالتالي بطأت وتيرة الإصلاح. مع ذلك، وَفّرت تدابير محمود نواة للإصلاحات في أقاليم السلطنة في السنوات التالية[113].

سابع وثلاثون: القوات المسلحة

صُدِم محمود الثاني بهزيمة جيشه في قونية، فقرر تحديثه حتى لا يتكرر مثل هذا الإذلال. شارك مباشرة في تصميم معظم الخطط العسكرية وتنفيذها، وزار بنفسه الثكنات وأماكن التدريب والحصون والمدارس والمصانع، وتفقّد القوات، وتذوّق طعامهم أحيانًا[114]. كان أيضًا أول سلطان يسافر خارج العاصمة منذ قرون لأغراض أخرى غير الفتح أو الاستجمام في أدرنة، حيث ذهب إلى سيليفري في وقت مبكر من عام 1829 لتفقد شحن الإمدادات والرجال على الجبهة[115]، كما ذهب شخصيًا لزيارة غاليبولي والدردنيل في حزيران/ يونيو 1831 لتفقد التحصينات الحدودية[116]، كذلك ذهب في رحلة لمدة شهر عبر شرق بلغاريا وشمالها في نيسان/ أبريل 1837، زار خلالها شُملا وكذلك موانئ فارنا وسلستريا ورُسچق على نهر الدانوب.

لقد سعى محمود إلى الإصلاح العسكري أولًا وبشكل رئيسي من خلال التوسع في التنظيم المركزي الذي بدأ بعد وقت وجيز من القضاء على الإنكشارية. ولزيادة صلاحيات السرعسكر، ألغى منصب الناظر واستبدله بكاتب عادي يكون مجرد مساعد تنفيذي في الشؤون المالية والإمداد، بينما ذهبت السلطات المالية الخاصة بالناظر إلى وزارة المالية[117]. وقد بدأ خسرو باشا بالفعل عملية توسيع

(113) *Takvim-i Vekayi*, 174 (14 Ramazan 1254/December 3, 1838).

(114) *Başvekâlet Arşivi*, HH48364; *Takvim-i Vekayi*, 1 (25 Cemazi I 1247), 9 (26 Recep 1247), and 33 (24 Safar 1248); Levy, pp. 457-458.

(115) Lütfi, vol. 2, pp. 61-62.

(116) *Moniteur Ottoman* (5 November 1831).

(117) *Başvekâlet Arşivi*, Maliyeden Müdevvere 9002, pp. 199-201, 219-220; Kanunname-i Askeri, II, 33b-38a.

سلطات السرعسكر على القوات الأخرى، وتعيين أفضل تابعيه السابقين لقيادتها، واستخدام مكانته كقائد للعساكر المنصورة ليؤدي دور وزير الحرب - بشكل أو بآخر - خلال الحرب مع روسيا. وبعد الحرب، جرى تغيير لقبه إلى "قائد القوات المحمدية المنصورة ومحافظ اسطنبول" (عساكر منصوريه محمديه سرعسكرى ودار سعادت محافظى/ Asâkir-i Mansure-yi Muhammadiye Seraskeri ve Dersaadet Muhafızı)، لتمييزه من غيره من السرعسكريين المُعينين لقيادة جيوش الحملات في الشرق أو الجبهة الغربية. وعلى هذا النحو، تم الاعتراف به مشرفًا عامًا على جميع قوات الجيش وكذلك قائد جيش العساكر المنصورة(118). واتُخذت الخطوة الأخيرة في آذار/ مارس 1838، عندما دُمجت جميع القوات القتالية في جيش العساكر المنصورة، بينما جُمعت الفرق والمصانع والمستودعات الأخرى التي كانت لا تزال مستقلة، في ثلاث إدارات تحت قيادته:

1. الحرس السلطاني (خاصه/ Hassa)، الذي يضم إلى جانب الحراس، الحرس الشخصي للسلطان (خادم ركاب همايون/ Hademe-i Rikâb-ı Hümayun)، وفرقة الموسيقى السلطانية (مهتر همايون/ Mehter-i Hümayun)، ومدرسة الجيش الطبية (طب خانه عامره/ Tıbhane-i Âmire)، ومدرسة الأركان العامة (مكتب حربيه/ Mekteb-i Harbiye).

2. دار الأسلحة (طوبخانه/ Tophane [حرفيًا: مسبك المدفعية])، وتشمل المدفعية، وعربات المدفعية، وقاذفو المدافع، والمهندسين العسكريين واللغمجية، وكذلك الحاميات والأسلحة والتحصينات التابعة للدولة، فضلًا عن مدرسة الهندسة العسكرية (مهندس خانه برى هُمايون/ Mühendishane-i Berri-i Hümayun).

3. قسم الإمدادات الحربية (مهمات حربيه/ Mühimmat-ı Harbiye)، والذي يضم جميع الفرق المكلفة بتزويد الجيش بالطعام والسكن والخيام والأسلحة الخفيفة والبارود.

هكذا أصبح السرعسكر الآن هو القائد العام الاسمي والفعلي، ومع تغيير اسم الجيش من العساكر المنصورة إلى العساكر المنتظمة (Asakir-i Muntazama)، اكتملت

(118) *Takvim-i Vekayi*, 18 (14 Şevval 1247), 52 (4 Şevval 1248).

عملية المركزية العسكرية. كما اعْتُبِرَت السرعسكرية الآن واحدة من الوزارات، وأصبح السرعسكر بصفته قائدًا عامًا مساويًا في رتبته للصدر الأعظم وشيخ الإسلام، كما رأينا(119).

استمرت البحرية هيئةً مستقلة، تحت قيادة الأميرال الأكبر. واستُبدل المشرف العام السابق على أحواض السفن (ترسانه امينى/ tersane emini) بمديرين خاضعين للشؤون العسكرية والإمداد، وساعد الأميرال نفسه في الشؤون الإدارية والسياسية، مسؤول مدني عُيِّن وكيلًا له (مستشار)، تولى السلطة الفعلية في عمل الوزارة شيئًا فشيئًا، بينما تُركت الأولى لوظائف عسكرية في المقام الأول(120).

بين إنشاء خزينة "المقاطعات" (التي أعيد تسميتها في ما بعد باسم "المنصورة") في عام 1826 ووزارة المالية بعد ذلك بعقد من الزمن، بُذلت محاولات لتنظيم النظام المالي للجيش. مُنحت هذه الخزينة العسكرية إيرادات كبيرة منذ البداية، لا تقتصر على "المقاطعات" التي كانت تسيطر عليها سابقًا الخزينة السلطانية ودار ضَرْب العملة، بل تتعداها إلى ضرائب الجهاد، والممتلكات المصادرة من الإنكشارية ومؤيديهم، وجميع التيمارات التي يمكن مصادرتها. مع ذلك، لم تكن أكثر من جامع للأموال، حيث كانت النفقات في يد السرعسكر، ما تسبب في انعدام الكفاءة، والهدر. حاول محمود أولًا ضبط هذه المسألة من خلال إنشاء إدارة جديدة للإشراف على الإنفاق العسكري (مصاريفات نظارتى/ Masarifat Nezareti)، لمراقبة النفقات العسكرية (منتصف حزيران/ يونيو 1830)، لكنها لم تصبح فعّالة بما يكفي إلا عندما أصبح المشرف ومرؤوسوه مسؤولين مباشرة عن الرواتب وشراء المواد الغذائية والإمدادات والزي الرسمي وما شابه ذلك، تاركًا الوظائف العسكرية الأكثر فنية لأقسام السرعسكر الإدارية. بقيت البحرية خارج سيطرة السرعسكر، لكن كان على أقسام البناء والإمداد التابعة لها كذلك التعاون الوثيق مع هيئة الرقابة، ما أدى إلى تحقيق وفرة في جميع المشتريات العسكرية مع مرور الوقت.

كانت الخزينة المنصورة أكبر خزائن الدولة العاملة في ذلك الوقت، وكانت خزينة الضرب تليها بفارق كبير، بينما كانت خزينة الدولة موجودة تقريبًا بالاسم فقط. لكن

---

(119) Lütfi, vol. 5, pp. 28-29, 117; Levy, pp. 460-471.

(120) Lütfi, vol. 5, p. 91; vol. 3, p. 148; *Başvekâlet Arşivi*, HH48394, 48403.

بما أن الجيش استمر في إنفاق المزيد والمزيد من المال، ولأن نظامه المالي الذي أعيد تنظيمه ربما كان أكثر فاعلية من ذلك الخاص بالخزائن المدنية، استمر محمود في تحويل المزيد والمزيد من الإيرادات إليه، بما في ذلك ضريبة الرؤوس [أو الضريبة على الرأس] وضريبة الأغنام. أخيرًا، مُنح المشرف لقبًا إضافيًا خاصًا بأمين الخزانة (دفتردار/ defterdar)، وألغيت خزينة الدولة، وسُلّمت إيراداتها المتبقية إلى خزينة الضرب (ضربخانه خزينه سى/ Darphane Hazinesi)، التي مُنِح مشرفها رتبة نظيره المسؤول عن الخزينة المنصورة نفسها. وبذلك صارت أموال الدولة في عهدة خزانتين: واحدة للشؤون العسكرية، والأخرى للشؤون المدنية (تشرين الثاني/ نوفمبر 1834). مع ذلك، استمرت عملية تحويل إيرادات الدولة إلى الخزينة الأولى، بحيث جرى تحويلها في النهاية إلى وزارة المالية الجديدة في شباط/ فبراير 1838، واقتصرت دار الضرب على أنشطتها الأصلية من صنع العملات المعدنية وتوزيعها. وهكذا برزت خزينة الجيش بوصفها جهازًا ماليًا مركزيًا للدولة، ما يدل على العبء الضخم الذي فرضته القوة العسكرية الجديدة على إجمالي موارد السلطنة. بعد ذلك بوقت قصير، اتُخذت الخطوة النهائية عندما ألغي الإشراف على النفقات وتولت مهامها الإدارات التابعة لوزارة المالية (نيسان/ أبريل 1839). وتجدر الإشارة تاليًا إلى أن وزارة المالية، على الرغم من اعتمادها على خزينة جيش العساكر المنصورة، ضمّت إليها خزينة الدولة، فكان عليها مرة أخرى أن تلبي جميع نفقات الدولة، وليس نفقات الجيش فحسب، وضبط نفقات ذلك الأخير وفقًا لذلك، على الرغم من أنه استمر في استيعاب ما يصل إلى 70 في المئة من إجمالي الموارد المالية للدولة خلال سنوات محمود الأخيرة[121].

في ظل الهيئات الجديدة التي تحتل القمة، تمت إعادة هيكلة وتحديث الخدمات العسكرية المختلفة. لقد أصبحت أفواج المشاة (آلاي)، التي يضم كل واحد منها حوالى 3500 رجل وضابط، هي الوحدات الإدارية الرئيسية للجيش الجديد، والتي تم رفع مجموعها الإجمالي إلى حوالى 65,000 رجل، منهم 11,000 من حرس "الخاصة"[122]. وقد جرت زيادة قوات الفرسان الملحقة بكليهما وتقويتها، وإن جرى

(121) Levy, pp. 490-506; Lütfi, vol. 5, pp. 104-105.

(122) Levy, pp. 539-545; Topkapı Sarayı (Topkapı Palace) Archives and Library, Istanbul, E 119/41-78.

ذلك على نحو أبطأ بكثير من المشاة والمدفعية بسبب انخفاض قيمتها العسكرية. كما صودر العديد من التيمارات الإقطاعية، وحُدِّث ما تبقى منها لدعم سلاح الفرسان في الأقاليم، مع وضع ترتيبات جديدة للوكلاء لتحصيل إيرادات الإقطاعات، كي يظلوا قيد التدريب والانضباط في مراكز الأقاليم في كل وقت. وجرى الابتعاد عن استخدام البدائل المتمثلة في "الجبلي" (cebeli)، مع مصادرة الإقطاعات إذا رفض حائزوها الخدمة شخصيًا. كما بُذلت جهود لتطوير أفواج الأقاليم تحت القيادة المحلية، ناشدة نوعًا من الاعتزاز الإقليمي الذي لم يكن قد تطور بعد في الجيش النظامي. وبحلول نهاية عهد محمود، كان سلاح الفرسان في الإقاليم يضم حوالى 6000 ضابط ورجل، ظلوا في الأغلب غير نظاميين يفتقرون إلى القيادة والتدريب.

في سلاح المدفعية، أُلغيت القوات المستقلة. وكما في النظام البيروقراطي، مُنحت الرواتب لجميع الوظائف التي كانت تُعوَّض بمنح الإقطاعات في السابق. وأعيد تنظيم القوات الموحدة في ستة أفواج، وفقًا للأساليب الفرنسية السائدة آنذاك، لتكون البطارية هي الوحدة الأساسية، تمتلك مدفعيتها ووسائل نقلها الخاصة. وقد تسبب وصول المستشارين البروسيين في عام 1833 في تحول سلاح المدفعية إلى اعتماد النظام البروسي، لناحية وَضْع مزيد من القوات المتنقلة حول مدافع الهاوتزر (howitzer) الخفيفة بدلًا من المدفع، وتطبيق قاعدة عامة تخصص فيها ثلاث قطع مدفعية لكل 1000 رجل من المشاة. مع ذلك، لم يكن العثمانيون قادرين في الواقع على مواكبة التطورات السريعة التي كانت تحدث آنذاك في عِلم المدفعية في أوروبا، وقد استمر كثير من القوات في مقاومة حتى جهود الإصلاح المحدودة التي بُذلت[123].

أُحرز تَقَدُّمٌ آخر في الجيش خلال ولاية محمود الثاني، وهو إنشاء ميليشيا احتياط حقيقية (رَديف/redif) في السنوات التي تلت عام 1833. وقد بَذل السلطان في هذا جهودًا متواصلة للحصول على قبول عام، موضحًا أنه تنظيم من شأنه أن يُمَكِّنَ السكان من رعاية أمنهم الخاص، وأن يوفر مجموعة من الرجال المدربين الذين يمكن إحضارهم إلى الحرب على نحو أسرع وأفعل مما كان عليه الحال في الماضي. فنظام الميليشيا كان يقوم بتفحص الرجال وتدريبهم مقدمًا،

---

(123) Levy, pp. 537-564.

بحيث لا يُرسل إلى الجبهة سوى من يكون لائقًا ومستعدًا للخدمة، وبعد ذلك وفقًا لاحتياجات كل قرية وقدرتها لا أكثر[124]. وقد تم الحصول على الموافقة العامة في سلسلة من الاجتماعات التي عُقدت في اسطنبول والمراكز الرئيسية في الأقاليم، ثم أُعلن قانون ميليشيا الرديف في 8 تموز/ يوليو 1834[125]. لقد أُنشئت كتائب الرديف في كل إيالة، على الرغم من أنه قد ضُمَّت في بعض المناطق، حيث كان عدد السكان المسلمين صغيرًا، سناجق عدة في كتائب منفردة، بحيث يكون هناك 40 في المجمل تضم حوالى 57,000 رجل. كان عُمر الأعضاء يراوح بين 23 و32 عامًا. وقد سُمح لهم بالزواج، وتولى قيادتهم أعيان محليون اختارهم الولاة ونالوا موافقة الباب العالي. وقد اجتمعت الوحدات معًا في عواصم الأقاليم مرتين سنويًا، في نيسان/ أبريل وأيلول/ سبتمبر، لإجراء تدريبات منظمة، كلها تحت الإشراف العام للولاة، ثم السرعسكر في النهاية. وكانت قيمة رواتبهم تعادل ربع قيمة رواتب القوات النظامية، إلا عندما تكون قوات الرديف في الخدمة الفعلية، فإنهم يتقاضون رواتب مماثلة[126].

سارت عملية تنظيم الرديف بسرعة. وبحلول عام 1836، كانت هناك 32 كتيبة من قوات الرديف قيد العمل، على الرغم من وجود بعض المعارضة المحلية بسبب خوف كثير من الأعيان من أن تستخدم السلطة المركزية هذه القوات لتقييد استقلاليتهم. مع ذلك، خشي محمود من العكس، أي من أن يعزز هذا التنظيم موقف الأعيان والولاة أمام الاتجاهات المركزية لإصلاحاته الإدارية. بعد ذلك، في أيلول/ سبتمبر 1836، أعاد محمود تنظيم النظام للتوسع في "الرديف" وإرفاقه بشكل مباشر أكثر بالسيطرة المركزية[127]. جرى تشكيل هذا التنظيم آنذاك على غرار الجيش النظامي مباشرة، مع خفض العدد في الكتائب إلى 800 رجل وضابط لكل منها. وصار على كل إيالة الآن تزويد ثلاث كتائب بدلًا من كتيبة واحدة، لتصل القوة الإجمالية إلى حوالى 100,000 رجل في 120 كتيبة، وتصبح أكبر بكثير من ذي قبل. وتم إضعاف قوة أعيان الإيالات من خلال تجميع كتائب الإيالات في أفواج

(124) Lütfi, vol. 4, pp. 140-141.

(125) *Başvekâlet Arşivi*, Maliyeden Müdevvere 9002, fol. 206-210.

(126) Levy, pp. 573-580.

(127) Lütfi, vol. 5, pp. 74, 164-170; Levy, pp. 582-587; *Başvekâlet Arşivi*, HH17983, 17702.

إقليمية يرأسها مسؤولون عثمانيون برتبة مشير، يتمركزون في أدرنة ونيش وشُملا في أوروبا، وفي بورصة وقونية وأنقرة وآيدين وأرضروم وسيواس في الأناضول. فضلًا عن ذلك، نُظِّمت وحدات رديف من الفرسان في كلٍّ من الأناضول والروملي[128]، وكان يؤتى بهم إلى اسطنبول كل عام لتلقي تدريب أكثر تقدمًا مما يمكن توفيره في الأقاليم.

مع ذلك، كانت هناك مشكلات خطيرة. فقد استاء الأعيان من الأنظمة الجديدة وأنهوا تعاونهم، وتأخر التسجيل تأخرًا ملحوظًا، وتكرر الهروب كثيرًا. وبما أن قوات الرديف لم تتلقَّ سوى ما زاد على حاجة الجيش النظامي من البنادق والمدافع، فقد بقي تسليحهم وتدريبهم على حاله الرديئة، مع ذلك، كانوا يتقدمون تقدمًا كبيرًا. لقد وُضعَ أساس جيوش الأقاليم التي أُنشئت في ما بعد أثناء التنظيمات، وعُززت قوات الأمن المحلية إلى حد بعيد. وبدأ إخضاع سلطات الأعيان والولاة للمراقبة، ولأول مرة زُوّدت السلطنة باحتياط من الرجال المدربين - جزئيًا على الأقل - كان باستطاعتهم مساعدة الجيش الفعلي.

لكن هل حُلّت جميع مشكلات الإمداد والتسلح القديمة في ظل التنظيم الجديد؟ لقد تحقق الآن توفير الغذاء والضروريات الأخرى مباشرة من إدارة إمداد تابعة للسرعسكرية. كما تم شراء جراية الجند بشكل مركزي ثم توزيعها على الضباط المفوضين (وكيلى خارج/ vekiliharç) لكل ثكنة من ثكنات اسطنبول، بينما جرى شراء المؤن للقوات في الأقاليم محليًا بواسطة الولاة بأموال من "باب السرعسكر". من المؤكد أن عمليات الاختلاس غير القانونية للأموال قد تواصلت على جميع المستويات، لكن في ظل النظام الجديد كان الرجال يحصلون على تغذية وتموين أفضل بكثير من ذي قبل. كما حفزت الاحتياجات المختلفة للجيش الجديد إنشاء أول المصانع الحديثة في السلطنة؛ إذ افتُتح مصنع للخياطة (ديكيمخانه عامره/ Dikimhane-i Amire) في عام 1827 لصنع الزي الرسمي والأحذية وحافظات الطعام وما شابه ذلك. وبُني بعض مصانع المنسوجات في إزميد وأسكودار لتوفير القماش اللازم. وأُنشئ مصنع للطرابيش (فسخانه/ fezhane) في إزمير بمساعدة حاكم تونس (1835) لتوفير أغطية الرأس. وبرز آنذاك دار الأسلحة (طوبخانه أو مسبك

(128) *Başvekâlet Arşivi*, Cevdet Askeri 15667; Maliyeden Müdevvere 9002, fol. 110-111, 168-170.

المدفعية) كمؤسسة رئيسية لتصنيع وإصلاح المدافع ومدافع المورتر والعربات والألغام والمقذوفات بدلًا من المسابك القديمة المتعددة، طبَّقت أحدث تقنيات السبائك المعدنية، وما شابه ذلك، لإنتاج معدات أفضل بكثير مما أنتجه العثمانيون في الماضي. كان هناك أيضًا مصنع أسلحة حديث (تفنكخانه/ Tüfenkhane) بُني في دولمه بهچه، على البوسفور، مخصص لصنع البنادق والقربينات والمسدسات والرماح والحراب والفؤوس وغيرها من الأدوات، في حين بُنيت مصانع للبارود (بارود خانه عامره/ Baruthane-i Amire) في بكر كوي (Bakirköy) عام 1830، ويشيل كوي (Yeşilköy) (سان ستيفانو) (1838)، أنتجت مُرَكَّبات أكثر توازنًا بكثير من تلك التي استُخدمت في الماضي. لقد أُحرز تقدم كبير، لكن عدم الكفاءة العامة والافتقار إلى معايير جودة عالية تركت الباب العالي معتمدًا إلى حد بعيد على الواردات الأوروبية لبقية هذا العهد[129].

ثامن وثلاثون: المستشارون الأجانب

لم يهتز السلطان ومستشاروه للهزيمة على يد روسيا أكثر مما ينبغي، لأنهم تكيفوا في ذلك الوقت على تقبُّل تفوّق المؤسسات العسكرية الأوروبية، إلا أن الهزيمة على يد قائد مسلم مثل محمد علي كانت مسألة أخرى، لا سيما أنه كان خاضعًا للسلطان. وكردة فعل على ذلك، اضطر السلطان أخيرًا إلى الاعتراف بالحاجة إلى مشورة أجنبية كتلك التي استفاد منها محمد علي كبير الاستفادة في مصر. لم يلجأ السلطان إلى فرنسا بسبب مساعدتها الحاكم المصري، في حين أن بريطانيا لم تكن قد استحقت بعد ما يكفي من الثقة بسبب ارتباطها الطويل بروسيا. كما خشي محمود من الوقوع تحت سيطرة حصرية لقوة أو أخرى لدى قبول مساعدة كهذه. وبمجرد قبول المبدأ آنذاك تنوعت مصادر المساعدة، سواء لمنع الاعتماد المفرط على دولة واحدة، أو لمتابعة الحيلة العثمانية القديمة التي تقوم على استخدام تنافس القوى المختلفة لمصلحة السلطنة.

جاء عدد من المستشارين الأجانب تبعًا للميول الشخصية لبعض الضباط العثمانيين. فقد جيء بالضباط الروس من جديد على يد أحمد فوزي باشا، قائد

---

(129) Levy, pp. 508-536.

حرس "الخاصة"، عندما عاد من مهمة خاصة إلى سان بطرسبرغ (1834)، وعلى يد منافسه السرعسكر خسرو باشا، الذي منح الملازم الروسي كفالوف (Cavaloff) مهمة تدريب مشاة العساكر المنصورة في اسطنبول (1834). وكما أمل السلطان، ردّ كلٌّ من القوى الأخرى بعرض مساعدة خاص به، خوفًا من أن يُستبعَد. ففي عام 1835، بدأت بريطانيا في توريد المعدات الصناعية والعسكرية، بما في ذلك أفران الصهر وآلات الحفر البخارية، وجاء المهندسون والعمال البريطانيون للمساعدة في إنشائها وصيانتها. وصل الضباط البريطانيون في عام 1836، لإعادة تصميم وبناء التحصينات العثمانية، على الرغم من أن عدم ثقة محمود قيّدت مساهماتهم. فقد كان لا يزال يبحث عن مساعدة دولة ليس لها مصالح سابقة في الشرق الأوسط، وأخيرًا استقر على بروسيا، القوة الأوروبية الصاعدة ذات السمعة العسكرية. وهكذا قدّمت بعثات بروسية عدة المشورة للعثمانيين بين عامي 1833 و1839، حيث زودتهم بضباط أعلى رتبة بكثير، وبالتالي حازوا احترامًا واهتمامًا أكثر مما حازته بعثات القوى الأخرى. كان هلموت فون مولتكه (Helmuth von Moltke)، الذي كان آنذاك ملازمًا صغيرًا، هو الأكثر براعة من بين البروسيين الذين ساعدوا الباب العالي حتى ذلك الوقت، والذي أصبح في ما بعد أحد أبرز الرجال العسكريين في أوروبا. كانت معظم المهمات التي أداها بها فون مولتكه وغيره مهمات فنية، مثل رسم خرائط للمناطق الحدودية والتوصية بإدخال تحسينات على التحصينات وتحديث المصانع وإنشاء كتائب وسرايا نموذجية من المشاة والفرسان وتدريب الجنود والضباط العثمانيين على استخدام أحدث الأسلحة والتكتيكات. لكن حتى البروسيين لم يحققوا سوى نجاح محدود، ليس بسبب أعدادهم القليلة نسبيًا، بل نتيجة استمرار العثمانيين في النفور من مشورة الكفار، حتى من نال إعجابهم واحترامهم. فضلًا عن ذلك، كان البروسيون عمومًا يشاركون باقي الأوروبيين نظرة الازدراء إلى المسلمين، وقد ارتبطوا إلى حد بعيد بالغربيين وأعضاء الأقليات في السلطنة، وشاركوهم السخرية من مضيفيهم، وبسبب ذلك أثاروا الكثير من العداء ضدهم وغاب التفاهم الذي كان سائدًا[130].

(130) Ibid., pp. 608-617; Helmut von Moltke, *Briefe über Zustände und Begebenheiten in der Türkei aus den Jahren 1835 bis 1839*, 5th ed. (Berlin: 1891).

تاسع وثلاثون: التنظيم المحلي

بدأ محمود الثاني العملية التي أفضت إلى إنشاء حكم محلي حقيقي في الدولة العثمانية. ففي ظل النظام العثماني التقليدي، كان نطاق سيطرة السلطة ودورها في المدن محدودًا جدًا. ولم ينظم المسؤولون في الحضر شؤون المدينة إلا بقدر ما كان ذلك يتعلق بأداء واجبات رسمية أخرى للسلطة. وبالتعاون مع النقابات، التي كانت الناظِم الحقيقي للحياة الاقتصادية المحلية في اسطنبول والمدن الكبرى الأخرى والمتحكم فيها، ضبط المحتسب أسعار السوق والأوزان تبعًا لمهمته الرسمية في فرض ضرائب السوق المستحقة للخزينة وتحصيلها. وقام محافظ المدينة (شهر امينى/ şehir emini) بتطبيق الأنظمة المتعلقة بالبناء والشوارع وتنظيم إمدادات المياه والغذاء باعتبار ذلك جزءًا من واجبه في بناء المباني الحكومية وصيانتها وإمدادها. وفي اسطنبول، تولت القوات العسكرية مهمات الشرطة وإطفاء الحرائق في المناطق المحيطة بثكناتها. وفي البلدات والقرى الأصغر، كانت مهمات الشرطة في يد شوباصي (şubası) محلي، يعيّنه الحاكم لمساعدة القضاة في تطبيق أحكام المحاكم الإسلامية. وغير ذلك، فإن معظم الواجبات المشابهة لما يتضمنه المجتمع الحديث في الحكم المدني قامت به النقابات والمِلل - وهذه الأخيرة من خلال محاكمها ومدارسها ومشافيها ودور المسنين والعجزة الخاصة بها، وما شابه ذلك - وكذلك حراس الشرطة الخاصة الذين يُعيَّنون للأحياء السكنية. وكان التنسيق الوحيد بين أنشطة المسؤولين الحكوميين وهذه التنظيمات الخاصة يتم من خلال مساعدي رؤساء الملل، الذين يطلق عليهم "كتخدا" في القرى المسلمة أو أحياء المدن الكبرى، والخوجه باشي (kocabaşi) في المناطق غير المسلمة، لكن سلطتهم ووظائفهم كانت محدودة للغاية.

بدأ تحويل هذا الهيكل التقليدي للحُكم الحَضَري إلى حكم محلي حقيقي في عهد محمود الثاني، ليس بوصفه جزءًا من خطة محددة، بل كردة فعل على عدد من المشكلات التي خلقها الكثير من إصلاحاته، والتي أدت إلى تعيين المسؤولين والمجموعات بمهمات حَضَرية محددة. لذلك، مع القضاء على القوات التي كانت تتولى تقليديًا شرطة اسطنبول، ولا سيما الإنكشارية والبستانجية، ونقل هذه المسؤولية إلى جيش العساكر المنصورة الجديد، طوّرت العاصمة بنيةً للشرطة

خاصة بها، عمل فيها 150 من رجال الشرطة المحترفين (قواص/ kavas) و500 من القوات غير النظامية (سيمن/ seymen) المتمركزة في المقر (تُمروك/ tomruk) في الأحياء الرئيسية من المدينة، والتي لا تستخدم لإيواء الرجال والضباط فحسب، بل أيضًا لمحاكم الشرطة، حيث يحكم الرقباء على المخالفين للقانون ويغرمونهم (1826)[131]. أصبح هذا التنظيم هو الأساس لأول قوة شرطة مستقلة أُسست على الإطلاق في الدولة العثمانية. وفي حين أن جيش العساكر المنصورة تولى أيضًا مهمات الإنكشارية القديمة في مكافحة الحرائق في اسطنبول كذلك، قامت السلطة المركزية في عام 1828 ببناء سلسلة من محطات الإطفاء (حريق طُلمبه لرى/ harik tulumbaları) في نقاط رئيسية في جميع أنحاء العاصمة، وتزويدها بقوات جديدة من رجال الإطفاء المدنيين (طُلمبه جيلر/ tulumbacılar) جُنِّدوا خصيصًا لهذا الغرض[132]. وقد أدت ضرائب الجهاد الجديدة المفروضة على المتاجر والأسواق لتمويل كلفة الجيش الجديد والحرب ضد روسيا، إلى تحويل المحتسب إلى مسؤول مدني حقيقي يتمتع بسلطات أوسع من مجرد تنظيم السوق، على الرغم من الاحتفاظ بالاسم القديم في شكل معدّل قليلًا هو "احتساب آغا سى" (ihtisap agası) (3 أيلول/ سبتمبر 1826)[133]. مُنح المحتسب آغا سي وسائل لتوسيع نطاق منصب واحد حتى يشمل جميع سكان المدينة، بسلطة تنظيم لا تقتصر على النقابات، بل تتعداها إلى الأشخاص من خارج المدينة الذين لا يمتلكون منازل أو وظائف دائمة، على الرغم من أن استمرار سيطرة الشرطة بواسطة السرعسكر، كقائد لجيش العساكر المنصورة، حدّ من سلطته إلى حد بعيد. بعد ذلك بوقت قصير، وفي إطار هيكلية التعداد الجديد الذي كان محمود يقوم به لأغراض الضرائب والتجنيد، عُيِّن العمدات المحليون (مُختار/ muhtar) أو المساعدون (كخيا/ kâhya) في كل حي إسلامي أو غير إسلامي من كل مدينة في السلطنة، تحت سلطة احتساب آغا سى في اسطنبول، أولًا لإحصاء الأفراد، ثم تطبيق لوائح الملابس في ما بعد. وبوصفهم أول ممثل نظامي للحكم المركزي في الأحياء، فقد وفّروا الوسائل التي يمكن الدولة

---

(131) Lütfi, vol. 2, p. 171; *Moniteur Ottoman*, III/78 (22 January 1834).

(132) Lütfi, vol. 1, p. 251; *Başvekâlet Arşivi*, HH27922r.

(133) September 3, 1826; Lütfi, vol. 1, p. 241; *Başvekâlet Arşivi*, HH24051; Buyruldu, II, 1-18, 30; Osman Ergin, *Mecelle-i Umur-u Belediye*, 5 vols. (Istanbul: 1914-1922), vol. 1, pp. 338-354.

من خلالها أن تُكمل سلطة النقابات والملل، ثم تحل محلها[134]. وسرعان ما بنوا سلطتهم من خلال وظائفهم المتمثلة في الاحتفاظ بسجلات التعداد للأحياء التي يمثلونها، وإدخال جميع التغييرات، وإصدار البيانات لتحديد هوية السكان المحليين ليتمكنوا من تأمين جوازات السفر التي باتت مذاك مطلوبة للسفر، والاحتفاظ بسجلات الممتلكات والثروات التي شكلت أساس النظام الضريبي الجديد. وسرعان ما جرى تعزيزهم ومساعدتهم من مجالس الشيوخ التي تمثل المصالح الدينية والاقتصادية والاجتماعية الرئيسية لمجتمعاتهم الأهلية، وهو ما أدخل بالتالي عنصرًا شعبيًا حقيقيًا في إطار عمل الحكم المركزي[135]. وفي اسطنبول، أُلغي الشهر أميني بصيغته تلك، وأُسندت مهماته التي تُعد من ضمن صلاحيتها إقامة المباني الحكومية وتنظيم المباني الخاصة، إلى كبير المهندسين المعماريين للسلطان (معمار باشى/ mimar başı)، الذي مُنح اللقب الجديد "مدير المباني السلطانية" (ابنيه خاصه مديرى/ ebniye-i hassa müdürü)، وبالتالي ترك "احتساب آغا سى" ومساعديه في الأحياء بوصفهم مسؤولين حكوميين رئيسيين على مستوى المدينة في اسطنبول والمُدن الرئيسية الأخرى للسلطنة[136]. وقد شكّل هذا البنية الأساسية للبلديات الحقيقية التي أُنشئت خلال حقبة التنظيمات بعد عام 1839.

أربعون: التعليم

في النهاية، كان على الإصلاحات في الجيش والإدارة أن تعتمد على تطوير نظام تعليمي قادر على تزويد الشباب العثماني بالمعرفة اللازمة لأداء واجباتهم. كانت المشكلة الأساسية تكمن في نظام التعليم التقليدي الذي تسيطر عليه المِلل، بمدارسه الدينية التي يديرها علماء يحتكرون تعليم المسلمين، ويدافعون عن هذا الامتياز على وجه الخصوص بسبب أهميته في إدامة تأثيرهم على الرعايا والحُكّام على حد سواء. حتى في السياق التقليدي، لم تعد معظم المدارس الإسلامية تقدم تعليمًا جيدًا بسبب ظروف الإهمال نفسها التي استنزفت قوة المؤسسات التقليدية الأخرى للسلطنة، في

---

(134) 1829; Lütfi, vol. 2, pp. 173, 269-273; vol. 5, pp. 35-37.

(135) Lütfi, vol. 2, p. 173; Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey* (London/New York: 1961), 2nd ed. (1968), pp. 388-389.

(136) Lütfi, vol. 3, p. 165.

حين كان يجب تزويد صغار المسلمين بتعليم ابتدائي في الحساب والعلوم واللغات الأجنبية إذا أرادوا الدراسة في المدارس الفنية العليا. لم يستطع محمود أن يُبَدِّل نظام المدارس الإسلامية التقليدي بنظام علماني حديث بشكل صريح، لصعوبة قبول العلماء بذلك، فارتأى أن يترك المدارس الإسلامية كما هي، مع بناء نظام تعليمي علماني جديد بجانبها. وبذلك ابتدأ محمود في إحداث شرخ في التعليم العثماني، حيث أوجد نظامين منفصلين يتبعان فلسفات ومناهج مختلفة، وهو وضع كان من شأنه أن يُقَسِّم المجتمع العثماني لمدة قرن، حتى قامت الجمهورية التركية في النهاية بالقضاء على المدارس الدينية.

لكن من أين يبدأ النظام العلماني؟ لتجنب معارضة العلماء، فإنه بدلًا من افتتاح المرحلة الابتدائية بالكتاتيب (mekteps)، بدأ محمود بخريجي تلك الكتاتيب الذين لم يختاروا الاستمرار في سلك المؤسسة الدينية، حيث أسس لهم (أي الشباب الذين تراوح أعمارهم بين 12 و16 عامًا) مدارس خاصة لتوفير التعليم اللازم للالتحاق بالمدارس الفنية. لذلك افتُتِحت مدرستان باسم "رُشْدِيَّة" (Rüşdiye) لصغار الذكور من المسلمين في السليمانية وجامع السلطان أحمد في اسطنبول، لتعليم قواعد اللغة والتاريخ والرياضيات للراغبين في الالتحاق بالمدارس الفنية العسكرية. وللراغبين في دخول الدواوين الحكومية، أُنشئت مدرسة المعارف العدلية (مكتب معارف عدليه/ Mekteb-i Maarif-i Adliye)، كما أُنشئت مدرسة المعارف الأدبية (مكتب معارف أدبيه/ Mekteb-i Maarif-i Edebiye) لتعليم اللغة العربية والفرنسية والجغرافيا والتاريخ والعلوم السياسية والرياضيات. كما افتُتِحت مدرسة المعرفة (مكتب عرفانيه/ Mekteb-i Irfaniye) في الباب العالي لأولئك الكتبة المتواجدين بالفعل في الخدمات الحكومية الراغبين في الترقي برتبهم ومناصبهم من خلال اكتساب المعرفة العلمية الحديثة[137]. وهكذا وُضعت الأسس لنظام التعليم العلماني الذي من شأنه أن يشمل جميع المستويات بعد عام 1839.

قام محمود كذلك بإحياء المدارس الفنية العليا وتوسيعها. ولتبقى مدرستا الهندسة البحرية (مهندس خانه بحرى هُمايون/ Mühendishane-i Bahri-i Hümayun)

(137) Ibid., vol. 5, p. 137; Berkes, pp. 99-121; Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey* (London/New York: 1961), 2nd ed. (1968), pp. 63-86; Ihsan Sungu, "Mekteb-i Maarif-i Adliyenin Tesisi," *Tarih Vesikaları*, I/3 (1941), pp. 212-225.

والهندسة العسكرية (مهندس خانه برى هُمايون) متواجدتين بشكل شبه اسمي خلال القرن التاسع عشر، بعد أن تفرّق أعضاء هيئة التدريس والطلاب في تلك الأخيرة خصوصًا، والتهمت النيران مباني الأولى في قاسم باشا عام 1821 من دون تأمين البديل، على الرغم من أنها كانت لا تزال لديها مجموعة طلابية صغيرة وهيئة تدريس. وكخطوة أولى، بدأ محمود بإرسال طلاب إلى أوروبا لتوفير معلمين للمدارس وكذلك ضباطًا لجيشه، مرة أخرى على غرار محمد علي (1827). وإضافة إلى مدرسة الطب الجديدة (طب خانه عامره) التي تضم أقسامًا في الطب والجراحة والتشريح والعلوم الطبية، أنشأ السلطان مدرسة منفصلة للجراحة (جَرّاح خانه/ Cerrahhane) في عام 1832، ومدرسة طب سلطانية (مكتب شاهانه طبيه/ Mekteb-i Şahane-i Tıbbiye) في مدرسة القصر القديم في غلطة سراي في عام 1839، لكن نقص المعدات والكتب الدراسية وإحجام المسلمين الطويل عن تشريح جسم الإنسان، جعل التقدم بطيئًا وصعبًا. وفي عام 1828، أعاد السلطان إحياء مدرسة الهندسة العسكرية تحت إشراف الخوجه إسحاق أفندي، اليهودي الذي اعتنق الإسلام، والذي أجرى مراجعة للمناهج ورفع معايير التدريس، وشكّل مجموعة تصل إلى حوالى 200 طالب بحلول نهاية عهد محمود. كما جرى التوسع في مدرسة الهندسة البحرية وانتقلت إلى أماكن جديدة في هيبلي آدا، وهي جزيرة في بحر مرمرة. وأُسست مدرسة سلطانية للموسيقى (موسيقى هُمايون مكتبى/ Müzika-i Hümayun Mektebi) في عام 1836 لتزويد الجيش الجديد بفرق موسيقية. أخيرًا، ونتيجة حاجة الجيش المستمرة إلى الضباط المدربين، أسس محمود مدرسة جديدة للعلوم العسكرية (مكتب علوم حربيه/ Mekteb-i Ulûm-u Harbiye). وبما أن هذا كان قد تحقق بعد إلحاح مدير الحرس السلطاني، نامق باشا، وضد نصيحة خسرو باشا، فقد وُضع تحت سيطرة قيادة "الخاصة" وإشرافها لإبقائه بعيدًا من طريق السرعسكر. وبدأت الفصول الدراسية في قسم ماچكا (Maçka) باسطنبول عام 1836، وخلال ثلاث سنوات كان هناك حوالى 200 طالب مسجلين(138).

هكذا صار هناك عدد من المدارس الفنية المتطورة قيد العمل بحلول نهاية عهد محمود الثاني، حيث ثمة حوالى 1000 طالب مسجلين في أي وقت. مع ذلك، كانت

(138) Levy, pp. 635-641; Lütfi, vol. 4, pp. 168-169; Tahsin.

ثمة مشكلات تحد من فاعليتها؛ إذ كانت المقرات دائمًا صغيرة وغير ملائمة، وكان على المدارس أن تنتقل من مبنى إلى آخر، حتى أنه غالبًا ما سيطرت عليها مؤسسات لها تأثير سياسي أكبر. وكانت المعدات والكتب غير متوفرة تقريبًا. وكان بعض المُعلِّمين مؤهلين ومخلصين، لكن معظمهم لم يكن كذلك. وكثيرًا ما كانت السياسة تُفشل التقدم ما تم إحرازه. كانت حاجة الجيش أكثر إلى العدد القليل من المعلمين الأجانب الموجودين في البلاد، حتى أن قلةً منهم كانت تقضي الوقت الأطول في المدارس. وبما أن قليلًا من الطلاب لديه الإعداد الكافي، كان لا يزال يتعين على المدارس تخصيص وقت لتدريس المواد الأساسية من حساب وتاريخ وجغرافيا وما إلى ذلك، رغم البرامج الدراسية الموسعة التي وُضعت من أجلهم ونُشرت في جريدة **تقويم وقايع** وغيرها. وهكذا، كانت بداية التعليم العلماني العثماني في عهد محمود بداية مترددة. وكان نجاح هذا التعليم والتوسع فيه ينتظر في الواقع جهودًا أكثر استدامة من جانب إصلاحيي حقبة التنظيمات.

حادي وأربعون: صحوة المجتمع العثماني

لم يؤدِّ عهد محمود الثاني إلى معرفة جديدة بالغرب وإعجاب به فحسب، بل ولّد أيضًا شعورًا بوجوب التخلي عن الأساليب العثمانية التقليدية إذا ما أريد للسلطنة أن تبقى وتلحق بأوروبا المتقدمة تقنيًا. لم يعد في وسع العثمانيين النظر إلى الغرب بتلك النظرة الدونية، وبالتدرج كان التغيير ينفذ إلى مساحات مختلفة من حياتهم، من الأزياء إلى اللغة والفكر وحتى الترفيه.

أخذ محمود المبادرة مبتدئًا من نفسه؛ فنقل مقر سكنه في عام 1815 من قصر طوبقابي القديم الرابض على مرتفعات المدينة القديمة في اسطنبول، إلى قصر أكثر حداثة بُني على البوسفور في دولمه بهچه، فأصبح مذاك المقر الرسمي للحُكم، واستمر كذلك حتى انتقل عبد العزيز إلى القصر الجديد الذي بُني على التلال التي تعلوه في يلدز أواخر ذلك القرن. وإلى قصر دولمه بهچه، ذهبت الأرائك والطاولات والكراسي ذات الطراز الغربي، لتحل محل الوسائد ومجالس الدواوين في القصر القديم. وبدأ محمود يرتدي ملابس تشبه ما يرتديه العاهل الأوروبي، ويُقَصِّر لحيته ويرتدي نسخته الخاصة من القبعات الغربية المعاصرة ومعاطف الفراك (frock coats) والسراويل. وبدلًا من العُزلة الفخمة لأسلافه (حتى أن سليمًا الثالث كان يتسلل إلى

شوارع اسطنبول متخفيًا) بدأ في الظهور علنًا، وكثيرًا ما كان يركب عربات على الطراز الأوروبي (فايتون/ fayton). وفي بعض الأحيان كان يذهب إلى الأقاليم لاستطلاع الأوضاع. كان أول سلطان يحضر حفلات الاستقبال العامة والحفلات الموسيقية والأوبرا وعروض الباليه في بعض السفارات الغربية، وبمساعدة دونيزيتي استقدم موسيقيين غربيين وطوّر عازفي الخاصة إلى فرقة موسيقى عسكرية على الطراز الغربي حتى يتمكن من إقامة حفلات لضيوفه الأوروبيين.

مرة أخرى، واظب السلطان على حضور اجتماعات كبار مسؤوليه، كما اجتماعات مجلس الوزراء حيث كان يصدر قراراته على الفور، في عملية قدم من خلالها نموذجًا لمظهر وسلوك احتذى به الوزراء. وسرعان ما بدأ الوزراء وموظفو الدولة والضباط العسكريون في الظهور بمعاطف الفراك أو السراويل والبدلات الرسمية على النمط الغربي، مع الطربوش، الذي اعتُمد في وقت سابق ليكون غطاء الرأس الرسمي لجيش العساكر المنصورة، حيث تم قبوله كأبرز علامة تميز الرجل الحديث، وقد أزال الاختلافات بين الدين والرتبة والطبقة التي كانت ترمز إليها العمامة وتمثلها في المجتمع العثماني التقليدي. وفي عام 1829، أصبحت الملابس الحديثة إلزامية بموجب القانون للمدنيين الذكور وكذلك الجنود وموظفي الدولة، بعد أن قبلها في الواقع معظم طبقات المجتمع، مع السماح بالعمامة والجلباب فقط للمسؤولين الدينيين من مختلف المِلل. وقد بدأ السلطان تعلم اللغة الفرنسية، ولم يمض وقت طويل حتى امتلأت مكاتب الترجمة في المصالح والمدارس التي تدرّس اللغات الأجنبية بالشباب الراغبين في إعداد أنفسهم للبروز في النخبة الجديدة. وازداد الاتصال بين العثمانيين والأجانب إلى حد بعيد، الأمر الذي أفادت منه جميع الجهات. بالطبع، كانت كل هذه مظاهر خارجية لإرادة تغيير كان من الصعب تعميمها، خصوصًا في المجالات التي كان للعلماء فيها مصالح راسخة وعَبّروا فيها عن معارضتهم. وظلت المؤسسة الدينية نفسها من دون إصلاح أساسي والحصن الرئيسي للتيار المحافظ في المجتمع العثماني. لكن مع ذلك، كما هو الحال في مجالات أخرى، ابتدأ موقعها يتقوّض[139].

---

(139) Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey* (London/New York: 1961), 2nd ed. (1968), pp. 97-101; Berkes, pp. 122-128; Lütfi, vol. 1, pp. 191-193, 255-256; vol. 2, pp. 148, 171-172, 269; vol. 4, p. 100; vol. 5, pp. 43, 50, 55, 63-64; vol. 8, pp. 69-70.

ثاني وأربعون: الأزمة المصرية الثانية

كانت الهزائم الكارثية الجديدة التي ألحقها محمد علي بمحمود قبل وفاة الأخير قد أفضت إلى نهاية مأساوية لعهده. لم يكن النزاع الجديد خطأ الحاكم المصري تمامًا؛ فلقد اغترّ محمود بالإصلاحات العسكرية الأولية، وشعر أنه مستعد لإجبار محمد علي على العودة إلى مكانه، خصوصًا من أجل استعادة الشام. لكن لم يثبط عزيمته إلا رئيس الوزراء البريطاني بالمرستون، الذي أدرك بحق - أثناء معارضته محمد علي بسبب ارتباطه بفرنسا - أنه سيكون من قبيل الكارثة مهاجمته قبل أن يأخذ الإصلاح في اسطنبول وقته لإحداث بعض التطوير الحقيقي في الجيش. كما لم تكن روسيا حريصة على حدوث صراع جديد، وهي تعلم أنها لن تكون قادرة على الاحتفاظ بهيمنتها الحالية في السلطنة إذا أدت الحرب الجديدة إلى تقوية أحدهما، محمود الثاني أو محمد علي. مع ذلك، كانت هناك أسباب جدية للنزاع زادت من استياء محمود وطموح محمد علي؛ ففي عام 1834، حاول الأخير تقليص الجزية السنوية للباب العالي، ما أدى إلى توتر العلاقات بعد مدة وجيزة من تحقيق السلام. إضافة إلى ذلك، بينما لاقى الحُكم المصري للشام ترحيبًا محليًا في البداية، فإن نظامَي التجنيد والضرائب الحديثة اللذين أقرّهما إبراهيم باشا، إضافة إلى فرضه السخرة، ومحاولاته منح حقوق مساوية للمسيحيين، وفرض احتكار الدولة للمنتجات الرئيسية للإقليم، قد أدّت كلها إلى سلسلة من الثورات شجعت محمودًا على التدخل.

استعد جيش عثماني لدخول الشام بحلول 22 أيار/ مايو 1834، لكن الضغط البريطاني والروسي القوي جنّب البلاد الحرب وأدام الاستقرار. وفي 25 أيار/ مايو 1838 احتدمت الأمور مرة أخرى عندما أعلن محمد علي نيته إقرار نفسه عاهلًا مستقلًا، مع ازدياد تلهفه لتأمين الحُكم لسلالته مع تقدمه في السن. فما كان من محمود إلا أن أعاد تعبئة جيشه مرة أخرى، لكن الفرنسيين هم من عارضوا هذه المرة تغيير الوضع الراهن، فأحجم محمد علي. وفي النهاية فإن بريطانيا هي من أفاد من هذا الوضع إلى أبعد حد؛ إذ استغله بالمرستون ومصطفى رشيد للاتفاق على إبرام معاهدة تجارية هي معاهدة بلطه ليماني[140] (آب/ أغسطس 1838)، التي أكدت الامتيازات البريطانية القديمة في الدولة العثمانية وأضافت عليها. مثّل تجديد المصالح التجارية

(140) تُنسب المعاهدة إلى منطقة بلطه ليماني في مدينة اسطنبول، على الضفة الأوروبية للبوسفور. (الناشر)

البريطانية في الشرق الأوسط نهاية لانعدام ثقة محمود في السياسة البريطانية، والبدء في علاقات أوثق، كان من شأنها على الأمد الطويل أن تزود السلطنة بالدعم الذي تحتاجه في أشد الأزمات[141].

على الرغم من المساعي المستمرة التي قامت بها القوى العظمى لتهدئة العثمانيين والمصريين، استعدّ الجانبان للحرب. بنى إبراهيم باشا قوة قوامها 50,000 جندي في حلب، وحَصَّن مداخل قيليقية من جهة بلاد الشام والتي تشرف على هضبة الأناضول. كذلك جمع محمود قوة كبيرة في شرق الأناضول إلى الشمال من نهر الفرات، وأرسل مجموعة من المستشارين البروسيين، من بينهم فون مولتكه، للمساعدة في عملياتها. مع ذلك، لم تتكون هذه القوة في الأساس من قوات العساكر المنصورة المدربة، بل من رجال القبائل الكردية والتركية المحلية، الذين كان وجودهم يمثل أملًا في إثارة انتفاضة عارمة على إبراهيم في الشام، ما يجعل من الممكن استعادة الحُكم العثماني من دون المواجهة التي حذّرت منها القوى العظمى. لكن عندما عبر الجيش العثماني نهر الفرات وبدأ في التقدم نحو حلب (21 نيسان/ أبريل 1839)، لم تكن هناك انتفاضة، نظرًا لِما قامت به القوات المصرية والموظفون المصريون من ترويع للشوام. في غضون ذلك، قام إبراهيم بتجميع قواته على المرتفعات المطلة على الوادي بين مدينتي نِزِّب وبيره جك، لحراسة الطرق المؤدية إلى حلب. وعندما شن العثمانيون هجومًا مباشرًا آنذاك بتحريض من العلماء الحاضرين متجاهلين نصيحة فون مولتكه، لقوا هزيمتهم، وقُتل معظم رجالهم، ولم يستطع الفرار إلى الأناضول سوى القليل (24 حزيران/ يونيو 1839). وفي 30 حزيران/ يونيو 1839، استسلم محمود الثاني لمرض السل، بعد أن ظلت صحته تتدهور أشهرًا عدة، قبل تلقي أنباء الكارثة على ما يبدو، وليس كنتيجة مباشرة لها في الأغلب، كما وردت الأخبار. ومع أن الهزيمة كانت بمثابة كارثة لكل من دعم إصلاحاته، إلا أنها لحقت في الواقع بالجيش القديم وليس الجديد. والآن ماذا سيحل بمشروع التحديث الذي بدأه محمود الثاني؟ هل ستكون هناك حقبة جديدة من الرجعية مثل تلك التي تلت عهد سليم الثالث؟ وقد جاء الجواب في بداية العهد التالي: إعلان إصلاحات حقبة التنظيمات، مع تأكيد الاستمرار في سياسات محمود الثاني.

---

(141) Cavit Baysun, "Mustafa Reşid Paşa ve Londra elçilikleri esnasında siyasi yazılar," in: *Tarih Vesikaları* (Ankara: 1943-1961), I/1, pp. 31-40; II/9, pp. 208-219; II/12, pp. 452-461; *Muahedat Mecmuası*, vol. 1, pp. 272-277; F. E. Bailey, *British Policy and the Turkish Reform Movement* (Cambridge, Mass.: 1942).

الفصل الثاني

عصر الإصلاح الحديث: التنظيمات (1839-1876)

التنظيمات الخيرية (Tanzimat-ı Hayriye)، هي حقبة من الإصلاح والتشريع المستمرين، قامت بتحديث الدولة والمجتمع العثمانيين، وأدت إلى مزيد من مركزية الإدارة، فضلًا عن زيادة تدخّل الدولة في المجتمع العثماني بين عامي 1839 و1876. وقد أُرسيت قواعدها سابقًا طلبًا للنظام الذي كان قد وجّه جهود كل من الغازي حسن باشا وخليل حميد باشا في عهد عبد الحميد الأول (1774-1789)، وكذلك في عهدي سليم الثالث ومحمود الثاني. وكان هذا الأخير هو الذي جعل حركة "التنظيمات" ممكنة من خلال توسيع نطاق السلطة العثمانية إلى ما هو أبعد من حدودها التقليدية، لتشمل حق تنظيم جميع جوانب الحياة، لا بل واجب تنظيم هذه الجوانب، وتغيير مفهوم الإصلاح العثماني من المفهوم التقليدي - أي محاولة الحفاظ على المؤسسات القديمة وإحيائها - إلى المفهوم الحديث الذي يقتضي استبدالها بمؤسسات جديدة، بعضها مستقى من الغرب. وقد أثبتت على نحو مباشر نجاحاتُ حركة التنظيمات وإخفاقاتها، من نواح عديدة، أن إصلاح المسار كان من شأنه أن يتحقق في ما بعد في ظل الجمهورية التركية حتى يومنا هذا. وقد وجّه هذه التنظيمات ابنا محمود، عبد المجيد الأول (1839-1861) وعبد العزيز (1861-1876)، اللذان حكما حكمًا فعليًا طوال عهدهما، واللذان وضعا السياق الذي مكّن مسؤولي "التنظيمات" من القيام بعملهم.

أولًا: تولي عبد المجيد الأول السلطة

لم تكن بدايات العهد الجديد مُبشِّرة جدًا. فلقد استخدم المحارب القديم خسرو محمد باشا - الذي كان قد خسر دعم محمود في سنوات عهده الأخيرة - منصبه كرئيس للمجلس الأعلى (مجلس والا/ Meclis-i Vâlâ) ليمارس نفوذه على وريث العرش الشاب عبد المجيد القليل الخبرة، وخطط لاستخدام النظام الجديد لاستعادة السلطة. حتى في الوقت الذي كان محمود مسجًّى قبل أن يوارى في الثرى، استولى خسرو على أختام السلطة من الصدر الأعظم محمد أمين رؤوف باشا، ما جعل الحاكم الجديد يعينه صدرًا أعظم (2 تموز/ يوليو 1839)، ويضع عبيده السابقين والمشمولين برعايته في المناصب الرئيسية في الحكومة والقصر. وكان مصطفى رشيد، زعيم العناصر الأكثر ليبرالية في الطبقة الحاكمة، مسافرًا في أوروبا، عاجزًا عن فعل أي شيء حيال هذا الوضع. مع ذلك أثبت اغتصاب خسرو محمد للسلطة في النهاية، أنه بمثابة نعمة للإصلاحيين لم تكن ظاهرة، لأن اللوم على عواقب تهور محمود العسكري قد وقع على المحافظين، في حين تمكن الإصلاحيون من إعفاء أنفسهم من أي مسؤولية عن الهزيمة واكتساب امتنان السلطان والجماهير للجهود الدبلوماسية التي بذلها مصطفى رشيد لإنقاذ السلطنة.

ثانيًا: حل الأزمة الشرقية

في بداية العهد، واجه السلطان الجديد والصدر الأعظم سلسلة من الكوارث. فلقد أبحر الأميرال الأكبر أحمد فوزي باشا، منافس خسرو محمد، بكامل الأسطول العثماني عبر البحر المتوسط إلى الإسكندرية وسَلَّمه إلى المصريين، خوفًا من أن يستخدم خسرو - الذي كان هو نفسه خصمًا لمحمد علي - سلطته الجديدة لتحويل الأسطول إلى الروس استعدادًا لهجوم مشترك[1]. هكذا سادت اسطنبول من جديد حالة من الذعر؛ فما كان من عبد المجيد إلا أن عرض فورًا على محمد علي حُكم مصر حكمًا وراثيًا، لكن الأخير طالب أيضًا بالحكم الوراثي للشام وأضنة، إضافة إلى إقالة خسرو (20 حزيران/ يونيو 1839). شكلت بريطانيا وفرنسا والنمسا

(1) Ahmet Lütfi, *Tarih-i Lütfi*, vols. I-VIII (Istanbul: 1290-1328/1873-1910), vol. 6, pp. 41-42;
إنّ المجلّدات 9-13، التي تشمل الأعوام 1846-1876، موجودة في هيئة مخطوط في مكتبة الجمعية التاريخية التركية، أنقرة، MS 531/1-7, 5032-4, 4812، وفي مكتبة متحف اسطنبول الأثري، MS 1340-1345, 1349.

وبروسيا تحالفًا جديدًا لحل الأزمة قبل أن يُمنح الروس فرصة للتدخل. وانضمت روسيا كذلك، مدركة أن الحفاظ على الوضع الراهن كان ضروريًا للحفاظ على ذلك القَدْر من النفوذ الذي اكتسبته في عام 1829. كان يمثل الباب العالي في لندن في هذا الوقت الحرج، وزير الخارجية، وقد صار معه الآن أيضًا السفير مصطفى رشيد، الذي تفاوض مع بالمرستون وآخرين لحل الأزمة لمصلحة الباب العالي، وتحديدًا لكسب الدعم الأجنبي للإصلاحات التي تلي لتقوية الحكومة العثمانية. وفي غضون وقت قصير، تم التوصل إلى اتفاق بين القوى الخمس بشأن تسوية من شأنها أن تترك لمحمد علي السيطرة على مصر فقط، ولو بالحُكم الوراثي، في حين تُعاد الشام وقيليقية إلى السلطان. في هذه الأثناء، قرر خسرو باشا ومجلس الوزراء قبول جميع مطالب محمد علي، تاركين بذلك سلطنة مبتورة من شأنها بالتأكيد أن تقع تحت النفوذ الروسي. لكن مصطفى رشيد عاد في الوقت الملائم لإقناع السلطان بأن القوى العظمى ستكون قادرة على إتمام تسوية أفضل، وكذلك إنهاء الامتيازات الممنوحة لروسيا في هُنكار إسكله سي. وهكذا استُبدلت الهيمنة الروسية على الباب العالي التي ابتدأت في عام 1833، بهيمنة القوى العظمى التي استمرت في إنقاذ السلطنة مقابل التدخل المباشر في الشؤون الداخلية العثمانية خلال ما تبقى من ذلك القرن.

أدى هذا التدخل إذًا إلى استبدال الحرب بالدبلوماسية خلال العام التالي. لكن محمد علي هو من أراد هذه المرة استغلال انتصار نِزّب لإرسال جيش إبراهيم باشا إلى الأناضول، غير أن هذا الأخير تردّد، بعد أن أدرك جيدًا ماذا يعنيه التدخل المباشر للتحالف. هدفت المفاوضات التي تلت إلى التوصل إلى حل للمصالح المتضاربة للقوى بدلًا من تلك الخاصة بالأطراف نفسها. فقد كان الفرنسيون يأملون في ضمان نفوذهم في بلاد الشام من خلال بسط سلطة محمد علي هناك في ظل هيمنتهم. في المقابل، أصر بالمرستون على جلاء الزعيم المصري عن الشام، على أمل أن يؤدي ذلك إلى تقوية العثمانيين وإضعاف المصريين وبالتالي الفرنسيين. أما القيصر نيقولاي الأول فبقي خارج الأزمة، ويرجع ذلك أساسًا إلى أن مشكلاته السياسية والمالية كان من شأنها أن تجعل من العسير للغاية تقديم المساعدة الموعودة للعثمانيين في الاتفاقات السابقة، فضلًا عن اتخاذ أي إجراءات فعالة لاحتلال الأجزاء الغربية من السلطنة؛ بناء عليه، فقد تعاون مع الحلفاء الآخرين، طالبًا في المقابل دعم بريطانيا لاقتراح إغلاق المضائق بشكل دائم أمام السفن الحربية في السلم والحرب، وذلك

لحماية سواحله الجنوبية وربما لكسر التعاون بين بريطانيا وفرنسا، والذي كان قد حد من تأثيره في أوروبا في ثلاثينيات ذلك القرن. كان بالمرستون مستعدًا للموافقة، لكن الرأي العام البريطاني اهتاج من فكرة أي تعاون مع الروس، ونُبذت بالتالي هذه الفكرة.

بالعودة إلى اسطنبول، عُزي كل الفضل في كسب دعم القوى العظمى إلى مصطفى رشيد، فقرر عبد المجيد مكافأته وأيضًا تقوية عزم بريطانيا على إنقاذ السلطنة من خلال تعهده بخطة إصلاح جديدة في فرمان سلطاني أُعلن في كُلخانه (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1839)[2]، حيث أعرب عن نيته استكمال الإصلاحات التي بدأها سلفه وتوسيعها، وبالتالي القيام بدوره في استعادة السلطنة قوّتها. مع ذلك، سرعان ما استأنف السلطان اللعبة السياسية القديمة، حيث أجرى تغييرًا سريعًا للصدر الأعظم والوزراء والمسؤولين الآخرين، واللعب على التنافسات والتحزب حتى يتمكن من السيطرة عليهم جميعًا. وهكذا، على الرغم من أن مصطفى رشيد، بوصفه وزيرًا للخارجية، قبض أيضًا على السياسة الداخلية، فقد بقي منافسه خسرو محمد صدرًا أعظم حتى حزيران/ يونيو 1840. ثم استبدله السلطان، ليس بمصطفى رشيد، بل بآخِر صدر أعظم لمحمود، وهو محمد أمين رؤوف باشا (1840-1841، 1842-1846)، الذي كان محايدًا إلى حدٍّ ما في النزاعات السياسية.

بينما بقي خسرو باشا في منصبه، أصر الباب العالي على الانسحاب المصري الكامل من بلاد الشام، فما كان من محمد علي إلا أن رفض ذلك، وتوقفت المفاوضات. لكن بمجرد خروجه، أصبح كلا الجانبين أكثر استعدادًا للمساومة. عرض المصريون آنذاك إعادة الأسطول العثماني سليمًا فقط إذا تمت تلبية مطالبهم الأخرى. لكن بريطانيا لم تكن راغبة في السماح بالكثير لحليف فرنسا؛ ففي 12 تموز/ يوليو 1840، وَقَّعت اتفاقية لندن مع العثمانيين والروس والنمساويين والبروسيين، ووعدت بدعم السلطان في مواجهة مصر مقابل موافقته على إغلاق المضائق أمام السفن الحربية في الحرب والسلم. بعدها أُنذِر محمد علي بأنه إذا قبل العرض وخضع للسلطان في غضون 10 أيام، فسيُسمح له بالاحتفاظ بالحكم الوراثي لمصر وحُكم جنوب الشام طوال حياته. وإذا قبل بعد 10 أيام، ستكون مصر فقط من نصيبه. أما إذا انتظر أكثر، فسيُحرم من ذلك أيضًا، ولن يكون أكثر من والٍ عثماني من دون

---

(2) يُنظر أدناه ص 119-121.

حقوق وراثية، ومن شأن جميع القوانين العثمانية أن تطبق في نطاق إيالته، وتصير قواته المسلحة خاضعة لقيادة السلطان، وسيظل عليه فوق ذلك تسليم الأسطول العثماني. نصح الفرنسيون في البداية محمد علي بالمقاومة، لكنهم لم يتمكنوا من تقديم المساعدة اللازمة له. انضم أسطول عثماني إلى السفن البريطانية والنمساوية بالقرب من قبرص في منتصف أيلول/ سبتمبر 1840، حيث قُصفت بيروت ونزلت قوات التحالف الثلاثة. وأثار عملاء بريطانيا في لبنان تمردًا أجبر بشير على تجديد ولائه للسلطان (5 تشرين الأول/ أكتوبر 1840). ثم هَزمت القوة البريطانية إبراهيم باشا (10 تشرين الأول/ أكتوبر) واستولت على المدن الساحلية الكبرى، وأجبرته على التخلي عن دمشق أيضًا والتراجع إلى مصر (شباط/ فبراير 1841). في هذه الأثناء، فقد محمد علي أمله الأخير في الدعم الفرنسي عندما قام الإمبراطور لويس فيليب - الغاضب من العزلة الدبلوماسية التي تسببت بها السياسة الفرنسية في مصر - بتعيين حكومة جديدة أكثر رغبة في التعاون مع السياسة الأوروبية العامة (21 تشرين الأول/ أكتوبر 1840). وعندما بدأ أسطول بريطاني بقيادة الأميرال نابير (Charles Napier) بحصار الإسكندرية وهدد بإنزال القوات، أدرك محمد علي أن اللعبة انتهت، ووافق على سحب جميع قواته المتبقية من الشام، والتخلي عن ادعاءاته بشأنها وبشأن جزيرة كريت وشبه الجزيرة العربية، والقبول بسيادة السلطان مرة أخرى. من ثم سُمح للأسطول العثماني بالإبحار إلى اسطنبول، وبعد ذلك بوقت قصير (في 13 شباط/ فبراير 1841)، صدر فرمان يقضي بتعيين محمد علي حاكمًا لمصر، بحيث تبقى من بعده لذريّته.

لكن الأزمة الشرقية لم تنته تمامًا. فلقد قيّد الفرمان السلطاني كذلك حجم القوات المسلحة المصرية، وقضى بتطبيق جميع القوانين العثمانية في مصر، وحدد الجزية السنوية بربع العائدات المصرية، وسمح للسلطان بتحديد من يخلف محمد علي من ورثته، لكن محمد علي طالب بتعديل النقطتين الأخيرتين. وبدعم من القوى العظمى التي كانت حريصة آنذاك على تسوية القضية بأي ثمن، استطاع الحصول على موافقة السلطان لوضع بنود تسمح بخلافة الابن الأكبر للحاكم وتحديد الجزية بأربعين مليون قرش سنويًا فقط، وهو مبلغ أقل بكثير. قاوم مصطفى رشيد هذه التعديلات، وطالب أيضًا بتمركز دائم لمستشار مالي عثماني في مصر للإشراف على شؤونها المالية. لكن ضغوط الحلفاء والتوزيع السخي للعطايا المصرية على أعلى المستويات

في اسطنبول، ضمن أخيرًا عزله من منصبه بوصفه وزيرًا للخارجية وقبول السلطان التسوية الجديدة.

لم تبق سوى مسألة المضائق لتسويتها. وكما هو الحال في أمور أخرى، حقق بالمرستون رغبته ثانية في إغلاق هذه الممرات المائية أمام جميع السفن الحربية، وكان السلطان مقتنعًا على أساس أنها كانت سياسة عثمانية تقليدية لإبقاء جميع السفن الأجنبية خارج البحر الأسود (اتفاقية المضائق، 13 تموز/ يوليو 1841). وبطبيعة الحال، لم تحمِ هذه التسوية روسيا وحدها من تهديد السفن الحربية الأجنبية لأراضيها الجنوبية، بلَ حمت أيضًا القوى العظمى الأخرى من السفن الحربية الروسية في المضائق والبحر المتوسط. أخيرًا، فقد استُبدلت الهيمنة الروسية على الباب العالي بسلطات جميع تلك القوى العظمى، كما مارسها سفراؤها، ما يسم تلك الحقبة بتدخل أجنبي حقيقي فاق بكثير ما كانت عليه الحال في الماضي. لكن التهديدات التي بدت خطيرة للغاية خلال العقد السابق على السلطنة تبددت، وتبع ذلك علاقة وثيقة وودية بين كل من البلاطين العثماني والمصري، خصوصًا بعد وفاة محمد علي في عام 1848. وهكذا تراجعت الأزمة الشرقية إلى خلفية المشهد، وصار العثمانيون أحرارًا في تنظيم شؤونهم الداخلية.

ثالثًا: الأب الروحي للتنظيمات: مصطفى رشيد باشا

غالبًا ما قلدت الإصلاحات التي جاءت بعد ذلك كثيرًا من برامج محمود الثاني وخططه، لكنها نُفذت بقيادة مصطفى رشيد باشا خصوصًا، المثل الأعلى لـ"رجال التنظيمات" (تنظيماتچيلر/ tanzimatçılar)، وهي مجموعة أنشأها لمساعدته وخلافته في النهاية، في إطار محاولته تبديل حال الدولة والمجتمع العثماني. من هو مصطفى رشيد؟ ولد في اسطنبول عام 1800، وهو ابن مدير إحدى المؤسسات الدينية الخاصة بالسلطان بايزيد الثاني. بدأ طالبًا ومتدربًا في المؤسسة الدينية، لكن وفاة والده في عام 1810 أجبرته على التخلي عن حياة الدراسة التي خطط لها، فدخل في خدمة عمه، سيد علي باشا الإسبرطي، ورافقه في حملته على المورة (1821)، حيث شهد الهزيمة التي تكبدها الجيش العثماني القديم على أيدي المتمردين اليونانيين وكذلك نجاحات قوات محمد علي الحديثة. هكذا نبّهت التجربة المباشرة لتفوق المؤسسات والأساليب العسكرية الجديدة مصطفى رشيد في وقت مبكر من حياته المهنية إلى ضرورة التعلم من أوروبا.

يبدو أن التجربة في المورة أقنعت الشاب مصطفى أن الحياة في المؤسسة الدينية لا تلائمه. ومن ثم انضم إلى كثير من الشباب المسلمين الذين كانوا يتطلعون آنذاك إلى دخول الخدمة الكتابية المُعَدَّلة حديثًا لدى الباب العالي. وقد أخفق في مناسبات عدة بسبب المنافسة الشديدة، لكنه حصل أخيرًا على تدريب مهني من خلال تأثير صديق عمه وزميله السابق، البكلكجي (Beylikçi)[3] عاكف أفندي، الذي دخل في حمايته آنذاك، ليترفع بسرعة في الرتبة والمركز. وخلال الحرب مع روسيا التي أعقبت القضاء على الإنكشارية (1826-1828)، أصبح مصطفى رشيد حامل ختم (مُهردار) الصدر الأعظم سليم باشا بناءً على توصية عاكف، وذهب إلى الجبهة في شُملا. أُعجب السلطان بتقاريره عن المعارك والأحداث في الروملي، إلى حد أنه نقل مصطفى رشيد إلى مكتب الآمدى الأكثر أهمية، ثم الديوان المركزي للشؤون الداخلية والخارجية على حد سواء، ووضعه تحت رعاية رئيسه برتو أفندي. أصبح مصطفى رشيد بمثابة ذراعه الأيمن، وظل معه عندما أصبح رئيسًا للكُتاب (1827-1830)، ثم وزيرًا للخارجية، ثم ذهب معه إلى القاهرة (22 حزيران/ يونيو - 1 تموز/ يوليو 1830) لإجراء المفاوضات التي دفعت محمد علي إلى التدخل في جزيرة كريت. وقد حصل هناك على تقدير ذلك الأخير، حتى أنه عرض عليه منصبًا رفيعًا إذا بقي في مصر، لكنه رفض العرض بعد أن أقنعه برتو. كان هذا بمثابة بداية الصعود السريع لمصطفى رشيد. وفي عام 1832، مثّل الجانب العثماني في المفاوضات التي أجريت مع محمد علي وإبراهيم باشا، أولًا في القاهرة، ثم في كوتاهية بعد تَقدُّم إبراهيم هناك (آذار/ مارس 1833). أصبح مصطفى رشيد آمدجي (âmedci) في أواخر عام 1832، واحتفظ بالمنصب أثناء عمله سفيرًا في باريس (1834-1836). وهناك تم تقديمه إلى أوروبا ورجال دولها لأول مرة، حيث ناقش في وزارة الخارجية الفرنسية مسألة الاحتلال الفرنسي للجزائر، والتهديد المصري، وتوقف في فيينا للتحدث مع مترنيخ. آنذاك فقط بدأ في تعلم الفرنسية والإنكليزية، وبالتالي تعلم في ما بعد من كانوا تحت رعايته، واستعدوا جيدًا قبل ذهابهم إلى أوروبا، الأمر الذي منحهم أفضلية كبيرة.

---

(3) هو لقب رئيس الديوان (آمدى ديوان همايون) الذي يسلّم البراءات السلطانية إلى مستحقيها في ظل النظام القديم. (الناشر)

بعد ما يقرب من عامين في باريس، نُقل مصطفى رشيد ليكون سفيرًا إلى بلاط سانت جيمس في لندن، حيث اغتنم الفرصة للتحدث مع بالمرستون وغيره من رجال الدولة الإنكليز البارزين آنذاك حول ما يجب فعله لإصلاح السلطنة. ومع تزعم خسرو محمد باشا معارضة الإصلاح أواخر عهد محمود، سعى السلطان إلى تعزيز وضع الإصلاحيين من خلال إعادة مصطفى رشيد وزيرًا للخارجية (13 تموز/ يوليو 1837) لكن برتبة وزير ولقب باشا، ومن طريق عزل خسرو من منصب السرعسكر. وخلال ولايته الأولى بوصفه وزيرًا للخارجية (تموز/ يوليو 1837 - آب/ أغسطس 1838)، طوّر مصطفى رشيد خططه للإصلاح وعمل على إزالة شكوك محمود القديمة تجاه البريطانيين. وسرعان ما دفع السلطان إلى بدء حركة التنظيمات بإصدار المراسيم التي حاولت وضع حد للرشوة ومصادرة الممتلكات، واستئناف إحصاءات التعداد السكاني في بورصة وغاليبولي بوصف ذلك خطوة نحو الإصلاحات الإدارية والمالية في الأقاليم. وشُكلت لجنة من الخبراء في الزراعة والصناعة والتجارة لتطوير خطط الإنعاش الاقتصادي للسلطنة. كذلك حثّ مصطفى رشيد السلطانَ على تحقيق المزيد من المساواة بين رعاياه من مختلف الديانات، ودفعه إلى قول هذا التصريح في مرحلة ما: "أنا أميّز رعاياي المسلمين في المسجد، ورعاياي المسيحيين في الكنيسة، ورعاياي اليهود في المعبد، لكن غير ذلك لا يوجد فارق آخر بينهم. حبي وعدلي لهم هما في غاية القوة وهم جميعًا بمنزلة أبنائي الحقيقيين"(4).

سعيًا لتحقيق رغبته في خطة للإصلاح العام، أقنع رشيد باشا السلطان بإنشاء مجلسين استشاريين في القصر والباب العالي. لكن لتحقيق التوازن والسيطرة على مُفَضَّليه، عيّن محمود خسرو لرئاسة الأول، على الرغم من معارضته الأساسية للإصلاحات التي كان يفكر فيها مصطفى رشيد. وأرسل رشيدًا نفسه سفيرًا إلى لندن للحصول على دعم بريطاني في الأزمة المصرية الثانية، حيث وَقّع على اتفاقية بلطه ليماني التجارية (1838)، ثم عاد إلى دياره لدفع السلطان إلى إعلان فرمان الإصلاح كُلخانه، في مسعى لتأكيد العلاقة الجديدة. بناء عليه، وبعد عودته أخيرًا، صدر الفرمان في وقت زاد فيه التدخل الأجنبي في الشؤون العثمانية، لكن كتبه مصطفى رشيد لمواصلة الإصلاحات التي جرى بالفعل الشروع فيها وتوسعتها، استجابة

(4) Reşat Kaynar, *Mustafa Reşit Paşa ve Tanzimat* (Ankara: 1954), p. 100.

للمشكلات والاحتياجات العثمانية، وليس كمجرد كتنازل للضغوط الأوروبية أو الإنكليزية[5].

رابعًا: فرمان كُلخانه

أُعلن رسميًا يوم الأحد الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر 1839 عن خطة الإصلاح العثماني، كما وضعها مصطفى رشيد باشا اقتباسًا من إصلاحات محمود الثاني، بعد أن جرى تطويرها وتعديلها من خلال تجربته وملاحظاته بالنظر إلى الاحتياجات الآنية للسلطنة، وذلك في فرمان وقّع عليه السلطان يُدعى "خَط هُمايون"، وقرأه مصطفى رشيد على جمع من الشخصيات البارزة التي تمثل المؤسسات الرئيسية وطبقات المجتمع العثماني وفئاته، إضافة إلى البعثات الأجنبية المختلفة، حيث دعيوا إلى الاجتماع في ساحة كُلخانه، أسفل أسوار قصر طوبقابي حيث الإطلالة على بحر مرمرة في الطرف الشمالي من المنتزه الذي يحمل الاسم نفسه إلى اليوم[6]. وتألفت الوثيقة من جزءين: البروتوكول (مضبطه)، أو النص نفسه، الذي أعدّه المجلس الاستشاري في الباب العالي بتوجيه من مصطفى رشيد؛ وبيان تفويض السلطان (اراده)، بما في ذلك موافقته على إنشاء مؤسسات جديدة من شأنها (1) صون حياة رعاياه وشرفهم وممتلكاتهم؛ (2) إنشاء نظام قياسي لتقييم الضرائب وجبايتها؛ (3) وضع أساليب جديدة لضمان نظام عادل للتجنيد والتدريب والحفاظ على جنود قواته المسلحة:

> أما مادة تعيين الخراج، فكل دولة لا بد من أن تكون محتاجة إلى العساكر وسائر المصاريف اللازمة للمحافظة على ممتلكاتها، وهذا لا تتيسر إدارته إلا بالمال، والمال لا يتحصل عليه إلا من الخراج، فلا غرو أن النظر إلى تحسين هذه المادة من أهم الأمور. هذا، ولو أن أهالي ممالكنا المحروسة تخلّصوا - لله الحمد - قبل الآن من بلوى اليد الواحدة التي تسلطت على الإيرادات الوهمية، فإن أصول الالتزامات الضارة المعتبرة من ضمن أسباب الخراب التي لم يظهر منها ثمرة نافعة في أي حال لم تزل جارية إلى الآن، وهذا يُعد تسليمًا لمصالح المملكة السياسية وإدارتها المالية ليد رجل، وبالأحرى أن نقول بوضعها تحت قهره وجبره، فإنه إن لم يكن رجلًا أمينًا

(5) Ercüment Kuran, "Reşit Paşa," in: T. C. Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi* (Istanbul/Ankara: 1940-), vol. 10, pp. 701-705.

(6) Lütfi, vol. 6, pp. 60, 64-65.

لا شك في أنه ينظر إلى فائدته الشخصية، وتكون كل حركاته وسكناته عبارة عن غدر وظلم، فيلزم بعد الآن تعيين خراج مناسب على قدر اقتدار وأملاك كل فرد من أفراد أهالي المملكة، ولا يؤخذ شيء زيادة عن المقرر من أحد ما، وتحديد وبيان سائر مصاريف عساكر دولتنا العلية البرية والبحرية وكل لوازمهم بموجب قوانين إيجابية والإجراء بمقتضاها.

أما مسألة الجندية فلكونها من المواد المهمة، ومع كونه مفروضًا على ذمة الأهالي تقديم العساكر اللازمة للمحافظة على الوطن، لكن الجاري إلى الآن هو عدم النظر والالتفات إلى عدد النفوس الموجودة بالبلدة، بل يطلب من بعض البلدان زيادة عن تحملها ومن البعض الآخر أنقص مما تتحمل، وهذا فضلاً عما فيه من عدم النظام فإنه موجب لاختلال موارد منافع الزراعة والتجارة. واستخدام العساكر إلى نهاية العُمر أمر يؤدي إلى قطع التناسل، فعلى تقدير طلب أنفار عسكرية من كل بلد يلزم وضع وتأسيس أصول مستحسنة لاستخدام العساكر أربع أو خمس سنوات بطريق المناوبة [...].

ثم استمر الفرمان للتأكيد على واجب الدولة في حماية الأشخاص وحقوقهم:

إذا كان هناك نقص في أمن الممتلكات، والناس لا يشعرون بالراحة، فلا أحد يهتم بدولته أو مِلته أو يعمل في سبيل الازدهار. ومن ناحية أخرى، إذا كان الوضع عكس ذلك، أي إذا كانت الممتلكات آمنة تمامًا، فسيهتم الفرد بشؤونه الخاصة وستزداد حماسته للدولة والملة ويزداد حبه للوطن يومًا بعد يوم [...].

باختصار، إلى أن يتم إدخال هذه القوانين واللوائح، لن يكون من الممكن الحصول على القوة والازدهار والهدوء والراحة [...]. وبالتالي، لا يجوز بعد الآن إعدام أرباب الجُنَح جهارًا أو خفية من دون أن تُنظر دعاويهم عَلنًا بكل دقة بمقتضى القوانين الشرعية. ولا يجوز مطلقًا تَسَلُّط أحد لسمعة أحد آخر وشرفه. كل إنسان يكون مالكًا لماله ومُلْكه ومتصرفًا فيهما بكامل الحرية، ولا يمكن أن يتدخل في أموره شخص آخر، وإذا فُرض ورُفِعَت تهمة على أحد وكان ورثته بريئي الساحة منها، فبعد مصادرة أمواله لا يُحْرَم ورثته من ميراثهم الشرعي. وتمتاز سائر تبعية دولتنا العَليّة من المسلمين وسائر المِلل الأخرى بمساعداتنا هذه من دون استثناء [...].

أخيرًا، ولإصدار وتطبيق القوانين اللازمة لتنفيذ تعهدات السلطان، أصبح مجلس الأحكام العدلية الذي أنشأه الباب العالي منذ عام 1838، هو الهيئة الاستشارية والتشريعية الوحيدة التي تحل محل مجلس الباب العالي، بأعضاء جدد حسب الحاجة لسير عمله.

لم يكن فرمان كُلخانه[7]، في أي شكل من الأشكال، دستورًا عثمانيًا يحد من سلطات السلطان، لأنه هو من أصدره ويمكنه إلغاؤه حسب رغبته. لكنه وعد بالحد من سلطته بقبول أي قانون صادر عن الآلية التشريعية التي أحدثها، وهو ما يُعتبر الخطوة الأولى نحو مثل هذا التحديد. وقد أضفى الفرمان الطابع الرسمي على التفسير الجديد لنطاق الدولة ومسؤوليتها، ليشمل صون حياة الرعايا وشرفهم وممتلكاتهم وتوفير العدل لجميعهم بغض النظر عن الدين. وعلى الرغم من تقديمه في سياق التجربة العثمانية والتعبير عن أهداف معينة بدلًا من المبادئ المجردة، فإن فرمان كُلخانه تضمّن العديد من المبادئ الواردة في الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن لعام 1789.

خامسًا: رجال التنظيمات

تَرجمت وعود كُلخانه على أرض الواقع خلال الأربعين عامًا التالية مجموعةٌ من الوزراء والموظفين، يشار إليهم جميعًا باسم "رجال التنظيمات"، من بينهم مصطفى رشيد باشا

---

(7) النص العثماني الأصلي، الموجود الآن في غرفة الكنوز في BVA في اسطنبول، تم نشره في:
Takvim-i Vekayi, nos. 1-2119 (1831-1878), 1-283 (1890-1), 1-4608 (1908-1923), 187 (15 Ramazan 1255).

ويمكن العثور على صورة طبق الأصل في:
T. C. Maarif Vekâleti, *Tanzimat*, I (only volume published) (Istanbul: 1940), vol 1, opposite p. 48.

ونُقل نصه في:
Düstur, vol. 1 (Istanbul: 1863), repr. 1865, 1872; vol. 2 (Istanbul: 1873); vol. 3 (Istanbul: 1876); vol. 4 (Istanbul: 1879). *Düstur Zeyil*, 4 vols. (Istanbul: 1879-1884), *Düstur Birinci Tertib*, vols. IV-VIII (Ankara: 1937-1943), vol. 1, pp. 4-7; Lütfi, vol. 6, pp. 61-64.

(قوانين الدولة العثمانية، 1883-1908). وتم نقل النص إلى الحروف اللاتينية في:
Kaynar, pp. 172-173, Enver Ziya Karal, *Osmanlı Tarihi*, vols. V-VIII (Ankara: 1952-1962), vol. V, pp. 263-266; [Midhat Sertoğlu], *Resimli-Haritalı Mufassal Osmanlı Tarihi* (Istanbul: 1962), vol. V, pp. 2182-2185.

واستنسخ الترجمة الفرنسية الرسمية:
A. Ubicini, *Lettres sur la Turquie*, 2nd ed. (Paris: 1853), vol. 1, pp. 527-530; George Young, *Corps de droit ottoman; recueil, des codes, lois, règlements, ordonnances et actes les plus importants du droit interieur et d'études sur le droit coutumier de l'Empire ottoman*, 7 vols. (Oxford: 1905-1906), vol. 1, pp. 29-35; Engelhardt, *La Turquie et le Tanzimat*, 2 vols. (Paris: 1882-1884), vol. 1, pp. 257-261.

وتظهر ترجمة إنكليزية حديثة، لكنها جزئية فقط في:
F. E. Bailey, *British Policy and the Turkish Reform Movement* (Cambridge, Mass.: 1942), pp. 277-279; J. C. Hurewitz, *The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Record*, vol. I: *European Expansion, 1535-1914*, 2nd ed. revised and enlarged. (New Haven, Conn.: 1975), pp. 269-271,

(الترجمة بواسطة خليل إينالجيك). والترجمة الموجودة هنا أنجزناها نحن.

ومن كانوا في كنفه من رجالٍ درّبهم ووصلوا إلى السلطة بالأساليب العثمانية التقليدية لدعم مساعيه.

خلال أول عقدين، تولى قيادة حركة التنظيمات مصطفى رشيد باشا، الذي خدم ست مرات صدرًا أعظم وثلاث مرات وزيرًا للخارجية، وكان يمثل دومًا قوة دفع للإصلاحات بينما كان يرسخ بقوة مبدأ ارتباط بقاء السلطنة باستمرار الصداقة مع إنكلترا التي أقامها في عام 1838. شغل منصب وزير الخارجية حتى عام 1841، حيث أُزيح من منصبه عندما رفض الاستسلام لمطالب محمد علي. ثم عمل سفيرًا في باريس (1840-1845)، بينما حاول السلطان متابعة قيادة الإصلاحات بنفسه. عاد في ما بعد ليصبح وزيرًا للخارجية (1845-1846) وصدرًا أعظم مرات عدة، فيما أدى استياء السلطان من نفوذه إلى عزله مرارًا، ليعاد تعيينه من بعدها لتولي قيادة المزيد من الإصلاحات (يُنظر الجدول (2-1)). وبوصفه وزيرًا للخارجية (1853-1854) ثم صدرًا أعظم (1854-1855)، تصدّى خلال السنوات المضطربة من حرب القِرم وبعدها للمطالب الروسية المتصلة بالأماكن المقدسة، مؤيدًا بالدعم البريطاني. وكان مصطفى رشيد صدرًا أعظم وقت وفاته في 7 كانون الثاني/ يناير 1858، لكن حظوته كانت قد أفلت، وبحلول ذلك الوقت كانت السلطة الحقيقية في أيدي تابعَيه عالي وفؤاد.

محمد أمين عالي باشا (1815-1871)، هو نجل صاحب متجر في اسطنبول، بدأ مثل سيّده طالب مدرسة، ثم انتقل إلى الخدمة الكتابية للباب العالي المُطَوَّرة حديثًا (1 أيلول/ سبتمبر 1830). تعلم اللغة الفرنسية في مكتب الترجمة وترقى في خدمته، حيث عمل كاتبًا صغيرًا في مهمات إلى فيينا (1835-1836) وسان بطرسبرغ (1837)، واكتسب بذلك معرفة بأوروبا وأساليبها أوسع وأعمق بكثير مما اكتسبه مصطفى رشيد. وجاء ارتقاء عالي الفعلي السلطة نتيجة خدمته كاتبًا ومترجمًا شخصيًا لرشيد خلال سفارة الأخير في لندن. ثم ارتقى في وزارة الخارجية، ليصبح سفيرًا إلى لندن (1841-1844) بينما كان رشيد خارج المنصب، وعندما أعيد رشيد إلى السلطة، عاد إلى اسطنبول عضوًا في الهيئة التشريعية الرئيسية في ذلك الوقت، المجلس الأعلى للأحكام العدلية، فاكتسب هناك معرفةً بالمشكلات الداخلية. ثم أصبح وزيرًا للخارجية خلال الولايتين التاليتين

لمصطفى رشيد في الصدارة العظمى (1846-1848، 1848-1852)، حيث نال كلاهما شهرة في أوروبا لدورهما في استقبال اللاجئين عقب ثورتيْ النمسا وروسيا في عام 1848، ومقاومة مطالب هاتين الدولتين الكبريين بسجنهم وإعادتهم.

الجدول (2-1)

المناصب التي شغلها رجال التنظيمات الرئيسيون (1839-1876)

العام	مصطفى رشيد باشا	عالي باشا	فؤاد باشا
1839	وزير خارجية (1837-1841)		
1840	سفير إلى باريس (1840-1845)		أول مترجم للباب العالي (1838-1852)
1841		سفير إلى لندن (1841-1844)	
1842			
1843			
1844		عضو المجلس الأعلى (1844-1846)	
1845			
1846	صدر أعظم (1846-1848)	وزير خارجية (1846-1848)	
1847			
1848		وزير خارجية (1848-1852)	
1849			
1850			
1851			
1852	صدر أعظم (1852)	صدر أعظم (1852)	وزير خارجية (1852)
1853	وزير خارجية (1853-1854)		عضو مجلس التنظيمات (1852-1855)
1854	صدر أعظم (1854-1855)	وزير خارجية (1854-1855)	
1855		صدر أعظم (1855-1856)	وزير خارجية (1855-1856)
1856	صدر أعظم (1856-1857)	وزير خارجية (1856-1858)	رئيس مجلس التنظيمات (1856-1858)

يتبع

تابع

1857	صدر أعظم (1857-1858)		
1858	توفي (1858)	صدر أعظم (1858-1859)	وزير خارجية (1858-1860)
1859		رئيس مجلس التنظيمات (1859-1861)	
1860			
1861			صدر أعظم (1861-1863)
1862			
1863			صدر أعظم (1863-1866)
1864			
1865			
1866			
1867		صدر أعظم (1867-1871)	وزير خارجية (1867-1869)
1868			
1869			توفي (1869)
1870			
1871		توفي (1871)	
1872			
1873			
1874			
1875			
1876			

في هذه المرحلة، تداخلت وظائف مصطفى رشيد وعالي مع تلك الخاصة برجل آخر ممن رعاهم رشيد، هو محمد فؤاد باشا (1815-1869)، الذي كان في سن عالي نفسها، لكنه تأخر إلى حد ما في الارتقاء إلى منصب رفيع. كان محمد فؤاد من عائلة علماء في اسطنبول. التحق بالتعليم المدرسي لكنه اضطر إلى تركه بعد عزل والده من منصبه ونفيه إلى أحد الأقاليم. درس فؤاد الشاب في مدرسة الطب (طب خانه عامره) بعض الوقت من دون أي دعم من أسرته. وبفضل معرفةٍ اكتسبها باللغة الفرنسية، أصبح كاتبًا لطاهر باشا، حاكم تونس، وأمضى ما يقرب من أربع سنوات

هناك (1832-1836)، قبل أن يجبره موت سيده على البحث عن راعٍ جديد. وفي حين كان عالي تحت رعاية مصطفى رشيد لبعض الوقت، لم يدخل فؤاد في خدمته إلا في عام 1837. وقد ترقى ليصبح أول مترجم للباب العالي بينما كان رشيد وعالي في لندن. أصبح صديقًا لعالي، وبذلك دخل تحت رعاية رشيد فقط بعد عودتهما، حينما توليا السلطة في أول سنتين بعد إعلان كُلخانه (1839-1841)، ثم مرة أخرى بين عامي 1846 و1852. ولم يتساوَ مع عالي ورشيد في الرتبة والنفوذ إلا في عام 1848، بعد مفاوضات ناجحة مع الروس قادها في بوخارست ثم سان بطرسبرغ في ما يتعلق بأفواج اللاجئين الذين قصدوا السلطنة بعد ثورات عام 1848، وأخرى مع الأمير عباس، خليفة محمد علي، في مصر (1852).

في عام 1852 عُزل مصطفى رشيد من منصب رئيس الوزراء، ظاهريًا بسبب خلاف مع مدير الترسانة، وواقعيًا بسبب رغبة السلطان في استعادة بعض السيطرة على شؤون الدولة. لم تكن هذه خطوة ضد الإصلاح كما تبيّن حينما استبدله السلطان بعالي باشا في ولايته الأولى كصدر أعظم (1852-1853)، وقَبِلَ توصيته بأن يخلفه فؤاد في وزارة الخارجية (1852-1853). وقد استمر الإصلاح تحت قيادتهما، لكن حدث انقسام بين رشيد ومن شملهم برعايته استمر حتى وفاته. ويرجع ذلك جزئيًا، ببساطة، إلى حنق السيد الذي وجد فجأة أن رجالًا يدينون له بكل شيء قد حلوا محله. كان رشيد مؤيدًا قويًا لبريطانيا وكان على اتصال وثيق مع بالمرستون والسفير البريطاني الشهير في الباب العالي، ستراتفورد دي ردكليف. من جهة أخرى، كان كلٌّ من عالي وفؤاد أكثر ودًّا تجاه فرنسا. وكانا في السلطة عام 1852 عندما أدى دعمهما للموقف الفرنسي في الخلاف حول الأماكن المقدسة الذي سبق حرب القرم إلى سقوطهما. وظل كلاهما بعيدًا عن الأضواء بعض الوقت، حيث أصبح عالي في ما بعد رئيسًا للهيئة التشريعية الإصلاحية الجديدة التي سُميت بعد ذلك "مجلس التنظيمات"، وفؤاد عضوًا فيها. ومع اندلاع الحرب، لم تكن هناك حاجة إلى استرضاء الروس أكثر بإبقائهما خارج المنصب؛ وهكذا أصبح مصطفى رشيد وزيرًا للخارجية (1853-1854)، ثم صدرًا أعظم (1854-1855)، وأُعيد عالي وزيرًا للخارجية. ظهرت الخلافات مرة أخرى حول شروط معاهدة باريس، عندما حل محله عالي صدرًا أعظم (1855-1856) وأصبح فؤاد وزيرًا للخارجية. وضمنت

مؤامرات ستراتفورد دي ردكليف أخيرًا إعادة رشيد إلى منصب الصدر الأعظم ليتولاه للمرتين الخامسة والسادسة، بينما تولى عالي وزارة الخارجية، وعاد فؤاد إلى مجلس التنظيمات رئيسًا.

خلال العقدين الأخيرين من التنظيمات، كان الإصلاح في أيدي مَن خرجوا مِن كنف مصطفى رشيد. خدم عالي بوصفه صدرًا أعظم بين عامي 1858 و1859، وأزيح من هذا المنصب عندما حاول الحد من إسراف القصر. أصبح بعد ذلك رئيسًا لمجلس التنظيمات (1859-1861)، في حين ظل فؤاد وزيرًا للخارجية (1858-1860)، حيث ذهب إلى جبل لبنان لتسوية الأزمة التي استدعت تدخلًا خارجيًا هناك، ووضع خطة للحُكم الذاتي حسمت هذه المسألة. انتهت خدمة عالي كصدر أعظم بتولي السلطان الجديد عبد العزيز (1861-1876)، الذي فَضّل فؤاد الأكثر حسمًا على عالي الأبطأ والأكثر حذرًا. وبتوليته الصدارة العظمى مرتين (1861-1863، 1863-1866)، بذل فؤاد جهدًا بلا طائل للحصول على نوع من الاستقلالية كتلك التي منحها من قبل السلطان عبد المجيد لعالي. ثم استقال فؤاد في عام 1866 اعتراضًا على اعتزام السلطان الزواج من ابنة الحاكم المصري إسماعيل باشا في سبيل توحيد السلطنة مرة أخرى، وتبعه عالي بعد عام بسبب الخلافات حول حل الثورة في كريت، وتسوية العلاقات مع الدولة الصربية الجديدة.

عندما وصل التمرد في جزيرة كريت إلى حالة حرجة بدا التدخل الروسي على أثرها وشيكًا، تمكن البريطانيون والفرنسيون من دفع السلطان إلى إعادة تعيين عالي صدرًا أعظم لولايته الأخيرة (1867-1871)، مع عودة فؤاد مرة أخرى وزيرًا للخارجية، حيث رافق السلطان عبد العزيز في رحلته الشهيرة عبر أوروبا (صيف 1867)، ومثّل الصدر الأعظم، بينما ذهب عالي إلى كريت في محاولة أخيرة وناجحة لإخماد الثورة بمنح كريت مزيدًا من الحُكم الذاتي (1867-1868). لكن مع العبء المضاعف، وقع فؤاد فريسة المرض. وبعد رحلة إلى فرنسا طلبًا للراحة والاستشفاء، توفي في نيس (12 شباط/ فبراير 1869)، وتبعه عالي بعد ذلك بسنتين في بيته الساحلي في بيبك على شاطئ البوسفور (7 أيلول/ سبتمبر 1871).

كان مصطفى رشيد وعالي وفؤاد من أشهر الإصلاحيين العثمانيين في القرن التاسع عشر، لكن كان ثمة كثير من الموظفين الطموحين الآخرين الذين بقوا في

الظل، بينما استمروا في خدمة تلك البيروقراطية الواسعة التي أنشئت كأداة للتحديث العثماني. برز اثنان من هذا الجمع ليقدما مساهمات كبيرة في العمل الإصلاحي، هما أحمد جودت باشا وأحمد شفيق مدحت باشا. كان الأول عضوًا سابقًا في هيئة العلماء وأدى عملًا عظيمًا في مجاله الخاص ضمن الطبقة الحاكمة فضلًا عن كونه إداريًا، أما الآخر فهو كاتب إصلاحي إقليمي ارتقى كواحد من قادة الحركة الدستورية التي أنهت التنظيمات في عام 1876.

أحمد جودت (1822-1895) هو من أرفع الرجال قدرًا في حقبة التنظيمات. ولد في بلغاريا لعائلة محلية بارزة، وقطع شوطًا في دراسة العلوم الشرعية فاق بكثير ما درسه معظم أقرانه، وقدم عملًا متقدمًا في اسطنبول (1839-1845) مع بعض المدرّسين الروّاد في عصره. مع ذلك، حتى في هذه السنوات الأولى، لم يُظهر تألقًا فحسب، بل كان أيضًا متململًا من الأساليب والمناهج القديمة. ولأنه كان غير راضٍ عن دروس الحساب والجبر التقليدية التي تُدرَّس في المدارس، تلقى دروسًا في مدرسة الهندسة العسكرية. كما أولى اهتمامًا مبكرًا بعِلم التاريخ، وتعلم التعامل معه ليس باعتباره توثيقًا للأحداث فحسب، بل أيضًا باعتباره دراسة للتجربة البشرية من طريق التقييم النقدي للمصادر. وتابع ليكمل اهتماماته بدراسات القانون الإسلامي والدولي والفرنسي قبل بلوغه سن الثلاثين.

بعد تخرجه في المدرسة، حصل جودت على شهادة (اجازه/ icaze) تؤهله للعمل في منصب في المؤسسة الدينية. لكن إذاك حصل تعارف كان من شأنه أن يغير جذريًا مجرى حياته المهنية. كان مصطفى رشيد الذي أوشك أن يبدأ ولايته الأولى كصدر أعظم حريصًا على إيجاد عضو من هيئة العلماء لتعليمه ما يكفي عن الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يجنّبه التعارض الصريح معها عند مباشرة الإصلاحات. كان يريد رجلًا متعلمًا واسع الأفق لديه الرغبة في مناقشة المشكلات، فكان أحمد جودت خياره الأمثل. عاش جودت بعد ذلك في منزل مصطفى رشيد، يعلّمه هو وأولاده وكذلك عددًا ممن يرعاهم، وظل هناك حتى وفاة سيده في عام 1858. تلقى جودت حينذاك ما سمّاه في ما بعد "تعليمه الثاني"، في تقنيات إدارة الدولة والسياسة بتوجيه من أستاذه القديم، ليصبح الكاتب والمستشار الشخصي للأخير وليعمل أحيانًا عن كثب مع فؤاد وعالي.

بعد ذلك، سرعان ما عيّن رشيد جودت في مناصب تعليمية مختلفة بوصفه وكيلًا له بالطريقة نفسها التي مَثّله بها عالي وفؤاد في الإدارة. شغل جودت في عامي 1850–1851 منصب مدير مدرسة أنشئت لتدريب المعلمين الذكور وفقًا لنظام المدارس العلمانية الجديد، ومسؤولًا عن تطوير الاهتمام بالطرق الحديثة في التدريس. وأصبح أيضًا كاتبًا رئيسيًا لمجلس التعليم الذي أنشأه رشيد لإعداد قوانين ولوائح جديدة للمدارس العلمانية. أما حياته المهنية كمؤرخ فبدأت في عام 1852 عندما قامت جمعية المعارف (انجمن دانش/ Encümen-i Daniş) التي أنشأها رشيد لتعزيز الثقافة العثمانية، بتكليفه كتابة تاريخ الدولة العثمانية بدءًا من معاهدة كوجك قينارجه ولغاية القضاء على الإنكشارية (1774–1826)، استنادًا إلى سجلات الدولة الموضوعة تحت تصرفه. عمل أيضًا مؤرخًا للدولة (وقعه نويس/ vakanüvis) من عام 1855 إلى عام 1861، حيث عمل على استكمال تاريخه إضافة إلى تسجيل أحداث عصره، وهو العمل الأساسي لذلك المنصب. ثم تبوأ أيضًا أول منصب علمي له، حيث أصبح قاضي غَلَطه في عام 1856، فضلًا عن مهامه المدنية الأخرى.

عندما تولى مصطفى رشيد الصدارة العظمى للمرة السادسة، مال إلى أحمد جودت بوصفه أكثر ولاءً واعتدالًا من عالي وفؤاد اللذين صارا أكثر قوة واستقلالًا. وهكذا جعل جودت عضوًا في مجلس التنظيمات، حيث أدى الأخير دورًا نشطًا ومهمًا في إعداد القوانين في مجالاته، على الرغم من صغر سنّه النسبي، حيث كتب القوانين الجديدة المتعلقة بملكية الأراضي ومسحها. ومع تقدم مشروعه التاريخي، تخلى عن النهج التاريخي القديم لمصلحة ذلك الذي يركز على المشكلات والمواضيع، مع زيادة الفحص النقدي للمصادر. كان كذلك هو المؤلف الرئيسي للائحة التي أنشئ على أساسها المجلس الأعلى الجديد للأحكام العدلية بدلًا من مجلس التنظيمات (1861)، وأصبح هو نفسه عضوًا في المجلس الجديد.

خلال ستينيات القرن التاسع عشر، بينما سيطر عالي وفؤاد على الحكم، اضطر أحمد جودت أخيرًا إلى اتخاذ خطوة لطالما تجنبها؛ وهي الانتقال من المؤسسة الدينية إلى الكتابية، واستبدال مركزه بين العلماء بمنصب وزير، وفي الوقت نفسه، التخلي عن منصبه كمؤرخ رسمي. وقد أدى عدد من المأموريات المهمة إلى هذه الخطوة؛ فقد ذهب إلى ألبانيا في عام 1861 ممثلًا خاصًا بسلطات واسعة لقمع

الثورات ووضع نظام إداري جديد. بعد ذلك، عندما أصبح فؤاد صدرًا أعظم للمرة الثانية، سرت شائعات بأن من شأن جودت أن يحقق طموحه الأكبر في أن يصبح شيخ الإسلام، لكنه حُرم من ذلك بسبب المعارضة القوية لكثير من العلماء الذين استاؤوا من تفسيره المستنير والمتحرر للمسائل الدينية. لذلك أصبح مفتشًا عامًا في البوسنة والهرسك (1863-1864)، حيث نشر الإصلاحات التنظيمية هناك على الرغم من معارضة آل هابسبورغ الذين أرادوا المنطقة لأنفسهم، وكذلك الجماعات القومية السلافية. لقد بات يُعرف في ذلك الوقت بأنه خبير رائد في حل مشكلات الولايات. وتمثل مسعاه التالي في توطين القبائل البدوية وإرساء النظام في قوزان في جنوب شرق الأناضول (1865). وبعد انتقاله الرسمي إلى المؤسسة الكتابية (1866)، بات بإمكانه قبول المناصب الإدارية الاعتيادية، حيث أصبح واليًا لولاية حلب الجديدة، التي أنشئت في سياق تطبيق إصلاحات التنظيمات على الولايات، تلك الإصلاحات التي أدخلها فؤاد باشا مؤخرًا.

من المفارقة، أن أعظم مساهمات أحمد جودت في مجالي القانون والعدل قدمها بعد أن غادر المؤسسة الدينية. في عام 1868، عندما قُسِّم المجلس الأعلى للأحكام العدلية إلى هيئتين مستقلتين إحداهما عن الأخرى، تشريعية وقضائية، أصبح جودت رئيسًا للأخيرة، وأصبح في ما بعد أول وزير للعدل، وكتب الأجزاء الرئيسية من التشريع التي أرست بدايات نظام المحاكم العلمانية في السلطنة لأول مرة. كما قاد تحرك عدد من الوزراء والعلماء الذين عارضوا رغبة عالي في إدخال قوانين مدنية علمانية تمامًا مستوحاة من فرنسا لهذه المحاكم، بدلًا من إقناع السلطان بأن مجموعة القوانين المدنية الجديدة يجب أن تستند إلى المبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية، وتكون مُحَدَّثة لتلبية احتياجات الواقع الحالي. ترأس جودت اللجنة المنشأة لوضع مجموعة القوانين الجديدة، التي أطلق عليها ببساطة اسم **مجله** (أي المجموعة القانونية)، وهي المهمة التي شغلته حتى نشر المجلد الأخير في عام 1876.

على الرغم من المناصب الكثيرة التي شغلها، كان جودت لا يزال يبلغ من العمر خمسين عامًا فقط في عام 1872. وخلال العقدين الأخيرين من حياته، عمل في عدد من المناصب الوزارية، خصوصًا في التعليم والعدل، بينما كان يكمل على مهل العملين الرئيسيين في حياته: التاريخ العثماني والمجموعة القانونية **مجله**. وفي عام 1873

أصبح وزيرًا للأوقاف، ثم وزيرا للتعليم (1873–1874)، وأجرى تغييرات كبيرة في النظام العلماني المعتمد للتعليم، وأصلح المدارس الابتدائية والمتوسطة، وأنشأ مستوى جديدًا من المدارس الإعدادية للطلاب الراغبين في دخول المدارس الثانوية والفنية، وكذلك توسع في مدارس تدريب المعلمين. في هذا الوقت بُذلت محاولات لعزل عبد العزيز من أجل إقرار دستور جديد؛ إلا أن جودت عارض الفكرة - فهو في الأساس رجل محافظ شديد الاحترام للتقاليد على الرغم من انفتاحه على الأفكار الجديدة - فكرهه الدستوريون بعد ذلك. مع ذلك، فقد عارض أيضًا بوصفه رجل إدارة حكومة محمود نديم الفاسدة، فأرسله الصدر الأعظم من اسطنبول مفتشًا عامًا إلى الروملي ثم واليًا للشام لفترة قصيرة (1875–1876). لم يمارس أي دور في الأحداث التي أدت إلى خلع عبد العزيز وموته وتولية مراد الخامس (1876) ثم عبد الحميد الثاني (1876–1909)، لكن احترامه المبدئي للأساليب التقليدية جعله خصمًا لمن قاموا بهذه الأفعال وفَرَضوا دستورًا يحد من صلاحيات السلطان والشريعة الإسلامية. كان قريبًا من عبد الحميد، الذي بدأ يستعيد استبداد القصر، حيث عمل وزيرًا للعدل (1876–1877)، والداخلية (1877)، ثم الأوقاف (1878–1879)، فالتجارة (1879)، فالعدل (1879–1882). وشارك في ذلك الوقت في أصعب مهمة في حياته، حيث أدى دور المدعي العام للسلطان وحقق مع مدحت باشا عندما اتُّهم الأخير وحوكم وأدين بقتل السلطان السابق عبد العزيز، وهي سيرورة أطلقها السلطان والوزير في محاولة للضغط على مدحت باشا بسبب شخصيته والدستور الذي قدمه، أكثر من كونها تستند إلى حقائق فعلية تخص القضية (1881).

استقال أحمد جودت من منصبه العام سنوات عدة بعد المحاكمة (1882–1886)، ليكرس اهتمامه لتعليم بناته تعليمًا حديثًا، واستكمال مؤلَّفه في تاريخ الدولة العثمانية، وكذلك جمع كل ما سجله عن الأحداث الجارية وبدأ في تصنيفه أثناء عمله مؤرخًا للبلاط. قام بتسليم مذكراته **تذاكر** (*Tezakir*)، التي تغطي الفترة بين عامي 1839 و1890، إلى من خلفه في منصب المؤرخ الرسمي، وهو أحمد لطفي أفندي، وكتب أيضًا **معروضات** (*Maruzat*)، وهي ملخص للعرض الذي يغطي الفترة بين عامي 1839 و1876، لتكون مرجعًا شخصيًا لعبد الحميد. وكان آخر منصب رسمي تولاه جودت، وهو لا يزال يبلغ من العمر 64 عامًا، هو منصب وزير العدل (1886–1890)، ليستقيل بعدها بسبب الخلافات مع رئيس الوزراء يوسف كامل

باشا، ومن ثم يعمل وزيرًا بلا حقيبة ويؤدي دور رجل الدولة الكبير حتى وفاته في 25 أيار/ مايو 1895.

أخيرًا، كان هناك مدحت باشا، الأكثر شجاعة وبُعد نظر في بعض النواحي، والأكثر تهورًا في بعضها الآخر، وبالتأكيد الأكثر مأساوية من جميع رجال التنظيمات. شابهت بداية حياته المهنية بداية معاصريْه عالي وفؤاد. ولد أحمد شفيق مدحت (1822-1884) أيضًا في اسطنبول لأب من علماء الدين، وقضى سنواته الأولى في المدارس الدينية، لينتقل من بعد إلى دوائر الديوان السلطاني (1833) بصفته تابعًا لعاكف باشا، وفي ما بعد إلى دوائر الصدارة العظمى (1840). في هذه المرحلة، اختلف المسار المهني لمدحت عن زملائه، وهذا ما وسمه بطابع الدخيل على رجال التنظيمات طوال حياته. ففي حين أن هؤلاء دخلوا تحت رعاية مصطفى رشيد باشا وارتقوا سريعًا بفضل نفوذه، وجد مدحت أن من الضروري مغادرة الإدارة في سبيل التقدم؛ فغادر اسطنبول وقضى خمس سنوات في خدمة عدد من ولاة الأقاليم، في عملية اكتسب من خلالها معرفة عن قرب بشؤون الأقاليم فاقت معرفة عالي وفؤاد. وفي عام 1846 عاد إلى الباب العالي، ودخل الإدارة المسؤولة عن إعداد بروتوكولات المجلس الأعلى للأحكام العدلية، وبقي هناك أكثر من عقد، حيث ترقى إلى منصب رئيس الكُتّاب في عام 1861. خلال هذه الفترة، دفعت تجربته السابقة في الأقاليم رؤساءه إلى منحه مهمات مؤقتة للتحقيق في مخالفات خارج العاصمة، وهي وظائف أداها على أتم وجه وبإخلاص، إلى حد مواجهته عداوة مستمرة من العديد من الموظفين المتقاعسين عن العمل، الذين سببوا له الكثير من المتاعب في ما بعد بمجرد أن استعادوا أماكنهم في الهيكل الوظيفي العثماني. كان من بين هؤلاء والي الشام، محمد أمين باشا القبرصي، الذي أمكنه الإفلات من العقاب لأنه مشمول برعاية السلطان، وفعل في ما بعد كل ما في وسعه كصدر أعظم للانتقام من مدحت باشا غير التائب، رغم أن مدحت كوفئ آنذاك على خدمته بجعله رئيس كُتاب قسم الأناضول في المجلس الأعلى للأحكام العدلية (1853)، نظرًا إلى كون مصطفى رشيد باشا في السلطة. إلا أن انتهاء حرب القرم أدى إلى تغيير الوضع في اسطنبول؛ فعندما ترك رشيد منصب الصدر الأعظم وخلفه عالي، أُسندت المسؤولية إلى محمد أمين باشا القبرصي، الذي ذهب هو وفؤاد إلى باريس لحضور مؤتمر السلام (1856). حاول القائم بأعمال الصدارة العظمى على الفور سجن

مدحت باتهامه بتلزيم ضريبي غير قانوني، وانتهاك فرمان حديث يحظر على موظفي الدولة الاحتفاظ بمثل هذه الصلاحيات. لكن جرى دحض التهمة في محاكمة علنية، وهو ما جعل مدحت في الباب العالي أقوى من أي وقت مضى. وبعد سلام باريس، عندما عاد رشيد إلى منصب الصدر الأعظم للمرة السادسة، أرسل مدحت في مهمة تحقيق إلى بلغاريا، انتهت بتوجيه اتهامات إلى عدد من الولاة المحليين، على الرغم من أنهم، لمرة أخرى، لم يعاقبوا بسبب تدخل السلطان، الأمر الذي أغضب مدحت إلى حد طلبه إذنًا من عالي باشا لقضاء وقت من الراحة في أوروبا (1858). وقد أتاح ذلك لمدحت فرصة التعرف بالحضارة الأوروبية عن قرب والاستفادة من التجربة في السنوات اللاحقة.

عُيِّن مدحت رئيسًا للمجلس الأعلى عند عودته، حيث حقق أداءً جيدًا لناحيتي الإسراع بالتشريع، ومباشرة المحاكمة في كولِلِي لأولئك المتورطين في المؤامرة ضد العرش التي دبرها المحافظون، والتي حسمها في النهاية لمصلحة القصر. لكن محمد أمين باشا القبرصي، وخلال ولايته الثالثة كصدر أعظم (1860-1861)، أصدر قرارًا بتعيين مدحت حاكمًا لنيش بهدف إبعاده عن السلطان. فما كان من مدحت إلا أن استغل عمله هناك (1861-1864) لتطوير تقنيات الإصلاح في الإيالات والتي كان من شأنها أن تصبح الأساس لقانون الولايات العثماني الجديد لعام 1864، الذي سيطبقه في ما بعد بوصفه حاكمًا لولاية الدانوب التي شكّلت معظم بلغاريا (1864-1868). وقد استدعي مدحت إلى اسطنبول (1867-1868) لمساعدة السلطة المركزية في تقييم الإصلاحات في الأقاليم واقتراح تعديلات على أساس من الخبرة. عندما عاد عالي من تسوية المشكلات في كريت، أعاد تنظيم المجلس الأعلى للأحكام العدلية إلى فرعين مستقلين، تشريعي (شوراى دولت/ Şurayı Devlet) وقضائي (ديوان احكام عدليه/ Divan-ı Ahkam-ı Adliye)، مع تعيين مدحت رئيسًا للأول (وأحمد جودت للثاني)، ما يشير إلى ظهوره بمكانة رفيعة ومهمة في اسطنبول. لكن مدحت كان لا يزال يجد صعوبة في الإذعان لرؤسائه؛ إذ لم يكن موظفًا عند أحد، وفي محاولته تطبيق أفكاره الخاصة، اصطدم مرارًا بعالي باشا، الذي كان ينتظر ممن يشمله برعايته أن يقبل إرادته. أصدر مدحت عددًا من اللوائح المهمة، فعدّل نظام ضريبة الأراضي، ووضع ضوابط جديدة للمناجم، وأنشأ مصارف لتقديم قروض منخفضة الفائدة للمزارعين، وشجّع الطبقة العاملة على فتح

حسابات التوفير باستخدام أرباح الفوائد حافزًا. لكن صداماته مع عالي أدت في النهاية إلى إقالته ونفيه (31 كانون الثاني/ يناير 1869) فعُيِّنَ واليًا لبغداد، وحُرمت التنظيمات بذلك من قدرة وفاعلية رجل لا يمكنها تحمل خسارته، خصوصًا بعد رحيل فؤاد في ذلك الوقت. لكن في بغداد، مضى مدحت قُدُمًا بحيويته المعهودة لتطبيق إصلاحات التنظيمات في الأقاليم، كما نجح في قمع القبائل وإنهاء التوغلات الحدودية الفارسية. كذلك ميّزت ولاية مدحت أنظمة الضرائب الجديدة، وتوزيع الأراضي على الفلاحين، وسدود الري والملاحة، وإدخال التحسينات على أساليب الزراعة، الأمر الذي جعله في الحقيقة مؤسس العراق الحديث. وستُناقَش في ما بعد مشاركة مدحت في الأحداث الجسيمة التي أدت إلى إنهاء حركة التنظيمات واعتماد دستور للدولة العثمانية، من عام 1871 حتى وفاته في عام 1884.

هؤلاء إذن كانوا أهم رجال التنظيمات؛ فإلى أي مدى كان لديهم نهج مشترك؟ وكيف اختلفوا بوصفهم أشخاصًا وبوصفهم زعماء سياسيين؟ بالطبع كان مصطفى رشيد باشا يختلف إلى حد بعيد عن الآخرين في العُمر والخبرة. فقد وُلد في عهد سليم الثالث، وعلى الرغم من أنه تلقى تعليمه في المؤسسات التقليدية، إلا أنه تمكن من ملاحظة أوجه القصور فيها واعتماد سياسة جديدة تستند إلى مشاهداته في أوروبا. كان هو الذي جعل الباب العالي بمثابة أداة للإصلاح وكذلك السلطة السياسية. وكان عالي وفؤاد بمنزلة ابنيه في السياسة، ولم يكونا مضطرين إلى إنشاء المؤسسات الإصلاحية في الباب العالي؛ فتلك المعركة خاضها رشيد وفاز بها. كان عليهما فقط الدفاع عن الإصلاحات وتطبيقها على مشكلات تلك الفترة. لقد كانا أكثر مهارة في السياسة، يقومان في بعض الأحيان بتعيين أعضاء من الفصائل المتعارضة في مناصب مهمة، إما لكسب دعمهم أو لإلقاء اللوم عليهم في الظروف الحرجة. وكانا أكثر استعدادًا لتقديم تنازلات لتحقيق الأهداف النهائية مما كان عليه رشيد، لكنهما كانا أيضًا مختلفين إلى حد ما أحدهما عن الآخر.

كان عالي باشا قصير القامة، كثير التدقيق وحذرًا وهادئًا، ملتزمًا آداب السلوك والأقدمية. كان يميل إلى تأجيل القرارات أطول مدة ممكنة قبل أن يتصرف، بحيث ينظر في جميع البدائل والعواقب. كان يقظًا، ومتحكمًا في نفسه، ومؤمنًا قويًا باتباع الأصول الصحيحة لآداب السلوك الشخصي والإداري. كان هو السياسي الحقيقي

من بين الاثنين، حيث تلاعب بالسفراء الأجانب والقصر وعلماء الدين للحفاظ على قوة الباب العالي. كان يؤمن بالإصلاح التدريجي، ووضع كل شيء في مكانه حسب الحاجة. من جهة أخرى، كان فؤاد باشا طويل القامة، وسيمًا ودودًا فصيحًا. كان يؤمن بسرعة الدفع قدمًا، وكان أكثر حدة في علاقاته مع السلطان والمعارضين السياسيين، وكثيرًا ما نَفَّر الناس وخلق العداوات[8]. أما أحمد جودت، فكان الأكثر ذكاءً من بين جميع قادة حركة التنظيمات، لكن ارتباطه الدائم بعلماء الدين جعله حريصًا على استعادة المؤسسات القديمة وتحديثها لتلبية احتياجات العصر، ومنعها من الوقوف عقبة في هذا السبيل. لذا، وضع مجموعة قوانين الـ **مجله**، وعارض الدستور وخَلْع عبد العزيز، وأخيرًا دعم عبد الحميد الثاني ضد الدستوريين، حتى مع بقائه منفتحًا على أساليب جديدة وتطبيقه إصلاحات واسعة في مجالي العدل والتعليم. أما مدحت باشا، فقد كان الأكثر غربية والأقل دبلوماسية على الإطلاق؛ فهو لا يتردد في إخبار الآخرين بمواطن فشلهم وكيف يمكنهم تصحيح أخطائهم من خلال قبول حُكمه. كان لديه حيوية وتفان هائلان، وقد أدخل إصلاحات حديثة على المستويين المركزي والإقليمي بزخم وعزيمة لرؤيتها موضع التنفيذ، الأمر الذي جعله فريدًا بين رجال التنظيمات. كان يشبه إلى حد بعيد مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس الجمهورية التركية. وكان هو زعيم التنظيمات الوحيد الذي لديه اهتمام بمشكلات عامة الشعب ورغبة في تحسين أوضاعهم، لكن عدم رغبته في الخضوع للسلطة وميله إلى التعبير عن رأيه أكسبه أعداء، ما أحبط كثيرًا من جهوده الإصلاحية وساهم في سقوطه.

سادسًا: رجال السلطان: سياسة الطبقة الحاكمة في عصر التنظيمات

لم يكن التحول في السلطة السياسية من القصر إلى الباب العالي، الذي وضع أسسه مصطفى رشيد وحافظ عليه خلفاؤه، مقبولًا لدى سلطانَي ذلك الوقت على الرغم من دعمهما الشامل للإصلاح. كذلك كان من معارضي الإصلاحات العديد من أعضاء الطبقة الحاكمة، إما بسبب شعور أصيل نحو أساليب الماضي التقليدية، أو ببساطة بسبب خوفهم من فقدان مراكزهم داخل الدوائر الحاكمة للدولة. تجمعت

---

(8) Roderic Davison, *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876* (Princeton: 1963), pp. 83-93.

هذه المعارضة تحت قيادة ثلاث مؤسسات رئيسية: الخدمة الداخلية للقصر (مابين هُمايون/ Mâbeyin-i Hümayun)، بقيادة السلاطين وأمهاتهم وأقاربهم والمشمولين برعايتهم؛ وباب المشيخة (Bab-ı Meşihat)، بقيادة شيخ الإسلام وتمثيل العلماء؛ وباب السرعسكر الذي يمثل الجيش. قامت كل مجموعة ببناء قوتها إلى حد بعيد، كما فعل مصطفى رشيد، عبر تطوير المشمولين بالحماية وتدريبهم ووضعهم في مناصب مهمة. وقد كان علماء الدين هم الأقل نجاحًا من بين هذه الفئات سياسيًا خلال القرن التاسع عشر. فقد قوّضت الإصلاحات مصادر قوتهم الأساسية، وعائدات الأوقاف، وأنظمة التعليم والعدل الإسلاميين، ولم يعد لتأثيرهم بين الجماهير وسلطتهم على طلاب الدين الوقع نفسه عندما كان ذلك مرتبطًا بالإنكشارية ويُطبّق من خلالها. وقد دخل في خدمة الباب العالي عدد قليل من علماء الدين الذين استفادوا من التعليم العلماني في ذلك الوقت، مثل أحمد جودت، فاستوعبهم الباب العالي، وبالتالي أصبحوا ممثليه الأساسيين في مقاومة نفوذ العلماء بدلًا من المساهمة فيه.

شَكّل باب السرعسكر مع القصر أقوى تحالف سياسي ضد الباب العالي خلال سنوات التنظيمات. وكان قد صاغ هذا التحالف مؤسس الجيش الجديد، خسرو محمد باشا، الذي استمر في نشاطه رغم تقدّم سنّه، وقد توفي في عام 1855 عن عمر يناهز التسعة والتسعين، بعد أن تولى منصب سرعسكر بين عامي 1827 و1836، ثم مرة أخرى لفترة قصيرة في عام 1846. لم تكن سياسته نابعة من معارضة الإصلاح في حد ذاته؛ إذ إنه، في الواقع، هو من بنى الجيش الجديد، وثابر حتى في الثمانينيات من عمره على محاربة الفساد وإدخال مزيد من التحديث. كان صدرًا أعظم عند إصدار فرمان كُلخانه، فأيّده، لكنه عارض سياسة مصطفى رشيد باشا بتركيز السلطة بيد الباب العالي، مؤسسًا لتلاقٍ في الأفكار بين قادة الجيش والقصر انسحب على جميع الرتب الأدنى. كان تابعه وخليفته المباشر في منصب السرعسكر (1836-1838، 1839-1840) هو خليل رفعت باشا الكرجي (ت 1856)، الذي صاهر العائلة الحاكمة (فحمل بذلك لقب داماد، أي صهر)، وخدم في ما بعد أربع مرات كأميرال أكبر (1830-1832، 1843-1845، 1847-1848، 1854-1855)، وكذلك رئيسًا لمجلس الأحكام العدلية (1842-1845، 1848-1849)، الأمر الذي وضعه في مركز ملائم لبناء المجموعة المُحافِظَة، والمُحافَظَة عليها، بالتعاون مع

خسرو باشا أكثر الأحيان. شهد هذا التعاون مزيدًا من التطور في ما بعد على يد الداماد محمد علي باشا (1813–1868)، الذي تزوج في عام 1845 من ابنة محمود الثاني، عديلة سلطان، والذي أصبح بعد ذلك أميرالًا أكبر خمس مرات (1845–1847، 1848–1849، 1851–1852، 1855–1858، 1858–1863)، وعمل أيضًا سرعسكر (1849–1851، 1853–1854)، وصدرًا أعظم مرة واحدة (1852–1853). ومن خلال الداماد محمد على وجه الخصوص، اختار السلطان ودَرَّب وأدخل في خدمة الدولة عددًا من التابعين الشبان. مع ذلك كان القصر أقل حظًا في خياراته من مصطفى رشيد باشا. ولعل أبرز هؤلاء كان محمد أمين باشا القبرصي (1813–1881)، الذي أشيرَ أعلاه إلى مشكلاته مع مدحت باشا. أدخله عمه، الذي كان رئيس الخزانة الخاصة لمحمود الثاني، في خدمة القصر في سن مبكرة، وضمن له تقدمًا سريعًا في فوج "الخاصة" (1832–1833)، ثم دَرَسَ سنتين في فرنسا (1833–1835) على نفقة السلطان بغية تأهيله لمنافسة رجال رشيد. وبفضل القصر ونفوذه، ترقى سريعًا في الجيش، حيث خدم في سلسلة من المواقع العسكرية في الأقاليم، في عكا (1844–1845) والقدس (1845–1847) وتيرنوفا (1847) وبلغراد (1847–1848).

على الرغم من أن سوء إدارته أثارت كثيرًا من الشكاوى، إلا أن أيًا من هذه الشكاوى لم ينجح في إزاحته بسبب دعم القصر وقناعة السلطان بأن هذه الاتهامات سياسية في أساسها. في عام 1848 أصبح وزيرًا وسفيرًا إلى لندن بسبب "معرفته الواسعة بأوروبا واللغات الأوروبية" (1848–1850). ثم شغل منصب والي حلب (1850–1851)، وقمع بوحشية ثورات البدو. لكن عندما عُيِّن حاكمًا لجزيرة كريت الأكثر صعوبة، رفض هذا الشرف (1851) وعاد إلى اسطنبول. وفي عام 1851 أصبح مشيرًا في جيش السلطنة في الأقاليم العربية، ومقرّه في الشام. وبينما تمكن من البقاء في هذا المنصب رغم ما اكتشفه مدحت عنه من سوء إدارة وفساد، عُزل أخيرًا في عام 1853 بسبب إخفاقه الواضح في تنظيم القوات تحت قيادته للمشاركة في حرب القرم. لكن هذا الفشل كوفئ بمراكز أعلى؛ فقد شغل منصب أميرال أكبر خلال المرحلة الأخيرة من الحرب (1854–1855)، ثم منصب الصدر الأعظم ثلاث مرات عندما كان رجال التنظيمات خارج السلطة، في أعوام 1854 و1859 و1860–1861، واكتسب خلالها سمعة كونه الأكثر غباءً وغرورًا

بين جميع السياسيين في تلك الحقبة، حيث عيّنه عالي باشا أحيانًا في مناصب رفيعة لإعاقة أعدائه وإرباكهم.

كان عامل التوازن الرئيسي في سياسات التنظيمات بين القصر والجيش والباب العالي يتمثل في محمد رشدي باشا (1811-1882) الذي كان ضابطًا في الجيش الجديد (1825-1843) وتابعًا لخسرو وخليل رفعت، ثم ترقى ليصير سرعسكر (1852-1853، 1855-1856، 1857-1859، 1861-1863، 1867-1868)، وصدرًا أعظم (1859-1860، 1866-1867، 1872-1873، 1876، 1878)، وعمل أحيانًا أيضًا في مجلس التنظيمات ومديرًا للترسانة. وفي حين ارتقى رشدي باشا في الأصل بوصفه مرشحًا لعُصبة القصر/ الجيش، فإنه كان الأكفأ إلى حد بعيد، ويحظى باحترام الصديق والعدو على حد سواء، وغالبًا ما كان يأتي به إلى السلطة رجالُ التنظيمات عندما كانوا يريدون شخصًا ينجز عمله ببراعة وينجح في استمالة المعارضة وكسب تعاونها، فضلًا عن العمل من أجل مصلحة السلطنة بدلًا من تحقيق منفعة شخصية. وطوال حياته المهنية، لم يسمح رشدي قط للسياسة بمعارضة رغبته في مواصلة الإصلاحات، فكان بذلك يمَثِّل رغبات الإصلاح الصادقة للسلاطين الذين خدمهم على مر السنين.

في هذا الصدام بين السياسة والطموح، والمنافسات الحزبية والفردية، غالبًا ما مارست السفارات الأجنبية دورًا حاسمًا، وتدخلت بالمال والضغوط السياسية، ودعمت هذا السياسي أو ذاك لتحقيق أهدافها الخاصة، سواء في إطار السياسة العثمانية الداخلية أو تلك الخارجية. وقد دعم البريطانيون الباب العالي، وكذلك الفرنسيون وإن بدرجة أقل، باعتباره أمل السياسات التي من شأنها الحفاظ على السلطنة، في حين دعم النمساويون والروس القصر والجيش لأسباب معاكسة. وكان تأثير مماثل لأفراد الأسرة الحاكمة في مصر، الذين زادوا من استقلالهم بالتدرج وحوّلوا حُكمهم إلى خديوية ذات استقلال ذاتي، وكان لهم تأثير في السياسة العثمانية من خلال تقديم الهدايا السخية للسياسيين في اسطنبول، ولا سيما أولئك في القصر. أخيرًا، كانت هناك قوى لا يمكن تجاهلها - ربما من الأفضل مناقشتها في ما بعد - هي قوى سياسية جديدة برزت بين الأعضاء الأصغر سنًا في الطبقة الحاكمة إضافة إلى بعض الرعايا، وهم الرجال المعروفون عمومًا باسم "العثمانيين الشباب"،

الذين عارضوا السلوك الاستبدادي لرجال التنظيمات وانتقال السلطة من السلطان إلى الباب العالي من دون إضافة المبدأ التمثيلي في المقابل[9].

بالنظر إلى هذا الوضع السياسي المعقد، لم يكن من المستغرب أن يكون ثمة الكثير من الاضطراب السياسي خلال حقبة التنظيمات. فقد كانت هناك 39 ولاية مختلفة في منصب الصدر الأعظم بين عامي 1839 و1876، و33 في وزارة الخارجية، وكان المنصب يُشغل عادة مرات عدة من الشخص نفسه. ولم يكن المدهش في كل هذا هو اللااستقرار السياسي، بل الاستقرار العام للتطور المؤسسي للسلطنة خلال معظم هذه الحقبة، مع انتكاسات قليلة في المقابل، حتى عندما يكون المحافظون في السلطة. وترجع استمرارية هذه السياسة بشكل رئيسي إلى الأساس البيروقراطي للنظام العثماني الجديد.

سابعًا: الطبقة الحاكمة الجديدة

أنشأت حركة التنظيمات حكمًا مركزيًا يستند إلى الطبقة الحاكمة الجديدة التي تمثلت في الموظفين الحكوميين، الذين صار يطلق عليهم الآن اسم "مأمورين" (memurs). شكلت هذه الطبقة جيلًا حديثًا من العثمانيين حافظ على وتيرة التحديث، غافلٍ أو حتى متغاضٍ عن موجات الأزمات السياسية والعسكرية التي ضربت السلطنة خلال معظم ذلك القرن. وقبل النظر في إصلاحات بعينها، علينا أولًا النظر في نظام الحكم الجديد والبيروقراطيون الذين وضعوها قيد التنفيذ.

ثامنًا: الحكم المركزي

السلطة التنفيذية

وُزِّعت المهام التنفيذية والإدارية على المستوى المركزي بين الوزارات الوظيفية، فاجتمع بعضها في يد الصدر الأعظم والباب العالي وساهم تاليًا في تعزيز سلطته، أما البعض الآخر، ولا سيما المعني بالقوات المسلحة والدين والعدل، فساهم في تأسيس مراكز قوى خاصة في أجزاء أخرى من العاصمة. طُوِّرت كل وزارة في الأصل كهيئة تنفيذية وتشريعية على حد سواء، بمساعدة مجالس استشارية داخلية (meclis)

---

(9) يُنظر أدناه ص 244-245.

ارتقت هي نفسها في بعض الأحيان لتكون وزارات بمجرد أن استدعت طبيعة مهامها ونمو عدد موظفيها أن تكون مستقلة. وبما أن رجال التنظيمات أنفسهم غالبًا ما تبوأوا منصب الصدر الأعظم[10] و/أو وزارتيْ الداخلية والخارجية، فإن هذه الإدارات الخاصة بالباب العالي على وجه الخصوص كانت تميل إلى سلطة تتجاوز تلك التي تشير إليها أسماؤها.

أ. وزارة الداخلية (نظارت داخليه): أُنشئت في عام 1836 من منصب مساعد الصدر الأعظم (صدارت كتخدا سى/ sadaret kethüdası) بهدف تولي الجزء المتعلق بالشؤون الداخلية من واجباته. استعادها الصدر الأعظم بعد ذلك بسنتين لتمنحه السلطة التي يحتاج إليها للسيطرة على الوزراء الآخرين. وخلال معظم حقبة التنظيمات، بقيت تحت سلطة الصدر الأعظم، يديرها وكيله، مستشار الصدارة (صدارت مستشارى/ sadaret müsteşarı)، مع احتفاظها بمسؤولياتها وهيكلها البيروقراطي المستقل. لذا عندما مرض فؤاد وتوفي في عام 1869، ووجد عالي باشا أن العمل وزيرًا للخارجية وصدرًا أعظم في الوقت نفسه هو أمر غاية في الإرهاق، تمكن من فصل وزارة الداخلية عن المنصب الأخير من دون صعوبة كبيرة، فاستعادت بذلك وجودها المستقل (18 شباط/ فبراير 1869) الذي احتفظت به حتى نهاية السلطنة.

كانت وزارة الداخلية تتولى الإدارة المركزية لجميع الشؤون الداخلية في السلطنة. وكما هو الحال مع الوزارات الأخرى، كانت مسؤولة عن تلقي مقترحات بشأن الأنظمة والقوانين في مجال اختصاصها وتقييمها قبل إرسالها إلى الهيئات التشريعية والسلطان. كما كانت مسؤولة عن تنفيذها إذا منح السلطان موافقته في شكل "إرادة". وكانت تسيطر على تنظيم الإدارات المحلية وعملها، والإدارات في الولايات، وقوات الشرطة، وبالتالي تعيين جميع الموظفين خارج السلطة المركزية وترقيتهم ومعاقبتهم ومراقبتهم وتوجيههم وتنظيمهم، من الولاة إلى قادة الشرطة والمسؤولين المحليين. كما كانت تتولى اقتراح جميع القوانين واللوائح والإجراءات الإدارية التي من شأنها أن تزيد من

---

(10) غيَّر محمود الثاني الاسم من الصدر الأعظم إلى رئيس الوزراء (باش وكيل) في عام 1838، ليعود مرة أخرى إلى الصدر الأعظم في عام 1839، ويبقى على هذا النحو خلال حقبة التنظيمات، ثم جرى تغييره إلى رئيس الوزراء وعاد مرة أخرى في عام 1883. للاطلاع على قائمة الصدور العظام للتنظيمات، ينظر ص 745-750 من هذا الكتاب.

رفاهية جميع الأعيان والرعايا وثرواتهم، ومن أجل تعزيز الصناعة والتجارة، وتنظيم النشر، وما شابه ذلك. وبمجرد استقلالها، سُمح بأن تكون لها ميزانيتها الخاصة، على عكس الوزارات الأخرى، والتواصل مباشرة مع الهيئات التشريعية المسؤولة من دون تدخل الصدر الأعظم أو حتى موافقته، ما منح وزيرها قوة كبيرة[11].

للقيام بمهامها، قُسّمت الوزارة إلى دوائر، بما في ذلك دائرة وكيل الوزارة (müsteşar) نفسه، الذي أشرف على الولاة وحدد سياساتهم. وكانت هناك ثلاث إدارات للتعامل مع شؤون الخدمة المدنية: واحدة مسؤولة عن الاختيار، وأخرى لحفظ سجلات التعيينات والرتب والترقيات، وثالثة لإدارة أموال التقاعد. كما قامت إدارات مستقلة بتنظيم الإحصاءات السكانية وإدارتها، والإشراف على صحافة السلطنة، وتنظيم اللاجئين الذين يدخلون السلطنة وتوطينهم. ولتنظيم اسطنبول والبلديات الأخرى، أُنشئ فيلق من القابي كتخدا (kapı kethüda) في الوزارة لتمثيل كل والٍ، ولتركيز أنشطة الوزارة المتعلقة بولايته. وأُبقي على ثلاثة مفتشين في جميع أنحاء السلطنة للإشراف والتفتيش على الإدارة في كل منطقة من مناطقها الرئيسية الثلاث: الروملي والأناضول والعالم العربي. كما أُبقيت لجان خاصة في الوزارة للتنظيم والإشراف على الصحة والصرف الصحي وتنظيم شؤون المدن المقدسة.

ب. **وزارة الخارجية** (نظارت خارجيه): نظرًا إلى أن هذه الوزارة كانت هي قاعدة قوة مصطفى رشيد باشا في سنواته الأولى، فقد تولت، إضافة إلى واجباتها، عددًا من الأمور التي كان من شأنها عادة أن تُترك لوزارات أخرى، من ضمنها تشريع الإصلاح الداخلي، ووضع الرعايا الأجانب وغير المسلمين في السلطنة وتنظيم شؤونهم، والعلاقات الخارجية وأيضًا العلاقات السياسية. وقد وُضع كثير من مسائل التشريع وحفظ السجلات - التي كان يتعامل معها سابقًا الديوان السلطاني ثم الباب العالي تحت سلطة رئيس الكُتّاب نيابة عن الصدر الأعظم - آنذاك بالكامل تحت اختصاص وزارة الخارجية. ولمباشرة هذه المهام، قُسِّمت الوزارة إلى قسمين رئيسيين، كل منهما تحت رئاسة وكيل (مُستشار) ومقسّم بدوره إلى إدارات يرأسها رؤساء الكُتّاب. كان لدى قسم الشؤون الخارجية إدارات للتعامل مع الشؤون الخارجية والتجارة

(11) *Dahiliye Nezaretinin vezaif-i esasiyesini havi kararname* (Decision on the basic duties of the Ministry of the Interior), 16 Zilkade 1285/February 28, 1869, Istanbul University Library 83306.

الخارجية واستقبال الممثلين الأجانب، وكذلك اتخاذ الاستعدادات لتعيين الأماكن بحسب الرتبة لجميع العثمانيين المشاركين في الاحتفالات الرسمية، والإشراف على الصحافة الأجنبية. وكان القسم الثاني يتألف بشكل رئيسي من إدارات الديوان السلطاني القديمة المسؤولة عن الشؤون الداخلية، وبه قسمان: الأول قلم الديوان السلطاني نفسه (ديوان هُمايون قلمى/ Divan-ı Hümayun Kalemi) برئاسة كاتب الأوامر السلطانية، الذي يُسجل ويُصدر جميع أوامر السلطان ورسائله إلى الحُكام والمسؤولين الأجانب، وغيرها من المراسلات والكتابات المتبادلة مع الحكومات الأجنبية أو ممثليها في الباب العالي، إضافة إلى المعاهدات والوثائق (براءت/ berat) التي عيّنت أو عزلت المسؤولين أو سمحت بالسفر داخل السلطنة وخارجها؛ والثاني قسم الشؤون الدينية لغير المسلمين (مذاهب غير مسلم دائره سى/ Mezahib-i Gayr-i Müslim Dairesi) الذي قُسِّم إلى أقسام لكل مِلة، وكُلف بإصدار أوامر تتعلق بتلك المِلل وأعضائها، ليس في الوزارة نفسها فحسب بل أيضًا في جميع إدارات ووزارات الحكومة الأخرى. إضافة إلى ذلك، كان هناك قسمان أدنى، هما مكتب الترجمة (ترجمه اوده سى)، وإدارة المحفوظات بالوزارة (خارجيه اوراق اوده سى/ Hariciye Evrak Odası)، والتي تطورت في ما بعد إلى محفوظات لجميع أقسام الباب العالي[12].

ج. **وزارة المالية** (نظارت ماليه أو باب دفترى): أنشأ محمود الثاني وزارة المالية التي وحدت جميع الخزانات الرئيسية والإدارات المالية في الدولة، في أوائل عام 1838، لكن الصدر الأعظم خسرو باشا دمجها في الإدارات المكوِّنة لها خلال فترة هيمنته القصيرة بعد تولي عبد المجيد، في محاولة أخيرة لاستعادة الاستقلال المالي الكامل للجيش (2 آب/ أغسطس 1839). مع ذلك، وبعد وقت قصير من عودة مصطفى رشيد إلى اسطنبول وإصدار فرمان كُلخانه، جرى توحيد خزانة جيش

---

(12) *Başvekâlet Arşivi*. Prime Minister's Archives, Istanbul, Bab-ı Asafi section, Dossier collection, file 60 no. 116; *Başvekâlet Arşivi*, Irade/Meclis-i Mahsus 3169.

لمزيد من المعلومات يُنظر:

S. J. Shaw, "Ottoman Archival Materials for the Nineteenth and Early Twentieth Centuries: The Archives of Istanbul," *International Journal of Middle East Studies*, 6 (1975), pp. 94-114.

المجموعات التي تم الرجوع إليها والاستشهاد بها:

Bab-ı Âli Evrak Odası; Buyuruldu; Cevdet Askeri; Cevdet Dahiliye; Cevdet Maliye; Irade, Meclis-i Mahsus; Irade, Meclis-i Vâlâ; Irade, Dahiliye; Kanun-u Kalemiye; Maliyeden Müdevvere; Meclis-i Tanzimat; Mesail-i Mühimme; Teşkilat-ı Devair; and Yıldız.

العساكر المنصورة وخزانة الدولة مرة أخرى، وأعيدت وزارة المالية في النهاية (20 حزيران/ يونيو 1839)[13].

في البداية، كان القصد من الأقسام المختلفة أن تكون مستقلة إلى حد ما في ظل الوزير ووكيله، مع خزائن منفصلة وإدارات محاسبة (محاسبه قلمى/ muhasebe kalemi) للتعامل مع الإيرادات والنفقات، في حين تولت إدارات خاصة الإدارة المالية في الأناضول والروملي، وأصدرت أوامر مالية عامة[14]. وفي تموز/ يوليو 1842، أُلغي منصب وكيل الوزارة واستُبدل باثنين من أمناء الخزانة (دفتردار) لخزانة جيش العساكر المنصورة وخزانة الدولة، وكانت مهمتهما الأساسية مساعدة الوزير في مهمته الصعبة المتمثلة في تحصيل الضرائب والإيرادات الأخرى.

استمرت هذه الهيكلية بلا تغيير تقريبًا خلال حرب القرم عندما أنشأ فؤاد باشا[15] ديوانًا جديدًا للمحاسبة (ديوان محاسبات/ Divan-ı Muhasebat) ضمن الوزارة، بوصف ذلك جزءًا من الإصلاحات المالية التي أقرّها آنذاك. كُلف ديوان المحاسبة الجديد هذا بمراقبة حسابات جميع الوزارات والإدارات، وكذلك موظفي السلطة المركزية وسلطات الأقاليم. كما كُلّف بإعداد ميزانية السنة المالية مسبقًا - وهو ابتكار في ذلك الوقت - وتلقي مقترحات من الإدارات، وتوفيقها مع الإيرادات المتوقعة، ثم عرض النتيجة على الوزير والمجلس التشريعي ومجلس الوزراء للموافقة النهائية. وكان الديوان يوفد ممثلين في أرجاء السلطنة للتأكد من تنفيذ جميع اللوائح المالية، وتسوية النزاعات بين مسؤولي الدولة ودافعي الضرائب، والتوصية بأي تغييرات لازمة لجعل النظام أكثر كفاءة[16]. ولتأدية عمله، جرى تعيين رئيس لديوان المحاسبة وسبعة خبراء ماليين أعضاء، وطاقم مؤلف من 10 كُتّاب. ونظرًا إلى اتساع عمله، رُفع مجموع الأعضاء إلى 10 والموظفين إلى 21 خلال العقد التالي، لكن ذلك لم يكن كافيًا أمام النظام المالي المعقد في الدولة، لذا لم يكن فعالًا البتة كما كان يأمل من أنشأه[17].

---

(13) *Takvim-i Vekayi*, 191 (17 Zilkade 1255); *Başvekâlet Arşivi*, Maliyeden Müdevvere 8999, pp. 38, 40.

(14) *Başvekâlet Arşivi*, Maliyeden Müdevvere 8999, fol. 54-55.

(15) يُنظر أدناه ص 185.

(16) *Başvekâlet Arşivi*, Bab-ı Asafi, Teşkilât-ı Devair 16/6; Meclis-i Tanzimat, I, 72-73; Irade/Meclis-i Vâlâ 53, 12 Cemazi I 1275.

(17) *Başvekâlet Arşivi*, Bab-ı Asafi, Teşkilât-ı Devair 16/19.

قُسِّم ديوان المحاسبة إلى قسمين خلال العقد الأخير من التنظيمات؛ فشُكِّل نصف الأعضاء والموظفون في مجلس المالية (Meclis-i Maliye) الذي يقوم بإعداد الميزانيات السنوية والتعامل مع الضرائب والالتزام ومسائل التحصيل، أما النصف الآخر فبقي تحت اسم مجلس المحاسبة المالية (Meclis-i Muhasebe-i Maliye)، الذي استمر في مراجعة حسابات الوزارات والإدارات والموظفين، والتعامل مع مسائل مثل الإحصاءات السكانية وسجلات الممتلكات والمؤسسات وسندات الدولة. وأعيد تنظيم الوزارة مرة أخرى تحت إمرة وكيل واحد هو مستشار المالية (maliye müsteşari)، الذي استبدل الخزائن المستقلة وأمناءها بخزانة واحدة تسمى ببساطة خزانة المالية (Maliye Hazinesi)[18].

د. الوزارات والمجالس الاقتصادية والاجتماعية: كان لكل من الوزارات الرئيسية مجلس استشاري مؤلف من خبراء متقاعدين وكُتّاب كبار وموظفين معينين نظاميًا، يعمل على تقديم المشورة للوزراء بشأن السياسة العامة والتشريعات المقترحة، إضافة إلى تحسين أساليب العمل. اكتسب العديد من المجالس التي تعاملت مع المسائل الاقتصادية والاجتماعية أهمية كبيرة على مر السنين بحيث أصبحت في النهاية وزارات. فمجلس الزراعة والصناعة الذي أنشأه محمود الثاني في عام 1838 أصبح وزارة التجارة (نظارت تجارت/ Nezaret-i Ticaret) في عام 1839؛ وذاك الخاص بالتعليم الذي نُظِّم بفرمان في حزيران/ يونيو 1846 أصبح وزارة المعارف العمومية (نظارت معارف عمومى/ Nezaret-i Maarif-i Umumi) في عام 1856؛ أما مجلس الزراعة المستعاد فتحوّل إلى وزارة الزراعة (نظارت زراعت/ Nezaret-i Ziraat) في عام 1846، لتُستوعَب مرة أخرى في وزارة التجارة، ثم يعاد تسميتها في ما بعد باسم وزارة التجارة والزراعة (نظارت تجارت وزراعت/ Nezaret-i Ticaret ve Ziraat) في عام 1862؛ ومجلس الأشغال العامة الذي أُسس في الأصل عام 1837، وعلى الرغم من إلغائه وإعادة إنشائه مرات عدة في ما بعد، تحوَّل في النهاية إلى وزارة مستقلة للأشغال العامة (نظارت نافعه/ Nezaret-i Nafia)

---

(18) Maliye Nezareti, *Ihsaiyat-i Maliye. Varidat ve Masarif-i Umumiyeyi Muhtevidir*, vol. I (1325/1909-1910) (Istanbul: 1327/1911-1912), pp. 4-6; *Takvim-i Vekayi*, 566 (26 Rebi II 1275/1858), 567 (18 Cemazi II 1275/1859); *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Meclis-i Vâlâ 1788.

في شباط/ فبراير 1870[19]. وقد اتحدت الوزارتان الأخيرتان أخيرًا في وزارة واحدة للأشغال العامة والتجارة (نظارت نافعه وتجارت/ Nezaret-i Nafia ve Ticaret)، مع قسم تجاري للتعامل مع إحصاءات الصناعة والتجارة الخارجية (التجارة الخارجية في حد ذاتها بقيت ضمن وزارة الخارجية)، وقسم الأشغال العامة للدعم والإشراف و/ أو التحكم في السكك الحديد والجسور والطرق وأنظمة البريد والبرق وجميع المنشآت الأخرى المعنية بالاتصالات.

هـ. المؤسسة الدينية (باب مشيخت/ Bab-ı Meşihat): كانت بعيدة عن الباب العالي، وتقع تحت سلطة وزراء كانوا على الأقل في حالتين (هما السرعسكر وشيخ الإسلام) متساويين في الرتبة مع الصدر الأعظم، وبالتالي خرجا من تحت سيطرته. وكانت وزارات عدة قد ظلت من دون تغيير كبير من زمن محمود الثاني. لقد جرى آنذاك توسيع مقر شيخ الإسلام، الذي يقع في المقر القديم لآغا الإنكشارية بالقرب من جامع السليمانية، إلى قسم إداري كامل في كل شيء ما عدا الاسم، به وكيل للتعامل مع العاملين والمشكلات السياسية، وإدارات مستقلة يرأسها قضاة العسكر (يُدعى واحدهم ببساطة "صدر")، يعيِّنون ويشرفون على القضاة والمحاكم في الأناضول والروملي، باستثناء تلك الموجودة في اسطنبول وغَلَطه، والتي كانت تحت إدارة منفصلة. وأنشئت محكمة دينية عليا (فتوى خانه جليله/ Fetvahane-i Celile) في الوزارة لتتولى الوظائف القضائية والشرعية لشيخ الإسلام، سواء للإفتاء العام أو كآخِر ملجأ للطعن بعد اللجوء إلى المحاكم الدينية الدنيا. وكان وكيل الدروس (درس وكيلى/ ders vekili) يرأس قسمًا يشرف على تدريب العلماء في المدارس الدينية، ويكلّف المعلمين في الكتاتيب والمدارس الثانوية ويشرف عليهم. ويتولى أمين الفتوى (fetva emini) خاصته إصدار جميع آرائه القضائية والدينية، في حين كان ثمة كتبة آخرون للتعامل مع الأمور المالية. وفي عام 1849، ضُمّ دار سك العملة (ضربخانه)، الموجودة أساسًا في قصر طوبقابي، إلى خزينة السلطان الخاصة (التي أعيدت تسميتها بالخزينة الخاصة) لتصير وزارة لخزينة السلطان (خزينه خاصه

(19) *Başvekâlet Arşivi*, Mesail-i Mühimme 10, Irade dated 8 Rebi II 1256/1840; Irade, Meclis-i Mahsus 1588, *nizamname* dated 26 Zilkade 1286/February 27, 1870; Teşkilât-ı Devair 11/25; *Takvim-i Vekayi*, 173 (28 Şaban 1254), 176 (21 Zilkade 1254), 180 (6 Rebi II 1255), 237 (26 Zilhicce 1257), 282 (4 Rebi I 1261), 302 (14 Cemazi II 1262), 405 (14 Cemazi II 1265), 426 (8 Şaban 1266), 167 (14 Rebi II 1254), 170 (13 Cemazi II 1254), 192 (26 Zilkade 1255).

نظارتی/ Hazine-i Hassa Nezareti)، وتتحول في ما بعد إلى وزارة الأوقاف (نظارت أوقاف هُمايون/ Nezaret-i Evkaf-ı Hümayun) التي دُمجت مع إدارة مؤسسات المدن المقدسة، واستعيدت كإدارة حكومية مستقلة في عام 1837، ومقرّها مقابل مسجد آيا صوفيا. وقد وُضع وزيرها وموظفوها تحت إشراف شيخ الإسلام، نظرًا إلى أنهم يجب أن يكونوا جميعًا من علماء الدين، أما إيراداتها فكان معظمها مخصصًا لدعم علماء الدين والمؤسسات.

و. **الإدارات العسكرية**: مع إعادة تنظيم الجيش خلال القرن التاسع عشر، جرى تطوير باب السرعسكر، الذي لم يتحول رسميًا إلى وزارة حرب إلا في عام 1900[20]، مع النص على أن السرعسكر تساعده إدارة الأركان العامة (اركان حربيه) والأقسام المخصصة للنقل العسكري والهندسة والفرسان والمدفعية والإمداد والعدل والتقاعد والتحصينات والمباني العسكرية والاتصالات والإحصاءات. كما أنشئت إدارات مستقلة لإدارة كلٍّ من جيوش الأقاليم بمجرد تنظيمها، إضافة إلى قوات الدرك في الأقاليم، ورجال الإطفاء المُعَيَّنين في المنطقة المجاورة للسرعسكرية في اسطنبول، والبناء العسكري، والمدارس العسكرية. وحوفظ على دار الأسلحة (طوبخانه عامره/ Tophane-i Amire) بوصفها إدارةً مستقلةً برئاسة مُشير يعينه السرعسكر، مع مجلس استشاري من خبراء يعيِّنهم الصدر الأعظم. وأنشئت ستة جيوش للولايات، زيدت في ما بعد إلى سبعة، لتنسيق وتنفيذ جميع أنشطة الجيش في الولايات، بما في ذلك الاحتياط والفرسان، مع تعيين القادة (برتبة مُشير) في اسطنبول ليكونوا مسؤولين أمامها مباشرة، لكن مع استقلالية واسعة النطاق لتنظيم الجيش والإمدادات وفقًا للمشكلات والأوضاع المحلية.

أدار الأميرال الأكبر (kapudan-ı derya) شؤون الأسطول في الترسانة العامرة (Tersane-i Amire) في قاسم باشا، على القرن الذهبي في اسطنبول. لم يكن الاهتمام كبيرًا حتى عهد عبد المجيد، الذي خصص الكثير من المال لتحديث أعمال بناء السفن هناك وكذلك في إزميد وكمليك، حتى استُبدلت أخيرًا السفن القديمة كلها بالسفن البخارية. ولم تُنشأ وزارة بحرية جديدة (نظارت بحريه/ Nezaret-i Bahriye)

(20) يُنظر أدناه ص 162.

إلا بعد عدد من الكوارث البحرية التي وقعت في عام 1866 خلال الثورة في جزيرة كريت، ومقرها في قاسم باشا أيضًا، وعلى رأسها وزير ووكيله يضطلعان بجميع مسؤوليات الإدارة والمسائل المالية، بينما يقتصر عمل الأميرال الأكبر على قيادة الأسطول. وشُكِّل مجلس استشاري يتألف من ضباط بحرية متقاعدين للمساعدة، وقدمت بعثة بحرية بريطانية بقيادة الأميرال هوبارت المشورة والمساعدة الفنية، حيث أنشئ أسطول حديث في وقت قصير نسبيًا[21].

ز. **وزارة العدل**: كانت وزارة الدعاوى القضائية (نظارت دعاوى/ Nezaret-i Deavi) التي أنشأها محمود الثاني مسؤولة عن توسيع نظام المحاكم العلمانية في السلطنة، لتصبح في عام 1870 وزارة العدل (نظارت عدليه/ Nezaret-i Adliye). وقد عُدِّل تنظيمها مع تطور نظام العدل العلماني الجديد خلال ذلك القرن، ومع توليها الكثير من المهام القضائية للمجالس والوزارات في الباب العالي. وبحلول نهاية القرن، شملت وزارة العدل مجلس القضاء الأعلى (انجمن عدليه/ Encümen-i Adliye)، ومحكمة التمييز (Mahkeme-i Temyiz) مقسمة إلى أقسام مدنية وجنائية وإدارية، ومحكمة الاستئناف (Mahkeme-i Istinaf) بأقسامها الجنائية والمدنية والإصلاحية والتجارية. وتشمل اختصاصاتها القضائية أيضًا، في اسطنبول، المحكمة الابتدائية لاسطنبول (دار سعادت بدايت محكمه سى/ Der Saadet Bidayet Mahkemesi) المُقَسَّمة أيضًا إلى أقسام مدنية وجنائية وإدارية، ومحكمة التجارة (محكمه تجارت/ Mahkeme-i Ticaret)، أو المحاكم المختلطة، بقضاة يمثلون المجتمعات التجارية الأجنبية المختلفة النشطة آنذاك في السلطنة، وبفروع مدنية وبَحرية مستقلة. وإضافة إلى الإشراف على النظام القضائي العلماني وتزويده بالعاملين، تتولى الوزارة أيضًا تدريب القضاة والإشراف على نظام التعليم القانوني العلماني.

ح. **الصدارة العظمى**: على رأس الإدارات التنفيذية للباب العالي كلها يأتي منصب الصدر الأعظم نفسه، الذي أُطلق عليه أسماء عدة مختلفة، مثل: الصدارة العظمى (Sadaret-i Uzma)، ورئاسة الوزراء (Baş Vekâlet)، وحتى الباب العالي (Bab-ı Âli) ذاته، على الرغم من أن المصطلح الأخير يشمل جميع الإدارات تحت إشرافه

(21) *Başvekâlet Arşivi*, Teşkilât-ı Devair 19/1, 25/2, 19/2, *irades* of 3 Zilkade 1283, 5 Zilkade 1283, and 11 Zilkade 1283.

وسيطرته، بما في ذلك إدارته. وفي عام 1839، كانت هذه الإدارة لا تزيد عن آمدى ديوان هُمايون (Âmedi-i Divan-i Hümayun)، أي القسم الداخلي من الإدارة الذي كان يضم وزارة الخارجية قبل أن يفصل مصطفى رشيد باشا بين الاثنين[22]. تَضَمَّن مكتب آمدي، مكتب مراسلات الصدر الأعظم ومحفوظاته (باب عالى اوراق اوده سى/ Bab-ı Âli Evrak Odası). وعندما قام رجال التنظيمات، بقيادة الصدر الأعظم، بتشكيل سلطة الباب العالي، نقلوا إليه معظم دوائر الديوان السلطاني المتبقية التي مُنحت في الأصل إلى وزارة الخارجية، بما في ذلك قلم التشريفات (تشريفات قلمى/ Teşrifat Kalemi)، الذي كان مسؤولًا عن المراسم والتنظيم الرسمي والاحتفالات. وتخضع أيضًا لسلطة الصدر الأعظم في الباب العالي الهيئات التشريعية المركزية المختلفة، والتي علينا أن ننتقل إليها الآن.

تاسعًا: الهيئات التشريعية

كان يوجد فرع مستقل من الحكم في ظل الجزء المتكامل من العملية التي تُدار من خلالها السلطنة، يتمثل في الهيئات التشريعية الجديدة التي طورتها التنظيمات، على قدر أهمية الوظائف التنفيذية نفسه في توفير قاعدة لاستمرار حكم السلطنة ودعم التحديث، على الرغم من الاضطرابات السياسية[23]. لقد بدأ محمود الثاني العملية التي استبدل بها الديوان السلطاني القديم ومهامه التشريعية، بأجهزة جديدة أكثر قدرة على تلبية احتياجات العصر. ويُعدّ المجلس الأعلى للأحكام العدلية، الذي أُسس في عام 1838 في القصر، ودار شورى الباب العالي، والهيئات الاستشارية للإصلاح التي أنشأها محمود الثاني والصدر الأعظم، بمثابة نواة للهيئات التشريعية التي من شأنها أن تأتي خلال حقبة التنظيمات.

1. المجلس الأعلى للأحكام العدلية

كان هناك العديد من المشكلات التي أعاقت عمل المجالس خلال العام الأخير من عهد محمود الثاني. أولها، وبالنظر إلى أنها كانت هيئات حكومية جديدة مفروضة على

---

(22) يُنظر أعلاه ص 84.

(23) يستند هذا البحث في الأصل على:
S. J. Shaw, "The Central Legislative Councils in the Nineteenth Century Ottoman Reform Movement before 1876," *International Journal of Middle East Studies*, 1 (1970), pp. 51-84.

نظام قائم، وبالنظر إلى عدم وضوح مهامها الدقيقة وعلاقاتها بالمسؤولين الآخرين، كانت نصائحها تُقابَل بالتجاهل في كثير من الأحيان. ثانيها، وبما أن هدفها الأصلي هو توفير مشورة يقدمها الخبراء، فقد عُيّن الأعضاء وفقًا لمؤهلاتهم بغض النظر عن رتبهم. لكن في حين كانت المجالس فكرة تقدمية وجديرة بالتقدير، كانت النتيجة مع العقلية العثمانية هي أنه كان يُستمع فقط إلى الأعضاء من ذوي الرتب الأعلى. وثالث هذه المشكلات هي طبيعة التعيينات بدوام جزئي، حيث يقضي الأعضاء معظم وقتهم في مهامهم الإدارية العادية. في النهاية، ونظرًا إلى أن الاختلاف بين المجلسين لم يوضَّح، ولم يُحدَّد نطاق سلطتهما متى مست توصياتهما مصالح الوزراء أو الإدارات، كانت آراء هؤلاء هي الغالبة وفقًا لنظام الحَدّ (had) العثماني القديم.

بإلغاء المجلس الاستشاري للباب العالي وتحديد المجلس الأعلى للأحكام العدلية مصدرًا رئيسيًا لمناقشة الإصلاح ووضع تشريعاته، جعل فرمان كُلخانه ذلك الأخير هو الهيئة الوحيدة المكلفة مناقشة المسائل المهمة التي تتطلب تشريعات، والتحقيق في كل مشكلة، بغض النظر عن "حدود" الوزراء أو غيرهم من المعنيين، ومن ثم تقديم مقترحات للتشريع. هذه المقترحات تُرفع إلى السلطان لتصديقها، ليس من جانب مجلس الوزراء فحسب، بل أيضًا من مجلسٍ خاص (مجلس خاص عمومى/ Meclis-i Hass-ı Umumi) يتألف من كبار الوزراء ومسؤولين متقاعدين إضافة إلى جميع أعضاء المجلس الأعلى، وذلك لضمان أن يكون لهذا الأخير صوت مؤثر في عملية الموافقة، أكثر مما كان عليه الحال عندما كان يتولى ذلك مجلس الوزراء وحده. ونطاق هذا المجلس الخاص محدود، بمعنى أنه لا يستطيع النظر إلا في الأمور التي يحيلها عليه مجلس الوزراء أو الإدارات. لكن الإعلان عن ذلك تم في الواقع على نحو غير واضح تمامًا في قوانينه الناظمة، من أجل أن يمضي قدمًا ويعدّ التشريعات لما يرغب فيه، إذ إن أي شيء تقريبًا قد يعتبر ذا صلة بالمشكلات المحالة إليه. خُصص له 10 أعضاء بدوام كامل، اختيروا من كبار المسؤولين من المؤسسات الأربع التي تشكل الطبقة الحاكمة[24]. وبُني مقر جديد للمجلس في الباب العالي، ما يشير إلى أنه مهما تكن القرارات الإصلاحية التي يصدرها السلطان، فإن تنفيذها منوط بمصطفى رشيد باشا ورفاقه بدلًا من القصر، ما يعني بدء انتقال السلطة إلى

---

(24) *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Tanzimat, I, 4-6; *Takvim-i Vekayi*, 519.

الأول. وبعد الافتتاح الرسمي بحضور السلطان (8 آذار/ مارس 1840)، بدأ المجلس العمل بكثافة نادرًا ما لوحظت في دوائر الحكم العثمانية قبل ذلك الوقت. وقد نُظّمت المناقشات بحيث بات يُستمَع إلى جميع الأعضاء بغض النظر عن مراتبهم، في حين حُظر على الأعضاء مغادرة القاعة أثناء المناقشات، كما حُظر على أي أحد مقاطعة أحد المتحدثين إلى حين انتهائه. وسرعان ما بدأ المجلس يستدعي مسؤولي الوزارات ويستجوبهم، على الأقل أولئك الذين كانوا لدى الباب العالي، على الرغم من أن هؤلاء لم يكن عليهم الحضور أو الإجابة عن الأسئلة إذا لم يرغبوا في ذلك. وكانت تُبذل محاولات لتعديل التوصيات الفردية لضمان الإجماع، لكن في حال صيغ بعضها بأغلبية الأصوات، يُبلغ السلطان بأسباب المعارضة حتى يتمكن من إصدار حكمه الخاص.

رغم القواعد الناظمة لعمله، سرعان ما كشف المجلس الأعلى عن عدد من المشكلات الخاصة به. فقد احتفظ بعض الأعضاء بمناصبهم القديمة وأرسلوا نوابًا عنهم لحضور اجتماعات المجلس. ونظرًا إلى أن النِصاب القانوني كان لا يكتمل غالبًا نتيجة ذلك، كان لا بد من إرجاء القرارات. وكان مجلس الوزراء يبدأ اجتماعاته في وقت اجتماع المجلس الأعلى نفسه، ما جعل من شبه المستحيل على هذا الأخير أن يجبر أي شخص على القدوم من الباب العالي للشهادة وتقديم المعلومات اللازمة. كما استمرت غلبة الأعضاء الأكبر سنًا ورتبة في المناقشات، وتَجاهُل تجربة الأعضاء الأصغر وآراءهم. ولحل هذه المشكلات، أقر المجلس قواعد ناظمة جديدة (18 تموز/ يوليو 1841)، مَنحت الرتبة نفسها (رتبة 1، فئة 2) لجميع الأعضاء، وكذلك جزاءات لمن ينتهك أيًا من هذه القواعد. كما أُمر الأعضاء بتقسيم أنفسهم إلى لجان تخصصية صغيرة للنظر في الاقتراحات قبل البت فيها في الاجتماعات العامة، وهو ما وفر الأساس لنوع من التنظيم سينشأ بعد ذلك ويستند إلى نمط الهيئات الإدارية. ومن أجل مسألة حضور الوزراء وغيرهم من المسؤولين المهمين، أُمر المجلس الأعلى بعقد الاجتماعات التي تتطلب مثل هذه الاستجوابات أيام السبت، بينما مُنع اجتماع مجلس الوزراء في ذلك اليوم. أخيرًا، لم تقتصر مهام المجلس الأعلى على إبداء آرائه حول مقترحات القوانين التي تضعها هيئات أخرى، بل تعدتها إلى وضع مشاريع قوانين ولوائح خاصة به تدعى "تذاكر" (tezakir)، والتي من شأنها أن تصبح الأساس لجميع التشريعات التنظيمية اللاحقة.

حققت مجموعة القوانين الناظمة الجديدة هدفها بشكل رئيسي، وخلال السنوات الخمس عشرة التالية، عمل المجلس الأعلى بنجاح بوصفه جهازًا تشريعيًا رئيسيًا. ومن المؤكد أن رجال التنظيمات الاستبداديين تأكدوا تمامًا من أنه سيكون سهل الانقياد لرغباتهم، ولا سيما مع تخصيص منصبي رئيس المجلس ومساعده المرتفعي الدخل إلى أفضل من يعكس إرادة الباب العالي من الأعضاء، وجعل تفاوت في رواتب الأعضاء الآخرين وفقًا لمدى انقيادهم في القضايا المهمة. أقرّ السلطان وأصدر أكثر من 90 في المئة من توصيات المجلس من دون تعديل. كما مارس المجلس وظيفة قضائية، حيث عمل بوصفه محكمة إدارية خاصة من الدرجة الأولى لمحاكمة كبار الإداريين والسياسيين المتهمين بانتهاك القانون، وبوصفه محكمة استئناف نهائية للقضايا الجنائية التي نظرت فيها أصلًا مجالس الولايات في ظل قانون "التنظيمات" الجنائي[25].

2. مجلس التنظيمات

مع ذلك كان نجاح المجلس الأعلى بمنزلة تقرير لمصيره. لقد تحمل عبء إعداد التشريع بشكل كامل إلى حد غرقه في حجم عمله الضخم فتأخر بشدة. وكان هذا عاملًا رئيسيًا في إبطاء حركة التنظيمات قبل حرب القرم مباشرة. فضلًا عن ذلك، أصبحت حركة التنظيمات في ذلك الوقت في أيدي الجيل الثاني من رجال التنظيمات، بقيادة عالي وفؤاد، اللذين أرادا إحراز تقدم سريع، في حين كان المجلس مَعْقِلًا لرجال التنظيمات الأكبر سنًا والأكثر محافظة، بقيادة مصطفى رشيد باشا. لذلك، ولأسباب إدارية وسياسية، لم يُترك للمجلس الأعلى في عام 1854 سوى وظائفه القضائية، في حين أُنشئت هيئة تشريعية جديدة بالكامل باسم المجلس الأعلى للتنظيمات (مجلس عالى تنظيمات/ Meclis-i Âli-i Tanzimat)[26].

كان الهدف الرئيسي للمجلس الجديد بشكل واضح هو استكمال إصلاحات التنظيمات والتوسع فيها. ولمنحه السلطة اللازمة للإسراع بالتشريع، تقرر فصله عن مجلس الوزراء وجعله معادلًا له، فوق الوزارات، ومنح رئيسه إمكانية التواصل

---

(25) Shaw, "The Central Legislative," pp. 54-63.

(26) September 26, 1854. *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Meclis-i Mahsus 79; Meclis-i Tanzimat, I, 1-3, 6-10; *Takvim-i Vekayi*, 519 (14 Cemazi I 1271).

المباشر مع السلطان. وفي حين لم يكن بإمكان المجلس الأعلى رسميًا سوى مناقشة الأمور المعروضة عليه، كان يمكن المجلس الجديد النظر في التشريع المتعلق بأي موضوع يراه مناسبًا، ويمكنه أيضًا تلقي ودراسة المقترحات المقدمة إليه مباشرةً من المسؤولين أو الرعايا، وهكذا أُجيزت للمجلس الجديد عملية التشريع لأول مرة. كذلك أُجيز له استدعاء المسؤولين للإدلاء بشهادتهم، وإرسال ممثليه للحصول على معلومات من محفوظات الوزراء، والتحقيق في كيفية تنفيذ هؤلاء الوزراء للقوانين. كانت تلك أول مرة - منذ فصَلَ الإصلاحيون بين الوظائف التشريعية والتنفيذية العثمانية - يُجاز فيها منح الأولى بعض السلطة للإشراف على الأخيرة، وبالتالي بدء العملية الطويلة نحو حكم برلماني مسؤول. أخيرًا، كان يُمنَع تقديم أي اقتراح قانون من دون موافقة مجلس التنظيمات. وقد كان بإمكان الإدارات والوزارات أن تقترح قوانين جديدة لنفسها، لكن حتى هذه كان يتعذر تطبيقها من دون أن تمر بالعملية التشريعية الكاملة.

مع ذلك، سرعان ما أدى استمرار وجود المجلس الأعلى إلى ارتباك وتضارب في السلطة. فبينما كان يُفترض أن يقتصر المجلس القديم على المسائل القضائية، فإنه استمر في صوغ قوانين تشريعية خاصة به، مع قصر اهتمام مجلس التنظيمات على القوانين التي تحدد تنظيم الهيئات الحكومية الرئيسية في المقام الأول وتشغيلها. يبدو أن علاقة الهيئتين كانت ترتبط بالسياسة المتقلبة في ذلك الوقت؛ حيث هيمن مجلس التنظيمات عندما كان عالي وفؤاد في السلطة، في حين تغلّب المجلس الأعلى عندما تولى خصومهما الصدارة العظمى. كذلك فإنه مع ازدياد الحاجة إلى تنظيم وإعادة تنظيم الهيئات الحكومية خلال السنوات الأخيرة من التنظيمات، بات العبء على مجلس التنظيمات كبيرًا للغاية إلى حد اضطراره إلى نقل بعض هذا العمل إلى المجلس القديم. وهذا الأخير كان مشغولًا للغاية سواء بالعمل التشريعي أو القضائي، إلى حد أنه كان عليه أن يُقَسِّم نفسه إلى خمس لجان متخصصة، تتعامل مع الإدارة والأمور المالية والشؤون العسكرية والشؤون الخارجية والعدل على التوالي. وتُعزى الزيادة الضخمة في عمل كلا المجلسين أيضًا إلى ما أُنشئ في ما بعد من المجالس التشريعية للإيالات، التي أرسلت إلى اسطنبول أعدادًا كبيرة من الإجراءات المقترحة المتعلقة بمناطقها. كذلك أدت زيادة عدد الأعضاء في المجلسين على المستوى المركزي إلى مزيد من التعقيدات والتأخير، فوجد الأعضاء أن من الأسهل

تجنب أي نوع من التعبير عن الرأي، وطغت على المناقشات الخلافات السياسية والشخصية. وسرعان ما أدى تراكم التشريعات غير المنجزة في الأعلى، إلى حدوث شلل مماثل على مستوى الإيالات. وبحلول عام 1860، وقع مجلس التنظيمات إلى حد ما في الارتباك نفسه الذي أدى إلى إنشائه[27].

3. المجلس الأعلى للأحكام العدلية

خَلُصَ تحقيقٌ طويل إلى أن صعوبة الوضع تكمن في الاتجاه العثماني القديم إلى إنشاء مؤسسات جديدة للتعامل مع المشكلات الجديدة من دون القضاء على القديمة أو ربط هذه بتلك. ونتيجة ذلك، بُذلت محاولة لترشيد العملية التشريعية من خلال أمر صدر في 9 أيلول/ سبتمبر 1861 قضى بدمج المجلسين في المجلس الأعلى للأحكام العدلية، الذي قُسِّم بدوره إلى ثلاثة أقسام: (1) إدارة القوانين واللوائح، التي تولت المهام التشريعية لكلا المجلسين القديمين؛ (2) إدارة الشؤون المالية والإدارية التي كُلِّفت بالتحقيق الإداري؛ (3) إدارة الدعاوى القضائية التي تولت المهام القضائية للمجلس الأعلى، عملت كمحكمة استئناف للقضايا التي تبت فيها المجالس القضائية للأقاليم، وكمحكمة ابتدائية في القضايا المتعلقة بمسؤولين في السلطة المركزية. كان بإمكان المجلس ككل وإداراته إطلاق المناقشات والاقتراحات القانونية من تلقاء نفسهما. ولتسريع وتيرة الأعمال، سُمح بترتيب أولوياتها بحيث باتت تستند إلى أهمية المشكلات، بدلًا من استنادها ببساطة إلى أسبقية الوقت الذي تم تلقيها فيه. وقد أتيح التصويت السري في ما يتعلق بالمشكلات المهمة، مع تقديم نقاشات الأقلية في محاضر منفصلة. ونظرًا إلى أن أعضاء المجلس الجديد كان لا يزال يعيّنهم مجلسُ الوزراء، فإن قدرة المجلس الجديد على الإشراف على مجلس الوزراء كانت محدودة بالرغم من حقه في التفتيش والتحقيق. لكن سلطته التي تخوله استجواب أعضاء السلطة التنفيذية ومساءلة مسؤولين كهؤلاء عن المخالفات، أدت إلى زيادة فاعلية الإشراف على الحكومة، وساهم التدفق الفعال للتشريعات في المجلس الجديد مساهمة جيدة في نجاح التنظيمات عندما كان عالي وفؤاد في السلطة خلال ستينيات القرن التاسع عشر[28].

---

(27) Shaw, "The Central Legislative," pp. 63-69.

(28) Ibid., pp. 69-73.

4. مجلس الدولة وديوان الأحكام العدلية

لا يُعزى التغير في العملية التشريعية، عندما حدث مرة أخرى، إلى أوجه الفشل الجديدة للمجلس الأعلى، بقدر ما أتى نتيجة لانتقاد استبداد التنظيمات، سواء من الأوروبيين الذين أخفوا اعتقادهم الأساسي بتفوق المؤسسات المسيحية وأساليبها في دعم تمثيل غير المسلمين في عملية الحُكم، أو من مثقفي حركة العثمانيين الشباب الذين ادعوا أن إنجازات التنظيمات لا تعني شيئًا ما لم يجرِ تبني المبدأ التمثيلي والتوسع فيه. ورغم أن فؤاد وعالي كانا يؤمنان بوجوب الإصلاح من الأعلى، إلا أن نجاح المجالس التمثيلية في الأقاليم وضغط إنكلترا المستمر، أقنعهما في النهاية بوجوب إدخال المزيد من التغييرات على المستوى المركزي.

نتيجة ذلك، قُسِّمَ المجلس الأعلى مرة أخرى في عام 1867 إلى هيئتين مستقلتين، تشريعية وقضائية، أُطلق على الأولى مجلس الدولة (شوراى دولت/ Şurayı Devlet)، والثانية ديوان الأحكام العدلية (ديوان احكام عدليه/ Divan-ı Ahkâm-ı Adliye)، يرأسهما على التوالي مدحت باشا وأحمد جودت باشا. يتولى المجلس الجديد للأحكام العدلية الفصل في القضايا المتعلقة بالقوانين واللوائح العلمانية، والعمل كمحكمة استئناف نهائية لنظام المحاكم النظامية (Nizamiye) المدنية الذي كان يجري إنشاؤه آنذاك، في حين أن مجلس الدولة أصبح الهيئة التشريعية المركزية. أما الأول فكان من المفترض أن يعد جميع مشاريع القوانين واللوائح، والتحقيق في مسائل الإدارة العامة، والبت في النزاعات بين الهيئات التنفيذية والقضائية وفي ما بينها، وإسداء المشورة إلى الوزارات بشأن إنفاذ القوانين واللوائح المعمول بها فعليًا، والحُكم على المسؤولين الحكوميين المتهمين بسوء الإدارة. وقد قُسِّمَ إلى خمس إدارات لكلٍ منها 10 أعضاء: للداخلية/ الحرب والمالية/ الأوقاف الدينية والعدل/ القانون والأشغال العامة/ التجارة/ الزراعة والتعليم العام. نجحت العضوية، لأول مرة، في تمثيل المصالح الرئيسية للسلطنة، لكن في ظل قيود صارمة. وكان جميع الأعضاء يُعيَّنون رسميًا من السلطان. وكانت ترشيحات العضوية تُطلب من الولاة وتُستَلم منهم، وتُطلَب كذلك من عددٍ من المسؤولين المحليين الذين حصلوا بدورهم على الترشيحات من مجالسهم الاستشارية وقادة المِلل والطوائف. وكان مجلس الوزراء يختار الأعضاء في النهاية من قوائم المرشحين التي تمثل كل جماعة في كل

ولاية، مع إضافة أسماء إضافية في حالات استثنائية فقط. وهكذا تحقق تمثيل جميع المصالح والفئات المهمة بين المسلمين وكذلك غير المسلمين، حيث قدم هؤلاء الممثلون نوعًا من المساهمات الشعبية في العملية التشريعية على المستوى المركزي.

لكن حتى هذا النوع المحدود من التمثيل، نتج منه تقييد سلطة مجلس الدولة بشدة مقارنة بسلطة ما سبقه؛ إذ كان التداول يقتصر على الأمور التي تُعرض عليه، وكان يجوز للوزارات والإدارات تجاوزه وتقديم المقترحات التشريعية مباشرة إلى مجلس الوزراء، كما لم يعد بإمكانه مراجعة ميزانية الدولة أو استجواب الوزراء بعد نقل هذه المهام إلى مجلس سنوي خاص للوزراء والأعيان (مجلس عمومى/ Meclis-i Umumi، أو المجلس العام)، يسيطر عليه الصدر الأعظم سيطرة شديدة. وعلى الرغم من الضغوط الكبيرة، حرص عالي وفؤاد على أن يكون مجلس الدولة الجديد خاضعًا للباب العالي، وألا يعطل تدفق التشريعات الأساسية(29). لكن من الناحية العملية، فإن حق مجلس الدولة في تقصي تطبيق القوانين واللوائح قد منحه وسائل لممارسة سلطة أكثر مما يمكن أن يُفهم من لوائحه. إضافة إلى ذلك، فإن طبيعته التمثيلية، مهما كانت محدودة، شجعت أعضاءه على أن يكونوا أكثر استقلالية عن الوزراء من الأعضاء السابقين.

خضعت تنظيمات الهيئتين للتعديل بمرور الوقت. ففي 6 أيار/ مايو 1869، كُلِّف مجلس الدولة بعدد من المهام القضائية، وخُصِّص قسم جديد للتعامل مع قضايا المحاكم. في حين أصبح المجلس العدلي محكمة استئناف في قضايا الاختصاصات القضائية الأدنى بشكل أساسي، وصار بالتالي نواة لمحكمة الاستئناف الأحدث (محكمه تمييز/ Mahkeme-i Temyiz). تولى مجلس الدولة اختصاص الفصل في النزاعات بين المسؤولين القضائيين والإداريين، والاستئناف ضد قرارات الولاة المتعلقة بالقضاء الإداري. وأصبح القضاء الإداري في الواقع جزءًا مهمًا من عمل المجلس، حيث قُسِّمت في أواخر العام نفسه دائرة قضايا المحاكم الجديدة إلى قسمين جنائي ومدني، في حين دُمِجَت دائرتا الداخلية/ الحرب والتعليم في دائرة واحدة، وهو ما جعل المجلس يضم ست دوائر كما كان من قبل.

(29) April 2, 1868; *Başvekâlet Arşivi*, Teşkilat-ı Devair/Meclis-i Mahsus no. 11; Lütfi, vol. 11, pp. 176-178; *Düstur*, vol. 1, pp. 703-706; *Takvim-i Vekayi*, 963; Young, vol. 1, pp. 3-5; *Levant Herald* (8 May 1868).

خلال ما تبقى من حقبة التنظيمات، قام مجلس الدولة بمعظم أعماله التشريعية والإدارية من خلال إداراته، ونادرًا ما اجتمع بكامل أعضائه، ما أدى إلى انتقادات غير مبررة، من الأجانب وبعض العثمانيين على حدٍ سواء، بأنه غير فاعل وغير مجدٍ. لكنه في الواقع واصل العمل بفاعلية، ما زاد من تدفق التشريعات إلى حد بعيد، وزاد أيضًا من كفاءة الإدارات التنفيذية بإخضاعها للفحص الدقيق. وعندما أصبح محمود نديم صدرًا أعظم في عام 1871، حاول إعادة تنظيم مجلس الدولة في ثلاثة أقسام - التشريعات الإصلاحية، والشؤون الداخلية، والشؤون القضائية - مستخدمًا إعادة التنظيم أداة للتخلص من أنصار مدحت (10 شباط/ فبراير 1872). وبسبب النجاح الجزئي لهذا المسعى، واصل نديم باشا إلغاء معظم الوظائف الإدارية والقضائية المتبقية للمجلس (12 حزيران/ يونيو 1875) بحجج غير مبررة تمامًا، وهي أنها تكرر عمل الوزارات والمحاكم، ولم يترك له سوى مهامه التشريعية، التي سرعان ما استولت عليها لجنة الإصلاح الجديدة (اصلاحات قوميسيونو/ Islahat Komisyonu) برئاسة أحمد جودت، التي تكوَّن فريق عملها الرئيسي مع ذلك من رجال محمود نديم، وخضعت لسيطرته المباشرة. لكن عندما أصبح مدحت باشا صدرًا أعظم بعد ذلك بوقت قصير، ألغى اللجنة الأخيرة وأعاد مجلس الدولة إلى مهامه السابقة، مع تنظيم أقسام مستقلة مرة أخرى للتعامل مع الأشغال العامة والتعليم والحرب وإدارة الولايات. وسنرى في ما بعد كيف استمر المجلس في العمل بوصفه هيئةً تشريعيةً رئيسيةً للسلطنة حتى خلال فترة البرلمان (1876-1878)، وكذلك في ما بعد[30].

عاشرًا: مجلس الوزراء

أصبح مجلس الوزراء (مجلس وكلاء/ Meclis-i Vükelâ، المسمى أحيانًا "مجلس خاص"، أو مجلس السلطان) على رأس الأجهزة التنفيذية والتشريعية للحكم على المستوى المركزي، وصار هو الهيئة التنفيذية والتشريعية الرئيسية التي تقوم بالتنسيق، في حين قُلِّص الديوان السلطاني إلى ما يشبه المجلس الخاص، وظيفته توفير رواتب مفضلي القصر، وتصديق أنواع معينة من القوانين الدبلوماسية والتشريعية. كان

(30) Shaw, "The Central Legislative," pp. 73-84; *Başvekâlet Arşivi*, Teşkilat-ı Devair 1/25; Lütfi, vol. 14, 29a-b.

مجلس الوزراء متنوعًا في تركيبه، لكنه شمل عمومًا جميع الوزراء، وشيخ الإسلام، والسرعسكر، والأميرال الأكبر، أو في كثير من الأحيان وكلاءهم، ومديري (مشيري) دائرتي الشرطة والأسلحة (طوبخانه) في اسطنبول - على الرغم من أنهما كانا تابعين اسميًا لوزير الداخلية والسرعسكر على التوالي - ووكيل الصدر الأعظم عندما يكون مسؤولًا عن وزارة الداخلية، ومديري دائرتَي الضرائب غير المباشرة (رسومات امينى/ Rüsumat Emini) والإيرادات الضريبية (دفتر خاقانى/ Defter-i Hâkani) عندما أُنشئتا في أواخر القرن التاسع عشر، وعادةً مساعد (كتخدا) السلطانة الأم التي تمثل القصر. وبالنظر إلى أن السلطان كان يعيّن الأعضاء وهم بالتالي مسؤولون أمامه عن إداراتهم، فقد كانوا مستقلين نسبيًا عن الصدر الأعظم، من الناحية النظرية على الأقل، ويفتقرون إلى وحدة مجلس الوزراء الحديث واضطلاعه بالمسؤولية، باستثناء ما كان عليه الحال ربما خلال أقوى أيام رشيد وعالي وفؤاد وفي الأيام الأخيرة لعهد تركيا الفتاة. وفي أوقات أخرى، مع السيطرة المركزية الضئيلة للغاية، سادت السياسات الفردية والحزبية في مداولاته، كما حدث في المجالس التشريعية، الأمر الذي صعّب جدًا تأدية أعماله.

مع ذلك قام مجلس الوزراء بعدد من الوظائف السياسية والقانونية المهمة. فبعد عام 1850، كان هذا المجلس هو الذي يُقْسِم له السلاطين الجدد يمين الولاء في حفل الجلوس الرسمي، تليه اليمين العامة التي يؤديها جميع أعضاء الطبقة الحاكمة الحاضرين. وكان يدلي بمشورته للصدر الأعظم والسلطان بشأن القضايا المهمة والاقتراحات التشريعية على حدٍّ سواء، ويوافق على ميزانية الدولة بوصفها جزءًا من العملية التشريعية، وكان له الحق في المبادرة بالتشريع. وكانت قرارات المجلس تبلَّغ في شكل محاضر مناقشة (مُذكرات ضبط ورقه سى/ müzakerat zabıt varakası) تُقدَّم عن كل مسألة، وتحتوي على ملخصات للمسائل وكذلك المناقشات المؤيدة والمخالفة وقرارات المجلس. إضافة إلى ذلك، عندما باتت المسائل التشريعية تشتمل على هذه المحاضر، أُرفقت بتقارير مستقلة (مضابط/ mazbatas) تحتوي على النسخة النهائية من القوانين واللوائح المعنية وتفصيل المناقشات الرئيسية. وكان بإمكان المجلس اقتراح تغييرات في القوانين الواردة من المجالس التشريعية، وغالبًا ما فعل ذلك. وكان على السلطان أن يقرر الشكل النهائي قبل إرفاق إرادته، مع شرح لموافقته أو رفضه للمسألة المعنية.

حادي عشر: السلطنة

حاول السلطانان عبد المجيد وعبد العزيز - اللذان بقيا مركزين رمزيين على الأقل في الحكم والمجتمع العثمانيين - تغيير تنظيم وممارسات السلطنة قدر المستطاع لتتماشى مع تحديث الحياة العثمانية في ذلك الوقت. فتركا قصر طوبقابي للأقارب والموظفين الإضافيين، وانتقلا إلى قصر دولمه بهچه على ضفة البوسفور. وبينما استمر استخدام دولمه بهچه مكانًا للاجتماعات والاستقبال الرسمي والاحتفالات واجتماعات المجلس، أمضى عبد المجيد معظم وقته في قصر جديد يقع إلى الشمال قليلًا، أيضًا على ضفة البوسفور، في چراغان، كان محمود الثاني قد بدأ في بنائه عام 1836، ولم ينته منه عبد العزيز إلا في عام 1872. وسرعان ما أصبح قصر چراغان، بأجنحته الأوروبية الطراز الخاصة بالسلطان وعائلته، وبحدائقه الجميلة، المقر المفضل لأكبر عدد من أفراد العائلة الحاكمة وخدمهم. وفي فصل الصيف، كانت العائلة تنتقل إلى كاغد خانه، على طرف القرن الذهبي، حيث المقر الشهير لاحتفالات أحمد الثالث الصاخبة خلال حقبة اللاله، ومن ثم أصبح الوقت الأكبر يُمضى في قصر جديد بُني على شاطئ البوسفور في بكلربك. وعندما استحوذ الباب العالي على مهام الحكم واهتماماته، صار لدى السلطان وحاشيته المزيد من الوقت للهو. وقد اتضح أن قصر چراغان صغير جدًا بالنسبة إلى العائلة الحاكمة الآخذة في الاتساع، فتم التخلي عنه بالتدرج لتسوء حاله بسبب الإهمال، في حين بدأ تحديث قصر دولمه بهچه بدءًا من عام 1865. إضافة إلى ذلك، بُني جناح جديد على المرتفعات المطلة على دولمه بهچه، في يلدز، لإقامة السلطان وحاشيته الخاصة، في حين استمرت الشؤون الرسمية للسلطنة ومساكن الأمراء في مكانها في القصر الأقدم أدناه[31].

ازدادت عائلة السلطان وحاشيته وتنظيم قصره تعقيدًا خلال ذلك القرن مع ما لا يقل عن أربعة مقار سلطانية جاهزة دومًا لإقامة السلطان. بقي تنظيم قصر طوبقابي في الأغلب كما هو، مع وظائفه التي شغلها الموظفون الإضافيون والمتقاعدون، في حين أُلحق الخدم والموظفون الجدد بالقصور الجديدة، معظمهم على حساب

(31) *Takvim-i Vekayi*, 1490 (22 Rebi I 1289), 22 (15 Zilkade 1247), 103 (15 Safar 1251), 16 (12 Recep 1251), 197 (12 Safar 1256), 297 (18 Safar 1262), 343 (3 Şaban 1263), 360 (5 Muharrem 1264), 751 (end of Zilhicce 1280), 795 (28 Zilkade 1281), 798 (5 Zilhicce 1281), 845 (2 Muharrem 1283).

خزينة الدولة، بينما لا يدفع السلطان إلا مقابل الطعام والملابس والاحتياجات الشخصية الأخرى الخاصة به وبعائلته. وقد حاول محمود الثاني الصرف على هذه المجموعة من خزينته الخاصة (جب هُمايون/ Ceb-i Hümayun)، التي عُيِّن أمينها مشرفًا على الخدمة الداخلية للقصر بكاملها (اندرون هُمايون ناظرى/ Enderun-u Hümayun Nazırı). لكن لم يكن هذا وافيًا للغرض، خصوصًا بعد بقاء الخزينة في قصر طوبقابي، في حين أن السلطان وعائلته نادرًا ما كانوا يذهبون إلى هناك. ومن ثم في عام 1866، أنشأ عبد العزيز الخزانة الجديدة للسلطان (خزينه خاصه) في قصر چراغان، والتي ضمت الخزينة القديمة التي بقيت في قصر طوبقابي، في حين عُيِّن المشرف الجديد (خزينه خاصه ناظرى) مسؤولًا عن كامل هيكلية الإدارة والتمويل لجميع القصور السلطانية. جرى تقسيم الموظفين إلى كتبة، برئاسة رئيس الكُتّاب، والحُجّاب (kurena) للخدمات الشخصية ويرأسهم كبير الحُجّاب، وطاقم "المابين" (mâbeyin)، وتعني حرفيًا المنطقة الواقعة بين مساكن الرجال والحريم، الذين صاروا يشكّلون الموظفين الرئيسيين من الخدم والإداريين في القصور الجديدة. وفي عام 1866، دُمج مكتب رئيس المابين مع مكتب المشرف على خزينة السلطان فتشكّل بذلك منصب جديد، هو المابين مشيرى (mâbeyin müşiri)، برتبة المشير نفسها الذي يقود الجيش في الأقاليم. تحت هذا اللقب، تطور منصب مدير الشؤون الشخصية للسلطان ليصير أحد أكثر المسؤولين نفوذًا في الدولة، ليس في ولاية عبد العزيز فحسب، بل حتى على نحو أكبر في ولاية خليفته عبد الحميد الثاني، عندما أصبح القصر من شؤون الدولة المباشرة. كان التغيير الرئيسي الآخر الذي أجري خلال أواخر القرن، هو زيادة معاوني الحرب (ياوران حرب/ yaverân-ı harp) وتقسيمهم إلى مجموعتين: (1) ياوران اكرم (Yâverân-ı Ekrem)، أي القادة السياسيين والعسكريين السابقين والحاليين الذين شكلوا مجلس السلطان الخاص، ويقدمون له المشورة، إلى جانب مجلس الوزراء، بشأن السياسات والسياسة الإدارية؛ (2) فخرى ياوران اكرم (Fahri Yâverân-ı Ekrem)، الذين شكلوا حرس الشرف الفعلي للسلطان.

تغيرت عادات السلاطين وسلوكهم إلى حد بعيد خلال القرن التاسع عشر. فقد تلاشت العزلة القديمة، في البداية بسبب الحاجة البسيطة إلى السير عبر شوارع المدينة من القصور الجديدة لحضور صلاة الجمعة في الموقع المعتاد، مسجد آيا صوفيا، خارج قصر طوبقابي (على الرغم من بناء المساجد الخاصة أيضًا في

القصور الجديدة)، وبالطبع بسبب التبديل الموسمي لمكان الإقامة. إضافة إلى ذلك، أصبح السلاطين يشاهَدون في الأماكن العامة وهم يحضرون حفلات الاستقبال في سفارات الدول الأوروبية، أو أثناء ذهابهم لمشاهدة العروض المسرحية. وبدأوا في السفر خارج العاصمة بانتظام لتفقد الأوضاع والاطلاع على حسن تطبيق القوانين الجديدة. في عام 1846 ذهب عبد المجيد إلى الروملي. وفي عام 1850 أبحر عبر الدردنيل إلى ليمنوس وكريت وساموس ورودس، حيث التقى عباس باشا، والي مصر، قبل أن يعود عبر إزمير. كذلك سافر عبد العزيز إلى إزميد وبورصة في عام 1862، وإلى الإسكندرية والقاهرة في العام التالي، وهي تعد أول زيارة لسلطان حاكم إلى مصر منذ فتحها سليم الأول. أخيرًا سافر في صيف 1867 إلى باريس بدعوة من الإمبراطور نابليون الثالث لحضور افتتاح المعرض العالمي في تلك المدينة. كما ذهب إلى لندن، حيث أبحر في نهر التايمز مع الملك وزار قصر باكنغهام قبل أن يتفقد البحرية البريطانية في بورتسموث[32]. في الواقع، كان هذا يمثل صيحة بعيدة كل البعد عن ممارسات سلاطين الماضي، الذين خلقت عزلتهم نفسها هالة من الرعب والعظمة كانت جزءًا من التقليد الذي تعلّم الرعايا من خلاله كيف يوقرون حاكمهم. بالتأكيد كان هذا الأمر الجديد، وهو إمكانية التواصل مع السلاطين مصحوبًا بنقل مزيد من المسؤولية الإدارية إلى الباب العالي، ينحو إلى تقليص سلطة السلطان الفعلية أكثر مع مرور القرن.

ثاني عشر: إدارة الأقاليم والتنظيم العسكري

جُرّبت أساليب عدة لإحراز هدف أساسي للتنظيمات، وهو بسط السيطرة المركزية على الأقاليم. في البداية، أُضعفت سلطات الولاة من خلال نقل معظم مهامهم إلى مسؤولين أرسلتهم اسطنبول ويخضعون لها مباشرة. وفي وقت لاحق، حاولت الدولة العمل من خلال الولاة، حيث أعادت إليهم سلطاتهم مع زيادة سيطرتها عليهم بطرائق أخرى. أما الحل النهائي فكان مزيجًا من هذا وذاك، ليكون الحكم في الأقاليم نموذجًا مصغرًا من الهيكل الإداري المركزي، لكن مع خضوعها للمراقبة لضمان أن تكون السلطة النهائية لاسطنبول.

(32) *Takvim-i Vekayi*, 427, 690, 691, 692, 884, 885, 886, 887.

كانت المرحلة الأولى، التي طوّرها مصطفى رشيد باشا نفسه قبل حرب القرم، تستند إلى فرضية مفادها أن جزءً كبيرًا من الفوضى وعدم الكفاءة في إدارة الأقاليم في الماضي يرجع إلى النظام الذي مكّن معظم المسؤولين في الأقاليم - من جباة الضرائب حتى الولاة - من الاستقلال بمناصبهم، كملتزمي الضرائب أو أصحاب الإقطاع، من دون إشراف حقيقي أو سيطرة حقيقية من السلطة المركزية، ما داموا يؤدون مهامهم أو يدفعون الضرائب المطلوبة مقابل ذلك. وقد اتخذت سلسلة من الإجراءات بعد فرمان كُلخانه لتصحيح هذا الوضع.

فلقد أعيد تنظيم نظام الضرائب القديم في 7 شباط/ فبراير 1840، مع استبدال الضرائب المختلفة التي استندت سابقًا إلى التكاليف الشرعية (tekalif-i şeriye)، أو جُمعت كضرائب عرفية (tekalif-i örfiye)، بضرائب زراعة موحدة تبلغ نسبة 10 في المئة من الإنتاج، وبقيت تسمى بالاسم التقليدي أعشار (âşâr)، وضرائب رأس ثابتة على الماشية وعلى غير المسلمين (جزيه/ cizye)، وضرائب الخدمات الأخرى (وتسمى مُرتبات/ mürettebat)، وجميعها تحددت وفقًا لدخول دافعي الضرائب والقدرة على الدفع. لن يتولى تحصيل الأموال بعد ذلك الولاة أو ملتزمو الضرائب المُعيَّنون، بل مُحَصِّلون مدنيون (muhassıl-ı emval) يُرسَلون من اسطنبول لتقييم الضرائب لكل منطقة (سنجق/ لواء) وتحصيلها، مقابل رواتب منتظمة تدفعها الخزينة. وقد أدى فقدان الولاة لسلطة التحصيلات الضريبية إلى جعلهم أكثر خضوعًا للسلطة المركزية، الأمر الذي وعد بتحقيق إيرادات أكبر للخزينة، ونظام أكثر إنصافًا للرعايا مما كان عليه الحال في الماضي[33].

الخطوة الثانية هي إعادة تنظيم التقسيمات الإدارية في كل ولاية، باستخدام المصطلح التقليدي "سنجق"، لكن مع إعادة رسم الحدود لإنشاء وحدات متساوية من حيث السكان والثروة. وحيث أُدخلت الإصلاحات التنظيمة، عُيِّنَ مُحَصِّل على رأس كل سنجق، وبانتظار توسيع الإصلاحات إلى المناطق التي لا تزال في ظل النظام القديم، أُطلق على الحُاكم في هذه المناطق لقب قائمقام. وقُسِّمت السناجق بدورها إلى مقاطعات، أخذت الاسم نفسه الذي يُطلق أيضًا على الدوائر القضائية المشتركة

(33) *Takvim-i Vekayi*, 191 (17 Zilhicce 1255), 193 (13 Zilhicce 1255); Lütfi, vol. 6, pp. 152-156; Kaynar, pp. 226-254.

الحدود، وهو القضاء (kaza)، وعلى رأس كل قضاء مدير. وتتكون هذه بدورها من مناطق فرعية (ناحيه/ nahiye)، يحتوي كلٌّ منها عادة على بلدة أو قرية واحدة مهمة على الأقل، يديرها عمدة (مختار/ muhtar)، وهو مسؤول عيّنه محمود الثاني في الأصل لتمثيل السلطة المركزية في البلدات وكذلك في أحياء اسطنبول والمدن الرئيسية الأخرى. لقد مثّل رسم خطوط واضحة للسلطة بين هؤلاء المسؤولين خطوة كبيرة إلى الأمام في ترشيد نظام الأقاليم في السلطنة(34).

كانت الخطوة الثالثة في إطار الحد من السلطات المستقلة للولاة، هي تزويدهم وسلطات الأقاليم الأدنى بمجالس استشارية تتكون من ممثلين عن الطبقة الحاكمة وعن جماعات الرعايا الرئيسية في كل منطقة. كان هناك نوعان أساسيان من المجالس؛ ففي عواصم الولايات والسناجق، أُنشئت مجالس كبيرة (بويوك مجلس/ büyük meclis)، يتألف كل منها عادة من 13 عضوًا، من بينهم سبعة يمثلون السلطة المركزية (المحصل، وتابعه، وقائد الشرطة المحلية، وكاتبان يتم إرسالهما من اسطنبول لمساعدته في المسائل الضريبية، والقاضي المحلي، وكاهن المنطقة اليوناني الأرثوذكسي، وممثل ثاني أكبر المِلل)، وستة يمثلون الأعيان والنقابات المحلية(35). كانت الفئة الثانية من المجالس الاستشارية التي أُسست في عام 1840 هي المجالس الصغيرة (كوچك مجلس/ küçük meclis) التي أُدخلت إلى كل ناحية يُطبَّق فيها إصلاحات "التنظيمات" الخاصة بالولايات، مع اقتصار العضوية على خمسة: الممثل المحلي للمُحَصِّل، والقاضي، وقائد الشرطة، واثنين من الأعيان المحليين، أحدهما مسلم والآخر غير مسلم. وكما كان مسؤولو القضاء تابعين للمُحَصِّل، كذلك كانت تمامًا مجالسهم الصغيرة تابعة للمجالس الأكبر، لذا كان عليهم تقديم قراراتهم وتوصياتهم إلى الأخيرة للموافقة عليها. وكانت الطريقة التي يُختار بها الممثلون الشعبيون معقدة للغاية؛ حيث كان وجهاء كل قرية يختارون ناخبيهم من طريق القرعة، ثم يجتمع الناخبون من القرى المختلفة في عاصمة القضاء لاختيار مرشحين لمجلسها، في حين يختار أعضاء مجلس القضاء بدورهم الناخبين

---

(34) Kaynar, pp. 254-258; Lütfi, vol. 6, p. 93; *Başvekâlet Arşivi*, Mesail-i Mühimme 2, 23 Şevval 1255.

(35) S. J. Shaw, "The Origins of Representative Government in the Ottoman Empire: An Introduction to the Provincial Councils, 1839-1876," in: R. B. Winder (ed.), *Near Eastern Round Table, 1967-1968* (New York: 1969), pp. 53-142; *Başvekâlet Arşivi*, Irade Dahiliye 356 (29 Cemazi I 1256); Cevdet Dahiliye 14547, 12226, 4893.

من بينهم لاختيار ممثلين عن السنجق ومجالس الولايات التابعين لها. هكذا، ولأول مرة، مُنح الرعايا الحق في أن يمثّلوا بطريقة أو بأخرى في سيرورة الحكم، قبل وقت طويل من السماح بهذا التمثيل في السلطة المركزية، على الرغم من أن أولئك الذين انتُخبوا كانوا في معظم الحالات أعضاء في كل فئة من المؤسسات الحاكمة سواء كانت دينية أم اقتصادية أم اجتماعية، ومثلوا مصالحها وإرادتها بدلًا من مصالح تلك الجماهير[36].

تضمنت الخطوة الأخيرة في إطار جهود مصطفى رشيد لتوسيع السيطرة المركزية على الأقاليم، إعادة تنظيم واسعة للجيش. ففي عام 1841، قُسِّم الجيش - الذي أعيدت تسميته رسميًا بـ"عساكر نظاميه شاهانه" (Asâkir-i Nizamiye-i Şahane) - لأول مرة إلى قيادات إقليمية، كل منها بقيادة مشير يعيّنه السرعسكر في اسطنبول ويخضع في المسؤولية مباشرة له، وبالتالي أُنهيت سيطرة الولاة على القوات العسكرية داخل ولاياتهم. تحوّل الحرس السلطاني (الخاصة) إلى الجيش السلطاني (خاصه اوردوسو/ Hassa Ordusu)، وتمركز على جانب البوسفور من اسطنبول في أسكودار، متوليًا مسؤولية حفظ النظام والأمن وتطبيق لوائح التنظيمات في جنوب غرب الأناضول. وأعيد تنظيم قوات السرعسكر في اسطنبول لتصير جيش اسطنبول (اسطنبول اوردوسو أو دار سعادت اوردوسو)، الذي كان مسؤولًا عن معظم شمال غرب الأناضول وتراقيا. الجيش الثالث، جيش الروملي، ومقره في الأصل في مُناسطر وفي ما بعد في أشقودره (سكوتاري في ألبانيا)، كانت مهمته حراسة ما تبقى من الممتلكات الأوروبية للسلطنة. الجيش الرابع، وهو جيش الأناضول (اناضولو اوردوسو/ Anadolu Ordusu)، ومركزه في سيواس، مهمته حراسة شرق الأناضول. أما الجيش الخامس، المسمى جيش العرب (عربستان اوردوسو/ Arabistan Ordusu)، فكان مقرّه في دمشق، وكان يتولى مسؤولية بلاد الشام وقيليقية والعراق وشبه الجزيرة العربية حتى عام 1848، عندما أُنشئ جيش سادس، مقرّه في بغداد، من أجل المنطقتين الأخيرتين. كما أُنشئت وحدات فرعية جديدة في اليمن وكريت وطرابلس الغرب. كان التعداد الكلي الصحيح لكل جيش وتقسيم أفواجه بين المشاة والفرسان والمدفعية والاحتياط، يعتمد على الظروف المحلية ويتنوع إلى حد بعيد.

---

(36) Shaw, "The Origins of Representative," p. 53.

وقد تنوع التنظيم الداخلي أيضًا، لكن عمومًا قُسِّم كل فوج مشاة (آلاى) إلى ثلاث كتائب (طابور)، كلٌ منها يقودها رائد (بنباشي)؛ وقُسِّمت هذه بدورها إلى فرق (bölük) وسرايا (manga) من 10 رجال، كل منها بقيادة عريف (انباشى/ onbaşı)، ومجموعات من اثنين بقيادة رقيب (چاووش/ çavuş)، وأربعة بقيادة ملازم (mülâzim)، وثمانية بقيادة نقيب (يوزباشى/ yüzbaşi)، والفوج بأكمله بقيادة عقيد (ميرالاي). كما قُسِّمت أفواج الفرسان إلى ست فرق، والمدفعية إلى 12 بطارية، توفر 72 مدفعًا لكل فوج، نصفها متحرك ونصفها ثابت.

كان على الجنود الذين يكملون خدمتهم النظامية أن يعملوا في قوات الاحتياط (رديف) لمدة سبع سنوات إضافية. وقد نُظِّمت هذه القوات لتتمركز في أربع مناطق رئيسية - في مقر القيادة العامة لجيش الأقاليم في اسطنبول وفي إزمير ومُناسطر وسيواس - مع وحدات تابعة تتمركز في المدن التي بها حاميات رئيسية، وكلها تخضع للسيطرة المباشرة للمشير المناسب. كما أعيد تنظيم مخازن ومستودعات مستقلة للإمداد في الأماكن نفسها، وبالتالي تزويد الجيش العثماني بخدمة إمدادات مستقلة تمامًا على كامل أراضي السلطنة لأول مرة. وأصبحت قوات جيش الولايات والوحدات الاحتياطية أيضًا أساسًا لنظام التعليم العلماني للجيش، على المستويين الابتدائي والمتوسط، لتدريب الشباب الذين يستعدون ليصبحوا جنودًا وضباطًا، ما يشكل بالتالي نظامًا بديلًا للتعليم العلماني في السلطنة. كما قُدِّمت المساعدة للمشيرين من رجال القبائل غير النظاميين، الذين يُطلَق عليهم عمومًا الباشي بوزق (باشى بوزوق/ başı bozuk)، مع حوالى 65,000 محارب من القوزاق الذين دخلوا أراضي السلطنة في منطقة الدانوب، وكذلك التتار من دبروجه، والمحاربين التركمان والأكراد من شرق الأناضول.

اهتم عبد العزيز على وجه الخصوص بتحديث كل من الجيش والبحرية لمواجهة التهديد الروسي، وزاد من مخصصاتهم المالية إلى حد بعيد، على الرغم من أن هذا - كما سنرى - تسبب في صعوبات مالية إضافية. اشترى لهم بنادق جديدة من بروسيا، التي عيّنت ضباطًا لتعليم استخدامها. كما استحصل على مدافع ذات عيار كبير من إنتاج مصانع كروب (Krupp) في ألمانيا، لتعزيز دفاعات المضائق ونهر الدانوب، والدفاعات في قارص وأرضروم. وبدءًا من عام 1869، أُدخلت إصلاحات كبيرة في

تنظيم الجيش نتيجة للتأثير البروسي، بشكل رئيسي تحت إشراف السرعسكر الجديد حسين عوني باشا، الذي كان هو نفسه أحد آخر المشمولين بحماية مصطفى رشيد وعالي باشا. وفي ذلك الوقت، أُدخل تعديل طفيف على تنظيم جيوش الولايات، وأعيد الحرس السلطاني إلى اسطنبول كجيش أول، وأُنشئ جيش ثان جديد للدانوب (طونه اوردوسو/ Tuna Ordusu) في شُملا، وبقي الجيش الثالث في مُناسطر. كذلك نُقل جيش الأناضول من سيواس إلى أرضروم، وبقي الجيشان الخامس والسادس في دمشق وبغداد، وأعيد تنظيم الوحدات الموجودة بالفعل في اليمن كجيش سابع جديد. مُنح كل جيش آنذاك عددًا متساويًا من الرجال، حوالى 26,500 في المجمل، بستة أفواج مشاة وأربعة أفواج فرسان وفوج للمدافع الخفيفة وآخر للمدافع الثقيلة، إضافة إلى وحدات خاصة حسب الحاجة لإدارة الحصون في المنطقة التي يتبع لها ذلك الجيش[37].

في غضون ذلك، تقوّضت الإصلاحات الأصلية التي كان قد بدأها مصطفى رشيد باشا في الأقاليم بسبب النقص في الموظفين المدربين والقصور في جمع الضرائب الناتج من محاولة استبدال ملتزمي الضرائب بمحصلي الضرائب الذين يتقاضون أجرًا. لم يكن الولاة قادرين على معالجة الوضع، بعد إضعاف سلطاتهم بإصلاحات عام 1840، في حين أن المجالس الاستشارية لم ترغب في ذلك لأنها استمرت في تمثيل مصالحها ومصالح فئتها بدلًا من تلك الخاصة بالحكومة. فكان الحل (آذار/ مارس 1841) عند رشيد باشا بإقصاء المُحَصِّلِين المرسلين من اسطنبول، وتسليم الأقاليم لجيوش الأقاليم، وتعيين قادة هذه الجيوش حُكامًا للولايات (ولاة)، والضباط التابعين في مناصب قائمقام في الأقاليم، والذين اختاروا بدورهم أعيانًا محليين للعمل مديرين للأقضية، وإدارة الشؤون المالية بمساعدة أمناء الخزانة والكُتّاب الذين أرسلتهم وزارة المالية في اسطنبول[38]. وفي الأقضية الأصغر، أُلغيت المجالس الاستشارية لأسباب منطقية تمامًا، وهو أن كل ما فعلته لا يعدو أن يمثل إضفاءً للطابع الرسمي على المشاورات التقليدية للأعيان المحليين، الذين يُمنحون

(37) Istanbul University Library, TY 8975/b.

(38) *Başvekâlet Arşivi*, Maliyeden Müdevvere 9061, pp. 35-42; Lütfi, vol. 7, pp. 35, 52; *Takvim-i Vekayi*, 238, 240; Halil Inalcık, "Tanzimat'ın uygulanması ve sosyal tepkileri," *Belleten*, 28 (1964), p. 638; *Başvekâlet Arşivi*, Irade Dahiliye 2710.

رواتب على نفقة الحكومة للقيام بما كانوا سيفعلونه في أي حال لحماية مصالحهم الخاصة. وبدلًا من ذلك، صدرت توجيهات إلى المديرين لجمع مجالس استشارية غير رسمية لتقديم المشورة لهم بشأن مشكلات محددة. وفي الأقضية الكبرى وعلى مستوى السناجق أُبقي على المجالس، لكن أُلغيت الانتخابات وعَيَّنَ جميع الأعضاء من يتولون مناصب قائمقام لكي يمثلوا المصالح الرئيسية. الأهم من ذلك، أن أوامر صدرت إلى المشيرين بإنشاء مجالس إدارية إقليمية (ايالت اداره مجلسى/ eyalet idare meclisi) بممثلين يختارهم مجالس السناجق بموافقة من يتولون منصب القائمقام، وبالتالي إدخال الرعايا إلى الحكم في الأقاليم، على الرغم من أنهم كانوا لا يزالون يؤدون دورًا استشاريًا فقط. وبمرور الوقت، جرى توسيع صلاحيات المجالس للمشاركة في القرارات الإدارية بأوامر من السلطان. وقد سُمح لهم بطلب معلومات من الولاة في جميع الأمور، وإرسال شكاوى تتعلق بإدارة الولاية إلى الصدر الأعظم، والإدلاء بشهادات لمندوبيه عندما يأتون بصفتهم مفتشين. كما سُمح لهم بالإصغاء إلى الاستئنافات المشتملة على مبالغ كبيرة من المال من أحكام المحكمة الشرعية، وبالتالي توسيع سلطاتهم في المجال القضائي. أخيرًا، اتسع مجالهم كذلك بحيث بات بإمكانهم، فضلًا عن مناقشة المشكلات الحالية، مناقشة التدابير التي من شأنها "تطوير الدولة وإفادة أمن الشعب"، ما يعكس على مستوى الولايات امتداد نطاق الحكم الذي أدخلته حركة التنظيمات فعليًا إلى الحكم المركزي.

أدت التغييرات إلى تحسين كفاءة الحكم في الأقاليم. فقد حافظ المشيرون على النظام وجمعوا الضرائب، وبدأت المجالس الاستشارية اتخاذ تدابير لتحسين الأوضاع المحلية الاقتصادية والمعيشية، وأرسلت طلبات إلى اسطنبول للمساعدة من أجل إقامة الطرق أو إجراء تغييرات أخرى. وردًّا على هذه المقترحات، أُرسلت سلسلة من لجان التطوير إلى الروملي والأناضول لإجراء مقابلات مع المجالس والأعيان والرعايا، فحققوا في الأحوال وأعدوا تقارير أوصى معظمها بتوسيع الإصلاحات في الأقاليم لتشمل جميع أهداف التنظيمات، وتحديدًا إجراء الإحصاءات السكانية الجديدة لاستكمال إصلاح النظام الضريبي، وبناء الطرق والجسور، وأنظمة الري، ولتحسين اقتصاد السلطنة عند الحاجة وتوفير الرفاهية لشعبها. واستجابةً لهذه التقارير، وجّه الباب العالي معظم الأموال المتاحة للأعمال العامة إلى مجالس الولايات والأقضية، كي تتمكن من تحديد المشاريع المحلية الأكثر أهمية، ومن ثم

منحها نوعًا من الإشراف المباشر والسيطرة اللذين لا يمكن تحقيقهما من اسطنبول. وقد اختير لوائيْ إزميد وغاليبولي نموذجين لإصلاحات حركة التنظيمات في الأقاليم، مع إضافة إزمير وسالونيك وفارنا ما إن يتسنى تطبيق ذلك فيها. وهناك استُبدل الحُكام العسكريون بموظفين بيروقراطيين تخرجوا حديثًا من المدارس العلمانية الجديدة. وأجريت التعدادات السكانية والإحصاءات المساحية، ووُضعت سجلات ضريبية جديدة، واستُبدل الإداريون غير الأكفاء وأعضاء المجلس غير الأمناء، وبُنيت الطرق والجسور وأنظمة الري.

امتد نظام الأقاليم الجديد للتنظيمات إلى معظم الأقاليم في وقت حرب القرم. لكن الصعوبات المالية التي سببتها الحرب نفسها أجبرت الحكومة على التخلي عن عدد من برامج الأشغال العامة ووقف جميع رواتب أعضاء المجالس، ما دفع معظمهم إلى الاستقالة وسَمح للولاة والمسؤولين الإداريين الآخرين باستعادة السلطة الكاملة. استمرت المجالس اسميًا، لكن في كثير من الأحيان اقتصرت العضوية على المسؤولين الحكوميين وعدد قليل من زعماء المِلل. وفي المناطق المُسلمة، تطابقت المجالس في كثير من الأحيان مع المحاكم الشرعية المحلية برئاسة القضاة، الذين أصبحوا مرة أخرى مسؤولين محليين مهمين. كان النظام الجديد أكثر كفاءة وفاعلية بكثير من النظام القديم، لكنه لا يزال غير قادر على توفير أموال كافية لتمويل الأنشطة المتزايدة للسلطة المركزية والجيش وكذلك القصر. علاوة على ذلك، منح فرمان الإصلاحات (اصلاحات فرمانى/ Islahat Fermanı) الصادر في عام 1856 بناءً على طلب القوى العظمى، دافعًا جديدًا لإجراء أنواع معينة من الإصلاح في الأقاليم، ولا سيما تلك التي تنطوي على مشاركة شعبية في عملية الحكم، وإجراء تحصيل ضرائب مباشر في الأماكن التي لا يزال نظام الالتزام الضريبي سائدًا فيها.

كُلِّف فؤاد باشا حل المشكلات المالية وتلك المتعلقة بالأقاليم، وبعد نحو عامين من الدراسة، توصل إلى اعتماد قانون جديد للأقاليم يركز السلطة مرة أخرى في أيدي حكامها، ويهدف إلى توسيع إصلاحات التنظيمات لتشمل جميع أنحاء السلطنة. وقد احتفظ القانون الخاص بالأقاليم الصادر في عام 1858[39] بالهيكلية القائمة

(39) September 22, 1858; *Başvekâlet Arşivi*, Cevdet Dahiliye 2299; *Takvim-i Vekayi*, 566-574, 576, 578, 618; *Başvekâlet Arşivi*, Irade Meclis-i Mahsus 2371.

للحكم في الأقاليم، مع منح الوالي السلطة الرئيسية في جميع الأمور وأن يكون الممثل الوحيد للسلطة المركزية، وأن يكون قادة الجيش وأمناء الخزانة المرسلين من اسطنبول مسؤولين أمامه أيضًا عن عملهم في الولاية. ولم يُسمح للمسؤولين والرعايا في الأقاليم بالتواصل المباشر مع اسطنبول، إلا إذا كانت لديهم أدلة على أن الحاكم ينتهك القانون، وإلا فإن جميع هذه الاتصالات يجب أن تمر من خلاله. وقد أعيد إحياء المجالس الإدارية على جميع المستويات، حيث ظلت استشارية للولاة ومن يتولى منصب قائمقام، لكن مع وجود مديرين محليين يجب الحصول على موافقتهم قبل التصرف في الأمور المالية وتلك المتصلة بالشرطة، أو التواصل مع السلطات العليا. وجرى تنظيم إدارة مساحية (تحرير املاك نظارتى/ Tahrir-i Emlâk Nezareti) في وزارة المالية، أعدّت إحصاءات للأشخاص والممتلكات في جميع أنحاء السلطنة، حيث عملت من خلال اللجان المساحية للولايات التي نظّمها كل والٍ، بأعضاء من بينهم مسؤولين وأعيان محليين. وقد انتظموا في لجان مساحية من ثلاثة رجال، قاموا برفقة الكُتّاب والمهندسين بتحديد جميع الأراضي والمنازل وقطع الأراضي والحدائق والمباني وما شابه ذلك، وإعطاء قيمة تقديرية لكل منها. كما قاموا بتسجيل كل مواطن من الذكور، مسلمًا كان أو غير مسلم، عثمانيًا كان أو أجنبيًا، وأصدروا له شهادة ضريبية سكانية (ويركى نفوس تذكره سى/ vergi nüfus tezkeresi)، نصت على التزامه الضريبي وكانت كذلك بمثابة بطاقة هوية[40]. ومع اكتمال المسح في كل ولاية، طُبِّقت الإصلاحات الإدارية والضريبية للتنظيمات كاملة، بما في ذلك الضرائب المفروضة حديثًا على الأراضي والتحسينات، ودخل الإيجار، والأرباح، والرواتب في نهاية الأمر، وذلك كله على نطاق تدريجي. إضافة إلى ذلك، أعقب الانتهاء من كل مسح في الأقاليم إدخال نظام التجنيد الإجباري الجديد، حيث يُحدَّد عدد الرجال الذين على كل منطقة أن ترسلهم للتجنيد بناءً على احتياجاتها السكانية والزراعية، وأن تكون شروط الخدمة محدودة في البداية بخمس سنوات بدلًا من أن تكون مدى الحياة، مع إلزام كل رجل بالخدمة سبع سنوات إضافية في الاحتياط[41].

(40) *Düstur*, vol. 1, p. 201; G. Aristarchi Bey, *Législation ottomane, ou recueil des lois, règlements, ordonnances, traités, capitulations, et autres documents officiels de l'Empire Ottoman*, 7 vols. (Constantinople: 1873-1888), vol. 1, p. 170; Young, vol. 6, pp. 93-100; *Başvekâlet Arşivi*, Irade Dahiliye 3507.

(41) *Başvekâlet Arşivi*, Irade Meclis-i Mahsus 886, 4976.

في كانون الثاني/ يناير 1860، بُذلت محاولات لتسريع إصلاحات التنظيمات في الأقاليم. ولتوفير رواتب عالية بما يكفي للسماح بتعيين موظفين إداريين مؤهلين لتنفيذ "التنظيمات" في الأقاليم الأكثر أهمية، أُسند منصب الحُكم في هذه الأقاليم إلى ذلك الخاص بالمتصرفية (mutasarrıflık)، وهو مصطلح كان يستخدم في ما مضى على مستوى المقاطعة، لكنه صار يشير الآن إلى مناصب ذات مكانة رفيعة بشكل خاص، برواتب أعلى من تلك التي يتقاضاها الولاة الاعتياديون. ومن خلال هذه الوسيلة، جرى تعيين شخصيات التنظيمات الرفيعة المستوى مثل مدحت باشا وأحمد جودت باشا للعمل ولاةً في الأقاليم. وقد زادت سلطة الولاة على الأنشطة المالية في الولايات، مع حل وظائف أمناء الخزانة والكُتاب المستقلين المرسلين من اسطنبول، واستبدالهم بالمحاسبين لمساعدة الحُكام. مع ذلك، لم يكن هناك في الواقع تغيير كبير، حيث كان لا يزال يتعين على المحاسبين أن يكونوا أعضاء في المؤسسة الكتابية، ما يمنح قادتها ووزارة المالية سلطة عليهم أكبر مما هو منصوص عليه في القانون(42).

عمل النظام الجديد بشكل جيد إلى حد معقول، لكن كانت هناك شكاوى من الارتباك في نظام الأقاليم العالي التنظيم، بسبب ازدواجية الجهود والاستبداد الإداري، الأمر الذي ترك الرعايا في حال ليست أفضل بكثير مما كانوا عليه قبل حرب القرم، على الرغم من أن الحكومة كانت تستفيد إلى حد بعيد. تولى فؤاد باشا - مهندس الإصلاح السابق - زمام القيادة من جديد في التحقيق في الصعوبات، حيث أرسل سلسلة من لجان التحقيق. ولدى معرفة نجاح مدحت باشا في تطبيق نظام التنظيمات في نيش (1861-1864)، دعاه فؤاد إلى اسطنبول للتشاور. كانت النتيجة إصدار قانون الولايات العثماني لعام 1864، الذي بدأ حقبة جديدة في الأقاليم العثمانية، وظل هو الأساس الذي يقوم عليه الحُكم خارج اسطنبول حتى نهاية السلطنة(43). وقد وُضعت القوانين الجديدة بشكل أساسي كوسيلة لتوسيع إدارة

---

(42) *Takvim-i Vekayi*, 576, 578.

(43) Ezel Kural Shaw, "Midhat Pasha, Reformer or Revolutionary?," Unpublished Ph.D. dissertation, Harvard University, Cambridge, Mass., 1975, pp. 77-95; *Düstur*, vol. 1, pp. 608-624; *Takvim-i Vekayi*, 773; Aristarchi Bey, vol 2, pp. 273-295; Young, vol. 1, pp. 36-45; Baron Ignatz de Testa et al., *Recueil des traités de la Porte ottoman avec les puissances étrangères depuis 1536...*, 11 vols. (Paris: 1864-1911), vol. 7, pp. 484-493; Davison, pp. 146-151.

التنظيمات المنهجية الفعالة إلى الأقاليم. حلت الوحدات الإقليمية الكبيرة الجديدة (ولايت/ vilayet)، محل الوحدات التاريخية القديمة (ايالت/ eyalet)، وكانت مساوية لها في المساحة تقريبًا. وقد حدد القانون الهيكل الوظيفي وتوزيع السلطات داخل الوحدات الإقليمية الجديدة. وخلافًا لاتجاه التنظيمات المبكرة القاضي بتوطيد السلطة في يدي الحكم المركزي، جرى توسيع نطاق سلطة الوالي، وأُسند إليه الإشراف على الشؤون الاجتماعية والمالية والأمنية والسياسية للولاية، وتنفيذ القوانين. وكان يشرف مباشرة على عمل مرؤوسيه المباشرين في التسلسل الإداري الهرمي، أي المتصرفين (مُتصرف/ mutasarrıf) على مستوى السناجق. كما كان مسؤولًا عن تدابير المصلحة العامة، مثل التعليم وتطوير شبكة الطرق. وكان يحدد موعد دعوة المجالس المحلية إلى الانعقاد، ويتلقى توصياتها، وينفذ تلك التي كانت في نطاق سلطته. ويشرف على تحصيل الضرائب وسلوك محصلي الضرائب، لكنه لم يستطع استخدام أي من الإيرادات من دون إذن الباب العالي.

لقد ارتبط الوالي بالأقسام الإدارية التي توازي الهيكل البيروقراطي في اسطنبول، التي كانت تعيّن موظفيهم - مثل محاسب الولاية، ومدير الشؤون الخارجية، ومشرف الأشغال العامة، وقاضي التحقيق - الذين كانوا مسؤولين مباشرة أمام رؤسائهم في العاصمة.

كان المجلس الإداري (اداره مجلسى/ Idare Meclisi) ينسق أنشطة الإدارات المختلفة، وهو يتكون من الوالي، ورؤساء الإدارات، وستة أعضاء نواب، ثلاثة من المسلمين وثلاثة من غير مسلمين، منتخبين من بين السكان. وكان الحفاظ على النظام والأمن مسؤولية رئيسية للحاكم. وينص النظام على أن المجلس ينبغي ألا يتدخل في الشؤون القضائية على وجه التحديد. وبصرف النظر عما انطوت عليه ردات الفعل على مبدأ الفصل بين السلطات، فإن هذا الأمر كان مُهَدِّئًا لعلماء الدين الذين كانوا يتخوفون من تأثير زيادة العلمنة.

تولّت الشؤون القضائية للولاية ثلاث محاكم مختلفة: (1) المحكمة الشرعية، مع القاضي المسؤول؛ (2) محكمة الجنايات، التي تتكون من ثلاثة أعضاء مسلمين وثلاثة من غير المسلمين، برئاسة قاضي التحقيق؛ (3) المحكمة التجارية، المشكلة بحسب ما ينص عليه القانون التجاري، بعضوية مختلطة. علاوة على ذلك، كان هناك

محكمة الاستئناف التي تتكون من ثلاثة مسلمين وثلاثة من غير المسلمين، برئاسة قاضي تحقيق يعَيِّنه شيخ الإسلام ومسؤول ضليع في القانون يُدلي له بالمشورة. وكان على المحاكم الثانوية على مستوى السناجق، المنظمة على نحو مماثل، أن تحيل القضايا المهمة إلى محكمة الولاية ذات الصلة. وقد تطور نظام المحاكم الجنائية والتجارية، بناءً على مفهوم علماني للعدالة والقانون، إلى المحاكم النظامية.

كان قانون الولايات يهدف إلى إزالة العلاقات الإدارية الملتبسة، من خلال تحديد علاقة الأجزاء بالكل. فقد قُسِّمت كل ولاية إلى ألوية أو سناجق (استُخدم المصطلحان بالتبادل). وكان كل لواء يتكون من أقضية عدة، وكان كل قضاء عبارة عن مجموعة من النواحي، تتكون بدورها من قرى متجاورة. وقد شُكِّلت مجالس على جميع المستويات، لإدخال مبدأ التمثيل الانتخابي في سير عمل الحكم المحلي، وهو إجراء تقدمي أكثر بكثير من أي شيء يُمارَس في العاصمة. كان مجلس الولاية العمومي (مجلس عمومى ولايت/ Meclis-Umumi-i Vilayet) يتكون من اثنين من المسلمين واثنين من غير المسلمين، ينتخبهم كل سنجق، ينعقد بدعوة من الوالي لمدة لا تزيد عن 40 يومًا في السنة، حيث يتولى المجلس المسائل المتعلقة بالبناء وصيانة الطرق والجسور، وجمع الضرائب، وتطوير الزراعة والتجارة، ومناقشة الطلبات المقدمة من الألوية والأقضية في ما يتعلق بهذه الأمور والمسائل المشابهة. وكان الباب العالي والسلطان يتلقيان القوانين المقترحة من مجلس الولاية العمومي، حيث كان بإمكانهما تعديلها أو رفضها أو إصدارها على النحو الذي يرياه مناسبًا. وقد كانت المجالس الإدارية في المستويات الأدنى نماذج مُصغرة لهذه الهيئة الإقليمية.

على المستوى الأدنى، أُبقي على مجالس الشيوخ (اختيار مجلسى/ Ihtiyar Meclisi) التي تعد أحد أقدم الهيئات التمثيلية في الدولة العثمانية. كانت كل مِلة في القرية تنتخب مجلس شيوخ خاصًا بها ورئيسًا أو مُختارًا. ويتألف الناخبون من الرعايا العثمانيين الرجال الذين تزيد أعمارهم على 18 عامًا، ويدفعون مبلغًا محددًا من الضرائب المباشرة سنويًا. وكان اختيار مجالس الأقضية والسناجق يتضمن إجراءات دقيقة: يُرشَّح ثلاثة أضعاف عدد النواب اللازمين لشغل المنصب، وتتطلب المرحلة الأولى استبعاد الثلث، وتقوم السلطات العليا بتعيين نصف المرشحين من القائمة بعد الاستبعاد، أو ثلث القائمة الأصلية. وهكذا يتم التوصل إلى حل وسط بين مبدأ

الانتخاب ومبدأ التعيين، ويُطبَّق نظام الضبط والتوازن، ما يؤثر تنظيميًا في الناخبين العديمي الخبرة وكانوا غالبًا أُميّين.

كان نظام الولايات الجديد في الواقع وسيلة لتوسيع النطاق الحكومي إلى حد بعيد على كافة المستويات، بهدف تنفيذ كامل أهداف "التنظيمات" في حماية وتعزيز حياة الرعايا وممتلكاتهم. كان التعليم والأشغال العامة والإصلاحات العسكرية والضريبية أجزاء أساسية من الخطة الجديدة. لكن لم يكن بالإمكان تقديم ذلك كله دفعة واحدة، بسبب عدم كفاية الأموال ونقص الخبرة في إدارة القانون الجديد؛ لذلك اختيرت أربع ولايات لتكون نماذج لتطبيقها. لهذا الأمر أولًا اختيرت ولاية الدانوب (طونه ولايتى/ Tuna vilayeti) الجديدة كمشروع تجريبي، والتي تتكون من الإيالات السابقة: سلستريا، وفيدين، ونيش؛ شاملة في نطاقها الإداري سناجق: نيش، وفيدين، وصوفيا، وتولچه، وفارنا، ورُسچق، وتيرنوفو. أعقب ذلك عمليات دمج أخرى للتنظيم الإداري؛ حيث أُدرج جزء كبير من شمال شرق الأناضول في ولاية أرضروم، وأُسست ولاية حلب في شمال سوريا، كما أبقي على الحدود التاريخية لولاية البوسنة بشكل أو بآخر. وكان المسؤولون الإداريون والقضائيون في الولايات الجديدة يتسلمون رواتبهم من اسطنبول. نجح كل من مدحت باشا وجودت باشا خصوصًا في تطبيق قانون الولايات الجديد في ولايتي الدانوب وحلب على التوالي، وفي إقامة الهيئات الحكومية الجديدة والانتخابات والمحاكم، بجانب الإحصاءات المساحية، وأنظمة الضرائب والتجنيد الجديدة، والمدارس، والمشافي والطرق وشبكات الري وما شابه ذلك. وبدأت مدرسة الخدمة المدنية الجديدة (مكتب مُلكيه/ Mekteb-i Mülkiye) التي أُسست في اسطنبول[44]، في تخريج كوادر استوعبهم نظام الولايات الجديد. وبحلول عام 1865، استُكمل تنظيم الولايات النموذجية الأربع تمامًا وابتدأت أعمالها، تلتها ولايات دمشق وطرابلس الغرب وأدرنة في العام التالي. وفي عام 1867، استُكمل تنظيم 13 ولاية جديدة بالطريقة عينها، تتضمن بورصة وإزمير وطرابزون وسالونيك وبريزرن وأشقودره، كما استُكمل تنظيم كريت المتمتعة بالحكم الذاتي كولاية على يد عالي باشا في عام 1871. وبحلول نهاية عام 1876، كان نظام الولايات الجديد يعمل في جميع أنحاء السلطنة، باستثناء شبه

(44) يُنظر أدناه ص 205-206.

الجزيرة العربية، وبالطبع الولايات المستقلة مثل مصر. وبالتالي لم يكن مجلس الدولة (شوراى دولت)، الذي أدخل التمثيل على المستوى المركزي في عام 1868، سوى غطاء لنظام المجالس التمثيلية في الولايات، ووسيلة مباشرة لنقل آراء ومشاكل الولايات إلى عملية التشريع المركزية.

هناك الكثير مما يمكن انتقاده في نظام الولايات الجديد. ففي كثير من الحالات، جعلت المستويات الجديدة من البيروقراطية دور كل من الحكومة والرعايا على حد سواء أكثر صعوبة من ذي قبل. مع ذلك، فقد أدوا أعمالهم، وجُمع المزيد من المال للخزينة، وتحسن الأمن، وعملت المحاكم ورجال الإدارة على حماية الرعايا على نحو أكثر فعالية مما كان يحدث في الماضي في ظل الحكم السيئ والقمع. وكانت المجالس التمثيلية على وجه الخصوص الوسيلة الأولى المتاحة للرعايا للمشاركة في عملية الحُكم خارج الإطار المحلي. وفي حين كان يبدو على السطح أن المجالس لم تكن تمثل سوى الأوليغارشية الصغيرة الموجودة في القمة، لأنها قدمت وظائف لقادة المجموعات الاجتماعية والدينية والاقتصادية الرئيسية، فإنها كانت تمثل القدر الممكن من مكونات السلطنة في ذلك الوقت. وقد ضُمّن عمل الحكومة المبادرات والآراء والمشكلات المحلية، كما جرى تعزيز أهداف "التنظيمات" المتمثلة في تطوير التعليم والزراعة والاتصالات والضرائب، من خلال دعم هذه المجالس ومشاركتها.

ثالث عشر: الحكم المحلي

لقد رأينا بالفعل بدايات التنظيم المحلي العثماني في اسطنبول في عهد محمود الثاني، عندما دفعه فرض ضرائب غير مباشرة لدعم الجيش الجديد إلى إلغاء وظيفة شهر أميني القديمة، وتوسيع سلطات وظيفة المحتسب التقليدية (صارت تسمى آنذاك احتساب آغا سى/ ihtisap ağası) الخاصة بتنظيم الأسواق وفرض ضرائبها، لتصبح منصبًا أكثر شمولًا ومركزية. وبالنيابة عن الحكومة المركزية، طُلب من المُختارين تسجيل الرعايا في أحيائهم، وحلوا بالتالي محل القضاة الذين سبق لهم أداء العديد من الوظائف المحلية. لكن احتساب آغا سى لم يصبح في الحقيقة عمدة اسطنبول؛ فقد هيمن زعماء النقابات على منصبه بالكامل، وهم الذين كانوا قد تعاونوا معه مدة طويلة للسيطرة على الأسواق. وبصرف النظر عن تحصيل الضرائب الحكومية غير المباشرة، فقد اقتصرت

أنشطته أساسًا على فرض قيود السوق ولوائح الأسعار التي تريدها النقابات. كذلك قُيِّدت سلطاته التنظيمية بشدة بسبب وجود سلطات أخرى تمثل الحكومة. ونُقلت سلطة الإشراف على البناء والشوارع وإمدادات المياه، التي كان يمارسها سابقًا الشهر أميني، إلى كبير مهندسي السلطان (معمار باشى/ mimar başı) أولًا ثم إلى لجنة مبانٍ مستقلة (مجلس ابنيه/ Meclis-i Ebniyâ). وتولّت مهام الشرطة القوات المسلحة حتى عام 1845، ثم قوة شرطة مدنية وُضعت تحت سلطة مجلس آخر، سُمي أولًا مجلس البوليس (بوليس مجلسى/ Polis Meclisi) ثم مجلس الشرطة (مجلس ضابطه/ Meclis-i Zabıta)، لكنه كان لا يزال تحت سيطرة عسكرية قوية[45].

مع أن المدينة أصبحت كبيرة للغاية، مزدهرة مكتظة بالسكان، فإن هذه الهيكلية كانت تلبي احتياجاتها. وخلال سنوات حرب القرم، ازداد عدد الأوروبيين المقيمين في غلطه وبي أوغلو (بيرا) إلى حد بعيد، ومع توسع قوتهم المالية ومصالحهم التجارية، بنوا منازل ومساكن وفنادق ومتاجر ومسارح جديدة تحاكي الأساليب المعمارية الأوروبية المعاصرة. كما أدخلوا نوع عربات الخيول نفسه التي جرى تعديلها سابقًا للنقل العام في المدن الأوروبية الكبرى. وأُسست شركة بواخر عثمانية، واسمها "شركت خيريه" (Şirket-i Hayriye)، في عام 1851 وَفَّرت وسائل نقل منتظمة وسريعة من اسطنبول إلى نقاط على طول البوسفور، لتحل محل الزوارق ذات المجاديف (الكايك/ kayık)، التي احتكرت حركة النقل هذه منذ القرن الثامن عشر، عندما زَيّنت مساكن الأغنياء شواطئ البوسفور لأول مرة[46]. ونتيجة لهذه التطورات، زاد الطلب على النوع نفسه من التنظيم والخدمات البلدية التي كانت تتمتع بها المدن الأوروبية الكبرى في ذلك الوقت، فضلًا عن الشوارع المعبدة والأرصفة، والمجاري وقنوات المياه العذبة، وإنارة الشوارع وتنظيفها. لم يكن بوسع احتساب آغاسي ولا مجلس الشرطة تلبية هذه المتطلبات، حيث لم يكن لديهم دخل محلي أو

---

(45) *Başvekâlet Arşivi*, Name-i Hümayun, XI, 361; Lütfi, vol. 2, p. 173; vol. 3, p. 165; Osman Ergin, *Mecelle-i Umur-u Belediye*, 5 vols. (Istanbul: 1914-1922), vol. 1, pp. 338-354, 978-980; *Başvekâlet Arşivi*, Mesail-i Mühimme 167 (27 Safar 1264), 177/1-2 (9 Şaban 1274); Irade, Meclis-i Vala 1544; Şerafettin Turan, "Osmanlı teşkilatında hassa mimarlar," *Tarih Araştırmaları Dergisi*, I/1 (1963), p. 178; Cengiz Orhonlu, "Mesleki bir teşekkül olarak kaldırımcılık ve Osmanlı şehir yolları hakkında bazı düşünceler," *Güney-Doğu Avrupa Araştırmaları Dergisi*, 1 (1972), pp. 93-138.

(46) *Takvim-i Vekayi*, 536 (Muharrem 1267); *Boğaziçi, Şirket-i Hayriye, Tarihçe, Salname* (Istanbul: 1330/1912), pp. 2-8.

موظفين. وعندما استُكمل الإحصاء المساحي الذي بدأه محمود الثاني في اسطنبول عام 1853، بات من الممكن إنشاء نظام للضرائب المحلية على الدخل والملكية، لكن حتى ذلك الحين لم يتمكن الهيكل الحكومي القائم من القيام بذلك، أو لم يفعل ذلك بسبب ارتباطه الوثيق بطبقات ذوي الأملاك التقليدية.

استجابة لهذا الوضع، استُبدل احتساب آغا سى في عام 1854 بعمدة اسطنبول، ومُنح الاسم القديم "شهر أميني". وقد ساعده مجلس مدينة (شهر مجلسى/ Şehir Meclisi) يتألف من 12 من كبار التجار وأعضاء النقابات، في أداء مهام مثل تقييم الضرائب العقارية وضرائب الدخل التي كان من شأنها أن تحل محل ضرائب الاحتساب غير المباشرة، والحفاظ على الشوارع والأسواق نظيفة حسنة التنظيم، وتنظيم البناء وأعمال الترميم، وتزويد المدينة بالغذاء والماء، وتطبيق لوائح الأسعار ومعايير الجودة التي وُضعت في السابق، والمحافظة عليها من النقابات واحتساب آغا سى، كل ذلك تحت سلطة الحكومة المركزية وإشرافها العام. ومع أن المجلس كان يتألف بشكل رئيسي من التجار وأعضاء النقابات، كما اتضح، استحوذت مهام أعضاء النقابات على معظم الاهتمام، مع التعويل المتنامي على الخدمات البلدية وتطبيق اللوائح الضريبية الجديدة بشكل سريع. علاوة على ذلك، لم يكن لدى الشهر أميني سلطة مستقلة أكثر من سلفه، لأن مجلس الشرطة كان لا يزال يسيطر على مهام الشرطة. وقد كان مطلوبًا منه تنسيق أنشطته الأخرى مع الوزارات المعنية في الحكومة المركزية، إلى حد أنه كان من المستحيل بالنسبة إليه تطوير أي مهام بلدية صرف أو الاستجابة لشؤون معينة تخص المدينة نفسها.

وُضعت ملامح تنظيم بلدي فعال لاسطنبول خلال حرب القرم. فقد عَيّن المجلس الجديد للتنظيمات (1854) هيئة تنظيم المدن (انتظام شهر هيئتى/ Intizam-ı Şehir Heyeti)، المؤلفة من طليعيين عثمانيين وأجانب مقيمين، وكلّفها وضع نظام جديد لتحويل الهيكل القائم إلى حكومة محلية. وسرعان ما قُدمت سلسلة من التقارير أوصت بإنشاء لجنة بلدية خاصة، من شأنها تعديل القوانين واللوائح المدنية وتطبيقها وتطوير البنية المكوِّنة للمدينة، مع وضع هيكل ضريبي محلي مستقل لتحصيل الضرائب من أجل تمويل هذه الأنشطة[47]. وقد قرر مجلس التنظيمات تطبيق هذه التوصيات، مع

---

(47) Ergin, vol. 1, pp. 1376-1403. November 1855.

قصر هذا التطبيق أولًا على تلك المناطق من المدينة التي تصدرت المطالبة بالتحديث والتي يشغلها بشكل رئيسي الأوروبيون المعتادون على النمط الجديد للحكومة المحلية، وهي منطقتي غلطه وبي أوغلو. وتحسبًا لامتداد النظام الجديد في ما بعد إلى أجزاء أخرى من المدينة، مُنحت اسم الدائرة السادسة (الطنجى دائره/ altıncı daire)، على ما يبدو تقليدًا لهذا الجزء من باريس، sixième arrondissement، حيث عاش مصطفى رشيد وعالي، والذي كان بالنسبة إليهما نموذجًا للتنظيم المدني الحديث[48]. وبموجب أمر صادر في 7 تموز/ يوليو 1858، أُنشئت المنطقة الجديدة تحت سيطرة المجلس المحلي، الذي يتكون من رئيس يُعيَّن لمدة غير محددة واثني عشر عضوًا يُعيَّنون لمدة ثلاث سنوات، جميعهم متطوعون لا يتقاضون رواتب، ولا تُصرَف رواتب إلا للموظفين الفنيين والكتابيين. كان يُفترض أن يقوم المجلس بإنشاء وصيانة الشوارع والأرصفة وقنوات المياه وخطوط الغاز وأجهزة مكافحة الحرائق، والمراقبة والتفتيش على أسعار المواد الغذائية والأوزان والمقاييس، وصيانة الأبنية والعمران، والإشراف على الأماكن العامة مثل الأسواق والفنادق والمسارح والمطاعم والمقاهي والحانات. لم تتحمل الخزانة تكلفة الحكومة الجديدة، لكن مع فرض ضريبة جديدة على الدخل والممتلكات لا تزيد على 3 في المئة على سكان الولايات، مع تفويض المجلس المحلي إجراء إحصاء للممتلكات والدخل ضمن نطاقه القضائي، بات بالإمكان فرض الضرائب بشكل منتظم وعادل. كذلك مُنح المجلس المحلي الحق في اقتراض الأموال وشراء أو مصادرة الممتلكات الخاصة لأغراض عامة. لكن ميزانيته وبالتالي برامجه كان لا بد من أن يوافق عليها مجلس التنظيمات ومجلس الوزراء والسلطان من خلال القنوات التشريعية الاعتيادية، قبل أن توضع موضع التنفيذ، وبالتالي تخضع بشكل صارم لسيطرة الحكومة المركزية[49]. ومثلما أقرت التنظيمات بواجب الحكومة في رعاية الرعايا في الولايات، فقد جرى توسيع هذا المبدأ ليشمل جزءًا من العاصمة. ولم يكن هناك إشارة إلى دور تمثيلي، باستثناء ما إذا كان أعضاء هيئة تنظيم المدن من المجموعات الرئيسية للمنطقة، وكانت هذه أساسًا

---

(48) Ibid., vol. 1, pp. 1403-1456.

(49) Ibid., vol. 1, pp. 1403, 1415-1423; Aristarchi Bey, vol. 3, p. 63; Young, vol. 6, pp. 149-151; Lütfi, vol. 9, pp. 151-152; *Düstur*, vol. 2, pp. 460-462; *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Tanzimat, I, 39-42, 52-59 (11 Cemazi II 1274).

من نوع المجلس المستقل نفسه الذي استمر في تشغيل نظام شرطة اسطنبول وأشرف على إنشائه. مع ذلك، كان الجديد خصوصًا هو وظيفتها في تطوير التصميم العمراني للمدينة وكذلك حياة سكانها.

مع عدد السكان الذي يتكون - على الأقل جزئيًا - من الأوروبيين والعثمانيين من ذوي الخبرة في الحياة المدنية الأوروبية، تقدم عمل مجلس المدينة النموذجي بحيوية؛ إذ ربما لم يكن للأمر أن يتم على هذا النحو إذا طُبِّق أولًا في أحياء معتادة أكثر على البنية الشرق أوسطية التقليدية للحياة المدنية. وسرعان ما أجرى مسحًا جديدًا للأراضي والمباني، وأسس هيكلًا للضرائب بناء عليه وبناء على الأرباح أيضًا، وبالتالي وضع نموذجًا لأنظمة مماثلة أنشئت في مدن وبلدات أخرى في جميع أنحاء السلطنة، بمجرد الانتهاء من عمليات المسح الخاصة بها[50].

نجح المشروع في الواقع إلى حد بعيد، إلى حد أنه في أيلول/ سبتمبر 1864 امتدت سلطة الشهر أميني إلى الشواطئ الأوروبية والآسيوية لمضيق البوسفور، وشمل ذلك أيضًا أسكودار وجزر بحر مرمرة[51]. وفي عام 1868، أعادت قوانين محلية جديدة تنظيم دائرة الشهر أميني لتصير أمانة محلية عامة، لا يزال يحكمها الشهر أميني، لكن بمساعدة مجلس أمانة (مجلس امانت/ Meclis-i Emanet)، كان من المقرر أن يتعامل مع الشؤون اليومية، وجمعية عمومية (جمعيت عموميه/ Cemiyet-i Umumiye) للمدينة تتكون من مندوبين من كل منطقة من المدينة، وتجتمع دوريًا للبت في المسائل الأكثر عمومية المتعلقة بالبلدية. وتحت الأمانة، قُسمت المدينة إلى 14 دائرة (daire)، تشتمل على المناطق المنفصلة التي أنشئت على طول الشواطئ الأوروبية لمضيق البوسفور في بشكطاش ويني كوي وروملي فناري، وعلى الضفة المقابلة في كانليجا وأسكودار وحيدر باشا، والجُزر، وبالتالي تشكيل الحدود الإدارية لمدينة اسطنبول - بشكل أو بآخر - التي بقيت إلى يومنا هذا. وجرى تنظيم كل دائرة وحكمها على غرار الدائرة السادسة، مع مجلسها المحلي الخاص المكون من 8 إلى 12 عضوًا، يختارون واحدًا منهم ليكون رئيسًا للمجلس، وخمسة آخرين لتمثيلهم كلما جرى استدعاء الجمعية العمومية للمدينة لعقد جلستها. ولعل الأهم من ذلك

---

(50) *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Mahsus 886.

(51) Ibid., Meclis-i Vâlâ 23276.

كله أن اللوائح التي أُدخلت في ذلك الوقت نصت على إجراء انتخابات شعبية عامة لاختيار ممثلين لمجالس الدوائر، وإن كانت محدودة وغير مباشرة، وبالتالي طُبِّق في اسطنبول ذلك النوع من المبادئ التي طُبِّقت سابقًا على المجالس الإدارية الإقليمية.

مُنحت الحكومة المحلية الجديدة وهيئات الدوائر المكوِّنة لها مهام وسلطات واسعة، تشمل جميع الأمور المتعلقة بإنشاء المباني والشوارع وصيانتها، وعمل المصارف وقنوات المياه، وتجميل الأسواق وتنظيفها، وإنارة الشوارع والمباني العامة، وتوفير وسائل النقل العام، وإنشاء الأرصفة البحرية وصيانتها، وشراء المؤن وتخزينها مثل الفحم والخشب ومواد البناء والطعام، وإنشاء وصيانة الفنادق والمقاهي والمسارح وغيرها من الأماكن الجماهيرية العامة، وسلامة المركبات، ودقة الأوزان والمقاييس، وتطبيق لوائح الأسعار ومعايير الجودة، والحفاظ على الصحة العامة، وتوفير منشآت عامة للأيتام والعجزة والمعوزين، وبالتالي تولي معظم المهام التي كانت تتعامل معها على نحو تقليدي النقابات والمِلل، إضافة إلى احتساب آغا سى ومسؤولي الدولة الآخرين. ومُنح الشهر أميني السلطة لتنظيم النقابات، وأيضًا إقرار رؤسائها وأعضاء المجالس، وبهذه الطريقة فَرض إرادته بشكل مباشر أكثر بكثير مما كان ممكنًا في الماضي. وكان يتعيّن على مجالس الدوائر تحصيل الضرائب المحلية بمساعدة خبراء مناسبين توفرهم عمادة المدينة[52].

لكن تطبيق اللوائح الجديدة خارج الدائرة السادسة جاء بطيئًا. لقد بدأت الحكومة تقع في الأزمات المالية والسياسية والدبلوماسية التي قوضت التنظيمات في سنواتها الأخيرة. فضلًا عن ذلك، كان وجهاءُ المناطق الأخرى في المدينة وعامَّتُها أقل رغبة في التعاون لإنجاز ما كان يمثل بالنسبة إليهم تغييرًا كبيرًا في الطريقة التي تُنظَّم بها الحياة المدنية. فعارضت النقابات والمِلل على وجه الخصوص نقل معظم مهامها إلى الموكلين بالمدينة. مع ذلك استمر التنظيم، وبحلول عام 1876 كانت الحكومة المحلية تعمل بشكل جيد إلى حد معقول في جميع أنحاء اسطنبول[53]. فإضافة إلى رصف الشوارع، أنشأت البلدية أول خط ترام عثماني يربط غلطه ببي أوغلو بنفق

(52) Ibid., Meclis-i Tanzimat, II, 183-190; *Levant Herald*, 25 Cemazi II 1285; *Takvim-i Vekayi*, 1008, 1009; Young, vol. 6, pp. 149-150.

(53) Lütfi, vol. 14, p. 45; *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Mahsus 8695.

تحت الأرض. ومنحت امتيازات لشركات خاصة لتشغيل خطوط ترام في أجزاء أخرى من المدينة، وكذلك لإنشاء قنوات أكثر حداثة لتوفير المياه في المناطق المأهولة حديثًا[54]. وأُعدّ رجال شرطة مدنية (چاووشلر/ çavuşlar) لإلحاقهم بالشرطة العسكرية وتطبيق القوانين المدنية[55]. واعتُمد نظام الموازنة المحلية، حيث قدم كل مجلس دائرة ميزانيته الشهرية الخاصة إلى الشهر أميني للموافقة عليها، بينما كان عليه بدوره أن يفعل الشيء نفسه مرة واحدة سنويًا لمجلس الدولة. كما اعتُمدت الانتخابات المباشرة لأعضاء مجلس الدائرة السادسة، لتحل محل النظام القديم غير المباشر[56]، ثم جرى توسيعها في ما بعد لتشمل الدوائر الأخرى. أخيرًا، وُضعت قوانين بناء حَضَرية جديدة أقرت السيطرة المحلية على جميع جوانب البناء والصيانة والنظافة الخاصة بجميع المباني العامة والخاصة في جميع أنحاء المدينة[57].

هكذا استمرت الهيكلية المحلية الذي جرى تنظيمها من دون تغيير كبير حتى نهاية السلطنة، وشكّلت الأساس لبنية الحكومة الحَضَرية الذي طوّرتها الجمهورية التركية. وقد أدخل برلمان عام 1877 أكبر تغييرات في هيكلية التنظيمات، ما زاد من عدد دوائر اسطنبول إلى 20 مع تقليص قدرة التصويت والعمل في المجالس. لكن كجزء من العملية التي أعاد بها السلطان عبد الحميد الثاني ميل التنظيمات المبكرة إلى السيطرة التنفيذية الاستبدادية، أدخل على البلدية التغييرات النهائية الحاسمة في عام 1878، عندما أعاد تقسيمها إلى 10 دوائر أكبر، مع استبدال المجالس التمثيلية بمديرين معينين في كل دائرة، وتفويض الشهر أميني ومجلسه وموظفيه أن يحكموا في جميع أنحاء المدينة بشكل مباشر أكثر بكثير مما كان عليه الحال سابقًا[58]. تزامنًا، أنشئت هيكلية إقليمية في عام 1878، بحاكمٍ (والى/ vali) ومسؤولين إقليميين،

---

(54) *Takvim-i Vekayi*, 1218 (28 Muharrem 1287/May 1, 1870).

(55) *Takvim-i Vekayi*, 1327 (5 Zilhicce 1287/February 26, 1871); *Takvim-i Vekayi*, 1510 (16 Cemazi II 1289).

(56) *Takvim-i Vekayi*, 1436 (20 Ramazan 1288), 1576 (10 Rebi I 1290).

(57) *Takvim-i Vekayi*, 1716 (12 Safar 1292/March 20, 1875).

(58) September 23, 1293; *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Tanzimat, V, 28-38; *Düstur*, vol. IV, pp. 520-522; Young, vol. 6, pp. 151-155; *Başvekâlet Arşivi*, Yıldız Palace Archives, K37 Z47 Kutu 112, no. 302; Ergin, vol. 1, pp. 1457-1555.

لتأدية المهام نفسها داخل اسطنبول التي تمارسها سلطات الولايات في غيرها من مناطق السلطنة، خصوصًا لجمع الضرائب الرسمية وتطبيق القوانين داخل المنطقة التي تحكمها البلدية(59). وقد استمر العمل بهذا النظام في عصر الجمهورية أيضًا ومن دون تغيير كبير.

في النهاية، انتشر النموذج الذي أُرسي في اسطنبول بالتدرج إلى المدن الرئيسية الأخرى في الولايات. فقد نصّ قانون الولايات الإداري لعام 1870، الذي عزّز قانون الولايات العثماني الذي أُقرّ قبل ست سنوات، على تنظيم المجالس المحلية في البلدات والمدن، لوضع حد للنظام الذي بدأ بالفعل مع المختارين المحليين، ولتولي إدارة الشؤون المدنية من الولاة(60). وجرى توضيح ذلك في قانون البلديات العثماني (ولايت بلديه قانونو/ Vilayet Belediye Kanunu) الذي اعتمده البرلمان في أيلول/ سبتمبر 1877، والذي نص على أن يكون لكل مدينة مجلس محلي، يتألف من 6 إلى 12 عضوًا وفقًا لعدد سكانها وأهميتها، وإجراء انتخابات كل عامين لاختيار نصف الأعضاء، على أن تكون العضوية مقيدة بشروط الملكية والدخل. ويُختار أحد أعضاء المجلس في كل بلدية ليكون رئيسًا (بلديه رئيسى/ belediye reisi)، لكن من جانب وزارة الداخلية، التي كان من شأنها الإشراف على النظام بأكمله، بدلًا من المجلس أو السكان المحليين. وهكذا تمكنت الوزارة من الحفاظ على سيطرتها المباشرة على الأنشطة المحلية في الولايات على نحو أكبر مما كان عليه الحال في اسطنبول، التي تتمتع بقدر أكبر من الاستقلالية. مع ذلك، أقرّت الجمعيات البلدية (جمعيت بلديه/ Cemiyet-i Belediye) السياسة العامة والميزانيات المحلية، وكانت اجتماعاتها دورية، وكانت مسؤولة أمام المجالس العامة للولايات (مجلس عموم ولايت/ Meclis-i Umumi-i Vilayet)، وهي الشكل الجديد للمجالس الاستشارية القديمة للأقاليم(61).

---

(59) *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Tanzimat, V, 39-51; Irade Meclis-i Mahsus 1402; Young, vol. 1, pp. 69-84; *Düstur*, vol. IV, pp. 528-570.

(60) 29 Şevval 1287, *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Tanzimat, III, 14-38; Young, vol. 1, pp. 47-69; *Düstur*, vol. 1, p. 625.

(61) 27 Ramazan 1294; *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Tanzimat, V, 39-51; Irade, Meclis-i Mahsus 480; *Düstur*, vol. 4, p. 528; Ergin, p. 1556; Bernard Lewis, "Baladiyya," in: *The Encyclopaedia of Islam*, New ed. (Leiden: 1954-), vol. I, pp. 972-975.

رابع عشر: النظام الضريبي الخاص بالتنظيمات والمشكلات المالية

كان النظام الضريبي الجديد الذي وُضع لاستغلال ثروة السلطنة وتمويل الإصلاحات التي تُبذَل محاولات تنفيذها، مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالهياكل الحكومية المحلية والإقليمية التي أُنشئت خلال حقبة التنظيمات. وكان النظام الضريبي الذي ورثته التنظيمات هو الأساس الذي وُضع خلال القرن السادس عشر على قاعدة الممارسات المالية الإسلامية التقليدية. لقد أُخضع إنتاج الأرض لضريبة العُشر (öşür)، التي يُحدَّد جمعها بوحدات تسمى مقاطعة لحائزي التيمار (timar)، والالتزام الضريبي، ويضاف إليها الضرائب العُرفية (تكاليف عُرفيه/ tekâlif-i örfiye)، مع مراعاة الاختلافات بحسب الولايات. وقد استُثني سكان المناطق الحضرية، ولا سيما سكان اسطنبول، من تأدية أنواع كثيرة من الضرائب، حيث كانوا يدفعون بشكل رئيسي رسوم السوق التقليدية (احتساب رسمي/ ihtisap resmi)، والرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة إلى السلطنة والمُصَدَّرة منها، وكذلك المرور من مكان إلى آخر داخل حدودها. أخيرًا، خضع بالطبع غير المسلمين القادرون على الدفع لضريبة الرؤوس (جزيه/ cizye) المفروضة مقابل حماية السلطان لهم، والاحتفاظ بقوانينهم وعاداتهم، وإعفائهم من الخدمة العسكرية. كما مُنحت إعفاءات من الضرائب الرسمية للمؤسسات الدينية وأصحاب الممتلكات الخاصة وبعض القرى والنواحي مقابل أداء خدمات خاصة، مثل توفير العمالة للحصون المجاورة أو الطرق أو الغابات أو توفير الرجال للجيش والبحرية[62].

تضمنت سياسة الإصلاح الضريبي للتنظيمات محاولات لاستبدال النوع غير المباشر من تحصيل الضرائب، الذي كان يتم عبر ملتزمي الضرائب وحائزي الإقطاعات، بالتحصيل المباشر عبر ممثلي الدولة الذين يتقاضون رواتب، وذلك من أجل ضمان دخول جميع الإيرادات إلى الخزينة. إضافة إلى ذلك، كان الهدف الرئيسي هو استبدال الرسوم العرفية [الاعتيادية] بضرائب تكون موحدة أكثر تُفرَض بشكل مباشر في ما يتعلق بالدخل، وإلغاء الإعفاءات الممنوحة سابقًا بحيث يدفع

---

(62) هذه المناقشة عبارة عن ملخص لما يلي:
S. J. Shaw, "The Nineteenth Century Ottoman Tax Reforms and Revenue System," *International Journal of Middle East Studies*, 6 (1975), pp. 421-459.

الجميع بشكل متساو. لقد أُعلن بالفعل عن أهداف ضرائب التنظيمات لأول مرة أواخر عهد محمود الثاني. وبعد فرضه عددًا من الضرائب غير المباشرة في المدن لتمويل جيش العساكر المنصورة الجديد (1826)، قام بإلغائها مع ضرائب السوق في المناطق الحضرية ومعظم الضرائب غير المباشرة في الريف، وبدلًا منها - كما رأينا - وفي ظل نفوذ مصطفى رشيد، أمر بإجراء مسح لتقييم الممتلكات في جميع أنحاء السلطنة، بحيث يمكن تقييم الضرائب اللاحقة كاملة وفقًا للقدرة على الدفع (8 آب/ أغسطس 1838). لكن لم يباشَر في إجراء المسح إلا في مقاطعتي بورصة وغاليبولي عندما توفي، لذا كان على الإصلاح الضريبي الحقيقي انتظار التنظيمات، كما حدث مع الكثير من الإصلاحات الأخرى التي خُطط لها.

أُعلن عن الأهداف الأساسية للإصلاحيين في ما يخص المجال الضريبي في فرمان صدر في 23 شباط/ فبراير 1839. فقد أُلغيت جميع الضرائب التقليدية المفروضة باسم الشريعة باستثناء ضريبة الأغنام (اغنام رسمي/ ağnam resmi)، وضريبة الرؤوس على غير المسلمين (الجزية). وفُرضت ضريبة العُشر، والتي تمثل عُشر القيمة تمامًا، باعتبارها الضريبة الوحيدة على إنتاجية الأرض. وبدلًا من ضريبة السوق والضرائب غير المباشرة في المدن، التي ألغيت سابقًا، فُرض على التجار والحرفيين ضريبة الربح (تمتعات ويركى سى/ temettuat vergisi) وفقًا للمقدرة على الدفع، مع فرض الضرائب الجديدة في كل منطقة بمجرد الانتهاء من المسح الذي بُدئ في عهد محمود. إضافة إلى ذلك، كما رأينا[63]، جمع كل هذه الضرائب ممثلون للخزانة يتقاضون رواتب، يطلق عليهم مُحصِّلين (muhassil). وقد امتد المسح والتعداد السكاني بسرعة عبر الريف وتَبعَ ذلك المحصلون، بينما كان رجال التنظيمات ينتظرون الإيرادات التي يحتاجون إليها لتنفيذ ما تبقى من إصلاحاتهم[64]. وقد جرى فرض الضرائب المدنية الجديدة وتحصيلها بكفاءة معقولة، وقد بدا أن انتظامها وعلاقتها بالدخل يحفزان التجارة والصناعة.

لكن النظام الجديد ببساطة لم يعمل في الريف. والإحصاءات لم تكن هي المشكلة؛ ففي غضون مدة قصيرة أُنجزت الإحصاءات المطلوبة للأغراض الضريبية

(63) يُنظر أعلاه ص 160.

(64) *Başvekâlet Arşivi*, Kanun-u Kalemiye, Muhtelif 38, pp. 1-5.

وباتت متاحة في المراكز الزراعية الرئيسية. مع ذلك، مثّل التطبيق مشكلة أخرى؛ إذ لم يكن هناك ما يكفي من الموظفين الجدد الراغبين والقادرين على العمل كمحصلين يقومون بتحويل جميع ما حصّلوه لمصلحة الخزينة في مقابل رواتب محدودة. فقد كان ملتزمو الضرائب في الأساس من رجال الأعمال الذين يجمعون الضرائب من أجل الربح، وبالتأكيد لم يكن النظام الجديد مقبولًا لديهم. ومن ثم توقفوا وشاهدوا المحصلين الجدد الذين أُرسلوا يفشلون بسبب افتقارهم إلى المعلومات والعلاقات المحلية، هذا غير المساحات الواسعة التي حُدِّدت لهم لجمع ضرائبها. ونتيجة ذلك انخفضت عائدات العشور انخفاضًا شديدًا للغاية في نهاية عام 1840، فكان على الخزينة استعادة نظام الالتزام. وفي المزادات التي أقيمت في عواصم الولايات والسناجق، مُنحت حقوق تحصيل الضرائب لمدة عامين في مقاطعات معينة إلى ملتزمي الضرائب هؤلاء الذين وعدوا بأعلى عائد للخزينة[65]. لكن ذلك أعاد ببساطة المشكلات التي حاولت التنظيمات تصحيحها، حيث جمع ملتزمو الضرائب قدر ما استطاعوا من المزارعين بوسائل قانونية وغير قانونية، لاسترداد المبالغ التي دفعوها وتحقيق ربح قبل انتهاء فترة امتيازهم. بالتالي، ظلت عائدات الدولة منخفضة، واضطرت الخزينة أخيرًا إلى محاولة استخدام وسيلة جديدة لم يسبق استخدامها من قبل في السلطنة، ألا وهي إصدار نقود ورقية (قائمه معتبره/ kaime-i mutebere) بغطاء نقدي بقيمة 160,000 قطعة ذهبية تحتفظ بها الخزانة، لجمع أموال كافية لتغطية النفقات الجارية في عام 1840 ومرة أخرى في عام 1842. ولزيادة الإيرادات من نظام التزام الضرائب، صدر أيضًا فرمان في عام 1847 يسمح بتخصيصها لمدة خمس سنوات في كل مرة، على أمل أن يشجع ذلك ملتزمي الضرائب على مراعاة المصالح الطويلة الأجل للأراضي الخاضعة لسلطتهم، وتجنب فرض ضرائب زائدة في محاولة لإبقاء المزارعين في أراضيهم والحفاظ على معدل زراعة مستقر. ومقابل الفترات الطويلة، التي عادة ما كانت تُمنح من دون مزاد، كان على ملتزمي الضرائب الموافقة على عدد من الشروط المنصوص عليها لحماية المزارعين. فقد كان عليهم أن يقرضوا هؤلاء المزارعين أموالًا بفائدة رمزية لتمكينهم من شراء الأدوات والحيوانات والبذور من دون الوقوع في أيدي المرابين. ولا يمكنهم إجبار المزارعين

(65) *Başvekâlet Arşivi*, Buyuruldu IV, 40 (Cemazi I 1262).

على دفع الضرائب قبل حصاد محاصيلهم. وكان عليهم تقييم المحاصيل التي يتم تسليمها للمدفوعات الضريبية العينية بأسعار السوق المتداولة في مناطقهم(66).

وعلى الرغم من أنه لم يتم القضاء على ملتزمي الضرائب في السنوات الأولى من التنظيمات، إلا أن النظام الضريبي الجديد صار يحمي الفلاحين من الظلم أكثر من ذي قبل. إضافة إلى ذلك، بُذلت محاولات لمصادرة الإقطاعات والأراضي الوقفية وإدراجها ضمن أراضي الدولة، وبالتالي إخضاعها للضرائب نفسها، وإحالة أصحابها السابقين إلى معاشات تقاعدية مدى الحياة. وقد كانت هذه عملية بطيئة، أعاقها معارضة من ستُطبق عليهم، وعدم قدرة الدولة على إيجاد بدائل مناسبة للزراعة أو تحصيل الضرائب، لكنها اكتملت تقريبًا بحلول نهاية القرن، ما زاد من إيرادات الخزينة، رغم العبء الكبير في المقابل الذي شكله دفع تلك المعاشات لبعض الوقت(67). فضلًا عن ذلك، جرى توحيد الضرائب الأخرى التي استمرت من زمن ما قبل التنظيمات، وفقًا لقواعدها الأساسية. كانت ضريبة الأغنام تُحصَّل عينيًا بحسب التقاليد بمعدل العُشر، أي رأسًا واحد لكل 10 رؤوس، لاحتياجات القصر والجيش، ويُحصِّل الباقي نقدًا ملتزمو الضرائب أو حائزو الإقطاعات بمعدل 1/ 40 من القيمة المالية للحيوان، مع إعفاء الحيوانات المستخدمة بشكل مباشر في العمل الزراعي والنقل. لكن أُلحق بالعُشر الأساسي ضرائب إضافية عديدة على مر القرون، كان من بينها ضرائب المذابح، وضرائب الرعي، وما شابه ذلك. وقد أجرى الإصلاح الأولي على ضريبة الأغنام محمود الثاني، الذي أمر بجمع الضريبة الأساسية فقط من أجل توفير اللحوم التي يحتاج إليها جيشه الجديد، في حين تتحقق حماية الفلاحين من الظلم الذي يتضمنه التحصيل النقدي. واستمرت التنظيمات رسميًا في إلغاء جميع الضرائب الإضافية عام 1840، واستبدالها بقيمة شاملة قدرها خمسة قروش ضريبة أساسية على كل رأس.

كانت ضريبة الرؤوس (الجزية) - التي كانت تُفرض بشكل تقليدي على غير المسلمين في الدول الإسلامية - تُحصَّل من أرباب الأسر الذكور سنويًا، وهي

(66) *Başvekâlet Arşivi*, Cevdet Maliye 10658; Irade, Meclis-i Vâlâ 5609; Meclis-i Vâlâ, 7366; Irade, Dahiliye 13563.

(67) *Başvekâlet Arşivi*, Kanun-u Kalemiye, Muhtelif 38, pp. 5-8, 97; Irade, Meclis-i Vâlâ 19710.

مقسمة إلى ثلاث فئات وفقًا للمقدرة على الدفع، مع إعفاء جميع الفقراء والعزاب أو الأرامل والنساء والأطفال ورجال الدين فضلًا عن المسنّين والعجزة. وقد أُعدّت هذه الضريبة وفقًا للنظام العثماني في عام 1592، لكن الحق في تحصيل الجزية في أماكن خاصة نُظِّم في ما بعد في إطار نظام المقاطعات، وأُسند إلى محصلين فرضوا رسومًا غير نظامية إضافية، كما فعلوا مع الضرائب الأخرى. وقد حاول محمود الثاني ترشيد هذا النظام من خلال إصدار أمر بألا يُجمع سوى الضرائب القانونية (1830)، لكنه أيضًا شرّع "تكاليف التحصيل" الإضافية التي تُمنح لمن يقوم بالإحصاء وإلى سلطات المدينة لتغطية نفقاتهم. ونظرًا إلى أن السماح بهذه المبالغ الإضافية الضئيلة شجع ملتزمي الضرائب وجامعيها على القيام كذلك بابتزاز غير قانوني خاص بهم، فُرضت في عام 1833 ضريبة موحدة تبلغ 60 و30 و15 قرشًا على الفئات الثلاث على التوالي، وحُظرت أي إضافات أخرى. مع ذلك، استمر نظام الالتزام قائمًا مع كل الصعوبات، حتى أُلغي في ما يتعلق بالجزية عام 1839، مع تحميل قادة المِلل مسؤولية تحصيل الضرائب وتسليمها إلى المسؤولين الذين ترسلهم الخزانة.

على الرغم من الإصلاحات، استمرت عائدات الخزينة تتخلف عن النفقات التي تتطلبها زيادة المركزية؛ لذلك كان على الحكومة إصدار سندات جديدة (قائمه/ kaime) أو نقود ورقية، وإنشاء دَين كبير إلى حد ما والالتزام بالفوائد، كان معظم المستفيدين منها يعيشون داخل السلطنة في ذلك الوقت. غير أن حرب القرم جعلت الوضع أسوأ. فقد أدت تكلفة دخول الدولة في الحرب، وكذلك تكلفة رعايتها للمؤسسات والقوات المتحالفة على الأراضي العثمانية، إلى خلق عبء هائل تجاوز بكثير الإيرادات الاعتيادية، ما دفع الخزانة إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات المالية التي - مع تلبيتها الاحتياجات الآنية - أخلّت في نهاية المطاف بالاستقرار المالي للسلطنة، وهددت، كما سنرى، وجودها بحلول عام 1876. لقد أثبتت خطة جديدة للسيطرة على نظام التزام الضرائب مع انتهاء مدتها الخمسية، وإدارتها من خلال محصلين يتقاضون رواتب (1852-1855)، عدم جدواها. لذلك، اضطرت الخزينة إلى إصدار سلسلة رابعة من السندات، تحت اسم "اعانه عموميه" (iane-i umumiye)، أُجبر معظم الموظفين البيروقراطيين والتجار على شرائها لدفع نفقات الحرب الجارية. إضافة إلى ذلك، قام اثنان من المرابين المشهورين في غلطه، هما ليون وبالتازي، بإنشاء "بنك اسطنبول" لتقديم القروض للحكومة. وفي عام 1856 أُسس

"البنك العثماني" الشهير (عثمانلى بانقه سى/ Osmanlı Bankası) للغرض نفسه، برأس مال إنكليزي في الأغلب، منح الحكومة لأول مرة قروضًا أجنبية للمساعدة في سد عجز الميزانية.

بعد مدة وجيزة من انتهاء حرب القرم، حاولت الحكومة حل مشكلتها المالية من خلال استعادة نظام الالتزام مرة أخرى لتحصيل جميع ضرائب الأراضي بقوانين جديدة (20 كانون الأول/ ديسمبر 1855) ظلت سارية لمعظم ما تبقى من ذلك القرن. وعلى خلفية إمكان التحكم بملتزمي الضرائب على أفضل وجه من طريق إجبارهم على إعادة التقدم بطلبات لتجديد التزامهم على فترات قصيرة ومنتظمة، اختُصرت فترة الالتزام إلى سنة أو سنتين. ولمنعهم من بناء القوة المحلية التي قد يستخدمونها للتهرب من القانون، قُلِّصت المقاطعات إلى قرى فردية ومُنع ملتزمو الضرائب من حيازة مقاطعات في القرى أو السناجق المجاورة[68]. لكن كالعادة تغلبت براعة ملتزمي الضرائب ومثابرتهم، ولم يعمل النظام الجديد بشكل أفضل من القديم. وعلى الأمد القصير، لم يكن لدى ملتزمي الضرائب مصلحة في الازدهار الطويل الأجل لما تحت أيديهم من الأراضي، فجمعوا كل ما يستطيعون جمعه قبل انتهاء المدة المقررة لهم، واضطهدوا المزارعين أكثر من ذي قبل. وفي غضون مدة زمنية قصيرة، استطاع ملتزمو الضرائب الأغنى مراكمة ممتلكات شملت سناجق كاملة وحتى أجزاء من أقاليم، وانتهكوا اللوائح كليًا، ومنحوا بدورهم التزامات فرعية على مستوى القرية والسنجق، وبالتالي أنشأوا سلسلة من الوسطاء عاشوا على نفقة الخزينة والمزارعين على حد سواء[69].

بقيت إيرادات الخزانة غير كافية، وأصبحت الموارد المالية للدولة محفوفة بالمخاطر، إلى حد أنه عندما تعاقد مصطفى رشيد باشا للحصول على قرض أجنبي جديد في عام 1858، أصر الدائنون على أن يقوم في المقابل بإجراء إصلاحات مؤسسية كبيرة، وكذلك الصرف النقدي لمعظم السندات والنقود الورقية التي كانت تفقد قيمتها بسرعة وتقضي على ما تبقى من الصدقية المالية للدولة. لكن في الوقت نفسه، كان الدائنون الأجانب قادرين على إجبار السلطنة على قبول الشروط المُرهِقة

(68) *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Meclis-i Vâlâ 9828, 13897; Meclis-i Mahsus 232.

(69) *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Meclis-i Mahsus 532.

للفائدة والخَصْم التي كان عليها دفعها بنسبة 60 في المئة على هذا القرض وحده، وهي عملية استمرت في الضغط بشكل مطرد في السنوات اللاحقة.

استجابة لهذا الوضع، أطلق فؤاد باشا سلسلة من الإجراءات بدءًا من عام 1858 لإصلاح مالية السلطنة، بحيث يمكن تجنب المزيد من القروض الأجنبية. فأعاد تنظيم وزارة المالية وجعلها أكثر كفاءة، ولأول مرة أُدخل نظام حقيقي للميزانيات السنوية، حيث خضعت التقديرات الخاصة بميزانية الوزارات للتدقيق والخفض، بحسب ما تفرضه الخزانة استنادًا إلى الدخل الذي يجري تقديره كل عام[70]. وأُنشئت وزارة لمسح الأراضي (تحرير املاك نظارتى/ Tahrir-i Emlak Nezareti) بغرض تزويد محصلي الضرائب بحصر شامل للثروات. ونُفِّذ نظام التعداد الجديد بنجاح في سنجقي بورصة ويانينه، وبعد ذلك جرى تنقيحه على أساس هذه التجربة وتوسيعه إلى باقي الولايات، باستثناء أرضروم والولايات العربية، التي لم يكتمل مسحها تمامًا حتى عام 1908. وأعقب عمل الإحصاءات، بطبيعة الحال، محاولات لتطوير تحصيل الضرائب القائمة، وإضافة عدد من الضرائب الجديدة في المناطق التي ظهر أن ثرواتها لم تكن خاضعة للضرائب في ما سبق. وإضافة إلى ضريبة العُشر على الإنتاج، فُرضت ضريبة ممتلكات جديدة تمامًا، هي ضريبة الأرض والمساكن (اراضى ومسقفات ويركى سى/ arazi ve müsakkafat vergisi) بنسبة 4/ 10 من 1 في المئة على جميع الأراضي المزروعة، وقِطَع الأراضي في المدينة، والمباني، سواء استُخدمت للسكن من المالك أو المستأجر، مع إضافة ضريبة إضافية بنسبة 4 في المئة لإيرادات الإيجار[71]. وفي حين كان يذهب معظم ذلك إلى الخزينة، خُصِّص جزء للبلدية التي تم التحصيل في إطارها. تبع ذلك ضريبة الأرباح (تمتعات ويركى سى/ temettuat vergisi) المفروضة على الأفراد المنخرطين في أعمال التجارة والصناعة، بمعدل حُدِّد بنسبة 3 في المئة في عام 1860، ثم رُفع بعد ذلك إلى 4 و5 في المئة في وقت لاحق من ذلك القرن. وقد أُعفي الرعايا الأجانب من هذه الضريبة، حتى بالنسبة إلى

(70) Young, vol. 6, pp. 93-100; *Düstur*, vol. 1, pp. 200-208; *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Meclis-i Mahsus 886.

حول نظام الميزانية الذي أدخله فؤاد، ينظر:

Shaw, "The Nineteenth Century," pp. 449-451.

(71) *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Meclis-i Mahsus 910.

الأرباح التي يجنونها داخل الدولة العثمانية، على الرغم من جهود رجال التنظيمات لإدراجهم ضمنها. ولم تُفرض الضرائب على الأجور والرواتب بأي شكل نظامي حتى عهد "الأتراك الشباب"، ما جعل أصحاب الأعمال العثمانيين يتحملون وطأة هذه الضريبة، وهو ما أضاف إلى المزايا التي يمتلكها بالفعل نظراؤهم الأجانب[72].

ظلت ضريبة العُشر في المناطق الريفية تمثل أهم الإيرادات الأحادية للدولة، مع محاولات متجددة غير ناجحة حتى أواخر القرن، لوضع حد لملتزمي الضرائب خصوصًا. فقد اعتُمد في الروملي عام 1860 نظام أجبر الأعيان المحليين على أن يقوموا بتحصيل الضرائب الزراعية، وأن يرسلوا إلى الخزانة متوسط ما جُمع سنويًا من العشور، بناءً على المبلغ الذي دفعته مناطقهم خلال السنوات الخمس السابقة، والاحتفاظ بالباقي لأنفسهم. ومن الناحية العملية، كان هذا بمثابة نظام التزام لكن تحت مسمى آخر، والفرق الوحيد هو أن تنفيذه أتى من جانب أعيان محليين بدلًا من رجال أعمال من الخارج. وقد استمر ملتزمو الضرائب في جمع عشور الأناضول فضلًا عن بعض مناطق الروملي التي لم يكن بالإمكان تطبيق النظام الجديد عليها[73]. لكن حتى في الروملي لم يعمل هذا النظام؛ فقد حَصَّل الأعيان لأنفسهم مثلما فعل ملتزمو الضرائب، في حين لم يحدث سوى تحسن طفيف في حصة المزارعين. هكذا، وابتداءً من عام 1866، جرى تلزيم إيراداتها بالمزاد مرة أخرى إلى ملتزمي الضرائب، على الرغم من عقد وزارة المالية المزادات في اسطنبول بدلًا من إجرائها محليًا، في محاولة جديدة للحد من الانتهاكات[74]. ولم يكن لهذا سوى القليل من التأثير الحقيقي، وبالتالي، في إطار نظام الولايات المنقح الذي أُدخل في عام 1868، مُنح نظام الالتزام مرة أخرى للحُكام المحليين، على أمل أن تمكّنهم معرفتهم وسلطتهم المحلية من ضبط النظام على نحو أفضل مما يمكن أن تقوم به الحكومة المركزية، وعلى اعتبار أن الأعيان المحليين أفضل من رجال الأعمال الذين يأتون من الخارج. مع ذلك، كانت جميع هذه الأنظمة عبارة عن أشكال مختلفة للفكرة نفسها، لا تعطي سوى القليل من النتائج الملموسة.

---

(72) *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Meclis-i Mahsus 2606; *Düstur*, vol. 4, pp. 810-812; Young, vol. 6, pp. 120-123.

(73) *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Dahiliye 31455; Meclis-i Mahsus 1270.

(74) *Düstur*, vol. 2, p. 41; *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Tanzimat I, 48, VII, 132-144.

كان إصلاحيو التنظيمات أكثر نجاحًا في المجالات الضريبية الأخرى. فقد أُدخلت الإصلاحات الأساسية على ضريبة الأغنام في عام 1856-1857. كانت الضريبة التقليدية تُحتسَب على رأس المال بدلًا من الدخل، حيث كان يُفرض مبلغ محدد لكل رأس بغض النظر عن حجم الأغنام أو وزنها أو قيمتها، أو ما إذا كانت ستُباع أم لا. أما الآن فقد شملت الضريبة جميع حيوانات المزرعة، وعُدِّلت لترتبط قيمة كل منها بظروف السوق المحلية والاستخدام الفعلي للحيوان، على النحو الذي يحدده مجلس شيوخ القرية. كان على كل مجلس أن يحدد مقدار الإيرادات التي يمكن المزارع الحصول عليها من كمية معينة من الحليب و/ أو صوف الأغنام أو الماعز في منطقته خلال العام. وكانت جميع النتائج تُرسل إلى وزارة المالية في اسطنبول، التي تقوم بعد ذلك بتحديد الضريبة للفرد في كل منطقة وفقًا للإيرادات المتوقعة. وقد حُدِّدت الضرائب في الأصل بنسبة 10 في المئة من الإيرادات المتوقعة من كل حيوان في أدرنة وولاية الدانوب، حيث كان الربح هو الأكبر، لتنخفض إلى 1.5 في المئة في شرق الأناضول والولايات العربية[75]. استمر النظام بعد ذلك كما هو بشكل أو بآخر، مع زيادة المعدلات العامة من وقت لآخر، ليس أكثر، مع تغير حاجة الحكومة إلى الإيرادات. وقد استمر تحصيل ضريبتي الزراعة والأغنام بشكل رئيسي من خلال نظام الالتزام، حتى أُلغي بموجب قانون صدر عن البرلمان (في 24 نيسان/ أبريل 1877)، وأُسست إدارة جديدة لضريبة العشور والأغنام (اعشار واغنام امانتى/ Âşâr ve Ağnam Emaneti) في وزارة المالية لتنظيم التحصيل المباشر. لكن حتى ذلك الحين، تسببت معارضة كبار ملاك الأراضي وملتزمي الضرائب في التأخير، ولم يُطبَّق التحصيل المباشر تمامًا سوى في أواخر عهد عبد الحميد الثاني[76].

كانت مسألتا الخدمة العسكرية القديمة وضرائب العمل على الطرق مهمتَين جدًا لمزارعي السلطنة، وقد خضعتا لتغييرات كبيرة أثناء التنظيمات. وفق التقاليد العثمانية، كما ذكرنا آنفًا، خضع غير المسلمين لضريبة الرؤوس (الجزية) بدلًا من الخدمة العسكرية، لكن كان على جميع المسلمين الانخراط في الخدمة لدى

(75) *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Meclis-i Vâlâ 13897; Meclis-i Mahsus 1190.

(76) *Düstur*, vol. 2, pp. 41, 49; vol. 4, p. 804; *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Mahsus 2554, 3077.

استدعائهم. مع ذلك، حددت لوائح التيمار التنظيمية أنه إذا مات حائز التيمار وكان الابن الأكبر صغيرًا على الخدمة، فإنه يمكنه إرسال بديل شخصي أو - في وقت لاحق - توفير المال الذي يمكن من شراء بديل. وقد فتح هذا البند الأخير الباب بالتدرج أمام حائزي التيمار من المسلمين الذين لا يستطيعون الخدمة أو غير راغبين فيها، لدفع ضريبة بدل عادية عوضًا عن ذلك. وبموجب نظام التجنيد الجديد الذي وضعه محمود الثاني في عام 1838، وأصلحته التنظيمات بعد ذلك بعقد من الزمان، كان على جميع الرعايا المسلمين، باستثناء أولئك الذين يعيشون في المدن المعفاة كاسطنبول ومكة والمدينة، أن يخدموا خمس سنوات على الأقل (لمن تراوح أعمارهم بين 20 و24 عامًا) كجنود عاملين في جيش العساكر النظامية الجديد، وسنتين (لمن تراوح أعمارهم بين 24 و26 عامًا) في الاحتياط النشط (احتياط/ ihtiyat)، ثم سبع سنوات في الاحتياط غير النشط (رديف) (لمن تراوح أعمارهم بين 26 و32 عامًا)، وثماني سنوات إضافية (لمن تراوح أعمارهم بين 32 و40 عامًا) في قوات الدفاع المحلية (مُستحِفِظ/ mustahfız)، ويخضعون لتدريب منتظم ويُستدعون للخدمة في حالات الطوارئ. سمح محمود الثاني لهؤلاء المجندين بتوفير بدل شخصي فحسب، لكن القانون الأساسي للتنظيمات الخاص بالتجنيد الإجباري لعام 1845، سمح باستبدال التجنيد الإجباري بالدفع النقدي، وقد سُمي بالبدل النقدي للخدمة العسكرية (بدل نقدى عسكرى/ bedel-i nakdi-i askeri). وفي عام 1871 تقرر أن أولئك الذين اختاروا تجنب الخدمة بهذه الطريقة، يجب أن يكونوا أغنياء بما يكفي لجمع الأموال من دون بيع أراضيهم، وذلك لثني العائلات الفقيرة عن أن تصبح عِمالة مستأجرة للأثرياء لمجرد تخليص أبنائها من الجيش[77]. وفي قانون التجنيد الجديد الذي أقرّه عبد الحميد الثاني في عام 1885، لم يُسمح لمن يرغب في دفع بدل نقدي للخدمة الشخصية بذلك إلا بعد تدريب لثلاثة أشهر في أقرب وحدة عسكرية، وبعد ذلك يمكنه دفع 50 قطعة ذهبية في مقابل الإعفاء من كل استدعاء لاحق[78]، وصار هذا هو النظام المتبع في ما بعد.

---

(77) *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Dahiliye 45606; Meclis-i Mahsus 1663; Dahiliye 47558; Kanunname-i Askeri, IV, 10, 17, 46.

(78) *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Mahsus 3669; Young, vol. 2, pp. 396-402.

في غضون ذلك، اتُخذت ترتيبات مستقلة تمامًا لغير المسلمين. لم يُعتبَر استمرار ضريبة الرؤوس في القرن التاسع عشر شيئًا غير عادي، نظرًا إلى أن المسلمين كانوا قادرين أيضًا على دفع مقابل الخروج من الخدمة العسكرية بالطريقة عينها. لكن فرمان الإصلاح لعام 1856 وعد غير المسلمين تحديدًا بالمساواة الكاملة، وهذا يعني المساواة في الطلب للخدمة العسكرية وكذلك في التقدّم للمناصب الحكومية والمدارس. لم يرغب المسلمون أو غير المسلمين في أن يخدم غير المسلمين في الجيش؛ والسبب بالنسبة إلى المسلمين تمثل في التقاليد القائمة منذ القدم، أما بالنسبة إلى غير المسلمين فلأنهم كانوا يفضلون الحياة المدنية الأكثر ربحًا. لكن بما أن الباب العالي كان قد وعد القوى العظمى بإلغاء ضريبة الرؤوس كضريبة تمييزية، فقد ألغيت فعلًا في عام 1857، واستُبدلت بضريبة بسيطة عن الخدمة العسكرية (بدل عسكرى/ bedel-i askeri) تُفرض على غير المسلمين الخاضعين للتجنيد الإجباري بموجب القانون. ووفقًا للنظام الجديد، كان على فرد واحد من كل 180 شخصًا من الرعايا ممن هم في سن التجنيد أن يؤدي الخدمة، وهذا يعني وفقًا للتقارير الإحصائية في ذلك الوقت التي حددت أن هناك حوالى ثلاثة ملايين ذكر غير مسلم، أن العدد المطلوب للخدمة هو 16,666، كان على كل فرد منهم أن يدفع 50 ليرة، وهي أقل من الضريبة المعادِلة المفروض على المسلمين دفعها للإعفاء من الخدمة. وبينما ازداد عدد سكان السلطنة خلال حقبة التنظيمات، انخفض عدد الرجال المطلوبين للجيش بنسبة 25 في المئة، إلى جانب الزيادة النسبية للمسلمين مقارنة بغير المسلمين بسبب وصول آلاف اللاجئين المسلمين هربًا من الاضطهاد المسيحي، وهو ما جعل عدد غير المسلمين الخاضعين للخدمة كل عام 12,500 فقط[79]. قامت المِلل بجمع الضريبة بنفسها حتى عام 1887، عندما أُنشئت لجان خاصة على مستوى القضاء إثر شكاوى وردت من أن قادة المِلل يستخدمون الضريبة لقمع أتباعهم وإثراء أنفسهم على حساب الدولة[80]. في النهاية، وفور استعادة الدستور (1909)، صارت الخدمة العسكرية إجبارية لجميع الرعايا بصرف النظر عن الدين أو المِلة، وأُلغيت ضرائب التجنيد تمامًا.

---

(79) *Düstur*, vol. 4, p. 407; Nezareti, vol. 1, pp. 45-46.

(80) *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Mahsus 4063.

في السنوات الأولى من قيام السلطنة، شقّت الدولة الطرق الرئيسية على حساب خزينتها، في حين أنشأ الطرق المحلية ملتزمو الضرائب وحائزو الإقطاعات، بشكل رئيسي من خلال العمل القسري المفروض على المزارعين الذين يعيشون في الجوار. قدمت بعض القرى، لا سيما تلك التي استوطنها التركمان واليوروك في الأناضول والروملي، رجالًا للجيش لم يفعلوا شيئًا سوى بناء وإصلاح الطرق والجسور، في مقابل إعفائهم هم وهذه القرى من جميع الضرائب. لكن بمجرد أن انخفضت عائدات الخزانة بعد انتهاء الفتوحات، لم يعد لديها ما يكفي من المال لدعم شق الطرق الرئيسية وإصلاحها، في حين أن انهيار نظام التيمار لم يترك أحدًا لصيانة الطرق القليلة الموجودة، ما أدى إلى تراجع النظام بأكمله في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وقد أجرى القضاة وبعض بكوات السناجق إصلاحات، ابتكروا خلالها ضرائب عرفية خاصة واستخدموا السخرة لهذا الغرض. ومع مرور الوقت، أصبحت هذه ضرائب منتظمة تُفرض سنويًا، سواءً استُخدمت للطرق أم لا. وكانت تتكون من رسوم خاصة جمعها ملتزمو الضرائب وغيرهم ممن تمركزوا ببساطة في نقاط استراتيجية على طول الطريق، وجمعوا أكثر بكثير مما يحق لهم قانونًا، مقابل السماح للمسافرين والتجار بالمرور، ما أعاق التجارة الداخلية والسفر كذلك، على الرغم من أن الرعايا الأجانب كانوا عمومًا معفون منها بموجب شروط اتفاقيات الامتيازات الأجنبية.

كانت ضرائب الطرق هذه من بين الضرائب العرفية التي ألغاها محمود الثاني في السنوات الأولى من التنظيمات، مع تولي الخزينة التكلفة الكاملة لبناء الطرق وصيانتها. لكن مع تزايد الصعوبات المالية التي تواجهها الدولة، لم يتبق الكثير لهذين الغرضين. لذلك، ساءت حال الطرق أكثر، ما أدى إلى ضرر كبير لحق بجيش الدولة وكذلك بالإمكانات الاقتصادية. أخيرًا، في تموز/ يوليو 1867، وُضع نظام جديد تمامًا، يعتمد أساسًا على تجارب مدحت باشا في ولاية الدانوب. فقد أنشئ بنك للمنفعة العامة (منافع صنديغى/ Menafi Sandığı) في كل ولاية لتمويل تعبيد الطرق، وإصلاح الجسور، وبناء المدارس المحلية، وما شابه ذلك، مع عائدات تأتي من ضريبة تكميلية صغيرة تُفرض على العُشور، وكذلك من إقراض أموال

البنك للمزارعين بفائدة معقولة[81]. لكن هذا لم يكن كافيًا في حد ذاته لدفع أجور العاملين في الطرق، وبالتالي فُرض في قانون بناء الطرق لعام 1869 على كل ذكر في الريف يراوح عمره بين 16 و60 عامًا، العمل في بناء الطرق والجسور في منطقته أربعة أيام في كل عام، أو 20 يومًا كل خمس سنوات، وإتاحة حيواناته وبهائم الحَمْل الأخرى وكذلك طعامه. فقط سكان المدن الكبرى، والأقاليم التي لم يجرِ مسحها بعد، والكهنة والمعلمون والمسنون والعجزة، هم من أُعفوا مما كان في الواقع بمثابة سخرة مستعادة[82]. لم يكن من الممكن إجبار أحد على العمل على بُعْد يزيد على 12 ساعة سفر من دياره من دون فرمان خاص صادر عن الباب العالي. وتُدفع جميع تكاليف المعدات والنقل من بنوك المنفعة العامة، التي استحوذ عليها البنك الزراعي (زراعت بانقه سى/ Ziraat Bankası) في عام 1887، ثم من الخزانة في عام 1907. وقد سُمح للرجال في البداية بتقديم بديل شخصي، ولم يُتَح استبداله بالدفع النقدي إلا بعد عام 1889، عندما استُبدل العمل الإلزامي ببدل نقدي يدفعه جميع الذكور في الولايات الذين تراوح أعمارهم بين 18 و60 عامًا، بقيمة ثلاثة أو أربعة قروش عن كل يوم خدمة، والتي حُددت آنذاك بخمسة وعشرين يومًا كل خمس سنوات[83]. بعد ذلك بمدة وجيزة، فُرض على سكان اسطنبول وغيرها من الولايات المعفاة، الضريبة عينها على أساس أن صيانة طرق السلطنة كانت مهمة بالنسبة إليهم أيضًا.

كانت ضريبة التعدين واحدة من إيرادات الدولة التقليدية في الإسلام. فقد سمحت أحكام الشريعة الأساسية لخزينة الدولة بتحصيل خُمس إنتاج جميع المناجم في السلطنة، سواء كانت في أراض عامة أو خاصة. وقد احتفظ بها العثمانيون، وأدار المناجم في أراضي الدولة وكلاء يتقاضون رواتب أو من خلال ملتزمي ضرائب. ووفقًا لقانون الأراضي لعام 1858، تنتمي جميع المناجم المكتشفة حديثًا إلى الدولة بغض النظر عمن يمتلك الأرض الموجودة فيها، لكن كان على الخزينة دفع تعويضات إذا أدى استغلال المنجم إلى منع مالك الأرض من استغلال ما يملكه بالكامل في الأغراض الزراعية. وقد جرى تقنين عمليات التعدين لأول مرة في

---

(81) *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Meclis-I Vâlâ 35822 (18 Safar 1284).

(82) 18 Cemazi II 1286; *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Meclis-i Vâlâ 25822; Meclis-i Tanzimat, I, 247.

(83) *Başvekâlet Arşivi*, Nizamat, IV, 55; Irade, Meclis-i Mahsus 4706, 4795.

تموز/ يوليو 1861[84]، ثم حل محل هذه القوانين قوانين ناظمة جديدة في نيسان/ أبريل 1869، تستند أساسًا إلى قانون التعدين الفرنسي لعام 1810، الذي قسم جميع المناجم إلى ثلاث فئات: المناجم الأساسية، والمناجم السطحية، والمحاجر؛ حيث كان يشترط على أصحاب الامتيازات أن يقدموا من 1 في المئة من المعادن المستخرجة من الأولى إلى 5 في المئة من الأخيرة، بحسب صعوبة الاستخراج ونفقاته والأرباح الناتجة، إضافة إلى الرسوم السنوية المفروضة على الترخيص وتأجير الأراضي[85]. استُكمل هذا بقوانين جديدة في آب/ أغسطس 1887، أنشأت لأول مرة إدارة للتعدين (معادن نظارتى/ Maadin Nezareti) في وزارة الأشغال العامة، سُمح لها بمنح امتيازات التعدين لمدة تراوح من 40 إلى 99 عامًا، مع ضريبة على الاستخراج تصل إلى 20 في المئة في الأماكن التي يكون الاستخراج فيها سهلًا ويكون الخام بتركيزات كبيرة. وقبل دفع الضريبة، سُمح للعاملين بخصم جميع تكاليف صَهر الخامات ونقلها إلى المصانع أو الموانئ. وبالنسبة إلى جميع المناجم في الأراضي الخاصة أو التابعة لمؤسسات، واصلت الدولة تحصيل خُمس الإنتاج، بينما ذهب الباقي إلى المالكين أو وكلائهم[86].

كانت الضريبة المطبقة على المستندات المتعلقة بالأعمال الحكومية أو التجارية واحدة من أكثر مصادر الإيرادات المبتكرة ربحية خلال التنظيمات. فرضت الخزانة في الأساس ضريبة الدمغة (دمغه رسمى/ damga resmi) مقابل شارة (علامة/ alamet) أو طابع (صوغوق دمغه سى/ soğuk damga) يضعها المحتسب أو مسؤولون آخرون على المنسوجات العثمانية والسلع الأخرى إشارة إلى مصدرها أو جودتها، أو لختم العيار (عيار دمغه سى/ ayar damgası) الذي يوضع بواسطة السك على المصنوعات الذهبية أو الفضية. وقد تم تقييم الضريبة على قيمة البضائع المعنية، عادة بمعدل 1/ 40، بارة واحدة لكل قرش، مع حظر بيعها أو استبدالها من دون شهادات الجودة

---

(84) *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Tanzimat, III, 14; Irade, Meclis-i Vâlâ 13.

(85) *Düstur*, vol. 3, p. 318; *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Meclis-i Mahsus 1517.

(86) *Düstur*, vol. 5, pp. 886, 971; *Başvekâlet Arşivi*, Nizamat, II, 323; Young, vol. 6, p. 17; *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Mahsus 3927.

بالنسبة إلى اللوائح المنفصلة الخاصة بمحاجر الصخور، المؤرخة في 24 ربيع الأول 1305، ينظر: *Başvekâlet Arşivi*, Nizamat, II, 29; *Düstur*, vol. 5, p. 971; also Meclis-i Mahsus 4022.

هذه. وقد اعتُبرت ضريبة غير مباشرة وأُلغيت مع باقي الضرائب في عام 1839[87]. إضافة إلى ذلك، كانت هناك دائمًا رسوم (خَرْج/ harc) يفرضها على مستلمي القرارات ومستلمي وثائق الرواتب وما شابه ذلك، الكُتّابُ الذين يُصْدِرونها، لكنها أُلغيت أيضًا مع الضرائب العرفية الأخرى. بعد ذلك بوقت قصير، وبدافع الحاجة إلى مصادر جديدة للدخل، ابتكر رجال التنظيمات رسوم دمغة جديدة. ففي 22 أيار/ مايو 1845، قامت الخزانة بطباعة سلسلة من الأوراق الرسمية الفارغة المنقوشة بأختام لقيم مختلفة (دمغه ورقه صحيحه/ Damgali varaka-ı sahiha، أو المستندات القانونية المختومة)، كان من اللازم استخدامها لجميع الوثائق والعقود التجارية والقانونية، باستثناء القرارات والأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الشرعية. وقد كان يبيعها المسؤولون الماليون المحليون المتمركزون فعليًا في الدوائر والبلدات للمساعدة في تحصيل الضرائب السنوية[88]. وانتشر النظام الجديد بسرعة كبيرة في جميع أنحاء السلطنة، لكن كانت هناك مشكلتان رئيسيتان: (1) عدم كفاية المسؤولين الذين يبيعون هذه المستندات؛ (2) عدم كفاية المستندات التي تحمل تعرفة الضرائب الصحيحة، ما يجعل من الصعب أو حتى المستحيل إجراء العديد من المعاملات أو توقيع عقود قانونية. ونتيجة ذلك، أوكلت مهمة بيع المستندات في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1852 إلى تجار خصوصيين[89]. فقام المرابون وبائعو التبغ على وجه الخصوص بتخزين المستندات وكسبوا منها عائدات جديدة، بينما أنهوا مشكلة التوريد. كان هذا النظام في الواقع ناجحًا جدًا، وتلقت الخزانة كثيرًا من الأموال مع توسع البنية التجارية العثمانية، التي أعاد فؤاد باشا تنظيمها وتوسعتها من خلال قانون ضريبة الدمغة الجديد تمامًا (رسمى دمغه نظام نامه سى/ Resm-i Damga Nizamnamesi) الصادر في 2 أيلول/ سبتمبر 1861، حيث ألغي الإعفاء في ما يتعلق بوثائق المحكمة، واستُبدلت الأوراق المحتوية نقشًا نافرًا بطوابع ضريبية خاصة ذات قيم مختلفة، ووُسِّع استخدامها لتصل إلى جميع المعاملات التجارية تقريبًا، وهو ما أوصل الضريبة إلى الشكل النهائي الذي استمرت من خلاله في تقديم عائدات كبيرة إلى الدولة طوال العهد العثماني وفي العصر الجمهوري حتى يومنا هذا.

(87) *Başvekâlet Arşivi*, Buyuruldu, II, 144.

(88) *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Dahiliye 5210.

(89) *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Dahiliye 4; Meclis-i Vâlâ 15679, 15247.

كانت عائدات الخزينة الرئيسية الأخرى خلال التنظيمات قد استمرت من العصور الكلاسيكية، لكن بأشكال مختلفة تمامًا. اشتملت الضريبة الجمركية (جمرك رسمى/ gümrük resmi) على رسوم مفروضة ليس على البضائع التي تَعْبُرُ مِن السلطنة وإليها فحسب، بل أيضًا تلك التي تُشحَن من مكان إلى آخر داخل نطاقها. كانت هناك أربعة رسوم جمركية رئيسية في السلطنة: (1) ضريبة الاستيراد (آمديه رسمى/ âmediye resmi)؛ (2) ضريبة التصدير (رفتيه رسمى/ raftiye resmi) التي تديرها خدمة الجمارك الخارجية (خارجي جمرك/ Harici Gümrük)؛ (3) ضريبة المصدر (مصدريه رسمى/ masdariye resmi) التي تُفرض على بعض السلع المنتجة والمستهلكة محليًا، مثل التبغ والأسماك؛ (4) ضريبة العبور (مروريه رسمى/ müruriye resmi) المفروضة على البضائع العثمانية والأجنبية المشحونة داخل السلطنة، والأخيرتان تديرهما الجمارك المحلية (داخلى جمرك/ Dahili Gümrük). خفضت اتفاقيات الامتيازات في القرن السادس عشر الرسوم الجمركية العامة على السلع الأجنبية من 10 في المئة إلى 5 في المئة. وبتوقيع اتفاقية التجارة الجديدة مع فرنسا في عام 1683، خُفضت إلى 3 في المئة بالنسبة إلى فرنسا ولجميع القوى الأخرى المستفيدة من بند الدول المشمولة بالرعاية. ونتيجة ذلك، لم تستطع الصناعة المحلية، المقيدة آنذاك بقوانين النقابات، منافسة البضائع الأجنبية، وحُرمت الخزانة من الكثير من عائداتها الجمركية. وقد عُدلت هذه اللوائح إلى حد ما لمصلحة السلطنة بدءًا من المعاهدة التجارية التي فاوض فيها مصطفى رشيد باشا مع إنكلترا في عام 1838، لكن في الوقت نفسه سُمح للرعايا الأجانب أيضًا بتصدير واستيراد سلع معينة من دون أي قيود. وأُبقي على رسوم الاستيراد عند 3 في المئة، لكن فُرضت 2 في المئة إضافية عند بيع هذه السلع الأجنبية داخل السلطنة، وبالتالي كان رفع الإجمالي إلى 5 في المئة لا يزال منخفضًا لكنه أفضل مما كان عليه. وفُرضت ضرائب على الصادرات بلغت آنذاك 9 في المئة لدى وصولها إلى رصيف الميناء، و3 في المئة عند تحميلها. وفُرضت ضرائب المرور بنسبة 5 في المئة على السلع الأجنبية التي تعبر السلطنة للبيع في مكان آخر، مع فرض الرسوم على أساس جداول التعريفات التي وضعها مكتب الجمارك لسلع كل بلد بدلًا من قيمتها السوقية الفعلية في السلطنة. في الوقت نفسه، فُرضت رسوم على السلع العثمانية التي تمر عبر السلطنة بنسبة 8 في المئة كرسوم عن الأرض، ما يضعها على حد سواء مع منافِستها الأجنبية طوال حقبة التنظيمات.

نُظِّم استيفاء الرسوم الجمركية في معظمه عبر نظام الالتزام الضريبي خلال قرون الانحطاط، ولم تكن محاولات التنظيمات لإدارتها عبر محصلين يتقاضون رواتب أكثر نجاحًا في عام 1839 مما كانت عليه في ما يخص ضريبة العشور في الريف. هكذا، وابتداءً من عام 1840، أُنشئت إدارة جمركية جديدة (امتعه جمرك اداره سى/ Emtia Gümrük Idaresi) في اسطنبول بهدف تلزيم جميع المناصب الجمركية في الموانئ والمراكز التجارية الرئيسية، عبر مزادات لمدة ثلاث سنوات[90]. كان هذا النظام مربحًا للغاية لكل من الخزينة وملتزمي الضرائب، فجرى توسيعه ليشمل جميع ضرائب المكوس المفروضة على الكحوليات والتبغ والنشوق والأخشاب، والتي وُضعت تحت الإدارة نفسها بالنظام نفسه بعد عام 1859[91]. وكجزء من جهود فؤاد باشا لزيادة إيرادات السلطنة، أعيد في عام 1861 تنظيم إدارة الجمارك لتصير إدارة ضريبية جديدة للمكوس (رسومات امانتى/ Rüsumat Emaneti)، منفصلة تمامًا عن بيروقراطية وزارة المالية. وأُنهي الالتزام في ما يتعلق بالجمارك وضرائب المكوس، ليجمعها بعد ذلك سلكٌ جديدٌ يتكون من موظفين يتلقون رواتب في الإدارة الجديدة[92]. وأُلغيت رسوم العبور كليًا بعد ذلك بوقت قصير (1870)، وهي خطوة رئيسية على طريق بناء طبقة تجارية عثمانية، على الرغم من أنها كلفت الخزانة إيرادات كبيرة، إلى أن زيدت الضرائب الأخرى المفروضة على التجار من جميع الجنسيات، وهو ما مثّل تعويضًا[93]. مع ذلك، بقيت ضرائب الاستيراد منخفضة بشكل مفتعل، بسبب المقاومة القوية للزيادة التي أبدتها القوى المعنية بالامتيازات حتى السنوات الأولى من القرن العشرين، عندما فرض الأتراك الشباب من جانب واحد ضريبة قيمة إضافية على جميع السلع، وفي الوقت نفسه رفعوا رسوم الاستيراد إلى 15 في المئة، بما يتماشى أكثر مع ما كان يُستوفى في أي مكان آخر في ذلك الوقت.

ونظرًا إلى أن المشروبات الكحولية محرمة على المسلمين وفقًا للشريعة الإسلامية، لم تكن هناك ضرائب رسمية على استهلاكها في الأزمنة الأولى من عُمر الدولة العثمانية. مع ذلك، حَصَّل أصحاب التيمار وبعض ملتزمي الضرائب بشكل

---

(90) 21 Rebi II 1259. *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Meclis-i Vala 56981.

(91) *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Meclis-i Mahsus 5087.

(92) *Düstur*, vol. 2, p. 565; *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Mahsus 946.

(93) *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Meclis-i Vâlâ 5378.

عرفي ما كان يسمى ضريبة عصير العنب (شرا رسمى/ şira resmi) من مزارعي العنب بعد تعتيقه وعصره نبيذًا. وفي القرن السابع عشر كذلك فُرضت ضريبة رسمية على المُسْكِرات (مُسكرات رسمى/ müskirat resmi)، لغير المسلمين الذين كانوا يشربون النبيذ بشكل غير رسمي (ومن دون دفع ضرائب) منذ القدم. لكن برزت شكاوى كثيرة من شخصيات دينية حول استفادة الدولة ماليًا من استهلاك النبيذ، وهو ما جرى في إثره بوقت قصير إلغاء الضريبة واستبدالها بزيادة في ضريبة الرؤوس المفروضة على غير المسلمين. وخلال القرن الثامن عشر، فُرضت رسوم "عُرفية" مختلفة على العنب والنبيذ أثناء شحنهما، وفُرضت ضريبة حظر جديدة (زجريه رسمى/ zecriye resmi) على جميع أنواع النبيذ والكحوليات المباعة في الأسواق. وبالطبع، أُسندت بنظام الالتزام إلى غير المسلمين في المدن الرئيسية حتى لا يتورط المسلمون بشكل مباشر في فعل محظور عليهم يرتّب عليهم عقابًا قانونيًا. فرضت التنظيمات في البداية ضرائب على جميع المشروبات المُسْكِرة بنسبة 20 في المئة من قيمتها، لتُخفض إلى 10 في المئة في عام 1861 على افتراض أنها مخصصة فقط لغير المسلمين. إضافة إلى ذلك، كان على جميع بائعي النبيذ أو الكحوليات في زجاجات أو أوعية في اسطنبول والمناطق المجاورة لها، شراء تصاريح بيع سنوية (رخصت نامه/ ruhsatname) بقيمة 15 في المئة من إيجار متاجرهم، من دون منح تصاريح لفتحها في الأحياء الإسلامية أو على بعد مئتي ياردة من المساجد وتكايا الدراويش، وتُدفع رسوم إضافية كضريبة دمغة وكذلك لتسجيل عقود الإيجار(94). وقد أعفت القوانين اللاحقة الرهبان والكهنة في الأديرة من دفع جميع الضرائب على النبيذ المصنوع أو المشترى لاستخدامهم الشخصي(95). ووُضع إدارة ضريبة المسكرات في وقت لاحق تحت إدارة المُسكرات (زجريه امانتى/ Zecriye Emaneti) التي أُنشئت في إطار وزارة المالية (1860)، حتى تم استيعابها في إدارة ضريبة المكوس الجديدة عند إنشائها في عام 1861. وخلال السنوات المتبقية من عمر السلطنة، زيدت الضريبة بانتظام لتمكين الخزانة من الدفع لحاملي السندات الأجانب، وقد أُسندت إدارتها في نهاية المطاف إلى لجنة الديون العمومية مع ما تبقى من ضرائب المكوس لتزويد الأخيرة بإحدى إيراداتها الرئيسية.

---

(94) 8 Zilkade 1278; *Başvekâlet Arşivi*, Buyuruldu, III, 179-181.

(95) *Düstur*, vol. 2, p. 712; *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Mahsus 37.

إضافة إلى الإيرادات الضريبية على هذا النحو، زوّد أيضًا رجال التنظيمات وخلفاؤهم الخزينة بإيرادات من المشروعات التي تديرها الدولة كاحتكارات أو تحت سيطرتها القوية. وكان الأول من بين هذه من حيث الإيرادات، تصنيع المِلح وبيعه. وكما هو الحال مع الأنواع الأخرى من المناجم، كان يحق للدولة تحصيل خُمس المِلح المستخرج من أراضيها أو مياهها حتى لو كانت تقع ضمن ملكية خاصة. وتقليديًا، نُظّم هذا الحق بنظام الالتزام لكل منجم مِلح، حيث عمل ملتزمو الضرائب أيضًا مشرفين عليها. وفي ظل التنظيمات تمت السيطرة عليها وإدارتها مباشرة من الدولة، لكن على عكس معظم الالتزامات الضريبية الأخرى، لم تُعَد البتة لكنها بقيت تحت إدارة الدولة المباشرة، أولًا عبر وزارة الأشغال العامة، ثم بعد أن نُظمت بواسطة إدارة ضريبة المكوس، التي كان لديها قسم لأعمال المِلح خاص بها (مملحه مديرليغى/ Memlehe Müdürlüğü)[96]. أصبحت ملكية كل المِلح وإنتاجه وبيعه في السلطنة احتكارًا حكوميًا، وخُصصت إيراداته في المقام الأول لتغطية الأوراق النقدية والسندات، بينما حُظر استيراد المِلح. وقد أُنشئت مراكز للمِلح في الدوائر عبر جميع أنحاء السلطنة، للإشراف على الإنتاج وبيع المِلح بكميات إلى التجار، الذين سُمح لهم بتحصيل مبلغ ثابت إضافي لتوفير الربح وتعويض تكاليف النقل[97]. كما سُلّمت عائدات ضريبة المِلح إلى لجنة الديون العمومية في أواخر القرن للمساعدة في السداد لحاملي السندات من الأجانب.

كان التبغ يزرعه بشكل معتاد مزارعون خصوصيون بعد دخوله إلى السلطنة في القرن السادس عشر. لكن في عام 1860، حُظرت جميع الواردات الخارجية من أوراق التبغ، واحتكرت الحكومة بيعه بالتجزئة، مع فرض ضريبة مرور إضافية (مروريه رسمى/ müruriye resmi) على المزارعين الذين يأتون بمحاصيلهم إلى السوق. وسُمح للأجانب باستيراد التبغ المُصَنّع مثل السيجار والسجائر والنشوق، لكن كان عليهم دفع ضريبة استيراد خاصة تقدر بنسبة 75 في المئة من القيمة، إضافة إلى ضرائب المرور الاعتيادية[98]. مع ذلك، كانت ضريبة المرور ثقيلة إلى حد أنها

---

(96) 21 Cemazi II 1278/November 24, 1861. *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Meclis-i Mahsus 1045.

(97) *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Meclis-i Mahsus 1206; Meclis-i Vâlâ 22148; Meclis-i Tanzimat, II, 286-287, III, 6-7.

(98) *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Meclis-i Mahsus, 1081, 1219.

أعاقت الإنتاج المحلي، لذا جرى تعديلها في عام 1867، مع خفض الضريبة وتنوعها وفقًا لجودة المبيعات لكل حمولة وسعرها. وأعفي التبغ المرسل إلى اسطنبول من ضريبة المرور الاعتيادية، لكنه خضع بدلًا من ذلك لضريبة دخل أكبر على افتراض أن فرص المبيع والربح تكون أكبر في العاصمة. ومنح قانون التبغ الجديد لعام 1873 المزارعين الحرية الكاملة في زراعة تبغ التدخين من دون إذن رسمي، لكن وُضعت هيكلية من الرتب للمسؤولين عن الإشراف على أسواق السجائر ومصانعه. وصار باستطاعة العثمانيين والأجانب آنذاك تشغيل مصانع التبغ، لكن كان عليهم دفع ضريبة استهلاك جديدة (صرفيات رسمى/ sarfiyat resmi)، تختلف وفقًا لأنواع التبغ والسجائر المنتجة[99].

تلقت الخزانة أيضًا عائدات من تصنيع البارود وبيعه، والخدمات البريدية والبرقية، وأعمال الغاز الخاصة باسطنبول، والجسر الذي يعبر القرن الذهبي، والسفن البخارية التي تعمل في نهري دجلة والفرات، وممتلكات الدولة (المتاجر، والحمامات، والمزارع، وغيرها من الممتلكات التابعة للحكومة) والغابات، إلى جانب الضريبة السنوية التي تدفعها مصر وغيرها من البلدان التابعة. كانت هناك أيضًا عائدات من خطوط السكك الحديد المملوكة للدولة، وكذلك من أرباح شركات السكك الحديد الخاصة في السلطنة التي كان للخزانة حصة فيها. لكن كانت هذه تمثل نسبة صغيرة إلى حد ما من الإجمالي. وقد أدت جميع الإصلاحات الضريبية والجهود المبذولة لتأمين دخل جديد، إلى زيادة إيرادات الخزانة إلى حد بعيد في العقد التالي لحرب القرم. مع ذلك، لم يكن ذلك كافيًا لسد النفقات المتزايدة بشكل مستمر التي تتطلبها الإصلاحات ومدفوعات الديون واتساع الدور الحكومي[100]. وسنعرض في ما بعد للفوضى المالية الناتجة، والتي هددت بإنهاء التنظيمات والسلطنة نهاية مفاجئة[101].

---

(99) *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Meclis-i Vâlâ, 812, 74; Şurayı Devlet, 108.

(100) للحصول على أرقام تفصيلية عن عائدات الدولة المختلفة ووضع الميزانية في القرن التاسع عشر، يُنظر:

Shaw, "The Nineteenth Century," pp. 451-459.

(101) يُنظر ص 283-286 من هذا الكتاب.

خامس عشر: نسيج مجتمع جديد

ترافقت التغييرات في المؤسسات الأساسية للحكومة العثمانية مع تعديلات مقابلة في النسيج الاجتماعي العثماني. فقد استُبدلت الطبقة الحاكمة العثمانية القديمة بفئة جديدة من الموظفين البيروقراطيين (المأمورين/ memurs). ومع عدم الاستقرار الناجم عن وضعهم كعبيد للسلطان، استُبدل ذلك بضمان جديد تم تقديمه من خلال تحويلهم إلى هرمية بيروقراطية علمانية، مع حماية قانونية تعيق الانتقال السريع للثروة المتوطنة في النظام القديم. كما شهدت طبقة الرعايا مزيدًا من الثقة والقوة بسبب الضمانات التي قدمتها التنظيمات، والاستقرار الذي جاء مع النظام القانوني الجديد، وظهور طبقة متوسطة قادرة على ممارسة نفوذها داخل مجالس الدولة بشكل أفضل بكثير من المِلل والطوائف القديمة. وتحرَّر جميع العثمانيين، الأرقى منهم والأدنى، من عُزلة المجتمع العثماني التقليدي، عبر التقدم الملموس المحرز في تطور الاتصالات. وقد أدت زيادة المعرفة بالعالم خارج حُكم الباب العالي، والرغبة في تبني بعض فلسفاته ومؤسساته، إلى توفير الأسس للدولة العلمانية الحديثة التي كان من شأنها أن تحل محل الدولة العثمانية بعد كارثة الحرب العالمية الأولى.

1. التعليم والبيروقراطية الجديدة

كان حجر الأساس للمجتمع الجديد، هو نظام التعليم العلماني العام الذي بإمكانه أن يحرر العقول والقلوب من القيود التي يفرضها النظام القديم. لقد رأى كل من سليم الثالث ومحمود الثاني تلك الحاجة إلى التعليم العلماني في بعض المجالات، فأنشآ أكاديميات فنية لتدريب الضباط والإداريين والمهندسين والأطباء وما شابه ذلك. لكنها كانت محدودة للغاية بسبب نقص الطلاب المدرَّبين على القواعد الأساسية للرياضيات والعلوم واللغات الأجنبية. وقد استمرت الكتاتيب - التي كانت بمثابة قاعدة لسلطة العلماء، وظلت تدرس المواد التقليدية بالطرق التقليدية في أفضل الأحوال - في احتكار التعليم الابتدائي للمسلمين. ولم يكن من يتخرج فيها ببساطة مستعدًا للتعليم الفني الجديد. فكان الحل بإنشاء نظام مدرسي ابتدائي علماني، لكن حتى رجال التنظيمات كانوا يعلمون أن هذا يجب أن يتم بحذر حتى لا يسيء إلى العلماء بشكل صريح. وهكذا كانت الأهداف والمشكلات الرئيسية للتعليم الخاص بالتنظيمات، ملحوظة حتى قبل عام 1839.

ذهبت القيادة في مجال التعليم أولًا إلى مجلس محمود الثاني للأمور النافعة (مجلس امور نافعه/ Meclis-i Umur-u Nafia) الذي صار ملحقًا بوزارة التجارة في السنوات الأولى من التنظيمات. وبعد مدة وجيزة من فرمان كُلخانه، أنشأ المجلس لجنة مؤقتة مستقلة للتعليم (مجلس معارف مؤقت/ Meclis-i Maarif-i Muvakkat) لوضع خطة للتعليم العلماني، تحولت بدورها إلى مجلس المعارف العمومي (مجلس معارف عمومى/ Meclis-i Maarif-i Umumi) ضمن وزارة التجارة في عام 1846، ضم بين أعضائه عالي وفؤاد اللذان كانا لا يزالان شابين. تبعه وزارة للمدارس العمومية (مكاتب عموميه نظارتى/ Mekâtib-i Umumiye Nezareti) بعد ذلك بعام، وأخيرًا تولت وزارة كاملة للمعارف العمومية (معارف عموميه نظارتى/ Maarif-i Umumiye Nezareti) مسؤولية النظام في عام 1866. وقد طوّرت البرامج التعليمية لجان متخصصة في إطار الهيئات التشريعية في ذلك الوقت، بالتعاون مع الوزارة في بعض الأحيان، وأحيانًا بشكل مستقل تمامًا. ونتيجة ذلك، ظهرت مئات الخطط والتقارير والبرامج، تشير إلى إنشاء نظام للتعليم العلماني والنفعي لتدريب جميع العثمانيين من المراحل الابتدائية إلى المراحل الأكثر تقدمًا.

مع ذلك، تطور نظام التعليم الجديد بتؤدة. فقد عارض كثير من العثمانيين المدارس الجديدة بسبب تبجيل القديم أو الخوف المبرر مما قد تُحدثه هذه المدارس. وفي وقتٍ أدى الكثير من الإصلاحات والحروب إلى استنزاف الخزانة، كانت الحكومة مترددة في تخصيص مبالغ كبيرة للتعليم. وكما هو الحال في العديد من المجتمعات الأخرى، كان التعليم والثقافة الأكثر معاناة من جراء الأزمة المالية. لقد وفرت الحكومة المركزية في الواقع القليل من المال للتعليم العلماني. وفي معظم الحالات، اعتمد إنشاء المدارس في الأقاليم على مبادرة المجالس الإدارية المحلية، التي اعتبرتها وسيلة لتحفيز تنميتها الاقتصادية الخاصة، وقدمت معظم التمويل للمباني والتجهيزات والمعلمين بمجرد الحصول على الموافقة والتوجيه من اسطنبول.

أنشأ محمود الثاني أول مدارس علمانية حديثة تحت مستوى الأكاديميات الفنية لتدريب خريجي الكتاتيب الراغبين في الذهاب إلى هذه الأخيرة. وأصبحت هذه المدارس تُعرف باسم المدارس الرُّشْدِيَّة (Rüşdiye)، ووفرت التعليم للصغار الذين

تراوح أعمارهم بين 10 و15 عامًا. وخلال السنوات الأولى من التنظيمات، أُنشئت مدارس رُشدية أولًا في اسطنبول ثم في الأقاليم، لكن نشرها كان بطيئًا لبعض الوقت بسبب النقص الشديد في المعلمين المدربين. وحُلّت هذه المشكلة جزئيًا من خلال إنشاء مدرسة لتدريب المعلمين الرجال (دار المُعلمين/ Dar ul-Muallimin) في عام 1846، تحت إشراف تابع مصطفى رشيد باشا، الشاب أحمد جودت أفندي. وفي كل من المدارس الرُّشْدِيَّة ودار المعلمين، كان المنهج يهدف بشكل أساسي لاستكمال التعليم الديني الذي يُقدَّم في الكتاتيب، وسد الفجوة بينها وبين الأكاديميات الفنية. هكذا، وبينما كانت تقدّم مقررات في العلوم الاجتماعية والفيزيائية والعلوم الإنسانية، أُدخل التعليم الديني أيضًا، ووُضع العلماء في مركز يمكنهم من خلاله منع أي تعليم يظهر لهم أنه ينتهك مبادئ الإسلام. وقد أدت المشكلات الرئيسية المتعلقة بالمال والمباني والمدرسين إلى إبطاء التقدم إلى حد بعيد. هكذا وبحلول حرب القرم لم يكن هناك سوى 60 مدرسة رشدية في السلطنة بأكملها بها 3371 طالبًا، جميعهم من الذكور، بينما كان لدى المدارس الدينية الإسلامية في اسطنبول وحدها 16,752 طالبًا، وقامت مدارس المِلل من غير المسلمين بتدريب 19,348 طالبًا إضافيًا من الجنسين[102].

أدى اليأس من تقدم النظام المدرسي العادي، إلى إنشاء السرعسكرية هيكليتها الخاصة للتعليم العلماني، بدءًا من مدرسة العلوم العسكرية (مكتب علوم حربيه/ Mekteb-i Ulum-u Harbiye)، التي أُسست أيضًا في أواخر عهد محمود، والتي أصبحت المدرسة الفنية الرائدة في السلطنة، حيث وفرت تعليمًا متقدمًا في العلوم الهندسية والرياضيات إضافة إلى العلوم العسكرية، ونَشَّأت خريجين خدموا في أجزاء كثيرة من الجهاز الحكومي وكذلك في الجيش. ولتكملة المستويات الدنيا من المدارس المدنية، طور الجيش أيضًا نظام المدارس العلمانية الخاص به بدءًا من عام 1855. وقد افتُتحت مدارس الجيش الرُّشْدِية في تسعة أماكن في اسطنبول وضواحيها، وفي العديد من الأماكن الأخرى حول السلطنة، في حين أُنشئت مدارس متوسطة (اعدادى/ Idadi) في سراييفو وأرضروم وبغداد، لتوفير مستوى ثانوي جديد للطلاب قبل دخولهم مدرسة العلوم العسكرية. وبمرور الوقت، وَفَّر كل جيش من

(102) *Salname-i Devlet-i Aliye* (Istanbul: 1268/1852).

جيوش الأقاليم مدرسة إعدادية واحدة على الأقل وعددًا من المدارس الرُّشْدِيَّة في منطقته، ما منح السكان فرصة للتعليم العلماني قبل مدة طويلة من توسع النظام المدني باتجاههم.

بعد حرب القرم، توسعت أنظمة المدارس العسكرية والمدنية العلمانية بسرعة. وأخذ الجيش زمام المبادرة في تطوير التعليم العلماني في المرحلة الابتدائية، وهي مهمة كلف بها مدارسه الرُّشدِيّة، حيث تحولت مدارسه الإعدادية إلى مدارس متوسطة، والحربية إلى ثانوية، ثم أُنشئت مدرسة عالية جديدة للعلوم العسكرية، هي مدرسة الأركان العامة (اركان حربيه مكتبى/ Erkân-ı Harbiye Mektebi)، لاستكمال النظام. وبينما أجبر الرأي العام وزارة المعارف على الاعتراف بكتاتيب المسلمين كمدارس ابتدائية، بدأت أكثر فأكثر في إنشاء مدارسها العلمانية الخاصة، مدارس البنين أو الابتدائية، ما استلزم وجودها في كل بلدة وقرية وفي كل حي من أحياء المدن الكبيرة، بمساعدة وإشراف مالي من مجالس الشيوخ المحلية وكذلك زعماء المِلل. وكان يُقبَل كل من الطلاب المسلمين وغير المسلمين لمدة دراستها التي تقدر بأربع سنوات. وفضلًا عن الدروس الدينية التي تُدرَّس بشكل منفصل للطلاب من مختلف الديانات، قدمت هذه المدارس أيضًا دروسًا في الحساب والتاريخ العثماني والجغرافيا، حيث كان يُدرَّس غير المسلمين بلغاتهم الخاصة عند الضرورة.

مع السيطرة القوية لعالي وفؤاد في ستينيات القرن التاسع عشر، جاء وزير التعليم الفرنسي جان فيكتور دوروي (Jean Victor Duruy) إلى اسطنبول لتقديم المشورة للعثمانيين بشأن المزيد من التطوير التعليمي. وقد شكّل تقريره، الذي اقترح فيه إنشاء مدارس ثانوية تجمع بين الطوائف، وجامعة علمانية، ومدارس فنية مهنية جديدة، ونظام مكتبات عامة، أساسًا لقانون التعليم العام التنظيمي (معارف عموميه نظام نامه سى/ Maarif-i Umumiye Nizamnamesi) الذي صدر في عام 1869، والذي لم يقتصر على تنظيم ما تم إنجازه خلال العقود الثلاثة الماضية، بل وضع الخطط التي ستُطبَّق خلال معظم الفترة المتبقية من القرن. وبموجب القانون الجديد، صار التعليم الابتدائي إلزاميًا لجميع الأطفال حتى سن الثانية عشرة. وقد جرى تحديث طرق التدريس، واتخاذ تدابير لرفع المستوى الثقافي العام للمعلمين، وإجراء امتحانات عامة للطلاب المتخرجين من كل فصل ومستوى دراسي،

إضافة إلى نشر المؤسسات الثقافية بمساعدة الدولة. وفي هذا الإطار، كان يُطلَب من القرى التي تحتوي على 500 منزل كحد أدنى أن يكون لديها مدرسة رُشدية واحدة على الأقل، أما البلدات فكان عليها إنشاء مدرسة رُشدية واحدة لكل 500 أسرة من سكانها وصيانتها، مع توفير مدارس مستقلة للفتيات وللمسلمين وغير المسلمين إذا كان السكان غير متجانسين. وقد تقرر أن تكون مدة الدراسة أربع سنوات، مع منهج يتضمن دروسًا في الدين (وفقًا لدين الطلاب) واللغات العثمانية والعربية والفارسية، والحساب والمحاسبة، والهندسة والرياضيات، والتاريخين العالمي والعثماني، والجغرافيا، إضافة إلى أكثر لغة محلية مهمة في المنطقة التي توجد فيها المدرسة. وكان على المدن والبلدات توفير مدرسة إعدادية واحدة لكل 1000 أسرة من سكانها، باستثناء تلك التي لديها مدارس عسكرية يمكن الاعتماد عليها بدلًا من ذلك. وكانت مدة الدراسة في المرحلة الإعدادية ثلاث سنوات، مع منهج يتضمّن تدريس اللغتين العثمانية والفرنسية، والمنطق والاقتصاد والجغرافيا والتاريخين العالمي والعثماني والجبر والحساب والمحاسبة والهندسة وعلوم الفيزيائية والكيمياء والتصميم. وفوق المستوى الإعدادي، كان على كل عاصمة ولاية أيضًا أن توجد فيها مدرسة ثانوية (lycée)، كان يُطلق عليها المدرسة السلطانية (مكتب سلطاني/ Mekteb-i Sultani). وكان من المفترض قبول جميع الخريجين من الإعداديات الإقليمية في هذه الأخيرة، لكن بسبب الرسوم الدراسية التي فُرضت، لم يكن في استطاعة غير العائلات الثرية إرسال أطفالها، باستثناء طلاب الفقراء المتفوقين، الذين كان بإمكانهم الالتحاق بلا مقابل. كانت المناهج الدراسية المتقدمة تتضمن العلوم الإنسانية، ودروسًا في اللغة العربية والفارسية والفرنسية، والاقتصاد والقانون الدولي والتاريخ، ومقررات في المنطق والعلوم الهندسية، والجبر وعلم المثلثات، والعلوم الفيزيائية والطبيعية وقياس الأراضي. وقد أعفي الطلاب من التجنيد أثناء متابعة دراستهم ولمدة عام واحد بعد تخرجهم. وإذا أدوا واجبهم في خدمة الحكومة بعد ذلك، يحصلون على إعفاء دائم.

كانت السلطات المحلية توفر تكلفة بناء المدارس الابتدائية وصيانتها، كما كان الأمر من قَبل، في حين يجري تقاسم تكلفة المدارس الرُّشدية والإعدادية مع الخزانة المركزية. وكانت تكاليف المدارس الثانوية السلطانية (الليسيه) تُدفع بالكامل من أموال السلطان الشخصية. كانت وزارة المعارف توفر المعلمين لجميع المدارس،

وتضع المعايير وتحافظ عليها، وتتخذ الترتيبات لتأليف الكتب المدرسية أو ترجمتها، لكن الرواتب كانت تُدفع محليًا. وطُبِّقت الإصلاحات في اسطنبول أولًا ثم امتدت إلى الولايات. كما صارت الدولة تتولى ولأول مرة الإشراف على المناهج والإجراءات الدراسية المتعلقة بالمِلل والمدارس الأجنبية، وتفرض الحصول على تصاريح من وزارة المعارف لاستمرار تشغيلها حتى لا تبتعد كثيرًا عن الأهداف التعليمية للسلطنة.

كانت أول المدارس الثانوية السلطانية وأشهرها تلك التي أُنشئت في مبنى المدرسة القديمة في غلطه سراي، في بي أوغلو، والتي طَوَّرها في الأساس وفقًا للأساليب الفرنسية عالي باشا بتأثير من الحكومة الفرنسية ودعمها. وكان يحقق ريادتها مسؤولون ومدرّسون فرنسيون. كانت لغة التدريس هي الفرنسية بشكل شبه كامل، وكانت المناهج تتضمن تدريس العلوم الاجتماعية والفيزيائية، واللغات اليونانية واللاتينية والتركية العثمانية. وكان التعليم علمانيًا، لكن سُمح للمسلمين بالصلاة في مسجد صغير ملحق بأرض المدرسة، بينما كان الطلاب غير المسلمين يُصَلُّون في الكنائس والمعابد الخاصة بدياناتهم في الجوار. كانت المدرسة تتقاضى الرسوم الدراسية، لكن الحكومة دعمت أيضًا حوالى 300 طالب ممن أثبتوا قدراتهم من طريق الاختبار. كان معظم المعلمين من الأجانب، لكن كان بعضهم أيضًا أتراكًا وأرمن ويونانيين. وعلى الرغم من التأثير الأوروبي القوي، عارض معظم زعماء المِلل التحاق الطلاب من أتباع دياناتهم، كما فعلوا أيضًا مع مدارس الدولة النظامية، بسبب تخوفهم من أن يضعف إيمانهم وتنحط أخلاقهم بفعل التأثيرات العلمانية. من ناحية أخرى، كثيرًا ما كان المسلمون يبعدون أطفالهم عنها بسبب التأثير المسيحي لأعضاء هيئة التدريس والمناهج الدراسية. مع ذلك، أتاحت المدرسة في النهاية تعليمًا عامًا متحررًا للعثمانيين من جميع الديانات في ذلك الوقت. وقد وفَّرت بخريجيها روادًا وقادة في الحياة الحكومية والتجارية العثمانية حتى نهاية عهد السلطنة وبعد ذلك في العهد الجمهوري.

فوق هذه المدارس كانت مدارس إعداد المعلمين، حيث أضيفت إلى دار المعلمين، دار المُعلمات في عام 1870، استجابة لإنشاء عدد من المدارس العلمانية للبنات، وافتتاح العديد من المدارس النظامية العلمانية لهن بعد حرب

القرم. وقد توسعت دور المعلمين والمعلمات مع نمو النظام العلماني. وكان على جميع الخريجين التدريس في المدارس الحكومية لمدة عشر سنوات بعد تخرجهم، لتعويض النقص الذي كان موجودًا من قَبْل في المعلمين المتمرسين.

تماشيًا مع الأهداف النفعية في التعليم، استُكمل نظام المدارس العلمانية للتنظيمات ليس بالجامعات، بل بالمدارس الفنية العليا: المدرسة الحربية (مكتب حربيه/ Mekteb-i Harbiye)؛ مدرسة الخدمة المدنية (مكتب مُلكيه)؛ مدرسةالأركان العامة؛ مدرسة الهندسة العسكرية (مهندس خانه برى هُمايون/ Mühendishane-i Berri-i Hümayun)؛ مدرسة الهندسة البحرية (مهندس خانه بحرى هُمايون/ Mühendishane-i Bahri-i Hümayun)؛ مدرسة الطب السلطانية (مكتب طبيه شاهانه/ Mekteb-i Tıbbiye-i Şahane)؛ مدرسة الطب المدنية (مكتب طبيه مُلكيه شاهانه/ Mekteb-i Tıbbiye-i Mülkiye-i Şahane) وجميعها تقع تحت مسؤولية وزارة المعارف. كل هذه الأقسام المطورة في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية واللغات الأجنبية، إضافة إلى تخصصاتها، كانت لتخريج طلاب جيدين وكذلك لإعالة الطلاب الذين لا ينوون دخول المهن المعنية. وقد احتُفظ بالمناصب البيروقراطية ذات الصلة في الوزارات للخريجين؛ فقد شغل طلاب مكتب المُلكية - على سبيل المثال - جميع مناصب القائمقامين والمشيرين في الولايات، وبالتالي تحقق مستوى إداري أعلى بكثير مما كان متاحًا قبل التنظيمات[103].

خطّط مصطفى رشيد باشا باكرًا، في عام 1846، لإنشاء جامعة تسمى دار الفُنون (Dar ül-Fünun). وبعد استكمال البناء، لم يجرِ تزويدها بالكادر البشري أو افتتاحها بسبب ردة فعل الحكومة على مشاركة الطلاب في الحركات الثورية التي كانت تجتاح أوروبا في ذلك الوقت. فأسس رشيد جمعية المعارف (انجمن دانِش/ Encümen-i Daniş) مكانها في عام 1851، وعيَّن بعض الشخصيات السياسية والإدارية الرائدة في ذلك الوقت ومعظمهم من رعاياه وحلفائه، بهدف تعزيز العِلم والتعلم والمعرفة العامة بالكتب العلمية. كان على كل عضو أن يكون متخصصًا في واحد على الأقل من مجالات المعرفة الجديدة، وكذلك معرفة لغة أجنبية واحدة، وعلى الرغم من أنه كان عليه أن يعرف ما يكفي من التركية العثمانية ليتمكن من ترجمة الأعمال إليها،

---

(103) *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Vâlâ 17787/2; Meclis-i Tanzimat, I, 70-72.

إلا أن هذا لم يكن شرطًا رئيسيًا. وقد سُمح للأعضاء بالتواصل بأي لغة يريدونها ما داموا يتقدمون بالمعرفة. ومن الناحية العملية، تركز عمل الجمعية على رعاية محاضرات عامة عن موضوعات على المستوى الجامعي والأعمال الأصلية عن الدولة العثمانية، وبشكل رئيسي كتب التاريخ العثماني والنحو لأحمد جودت. ويبدو أن جودت على وجه الخصوص قد عمل على استخدامها لإقامة اتصال بين بعض العلماء ورجال التنظيمات المتعلمين الجدد، على أمل رأب الصدع المتنامي بينهم، لكن لا دليل يُذكر على نجاحه. كما خططت الجمعية لإنشاء جامعة تضم أقسامًا لكل من العلوم الدينية (عِلم/ ilim) والحديثة (فَن/ fen)، لكن أحدًا لم يفعل أي شيء قبل تبخر الفكرة خلال حرب القرم(104).

كان عالي وفؤاد لا يزالان مهتمين للغاية بإنشاء جامعة. وبعد مدة وجيزة من تولي عبد المجيد، حصلا منه على إذن بإنشاء جمعية علمية عثمانية جديدة (جمعيت علميه عثمانيه/ Cemiyet-i Ilmiye-i Osmaniye)، وهي مشابهه جدًا لجمعية المعارف في البنية، لكنها تركز على المجالات العلمانية للمعرفة، كخطوة أولى نحو قوانين علمانية كانا يأملان اعتمادها لتحل محل الشريعة الإسلامية. نشرت الجمعية مجلة **مجموعه فنون** (مجلة العلوم)، التي قدمت سلسلة من الدورات الجامعية في شكل محاضرات عامة من عام 1862 إلى عام 1865. وبتخلي أحمد جودت عن محاولاته القديمة لإدراج علماء الدين، ركزت الجمعية على المفكرين الغربيين أمثال ديدرو وفولتير، وعلى مواد مثل الكيمياء والفيزياء والهندسة والجغرافيا العالمية. نص أيضًا قانون التعليم العام لعام 1869 على إقامة جامعة عثمانية، تسمى مرة أخرى دار الفنون (Dar ül-Fünun)، تتضمن كليات للفلسفة والعلوم الإنسانية، والدراسات القانونية، والعلوم والرياضيات، وتشمل مقررات علمانية في بعض العلوم الدينية، وهو أمر بالتأكيد أغضب العديد من أعضاء فئة العلماء. وأُنشئت المباني، وعُيّنت هيئة التدريس، وأُجريت امتحانات القبول. وقد قُبل حوالى 450 طالبًا، العديد منهم على ما يبدو من المدارس، على الرغم من وجود العديد من خريجي ثانوية غلطه سراي (Galata Saray Lycée)

(104) *Takvim-i Vekayi*, 453, 449; Niyazi Berkes, *The Development of Secularism in Turkey* (Montreal: 1964), pp. 177-178; Fatma Aliye, *Cevdet Paşa ve Zamanı* (Istanbul: 1332/1914), pp. 60-68.

ومدرسة الخدمة المدنية. افتُتحت الجامعة في شباط/ فبراير 1870؛ وبدأت الصفوف الدراسية والمحاضرات العامة، لكن بعد وقت قصير من وفاة عالي تم إغلاقها (1871)، ويرجع ذلك في معظمه إلى رغبة خليفته في استخدام الأموال لأغراض أخرى، وقناعته بأن المدارس الفنية كانت كافية بالنظر إلى وضع التعليم العام العثماني في ذلك الوقت (1872). وقد أعيد فتحها بين عامي 1874 و1881 بجهود وزير المعارف في ذلك الوقت، أحمد جودت باشا، ببنية وتنظيم الكليات التي بقيت عمومًا كما أُنشئت قبل خمس سنوات. وافتتحت الجامعة بشكل نهائي في شكلها الحديث في الأول من أيلول/ سبتمبر 1900[105].

مع تغلغل المصالح التجارية والتبشيرية الأجنبية في منتصف القرن، أُنشئت مدارس أجنبية، تضمنت المدرسة الأميركية المسماة روبرت كولدج (Robert College) (1863)، ومؤسسات أخرى أسسها المبشرون النمساويون والفرنسيون والإنكليز والألمان والإيطاليون. اقتصر بعضها على المستوى الابتدائي، وامتد بعضها الآخر إلى المستوى الثانوي، حيث منحت تعليمًا غربيًا ممتازًا مع جرعات كبيرة من التبشير بين الرعايا غير المسلمين. وقد سُمح لهذه المدارس بالعمل حيثما أرادت؛ لكن كان يجب تصديق وزارة المعارف على مدرسيها ومناهجها ودروسها وكتبها، حتى لا يُقَدَّم أي تعليم ينتهك الآداب أو السياسة العثمانية، لكم هذا الأمر عادة ما كان يتجاهله القيّمون. وقد وفرت مدارس المِلل، خصوصًا بعد تحديث مناهجها في أواخر القرن، والمدارس الأجنبية، تعليمًا متفوقًا على ذلك الذي تقدمه مدارس الدولة التي لا تزال في طور النمو. لكن الشعور العام بالازدراء للمسلمين التي عززته بين طلابها، عمّق الانقسامات الاجتماعية وزاد من الكراهية المتبادلة التي كانت تنذر آنذاك بتفكيك المجتمع العثماني والسلطنة.

استلهامًا من النجاح الذي حققه مدحت في ولاية الدانوب، أُنشئت مدارس متخصصة في أنحاء السلطنة لتوفير التعليم العلماني الابتدائي، والتدريب الحرفي للأيتام (اصلاح خانه/ Islahhane أو مدرسة الإصلاح)، والصبية الفقراء (صنايع مكتبى/ Sanayi Mektebi، أو مدرسة الحِرَف والفنون)، ما ساهم في ولادة جديدة

(105) Faik Reşit Unat, *Türkiye Eğitim Sisteminin Gelişmesine Tarihi Bir Bakış* (Ankara: 1964), pp. 49-57.

للصناعة العثمانية المحلية. وعلى مستوى الثانوية، استكملت هذا العمل في اسطنبول المدارسُ التجارية للبالغين والمدرسة البحرية (بحريه مكتبى/ Bahriye Mektebi) التي أُسست في عام 1870 في هيبلي آدا، مع فرع واحد في عزب قابي في اسطنبول لتدريب الضباط في البحرية التجارية. إضافة إلى ذلك، قدمت جمعية الدراسات الإسلامية (جمعيت تدريسيه اسلاميه/ Cemiyet-i Tedrisiye-i Islamiye) حِصصًا إضافية للمسلمين في دائرة بايزيد في اسطنبول بدءًا من عام 1870؛ وافتتحت دارُ الشَّفقة (Dar uş Şafaka) في عام 1873، في دائرة آقسراي في اسطنبول، لتقديم تعليم ثانوي للأيتام المسلمين، بمساعدة مالية من السلطان وخديوي مصر.

أخيرًا، أُنشئ عدد من المؤسسات الثقافية وفقًا لقانون التعليم لعام 1869. فقد أُنشئ متحف للآثار (مجمع اسلحه عتيقه ومجمع آثار عتيقه/ Mecma-i esliha-ı atika ve mecma-i asar-ı atika، أو مجموعة الأسلحة والآثار القديمة) باكرًا منذ عام 1847 في كنيسة سانت إيرين، خارج قصر طوبقابي، لكنه تعثر لتصبح مجموعته أساسًا للمتحف السلطاني الجديد (موزاى هُمايون/ Müze-i Hümayun) الذي افتُتح في المكان نفسه أواخر ستينيات القرن التاسع عشر. وفي ظل تعاقب المديرين الأجانب، أخذ المتحف زمام المبادرة في تطوير الدراسات الأثرية في السلطنة، ما أدى في النهاية إلى قانون تنظيم الآثار (آثار عتيقه نظامنامه سي/ Asar-ı Atika Nizamnamesi) في عام 1874، الذي وضع جميع أعمال التنقيب الأثرية في السلطنة تحت سيطرة وزارة المعارف وإشرافها، شريطة ألّا يكون بوسع المُنَقِّبين الأجانب نهب ما وجدوه وإخراجه من السلطنة، لكن بدلًا من ذلك كان لزامًا عليهم ترك أفضل ثلث اكتشافاتهم للدولة، كما يختار المتحف. ونظرًا إلى أن كنيسة سانت إيرين صارت آنذاك صغيرة جدًا لتحوي مئات القطع الأثرية التي ستأتي إلى المتحف بموجب القانون الجديد، نُقل المتحف إلى كشك البلاط القديم، الذي بناه محمد الفاتح في الحدائق الموجودة أدنى قصر طوبقابي (1874)، حيث بقي إلى يومنا هذا، وخضع لأعمال توسيع بإنشاء عدد من المباني الجديدة في محيطه. وافتُتحت مدرسة في المتحف عام 1875، لتدريب متخصصي متاحف وعلماء آثار عثمانيين.

لم تتمكن وزارة المعارف من تنسيق وإدارة جميع المؤسسات الخاضعة لسيطرتها حتى صدور قانون التعليم العام لعام 1869، الذي زودها بمجلس مهني عام للتعليم،

عمل من خلال قسم ثقافي تولى مسؤولية كتابة وترجمة الكتب المدرسية وتقديم محاضرات عامة، وما شابه ذلك؛ إضافة إلى قسم إداري تولى مسؤولية تعيين المعلمين والإشراف على المدارس العامة في جميع أنحاء السلطنة. وقد رسم سياستَه مجلسٌ مركزي يتألف من رؤساء القسمين، وجميع أعضاء المجالس التشريعية والقضائية، وأعضاء بارزين آخرين من الطبقة الحاكمة، وزعيم ديني واحد من كل مِلة رئيسية، يجتمعون مرتين في السنة برئاسة وزير المعارف. كما أُنشئت مجالس تعليم إقليمية، في كل عاصمة ولاية، تحت إشراف مدير تربوي (معارف مديرى/ maarif müdürü)، مع مساعد مسلم وآخر غير مسلم، وموظفين، ومفتشين يجولون في الولايات لمتابعة سير العمل وفرض تطبيق المعايير. وكانت تُمنَح هذه المجالس أموالَ الدولة المتاحة للأغراض التعليمية؛ فإليها يرجع قرار كَيْفَ تُنفَق وفيمَ، حيث توفر الأموال للمباني والرواتب والكتب والمكتبات وما إلى ذلك، حسبما تراه مناسبًا. كما كانت تجري اختبارات سنوية للطلاب المتخرجين من كل مستوى من مستويات المدرسة، وكذلك أولئك الذين يحتاجون إلى شهادات كفاءة (رؤوس/ rüus)، تعطيهم الحق في مواصلة تعليمهم أو الالتحاق بالوظائف البيروقراطية، وبالتالي محاولة فرض معايير مماثلة إلى حد ما في كل إقليم وفي جميع أنحاء السلطنة[106].

كان من الصعب قياس فعالية نظام المدارس العلمانية الجديد الخاص بالتنظيمات. لقد كانت هناك مشاكل عديدة؛ فالمعلمون المدربون في المدن الكبيرة لم يكونوا مستعدين للخدمة في الريف، ولم يكن هناك ما يكفي من الكتب المدرسية، وكان العديد منها متاحًا بلغات أجنبية يفهمها الطلاب على نحو مجتزأ، في أحسن الأحوال. وكما هو الحال في كثير من الهيكليات التعليمية الأخرى في البلدان المتقدمة، جرى تطوير الأساليب والأنظمة لإفادة وإرضاء المديرين والمعلمين أكثر من الطلاب. وغالبًا ما كان يرفض الرعايا غير المسلمين قبول المساواة الجديدة المقترحة، مفضلين البقاء في مدارس المِلل خاصتهم، بينما يشكون إلى حماتهم الأجانب فشل التنظيمات في تقديم المزيد لهم. مع ذلك استمر النظام في التوسع. والأرقام

(106) *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Tanzimat, II, 221-245; *Takvim-i Vekayi*, 1125-1129; *Düstur*, vol. 2, pp. 184-185; Young, vol. 2, pp. 355-373; Aristarchi Bey, vol. 3, pp. 277-278; "Maarif Nezaretinin Tarihçesi," in: *Salname-i Nezaret-i Maarif* (Istanbul: 1316/1898-1899), pp. 16-32; Unat, pp. 92-119.

وحدها قد تكون مضللة، وغالبًا ما يكون من الصعب الكشف عنها. مع ذلك، فمن المثير للإعجاب معرفة أنه بين عامي 1867 و1895، وهي فترة تقل عن 30 عامًا، تضاعف عدد المدارس الابتدائية العلمانية والطلاب الملتحقين بها، كما يوضح الجدول (2-2). لقد كان حوالى 90 في المئة من الصبية في سن المدرسة وأكثر من ثلث الفتيات في هذا السن نفسه يرتادون المدارس الابتدائية بحلول عام 1895، على الرغم من أن هذا التعليم الرسمي الأخير نادرًا ما تجاوز هذا المستوى. ومن بين إجمالي عدد السكان البالغ تسعة عشر مليون نسمة (حوالى 14 مليون مسلم و5 ملايين غير مسلم)، كان 1.3 مليون طالب من جميع المستويات، أكثريتهم النسبية من غير المسلمين، ملتحقين بالمدارس (ينظر الجدول (2-3)).

الجدول (2-2)

تَقَدُّم التعليم العثماني (1867-1895)[107]

	1858	1867	1895
المدارس الابتدائية العلمانية	—	11,008	28,615
طلاب المرحلة الابتدائية العلمانية			
بنون	—	242,017	640,721
بنات	—	126,454	253,349
طلاب المدارس الرشدية العسكرية			
بنون	—	8,247	8,247
مدارس الملل الابتدائية			
بنون	—	—	239,449
بنات	—	—	77,740
المدارس الابتدائية الأجنبية			

يتبع

(107) أرقام عامي 1858 و1867 مأخوذة من الكتب الحكومية السنوية الرسمية (*Salname-i Devlet-i Aliye*) لتلك السنوات. وتلك الخاصة بعام 1895 من العرض الإحصائي الرسمي
(Devlet-i Osmaniye, Nezaret i Umur-u Ticaret ve Nafia, Istatistik-i Umumi Idaresi, *Devlet-i Âliye-i Osmaniyenin Bin Üçyüz Onüç Senesine Mahsus Istatistik-i Umumisidir* (Istanbul: 1316/1898), pp. 13, 18, 53-87)

تابع

بنون	—	—	8,519
بنات	—	—	8,160
العدد الإجمالي لطلاب المرحلة الابتدائية			
بنون	—	—	896,936
بنات	—	—	339,249
إجمالي من هم في سن المرحلة الابتدائية			
بنون	—	—	1,001,294
بنات	—	—	924,175
المدارس الرشدية	43	108	426
طلاب المدارس الرشدية	3,371	7,830	33,469
المدارس الإعدادية العسكرية*	—	—	9
طلاب الإعدادية العسكرية	—	—	5,492
مدارس الملل الرشدية	—	—	687
طلاب مدارس الملل الرشدية	—	—	76,359
المدارس المتوسطة الأجنبية	—	—	74
طلاب المدارس المتوسطة الأجنبية	—	—	6,557
إجمالي المدارس المتوسطة	—	—	1,169
إجمالي طلاب المدارس المتوسطة	—	—	109,877
السكان الذكور في سن المدرسة المتوسطة (من 10 إلى 15 سنة)	—	—	980,320

* كانت المدارس الرشدية العسكرية تعادل المدارس الابتدائية المدنية، وكانت الإعدادية العسكرية مماثلة للمدارس الثانوية المدنية.

من خلال الجمع بين التعليم والأمن الذي وفرته التنظيمات، مع التقاليد البيروقراطية العثمانية التي لا تزال باقية، أظهر الموظفون البيروقراطيون الجدد (المأمورون) غطرسة وشعورًا بالاستقلالية المحصَّنة في مناصبهم، وكذلك ثقة بأنهم وحدهم من يعرف الأفضل للدولة وشعبها.

الجدول (2-3)

الطلاب العثمانيون في عام 1895 [108]

	مسلمون	غير مسلمين	إجمالي
طلاب المدارس الابتدائية الحكومية والإسلامية	854,841	80	854,921
طلاب المدارس الحكومية الرشدية	31,469	4,262	35,731
طلاب المدارس الإعدادية الحكومية	4,892	527	5,419
طلاب المدرسة الحربية	15,338	13	15,351
طلاب مدرسة البحرية	1,734	—	1,734
طلاب مدارس الملل الابتدائية غير المسلمين	—	317,089	317,089
طلاب مدارس الملل الرشدية غير المسلمين	—	76,359	76,359
طلاب مدارس الملل الإعدادية غير المسلمين	—	10,720	10,720
طلاب المدارس الرشدية الأجنبية	—	6,557	6,557
طلاب المدارس الإعدادية الأجنبية	—	8,315	8,315
طلاب المدارس الابتدائية الأجنبية	—	16,679	16,679
مدرسة الخدمة المدنية (مكتب مُلكيه شاهانه/ Mekteb-i Mülkiye-i Şahane)	415	31	446
مدرسة الحقوق (مكتب حقوق شاهانه/ Mekteb-i Hukuk-u Şahane)	334	38	372
مدرسة الطب المدنية (طبيه مُلكيه شاهانه/ Tıbbiye-i Mülkiye-i Şahane)	127	336	463
دار المُعلمين (Dar ul-Muallimin)	125	—	125
مدرسة الفنون الجميلة (صنايع نفيسه/ Sanayi Nefise)	57	86	143
مدرسة التجارة (تجارت حميدى/ Ticaret-i Hamidi)	114	4	118
ثانوية غلطه سراي (مكتب سلطانى/ Mekteb-i Sultani)	382	317	699
دار المُعلمات (Dar ul-Muallimat)	350	—	350
مدرسة الأيتام (دارُ الشَّفقة/ Dar uş Şafaka)	421	—	421

يتبع

(108) Devlet-i Osmaniye, Nezaret i Umur-u Ticaret ve Nafia, Istatistik-i Umumi Idaresi, pp. 53-87; *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Dahiliye 3087.

تابع

مدرسة الطب البيطري (مُلكيه بيطار/ Mulkiye-i Baytar)	51	9	60
مدرسة الزراعة (حلقه لى زراعت مكتبى/ Halkalı Ziraat Mektebi)	59	14	73
مدرسة الحرف والفنون (صنايع مكتبى/ Sanayi Mektebi)	220	32	252
دار المُعلمين الابتدائية	277	ــــ	277
مدرسة الصُّم والبُكم	16	ــــ	16
المدارس الخاصة والمميزة في اسطنبول	5,818	ــــ	5,818
الإجمالي	917,040	441,468	1,358,508
إجمالي من كان في سن الدراسة (5 إلى 25 عامًا)	ــــ	ــــ	6,653,236
إجمالي عدد سكان السلطنة (1895)	14,111,945	4,938,362	19,050,307

2. الطبقة الوسطى الجديدة

واجهت هيمنة المأمورين على الحكومة والمجتمع العثماني تحديًا متمثلًا في الطبقة الوسطى الجديدة، التي أصبحت عاملًا سياسيًا مهمًا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ومع اعتبار الثروة التي تنتجها الأرض وعائداتها مملوكة للسلطان وطبقته الحاكمة في إطار المجتمع العثماني التقليدي، فإن تكدس رأس المال والثروة بين الرعايا لم يكن من الممكن حدوثه إلا من خلال التجارة والصناعة. حتى عندما تحول جزء كبير من ثروة السلطنة إلى أيادٍ خاصة، استمر معظم الحائزين لها في الانضمام إلى الطبقة الحاكمة. لكن بدءًا من الثورات الجلالية وصعود الأعيان في القرن الثامن عشر، واستمرار ذلك بوتيرة متسارعة في القرن التاسع عشر، أدت عوامل سياسية واقتصادية جديدة إلى زيادة الأراضي الخاصة فضلًا عن الثروات التجارية في أيدي من كان من شأنهم أن يصبحوا طبقة وسطى جديدة. لقد دفع تراجع سلطة الدولة أعيانَ الولايات للاستيلاء على العديد من المقاطعات والإقطاعات، وبالتالي تكوين ممتلكات واسعة من الأراضي صارت أساسًا لسلطتهم. مع ذلك، ظلت مصادر الدخل هذه تُستخدم في المقام الأول لأغراض سياسية، لبناء دول وجيوش. لكن عندما سحق محمود الثاني الأعيان في سنواته الأخيرة وبدأ بمصادرة الإقطاعات،

سقطت الملكيات الواسعة من الأراضي، التي عادت اسميًا إلى الدولة، في أيدي ملتزمي الضرائب الذين استخدموا الإيرادات كرأس مال لتطوير المشاريع الاقتصادية والتجارية التي ضاعفت ثروتهم. وسواء نشأوا وعملوا كتجار أو مرابين أو مسؤولين حكوميين، أو حتى كأعضاء في الحاميات المحلية، أو حائزي إقطاعات، ظهرت الطبقة الجديدة من أعيان الولايات الأغنياء، الذين صار يطلق عليهم آنذاك "أهالي" أو "أشراف"، للمطالبة بنوع من السلطة السياسية تتناسب مع قوتهم الاقتصادية. لم يحدث هذا إلا عندما كان رجال التنظيمات يحاولون بسط سلطة الحكومة المركزية على الولايات على حساب كبار الأعيان، وبقايا الإنكشارية، والقبائل البدوية، والعلماء الذين استاؤوا من تعدي قوانين التنظيمات على إدارتهم للعدل والتعليم داخل المجتمع الإسلامي. وباستخدام الأفراد الذين تم إعدادهم حديثًا ضد عناصر السلطة القديمة، أدمجت التنظيمات الأعيان المذكورين في المجالس الإدارية، وبالتالي منحتهم السلطة السياسية التي سعوا إليها.

كان قانون الأراضي لعام 1858 (اراضى قانون نامه سى/ Arazi Kanunnamesi) أول محاولة من التنظيمات لتعزيز انتصاراتها على أصحاب السلطة القدامى. في الأصل، كان القصد إعادة ممتلكات السلطنة التي خرجت عن سيطرة الحكومة عبر القرون بطريقة أو بأخرى إلى ملكية الدولة. لم يقتصر الأمر على تغطية الأراضي التي باتت مملوكة ملكية خاصة فحسب، بل شمل كذلك الأراضي التي أعفي أصحابها من ضرائبها مقابل خدمات محلية خاصة للدولة، والمناطق المخصصة مراعي عامة. وفي إطار هذه العملية، استُبدلت جميع الضرائب القديمة على الأرض بضريبة زراعة بسيطة تقدر بنسبة 10 في المئة على كامل الإنتاج، بغض النظر عن مكان زراعته أو من قام بزراعته. واستُبدلت الفئات الإسلامية القديمة التي ملكت الأراضي بخمس فئات جديدة، تعكس أنماط الملكية الرئيسية التي كانت شائعة في ذلك الوقت: (1) الملكية الخاصة (مُلك/ mülk)؛ (2) ملكية الدولة (ميرى/ miri)؛ (3) أراضي مؤسسات وقفية (وقف/ vakıf)؛ الأراضي العامة أو المشاع (متروك/ metruk)؛ (5) الأراضي غير المستثمرة أو القاحلة (موات/ mevat). وقد أُعدّت لائحة مساحية جديدة (طابو نظامنامه سى/ Tapu Nizamnamesi) لفرض قانون الأراضي، ما يتطلب مسح جميع الأراضي والممتلكات في كل إقليم ليجري تفحصها في الشكل الذي تحولت إليه وفقًا للتنظيمات، مع مطالبة كل شخص أو مؤسسة يدعي الملكية إثبات

ذلك بالوثائق القانونية قبل أن يُمنح صك ملكية جديد (طابو سندى/ tapu senedi)، وإدخال ذلك في السجلات المساحية الجديدة.

بمجرد إثبات الملكية، تمتع الملّاك بحرية أكثر من السابق في تأجير الأراضي للآخرين وتركها للورثة ما داموا زرعوها ودفعوا ضرائبها. لم توضَع حدود عملية لحجم ممتلكاتهم، ولم تُنشأ في الواقع أي منظمة حكومية حقيقية للتأكد من أنهم يوفون بالتزاماتهم مقابل الملكية. وبمرور الوقت، استطاع أعيان الريف الجدد استخدام هذا القانون لزيادة سلطتهم، باستخدام وثائق مزورة تثبت ادعاءاتهم، وتوسيع حقوقهم لتشمل بيع هذه الممتلكات إلى آخرين، وتركها للأقارب البعيدين، وبيعها بالمزاد لأعلى المزايدين، والحفاظ على هذه الحقوق سواء كانت الأراضي المعنية مزروعة أم لا، بالقدر الذي يقتضيه القانون. وقد كانت أعمال التهرُّب هذه تقابَل إما بالمعاقبة عليها أو بالتغاضي عنها من المسؤولين الراغبين في قبول الفوائد المالية المترتبة على تعاونهم. وعلى الرغم من أن الكثير من الأراضي الريفية هي في أساسها أراضي أميرية مملوكة للدولة، كان من شأن تطبيق القانون بشدة أن ينزع ملكية كثير من أعضاء الطبقة الوسطى الجديدة. لكن من الناحية العملية، تم التغاضي عن هدف التنظيم المساحي الجديد، وفي معظم الحالات لم يكن هناك فرق عملي بين أراضي الدولة والأراضي الخاصة. وقد تمكن الملاك في الحالتين من استخدامها أو التخلص منها وفقًا لرغبتهم، وظهرت ملكيات خاصة أكبر فأكبر يسيطر عليها أفراد أثرياء - بات يُطلق عليهم عمومًا لقب آغوات (ağa) - وعائلاتهم، تجاوزت قوتهم الاقتصادية والسياسية تلك التي حازها أعظم الإقطاعيين في ذروة قوتهم.

بعيدًا عن مقاومة هذا الاتجاه، شجع ذلك رجال التنظيمات على تعزيز الإنتاجية الزراعية. وفي حين كان من المفترض أن يكون المزارعون الذين يعملون بشكل خاص هم المستفيدون الرئيسيون من التدابير التي اتخذتها وزارة الزراعة لتحسين أساليب الزراعة وأدواتها، فإن إنشاء بنوك الائتمان الزراعي الإقليمية (مملكت صاندقلرى/ memleket sandıkları)، على الرغم من أنه كان يهدف إلى مساعدة المزارعين، فقد استفاد منه في الواقع وبشكل رئيسي كبار ملاك الأراضي الذين أمكنهم الإفادة من المساعدة على نحو أكثر فاعلية. وزادت الزراعة المتنامية من ثروة الطبقة الوسطى الريفية وكذلك ثروة الخزينة، ما زاد من قوة الطبقة المذكورة بمرور ذلك القرن.

3. الهجرة إلى السلطنة: مشكلة اللاجئين

لم يكن من الممكن زراعة الأراضي بكثافة، ولم تكن الطبقة الوسطى الريفية المتكونة حديثًا مستعدة لتشغيل العدد الهائل من اللاجئين الذين وفروا العمالة اللازمة. وينبغي علينا ألا ننسى أن الريف العثماني قد أُفرغ من سكانه إلى حد بعيد منذ القرن السابع عشر، نتيجة لسوء الحُكم والخراب الذي سببته الحروب والمجاعة والطاعون. لكن ابتداءً من أربعينيات القرن التاسع عشر، تدفق آلاف اللاجئين إلى السلطنة هربًا من الاضطهاد والمذابح. وبموجب قانون اللاجئين (مهاجرين قانون نامه سى/ Muhacirin Kanunnamesi) لعام 1857، مُنحت العائلات والجماعات المهاجرة ذات الحد الأدنى من رأس المال (كان المقدار المنصوص عليه هو 60 عملة ذهبية مجيدية، أي نحو 1500 فرنك فرنسي في ذلك الوقت)، مساحات محددة من أراضي الدولة الأميرية مع إعفاءات من الضرائب والتجنيد لمدة ست سنوات إذا استقروا في الروملي، ولمدة 12 سنة إذا استقروا في الأناضول. وكان عليهم أن يوافقوا على زراعة الأرض وعدم بيعها أو التخلي عنها لمدة 20 عامًا، وأن يصبحوا رعايا للسلطان يقبلون قوانينه وعدالته. وقد وُعد هؤلاء المهاجرون بحرية ممارسة شعائرهم، مهما كان معتقدهم، وسُمح لهم ببناء الكنائس حيث استقروا إذا لم تكن أماكن العبادة الملائمة متاحة بالفعل. انتشرت أنباء هذا الفرمان على نطاق واسع عبر أوروبا، وقوبلت باستجابة سريعة من جماعات مختلفة كانت عاجزة عن إيجاد أرض أو سلام سياسي في مواطنها. ولمعالجة الطلبات وتوطين اللاجئين، أُنشئت مفوضية اللاجئين (مهاجرين قوميسيونو/ Muhacirin Komisyonu) في عام 1860، كانت تتبع في البداية وزارة التجارة، ثم صارت وكالة مستقلة في تموز/ يوليو 1861.

كانت هذه الإجراءات في الواقع بمثابة ردة فعل متأخرة على التدفق الذي بدأ قبل مدة طويلة. لقد جاء معظم اللاجئين من الأراضي التركية والتترية والشركسية التي احتلها الروس شمال وغرب البحر الأسود وبحر قزوين. وعلى الرغم من عدم وجود سياسة روسية رسمية لطرد هؤلاء المسلمين من ديارهم، فإن السلطات المسيحية الجديدة التي فُرضت في القرم (1783)، في مناطق باكو وكوبان (1796)، وفي نهجوان وشرق القوقاز (1828)، وأخيرًا في أنابا وبوتي شمال شرق البحر الأسود،

عقب معاهدة أدرنة (1829)، جعلت الآلاف من المسلمين منزعجين بما يكفي لدفعهم إلى الهجرة إلى الأراضي العثمانية، في غياب أي إذن خاص أو عامل جذب. حتى في وقت سابق، كان قد فر مئات الروس من المسلمين القدامى من إصلاحات بطرس وكاترين، واستقروا في دبروجه وعلى طول نهر الدانوب بالقرب من البحر الأسود. وبين عامي 1848 و1850، انضم إليهم الآلاف من المهاجرين والمزارعين غير المسلمين فضلًا عن القادة السياسيين والمثقفين الفارين من القمع الذي رافق ثورات عام 1848 وتلاها، خصوصًا من المجر وبوهيميا وبولندا. وفي حين استوعبت الحياة الحضرية العثمانية الكثير من هؤلاء، كما سنرى، استقر كثيرون أيضًا في الأراضي كمزارعين أو مديرين للمزارع التي أنشأها ملاك الأراضي الكبار، ما ساهم في بناء هذه الممتلكات وتحسين الزراعة.

أصبح التدفق كبيرًا بعد حرب القرم، ليس بسبب قانون اللاجئين فحسب، بل أيضًا بسبب الاضطهاد الجديد في أماكن أخرى من أوروبا. وقد دفعت الحرب نفسها الروس إلى تغيير سياستهم المتسامحة نسبيًا تجاه التتار والشركس، إلى اضطهاد فعلي، واقتلاعهم من مواطنهم الأصلية وإعادة توطينهم في مناطق مهجورة في سيبيريا حتى أقاصي الشرق. وكانت النتيجة هجرة جماعية إلى الأراضي العثمانية، في الأغلب بتشجيع من الروس، الذين سعدوا بالتخلص من السكان القدامى لترويس الأجزاء الجنوبية من إمبراطوريتهم الجديدة وتنصيرها. ليس لدينا أرقام شاملة لإجمالي عدد اللاجئين الذين دخلوا السلطنة في ذلك الوقت، لكن من التعدادات الفردية يمكننا أن نفترض أن عددهم كان هائلًا. لقد استقر نحو 176,700 من التتار من نوغاي وكوبان، في وسط وجنوب الأناضول بين عامي 1854 و1860. وفي العقد التالي جاء ما يقرب من مليون شخص، استقر ثلثهم في الروملي، والباقي في الأناضول والشام. ومن القرم وحدها هاجر بين عامي 1854 و1876 نحو مليون و400,000 تتري إلى الدولة العثمانية. إضافة إلى ذلك، زادت أيضًا الهجرة السلافية التي بدأت قبل حرب القرم. وقد استفاد من قانون اللاجئين أولئك القوزاق الذين فروا من الجيش الروسي واستقروا كمزارعين في مقدونيا وتراقيا وغرب الأناضول. وكان الآلاف من البلغار، الذين وطّن الروس بعضهم سابقًا في القرم ليحلوا محل التتار، قد نفروا من البيئة الغريبة عليهم، وحصلوا على إذن بالعودة إلى ديارهم في

الدولة العثمانية. واستمرت الهجرة الجماعية للمسلمين خلال السنوات الأولى من عهد عبد الحميد الثاني، رغم أن الوتيرة صارت أقل بعض الشيء. وكان ذلك في الأغلب نتيجة للحرب الروسية-التركية في عامي 1877 و1878، ومَنْح الحكم الذاتي لبلغاريا ورومانيا، وسيطرة النمسا على البوسنة والهرسك، والتخلي عن شمال دبروجه لرومانيا وشمال مقدونيا للصرب. ووفقًا للإحصاءات الرسمية التي أعدّتها مفوضية اللاجئين، دخل أكثر من مليون لاجئ إلى السلطنة بين عامي 1876 و1895 (كما هو موضح في الجدول (2-4)). ونتيجة ذلك، تضاعف عدد المسلمين الذكور بين عامي 1831 و1882 (كما هو موضح في الجدول (2-5))، مع زيادة كبيرة في أعداد المسلمين بالنسبة إلى غير المسلمين.

استقر المهاجرون على نطاق واسع في أنحاء السلطنة، ووُضع كثير منهم في القرى المهجورة واستقر بعضهم في شرق الأناضول ولا سيما في قيليقية، ما أدى إلى نزاع مع البدو هناك. وأصبح العديد من المستوطنين عُمّالًا بأجر لدى كبار ملاك الأراضي. واستقر آخرون على قطع الأراضي التي مُنحت لهم وفقًا لقانون الهجرة لعام 1857. لكن معظم هؤلاء اضطروا في نهاية المطاف إلى تسليم ممتلكاتهم لكبار ملاك الأراضي، بسبب ضعف أساليب الزراعة، وسوء الإدارة، والأمراض، والهجمات البدوية، والعداء من جانب كبار المزارعين والأعيان، واستغلال هؤلاء لمراكزهم في المجالس الإدارية، ما جعل من شبه المستحيل على الملاك الصغار الاستمرار. ولم يكن الوضع جيدًا عندما استقر الشركس وبعض تتار نوغاي في بلغاريا ووسط الأناضول وعادوا إلى مباشرة أعمالهم البدوية القديمة، حيث قاموا بمهاجمة المستوطنين الجدد والمزارعين القدامى على حد سواء. وقد تذكر بعض المستوطنين المسلمين الاضطهاد الذي أخرجهم من ديارهم في الأراضي المسيحية، فبدأوا الانتقام من جيرانهم غير المسلمين بأسلوب لم يكن معروفًا حتى ذلك الوقت في الدولة العثمانية. وعلى الرغم من أن ملاك الأراضي ظفروا بعمالة رخيصة، إلا أن العواقب غير المرغوب فيها للاستيطان الجماعي للاجئين في الريف أدت إلى صراعات جديدة بين الفئات الخاضعة، واستمرت الأعمال العدائية بين المزارعين والبدو إلى آخر ذلك القرن.

الجدول (4-2)

اللاجئون الذين دخلوا السلطنة (1876-1896)[109]

السنة	إجمالي الأفراد	إجمالي العائلات
1876	276,389	69,000
1877	198,000	49,000
1878	76,000	19,100
1879	20,763	5,324
1880	13,898	3,460
1881	23,098	3,780
1882	33,941	6,396
1883	13,748	2,690
1884	13,522	2,816
1885	13,365	2,807
1886	12,084	2,614
1887	10,107	2,092
1888	11,753	2,506
1889	28,451	6,135
1890	23,220	4,835
1891	13,778	3,024
1892	18,437	3,901
1893	18,778	3,715
1894	14,040	2,888
1895	6,643	1,237
1896	5,846	1,224

(109) Devlet-i Osmaniye, Nezaret i Umur-u Ticaret ve Nafia, Istatistik-i Umumi Idaresi, p. 27; *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Meclis-i Vâlâ 367.

الجدول (2-5)

السكان الذكور في الدولة العثمانية (1831-1906)[110]

السنة	ذكور الأناضول مسلم	ذكور الأناضول غير مسلم	ذكور الأناضول الإجمالي	ذكور الروملي مسلم	ذكور الروملي غير مسلم	ذكور الروملي الإجمالي
1831	1,988,027	395,849	2,383,876	513,448	856,318	1,369,766
1843	3,101,980	غير متوفر	غير متوفر	873,077	غير متوفر	غير متوفر
1882	5,379,225	1,262,600	6,641,825	946,659	810,525	1,757,184
1895	6,084,419	1,221,209	7,305,628	1,237,325	1,186,615	2,423,940
1906	6,846,340	1,481,836	8,328,176	1,179,151	1,186,880	2,366,031

4. الإصلاحات القانونية والقضائية

كان كثير من الذين استوطنوا القرم والبلقان من الأعيان والتجار الذين حولوا جزءًا على الأقل من ممتلكاتهم السابقة إلى ذهب وأشياء أخرى ثمينة، استخدموها لترسيخ أقدامهم في التجارة والصناعة في أوطانهم الجديدة، ما جعلهم عنصرًا بارزًا وفعالًا

(110) الأرقام لعام 1831 مقتبسة من:
E. Z. Karal, *Osmanlı Imparatorluğunda Ilk Nüfus Sayımı, 1831* (Ankara: 1943);

وتلك الخاصة بتعداد التجنيد لعام 1843 موجودة في:
Ahmet Cevat, *Tarih-i Askeri-i Osmani, I-Yeniçeriler* (Istanbul: 1297/1880), vol. III, MS TY 4178, Istanbul University Library, pp. 33-34.

الطبعة الفرنسية:
État militaire Ottoman depuis la Fondation de l'empire jusqu'a nos jours; G. Macrides (trad.), Tome I Livre I: *Le Corps des Janissaires* (Constantinople: 1882).

إنّ المجلّد الثاني والكتابين الثاني والثالث عن الإصلاحات العسكرية في عهد سليم الثالث، موجودة في المخطوط TY 4178 في مكتبة جامعة اسطنبول؛ إنّ المجلّد الثاني والكتاب الرابع عن الإصلاحات العسكرية في عهد محمود الثاني، فضلًا عن المجلّد الثالث والكتاب الخامس عن الإصلاحات من عهد عبد المجيد إلى عبد الحميد الثاني، موجودة في المخطوط TY 6127 في المكتبة نفسها.

والتعداد الكامل لعام 1882 في:
Istanbul University Library, TY 4807.

وتعداد عام 1895 في:
Devlet-i Osmaniye, Nezaret i Umur-u Ticaret ve Nafia, Istatistik-i Umumi Idaresi, pp. 1-21;

والتعداد الكامل لعام 1906 في:
MS TY 947, Istanbul University Library;

وتُعدَّل الأرقام من التعداد اللاحق بحسب المقاطعات المفقودة والأراضي المتغيرة.

في الطبقة الوسطى الحضرية الإسلامية الناشئة. وقد ساهم عدد من العوامل في هذا التطور؛ فقد جعل فرمان كُلخانه، بتركيزه على أمن الأرواح والممتلكات، الاستثمار والمشاريع الرأسمالية مهنة أكثر جاذبية للمسلمين، مما كان عليه الحال في عصر قامت فيه الحكومة بحل مشكلاتها المالية من خلال مصادرة ممتلكات الأغنياء، عدا فقط التجار الأجانب وتابعيهم الذين كانوا في مأمن من قبضتها. قدم إنشاء البنك العثماني (عثمانلى بانقه سى) في عام 1856 المصدر الرئيسي لرأس المال الاستثماري، وكذلك أموال الطوارئ التي تحتاج إليها الحكومة. وقد جرى تعزيز روح العمل الجديدة بأحكام فرمان عام 1856:

جميع القضايا التجارية والجنائية التي تَنشأ بين المسلمين والمسيحيين أو غيرهم من الرعايا غير المسلمين أو بين الرعايا المسيحيين وغير المسلمين المرتبطين بالمِلل المختلفة، تُنقل إلى المحاكم المختلطة (مختلط ديوانلر/ muhtelit divanlar). وتكون الجلسات التي تعقدها هذه المحاكم للنظر في القضايا علنية. ويواجه المَدَّعُون والمُدَّعَى عليهم بعضهم البعض، ويُقْسِم الشهود اليمين ويدلون بشهاداتهم بحسب دياناتهم وطوائفهم. ويُنظر في القضايا المتعلقة بالشؤون المدنية وفقًا للقوانين والأنظمة في المجالس المختلطة (مختلط مجلسلر/ muhtelit meclisler)، وبحضور المحافظ والقاضي المحلي، طبقًا للشريعة واللوائح؛ وتكون المحاكمات في جميع هذه المحاكم والمجالس علنية. وعندما تنشأ قضايا خاصة مثل مسائل الميراث بين طرفين مسيحيين أو غيرهم من الرعايا غير المسلمين (للسلطان)، يمكن تحويلها إلى الاختصاص القضائي للأساقفة أو قادة المِلل والمجالس بناء على طلب الأطراف [...][111].

حتى قبل هذا الفرمان، بدأ سن سلسلة كاملة من القوانين العلمانية، تستند أساسًا إلى نظيرتها الأوروبية، ما جعل الرعايا، سواء مسلمين أو غير مسلمين، يشعرون من منطلق الأمان والثقة بأنهم سوف يَسْلَمُون من الابتزاز الذي كانوا يخضعون له في الماضي وأنه سَيُسمح لهم بالاحتفاظ بأي ربح يمكنهم تحصيله من مشروعاتهم ومن خلال مهارتهم. كان هذا هو الحال خصوصًا مع قانون العقوبات (جزاء قانون نامه سى) لعام 1843 (تمت مراجعته في عامي 1851 و1857)، الذي قَيَّد سلطة البيروقراطيين في تفسير القانون. وقد خلق القانون التجاري (تجارت قانون نامه سى)

---

(111) *Düstur*, vol. 1, p. 11; Young, vol. 1, pp. 29-33; Hurewitz, vol. 2, pp. 315-318;
والترجمة الموجودة هنا قد أُنجزت بواسطتنا.

لعام 1850 (تمت مراجعته في عام 1861)، وقانون التجارة البحرية (تجارت بحريه قانون نامه سى) لعام 1863، بيئة آمنة يمكن أن تتطور فيها التجارة. وبدأ نظام مستقل للمحاكم التجارية المختلطة في عام 1840 لفرض هذه القوانين، وأعيد تنظيمه في عام 1862 بعد إعادة تشريع القانون التجاري. وتألفت المحاكم المنظمة على هذا النحو من ثلاثة قضاة تعينهم الحكومة وأربعة مستشارين يمثلون التجار العثمانيين والأوروبيين على حد سواء. وفي القضايا التي تشتمل على رعايا عثمانيين وأجانب، يختار المدافعون عن هؤلاء الأجانب اثنين من المستشارين من الأعضاء المهمين في مجتمعاتهم الخاصة، للتأكد من أنه قد تمت مراعاة مصالحهم والقوانين عند إصدار الأحكام. وكان لهذه المحاكم اختصاص غير محدود في جميع القضايا التجارية، بينما في القضايا المدنية المختلطة التي لا تتعلق بالممتلكات، كان لها اختصاص في القضايا التي يتجاوز موضوعها الألف قرش. وفي إطار تطبيق قوانين على الطراز الأوروبي في المحاكم المُشَكَّلة على الطريقة الأوروبية وبإجراءات أوروبية بشكل أساسي، أظهرت المحاكم التجارية المختلطة حنكة في مفاهيم الممارسة القضائية العلمانية. كانت المحاكم المختلطة ناجحة للغاية، إلى حد أنها أُخضعت للتنظيم والتوسيع بعد حرب القرم، من أجل الوفاء بوعود المساواة بين جميع الرعايا المنصوص عليها في فرمان الإصلاح لعام 1856. وقد أُنشئت محاكم مختلطة مستقلة للاستماع إلى القضايا المدنية والجنائية التي تشتمل على مسلمين وغير المسلمين.
وقد بلغ تطوير نظام العدالة العلماني ذروته في عام 1869، عندما بدأ نظام المحاكم النظامية العلمانية تحت إشراف أحمد جودت باشا، الذي كان وزيرًا للعدل في ذلك الوقت. وأُنشئت هيكلية هرمية للمحاكم العلمانية، تبدأ بمجلس شيوخ الناحية في المستوى الأدنى، وتستمر بالمحاكم في عواصم الأقضية والسناجق والولايات. وقد قلل النظام الجديد من سلطة المحاكم الدينية واختصاصها، لكن استمرار حق شيخ الإسلام في تعيين قضاتها والإشراف عليهم هدّأ من ثائرة علماء الدين. وصدرت قوانين الإجراءات الجديدة للمحاكم التجارية في عام 1861، تلتها قوانين مماثلة للمحاكم الجنائية (1880) والمحاكم المدنية (1881)، وكلها مستوحاة بشكل أساسي من الممارسات الفرنسية والإيطالية. كانت المحاكم الجديدة فعالة للغاية بالنسبة إلى عامة الناس، مسلمين وغير مسلمين على حد سواء، إلى حد أن العلماء الذين زال احتكارهم للعدالة، كانوا يواجهون صعوبة شديدة عندما يقدمون اعتراضًا.

وقد جرى تحفيز الأنشطة التجارية والصناعية للأجانب على وجه الخصوص من خلال سَن قانون (10 حزيران/ يونيو 1867) يسمح لهم بالتملك داخل الدولة العثمانية، مع إقرار القوى الأوروبية في المقابل بأن القضايا التي تنطوي على مثل هذه الممتلكات، يُحاكَم في إطارها الرعايا الأجانب بالقوانين والإجراءات القضائية نفسها التي يخضع لها رعايا السلطان، مما يحد من مزايا نظام الامتيازات. ولم يتغير نظام العدل العثماني من خلال إنشاء المحاكم الجديدة فحسب، بل أيضًا من خلال إصدار القانون العثماني العام (الدستور) بدءًا من عام 1865، والقانون المدني العثماني (**مجله**) الذي ساهم في تحديث التأويل الحنفي للشريعة وتنظيمه، والذي أنجزته لجنة أحمد جودت بين عامي 1866 و1888[112].

5. تحديث الاتصالات

لم يكن من الممكن تطوير مشاريع رؤوس الأموال الخاصة في الدولة العثمانية من دون تقدم كبير في الاتصالات. لقد أدرك رجال التنظيمات متأخرين أهمية تطور الاتصالات لزيادة كفاءة الحكومة وكذلك لمساعدة الاقتصاد. وفي الواقع، لم يتم فعل أي شيء تقريبًا قبل حرب القرم، باستثناء نظام بريدي جديد بدأ بمسار بين اسطنبول وإزمير في عام 1823، وتوسع بالتدرج، أولًا إلى أدرنة، ثم إلى المدن الرئيسية الأخرى للسلطنة بحلول عام 1856، مع بناء محطات على طول الطرق الرئيسية، والحفاظ على هذه الطرق في حالة مقبولة بحيث يمكن الحفاظ على جداول المواعيد البريدية. مع ذلك، خُصص القليل من الاهتمام للطرق الأخرى. وكانت البواخر قادرة على تقديم خدمة أسرع وأكثر انتظامًا، على الأقل إلى الموانئ الرئيسية، ويمكن مقارنة ما قدمته خلال القرن التاسع عشر بتطور حركة الطيران في القرن العشرين. وقد اشترى محمود الثاني سفينة بخارية لاستخدامه الخاص في مضيق البوسفور وبحر مرمرة. كما بنى واشترى بواخر كثيرة لأسطول عثماني نظَّمه في ما بعد كشركة سماها "فوائد عثمانيه" الأمير المصري مصطفى فاضل باشا

(112) Hıfzı Veldet, "Kanunlaştırma Hareketleri ve Tanzimat," in: T. C. Maarif Vekâleti, pp. 139-209; Ebül'ulâ Mardin, "The Development of the Shari'a under the Ottoman Empire;" S. S. Onar, "The Majalla;" H. J. Liebesny, "The Development of Western Judicial Privileges," all in: M. Khadduri & H. J. Liebesny (eds.), *Law in the Middle East* (Washington, D.C.: 1955), vol. I: *Origin and Development of Islamic Law*, pp. 279-333.

(1844)، ليبدأ في تقديم خدمة منتظمة من اسطنبول إلى البحر الأسود وبحر إيجة وكذلك إلى جزر مرمرة. وبعد تغييرات عدة في الاسم، ظلت هذه الشركة الأصلية تعمل في العصر الجمهوري باسم دنيزجيليك بانقه سى (Denizcilik Bankası)، أي البنك البحري. وقد كانت هناك منافسة منذ البداية من بواخر شركة لويد (Lloyd) النمساوية بدءًا من عام 1825، إضافة إلى الشركات الفرنسية والروسية والإنكليزية التي جعلت سفنها لا تعمل بين الموانئ العثمانية والأوروبية فحسب، بل أيضًا في رحلات محلية بين الموانئ العثمانية. وبدأت شركة "فوائد عثمانيه" كذلك خدمة اشتراك في منطقة البوسفور لرجال الدولة العثمانيين الأثرياء ورجال الأعمال الذين ظلت منازلهم هناك. وكان هناك تنافس بين خطوط بريطانية وروسية في مضيق البوسفور أيضًا، لكنها أُزيحت مع تأسيس شركة البواخر العثمانية "شركت خيريه" (Şirket-i Hayriye) بواسطة حسين حقي باشا، وبمساعدة مصطفى رشيد باشا، حيث حازت احتكار هذه الخدمة. وظل اسمها لمدة طويلة إلى عهد الجمهورية التركية، حتى بعد دخولها ضمن البنك البحري.

لم يتحقق تقدم كبير في تطوير أنواع أخرى من الاتصالات إلا بعد حرب القرم. فقد أُدخل التلغراف، الذي اخترعه صامويل مورس في عام 1837، إلى السلطنة خلال حرب القرم بواسطة البريطانيين والفرنسيين (1854)، الذين قاموا بمد خط تحت الماء من بالاكلافا في القرم إلى اسطنبول، ومن اسطنبول إلى فارنا، ثم خط آخر عبر بوخارست إلى فيينا، وخط ثانٍ أقامته الحكومتان العثمانية والفرنسية إلى صوفيا وبلغراد وباريس، لإيصال أخبار الحرب إلى أوروبا الغربية في أسرع وقت ممكن. وبعد الحرب، أصبحت المعدات وعمال التلغراف المدربين نواة لخدمة التلغراف العثمانية، التي وضعها رشيد في البداية في مقر الصدر الأعظم في الباب العالي، بحيث يمكن استخدامها لإبقاء الحكومة المركزية على اتصال مباشر وفوري مع مسؤوليها الإقليميين. وسرعان ما تطورت لتصبح خدمة عامة عبر إنشاء قسم التلغراف في وزارة الأشغال العامة. وأُنشئت خطوط في مناطق كثيرة من الروملي والأناضول خلال العقد التالي. وقد ربطت الخطوط البحرية اسطنبول بالأناضول والإسكندرية، ما أدى إلى إنشاء شبكة عامة تمتد من لندن إلى طهران. وأُرسلت الرسائل في البداية باللغتين الفرنسية والعثمانية، مع تحويل حروف الأخيرة إلى

الحروف اللاتينية حتى صُنعت آلة بالحروف العثمانية (من 428 حرفًا) لهذه المهمة. وقد ألزم قانون التلغراف العثماني الأساسي (13 تشرين الأول/ أكتوبر 1859) الإدارة بمنح الأولوية للرسائل الحكومية (التي تُنقل مجانًا)، ثم بترتيب الأولوية حسب الأهمية، لرسائل الممثلين الأجانب والتجار والأفراد، مع عدم السماح باستعمال الشيفرات سوى للرسائل الرسمية. وأُنشئت مدرسة للتلغراف إلى جانب خدمة الإصلاح والحراسة، لبناء الخطوط وصيانتها وحراستها في أرجاء السلطنة. بناء عليه، وفي غضون مدة زمنية قصيرة، كان لدى رجال التنظيمات وسائل للإشراف على مسؤولي السلطنة وتوجيههم، بغض النظر عن حالة النقل البري، ما مكّنهم من الحفاظ على السيطرة المباشرة أكثر بكثير مما كان ممكنًا في الماضي. كما قدم التلغراف المساعدة للاقتصاد العثماني، لا سيما من خلال تمكين التجار من شراء السلع وبيعها وإجراء معاملات أخرى، متجنبين التأخير الطويل الذي أعاق جهودهم في السابق[113].

طُوِّرت أنظمة البريد والبرق في الأساس برأس مال عثماني، وتمكنت شركات البواخر العثمانية من المنافسة بنجاح معقول مع نظيراتها الأوروبية. لكن إنشاء السكك الحديد بعد حرب القرم اعتمد بالكامل تقريبًا على الممولين الأجانب، لأنه تطلب نوعًا من رأس المال والخبرة الفنية لم تتمكن الحكومة وأصحاب رؤوس الأموال العثمانيين من توفيرها. وبالتالي مُنحت امتيازات لمستثمرين أجانب، ووافقت الحكومة على احتكارهم تشغيل الخطوط التي قاموا ببنائها لعدد معين من السنوات، في مقابل ضمان الحكومة أرباحًا كافية، والموافقة على تعويض أوجه القصور، وكذلك دفع مبالغ معينة لمن يقوم بالبناء مقابل كل كيلومتر تم إنجازه. أصبحت هذه الالتزامات تمثل أعباء هائلة على الخزينة، كما سنرى، لكنها ساعدت في إنشاء شبكة سكك حديد على مستوى السلطنة كان من المستحيل إقامتها بطريقة أخرى. وقد ابتدأ بناء الخطوط الرئيسية في الأناضول وأوروبا في وقت متأخر من

---

(113) *Takvim-i Vekayi*, 579; *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Vâlâ 16565: Ottoman Ministry of Foreign Affairs archives, *Başvekâlet Arşivi*, dossier 1258; Foreign Office Archives, Public Record Office, London, 78/1254, no. 12, 24; 78/1255, nos. 76, 77, 102, 110; 78/1258, no. 264; 78/1634; Aziz Akincan, *Türkiyede Posta ve Telgrafçılık* (Edirne: 1913); Young, vol. 4, p. 345; Şekip Eskin, *Posta, Telgraf ve Telefon Tarihi* (Ankara: 1942).

التنظيمات، ولم يكتمل سوى في عهد عبد الحميد الثاني. فخلال عهد عبد المجيد لم يتم تنفيذ سوى 452 كيلومترًا فقط، نصفها في الروملي، بين فارنا ورسچق في بلغاريا (66 كيلومترًا)، وچرنافودا وكوستنجه في رومانيا (93 كيلومترًا)؛ ونصفها الآخر في جنوب غرب الأناضول، بين ميناء إزمير ومدينتي كاسابا (159 كم) وآيدين (73 كم). مع ذلك، وبمجرد أن بدأت الحكومة في ضمان الاحتكارات والأرباح مقابل الإنشاء، دخل عدد من المنظمات المالية الأجنبية إلى الميدان، حيث قامت هذه المنظمات بمدّ هذه البدايات الصغيرة في جميع أنحاء السلطنة. وقد استُكمل خط الشرق الشهير، الذي بنته شركة يرأسها المصرفي البلجيكي بارون دو هيرش (Baron de Hirsch) من اسطنبول إلى أدرنة وصوفيا (562 كيلومترًا)، مع فرع يخرج من أدرنة إلى دده آغاج (ألكسندروبوليس) في الطريق إلى سالونيك (1874). لكن المسافرين القادمين من أوروبا كان لا يزال بإمكانهم السفر بالقطار حتى فارنا فقط، وبعد ذلك يذهبون إلى اسطنبول من طريق البحر، إلى أن يتم الانتهاء من خط الشرق عبر بلغراد إلى الحدود النمساوية، حيث افتُتحت الخدمة المباشرة إلى باريس في عام 1888.

أُنشئت سكة حديد الأناضول الرئيسية من حيدر باشا، على البوسفور قبالة اسطنبول، إلى إزمير (1873)، وهي الخطوة الأولى لخط السكة الحديد التي كان من شأنها أن تمتد إلى أنقرة (1892)، وقونية (1896)، وفي النهاية إلى الخليج الفارسي مع إنشاء الألمان بشكل رئيسي سكة حديد بغداد الشهيرة. وبنت شركة فرنسية خطًا جديدًا آخر من مودانيا إلى بورصة (1873). وقد فتح خط إزمير-آيدين واديي نهر مندريس الأكبر والأصغر إلى بحر إيجة عندما تم الانتهاء منه في عام 1866، ليمتد من ثم إلى دينار في عام 1889. ووصل خط إزمير-كاسابا إلى أفيون قره حصار في عام 1900، وبالتالي فتح الكثير من جنوب شرق الأناضول وكذلك واديي غديز وبكر. وفي عهد عبد الحميد الثاني، جرى مد خط أدرنة-دده آغاج إلى سالونيك ثم مُناسطر (1897)، وبالتالي استعيد الاتصال المباشر مع أقاليم البلقان المتبقية تحت الحكم العثماني[114].

---

(114) Young, vol. 4, pp. 245-253; *Düstur*, vol. 2, p. 310; *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Dahiliye 3162.

أُنشئت طرق جديدة في العقود التالية لحرب القرم، لربط المناطق التي لم تصلها السكك الحديد بعد بمراكز الأسواق الرئيسية في مناطقها، أو على الأقل بأقرب رأس سكة حديد. اختلف التقدم في سير العمل بحسب اهتمام الحُكام وفاعليتهم، لكن العمل كان يجري بشكل منتظم إلى حد ما، حيث عُبّدت الطرق المهمة، خصوصًا في ولاية الدانوب في الروملي، وفي مناطق أماسيا وسامسون وقسطموني في الأناضول. وأُنشئت لجنة إصلاح الطرق في عام 1866، لكن عملها كان يقتصر بشكل أساسي على توسيع شوارع اسطنبول وإصلاحها، في حين وضع قانون الطرق المنعزلة (1867) جميع أعمال الطرق في الولايات تحت الإشراف العام لوزارة الأشغال العامة. وللتغلب على النقص في الأموال اللازمة لإقامة الطرق، استُخدمت السُّخرة أو ضريبة العمل على الطرق، لتأمين العمالة اللازمة من دون تكلفة، كما رأينا آنفًا[115]. وقد صارت الطرق تُصنَّف إلى أربع فئات وفقًا لعرضها. كانت الطرق السلطانية التي تربط عواصم الولايات بعضها ببعض، وبينها وبين الموانئ، والسكك الحديد، واسطنبول، بعرض سبعة أمتار. وكانت الطرق داخل الولايات، التي تربط بين عاصمتي الولاية والسنجق، بعرض خمسة أمتار ونصف. والطرق داخل السناجق، التي تربط بين عاصمة السنجق والأقضية وتصلها برؤوس خط السكك الحديد والموانئ، كانت بعرض أربعة أمتار ونصف. أما الطرق الأقل، غير المعبدة عمومًا وغير المخصصة للاستخدام في النقل، فكان لا يقل عرضها عن ثلاثة أمتار ونصف المتر. وقد أقيم معظم الطرق بواسطة شركات عامة ورأس مال عام، لكن رُبط عدد قليل من المناطق ذات الأهمية الخاصة بطرق ذات رسوم شيدها القطاع الخاص، بما في ذلك الطرق التي أقامتها شركات فرنسية بين بيروت ودمشق، وبورصة ومودانيا. وبحلول عام 1876، كان لدى السلطنة بالتأكيد نظام طرق أفضل بكثير من السابق، وصار العديد من مراكز الولايات الرئيسية متصلًا، لكن شبكة الطرق الأقل أهمية ظلت غير مكتملة وغير ملائمة[116].

---

(115) يُنظر ص 191-193 من هذا الكتاب.

(116) Farley, *Modern Turkey*, 1st ed. (London: 1866), pp. 140-191, 2nd ed. (1872), pp. 272-296.

6. التجارة والصناعة

استجابة للظروف الجديدة المؤاتية التي أوجدتها التنظيمات والتشجيع العام للمشاريع الخاصة، توسعت التجارة والصناعة في السنوات التي سبقت عام 1876، على الرغم من أنه لم يُبذل الكثير من الجهد في ما يتعلق بالزراعة. بالطبع، كان التجار الأجانب على استعداد دائم لشراء المواد الخام العثمانية وبيع المصنوعات الخاصة بهم. وبعد الاتفاقيات التجارية الموقعة مع إنكلترا والقوى التجارية الأوروبية الرئيسية الأخرى بين عامي 1838 و1840، قدم مئات التجار الأجانب إلى السلطنة، واستقروا لشراء السلع وبيعها، وأقصوا التجار العثمانيين المحليين العديمي الخبرة وذوي رأس المال الضعيف. وخلال العقدين التاليين، زادت التجارة مع إنكلترا وفرنسا خمسة أضعاف تقريبًا، مع توازن نسبي في الواردات والصادرات. لكن بعد حرب القرم، تغير هذا التوازن على نحو جذري، وبحلول عام 1876 بات لدى العثمانيين عجز تجاري كبير (كما هو موضح في الجدول (2-6)) مع هذه الدول وغيرها من دول العالم.

من المدهش هو حقيقة أن العثمانيين، وبالنظر إلى تفوق المصنوعات الأوروبية والقيود المستمرة التي تفرضها الامتيازات، كانوا لا يزالون قادرين على تطوير صناعة ناشئة خاصة بهم. وكانت الصناعات الحرفية القديمة قد تراجعت في مواجهة المنافسة الأجنبية، والقيود التي تفرضها النقابات القوية. ولتحديث الاقتصاد كان لا بد من إنشاء مصانع جديدة تمامًا، خارج مراكز التصنيع القديمة وبعيدًا عن نفوذ النقابات. وبالفعل، بُنيت في عهد محمود الثاني المصانع على نفقة الحكومة لتصنيع الزي الرسمي وأغطية الرأس المطلوبة لجيشه الجديد. وفي عهد عبد المجيد استُقدم فنيون واستوردت آلات من أوروبا، ومع نهاية عهده كان هناك عدد من المصانع، كان كثير منها ينتج الملابس والقماش وأغطية الرأس، مع وِرَش مدفعية وبنادق في الطوبخانه. وكان مصنع بيكوز العسكري ينتج الأحذية والجِزَم وأحزمة الخرطوش وما شابه ذلك، كما افتُتح مصنع زجاج في إنجكوي. لكن كانت هذه المصانع سيئة التشغيل وغير فعالة، وفشلت حتى في تلبية احتياجات الجيش والدولة.

الجدول (2-6)

الواردات والصادرات في عام 1876[117]

الدولة	الواردات العثمانية من (بالقرش)	الصادرات العثمانية إلى (بالقرش)
بريطانيا العظمى	971,067,060	352,177,010
فرنسا	325,292,158	256,560,576
النمسا	288,515,715	81,975,996
إيطاليا	53,993,450	14,236,884
اليونان	31,901,739	32,163,140
روسيا	142,390,942	34,375,036
الولايات المتحدة الأميركية	41,629,335	9,112,633
الإجمالي	1,854,790,399	780,601,275
الإجمالي، بما في ذلك دول لم تُذكر هنا	2,000,923,048	839,650,454

ساهمت المصانع الخاصة التي أنشأها الرأسماليون العثمانيون والأجانب، في أجزاء مختلفة من السلطنة، في النمو الاقتصادي بمرور القرن التاسع عشر. لقد أُحييت صناعة الحرير العثمانية القديمة، التي توقفت قبل عقدين بسبب المنافسة البريطانية. وفي عام 1845 أسس رجل صناعة سويسري يدعى فالكايزن (Falkeisen) مصنعًا يعمل بالبخار لصنع خيوط الحرير في بورصة، وبعد بعض الصعوبات الأولية بسبب إحجام العمال عن دخول مصنع يعمل بالآلات، توسع بسرعة، وصار هناك بحلول عام 1876 ما لا يقل عن أربعة عشر من هذه المصانع في بورصة وحدها، بمثل هذا العمل والربح. وفي لبنان، كان هناك تسعة مصانع لصنع الحرير في عام 1853، تبيع أغلب منتجاتها إلى فرنسا. وفي إزمير كان هناك عدد من مصانع نسج السجاد التي تستخدم حوالى 1000 عامل، ومصنع آخر بالقرب من قونية. وبُنيت

---

(117) *93 Senesi martı ibtidasından nihayetine değin bir sene zarfında memalik-i mahruse-i şahane mahsulat-ı arziye ve sinaiyesinden diyar-ı ecnebiyeye giden ve bilcümle diyar- ı ecnebiyeden memalik-i mahruse-i Şahaneye gelen eşyanın cins ve mikdarını mübeyyin tanzim olunan istatistik defterlerinin hulasa-ı al-hulasa cedvelidir* (Istanbul: 1294/1877).

مطاحن الدقيق ومصانع استخراج زيت الزيتون في جزيرة مدللي وسوريا. وأنشأ الفرنسيون مصنعًا للشموع والزجاج في باشا بهچه على البوسفور. وبني مصنع للتعليب في كارتال برأس مال سويسري، وأقيمت مصانع للورق والزجاج في بيكوز بحافز بريطاني. وكانت هناك مصانع لحلج القطن بناها رجال أعمال بريطانيون في طرسوس وأضنة، ومصانع لخيوط السجاد في أفيون وإزمير، ومصانع لغزل القطن في أضنة وطرسوس وإزمير. وكان هناك مصنعان للأقمشة في مودانيا، وثلاثة في بيله جك، أُنشئت بالكامل على الطراز الأوروبي، إضافة إلى مشاغل للحرير في قونية وديار بكر ودمشق وحلب، ومصانع للبُسط في بورصة وقرمان ودمشق وفيدين والبوسنة وسالونيك وآيدين وسيواس وسلستريا ونيش، على الرغم من أنها لم تعمّر كلها في مواجهة المنافسة الأوروبية.

أخيرًا، اتجهت الرأسمالية كذلك إلى استغلال الموارد المعدنية العثمانية، خصوصًا في الأناضول. لقد أنهى قانون التعدين لعام 1861[118]، احتكار الدولة للتعدين، وسمح لمالكي الأراضي التي بها معادن باستغلالها وتطويرها من تلقاء أنفسهم، ما ترك فقط تلك الموجودة في أراضي الدولة والأراضي المؤسسية لتستغلها الدولة لمصلحتها. حتى هذه، عمدت الحكومة إلى تأجيرها إلى شركات خاصة لاستثمارها على سبيل المنفعة المتبادلة، لأنها كانت تفتقر إلى رأس المال والخبرة اللازمين. وسرعان ما اجتُذب المستثمرون من القطاع الخاص، ما أدى إلى تطوير منجم فحم كبير في زونغولداق ومناجم حديد ورصاص وفضة ونحاس في كل من الروملي والأناضول، ومناجم فحم الليغنيت بالقرب من بورصة وقسطموني، ومناجم المنغنيز بالقرب من چنق قلعة، ومناجم النحاس بالقرب من ملاطية وآيدين قنقالي ووچنق قلعة، ومناجم الرصاص المحتوي على الفضة في جزيرة إيمروز، وبالقرب من يانيه، وبالقرب من قونية. لكن بينما استفادت خزانة الدولة من الضرائب ورسوم الامتياز المفروضة على هذه العمليات، شُحن معظم المنتج خارج السلطنة لرفد الصناعات الأوروبية، بدلًا من المساهمة في تطوير الصناعات الثقيلة في الداخل.

---

(118) يُنظر أعلاه ص 191-193.

هكذا كانت التنمية الاقتصادية في إطار التنظيمات جزئية في أحسن أحوالها. مع ذلك، فقد شجعت على ظهور طبقة وسطى حضرية صغيرة، تتكون من أصحاب المتاجر والتجار والحرفيين والمقرضين، من المسلمين وغير المسلمين على حد سواء، لديهم مخاوف اقتصادية وتطلعات اجتماعية مماثلة.

7. العَلْمَنَة والمِلل

تحدى الوضع الاقتصادي المتصاعد للطبقة الوسطى الجديدة هيكلية السلطة التقليدية القائمة على الدِّين في المجتمع، والمِلل التي انتظم في إطارها رعايا السلطان. وقد أدى الطلب على الانخراط في الحياة العلمانية وتبرُّم الناس من سيطرة الأرستقراطيات الدينية والنبيلة الحصرية على الحياة الاجتماعية، إلى تنامي علمنة المجتمع العثماني. وفي إطار المِلة الإسلامية، كان الابتعاد عن هيمنة المؤسسة الدينية نتاجًا مباشرًا للإصلاحات التنظيمية، التي قوضت احتكار العلماء للعدل والتعليم واستبدلت عائدات مؤسساتهم برواتب مباشرة من الدولة. وتعززت علمنة المِلل غير المسلمة بفرمان الإصلاحات الصادر في عام 1856. وبعد تأكيد استمرار الضمانات التي يغطيها الفرمان السلطاني كُلخانه، دعا السلطان رعاياه غير المسلمين إلى إعادة النظر في مؤسساتهم وأوصى بالتغييرات:

> يلتزم كل مجتمع مسيحي أو غير مسلم، في غضون فترة محددة، وبموافقة لجنة مؤلفة من أعضاء من جماعتهم، وبموافقتي وتحت إشراف بابي العالي، بالشروع في النظر في حصاناتهم وامتيازاتهم الفعلية، ومناقشة وعرض الإصلاحات التي يتطلبها التقدم الحضاري والعصري، على بابي العالي.

وأشار الفرمان أيضًا إلى أن الباب العالي يعتزم تعديل بعض الإجراءات الإدارية والمالية الخاصة بالملل، مع عدم إلغاء الوضع التقليدي للزعماء الروحيين وسلطاتهم من حيث المبدأ:

> يجب أن تنسجم السلطات المخولة للبطاركة والأساقفة المسيحيين من السلطان محمد الثاني وخلفائه، مع الوضع الجديد الذي تَضْمنه نياتي الكريمة النافعة لتلك المجتمعات. يُطبق مبدأ تعيين البطاركة مدى الحياة، بعد مراجعة قواعد الانتخاب السارية الآن، بما يتفق تمامًا مع الفرمانات التي تغطي ذلك. يؤدّي جميع البطاركة والمطارنة ورؤساء الأسقفيات والأساقفة والحاخامات يمينًا لدى تسلمهم مناصبهم،

وفقًا للشكل الذي اتّفق عليه الباب العالي والزعماء الروحيون للجماعات الدينية المختلفة. وتُلغى الاستحقاقات الكنسية، أيًا كان نوعها أو طبيعتها، وتُستبدل بدخول ثابتة تُمنح للبطاركة ورؤساء الجماعات، وتُخصَّص بدلات ورواتب متكافئة وفقًا لمَرْتَبة مختلف الأعضاء من رجال الدين ومنزلتهم.

وفي حين وُضعت الشؤون الكنسية تحت سيطرة إدارية متزايدة، جرى تشجيع الرعايا للمشاركة في إدارة شؤون المِلل أيضًا، مع تأكيد حرية العبادة الدينية وأمن الأشخاص والممتلكات باعتبارها جوانب مكملة لموقف الباب الخيري المهتم بالرعايا:

تظل ملكية الممتلكات الكنسية المسيحية المختلفة، حقيقية كانت أو شخصية، محفوظة؛ مع ذلك، فإن الإدارة المؤقتة للمجتمعات المسيحية وغير المسلمة يجب أن توضع تحت حماية مجلس يتم اختياره من بين أعضاء هذه المجتمعات، سواء كانوا من الكهنة أو العلمانيين. وفي المدن والأحياء والقرى التي ينتمي جميع سكانها إلى دين واحد، لا يجوز وضع أي عقبة تحول دون إصلاح المباني المخصصة للعبادة الدينية والمدارس والمشافي والمقابر، حسب خطتها الأصلية. ويجب تقديم مشروعات هذه المباني، في حالة البناء الجديد، بعد موافقة البطاركة أو رؤساء الجماعات، للعرض على بابي العالي، الذي من شأنه أن يعتمدها بأمري السلطاني أو يعلن ملاحظاته عليها في غضون وقت محدد. وكل طائفة، تعيش في أماكن لا يوجد بها طوائف دينية أخرى، يجب ألا تعاني من أي نوع من أنواع العوائق في ما يتعلق بالممارسة العامة لدينها. وفي البلدات والمناطق والقرى التي فيها تختلط الطوائف المختلفة معًا، يكون لكل طائفة تقطن حيًا خاصًا بها، ومن خلال الامتثال لهذه القوانين، حق مساو لحقوق الآخرين في إصلاح وتطوير الكنائس والمشافي والمدارس والمقابر [...]. سوف يتخذ بابي العالي تدابير فاعلة لضمان أن يكون لكل طائفة، بغض النظر عن عدد أتباعها، الحرية الكاملة في ممارسة دينها.

أي تمييز أو تسمية تنزع إلى جعل أي فئة من رعايا سلطنتي أقل شأنًا من فئة أخرى بسبب دينها أو لغتها أو عرقها يجب أن تُحذف إلى الأبد من قوانين السلطنة وأنظمتها. وتُطبّق القوانين التي تحظر استخدام أي مصطلح ضار أو مسيء، سواء بين الأفراد أو من جانب السلطات. وبما أن جميع أشكال العقيدة سيكون معترفًا بها في إطار الأراضي الخاضعة لسيطرتي، فلن يصيب أيًا من رعايا سلطنتي الازعاج بأي شكل من الأشكال من هذه الناحية ولن يُجبَر أحد على تغيير دينه. إن ترشيح واختيار جميع الموظفين وغيرهم من العاملين في سلطنتي يعتمد كليًا على إرادتي السيادية؛

وجميع رعايا سلطنتي، دون تمييز قومي، مقبولين للعمل العام ومؤهلين لشغل وظائفه وفقًا لقدرتهم وجدارتهم [...]. يتم قبول جميع رعايا سلطنتي، من دون تمييز، في المدارس المدنية والعسكرية للحكومة إذا استوفوا شروط العمر واجتازوا الاختبار المحدد في لوائح هذه المدارس. علاوة على ذلك، يُسمح لكل مجتمع بإنشاء مدارس عامة للعلوم والفنون والصناعة، شريطة أن تكون طريقة التدريس واختيار الأساتذة في المدارس من هذه الأنواع تحت سيطرة مجلس مختلط للتعليم العام، يُعيَّن أفراده بناء على أمري السيادي(119).

كانت بنود فرمان الإصلاحات في الأغلب موجهة إلى المِلل غير المسلمة، بهدف إنهاء رغبتهم في الحُكم الذاتي أو الاستقلال. وقد تباينت إجراءات الإصلاح الفعلية التي تلت ذلك تبعًا للوضع الخاص لكل مِلة واحتياجاتها.

أ. المِلة الأرمنية: شمل الإصلاح أولًا المِلة الأرمنية الغريغورية، التي في حين كان بطريركها [أو الكاثوليكوس] مستقلًا في الأغلب عن رئيسَيه الروحيين، أي كاثوليكوسَي إتشميادزين وسيس، كان جزءًا من زمرة صغيرة من الأعيان الأرمن الأثرياء الذين سيطروا على المِلة أثناء خدمتهم في مناصب رفيعة في الحكومة، خصوصًا بعدما فقد يونانيو السلطنة الثقة نتيجة للثورة اليونانية. وكان التجار الأرمن من بين أوائل المستفيدين من التطور الصناعي والتجاري الجديد في السلطنة. لقد تحدى المرابون والحرفيون والتجار الأرمن في اسطنبول حُكم الأقلية، في وقت مبكر من عام 1838، وحصلوا على فرمان (1841) أقر بأن الشؤون المدنية في المِلة يجب أن يسيطر عليها مجلس منتخب من العلمانيين. لكن في النهاية تغلب الأعيان بسبب مركزهم المالي القوي. مع ذلك، استمر ضغط العلمانيين، فاستجاب البطريرك في عام 1847 بإنشاء مجلس زمني مستقل، يشمل الأعيان والحرفيين، بينما اقتصر المجلس الديني القديم على الشؤون الدينية.

على الرغم من أن التسوية الجديدة كان لها بعض التأثير، إلا أن استمرار الاستياء من الكنيسة الغريغورية دفع كثيرًا من الشباب الأرمن إلى قبول تعاليم المبشرين

---

(119) English tr. from U.S. Congress, spec. sess. (March 1881), Senate Exec. Doc. III/3;

يُنظر أيضًا:

Young, vol. 2, pp. 3-9; Aristarchi Bey, vol. 2, pp. 14-22; Hurewitz, vol. 1, pp. 149-153; *Düstur*, vol. 1, pp. 7-14.

اليسوعيين في السلطنة. ففي عام 1727 على نحو التقريب، تحول كاهن أرمني غريغوري صغير يدعى مخيتار إلى الكاثوليكية، وأنشأ نظامه وديره الخاص في جزيرة سانت لازار، بالقرب من البندقية، وبدأ في إرسال مبشرين لتحويل رفقائه داخل الدولة العثمانية، مؤسسًا بذلك مجتمعًا من الأرمن الكاثوليك الذين اضطهدتهم الكنيسة الغريغورية، إلى حد أن فرنسا تدخلت في نهاية الأمر لمصلحتهم من أجل اعتراف السلطان بملتهم في عام 1830. في الوقت نفسه، وخلال السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، قام أيضًا المبشرون البروتستانت من بريطانيا والولايات المتحدة بتحويل كثير من الأرمن إلى عقيدتهم، ما أدى إلى إنشاء المِلة البروتستانتية في عام 1850، بعد تدخل بريطاني بشكل رئيسي. وقد أدى وجود الملتين الجديدتين، فضلًا عن تقويض سلطة البطريرك، إلى تحفيز الدراسات اللغوية والتاريخية، ما ساهم في بث شعور جديد بالقومية الأرمنية التي كان من شأنها أن تزعج الدولة العثمانية في وقت لاحق من ذلك القرن. قاد هذه الصحوة مبشرون شجعوا الهوية العرقية الأرمنية. وكتب مبشر أميركي بروتستانتي يدعى إلياس ريغز (Elias Riggs) كتابًا في النحو لتعليم الأرمن من أعضاء المِلل الذين لا يتحدثون سوى التركية، وأصبح دير مخيتار في البندقية مركزًا للدراسة. كما قام أرمني من شرق الأناضول يدعى كرابيد أتوجيان، بعد عام 1840، بنشر صحيفة **ماسيس** (*Massis*) لنشر الأفكار الحديثة بين الأرمن في السلطنة. كما أرسل العديد من الأرمن الأثرياء أطفالهم إلى أوروبا للحصول على نوع من التعليم العلماني لم يكن متاحًا بعد في الدولة العثمانية. وسرعان ما أدى ضغط المِلتين الجديدتين، بجانب آثار الإحياء الثقافي بين شباب المِلة الغريغورية، إلى المطالبة بالمزيد من العلمانية لهذه المِلة واستمرار رفض هيمنة الأقلية، ما تسبب في صراع داخل المِلة أثناء حرب القرم وبعدها. هدد هذا الوضع النظام الاجتماعي للسلطنة إلى حد أن عالي باشا تدخل أخيرًا وأجبر البطريرك على الدعوة إلى مؤتمر ديني مشترك، أعد دستورًا جديدًا للمِلة، أصدره السلطان في 29 آذار/ مارس 1863، ونص على تقديم مشاركة مدنية وحكومة تمثيلية للأرمن. تطور تنظيم الملة في جميع أنحاء السلطنة تحت قيادة التنظيم المركزي في اسطنبول. وداخل الهيكل المركزي، أُبقي على مجلس الزعماء الروحيين فقط من أجل مسائل التنظيم الديني والسلوك والمذهب العقدي. وجرى توسيع سلطات مجلس العلمانيين لتشمل ضرائب المِلة

فضلًا عن الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. وكانت هذه المجالس تابعة لمجلس عام جديد يتكون من 140 عضوًا منتخبًا، منهم فقط من رجال الدين، ما جعل العنصر العلماني هو المسيطر. تركز أغلبية أرمن السلطنة آنذاك في شرق الأناضول، لكن معظم النواب جاؤوا من مجتمع اسطنبول الأكثر تعليمًا وتقدمًا، ما من شأنه أن يسبب صعوبة في وقت لاحق. كانت الشروط الانتخابية لمجلس المِلة الجديد مقيدة، حيث مُنح التصويت حصرًا للرجال الذين دفعوا مبلغًا معينًا من ضرائب المِلة. وقد انتخبت مجالس المِلة الإقليمية أعضاءها محليًا، وتناولت داخل الأقاليم الأمور نفسها التي عالجها المجلس العام في اسطنبول، وانتُخب أحد قادتها الدينيين كمطران يمثل البطريرك محليًا[120].

ب. **المِلة اليونانية**: كان هناك ضغط أقل من أجل الإصلاح داخل المِلة اليونانية الأرثوذكسية، ربما لأن كهنتها كان لديهم قوة أكبر، وكانت مرتبطة في وقت أسبق بكثير بالقومية اليونانية. وقد أدى استبداد الكهنة اليونانيين بأتباعهم غير اليونانيين، الذي كانوا سلافيين في الأغلب، إلى إطلاق تحركات قومية بدلًا من بذل المحاولات لإصلاح المِلة. هنا أيضًا سيطرت الأقلية، وساعد البطريرك في اسطنبول مَجْمَعٌ من الكهنة في مهامه الدينية والعلمانية على حد سواء، وتأثر أيضًا إلى حد بعيد بالأثرياء الفناريين في اسطنبول وفي الإمارتين. وكان يتبعه الأساقفة في الولايات والقساوسة في القرى. وعلى مستوى القرى، تحكم في شؤون المجتمع مجالسُ الشيوخ والخوجه باشي (kocabaşı)، حيث انتُخبوا من طريق تصويت جميع الذكور، الذين حَصَّلوا الضرائب لدعم المدارس والكنائس المحلية، ومارسوا جميع الوظائف المِلِّيّة الأخرى التي يقوم بها البطريرك في اسطنبول.

وفي حين لم يكن هناك سوى القليل من الضغط الداخلي من أجل الإصلاح، شَعَرَ عالي أنه يجب القيام بشيء ما لحماية كتلة الرعايا الأرثوذكس من استبداد قادتهم، لو كان للسلطنة في الواقع أن تلتزم بفرمان الإصلاحات. وعندما رفض البطريرك والمَجْمَع طلباته لوضع دستور يوفر قاعدة علمانية، أعاد عالي الأساقفة مرة أخرى إلى أبرشياتهم، وأجبر البطريرك على تشكيل لجنة دستورية أصدرت

(120) Davison, pp. 114-126; Young, vol. 2, pp. 79-92; *Düstur*, vol. 2, pp. 938-961; L. Arpee, *The Armenian Awakening: A History of the Armenian Church, 1820-1860* (Chicago: 1909).

سلسلة من القوانين التنظيمية بدءًا من عام 1860، شكلت فعليًا ما يعادل الدستور الأرمني. مع ذلك، لم تكن النتائج واحدة، لأنه مع الضغط العلماني القليل كان البطريرك والأساقفة قادرين على الاحتفاظ بقوة أكبر بكثير من رجال الدين في المِلة الغريغورية. كان هناك أيضًا مجلس عام بأغلبية علمانية، لكنه لم يكن دائمًا، حيث كان لا يتم يُستدعى إلا لاختيار البطاركة الجدد، فقط من قوائم المرشحين التي يقدمها الأساقفة، في حين ظل الباب العالي حرًّا في رفض المرشحين لأسباب ترجع إليه. وبمجرد انتخاب البطريرك، كان يتولى العمل كما كان من قبل بمشورة المَجْمَع، لكن سلطته صارت تقتصر على الشؤون الكنسية والدينية، في حين تولى الشؤون العلمانية مجلس مختلط مكون من 12 عضوًا، وأربعة أساقفة من المَجْمَع وثمانية أعضاء مدنيين منتخبين من السكان اليونانيين في اسطنبول، وأعضاء من الولايات على الرغم من عدم تمثيلهم. وكان هناك أيضًا مجالس في الولايات ذات أغلبية مدنية، لكنها افتقرت كذلك إلى السلطة على الأساقفة، تاركة هؤلاء بسلطة استمرت بذاك المستوى نفسه. بالتالي، لم يتحقق إلا القليل لإنهاء سوء الحُكم والفساد الذي ساد في المِلة لمدة طويلة[121].

ج. **المِلة اليهودية**: انقسمت المِلة اليهودية بشكل خطير خلال حرب القرم. وقد طالب تجارها ومصرفيوها - في مواجهة الحاخامات التقليديين - بنظام تعليم أكثر علمانية وتقدمية وكذلك حُكم للمِلة يكون أكثر علمانية. وأدى في النهاية نوع النزاع نفسه الذي ساد بين الأرمن إلى إجبار فؤاد باشا على التدخل، حيث أمر الحاخام الأكبر بعقد مجلس قام أخيرًا بإصدار دستور عام 1865. كانت النتائج هنا أشبه بنتائج الأرمن منها بنتائج اليونانيين، مع ظهور قادة مدنيين للسيطرة على تنظيم المِلة. وقد بقي الحاخام الأكبر الرئيس العلماني للمِلة في جميع أنحاء السلطنة والرئيس الروحي ليهود اسطنبول، لكنه اضطر الآن إلى قبول مشورة المجالس الدينية والعلمانية التي تختارها جمعية مكونة من 80 عضوًا بأغلبية مدنية منتخبة من أعضاء المِلة، مقيمين في اسطنبول وضواحيها. كما انتَخبت الجمعية الحاخام الأكبر من قائمة المرشحين التي وضعها أعضاؤها الحاخامات الذين التحقوا لهذا الغرض بجانب مندوبي

(121) *Düstur*, vol. 3, pp. 902-961; Davison, pp. 126-129; Young, vol. 2, pp. 21-34; *Başvekâlet Arşivi*, Irade Dahiliye 1403.

الحاخامات من الأقاليم. مع ذلك، بما أن اليهود كانوا يفتقرون إلى الهيكلية الهرمية القوية التي لدى الكنيستين الغريغورية والأرثوذكسية، لم تكن هناك قوانين لرجال الدين أو للتنظيم في الولايات، وكانت الهيكلية الجديدة معتمدة بشكل رئيسي في اسطنبول. لكن باعتباره رأسًا للمِلة اليهودية، استمر الباب العالي في الاعتراف بالحاخام الأكبر زعيمًا علمانيًا ليهود السلطنة، وفي حين لا ينسحب هذا الأمر على الدين بحسب الشريعة اليهودية، استمر في مسألة التواصل مع الباب العالي بمثابة القناة الرئيسية بالنسبة إلى جميع الحاخامات والمجتمعات اليهودية في الأماكن الأخرى من السلطنة[122].

طُبِّقت البنود الإصلاحية المتعلقة بالمساواة لغير المسلمين من خلال إرساء تعاليم عثمانية جديدة، تنص على أن جميع الرعايا متساوين أمام القانون. وتبع ذلك سلسلة من القوانين لوضع هذا المفهوم حيز التنفيذ. هكذا خضع غير المسلمين للتجنيد والخدمة العسكرية، وانتهت ضريبة الرؤوس التي حلت محل ذلك لمدة طويلة. وقد قُبل غير المسلمين في المدارس العلمانية وسُمح لهم بالخدمة في البيروقراطية الحكومية بعد التخرج. لكن هذه الإصلاحات واجهت معارضة من جميع الأطراف. فقد عارض زعماء المِلل غير المسلمة الأحكام المتعلقة بالحُكم العلماني وتعاونوا بأقل قدر ممكن. وبينما كان غير المسلمين عمومًا على استعداد لقبول فوائد المساواة، عارضوا ما يقع على عاتقهم في المقابل؛ فقد فضلوا، على سبيل المثال، دفع ضريبة الرؤوس والبقاء أحرارًا في حياتهم المهنية بدلًا من خدمة السلطنة بقبولهم التجنيد، وبالتالي تم التخلي عن هذا المسعى الخاص. ونظرًا إلى أن هذه الإصلاحات قد جاءت أيضًا بسبب الضغط الأجنبي، فقد سقطت المِلل في فعل صار معتادًا، هو طلب التدخل الأجنبي كلما بدت صعوبات، وبالتالي أقحمت القوى الأوروبية في الشؤون الداخلية العثمانية، ودفعت كثيرًا من المسلمين إلى ربط الأقليات بالهجوم الأجنبي وحتى الخيانة. وإذا افترضنا أن أي تأخير أو إخفاق حدث في الإصلاحات أثَّر عليهم وحدهم بدلًا من أن يؤثر على المسلمين كذلك، فقد تسببت الأقليات في تدخل القوى العظمى لإجبار الحكومة العثمانية على تأكيد

(122) Davison, pp. 129-131; Young, vol. 2, pp. 144-155; *Düstur*, vol. 2, pp. 962-975; *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Şurayi Devlet 507.

الإصلاحات التي تؤثر بشكل رئيسي في المناطق المسيحية، ما جعل المسلمين يشعرون عن حق بأن التنظيمات كانت في الواقع تهدف إلى وضع الأقليات في مركز هيمنة داخل السلطنة، وأنها كانت تميز غير المسلمين بمعاملة خاصة؛ وبالتالي، فإن القوانين الجديدة لم تُسعد أحدًا بشكل خاص، أو تُنهي التضارب بين المصالح الدينية والعلمانية داخل المِلل. لكن مع مرور الزمن وتعاقب جيل بعد جيل، بدأ تلمُّس التأثير العام لبرنامج العلمنة الخاص بالتنظيمات، وفقدت المجتمعات الدينية سيطرتها على الفرد، سواء المسلم أو غير المسلم.

8. النخبة المثقفة الجديدة

أدى نشوء طبقة وسطى عثمانية بدوره إلى نهضة فكرية صاحبت تطور نخبة مثقفة عثمانية جديدة، حلت محل العلماء ودورهم التقليدي في قيادة المجتمع المسلم ثقافيًا. وقد تجلى التوجه الفكري العثماني الجديد في طرق عدة مختلفة. كانت سماته العامة تتمثل في تنحية أشكال وموضوعات الأدب العثماني التقليدي، التي أنتجتها الطبقة الحاكمة عمومًا أو أُنتجت من أجلها، واستبدالها بأنواع مختلفة مقتبسة من الغرب، كالمسرحية والرواية والأوبرا والقصة القصيرة والمقالة والأطروحة السياسة، لا تعالج مواضيع الحب والعاطفة وحياة الحُكام واهتماماتهم فحسب، بل تطرح أيضًا المشكلات والأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية الكبيرة التي تهم الجميع داخل السلطنة.

أصبح الترويج للصيغ والأفكار الحديثة ممكنًا من خلال تطور الطباعة والنشر في الدولة العثمانية ابتداء من عام 1835. واستجابة لزيادة المعرفة التي تولدت عن المدارس العلمانية، أُنشئ عدد لا يحصى من المطابع العثمانية العامة والخاصة ودور النشر في اسطنبول وغيرها من كبريات المدن، أصدرت ما يقرب من ثلاثة آلاف كتاب خلال نصف القرن التالي. لم يكن هذا يعني أن جميع الكتب كانت تمثل المواضيع والأشكال الجديدة. من المواد التي عولجت في ذلك الوقت، كان الدين لا يزال الأكثر أهمية (390 كتابًا، أو 13.45 في المئة)، يليه الشعر (356 كتابًا، أو 12.27 في المئة)، واللغة (255 كتابًا، أو 8.79 في المئة)، والتاريخ (184 كتابًا، أو 6.34 في المئة). ولم يكن هناك سوى 175 رواية وقصة قصيرة، سواء في شكلها الأصلي أو مترجمة (6.03 في المئة)، و135 من المنشورات الحكومية (4.65 في المئة)،

و92 مسرحية (3.17 في المئة)، و77 كتابًا في العلوم (2.65 في المئة)، و76 في الرياضيات (2.62 في المئة)، و23 في المال والاقتصاد (0.79 في المئة). مع ذلك، كانت الوسيلة موجودة لمن يرغب في استخدامها[123].

ولعل الأهم من الكتب نفسها، كانت الصحف والدوريات الأخرى التي أصدرتها المطابع الجديدة بأعداد متزايدة. وفي عام 1840 كُسر احتكار الصحيفة الرسمية، **تقويم وقايع**، من جانب أول صحيفة عثمانية خاصة (نُشرت حتى عام 1860)، وهي **جريده حوادث** (جريدة الحوادث)، التي أسسها الصحافي والمراسل الإنكليزي وليام تشرشل (William Churchill). أما الجرائد الأخرى المهمة في عهد التنظيمات فهي: **تصوير افكار** (1861-1870)؛ و**جريده عسكريه** التي أسستها السرعسكرية في عام 1863؛ و**مخبِر** (1866-1868)، و**حريت** التي أُصدرت في لندن بين عامي 1868 و1870؛ و**بصيرت** (1870-1877)، وكثير غيرها صدرت لفترة أقصر.

كذلك عمل المسرح وسيلةً للأفكار الجديدة. فقد قُدمت العروض المسرحية في مختلف السفارات في وقت مبكر يرجع إلى عهد الثورة الفرنسية، لكن هذه العروض كانت ذات أهمية للمقيمين الأجانب وغير المسلمين في العاصمة بالدرجة الأولى، حتى بعد أن حضرها من حين إلى آخر محمود الثاني وعبد المجيد وحاشيتهما. غير أنه سرعان ما بنيت المسارح العثمانية؛ فبحلول عام 1839، كان هناك ثلاثة مسارح، قدمت مسرحيات إيطالية بشكل أساسي للأجانب. وبنى أول مسرح عثماني حقيقي، يعرف باسم المسرح الفرنسي (فرانسيز تياتروسو/ Fransiz Tiyatrosu)، في قلب بي أوغلو إيطاليٌّ يدعى جستينياني (Giustiniani)، بدعم مالي من الحكومة العثمانية، إضافة إلى العديد من السفارات الأجنبية (1840). ثم انتقلت إدارته في وقت لاحق إلى ساحر إيطالي يدعى بوسكو (Bosco)، وهو إضافة إلى عروضه الخاصة، قدم مسرحيات فرنسية وأوبرا أجنبية لجمهور مختلط من العثمانيين والأجانب. وفي عام 1844 استحوذ على المسرح الممثل السوري ميخائيل نعوم، الذي أسس مسرح "ذخائر" استمر بنشاط حتى عام 1870، حيث قدم أوبرا وأعمالًا غنائية ومسرحيات مثل روائع موليير، للجمهور الذي كان يضم السلطان في بعض الأحيان. ومع استمرار

(123) Jale Baysal, *Müteferrika'dan Birinci Meşrutiyete kadar Osmanlı Türklerinin Bastıkları Kitaplar* (Istanbul: 1968).

حركة التنظيمات، تم بناء وتشغيل عددًا لا يحصى من المسارح الأخرى لفترات زمنية أقصر، لكن مع تقديمها العروض في الأغلب بلغات أجنبية، ظلت في الدرجة الأولى لغير المسلمين، ولم يحضر إليها سوى عدد قليل من الأتراك، فظلت بلا تأثير ولم تحقق خرقًا واسعًا بين الجماهير.

كان أول مسرح باللغة العثمانية، ويسمى المسرح العثماني (تياترو عثمانى/ Tiyatro-i Osmani)، قد أسسته في عام 1867 في كدك باشا، في اسطنبول القديمة، شركة أرمنية يديرها هاغوب فارتوفيان، المعروف باسم غولو هاغوب (1840-1902)، الذي حصل في عام 1870 من عالي باشا على حق احتكار إنتاج مسرحيات باللغة التركية في العاصمة لمدة خمسة عشر عامًا، مقابل فتح مسارح مماثلة في أجزاء أخرى من المدينة. بعد ذلك بعام، وبحضور عالي، افتتح مسرح كدك باشا سنوات من العروض المسرحية الأرمنية والتركية، كان من ضمنها المسرحية الوطنية المثيرة للجدل "وطن يهود سلستره" لنامق كمال. وقد ظل نشطًا حتى أحرق المبنى تمامًا في عام 1885. ثم واصل أحد المتعاونين الأوائل مع هاغوب، وهو مارديروس ميناكيان (1837-1920)، عمله في مسرحه الخاص، والذي أطلق عليه أيضًا المسرح العثماني، ليصبح هو الرائد في الدراما العثمانية حتى نهاية عهد عبد الحميد. وغالبًا ما قدم الأعمال المترجمة لكُتّاب أجانب لتجنب قوانين الرقابة في ذلك الوقت. كما شجع عبد العزيز إنشاء مسرح شعبي تركي (طُلُعَات تياتروسو/ Tuluat Tiyatrosu)، أولًا في القصر ثم في المسارح الصغيرة في الأحياء الإسلامية لاسطنبول. وقد استخدم الممثلون هنا شخصيات وقصصًا من الحياة اليومية، وارتجلوا ما يلائم اهتمامات جماهيرهم وأمزجتهم، باستخدام ما يسمى بأسلوب "أورطه أويونو"، الذي أصبح شائعًا للغاية مع مرور ذلك القرن.

كما أن تبسيط اللغة العثمانية المكتوبة لجعلها مفهومة لعامة الناس شجع أيضًا على التثقيف ونشر الأفكار الجديدة. فقد أوصت اللجنة الاستشارية التي أُنشئت لتطوير نظام التعليم العلماني في عام 1845، بإلغاء العديد من الكلمات والتعابير العربية والفارسية واستبدالها بما يقابلها من التركية. وفي عام 1855، أصدر الباب العالي فرمانًا يقضي بضرورة كتابة الوثائق الرسمية باللغة التركية العثمانية الأبسط، وقد ظهر ذلك بالفعل في أسلوب فرمان الإصلاحات لعام 1856. كان هناك

أيضًا كثير من المحاولات لتطوير نظام الإملاء والهجاء لجعل الحرف العربي غير الملائم لاحتياجات اللغة التركية أكثر قابلية للفهم بالنسبة إلى القارئ الجديد من خلال أدوات مثل علامات التشكيل، واستخدام أحرف علة محددة تدل على النطق، وتطوير الهجاء القياسي[124].

ماذا عن الكُتَّاب أنفسهم؟ كان المثقفون في أواخر عصر التنظيمات لديهم من القناعات بقدر ما أتاحته حرية الفكر الجديدة، لكن عمومًا أصبحوا معروفين باسم "العثمانيين الشباب" (يني عثمانليلر/ Yeni Osmanlılar). وقد تألفت هذه المجموعة في الأصل من عدد من الشباب الذين كانوا على دراية بالمؤسسات التمثيلية الغربية، وضاقوا ذرعًا من وتيرة التنظيمات. وقد كانوا أكثر نشاطًا بين عام 1865 وإقرار الدستور العثماني بعد ذلك بعقد من الزمان. كان المرتبطون بهذه الحركة من ثمرة التنظيمات، الذين تلقوا تعليمهم في المدارس العلمانية الجديدة أو أُرسلوا إلى الخارج لإنهاء تعليمهم، لكن على عكس المأمورين الذين وجدوا أماكنهم في الهيكلية البيروقراطية، لم يتمكنوا من العثور على وظائف جيدة في إطار نظام التنظيمات. لقد أصبحوا منتقدي النظام المُعينين ذاتيًا؛ ومن خلال استخدامهم للصحافة، بدأوا في خلق رأي عام أثناء إدخال مفاهيم مثل البرلمانية والقومية والوطنية إلى الوعي السياسي العثماني[125].

كان إبراهيم شِناسي (1824-1871) هو منشئ الحركة الجديدة في الأدب العثماني. ولد في اسطنبول، وهو نجل رقيب في المدفعية قُتل في الحرب الروسية- العثمانية (1829) عندما كان إبراهيم لا يزال في الخامسة من عمره. ربّته والدته الأرملة خلال العقد الأخير من عهد محمود الثاني. وبعد حصوله على تعليم تقليدي في الكُتّاب، التحق بإحدى الإدارات الكِتابية في دار الأسلحة (طوبخانه)، حيث لم يكن هناك حتى ذلك الوقت مدرسة رُشدية يلتحق بها بعد المراحل الابتدائية. وقد تعرّف إلى كلاسيكيات الأدب الإسلامي من خلال أحد زملائه الأكبر سنًّا، لكنه في الوقت نفسه تعرف إلى الغرب من ضباط أجانب يعملون في دار الأسلحة، وبدأ في دراسة اللغة الفرنسية؛ وهكذا نشأ أساس شغفه بالشرق والغرب الذي ميّز العديد من

(124) Davison, pp. 176-182.

(125) Şerif Mardin, *The Genesis of Young Ottoman Thought* (Princeton: 1962).

كتاباته اللاحقة. ترقى رويدًا رويدًا داخل الهيكلية الهرمية لكُتّاب الطوبخانه، وفي عام 1849 أقنع مديرها ومصطفى رشيد باشا بإرساله إلى أوروبا لإتقان لغته الفرنسية. وبعد أن أمضى بعض الوقت في باريس، أصبح متدربًا في وزارة المالية الفرنسية، واكتسب خبرة مالية، وهو أمر كان يحتاج إليه رشيد بشدة في ذلك الوقت. حضر شِناسي آنذاك الحفلات الأدبية لكتّاب مثل لامارتين وإرنست رينان، وصار على اتصال بكبار المستشرقين الفرنسيين في ذلك الوقت. ولدى عودته إلى اسطنبول، استأنف عمله في الطوبخانه، وأصبح أيضًا عضوًا في مجلس التعليم الجديد (1855). وإذا كان هذا قد حدث قبل عقد من الزمان، لكان من شأن شِناسي أن يصير من القادة البيروقراطيين للتنظيمات، بما أنه كان مشمولًا برعاية رشيد. لكن رشيد آنذاك كان في سنواته الأخيرة، وكان عالي باشا نفسه مهددًا بالطموحات والتطلعات المحتملة لهذا الشاب الواعد، فكان يرتّب لإقالته كلما صار في السلطة. وفي نهاية المطاف، دخل شِناسي في حماية رجل آخر من قادة التنظيمات، هو يوسف كامل باشا، لكن نتيجة لمعارضة عالي، لم يحتل منصبًا مهمًا في الهيكلية البيروقراطية.

تحول شِناسي إلى الأنشطة الأدبية بعد إصابته بالخيبة، بدءًا من ترجمة القصائد (ترجمه منظومه/ Tercüme-i Manzume)، التي قدمت مقتطفات من أعمال الشعراء الفرنسيين الكلاسيكيين، بما في ذلك راسين ولافونتين. ثم نشر مجموعته الخاصة من القصائد (**ديوان**) وقدم مسرحيته الأولى "زواج الشاعر" (Şair Evlenmesi) على مسرح السلطان (1860). وبالتعاون مع صديق له، هو آغا أفندي الصحافي الشاب المتدرب في **جريده حوادث**، أسس شِناسي صحيفة **ترجمان احوال** (مترجم الأحداث) (1860-1865)، وبعد ذلك استفاد من مساعدة الأمير مراد (في ما بعد مراد الخامس) والأمير المصري مصطفى فاضل لتأسيس صحيفته الخاصة، **تصوير افكار** (وصف الأفكار) (1861-1870)، والتي سرعان ما أصبحت المنتدى الرائد للتعبير عن الأشكال الأدبية والأفكار السياسية الجديدة. تضمن عمله مختارات من الأشعار (منتخبات اشعار/ Müntahabat-ı Eşar) على مدح مصطفى رشيد باشا، لكن تضمن القليل جدًا عن السلطان، وما يكفي من الأفكار "الهدامة" التي دفعت فؤاد باشا إلى إقالته من مجلس التعليم (2 تموز/ يوليو 1863)، وتحديدًا بسبب مطالبته بعدم فرض ضرائب من دون تمثيل نيابي/ برلماني.

مع ذلك لم يتخلَّ شِناسي عن آماله في استئناف حياته المهنية الحكومية؛ فعدَّل النهج السياسي للصحيفة، واستعاد صداقة فؤاد، الذي حصل على مساعدته أثناء توليه منصب السرعسكر لفترة قصيرة، ليبدأ الكتابة في عام 1864 في **جريده عسكريه**، الصحيفة العثمانية الرسمية الثانية. طلب شِناسي أيضًا من عالي منصبًا في المجلس الأعلى للدولة الذي أُنشئ حديثًا، لكن عندما رُفض مرة أخرى، خرج يعارض قادة التنظيمات، وترك جريدة **تصوير افكار** لزميل شاب، هو نامق كمال (حزيران/ يونيو 1864)، وهرب إلى فرنسا، حيث قضى السنوات الأربع التالية في العمل الأدبي. عاد إلى اسطنبول قبل وقت قصير من وفاته بورم دماغي في أيلول/ سبتمبر 1871.

دَفع عالي وفؤاد جميع المثقفين المرتبطين بشِناسي في جماعة العثمانيين الشباب إلى المعارضة. وكان العضو البارز الآخر في هذه المجموعة هو نامق كمال المذكور آنفًا (1840–1888)، الذي التحق بمكتب الترجمة (ترجمه أوده سى) في عام 1857 عبر نفوذ رشيد، لكن طرده عالي باشا، ما دفعه للانضمام إلى جماعة شِناسي في عام 1862، وسرعان ما أصبح كاتبًا غزير الإنتاج للمقالات حول الإصلاحات الإدارية والاجتماعية، وحتى السياسة الخارجية، خصوصًا بعد ذهاب شِناسي إلى باريس. وقد تعلم ضياء باشا (1825–1880) في واحدة من المدارس الرُّشدية الجديدة لمحمود الثاني، وترقى أيضًا في مكتب الترجمة بمساعدة رشيد. لكن بعد وفاة الأخير اضطهده عالي، الذي تتبع كل أعماله بشكل شخصي على أمل الكشف عن بعض الأخطاء التي يمكن استخدامها لطرده من الحكومة تمامًا. وأصبح ضياء بدوره معارضًا لنظام حكومي سمح بهذا النوع من السلوك الاستبدادي، واستخدم مواهبه الأدبية للسخرية من سياسات عالي. وكان أحد الذين تعاطفوا مع تململ العثمانيين الشباب من رجال إدارة التنظيمات، علي سعاوي (1839–1878)، الذي ترقى مدرّسًا في النظام المدرسي العلماني الجديد، لكنه طُرد من الخدمة الحكومية بسبب النزاع مع حاكم فيلبي [فِلبه]. وكان هناك آخرون بخلفيات تعليمية متشابهة للغاية أعيقت وظائفهم في الهيكلية البيروقراطية.

بمجرد تأسيس جمعية العثمانيين الشباب في عام 1865، عرض أعضاؤها أفكارهم في صحيفة **تصوير افكار** وغيرها من الصحف والدوريات في ذلك الوقت، وفي كتيبات، ومسرحيات عُرضت في المسارح الجديدة. وعندما بدأت حكومة

التنظيمات في قمعهم خوفًا من أن تقوض هذه المعارضة حركة الإصلاح، هربوا إلى أوروبا، واستمروا في الكتابة وإرسال أعمالهم عبر مكاتب البريد الأجنبية، والتي كانت بموجب شروط الامتيازات خارجة عن سيطرة الحكومة العثمانية. وقد عاد بعضهم على أمل الحصول على مناصب حكومية، وتخلى من نجح منهم عن معارضتهم الفكرية والسياسية للنظام. وأثناء وجودهم في باريس ولندن، دعم المنفيون طوعًا بعضهم البعض ماديًا، لكن أهم مساعدة جاءت من الأمير مصطفى فاضل، الذي حاول الضغط على السلطان لتعيينه وليًا للعهد ووريثًا لخديوي مصر الموجود آنذاك في السلطة.

كان معظم هؤلاء المثقفين المتحررين عمومًا أكثر تحفظًا في ما يتعلق بالدين من رجال التنظيمات، إذ كان لديهم شعورًا بأن الإصلاحات الغربية المتطرفة التي أُدخلت منذ عام 1839 قد أضعفت القاعدة الأخلاقية والأيديولوجية للمجتمع العثماني من دون توفير بديل ملائم. وباعتزامهم التركيز من جديد على الإسلام لسد الفجوة، أصبحوا أول مفكرين مسلمين يحاولون التوفيق بين الأنظمة السياسية الغربية وبين النظرية والممارسة التقليدية الإسلامية والعثمانية، حيث سعوا لإقرار المبدأ التمثيلي في سابقة تاريخية. وكان تركيزهم على الجوانب الإسلامية التقدمية وليس المحافِظة. لقد كانت ثمة شكاوى من الاستبداد البيروقراطي الذي مارسته الحكومة المركزية القوية التي أنشأتها التنظيمات، وانتقادات بأن البيروقراطية الجديدة والأرستقراطية الريفية الجديدة والتجار والصناع غير المسلمين، أصبحوا متسلطين على الحاكم ورعاياه بدرجة غير مسبوقة.

وبينما اتحد العثمانيون الشباب في معارضة التنظيمات، اختلفت حلولهم المقترَحة إلى حد بعيد. لكن كانت هناك على الأقل ثلاث أفكار أساسية اتفقوا عليها: الدستور والبرلمان والعثمانية. أرادوا أولًا الحد من سلطة البيروقراطية من خلال دستور يمتثل له الجميع بغض النظر عن المرتبة أو المركز في المجتمع العثماني. وأكدوا أنه بغض النظر عن مدى خيرية الإصلاحيين، كان حكمهم لا يزال استبداديًا وتعسفيًا ويؤدي إلى اتساع الاستبداد أكثر مما كان ممكنًا في ظل النظام العثماني التقليدي. ولم يكن هناك ما يمنع السلطان والطبقة الحاكمة من تقويض خطط الإصلاح التنظيمي عندما يرغبون في ذلك. كان هناك حاجة إلى دستور يحمي الفرد

من الإجراءات الحكومية التعسفية، وإلى ضمان ديمومة الإصلاحات واستمرار نجاحها. وكان مطلبهم الثاني يتمثل في برلمان تمثيلي منتخب شعبيًا بوصفه أداة للرقابة الدستورية، للتأكد من أن جميع رجال الإدارة يعملون على نحو صحيح ضمن حدود القانون. وذهب كثيرون أيضًا إلى أن التمييز الأساسي بين الحُكام وفئات الرعايا قد أضر بالسلطنة، لحرمانها من خدمة معظم أولئك الذين عاشوا في إطار حدودها. وكان البرلمان آنذاك أيضًا أفضل وسيلة للحصول على خدمات أفضل الناس في السلطنة من أجل مصلحة الدولة.

لكن الدولة العثمانية اختلفت على الأقل من ناحية واحدة عن الدول الأوروبية التي درس العثمانيون الشباب أنظمتها البرلمانية وأعجبوا بها؛ إذ كانت دولة غير متجانسة تمامًا، تتكون من العديد من الشعوب المختلفة إلى حد بعيد من حيث اللغة والعرق والدين. وكان نظام المِلة القديم قد حافظ على السلام من طريق الفصل بينهم، لكن صارت الآن مِلل عديدة متأثرة بالقومية. سعى رجال التنظيمات إلى مواجهة المشكلة من طريق إصلاح هيكل المِلل القديم داخليًا، وتوفير المساواة القانونية الكافية لمنع القومية من زعزعة الاستقرار الاجتماعي وتفكيك السلطنة. وكانوا يخشون من أن تركيز الحكومة التمثيلية سيكون فقط على الانقسامات القديمة وتعميقها. من ناحية أخرى، شعر العثمانيون الشباب أن برلمانًا كهذا سيوفر مُتَنَفَّسًا غير ضار للمشاعر القومية، بمنحه صوتًا للجماعات المختلفة في تشكيل سياسة الحكومة. واعتقدوا أن المشاركة في نظام حُكم برلماني من شأنه أن يُغذي الرعايا غير المسلمين وكذلك المسلمين بشعور من الانتماء إلى الوطن نفسه، ويضعف المصالح المحدودة وينهي رغبتهم في تكوين دول قومية مستقلة. وذهب بعض الليبراليين العثمانيين إلى أبعد من ذلك، قائلين أن العثمانية الحقيقية لا يمكن تحقيقها إلا بإلغاء المِلل تمامًا ككيانات شرعية، وإنهاء جميع الفروق بينها وبين أعضائها، ليحل محل ذلك قومية عثمانية واحدة، حيث يكون لجميع رعايا السلطان الحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها، بغض النظر عن الاختلافات في العرق والدين واللغة.

كان الجيل الثاني من رجال التنظيمات الليبراليين مثل عالي وفؤاد، الذين خلفوا رشيد بعد حرب القرم وأدخلوا إصلاحات خلال العقدين التاليين، قد وجدوا أنفسهم مدانين كرجعيين من جيل جديد من الليبراليين، كانوا بمثابة أبنائهم في

التوجه الفكري، مثلهم مثل المأمورين الذين قاموا بعملهم في الحكومة. لقد كان عالي وفؤاد نفسيهما معارضين للإصلاحات الديمقراطية والاجتماعية. كان عالي على اتصال بنابليون الثالث، الذي كان بصدد تحرير نظام الحُكم الخاص آنذاك، والذي أثر على عالي للقيام بالأمر نفسه من خلال اتخاذ تدابير مثل المجالس التمثيلية الإقليمية والمجلس الأعلى للدولة. لكن كلًا من عالي وفؤاد شعرا في الأصل بأنه يمكن تحقيق أهدافهما على نحو أفضل من خلال الحكومة المركزية القوية التي أنشأوها، وأن الحكم التمثيلي لن يفعل سوى أن يؤخر التحديث بجعل الحكومة أقل فاعلية، وأن الإصلاحات الديمقراطية الحقيقية لا يمكن أن تأتي إلا بعد تحديث الدولة ليكون في استطاعتها تحمل رفاهية كهذه. كان الدستور والبرلمان اللذان تم تفعيلهما في عام 1876 ومرة أخرى في عام 1908، بمثابة نتيجة مباشرة لتحريض العثمانيين الشباب، لكن يجب على المرء أن يتذكر أنه لم يكن من الممكن تحقيق ذلك من دون الإصلاحات التمهيدية التي نُفّذت على مر السنين بواسطة رجال التنظيمات المتفانين الذين انتقدهم العثمانيون الشباب بشدة. لقد كان على كل من رشيد وعالي وفؤاد تحقيق التحديث أمام معارضة المحافظين، وكانت التدابير التي اعتمدوها إلى حد ما بمثابة رد على ذلك. وحقيقة أن إمكانية ظهور جيل فكري قوي مثل العثمانيين الشباب، هو في الواقع بمثابة شهادة على نجاح إصلاحاتهم الأساسية.

سادس عشر: صعوبات داخلية وخارجية

واجه رجال التنظيمات، أثناء سعيهم لإجراء إصلاحات، سلسلة من الأزمات الخارجية والثورات الداخلية التي استهلكت الكثير من طاقاتهم ومواردهم. كانت معظم الثورات التي هزت السلطنة خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر نتاجًا للتطلعات القومية التي جرى تغذيتها لمدة طويلة؛ لكن لربما حُلّت النزاعات داخل السلطنة لولا تدخل القوى الأوروبية العظمى، التي كثيرًا ما استغلت مسألة القومية واستخدمتها لتوسيع نفوذها. واستنادًا إلى فرضية أن الدولة العثمانية ما عادت قادرة على التماسك، انخرط الصديق والعدو على السواء في حساب سياسة القوى العظمى بدقة والنظر في كيفية مشاركة الغنائم عندما يحين الوقت المناسب. وهكذا كان ما يسمى بالمسألة الشرقية هو بمثابة تقييم أجراه أجانب دخلاء للمشكلات التي تواجه الدولة العثمانية، وكيف يمكنهم الاستفادة من نتائجها. وهو ما كان موضوعًا للعديد من الدراسات

الممتازة، وكان على أي حال جزءًا من التاريخ الأوروبي أكثر من كونه ينتمي إلى التاريخ العثماني؛ وبالتالي لا يمكن هنا سوى إيجاز جوانبه الأكثر أهمية.

سابع عشر: الأزمة اللبنانية (1840-1846)

جاءت الأزمة الكبرى الأولى لتجتاح حركة التنظيمات من لبنان، الذي ظل محافظًا على الحكم الذاتي لمدة طويلة في ظل أمراء محليين. كان سكانه يتألفون من فئات عدة مختلفة، تتضمن الموارنة الكاثوليك، والمسلمين الدروز الذين عُدّوا مبتدعة ويعيشون بشكل رئيسي في جبل لبنان نفسه، والمسلمون السنّة الذين هيمنوا على بيروت والأراضي السهلية. وقد حافظت أسرة الشهابي الحاكمة، التي كان على رأسها الأمير بشير الثاني لسنوات عديدة، على توازن هش بينهم. وكان هذا التوازن قد أصابه الاختلال أثناء الاحتلال المصري، عندما استخدم إبراهيم باشا الموارنة ضد المسلمين، الذين استمر معظمهم في دعم السلطان. وكان التعليم المتفوق في المدارس المسيحية قد رسخ اتجاهًا نحو الهيمنة المارونية على الحياة اللبنانية، واستمر هذا بعد أن غادر المصريون، ما أدى إلى استياء المسلمين وزيادة الصراعات. وتفاقمت الصعوبات بسبب محاولات أصحاب الأراضي الدروز الأثرياء استغلال خلع بشير الثاني (1840) لاستعادة قوتهم السابقة، ومحاولات الموارنة التوسع جنوبًا في المناطق ذات الأغلبية الدرزية. وعندما تحول خلفاء بشير الضعفاء إلى المسيحية، اشتدت مخاوف المسلمين من سيطرة المسيحيين، وتفاقمت الخصومات بسبب الدعم البريطاني للدروز لمواجهة ما كان يُخشى أن يكون هيمنة فرنسية إذا تغلب الموارنة. وعندما بدأ خليفة بشير الثاني، بشير الثالث، في قمع الدروز، حاصروا عاصمته في دير القمر (تشرين الأول/ أكتوبر 1841)، ما دفع السلطان إلى خلعه ومحاولة إقامة حكم عثماني مباشر في المنطقة. استغل الدروز هذه الفرصة لمهاجمة الموارنة، بينما انقسم مسيحيو الجبل أكثر مع دعم الأرثوذكس للدروز ضد أعدائهم القدامى المسلمين السنة، وتخريب القرى في جميع الجهات. أجبرت القوى العظمى السلطانَ على إدخال نظام حُكم ذاتي جديد في محاولة لإنهاء الاقتتال. فقُسّم لبنان إلى سنجقين ماروني ودرزي، على طول خط مرسوم من بيروت إلى دمشق (1843)، كل ذلك تحت الحُكم العثماني للبنان، الذي صار يتمركز الآن في بيروت بدلًا من عكا.

مع ذلك، انهار النظام بسرعة بسبب مسألة مَن يجب أن يسيطر على القرى المختلطة في الجنوب، حيث كانت ردة فعل المسيحيين على حُكم رجال الإدارة الدروز هو مهاجمة الفلاحين الدروز، وأجاب هؤلاء بالمثل. وقد فرض الحل النهائي أخيرًا في عام 1845 وزير الخارجية العثماني الجديد، شكيب باشا، الذي أقر نظامًا يستكمل تقسيم السنجقين بين الدروز والموارنة بممثلين محليين من كل دين يجمعون الضرائب ويتولون المسؤوليات الإدارية الأخرى في القرى التي يسكنها نظراؤهم في الدين. إضافة إلى ذلك، مُنحت كل دائرة مجلسًا مختلطًا يتألف من ممثلين متفرغين يتقاضون أجورًا، من مختلف الجماعات الدينية، لديه سلطة الاستماع إلى الطعون في القرارات الصادرة عن المحاكم، وتقسيم الضرائب وتنظيم جمعها، وتقديم المشورة لرجال الإدارة في الدائرة، وبالتالي استبدال العائلات الحاكمة في قيادة جماعاتهم. اعترضت فرنسا في البداية على هذا الترتيب خوفًا من أن تقلل من قوة من تشملهم بحمايتها من الموارنة، لكن مصطفى رشيد باشا جاء أخيرًا إلى لبنان وحصل على موافقة عامة على المقترحات (18 تشرين الأول/ أكتوبر 1846)، الأمر الذي أجبر الفرنسيين والموارنة على قبولها من دون مزيد من الاحتجاج.

ثامن عشر: أسباب حرب القرم: ثورات عام 1848

كانت حرب القرم في الأساس نزاعًا بين روسيا من جهة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، لمعرفة مَن من شأنه الهيمنة على الشرق الأوسط سياسيًا واقتصاديًا مع تراجع الدولة العثمانية. وقد أثارها تحول بريطانيا التدريجي عن دعم الطموحات الروسية في المنطقة إبان القرن الثامن عشر، بسبب إدراك بريطانيا أن أي استحواذ تمارسه روسيا سيخل بميزان القوى الأوروبي، ويضر أيضًا بالمصالح الاقتصادية البريطانية في الشرق الأوسط. لقد جعلت الرسوم الجمركية العثمانية المنخفضة التي أقرّتها الامتيازات من أراضي السلطان سوقًا مثالية لسلع بريطانيا الصناعية، وكذلك مصدرًا رئيسيًا للمواد الخام والمواد الغذائية الرخيصة. لذلك، بذلت بريطانيا كل ما في وسعها لمساعدة السلطنة في الدفاع عن نفسها من خلال تعزيز الإصلاحات، بشكل أساسي من خلال دعم مصطفى رشيد باشا، بينما كانت تدافع عنها بنشاط أمام من يريد القضاء عليها. من ناحية أخرى، كان القيصر الروسي نيقولاي الأول مقتنعًا بأن الدولة العثمانية هي "رجل أوروبا المريض" الذي يتجه نحو الانهيار، وتمنى فقط التأكد من

أن روسيا ستكون في وضع جيد يمكنها من أخذ أكثر من نصيبها من الغنائم، لكن تصميمه على الاحتفاظ بصداقة بريطانيا وكذلك النمسا وبروسيا أمام تهديد الثورة في أوروبا، التي كانت لا تزال تمثلها فرنسا، جعله مترددًا في متابعة طموحاته إلى النتيجة المنطقية.

لكن ثورات عام 1848 أخلت بالتوافق بين بريطانيا وروسيا. وقد بدأت الأحداث التي أثرت على المسألة الشرقية على وجه الخصوص في بودابست، حيث أعلن مجلس النواب أن المجر مستقلة فعليًا عن إمبراطورية هابسبورغ، وأنها تظل متحدة مع النمسا فقط من خلال حُكم الإمبراطور (آذار/ مارس 1848). أدى هذا إلى انتفاضة أجبرته على الفرار من فيينا أيضًا. بعدها استعاد الإمبراطور الجديد، فرانتس جوزف الأول (1848-1916)، النمسا وبودابست (كانون الثاني/ يناير 1849)، لكن المجلس التشريعي المجري هرب وأعلن جمهوريته الخاصة، ورئيسها لويس كوسوث (Louis Kossuth)، التي استمرت حتى أرسل نيقولاي قوات قمعت المتمردين (9 آب/ أغسطس 1849) وأجبرت قادتهم على الفرار، معظمهم إلى الأراضي العثمانية.

أثرت الأحداث في والاشيا كذلك على الباب العالي في ذلك الوقت. فقد احتل الروس الإمارتين الرومانيتين لمدة خمس سنوات بعد معاهدة أدرنة (1829-1834)، بسبب ظاهري هو عدم قدرة السلطان على دفع تعويضات الحرب مرة واحدة. وخلال الحرب، كان الاحتلال الروسي قاسيًا للغاية، حيث جرى ترحيل كثير من الأعيان والفلاحين، ومصادرة المحاصيل والماشية، وإخضاع الفلاحين للسخرة. لكن عندما حل السلام، أصبحت الإدارة الروسية واعية للغاية في ظل حكومة الكونت بول كيسيليف (Paul Kisselev). كانت هذه هي أول مرة حكمت فيها الإمارتين حكومةٌ واحدة، وبالتالي لاقت التطلعات القومية تشجيعًا. أقر كيسيليف النظام والأمن، وأنشأ خدمة طبية، وأسس قوة شرطة محلية تحت ضباط روس مدربين، واستبدل الضرائب والالتزامات الإقطاعية القديمة بنظام ضريبي واحد يعتمد على قدرة المزارعين على الدفع. وشجع الصناعة والتجارة وأزال القيود القديمة المفروضة على التجار المحليين. وكان الأهم هو اللوائح التنظيمية، التي صدرت لكل إمارة في عام 1829 على أساس توصيات اللجان التي نُظِّمت وفقًا لمعاهدة أدرنة، حيث استعيدت السيادة

العثمانية اسميًا، لكن مع سيطرة حقيقية للبويار (boyars)، الذين كانوا تحت الحماية والنفوذ الروسيين. وُضع على رأس كل إمارة أمير، تنتخبه مدى الحياة – وليس لفترات قصيرة – جمعيةٌ خاصة بأغلبية من البويار، مع تمثيل للتجار والبرجوازيين. وقد كان للأمراء سلطة محدودة للغاية، لأنه لم يكن في إمكانهم حل المجالس بل تعليقها فقط في حالات الفتنة المؤكدة أو الاضطرابات الخطيرة، وتُركت القرارات النهائية بشأن إصدار القوانين للروس والباب العالي. وكان من المقرر أن يكون الحكم في كلا المقاطعتين شديد المركزية، مع وجوب أن يأتي الأمراء من بين البويار. عالجت القوانين الأساسية حقوق البويار في علاقتهم بالمزارعين، لتصير عمومًا لمصلحة هؤلاء البويار. فقد كان البويار هم أصحاب الأرض، وكان بإمكان المزارع الاحتفاظ بجزء من المحصول فحسب، مع وجوب أن يساهم في العمل بلا مقابل أكثر من ذي قبل لمصلحة البويار. ولم يكن الفلاح مرتبطًا قانونًا بالأرض، لكن كان عليه إعطاء إشعار مسبق ودفع جميع الضرائب المتأخرة قبل أن يتمكن من المغادرة، وفي الواقع كان ربطه بالأرض وتركه بذلك أسوأ حالًا من ذي قبل، قد أسّس لمشاركة الفلاحين في ثورات عام 1848.

بعد أن تأكدت روسيا من سيطرتها على السلطان من خلال معاهدة هُنكار إسكله سي، أجلت جيشها عن الإمارتين مبكرًا في عام 1834 مقابل اتفاق على دفع الباب العالي بقية تعويضات الحرب، والقبول العثماني بالقوانين الأساسية، والاعتراف بروسيا كمتحدث عن الأميرين في اسطنبول. ووافقت روسيا على السماح للسلطان بتعيين أول أميرين في ظل النظام الجديد، لكن مع قبول مرشحي البويار بعد ذلك. وكان أول أميرين هما ألكسندر غيكا (Alexander Ghica) في والاشيا وميخائيل ستورزا (Mihail Sturdza) في مولدافيا. كان هذا الأخير ناجحًا نسبيًا على الرغم من وقوعه تحت تأثير قوي من روسيا والبويار، حيث فتح الإمارة للأفكار الجديدة وواصل إصلاحات كسيليف، بما في ذلك نظام التحكم في الفيضانات لإنهاء التدفق الدوري لنهر الدانوب الذي كان يغرق ضفّتَيه. وقضى على قطاع الطرق وأنشأ مدارس لتعليم أطفال الفلاحين وكذلك أطفال البويار. مع ذلك لم تسر الأمور على ما يرام في والاشيا؛ فقد كان غيكا غير فاعل ويخضع تمامًا لسيطرة البويار والروس، لذلك ظهرت معارضة النظام الجديد هنا في المقام الأول، وخصوصًا بين أبناء التجار

والبويار الذين أُرسلوا إلى باريس لتلقي التعليم. واحد من هؤلاء، هو جورج بيبيسكو (George Bibescu)، حل محل غيكا في نهاية المطاف وعمل على تحسين الأوضاع، كما بذل محاولة لإزالة الحواجز الجمركية بين الإمارتين (1847)، ما مهد الطريق لوحدة مالية من شأنها أن تؤدي إلى الوحدة السياسية في السنوات اللاحقة.

تطورت الإمارتان اقتصاديًا، وأصبح إنتاجهما من الحبوب عنصرًا رئيسيًا في التجارة العثمانية مع أوروبا. وأدى مرور السفن البخارية في نهر الدانوب إلى جعلهما على اتصال وثيق بأوروبا. وقد أدت الصحوة الفكرية إلى حركة قومية لم تطالب بنوع من الاتحاد والاستقلال فحسب، بل أيضًا بإنهاء قمع الأقلية للفلاحين بواسطة البويار، وإرساء دستور وحقوق مدنية. لذا ليس من المفاجئ أن تؤثر الحُمَّى الثورية لعام 1848 على الإمارتين. كانت الانتفاضة الناتجة في مولدافيا ضعيفة التنظيم، ولم تلق دعمًا كبيرًا بسبب الحُكم الرشيد لستورزا؛ لكنها في والاشيا كانت أكثر نجاحًا، حيث أبعدت المستشارين الروس وأجبرت بيبيسكو على قبول دستور ثوري أنشأ مجلسًا مثل جميع الفئات، وأتاح أميرًا يمكن أن يأتي من أي مجموعة. ووُضع حد للامتيازات الإقطاعية والفروق الاجتماعية، وأُعلنت وحدة رومانيا واستقلالها (21 حزيران/ يونيو 1848).

ونظرًا إلى أن العثمانيين لم تكن سعادتهم بهذا الأمر أكبر من سعادة القيصر نيقولاي، قبل السلطان عرض الأخير لقمع ثورة والاشيا، الذي قامت به قواته أثناء زحفهم على الثوار المجريين. كان قمع الثورة أمرًا سهلًا، نظرًا إلى أن البويار كانوا لا يزالون أقوياء وكان العديد من قادة المتمردين أنفسهم أعضاءً في عائلات البويار، ما كلّفهم دعم الفلاحين بصرف النظر عن خططهم. قبلت بريطانيا التدخل الروسي في البداية، لكن نجاح القمع ذاته قوّض تعاونها، حيث رأت بريطانيا الآن أن مصالحها الأساسية في الشرق الأوسط كانت في الواقع أقرب إلى مصالح فرنسا من روسيا. وقد فر مئات الثوار آنذاك إلى الأراضي العثمانية، ليس فقط من المجر ووالاشيا لكن أيضًا من بولندا، ما أدى إلى أزمة دولية كبيرة؛ حيث طالب الروس بتسليم قادة المتمردين، وهو ما قاومه مصطفى رشيد باشا بشدة، فأدى إلى قطع العلاقات (17 أيلول/ سبتمبر 1849)، وأنذر بالحرب، ما دفع بريطانيا وفرنسا إلى إرسال أساطيلهما إلى الدردنيل لتكون في وضع يمكّنها من دعم السلطان إذا تعرض

للهجوم. لكن عندما ذهب فؤاد إلى بطرسبرغ للتفاوض، تراجع القيصر، متخليًا عن تسليمهم مقابل وعود بإبقاء اللاجئين بعيدًا عن حدوده. وبالتالي انتهت الأزمة، لكنها أبرزت جميع العناصر التي كان من شأنها أن تؤدي إلى الحرب عبر المسألة الشرقية، عندما ورطتهم العواطف الدينية الناتجة بمشكلات في الأرض المقدسة.

تاسع عشر: الخلاف حول الأماكن المقدسة

بينما توفرت الشرارة التي أشعلت حرب القرم، وصل النزاع حول الأماكن المقدسة في فلسطين إلى وضع قابل للاشتعال، تم التمهيد له قبل ذلك ببعض الوقت. فالقوى العظمى قد سعت إلى تعزيز نفوذها على رعايا السلطان غير المسلمين من خلال توفير رعاية خاصة لكهنة أولئك الواقعين تحت حمايتهم في الأرض المقدسة، حيث دعمت فرنسا الكاثوليك ودعمت روسيا الأرثوذكس. لقد ركزت الديانات والطوائف المختلفة في فلسطين تنافسها على طموحات السيطرة على كل ما يتعلق بالأماكن المقدسة المسيحية، حيث كان الحق في رعاية مكان معين أو الاحتفاظ بمفتاح باب معين يرمز إلى التحكم في الدخول إلى هذه الأماكن وكذلك بالطقوس التي شكلت أساس القوة والوضع الخاص لكل جماعة. وعلى مر القرون، أُرسي توازن القوى بين الطوائف، بحقوق مختلفة حددتها العادات وأقرها الباب العالي، الذي كان هدفه الرئيسي هو منع تشاحن رجال الدين من الإخلال بالتوافق بين المِلل. لكن اختل هذا التوازن بعد عام 1829، عندما بدأت روسيا في الدفاع عن حقوق رجال الدين الأرثوذكس في مقابل اللاتين المدعومين من فرنسا. وبدأ الحجاج الروس في التدفق إلى القدس بعد أن أعاد القيصر نيقولاي بناء ديرين أرثوذكسيين قديمين لاستخدامهما (1841). وفي عام 1843، حصل البطريرك الأرثوذكسي في القدس على موافقة عثمانية على انفصاله عن بطريرك القسطنطينية، وبدأ في بناء سلطته بمساعدة القيصر ودعمه. وكردة فعل على ذلك، دعمت الحكومة الفرنسية مصالح الكهنة اللاتين، حيث طالبوا بامتيازات جديدة لهم (1850)، ويرجع ذلك أيضًا إلى حد ما لرغبة لويس نابليون في استخدام الحماسة الدينية لرعاياه لكسب دعم شعبي في الداخل. وهكذا بدأت ثلاث سنوات من تقديم المطالب والمطالب المضادة للسلطان، الذي كان جل سعيه الحفاظ على موقف محايد حتى لا يعادي أيًا من القوى العظمى.

تغلبت فرنسا في البداية، وحصلت على العديد من الامتيازات الجديدة لمصلحة اللاتين، من ضمنها السيطرة على مفاتيح كنيسة بيت لحم؛ الأمر الذي أعطى نابليون مكانة كبيرة في وقتٍ أطاح بالجمهورية الفرنسية ونصب نفسه إمبراطورًا (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1852). كان على استعداد آنذاك للتوصل إلى تسوية مع روسيا حول مسألة الأماكن المقدسة، لكن القيصر أصبح في وضع يفرض عليه الحصول على امتيازات جديدة كي لا يفقد ماء وجهه. وكمقدمة للمطالب الجديدة، حاول استعادة التعاون القديم مع بريطانيا من خلال عقد اتفاق لتقسيم الغنائم إذا سقطت الدولة العثمانية. لم تكن روسيا تريد اسطنبول لكنها لم تكن لتسمح لأي قوة أخرى بالسيطرة عليها. كان من شأن الصرب وبلغاريا والإمارتين أن تصير مستقلة تحت النفوذ الروسي، وفي مقابل ذلك كان بإمكان بريطانيا أن تأخذ كريت ومصر (كانون الثاني/ يناير 1853)، ويتعاون الجانبان لإبعاد فرنسا. في الواقع لم يوقَّع أي اتفاق، لكن يبدو أن إخفاق بريطانيا في رفض هذه الخطة بشكل واضح قد غرر بالقيصر وجعله يفترض دعم لندن في إطار جهود مواجهة الفرنسيين في الأرض المقدسة. وبالتالي قدم مطالب جديدة للسلطان، لا تشمل فقط المطالبة بامتيازات أرثوذكسية في الأماكن المقدسة، لكن أيضًا بمعاهدة جديدة تعترف بالحماية الروسية لجميع الرعايا الأرثوذكس الخاضعين للسلطان، مقابل وعود بدعمه في مواجهة فرنسا (أيار/ مايو 1853). ومع وجود السفيرين البريطاني والفرنسي في بلديهما لتلقي التعليمات، استسلم السلطان في البداية للطلب الروسي. لكن بمجرد عودة السفير البريطاني ستراتفورد دي ردكليف (1842-1858)، جعل السلطان يعيد مصطفى رشيد باشا وزيرًا للخارجية (15 أيار/ مايو 1853)، ثم أقنع الأخير برفض المطالب الروسية.

شعر القيصر بخيانة بريطانيا، وكذلك الباب العالي، وكان على استعداد لإعلان الحرب؛ لكن وزير خارجيته، نيسلرود (Karl Robert Graf von Nesselrode)، أشار إلى أنه إذا قام بالهجوم فقد يضطر إلى محاربة باقي أوروبا أيضًا. وبدلًا من ذلك، أرسل القيصر إنذارًا إلى السلطان (31 أيار/ مايو) يحذره من أن قواته ستحتل الإمارتين ما لم تُقبل المطالب السابقة. شجعت بريطانيا المقاومة العثمانية من خلال إصدار أمر لأسطولها بالتجمع في خليج بيسيكا، عند مدخل الدردنيل، ومُنح ستراتفورد السلطة لاستدعائه إلى اسطنبول إذا بدأ الروس بالهجوم. أدى الاستخفاف المتبادل من

الأعداء إلى حرب أوروبية عامة. شعر القيصر أن البريطانيين سوف يتراجعون، لذلك عبرت قواته في 2 تموز/ يوليو نهر بروت وبدأت في احتلال الإمارتين. كان تصميم مصطفى رشيد باشا على المقاومة مدعومًا بالحماسة الشعبية المناهضة لروسيا إضافة إلى وجود السفن الحربية البريطانية والفرنسية. لكن لم تكن بريطانيا تريد في الحقيقة محاربة روسيا؛ وبالتالي قام ستراتفورد بدفع العثمانيين إلى إصدار بيان تسوية أحادي الجانب يؤكد "الامتيازات الدينية القديمة المعلن عنها" من القيصر، أملًا في تجنب اتفاقية ثنائية من شأنها أن تسمح للروس بالتدخل.

في غضون ذلك، كان سفراء القوى العظمى يجتمعون في فيينا للتوصل إلى تسوية؛ حيث تجاهلوا الإعلان العثماني بعد أن شعروا أن القيصر لن يقبله، وقاموا بصوغ مذكرة فيينا (28 تموز/ يوليو 1853)، التي سيقوم السلطان من خلالها بتأكيد بنود معاهدتي كوچك قينارجه وأدرنة بشأن رعاياه المسيحيين، وتقوم روسيا وفرنسا بضمان استمرار تنفيذها. قَبِلَ القيصر على الفور (5 آب/ أغسطس 1853)، لكن الباب العالي رفض القبول، مدفوعًا باستمرار التظاهرات المناهضة لروسيا في شوارع العاصمة، ووصول أسطول داعم من مصر (12 آب/ أغسطس)، واستياء من أن المذكرة أُعدت من دون مشاركة عثمانية وأُرسلت إلى القيصر قبل إرسالها إلى السلطان، ما لم يتم تغييرها لتوضيح أن امتيازات الكهنة والرعايا الأرثوذكس مستمدة فقط من السلطان، وليس نتيجة اتفاقيات مع روسيا؛ لكن القيصر رفض قبول ذلك. وعلى أمل تجنب الحرب من طريق الضغط على العثمانيين لقبول حل وسط، قامت الحكومة البريطانية بإصدار أمر لأسطولها بمغادرة الدردنيل، لكن الأوان كان قد فات. فبدعم قوي من الرأي العام، كان العثمانيون مصممين على الهجوم ما لم يتم الجلاء عن الإمارتين، ولم يمنعهم من إعلان الحرب بشكل فوري سوى تصريحات ستراتفورد القوية.

عشرون: حرب القرم

في 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1853، وجّه القائد العثماني في شُملا، عمر باشا، إنذارًا إلى القائد الروسي في الإمارتين، الأمير غورتشاكوف، يطالبه بالجلاء عن الإمارتين ومتوعدًا بالحرب. وعندما لم يتلقَّ ردًا، عبر العثمانيون نهر الدانوب وبدأوا الهجوم (27 تشرين الأول/ أكتوبر - 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1853)، وبالتالي بدأ الصراع

من دون انتظار التصريحات الرسمية. وفي شرق الأناضول، في الوقت نفسه، انتقل الجيش الإقليمي العثماني المتمركز في أرضروم وقارص إلى جنوب القوقاز ليهاجم القوات الروسية التي كانت قد أضعفتها انتفاضة إسلامية محلية يقودها الشيخ شامل. أبحر أسطول السلطان أيضًا في البحر الأسود، على ما يبدو خوفًا من أن يكون الروس على وشك دخول البوسفور، وعندما لم يتمكن من العثور على العدو، رسا في سينوب لقضاء فصل الشتاء، ليدمّره في ذلك الميناء أسطولٌ روسي قوي (30 تشرين الثاني/ نوفمبر)، وهو الحدث الذي ألهب الرأي العام في بريطانيا وفرنسا وكذلك في الدولة العثمانية، وهو ما سبب تآكل أي مناهضة إضافية للحرب. في 23 كانون الأول/ ديسمبر 1853، أرسلت الحكومة البريطانية أوامر إلى أسطولها لحماية "العَلم العثماني كما الأراضي العثمانية" وإجبار جميع السفن الروسية التي كانت في ذلك الحين في البحر الأسود على العودة إلى سيفاستوبول. رفضت روسيا هذا الإنذار وكذلك إنذار العثمانيين بمغادرة الإمارتين، وقطعت العلاقات مع بريطانيا وفرنسا (6 شباط/ فبراير 1854)، اللتين أعلنتا الحرب (28 آذار/ مارس 1854) في المقابل، وهكذا بدأ الصراع الدولي الذي أصبح معروفًا بحرب القرم.

دعم الرأي العام العثماني الحرب، وهرع الآلاف للتطوع في الجيش. وشن الروس هجومًا كبيرًا عبر نهر الدانوب، فاستولوا على إبرايل وإسماعيل وهرسوفا وكوستنجه، واحتلوا دبروجه، وتعقبوا جيش عمر باشا المنسحب نحو شُملا وفارنا وسلستريا، التي بُنيت كنقاط رئيسية للمقاومة العثمانية. وقد وصل جيش فرنسي كبير إلى غاليبولي في 31 آذار/ مارس 1854، حيث هبط الأمير نابليون مع قواته. ووصل جيش بريطاني تحت قيادة اللورد راغلان، كبير مساعدي ولينغتون في واترلو، حيث نزل بثكنات السليمية في أسكودار بينما كانت تجري الاستعدادات لإرساله إلى الإمارتين. وقبل أن ينتقل البريطانيون والفرنسيون إلى الجبهة، استولى الروس على مدينة سلستريا (23 حزيران/ يونيو)، على الرغم من استمرار صمود الحصن. وفي هذه الأثناء، انضمت بروسيا إلى النمسا في الضغط على القيصر لمغادرة الإمارتين لتجنب وقوع حرب شاملة. بدا الروس مستعدين للقبول حتى بعد أن أدت المعاهدة النمساوية-العثمانية (14 حزيران/ يونيو) إلى تسليم الإمارتين إلى النمساويين طوال فترة الحرب مقابل دعمهم ضد الروس. لم يكن القيصر يريد أن تقع الإمارتين في

أيدي النمساويين، لكنه لم يرغب في الدخول في حرب معهم أيضًا. وبترك الإمارتين للنمسا بدلًا من السلطان، كان بإمكانه نزع السبب الأساسي للحرب من دون أن يفقد الكثير من ماء وجهه، على عكس ما كان سيحدث إذا أعادها إلى العثمانيين مباشرة. وفي منتصف حزيران/ يونيو، غادرت قواته الإمارتين بشرط أن يبقى النمساويون ويحلوا محل العثمانيين والبريطانيين والفرنسيين.

غيرت هذه الأحداث مجرى الحرب بأكملها. فقد كانت القوات البريطانية والفرنسية تتحرك نحو الإمارتين وكانت تنوي عبور نهر الدانوب نحو أوديسا؛ فجعل الاحتلال النمساوي للإمارتين ذلك مستحيلًا، لذا قرر الحلفاء بدلًا من ذلك مهاجمة القرم لتدمير القوة البحرية الروسية في البحر الأسود، وحرمانها من قاعدة قد تستخدمها لمهاجمة العثمانيين من الشمال. رفضت النمسا الانضمام إلى التحالف، خوفًا من حدوث صراع مع الروس في غاليسيا، لكن انضمت بروسيا، على أمل تحقيق مكاسب جديدة في الشمال. بعد ذلك أصبحت الحرب في المقام الأول نزاعًا في شبه جزيرة القرم بين روسيا وقوات أوروبية متحالفة. وقد وقعت أول عملية إنزال للحلفاء بالقرب من سيفاستوبول في 14 أيلول/ سبتمبر 1854، حيث استعد الحلفاء لمحاصرة المدينة. وبحلول وقت الهجوم في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر، كان الروس مستعدين لمقاومة طويلة، وتسببت أشهر الشتاء القاسية في معاناة رهيبة بين القوات المهاجمة. ولمواجهة الخسائر البريطانية، وَقَّع العثمانيون اتفاقًا (3 شباط/ فبراير 1855) لتوفير 20,000 جندي وجميع الإمدادات اللازمة لمساعدتهم على القتال. أدت وفاة القيصر نيقولاي الأول (2 آذار/ مارس 1855) وتولي ألكسندر الثاني إلى تحفيز مفاوضات السلام، لكن في هذه الأثناء استمرت الحرب. دعم العثمانيون القوات المتحالفة بنفقة هائلة، بينما أنشأ فلورنس نايتنغيل (Florence Nightingale) وزملاؤه خدمة المشفى في ثكنات السليمية في أسكودار.

لم تكن المعارك في القرم خلال صيف 1855 حاسمة، لكن في منتصف حزيران/ يونيو تقدم الروس نحو قارص، واشتبكوا مباشرة مع العثمانيين. ومع تهديد شرق الأناضول، طلب الباب العالي مساعدة الحلفاء، لكن هؤلاء كانوا مصممين على المواصلة في القرم وحدها ولم يولوا اهتمامًا خاصًا بما يحدث في الشرق. فكان على العثمانيين الدفاع عن قارص بأنفسهم في مواجهة سلسلة من الاعتداءات

الروسية. ومرة أخرى في القرم بدأ هجوم شامل على سيفاستوبول في أواخر آب/ أغسطس. وعلى الرغم من أن البريطانيين فشلوا في الاستيلاء على القاعدة الأمامية في ريدان، إلا أن الفرنسيين حققوا اختراقًا أخيرًا، ما أجبر الروس على التخلي عن الميناء العظيم بعد غرق أسطولهم وتفجير ذخيرتهم. واحتل الحلفاء أطلال سيفاستوبول في 9 أيلول/ سبتمبر 1855، بعد حصار دام أقل من عام. مع ذلك، استمر الهجوم الروسي على قارص، حيث سقطت في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1855، ما عرض الأناضول لحملة جديدة كبيرة، مع أنها أُجّلت بحلول فصل الشتاء.

استمرت المفاوضات بينما تواصل القتال والمعاناة. ساهمت الخلافات الفرنسية-البريطانية حول التسوية في التأخير مثلما فعل العناد الروسي. وكان بالمرستون، الذي أصبح رئيسًا للوزراء في عام 1855، يقوم ببناء القوات المسلحة البريطانية ويريد استمرار الحرب حتى يمكنه الانتقام من الهزيمة في ريدان وإجبار الجيش الروسي على الاستسلام. من ناحية أخرى، كانت فرنسا حريصة على السلام لأن الإمبراطور كان قد حاز المجد الذي أراده، وصار يشعر آنذاك بأنه يقاتل من أجل المصالح البريطانية أكثر من مصلحته الخاصة. وقد دعمت النمسا الموقف الفرنسي، في حين قاوم العثمانيون، الذين كانوا لا يزالون واقعين تحت التأثير البريطاني على أمل الحصول على تنازلات من الروس. أخيرًا، وفي أواخر شهر كانون الأول/ ديسمبر، شارك بالمرستون في مذكرة إلى روسيا تهدد بالتدخل النمساوي ما لم توافق على المفاوضات استنادًا إلى مذكرة فيينا، مع تحييد البحر الأسود أمام السفن الحربية لجميع القوى العظمى، وعودة بيسارابيا إلى العثمانيين. وتظل الإمارتان والصرب تتمتع بالحكم الذاتي في ظل الحكم العثماني، لكن بكفالة القوى العظمى. ويبقى الدانوب مفتوحًا أمام جميع الأمم، ويوافق السلطان على حماية حقوق رعاياه المسيحيين. هكذا صدر فرمان الإصلاحات في 4 شباط/ فبراير 1856، يضمن المساواة والإصلاح لجميع الرعايا، وكأنه يبدي الموافقة العثمانية سلفًا على هذه الشروط لكن بفرمان سيادي من السلطان بدلًا من الإملاء الأجنبي. وبعد ذلك بوقت قصير، في 25 شباط/ فبراير، قبل القيصر مطالب الحلفاء، وبالتالي مهد الطريق للمؤتمر الذي تمت الدعوة إلى عقده في باريس لتسوية المشكلات التي تسببت بها الحرب.

حادي وعشرون: سلام باريس

افتُتِح مؤتمر السلام في باريس في 25 شباط/ فبراير 1856، بحضور ممثلين عن جميع الأطراف المتحاربة، إلى جانب النمسا وبروسيا، وكان على رأس الوفد العثماني عالي باشا، الذي حاول منع القوى العظمى من تسوية نزاعاتها على حساب العثمانيين، لكن سرعان ما أصبح واضحًا أن هذا ما سيفعلونه، على الرغم من حقيقة أن السلطان قد أعلن بالفعل عزمه إجراء إصلاحات من تلقاء نفسه. كان اتفاق باريس، الذي وُقِّع عليه أخيرًا في 29 آذار/ مارس 1856، يهدف إلى إقامة سلام دائم بين الأطراف المتحاربة[126]. وقد اتفقت جميع الأطراف على إخلاء الأراضي التي تم الاستيلاء عليها خلال الحرب. وبالتالي غادر الروس شرق الأناضول وسلم الحلفاء شبه جزيرة القرم ومناطق ساحل البحر الأسود. وأعلن الموقعون عن ضمانهم المشترك لوحدة أراضي الدولة العثمانية واستقلالها، وتعهدوا أيضًا بالتوسط في أي نزاعات قد تنشأ في ما بعد بين أي منهم وبين العثمانيين. أعلن السلطان نص فرمان الإصلاحات الذي أصدره، وأعلنت القوى العظمى دعمها الكامل، مع عدم وجود بنود تنص على التدخل الفردي أو المشترك لضمان الوفاء العثماني بهذه الوعود. أما المضائق فستبقى مغلقة أمام السفن الحربية التابعة للقوى الأجنبية فضلًا عن تحييد البحر الأسود، الذي من شأنه أن يُفتح فقط للسفن التجارية. وكان من شأن العثمانيين والروس أن يحتفظوا بالسفن الحربية الصغيرة اللازمة للدفاع عن سواحلهم، لكن مع استبعاد سفنهم الحربية الأكبر وإغلاق جميع أحواض بناء السفن العاملة في البحر الأسود. كما سيكون نهر الدانوب والمضائق مفتوحة للملاحة الحرة للسفن التجارية التابعة لجميع البلدان. وأُنشئت لجنة دولية لنهر الدانوب من أجل تنفيذ هذا البند، وتنظيم الإجراءات لتنظيف قنواته وفتحها للملاحة، ولتنظيم وتطبيق قواعد الملاحة والصيانة على طول النهر بالكامل. هذا وتتنازل روسيا عن جنوب بيسارابيا إلى مولدافيا، وبالتالي يُمنع وصولها المباشر إلى نهر الدانوب، ويُسمح لساكني المقاطعة بالهجرة إلى روسيا إذا رغبوا في ذلك. وتستعيد إمارتا مولدافيا ووالاشيا وضعهما المستقل

(126) *Muahedat Mecmuası*, 5 vols. (Istanbul: 1294-1298/1877-1881), vol. 4, pp. 242-244.

السابق في ظل حُكم السلطان، مع ضمان مشترك من القوى العظمى التي وعدت بالامتناع عن التدخل في المستقبل. ووعد السلطان بتنظيم مجلس إداري في كل إمارة يضم ممثلين عن جميع عناصرها السكانية، وليس الأعيان فحسب، للنظر في الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة. وتحتفظ الصرب أيضًا بحكمها الذاتي تحت السيادة العثمانية وتحت ضمان مشترك من القوى العظمى. مع ذلك، احتفظ العثمانيون بالحق في وضع حاميات في أراضيها، ووعدت القوى بدورها بالتوسط في أي نزاع صربي-عثماني. وقد جرى تعزيز التسوية السلمية التي أُقرّت على هذا النحو، من خلال معاهدة مستقلة (15 نيسان/ أبريل 1856) ضمنت بموجبها بريطانيا والنمسا وفرنسا الاستقلال والسلامة العثمانية، وهو ما كان بوضوح ضد روسيا، على الرغم من أن فرنسا في هذا الوقت كانت تميل بالفعل نحو نوع من الاتفاق معها، لاستعادة توازن القوى الأوروبي أمام الهيمنة التي حققتها بريطانيا آنذاك.

ثاني وعشرون: نتائج تسوية الحرب والسلام على الدولة العثمانية

كان لحرب القرم واتفاق السلام الذي تلى ذلك، تأثير ضخم على الدولة العثمانية. ففي الجانب السلبي، أدى الضغط المالي على خزينة التنظيمات الجديدة إلى إجبار الحكومة العثمانية على طلب سلسلة من القروض الأجنبية بمعدلات فائدة مرتفعة للغاية والتي - على الرغم من جميع الإصلاحات المالية التي تلتها - دفعت إلى التورط في ديون غير قابلة للسداد وصعوبات اقتصادية استمرت لبقية القرن. وفي الجانب الإيجابي، أدى وصول آلاف اللاجئين من جميع أنحاء أوروبا، ولا سيما من المجر وبولندا، واستقرارهم في المدن الكبرى، إلى إتاحة احتياطي جديد من المستشارين الأجانب المتخصصين للسلطان ووزرائه. علاوة على ذلك، فإن وجود أعداد كبيرة من الضباط والجنود الأجانب وعائلاتهم، في شوارع اسطنبول على وجه الخصوص، جعل السكان المحليين يتآلفون مع العادات الأوروبية، وجعل عمل عالي وفؤاد ومساعديهم أسهل بكثير في السنوات التالية. كما أدت ضمانات القوى العظمى إلى إطلاق يد رجال التنظيمات للمضي قدمًا في جميع إصلاحاتهم من دون خوف من هجوم وشيك من الخارج.

ثالث وعشرون: اتحاد الإمارتين

أدى سلام باريس إلى حماية الباب العالي من الهجوم المباشر، لكن لم يكن هناك شيء يمنع تلك القوى التي ترغب في تدمير الدولة من مواصلة لعبتها القديمة في إثارة المشاعر القومية بين الأقليات الخاضعة، لهدم السلطنة من الداخل. وقد ظهرت نتائج ذلك أولًا في الإمارتين، اللتين عمل شبابهما المثقفين لبعض الوقت على تطوير فكرة الأمة الرومانية على أساس الأصول المشتركة بين داشيي العصر الروماني. وقد أزكى الروس هذه المشاعر أثناء الاحتلال، وأدت إزالة القوانين الأساسية للحواجز المالية والتجارية القديمة بين الإمارتين إلى التحفيز الاقتصادي لما لم يكن قبل ذلك أكثر من فكرة. وبرز نابليون الثالث أيضًا نصيرًا للحركات القومية الأوروبية، متخذها وسيلة لتوسيع النفوذ الفرنسي. ودعم الرومانيين أثناء محاولتهم إقناع السلطان بأن الاتحاد من شأنه أن يقوي الإمارتين أمام أي عدوان روسي مستقبلي. مع ذلك، عارض العثمانيون والبريطانيون الفكرة، لخشيتهم من أن تكون بمثابة الخطوة الأولى نحو الاستقلال، وبالتالي تسبب مزيدًا من الضعف للباب العالي، وكذلك النمسا التي خافت من أن تكون سابقة تثير مطالب مماثلة بين القوميات الخاضعة لها.

لكن سلام باريس نص على إجراء استفتاء شعبي في الإمارتين إضافة إلى مزيد من التشاور بين القوى العظمى لتقرير ما ينبغي أن يكون عليه مستقبلهما. وفي حين تفاوضت القوى في لجنة الدانوب الدولية، قام عملاؤها بإثارة مختلف الجماعات الموالية في البلاد، حيث دعمت فرنسا الاتحاديين ودعمت النمسا الانفصاليين. كما دعم أمير والاشيا الجديد الاتحاد، لأنه سيعطي إمارته التفوق بسبب حجمها، بينما عارض ذلك أمير مولدافيا للاعتبار عينه. وعندما أجريت انتخابات المجالس الاستشارية (أيلول/ سبتمبر 1857)، فاز الاتحاديون بالأغلبية في كلتا الإمارتين. وفي غضون وقت قصير عقدوا مواثيق تؤسس لدولة اتحاد تجمع إمارتي والاشيا ومولدافيا تحت حكم أمير من إحدى السلالات الحاكمة في أوروبا ومجلس تمثيلي واحد. وانقسمت القوى العظمى حول كيفية تلبية هذا الأمر، لكن تم التوصل في النهاية في باريس (19 آب/ أغسطس 1858) إلى اتفاق تسوية لاستبدال القوانين الأساسية، أبقى على الإمارتين منفصلتين، لكل منهما أميره ووزراؤه ومجلسه وميليشياته، في ظل السيادة العثمانية كما كانتا من قبل، لكن مع لجنة مشتركة يختارها الأميران

والمجلسان لوضع القوانين العامة والتشريعات الأخرى التي تحتاجها الإمارتان، ثم يوافق عليها المجلسان المستقلان اللذان ظل أعضاؤهما يُنتخبون بوكالة محدودة، ما يضمن استمرار سيطرة البويار. بعد ذلك بوقت قصير، قام كلا المجلسين بفعل الشيء الوحيد الذي لم تتوقعه القوى العظمى، وهو انتخابهما الرجل نفسه أميرًا على كلتا الإمارتين، وهو البوياري ألكسندر كوزا (Alexander Cuza)، ثم وزير الحرب في مولدافيا، وبالتالي جمعهما معًا في اتحاد خاص. اعترض الباب العالي والنمسا، لكن كوزا بقي في السلطة بدعم فرنسي في المقام الأول، وانشغل النمساويون بسبب حربهم مع فرنسا في إيطاليا عن القيام بالكثير حيال هذا الوضع. وتوصلت بريطانيا - التي كانت مشغولة بالتمرد الهندي - في النهاية إلى حل وسط جعل السلطان يقبل الوضع بشرط أن يكون استثنائيًا، بحيث يُعترف به فقط لمساعدة الإمارتين على التعافي من الحرب، من دون أن يكون له تأثير مُلزِم في المستقبل (25 أيلول/ سبتمبر 1859)، وهو ما قبلت به القوى. لكن زيادة النفوذ الفرنسي لدى الباب العالي أدى إلى إصدار فرمان جديد (2 كانون الأول/ ديسمبر 1861)، يقر وزارة وجمعية واحدة لكلتا الإمارتين طالما استمر كوزا في الحكم. وجرى توحيد مقر الحكومة في بوخارست، التي كانت سابقًا عاصمة والاشيا، وهو ما أعطاها الهيمنة المتوقعة في الدولة الجديدة، والتي ظلت على حالها بعد ذلك على الرغم من التوترات الداخلية.

رابع وعشرون: الأزمة في لبنان

بمجرد انتهاء التسوية المتعلقة بحرب القرم، كان العثمانيون أحرارًا في استئناف إصلاحاتهم، وكان للبنان الأولوية. وفي الواقع، كان إدخال إصلاحات هناك أسهل من أي مكان آخر في السلطنة، حيث تم تمهيد الطريق بالغزوات الأجنبية المختلفة وكذلك إصلاحات الأمير بشير وإبراهيم باشا. وقد سار النظام الذي أُرسي في عام 1846 بشكل جيد لبعض الوقت، مع قيام الحكام بتطبيق الإصلاحات العامة للتنظيمات، بما في ذلك المركزية، وتقليص سلطة الأعيان والزعماء المحليين. وعلى الرغم من أن الدروز كانوا قادرين على البقاء موحدين ولديهم استقلالية كبيرة في مناطقهم، إلا أن الموارنة ضعفوا بسبب الانقسامات الداخلية الناتجة من ردات الفعل ضد السيطرة الإقطاعية في الشمال، حيث حكمت العائلات المارونية الكبيرة أراضيها، التي يحوزونها كمقطاعات، من دون الكثير من التدخل الخارجي

طالما دفعوا ضرائبهم. إلا أن الفلاحين الموارنة الذين أثارهم رجال الدين، صاروا الآن في قلق. وفي عام 1858 تمردوا تحت قيادة حَدّاد يدعى طانيوس شاهين وأسسوا جمهورية في بعض مناطق جبل لبنان. ودعم زعماء المقاطعات ورجال الدين الموارنة الجمهورية سرًّا، لأن أي شيء كان من شأنه إضعاف العائلات الإقطاعية يعمل على مساعدتهم. وكان الوالي سعيدًا بالجلوس واستغلال الانقسامات المارونية لتقوية السلطة المركزية. في غضون ذلك، تفاعلت مشاعر المسلمين مع ما صدر عن فرمان الإصلاحات من بنود تساوي غير المسلمين بهم، كما أججت بريطانيا المشاكل بإرسالها الأسلحة إلى الدروز لمواجهة النفوذ الفرنسي بين الموارنة. وتوترت العلاقات بين الطوائف عندما حاول الدروز والمسلمون السنّة استغلال الانقسامات المارونية لاستعادة سيطرتهم. وجاء انفجار الأوضاع في 27 أيار/ مايو 1860، عندما هاجمت مجموعة من الموارنة قرية درزية، مع ما تبع ذلك من مجازر ومجازر مضادة، لم تقتصر على لبنان وحدها وإنما امتدت إلى سوريا. وفي المحصلة، قُتل ما بين 7000–12,000 شخص من المِلل كافة، ودُمرت أكثر من 300 قرية و500 كنيسة و40 ديرًا و30 مدرسة. وأدت الهجمات المسيحية على المسلمين في بيروت إلى دفع مسلمي دمشق الذين يمثلون أغلبية هناك إلى مهاجمة الأقلية المسيحية، حيث قُتل أكثر من 25,000 من هؤلاء، من بينهم القنصلان الأميركي والهولندي، ما منح الحدث بعدًا دوليًا.

إذّاك جاء فؤاد باشا، الذي أصبح الآن وزيرًا للخارجية، إلى سوريا لحل المشاكل. وقد فعل ذلك من خلال البحث عن الجناة وإعدامهم، بمن فيهم الوالي ومسؤولين آخرين. واستعيد النظام، واكتمل الإعداد لمنح لبنان حُكمًا ذاتيًا جديدًا لتجنب التدخل الأوروبي. لكن القوى العظمى كانت مصممة على استغلال الوضع للتدخل بحجة مساعدة العثمانيين ودعم سلام باريس، على الرغم من أن المشاكل قد حُلت. هكذا أرسلت فرنسا أسطولًا، وانضمت بريطانيا لمنع التدخل الأحادي الجانب الذي يمكن أن يخدم النفوذ الفرنسي في المنطقة (5 أيلول/ سبتمبر 1860). وكان مطلوبًا من الحكومة العثمانية مساعدة القوات الأجنبية أثناء وجودها في لبنان، وكان من المفترض أن يتعاون قائدها مع فؤاد باشا. وفي النهاية، هبط الفرنسيون وحدهم على الأرض، بينما أثبتت بريطانيا والقوى الأخرى وجودها بالسفن الحربية في مرفأ بيروت. وسرعان ما اكتشف الفرنسيون أن فؤاد قد حسم الأمور بالفعل، وأنه

لم يعد ثمة حاجة إليهم. ثم عُقد مؤتمر دولي لإيجاد تسوية جديدة، أولًا في بيروت ثم في اسطنبول برئاسة فؤاد. وكان على القوات الفرنسية الانسحاب (حزيران/ يونيو 1861)، حيث تم التوقيع على بروتوكول بي أوغلو (9 حزيران/ يونيو 1861)، الأمر الذي منح لبنان نظامًا أساسيًا جديدًا جعله إقليمًا متمتعًا باستقلالية وامتيازات، مع استقلال إداري وقضائي ومالي لإرضاء جميع العناصر السكانية، على الرغم من أن التسوية اقتصرت على الجبل نفسه، واستثنت بيروت وغيرها من المناطق الساحلية المُسلمة. وبعد ذلك ترأس لبنان حاكم عام مسيحي (مُتَصَرِّف)، تقرر أن يكون كاثوليكيًا يُعيّنه الباب العالي ويكون مسؤولًا أمامه، وتوافق عليه القوى العظمى وتشرف على أدائه، ويساعده المجلس الإداري القديم. وكان للسلطة الجديدة نظام قضائي مستقل وميليشيات خاصة، ومن غير المسموح تمركز أي قوات عثمانية في أي مكان في لبنان، أو طلب إرسال جزية إلى اسطنبول. كان جميع الأشخاص متساوين أمام القانون بغض النظر عن الدين، وكانت الضرائب المحلية تُستخدَم لتلبية الاحتياجات المحلية، مع تعويض العجز محليًا وليس من الخزينة العثمانية.

طُبِّق التنظيم الجديد بنجاح خلال العهود الإدارية الطويلة للحُكام: داود باشا (1861-1868)، والإيطالي رستم باشا (1873-1883)، والإيطالي واصا باشا (1883-1892)، وغيرهم ممن طوروا نظام حكم استولى على معظم سلطات الأعيان، وقدم أفضل ميزات التنظيمات. وداخل المجتمع الماروني، تبع تراجع الأعيان الإقطاعيين صعود الهرمية الكنسية، وبينما لم تُعالَج الانقسامات بين المجموعات الدينية والاجتماعية المختلفة تمامًا، انتهى الصراع الذي أدى إلى التدخل الأجنبي وترك لبنان يتطور بطريقته الخاصة للسنوات المتبقية من الحُكم العثماني. لم يكن لبنان المتمتع بالحكم الذاتي بلدًا غنيًا؛ إذ فقد ميناء بيروت الكبير والأراضي الزراعية الواقعة إلى الشمال[127] في البقاع. لكن كان حكامه وشعبه يتمتعون بسعة الحيلة على نحو غير عادي، ونتيجة ذلك حققوا ازدهارًا وأمنًا وتنمية ثقافية لا مثيل لها في أي مكان آخر في السلطنة. إن كوارث عام 1860 فعلت أكثر من إرساء حكم ذاتي لبناني؛ لقد اجتذبت كذلك مجموعات تبشيرية مسيحية مختلفة أسست الكنائس والمشافي والمدارس. وقد أظهر لبنان معدل تعليم عاليًا وأصبح

(127) يخطئ المؤلف هنا، والصحيح أن البقاع يقع إلى الشرق. (الناشر)

مركزًا لتطوير الأدب العربي. لكن على الرغم من كل هذا الازدهار والعِلم، فإن الأحداث الدموية لعام 1860 لم تُنسَ البتة، وقد تركت حتى يومنا هذا إرثًا من العداء والمرارة الطائفية ظلا عاملًا محفزًا رئيسيًا في المجتمع والسياسة اللبنانية.

خامس وعشرون: تطور الحُكم الذاتي لمصر (1849–1879)

في غضون ذلك، اكتسبت مصر بعد وفاة محمد علي في عام 1849 وضعًا مستقلًا، حيث زادت بالتدرج من استقلالها السياسي والاقتصادي عن الباب العالي، لكنها ظلت قريبة من السلطان من خلال العلاقات المالية والعائلية. وفي عهد ابنيْ إبراهيم باشا عباس الأول (1849–1854) وسعيد (1854–1863)، عكست السياسة المصرية تجربة جدهما وهي أن القوى العظمى لن تسمح بتفكيك الدولة العثمانية أو الاستيلاء عليها. لذلك تخلوا عن التطلعات الإقليمية واستأنفوا دور التابعين المخلصين، وعادوا إلى دفع الضريبة وقبلوا جميع القيود القانونية والمالية المفروضة في تسوية عام 1841. كما فترت العلاقات مع فرنسا، في حين نَمَّت بريطانيا حضورًا تجاريًا وسياسيًا مهمًا في البلاد، كما كانت تفعل في أماكن أخرى من السلطنة. وعلى الصعيد الداخلي، خففت الحكومة من سياسات محمد علي الصارمة، مثل تلك المتعلقة بالسخرة والاحتكارات، مع استمرار الروح التقدمية لبرنامجه الإصلاحي واعتماد إصلاحات أخرى أدخلتها التنظيمات. وركزت القوى العظمى الآن منافستها على الاستغلال الاقتصادي، وتقديم القروض، والحصول على حق استغلال المواد الخام، وتأمين أسواق جديدة لصناعاتها.

لقد أصبحت المشكلات الاقتصادية والمالية التي خلقتها خطط محمد علي الزراعية والصحية، والتي كان من الممكن تبيّنها في عهدي سعيد وعباس، خطيرة في ظل خلفهما إسماعيل (1863–1879). لقد قام محمد علي باستبدال الأرض التي كانت تستخدم سابقًا للغذاء بمحاصيل تُصَدَّر إلى الخارج، مثل القطن وقصب السكر والنيلة، لكن كانت لا تزال هناك مساحة كافية للأغذية ما دامت تُزرع بكثافة. لكن المساحات الكبيرة التي سلّمها إلى أفراد عائلته وأفراد آخرين من الطبقات العليا بالكاد جرى تنظيمها لتوفير نوع الزراعة الفعالة المطلوب. إضافة إلى ذلك، فإن الخدمات الصحية التي بدأت في وقت مبكر من هذا القرن صار لها في ذلك الوقت تأثير ملموس على خفض معدل الوفيات، ما أدى إلى زيادة عدد السكان

وما ينجم عنه من مشكلات نقص الغذاء والبطالة. ويبدو أن المقترحات المقدمة من فرنسا وإنكلترا وفرت حلولًا معقولة. وقد عرضت مجموعة مالية فرنسية برئاسة فردينان دو ليسبس (Ferdinand de Lesseps)، الذي أقام صداقة مع سعيد أثناء عمله قنصلًا فرنسيًا في القاهرة، شق قناة عبر برزخ السويس، من طريق تسخير الآلاف من الفلاحين للعمل القسري في المشروع؛ وهكذا تكونت "شركة قناة السويس". أما بريطانيا، التي كانت في حاجة إلى مصادر جديدة للقطن لصناعة المنسوجات، بسبب النقص الناجم عن الحرب الأهلية الأميركية، فأقنعت سعيدًا كذلك بأنه يمكنه توفير فرص عمل وجني أرباح من خلال التحول إلى القطن باعتباره مادة أساسية جديدة. وقد انتفعت زراعة القطن بالأراضي والعمالة التي كانت تستخدمها سابقًا شركة قناة السويس، التي تلقت مبالغ كبيرة من المال على سبيل التعويض. وقد كانت النتائج المبكرة خادعة. ومع الارتفاع العام لأسعار القطن في السوق العالمية، كان في انتظار مصر ازدهار جديد. غير أن الزيادة في إنتاج القطن جعلت مصر تعاني من عجز غذائي، ما اضطرها إلى استيراد الغذاء، وجعلها تعتمد على تقلبات العوامل الاقتصادية الدولية وخصوصًا سعر القطن. وفي غضون ذلك، استعاض دو ليسبس بالآلات عن الرجال الذين تخلى عنهم، واستمر في شق قناة السويس، على الرغم من معارضة بريطانيا التي كانت تخشى من عودة القوة الفرنسية إلى بلاد الشام. وفي 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1869، افتُتحت القناة باحتفال فخم أقامه إسماعيل، بحضور بعض ملوك أوروبا وأمرائها تتصدرهم أميرة فرنسا، أوجيني، لكن بتكلفة أضافت أثقالًا جديدة على مالية مصر المنهارة.

صار إسماعيل يعمل ليكون وريثًا جديرًا بمحمد علي. وبالفعل، حصل في عام 1866 على إذن عثماني يُقرّ انتقال الحُكم من الأب إلى الابن بدلًا من العضو الأكبر في العائلة، وهو ما كان قد حُدِّد في تسوية عام 1841، مقابل تقديم المساعدة في مواجهة الثورة في كريت، إضافة إلى زيادة كبيرة في الضريبة السنوية المدفوعة للسلطان. وفي العام التالي (8 حزيران/ يونيو 1867) حاز مقامًا أعلى من ذلك الخاص بالحاكم العادي باتخاذه اللقب الفارسي القديم، خديوي، الذي صاغه للدلالة على حقه في إصدار مراسيمه الخاصة من دون تصديق من السلطان. مع ذلك، كان لا يزال عليه تحديد حجم قواته المسلحة، وتقديم ميزانيته السنوية إلى الباب العالي للموافقة عليها، وهي شروط أصرّت عليها بريطانيا لتقييد ما اعتبرته تابعًا

فرنسيًا. مع ذلك، بمجرد افتتاح القناة، لم تكن فرنسا في حاجة إلى دعمه كما كانت من قبل. وقد زاد إسماعيل علاقاته الوثيقة بالسلطان، وبعد وفاة عالي باشا استطاع الحصول على فرمان جديد زاد من استقلاليته وسلطته (8 حزيران/ يونيو 1873)، مع قيامه بتعديل ترتيب أولوية خلافة الحُكم مرة أخرى، بحيث تذهب إلى الأكبر من أبناء الخديوي، أو إذا لم يكن هناك أبناء تذهب إلى ابن أخيه الأكبر، مع وصاية على العرش إذا كان الوريث قاصرًا. وفي مقابل زيادات جديدة في الضريبة، مُنح أيضًا حق الحُكم الوراثي لمينائي سواكن ومصوع الاستراتيجيين على البحر الأحمر، والاستقلال الإداري الكامل، والحق في إبرام معاهدات غير سياسية واتفاقيات قروض مع دول وبنوك أجنبية، وزيادة جيشه وأسطوله البحري من دون موافقة مسبقة من الباب العالي. وفي الواقع، صارت مصر تقريبًا مستقلة بشكل كامل، إلا من دفعها الضريبة السنوية ووجود دائم لمُفَوَّض عثماني اللذين يُذَكِّران الخديوي بارتباطه بسيده الأعلى.

تحرك إسماعيل بعد ذلك سريعًا لتحديث البلاد؛ فأنشأ محاكم مختلطة هنا أيضًا، وطبق قوانين جديدة تقيد الحقوق القانونية للقوى الحائزة على الامتيازات ورعاياهم الذين يعيشون في البلاد. ومُنح الفلاحون حقوق الملكية الكاملة للأرض، على الرغم من أن الضرائب المرتفعة والتجنيد والعمل القسري جعل هذا الأمر ذا فائدة محدودة، واستمر كبار ملاك الأراضي في الهيمنة وتوسيع ممتلكاتهم. وقد أُنشئت هيئة شبه برلمانية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1866، اختير أعضاؤها من طريق الانتخاب غير المباشر من بين شيوخ القرى لتوفير على الأقل مشاركة شعبية شكلية في الحكومة، على الرغم من وجود مؤشرات على أنها قد أُنشئت في الواقع لتحقيق التوازن بين القوى الأرستقراطية التُّركية-الشركسية، بدلًا من الحد من سلطات الخديوي. وبُني نظام تعليمي علماني بسرعة، وبدأت الصحافة المستقلة في التطور، بدفع من المهاجرين اللبنانيين في الأغلب. وأدى النظام الجديد لقنوات الري إلى زيادة الإنتاج الزراعي، وزادت زراعة قصب السكر ومعالجته من أجل التجارة الخارجية لمصر. وجرى تشجيع التجار ورجال الصناعة الأجانب على الاستقرار في البلاد، وبالتالي تعزيز مجتمع المشرقيين الذي سيطر على معظم الحياة المصرية حتى انقلاب عام 1954. أدت أحواض السفن والموانئ والسكك الحديد وخطوط التلغراف إلى فتح البلاد تمامًا، كما فعلت خطط التنظيمات في أماكن أخرى من السلطنة. وبمساعدة

ضباط بريطانيين، جرت محاولات لتوسيع الحُكم المصري جنوبًا إلى السودان بين عامي 1869 و1876. كما بدأت الأعمال العدائية ضد الحبشة (1875-1877)، لكن الجيوش المصرية مُنيت بالهزيمة، لكن بسبب انقسامات الداخل الحبشي، تمكن إسماعيل في النهاية من الاستيلاء على المناطق الداخلية التي تقع خلف الساحل لمصوع وسواكن وهرر.

لكن الزراعة والصناعة الجديدتين لم يوفرا ما يكفي من المال لدفع تكلفة خطط إسماعيل للتحديث والغزو، لا سيما أنها كانت مصحوبة ببذخه الخاص. ومن خلال حقه في أخذ القروض من دون موافقة عثمانية، تعاقد إسماعيل على قرض تلو قرض، بمعدلات فائدة عالية، وهو ما أدى إلى بناء دين ضخم في وقت قصير نسبيًا. ولجني المزيد من الإيرادات، لجأ إلى جميع أنواع الحيل، حيث جمع الضرائب مقدمًا قبل حلول ميعادها بسنوات، واقترض داخليًا دون نية للسداد، وأخيرًا باع أسهمه في شركة قناة السويس إلى الحكومة البريطانية (تشرين الثاني/ نوفمبر 1875)، وبالتالي منحها السيطرة الأساسية على المشروع الذي كانت في الأصل قد عارضته بسبب التدخل الفرنسي. وفي عام 1876 تفاقمت مشكلاته المالية إلى حد خطير جعله يمتنع عن دفع الفوائد إلى حاملي السندات الدولية، ويخفض الرواتب الحكومية، ويضاعف ضرائب الزراعة. وقد حُلّت الأزمة مباشرة عندما أجبرته المحكمة التجارية المختلطة في الإسكندرية على دفع أموال حملة السندات من طريق مصادرة قصره في الرملة، ما أجبره هو وأقاربه على منح المزيد من ممتلكاتهم للدولة وقبول سيطرة لجنة الديون العمومية بأعضائها الأجانب، الذين نظموا جمع الإيرادات الكافية لدفع الفائدة على السندات بانتظام. كما عُيِّن مستشارون بريطانيون وفرنسيون للسيطرة على وزارتي المالية والأشغال العامة، وبالتالي فرض سيطرة أجنبية على سياسات حكومته الرئيسية. وفي نهاية المطاف، أطيح إسماعيل بفعل الضغط الأجنبي والداخلي (1879) ليحل محله توفيق باشا (1879-1892)، الذي لم يؤدِّ الوضع المالي العسير لمصر في عهده في نهاية المطاف إلى السيطرة الأجنبية داخل الحكومة فحسب، بل أيضًا إلى احتلال بريطانيا البلاد في عام 1882[128].

(128) يُنظر أدناه ص 339-343.

سادس وعشرون: التوافق الأوروبي الجديد

اختل التوافق الأوروبي الذي أرسي في عام 1856، عندما اشتعلت الحرب بين فرنسا والنمسا على إيطاليا، في عام 1859. وصارت بروسيا بمعزل تمامًا نتيجة حروب بسمارك لإنشاء ألمانيا موحدة، ومع هزيمتها للنمسا في عام 1866 وفرنسا في عام 1870، صارت قوة مهيمنة في وسط أوروبا كما في القارة بأكملها، بدلًا من النمسا-المجر. أما بريطانيا التي أنهكتها المشاركة في حرب القرم، وشغلتها المسألة الإيرلندية وكل المشاكل المعقدة التي أحدثتها الثورة الصناعية، فقد اختارت عدم التدخل مرة أخرى لاستعادة التوازن الأوروبي. وكان بسمارك راضيًا آنذاك عن الوضع الجديد الذي خلقه، ولم يكن راغبًا في القضاء على الدولة العثمانية لعدم خلق منافسات قد تؤدي إلى الحرب؛ لذا تبنى اقتراح القيصر في وقت سابق بأن تُتَّخذ الاستعدادات في حال انهيار السلطنة، فأنشأ عصبة الأباطرة الثلاثة مع النمسا وروسيا لإبقاء فرنسا معزولة في القارة. وردت فرنسا في عهد نابليون الثالث بدعم حركات تقرير المصير، خصوصًا إذا كانت تتعلق بالأباطرة الثلاثة أو السلطان. وهكذا شجعت فرنسا الثورات في بولندا ضد روسيا والتطلعات القومية في البلقان. كما أن روسيا لم تكن راضية عن مبدأ الوضع الراهن، وعملت بالتالي على استعادة حقها في إبقاء أسطول في البحر الأسود، وتنافست مع الفرنسيين في إحراز النفوذ في البلقان، باستخدام فكرة القومية السلافية الجديدة التي مفادها أنه ينبغي توحيد جميع السلاف تحت القيادة الروسية. ولم يكن من الممكن القيام بذلك سوى من طريق تدمير الإمبراطوريتين اللتين عاش فيهما معظم السلاف من غير الروس، وهما إمبراطورية هابسبورغ والدولة العثمانية. وقد ظهرت طموحات الروس والفرنسيين وتنافسهما في منطقة البلقان في بلاد الصرب، التي كانت تشهد صحوة قومية وكانت لها طموحات تتعارض جزئيًا مع تلك القوى. لكن كيف وصلت بلاد الصرب إلى هذه المرحلة، وماذا كانت العواقب؟

سابع وعشرون: تطور الحُكم الذاتي لبلاد الصرب

مرت بلاد الصرب بأوقات خطرة منذ أن أصبحت تتمتع بالحكم الذاتي بموجب معاهدة أدرنة. وبموجب الشروط الجديدة، لم يكن يجوز للعثمانيين الإقامة في البلاد باستثناء جنود الحاميات المقيمون في حصونهم والأشخاص المقيمين من قبل في المدن الرئيسية. وقد رُحِّل جميع أصحاب التيمار وبيعت ممتلكاتهم إلى الصربيين،

لتذهب العائدات إلى حكومة اسطنبول، والتي كان بإمكانها تقديم تعويضات إلى السباهية السابقين إذا رغبت في ذلك. وصار الصرب آنذاك يديرون الإقليم، وذهبت الضرائب إلى الخزينة الصربية، مع إرسال جزية سنوية ثابتة إلى الباب العالي. وظلت لبطريرك الروم الأرثوذكس في اسطنبول اليد العليا، لكنه لم يفعل أكثر من التصديق على اختيار كهنة الصرب المحليين ليحلوا محل اليونانيين الذين عيّنهم سابقًا.

اختار المجلس الصربي ميلوش أوبرينوفيتش في آب/ أغسطس 1830 أميرًا وراثيًا وأقرّه السلطان. وعندما رفض محمود تسليم ست مناطق حدودية كان قد وعد بها الصربيين في المعاهدة، انتظر ميلوش حتى انشغل العثمانيون بغزو محمد علي للأناضول في عام 1833 ثم احتلوها، ما زاد من حجم الإمارة بنسبة الثلث ومنحها الحدود التي كان من شأنها أن تظل بلا تغيير حتى عام 1878، حيث كان يحدها نهر الدانوب من الشمال، ودرينا وتيموك من الغرب والشرق، وألكسيناتز ونيش من الجنوب. وفي ظل ميلوش، كانت مشكلة الصرب مماثلة لمشكلة والاشيا، وهي أيُّ الفئات كان من شأنها أن تتولى الحكم. تولى النيازيون (knese) السلطة بشكل تقليدي، وكان هناك أيضًا قادة عسكريون جدد في الأقاليم أفرزتهم سنوات طويلة من الثورة. إضافة إلى ذلك، اعتاد الناس بشكل تقليدي على الحُكم العثماني اللامركزي، وقاوموا ذلك النوع من السلطة المركزية التي حاول ميلوش فرضها. وعندما عبّر المجلس عن هذه المعارضة، بدأ ميلوش يتصرف على نحو استبدادي، داعيًا إياه للانعقاد في مناسبات نادرة ومفسرًا القانون كما يرغب. في الوقت نفسه، كوّن ثروته الشخصية بوسائل غير قانونية. ومن أجل استرضاء الفلاحين، بدأ في مصادرة الإقطاعات التي مُنحت لأعيان الصرب الذين شاركوا في القتال ضد العثمانيين. وقد أدى الاستياء الناتج من حكم ميلوش إلى ثورة ضده في عام 1835 أجبرته على قبول دستور جديد. وأصبح على الأمير الآن قبول مشورة لجنة من ستة قادة يختارهم المجلس. إلا أن هذا النظام لم يدم طويلًا؛ إذ لم يكن الروس أو النمساويون يفضلون مثل هذه المؤسسات الديمقراطية، مهما كانت محدودة. وأصبح ميلوش كذلك أكثر استبدادية على الرغم من وجود اللجنة، فبنى حكومة شديدة المركزية لتحطيم سلطة أعيان المقاطعات والمجالس التقليدية، وذلك باستقدام الصربيين الأفضل تعليمًا من المجر واستبعاد الصرب المحليين من الخدمة الحكومية. ولوضع بلاد الصرب حاجزًا أمام الروس، خصوصًا بعد فوز روسيا الدبلوماسي في اسطنبول من خلال

معاهدة هُنكار إسكله سي، شجع بالمرستون استبداد ميلوش. ومن ناحية أخرى، أقنعت روسيا محمودًا الثاني باستبدال دستور الصرب بقانون جديد يضع السلطة في يد مجلس مكون من 17 عضوًا، يعيّنه الأمير مدى الحياة. وصار يحق لهذا المجلس الموافقة على جميع مشاريع القوانين والضرائب قبل أن تصبح قوانين، على الرغم من أن الأمير كان لا يزال يحتفظ بحق النقض النهائي (الفيتو). وهكذا انتهى الاستبداد، لكن ميلوش ردّ بإثارة الفلاحين ودعوتهم للتمرد عبر إشاعة أن النظام الجديد قد وُضع لمساعدة الأعيان على استعادة النظام الإقطاعي ورفع الضرائب. وقُمع التمرد، وفي 13 حزيران/ يونيو 1839، اضطر ميلوش إلى التنازل عن العرش لمصلحة ابنه الأكبر، ميلان أوبرينوفيتش، وفرّ إلى النمسا.

تُوفي ميلان بعد ذلك بوقت قصير، وحل محله أخوه الأصغر ميخائيل تحت الوصاية حتى بلغ السن القانونية للحُكم في عام 1840. وبمجرد توليه مقاليد السلطة بشكل كامل، عمل ميخائيل على تحديث النظامين الزراعي والتعليمي لكنه أغضب الفلاحين ورجال الدين الذين كرهوا التجديد. ولدفع الإصلاحات، عمل على تحديث النظام الضريبي، ومضاعفة المعدلات. وكانت النتيجة ثورة أخرى (1842) أجبرت ميخائيل على الذهاب خلف والده إلى النمسا. ثم انتَخب المجلس الوطني (14 أيلول/ سبتمبر 1842) ألكسندر قره جورجيفيتش (Alexander Karageorgeviç)، نجل قره جورجي القديم، منافس ميلوش، ما أدام النزاع القديم بين السلالتين. تمكن ألكسندر من الاحتفاظ بالسلطة حتى عام 1858 على الرغم من معارضة روسيا القوية. لكن نظرًا إلى عدم منحه حق الحُكم الوراثي، فقد حكم بحذر مع تطور الأوضاع داخليًا بشكل تدريجي. وظلت بلاد الصرب محايدة خلال حرب القرم، وأنهى سلام باريس الحق العثماني في وضع حاميات في المناطق الريفية. مع ذلك، قام ألكسندر بدعم النمسا سرًّا، لذلك دعم الفرنسيون والروس المعارضة بعد الحرب. وعندما حاول فرض سلطته على صلاحيات المجلس، انضم أوبرينوفيتش إلى ممثلي الروس والسلطان وأجبروه على التنازل (23 كانون الأول/ ديسمبر 1858)، ليُستدعى ميلوش في النهاية. وعلى الرغم من أن هذا الأخير كان قد بلغ من العمر آنذاك 79 عامًا، إلا أنه لم ينسَ طرقه القديمة، وما لبث أن استأنف أساليبه التعسفية في الحُكم، فحلَّ المجلس، ونفى خصومه، ووضع المقربين له في المناصب المهمة، وزاد من ثروته الشخصية على حساب الشعب.

توفي ميلوش بعد ذلك بعامين وخلفه ميخائيل مرة أخرى، والذي حكم في ولايته الثانية (1860–1868) على نحو أكثر حكمة وفاعلية من ذي قبل. فصار يعلي سيادة القانون، وجعل المجلس يقدم عددًا من إجراءات التحديث المهمة، تتضمن أنظمة الضرائب والتجنيد الجديدة، والنظام المدرسي الحديث، والميليشيات الوطنية. إضافة إلى ذلك، استغل ميخائيل بمهارة تلك الاشتباكات التي حدثت بين الحاميات العثمانية المتبقية والسكان الصرب، لدفع القوى العظمى من أجل الضغط على عبد العزيز لسحب القوات العثمانية المتبقية والمقيمين (18 نيسان/ أبريل 1867)، في مقابل مجرد بند ينص على وضع العَلَم العثماني بجانب العَلَم الصربي فوق قلعة بلغراد. وبالتالي، تحقق الاستقلال الصربي على نحو ناجز تقريبًا.

كان آخر جهد كبير قام به ميخائيل هو إنشاء تحالف ضد العثمانيين من دول البلقان المستقلة حديثًا والتي تتمتع بالحكم الذاتي. وبتشجيع روسي، حرض على قيام حركة سلافية قومية لتحرير السلاف الجنوبيين، ليس من العثمانيين فحسب بل أيضًا من آل هابسبورغ، ليشكلوا دولة موحدة تحت قيادته. وكان اليونانيون على استعداد للمساعدة، حيث كانوا يطمحون إلى انتزاع إبيروس ومقدونيا من يد العثمانيين، وكذلك كريت التي كانت قد ثارت لتوها على الباب العالي. كانت النمسا تعارض مثل هذا الاتحاد، لكنها كانت قد هُزمت للتو من بروسيا (1866)، ولم تكن من ثم في وضع يسمح لها بفعل أي شيء. لذلك كان ميخائيل قادرًا على إنشاء نظام تحالفات، كان أوله مع رومانيا (1865) والجبل الأسود (1866)؛ تبع ذلك اتفاق مع مجموعة من الثوار البلغاريين يَدَّعُون أنهم يمثلون الرأي العام في ذلك الإقليم الذي كان لا يزال تحت الحكم العثماني المباشر (1867)، ينص على الاتحاد النهائي بين بلاد الصرب وبلغاريا. ثم تحالف مع اليونان (1867) شريطة أن تحصل الأخيرة على إبيروس وتِساليا مقابل السماح لبلاد الصرب بضم البوسنة والهرسك. وهكذا أنشأ ميخائيل النموذج الأولي لتحالف دول البلقان الذي كان من شأنه في نهاية المطاف مهاجمة العثمانيين في عام 1912. مع ذلك، لم يحدث شيء فوري، لأن الدول المعنية كانت تفتقر إلى القوة المسلحة الكافية، وبحلول الوقت الذي صارت فيه جاهزة، كان انشغال العثمانيين في كريت قد انتهى وعاد السلام من جديد بين بروسيا والنمسا. إضافة إلى ذلك، أدت محاولات القومية السلافية لتخليص نفسها من هيمنة الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية إلى نفور اليونان، التي تحركت إذاك

للتصدي للحركات القومية السلافية في البلقان. وفي أي حال، لم تقدم روسيا سوى الدعم الأيديولوجي والمعنوي، وليس المساعدة العملية، وسرعان ما عادت النمسا إلى سياستها السابقة في معارضة جميع الأنشطة الثورية في المنطقة. أخيرًا، انهار الائتلاف عندما اغتيل ميخائيل (1868)، وسعى الشركاء بعد ذلك لتحقيق مصالحهم القومية الخاصة، غالبًا في شكل طموحات متضاربة في مقدونيا ومناطق أخرى لا تزال تحت الحُكم العثماني.

ولأن ميخائيل نفسه لم يكن لديه أبناء، ذهب الحُكم إلى قريب بعيد، هو ميلان أوبرينوفيتش (1868-1889)، الذي كان يدرس في باريس في ذلك الوقت. وقد مُنح سلطة أكبر بكثير من أسلافه، مع دستور ينص على أن رُبع أعضاء المجلس يعيّنهم الأمير، بينما يُنتخب الباقون من طريق اقتراع محدود. وكان بإمكان الأمير أن يرشح أي شخص يريده، ويدعو المجلس إلى الانعقاد ويفضّه حسب رغبته، وهو وحده القادر على المبادرة للتشريع. ولأول مرة، حصلت عائلة أوبرينوفيتش على الحق الوراثي في الحُكم، لكن ميلان أثبت أنه مهتم أكثر بالرفاهية الشخصية وفشل في توفير قيادة حقيقية. وفي حين استمرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية للصرب في التحسن، أدت مؤامرات السياسيين إضافة إلى السلالة المبعدة من الحكم ومؤيدوها إلى جعل الحياة السياسية للبلاد في حالة من الفوضى. وقد سُجّل القليل من الإنجازات الإيجابية حتى تورطت بلاد الصرب في الأزمة الشرقية الكبرى عام 1875.

ثامن وعشرون: مشكلات في البوسنة والهرسك وثورة في الجبل الأسود (1858-1869)

في هذه الأثناء، كان للمؤامرات الروسية والصربية تأثيرها على الغرب، ما أدى إلى السخط والانتفاضات في كل من البوسنة والهرسك والجبل الأسود. وفي هاتين الولايتين التوأمين، كان نصف السكان من المسلمين، وإن كانوا من أصل سلافي[129]. كانت صورتهم كآخر منطقة حدودية متبقية تواجه آل هابسبورغ وكحصن رئيسي للعائلات الإقطاعية القديمة التي قهرتها المجر، تعزز حالة رَفَض في إطارها الأعيان أي تنازلات للأقلية المسيحية، أو لتلك القوى الأجنبية التي

(129) *Salname-i Bosna* (1287/1870), pp. 44-45.

قامت بحمايتهم. وقد كان الاعتراض على إصلاحات التنظيمات هنا أكبر مقارنة بأي جزء آخر من السلطنة، وقد احتفظ العديد من كبار ملاك الأراضي بتيماراتهم، أو تحولوا إلى ملتزمي ضرائب، يسيطرون على هذه الأخيرة. لقد جمعوا أكثر من مستحقاتهم من مزارعيهم بينما حجبوا معظمها عن الخزينة، بحيث تخلفت البوسنة والهرسك، رغم المناطق الزراعية الكبيرة، عن معظم أقاليم البلقان الأخرى من حيث الإيرادات الفعلية المرسلة إلى الباب العالي[130]. وفي حين عانى الفلاحون المسلمون من الاستبداد الإقطاعي مثلما عانى المسيحيون، كان هؤلاء المسيحيون فقط هم من تناول قضيتهم الساسة في بريطانيا وفرنسا ودعاة القومية السلافية، الذين حاولوا تحفيز ثورة من شأنها قتل المسلمين أو طردهم وتوطين المسيحيين السلاف مكانهم.

حالت الثورات المحلية التي أثارها ملاك الأراضي الإقطاعيون دون إدخال إصلاحات مهمة في البوسنة حتى حُكم عُمر لطفي باشا (1860-1861)، وهو ضابط نمساوي سابق ولد في كرواتيا وعمل على قمع معظم قادة المتمردين وقتلهم، وتطبيق الإصلاحات التنظيمية، ووضع حد للكثير من القوة السياسية والاقتصادية للعائلات الإقطاعية. وطُبِّق قانون الولايات الذي أقرته التنظيمات، ومُنح من يتولون منصب قائمقام في السناجق القوة العسكرية لفرض الإصلاحات. وأصبحت سراييفو عاصمة بدلًا من ترافنيك، التي كانت مركزًا لسلطة الملاك الإقطاعيين. غير أن محاولات عُمر استبدال نظام الالتزام الزراعي بجمع الضرائب بشكل مباشر مُنيت بالفشل، كما حدث في غيرها من الأماكن في السلطنة.

انزلقت إمارة الجبل الأسود المسيحية، التي كان يحكمها آنذاك الأمير الأسقف (فلاديكا) دانيلو (Danilo)، إلى الصراع، حيث استجاب دانيلو للتحريض الروسي خلال حرب القرم بالثورة على السلطان قبل أن يستسلم للضغوط العثمانية بسبب فشل القيصر في إرسال مساعدة فعلية. لكن التدخل النمساوي اللاحق في اسطنبول نيابة عنه، أقنع السلطان بتركه في السلطة (3 آذار/ مارس 1853) في وضع يسمح له باستغلال التوترات في البوسنة والهرسك لمصلحته الخاصة. حاول دانيلو حضور

(130) Ahmet Cevdet, "Cevdet Paşa'nın. maruzatı," *Türk Tarih Encümeni Mecmuası*, no. 2 (79), (Istanbul; Ankara: 1921-1930), p. 107.

مؤتمر باريس للاعتراف باستقلال الجبل الأسود والسماح له بالاستيلاء على عدد من المناطق الحدودية من الهرسك، لكن حالت معارضة عثمانية قوية دون ذلك. بعدها عرض عليه الباب العالي امتيازات جديدة، لكنه رفض وأعلن استقلاله من جانب واحد (1857)، فقام العثمانيون في إثر ذلك بغزو الإمارة، لكن القوى العظمى تحركت جماعيًا لتسوية المشكلة، وقررت لجنة دولية دعم الحُكم الذاتي للجبل الأسود ضمن حدوده الحالية. قاوم دانيلو في البداية، لكن أجبرته حملة عثمانية جديدة في النهاية على قبول هذه التسوية (8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1858).

استمر دانيلو في ما بدأه مدفوعًا بطموحه، بعد تلقيه المساعدة من لجنة القومية السلافية التي أُسست في موسكو عام 1856، ونشرت رسالتها عبر القنصلية الروسية في موستار، حيث حثت السلاف على المطالبة بحريتهم الكاملة في إصلاح كنائسهم وبناء كنائس جديدة، واستبدال العثمانيين برجال شرطة محليين، والكهنة اليونانيين بآخرين من السلاف، وخفض الضرائب الزراعية وتحصيلها من ممثلين محليين بدلًا من محصلي الضرائب العثمانيين. وفي غضون وقت قصير، ثار مسيحيو الهرسك أيضًا دعمًا لهذه المطالب.

اغتيل دانيلو في 11 آب/ أغسطس 1860، لكن ابن أخيه وخليفته نيكولا بتروفيتش (Nicholas Petroviç)، كان نشطًا في تشجيع سلاف الهرسك. وبدأت مجموعات من الجبل الأسود في الذهاب إلى الهرسك، حيث قتلت المسلمين واستولت على قرى صغيرة عدة بالقرب من الحدود، حتى انتهت المسألة تقريبًا بهزيمة عُمر باشا قوات المتمردين في بيفا (21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1861). وعندما قام الجبل الأسود بتعبئة قواته وهدد بالتدخل، غزا عُمر باشا الإمارة أيضًا، وهزم المتمردين وأجبرهم على التراجع إلى الداخل. إذّاك، تدخلت القوى العظمى لفرض تسوية في اشقودره (31 آب/ أغسطس 1862). واستعيدت حدود الجبل الأسود السابقة وحكمها الذاتي مقابل وعود بوقف مساعدة متمردي الهرسك، والاعتراف بالباب العالي كوسيط وحيد في أي نزاعات حدودية قد تنشأ بين الجبل الأسود وجيرانه.

أُقرّت إصلاحات كبيرة في البوسنة والهرسك خلال ولاية طوبال عثمان باشا (1861-1869). فقد قُسّمت الولاية إلى سبع سناجق يتولى حُكم كل سنجق قائمقام بسلطات عسكرية وإدارية. وشُكِّل مجلس استشاري إقليمي يتألف من

ممثلين عن المجموعات الدينية والاقتصادية الرئيسية (1866). وجرى افتتاح المدارس العلمانية للمسلمين والمسيحيين على حد سواء، وتحسين المرافق الصحية والصرف الصحي، وبناء الطرق، وتحديث المدن، وتدشين أول خط سكة حديد من بانيا لوكا إلى نوفي (1872). وتطورت التجارة والتبادل التجاري، مع أن الكثير من الازدهار الجديد قد أفاد المهاجرين الصرب، الذين استغلوا وضعهم لدعم التحريض ضد الحُكم العثماني. لكن استمر حائزو التيمار القدامى كذلك في الحفاظ على قوتهم، واستخدموا أساليب مختلفة لتحويل أراضيهم إلى ملكية خاصة واستيعاب ما تبقى من حيازات الفلاحين المتبقية من الأزمنة السابقة. ومع الهدوء المعقول للبوسنة والهرسك، تمكن العثمانيون من تحويل انتباههم إلى خطر جديد نابع من الطموحات اليونانية في البحر المتوسط.

تاسع وعشرون: الثورة في كريت (1866-1869)

كانت الثورة التي اندلعت في جزيرة كريت عام 1866 تتويجًا لأربعة عقود من التحريض اليوناني على ضم الجزيرة. وقد كانت كريت في حالة ثورة معلقة منذ عام 1821، عندما قامت أغلبيتها اليونانية بقتل جيرانهم المسلمين على أمل الانضمام إلى المملكة اليونانية الجديدة، إلى أن قمعها جيش محمد علي ثم منعتها بريطانيا من الاتحاد مع اليونان لأسباب استراتيجية. تبع ذلك انتفاضات متفرقة، حيث سلّم العثمانيون حكم الجزيرة لمحمد علي كجزء من التسوية الذي مُنح بموجبها كذلك حُكم الشام (1830-1840). ثم عادت الجزيرة إلى الباب العالي، لكن بمجرد ذهاب القوات المصرية، استأنف المتمردون أنشطتهم، وبدأوا عقدين من المذابح والقمع والمجازر المتجددة، ما أبقى الجزيرة في حالة اضطراب قبل وقت طويل من اندلاع الثورة نفسها بشكل فعلي.

عندما اندلعت الثورة أخيرًا في عام 1866، عمت الجزيرة بأكملها، وتولّت اليونان التنسيق والإمداد بشكل جيد. وقد بدأت في 14 أيار/ مايو 1866، عندما قامت مجموعة من المواطنين المحليين بمطالبة الحاكم بخفض الضرائب وجعل نظام المحاكم أكثر ملاءمة لهم. وعد الحاكم بالامتثال، لكنه خشي - وكان لديه الحق في ذلك - من أن مثل هذه المطالب المتطرفة تكون في الواقع مجرد ذريعة للحرب،

فأرسل جنوده في جميع أنحاء الجزيرة لحماية سكانها المسلمين من المجازر اليونانية المتجددة. مع ذلك، استخدم اليونانيون هذا الأمر ذريعةً لإطلاق تمرد علني. ولعبت الصحافة اليونانية فورًا على ما سمّته المجازر الإسلامية بحق اليونانيين. وانتشرت كلمة المجازر في جميع أنحاء أوروبا التي كانت على استعداد لتصديق الأسوأ عن المسلمين. وجرى تعبئة الآلاف من المتطوعين اليونانيين وإرسالهم إلى الجزيرة، مع مطالبة الحكومة اليونانية القوى العظمى بالتدخل نيابة عن المتمردين (14 آب/ أغسطس). وردًّا على ذلك أرسل السلطان فَوْجَين من اسطنبول، مع قوات إضافية أرسلها الخديوي لإظهار ولائه.

في غضون ذلك، فَضَّلت السياسات الدولية في ذلك الوقت بقاء الباب العالي في جزيرة كريت. كان نابليون الثالث على استعداد لدعم المتمردين للحصول على الدعم الروسي ضد بروسيا بعد الحرب النمساوية-البروسية (1866). وقد ذهب إلى حد اقتراح أن يتم تسليم تِساليا وإبيروس إلى اليونان مع كريت مقابل الدعم الروسي في غرب أوروبا. لكن كانت روسيا مشغولة آنذاك بالاضطرابات الداخلية وبخطط جديدة للتوسع في آسيا الوسطى، كما أنها كانت تخشى من أن أي توسع لليونان سوف يساعد أقرب صديق لها، ألا وهو فرنسا. استمرت بريطانيا والنمسا في معارضة أي خطوة من شأنها إضعاف العثمانيين وبالتالي مساعدة روسيا، وعليه كان الباب العالي قادرًا على المضي قدمًا بلا خوف من التدخل الأجنبي في جزيرة كريت. وبمجرد أن نجحت قواته في تهدئة الاضطرابات، ذهب عالي باشا إلى كريت لإيجاد حل دائم.

أراد عالي أن يؤسس نظامًا نموذجيًا في كريت يُرضي جميع سكانها ويجعلهم على استعداد للبقاء تحت حكم السلطان، ويضعف قابليتهم للإغراءات المقدمة من أثينا وسان بطرسبرغ. كان يمكن النظام الذي خضع للإصلاح في كريت أن يكون أساسًا لسياسات مماثلة تشمل الولايات المسيحية المتبقية في السلطنة. بعد إعلان العفو العام (4 تشرين الأول/ أكتوبر 1867)، شكّل عالي باشا جمعية عامة تتكون من مندوبَيْن مسلمين وآخرَين مسيحيين من كل منطقة في الجزيرة، وطالبهم بإبلاغ شكاوى الناس وتقديم الحلول. وأُعيد صوغ نظام الأمن في الجزيرة وتعزيز تحصيناتها لمنع اليونانيين من بدء ثورة جديدة قبل التوصل إلى تسوية. وسعى عالي لاسترضاء

الناس بإعلانه خفضًا كبيرًا للضرائب مهما كان قرار الجمعية. وقد عمل بشكل وثيق مع هذه الجمعية، ووضع تنظيمًا جديدًا لكريت. وبموجب فرمان صدر في 14 شباط/ فبراير 1868، قُسِّمت الجزيرة إلى قسمين جديدين بحسب السكان، وتقسيم هذين القسمين بدورهما إلى أقضية يحكم كل منها قائمقام، يكون دينه عمومًا من دين أغلبية سكانه نفسه. وكما هو الحال في أي مكان آخر من السلطنة، شُكلت مجالس إدارية تمثيلية على مستوى الولاية والسنجق والقضاء، ضمّ كل منها نوابًا مسلمين وغير مسلمين منتخبين شعبيًا. وجرى تطوير محاكم القانون المختلط، وتسليم القرى إلى مجالس الشيوخ التي اختارها الشعب. ولم يكن المسيحيون مطالبين بالخدمة في الجيش، ولم يكن عليهم دفع ضريبة التجنيد الإجباري. وخُفضت العُشور كذلك إلى النصف لسنتين سابقتين ولاحقتين، وأُدخل نظام المسح الجديد بحيث تُفرَض الضرائب بعد ذلك وفقًا للقدرة على الدفع. وكذلك من أجل خفض الأسعار في الجزيرة، خُفِّضت الرسوم الجمركية[131].

تُرك تنفيذ الإصلاحات للوالي الجديد، حسين عوني باشا، أحد آخر من شملهم مصطفى رشيد باشا برعايته، والذي أصبح في ما بعد وزيرًا للحرب ومشاركًا رئيسيًا في الأحداث التي أدت إلى إطاحة عبد العزيز. هكذا استعيد الهدوء، لكن القوى العظمى لم تكن سعيدة لأن الباب العالي توصل إلى تسوية من دون ذلك النوع من الدعم الذي يتطلب في المقابل الإقرار بالفضل ومنح تنازلات جديدة. بالتالي، وعندما بدأت اليونان مرة أخرى في إرسال "متطوعين" إلى الجزيرة مع مناشدة التمرد ورد عالي بالتهديد بالحرب (كانون الأول/ ديسمبر 1868)، تدخلت القوى العظمى لوضع بصماتها على التسوية. فدعا نابليون إلى مؤتمر جديد انعقد في باريس (20 كانون الثاني/ يناير 1869)، وأمر اليونانيين بالتوقف عن إرسال "متطوعين" وتعويض جميع الرعايا العثمانيين الذين أصيبوا بسبب الثورة التي بدأتها. ونظرًا إلى أن الثورة قُمعت في أي حال، قبلت اليونان. وهنا انتهت الأزمة، حيث انتصر العثمانيون أكثر مما حدث أو سيحدث في أي مواجهة دبلوماسية أخرى خلال ذلك القرن.

---

(131) *Başvekâlet Arşivi*, Girid Mesalihi dosyası, Irade no. 279.

ثلاثون: فتح المضائق

مع ذلك، تبدّد جزء كبير من النصر العثماني على أيدي القوى العظمى. فلضمان استمرار الدعم الروسي لعصبة الأباطرة الثلاثة ولاستمرار عزل فرنسا، دعم بسمارك طموح روسيا الطويل الأمد لإدانة بنود سلام باريس المتعلقة بالبحر الأسود (1856)، والتوصل إلى توافق بهذا الشأن من خلال مؤتمر دولي عُقد في لندن (17 كانون الثاني/ يناير 1871)، وهو ما سمح لروسيا بتحصين موانئها وبناء أسطول في البحر الأسود مرة أخرى، في مقابل السماح للباب العالي بفتح المضائق في وقت السلم للسفن الحربية التابعة لأصدقائها إذا لزم الأمر، لضمان تطبيق البنود الأخرى من سلام باريس. وهكذا تمكن عالي من الحصول على امتياز مقابل موافقته، بينما حول البريطانيون مرة أخرى الإجراء الروسي الأحادي ضد الباب العالي إلى اتفاق دولي تحفظ الدول تطبيقه من خلال عمل مشترك. مع ذلك، حققت روسيا انتصارًا دبلوماسيًا كبيرًا، وسرعان ما أفضى ذلك إلى علاقة جديدة وأكثر خطورة مع الباب العالي.

حادي وثلاثون: تقويض التنظيمات

أنذرت وفاة فؤاد باشا في عام 1869 وعالي بعد ذلك بعامين، بتحول كبير في هيكل السلطة السياسية التي هيمنت على اسطنبول منذ عام 1839. فقد هددت الأحداث التي تلت بتقويض خطط الإصلاح الخاصة بالتنظيمات، وأدت إلى خلع عبد العزيز واستبداله في النهاية بعبد الحميد الثاني، ووضع دستور، ومحاكمة مدحت باشا ووفاته، وإرساء حقبة جديدة من الاستبداد استعادت بشكل فعال الاتجاهات الرئيسية لخطط التنظيمات ووصلت بها إلى الذروة.

تميزت التنظيمات سياسيًا بهيمنة الباب العالي على القصر، التي أسس لها رشيد، وطَبَّقَها وتوسع فيها عالي وفؤاد. ولم يتمكن أي من السلطانين الحاكمين في زمن التنظيمات من تحدي قيادة رجال التنظيمات، على الرغم من رغبتهم الجادة في القيام بذلك. لقد أدى كلاهما دور الرمز، حيث كانا يوقعان المراسيم، ويلتقيان بشخصيات أجنبية رفيعة، ويتعاونان في قيادة المجتمع نحو التغريب. ولم يكن لدى عبد المجيد خيار يُذكر للقيام بخلاف ذلك، لكن مع وفاة قادة الباب العالي المهيمنين، كان لدى

عبد العزيز فرصة جيدة لاستعادة سلطة القصر، وساعدته في ذلك ردة فعل عثمانية عامة على سياسات عالي خصوصًا. ففي سنواته الأخيرة، أصبح عالي باشا بالفعل رعب السياسة العثمانية، إذ عمل على ضرب أولئك الذين انتهكوا مفهومه المتعلق بتفوق سلطة الباب العالي، ما أدى إلى إبعاد كثير من مؤيدي الإصلاح.

بعد وفاة عالي في 7 أيلول/ سبتمبر 1871، بدأ عبد العزيز في بناء جماعته السياسية الخاصة. كانت أداته الرئيسية تتمثل في محمود نديم باشا (1817-1876)، أحد الذين كانوا مشمولين برعاية رشيد، ثم فقد حظوته، وبالتالي لم يترقّ بسرعة في السلك البيروقراطي. أقام اتصالات مع القصر، وحصل على بعض المهام الإدارية. وقد أصبح حاكمًا لدمشق (1854-1857) ثم إزمير (1857-1858)، وخدم لمدة قصيرة وزيرًا للخارجية بالإنابة عندما ذهب الأخير إلى مؤتمر باريس للسلام، ثم وزيرًا للتجارة (1858-1859). وخلال معظم العقد الذي هيمن فيه عالي وفؤاد على الباب العالي، ظل نديم بسبب دعمه للقصر، منفيًا من اسطنبول نفيًا مشرفًا كوالٍ لطرابلس في ليبيا (1860-1867)، ليعود أخيرًا بإصرار من السلطان وبمساعدة بعض "العثمانيين الشباب". وفي عام 1867 أصبح عضوًا في المجلس الأعلى ثم وزيرًا للعدل (1867) وللبحرية (1867-1871)، حيث استغل اهتمام السلطان بالشؤون البحرية ليصبح أحد المقربين ومرشح السلطان الرئيسي ليشغل مكان عالي باشا(132).

اغتنم نديم فرصة وجوده في السلطة، فأتى إلى الباب العالي بسياسيين يشبهونه في التفكير، استغلوا الوضع للارتقاء إلى القمة، ولو بثمن السماح للقصر باستعادة السلطة. وفي غضون وقت قصير أُرسل كبار أنصار عالي إلى المنفى. وعندما رفض مدحت باشا زيادة المساهمات في الخزينة المركزية، فُصل من ولايته في بغداد. لكن خطط نفي المصلح الإقليمي العظيم فشلت عندما استطاع مدحت مقابلة السلطان، ما أدى إلى إقالة نديم وتعيين مدحت لأول مرة صدرًا أعظم (31 تموز/ يوليو 1872). عاد عبد العزيز الآن إلى سياسة والده التقليدية المتمثلة في تبديل الصدور

---

(132) Ibnulemin Mahmut Kemal Inal, *Osmanlı Devrinde Son Sadrıazamlar*, 6 vols. in 14 parts (Istanbul: 1940-1953), vol. 1, pp. 259-314. Mehmet Zeki Pakalın, *Son Sadrâzamlar ve Başvekiller*, 5 vols. (Istanbul: 1940-1948), vol. 1, pp. 1-188; Ali Fuat (Türkgeldi), *Rical-i mühimme-i siyasiye* (Istanbul: 1928), pp. 1529-1555.

العظام والوزراء بشكل سريع لمنعهم من بناء قواعد القوة. لقد كان إصلاحيًا، لكنه أراد أن يقود الإصلاح. وكان مدحت بدوره من الصعب أن يسمح لأي شخص، حتى السلطان، بالسيطرة عليه. وبعد شهرين فقط من توليه منصبه، استُبدل بعدد من الشخصيات الأقل وهجًا: محمد رشدي باشا المترجم (19 تشرين الأول/ أكتوبر 1872 - 15 شباط/ فبراير 1873)؛ ومحمد رشدي باشا الشرواني (15 نيسان/ أبريل 1873 - 13 شباط/ فبراير 1874)، وهو أحد المشمولين برعاية عالي؛ والسرعسكر حسين عوني باشا (15 شباط/ فبراير 1874 - 25 نيسان/ أبريل 1875)؛ وأخيرًا محمود نديم مرة أخرى (26 آب/ أغسطس 1875 - 11 أيار/ مايو 1876)، مع تغييرات مقابلة في الوزارات. وفي الوقت نفسه، بنى السلطان حاشيته الشخصية المتمركزة في قصر يلدز الجديد، على التلال المطلة على البوسفور.

ثاني وثلاثون: محاولات الإصلاح (1871-1876)

دعمت جماعة السلطة الجديدة الإصلاح كذلك، وأرادت فقط تغيير التوازن السياسي لمصلحتها. أدخل نديم عددًا من التغييرات الإدارية الرئيسية، على الرغم من أنها كانت في معظم الحالات تستند إلى اعتبارات سياسية بقدر ما كانت تعتمد على الإصلاح. كانت خطوته الأولى في تولي المنصب هي إصدار أوامره لجميع الولاة أن يحكموا بالعدل، وأن يتأكدوا من انتخاب المجالس الاستشارية بحرية. وبعد ذلك بوقت قصير، أسقط ضريبة إضافية كانت قد أُضيفت إلى العشور، وأعفى مزارعين كثيرين من جزء على الأقل من التزاماتهم المتأخرة. وفي 12 كانون الأول/ ديسمبر 1875، وعد بإدخال إصلاحات كبيرة في النظامين الضريبي والقضائي وتحسين أوضاع أعضاء المِلل غير المسلمة لدخول الخدمة الحكومية. وفي 21 شباط/ فبراير 1876، كرّر إصراره على أن تُقام انتخابات مجالس الولايات بحرية، ودعا إلى اتخاذ تدابير لتحسين وضع السجون وتطوير الشرطة في الولايات[133]. وقد تابع إنشاء لجنة (تنسيقات وتصرفات قوميسيونو/ Tensikat ve Tasarrufat Komisyonu) لأداء المهمة المطلوبة بشكل عاجل، وهي ترشيد الهيكلية البيروقراطية الضخمة التي بُنيت خلال التنظيمات، والقضاء على تلك المناصب التي ما عادت تؤدي المهام المطلوبة. وفي

(133) Davison, pp. 314-315.

حين أن هذا كان من شأنه مساعدة ميزانية الدولة، إلا أنه سيفيد أيضًا في اجتثاث أولئك الذين لم يدعموا نديم وسياساته.

حاول نديم أيضًا تعديل قانون الولايات العثماني الذي أُقر في عام 1864، ما قلل من حجم بعض الولايات الأكبر لتوفير كفاءة أكبر، وبالتالي سلخ صوفيا عن ولاية الدانوب، وشبين قره حصار عن طرابزون، ومرعش عن أضنة، وجعلها في ولايات منفصلة، وكذلك أخذ الهرسك من البوسنة وضمّها مع نوفي بازار إلى ولاية جديدة. وعندما وجد من عيّنهم عالي وأصدقاء مدحت متجذرين أيضًا في مجلس الدولة، استغل مشاكل المجلس التنظيمية المعترف بها لإعادة تنظيمه، فخفض عدد أعضائه، كما خفض عدد دوائره من خمس إلى ثلاث: دائرة التنظيمات (تنظيمات دائره سى/ Tanzimat Dairesi) التي أعدت جميع التشريعات والاتفاقات مع الشركات الأجنبية، ودائرة الداخلية (داخليه دائره سى/ Dahiliye Dairesi)، ودائرة العدل (محاكمات دائره سى/ Muhakemat Dairesi). في الواقع، أعدّ هذه الخطة أحد أصدقاء الصدر الأعظم من العثمانيين الشباب، وهو نامق كمال، الذي قَبِلَ آنذاك مع عدد من الزملاء السابقين في المنفى عرضًا للانضمام إلى خدمة الدولة. لقد قام التنظيم الجديد بترشيد عمل مجلس الدولة غير العملي، لكن في هذه العملية، بالطبع، استبدلت العضوية برجال أكثر استعدادًا لقبول إرادة القصر والصدر الأعظم. ثم ذهب نديم أبعد من ذلك، فألغى الوظائف الإدارية والقضائية للمجلس بحجة أنها تكرر عمل الوزارات والمحاكم ذات الصلة، ونقل ما تبقى من مهامه القانونية والقضائية إلى ديوان الأحكام العدلية، وترك له فقط وظائفه التشريعية وواجب الموافقة على جميع التعيينات لكبار المسؤولين في الولايات دون منصب الوالي. وسرعان ما نُقلت المهام الإدارية للمجلس وبعض وظائفه التشريعية إلى لجنة إصلاح جديدة (اصلاحات قوميسيونو/ Islahat Komisyonu)، أنشأها الصدر الأعظم للإشراف على كافة أعمال التشريع والإدارة، ويقوم مناصروه بإدارتها[134].

بعد نجاح نديم، استخدم مدحت فترة ولايته القصيرة كصدر أعظم لمحاولة إجراء إصلاحات كبيرة على المستوى المركزي؛ فألغى لجنة التنسيقات والتصرفات

(134) *Takvim-i Vekayi*, 1497 (11 Rebi II 1289/June 18, 1872); *Başvekâlet Arşivi*, Teşkilat-i Devair 10/22, 8 Rebi II 1289/June 15, 1872.

ولجنة الإصلاح، واستبدلهما بمجلس الدولة الذي تمت إعادته، والذي احتفظ بدائرتي التنظيمات والداخلية اللتين أنشأهما نديم، وترك لديوان الأحكام المهام القضائية، وأضاف دائرة المحاسبة (محاسبات عموميه دائره سى/ Umumiye Dairesi Muhasbat-ı) التي تولت معظم مهام لجنة التنسيقات والتصرفات من مراجعة حسابات وأنشطة جميع الدوائر والولايات[135]. كما استدعى مدحت المنفيين، حيث عيّن حسين عوني في منصب سرعسكر وأحمد جودت وزيرًا للتعليم، وشجعهما على تطوير خطط الإصلاح في إدارتيهما. واستمر مدحت في تحديث تحصيل الأعشار، ونشر التعليم في الولايات، ووضع خطة لمد خطوط السكك الحديد، وتنظيم التعامل مع الأعمال التجارية في الباب العالي، فضلًا عن تحويل السلطنة إلى النظام المتري. وصحح الخفض في الميزانية التي أقرّها نديم في الولايات، وبدأ في التخلص من الكثير من الارتباك الذي نجم عن ذلك. لكن عندما بدأ في النظر إلى فساد نديم ورفاقه، وكثير منهم كانوا أصدقاء مقربين للقصر، تمكنوا من إقناع السلطان بإقالته[136]. الوحيد الذي حاول استئناف الإصلاحات فعليًا من خلفاء مدحت في منصب الصدر الأعظم، هو حسين عوني، على الرغم من أنه كرس جل اهتمامه ونسبة متزايدة من موارد الخزينة لمصلحة الجيش.

ثالث وثلاثون: الفوضى المالية

بصرف النظر عن التحولات السياسية السريعة، فإن الوضع المالي المستمر في التدهور بدد جهود الإصلاح. لم يكن رجال التنظيمات اقتصاديين جيدين أو إداريين ماليين بارزين. ولم يجرِ البتة تحفيز التنمية الزراعية والصناعية بشكل كاف لتزويد الدولة بقاعدة ضريبية تكفي لدفع تكاليف جميع الإصلاحات. وعلى الرغم من أن الهيكلية الضريبية الجديد زادت من الإيرادات، إلا أن النفقات ارتفعت كثيرًا إلى حد أنه بدلًا من الفائض الطفيف البالغ 170.3 مليون قرش، أي 10 في المئة من

---

(135) *Başvekâlet Arşivi*, Teşkilat-i Devair 19/25, 4 Cemazi II 1289/9 August 1872; *La Turquie*, 5-11/8/1872; Pakalın, p. 217; Lütfi, vol. 14, 29a-b; Shaw, "The Central Legislative Councils," pp. 83-84.

(136) Davison, pp. 287-289; Midhat Paşa, *Tabsira-i ibret. Midhat Paşa. Hayatı siyasiyesi, hidematı, menfa hayatı*, Ali Haydar Paşa (ed.) (Istanbul: 1325/1909), pp. 134-137;
(المجلد الأول من مذكرات مدحت باشا)؛
Mahmut Celâleddin, *Mirat-ı Hakikat. Tarih-i Mahmut Celâleddin Pasa*, 3 vols. (Istanbul: 1326-1327/1908), vol. 1, pp. 37-38.

الإيرادات، التي توقعها فؤاد في ميزانية الإصلاح للسنة المالية 1862-1863، صار هناك بعد عام 1864 عجز متكرر وصل إلى 72.8 مليون قرش، أو 4.5 في المئة من الإيرادات للسنة 1866-1867. وقد حقق الباب العالي بعد ذلك فائضًا على الورق، لكن لم يكن ذلك سوى من طريق إضافة قروض محلية وأجنبية، تؤخذ بمعدلات فائدة مرتفعة جدًا، وهكذا تمكن عالي مع ذلك من زيادة الإيرادات (إلى 1.7 مليار قرش للسنة 1869-1870، بنسبة أكثر من 7 في المئة من مجموع ما جمعه فؤاد في سنة 1866-1867)، وارتفعت نسبة النفقات التي كان على الخزانة أن تخصصها لسداد ديون السندات من 21 في المئة (313.1 مليون قرش) في ميزانيته الأولى، إلى 34 في المئة (570.7 مليون قرش)، أكثر من استيعاب الزيادة في الإيرادات، وتُرك القليل فقط لنفقات الدولة.

أدت الفترة الجديدة التي تولى فيها القصرُ السلطةَ بعد عام 1871 إلى تفاقم المشكلات المالية. فبين عامي 1871 و1874 كانت هناك زيادة إجمالية في الإيرادات بنسبة 20 في المئة، لكن الصعوبة تمثلت في زيادة النفقات. لم يكن ذلك، كما قيل، بسبب إسراف عبد العزيز في المقام الأول؛ إذ كان بالفعل يبعثر الأموال هنا وهناك في شراء سفن حربية وبنادق جديدة، وبناء القصور، وتوزيع الهدايا الفخمة. لكن معظم الأموال التي استخدمها في ذلك كانت من خزينته الخاصة. ورغم أن المبلغ المخصص لنفقات القصر من خزانة الدولة قد ارتفع من 101.3 إلى 131.5 مليون قرش بين 1869-1870 و1874-1875، إلا أنه تناقص بالنسبة إلى إجمالي النفقات؛ حيث انخفض من 6 إلى 5.25 في المئة خلال هذه الفترة. حتى نفقات السرعسكرية لم ترتفع إلا بشكل طفيف، من 379.6 إلى 415.9 مليون قرش، بينما انخفضت من نسبة 21.9 إلى 16.7 في المئة من إجمالي الإيرادات المدرجة في الميزانية. كما انخفضت نسبة إجمالي الإيرادات التي أُنفقت أيضًا في ما يتعلق بالأجزاء الأخرى من الميزانية الاعتيادية. وقد زادت ميزانية وزارة الخارجية من 14.3 إلى 17.5 مليون قرش فقط؛ ووزارة الداخلية، التي مولت معظم إدارة الولايات، من 179.7 إلى 284.3 قرشًا، أو بنسبة 10.8-11.4 في المئة من الإجمالي. وعلى الرغم من أن لائحة المعاشات على هذا النحو تضاعفت من 32.7 إلى 64.4 مليون قرش، فإنها كانت لا تزال تمثل نسبة 2.5 في المئة فقط من الإجمالي، وهو ما قد يكون كافيًا لتبرير الاتهام الذي وجهه حملة السندات الأجانب وممثلوهم بأن هذه القطاعات كانت تلتهم الميزانية.

كانت المشكلة في الحقيقة ناجمة عن فشل الخزانة في جمع الإيرادات المدرجة في الميزانية، ما أدى بدوره إلى زيادة الاقتراض الأجنبي بمعدلات فائدة وخصم كبيرة. لم يتضرر تحصيل الإيرادات من عيوب النظام بقدر ما تضرر من سياسة نديم، الذي كان يغيّر الولاة بشكل سريع، ويحاول تعديل قانون الولايات وتقليص قوات الدَّرَك. إضافة إلى ذلك، كانت هناك أزمات زراعية حادة، مع الجفاف والمجاعة في الأناضول خلال معظم الفترة بين عامي 1872 و1875 وفي الروملي في عامي 1872 و1873، وهو ما خفّض تحصيل الضرائب إلى حد بعيد. وبالتالي، زادت الميزانية المخصصة لديون السندات من 313.1 مليون قرش (18.8 في المئة من الإيرادات المدرجة في الميزانية) في عامي 1862 و1863 إلى 570.75 مليون قرش (33 في المئة) في عامي 1869 و1870، وإلى 1.089 مليار في عامي 1874 و1875؛ ويمثل الرقم الأخير نسبة 43.9 في المئة من جميع الإيرادات. أدى استمرار هذا الوضع، إلى جانب خسارة عدد من الولايات خلال الحروب بين عامي 1875 و1877، إلى عجز في الميزانية في السنة المالية 1877-1878 بلغ 974.5 مليون قرش، أي ما يقرب من 50 في المئة أعلى من إيرادات الميزانية، في حين أن ميزانية استثنائية إضافية بلغت 2.59 مليار قرش، كانت تُستخدم لدعم القوات المسلحة العثمانية وإطعام وإيواء ملايين اللاجئين الأتراك الذين دُفعوا إلى دخول السلطنة من أعدائها، ما أجبر الحكومة على تعليق جميع مدفوعات الديون الخارجية مؤقتًا، وهو مبلغ وصل في الميزانية نفسها إلى الرقم الفلكي البالغ 1.7 مليار قرش، وهو أقل بقليل من إجمالي إيرادات الدولة المتوقعة للسنة بأكملها[137]!

بالطبع، جميع الأرقام المذكورة لا تمثل سوى الإيرادات المنتظرة والنفقات المتوقعة. وعندما لم تَرْقَ الإيرادات إلى مستوى التوقعات، أصبح ممثلو القوى العظمى على يقين بأن الأموال الموجودة كان من شأنها أن توجَّه إلى حاملي السندات الأجانب. وما تبقى فقط مُنح للموظفين المدنيين والجيش، الذين كانت رواتبهم متأخرة على غرار ما كانت عليه جميع الإيرادات الضريبية المختلفة للدولة. لقد كان وجود نظام معيب لتحصيل الضرائب، وعدم القدرة على تلبية التقديرات المدرجة

---

(137) تم الحصول على هذه الأرقام من الميزانيات المذكورة في:
Shaw, "The Nineteenth Century," pp. 449-450.

في الميزانية، وعبء المديونية الكبير الضاغط على حاملي السندات الأجانب، إضافة إلى سوء الإدارة المالية للعثمانيين، قد جعل من الواضح أن التدخل المالي الأجنبي أمر لا مفر منه.

رابع وثلاثون: تحولات السياسة الخارجية

أدى تركز السلطة بيد القصر بشكل متزايد بعد عام 1871، إلى تغييرات كبيرة في السياسة الخارجية العثمانية. كان عالي وفؤاد يدعمان السياسة البريطانية والفرنسية وساعدهما في المقابل سفراء الدولتين في اسطنبول. لذلك سعى محمود نديم باشا، بدعم من السلطان عبد العزيز، إلى إرساء نظام جديد يعتمد على الصداقة مع روسيا، التي حققت انتصارًا دبلوماسيًا كبيرًا في عام 1871 بإجبارها القوى العظمى على استعادة موقعها العسكري في البحر الأسود. كان الممثل الرئيسي للسياسة الروسية في السلطنة هو الكونت نيقولاي إغناتييف (Nikolaï Ignatiev)، السفير لدى الباب العالي بين عامي 1864 و1877. وقد شارك إغناتييف مدة طويلة في تأجيج مشاعر القومية السلافية بين الرعايا السلاف المتبقين لدى الباب العالي، لكنه صار الآن يحوز هيمنة وتأثيرًا على محمود نديم، إلى حد أنه أصبح يُطلق على الصدر الأعظم في شوارع العاصمة اسم "نديموف"، بينما حصل الأخير بدوره على لقب "السلطان إغناتييف"[138].

خامس وثلاثون: استياء داخلي

بدا أن التنظيمات تتبدد، والروس في صعود، والأزمة المالية تركت الآلاف من موظفي الخدمة المدنية من دون مرتبات والآلاف من أصحاب المتاجر الآخرين من دون زبائن، والريف يعاني من الجفاف والمجاعة، ورعايا البلقان يُدفعون إلى الثورة من عملاء الخارج. ومع عدم قيام السلطان - على ما يبدو - بأي شيء لتصحيح هذه الأوضاع، تطورت المعارضة الداخلية للنظام، ونوقشت أفكار حول الدستور والبرلمان والعثمانية وما شابه، التي روّج لها مدحت ورفاقه في الصحف والمجلات. وتم تسليط الضوء على التصاعد الليبرالي من خلال مسرحية جديدة كتبها نامق كمال،

---

(138) Davison, p. 283.

هي أرض الوطن أو سلستريا (وطن يهود سلستره)، أُنتِجت في وقت مبكر من عام 1873، وافتُتِحت للجمهور في الأول من نيسان/ أبريل، حيث كانت تركز بشكل جديد على الوطنية العثمانية والحاجة إلى العمل معًا لإنقاذ السلطنة من أعدائها. ولأول مرة تفاعل الناس بالحديث عن إمكانية وضع الأمير مراد على العرش، ما دفع السلطات إلى اعتقال المؤلف والعديد من أصدقائه ونفيهم إلى قبرص وأماكن أخرى، مع منع المسرحية وغلق الصحف التي دعمت الأفكار الليبرالية. مع ذلك، استمر المنفيون في طرح أفكارهم ونشر أعمالهم بطريقة أو بأخرى، متهربين من قسم الرقابة الذي كان غير فعال إلى حد بعيد ومرهَق من كثرة العمل. ظل نامق كمال وأصدقاؤه في المنفى حتى خلع عبد العزيز، لكن عملهم ظل مؤثرًا.

ظهر نوع مختلف من المعارضة جاء من المحافظين بقيادة العلماء. ونتيجة للإصلاحات المالية والقضائية والتعليمية التي أُدخلت منذ حرب القرم، افتقروا إلى القوة اللازمة لتهديد السياسات العلمانية للتنظيمات، لكنهم استمروا في الوجود، وقد مكنتهم الظروف بعد عام 1871 من بناء دعم جماعي، بسبب فكرة العلمانية التي تفرضها التنظيمات، والنفوذ الأجنبي، وتدخل الممثلين الأجانب، وما نجم عن ذلك من "المساواة" الممنوحة لغير المسلمين، وتحريض هؤلاء على زيادة الامتيازات وحتى الاستقلال، وهو ما تسبب في وضع السلطنة الصعب. وَلَّدَت هذه المشاعر، التي تشارك فيها الكثير من العثمانيين الشباب، موجة جديدة من النهضة الإسلامية. كان جمال الدين الأفغاني مؤثرًا في هذه النهضة، والذي بسبب مكانته في الدوائر الدينية الإسلامية أتي به عالي إلى اسطنبول ووضعه في مجلس التعليم الذي أُنشئ في عام 1870، على أمل أن يمثل الشعور الديني من دون أن يثير العلماء العثمانيين بشكل فعلي أو يوجههم. وبعد مدة وجيزة، بدأ سلسلة من المحاضرات العامة في الجامعة التي افتُتِحت حديثًا، وفي جامع آيا صوفيا والسلطان أحمد. لكن عالي لم يعرف حقًا ما الذي كان يريد الدخول فيه. وقد أدت أفكار الأفغاني عن النهضة الإسلامية، باستخدام ما أنتجه الغرب لمقاومة الغرب وتوحيد مسلمي العالم ضد الغرب وأنصاره، إلى دعم شعبي للعلماء وهو ما جعل عالي يطالبه بالرحيل، ما دفعه إلى الدخول في خدمة الخديوي إسماعيل في مصر (1871)، حيث بقي حتى استدعاه عبد الحميد الثاني إلى اسطنبول بعد ذلك بعقدين.

ضربت مناشدات الأفغاني على وتر العاطفة في اسطنبول، لأن محنة الأتراك في آسيا الوسطى في وجه التقدم الروسي الذي لا يتوقف، كان قد أثار بالفعل تعاطف الرأي العام. لقد أدى تمرد المسلمين الصينيين في مقاطعة يونان في ستينيات القرن التاسع عشر، وإنشاء يعقوب بك دولة إسلامية في تركستان، وقصص المذابح والمعاناة التي لحقت بالأتراك في طشقند وسمرقند وبخارى وخيوى عندما غزاهم الروس، والأعداد الكبيرة من اللاجئين الذين دخلوا السلطنة نتيجة لهذه الهجمات المسيحية وغيرها على الأراضي الإسلامية، أدى هذا كله إلى تحويل انتباه الجماهير إلى محنة الأتراك والمسلمين خارج السلطنة. بدأ آنذاك علي سعاوي وآخرون في تأييد حركة قومية تركية، تدعو إلى اتحاد سياسي وثقافي لجميع الأتراك في العالم تحت القيادة العثمانية. وقد ترافق ذلك أيضًا مع الدعوة إلى الاتحاد مع المسلمين الآخرين، الذي حفزه الأفغاني، مع تولي صحيفة **بصيرت** زمام القيادة في نشر الأفكار الجديدة.

تلقف هذه المشاعر والحركات خصوم التنظيمات واستغلوها؛ فبدأ بعضهم في تأكيد دور عبد العزيز بوصفه خليفة لجميع المسلمين، فيما بدأ بعضهم الآخر يفكر في دمج مسلمي الهند البريطانية وآسيا الوسطى الروسية في حركة عالمية واسعة تحت القيادة العثمانية. وقد تناول عبدُ الحميد الثاني هذه الأفكار في ما بعد واستخدمها. كان ممثلو الدول الأجنبية في اسطنبول لا يزالون أقوياء بما يكفي لدفع الحكومة إلى قمع هؤلاء، لا سيما عندما جمع أنصار القومية الإسلامية إلى حماستهم انتقادهم القوي للإصلاحات. وكان ثمة جانب محدِّد في هذه الحركة هو عداؤها للأجانب في السلطنة، ولا سيما جهودها لإبعاد المعلمين الأجانب عن المدارس. وقد جرى تتريك ثانوية غلطه سراي على نحو جزئي، كما فُرضت قيود على أنشطة المبشرين الأجانب، الذين عَبَّر كثير منهم في سياق التبشير عن كراهية المسلمين والإسلام، وهو ما ساهم إلى حد بعيد في نشوء العداء بين المِلل في المجتمع العثماني. وفي عام 1874، حظرت الحكومة بيع الكتب المقدسة المسيحية باللغة التركية العثمانية، وأدرجت في القانون تلك القيود غير الرسمية الموجودة منذ حين على تحول المسلمين إلى المسيحية. وبدأت وزارة المعارف في فرض قيود على المدارس الأجنبية، ولا سيما تلك الجوانب من مناهجها التي تؤكد التفوق المسيحي والكراهية للمسلمين. ولأول مرة منذ عهد سليم الثالث يتعرض الأجانب لاعتداءات

في الشوارع. وبدأ كثير من العثمانيين في ارتداء المزيد من الملابس التقليدية، أو على الأقل أشكال معدلة من الملابس الغربية التي بدأ الناس في ارتدائها منذ حرب القرم. وتصاعد الغليان من أجل إنهاء الامتيازات الأجنبية والاستثناءات الممنوحة ليس للأجانب فحسب، بل أيضًا للأقليات المسيحية المدنية الذين ربطوا أنفسهم بنظرائهم الأجانب، والذين كانوا يقوي أحدهما ازدراء الآخر لكل ما له علاقة بالإسلام. وقد تعززت هذه المشاعر بما حدث في البلقان حيث فقدت التنظيمات زخمها.

سادس وثلاثون: أزمة في البوسنة والهرسك

جاءت الشرارة التي أحدثت أزمة محلية ودبلوماسية من البوسنة والهرسك في المقام الأول، حيث قاد التحريضُ الأجنبيُّ المستمر الفلاحينَ المسيحيينَ إلى الانتفاض ضد كبار ملاك الأراضي. وكان عملاء إغناتييف يحاولون إثارة المسيحيين السلاف ليس ضد الباب العالي فحسب بل أيضًا ضد إمبراطورية النمسا-المجر. وقد دعمتهم العناصر المجرية في المَلَكيَّة المزدوجة، بقيادة رئيس الوزراء الكونت يوليوس أندراسي (Julius Andrassy)، الذين حثوا روسيا على ضم البوسنة والهرسك لمنع النمسا من الاستيلاء على منطقة من شأنها زيادة عدد السلاف في السلطنة وإحباط الطموحات المجرية. لكن الإمبراطور نفسه استمع إلى شكاوى البوسنيين السلاف، وكان متعاطفًا مع ضم الإقليم إلى سلطته على الرغم من الاعتراضات المجرية.

بدأ التمرد في قرى صغيرة عدة في الهرسك، بعدما طالب ملتزمو الضرائب المزارعين دفع كامل ضرائب الزراعة والأغنام، على الرغم من الحصاد السيئ في عام 1874. وأدت هجمات الفلاحين على جامعي الضرائب إلى تدخل حاميات الولايات، وكالمعتاد تم تجاهل أعداد قتلى المسلمين، في حين صُوِّرت وفاة عدد من المتمردين المسيحيين على أنها مذابح. تمكن كثير من المتمردين من الحصول على الأسلحة والذخيرة من الجبل الأسود، فاستخدموها في مهاجمة الطرق، والاستيلاء على الجسور، ومهاجمة القرى الإسلامية وذبح سكانها (بدءًا من 24 تموز/ يوليو 1877)، ما أدى إلى ردات فعل دموية عنيفة، وسرعان ما تصاعدت الأزمة. أرسل الصدر الأعظم أدهم باشا مفاوضين للتحدث مع المتمردين، ووعدوا بحل جميع مشاكلهم إذا ألقوا أسلحتهم، لكن المتمردين شعروا أن بإمكانهم الحصول على شروط أفضل من خلال مناشدة القناصل الأجانب في المنطقة بشكل مباشر، حيث

تقدموا بشكاواهم خصوصًا في ما يتعلق بالضرائب المرتفعة، والعمل القسري، والممارسات الإقطاعية المستمرة لكبار ملاك الأراضي. وفي غضون وقت قصير توسع التمرد إلى جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وجاءت الأسلحة من أراضي آل هابسبورغ في المجر ودالماشيا بشكل رئيسي، نظرًا إلى أن القادة الروس انقسموا بشدة بشأن ما يجب القيام به. عارض رئيس الوزراء غورتشاكوف جهود إغناتييف خوفًا من أن يحدث خلل في التوازن الأوروبي قد يؤدي إلى مشكلات جديدة، بينما دعم دعاة القومية السلافية في روسيا وبعض العناصر العسكرية السفير بشدة. وبدأت فرنسا، التي كانت لا تزال تسعى إلى استعادة نفوذها في أوروبا من خلال دعم الانتفاضات القومية، تقترح عقد مؤتمر أوروبي عام لفرض تسوية من شأنها أن تنحاز إلى المتمردين، وقد قُبل هذا الاقتراح في منتصف آب/ أغسطس.

في هذه الأثناء، استُبدل عزت باشا بنديم باشا في منصب الصدر الأعظم، الذي أتى بحسين عوني وزيرًا للحرب ومدحت باشا وزيرًا للعدل، على أمل أن يؤدي الدمج بين القوة والإصلاح إلى إنهاء المشاكل، قبل أن تفضي إلى تعقيدات دولية (26 آب/ أغسطس 1875). ولمواجهة الطوارئ، خُفضت مدفوعات الفائدة على السندات الأجنبية. وقد وافق السفيران البريطاني والفرنسي على ذلك، بشرط استثناء حملة السندات التابعين لهما. وعندما قام الصدر الأعظم بخفض أسعار الفائدة على جميع السندات إلى 5.5 في المئة، كانت ردة فعل قوية من حاملي السندات الأجانب، ما زاد من الاستياء العام الأوروبي من الباب العالي نتيجة قصص المذابح التي انتشرت في وقت سابق من العام. حاولت عصبة الأباطرة الثلاثة منع الحرب مع العثمانيين من خلال عقد مؤتمر جديد في برلين، والموافقة على مذكرة أندراسي الموجهة إلى الباب العالي (30 كانون الأول/ ديسمبر 1875)، والتي طالبت العثمانيين بإلغاء نظام التزام الضرائب في البوسنة والهرسك، وتوفير الحرية الدينية (!)، ومساعدة الفلاحين على شراء أراضيهم من النبلاء للحد من التوتر الذي أدى إلى الأزمة. كذلك كان على السلطان أن ينشئ مجالس إدارية مختلطة في كلا الإقليمين، تتضمن مسلمين ومسيحيين، للإشراف على تنفيذ هذه الإصلاحات، وأن يخفض الضرائب، في حين يتأكد القناصل الأجانب من تنفيذ هذه التعهدات. ومع وقوع نديم تحت تأثير إغناتييف، قَبِلَ الباب العالي المقترحات (13 شباط/ فبراير 1876) على الرغم من أنها تنطوي على تدخل أجنبي مباشر في الإدارة العثمانية. واحتجاجًا على

ذلك، استقال مدحت باشا من منصب وزير العدل، واستُبدل بأحمد جودت باشا، وكان ذلك وبالًا عليه كما سنرى.

كان الباب العالي على استعداد لقبول الإصلاحات المقترحة لأنها لم تكن تزيد عن تلك الخاصة بالتنظيمات، فقط مع إضافة التدخل الأجنبي. لكن فَرْضها في البوسنة في مواجهة عدوانية كبار ملاك الأراضي، وعدم رغبة المتمردين في إلقاء أسلحتهم ما لم يتلقوا ضمانات أقوى بكثير من القوى الأوروبية، كانا يفوقان ما يمكن الباب العالي تحمله والتعامل معه. في الواقع، قوّض إغناتييف تسوية برلين من طريق إرسال عملائه إلى مناطق المتمردين وتشجيعهم على القتال للحصول على تنازلات أكبر. وكانت الحكومة العثمانية تأمل في البداية أن يؤدي قبولها إلى إنهاء التمرد وأن توقف روسيا والنمسا مساعدتهما للمتمردين. وهكذا أصدرت عفوًا عن جميع من سيلقون أسلحتهم ويعودون إلى منازلهم، ووعدتهم بإعفاءات ضريبية لمدة عامين وتزويدهم بالأخشاب بلا مقابل للمساعدة في إصلاح منازلهم. لكن عندما استمر التمرد، رد الباب العالي بقوة، فأرسل أحمد مختار باشا، الذي سيصبح في ما بعد أحد أعظم الأبطال العسكريين العثمانيين في الربع الأخير من القرن، حيث أغلق حدود الإقليم واستخدم القوة لاستعادة النظام. وبدأ آلاف المسيحيين من المناطق المتأثرة بالصراع في التدفق عبر الحدود إلى بلاد الصرب والجبل الأسود والنمسا. كانت ردة فعل المشاعر السلافية الجماعية في بلاد الصرب والجبل الأسود تتمثل في المطالبة بالتدخل الصريح، وهو ما لم يؤخذ به فقط لأن حكامهم كانوا يدركون أنهم ما زالوا يفتقرون إلى القوة العسكرية الكافية لمهاجمة العثمانيين. لكن طلبهم المساعدة من روسيا والنمسا كان يستحضر خطر نشوب حرب شاملة تشمل نصف أوروبا.

أمام هذه الأزمة، اجتمع وزراء خارجية عصبة الأباطرة الثلاثة مرة أخرى في برلين (13 أيار/ مايو 1876)، وأعدّوا مذكرة إصلاح جديدة تُفَصِّل مقترحات أندراسي السابقة، على أن تكون هناك هدنة لمدة شهرين تسمح بتهدئة المشاعر في الدول المعنية عمومًا، تليها مفاوضات بين الباب العالي والمتمردين. وقد وُضعت خطة إصلاح أكثر تحديدًا، تضمنت في كثير من الحالات ما اقترحه الباب العالي بالفعل، إضافة إلى المساعدة المالية لإعادة توطين المتمردين واللاجئين والإصلاحات الضريبية والإدارية. لكن الخطة أجازت للمتمردين أن يحتفظوا بأسلحتهم، وأوكلت

إلى القناصل الأجانب الإشراف على تنفيذ الإصلاحات. تضمنت الاتفاقية كذلك اشتراطات تنص على أنه إذا فشلت الإصلاحات وتفككت الدولة العثمانية، فستضم النمسا جزءًا من أراضي البوسنة بينما ستُعوَّض روسيا في جنوب بيسارابيا، وقد تستخدم القوى العظمى القوة لإجبار العثمانيين على قبول المطالب. دعمت فرنسا وإيطاليا الاتفاق، أما في إنكلترا، فقد اشترى بنجامين دزرائيلي (Benjamin Disraeli) (الذي انتُخب في شباط/ فبراير 1874) للتو حصة الخديوي من سندات شركة قناة السويس ورفض الانضمام، ليس بسبب ما تضمنته من تهديد بالتدخل الأجنبي في الشؤون العثمانية، بل لأن بريطانيا لم تشارك في إعداد المذكرة.

سابع وثلاثون: الأزمة البلغارية

بمجرد أن أُرسلت مقترحات برلين إلى اسطنبول، تفاقمت الأزمة بثورة جديدة في بلغاريا، حيث تعقد الوضع بسبب معاناة الرعايا الأرثوذكس من سيطرة الفناريين اليونانيين على الكنيسة الأرثوذكسية البلغارية منذ القرن الثامن عشر. ولم يكن وضع الفلاحين البلغار، المسيحيين والمسلمين على حد سواء، أفضل أو أسوأ حالًا من الرعايا في أماكن أخرى من السلطنة خلال القرون الطويلة من التدهور. وكما هو الحال مع الجلاليين الأتراك في الأناضول، استجاب البلغار لعصابات قطاع الطرق خاصتهم، الذين كان يطلق عليهم محليًا تسمية "هايدوت" (haydut)، والذين انضم إليهم الآلاف من الرعايا الساخطين وكذلك الجنود المسلمون والمسيحيون الفارون من الجيش العثماني. وعلى الرغم من أن الأعيان الأقوياء في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر قد تم القضاء عليهم في وقت متأخر من عهد محمود الثاني، استمرت هذه العصابات في مداهمة المدن والريف على حد سواء من معاقلهم في جبال رودوبي والبلقان. وقد قَسَّم إصلاحيو التنظيمات الأوائل بلغاريا إلى إيالات: نيش (وتتضمن صوفيا) وفيدين وسلستريا، مع مجالس تمثيلية للإيالات والسناجق تقدم المشورة للحُكام ومرؤوسيهم. مع ذلك، هنا كما هو الحال في أي مكان آخر في البلقان، تمكن كبار ملاك الأراضي - الذين كان يطلق عليهم آغوات إذا كانوا مسلمين وغسبودار (gospodar) إذا كانوا مسيحيين - من تكوين ملكيات واسعة، واستمروا في إساءة معاملة الفلاحين، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين. وكثيرًا ما تحول الاستياء إلى أعمال تمرد كان يحرّض عليها عملاء من بلاد الصرب ووالاشيا، وقع أسوؤها

في الشمال الغربي (1835)، في نيش (1841) وإبرايل (1841-1842) وفيدين (1850). وقد تسببت الثورة اليونانية في ارتياب العثمانيين في ولاء اليونانيين الذين بقوا في السلطنة، ما مكّن الأرمن وكثيرًا من البلغار من أن يحلوا محل الفناريين في الحياة التجارية للولاية. وازدهرت بلغاريا بتوفيرها الحبوب والعسل والماشية لجميع أنحاء السلطنة، فضلًا عن توريد المنسوجات للجيوش الجديدة التي أنشئت خلال حقبة التنظيمات. علاوة على ذلك، كان الملّاك هنا أكثر استعدادًا لبيع الأراضي إلى الفلاحين، على عكس البوسنة ورومانيا، ما أدى إلى ظهور طبقة محلية كبيرة من ملاك الأراضي استفادت كثيرًا من الازدهار الجديد.

مع ذلك، لم يكن للازدهار بالضرورة أن يُوَلِّد الرضى، إذ سرعان ما حفزت الثروة الجديدة هنا الحركات التي لم تطالب بالتحرر من الكنيسة اليونانية فحسب، بل طالبت أيضًا بالاستقلال القومي. وأُنشئت مدارس سلافية سرية خارج مدارس المِلل الخاضعة للسيطرة اليونانية حرّضت على انتفاضة قومية. وقدمت المدارس التجارية التي أنشأها التجار مناهج دراسية تضمنت مواد مثل التاريخ والجغرافيا والرياضيات على سبيل المثال، ما فتح عقول الشباب كذلك للفكر السياسي الأوروبي، ثم حركات التحرر القومي. وقد شجع تحقيق الاستقلال الديني في بلاد الصرب والإمارتين (1845) على المطالبة بالاستقلال عن الكنيسة اليونانية، كخطوة أولى. دعمت روسيا المعارضة التي قادها البطريرك، وقد كانت تأمل في استخدامه أداة لنفوذها لدى الباب العالي، ولم ترغب تاليًا في إضعافه بأي شكل. استمر البطريرك في رفض مطالب البلغار بشأن الكهنة والأساقفة السلاف، لكنه وافق على طباعة الكتب الدينية والمصنفات العلمانية بلغتهم الخاصة. وبإصرارهم على إقامة الطقوس باللغة البلغارية، استولى البلغار أخيرًا على الكنيسة الأرثوذكسية في الولاية، وطردوا الكهنة اليونانيين، وعينوا كهنة محليين مكانهم. كان الباب العالي قد دعم البطريرك مدة طويلة للحفاظ على النظام في المِلة، لكنه تنازل إذاك للبلغار لمنعهم من الانضمام إلى المتمردين البوسنيين، وأصدر فرمانًا يعترف ببطريرك بلغاري مستقل (1864)، له ولاية قضائية كذلك على تلك المناطق من مقدونيا التي صوّت فيها ثلثا السكان على الأقل للانضمام. وهكذا، بدأت اليونان وبلاد الصرب وبلغاريا المنافسة الإقليمية هناك، والتي كان من شأنها أن تستمر لنصف قرن.

حاول العثمانيون وقف الدعوة إلى القومية السلافية في بلغاريا من خلال العمل البارز لمدحت باشا في إيالة نيش (1861-1863) في البداية، ثم في ولاية الدانوب. حاول مدحت معرفة أسباب السخط وأعمال التعدي وعلاجها وإرساء الأمن للمسلمين والمسيحيين على حد سواء. وأنشأ طرقًا وجسورًا، ودركًا إقليميًا جديدًا، وعفا عن الضرائب المتأخرة، ومنع المهاجرين من الدخول من بلاد الصرب ووالاشيا لإثارة المشاكل. لقد جعل من بلغاريا إقليمًا نموذجيًا، وبنى اقتصادها وكذلك ألحق البلغار بمجالسها الاستشارية على جميع المستويات. كما نظم البنوك الزراعية لإنقاذ الفلاحين من المرابين، وأنشأ خطوط البواخر في الدانوب وكذلك نظامًا بريديًا، وطوّر المدارس العلمانية على جميع المستويات، بما في ذلك المدارس الخاصة بالأيتام والفقراء.

لقد سجل إنجازًا رائعًا، لكن بعد فوات الأوان؛ إذ لم يؤدِّ التحصيل الضريبي الفعال إلا إلى استياء جديد، على الرغم من الازدهار الذي أنتجه عمل مدحت. وقد استنهض البطريرك البلغاري كذلك الحركة من أجل الاستقلال السياسي والديني، على الرغم من حقيقة أن ما يصل إلى ثلث البلغار كانوا مسلمين، بما في ذلك السكان الأصليين من البوماك السلافيين، الذين قبلوا اعتناق الإسلام في القرنين السادس عشر والسابع عشر وعاشوا بشكل رئيسي في رودوبي. إضافة إلى الأسباب التقليدية للسخط في هذا الوقت، كان الآلاف من تتار القرم والشركس اللاجئين الذين وطّنتهم في بلغاريا الحكومة العثمانية، وكانوا قد ذاقوا المُر من الروس الذين طردوهم من منازلهم، قد وجدوا في البلغاريين السلاف ما يصبون عليه غضبهم. وقامت روسيا، التي كانت قد أكرهت التتار والشركس على الهجرة في المقام الأول، بأخذ زمام المبادرة في انتقاد الحكومة العثمانية لفشلها في السيطرة عليهم. فعل العثمانيون ما في وسعهم، لكن المشكلات المالية حالت دون الزيادات الكبيرة المطلوبة في الحاميات الإقليمية وقوات الدرك، ما أجبرهم على اللجوء إلى المتطوعين في الولايات، الباشي بوزق، الذين كان العديد منهم من رجال قبائل دبروجه وكذلك من المهاجرين الجدد من القرم. كان من المتوقع أن يُبدوا القليل من الرحمة، لكن الحكومة العثمانية وجدت أنه من الصعب جدًا التحكم في الطريقة التي يعاملون بها البلغار المتمردين.

على الرغم من إصلاحات مدحت والازدهار العام التي أنتجته، استمرت المعارضة البلغارية للباب العالي. كان معظم المحرضين السلاف المحليين من أبناء البلغار الأثرياء، أي الشبان الذين تلقوا تعليمهم في مدارس التنظيم الجديدة وكذلك مدارس المبشرين. وبينما قام مدحت بقمع جميع المحاولات المبذولة للتمرد، فرّ القوميون البلغار إلى بلاد الصرب والإمارتين حيث خططوا لثورتهم، على الرغم من اختلافهم في كثير من الأحيان حول بعض المسائل، مثل ما إذا كانوا يطالبون بالحكم الذاتي أو الاستقلال، وما هو نوع المساعدة الأجنبية التي يجب أن يحصلوا عليها، وأي نوع من الدستور يجب أن يكون للدولة البلغارية الجديدة. وقد تشكلت سلسلة من اللجان الثورية البلغارية لاستنهاض وقيادة انتفاضة بلغارية جماعية ضد العثمانيين، وانتظرت اللحظة المناسبة. وفي عام 1870 انضمت الجماعات القومية المختلفة إلى اللجنة المركزية الثورية البلغارية الجديدة ووافقت على أنه يجب استخدام العنف والثورة بدلًا من التفاوض للحصول على الاستقلال.

تمركزت المجموعة الجديدة في بلاد الصرب بشكل رئيسي. وقد تطورت ببطء شديد، لأنها لم يكن بإمكانها أن تجد سوى عدد قليل جدًا من المؤيدين في بلغاريا غير القناصل الروس في رُسجق وفيلبي وعدد قليل من المثقفين. وجرت محاولة أخيرة لبدء انتفاضة أولية في جبال البلقان بالقرب من فيلبي وبازارجِك (2 أيار/ مايو 1876). وقد أدى إغناتييف لعبة مزدوجة، حيث دفع نديم إلى قمع المتمردين بقسوة من جهة، وإلى تعيين غير أكفاء للتعامل مع الشؤون العسكرية والسياسية، وبالتالي التحريض على مزيد من الثورات التي لا يتمكن العثمانيون من قمعها، من جهة أخرى. وبالفعل انتشرت الثورات، ما أدى إلى مذبحة لمئات المسلمين والاستيلاء على الحصون العثمانية الرئيسية في معابر البلقان القريبة. ومع كون الحامية المحلية في فيلبي أصغر من أن تفعل أي شيء، اضطر الحاكم إلى استخدام ميليشيات الباشي بوزق المتطوعين، التي انضمت إلى القوات النظامية هناك، للدفاع عن القرى المسلمة وإخماد الثورة (11 أيار/ مايو - 9 حزيران/ يونيو 1876). تبع ذلك مذابح في القرى المسلمة والمسيحية، حيث سعت القوات النظامية العثمانية إلى استعادة النظام والأمن للجميع. لكن فعلت آنذاك قوى الدعاية الأوروبية فعلها. وفي حين لم يُقتل أكثر من 4000 مسيحي بلغاري (وأكثر منهم بكثير من

المسلمين)، انتقدت الصحافة البريطانية ما سمّته "الفظائع في بلغاريا"، مُدَّعية أن الآلاف من القرويين المسيحيين العُزَّل قد قُتلوا على يد المسلمين المتعصبين. وقَدَّر المبشرون الأميركيون أن ما يصل إلى 15,000 مسيحي قد قُتلوا، وقفز البلغار بالتقديرات إلى ما بين 30,000 إلى 100,000! ونجح وليام غلادستون (William Gladstone) في هزيمة دزرائيلي من خلال إدانته سياسات محاباة الأتراك الأخيرة في العقدين الماضيين، واتهم المسلمين في بلغاريا والبوسنة بجميع أنواع الفظائع، بينما تجاهل حقيقة أن المسلمين تعرضوا للقتل أيضًا وأن القوات العثمانية كانت تعمل لاستعادة النظام. وجرى تحريك الرأي العام في إنكلترا إلى حد أنه كان من المستحيل على دزرائيلي أو أي شخص آخر اقتراح التدخل البريطاني لإنقاذ الدولة العثمانية إذا حدث وتدخل الروس في ذلك الوقت. وقد زاد من تأجج النار حادثة وقعت في سالونيك في 6 أيار/ مايو، عندما قامت مجموعة من اليونانيين في محطة السكة الحديد بالاعتداء على فتاة مسيحية بلغارية كانت قد اعتنقت الإسلام، ومزقوا حجابها وملابسها. فخرج حشد من المسلمين إلى الشوارع للانتقام بعد هذه الإهانة. وفي خضم الفوضى، قُتل القنصلان الفرنسي والألماني. ومع أن القتلة شُنقوا على الفور، لكن ذلك لم يفشل في إنهاء اللغط في الصحافة الأوروبية فحسب، بل أدى أيضًا إلى مشكلات جديدة في اسطنبول.

ثامن وثلاثون: ثورة طلاب الدين (الصوفته)

جميع الأخبار التي وصلت إلى اسطنبول - من مذابح القرويين المسلمين المغلوبين على أمرهم في البوسنة وبلغاريا، وتشويه الأحداث في صحافة أوروبية بدت متعطشة إلى دماء المسلمين، والتدخلات الدبلوماسية لمصلحة متمردي البلقان - أثارت مشاعر المسلمين في جميع أنحاء السلطنة. وعلى الرغم من أن صحافة اسطنبول أُخضعت لرقابة شديدة، انتشرت شائعات بأن نديم كان يخطط لاستدعاء القوات الروسية لحفظ النظام. بدأ أصحاب المتاجر في بيع الأسلحة لأي شخص يمكنه الدفع. وخشي الأوروبيون والمسيحيون من انتقام المسلمين، فأغلقوا متاجرهم، حتى أنهم أرسلوا عائلاتهم في عطلة مفتوحة إلى أوروبا. وقام إغناتييف بتحصين السفارة الروسية. وصار كل من مدحت باشا، الذي أصبح الآن خارج الحكومة، وحسين عوني، السرعسكر السابق، هما بطلا اللحظة، ليس بالنسبة إلى الليبراليين

فحسب، بل أيضًا بالنسبة إلى العلماء وطلاب الدين الذين لجأوا إليهما لإنقاذ السلطنة وإخوانهم في البلقان من الروس.

ترك طلاب المدارس الدينية (صوفته/ softa) دروسهم في 8 أيار/ مايو 1876 وانضموا إلى اجتماعات شعبية في المساجد الرئيسية والساحات العامة في اسطنبول، حيث اتهموا الحكومة بالجُبن في مواجهة المذابح الواسعة النطاق بحق المسلمين والتدخل الأوروبي. حاول عبد العزيز في البداية تهدئة المتظاهرين، واستبدل شيخ الإسلام بحافظ خير الله أفندي الموالي للإصلاح، لكن الطلاب تشجعوا على المطالبة بإقالة نديم كذلك، وهو ما تم بالفعل في 12 أيار/ مايو. كان السلطان لا يزال يحاول السيطرة على الوضع من خلال تعيين رجله، محمد رشدي باشا المترجم، صدرًا أعظم، مع مدحت وزيرًا من دون حقيبة، وحسين أفندي وزيرًا للحرب. وللحصول على دعم شعبي، رفضت الوزارة الجديدة ترتيبًا ماليًا حديثًا تم التفاوض عليه مع مصرفيين أجانب لتسوية الديون من طريق إصدار سندات جديدة بفائدة منخفضة، على أساس أن إصدار سندات جديدة مهما كانت الفائدة عليها، لن يؤدي إلا إلى منح أرباح إلى هؤلاء المصرفيين، الذين يضمنون عمولاتهم على كل سند يجري نقله وبيعه. وبالتالي، ظلت الأزمة المالية بلا حل، ما أدى إلى مزيد من الاضطراب في علاقات الباب العالي مع القوى العظمى في تلك اللحظة الحاسمة.

تاسع وثلاثون: خلع عبد العزيز

أدت رغبة عبد العزيز المستمرة في السيطرة على السلطة إلى صراع مع الوزارة الجديدة. ويبدو أن حسين عوني قد أخذ زمام المبادرة في الدعوة إلى عزله لمصلحة الأمير مراد. ويبدو أن مدحت أيضًا، بينما لم يعارض الفكرة، حاول إقناع السلطان بالموافقة على وضع دستور لتجنب احتمال كهذا. وبصفته قائدًا للجيش، كان حسين عوني يتوقع أن يتولى زمام القيادة في أي انقلاب، وبالتالي يظهر بصفته الشخصية القيادية للنظام الجديد، خصوصًا بعد أن ضمن مساعدة [حسني] سليمان باشا، رئيس كلية العلوم الحربية والمؤيد القوي للدستور والإصلاح. وقد أدت الخشية من انكشاف الأمر إلى تنفيذ المخطط قبل الموعد المقرر. ففي وقت مبكر من صباح 30 أيار/ مايو، أحيط قصر دولمه بهچه بكتيبتين بقيادة سليمان باشا، إضافة إلى العديد من السفن البحرية قبالة الشاطئ. في البداية رفض مراد مغادرة مسكنه، خوفًا من التغرير

به ليتم اغتياله، لكنه وافق أخيرًا على الذهاب إلى وزارة الحرب وتولي العرش بعد أن تلقى رسالة مكتوبة بأن الصدر الأعظم ينتظره. وقد استمر خوف مراد حتى بعد إرسال عبد العزيز إلى قصر طوبقابي، عقب تولي مراد الخلافة.

أربعون: الأيام الأولى لمراد

على الرغم من قلقه في البداية، بدا مراد الخامس في بادئ الأمر شابًا واعدًا ورجلًا ذكيًا يتطلع إلى المستقبل. وبعد أن جرى تسليم مستودع الأشياء الثمينة الواسع الموجود في قصر يلدز إلى الخزينة، أعيد التوازن إلى ميزانية الدولة لتلك السنة على الأقل. وفي حين لم يصدر أي بيان عام بشأن الدستور، بدا مراد، وكذلك محمد رشدي الذي كان لا يزال صدرًا أعظم، وكأنهما يبشران بتبنيه، من خلال الإشارة إلى "إرادة الشعب" في الخطب التي تشير إلى النظام الجديد. وعلى ما يبدو كان مراد مهتمًا بالإصلاح بصدق من خلال فرمانه الأوّلي، الذي أمر بتغييرات كبيرة في تنظيم مجلس الدولة إضافة إلى العديد من الوزارات، كما أنهى طوعًا جميع مساهمات الخزينة لتمويل خزينته الشخصية، التي كانت تقارب 30 مليون قرش سنويًا. كان من الواجب حماية الشريعة، لكن كان يجب أن يكون جميع الرعايا أحرارًا متساوين مثل العثمانيين، دونما تمييز في ما يتعلق بالدين أو العرق، للعمل معًا من أجل الوطن والدولة والأمة. لكن لم يكن كل شيء على ما يرام بالنسبة إلى مراد؛ إذ يبدو أن أحداث توليه قد أزعجته أكثر مما بدا في بادئ الأمر. وقد أوضح مدحت بعد ذلك إلى أنه بقي في القصر لمدة ليلتين بعد تولي مراد لأن السلطان الجديد لم يرغب في أن يُترك بمفرده. وإضافة إلى الضغوط التي عانى منها، كان هناك انقسام بين ائتلاف الوزراء الذين وضعوه على العرش، حيث أصدر مدحت آنذاك مسودة دستور من شأنها أن تنص على برلمان منتخب ومسؤولية وزارية، بينما ناشد الصدر الأعظم وحسين عوني السلطان لرفض الفكرة في الوقت الراهن.

في هذه الأثناء، عاش عبد العزيز بصحة جيدة، في حين خشي مراد من أن الخلافات الناشبة بين وزرائه قد تدفع أنصار السلطان الكبير لإعادته إلى العرش. ولم تؤدِّ المراسلات بين مراد وسلفه سوى إلى تعزيز هذه المخاوف، وهو ما دفعه إلى نقل عبد العزيز إلى قصر فريه، الواقع في جزء من الحرملك من قصر چراغان (1 حزيران/ يونيو 1876)، حيث يكون قريبًا بما يكفي ليصير تحت نظره باستمرار.

لكن في يوم الأحد 4 حزيران/ يونيو 1876، عُثر على عبد العزيز ميتًا على أرضية مسكنه الجديد، مقطوع الشرايين، ضحية كما يبدو للانتحار بمقص صغير زُوِّد به لقص شعره ولحيته. رافق الوزراء إلى مكان الحادث الصدر الأعظم محمد رشدي، وأكدت لجنة تحقيق من تسعة عشر طبيبًا بارزًا، من ضمنهم العديد من الملحقين بالسفارات الأجنبية، الرأي القائل بانتحاره، وبدت تلك هي نهاية الأمر. مع ذلك، لم يمض وقت طويل قبل أن تبدأ الشائعات في الانتشار بأن عبد العزيز قد اغتيل، ربما بإيعاز من حسين عوني ومدحت، لمنعه من استعادة العرش في نهاية المطاف. لكن مهما كان سبب وفاة عبد العزيز، كان الحدث كارثيًا بالنسبة إلى مراد؛ إذ كان بالفعل ذاهلًا من وقع الأحداث التي أدت إلى توليه، فزادت حالته سوءًا[139].

حادي وأربعون: حادثة حسن جركس

سرعان ما أصاب السياسة العثمانية الاضطراب بسبب حادث عنيف آخر زاد من مخاوف السلطان واكتئابه. ففي 15 حزيران/ يونيو 1876، اقتحم حسن جركس، شقيق زوجة عبد العزيز الثانية وأحد أعضاء طاقم الموظفين الشخصيين للأمير يوسف عز الدين، اجتماعًا وزاريًا في منزل مدحت وقتل كلًا من حسين عوني ووزير الخارجية راشد باشا، وأصاب آخرين، والسبب على ما يبدو إهانة شخصية تلقاها سابقًا من السرعسكر، وأيضًا الانتقام لما اعتبره دور الأخير في وفاة عبد العزيز. وسرعان ما حوكم حسن جركس وأُدين وشُنق (18 حزيران/ يونيو 1876)، لكن انتشرت الشائعات بعد ذلك لدى المحافظين بأن الحادث برمته قد رتّبه مدحت لإزاحة الوزير الوحيد الذي لديه ما يكفي من القوة لمنعه من الهيمنة على الحكومة والحصول على الموافقة على الدستور.

ثاني وأربعون: الطريق نحو الدستور

على الرغم من الضجة التي أعقبت وفاة حسين عوني، دفع مدحت الحكومة نحو دعم الدستور الذي يجري إعداده بشكل صريح. وقد ساعد أصدقاء مدحت من العثمانيين

---

(139) Davison, pp. 317-346; Celâleddin, vol. 1, pp. 96-106; Haluk Şehsuvaroğlu, *Sultan Aziz, Hayatı, Hal'i, Ölümü* (Istanbul: [n. d.]), pp. 86-205; Ismail Hakkı Uzunçarşılı, *Midhat Paşa ve Yıldız Mahkemesi* (Ankara: 1967).

الشباب الذين استُدعوا من المنفى، على إحداث اهتمام عام بالدستورية وإدامته. عُيِّن ضياء بك وكيلًا لوزارة المعارف. وبدأ نامق كمال وزملاؤه في النشر بحرية، حيث قاموا بمهاجمة المحافظين والدفاع عن البرلمانية. وبتشجيع من السفير البريطاني، لم يعمل مدحت فقط في مجلس الوزراء وإنما عمل كذلك مع قادة علماء الدين، حيث حصل على موافقتهم على إنشاء مجلس تمثيلي على المستوى المركزي، يماثل مجلس الدولة بشكل أو بآخر حتى أنه يضم مسيحيين، لكنه يسيطر فقط على السياسات المالية للحكومة ويساعد في موازنة الميزانية[140].

ثالث وأربعون: أزمة البلقان الأولى

أُحبطت هذه الجهود مؤقتًا بسبب الأزمة الدولية، التي فاقمتها مزاعم الصحافة الأوروبية عن مذابح واسعة النطاق في بلغاريا. لم تؤدِّ التقارير الجامحة إلى إلهاب مشاعر البريطانيين والفرنسيين فحسب، بل أيضًا عامة جماهير الصرب، الذين شعروا بالقرب من إخوانهم البلغاريين. في البداية كان الأمير ميلان يأمل في تجنب الحرب، لكن تحت الضغط الروسي وقَّعَ على تحالف مع الجبل الأسود (26 أيار/ مايو) ثم أعلن الحرب سرًّا على الباب العالي (30 أيار/ مايو)، مع حليفه التابع في الدعوى. مع ذلك ظلت الأمور هادئة، بصرف النظر عن بعض الاشتباكات الحدودية. وبحلول 9 حزيران/ يونيو، تمكن الصدر الأعظم من إبلاغ ميلان بقمع الثورات البلغارية ووعد باحترام جميع الحقوق. لكن ميلان أرسل إنذارًا نهائيًا بشأن البوسنة والهرسك، مدعيًا أن القمع العثماني هناك أضر بالمصالح التجارية والاقتصادية للصرب وكذلك بالاعتزاز القومي، وطالب بتعيين والٍ لها حتى تتمكن القوات الصربية من احتلال الإقليم واستعادة النظام، وتسليم الهرسك إلى الجبل الأسود في الوقت نفسه! وكما هو متوقع، رفض العثمانيون الامتثال. وفي 2 تموز/ يوليو، أعلن ميلان الحرب علانية، وتبعه نيقولاي في اليوم التالي بحجة أن القوات العثمانية في الهرسك قد انتهكت حدوده الجنوبية في ملاحقة المتمردين؛ وهكذا بدأت أزمة البلقان الأولى. أجبر إعلانا الحرب كلًا من روسيا والنمسا على تنسيق ردات فعلهما وطموحاتهما في رايخستاد (Reichstadt) (8 تموز/ يوليو)، جنوب

---

(140) Davison, pp. 346-349; *Levant Herald* (17 July 1876).

بوهيميا. نصّ الاتفاق على أنهما سيبقيان خارج الصراع في الوقت الراهن، لكن إذا هَزم العثمانيون بلاد الصرب والجبل الأسود، فسوف يتدخلان للتأكد من أن السلطان لن يستفيد بل سيمنح بدلًا من ذلك الجبل الأسود الاستقلال أثناء تأسيس البوسنة والهرسك بالطريقة التي صوّرتها مذكرة برلين السابقة. وقد اختلفت النصوص حول ما سيحدث إذا خسر العثمانيون. نصت النسخة النمساوية أن تحصل النمسا على البوسنة والهرسك مقابل مكاسب روسية في بيسارابيا وشمال شرق الأناضول، وأن يكتفي الصرب بنوفي بازار وصربيا القديمة؛ في حين نصت النسخة الروسية على منح أجزاء من البوسنة والهرسك للصرب والجبل الأسود، مع حصول آل هابسبورغ على كرواتيا العثمانية فقط وأجزاء من البوسنة بالقرب من الحدود النمساوية لموازنة المكاسب الروسية.

كان الرأي العام الروسي متحمسًا بشدة لأفعال بلاد الصرب والجبل الأسود، لكن بما أن القيصر لم يكن مستعدًا بعد للتدخل الصريح، كان التعاطف هو كل ما يمكن أن يقدمه دعاة القومية السلافية، على الرغم من ذهاب مئات المتطوعين الروس إلى بلاد الصرب، وتعيين الجنرال الروسي تشرنيابيف (Mikhail Chernyayev) قائدًا للجيش الصربي. لكن تحالف البلقان انهار بالفعل. وبقي كارول ملك الإمارتين المتحدتين خارجه، ولم يرغب في مساعدة أي من جيرانه على التوسع، على الرغم من محاولته استغلال الأزمة لزيادة نفوذه في اسطنبول، مطالبًا بأن يُطلَق على دولته اسم رومانيا، وأن يُسمح له بإرسال مفوضه الخاص للبقاء في اسطنبول لتمثيله لدى الباب العالي والسفراء الأجانب. وبقيت اليونان محايدة أيضًا على الرغم من أنها استغلت الوضع لجعل يوناني كريت يرفضون التعاون في الانتخابات التي كانت تُجرى آنذاك للمجالس الإدارية، على أمل أن يُجبَر الباب العالي على منحهم التمثيل بما يتناسب مع أعدادهم بدلًا من مجرد مساواتهم بالمسلمين. ولم يكن الصرب مستعدون للحرب، خصوصًا ضد الجيش العثماني الذي تم بناؤه وتسليحه بالبنادق والمدافع الحديثة خلال أواخر عهد عبد العزيز. كذلك اختار ميلان تقسيم القوات التي كانت لديه، على أمل الانضمام إلى الجبل الأسود في غزو البوسنة أثناء مقاومة القوات العثمانية الداخلة إلى بلاد الصرب من بلغاريا ومقدونيا. لكن ذلك تسبب في تقليص عديد القوات التي يقودها تشرنيابيف، إلى حد أن العثمانيين استطاعوا القضاء عليهم في معركة استمرت أسبوعًا في ألكسيناتز (19 - 24 آب/ أغسطس 1876)،

على الرغم من أنهم لم يمضوا قدمًا في نصرهم خشية من التدخل الأجنبي. وقد أبلى سكان الجبل الأسود حسنًا نسبيًا على طول الحدود البوسنية ضد الحاميات العثمانية بقيادة أحمد مختار باشا، لكن مع الهزيمة الصربية انسحبوا سريعًا، وبالتالي سكنت الأزمة.

رابع وأربعون: عزل مراد الخامس

في اسطنبول، كان مدحت لا يزال يعمل على مسودة دستوره، لكن المشاعر الشعبية المتأججة ضد أوروبا كانت تتطلب اهتمامه الفوري. وقد خلق وصول تعزيزات من مصر وتونس أجواء دينية محمومة في العاصمة. وفي هذه الأثناء، كانت الخسارة المؤقتة في إيرادات البوسنة وبلغاريا المصاحبة لتكلفة التعبئة الجديدة وتدفق اللاجئين من الأقاليم المتمردة، قد جعل من المستحيل على الحكومة حتى محاولة دفع فوائد السندات. لذلك، أوقف محمد رشدي في تموز/ يوليو دفع جميع الديون، متسببًا في ردة فعل هائلة في الدوائر المصرفية الأوروبية. كما طالب وزير الخزانة يائسًا الرعايا بالتسديد الطوعي للضرائب والقروض، والتي كانت في الواقع مطلوبة في كثير من الأماكن بغض النظر عن القدرة على الدفع. وطُبعت النقود الورقية الجديدة من دون أي غطاء حقيقي، وسرعان ما بدأت قيمتها تنخفض، ما دفع النظام المالي العثماني برمته إلى التراجع معها. ومع وجود الآلاف من الرجال في الجيش، تُركت الكثير من المحاصيل في الحقول بلا حصاد، ما زاد من إلحاق الضرر بالوضع المالي، كما تسبب في المجاعة والعوز في أنحاء السلطنة.

كانت هناك حاجة إلى قيادة قوية لمواجهة الأزمتين الداخلية والخارجية، لكن حالة مراد الخامس لم تظهر أي علامة على التحسن. وقد زار اسطنبول في 10 آب/ أغسطس طبيب من فيينا كان قد عالج الملكة فيكتوريا ذات مرة، فدعته الحكومة لفحص السلطان، فأفاد بأنه مكتئب وعصبي لكنه قادر على التعافي إذا امتنع عن معاقرة الخمر وحاول الراحة. لكن مراد كان لا يزال رأس الدولة، وكان توقيعه مطلوبًا للتحقق من صحة القوانين والمراسيم والاتفاقيات الدبلوماسية والقرارات الرئيسية الأخرى، وكان من الصعب على الحكومة العمل من دونه. بناء عليه قُدمت اقتراحات بأن يتولى الأمير عبد الحميد العرش، أو على الأقل أن يحل محل مراد وصيًا على العرش. لكن لم تكن هناك سابقة للوصاية على العرش العثماني، في حين أصر

عبد الحميد على أنه لن يوافق على تولي الحُكم إلا بعد أن يُثبت الفحص الطبي أن لا أمل في شفاء مراد. ويبدو أن عبد الحميد كان على استعداد تام لتولي العرش؛ فقد كان أميرًا ذكيًا وطموحًا، جيد التحصيل، وعلى دراية بالأفكار الليبرالية، وكان مقتنعًا بأنه يستطيع إنقاذ السلطنة. وللحصول على دعم مدحت التقى به خارج القصر، في قصر خاص، ووعد بأنه إذا أصبح سلطانًا سيوافق على الدستور، ولا يتصرف إلا بناءً على نصيحة وزرائه، وأنه سيعين رجالهم أمناء للقصر. قَبِلَ مدحت، لأنه رأى أن الترتيب الجديد يَعِد بنظام برلماني.

لذا قرر مجلس الوزراء في 31 آب/ أغسطس عزل مراد. وأصدر شيخ الإسلام فتوى تبرر هذا الفعل على خلفية اختلال في قوى السلطان العقلية، وهو ما أيده بيان طبي وقَّع عليه عدد من أطباء اسطنبول يؤكد انعدام احتمال تعافي السلطان مراد. وفي اليوم التالي اجتمع جميع الشخصيات البارزة بغرف الديوان السلطاني لقصر طوبقابي، حيث تم عزل مراد، وأقسم الجميع الولاء لعبد الحميد الثاني بصفته السلطان الجديد. ثم ذهب مراد للعيش في قصر چراغان، حيث تحسنت حالته العقلية بمجرد زوال مسؤوليات الدولة، ما دفعه إلى الانخراط في السياسة بعض الشيء والقيام بعدد من المحاولات الفاشلة لاستعادة عرشه، حتى مات بشكل طبيعي في 29 آب/ أغسطس 1904. وهكذا خلف مراد المتقلب ذلك الرجل الذي من شأنه أن يسيطر على الحياة العثمانية لثلاثٍ وثلاثين سنة تالية.

الفصل الثالث

ذروة التنظيمات:
عهد عبد الحميد الثاني (1876-1909)

وُلد عبد الحميد الثاني الذي ارتقى العرش في سن الرابعة والثلاثين، لإحدى محظيات عبد المجيد، هي السيدة ترمشكان، عقب تولي والده الحكم مباشرة في 21 أيلول/ سبتمبر 1842. وخلال السنوات التي كان فيها أميرًا، يبدو أنه قد تميز بين إخوانه بتجنب اللهو على النمط الأوروبي الجديد الذي كان يدخل إلى القصر في ظل سلطة والده، وتجنب الإسراف إلى حد الشُّح. كما أمضى الكثير من الوقت خارج مسكنه في قصر دولمه بهچه، في منزل صيفي على مضيق البوسفور أعلى تارابيا؛ وفي قصر صغير في الكاغد خانه على القرن الذهبي؛ وفي منزل والدته في ماچكا، في الريف خارج بي أوغلو؛ وفي قصر أخته، حيث اغتنم الفرصة للاتصال بالعثمانيين من جميع المراتب وبعض الأجانب، ومناقشتهم في مشاكل السلطنة وكيفية حلها. وقد كان قريبًا منه بشكل خاص في هذه الأيام المبكرة، رجل إنكليزي يدعى تومبسون، كان يملك مزرعة بجواره في تارابيا، واثنين من بيروقراطيي التنظيمات الأدنى مرتبة، هما إبراهيم أدهم أفندي ومحمد عزت صفوت أفندي، الأكثر شهرة من بين وزراء المعارف في القرن التاسع عشر، وكلاهما خدمه بعد ذلك كصدر أعظم لمدة من الوقت. وتولى تدبير أمواله الشخصية مصرفي أرمني معروف من غلطه، يدعى هاغوب ظريفي بك، اكتسب منه معرفة بالمال والاقتصاد كان من شأنها أن تنفعه جيدًا في أوقات لاحقة. هكذا كان الأمير الشاب مخلصًا على الرغم من كونه عنيدًا مثابرًا إلى حد ما، وكان مصممًا على إعداد نفسه كأفضل ما يمكن لمهمة إنقاذ السلطنة.

أولًا: الأزمة العالمية

كانت بدايات عهده بالكاد مؤاتية. فقد رد الأمير ميلان على كارثة ألكسيناتز، التي وقعت قبل أسبوع فقط من تولي عبد الحميد، بمقترحات للسلام. مع ذلك، أثار عملاء إغناتييف في بلغراد الحماسة لحرب جديدة على الرغم من حقيقة أن القيصر ومعظم وزرائه في سان بطرسبرغ رفضوا فكرة نشر النفوذ الروسي عبر بلاد الصرب في ذلك الوقت، داعين بدلًا من ذلك إلى بلغاريا كبيرة مستقلة، والتي من شأنها أن تنشأ على حساب الطموحات الصربية في الجنوب وتكون بمثابة حجر الزاوية للقوة الروسية في المنطقة. وقد نصح السفراء في اسطنبول الباب العالي بالحذر وبقبول مقترح ميلان، لكن الرد العثماني، الذي تأخر بسبب أحداث تولي العرش، ذكر أن الصرب استغلوا ضبط النفس العثماني لإعادة التسلح، وأن على القوى العظمى أن تضمن سلامة السلطنة من تجدد الهجوم قبل أن تتم الموافقة على السلام. وعلى الرغم من التحريض الذي مارسه دعاة القومية السلافية، ذهب ميلان لتأدية فروض الولاء للسلطان الجديد، والسماح للقوات العثمانية باحتلال أربعة حصون رئيسية في البلاد، هي بلغراد، وبوغوردلين، وسمندريا، وفتح الإسلام، وحل الميليشيات الوطنية الصربية، وإعادة القوميين البلغار الذين فروا إلى الأراضي الصربية، وزيادة الجزية لتعويض الباب العالي عن الأضرار الناجمة عن الحرب. وأخيرًا، عرض ميلان إكمال ذلك الجزء من سكك حديد الروملي الممتد من بلغراد إلى نيش، والذي من شأنه أن يسمح للعثمانيين بالاتصال المباشر مع الخطوط الأوروبية، وهو طموح تسبب الصرب في إحباطه طويلًا. وقد دعمت القوى جميع مقترحات ميلان باستثناء تلك المتعلقة بوضع قيود على قواته المسلحة ووضع حاميات عثمانية على أراضيه. وكانت بريطانيا ترغب في إضافة بنود تجبر الباب العالي على منح الحكم الذاتي للبوسنة والهرسك، وتَعِد بإصلاحات كبيرة في بلغاريا، لكن استُبعدت في النهاية حتى لا تؤخر حل الأزمة الحالية.

لكن بينما قَبِلَ السفير الروسي في اسطنبول المقترحات الجديدة، ظل تشرنيايف على رأس الجيش الصربي، وقام دعاة السلافية في بلغراد بإجبار ميلان على رفضها. وهاجم الصرب المواقع العثمانية في ألكسيناتز مرتين (22-23 أيلول/ سبتمبر و28 أيلول/ سبتمبر) فتمت هزيمتهم، وفقد العديد من الضباط الروس حياتهم. فما كان

من ميلان إلا أن حشد كل رجل استطاع العثور عليه في بلغراد، وانطلق إلى الجبهة على رأس فرقة غير منظمة. وفي اسطنبول، تدخل إغناتييف، وهدد بشن هجوم روسي ما لم يُترك الصرب وشأنهم. وتغلب الإنذار فعلًا، حيث استُدعي الجيش العثماني من بلاد الصرب (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1876)، وأُرسلت ضرائب الولايات وقواتها إلى الوطن لتخفيف العبء المالي الهائل.

هددت إمكانية التدخل الروسي باشتعال حرب مع النمسا، التي كانت لها طموحات خاصة في غرب البلقان. ومثل هذا الحدث كان من شأنه أن يدمر عصبة الأباطرة الثلاثة، التي حافظ عليها بسمارك لمواجهة الطموحات الفرنسية للانتقام في أوروبا. ولإنقاذ توازن القوى الأوروبي الذي أنشأه، اقترح بسمارك بالتالي تقسيم الدولة العثمانية بطريقة ترضي كلًا من النمسا وروسيا؛ حيث تحصل الأولى على البوسنة والهرسك، وتحصل الثانية إضافة إلى جنوب بيسارابيا، على نوع من الهيمنة على رومانيا وبلغاريا، وتُعوَّض فرنسا بسوريا وبريطانيا بمصر وبعض جزر البحر المتوسط. مع ذلك، بينما كان دزرائيلي مكبل اليدين في دعم سلامة الدولة العثمانية بسبب حملة غلادستون، "الأهوال البلغارية"، فقد عمل على إحباط هذا الحل لتجنب زيادة القوة النمساوية والروسية التي كان سيتسبب فيها، بغض النظر عن أي تعويض لبريطانيا وفرنسا. أخيرًا، عندما هدد الضغط العثماني في بلاد الصرب بالتدخل الروسي والحرب مع النمسا، تراجع بسمارك وقبل اقتراحًا بريطانيًا لعقد مؤتمر دولي في اسطنبول لتسوية الأمر (4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1876).

لم تُعجِب الفكرة الباب العالي، لأنها تضمنت إصرارًا بريطانيًا على استعادة حدود ما قبل الحرب لكل من بلاد الصرب والجبل الأسود، وتعهدات بالحكم الذاتي والإصلاحات لكل من بلغاريا والبوسنة والهرسك. لكن التهديدات البريطانية بالسماح للروس بمهاجمة جيوش السلطان وهزيمتها أجبره في النهاية على المضي والقبول. وقد جرت معظم المفاوضات الفعلية بين الممثلين الأجانب في الأسابيع الأولى من شهر كانون الأول/ ديسمبر أثناء تجمعهم في اسطنبول لحضور المؤتمر. وبعد بعض المناقشات والجدل، اتفقوا على ترك حدود بلاد الصرب والجبل الأسود كما كانت، مع تعديلات إقليمية طفيفة فحسب لمصلحتهما على حساب البوسنة. وصارت البوسنة تتمتع عمليًا بالحكم الذاتي، ومن شأنها أن تتحد مع الهرسك في

ولاية واحدة ليحكمها والٍ يعينه السلطان ويكون مسؤولًا أمامه، لكن بمشورة القوى العظمى وموافقتها. عَكَسَ إغناتييف إذاك الرغبة الجديدة لروسيا في بناء مركزها في البلقان على أساس دعم بلغاريا الكبيرة بالدعوة إلى حصولها على جزء كبير من جنوب بلاد الصرب والأراضي الواقعة على طول الطريق إلى بحر إيجة والبحر الأسود، التي لا تزال تحت السيطرة العثمانية، لكن بحاكم مسيحي يعينه السلطان مدى الحياة واحتلال عسكري روسي لتنظيم إدارتها الجديدة. وقد تمكن البريطانيون من إقناع الروس بالتخلي عن المطالبة بمنفذ بلغاري على بحر إيجة.

ثانيًا: دستور عام 1876

استغل مدحت المؤتمر لتبرير إصدار دستور عاجل من شأنه أن ينشئ حكمًا برلمانيًا. وقال إن إعلانه سيثني القوى العظمى عن التدخل في الشؤون العثمانية بحجة تطبيق الإصلاحات. من ناحية أخرى، وبمجرد توليه العرش، رغب عبد الحميد في استعادة السلطة لمصلحة القصر، ولم يكن في عجلة من أمره لإصدار مثل هذه الوثيقة. بناء عليه، وبدلًا من الرجال الذين أرادهم مدحت، عيّن في خدمة قصره صهره، الداماد محمود جلال الدين باشا، وزير التجارة السابق، رئيسًا للخدمة الداخلية للقصر، أو مُشير المابين (مابين مُشيرى/ mâbeyin müşiri)، وعين مولى الأخير، بهرام آغا، رئيسًا للخصيان، واثنين ممن يشملهم برعايته، هما سعيد الإنكليزي معاونًا شخصيًا، وكوچك سعيد (سعيد الصغير) رئيسًا للكُتّاب. وهكذا شكل زمرة قصره الخاصة، مع أحمد جودت والسرعسكر رديف باشا بوصفهما مستشارين سياسيين رئيسيين له.

كان مدحت باشا لا يزال يحتفظ بهيمنته على مجلس الوزراء، رغم أنه لا يتعدى كونه رئيسًا لمجلس الدولة. واستجابة لمطالبه المستمرة، أمر عبد الحميد (7 تشرين الأول/ أكتوبر) بإنشاء لجنة دستورية للعمل على صياغة الدستور. شُكلت اللجنة برئاسة مدحت، وكانت تتألف في المجمل من 28 عضوًا، منهم 16 بيروقراطيًا و10 من العلماء واثنين من العسكريين. وقد كان وجود رجال من أمثال جودت يعني أن مدحت ما عاد لديه هنا ذلك النوع من الهيمنة التي كان يتمتع بها من قبل في مجلس الوزراء. وقد جاءت المسودات من عدد من الأعضاء، كان من بينهم مدحت. وفي تشرين الأول/ أكتوبر، وبعد نقاش طويل، تمت الموافقة على تشكيل البرلمان، على أن يتألف من مجلس منتخب يضم 120 عضوًا من المسيحيين والمسلمين، مدته

ثلاث سنوات، على أن يُستبدل الثلث كل عام. ويتألف مجلس الأعيان الذي يعينه الباب العالي من 30–50 عضوًا. وقد نُشر الاقتراح في الصحف، ووافق عليه رسميًا وجهاء السلطنة في 10 تشرين الأول/ أكتوبر، وأُصدر قانونًا في 28 تشرين الأول/ أكتوبر، وطُلب من الحاكم الاستعداد مباشرة للانتخابات. لذلك، من غير المرجح أن يكون ممثلو القوى العظمى الذين اجتمعوا في اسطنبول بعد شهر من ذلك الوقت، غير مدركين لجهود الإصلاح العثمانية كما زعموا في ما بعد.

انضم محمد رشدي، الذي كان لا يزال صدرًا أعظم، إلى رجال السلطان في رفض البنود التي تتجه إلى الحد من سلطات السلطان، بحيث تأخر القبول النهائي بينما كان على اللجنة العودة إلى العمل. لكن قُرْب انعقاد المؤتمر الدولي مَنح مدحت الدافع الذي يحتاجه لفرض التنازلات، فيمكن بذلك إصدار الدستور النهائي قبل أن تجتمع القوى بالفعل. كانت المسودة النهائية جاهزة في 1 كانون الأول/ ديسمبر حيث نوقشت بحماوة في الأيام القليلة التالية. وقد رُفضت البنود التي تجعل اللغات الرئيسية للأقليات لغات رسمية ومتساوية مع التركية العثمانية، على أساس أن هذا من شأنه أن يجعل من البرلمان برج بابل حيث تتبلبل الألسنة. كما استُجيب لرغبة عبد الحميد في إلغاء البنود المتعلقة بالمسؤولية الوزارية على الرغم من اعتراضات مدحت، وبالتالي انتُزع جوهر الخطة الأصلية لذلك الأخير. وعلى الرغم من أن مدحت ورشدي أيّدا وحدهما مادة تضمن حرية الصحافة، فقد قُبلت في النهاية لتجنب حدوث أزمة داخل اللجنة في الوقت الذي كان يجتمع ممثلو القوى العظمى. وفي 6 كانون الأول/ ديسمبر، منحت الحكومة الموافقة النهائية على عمل اللجنة، لكن علّق إصدارها السلطان، الذي أصر على إدراج امتياز يسمح له بنفي أي شخص يرى أنه يمثل خطرًا على سلامة الدولة. وفي حين بدا أن هذا يتعارض مع العديد من ضمانات العدالة الواردة في أجزاء أخرى من الدستور، فقد قبل مجلس الوزراء في النهاية بذلك، وأضيفت المادة 113 للحصول على موافقة السلطان.

مع الانتهاء من عمل اللجنة، عُيِّن مدحت صدرًا أعظم للمرة الثانية (19 كانون الأول/ ديسمبر 1876). أما الدستور، الذي أُعلن في 23 كانون الأول/ ديسمبر 1876، فكان يتألف من 119 مادة مقسمة إلى 12 قسمًا، لكنه في الواقع لم يكن وثيقة على النمط الغربي كما وصفه في ذلك الوقت أو بعد ذلك مراقبون

غربيون، إذ إنه تضمن التجربة والممارسة العثمانيتين السابقتين أكثر بكثير مما ظهر على السطح. فلقد نص على فصل السلطات شكلًا أكثر بكثير من الواقع، وعكست التغييرات المؤسسية التطور بدلًا من الابتعاد الجذري عن التقاليد السابقة[1].

1. السلطنة

لم يقترح حتى العضو الأكثر ليبرالية في اللجنة إقامة جمهورية أو أي شيء قد ينتقص بشكل أساسي من الحقوق السيادية للسلطان. هكذا أُعلنت السلطة السيادية العثمانية شاملة الخلافة الإسلامية العظمى، واستمر منحها لأكبر أعضاء السلالة العثمانية (المادتان 3 و4). وكان شخص السلطان مقدسًا، غير مسؤول أمام أحد عن أفعاله (المادة 5)، وبالتالي كان الدستور بأكمله يعتمد باستمرار على حسن نيته. وقد كان له الحق الوحيد في تعيين الوزراء وإقالتهم، وهو ما جعلهم مسؤولين أمامه بدلًا من البرلمان، وكذلك إصدار العملة وذكر اسمه في خطبة الجمعة، وإبرام المعاهدات وإعلان الحرب والسلام، وقيادة القوات المسلحة، وإصدار جميع القوانين العلمانية، والإشراف على تطبيق القانون، وتخفيف العقوبات القضائية، وعقد البرلمان وحلّه، وإجراء الترتيبات اللازمة لانتخاب النواب (المادة 7). ولم يقتصر السلطان على التصديق على القرارات البرلمانية لجعلها قوانين، بل كان بإمكانه أيضًا الاستمرار في إصدار أي فرمان من دون موافقة البرلمان، على الرغم من أنه نادرًا ما تم ذلك خلال نصف القرن السابق. وكان بإمكانه إعلان تعليق العمل بجميع مواد الدستور بشكل مؤقت متى رأى ذلك ضروريًا، وإبعاد أي شخص يشعر بخطورته عليه وعلى الدولة (المادة 113). يعني أن عبد الحميد الثاني ظل تقريبًا بقوة أسلافه نفسها، وسرعان ما صار مدحت باشا نفسه أول ضحية بمجرد أن تم تجاوز الخطر الدولي.

2. السلطة التنفيذية

أراد مدحت أولًا استعادة لقب رئيس الوزراء بدلًا من الصدر الأعظم كجزء من العملية التي تُرسِّخ للمسؤولية الوزارية للبرلمان. لكن المسودة النهائية للدستور لم تحتفظ باللقب الأخير فحسب، وإنما حرمت كذلك صاحب المنصب من فاعلية سلطته من طريق السماح للسلطان بتعيين الوزراء وعزلهم، وبالتالي السيطرة عليهم. كان يجوز

(1) تُناقش مصادر الدستور في ص 785 أدناه.

للصدر الأعظم أن يدعو إلى اجتماعات مجلس الوزراء ويرأسها (المادة 28) ويتولى الأمور التي لا تقع ضمن اختصاص الإدارات (المادة 29)، لكن من دون أي سلطة حقيقية على الوزراء، حتى صار أقل من الأول بين أقرانه. وكان كل وزير مسؤولًا عن أعمال وزارته، لكن المطالبة بمحاكمته، التي تتطلب تصويت ثلثي أعضاء المجلس، كانت تحتاج إلى تصديق السلطان قبل أن تُجرى المحاكمة (المادة 31). وكان يجوز لمجلس الوزراء أن يبادر بالتشريع، بما في ذلك تقديم مقترحات لتعديل القوانين القائمة. وإذا رفض المجلس اقتراح قانون مهم، يجوز للسلطان حل البرلمان والأمر بإعادة انتخابه خلال فترة محدودة (المادة 35). إضافة إلى ذلك، في حالات "الضرورة الملحة، إذا لم تنعقد جلسة عامة للمجلس، يجوز للوزير إصدار أوامر بهدف الحفاظ على الدولة من الخطر وحماية الأمن العام"، رغم وجوب عرض مثل هذه القوانين في وقت لاحق على البرلمان حال اجتماعه (المادة 36). ويجوز لكل وزير حضور جلسات كلا المجلسين أو أن يمثله أحد مرؤوسيه، كما يمكنه التحدث أمامهما كلما رغب (المادة 37). وإذا استدعاه المجلس للاستجواب، كان عليه أن يحضر شخصيًا أو يرسل ممثلًا عنه، لكن يمكنه أيضًا "الاحتفاظ بدفاعه" إذا رغب في ذلك، وترك المجلس من دون أن يكون لأي قوة أن تمنعه من ذلك (المادة 38).

3. البرلمان

جرى تقسيم البرلمان نفسه إلى مجلسين - مجلس النواب (مجلس المبعوثان/ Meclis-i Mebusan) ومجلس الأعيان (Meclis-i Âyân) - كان من المقرر أن يجتمعا سنويًا من الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر إلى الأول من آذار/ مارس (المادتان 42 و43)، ما لم يقم السلطان "بتقديم وقت الافتتاح أو تقصير مدة الدورة أو إطالتها" (المادة 44). كان من المقرر أن يُقام حفل الافتتاح بحضور السلطان أو الصدر الأعظم ممثلًا له، وكذلك الوزراء وغيرهم من الرجال البارزين، بخطاب سلطاني "يوضح حالة الشؤون الداخلية للدولة وحالة الشؤون الخارجية خلال العام السابق ويشير إلى الإجراءات التي يلزم اعتمادها للسنة التالية" (المادة 45). يتمتع جميع أعضاء البرلمان بحرية التعبير عن آرائهم، ولا تجري مقاضاتهم بسبب ذلك "ما لم يكونوا قد انتهكوا قواعد مجلسهم" (المادة 47). ويتمتعون بالحصانة من الاعتقال والدعاوى أثناء وجودهم في مناصبهم ما لم يختر مجلسهم رفع هذه الحصانة بأغلبية

الأصوات (المادتان 48 و79)، ولا يمكنهم الخدمة في كلا المجلسين أو في منصب تنفيذي في الوقت نفسه (المادتان 50 و62). ويجوز للأفراد الذين يرغبون في تقديم التماس للتشريع أن يفعلوا ذلك من خلال الوزارة المختصة. والقوانين التي يوافق عليها المجلسان، من المفترض أن يصادِق عليها مجلس الوزراء والصدر الأعظم قبل عرضها على السلطان (المواد 52-54)، ويجب أن تُعقد جميع المناقشات باللغة التركية العثمانية (المادة 57)، ويكون التصويت سريًا أو علنيًا بحسب الظروف (المادة 58).

يُعَيِّن السلطان مجلس الأعيان مباشرة، بحيث لا يزيد عدد أعضائه عن ثلث أعضاء مجلس النواب (المادة 60). ويجب أن يبلغ عُمر العضو 40 عامًا على الأقل، وأن يكونوا قد أدوا خدمة حكومية جديرة بالاعتبار. ويجري تعيينهم مدى الحياة، لكن عليهم الاستقالة إذا "رغبوا في مناصب أخرى" (المادة 62). يحَدَّد عدد النواب "بمعدل نائب واحد لكل 50,000 ذكر من الجنسية العثمانية" (المادة 65)، ويُختارون بالاقتراع السري وفق نظام يحدده قانون خاص (المادة 66)، والفترة مدتها أربع سنوات، ويكون كل نائب ممثلًا للأمة كلها وليس دائرته الانتخابية فحسب (المادة 71)، لكن عليه أن يكون مقيمًا أصلًا في الدائرة ليصبح مرشحًا (المادة 72). ويتولى السلطان اختيار رئيس المجلس ونائبي الرئيس من القوائم التي يقدمها له الأعضاء (المادة 77).

أُبقي على مجلس الدولة (شوراى دولت/ Şurayı Devlet) بكلتا وظيفتيه السابقتين، كمحكمة استئناف عليا للقرارات في قضايا القانون الإداري وكهيئة مسؤولة عن إعداد مشاريع القوانين للمقترحات المقدمة من الوزارات، أو مجلس الأعيان، أو مجلس النواب، بناءً على "المعلومات والتفسيرات المقدمة من الدوائر المختصة" (المادة 53). وهكذا، كان مجلس الدولة يقدم الخبرة في صوغ القوانين، بينما كان البرلمان بمثابة وسيلة لإشراك ممثل شعبي قَبْل إصدار القوانين.

عَكَسَت الوظيفة الإشرافية التي تصورها أنصار الدستورية للبرلمان، السلطة الحقيقية الممنوحة لمجلس النواب في المسائل المالية؛ إذ كان له الحق في التصويت على الموازنات السنوية التي يقدمها مجلس الوزراء فور افتتاح الجلسات كل عام (المادة 99). لم يكن باستطاعة الحكومة جمع الضرائب أو إنفاق الأموال غير

المصرح بها في الميزانية (المادتان 97 و100)، حتى السلطان لم يستطع تجاوز أو تجاهل قرار البرلمان في هذا الأمر مثلما كان يستطيع في حالة القوانين العادية. وللمساعدة في إجراء عملياته المالية، كان على مجلس النواب إنشاء مجلس محاسبة خاص به، هو ديوان المحاسبة (ديوان محاسبات/ Divan-ı Muhasebat)، يتولى مراجعة حسابات جميع الإدارات والمسؤولين الحكوميين، بينما يعيّن السلطان أعضاءه مدى الحياة، مع جواز فصلهم بأغلبية أصوات مجلس النواب. مَنحت هذه البنود البرلمان سيطرة كبيرة على عمليات الحكومة، لكن هذه السلطة كانت محدودة بتلك البنود التي مكنت كل وزارة من تطبيق ميزانية العام السابق إذا أخفقت تحت "ظروف استثنائية" في الحصول على موافقة البرلمان للعام الجديد قبل انتهاء الدورة البرلمانية (المادة 102). إضافة إلى ذلك، ينص الدستور أيضًا على أنه في حالة عدم انعقاد مجلس النواب، "يجوز للوزراء، في الحالات العاجلة الناشئة عن ظروف استثنائية [...] إيجاد المصادر اللازمة، بفرمان سلطاني، وخلق نفقات غير متوقعة في الميزانية"، بشرط أن يبلغوا البرلمان خلال دورته التالية (المادة 101)، تاركين الأمور بشكل أو بآخر كما كانت من قبل.

4. حقوق الفرد

صارت العثمانية الآن هي السياسة الرسمية للسلطنة، حيث تجسيد مفهوم المساواة الذي ساهمت التنظيمات في إرسائه، والسعي للقضاء على استقلالية نظام المِلل. "يُطلق على جميع رعايا السلطنة اسم عثمانيين، مهما كانت ديانتهم" (المادة 8). "يتمتع جميع العثمانيين بالحرية الفردية بشرط ألا تتعارض مع حرية الآخرين" (المادة 9). "جميع العثمانيين متساوون في نظر القانون، لهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها تجاه الدولة من دون تحامل يتعلق بالدين" (المادة 17). وجرى التأكيد على أن القبول في المناصب العامة لا يعتمد إلا على الكفاءة وعلى معرفة لغة الدولة الرسمية (المادتان 18 و19). لكل عثماني ضمان ممارسة دينه بحرية بشرط "عدم الإخلال بالنظام العام أو المعايير الأخلاقية" (المادة 11). مع ذلك، ظل الإسلام الدين الرسمي للدولة. وتقرر فرض الضرائب بما يتناسب مع ثروة كل دافع للضرائب (المادة 20). ولم يعد من الممكن مصادرة الممتلكات الخاصة، إلا لأغراض عامة ومع تعويض ملائم (المادة 21). كما نص الدستور بأن حرمة

المنزل مصونة: "لا يجوز للسلطات دخول أي مسكن بالقوة، أيًا كان من ينتمي إليه، إلا في الحالات التي يحددها القانون" (المادة 22). وحاولت مواد أخرى القضاء على المعاملة التعسفية للرعايا: "لا يمكن جمع مبلغ من المال كخدمة أو ضريبة، أو تحت أي مسمى آخر إلا وفقًا للقانون" (المادة 25)، و"يُمنع التعذيب واستخدام أدواته في أي شكل منعًا باتًا ومطلقًا" (المادة 26).

5. نظام العدالة

لفرض هذه الحقوق، أُدرج نظام المَحَاكم العلمانية الذي طورته التنظيمات، بأكمله، في الدستور. وتقرر تعيين القضاة مدى الحياة (المادة 81)، وتنظيم المحاكم وفقًا للقانون (المادة 88)، وعدم السماح بأي تضارب (المادة 86). وأبقي على المحاكم الشرعية للمسائل الدينية الإسلامية، بينما ذهب غير المسلمين إلى محاكم المِلل الخاصة بهم في الحالات المماثلة. وأخيرًا، أُنشئت محكمة عليا جديدة (ديوان عالى/ Divan-ı Âli) للنظر في التُّهم الموجهة لأعضاء الحكومة في السلطة التنفيذية والبرلمان، تتألف من 10 أعضاء من كل من مجلس الأعيان ومجلس الدولة ومحكمة الاستئناف العليا. وتقرر انعقاد المحكمة بفرمان من السلطان، حسب الحاجة، لمقاضاة "الوزراء، ورئيس محكمة النقض وأعضائها، وأي متهمين آخرين بجريمة المساس بسلامة الدولة أو محاولة الإضرار بها".

6. إدارة الولايات

أخيرًا، واستلهامًا من مدحت، دُمج نظام الولايات العثماني لعام 1864، مع المجالس الممثلة للولايات والنواحي والدوائر التي تقوم بمهمة "النقاش حول مواضيع المنفعة العامة، مثل إنشاء وسائل الاتصال، وتنظيم المصالح الزراعية، والتنمية التجارية، والتجارة، والزراعة، وتوسيع نطاق التعليم العام"، وكذلك تقديم الشكاوى والحصول على تعويض عن الأفعال المرتكبة بشكل مخالف للقانون (المادتان 109 و110).

7. الرعايا

كذلك أُدرجت في الدستور إصلاحات التنظيمات المفروضة على المِلل، مع التزام كل مِلة بتنظيم مجلس مدني منتخب خاص بها على المستويين المركزي والمحلي،

لرعاية الشؤون الداخلية وكذلك علاقات مجتمعها بالحكومة والمجالس الإدارية. وتقرر أيضًا الحفاظ على التنظيمات البلدية التي أُنشئت سابقًا في اسطنبول وفي الولايات من خلال لوائح تنظيمية منفصلة (المادة 112)؛ لكن نتيجة لتجارب مدحت باشا كوالٍ، تضمن الدستور بندًا ينص على أن "إدارة الولايات ستقوم على مبدأ اللامركزية،" مع تحديد التفاصيل بموجب القانون مستقبلًا.

في المحصلة، تضمن دستور عام 1876 الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان والمؤسسات الأساسية التي وضعتها التنظيمات خلال نصف القرن السابق، بشكل مفهوم للغرب. لقد أُنشئ برلمان على النمط الغربي لمساعدة مجلس الدولة في العملية التشريعية وإحداث توازن مع الباب العالي. وفي إطار تشكيل الحكومة الحديثة انطلاقًا من التجربة العثمانية، قام أعضاء اللجنة الدستورية، الذين يراقبهم السلطان الجديد عن كثب، بإنتاج جهاز يهدف إلى مواصلة العمل الذي بدأته التنظيمات.

ثالثًا: اختتام مؤتمر اسطنبول

أُعلن عن الدستور بالطبع بالتزامن مع الافتتاح الرسمي لمؤتمر اسطنبول، الذي عُقد في مكاتب وزارة البحرية في ترسانة السفن السلطانية على القرن الذهبي. وعندما عُقدت الجلسة الأولى، ذُعر الموفدون لدى سماعهم دوي المدفع المصاحب للإعلان. وقام صفوت باشا، صديق السلطان القديم ووزير الخارجية آنذاك، بإبلاغ المشاركين في المؤتمر على الفور أن الإصلاحات التي طالبت بها القوى العظمى ما عادت مشكلة، بعد إدراجها في الدستور. وللسبب نفسه، رُفض كل اقتراح سبق أن وضعه السفراء؛ إذ لا يمكن التخلي عن الأراضي الجديدة التي ستُنتزع من البوسنة ومنحها لبلاد الصرب والجبل الأسود، لأن الدستور نص على أن السلطنة هي بمثابة وحدة متكاملة. ولا يمكن التمييز بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين، حيث نص الدستور على المساواة. كما لم ينص الدستور على الإشراف والرقابة الأجنبيين. وسيكون من شأن إنشاء ميليشيات محلية مسيحية أن يخل بالتوافق الذي أوجده الدستور. ومن شأن المَحَاكم الدينية المستقلة لغير المسلمين أن تقضي على المحاكم العلمانية المدرجة في الدستور، وما إلى ذلك.

قام عبد الحميد في الواقع بإرسال مدحت لعرض خطته على القوى العظمى، والتي تُستدعى في إطارها لجنة دولية للنظر في شكاوى البلغار وتقديم توصيات لإجراء تغييرات، وهي نفسها تحكم على جميع المسؤولين الذين تثبت مسؤوليتهم عن أي أعمال وحشية. وتتعهد الحكومة العثمانية بالإنجاز السريع للإصلاحات المنصوص عليها في الدستور، وتكون القوى الموجودة في المؤتمر بمنزلة الضامن. لكن مدحت في الواقع كان أكثر معارضة للتدخل الأجنبي من سلطانه، ربما نتيجة لتجربته معهم في ولاية الدانوب؛ وبالتالي تعامل مع ما قدمه عبد الحميد على أنه مجرد اقتراحات، ولم يقدمها إلى المؤتمر، واستمر في الحفاظ على موقف متشدد أمام جميع مقترحاته[2]. وفي مواجهة الرفض العثماني الكامل لمقترحات التسوية، توصل اللورد سالسبيري (Robert Cecil - Lord of Salisbury) – المفضل لدى روسيا ولتطلعات دول البلقان أكثر من دزرائيلي وزملائه في مجلس الوزراء – إلى اتفاقية تتضمن خطة معدلة تقضي بتقسيم بلغاريا إلى ولايتين، شرقية وغربية؛ وإنشاء محاكم استئناف جديدة هناك وكذلك في البوسنة والهرسك؛ وتعيين القضاة مدى الحياة بالاشتراك مع القوى العظمى؛ واستخدام اللغات المحلية في المحاكم إلى جانب التركية العثمانية. كما يُختار الولاة بمشاركة القوى العظمى، وفي بلغاريا يقتصر الاختيار على المسيحيين. وتذهب ضرائب التبغ والجمارك إلى الخزانة المركزية، لكن تُترك جميع الضرائب الأخرى للنفقات الخاصة بالولايات، مع استبدال العشور بضريبة جديدة على الأراضي. ويبقى الجنود المسلمون حصرًا في المدن والحصون الرئيسية، في حين تُنظَّم ميليشيات مسيحية ومسلمة تتولى أعمال الشرطة في المناطق بحسب أغلبية أتباع كل دين. كما يُرسل جميع اللاجئين الشركس إلى الأناضول، ويُشكَّل الدرك المحلي تحت قيادة ضباط أوروبيين. وترسَل قوة من 5000 جندي بلجيكي للمساعدة في بلغاريا، مع وضع خطة لنقل الأراضي التي يسيطر عليها المسلمون إلى المزارعين المسيحيين، وذلك كله تحت إشراف لجان مختلطة[3].

(2) Mahmut Celâleddin, *Mirat-ı Hakikat. Tarih-i Mahmut Celâleddin Pasa*, 3 vols. (Istanbul: 1326-1327/1908), vol. 1, pp. 227-230; Ahmet Midhat, *Zübdet el-hakayik* (Istanbul: 1295/1878), pp. 89-91; Enver Ziya Karal, *Osmanlı Tarihi*, vols. V-VIII (Ankara: 1952-1962), vol. 8, p. 30.

(3) Foreign Office Archives, Public Record Office, London, 198/42, no. 157, Salisbury to Derby, January 11, 1877.

من الواضح أن الاقتراح الجديد لقي رفضًا أشد من الباب العالي؛ فما كان من سالسبيري إلا أن هدد بأنه إذا رُفضت الخطة، فإن روسيا ستهاجم، وبريطانيا لن تفعل شيئًا لمساعدة الباب العالي في الدفاع عن نفسه[4]. وبعد ثلاثة أيام، قدم مدحت الخطة والتحذيرات المصاحبة لها إلى اجتماع عام من الأعيان انعقد في اسطنبول، موضحًا أن العثمانيين قد يضطرون إلى القتال بمفردهم، ومؤكدًا أن الاستسلام يعني نهاية الاستقلال العثماني. يبدو أن كلمات مدحت ألهبت مشاعر الأعيان وكذلك الجماهير في الشوارع. حتى قادة المِلل تحدثوا بشدة ضد مقترحات التدخل الأجنبي، بحيث رُفضت في النهاية بالإجماع تقريبًا، ثم عرض مدحت على القوى العظمى الإصلاحات الإقليمية الخاصة بالتنظيمات التي وعد بها من قبل، ليس أكثر[5]. ويبدو أن مدحت تلقى تشجيعًا للإصرار على موقفه من السير هنري إليوت (Henry Elliot)، السفير البريطاني في اسطنبول، الذي عارض مع دزرائيلي سياسات سالسبيري، وخطط للقيام بما في وسعه لإنقاذ العثمانيين. وعلى ما يبدو فإن السلطان لم يُبلغ بالاتصالات الأخيرة، فاعتبر أن قرار مدحت برفض المقترحات من دون مزيد من التفاوض هو دعوة غير ضرورية إلى الحرب، وبدأ يعيد التفكير بشأن وزيره الأعظم الجديد. وقد قام سالسبيري وممثلو ألمانيا بمحاولة أخيرة للتوصل إلى اتفاق، فخفضوا سقف المقترحات الخاصة بالحاكم المسيحي لبلغاريا والدرك البلجيكي، لكن مدحت رفضها كذلك، ثم اختتم المؤتمر في حالة من الإحباط التام (20 كانون الثاني/ يناير 1877).

رابعًا: إقالة مدحت

كان فشل المؤتمر بدلًا من تطبيق الدستور هو الذي ألهم، من نواح عديدة، عبد الحميد بالتخطيط لاستعادة السلطة لمصلحة القصر. فالسلطانُ، في أي حال، لم يكنّ لمدحت أي ود، وقد رأى بوضوح كبير الأهداف السياسية للدستور، واستاء من أن يذهب فضل الإصلاحات إلى الصدر الأعظم، الذي كان يمجده العثمانيون والأجانب على حد سواء. وقد استخدم المقربون من السلطان في القصر، وعلى

(4) Foreign Office Archives, Public Record Office, London, 198/42, no. 158, Salisbury to Derby, January 12, 1877.

(5) Midhat, pp. 91-118, Foreign Office Archives, Public Record Office, London, 198/42, no. 159, Salisbury to Derby, January 12, 1877.

رأسهم محمود جلال الدين وزوجته السلطانة جميلة (أخت السلطان)، كل حادثة لإثارة السلطان ضد مدحت، ولا سيما تعلقه بالعثمانيين الشباب، وعزوا جميع أقوالهم إلى نفوذه. وقد أدت خطط مدحت لقبول الطلاب المسيحيين في كلية العلوم الحربية ورفضه لبرنامج محمود نديم لإعادة تمويل الدَّين العام، إلى إثارة غضب السلطان. وأخيرًا، أدت مسؤولية مدحت عن فشل المؤتمر، إلى قرار عبد الحميد بإرساله في رحلة ممتدة إلى أوروبا (5 شباط/ فبراير 1877) بعد وقت قصير من مغادرة المفوضين الأجانب اسطنبول. وصار مدحت، الذي حُرم من ختم الصدر الأعظم، حالة ينطبق عليها المادة 113 من الدستور، فاضطر إلى الصعود على متن السفينة التي كان من شأنها أن تأخذه إلى المنفى، ليصبح إبراهيم أدهم باشا، المقرب من السلطان والرئيس السابق لمجلس الدولة، صدرًا أعظم؛ وليرأس عبد الحميد نفسه بعد ذلك اجتماعات مجلس الوزراء، ويحدد سياسة الحكومة في ما يتعلق بالشؤون الخارجية، فضلًا عن قمع التظاهرات التي يقوم بها طلبة الدين وطلبة كلية العلوم الحربية، بشكل ينذر بالسوء بما فيه الكفاية. وسرعان ما تمكن السلطان من إغراق المزيد من الاحتجاجات في خضم المشاعر العامة التي رافقت الانتخابات البرلمانية والأزمة الدولية الجديدة التي تلت ذلك[6].

خامسًا: الجهود الدبلوماسية لتجنب الحرب

في غضون ذلك، كان مدحت يتفاوض على سلام منفصل مع بلاد الصرب والجبل الأسود لإضعاف موقف القوى العظمى في مؤتمر اسطنبول، وإزالة الأسس التي تقوم عليها التهديدات الروسية. وبعد خلع مراد مباشرة، قبل الأمير ميلان الشروط العثمانية، ووُقّعت اتفاقية السلام في 28 شباط/ فبراير 1877، تنص على عودة بلاد الصرب إلى وضعها السابق للحرب، وعدم بناء أي تحصينات إضافية على طول الحدود العثمانية، أو دعم أي من العصابات الإرهابية العاملة داخل الأراضي العثمانية. ويستمر العَلَم العثماني مرفوعًا فوق حصن بلغراد لكن من دون حامية عثمانية، وفي المقابل تعترف بلاد الصرب بالحرية الدينية لجميع المسلمين واليهود

(6) Roderic Davison, *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876* (Princeton: 1963), pp. 394-402; Celâleddin, vol. 1, pp. 266-268; Karal, vol. 8, pp. 9-14; Ezel Kural Shaw, "Midhat Paşa, Reformer or Revolutionary?," Unpublished Ph.D. Dissertation, Harvard University, 1975, pp. 287-383,

يحتوي على تحليل مفصل للدستور وكذلك مؤتمر اسطنبول.

والأرمن والكاثوليك داخل أراضيها. لكن أثبتت الجهود المبذولة للحصول على سلام مماثل مع الجبل الأسود أنها غير مثمرة، حيث إن الأخير كان تحت النفوذ الروسي لمواصلة الحرب من أجل منح القيصر الذريعة التي يريدها للتدخل المباشر.

جرى التمهيد للهجوم على العثمانيين بغض النظر عما رتّبه الباب العالي مع أتباعه المترددين. وفي عام 1854، أدى تهديد التدخل النمساوي إلى إجبار روسيا على مغادرة الإمارتين. وصار على القيصر أن يحصل على تعاون فيينا إذا كانت قواته ستمر عبر رومانيا لمهاجمة العثمانيين في البلقان. ولبعض الوقت حاول كسب الإمبراطور في صفه لتوضيح اشتراطات رايخستاد الملتبسة في ما يتعلق بموقف النمسا في حالة الحرب الروسية-العثمانية، لكن الحالة المضطربة للجيوش النمساوية أعاقت الأخير على الرغم من ميله إلى التعاون ضد السلطان. غير أن فشل مؤتمر اسطنبول مكّن القيصر أخيرًا من تأمين الاتفاق المطلوب في بودابست (15 كانون الثاني/ يناير 1877). وفي هذا الاتفاق تم التعهد بالحياد النمساوي النفعي في حالة وقوع حرب روسية-عثمانية، مقابل السماح للنمسا باحتلال البوسنة والهرسك حينما ترغب، مع بقاء بلاد الصرب والجبل الأسود وسنجق نوفي بازار في حالة حياد وعدم احتلالها من أي من القوتين. وتحصل روسيا على بيسارابيا، ويدعم الحليفان بعضهما البعض ضد أي اعتراضات من القوى الأخرى. ولم يتم إدراج أي بنود محددة بشأن بلغاريا، على الرغم من أن الاتفاق لم يحظر تشكيل أي دولة كبيرة في المنطقة. وإذا تفككت الدولة العثمانية تمامًا، فستكون اسطنبول مدينة حرة بدلًا من أن تذهب إلى روسيا أو اليونان، لكن ستُعوَّض الأخيرة بكريت وتِساليا وجنوب إبيروس. وهكذا صارت روسيا طليقة اليد ضد الباب العالي، بينما ضمنت النمسا الحصول على مساحات كبيرة من الأرض إلى جانب هيمنتها على بلاد الصرب بدلًا من روسيا، كل هذا في مقابل حياد بسيط.

سادسًا: البرلمان العثماني

شعر مدحت أنه سيكون من المفيد جدًا للباب العالي إذا استطاع البرلمان الجديد - الذي يعتبر أبرز شاهد على الدستور - أن يجتمع في اسطنبول على مرأى من الممثلين الأجانب والصحافة بينما كان مؤتمر اسطنبول لا يزال منعقدًا. وإضافة إلى الدستور، وضعت اللجنة أيضًا قانونًا انتخابيًا مؤقتًا، أُعلن عنه في 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1876.

وبسبب الحاجة إلى تسريع الوتيرة، نص القانون على أنه في هذه المرة فقط لن يُنتخب النواب من الشعب بل من أعضاء مجالس الولايات والسناجق المنتخبة بالفعل بموجب قوانين الولايات الخاصة بالتنظيمات. وكان على الباب العالي أن يحدد عدد المندوبين من كل ولاية، ويفترض أن يتناسب ذلك مع عدد السكان، ويحدد حاكم الولاية نسبة المسلمين إلى غير المسلمين. وأكدت قوانين خاصة آنذاك على غلبة عدد الموفدين المسيحيين من المناطق المسيحية[7]. لم تكن الولايات التابعة - رومانيا وبلاد الصرب والجبل الأسود ومصر وتونس - مشاركة لأن لديها أنظمة حكومية خاصة بها، ورفض لبنان وكريت كذلك المشاركة من أجل الحفاظ على حكمهما الذاتي، على الرغم من أن الباب العالي أكد بأن مشاركتهما لن تقلل في أي حال من تمتعهما بسلطاتهما الجديدة. بدأت الانتخابات في تشرين الثاني/ نوفمبر واستمرت في العام الجديد باستثناء البوسنة وسالونيك، حيث قام الحاكمان فيهما ببساطة بتعيين من رغبا فيه لتمثيل الجماعات المختلفة. واتبعت اسطنبول لوائح تنظيمية منفصلة، لأنها لم تكن بعد ولاية، حيث عملت 20 دائرة بلدية كمناطق انتخابية كل منها يختار اثنين من الناخبين، واحد مسلم وآخر غير مسلم، وفقًا للأصوات التي يدلي بها جميع سكان الدوائر بغض النظر عن الدين. وفي حين تَطَلَّبَ الدستور أن تكون نسبة التمثيل متساوية لجميع ولايات السلطنة، لإقناع القوى العظمى بالامتيازات الجديدة الممنوحة للمسيحيين، كان تمثيل الولايات الأوروبية زائدًا إلى حد بعيد، حيث كان لها نائب لكل 82,882 ذكر، في حين أن ولايات الأناضول كان لها واحد لكل 162,148 ذكر، وفي أفريقيا واحد مقابل 505,000، ولليهود نائب مقابل 18,750 ذكرًا (إجمالي أربعة نواب)، والمسيحيين واحد لكل 107,557 ذكرًا (إجمالي 44 نائبًا)، والمسلمين واحد لكل 133,367 ذكرًا (إجمالي 71 نائبًا). وكانت النسب متشابهة في المجلس الثاني، الذي اجتمع

---

(7) *Başvekâlet Arşivi*. Prime Minister's Archives, Istanbul, Yıldız Doc. 1/2, 10 Şevval 1293/1876.

لمزيد من المعلومات يُنظر:

S. J. Shaw, "Ottoman Archival Materials for the Nineteenth and Early Twentieth Centuries: The Archives of Istanbul," *International Journal of Middle East Studies*, 6 (1975), pp. 94-114.

المجموعات التي تم الرجوع إليها والاستشهاد بها:

Bab-ı Âli Evrak Odası; Buyuruldu; Cevdet Askeri; Cevdet Dahiliye; Cevdet Maliye; Irade, Meclis-i Mahsus; Irade, Meclis-i Vâlâ; Irade, Dahiliye; Kanun-u Kalemiye; Maliyeden Müdevvere; Meclis-i Tanzimat; Mesail-i Mühimme; Teşkilat-ı Devair; and Yıldız.

في أواخر عام 1877[8]. وعيّن السلطان 26 عضوًا في مجلس الأعيان، من بينهم 21 مسلمًا.

افتُتح البرلمان رسميًا في 19 آذار/ مارس 1877، باحتفال منفصل أقيم في قاعة الاستقبال بقصر دولمه بهچه بحضور جميع الوزراء والأعيان والممثلين والشخصيات الأجنبية البارزة. رأس الجلسة أحمد وفيق باشا، الذي اختاره السلطان رئيسًا للبرلمان بغض النظر عن القواعد الانتخابية، والتي نصت على أن يكون الاختيار من جانب النواب ومن بينهم. وشدّد خطاب السلطان، الذي قرأه سكرتيره محمد سعيد الصغير [كوچك سعيد]، على إخفاقات الإصلاح السابقة والصعوبات التي سببتها الهجمات الأجنبية وديون السندات. وذكر أن السلطان قد منح الدستور من أجل "استخدام نظام التشاور كوسيلة مفيدة لتحسين إدارة البلاد"، وطلب تعاون النواب في إصدار التشريع الذي تحتاجه السلطنة. ووعد بأن تعرض الحكومة قريبًا العديد من القوانين واللوائح التنظيمية الجديدة، وشدد على الحاجة إلى تحسين الزراعة والعدالة والبيروقراطية، وأكّد عزمه على إنشاء مدرسة جديدة للخدمة المدنية (مكتب مُلكيه) لتخريج إداريين قادرين ومستعدين لإدارة القوانين الجديدة بكفاءة وإخلاص[9]. وبانعقاده في مبناه، الجامعة القديمة، على الجانب الآخر من جامع آيا صوفيا، رد البرلمان ببيان مدح فيه السلطان على استدعائه للانعقاد ووعده بالعمل على "القضاء على آخر آثار الانتهاكات وإرث النظام الاستبدادي". كما أعلن معارضته الشديدة للتدخل الأجنبي وأعرب عن أمله في أن يقبل الجبل الأسود وبلاد الصرب شروط الباب العالي[10].

بدأ المجلسان آنذاك في العمل، النواب في الجلسات العامة والأعيان في الجلسات المغلقة، على النحو المنصوص عليه في الدستور. وعمومًا، تبين أن معظم النواب كانوا أعضاء في المجالس التي انتخبتهم، وبالتالي يمثلون الطبقات الحاكمة والطبقة المتوسطة الجديدة التي أنتجتها التنظيمات في الولايات، بينما تألف الأعيان بشكل رئيسي من البيروقراطيين الذين خدموا سنوات عديدة في الإدارات والدواوين

(8) R. Devereux, *The First Ottoman Constitutional Period: A Study of the Midhat Constitution and Parliament* (Baltimore: 1963), pp. 123-145; *Başvekâlet Arşivi*, Bab-ı Âli Evrak Odas ı, 10762.

(9) Hakkı Tarık Us, *Meclis-i Mebusan, 1293/1877 Zabıt Ceridesi*, 2 vols. (Istanbul: 1940-1954). vol. 1, pp. 7-12; Devereux, p. 113; Ali Haydar Midhat, *The Life of Midhat Pasha* (London: 1903), pp. 157-160.

(10) Us, vol. 1, pp. 44-60; Devereux, pp. 186-187, M. K. *Türkiyede Meclis-i Mebusan*, Cairo, 1293/1876, pp. 251-263; *Başvekâlet Arşivi*, Irade Dahiliye 4726.

الحكومية، وعدد قليل من أعضاء فئة العلماء. بالمعنى الحقيقي، يمثل المجلسان الطبقات الحاكمة للولايات والعاصمة بدلًا من السلطان أو عامة الناس. ومع وجود العديد من النواب الذين يمثلون مختلف شعوب السلطنة ودياناتها، وكلهم يتحدثون التركية الشائعة بين عامة الناس بدلًا من اللغة الرسمية المنمقة المستخدمة في العاصمة، سرعان ما أشيع جو عام من الإخاء والإخلاص للدستور. وهكذا ظهرت إلى الوجود مؤسسة عثمانية حقيقية، تعني مصطلح "عثماني" المستخدم في الدستور.

سابعًا: الحرب الروسية-التركية (1877-1878)

لم يكن الانتقال العثماني إلى النظام الدستوري رادعًا للطموحات الروسية، لكن كان على القيصر النظر في حالة جيشه بعين الاعتبار؛ إذ كان جيشه، الذي يستعد للزحف جنوبًا عبر الإمارتين، مساوٍ لجيش السلطان من حيث العدد بينما كان يقل عنه في العتاد بسبب مشتريات عبد العزيز الوافرة أواخر عهده. وعلى الرغم من ذلك، كان الروس مقتنعين - بشكل صحيح كما ستثبت الأحداث - أن من شأنهم الفوز بسبب تفوق القيادة. لم يتم تطوير سلك الضباط العثمانيين بشكل كامل، وقد انقسم على نفسه بسبب التنافسات السياسية نفسها التي أعاقت عمل رجال التنظيمات. وهكذا، بينما حصلت روسيا على إذن رومانيا بعبور جيش القيصر أراضيها (16 نيسان/ أبريل 1877)، رفضت عرض المساعدة بالقوات العسكرية، كما أنها رفضت في الواقع مساعدة مماثلة قدمتها اليونان وبلاد الصرب والجبل الأسود. أبلغ السفير الروسي الباب العالي أن حكومته أعلنت الحرب (24 نيسان/ أبريل) وغادر العاصمة على الفور. طلب عبد الحميد مساعدة الموقعين على سلام باريس، لكن لم يكن ذلك ذا فائدة تذكر. حاول دزرائيلي - الذي كانت لا تزال تعوقه حملات غلادستون السياسية على "التركي المريع" (the terrible Turk) - إبطال اتفاق القيصر مع الإمبراطور من خلال إبرام تحالف إنكليزي-نمساوي للحد من أي مكاسب روسية قد تنتج من ذلك. لكن أندراسي لم يكن على استعداد للعمل بشكل صريح إلا إذا انتهك الروس اتفاقية بودابست. لذلك، كان دزرائيلي غير قادر على كسب دعم الحكومة من أجل التدخل الإنكليزي، واضطر إلى ترك العثمانيين للقتال وحدهم.

كان الهدف الرئيسي للحملة الروسية هو عبور جبال البلقان والاقتراب من إسطنبول والمضائق بأسرع ما يمكن من ناحية الغرب، بينما يجري الانتقال أيضًا إلى شمال شرق الأناضول والاستيلاء على قارص وأردهان وأرضروم لإجبار الباب العالي على قبول المقترحات التي كان قد رفضها في مؤتمر اسطنبول. وبمجرد أن يصبح القيصر في وضع يسمح له بالسيطرة على البحر الأسود والدفع بقواته عبر الأناضول إلى الإسكندرونة، يكون من شأنه الوصول بحرية إلى البحر المتوسط. كما سيتم فصل الدول السلافية في البلقان عن السيطرة العثمانية وتركها تحت نفوذ روسي قوي، وبالتالي سيتم تعزيز موقف القيصر في الانحياز الأوروبي لهذه الدول. ومن ناحية الدفاع، أُنشئ خط الدفاع العثماني الرئيسي عند نهر الدانوب، حيث تم تحصين المنطقة بين فارنا وفيدين بكثافة، وحُشدت التعزيزات الرئيسية في سلستريا ورُسچق ونيقوبوليس وفيدين. وشكلت جبال البلقان خط الدفاع الثاني من قواعد في فارنا وشُملا وصوفيا. وتم تحصين الدردنيل في حالة إرسال أسطول البلطيق الروسي مرة أخرى إلى البحر المتوسط، وفي الشرق عُززت الحاميات في قارص وأرضروم بأعداد كبيرة من الجنود. ونظرًا إلى أن روسيا لم يكن لديها الوقت لإعادة بناء أسطولها في البحر الأسود، لم يكن العثمانيون يخشون من هذا الاتجاه، لكن بدلًا من ذلك خططوا لإرسال سفن خفيفة فقط إلى نهر الدانوب للمساعدة في إمداد قوات الدفاع هناك.

تحرك الروس في الغرب في حزيران/ يونيو 1877 بهجوم مزدوج عبر نهر الدانوب، حيث تحركت قوة عبر دبروجه والأخرى مرت بين رُسچق ونيقوبوليس واستولت على سيستوفا بمساعدة أساسية من سكانها البلغار، وقتلت معظم المسلمين (حزيران/ يونيو 27). ثم تقدمت فاحتلت تيرنوفو (1 تموز/ يوليو) واخترقت ممرات البلقان وانتقلت إلى صوفيا وأدرنة؛ وهكذا كُسر خط الدفاع الثاني للعثمانيين بسرعة. وقد رافق التحركات الروسية في شمال بلغاريا مذابح واسعة النطاق بحق الفلاحين الأتراك للتأكد من أنهم لن يعيقوا تحركات القوات والإمدادات. وصمدت نيقوبوليس ببسالة حتى سقطت أمام توالي هجمات العدو (16 تموز/ يوليو)، مع خسائر فادحة في الرجال والعتاد. وأصيبت اسطنبول بالصدمة جراء هذه الكوارث المتوالية. قام عبد الحميد باستبدال جميع القادة الرئيسيين الذين نجوا، وعيّن [حسني] سليمان باشا، القائد السابق للأكاديمية العسكرية والذي كان يقود آنذاك القوات في الجبل الأسود، لتولي

الدفاع عن معابر البلقان. وللحصول على الدعم الشعبي اللازم، أعلن عبد الحميد نفسه غازيًا، مقاتلًا في سبيل الله ضد الكافر، وجعل العلماء يعلنون أن هذا القتال ما هو إلا جهاد مقدس. ثم أخذ راية النبي من مكانها في قصر طوبقابي، فأثار سريعًا حماسة شعبية كافية ليس لتوفير الرجال اللازمين فحسب، بل أيضًا لجمع الأموال من خلال المساهمات الشخصية للمساعدة في تمويل تكاليف الحرب الهائلة. وهكذا بدأ بذلك هذا النوع من الدعوة الذي كان من شأنه أن يُسمع مرارًا وتكرارًا خلال نصف القرن التالي من الوجود العثماني.

أحضر سليمان باشا رجاله من طريق البحر إلى دده آغاج (ألكسندروبوليس)، وسار برًّا بسرعة إلى شمال بلغاريا، حيث دفع القوات الروسية المتقدمة للتراجع مرة أخرى عبر معبر شيبكا، الذي استولى عليه وحصّنه. وأعقب تقدم الجناح الأيمن الروسي النصر في سيستوفا والاستيلاء على فيدين، لكن أوقف في بلفنه بدفاع قوي بقيادة عثمان باشا، والذي جرى تعزيزه بالمتطوعين المرسلين من اسطنبول. وهكذا أعيق التقدم الروسي في الغرب، حيث حرمتهم المقاومة العثمانية في شيبكا وبلفنه من التقدم السريع المتوقع إلى اسطنبول.

اتبعت الحملات الشرقية نمطًا مشابهًا. في البداية، أعيق العثمانيون بسبب الحاجة إلى تقسيم قواتهم الدفاعية بين جميع الحصون التي قد يهاجمها الروس بين البحر الأسود وبحيرة فان. وبالتالي، لم يكن بوسعهم تقديم مقاومة تذكر عندما هاجم الروس الحصون الرئيسية واستولوا عليها، واحدًا تلو الآخر، بدءًا بأردهان (18 أيار/ مايو 1877) ثم دوغو بايزيد (20 حزيران/ يونيو)، حيث تكبد العثمانيون خسائر فادحة في الرجال والبنادق. وقد استخدم الروس هذا الأخير، كما هو الحال في بلغاريا، لتسليح السكان المسيحيين المحليين وتحفيز ارتكاب المذابح بحق القرويين المسلمين لإحباط المقاومة المحلية. أصبحت قارص إذاك مركز الدفاعات العثمانية، مع انسحاب القوات المتبقية في المنطقة تحت قيادة أحمد مختار باشا، الذي سرعان ما أوقف التقدم الروسي.

هكذا، وبسبب انتصاره السريع غير المكتمل، كان على القيصر أن يواجه تجدد الضغوط السياسية والدبلوماسية التي هددت حتى الثمار المحدودة لمكاسبه المبكرة. استسلم في البداية لضغوط دعاة السلافية لمواصلة الحرب، لكن غورتشاكوف

وآخرين كانوا ما زالوا يخشون التدخل الأوروبي والثورة المحتملة في الداخل إذا استمرت الحرب لمدة طويلة؛ وعليه نصحوا بأن يتم إنهاؤها على أساس الوضع الراهن، مع إقامة دولة بلغارية مستقلة تمتد فقط إلى جبال البلقان، بينما يُعوَّض النمساويون بالبوسنة والهرسك. كان دزرائيلي (وقد صار اللورد بيكونسفيلد) قد حصل على دعم حكومي إلى حد ما لإنقاذ العثمانيين، لكن بما أن الحكومة كانت غير راغبة في الانخراط في حرب في أوروبا من دون تحالف مع قوة أوروبية أخرى على الأقل، فقد وجهت جهودها أكثر نحو إرسال الأسطول البريطاني لإبقاء الروس خارج اسطنبول والمضائق (30 حزيران/ يونيو). أقام السفير البريطاني الجديد، السير هنري لايارد (Henry Layard)، علاقة وثيقة للغاية مع السلطان، كان من شأنه أن يحتفظ بها خلال الفترة المتبقية من مهمته. كان لدى دزرائيلي ولايارد آنذاك تصور عن حملة بريطانية محتملة في شرق الأناضول لدفع الروس إلى الوراء. وقد اجتاحت حمى الحرب القومية المتطرفة إنكلترا، حيث طالبت الجماهير بالحرب لإنقاذ الهند والشرق الأوسط من الإمبريالية الروسية، وظهر الأبطال العثمانيون في بلفنه ومعبر شيبكا في الصحافة الشعبية البريطانية. مع ذلك، كان دزرائيلي لا يزال غير قادر على إحراز الاتفاق المأمول مع النمسا، التي أصرت على بعض المطالب الروسية الأصلية، بما في ذلك احتلال الضفة اليمنى لنهر الدانوب وإنشاء دولة سلافية كبيرة تحت الحماية الروسية مقابل دعمها إنهاء الحرب.

هكذا استمرت الحرب. وقد تراجع القيصر آنذاك عن رفضه السابق للمساعدات التي عرضها أصدقاؤه من البلقان. فقد وافق الصرب على الدخول في الحرب، على الرغم من أنهم لم يفعلوا ذلك في الواقع إلا بعد أن تأكدوا من الفوز الروسي عقب الاستيلاء اللاحق على بلفنه. كما طُلب من اليونانيين إشغال العثمانيين بالهجوم في تراقيا؛ لكنهم تأثروا إذاك بشدة بالجيش العثماني وخطر التدخل البريطاني، ولذلك رفضوا تقديم المساعدة من دون ضمان روسي بأنهم سيحصلون على إبيروس وتساليا. أما رومانيا فلم تكن في وضع يسمح لها برفض الروس أو حتى تأخيرهم، لذلك ساعد جيشها الروس في حصار جديد لبلفنه التي استمرت في الصمود. وتقديرًا لمقاومتهم البطولية للروس، منح عبد الحميد لقب غازي لقائده عثمان باشا، وكذلك مختار باشا لعمله في الشرق.

ثامنًا: البرلمان قَيْد العمل

في غضون ذلك، كان البرلمان يؤدي واجبه التشريعي. قام قانون جديد بتعديل قانون الولايات لعام 1864 بعد نقاش طويل بين النواب المسلمين وغير المسلمين حول تكوين المجالس الاستشارية. اتحد النواب الريفيون لتقييد سلطات المديرين على المجالس، وكذلك لمنع بلدية اسطنبول من الحصول على المزيد من الضرائب لتلبية احتياجاتها أكثر مما يسمح به للمدن الأصغر لأغراض مماثلة. وتمت الموافقة على اللوائح التنظيمية البلدية الرئيسية، لتطبق على البنى الحضرية التي بدأت في الظهور في أواخر عهد التنظيمات.

كان الإجراء الذي أثار الكثير من الجدل هو قانون الصحافة الذي اقترحه الصدر الأعظم، والذي سَمح بالرقابة ومنع المنشورات التي تنتهك اللوائح الحكومية التنظيمية. لكن في النهاية، أُدرج معظم البنود، ولم ينجح النواب إلا في تخفيف العقوبات النقدية المنصوص عليها، ثم جعل مجلس الدولة يعيد النظر في المسودة بأكملها إلى أن ضاع مشروع القانون في العملية التشريعية ولم يصدر قط خلال دورة البرلمان. وإضافة إلى اللوائح التنظيمية الخاصة بمجلسي النواب والأعيان[11]، أقر البرلمان أيضًا قانون الانتخابات الأساسي للسلطنة، حيث خصص نائبًا لكل 50,000 من السكان الذكور في كل سنجق، بانتخابات غير مباشرة للناخبين، بشكل أو بآخر وفقًا للنظام المستخدم في اسطنبول عام 1877. تُمنح الأصوات لكل الرعايا من ذوي السمعة الطيبة، البالغين من العمر 25 عامًا أو أكثر، الذين لم يدانوا في جرائم ولم يشهروا إفلاسهم. حاول النواب تأسيس نظام انتخابي مباشر وحرمان دافعي الضرائب المقصرين من التصويت، لكن حذف الأعيان هذه البنود، ما يدل مرة أخرى على المصالح الفئوية التي تسيطر على كل هيئة[12]. كما لم يصدر هذا القانون البتة، لأنه بحلول الوقت الذي صل فيه إلى السلطان، كان قد حُل البرلمان.

---

(11) *Düstur*, vol. I (Istanbul: 1863), repr. 1865, 1872; vol. II (Istanbul: 1873); vol. III (Istanbul: 1876); vol. IV (Istanbul: 1879). *Düstur Zeyil*, 4 vols. (Istanbul: 1879-1884), *Düstur Birinci Tertib*, vols. IV-VIII (Ankara: 1937-1943), vol. 4, pp. 20-58;

(قوانين الدولة العثمانية، 1883-1908)؛

Başvekâlet Arşivi, Irade Meclis-i Vala 1324.

(12) Us, vol. 1, pp. 231-232, 248-259, 294-297, 326-327.

أظهر النواب استقلالًا في تناول الميزانية، حيث خفضوا عدد الموظفين المدنيين والمَبالغ المقترحة لرواتبهم قبل تمرير اقتراح ميزانية عام 1876-1877. مع ذلك، فقد قبلوا جميع النفقات الثقيلة المطلوبة للحرب، والتي أدت إلى عجز كبير، كما أقرّوا زيادات في الضرائب على الدخل والممتلكات والحيوانات للتعويض. كما وافقوا على قرض داخلي إلزامي، يفرض على مالكي العقارات كما على موظفي الخدمة المدنية شراء السندات الحكومية وفقًا لثرواتهم ومواردهم المالية(13). وبصرف النظر عن هذا، لم يتعامل النواب بشكل مباشر مع إدارة الحرب، لكنهم منحوا لقب الغازي للسلطان. وفي 22 أيار/ مايو، طالبوا بالإجماع بمحاكمة محمود نديم لتوريطه السلطنة في تلك الأزمة، لكن السلطان لم يعمل بموجب ذلك. ولم يكن هناك انتقاد خاص لسير الحرب في البرلمان، لكن إسماعيل كمال بك، المسؤول في وزارة الخارجية والصديق المقرب من مدحت، حاول الحصول على دعم ليبرالي خارج البرلمان لخطة إنشاء لجنة حرب في مجلس النواب لتنظيم الحرب وتوجيهها، وهو أمر لم يكن ليقبله السلطان بالتأكيد، ويتعارض مع الدستور في نقاط عدة(14). كما دفع إسماعيل كمال 90 نائبًا لمطالبة السلطان بإعادة مدحت (22 أيار/ مايو)، لكن أُفشلت المحاولة بعد يومين عندما احتج طلاب الشريعة على فقدان أردهان بالمطالبة باستقالة السرعسكر رديف باشا، وأحاطوا بمبنى البرلمان وطالبوا بحق المشاركة في المناقشات عندما يستجوبه المجلس (24 أيار/ مايو). رد السلطان بإعلان الأحكام العرفية في اسطنبول، وفق صلاحياته في الدستور، وأرسل الطلاب إلى المنفى(15). وهذه الأحداث، على الرغم من أنها لا تتعلق مباشرة بعمل المجلس، إلا أنها أثارت الشك في عقل السلطان، ما أدى إلى قراره اللاحق بالاستغناء عنه تمامًا.

انتهت الدورة الأولى أخيرًا في 19 حزيران/ يونيو 1877، بعد الموعد الأصلي المحدد لانتهائها، بسبب الحاجة إلى تمرير الميزانية وسندات الطوارئ. وصدرت الأوامر لإجراء انتخابات الدورة الثانية، على الرغم من أن مشروع القانون الانتخابي لم يُقَرّ حتى ذلك الوقت، وكان موعد افتتاح الدورة الجديدة في تشرين الثاني/

(13) Ibid., pp. 338-344; *Levant Herald* (9, 12, 20, June 1877); Devereux, p. 206.
(14) Us, vol. 1, pp. 271-278; *Başvekâlet Arşivi*, Irade Dahiliye 5347.
(15) Us, vol. 1, pp. 280-282; Devereux, pp. 193-194; *Başvekâlet Arşivi*, Irade Dahiliye 3625.

نوفمبر قريبًا، فاستُخدم القانون الانتخابي المؤقت مرة أخرى. وأجريت الانتخابات في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر، وكانت النتائج مماثلة تقريبًا للسابق، على الرغم من انخفاض عدد النواب المسلمين في الأناضول بسبب المشكلات التي سببتها الحرب[16]. وافتُتح البرلمان مرة أخرى بخطاب العرش، لكن كان ذلك في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1877، باحتفاء وحماسة شعبيين متواضعين للغاية بسبب الأخبار الخطيرة التي وردت آنذاك من جبهات القتال. وأعرب السلطان عن أسفه لقيام تابعيه في البلقان بالثورة من دون سبب، وأشاد بشجاعة جيشه، ولا سيما شجاعة غير المسلمين في ميليشيات الولايات. ووعد بأن يتلقى النواب القوانين الجديدة التي يعدها مجلس الدولة بشأن الانتخابات والإصلاح القضائي وقانون الإجراءات المدنية، وقال أيضًا إنه سيعيد إليهم قانون الصحافة وقانون الولايات ومشاريع القوانين الضريبية التي جرى تجاوزها في الدورة السابقة، حتى يتمكنوا من النظر في الاعتراضات التي أثيرت[17]. لكن في ردهم، استغل النواب ما كان يُفترض أنه مناسبة رسمية للتعبير عن استيائهم من سير الحرب والتعامل معها، ما أثار ضجة كبيرة في الباب العالي. عرض الصدر الأعظم الاستقالة، وفي القصر قرر عبد الحميد أخيرًا أن مجلس النواب يجب أن يرحل.

تاسعًا: الأزمة الجديدة

في الواقع، اتخذت الحرب منعطفًا نحو الأسوأ، حيث أدى الحصار الروسي الطويل لنقاط الدفاع العثمانية الرئيسية في كل من الشرق والغرب إلى خسائر في نهاية الأمر. ففي 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1877، اضطر 6500 جندي عثماني إلى الاستسلام في ألاداغ، وفي 14 تشرين الثاني/ نوفمبر تخلى مختار باشا عن قارص، على الرغم من أنه كان قادرًا على سحب معظم رجاله ومعداته الثقيلة بتنظيم جيد إلى أرضروم. هكذا بدا أن الأناضول الشرقي بأكمله مفتوح أمام العدو، حيث كان الشتاء يوفر حماية مؤقتة فحسب. كذلك في البلقان أُجبر الغازي عثمان باشا على الاستسلام بسبب معاناة رجاله وإلى التخلي عن 42,000 ناجٍ في بلفنه في 10 كانون الثاني/

(16) Devereux, pp. 136-145.

(17) Us, vol. 2, pp. 7, 10; *Levant Herald* (14 December 1877); Sait Paşa, *Sait Paşanın Hâtıratı* (Istanbul: 1328/1912), vol. 1, p. 14; Devereux, pp. 117-118.

يناير 1877، وبالتالي إتاحة خرق الجبهة الغربية. اكتسب ميلان ملك الصرب آنذاك الشجاعة التي احتاج إليها لإعلان استقلاله (24 كانون الثاني/ يناير) وإعلان الحرب (28 كانون الثاني/ يناير)، واحتلال برات، على الحدود البلغارية، وحصار نيش والاستيلاء عليها (11 شباط/ فبراير). تم التغلب على المدافعين عن معبر شيبكا في 9 كانون الثاني/ يناير 1878، ما كلف العثمانيين 32,000 رجل آخر و130 من المدافع الكبيرة. وتمكن سليمان باشا من النجاة بنفسه والفرار، وتولى الدفاع عن صوفيا. لكن القوات العثمانية صارت مشتتة في ذلك الوقت، وسرعان ما سقطت صوفيا أيضًا، وتلتها أدرنة (20 كانون الثاني/ يناير)، من دون مقاومة حقيقية. وفي الوقت نفسه، مع تورط الحاميات العثمانية للجبل الأسود في الشرق، أعلن الجبل الأسود أيضًا الحرب واستولى على بار (15 كانون الثاني/ يناير) وأولغون (19 كانون الثاني/ يناير).

أثار التقدم الروسي السريع في بلغاريا قلق بريطانيا والنمسا، اللتين أدركتا الآن أن بلغاريا الكبيرة التي تَصَوَّرَها القيصر لا يمكن إلا أن تكون أداة للسيطرة الروسية على جنوب شرق أوروبا. فكتب فرانتس جوزف إلى القيصر ألكسندر الثاني محذرًا من أنه سيعارض أمرًا كهذا ويطالب بالبوسنة والهرسك حتى لو اكتفت روسيا بالاستيلاء على جنوب بيسارابيا، وأصر على مشاركة جميع القوى العظمى في السلام الذي سيجري توقيعه مع العثمانيين وليس روسيا فقط. وأطلقت بريطانيا تحذيرًا مماثلًا؛ لكن القوات الروسية، بقيادة الدوق الكبير نيقولاي، ضغطت إلى الأمام باتجاه اسطنبول، ما أجبر الباب العالي على طلب الهدنة، التي أُقرّت في أدرنة في 31 كانون الثاني/ يناير. وقبل عقد مؤتمر السلام، تخلى العثمانيون عن الحصون البلغارية المتبقية، فيدين ورُسجق وسلستريا، ووافقوا على حصول البوسنة والهرسك وبلغاريا على الحُكم الذاتي، مع إدخال إصلاحات تحت إشراف أوروبي، وأن تتمتع بحقوق كاملة في استخدام المضائق، وأن يقوم الباب العالي بدفع تعويضات الحرب. باختصار، كان استسلامًا غير مشروط إلى المنتصرين. وجرى ترتيب عقد مؤتمر بين العثمانيين والروس، في سان ستيفانو (يشيل كوي)، خارج اسطنبول، لإبرام معاهدة جديدة من دون تدخل القوى العظمى.

عاشرًا: حل البرلمان

واصل البرلمان العمل على مشاريع القوانين التي أعيد تقديمها وكذلك على مشروعين جديدين بشأن إعادة تنظيم المحاكم العلمانية. لكن تحول انتباه النواب بسبب الكوارث العسكرية، وبدلًا من التركيز على التشريع لجأوا إلى انتقاد الحكومة ومهاجمة قيادة الحملات العسكرية وعدم كفاءة الضباط والإدارة الشاملة للمجهود الحربي، على الأرجح مع بعض التبرير[18]. كانت الاقتراحات بإعادة مدحت قد أدنت النواب بصعوبة من السلطان. إضافة إلى ذلك، حث النواب الأرمن واليونانيون مواطنيهم على رفض دعوة السلطان لهم للخدمة في الجيش، في حين بدأت مجموعات من النواب الليبراليين وغير المسلمين في رفع عرائض لسحب الثقة من بعض الوزراء وكذلك حاشية القصر[19]. وجاءت القشة الأخيرة التي قصمت ظهر البعير في 13 شباط/ فبراير عندما دعا السلطان مجلس الأعيان، بما في ذلك أعضاء البرلمان، للتشاور معهم بشأن دعوة الأسطول البريطاني لدخول بحر مرمرة للمساعدة في حماية اسطنبول من أي تقدم روسي محتمل. وبعد أن أعلن معظم النواب موافقتهم، قال أحدهم للسلطان، ويُدعى ناجي أحمد، والذي لم يكن إلا خبازًا ورئيسًا لنقابته المهنية: "لقد طلبت رأينا بعد فوات الأوان. كان عليك استشارتنا عندما كان لا يزال بالإمكان تجنب الكارثة. يرفض المجلس أن تكون له أدنى مسؤولية عن وضعٍ ليس لديه ما يفعله إزاءه"[20]. كانت هذه هي النهاية؛ إذ قام عبد الحميد في اليوم التالي بحل البرلمان، قائلًا ببساطة إنه قام بواجبه لكن الوضع الحالي "غير ملائم لأداء مهامه كما ينبغي"[21]. كما أمر عبد الحميد في البداية باعتقال النواب الذين انتقدوا الحكومة بشدة، خشية أن يضعفوا الروح المعنوية الشعبية والعسكرية. لكنه تراجع بناء على إصرار أحمد وفيق، مطالبًا بدلًا من ذلك بعودتهم إلى منازلهم في الحال. وعلى الرغم من أن بعض النواب احتجوا بعد ذلك على خلفية انتهاك الدستور، فإن

---

(18) Us, vol. 2, pp. 31, 86-91, 70-73,104, 181-187.

(19) *Stamboul*, November 26, December 10, 12, 26, 27, 1877; Devereux, pp. 223-224, 236-242.

(20) Us, vol. 2, p. 401;

ترجمة: Devereux, pp. 243-244.

(21) Us, vol. 2, p. 406.

البرلمان حُلّ على الرغم من ذلك[22]. كانت نهاية مفاجئة مخيبة للآمال، وفي العقود الثلاثة التالية تصرف السلطان في أفعاله وأحكامه من دون برلمان وفقًا للصلاحيات الممنوحة له بموجب الدستور. لقد استغل الأزمة ببساطة لتطبيق البنود التي قبلها مدحت وزملاؤه من أجل حماية الدستور من ردة الفعل المحافظة. ومع رحيل البرلمان وإضعاف الباب العالي، أسس عبد الحميد قواعد الحُكم المُطلق الذي كان له أن يطغى على الحكم العثماني للسنوات المتبقية من عهده.

حادي عشر: معاهدة سان ستيفانو

بالعودة إلى إنكلترا، حصلت الملكة فيكتوريا - بدعم من الرأي العام - على موافقة الحكومة على رغبة دزرائيلي في إرسال الأسطول إلى اسطنبول. وبمجرد وصول إذن السلطان، اجتاز الدردنيل ورسا قبالة العاصمة. مع ذلك، لم يُنزل قوات لأن دزرائيلي لم يتوصل بعد إلى اتفاق مع النمسا، على الرغم من أن الأخيرة احتجت على شروط هدنة أدرنة لدى القيصر. كان بسمارك لا يزال مترددًا في القيام بأي شيء قد يؤدي إلى انقسام عصبة الأباطرة الثلاثة. وفي غضون ذلك، تقدمت القوات الروسية إلى چاتالجا، الواقعة خارج اسطنبول مباشرة. خشي سكان اسطنبول، بمن فيهم أحمد وفيق، الذي أصبح الآن صدرًا أعظم، من الاحتلال الروسي للعاصمة؛ لكن في سان بطرسبرغ، دفع المحافظون القيصر للموافقة على أنه إذا لم يُنزل البريطانيون قواتهم، فإن رجاله لن يتحركوا للاستيلاء على اسطنبول أو المضائق. لم يرغب أي من الطرفين في إطالة أمد الحرب؛ فقد استنزفت الحملات الخزانة الروسية، ولجأ القيصر إلى إصدار النقود الورقية الجديدة، ما أدى إلى التضخم والسخط. وشعرت رومانيا بخيبة أمل بسبب طموحات حليفتها في بيسارابيا. وبقيت النمسا كذلك بعيدة، على الرغم من معارضتها للخطط الروسية، بسبب أحوالها المالية غير المستقرة. وقد كلفها تدخل بريطانيا المتردد والمتأخر كذلك بعض الخسائر في مكانتها.

في ظل هذه الظروف، استمر مؤتمر السلام في سان ستيفانو. وقد اتفق العثمانيون منذ البداية مع روسيا على معارضة أي احتجاج أوروبي قد يعقب اختتام المؤتمر.

---

(22) Celâleddin, vol. 3, pp. 60-62; Us, vol. 2, pp. 410-411; *Levant Herald* (20-21 February 1878); Devereux, pp. 247-248.

واستندت المعاهدة (3 آذار/ مارس 1878) إلى شروط الهدنة الموقعة في أدرنة قبل شهر وحققت بشكل أساسي مطالب دعاة القومية السلافية؛ حيث من المفترض أن يصبح الجبل الأسود وبلاد الصرب مستقلين، على الرغم من أن هذه الأخيرة، بسبب ضعف أدائها في الحرب، كان لها الحصول فقط على بعض الإضافات على طول حدودها الجنوبية، تتضمن نيش ووادي درينا وجزء من سنجق نوفي بازار. كذلك كان على الباب العالي الاعتراف بإعلان رومانيا استقلالها وأن يدفع لها بعض تعويضات الحرب، وأن يقبل الضم الروسي لجنوب بيسارابيا، ويعوض رومانيا بأجزاء من دبروجه. والأهم من ذلك كله، أن بلغاريا ستصبح مستقلة، مع استمرارها في الاعتراف بالسلطة العثمانية، لكن بأميرها وجنودها وإدارتها الخاصة. أما أراضيها فباتت تمتد من نهر الدانوب إلى بحر إيجة، وتشمل ولايات مُناسطر وسالونيك وساحل بحر إيجة الكبير، باستثناء مينائي دده آغاچ وسالونيك نفسهما، لأن معظم سكانهما كانوا من المسلمين واليهود. وهكذا اتسعت حدود بلغاريا ثلاث مرات، وبلغ عدد سكانها 5 ملايين نسمة. وكان أميرها يختاره الشعب، وتقرّه القوى العظمى، ويقبله السلطان. وتظل القوات الروسية والمفوض الروسي في الإمارة الجديدة لمدة عامين لمساعدتها على تنظيم حكومتها وميليشياتها، بينما ينسحب جميع المسؤولين والجنود العثمانيين. كذلك، كان على الباب العالي أن يوفر جميع الإصلاحات المطلوبة للبوسنة والهرسك في مؤتمر اسطنبول بعد التشاور مع النمسا وروسيا. كما كان عليه أن يطبق نظام الحكم الجديد الذي اعتُمد في جزيرة كريت في عام 1868، وتوسيعه أيضًا إلى إبيروس وتِساليا، على الرغم من أن هذه الأراضي كانت لا تزال متروكة للعثمانيين بدلًا من منحها لليونان.

استلهامًا من الدعاية الروسية، استُنهض الشعور القومي الأرمني بين بعض المثقفين في الدولة العثمانية، وذهب البطريرك الأرمني في اسطنبول، نرسيس، إلى سان ستيفانو لطلب المساعدة من الروس في إنشاء دولة أرمنية مستقلة في شرق الأناضول مقابل المساعدة التي قدموها ضد العثمانيين خلال الحرب. لكن مصالح الروس كان يلائمها وجود أرمن ساخطين داخل الدولة العثمانية أكثر من دولة مستقلة يمكن أن تثير مطالب مماثلة من الأرمن الموجودين في الأراضي الروسية ومن قوميات أخرى. وبدلًا من ذلك، حصلوا على وعود عثمانية بالإصلاح في مناطق الأناضول التي يطالب بها الأرمن، إلى جانب ضمانات ضد هجمات البدو الأكراد

والتركمان. وهكذا وُلِدت المسألة الأرمنية، التي كان من شأن الروس تظهيرها واستخدامها بمهارة كبيرة في السنوات اللاحقة.

وافق السلطان على دفع تعويضات حرب ضخمة قدرها 1.4 مليار روبل (أي ما يعادل 24 مليار قرش، أربعة أضعاف الإيرادات السنوية للدولة)، يُدفَع أقل من نصفها من طريق تسليم مناطق كبيرة من دبروجه، وجزر نهر الدانوب، وسناجق شرق الأناضول: قارص وأردهان وباطوم ودوغو بايزيد. وسُمح لجميع الراغبين في مغادرة الأراضي الروسية الجديدة ببيع ممتلكاتهم في غضون ثلاث سنوات، ما يضمن استمرار تدفق اللاجئين إلى الدولة العثمانية خلال الفترة المتبقية من عهد عبد الحميد. يخضع جميع رعايا السلطان من الأرثوذكس فضلًا عن كنائسهم وكهنتهم لـ "الحماية" الروسية. لم يتمكن العثمانيون من مقاومة إرادة إغناتييف سوى في مسألة الحماية المشتركة للمضائق وإدارتها، لكن بقيت الشروط شديدة للغاية، مع الالتزامات المالية التي أكدت وحدها الهيمنة والنفوذ الروسيين مستقبلًا[23].

ثاني عشر: ردات الفعل في اسطنبول

كان عدد سكان اسطنبول قد تضاعف بسبب اللاجئين المسلمين الذين فروا من بلغاريا. وقد شعروا بالعداء تجاه المسيحيين وأيضًا تجاه السلطان الذي أسلمهم إلى ذلك العدو البغيض. وفي حين كانت ردة فعل سكان المدينة القدامى على الهزيمة يتمثل في حزن لا مبالٍ - حيث فقد كثيرون أحباءهم في الكوارث الرهيبة وفقد كثيرون أيضًا منازلهم ودخولهم نتيجة للتضخم المصاحب - كان اللاجئون متحمسين إلى حد بعيد في تصميمهم على إجبار السلطنة على مواصلة الصراع مع الروس. وقد ارتقى لقيادتهم علي سعاوي، أحد العثمانيين الشباب، والذي صار الآن أحد المنادين الأقوياء بالقومية التركية، إضافة إلى كونه مسلمًا صوفيًا. لقد سلّح حوالى 30 لاجئًا، وقادهم في هجوم على قصر چراغان بهدف إنقاذ مراد الخامس وإعادته إلى العرش، ثم إحباط تسوية سان ستيفانو. لكن حراس القصر قتلوا معظم المهاجمين وأحبطوا المؤامرة (20 أيار/ مايو 1878). تمت في إثر ذلك محاكمة علي سعاوي وشنقه، وكانت النتيجة المباشرة الوحيدة لهذه المسألة هي تقوية عزم السلطان على إقامة

(23) *Muahedat Mecmuası*, 5 vols. (Istanbul: 1294-1298/1877-1881), vol. 4, pp. 183-186.

نظام استبدادي يجنب البلاد مثل هذه الأحداث مستقبلًا. وقد تورط مساعده الرئيسي، سعيد باشا الإنكليزي، في المؤامرة فعُزل واستُبدل ببطل بلفنه، الغازي عثمان باشا، الذي سرعان ما أطلق الروس سراحه، فعاد إلى وطنه ليصبح لديه تأثير محافظ قوي في القصر خلال معظم الفترة المتبقية من عهد عبد الحميد.

ثالث عشر: مناورات دبلوماسية

كان إغناتييف قد سارع في التسوية مع الباب العالي على أمل أن يجعل بريطانيا والنمسا أمام أمر واقع لا يمكنهما تغييره. مع ذلك، لم يحسب قوة ردة الفعل الأوروبية التي من شأنها أن تعقب ذلك، ليس من دزرائيلي والإمبراطور فحسب بل أيضًا من ألمانيا، حيث رأى بسمارك الآن ضرورة العمل لمنع الحرب بين حلفائه الروس والنمساويين. أدرك القيصر أيضًا أن مثل هذه الحرب ستكون حتمية ما لم يوافق على مؤتمر أوروبي لمراجعة نتائج سان ستيفانو؛ لذلك، وافق على اقتراح بسمارك بعقده في برلين. مع ذلك، لم يكن يتوقع أن ينضم حلفاؤه السابقون إلى بريطانيا للمطالبة بمراجعة جميع البنود، لكن عندما فعلوا ذلك، كان عليه أن يقبل لتجنب الحرب. وقد طالبت النمسا بتقليص حجم بلغاريا الجديدة للحد من القوة الروسية في أوروبا الشرقية، وأن تقبل روسيا بضم النمسا لنوفي بازار وكذلك البوسنة والهرسك. وبمجرد موافقة روسيا على هذه النقاط، لم يكن الإمبراطور على استعداد لدعم المطالبة البريطانية بمراجعة عامة كما كان في السابق، وهو ما أجبر بريطانيا بدورها على التعامل مباشرة مع الروس ومن خلال وساطة بسمارك لقبول حل وسط يقتصر على حصر بلغاريا الجديدة في المنطقة الواقعة شمال جبال البلقان، على أن يعاد الباقي إلى العثمانيين كولاية تتمتع بالحكم الذاتي تسمى الروملي الشرقي، وتُطبق فيها إصلاحات فورية. كما يعاد معظم شرق الأناضول إلى الباب العالي مقابل الامتثال لباقي بنود معاهدة سان ستيفانو، لكن مع احتفاظ روسيا بقارص وباطوم وجنوب بيسارابيا (30 أيار/ مايو 1878).

هكذا وُضعت القواعد لمراجعة معاهدة سان ستيفانو، حتى قبل انعقاد مؤتمر برلين فعليًا. لكن بريطانيا لم تكن راضية؛ إذ كان الروس في شرق الأناضول لا يزالون في وضع يمكنهم من التقدم في ما بعد إلى البحر المتوسط أو إلى الخليج الفارسي أو لإثارة الانتفاضات الأرمنية. ولضمان سلامة الممتلكات العثمانية المتبقية في

الأناضول، اقترح دزرائيلي أن تقوم بريطانيا باحتلال قبرص حتى تتمكن قواتها العسكرية من التدخل عسكريًا عند أي أزمة تحدث في أي لحظة. لم يكن السلطان متحمسًا للفكرة على الإطلاق، لكن في مواجهة تهديد بريطاني بإبقاء معاهدة سان ستيفانو كما هي، لم يكن لديه خيار سوى التوقيع على اتفاقية قبرص (4 حزيران/ يونيو 1878)، التي نصت على قيام بريطانيا باحتلال الجزيرة وإدارتها باسم السلطان. كان يجب دفع كل فائض الإيرادات التي تزيد على النفقات إلى الخزينة في شكل جزية، في حين يواصل العثمانيون السيطرة على المؤسسات العدلية والدينية والتعليمة في الجزيرة. في المقابل، وعدت بريطانيا بتقديم أي مساعدة لازمة للدفاع عن شرق الأناضول في وجه أي هجوم روسي[24]. وهكذا وُضعت الأسس لانتصار دزرائيلي النهائي في برلين.

رابع عشر: مؤتمر برلين

على الرغم من جميع الترتيبات المتخذة، عندما اجتمع المؤتمر بالفعل لم يكن من السهل التوصل إلى تسوية. لقد استُنزف الجيش الروسي والخزانة الروسية، لكن روسيا كانت لا تزال تفعل كل ما في وسعها للتهرب من تنفيذ الاتفاقيات التي سبق أن وقعتها. وكانت هناك أيضًا مشكلات أثارتها مسائل لم يتناولها المؤتمر بشكل مباشر: المسيحيون في البوسنة والهرسك، والمسيحيون البلغار، والمسلمون البلغار الذين قاوموا بشدة فكرة الحُكم المسيحي عليهم، والأرمن الذين اعتقدوا أن بإمكانهم دفع القوى العظمى إلى إجبار العثمانيين على تسليم مناطق إسلامية واسعة لهم. وكان اليونانيون يطالبون بكريت وتِساليا وإبيروس. وقد مَثَّلَ العثمانيين وزير الأشغال العامة المسيحي، كاراتودوري باشا، إضافة إلى سفيرهم في برلين، سعد الله باشا. وعملت القوى العظمى على تبسيط الأمور بالتركيز على طموحاتها الخاصة وعدم إيلاء اهتمام كبير لتلك الدول التي يتم التلاعب بأراضيها.

اختُتم مؤتمر برلين في 13 تموز/ يوليو 1878. وقُسمت بلغاريا الكبرى التي تصورتها روسيا في سان ستيفانو إلى ثلاثة أجزاء، حيث انحصرت بلغاريا المستقلة بين نهر الدانوب وجبال البلقان فقط، وبقيت تحت السيطرة العثمانية، بأمير وجيش

(24) Celâleddin, vol. 3, pp. 134-137; Karal, vol. 8, pp. 71-72.

وإداريين مسيحيين، لكن مع دفع الجزية السنوية للسلطان. ويُختار الأمير من أحد البيوتات الحاكمة الكبرى في أوروبا، على أن تُقرّه القوى العظمى، ويصادق على اختياره السلطان. ويشرف على وضع النظام الجديد مفوضون يمثلون روسيا والباب العالي والقوى الموقعة الأخرى، في خلال فترة لا تتجاوز تسعة أشهر. وتُقسَّم الأجزاء المتبقية من بلغاريا الكبرى إلى قسمين؛ فتظل المنطقة الواقعة جنوب جبال البلقان ولاية تتبع حكم السلطان وتسمى الروملي الشرقي، بسيطرة سياسية وعسكرية عثمانية مباشرة لكن بنظام إداري خاص، وتعود منطقة مقدونيا بين نيش والحدود اليونانية إلى الإدارة العثمانية المباشرة مع وعود بتنفيذ إصلاحات. وعلى الرغم من أن الروملي الشرقي كان به عدد كبير من السكان المسلمين، إلا أن إدارته ستكون لحاكم مسيحي يعيّنه الباب العالي لمدة خمس سنوات بموافقة القوى العظمى، ويكون لديه ميليشيات مسيحية لكن يمكنه طلب مساعدة الجنود العثمانيين المتمركزين في الحاميات للحفاظ على النظام الداخلي والدفاع عن الولاية أمام الهجوم الخارجي. وينبغي ألا يبلغ عديد الجيش الروسي في بلغاريا والروملي الشرقي أكثر من 55,000 رجل، وألا يبقى هناك أكثر من تسعة أشهر. وتظل جزيرة كريت تحت الحكم العثماني، مع تطبيق إصلاحات عام 1868 بالكامل. وتتوسط القوى العظمى في أي نزاعات حدودية تنشأ بين العثمانيين واليونانيين في مقدونيا. وتحتل القوات النمساوية البوسنة والهرسك، مع وقوعها تحت الحكم العثماني، ويديرها موظفون مدنيون نمساويون لفترة غير محددة وفقًا لقوانين تنظيمية تُبحث في المفاوضات اللاحقة بين السلطتين. ويُعترف باستقلال الجبل الأسود، على أن يَعِد أميرها بمعاملة رعايا جميع الديانات على قدم المساواة. كما تصبح بلاد الصرب مستقلة أيضًا، حيث تمتد أراضيها جنوبًا حتى نيش وشرقًا إلى برات. وكان عليها وعلى الجبل الأسود أن يعدا بتحمل جزء من الدين العثماني في المقابل. ومن شأن رومانيا أن تستقل، وتتنازل لروسيا عن تلك الأجزاء من بيسارابيا التي تلقتها في باريس عام 1856، على أن يتم تعويضها بالجزر الواقعة في دلتا الدانوب وكذلك دبروجه. وكان عليها أيضًا أن توافق على هدم التحصينات على طول البوابات الحديدية لنهر الدانوب وأن تسمح بالاتصال الحر على طول مجراه بالكامل، مع حظر دخول السفن الحربية الأجنبية.

وفي الشرق كان على العثمانيين التخلي عن قارص وأردهان وباطوم إلى روسيا، لتصير باطوم ميناء حرًّا، حيث وعد القيصر بعدم تحصينه. وأعيد وادي إلشكيرت ودوغو بايزيد، اللذين انتُزعا بموجب معاهدة سان ستيفانو، إلى العثمانيين. ووعد الباب العالي بتنفيذ إصلاحات في المناطق التي استقر فيها الأرمن، وتأكيد الحرية المدنية والدينية الكاملة في السلطنة. وكان من المقرر استمرار بنود اتفاقيتي عام 1856 وعام 1871 بشأن البحر الأسود والمضائق. وكان لا يزال يتعين على الحكومة العثمانية دفع تعويضات عن الحرب إلى روسيا، والتي حُددت آنذاك بمقدار 802.5 مليون فرنك، لتُدفع بمعدل نحو 35 مليون قرش سنويًا. وتمت الموافقة أيضًا على قبول المزيد من المطالب الإقليمية الروسية إذا لم تستطع إكمال المدفوعات.

باختصار، اضطرت الدولة العثمانية إلى التخلي عن خُمس أراضيها بالكامل وخُمس سكانها البالغين حوالى 5.5 مليون نسمة، نصفهم تقريبًا من المسلمين. كما خسرت عائدات كبيرة، على الرغم من أنها قد نالت تعويضًا جزئيًا من طريق الجزية التي دفعها من تبقى من التابعين، واتفاق الدول المستقلة حديثًا على تحمل أجزاء من الدين العثماني العام. وفي ما يتعلق ببريطانيا، فقد أُضعف التهديد الروسي؛ لكن بالنسبة إلى الدولة العثمانية، كان مؤتمر برلين هزيمة مروعة، جردتها من أراض وسكان وأموال، جعلت من الصعب على من تبقى الاستمرار.

خامس عشر: صعوبات خارجية وداخلية (1878–1908)

في السنوات التي تلت معاهدة برلين، بينما كانت أوروبا تتلمس طريقها إلى إقامة توازن جديد للقوى، خضع العثمانيون لسلسلة من التدخلات الأجنبية في شؤونهم الداخلية تحت ذريعة مساعدة رعايا السلطان من الأقليات.

سادس عشر: الحُكم النمساوي في البوسنة والهرسك

كانت هناك مشكلة سهلة نسبيًا للتعامل مع البوسنة والهرسك المعنية، التي احتلتها النمسا مباشرة بعد مؤتمر برلين. لقد استاء المسلمون الذين كانوا يشكلون ما لا يقل عن نصف السكان في الولايتين، من تلك التسوية التي خضعوا بموجبها للسيطرة المسيحية، وقاوموا بشدة قوات الاحتلال، ما دفع النمسا إلى إقامة نظام عسكري في إقليمها الجديد. وعلى الرغم من الشعور القوي الذي يكنّه عبد الحميد تجاه

البوسنة والهرسك بسبب التقاليد الإسلامية الموجودة في الولايتين منذ القدم، فلم يكن بإمكانه القيام بالكثير، نظرًا إلى أن صلاته المباشرة بهما كانت ضعيفة. وفي 21 نيسان/ أبريل 1879، وافق على قبول الحُكم النمساوي لفترة غير محددة، مشترطًا فقط أن تُستغَل الإيرادات من المنطقة محليًا، وأن يُسمح للمسلمين بممارسة دينهم بحرية، وأن يستمر ذكر اسم السلطان الخليفة في خطبة الجمعة، مع توظيف السكان الأصليين في الإدارة، والسماح للمسلمين الراغبين في المغادرة بذلك.

سابع عشر: الاحتلال الفرنسي لتونس

لقد أثبت نموذج الاحتلال الأوروبي لأبعد الأراضي التابعة للسلطان أنه مُعدٍ بشدة. لم يسيطر العثمانيون يومًا على تونس سيطرة مباشرة وثيقة؛ ففي القرن السادس عشر، كانت تسيطر عليها القوات العسكرية والبحرية المحلية، التي استندت هيمنتها بشكل رئيسي على القرصنة وتجارة الرقيق. وبعد أن قُضي على هذه القوات في أوائل القرن التاسع عشر، أصبحت واقعة تحت نفوذ المستثمرين والتجار الأوروبيين، تليهم حكوماتهم، التي رأت في موقع تونس الاستراتيجي مفتاحًا لطموحاتها في البحر المتوسط وشمال أفريقيا. وقد جاء الفرنسيون أولًا عقب احتلالهم للجزائر في عام 1830، وأنشأوا مؤسسات مالية في تونس، حيث أقرضوا المال للبايات، واستثمروا على نطاق واسع كخطوة أولى نحو بناء إمبراطورية أفريقية. ولم يتحد أحد الصدارة الفرنسية حتى عام 1870، عندما شجع تحقيق الوحدة الإيطالية الاستثمار الزراعي والصناعي الإيطالي في تونس، على أمل تأسيس حلقة أولى في إمبراطورية جديدة في وسط البحر المتوسط. كما بدأت بريطانيا في التحرك بحثًا عن فرص للمواد الخام والاستثمار إضافة إلى حماية مصالحها الاستراتيجية في وسط أفريقيا. وقد حافظ البايات على أنفسهم آنذاك من خلال قبول القروض والمكافآت الأخرى من المصالح الأجنبية المتنافسة بشكل رئيسي، والتلاعب بها كأفضل ما يمكن، لكن في نهاية المطاف وجدوا أنفسهم متورطين في صعوبات مالية معقدة.

في إثر حرب القرم، نجح رجال التنظيمات في اجتذاب التونسيين مجددًا للدوران في الفلك العثماني، وضمنوا موافقتهم على تطبيق قوانين التنظيمات والمساهمة في الضرائب والسفن، في مقابل الاعتراف بمنصب مشابه إلى حد بعيد لمنصب الخديوي في مصر. وكان الممثل الرئيسي للنفوذ العثماني في البلاد لسنوات عديدة

هو خير الدين باشا، الذي كان في الأصل عبدًا لمصطفى رشيد باشا، ثم بيع إلى أحد البايات ليرتقي في ما بعد في خدمة سيده وخلفائه. وقد استخدم نفوذه للحفاظ على العثمانيين في تعارض مع المصالح الأجنبية، ما أثار عداء القناصل الأجانب ومكّن منافسيه السياسيين في البلاط التونسي من إقالته ونفيه. وأدى رحيله عن تونس ودخوله في ما بعد في خدمة السلطان عبد الحميد إلى تدهور سريع في العلاقات التونسية مع الباب العالي.

وكما حدث في ما بعد بشكل ما في القاهرة واسطنبول، أدت الضائقة المالية والديون الخارجية للبايات إلى التدخل الأوروبي. وفي عام 1869، أُنشئت لجنة دولية للديون مُنحت صلاحيات المراقبة على الإيرادات التونسية الرئيسية لإحكام السيطرة على الديون وترتيب دفعها بصورة منتظمة. وتحت إشرافها، سيطر الأجانب على معظم الخدمات العامة والمواد الخام التونسية، ما زاد من الصعوبات الاقتصادية للولاية. كما انخرطت تونس في المناورات الدبلوماسية الأوروبية التي أعقبت تسوية برلين. وغضبت إيطاليا، التي لم تكن راضية عن فشل القوى العظمى في منحها ما اعتبرته تعويضًا مناسبًا، بسبب قيام بريطانيا بتقديم تونس لفرنسا في مقابل موافقتها على اتفاقية قبرص. لم تكن فرنسا مهتمة إلى حد بعيد للقيام بمغامرة استعمارية جديدة في ذلك الوقت، لكنها لم ترغب في السماح لما قُدم إليها أن يسقط في يد الإيطاليين بسبب الإهمال، فاستغلت غارة حدودية قام بها التونسيون ضد الجزائر ذريعةً لاحتلال البلد بأكمله، ما أجبر الباي على قبول "الحماية" الفرنسية (12 أيار/ مايو 1881). اعترض العثمانيون على ما جرى لدى جميع القوى العظمى التي كفلت سلامة الأراضي العثمانية في برلين، غير معترفة بشرعية المعاهدة التي وقعها الباي. لكن لم يكلف أحد نفسه عناء الرد، واضطر العثمانيون إلى قبول الوضع باعباره أمرًا واقعًا.

ثامن عشر: الاحتلال البريطاني لمصر (1882)

أدت الصعوبات المالية التي كانت تواجهها مصر والمنافسات الاقتصادية والسياسية للقوى إلى وضع مشابه جدًا لوضع تونس، وإلى نتائج مماثلة. فلقد منح سعيد وإسماعيل مئات الامتيازات للمستثمرين الأجانب، ما منحهم سيطرة فعلية على الاقتصاد المصري. وقد تركت نفقاتهما الخاصة الحكومة مدينة لحاملي السندات

الأجانب. كان عليهم أن يقبلوا اقتطاعات ضخمة وأسعار فائدة باهظة لتأمين الأموال اللازمة لمواصلة إجراء العمليات، مع تخصيص ما يصل إلى ثلثي ميزانية الدولة بأكملها لدفع الفائدة وحدها بحلول عام 1876. وكان ذروة ذلك إنشاء صندوق الديون العامة (Caisse de la Dette Publique) (أيار/ مايو 1876)، حيث يقوم المراقبون الأجانب بجمع إيرادات الدولة من الرسوم الجمركية والسكك الحديد والتبغ وضرائب الإنتاج الأخرى واستخدامها لسداد الديون. وفي عام 1878، اضطر إسماعيل إلى قبول تشكيل حكومة برئاسة القومي الأرمني نوبار باشا، ومستشار إنكليزي في منصب وزير المالية وفرنسي في منصب وزير الأشغال العامة. وعندما حاول استبدال هذه الحكومة بأخرى تتكون بشكل أساسي من المصريين الأصليين، أجبره البريطانيون والفرنسيون على التنازل عن العرش (26 تموز/ يوليو 1879) لمصلحة ابنه الضعيف توفيق باشا، الذي قبل بقانون سداد الديون، الذي فصل مدفوعات الدين عن الالتزامات الأخرى للخزينة المصرية، ليعطي الأولوية للأولى على جميع الإيرادات. وهكذا على الأقل استقرت مالية مصر، لكن على حساب وضعها تحت سيطرة أجنبية مباشرة واستغلالها لأجل مصالح أجنبية.

وفي حين أن التدخل الأجنبي قد يكون مبررًا على أساس المبادئ المالية الدولية التي كانت رائجة آنذاك، إلا أنه أثار ردة فعل قومية قوية بين المصريين. لقد بدأوا في إدانة السياسات الاقتصادية التي وضعت الجماهير تحت سيطرة الطبقة الأرستقراطية التُّركية-الشركسية والمصرفيين والتجار الأجانب الذين كانوا يسيطرون على الاقتصاد المدني. وكان الاستياء في الجيش مدفوعًا بهيمنة أبناء الأرستقراطيين ومجموعة صغيرة من الضباط المتعلمين في الغرب، الذين مارسوا التمييز تجاه أولئك الذين يحاولون الترقي في المراتب. أدى ذلك إلى انتفاضة مجموعة من الجيش في أيلول/ سبتمبر 1881 بقيادة أحمد عرابي باشا، أحد المصريين القلائل الذين تمكنوا من الترقي في سلك الضباط. استولى الجنود على الحكومة، وبدأوا في إنهاء الهيمنة الأجنبية، وأرسلوا قوات إلى الإسكندرية للحماية من أي غزو أجنبي محتمل. كان الموقف البريطاني معقدًا بسبب دورها آنذاك كحامٍ للسلطنة العثمانية بموجب اتفاقية قبرص. وبينما كانت هناك بعض العناصر في الجيش والحكومة أرادت التدخل، صاغ رئيس الوزراء غلادستون سياسة لتجنب التدخل إلا بالاشتراك مع الجيش العثماني وبدعوة من السلطان. من ناحية أخرى، كان الفرنسيون حريصين على التدخل، ليس

لحماية حاملي سنداتهم وتنمية إمبراطوريتهم الأفريقية فحسب، بل أيضًا لكسر علاقة بريطانيا الجديدة مع الباب العالي. وقد قام عبد الحميد بتشجيع الخديوي وعرابي على استعادة نظام السيطرة الأجنبية، الذي كان مشابهًا للغاية لترتيب كان من المنوي اعتماده في اسطنبول. ولمنع التدخل المباشر رتب غلادستون لعقد مؤتمر جديد للسفراء في اسطنبول (حزيران/ يونيو 1881). أراد الصدر الأعظم سعيد باشا والحكومة العثمانية الانضمام إلى المؤتمر، لكن رفَض عبد الحميد، بعد شعوره بأن هذا من شأنه إضفاء الشرعية على التدخل الأجنبي فحسب. وقد تغلب رأيه في النهاية، ووافق السفراء على وجوب أن يسوي العثمانيون مشاكل مصر بأنفسهم، وأنه ينبغي ألا يكون هناك تدخل أجنبي أحادي "إلا في حالة ظروف غير متوقعة".

امتثل عبد الحميد على الفور لهذا التوجيه من طريق إحضار عرابي والعديد من زملائه إلى اسطنبول وإرسال درويش باشا للتفاوض على حل مع الخديوي. لكن بينما كانت المفاوضات جارية، أدى وصول سفن أجنبية إلى خارج ميناء الإسكندرية إلى إثارة بعض سكانها ودفعهم لمهاجمة وقتل العديد من الأجانب في الشوارع. أدى هذا الحدث واستمرار التحصين في ميناء الإسكندرية إلى إرسال قائد السفن البريطانية، الأميرال سيمور، إنذارًا يطالب باستعادة النظام وإنهاء بناء التحصينات. وعندما قوبل إنذاره بالتجاهل، قام بقصف المدينة غير المحمية (13 تموز/ يوليو 1882)، على الرغم من أن الأسطول الفرنسي تراجع في اللحظة الأخيرة بحجة أن مثل هذا الإجراء لم يوافق عليه مجلس النواب.

بعد القصف، انتهت المفاوضات فجأة، وحصل القوميون المصريون بذلك على دعم من معظم فئات السكان. انقسمت الحكومة البريطانية حول ما يجب القيام به. وقرر الباب العالي، بالاشتراك مع السفراء في اسطنبول، أن على السلطان إرسال أربعة آلاف من قواته لحل الوضع. مع ذلك، رفض عبد الحميد على أساس أن مثل هذه القوة ستكون أصغر من أن تجبر عرابي على فعل أي شيء، وفَضَّل التفاوض من أجل تسوية الصعوبات المالية حتى يمكن أن تحل السيطرة العثمانية محل السيطرة الأجنبية، وتكليف القوميين المصريين بتنفيذ الإجراءات الإصلاحية للسلطان في الولاية[25].

---

(25) Ibnulemin Mahmut Kemal Inal, *Osmanlı Devrinde Son Sadrıazamlar*, 6 vols. in 14 parts (Istanbul: 1940-1953), vol. 7, p. 1013; Karal, vol. 8, pp. 96-97; Ali Vehbi Bey, *Pensées et Souvenirs d'Abdul-Hamid* (Paris: 1910), p. 96.

وبينما انطلق وكلاء عبد الحميد إلى القاهرة مرة أخرى، أصبح لدعاة التدخل اليد العليا في بريطانيا بشكل تدريجي بقيادة جوزف تشامبرلين (Joseph Chamberlain)، رئيس غرفة التجارة آنذاك، الذي أراد احتلال البلاد وسحق القوميين من أجل حماية مصالح حملة السندات البريطانيين، وكذلك لشراء المزيد من القطن الرخيص لأصحاب مصانع النسيج في مدينة مانشستر مسقط رأس تشامبرلين. عارض الفرنسيون أي نوع من الاحتلال، وشعروا أنه سيأتي ببريطانيا مباشرة إلى بلاد الشام ويُنهي الهيمنة الاقتصادية والثقافية الفرنسية على المنطقة. ومع استعداد غلادستون للتقاعد، فاز في لندن دعاة التدخل. وقد أعقب حدوث الإنزال في الإسكندرية انتصار حاسم على المصريين في التل الكبير (13 أيلول/ سبتمبر 1882)، واحتُلت القاهرة بعده بأربعة أيام، وابتدأ بذلك الحُكم البريطاني للبلاد، الذي من شأنه الاستمرار بشكل أو بآخر لنحو 70 عامًا. احتج العثمانيون لكنهم افتقروا إلى القوة التي تمكنهم من قلب الأوضاع. وعندما صرحت بريطانيا أن وجودها في مصر مؤقتٌ لحل مشكلاتها العاجلة، قبل السلطان بهذا الوضع، وتوصل إلى اتفاق (24 تشرين الأول/ أكتوبر 1885) تم بموجبه الحفاظ على سيادته في البلاد فضلًا عن دفع مصر للضريبة السنوية بانتظام. وكان على العثمانيين والبريطانيين الحفاظ على وجود مندوبيهم الساميين في البلاد لتقديم المشورة للخديوي بشأن سياساته المحلية والمساعدة في صنع السلام في السودان. على أن تقوم بريطانيا في ما بعد بتحديد موعد مغادرتها[26].

رسخت بريطانيا سيطرتها على مصر، وأقامت نوعًا من الحُكم المشترك تحت إشراف مندوبها السامي والحاكم العام إفلين بارينغ (Evelyn Baring)، الملقب باللورد كرومر (1883-1907)، الذي وضع "المستشارين" البريطانيين بجانب المسؤولين المصريين، وبدأ بتحديث اقتصاد البلاد وبنيتها، مع تجاهل نوع التعليم الذي قد يُمَكِّن المصريين من طرد محتليهم البريطانيين. وقد صارت بريطانيا إذاك في وضع حرج، حيث أصبحت تتحمل بعض المسؤولية في إيجاد حل لمشكلات البلاد المالية. وكان تدخل بريطانيا اللاحق ضد القوميين السودانيين، بقيادة المهدي (1884-1885)،

(26) Hilmi Kâmil Bayur, *Sadrazam Kâmil Paşa-Siyasi Hayatı* (Ankara: 1954), p. 132; Karal, vol. 8, pp. 98-99; Bab-ı Âli, Hariciye Nezareti, *Mısır Meselesi* (Istanbul: 1334); W. L. Langer, *European Alliances and Alignments, 1871-1890* (New York: 1956), pp. 251-280.

قد أدى إلى زيادة تدهور الوضع المالي في مصر، ما قاد إلى نظام رقابة دولي جديد سمح بمشاركة فرنسا وتغيير مركز بريطانيا المهيمن.

وفي عام 1885، أرسلت بريطانيا السير هنري دروموند وولف (Henry Drummond Wolff) إلى اسطنبول لترتيب جلاء البريطانيين واستعادة السيطرة العثمانية المباشرة. وعلى الرغم من أن عبد الحميد كان قد أثار الرأي العام طويلًا من أجل الجلاء البريطاني، إلا أنه لم يكن في وضع يسمح له بتحمل العبء المالي والعسكري الناجم عن ذلك. وهكذا، بينما كان يرتب لبريطانيا اتفاقية من أجل أن تغادر في غضون ثلاث سنوات، مع ضمان حقها في إرسال القوات إذا اقتضت الأمور بسبب اضطراب داخلي أو خطر أجنبي، قرر أخيرًا أن هذا من شأنه فقط أن يُمَكِّن البريطانيين من زيادة نفوذهم في اسطنبول فلم يصادق عليه(27). وعليه بقيت بريطانيا في مصر. ومع أن عبد الحميد لم يتمكن من السيطرة على ولايته التي باتت تابعة، لكنه ظل على اتصال مع قادته السياسيين ومفكريه من خلال مندوبه السامي، أحمد مختار باشا، والأسرة الحاكمة المصرية. وقد أرست الأرستقراطية المصرية كذلك علاقات وثيقة للغاية مع "الوطن الأم"، حيث أرسلت أبناءها إلى اسطنبول لتعليمهم، وظلت تمتلك منازل صيفية على طول مضيق البوسفور، وإقامة علاقات مصاهرة مع الطبقات العثمانية الرفيعة إلى حد أن هذه الأخيرة كان لها تأثير في مصر أكبر بكثير مما كان واضحًا للبريطانيين، الذين ظلوا إلى حد بعيد على سطح الحياة المصرية خلال السنوات الطويلة من سيطرتهم السياسية والعسكرية.

تاسع عشر: البلقان مصدر الشرر

أدت معاهدة برلين في واقع الأمر إلى إنهاء الدولة العثمانية كقوة أوروبية كبرى، وخلقت مستنقع دول البلقان الصغيرة التي أدت المنافسة عليها إلى جذب القوى العظمى إلى المواجهات التي بلغت ذروتها في الحرب العالمية الأولى. أصبحت كل من اليونان وبلغاريا ورومانيا وبلاد الصرب والجبل الأسود إذاك مستقلة أو تتمتع بالحكم الذاتي إلى حد أنها كانت مستقلة في كل شيء ما عدا الاسم. كانت البوسنة والهرسك تحت الاحتلال النمساوي الذي اعتبره العثمانيون مجرد احتلال موقت.

(27) Bayur, p. 134.

كان كل ما تبقى للسلطان في أوروبا شريط من الأرض جنوبي جبال البلقان، يمتد من البحر الأسود إلى البحر الأدرياتيكي، ويضم مقدونيا وتراقيا وتِساليا وألبانيا، جرى تنظيمه في سناجق: أدرنة وسالونيك وكوسوفا ويانينه ومُناسطر واشقودره؛ وهو بعيد كل البعد عن تلك الإمبراطورية الأوروبية العظيمة التي امتدت في يوم من الأيام إلى أبواب فيينا. وقد فقد ملايين اللاجئين المسلمين كل شيء أمام جيرانهم المسيحيين المنتصرين، ليشقوا إذاك طريقهم إلى وطن لم يروه من قبل. لكن الحُكم الذاتي أو الاستقلال لم يكن مُرضيًا لدول البلقان الناشئة؛ فسرعان ما طمحت كل واحدة منها إلى مزيد من الأراضي، لتصبح قومية وإمبريالية متحمسة، وتطالب بجميع الأراضي التي حكمها شعبها في وقت من الأوقات عبر التاريخ، بغض النظر عن حقيقة أن الآخرين لديهم مزاعم تاريخية مماثلة وأن المناطق تسكنها حاليًا شعوب مختلفة. وكانت النتيجة هي العدوان المستمر على ما تبقى من أراضي الدولة العثمانية في أوروبا، والقضاء على القرى الإسلامية المسالمة، وأحيانًا بدء صراع حول كيفية تقسيم الغنائم.

كان لدى كل دولة من دول البلقان ما تشكو منه في معاهدة برلين. فقد اكتسبت اليونان مناطق جديدة في تِساليا وإبيروس، لكن مسألة تحديد الحدود الجديدة كان قد تُرك للتفاوض مع الباب العالي، الذي قاوم منح أي أرض يسكنها عدد كبير من المسلمين. وفي تموز/ يوليو 1881، ضغطت القوى العظمى على العثمانيين لتسليم معظم تِساليا ومنطقة آرتا في إبيروس، لكن اليونان بدت وكأنها لا تشبع، حيث طالبت بكريت وجزر بحر إيجة واسطنبول ومعظم الأناضول، باختصار تحقيق "الفكرة العظمى" (Megalo Idea)، وهي الحصول على جميع الأراضي التي كانت تحكمها الإمبراطورية البيزنطية. وكانت معاهدة سان ستيفانو الأصلية قد قَسمت سنجق نوفي بازار بين بلاد الصرب والجبل الأسود، ما أتاح للأولى الوصول إلى البحر الأدرياتيكي؛ لكن العثمانيين استعادوه في برلين، وهو ما أضر ليس بالاقتصاد الصربي فحسب، بل أيضًا منع اتصالهم المباشر مع السلاف الجنوبيين في الجبل الأسود. وكان الرومانيون بدورهم غاضبين من تخلي روسيا عنهم في سان ستيفانو وبرلين، ما أجبرهم على تسليم بيسارابيا، وهي منطقة رئيسية لإنتاج الحبوب وتسيطر كذلك على مصب نهر الدانوب، وبدلًا من ذلك قبول دبروجه الأفقر بكثير والمليئة بالتتار غير الملائمين لدولة رومانية قومية حقيقية. أخيرًا، كان هناك بلغاريا الصغيرة

الجديدة المحصورة بين نهر الدانوب وجبال البلقان والتي ليس لديها منفذ بحري إلا على البحر الأسود؛ إذ خسرت مقدونيا والروملي الشرقي وكذلك الوصول إلى بحر إيجة الذي أحرزته في سان ستيفانو. وهكذا نما لدى بلغاريا شعور بالثأر ليس تجاه العثمانيين فحسب، بل أيضًا تجاه الصرب واليونانيين حول مسألة من يجب أن يحكم مقدونيا.

من بين القوى العظمى، كانت روسيا هي الأكثر استياءً من تسوية برلين، على الرغم من أن القيصر قَبِلَ بها لأنه كان يعلم أن القوى الأخرى لن تتنازل عن أكثر من ذلك من دون حرب. وبدلًا من عصبة الأباطرة الثلاثة، شَكَّل بسمارك تحالفًا مع النمسا (1879)، وترك روسيا في عزلة دبلوماسية. وبدلًا من أن يقوم القيصر بالتقارب مع فرنسا، وهو ما كان يرمي إليه، أخذ قبعته في يده وعاد إلى شركائه القدامى في تحالف ثلاثي جديد (1881)، كان هدفه، كما كان من قبل، الحفاظ على الوضع الراهن في ما يتعلق بالدولة العثمانية لتجنب الصراعات المستقبلية التي قد تُزعزع وحدتهم أمام فرنسا وبريطانيا. اتفق الحلفاء على أنه لن يكون هناك مزيد من التعديل على الأراضي العثمانية من دون موافقة بالإجماع، ما يعني أن كلًا منهم سيتشاور مع الاثنين الآخرين قبل أخذ المزيد. وقبلت روسيا التسوية بشأن المضائق، والتي منعتها من إرسال سفن حربية إلى البحر المتوسط. واتفقت ألمانيا وروسيا على السماح للنمسا بضم البوسنة والهرسك بشكل مطلق عندما ترغب في ذلك. ووافق جميع الشركاء على السماح لبلغاريا بضم الروملي الشرقي، وهو ما ستفعله بلغاريا قريبًا جدًا.

وعلى الرغم من أن النمسا كانت متحالفة مع روسيا، فقد استغلت معاهدة برلين لتوسيع نفوذها على دول البلقان التي تخلى عنها القيصر، حيث وَقَّعَت تحالفات مع بلاد الصرب (1881) ورومانيا (1883)، والتي قدمت من خلالها الحماية مقابل الامتيازات والوعود الاقتصادية السياسية، وخصوصًا من جانب الصرب، الذين تعهدوا بعدم دعم أو تشجيع إثارة القومية السلافية في الأراضي النمساوية. ولتوسيع أنشطتها التجارية والاقتصادية في المنطقة، بنت النمسا شبكة من خطوط السكك الحديد، تُوِّجَت بافتتاح الخط المباشر بين اسطنبول وفيينا في عام 1888، ما منحها مركزًا في جنوب شرق أوروبا أقوى بكثير مما بدا ممكنًا منذ مدة قصيرة.

عشرون: ضم بلغاريا للروملي الشرقي

في الواقع، ارتكزت روسيا في مركزها في البلقان بالكامل على دعم بلغاريا، وبينما لم تستطع الاحتفاظ بجميع الأراضي التي خُصصت للبلغاريين في سان ستيفانو، فإنها كانت لا تزال تتوقع من بلغاريا الإقرار بالفضل لدورها في الحصول على الاستقلال والمساعدة في بناء الدولة الجديدة وتقويتها من خلال الوجود المستمر للجيش الروسي. لكن تبين أن البلغار كانوا قوميين قبل أي شيء؛ إذ لم يرغبوا في استبدال العثمانيين بالحكم الروسي، واستاؤوا من تفوق البيروقراطيين التابعين للقيصر. لذلك، في غضون وقت قصير، تغير بشكل غريب الامتنان إلى العداء والريبة، ما قوّض السياسة الروسية في المنطقة.

في عام 1879، جمع المفوض الروسي مجلسًا من الأعيان ومنحه مسودة دستور لتأسيس ذلك النوع من الحُكم الاستبدادي الذي يفضله القيصر. لكن تبين أن المجلس كان تحت سيطرة السياسيين الليبراليين والقوميين الذين تجاهلوا المسودة الروسية وصاغوا مشروعًا يقر مؤسسة تشريعية تتكون من مجلس واحد، يُنتخب بالاقتراع العام للذكور، وتقع المسؤولية الوزارية على عاتق المجلس وليس على الأمير. وكان من شأن السلطة المحدودة التي يمتلكها الأمير في تعيين الوزراء أن تؤدي إلى صراعات على السلطة مع المجلس وتؤثر على الحياة السياسية في بلغاريا خلال عقود عدة تالية. وعلى الرغم من الاحتجاجات الروسية، تم قبول الدستور. واختير الأمير ألكسندر باتنبرغ أميرًا للبلاد، والذي كان على ما يبدو خيارًا مثاليًا، نظرًا إلى أنه كان ألمانيًا لكنه مرتبط بالعائلتين الملكيتين البريطانية والروسية على حد سواء، وقد تولى منصبه في نيسان/ أبريل 1879. لكن تبين أن ألكسندر كان مستبدًا للغاية ويفضل الهيمنة الروسية في بلغاريا، ما أدى إلى صدامات مستمرة مع المجلس والحكومة. وعلى الرغم من أن الأمير كان يأمل في تدخل روسي مباشر، رفض القيصر ألكسندر الثاني، حيث أراد منح الدستور فرصة للعمل. لكن اغتيال الأخير (آذار/ مارس 1881) منح الأمير فرصته، لأن القيصر الجديد ألكسندر الثالث عارض بشدة الدستورية والليبرالية. قام الأمير وأنصاره الروس بانقلاب في أيار/ مايو 1881، وعلقوا الدستور، وأقالوا الوزراء الليبراليين. وأمام التهديد بالتنازل، أجبروا

المجلس على منح الأمير سلطات استبدادية لمدة سبع سنوات. ومكنته الانتخابات المزوّرة من الحصول على مجلس سمح له بالحكم الاستبدادي. مع ذلك، افترض الجنرالات الروس أن دورهم في الانقلاب منحهم الحق في السيطرة على الأمير، ما دفعه بالتدرج للانضمام إلى الليبراليين والمحافظين ضد الروس. ولاستعادة الدعم الشعبي، فإنه أعاد الدستور الأصلي (1883) وركز على هدف ضم الروملي الشرقي.

تولت لجنة دولية تنظيم ولاية الروملي الشرقي العثمانية التي تتمتع بالحكم الذاتي. ووفقًا لمعاهدة برلين، فإنها زُوّدت بقوانين أساسية (26 نيسان/ أبريل 1879) تُفَصِّل كل جانب من جوانب إدارتها وتنظيمها الداخلي. واعترافًا بسيادة السلطان، دَفعت له الولاية جزية سنوية منتظمة. كان يجب أن يكون الحاكم الذي يعينه السلطان بموافقة القوى العظمى مسيحيًا، وأن يحكم بمساعدة مديرين مسيحيين في مجالات العدل والتعليم والتجارة والزراعة والأشغال العامة. وكان على السلطان تعيين مسؤولين أوروبيين لمباشرة المالية والدرك والميليشيات، والذين تبين أنهم ألمان وبريطانيون وفرنسيون على التوالي. وكان بإمكانه أن يبني الحصون ويديرها ويرسل القوات عندما يطلب الحاكم. وكان على ذلك الأخير تكوين ميليشيات محلية من خلال التجنيد، مع ذلك، يعيّن ضباطها البابُ العالي. وأُنشئ مجلس للولاية، من 36 نائبًا منتخبًا، 10 منهم يعينهم الحاكم و10 آخرون يعملون بحكم مناصبهم كقضاة وزعماء دينيين ومفتشين ماليين. ويجب أن يصادق السلطان على قراراته لتصبح قانونًا، لكن إن لم يفعل ذلك في غضون شهرين، يصير قانونًا في أي حال. وكان من المفترض أن يرسل ممثلين إلى برلمان اسطنبول حين ينعقد مرة أخرى.

استلمت الخزانة العثمانية جميع الإيرادات من الرسوم الجمركية، والخدمات البريدية والبرقية، وثلثي جميع الإيرادات الأخرى، بينما حصلت خزانة الولاية على الباقي. وقد كان المسلمون هم الأغلبية العظمى في الروملي الشرقي قبل عام 1875، لكن المذابح الواسعة النطاق التي ارتكبها البلغار وحلفاؤهم الروس والهجرة القسرية جعلت الأغلبية مسيحية. وكانت اللغات الرسمية هي التركية والبلغارية واليونانية.

كان الحاكم الأول للولاية هو أليكو باشا، ابن حاكم ساموس اليوناني. وقد كان رجل من رجال التنظيمات الذين ارتقوا السلم البيروقراطي، لكنه في منصبه الجديد فعل كل ما بوسعه للتزلف إلى مؤيدي الاتحاد مع بلغاريا، وتعيين البلغار في المناصب الإدارية بأعداد أكبر بكثير من النسبة المكفولة للسكان، لحماية العملاء البلغار المرسلين لإثارة السكان المسيحيين، للإخلال بالتسوية لمصلحة بلغاريا. إضافة إلى ذلك، هدد ملاك الأراضي المسلمين الذين فروا خلال الحرب وأرادوا الآن العودة، وتوعدهم بفرض ضرائب جديدة كبيرة وإجبار الذين يعودون على بيع أراضيهم من أجل الدفع، واستيلاء الفلاحين البلغار على ممتلكاتهم. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، لم يكن عبد الحميد مستاءً تمامًا من التسوية، نظرًا إلى أنه كان يحصل على دخل كبير من دون الحاجة إلى دفع أي نفقات إدارية. وهكذا أذعن لانتهاكات أليكو الصارخة لبنود المساواة بين الجميع في المعاملة، في حين لم تقل القوى العظمى شيئًا ما دام المسلمون هم الذين يتعرضون للاضطهاد. مع ذلك، أدت مقاومته للتدخل الروسي إلى جعل الروس وحلفائهم في بلغاريا يؤيدون إقالته. ونظرًا إلى أن الباب العالي لم يكن راضيًا كذلك عن سلوكه، فقد استبدله أخيرًا بمرشح تسوية، بلغاري يدعى غافيريل كرستوفيتش (Gavirel Krestovic)، أو غبريل باشا، والذي كان يعتقد أن الضعف يجعلك مقبولًا لدى الجميع. مع ذلك، تبين أن غبريل كان قوميًا أكثر من أليكو، حيث دفع الفلاحين المسلمين عبر الحدود بكل صراحة إلى تراقيا، وعيّن القوميين البلغار في مناصب رئيسية، وحمى وكلاء الاتحاديين البلغار الذين أُرسلوا إلى الروملي الشرقي.

في 14 أيلول/ سبتمبر 1885، اندلعت ثورة اتحادية بالقرب من العاصمة، فيلبي. واستجابة للضغوط الروسية الشديدة، تحرك غبريل لقمعها، لكن سجنته مجموعة من النواب بقيادة ستيفان ستامبولوف (Stefan Stambulov)، الذي كان من شأنه أن يصبح شخصية سياسية بلغارية قيادية. أعلن ستامبولوف الاتحاد مع بلغاريا باسم المجلس، ودعا الأمير ألكسندر للمجيء وتولي المسؤولية. مرة أخرى، كان لدى القوى العظمى التي ضمنت شروط معاهدة برلين فرصة للوفاء بالتزاماتها، ومرة أخرى فشلت في القيام بذلك. كان للباب العالي الحق في التدخل بالقوات من تلقاء نفسه، لكن عبد الحميد كان واثقًا من أن القوى ستتحرك للحفاظ على سلامة السلطنة.

وكانت رابطة الأباطرة الثلاثة تدعم في الأصل فكرة الاتحاد، لكن القيصر رفض إذاك المضي في ذلك بسبب كراهيته للأمير، مطالبًا بإقالته ثمنًا للموافقة. مع ذلك، ازدادت المخاوف من أن يدفع الاتحاد اليونان وبلاد الصرب إلى محاولة الحصول على تعويض بالاستيلاء على أجزاء من مقدونيا، وهو ما سيقود بدوره النمسا إلى ضم البوسنة والهرسك، ما يتسبب في مشاكل مع كل من الروس والعثمانيين. ولمنع ذلك، عُقد مؤتمر جديد للسفراء في اسطنبول (تشرين الثاني/ نوفمبر 1885)، حيث قام ممثلو الأباطرة الثلاثة بالسير على الخط الروسي في معارضة الوحدة. مع ذلك، صارت بريطانيا تدعم بلغاريا موسعة، وتعتبرها حصنًا أمام النفوذ الروسي في البلقان، في حين واصلت فرنسا دعم القوميين البلقانيين. وبدلًا من أن يتهمهم العثمانيون بـ "المذابح" مرة أخرى، أرادوا موافقة القوى العظمى للتدخل، لكنهم لم يتمكنوا من الحصول عليها ولم يتم فعل أي شيء.

كان الإجراء المباشر الوحيد الذي اتخذته بلاد الصرب، هو إعلان الحرب على بلغاريا للحصول على تعويض إقليمي عن مكاسبها المتوقعة. وقد توقع معظم المراقبين انتصارًا صربيًا سهلًا، نظرًا إلى أن الجيش البلغاري كان قد خسر ضباطه الروس وكان في أي حال يحتشد على حدود الروملي الشرقي. لكن بعض القوات أبقت الصرب بعيدًا عن صوفيا حتى وصل ألكسندر مع معظم جيشه في الوقت المناسب ليهزم العدو في سليفنيتزا، بالقرب من صوفيا (17-19 تشرين الثاني/ نوفمبر). وفي النهاية منع التدخل النمساوي أي احتلال بلغاري دائم لجنوب بلاد الصرب. وتم التوصل إلى السلام (3 آذار/ مارس 1886)، مع بقاء بلغاريا تسيطر على الروملي الشرقي. وخرج عبد الحميد بدخل أقل، وعدم احترام للقوى العظمى، التي فشلت مرارًا في الوفاء بالتزاماتها. لذلك انتقل إلى استخدام نزاع ألكسندر مع القيصر لإبعاد بلغاريا عن روسيا وبالتالي منع المزيد من التوسع الروسي. واعترفت بلغاريا مرة أخرى بسيادة السلطان، وقبل الأمير ألكسندر تعيينه حاكمًا للروملي الشرقي لمدة خمس سنوات. ثم أُسِّس اتحاد شخصي بين الولايتين، مع عودة مدفوعات الضرائب إلى اسطنبول (24 آذار/ مارس 1886). وهكذا حصل عبد الحميد على تسوية أفضل بكثير مما كان متوقعًا، على الرغم من أنه لا ألكسندر ولا القوى العظمى توقعوا في الحقيقة الحفاظ على السيادة العثمانية لمدة طويلة.

مع ذلك، عارض القوميون البلغار التسوية الجديدة، واستخدم القيصر ذلك للتخلص من الأمير في النهاية. وبتواطؤ من الممثلين الروس في صوفيا، قام عدد قليل من ضباط الجيش والسياسيين بترتيب اختطاف ألكسندر، وأجبروه على التنازل (20 آب/ أغسطس 1886)، ليؤسس ستامبولوف حكومة شعبية ويعيّن، على الرغم من الضغط الروسي، أميرًا ألمانيًا آخر هو فرديناند من ساكس-كوبرغ (Ferdinand of Saxe-Coburg)، الذي حكم من عام 1887 إلى عام 1914، على الرغم من تأثير ستامبولوف القوي في القسم الأول من عهده (1887-1894). واستخدم فرديناند في النهاية وفاة ألكسندر الثالث واستلام القيصر نيقولاي الثاني (1895) لاستعادة الصداقة القديمة مع روسيا، وحاز في ما بعد على اعتراف باتحاد الروملي الشرقي مع بلغاريا. وقد أدت طموحاته في نهاية المطاف إلى نشوء نزاع جديد وكبير مع الباب العالي وجيرانه البلقانيين على مقدونيا.

حادي وعشرون: مشكلات في ألبانيا

واجه عبد الحميد كذلك صعوبات خطيرة في ألبانيا، صارت شديدة في وقت لاحق من القرن. لقد بدا الألبان عمومًا راضين تمامًا عن وضعهم في السلطنة، حيث كان الكثير منهم يخدم في الطبقة الحاكمة العثمانية، بينما في ألبانيا، تمتعت القبائل الجبلية المسلمة والكاثوليكية في الشمال والأرثوذكس اليونانيون في منطقتي صولي وحماري في الجنوب باستقلالية كاملة تقريبًا. لكن تغير هذا الوضع عندما بدأت القوى العظمى في سان ستيفانو، في منح أجزاء من الأراضي الألبانية لدول البلقان الجديدة. بدأ الوعي الوطني الألباني في التبلور، حيث ألقوا خلافاتهم الدينية والقبلية جانبًا، ودافعوا عن أنفسهم ضد إخوانهم السلاف. وأُنشئت العصبة الألبانية في بريزرن عام 1878، بموافقة ضمنية على الأقل من الحكومة العثمانية. وخاب أمل العصبة في معاهدة برلين، التي تركت بعض الأراضي الألبانية لبلاد الصرب والجبل الأسود. وهكذا عندما ضغط السلطان على العصبة لقبول التسوية الجديدة، انقلبوا عليه وكذلك على جيرانه في البلقان، مطالبين بالاعتراف بسلامة الأراضي الألبانية ونوع من الحكم الذاتي داخل السلطنة. وبعد مؤتمر برلين، قسم العثمانيون ألبانيا إلى أربع ولايات: يانينه ومُناسطر وسكوبي واشقودره، في حين سعت العصبة وأنصارها إلى توحيد تلك الولايات في ولاية واحدة، وبالتالي الشروع في التحرك

نحو التضامن الألباني. ووفقًا لنظام المِلة، لم يُتَح تعليم التركية والعربية إلا للألبان المسلمين، بينما تلقى المسيحيون تعليمهم باللغة اليونانية تحت إشراف قادة المِلة الأرثوذكسية. ولم يكن هناك اعتراف باللغة أو الثقافة الألبانية، وكان هذا أيضًا بمثابة مظلمة سعى القادة القوميون آنذاك إلى معالجتها. تحولت القومية الثقافية والرغبة في الحكم الذاتي في نطاق السلطنة إلى تطلعات للاستقلال بعد أن تنازل الباب العالي عن دولجيكنو إلى الجبل الأسود في عام 1880. فثارت العصابات المتمردة الألبانية في الجبال، وهاجمت المسؤولين والقوات العثمانية. وقاومت القرى محصلي الضرائب، وهوجمت السكك الحديد. وقد كانت الحاميات العثمانية لا تزال قادرة على قمع معظم العصابات والحفاظ على السيطرة العامة، لكن التحريض القومي استمر في الازدياد، ما خلق مشكلة كان من شأنها أن تزداد خطورة في السنوات الأولى من القرن العشرين[28].

ثاني وعشرون: المسألة الأرمنية

مع إحباط آمالهم في الهيمنة على جنوب شرق أوروبا من خلال التابع البلغاري، سعى الروس إلى أداة بديلة للنخر في الدولة العثمانية، فتحولوا إلى إحدى الأقليات التي لم تسع للتمرد على السلطان، وهم الأرمن. لم يكن لدى الأرمن أي صعوبة في السابق لأنهم اندمجوا بالكامل في المجتمع العثماني التقليدي، مع مِلتهم الغريغورية التي حفظت لهم استقلالهم الديني والثقافي في ظل البطريرك الأرمني في اسطنبول. وقد شهدت المِلة سوءًا في الحُكم نتيجة لهيمنة هيئة الكهنوت الديني، كما كان الحال في بعض المِلل الأخرى غير المسلمة؛ ما أسفر عن ردة فعل عدد قليل من الأرمن الذين عَبَّروا عن استيائهم من الناحية الدينية، فتحولوا إلى الكاثوليكية أو البروتستانتية. وقد أدى القبول العثماني للملتين الكاثوليكية والبروتستانتية في حقبة التنظيمات، إلى منح بدائل للأرمن عن المِلة الغريغورية، ما شكل تحديًا لهيكلية السلطة التقليدية. لقد سيطر المسؤولون والمصرفيون الأرمن الأثرياء على مجتمعهم لمدة طويلة بالاشتراك مع الزعماء الدينيين، لكن المنافسة الجديدة عندما اقترنت بضغوط التنظيمات، أجبرتهم على قبول النوع عينه من الديمقراطية الذي فُرض على

---

(28) Stavro Skendi, *The Albanian National Awakening, 1878-1912* (Princeton: 1967); Halil Inalcık, "Arnawutluk," in: *The Encyclopaedia of Islam*, New ed. (Leiden: 1954-), vol. 1, pp. 653-658.

المِلل الأخرى. وحصل الأعضاء العلمانيون على صوت في شؤون المِلة أكبر بكثير مما كان عليه الحال في الماضي، على الرغم من أن الأعضاء الأثرياء استمروا في الهيمنة بطرق متعددة.

لطالما مارس الأرمن دورًا مهمًا في التجارة والصناعة العثمانية، وعلى النمط الشرق أوسطي المعتاد، تخصصوا في الصرافة وصياغة الذهب والمجوهرات والتجارة الخارجية والبناء والطب والمسرح. إضافة إلى ذلك، بعد الثورة اليونانية، استُبدل اليونانيون المتبقون داخل السلطنة في المدارس والحكومة بالأرمن في غالب الأمر. وبسبب معرفتهم باللغات الأجنبية والشؤون المالية وخبرتهم في التجارة، فقد ارتقوا في جميع الفروع الدقيقة لإدارة التنظيمات، لا سيما في وزارات المالية والداخلية والخارجية والمعارف والعدل والأشغال العامة؛ وفي الخدمات البريدية والبرقية والإحصاء والسكك الحديد. وعلى الرغم من أن بعض الرحالة والمبشرين الأوروبيين زعموا أن هناك أكثر من مليوني أرمني في الأراضي التابعة للسلطان، إلا أن إدارة الإحصاء العثماني، التي احتفظت بسجلات للسكان بشكل متواصل بالتزامن مع نظام بطاقة الهوية، وجدت نحو 887,988 أرمنيًا في المِلة الغريغورية، من كلا الجنسين. وإذا افترضنا أن حوالى ثلثي العدد 160,166 من الكاثوليك و36,339 من البروتستانت في السلطنة هم من أصل أرمني، فيمكن المرء أن يستنتج أنه كان هناك حوالى 1,125,500 أرمني في السلطنة، يمثلون 5.5 في المئة فقط من إجمالي عدد السكان البالغ 20,475,225 (باستثناء تلك الأجزاء من السلطنة التي لم يتم مسحها بعد: اليمن، الحجاز، طرابلس، بنغازي الليبية، مصر، تونس). حتى في اسطنبول، التي كان بها أكبر مجتمع حضري أرمني في السلطنة، لم يكن هناك سوى 97,782 غريغوريًا، و407 كاثوليكيًا، و340 بروتستانتيًا، أو 18 في المئة من إجمالي عدد السكان البالغ 542,437 في تعداد عام 1878. إضافة إلى ذلك، في العصر البيزنطي وما تبعه من فترة الاستيطان التركي للأناضول ابتداء من القرن الحادي عشر، كانت المجتمعات الأرمنية مبعثرة على نطاق واسع؛ وبحلول عام 1882 كانوا يشكلون أقليات صغيرة في جميع ولايات وسناجق السلطنة، حتى في تلك الولايات الست (يُنظر الجدول (3-1)) التي كانت من شأنها أن تطالب بالقومية في ما بعد. وحتى على مستوى الأقضية (يُنظر الجدول (3-2)) في المناطق

الريفية حيث عاش معظم سكان الولايات الأرمن، كان من النادر جدًا أن يشكلوا أغلبية.

هكذا لم يكن للأرمن أغلبية عددية في أي من ولايات السلطنة، لكن كانت لهم الأغلبية فقط في اثنتين من الأقضية. وخارج المدن الرئيسية، تخللوا المزارعين المسلمين ورجال القبائل البدو سواء من أصل تركي أو كردي، والذين لم تكن حالتهم أسوأ من حالة إخوانهم الأرمن لكن بالتأكيد لم تكن أفضل. وكانت هناك مشكلات اقتصادية واجتماعية، شملت إساءة البيروقراطيين وكبار ملاك الأراضي وتلك النزعة القديمة لرجال القبائل للإغارة على المناطق المزروعة، وقد أثرت هذه الظروف على المسلمين والمسيحيين على حد سواء. ومهما وُجدت التعاسة بين الأرمن، فقد تم استيعابها داخل ملتهم، التي ساند قادتها الوضع الراهن للحفاظ على أنفسهم في السلطة. وقد كان الأرمن أحرارًا في قضاء حياتهم كما كان الحال مع جميع رعايا السلطان. وعملت كنائسهم ومدارسهم ومشافيهم وتمت صيانتها لتلبية احتياجات الناس. ولم يكن هناك استياء كبير.

الجدول (3-1)

السكان الأرمن في الولايات الست (1882)

الولاية	غريغوريون	كاثوليك	بروتستانت	الإجمالي	إجمالي السكان	نسبة الأرمن (في المئة)
أرضروم	101,138	6,730	1,970	109,838	659,155	16.6
بدليس	101,358	4,948	1,498	107,804	276,998	38.9
فان	60,448	—	—	60,448	269,860	22.3
ديار بكر	46,833	9,955	3,981	60,769	289,591	20.98
معمورة العزيز	73,178	1,915	4,971	80,064	481,346	16.6
سيواس	116,256	3,223	1,994	121,473	926,564	13.1

الجدول (3-2)

السكان الأرمن في الأقضية الكبرى في شرق الأناضول (1882)[29]

القضاء	غريغوريون	كاثوليك	بروتستانت	الإجمالي	إجمالي السكان	نسبة الأرمن (في المئة)
أرضروم	9,730	791	329	10,850	38,684	28.04
أرزنجان	12,686	—	88	12,774	54,503	23.43
أضنة	9,622	348	636	10,606	70,665	15.00
سيس	14,026	56	87	14,169	20,523	69.03
هاچين	10,204	145	682	11,031	24,057	45.85
قيصرية	25,250	765	1,315	27,330	130,899	20.87
ديار بكر	12,083	2,560	983	15,626	62,870	24.85
سيواس	20,466	1,592	89	22,147	88,375	25.06
طرابزون	9,546	1,209	91	10,846	117,563	9.22
فان	33,053	—	—	33,053	51,149	64.62

غير أنه خلال السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، حفز النشاط التبشيري الغربي إلى حد ما، نهضة قومية ثقافية أرمنية، خصوصًا في المجتمعات الكاثوليكية والبروتستانتية الجديدة. لقد قاموا بتطوير مراكزهم الثقافية الخاصة، وإحياء دراسة اللغة الأرمنية التقليدية، ونشر الأناجيل بالعامية بدلًا من لغة الكنيسة التقليدية، وتطوير لغة أدبية جديدة يمكن العامة فهمها. واستجابة لذلك، شهدت المِلة الغريغورية بدورها صحوة ثقافية في الوقت نفسه الذي تم فيه إدخال الديمقراطية تحت ضغط الحكومة، وحدث تأثير علماني أدى إلى إدخال التعليم العلماني في مدارس المِلة. وقام العديد من الأرمن الأثرياء بإرسال أبنائهم للدراسة في فرنسا، حيث تأثروا بالثقافة الفرنسية؛ ولدى عودتهم، لم ينادوا بإصلاح جذري داخل المِلة فحسب، بل أيضًا بالعلمانية والاستقلالية. وخلال ستينيات القرن التاسع عشر، انضم

(29) توجد أرقام تعداد عام 1882 في جامعة اسطنبول، TY4807.
لمناقشة كاملة للتعداد السكاني، يُنظر ص 421-430 من هذا الكتاب.

بعض هؤلاء القوميين الأرمن إلى العثمانيين الشباب وعملوا بنجاح في نشر مفهوم الحكومة التمثيلية داخل كل من نظام المِلة والمجتمع العثماني. وقد عارض القلةَ الذين دعوا إلى استقلال الأرمن تحت سيادة السلطان، مؤسسةُ المِلة الغريغورية والتجار الأرمن الأثرياء والمسؤولون الذين ازدهروا تحت الحكم العثماني. لكن كانت هناك بعض الثورات في الشرق ابتداء من عام 1862.

ساهمت الأزمة الدولية التي بلغت ذروتها في مؤتمر برلين، في تغييرات في المشهد داخل المِلة الأرمنية. وقد حفز استقلال بلغاريا وبلاد الصرب العديد من الأرمن رجاء تحقيق الشيء نفسه. وقد تقدم الغزو الروسي لشرق الأناضول في عام 1877، الضباط والإداريين الأرمن الذين نهضوا في خدمة القيصر منذ استيعابه للقوقاز في وقت سابق من القرن. واتصلوا ببعض إخوانهم في الدولة العثمانية للحصول على مساعدتهم ضد السلطان. وبقيت كتلة الأرمن العثمانيين رعايا مخلصين، لكن أفعال القلة تركت شعورًا بعدم الثقة. وقد عَظُم ذلك بفضل محاولات البطريرك نرسيس في سان ستيفانو وبرلين لكسب الدعم الأوروبي للحكم الذاتي الأرمني في الشرق، إضافة إلى الجهود الروسية اللاحقة لاستثمار القومية الأرمنية كوسيلة لتقويض الدولة العثمانية. وهكذا أصبح الأرمن والعثمانيون بمثابة بيادق في الصراعات على السلطة في أوروبا.

وبتشجيع روسي، صمم معظم القوميين الأرمن على أهدافهم السياسية. وعندما لم تهتم القوى الأوروبية بمطالباتهم بالحكم الذاتي أو حتى الاستقلال، تحولوا من الإقناع إلى العنف في سبيل تحقيق أهدافهم. هكذا نشأت المجتمعات الثورية الأرمنية ضمن أراضي السلطان، خصوصًا في اسطنبول وطرابزون وأرضروم وفان، وبين الأرمن الأثرياء في الإمبراطورية الروسية، وكذلك في المدن الكبرى في أوروبا، حيث نشروا الدوريات والانتقادات الحادة وأرسلوها إلى الأراضي العثمانية عبر مكاتب البريد الأجنبية. وكانت أكثر المجتمعات القومية عنفًا هي تلك التي أُسست في تفليس، والتي أرسلت البنادق والذخيرة إلى الأراضي العثمانية من باطوم إلى ريزه، في حين أرسل الأرمن الذين يعيشون في تبريز عملاء عبر الحدود لترويع القرويين المسلمين. وعلى عكس الوضع مع الصرب والبلغار، ضعفت المطالبات الأرمنية بسبب أنه لم تكن هناك منطقة كبيرة واحدة في الدولة العثمانية بها

أغلبية أرمنية واضحة. إضافة إلى ذلك، سرعان ما أدرك القيصر ألكسندر أن الجهود المبذولة لإضعاف السلطان كانت مصحوبة بمذاهب راديكالية قد تُحفز الثورة بين رعاياه أيضًا، فقام سريعًا بسحب دعمه.

إزاء هذه الصعوبات، تزايد عنف القوميين الأرمن، حيث استخدموا الإرهاب لإجبار الأرمن الأثرياء على دعم قضيتهم ولحث المسلمين على القيام بذلك النوع من الانتقام الذي من شأنه أن يجبر حكومتي بريطانيا وروسيا على التدخل. ولقد سعوا جاهدين إلى زعزعة ثقة السلطان بمسؤوليه الأرمن من خلال إجبار هؤلاء على دعم القضية القومية. وشكل القوميون الثوريون عصاباتهم الخاصة في الشرق، وهاجموا محصلي الضرائب العثمانيين وسعاة البريد والقضاة، وأعملوا القتل في قرى بأكملها، وأجبروا الفلاحين والتجار الأرمن على إخفائهم وإطعامهم تحت التهديد بالقتل. لكن عمومًا، كانت أعدادهم صغيرة للغاية، ولم يكن معظم الأرمن مبالين إلى حد بعيد، وكانت شرطة عبد الحميد الإقليمية بالنسبة إليهم فعالة للغاية لإحراز تقدم كبير. وقد مُنع المسلمون من الرد بالمثل، على الرغم من أن الغارات الأرمنية المتفرقة سممت الأجواء بشكل متزايد وجعلت من الصعب على الأرمن والمسلمين العيش جنبًا إلى جنب كما كانوا طوال أجيال.

مع فشل الثوريين الأرمن داخل الدولة العثمانية، تركوا الساحة لمن في الخارج؛ حيث سيطرت مجموعتان على هذه الحركة، منظمة الجرس، أو الهنشاق (Hunchak) للطلاب الأرمن في فرنسا وسويسرا، التي أُسست في عام 1887، والاتحاد الثوري الأرمني، أو الطاشناق (Dashnak)، الذي أسس في عام 1890 في روسيا لتوحيد جميع القوميين الأرمن بعد أن قمعهم القيصر في إطار سياسة تهدف إلى القضاء على التطرف في نطاق إمبراطوريته. تضمنت خططهم إنشاء مجموعات عمل تدخل إلى الأراضي العثمانية، وتهاجم المسؤولين الحكوميين والأرمن على السواء، وتحفز إجراء المذابح. من شأن ذلك أن يؤدي إلى تدخل أجنبي ويساعد القوميين على الحصول على جمهورية أرمنية اشتراكية مستقلة، يفترض أن تكون في ولايات شرق الأناضول الستة التي سيُطرد منها جميع المسلمين أو يتم قتلهم ببساطة. أسس الطاشناق عددًا من الخلايا في اسطنبول وطرابزون وفان، لكنهم لم يفعلوا الكثير قبل عام 1895. من ناحية أخرى، كان الهنشاق ناجحين تمامًا داخل وخارج السلطنة،

وأنشأوا مراكز في أرضروم وخربوط وإزمير وحلب وكذلك في جنيف. وتعاونوا مع المجموعات القومية الأخرى التي تُحرض ضد العثمانيين، ولا سيما من مقدونيا وكريت وألبانيا. وأُدخل الأدب الثوري إلى السلطنة، مرة أخرى عبر أنظمة البريد الأجنبية. وجرى تفجير قنابل في أماكن عامة، وقتل مسؤولين في مكاتبهم، وسعاة البريد على طول طرقهم. وفي غضون وقت قصير، على الرغم من كل الجهود التي تبذلها الحكومة للحفاظ على النظام، حصل الهنشاق على ما يريدون، وهو قيام رجال القبائل والقرويين المسلمين بالانتقام. يجب أن نتذكر أن الموجة الجديدة من العنف الأرمني جاءت فقط مع تدفق الملايين من اللاجئين المسلمين إلى السلطنة من روسيا وبلغاريا والبوسنة، تصحبهم روايات عن كيفية قتل أحبائهم وسرقة ديارهم وممتلكاتهم. لذلك لم يتطلب الأمر الكثير لإثارة المسلمين، حيث أخذ اللاجئون في الحقيقة زمام المبادرة. وقد كان عبد الحميد قريبًا من العديد من الأرمن في باكورة حياته، لكنه غَيَّر موقفه بعد ذلك، ليقوم بفعل ما يريده هؤلاء من خلال اتهام المسؤولين الأرمن بالخيانة وإصدار أوامره للحكومة بقمع التجار الأرمن في اسطنبول للحد من قوتهم الاقتصادية الكبيرة، وأيضًا من خلال تنظيم قوات درك الحميدية العشائرية المحلية لمساعدة الجيش على قمع الإرهاب في الشرق.

استمر الإرهاب ومكافحته لمدة ثلاث سنوات (1890-1893)، تصرفت فيها الحكومة بصرامة، وإن كانت قاسية في بعض الأحيان، للحفاظ على النظام. مع ذلك، حُرم الهنشاق في الواقع من ذلك النوع الشديد من الانتقام الذي يحتاجون إليه لإثبات قضيتهم في أوروبا. ثم نظموا انقلابًا كبيرًا في ساسون، جنوب غرب موش، وهي أقوى منطقة من حيث السكان الأرمن، حيث كان هناك العديد من رجال القبائل الذين كانوا يقومون بالإغارة، وكانوا قد تسببوا في مشاكل للفلاحين في الماضي. وعندما حاول الحاكم المحلي تحصيل المتأخرات الضريبية، أرغم الهنشاق المزارعين على استقبال المحصلين بالبنادق والسيوف. وعندما وصل الجيش لفرض النظام، فر المتمردون إلى الجبال، ودمروا القرى المسلمة في المنطقة في طريقهم، تاركين المزارعين الأرمن يعانون العواقب. وبالفعل عانوها، حيث دمرت القوات النظامية والحميدية ساسون بعد أن رأوا المآسي التي اقتُرفت في القرى الإسلامية المجاورة، حيث تم القضاء على جميع السكان.

لقد ارتكبت المذبحة المضادة بالكامل بمبادرة من القوات العثمانية والقادة المحليين من دون أي أمر من هذا القبيل من السلطة المركزية. وبدأت شبكة الدعاية الثورية في العمل لإحداث ردة فعل أوروبية شعبية مشابهة لما أعقب الأحداث السابقة في بلغاريا. ومرة أخرى تم تجاهل الظروف ونسيان ذلك الأمر. هكذا اتُّهمت الحكومة العثمانية بأنها أصدرت الأوامر بتدمير 25 قرية في المنطقة وإعدام 20,000 قروي أرمني. وقد أظهرت التحقيقات التفصيلية التي أجرتها لجنة مختلطة من العثمانيين والأجانب، طبيعة المزاعم المبالغ فيها، لكن الرأي العام الأوروبي، الذي يتبعه الساسة عن كثب، كان على استعداد لتصديق الأسوأ عن المسلمين. حاول السلطان استرضاء أوروبا والتسهيل على ساستها قبول الوضع كما هو من خلال التعهد مرة أخرى بإجراء الإصلاحات التي كان يقوم بها بالفعل في الشرق، وبالتالي امتنعت القوى العظمى عن التدخل[30].

نظرًا إلى أن ردة فعل القوى العظمى خيبت آمال الهنشاق، فإنهم حاولوا مرة أخرى، لكن هذه المرة في اسطنبول، لإحداث اضطرابات يمكن الجميع أن يراها. في 30 أيلول/ سبتمبر 1895، نُظمت تظاهرة للاحتجاج على تقرير اللجنة، سارت أولًا إلى السفارات الأجنبية الرئيسية ثم إلى الباب العالي. أثار هذا غضب جماهير العاصمة، حيث احتشد آلاف اللاجئين المشردين والعاطلين من البوسنة وبلغاريا، والذين كانوا يمرون بالمدينة في طريقهم إلى الأناضول. وقد أدت شائعات عن وفاة شرطي عثماني يحاول السيطرة على المتظاهرين إلى تحفيز أعمال شغب عامة، أدت إلى مذبحة جماعية وأخرى مضادة، ما عزز قضية الإرهاب. واستعد عبد الحميد لإرسال الشرطة لاستعادة النظام، لكن السفراء احتجوا بدعوى أن هذا الإجراء كان يهدف فقط لقمع الأرمن. لذلك لم يتم فعل أي شيء إلى أن هددت الاضطرابات بالانتشار إلى المناطق التي يعيش فيها الأوروبيون، وفي ذلك الوقت سمحوا في

(30) تقارير لجنة التحقيق توجد في:
Başvekâlet Arşivi, Yıldız Palace Archives, K22/Z153/415, K9/Z72/1072, K11/Z120/1222, K14/Z126/390;
وصف الإصلاحات اللاحقة في:
Başvekâlet Arşivi, Yıldız Palace Archives, K31/Z158/1727, K31/Z158/2016, K31/Z158/2020, K31/Z158/2021, K31/Z45/1915M, K31/Z45/2023; and K31/Z111/985; William L. Langer, *The Diplomacy of Imperialism* (New York: 1956), pp. 145-166; L. Nalbandian, *The Armenian Revolutionary Movement* (Berkeley/Los Angeles: 1963), pp. 104-124.

النهاية للحكومة بتفعيل قانون عسكري وإحضار الجيش لإنهاء الاضطرابات (9 تشرين الأول/ أكتوبر). أعقب ذلك اضطرابات طائفية مماثلة في طرابزون والعديد من المدن والبلدات الأخرى. ومرة أخرى، صاح الصائحون عبر أوروبا بأن المسلمين يذبحون المسيحيين بتواطؤ من الحكومة. لكن مع انقسام الحكومة البريطانية إزاء هذا الأمر لدرجة لم تسمح لها بالتحرك، ورفض روسيا أي إجراء من شأنه أن يجعل بريطانيا تسيطر على المضائق، لم يحدث تدخل، وشعر الإرهابيون مرة أخرى بخيبة أمل.

شهد شتاء 1895-1896 مذابح واسعة النطاق في جميع أنحاء الأناضول، مع انهيار عام في الأمن، لكن لم يكن ممكنًا فعل الكثير حتى أُحضر الجيش خلال الربيع. وفي اسطنبول مرة أخرى، ضرب الإرهابيون الأرمن، الذين كانوا لا يزالون يأملون في فرض التدخل الأجنبي؛ حيث قامت مجموعة منهم في 26 آب/ أغسطس 1896 بالاستيلاء على البنك العثماني الرئيسي في بي أوغلو[31]. وزرعوا القنابل في جميع أنحاء المبنى، واحتجزوا بعض موظفي البنك كرهائن، واكتملت الاستعدادات لحصار طويل على أمل إثارة الاهتمام الأوروبي. وبعد مدة وجيزة، شقت مجموعة ثانية طريقها بالقوة إلى الباب العالي، ما أدى إلى إصابة العديد من المسؤولين وتهديد الصدر الأعظم بواسطة مسدس. واجتازت وحدات من الثوريين الحي القديم في اسطنبول، وألقت القنابل وأطلقت النار بكثافة بواسطة البنادق والمسدسات، ما أسفر عن مقتل وإصابة عدد من المارة الأبرياء. وأُلقيت قنبلة أخرى على السلطان أثناء توجهه إلى مسجد آيا صوفيا لصلاة الجمعة، حيث قُتل أكثر من 20 شرطيًا كانوا يقومون بحراسته. سُلِّمت مطالب إلى السفارات الأوروبية تدعو إلى إيفاد لجنة تحقيق جديدة إلى الولايات الشرقية، وتعيين حكام محليين وقائمقامين مسيحيين لإدارتها، وكذلك شرطة ورجال درك وقوات من المسيحيين ليحلوا محل أولئك التابعين للحكومة، والإعفاء من الضرائب لمدة خمس سنوات وخفضها بنسبة أربعة أخماس بعد ذلك، وزيادة نفقات الدولة في المنطقة للمدارس والاحتياجات المحلية الأخرى، والعفو العام لجميع الأرمن المتهمين أو المدانين بارتكاب جرائم

(31) Langer, *The Diplomacy*, pp. 322-327, Nalbandian, pp. 165-170.

خلال الحوادث السابقة، وإرجاع جميع الممتلكات المصادرة. لم يكن باستطاعة عبد الحميد قبول هذه المطالب إذا كان له أن يحتفظ بأي سلطة في سلطنته؛ لذلك رفضها. وبعد حصار دام يومًا واحدًا، قُبض على محتلي البنوك وتفريق المتظاهرين الآخرين. وللحد من التوتر ومنع المزيد من الصدامات، أصدر السلطان بعد ذلك بوقت قصير عفوًا عامًا، وبدأ بتعيين إداريين مسيحيين في الشرق، على الرغم من أن المسيحيين كانوا أقلية في معظم المناطق المعنية.

إذّاك، حاول اللورد سالسبيري الحصول على دعم القيصر الجديد، نيقولاي الثاني (1894-1917)، من أجل إحضار الأسطول البريطاني إلى اسطنبول لإقناع السلطان بمنح الأرمن ما يريدونه. لكن خشيت روسيا من أن يؤدي ذلك إلى زيادة السيطرة البريطانية في السلطنة، فانضمت إلى فرنسا في معارضة التدخل من جانب واحد للضغط على السلطان؛ ما أحبط مبادرة سالسبيري، ولم يتم فعل أي شيء. ومع عدم وجود دعم أجنبي، تفككت المجموعات القومية الأرمنية نفسها على الأرجح جراء النزاعات الداخلية. ومع نسيان الأعمال الاستفزازية سريعًا، عادت العلاقات بين المسلمين والأرمن في السلطنة إلى طبيعتها في الأغلب الأعم. وجرى تعيين المسؤولين الأرمن مرة أخرى في مناصب رفيعة في الجهاز البيروقراطي، واستأنف التجار والفلاحون الأرمن أنشطتهم. لكن تلك الأحداث المريعة كان لها أثرها؛ فقد ذهب ذلك الوئام الذي ساد لقرون. وكان ردة فعل هؤلاء الأرمن - أي التجار الحضريين الأثرياء والعديد من الأعضاء الثوريين والمثقفين في المجتمع - على استمرار عدم رغبة الجماهير الأرمنية في الانضمام إلى حركتهم أو حتى دعمها، أن غادروا الدولة العثمانية، وتوجهوا إلى إيران ومصر وأوروبا، وخصوصًا إلى الولايات المتحدة، حيث استقروا وكرسوا طاقاتهم وكفاءتهم لصنع حياة جديدة لأنفسهم وعائلاتهم. وبحلول عام 1897، كانت المسألة الأرمنية قد استُنفدت وظلت خامدة حتى الحرب العالمية الأولى. ومن المثير للاهتمام ملاحظة أنه خلال هذه السنوات الأخيرة زاد بالفعل عدد أرمن السلطنة (يُنظر الجدول (3-3)) ومع فقدان السلطنة للأراضي في البلقان، أصبحت نسبتهم أكبر لمجموع السكان.

الجدول (3-3)

السكان الأرمن في الدولة العثمانية (1882-1914)[32]

السنة	غريغوريون	كاثوليك	بروتستانت	مجموع الأرمن	مجموع السكان	نسبة الأرمن (في المئة)
1882	988,887	100,160	36,339	1,125,386	17,375,225	6.47
1895	1,042,374	80,334	44,360	1,167,068	19,050,307	6.12
1906	1,140,563	90,050	53,880	1,280,493	20,947,617	6.10
1914	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	1,294,831	18,520,016	6.11

ثالث وعشرون: الحرب التركية-اليونانية

كان أحد أكثر الجوانب إثارة للدهشة في العلاقات الخارجية العثمانية خلال القرن التاسع عشر، هو دور اليونان الثانوي نسبيًا؛ فمن بين جميع دول البلقان كانت اليونان هي الدولة الوحيدة التي تطالب بالعاصمة العثمانية وكذلك أجزاء من الروملي وغرب الأناضول. لقد شكل اليونانيون أكبر أقلية في السلطنة في عام 1895، حيث كان عددهم 2,569,912، بنسبة 13.49 في المئة، وكانوا يشكلون أغلبية واضحة أو

---

(32) إحصاءات السكان لعام 1882 موجودة في: the Istanbul University Library, TY4807;

وعام 1895 في: Devlet-i Osmaniye, Nezaret i Umur-u Ticaret ve Nafia, Istatistik-i Umumi Idaresi, *Devlet-i Âliye-i Osmaniyenin Bin Üçyüz Onüç Senesine Mahsus Istatistik-i Umumisidir* (Istanbul: 1316/1898), pp. 1-26;

وعام 1906 في: the Istanbul University Library TY 947;

وعام 1914 في: *Tableaux indiquant le nombre des divers éléments de la population dans l'Empire Ottoman au 1 Mars 1330 (14 Mars 1914)* (Constantinople: 1919).

ثمة وصف للأنشطة الإرهابية الأرمنية في تقرير ناظم باشا إلى عبد الحميد الثاني، *Ermeni Tarih-i Vukuatı*, Yıldız Palace Archives BVA, K36/Z131/139(80), والمعلومات مكررة إلى حد ما مع إضافات في تقرير صادر عن وزارة الشرطة (*Zabtiye Nezareti*)، مؤرخ في 9 شعبان 1312هـ الموافق 6 شباط/ فبراير 1895م، في Yıldız K35/Z50345. وُصفت أنشطة الجماعات خارج السلطنة، وخصوصًا في روسيا، في K35/Z50/334M. وأفضل وصف علمي للوضع نجده في: Langer, *The Diplomacy*, pp. 145-166, 195-212.

أقليات كبيرة في عدد من الولايات المهمة[33]. تخلص الرعايا اليونانيون في الوقت المناسب من اتهامات عدم الولاء للسلطان الناجمة عن الثورة اليونانية، وأحرزوا مرة أخرى مناصب حكومية رفيعة، وقد كان لديهم مجتمع تجاري أكثر اتساعًا وثراءً من مجتمع الأرمن. وفي حين انقسم الأرمن حول مسائل قومية مهمة، دعم اليونانيون بالإجماع تقريبًا فكرة استعادة الإمبرطورية البيزنطية اليونانية. لكن لم تعمل مملكة اليونان الكثير لتحقيق هذه الغاية، ولا الرعايا اليونانيين للسلطان. لقد تم في الواقع تأسيس رابطة قومية وحدوية، هي الهيتيريا الإثنية (Ethnike Hetairia)، أو الرابطة العرقية، في عام 1894 بين ضباط الجيش اليوناني، لكنها لم تلجأ إلى العنف لتحقيق أهدافها. فبعد أن حققوا دولة مستقلة واعترافًا دوليًا بصفتهم ورثة حضارة قديمة، ربما لم يشعر اليونانيون بالإحباط الكافي لدفعهم إلى اللجوء لاتخاذ إجراءات متطرفة. يمكن أن يعزى الموقف المعتدل لليونان كذلك إلى نقص المال اللازم لبناء جيش كبير يكفي لتحقيق طموحاتها، ووجود منافسات سياسية داخلية مريرة. كان الليبراليون، بقيادة تشاريلاوس تريكوبس (Charilaos Tricoupes)، مدعومين من الطبقة الوسطى الحضرية، وكان المحافظون وعلى رأسهم تيودور ديليغانس (Theodore Deligannes) مدعومين من الأعيان والجيش. قامت المجموعة الأولى بإدخال إصلاحات أثناء وجودها في السلطة وأَبْطَلَتْها الأخيرة، وحاولت صرف النظر عن الاستياء الناجم عن ذلك بتجديد التأكيد على الفكرة العظمى. لم تستطع اليونان تحقيق طموحاتها سوى بالتدرج من خلال التوسع شمالًا إلى تِساليا وإبيروس، وشرقًا إلى مقدونيا، وجنوبًا إلى جزر بحر إيجة، بما في ذلك جزيرة كريت. معظم الأراضي المذكورة تسكنها أغلبية يونانية كبيرة، باستثناء مقدونيا التي كان بها عدد كبير من السكان المسلمين والسلاف وكانت تطمع فيها أيضًا بلاد الصرب وبلغاريا. وفي عام 1881، منحت القوى العظمى اليونان أجزاء كبيرة من تِساليا وإبيروس، لكن إنشاء بلغاريا، عندما أضيف إلى التهديد القائم من الصرب، أعاق الطموحات اليونانية في مقدونيا. وفي عام 1885 عندما استولت بلغاريا على الروملي الشرقي، حاول ديليغانس تهدئة

(33) 18 في المئة (161,867) في اسطنبول، و29.3 في المئة (288,968) في أدرنة، و15.5 في المئة (229,598) في آيدين، و88.25 في المئة (286,716) في جزر بحر إيجة، و38 في المئة (272,203) في مُناسطر، و53 في المئة (287,812) في يانينه.

المشاعر اليونانية بالحصول على بقية إبيروس كتعويض، لكن القوى أجبرته على التخلي عن ذلك من طريق حصار موانئه. وبعد عقد من الزمان، خصوصًا مع تشكيل الهيتيريا الإثنية، حاول ديليغانس تلبية الطموحات القومية من خلال السيطرة على جزيرة كريت.

تحسنت الأوضاع في كريت مع تطبيق القانون الأساسي لعام 1868، لكن التحريض اليوناني أدى إلى تمرد بين عامي 1875 و1878. ولعلاج الوضع أرسل عبد الحميد مستشاره الموثوق به، اليوناني كاراتودوري باشا، ليحكم الجزيرة؛ حيث وَقَّع اتفاقًا مع قناصل القوى العظمى في هاليبا (تشرين الأول/ أكتوبر 1878)، ووعد الجزيرة بمجلس تمثيلي ذي أغلبية يونانية. لكن العصابات اليونانية استمرت في التسلل إلى الجزيرة، ما حفز تجدد الهجمات على جامعي الضرائب والاشتباكات الدموية في بعض الأحيان. أخيرًا، وفي عام 1889، قام السلطان بتعليق القانون الأساسي إضافة إلى العمل باتفاق هاليبا، وحكم مباشرة من خلال حكام مسلمين، وتخلى بشكل أساسي عن المؤسسات التمثيلية من أجل استعادة النظام وتنفيذ الإصلاحات مباشرة. لكن أعقب ذلك المزيد من الاضطرابات، حيث أرسل القوميون اليونانيون الرجال والإمدادات، وقاد الروسُ القوى العظمى في دفع السلطان إلى استعادة الترتيب القديم لتحقيق السلام. وفي أواخر عام 1896، وافق عبد الحميد على استبدال القانون الأساسي بتشريع جديد يَمنح الحكومة مجلس شعبي وحاكم مسيحي، مع عفو عام عن جميع الذين شاركوا في الاضطرابات. لكن الاشتباكات بين المسلمين واليونانيين استمرت، وشهدت الحكومة اليونانية ضغطًا قوميًا من أجل التدخل. ثم في أواخر كانون الثاني/ يناير 1897 انضم يونانيون من البر الرئيسي إلى مجموعة من المتمردين في جزيرة كريت، وثاروا على السلطان وأعلنوا اتحاد الجزيرة مع اليونان. وفي 3 شباط/ فبراير، أُرسلت قوة يونانية من 10,000 رجل لاحتلال الجزيرة بقيادة الأمير جورج، أحدثت دمارًا كبيرًا وقتلت الآلاف من المسلمين. حاولت القوى العظمى التدخل للوصول إلى تسوية، لكن المجازر استمرت، ما أجبر الحاكم على الفرار على سفينة حربية روسية بينما رد الجنود العثمانيون بقتل اليونانيين وكذلك الدفاع عن المسلمين. وكان هذا العمل هو الذي لفت انتباه الصحافة الأوروبية. اقترحت القوى العظمى تسوية تمنح الحكم الذاتي

الكامل لجزيرة كريت مع انسحاب جميع الجنود العثمانيين. لم يستطع السلطان الموافقة على ذلك فاستمرت الأزمة. حاصر المسلمون هانيا وكانديا وأغلقوا جميع مصادر المواد الغذائية والإمدادات الأخرى.

حاولت اليونان آنذاك استغلال الوضع في جزيرة كريت لتوسيع سيطرتها في تِساليا، وبدأت حربًا استمرت شهرًا، ثبت أنها كارثة محققة بالنسبة إليها. قاد الأمير قسطنطين قوة صغيرة عبر الحدود بالقرب من يانينه (10 نيسان/ أبريل)، لكن جيش مُناسطر العثماني الأكبر حجمًا والمجهز تجهيزًا أفضل لم يدفعها للخلف فحسب، بل تقدم أيضًا إلى عمق تِساليا اليونانية، وهزم الجيش اليوناني، وأخذ ترهالا ولاريسا (يني شهر) وتيرنوفو، وتقدم إلى خليج فولو (5 أيار/ مايو)؛ فأصيبت أثينا في إثر ذلك بالذعر، وبدا أنه من الممكن أن تقع اليونان مرة أخرى تحت الحكم العثماني؛ لكن لا القوى الأوروبية ولا العثمانيين كانوا يريدون ذلك. وبحلول ذلك الوقت كانت بريطانيا توطد مركزها في الشرق الأوسط عبر سيطرتها على مصر أكثر من استمرار تواجدها في باقي الدولة العثمانية، وتحول الاهتمام الروسي إلى الشرق الأقصى؛ لذلك، تدخلوا لفرض هدنة واتفاق سلام وافق بموجبه العثمانيون على مغادرة تِساليا وتعهد اليونانيون بدفع تعويضات حرب صغيرة، وكذلك السماح للمسلمين بالهجرة إلى الأراضي العثمانية، وبدء تدفق جديد للاجئين. وهكذا، قامت القوى العظمى بحماية اليونان من عواقب هجومها، ثم استمرت في مكافأتها بإجبار عبد الحميد على إقامة نظام حكم ذاتي جديد في كريت (19 كانون الأول/ ديسمبر 1897)، تستمر بموجبه الجزيرة تحت الحكم العثماني لكن بحاكم مسيحي يعينه السلطان بموافقة أثينا. انسحب الجنود العثمانيون، ووعد الحاكم بحماية جميع المسلمين المتبقين في الجزيرة؛ لكن مع وجود ميليشيات يونانية لم يكن هذا يعني سوى القليل جدًا. وسرعان ما فاجأت القوى العظمى السلطان بتعيين الأمير اليوناني جورج مندوبهم السامي في كريت، ما منح اليونان السيطرة الحقيقية على الجزيرة، على الرغم من عدم ضمها رسميًا حتى عام 1912. ومرة أخرى، أعقب التسوية مشهد كان مألوفًا آنذاك، لصفوف من اللاجئين المسلمين المنهكين وهم يتخلون عن كل ما يملكونه ويذهبون لمستقبل مجهول في الأناضول، كبديل وحيد للاضطهاد الذي خبروا جيدًا أنه سيكون مصيرهم. هكذا حققت اليونان انتصارًا من خلال الدبلوماسية،

لكن الملك والحكومة عانوا وصمة الهزيمة العسكرية لبعض الوقت. وردوا بتدابير لتحديث جيشهم، وحاولوا استعادة بعض المكانة من خلال المشاركة بنشاط خاص في الوضع الذي كان يزداد خطورة ثم تطور تدريجًا في مقدونيا[34].

رابع وعشرون: المسألة المقدونية

كانت المشكلة الأكثر صعوبة وتعقيدًا وطولًا بين المشكلات التي واجهها عبد الحميد الثاني هي المسألة المقدونية، تلك التي نتجت عن طموحات جيرانه في البلقان لحكم مقدونيا. وقد شغلت هذه المسألة، منذ مؤتمر برلين وحتى الحرب العالمية الأولى، رجال الدولة العثمانيين والأوروبيين على حد سواء أكثر من أي مشكلة دبلوماسية أخرى، ما ساهم إلى حد بعيد في النزاعات والحروب التي اجتاحت المنطقة في أوائل القرن العشرين. تمتد مقدونيا نفسها بين تراقيا وألبانيا، ويحدها من الجنوب بحر إيجة، ومن الشمال جبال سار، ومن الغرب بحيرة أوخريد. تم تنظيمها لتتضمن الولايات العثمانية، سالونيك ومُناسطر وكوسوفا، إضافة إلى مدن سيروز وأوخريد وسكوبي (سكوبي)، وبيتولا. كان سكانها مختلطين، مع عدم وجود أغلبية لفئة معينة، وكل منها تحاول انتزاع العناصر التي من المفترض أن تنتمي إليها. ووفقًا للإحصاءات التي أجراها العثمانيون في عهد عبد الحميد، قُسّمت بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، كما هو موضح في الجدول (3-4).

على الرغم من أن الصرب عادة ما كانوا يُحسبون مع اليونانيين في المِلة اليونانية الأرثوذكسية، كان البلغار لا يزال لديهم أغلبية واضحة بين السكان غير المسلمين. وعمومًا، كانت المدن في الأغلب مسلمة ويونانية (باستثناء سالونيك، التي كانت ذات أغلبية يهودية)، بينما كان الريف مسلمًا وسلافيًا. لكن بغض النظر عن الأرقام الدقيقة في ذلك الوقت، فإن معظم المطالبات بحكمها استندت بشكل أكبر إلى العاطفة والفخار، حيث رجعت كل فئة إلى تاريخها لتستشهد بأقصى حد وصل إليه حكمها القومي في المنطقة: اليونانيون إلى زمن الإسكندر الأكبر والإمبراطورية البيزنطية، والصرب إلى إمبراطورية ستيفان دوشان، والبلغار إلى

---

(34) [Midhat Sertoğlu], *Resimli-Haritalı Mufassal Osmanlı Tarihi* (Istanbul: 1963), vol. 6, pp. 3368-3383; Karal, vol. 8, pp. 112-125; Langer, *The Diplomacy*, pp. 315-320, 355-378, 383-384.

إمبراطوريتهم العظيمة في الماضي وكذلك إلى بلغاريا الكبرى التي أنشئت في سان ستيفانو.

كانت مقدونيا ذات أهمية استراتيجية، حيث سيطرت على شبكة الطرق التي تصل إلى أدنى وديان فاردار وموراڤا، وقدمت لكل من بلغاريا وبلاد الصرب منفذًا حيويًا على البحر، كما أن لديها ثروة زراعية كبيرة. ومع توازن القوى العظمى القائم آنذاك، فإن السيطرة على مقدونيا كان من شأنه أن يمنح أي دولة في البلقان القوة اللازمة للسيطرة على المنطقة. لم تعنِ مقدونيا فقط بالنسبة إلى العثمانيين حُكم أكثر من مليون مسلم، بل أيضًا عائدات ضريبية كبيرة، ومنطقة عازلة أمام الطموحات اليونانية لحيازة الأراضي العثمانية في الشرق. وقد انجذبت القوى العظمى إلى ذلك النزاع بسبب قرب مقدونيا من اسطنبول والمضائق. كان لدى اليونان جيش أضعف من منافسيها السلاف، لكن يبدو أنه كان لديها مسارًا داخليًا يقود إلى مقدونيا عبر سيطرتها واستخدام الكنيسة الأرثوذكسية. وكان تنصيب بطريرك بلغاري (1870) قد أدى إلى خلق توازن، وعندما اقترن بالموارد المالية والعسكرية البلغارية، بدا أنه يبشر بانتصارها. أما الصرب فكانوا في أضعف وضع، حيث كان من الصعب عليهم أن يثبتوا أن لديهم أي أتباع في مقدونيا، وكانوا يفتقرون إلى ذلك النوع من أداة الاختراق الديني التي كان منافسوهم قادرين على استخدامها؛ مع ذلك، كانت قوتهم الرئيسية تتمثل في النمسا، التي لم يكن من الممكن تحقيق طموحها في توسيع نفوذها إلى بحر إيجة سوى من خلال انتصار الصرب. وقدمت رومانيا أيضًا ادعاءً بوجود والاشيين، لكنهم كانوا أقلية صغيرة إلى حد أنه لا يمكن اعتبار ذلك سوى محاولة لمنع بلغاريا من توسيع سلطتها. ومع تطور النزاع، ظهرت أيضًا حركة انفصالية مقدونية ادعى أتباعها أنهم ليسوا بلغارًا أو صربًا أو يونانيين بل شعبًا سلافيًا مستقلًا تمامًا، له لغته المحلية المميزة الخاصة التي تمنحه الحق في الاستقلال عن جميع الذين ادعوا الأحقية في حكمهم. وأخيرًا، كان هناك المسلمون، وكثير منهم لاجئين من الأراضي التي تقع شمالًا، والذين شكلوا أكبر مِلة في مقدونيا، وعارضوا أي ادعاء يضعهم مرة أخرى تحت سيطرة المسيحيين، الذين عاملوهم معاملة سيئة في الماضي.

الجدول (3-4)

سكان مقدونيا (1882-1906)

	1882	1895	1904	1906
المسلمون	1,083,130	1,137,315	1,508,507	1,145,849
اليونانيون الأرثوذكس	534,396	603,249	307,000	623,197
البلغار الأرثوذكس	704,574	692,742	796,479	626,715
كاثوليك (يونانيون)	2,311	3,315	—	2,928
الوالاشيون	—	—	99,000	26,042
الصرب	—	—	100,717	—
اليهود وغيرهم	151,730	68,432	99,997	30,594
الإجمالي	2,476,141	2,505,503	2,911,700	2,455,325

المصدر: أرقام أعوام 1882 و1895 و1906، وردت في تقارير التعداد العثماني الاعتيادي المذكور في الدفتر 31. أما أرقام عام 1904 فمن مسح خاص أجراه المفتش حسين حلمي باشا، ورد في:
Yusuf Hikmet Bayur, *Türk Inkilâbı Tarihi*, 3 vols., in 10 parts (Ankara: 1940), vol. 1, p. 152.

خيضت المعركة بطرق مختلفة. أولًا، بالنسبة إلى الأغراض العقدية، كان لكل من دول البلقان المتنافسة تنظيمها الخاص لتوفير القيادة في الكنائس والمدارس والأنشطة الثقافية. وكان بث الدعاية القومية يتم من طريق لجنة سيريل وميثوديوس البلغارية (1884)، وجمعية سانت سلافا الصربية (1886)، والهيتيريا الإثنية اليونانية (1894). وإذا كانت قد اقتصرت أدوات التنافس على ذلك، لما عانى المتنازعون ولا المقدونيون والعثمانيون كثيرًا؛ لكن القوميين البلقان شكلوا أيضًا مجموعات إرهابية، على النموذج الأرمني، لإيصال رسائلهم. كان أكثرها عنفًا هي المنظمة الثورية المقدونية الداخلية (Internal Macedonian Revolutionary Organization-IMRO) التي أنشأها البلغار في مقدونيا (1893) لقيادة مواطنيهم ضد العثمانيين وجميع من عارض الادعاء البلغاري؛ ومنافِستها المنظمة الثورية المقدونية الخارجية (External Macedonian Revolutionary Organization-EMRO) التي أُسست في صوفيا لتدريب المنفيين المقدونيين على الهدف نفسه. كانت الأولى (IMRO) تعكس وجهات النظر المقدونية، التي تهدف إلى إنشاء مقاطعة تتمتع بالحُكم الذاتي، مرتبطة فدراليًا ببلغاريا وبلاد الصرب؛ بينما كانت الثانية (EMRO) أكثر بلغارية في أهدافها، تدعو إلى

الاتحاد مع بلغاريا بمجرد طرد العثمانيين. وكان للصرب واليونانيين منظمات إرهابية خاصة بهم على نطاق أصغر. ودعمت هذه الجماعات، داخل مقدونيا وخارجها، حكومات وقناصل الدول المعنية، الذين لم يقدموا المال والتشجيع فحسب، بل أيضًا الأسلحة والذخيرة، وفي بعض الأحيان الحماية القانونية للإرهابيين.

ابتداء من عام 1900، بدأت المجموعات المختلفة حملاتها، حيث قامت بتخريب الريف، وقتل المسؤولين فضلًا عن المسلمين والمسيحيين الذين رفضوا قبول وجهات نظرهم. وتم اعتراض القطارات والعربات البريدية، واختطاف الأجانب والأغنياء للحصول على فدية، وتفجير الكنائس. لقد أصبحت مقدونيا كلمة تعبر عن الرعب في الصحافة الأجنبية، خصوصًا عندما كانت الحوادث تتعلق بالأجانب أو المسيحيين. وعلى الرغم من أن الحكومة العثمانية سعت جاهدة لاستعادة النظام وحماية جميع العناصر السكانية، فقد تم اعتبارها هي المسؤولة بطريقة أو بأخرى عن كل ما فعله الإرهابيون، مع تأكيد معاناة المسيحيين بشكل حصري تقريبًا بينما تم نسيان المسلمين في الأغلب. وضغطت القوى الموقعة في برلين على العثمانيين لإجراء "إصلاحات" في مقدونيا على أمل إرضاء الإرهابيين. واستجابة لذلك، نظم عبد الحميد ولاية جديدة تسمى الولايات الثلاثة (Vilâyet-i Selase)، تشمل سالونيك وكوسوفا ومُناسطر، كان من المقرر أن تضع نظامها لجنة خاصة لإصلاح مقاطعات الروملي، على أساس التحقيقات التي أجراها حسين حلمي باشا، حاكم اليمن السابق. لقد وفرت قوات شرطة ودرك مختلطة، وإدارات جديدة خاصة للتعامل مع الأشغال العامة والشؤون الخارجية، ومحاكم مختلطة، وحاكم مسيحي، ومدارس جديدة، وجزء كبير من عائدات الضرائب في الولاية لاستخدامها في تطوير اقتصادها الخاص[35]. لكن لم يرض الإرهابيون ولا الروس أو النمساويون عن خطة من شأنها أن تمكن العثمانيين من الاحتفاظ بمقدونيا. وعندما أُعلن عن خطة الإصلاح وإرسال مسؤولين لوضعها موضع التنفيذ، قاومت المنظمة الثورية المقدونية الداخلية مجددًا بإثارة انتفاضة عامة تمركزت في مُناسطر، واستولت على معظم الولاية وهاجمت المسلمين وكذلك المسيحيين الذين لا يرغبون في الانضمام إلى الحركة، في حين رد الجيش العثماني بالمثل. وقد هرب الآلاف من المسلمين المذعورين إلى اسطنبول،

(35) *Başvekâlet Arşivi*, Yıldız Palace Archives, K37/3576.

وانتقل عدد مماثل من المسيحيين إلى صوفيا. وكانت الحكومة البلغارية تخشى من أن أنشطة المنظمة الثورية المقدونية الداخلية قد تَجُرَّها إلى حرب غير مرغوب فيها، فاتخذت أخيرًا خطوات لقمعها، على الأقل من خلال منعها من العمل في الأراضي البلغارية (أيلول/ سبتمبر 1903).

عارضت روسيا والنمسا أي تسوية قد يفرضها العثمانيون من طريق المفاوضات المباشرة مع دول البلقان. وفي 21 شباط/ فبراير 1903، أصدروا مقترحات الإصلاح الخاصة بهم في فيينا؛ حيث طالبوا بأن يواصل المفتش الإقليمي عمله، وألا يُستخدم جنود محليًا من دون إذن خاص، وإدخال إصلاحات جديدة لإرضاء العناصر المختلفة للسكان وكذلك القوى العظمى، بحيث تتكون قوات الشرطة والدرك المحليين من المسلمين والمسيحيين بما يتناسب مع أعداد الفئتين ضمن السكان، وأن تُنفَّذ الإصلاحات الضريبية، بما في ذلك استبدال العشور بضريبة أرض عادية. وعلى الرغم من أن الإدارة كانت ستباشَر جزئيًا تحت سيطرة أجنبية، إلا أن السلطان كان راضيًا لأنه سيتم تجنب التدخل الأجنبي المباشر. لكن مثل السابق، لم يكن الإرهابيون راغبين في تسوية يستمر من خلالها العثمانيون في السيطرة على مقدونيا. ولم يكن المسلمون المقدونيون سعداء كذلك بتسوية تسمح بتواجد جنود ورجال شرطة مسيحيين؛ ومن ثم بدأوا تظاهرات في كوسوفا أودت بحياة العديد من المسيحيين وكذلك القنصل الروسي في سكوبي. وبدأ الإرهابيون الصربيون والبلغار في القيام بمداهمات من مقراتهم الجبلية، ما شجع مسيحيي مقدونيا على الانضمام إلى ثورة عامة على العثمانيين. وقام إرهابيو المنظمة الثورية المقدونية الداخلية بتقليد الأرمن، حيث قاموا بمهاجمة البنك العثماني في سالونيك وتفجيره. من توقف هم فقط الإرهابيون اليونانيون الذين لم يرغبوا في سيطرة منافسيهم السلاف على الولاية بشكل كامل، وأحيانًا تعاونوا مع العثمانيين لاستعادة النظام.

واستجابة للصعوبات الجديدة، أصدر القيصر نيقولاي والإمبراطور فرانتس جوزف خطة إصلاحية جديدة في مورتستغ (Mürzteg) (9 تشرين الأول/ أكتوبر 1903)، قدماها إلى العثمانيين بعد الحصول على موافقة جميع الأطراف الموقعة على معاهدة برلين. وطالبا آنذاك أن يرافق المفتش العام العثماني مسؤولون روس ونمساويون يقدمون إليه المشورة، ويقومون بالتحقيق في شكاوى المسيحيين

ويرفعون جميع حالات الإساءة والقمع؛ ويُعلَن العفو العام؛ وتقدم الحكومة العثمانية مساعدة مالية لمساعدة القرويين في استعادة منازلهم وحقولهم؛ وتُنشأ المحاكم والمجالس الإدارية المختلطة في جميع المناطق التي يختلط فيها السكان؛ ويشرف القنصلان الروسي والنمساوي على جميع الإصلاحات. لم يُعجَب عبد الحميد بالعديد من الشروط التي تنطوي على إشراف أجنبي، لكنه لم يكن يريد أن تؤدي المشكلة المقدونية إلى حرب أكثر عمومية، وكان على استعداد للسماح للأجانب بتجربة إصلاحات يعلم أنها لن ترضي الإرهابيين. وفي غضون وقت قصير بدأت الإصلاحات؛ لكن اليونانيين والوالاش، الذي صاروا الآن مدعومين من الحكومة والبطريركية الرومانية، أصبحوا أكثر نشاطًا بكثير مما كانوا عليه سابقًا، ويعارضون أي تسوية يخشون من تفضيلها للسلاف. إضافة إلى ذلك، بينما وَقَّعت بلغاريا اتفاقية مستقلة مع الباب العالي (8 نيسان/ أبريل 1904) تؤكد من جديد عزمها على وقف العصابات الإرهابية، إلا أنها لم تتمكن من ذلك. واستمرت جرائم القتل السياسي في جميع أنحاء الولاية حتى نهاية عهد عبد الحميد. وفي النهاية تمكنت قوات الشرطة والدرك التي تم إصلاحها من إقرار بعض النظام، عام 1909.

في غضون ذلك، اقترحت القوى العظمى أيضًا إصلاحات مالية جديدة ينفذها البنك العثماني وفروعه في مقدونيا، والتي من شأنها أن تصبح في جوهرها الإدارات المالية لكل ولاية من الولايات الثلاث. لكن عبد الحميد رفض قبول مثل هذه المشاركة الأجنبية المباشرة في العملية المالية العثمانية. وشُكلت لجنة مالية دولية للإشراف على الشؤون المالية في مقدونيا (8 أيار/ مايو 1905)، لكن الباب العالي رفض قبول تدخلها؛ فأُرسل على أثر ذلك أسطول دولي من خمس سفن للاستيلاء على جزيرة مدللي (26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1905)، كما استولى على مكاتب الجمارك في ليمني (5 كانون الأول/ ديسمبر 1905)، قبل أن يتنازل عبد الحميد أخيرًا. رتب الألمان حلًا وسطًا يتمثل في: ألا تتكون اللجنة المالية الدولية من مفتشين بل من مستشارين فقط، يكون من ضمنهم مستشار يعيّنه العثمانيون، وتقوم بإعداد ميزانيات الولايات الثلاث في مقدونيا، لكن كان للسلطان أن يقرها قبل أن توضع قيد التنفيذ، وأن تمر جميع المقترحات الخاصة بالإصلاحات المالية الإضافية من خلال العملية التشريعية العثمانية الاعتيادية.

بدأت الإصلاحات بعد انسحاب القوى العظمى من ليمني ومدللي. ومن أجل سد العجز في ميزانيات الولايات، اقترحت الحكومة العثمانية زيادة الرسوم الجمركية من 8 في المئة إلى 11 في المئة، بدلًا من رفع الضرائب على السكان. لكن القوى العظمى، المستعدة دائمًا للمطالبة بالإصلاحات ما لم تمس مصالحها، وافقت إذا تم ذلك مقابل امتيازات تجارية في مكان آخر؛ وبالفعل تم تمديد امتياز خط السكة الحديد بين إزمير وآيدين للبريطانيين حتى عام 1940، وحصل الألمان على زيادة في أموال التأمين التي دفعها العثمانيون لمصرفييهم من أجل سكك حديد الأناضول، وما إلى ذلك؛ ثم نُفِّذت الإصلاحات المالية. كانت الأنشطة المستمرة للعصابات الإرهابية، التي يقودها الآن اليونانيون بتواطؤ من الحكومة اليونانية، هي العقبة الرئيسية لأنها تركت حكومة الولاية لا تكاد تفي باحتياجاتها لبقية حكم عبد الحميد.

جاءت المرحلة الأخيرة من المسألة المقدونية عندما التقى ملك إنكلترا وقيصر الروس في ريفال، الواقعة في إستونيا، في 9 حزيران/ يونيو 1908، لترتيب تحالف ضد قوة ألمانيا الصاعدة في القارة. وكجزء من خطة لتسوية جميع الخلافات بينهما، اتفقا على أن تعيين حاكم مقدونيا، على الرغم من كونه شأنًا عثمانيًا، لا يكون إلا بموافقة القوى العظمى، وأن يساعده عدد كبير من الموظفين الإداريين الأوروبيين، تكون نفقتهم من عائدات الولايات. واجهت الاتفاقية اعتراضًا في ريفال، من النمسا التي كانت لا تزال تأمل في التوسع إلى البحر الأدرياتيكي من خلال بلاد الصرب؛ ومن ألمانيا التي كانت تأمل في الحلول محل إنكلترا كقوة أوروبية رئيسية ذات تأثير لدى الباب العالي. وردًّا على تقارب إنكلترا مع روسيا، وبعد ذلك بقليل مع فرنسا، وبالتالي تشكيل التحالف الثلاثي، ارتبطت النمسا بألمانيا في إطار حقبة جديدة من التعاون، ما ساهم في تصعيد الخصومات وأدى في النهاية إلى الحرب العالمية الأولى.

خامس وعشرون: بِنْية الاستبداد

على الرغم من أن وصول عبد الحميد الثاني إلى السلطة ترافق مع وعوده بدعم الدستورية، فإن الظروف الخاصة بالأسرة الحاكمة المحيطة بتوليه، وافتقاره إلى الثقة في نزاهة أو كفاءة رجال الدولة المرتبطين بالباب العالي، والأزمات الداخلية والخارجية التي هزت السلطنة، دفعته إلى اعتماد سياسة الحُكم المطلق والإدارة الشخصية الاستبدادية بشكل متزايد. وكانت ذكرى مصير عبد العزيز ومعرفته

بتحسن الحالة العقلية لمراد الخامس بعد إطاحته، قد جعلته يشعر بعدم الأمان. كان يعتقد أيضًا أن جميع رجال الدولة العثمانيين كانوا فاسدين يبحثون عن مصالحهم، وأن هناك نقص في التفكير المدني بين البيروقراطيين العثمانيين. وأدت الحرب الروسية-التركية 1877-1878، والاضطرابات التي تلت مؤتمر برلين، وأنشطة العصابات الإرهابية، وتهديدات الجيران في البلقان وكذلك القوى الأوروبية، إلى إقناع السلطان بأن الإدارة الفعالة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال مركزية الحكم، وليس من طريق نشر السلطة[36].

كان نمط الاستبداد الذي من خلاله يحقق السلطان أهدافه واضحًا، حتى قبل مؤتمر برلين عندما رد على النقد السياسي للمجهود الحربي، واستخدم السلطات التي منحه إياها الدستور لإرسال مدحت باشا إلى المنفى وحل البرلمان. لقد اعتبر عبد الحميد نفسه إصلاحيًا، وكان في الواقع كذلك، لكن مثله مثل رجال التنظيمات، شعر أنه في سياق الوقت لم يؤد التمثيل الديمقراطي المتمثل في البرلمان سوى إلى التأخير وعدم الفعالية والإحباط والضعف الداخلي ومزيد من الهزائم والتفكك. لقد اتبع عبد الحميد عمومًا نموذج عبد العزيز في سنواته الأخيرة، حيث عمل على تركيز السلطة في القصر بدلًا من الباب العالي وأيدي البيروقراطيين. لقد وضع أساسًا للسيطرة الشخصية، مع نظام الإدارة المركزي الذي أنشأته التنظيمات، وهو ما جعل من الممكن وجود استبداد أكثر شمولية واكتمالًا بكثير مما وصل إليه أعظم السلاطين من قبل. ومن خلال هذا الاستبداد، تمكن عبد الحميد من إحياء إمبراطوريته المحطمة والدفاع عنها، وبعث مجتمعه من جديد، وحقق نهاية ناجحة لمعظم الإصلاحات التي كانت مهددة بعد عام 1871، وبذلك أصبح هو نفسه آخر رجال التنظيمات. مع ذلك ما فعله كان ثمنه خنق التطور البطيء الذي كان يحدث نحو الإصلاحات السياسية الأساسية، التي تهدف إلى توفير مؤسسات تمثيلية من شأنها تمكين الرعايا من المشاركة في عملية الحُكم. علينا الآن أن نبحث نظام السلطان الاستبدادي في الحُكم ونرى ما إذا كانت نتائجه تستحق هذا المقابل أم لا.

(36) Foreign Office Archives, Public Record Office, London, 78/2951, no. 442, 28 May 1879;
ذُكر في:
S. J. Shaw, "A Promise of Reform: Two Complimentary Documents," *International Journal of Middle East Studies*, 4 (1973), pp. 364-365.

سادس وعشرون: مفاهيم الحُكم لدى عبد الحميد الثاني

من الخطأ أن نفترض أن عبد الحميد جاء إلى العرش بنية إقامة حكمه المطلق، وأنه عمل على تقويض البرلمان منذ البداية. في الواقع، لقد انقلب في البداية على الحكم الفردي لعبد العزيز بقبوله للدستور، ولم يزد سوى ضمانات كافية بأن الباب العالي لن يقوم مرة أخرى بذلك النوع من الهيمنة الذي حدث خلال التنظيمات. تشير كل الدلائل إلى أن عبد الحميد كان لا يزال في ذلك الوقت شابًا سريع التأثر، ومستعدًا للتعلم وتجربة أفكار مدحت لإنقاذ السلطنة. وخلال عامه الأول، كان منفتحًا على الأفكار الجديدة أكثر من أي من أسلافه المباشرين، يُصلي مع عامة الناس صلاة الجمعة، ويتحدث مع العثمانيين والأجانب حول مشكلات الدولة، ويجتمع بالبيروقراطيين والكُتّاب والمثقفين، حتى أنه قال لزعيم العثمانيين الشباب، نامق كمال: "دعونا نعمل معًا، كمال بك، دعونا نرتقي بهذه الدولة والسلطنة إلى وضع أفضل من ذي قبل"[37].

لم يتحول نحو الاستبداد سوى بسبب الأحداث والظروف التي شهدها بعد توليه. لقد اعتقد عبد الحميد أن رفض مدحت السماح بإعادة تمويل الدين العثماني للمضي قُدمًا ورفضه الوساطة في مؤتمر اسطنبول - ببساطة بسبب كرهه للتدخل الأجنبي، بغض النظر عن العواقب - قد تَرك السلطنة في مأزق من الناحيتين المالية والدبلوماسية. وقد لاحظ طموحات ومؤامرات السياسيين من جميع الجهات، وتأخُّر دور البرلمان في العملية التشريعية التي من المفترض أن تكون قائمة بين كل من مجلس الدولة ومجلس الوزراء. وفي رأي السلطان، كان من الصعب توحيد الفئات المختلفة التي تصطدم مصالحها غالبًا مع مصالح السلطنة ككل. كما أصيب عبد الحميد بخيبة أمل من موقف القوى العظمى، الذي تجاهل معاناة الآلاف من المسلمين الذين يتعرضون للاضطهاد والقتل في بلغاريا والبوسنة، بينما يبرزون معاناة المسيحيين كدليل على الهمجية الإسلامية، ويستغلون طموحات دول البلقان كأدوات لأهدافهم الإمبريالية أكثر من تلبية احتياجات أهل المنطقة. وكان صعود مجموعات داخل البرلمان استخدمت كوارث الحرب لطرح وجهات نظرها واحتياجاتها الخاصة بدلًا من دعم المجهود الحربي، هو العنصر الأخير في سلسلة طويلة من الأحداث التي

---

(37) Inal, vol. 3, pp. 1277-1278.

أقنعت السلطان الشاب بأن السلطنة ليست جاهزة للديمقراطية، وأن الاستبداد كان السبيل الوحيد للنجاة في ظل هذه الأوقات العصيبة:

> لقد أخطأتُ عندما كنتُ أرغب في تقليد والدي عبد المجيد، الذي سعى إلى الإصلاح من طريق الإقناع والمؤسسات الليبرالية. سأتبع خطى جدي السلطان محمود، الذي فهمت مثله الآن أنه بالقوة فقط يمكن المرء أن يحرك الناس الذين عهد الله إليه بحمايتهم[38].

سابع وعشرون: مركز السلطة: القصر

كان مركز السلطة بعد عام 1878 هو قصر السلطان، الذي بنى هيكل المابين البسيط نسبيًا، والذي طوره عبد العزيز في يلدز ليصير بيروقراطية معقدة، تدير نفسها وتشرف وتحقق في العديد من الجوانب الحكومية والمجتمعية التي كانت مستقلة بشكل رئيسي في السنوات السابقة. وتحت الوجود المسيطر للسلطان كان هناك العديد من الشخصيات الرئيسية التي تشاركه مقاليد السلطة من خلال تقديم المشورة له بشأن المشكلات التي تحظى باهتمامه والتحكم في تواصله مع الأفراد والمعلومات.

من ناحية، كان هناك تأثير نافذ لبطل بلفنه، الغازي عثمان باشا (1832-1897)، الذي بصفته رئيسًا لخِدمة القصر (مابين مُشيرى/ mâbeyin müşiri) ورئيس المجلس الخاص (سر ياوران اكرم/ ser Yaverân-ı Ekrem)، لم يقم بتوجيه طاقم العاملين والموارد المالية للسلطان فقط، بل كان أيضًا رئيسها التنفيذي. وبتمثيله العلماء والجيش وتوليه ردات الفعل على التوجهات الغربية، كان له تأثير محافظ على سياسات عبد الحميد، وقد تولى زمام القيادة في إعادة تنشيط المؤسسات الإسلامية. وظل الغازي عثمان هو مشير السلطان حتى عندما غادر القصر في بعض الأحيان ليخدم كوزير للحرب، أو يعمل كعين وأذن للسلطان، وبطرق عديدة ظل هو السلطة الحقيقية في الدولة طوال حياته. وقد نفذ تأثير الغازي عثمان باشا إلى مجالات الإدارة والشؤون المالية، والشؤون الخارجية حيث كان كاتب السلطان (باش كاتب/ baş kâtip) والكاتب المساعد (كاتب ثانى/ kâtip-i sani)، قد توسعا في دورهما الرسمي

---

(38) Us, vol. 2, p. 401,

تُرجم في:

Devereux, p. 244; Paşa, vol. 2, pp. 32-34, 83-84.

ليقدما للسلطان جميع القوانين المقترحة والمعلومات المنقولة والقرارات داخل الحكومة، ويشرفا على علاقاته مع الإدارات والمسؤولين الحكوميين، وإخبارهم برغبات السلطان وسياساته وإبلاغه بالنتائج. كان سعيد باشا الصغير أقوى الكُتّاب الرئيسيين، جرى تعيينه في الأصل بسبب نفوذ صهر السلطان، الداماد محمود باشا، لكن عُيّن في ما بعد صدرًا أعظم مرات عدة إضافة إلى وزير لوزارات عدة مختلفة، وبذلك أصبح الوكيل الرئيسي لعبد الحميد في الحكومة. وخلفه في رئاسة الكُتّاب علي فؤاد بك (1878-1881)، وثريا أفندي (1881-1894)، وأخيرًا تحسين باشا الذي حل محل الغازي عثمان باشا بعد وفاته بشكل أو بآخر كمستشار رئيسي، وبقي مع عبد الحميد حتى خلعه في عام 1909 . كان منصب الكاتب الثاني مجرد منصب ثانوي، حتى شغله بعد عام 1893 أحمد عزت باشا، الذي عمل رئيسًا لطاقم العاملين الخاص بالسلطان بعد وفاة الغازي عثمان، وكان يجتمع مع الصدر الأعظم والوزراء لنقل أوامر السلطان وتلقي تقاريرهم. ورأس العديد من اللجان المهمة التي أنشأها السلطان في مسائل ذات أهمية خاصة، مثل تلك التي تهدف إلى إصلاح المالية العثمانية، وبناء سكة حديد الحجاز وإدارتها، والتعامل مع المشكلات الدبلوماسية التي نشأت عن وجود البريطانيين في مصر واقتحامهم منطقة البحر الأحمر. صعد أحمد عزت بعد ذلك ليصبح صدرًا أعظم لمحمد السادس وحيد الدين، بعد انهيار الأتراك الشباب ونهاية الحرب العالمية الأولى (1918). ومع اكتساب الكاتب الأول والثاني نفوذًا متزايدًا في سنوات الغازي عثمان المتدهورة، تركا بعد وفاته منصب المشير شاغرًا حتى يتمكنا من الاستمرار في السيطرة على القصر.

تحت السلطة العامة للمشير والكُتّاب، كان هناك العديد من الأفراد والمؤسسات الأخرى المؤثرة في نظام الحُكم الفردي لعبد الحميد. بقدر ما يمكن لنسائه وعبيده التأثير عليه، فقد فعلوا ذلك بشكل أساسي من خلال خصي الباب العالي (دار السعاده آغا سى/ dar us-saade ağası). وقد حصل اثنان من أصحاب هذا المنصب، هما غاني آغا وحافظ بهرام آغا، على رتبة وزير، ما جعلهما أعلى من المشير والكُتّاب، ومساويين فقط في البروتوكول الرسمي لكل من الصدر الأعظم وشيخ الإسلام وخديوي مصر وأمير بلغاريا. كان المجلس الخاص (ياوران اكرم)، يتألف من القادة العسكريين والرؤساء الحكوميين الحاليين والمتقاعدين المُعَيَّنين في منصب مستشار السلطان (ياور اكرم) ذلك المنصب الرفيع الذي أُقِرّ حديثًا، وهؤلاء

كانوا مسؤولين عن تقديم المشورة للسلطان بشأن السياسة العامة، والقيام بالتفتيش على الجيش والخدمة المدنية للتحري عن عدم الأمانة أو الخيانة أو عدم الكفاءة. وكان هناك تنظيم شرطة سرية (خَفِيَّه/ hafiye) في القصر تحت الإشراف الشخصي للسلطان، باشره أولًا أحمد جلال الدين باشا، الذي كان أحد موالي السلطان؛ وبعد ذلك فهيم باشا، وهو تابع آخر للسلطان، والذي بقي حتى عزله الأتراك الشباب. في ظل توجيههما كان هناك جيش من الجواسيس وكذلك المخبرين (جورنالجى/ jurnalcı)، عُيّنوا في كل قسم من الإدارات الحكومية للتحقق والإبلاغ عن نشاطات وأفكار الموظفين وتدوينها في مذكرات (جورنال/ jurnal)، تُستخدَم للترقية، أو للإقالة، أو حتى سجن أولئك الذين يُعتقد أنهم يقومون بالخيانة، بموجب المادة 113 من الدستور. وتولى المصرفي الأرمني هاغوب ظريفي باشا، الذي كان قد زكاه مدير البنك العثماني لدى عبد الحميد عندما كان لا يزال أميرًا، إدارة الشؤون المالية الشخصية للسلطان، وقدم له المشورة بشأن السياسة الاقتصادية والمالية. وبعد أن مَثَّل اليوناني ألكسندر كاراتودوري باشا السلطانَ في مؤتمر برلين وعمل وزيرًا للخارجية، توجّه إلى القصر حيث قدم المشورة لعبد الحميد في الشؤون الأجنبية الداخلية المهمة، وأشرف على عمل وزارة الخارجية. وكان هناك في القصر قسم للصحافة، ترأسه أولًا أرمني يدعى نيشان أفندي، ثم شقيقه سفر أفندي، الذي أعد ترجمات موجزة لمقالات إخبارية مهمة في الصحافة الأجنبية والمحلية، كما ترجم روايات أجنبية لإمتاع السلطان. وكان هناك مديرو بعض الأقسام القديمة - رئيس الغرفة ورئيس الأئمة ورئيس الأطباء ورئيس الحرس الشخصي للسلطان (سر ياوران جرب) - وكلهم مارسوا بعض التأثير بسبب انفرادهم بالسلطان، واعتماده عليهم في الحصول على الأخبار والتوجهات.

أخيرًا، وبدءًا من عام 1879، أُنشئ سلك جديد تمامًا في خَدَم القصر لمساعدة السلطان ومستشاريه، في حين تم تقليص الإدارات القديمة والعاملين في قصر طوبقابي وأماكن أخرى إلى حد بعيد. وقد كان الشباب الذين يتم توظيفهم في هذه الخدمة من خريجي المدارس الرُّشدية؛ كما أُرسل بعضهم لمزيد من التدريب إلى مدرسة الخدمة المدنية (مكتب مُلكيه) أو الأكاديميات العسكرية، وبعد ذلك يلتحقون بوظائف في الخدمة المدنية والجيش، حيث كان يُنتظر منهم أن يُبقوا السلطان على عِلم بأحدث التوجهات. وهكذا قام عبد الحميد الثاني بأقلمة النظام العثماني القديم

الخاص برعاية الأشخاص، والذي استخدمه بشكل فعال سابقًا مصطفى رشيد باشا، ليصبح أداة لسيطرة القصر على نظام الحُكم بأكمله[39].

خارج القصر، فُرضت إرادة السلطان على مستويات عدة. ففي عام 1880، نُظمت قوات شرطة ودرك السلطنة في وزارة مستقلة للشرطة (ضبطيه نظارتى/ Zabtiye Nezareti)، بعد أن كانت تديرها في السابق لجنة مراقبة (ضبطيه مجلسى/ Zabtiye Meclisi) في وزارة الداخلية. وامتدت في تراتبية منظمة للغاية عبر جميع أنحاء السلطنة، على النموذج الفرنسي بشكل رئيسي. قام المفوضون أو الكمسرية (komiser) تحت السيطرة المباشرة للوزير بالإشراف على أنشطة الشرطة وتوجيهها في كل مناطق اسطنبول والمدن الكبيرة الأخرى وكذلك في كل ولاية. أصبحت قوات الشرطة الحضرية والريفية إذاك تحت قيادة موحدة، شبه مستقلة عن السلطات الإدارية في المنطقة. ولمنح الشرطة سلطة للإشراف على المجتمع إلى جانب ضبط الجريمة، كُلّفت الوزارة بعدد من المهام التي كانت تمارسها إدارات أخرى في السابق، بما في ذلك مراقبة عمل ونشاط الصحافة والمسرح والإشراف على السفر داخل السلطنة، ما يتطلب تسجيل جميع الرعايا والأجانب كلما قاموا بتغيير محل إقامتهم أو سافروا من مكان إلى آخر[40]. مُشير البوليس (polis müşiri) القديم، الذي كان يقود سابقًا شرطة اسطنبول تحت سلطة السرعسكر وكذلك وزير الداخلية، حل محله وزير الشرطة، وهو المنصب الذي منحه السلطان لأقرب المقربين إليه،

---

(39) وُصف تنظيم وسياسات قصر عبد الحميد في تقارير لجنة الإصلاح (إصلاحات قوميسيونو/ Islahat Komisyonu) التي أُسست في عام 1879 لإعادة تنظيم خدمة القصر، توجد في:
Başvekâlet Arşivi, Yıldız Palace Archives no. 140 (63) and 140 (64).
يُنظر أيضًا مذكرات آخر رئيس لكُتّابه:
Tahsin Paşa, *Abdülhamid ve Yıldız Hatıraları* (Istanbul: 1931), pp. 18-26, 118-121; Osman Nuri, *Abd ul-Hamid-i Sani ve Devr-i Saltanatı: Hayat-ı Hususiye ve siyasiyesi*, vol. 2, pp. 496-532, 537-563; Karal, vol. 8, pp. 264-265.

(40) القوانين والأنظمة الرئيسية للشرطة، بتاريخ 16 آذار/ مارس 1882م الموافق 19 ربيع الثاني 1298هـ، في: the Yıldız Palace Archives, no. 2290/(47)80.
ثمة وصف قدمه المستشار الفرنسي بونان (Bonin) لنظام الشرطة العثمانية، بتاريخ 7 آذار/ مارس 1884م/ 1300هـ، في: Yıldız K14 no. 88/27.
يُنظر أيضًا قانون الشرطة لعام 1907 (5 ربيع الأول 1325هـ) في:
Düstur, vol. 8, pp. 666-693; Derviş Okçabol, *Türk Zabıta Tarihi ve Teşkilâtı Tarihçesi* (Ankara: 1940), pp. 71-75.

أولًا حافظ محمد باشا، أحد مساعديه العسكريين (1880-1884)؛ ثم كامل بك (1884-1890)، الكاتب؛ الذي تلاه أشهرهم جميعًا، ناظم باشا (1890-1897)، أحد المشمولين برعاية السلطان، والذي عمل سابقًا محصلًا للضرائب وعضو في الشرطة السرية في بي أوغلو؛ وأخيرًا شفيق باشا، الرئيس السابق لمحكمة النقض (تمييز محكمه سى/ Temyiz Mahkemesi)، الذي خدم حتى ثورة الأتراك الشباب. وكانت الشرطة السرية، المتمركزة في القصر، تحت سلطة وزارة الشرطة اسميًا لكنها في الواقع كانت مستقلة، وبالتالي حافظ السلطان على وجود قوتين من الشرطة للتجسس على بعضهما البعض وكذلك على الجميع.

كان الإشراف على البيروقراطية يجري من خلال منظمتين. فقد أُنشئت في عام 1878 لجنة الخدمة المدنية (مامورين مُلكيه قوميسيونو/ Metnurin-i Mülkiye Komisyonu) لتعيين جميع البيروقراطيين وترقيتهم والإشراف عليهم ونقلهم وإحالتهم للتقاعد، على النمط الغربي بطريقة أو بأخرى. إضافة إلى ذلك، فإن لجنة تسجيل شؤون موظفي الخدمة المدنية (احوال مامورين سجلى قوميسيونو/ Ahval-ı Memurin Sicili Komisyonu) كان لديها فروع في كل وزارة وإدارة، وتحتفظ بسير ذاتية مفصلة وسجلات لأنشطة وبيانات وآراء جميع البيروقراطيين، مع طاقم كبير من المحققين والكتبة الذين يشاركون في الحفاظ على سجل كل فرد. وبعملهما مباشرة تحت سلطة الصدر الأعظم، زودت اللجنتان السلطان بكافة الوسائل للسيطرة على كتلة البيروقراطيين، كما فعلت الشرطة مع كبار المسؤولين والأجانب وبقية رعاياه[41].

كان على جميع موظفي الخدمة المدنية أن يأتوا برعايا بارزين للتوقيع على وثائق تضمن حسن سلوكهم وكذلك القيام بمهامهم بكفاءة وأمانة[42]. وكانت هناك قوانين تنظم عمل وإنتاج جميع المطابع والمؤلفين والصحف، مع مطالبة الناشرين والكُتّاب على حد سواء بدفع رسوم ترخيص سنوية كبيرة، وتوقيع تعهد وتقديم ضامنين من الخارج لحسن سلوكهم. وقد طُبِّق قانون الصحافة الأساسي الصادر في عام 1856

(41) *Düstur*, vol. 4, pp. 63-66; vol. 5, p. 965; vol. 6, p. 3; *Başvekâlet Arşivi*, Yıldız Palace Archives, nos. K37, 47/37, and K36, 47/36;

لتقارير عن هذه اللجان، يُنظر: Yıldız, K14 nos. 1239 and 1339.

(42) *Düstur*, vol. 4, pp. 692-694; *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Şurayı Devlet 2735.

بصرامة بعد عام 1878، ثم استُبدل بقانون جديد أكثر شمولًا في عام 1885[43]. وعندما لم يَكْفِ ذلك، تم إصدار قانون آخر عام 1888[44]. وتم تنظيم الكُتّاب بشكل مستقل في عام 1870، بسلسلة من القوانين أصدرها عبد الحميد[45]. وأُقِرّ قانون مستقل لبائعي الكتب في عام 1894[46].

وقد أقيل الأفراد المشتبه في أنهم يتبنون الفكر أو السلوك التحريضي من مناصبهم، ونفيوا في بعض الأحيان، وحتى أُعدموا. وكان المثال الأبرز هو حالة الإصلاحي المعروف ومؤلف الدستور وأكبر مؤيديه، مدحت باشا؛ الذي بعد عودته من المنفى في عام 1878، خدم عامين في منصب والي الشام (1878-1880)، ثم فترة قصيرة في إزمير (1880-1881)، قبل أن يواصل اهتمامه بإعادة البرلمان، وهو ما قاد السلطان في النهاية إلى محاكمته وإدانته (1881) بجريمة قتل السلطان عبد العزيز، بناء على أدلة وشهادات واهية قامت بها لجنة برئاسة أحمد جودت؛ وقد أُودع السجن في اليمن، حيث توفي بعد ذلك بثلاثة أعوام على يد قاتل مجهول. وأصبح مصير مدحت بمثابة تحذير للآخرين الذين قد يختارون مقاومة إرادة السلطان[47].

ثامن وعشرون: بِنية الحكومة والعدالة

نفّذت السياسات والخطط التي أرادها السلطان الوزاراتُ التي أنشئت خلال التنظيمات. فقد كانت هناك وزارة الداخلية، التي رغم أنها ما عادت معنية بالشرطة، كانت لا تزال تتعامل مع السلطات في الولايات وتلك المحلية، والصحافة الناطقة بالعثمانية، والإحصاء السكاني، وتوطين اللاجئين وإعالتهم. وفقدت وزارة الشؤون الخارجية إداراتها الخاصة بالديوان السلطاني لمصلحة مكتب الصدر الأعظم، وكذلك مهامها في ما يتعلق بالمِلل لمصلحة وزارة العدل، بحيث باتت تركز على الشؤون الخارجية، واشتملت واجباتها الإضافية الوحيدة على الإشراف

(43) *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Meclis-i Vâlâ 16095 (12 Cemazi II 1273/1857); *Düstur*, vol. 5, pp. 992-1000.

(44) *Başvekâlet Arşivi*, Nizamat, VI, 3.

(45) *Düstur*, vol. 2, p. 229; vol. 3, p. 931, vol. 5, p. 263; *Maarif Nezareti Salnamesi* (Istanbul: 1916), pp. 170-190.

(46) *Düstur*, vol. 6, p. 1544.

(47) Ismail Hakkı Uzunçarşılı, *Midhat Paşa ve Yıldız Mahkemesi* (Ankara: 1967).

على الصحافة الأجنبية والمحاكم المختلطة ومسائل القومية والتجارة الخارجية، والإشراف على جميع المسؤولين الأجانب المقيمين في السلطنة ورعاياتهم. وقد تم التوسع في مكتب شيخ الإسلام ليصير هيئة لتفسير وتطبيق الشريعة (باب والا فتوى هيئتى/ Bab-ı Vâlâyı Fetva Heyeti)، مع وكيل (مُستشار) مسؤول عن الشؤون المالية والإدارية، والإشراف على الأوقاف المخصصة للعلماء، وتنظيم وتعيين جميع القضاة، وإدارة ممتلكات الأيتام، والإشراف على المطبوعات الدينية، والسيطرة على المدارس الدينية ورعاية طلابها ومعلميها، والمحافظة على المساجد والمؤسسات الدينية الأخرى. وفي حين أن شيخ الإسلام نفسه كان يُعادل اسميًا الصدر الأعظم، لم يُترك له سوى القليل من الصلاحيات أو السلطة.

مُنحت السرعسكرية إذاك، والتي كانت لا تزال تُدعى وزارة الحرب بشكل غير مكتمل، هيئة أركان (اركان حربيه) للقيام بمهامها. وصارت لديها هيكلية هرمية أكثر تفصيلًا وتعقيدًا بكثير من ذي قبل، بسبب الإصلاحات التي أدخلها المستشارون البروسيون بين عامي 1885 و1895، مع إدارات مستقلة لمسائل مثل العمليات العسكرية والإحصاءات والمعسكرات والثكنات والفنون العسكرية والمشاة والفرسان والمدارس والطب البيطري والمدفعية والمحاكم العسكرية والسجون والإمداد والبناء والتحصين والصحة والاتصالات، إضافة إلى الإدارات الخاصة بالإشراف على أنشطة كل جيش من جيوش الولايات. وقد بقيت وزارة البحرية (بحريه نظارتى/ Bahriye Nezareti) على حالها باستثناء إضافة هيئة أركان تباشر العمليات تحت سلطة الوزير. أما الترسانة البحرية فقد صارت تدار بواسطة ضابط برتبة مشير، كانت صلته بالسرعسكر تقريبًا هي عينها صلة المشيرين الذين قادوا جيش الولايات. أما وزارة العدل (عدليه نظارتى/ Adliye Nezareti)، التي أنشئت على هذا النحو في عام 1870، فقد مُنحت أيضًا جميع المهام المتعلقة بالمِلل غير المسلمة؛ وبالتالي تم تغيير اسمها إلى وزارة العدل والطوائف (عدليه ومذاهب نظارتى/ Adliye ve Mezahib Nezareti). وواصلت تولي مسؤولية كافة المحاكم النظامية العلمانية والإشراف عليها، بما في ذلك محاكم الاستئناف التي تم تطويرها في اسطنبول. وكانت وزارة المالية تعمل باستمرار على تغيير هيكليتها لإنجاز المهمة الصعبة المتمثلة في المحافظة على كفاية الموارد المالية للسلطنة. وإضافة إلى الإدارات

المعتادة لتولي أنواع محددة من الإيرادات والنفقات، كانت هناك أيضًا إدارات خاصة للمساعدة في تمويل المؤسسات العسكرية (تأسيسات عسكريه اعانه قوميسيونو/ Tesisat-ı Askeriye lane Komisyonu)، والإشراف على قلم الديون العمومية (ديونُ عموميه محاسبه سى قلمى/ Düyun-u Umumiye Muhasebesi Kalemi)، وإدارة الإحصاءات الخاصة بضرائب الأملاك والعقارات، ومباشرة دار الضرب. وكانت الوزارات الأخرى التي استمرت مع تغيير طفيف عن حقبة التنظيمات، وزارة المعارف (معارف عموميه نظارتى/ Maarif-ı Umümiye Nezareti)، والأوقاف (اوقاف هُمايون نظارتى/ Evkaf-ı Hümayun Nazareti)، والتجارة والأشغال العامة (تجارت ونافعه نظارتى/ Ticaret ve Nafia Nezareti)، التي كانت تتولى أيضًا السكك الحديد والطرق والجسور والصناعة والإحصاءات.

إضافة إلى ذلك، كانت هناك إدارات عدة تابعة في السابق، تم تطويرها لتصير وزارات كاملة: وزارة سكة حديد الحجاز؛ ووزارة التجهيزات العسكرية (تجهيزات عسكريه نظارتى/ Techizat-ı Askeriye Nezareti) التي أنشأها السلطان لجمع الأموال خارج مصادر الخزانة العادية لتزويد الجيش؛ ومجلس المحاسبة أو ديوان المحاسبات الذي أنشئ لفحص حسابات جميع الوزارات والإدارات بما في ذلك المالية؛ ووزارة سجلات المِلْكِيَّة (دفتر خاقانى نظارتى/ Defter-i Hakani Nezareti)؛ ووزارة الرسوم الضريبية (رسومات نظارتى/ Rüsumat Nezareti)؛ ووزارة الغابات والمناجم والزراعة (اورمان ومعادن وزراعت نظارتى/ Orman ve Maadin ve Ziraat Nezareti)؛ ووزارة الصحة (صحيه نظارتى/ Sihhiye Nezareti)؛ ووزارة التلغراف والبريد (تلغراف وبوسته نظارتى/ Telegraf ve Posta Nezareti)؛ ووزارة الشرطة (ضبطيه نظارتى/ Zabtiye Nezareti)؛ ووزارة صندوق تقاعد الخدمة المدنية (مُلكيه تقاعد صنديغى نظارتى/ Mülkiye Tekaüt Sandığı Nezareti)؛ ووزارة صندوق التقاعد العسكري (عسكرى تقاعد صنديغى نظارتى/ Askeri Tekaüt Sandığı Nezareti).

وفي القمة، أعيد تنظيم مكتب الصدر الأعظم (صدارت عظمى دائره جليله سى/ Sadaret-i Uzmâ Daire-i Celilesi)، الذي يشكل الباب العالي، في إدارات عدة متخصصة نسقت شؤون الدولة. وقد دُمجت المكاتب القديمة للديوان السلطاني، في إدارة آمدى في الديوان السلطاني، حيث أشرفت على الشؤون الإدارية، والقسم

الإداري للصدر الأعظم (مكتوب صدر عالى أوده سى/ Mektubi-i Sadr-ı Âli Odası) الذي تولى الشؤون الكتابية والمالية، على الرغم من حدوث تداخل كبير مع مرور الوقت. وكان الأخير هو الذي تولى المراسلات بين الصدر الأعظم وجميع الإدارات الحكومية الأخرى، والاحتفاظ بملفاتها في أرشيفات الباب العالي (باب عالى أوراق اوده سى/ Bab-ı Âli Evrak Odası)، الذي يزودنا اليوم بالمحفوظات الرئيسية لهذه الفترة. واستمر تكليف إدارة بكلكجي (Beylikçi) ومهمه أوده سى (Mühimme Odası)، بالاحتفاظ بالسجلات المهمة التي تخص الديوان السلطاني، وقد تم إلحاقهما بوزارة الخارجية ثم نقلهما إلى الباب العالي، حيث استمرا في أداء مهامهما القديمة. إضافة إلى ذلك، ترأس الصدر الأعظم عددًا من اللجان التي أنشأها السلطان، وتم إلحاق موظفيها بعموم موظفي الباب العالي؛ وشمل ذلك اللجنة العليا للاجئين (مهاجرين قوميسيون عالى/ Muhacirin Komisyon-u Âli)، التي كان يرأسها السلطان نفسه اسميًا؛ وصندوق الباب العالي للمساعدة التقاعدية (باب عالى تسهيلات صنديغى/ Bab-ı Âli Teshilat Sandığı)؛ واللجنة الإدارية لسكة حديد الحجاز.

أخيرًا، أصبح مجلس الدولة (شوراى دولت)، الذي كان هو الجهاز التشريعي الرئيسي إضافة إلى كونه محكمة الاستئناف العليا للقضايا الإدارية، مدمجًا بشكل كامل في بنية الباب العالي تحت سلطة الصدر الأعظم. وبعد مدة وجيزة من حل البرلمان، أعادت سلسلة من اللوائح (1878-1880) تنظيم المجلس، حيث استعاد وظائفه الأصلية باستثناء دوره كمحكمة استئناف للمحاكم النظامية، وهو ما منحه الدستور لمحكمة النقض (تمييز محكمه سى/ Temyiz Mahkemesi) في وزارة العدل. وأعيد إحياء التنظيم الداخلي للمجلس الذي طوره محمود نديم بشكل جزئي خلال ولايته الأخيرة لمنصب الصدارة العظمى، بأقسام مستقلة للتشريع (تنظيمات)، ولوائح إدارية (داخلية)، وعدالة إدارية (محاكمات). مع ذلك، تغير نمط تكوينه، باستبدال النظام الانتخابي القديم بتعيين الموظفين الحكوميين السابقين والضباط العسكريين من الصدر الأعظم، ما جعلهم بالتالي جزءًا لا يتجزأ من بيروقراطية الباب العالي. واستمر مجلس الأعيان الذي أنشأه الدستور موجودًا، وترأسه أحد الوزراء وتضمنت عضويته الوزراء الآخرين ومعينين إضافيين. في ظل هذه الظروف، حدثت

بين الحين والآخر صدامات في الرأي بين مجلس الدولة ومجلس الوزراء، وهو ما كان يؤخر التشريع في الماضي، أما الآن فقد أخذ مكانه في المجلس الأول قبل وضع تفاصيل مشاريع القوانين واللوائح التنظيمية، وكان التصديق عليه مع تغيير طفيف من المجلس الثاني مؤكدًا تقريبًا. وهكذا كان يمكن أن تسير عملية التشريع على نحو أكثر كفاءة، على الرغم من أن ذلك كان في مقابل القضاء على المشاركة الشعبية التي سبق أن مثّلها أعضاء المجلس المنتخبون، وبعد ذلك الأعضاء المنتخبون في مجلس النواب.

واصل مجلس الدولة الاحتفاظ بمحاكمه الإدارية للنظر في الاستئنافات وكذلك القضايا الابتدائية التي تنشأ في الحكم المركزي. وقد نصت لائحة تكميلية صادرة في عام 1885 على أنه عندما تتعارض قراراتها مع قرارات محكمة النقض، ينبغي إنشاء لجنة استئناف عليا خاصة، تتكون من ثلاثة أعضاء من كل منها، تحت رئاسة مجلس الدولة[48]. وفي عام 1895، أعيد تنظيم المحاكم الإدارية في المجلس لتصبح هيئات: ابتدائية (بدايت)، واستئناف، واستئناف نهائي أو نقض (تمييز)، ووضعها تحت إشراف وزارة العدل، على الرغم من أنها ظلت هيكليًا داخل المجلس[49]. وبعد ذلك بعامين، تم تنظيم الأجزاء المتبقية من المجلس في شكلها النهائية، مع إضافة إدارة مالية جديدة، بينما اقتصرت الإدارة الداخلية على شؤون الخدمة المدنية (وبالتالي تم تغيير اسمها إلى: مُلكيه دائره سى، أو إدارة الخدمة المدنية)، مع مهمة التحقيق في أنشطة الإدارات والوزارات والأفراد البيروقراطيين ووضع لوائح تنظيمية جديدة بشأن هذه الأمور، في حين كُلِّفت إدارة التنظيمات بمهمة إضافية لوضع جميع الاتفاقات التي تمنح امتيازات للشركات الأجنبية في السلطنة[50].

(48) *Başvekâlet Arşivi*, Yıldız K14 no. 2061, doc. 17, 18, 19, 13, 14, 16; *Düstur*, vol. 5, pp. 1076-1077.

(49) 29 Recep 1311; *Başvekâlet Arşivi*, Nizamat VI, 344; *Düstur*, vol. 6, pp. 1459, 1474; George Young, *Corps de droit ottoman; recueil, des codes, lois, règlements, ordonnances et actes les plus importants du droit interieur et d'études sur le droit coutumier de l'Empire ottoman*, 7 vols. (Oxford: 1905-1906), vol. 1, pp. 6-7; G. Aristarchi Bey, *Législation ottomane, ou recueil des lois, règlements, ordonnances, traités, capitulations, et autres documents officiels de l'Empire Ottoman*, 7 vols. (Constantinople: 1873-1888), vol. 2, p. 38; *Başvekâlet Arşivi*, Teşkilat-ı Devair, Dosya 25/2, doc. 23/1, 24.

(50) 11 Şaban 1314; *Düstur*, vol. 7, p. 150; *Başvekâlet Arşivi*, Nizamat, VII, 273; *Başvekâlet Arşivi*, Teşkilat-ı Devair, Dosya 26, 26/1, 26/2.

تاسع وعشرون: بيروقراطيو عبد الحميد

صارت الإدارات إذاك ممتلئة تقريبًا بخريجي المدارس العلمانية، ما وفر مجموعة من الموظفين المدنيين من ذوي الكفاءة والفاعلية. بالطبع، صارت السياسة الآن تنطلق من القصر بدلًا من الباب العالي، حيث لم يعد الوزراء وكذلك الصدور العظام أكثر من أدوات تحركها إرادة السلطان. ومن ناحية أخرى، في مثل هذه البنية البيروقراطية الواسعة، كان من المستحيل على السلطان وجماعة قصره السيطرة أو الإشراف على كل جانب من جوانب الإدارة. وقد حاول عبد الحميد منع المزيد من سيطرة البيروقراطيين على الإدارة الناتجة من الوضع المذكور، ليس من طريق إصدار أوامره إلى الوزراء ونظام التجسس والاستخبارات الخاص به فحسب، بل أيضًا بسرعة نقل البيروقراطيين من موقع إلى آخر. وما داموا لم يقابلوا بالاستياء منه، تمكنوا عادة من الحصول على مراكز جيدة على المستوى نفسه في الأقسام الأخرى، وبالتالي لعب لعبة الكراسي الموسيقية بشكل مستمر. وقام السلطان بنقل المديرين الكبار بشكل متكرر في بعض الأحيان، لجعل السفراء الأجانب يعتقدون أنهم يؤثرون عليه بطريقة أو بأخرى أو لإجراء تغييرات محددة في السياسات العامة للإدارات المعنية.

في عهد عبد الحميد، كانت هناك مجموعة من البيروقراطيين من ذوي المناصب الرفيعة، يمثلون الجيل الرابع من رجال التنظيمات، باشروا مهام الحكومة، ووضعوا القوانين واللوائح التنظيمية وإصلاحات السلطان والسياسات الأخرى موضع التنفيذ. كان من أوائلهم، إبراهيم أدهم باشا (1818-1893)، الذي كانت ولادته مبكرة بما يكفي ليكون ضمن مجموعة موالي خسرو باشا والمشمولين برعايته. كان أول صدر أعظم لعبد الحميد بعد مدحت باشا، وأدار الحكومة خلال الحرب الروسية-التركية، وعمل بعد ذلك وزيرًا للداخلية (1883-1885)، قبل أن يتعرض للاستياء. أسس إبراهيم أدهم أول مطبعة حكومية عثمانية حديثة (مطبعه عامره) في الأسوار خارج قصر طوبقابي. وقد ساعدت مقالاته عن الجيولوجيا في الصحافة الرائجة على تحفيز تطوير الفكر العلمي الغربي بين العلماء والمفكرين العثمانيين؛ كما قدم أبناؤه عثمان حمدي وإسماعيل غالب وخليل أدهم، مساهمات كبيرة بشكل

جيد في المعرفة والثقافة التركيتين في العصر الجمهوري[51]. وكان أحمد وفيق باشا (1823-1891)، في الأصل من المشمولين برعاية مصطفى رشيد باشا، ومن ثم شخصية رئيسية في تطوير النظم القضائية والتعليمية العلمانية للتنظيمات، وشغل منصب رئيس مجلس النواب خلال فترة انعقاده القصيرة (1877-1878)، وصدرًا أعظم (1878)، ثم حاكمًا لبورصة (1878-1882). كرس وقت تقاعده لتصنيف أول قاموس علمي للغة التركية العثمانية (**لهجه عثمانى** (*Lehçe-i Osmani*)، الطبعة الأولى، 1876؛ الطبعة الثانية المنقحة، 1888)، إضافة إلى تاريخ الدولة العثمانية للمدارس الرُّشدية (**فزلكه تاريخ عثمانى**/ *Fezleke-i Tarih-i Osmani*). وترجم ونشر ستة عشر عملًا كوميديًا لموليير إضافة إلى عدد من الكلاسيكيات التركية القديمة، وقد ذهب منزله ومعظم أراضيه بعد ذلك إلى كلية روبرت لإيواء الطلاب وأعضاء هيئة التدريس[52].

كان سعيد باشا الصغير (1838-1914) من أبرز وزراء السلطان وتابعيه. وبعد أن خدم عبد الحميد الثاني لفترة قصيرة كرئيس لأمنائه (1876-1878)، أصبح سعيد الصغير أداته الرئيسية في الحكومة، ولفترة من الوقت نافس أحمد وفيق. وبصفته وزيرًا للعدل، أدخل مهنة المحامي العام في المحاكم النظامية، كما طور قوانين تجارية وجنائية جديدة. وبناء على طلب السلطان، وضع خطة رئيسية للإصلاح في النظام المالي للجيش، للحد من استنزاف الخزانة المركزية. كما زوّد السلطان بخطة لاستعادة السيطرة المركزية على الولايات، وعَكَسَ اتجاه اللامركزية الذي يمكن ملاحظته في السنوات الأخيرة من التنظيمات. وفي سبع فترات تولى فيها الصدارة العظمى (1879-1880، 1880-1882، 1882، 1882-1885، 1895، 1901-1903، 1908)، كان ينفذ خطط السلطان بأمانة أكثر من أي شخص آخر، حيث أعاد التوازن إلى الميزانية وزاد من التحصيلات الضريبية، وفاوض على تسوية الديون العمومية مع القوى العظمى (1881)، وأنشأ غرفة تجارة اسطنبول

---

(51) E. Kuran, "Ibrahim Edhem Pasha," in: *The Encyclopaedia of Islam*, New ed. (Leiden: 1954-), vol. 3, p. 993; Inal, vol. 2, pp. 600-635; Mehmet Zeki Pakalın, *Son Sadrâzamlar ve Başvekiller*, 5 vols. (Istanbul: 1940-1948), vol. II, pp. 403-477.

(52) Ahmet Hamdi Tanpınar, "Ahmet Vefik," in: T. C. Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi* (Istanbul, Ankara: 1940-), vol. 1, pp. 207-210; Murat Uraz, *Ahmet Vefik Paşa* (Istanbul: 1944); Inal, vol. 2, pp. 651-738; Pakalın, vol. 3, pp. 45-359.

لتطوير التجارة والصناعة المحلية، وأرسى نظام المدارس العلمانية، ونظّم الشرطة، وجعل المحاكم مستقلة عن السلطة التنفيذية حتى تتمكن من اتخاذ قراراتها من دون أن تخضع للحكومة وتدخلاتها. وكان سعيد الصغير هو من قام بتحديث نظام الخدمة المدنية أكثر، حيث وضع نظامًا للفحص وأنشأ صناديق معاشات التقاعد، حتى يتمكن البيروقراطيون المسنون من التقاعد من دون خوف من الفقر. مع ذلك، تعرض سعيد في سنواته الأخيرة لارتياب السلطان به، فبقي في عُزلة لتجنب مصير مدحت باشا. وبعد أن كان بعيدًا عن أعين الجماهير، تمكن من الصعود مرة أخرى خلال حقبة الأتراك الشباب، حيث خدم مرتين في منصب الصدر الأعظم، بدعم من جمعية الاتحاد والترقي (1911 و1912)، وأخيرًا رئيسًا لمجلس الأعيان (1913) قبل أن يتقاعد[53].

كان منافس سعيد الرئيسي وبديله الدائم في منصب الصدر الأعظم، هو محمد كامل باشا (1832-1913) الذي ولد في قبرص، وترقى في الخدمة المدنية المصرية، وعمل لسنوات عديدة موظفًا بيروقراطيًا في الولايات العثمانية (1860-1879). كانت جهوده لمواجهة المؤامرات البريطانية في لبنان قد جعلت حاكم تلك المنطقة يلفت انتباه السلطان، وبعد أن خدم في مناصب وزارية مختلفة، ارتقى إلى منصب الصدر الأعظم لأول مرة في عام 1885، عندما أُقيل سعيد بسبب الضم البلغاري للروملي الشرقي. وخلال السنوات الست التالية (1885-1891) من ولايته الأولى، قام كامل بموازنة المالية العثمانية عقب إنشاء لجنة الديون العمومية، وشجع الشركات الأجنبية على بناء الصناعات وخطوط السكك الحديد في السلطنة لتمكين الخزانة من سداد الديون. مع ذلك، في عام 1895، خلال مدة ولايته الثانية والأخيرة للوزارة العظمى، حاول كسب دعم أجنبي ضد محاولات السلطان للتدخل في الحكومة، ما أدى ليس إلى إقالته فحسب، بل أيضًا إلى تهديده بالقتل. ثم أُرسل إلى المنفى كحاكم لإزمير، حيث بقي عشر سنوات. وخلال حُكم الأتراك الشباب، خدم مرتين أخريين كصدر أعظم، ليحل محل سعيد (1908-1909) عندما استقال

(53) E. Kuran, "Küçük Said Paşa as a Turkish Modernist," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 1 (1970), pp. 124-132; E. Kuran, "Said Paşa," in: T. C. Maarif Vekâleti, vol. 10, pp. 82-86; Pakalın, vol. 5 (1948); Paşa, *Sait Paşanın*; Ali Fuad Türkgeldi, *Görüp Işittiklerim*, 2nd ed. (Ankara: 1951), pp. 8-112.

الأخير احتجاجًا على مقاومة الجيش للسيطرة المدنية. ويقدم كتابه **التاريخ السياسي للدولة العثمانية** (*Tarih-i Siyasiye-i Devlet-i Osmaniye*)، عند وضعه مع منشورات سعيد، مواد مصدرية رئيسية لتلك الحقبة[54].

ربما كان أكثر الوزراء الرئيسيين لعبد الحميد استثنائية، هو خير الدين باشا (1822-1890)، الذي كان في الأصل عبدًا شركسيًا في اسطنبول، مُنح بعد ذلك لباي تونس، الذي رقاه وعلمه وأدخله في خدمته. وبعد أن خدم سيده وخلفائه في تونس لسنوات عديدة، ونظم عددًا من القروض الأوروبية التي تسببت في سقوط ذلك الأخير في الديون، استسلم في النهاية لسياسات البلاط وهرب إلى اسطنبول، حيث حاز استحسان عبد الحميد من خلال عمله في لجنة الإصلاح المالي التي أُسست في عام 1878 لإصلاح أنظمة الضرائب والميزانية في السلطنة. لم يخدم خير الدين كصدر أعظم سوى فترة قصيرة، بين عامي 1878 و1879، وفي الأغلب كان غير فعال لأن نشأته خارج النظام العثماني خلقت استياء بين زملائه. إضافة إلى ذلك، في حين أنه حصل بسهولة على ثقة ومحاباة السفيرين البريطاني والفرنسي، فإن محاولته لتحقيق بعض الاستقلال في منصبه، وتحميل وزرائه المسؤولية عنه، سرعان ما أدت إلى عزله؛ إلا أنه في الحقيقة بعد هذا الوقت قدم أعظم إسهاماته. بعد بقائه في قصره في دائرة نيشان طاشي في اسطنبول، رفض في عام 1882 أن يتولى منصب الصدر الأعظم ولاية ثانية، وبدلًا من ذلك اكتفى بكتابة سلسلة من المذكرات للسلطان حول جميع جوانب النظام العثماني، ما أوحى بالقيام ببعض الإصلاحات اللاحقة. لقد حث خير الدين السلطانَ على تطوير مدرسة الخدمة المدنية (Mekteb-i Mülkiye) وأيضًا رَفْع الرواتب وتوفير فُرص للرجال القادرين على الارتقاء بسرعة، من أجل جذب هؤلاء الرجال إلى الخدمة الحكومية[55]. وأشار إلى أن البرلمان لا يمكن أن يخدم السلطنة بشكل جيد إلا إذا انتُخب بوسائل تضمن اختيار الأشخاص الأكثر كفاءة وموضوعية، والنظر فقط في المشكلات المعروضة عليه[56]. وحث السلطان مرة أخرى على إقامة نوع من نظام المسؤولية للصدر الأعظم داخل مجلس الوزراء،

(54) Bayur, *Sadrazam*; Inal, vol. 3, pp. 1347-1372.

(55) Yıldız Archives, K31/Z97/1520.

(56) Yıldız K31/Z97/1526.

وقدم عرضًا تفصيليًا لآلية عمل الباب العالي، ما حفز القيام بإصلاح عام خلال السنوات الأخيرة للسلطان[57]. كما اقترح إعادة مجلس الوزراء بدلًا من مجلس السلطان الخاص، باعتباره الهيئة الرئيسية للمناقشة وصنع القرار السياسي في السلطة المركزية، لكن الاقتراح لم يجد طريقه إلى التنفيذ قط[58]. وأصبح خير الدين في وقت لاحق أحد المستشارين الرئيسيين لسعيد الصغير، حيث ساعد على التخطيط لسلسلة من الإصلاحات الإدارية التي تم سنها خلال الفترات اللاحقة التي تولى فيها هذا الأخير الصدارة العظمى[59].

ثلاثون: تحديث الدولة العثمانية

في خضم جميع الصعوبات العديدة التي شهدها خلال ولايته، ظل عبد الحميد في قصره، يلتهم تقارير مديريه وجواسيسه وشرطته السرية، ويُصدر الأوامر إلى وزرائه ومُشَرِّعيه حول السياسات التي يجب عليهم اتباعها، ويقرأ كل جزء من أجزاء التشريع المقترح، ويوافق عليه أو يعدله وفقًا لمفاهيمه الخاصة حول كيفية إدارة الدولة. مع ذلك، في وقت متأخر من عهده، مع تصاعد التهديدات الإرهابية والهجمات الأجنبية، أدت مخاوفه من إطاحته أو اغتياله إلى تركيزه على الإصلاح لرغبته في القضاء على الخيانة والتمرد داخل السلطنة. وحتى ذلك الحين استمرت مؤسسات التشريع والإدارة التي أنشأتها التنظيمات وأعيد إحيائها خلال سنوات عبد الحميد المبكرة، في إصدار وتطبيق عدد هائل من القوانين واللوائح التنظيمية التي أكملت بالتدرج تحديث النظام العثماني.

تم توجيه معظم إصلاحات عبد الحميد نحو تنفيذ خطة وضعها بنفسه وأبلغها لوزرائه في عام 1879، بعد وقت قصير من حل البرلمان وزوال الخطر الأجنبي المباشر بمؤتمر برلين. كان كل جانب من جوانب النظام العثماني يشمل الجيش والإدارة المركزية والولايات والمحاكم القانونية والمالية والاقتصاد والأشغال العامة والتعليم والفنون الجميلة والإدارة[60]. لقد التزمت التدابير المتخذة خلال

(57) Yıldız K31/Z97/1520.

(58) Yıldız K31/Z97/2252.

(59) Inal, vol. 2, pp. 895-960, Pakalın, vol. 4, pp. 313-377.

(60) Shaw, "A Promise," pp. 359-365.

معظم ولايته بالخطة الذي وُضعت في بداية هذا الحُكم، إلى حد يثير الدهشة؛ فماذا كانت خططه الإصلاحية؟ وكيف نُفّذت؟ وماذا كانت النتيجة النهائية؟

1. المالية

كان أساسيًا لنجاح أي خطة إصلاح في الدولة العثمانية، إيجاد حل للمشاكل المالية التي ابتلي بها رجال التنظيمات منذ حرب القرم. كانت المسألة المحورية هي الديون المستحقة لحاملي السندات الأجانب، والتي بسبب سوء الإدارة المالية وكذلك معدلات الفائدة المرتفعة بإفراط، أصبحت تستوعب 80 في المئة من عائدات الدولة بحلول وقت تولي عبد الحميد. يبدو أن خطة محمود نديم لحل المشكلة من طريق سداد القروض القديمة ذات الفائدة المرتفعة بإصدار سندات جديدة منخفضة الفائدة كان من شأنها أن تقدم الملاءمة المالية، لكن قام مدحت باشا بإحباطها، حيث اقترح بدلًا من ذلك تعليق مدفوعات الفائدة في البداية ثم خفضها إلى النصف، وهي فكرة لاقت قبولًا بين أتباعه، لكن كان من المؤكد أنها ستقضي على الائتمان العثماني، وتعرض توفر الخبرة ورأس المال الأجنبي للخطر مستقبلًا. وحاول الدستور حل المشكلة المالية من خلال اشتراط موافقة مجلس النواب على ميزانيات جديدة. وبالفعل، تم تفحص الميزانية سطرًا سطرًا، حيث تم خفض رواتب ومعاشات أولئك الذين كانوا في متناول اليد كالعادة، وهم الموظفون المدنيون. كما أنشأ لجنة موازنة خاصة به للتدقيق في طلبات الميزانية الحكومية بانتظام في المستقبل. وقد تجنب المجلس التشريعي رفع الضرائب، خشية أن يؤدي ذلك إلى إضعاف الاقتصاد؛ وبدلًا من ذلك، طلب من الحكومة التوسع في الزراعة والتجارة والصناعة، وتحسين استغلال السلطنة للموارد الطبيعية، بحيث تزيد الإيرادات بشكل طبيعي وتوفر احتياجات الدولة.

لكن السلطنة كانت في خضم الحرب، وعلى الرغم من أن السلطة التشريعية استطاعت أن تقتصد على حساب البيروقراطيين، فلا يزال عليها أن توفر نفقات عسكرية استثنائية تصل إلى ما يزيد على ملياري قرش فوق الإيرادات الاعتيادية، والتي انخفضت إلى حد بعيد بسبب خسارة العديد من الولايات لمصلحة العدو، والفلاحين لمصلحة الجيش، وجامعي الضرائب بسبب تعطل النظام الاقتصادي. وتم توفير هذه الأموال في إطار ميزانية استثنائية منفصلة، وهو ما سيصبح بعد ذلك

سمة تقليدية للنظام المالي العثماني، مع سلسلة من القروض الاضطرارية والاكتتابات الشعبية التي أُجريت لدفع ثمن الشعبية المتزايدة رغم الحرب الكارثية. لكن مقابل الموافقة على هذه القروض والنفقات، تم تشجيع النواب على طلب معلومات تفصيلية من الوزارات حول عملياتها المالية الاعتيادية وطلبات الميزانية، ما أدى إلى الاتهامات التي عززت قرار السلطان اللاحق بإلغاء البرلمان تمامًا. وقد اتخذ عبد الحميد سياسة تقليم البيروقراطية، على الرغم من أنه انتظر حتى انتهاء الحرب حتى لا يضر بالروح المعنوية في وقت حرج(61).

بمجرد حل المجلس وإقرار السلام، أصبح عبد الحميد حرًّا في وضع سياساته المالية الخاصة. كان هدفه موازنة الميزانية من دون مزيد من القروض الخارجية كخطوة أولى نحو حل الأزمة المالية للدولة. بدأ بتقليم بيروقراطية قصر طوبقابي ووزارتي الداخلية والخارجية؛ وترك الجيش بسبب استمرار التهديد الأجنبي؛ وأجبر جميع الأمراء وغيرهم من أفراد أسرته وكذلك الوزراء المهمين على قبول خفض في رواتبهم. وقد تم فصل نفقات القصر عن الخزانة، ودُفعت في الأغلب من مال السلطان الخاص، الذي عُهد به إلى إدارة هاغوب باشا الفعالة. وخضعت ميزانية الدولة لتدقيق خبير من لجنة الإصلاح المالي (اصلاحات ماليه قوميسيونو) قبل أن تصل إلى مجلس الوزراء. وقد تم تصنيف كل عضو من أعضاء اللجنة وفقًا لعدد بنود الميزانية التي يمكنه تقليلها من دون "أي ضرر جسيم يلحق بالدولة". لكن نظرًا إلى أن الأعضاء كانوا أنفسهم بيروقراطيين يميلون إلى الدفاع عن مصالح إداراتهم الخاصة، وهذه الإدارات كانت بارعة جدًا في ترتيب ميزانياتها بطريقة لا يمكن إسقاطها، كانت النتيجة مخيبة للآمال.

في أي حال، لم تكن الأزمة المالية العثمانية ناتجة عن الإسراف في النفقات العادية للدولة. كانت رواتب معظم البيروقراطيين منخفضة حتى بالمعايير العثمانية. ولم يحصل الجيش ولا القصر على نسبة من عائدات الدولة في عام 1876 أكثر من السابق. كان يمكن إحداث تغيير كبير فقط من خلال القضاء على الآلاف من المناصب حرفيًا، ما يؤدي إلى شل الدولة بشكل فعلي. وقد جاءت المشكلة الرئيسية بالأحرى من الديون الخارجية، التي أضافت إليها تعويضات الحرب الجديدة المستحقة

(61) Us, vol. 1, pp. 335, 338-339; Karal, vol. 8, pp. 416-419.

لروسيا عبئًا لا يطاق. وقد طلب عبد الحميد من القيصر خفض المبلغ بما يصل إلى ثلاثة أرباع، وأشار إلى أنه إذا انهارت السلطنة فلن يحصل القيصر أو أي شخص آخر على أموالهم، وقد تؤدي الأزمة الناتجة إلى حرب جديدة. استجاب القيصر نيقولاي لهذه الفكرة، لكن عندما طلب الدعم العثماني للسياسات الدبلوماسية الروسية في المقابل، تراجع السلطان، إذ لم يكن على استعداد لقبول هذا الإملاء الأجنبي بغض النظر عن المقابل. لذلك، في عام 1881، وافق على دفع 35 مليون قرش سنويًا المنصوص عليها في برلين لمدة 100 عام، إذا وافق القيصر فقط على التخلي عن دفع الفائدة وتخفيف العبء بأي شكل من الأشكال.

كان الدين المضمون بسندات هو الذي كان يجب خفضه آنذاك. بحلول عام 1878، تألف الدين من 9.5 مليار قرش، في رأس المال المتبقي من 24.4 مليار قرش، تم اقتراضها بين عامي 1854 و1876. إضافة إلى ذلك، كان هناك حوالى أربعة مليارات قرش مستحقة في السندات الداخلية، ليصل المجموع إلى 13.5 مليار قرش، مع أكثر من مليار قرش مطلوبة فقط لدفع الفائدة، أي 44 في المئة من ميزانية عام 1874. وبحلول عام 1876، أجبرت متابعة الحرب الخزانة على تحمل عبء إضافي قدره 7.45 مليار قرش من الديون، بإضافة 433.8 مليون قرش، إلى المبلغ الذي كان يجب دفعه سنويًا فقط لخدمة الدين[62]. لقد صارت الخزانة فارغة؛ بالكاد كان يمكنها أن تدفع للموظفين الحكوميين الذين وصلت متأخرات رواتبهم إلى ما يصل إلى أربع أو خمس سنوات. وأصبح ائتمان الخزانة منخفضًا للغاية، بحيث كان من غير الممكن تقديم قروض جديدة للوفاء بالالتزامات اليومية سوى بخصومات هائلة، الأمر الذي رفع الفائدة إلى نسب أعلى، فقد تم التعاقد على قرض في لندن وباريس للحفاظ على استمرار الدولة بعد خسارة بلفنه، لم يُتقاضَ منه سوى 60.9 في المئة من المبلغ المقترض بعد دفع الخصم! وبحلول عام 1881، بدا من المحتمل جدًا أن الدولة الاستبدادية التي أنشأها عبد الحميد قد تستسلم للسيطرة المالية الأجنبية والاحتلال العسكري؛ وقد أدت حالات مماثلة إلى هذه النتيجة في تونس ومصر. وفي مؤتمر برلين، اقترح الروس بالفعل مثل هذا الإجراء حتى تتمكن الحكومة العثمانية من سداد مديوناتها، لكن القوى الأخرى

(62) *Maliye Vekâleti Mecmuası*, vol. 6, p. 5.

رفضت لأنها كانت تخشى السماح لروسيا بالدخول إلى الدولة العثمانية، حتى بالاشتراك مع قواتها.

دفع هذا الشعور في النهاية إلى حل مشاكل الباب العالي المالية. لقد أبلغ عبد الحميد القوى العظمى أنه ما لم يتم توحيد الدين وخفض خدماته، فلن يحصل أحد على شيء، وسيخسر الآلاف من حاملي السندات في جميع أنحاء أوروبا كل شيء، وستحدث كارثة مالية عامة. اتفق القادة السياسيون والماليون الأوروبيون على توحيد الدين فقط إذا مُنح ممثلوهم السيطرة على بعض الإيرادات العثمانية، والتي سيديرونها ويُحَصِّلونها ثم يخصصوها بالكامل لخدمة الدين. كان هذا هو أساس الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أواخر عام 1879. قام عبد الحميد الثاني بتطبيق ذلك بسلسلة من المراسيم التي تم إصدارها منذ ذلك الوقت وحتى عام 1882، أولها صدر في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1879، وأمر بألا تقوم الدولة العثمانية بعد ذلك بدفع أكثر من 135 مليون قرش سنويًا لخدمة ديونها. ولهذا الغرض، تُسلَّم جميع الرسوم الضريبية المفروضة على الكحوليات والملح وتراخيص الصيد والحرير والتبغ والوثائق، إلى لجنة مؤلفة من ممثلين عن البنك العثماني وبنوك غلطه الرئيسية لإدارتها بنظام الالتزام. وكان على الخزانة أن تضيف إلى ذلك: (1) الإيرادات التي توفرها الجزية التي يدفعها أمراء الجبل الأسود وبلاد الصرب وبلغاريا؛ (2) ثلث الزيادة المتوقعة في الضرائب الجمركية بنسبة 3 في المئة؛ (3) أي ضرائب أخرى جديدة قد تُفرض في ما بعد. ووافقت الهيئة بدورها على تقسيم أي زيادة في الإيرادات مع الحكومة يمكن أن تعود من تحسن نظام إدارتها. وأقنع عبد الحميد القوى الأوروبية بإدراج مدفوعات تعويضات الحرب الروسية كجزء من الدين الخارجي الذي ستخدمه بموجب التسوية الجديدة. بلغت سلسلة الاجتماعات التي عقدت في اسطنبول ذروتها في فرمان محرم الشهير الذي أصدره عبد الحميد في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1881. وبموجب شروطه، تم تقييم الدين العام العثماني المتبقي، سواء المحلي أو الأجنبي، بما في ذلك الفوائد المستحقة ولم يتم دفعها منذ عام 1876، بمبلغ 21,938.6 مليون قرش. تم خفض هذا بمقدار النصف تقريبًا، إلى 12,430.5 مليون قرش، من خلال تطبيق نظام معقد على مختلف القروض، خَفَّض القروض القديمة، رجوعًا إلى عام 1858، بنسبة تصل إلى 85 في المئة،

أما أحدثها فبنسبة 50 في المئة للقروض الأجنبية و41 في المئة للقروض المحلية. ولخدمة التوازن أُنشئت لجنة الديون العمومية خارج وزارة المالية، وتتضمن مندوب واحد من كل من إنكلترا وهولندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا-المجر والدولة العثمانية، وكذلك ممثل خاص لمصرفيي غلطه، كل منهم يعمل خمس سنوات. وكان من المقرر أن يساعد المندوبين أطقمهم من الخبراء الماليين، بمجموع نحو 5000 رجل، منهم 2 في المئة من الأجانب والباقي من العثمانيين، مع ما لا يزيد على 7 في المئة من هؤلاء من المسيحيين العثمانيين. وهكذا أُنشئت لجنة الديون العمومية كخزانة عثمانية منفصلة بغرض خدمة الدين العثماني العام المتبقي، بما في ذلك ليس السندات الأجنبية والمحلية على هذا النحو فحسب، بل أيضًا التعويضات الروسية ومختلف الالتزامات الحكومية للبيروقراطيين المتقاعدين والحائزين السابقين للتيمار والمقاطعات. كان من شأنها إدارة وتحصيل جميع الضرائب والإيرادات التي جرى تحويلها سابقًا إلى مصرفيي غلطه، مع عدد من الضرائب الإضافية تشمل الرسوم الضريبية على الملح وتبغ التدخين وتبغ المضغ والكحوليات، التي كانت تتولاها سابقًا إدارة الرسوم الضريبية، والضرائب على إنتاج الحرير، وأي إيرادات جديدة يمكن أن تأتي من الزيادات في ضريبة الأرباح، أو فرض نوع جديد من ضريبة الدخل (باتنت ويركى سى/ patent vergisi). كان على الروملي الشرقي وقبرص واليونان وبلغاريا والجبل الأسود دفع جزيتهم مباشرة إلى لجنة الديون العمومية بصفتها حصتهم من مدفوعات الديون؛ وبالتالي، خُفض التزام الدين ليصل إلى نحو 20 في المئة من ميزانية الدولة الحالية، وهو عبء يمكن احتماله. ثم شرع عبد الحميد في تطبيق برنامجه للإصلاح المالي، بحيث يمكن زيادة توازن إيرادات الدولة لتعويض الإيرادات المفقودة، ودعم الحكومة والجيش من دون تكبد المزيد من الديون.

كان الهدف الأول للسلطان في برنامجه الإصلاحي لعام 1879، هو "وضع لائحة للتنظيم والعمليات الداخلية لوزارة المالية"[63]. وقد استُكمل ذلك بسلسلة من الإجراءات التي أعادت تنظيم إدارات الوزارة التي أُسست في بداية حقبة التنظيمات.

---

(63) Shaw, "A Promise," p. 361.

وبين عامي 1880 و1887 أُنشئت لجان منفصلة لتنسيق عمل الإدارة والتفتيش والرقابة المالية. وانتقلت الوظائف المالية التي كان يمارسها في السابق مسؤولون في الإدارات الأخرى - وخصوصًا الولاة ورؤساء البلديات والمسؤولين الأقل الذين لديهم مهام إدارية بشكل رئيسي تحت سلطة وزارة الداخلية - إلى وزارة المالية. ولتوحيد أنشطتها، اقترح السلطان "تنظيم إدارة للتحصيلات العامة (تحصيلات عموميه نظارتى/ Tahsilat-ı Umumiye Nezareti) في وزارة المالية"، و"تعيين مدير للتحصيلات (تحصيلات مديرى/ Tahsilat Müdürü) في كل ولاية، ومساعد لمدير التحصيلات (تحصيلات مدير معاونى/ Tahsilat Müdür Muavini) في كل مقاطعة وسنجق". و"يقوم محصّلو الضرائب، بدلًا من الضباط العسكريين، بتحصيل الإيرادات وفقًا للوائح التنظيمية المنشورة التي تشير إلى وقت تحصيل إيرادات الدولة، ومهام لجان التحصيل، وإعداد الإيصالات التي ستعطى لدافعي الضرائب"[64]. وقد نُفِّذت رغبات السلطان في نظام تحصيل الإيرادات (تحصيل اموال نظام نامه سى/ Tahsil-i Emval Nizamnamcsi) الذي وُضع في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1879، إلى جانب لوائح تنظيمية إضافية حددت سلطات وواجبات خدمة تحصيل الضرائب المستقلة نفسها. ومن أجل مركزية العمليات المالية للدولة، ومنع الوزارات والإدارات من تطوير أنظمتها المالية والمحاسبية الخاصة بها، أُنشئت لجنة الإصلاح المالي في وزارة المالية لتنسيق العمليات المالية ومعالجة الميزانية في جميع الإدارات الحكومية وجمعها معًا في الموازنة السنوية قبل أن يتم رفعها لمجلس الوزراء. ومرة أخرى، كما اقترح السلطان، من أجل "إعداد إجراء عام لإنشاء طرق محاسبية للدولة" و"تنظيم إدارة محاسبة لمباشرتها"[65]، أُنشئ مجلس مركزي لمراجعة المحاسبات (ديوان محاسبات) خارج وزارة المالية (18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1879)، لديه سلطة مراجعة العمليات المالية لجميع الإدارات، بما في ذلك المالية، وبالتالي إخضاع الوزارات والإدارات لرقابة مالية مركزية حقيقية لأول مرة. وأخيرًا، لتنسيق مختلف الأقسام والإدارات في وزارة المالية وديوان المحاسبات، وللحصول على مشورة المتخصصين الماليين من القطاع الخاص، شُكِّلت لجنة للاستشارات المالية (هيئت مشاوره ماليه/ Heyet-i Müşavere-i Maliye) (3 شباط/ فبراير 1897)، قدمت

(64) Ibid., p. 362.
(65) Ibid., p. 361.

إرشادات حول عمليات جميع الهيئات الحكومية وغير الحكومية المتعلقة بالشؤون المالية، في إطار اجتماعات منتظمة تم عقدها بعد ذلك(66).

إضافة إلى ذلك، قام السلطان بتحفيز إجراء سلسلة من الإصلاحات الضريبية، حيث يتم توسيع نطاق ضريبة الأرباح في جميع أنحاء السلطنة، بما في ذلك اسطنبول، على الرغم من أن محاولته استبدالها بضريبة دخل مطبقة على أرباح الأجانب في السلطنة مِثلها مثل تلك الخاصة بالعثمانيين، تم إحباطها بمعارضة السفراء الأوروبيين الذين مثلوا مجتمعاتهم التجارية. وأجريت إصلاحات رئيسية أخرى على العشور،

---

(66) قانون إعادة تنظيم وزارة المالية موجود في:

Düstur, vol. 4, p. 716;

تلقت اللجنة الإدارية بالدائرة القانون الخاص بها بتاريخ 9 صفر 1297هـ الموافق 22 كانون الثاني/ يناير 1880م -

Düstur, vol. 3, pp. 674-716;

أعيد تنظيم إدارة الوزارة وتشكلت لجنة التفتيش في 18 شوال 1301هـ الموافق 14 آب/ أغسطس 1884م -
Düstur, vol. 5, pp. 75-78;

أُسست لجنة الرقابة المالية في 17 صفر 1306هـ الموافق 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1888م -
Düstur, vol. 6, p. 231, *Başvekâlet Arşivi*, Irade Meclis-i Mahsus 4293, Nizamat, I, 40.

نُظمت إدارة التحصيلات العامة بواسطة نظام تحصيل الإيرادات (تحصيل أموال نظام نامه سي *Tahsil-i Emval Nizamname*)

في 25 ذي القعدة 1296هـ الموافق 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1879م -
Başvekâlet Arşivi, Irade, Meclis-i Mahsus 3031, Meclis-i Tanzimat, VI, 1; *Düstur*, vol. 4, p. 382;

وتم تعديله في 19 محرم 1304هـ الموافق 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1886م -
Düstur, vol. 5, p. 664; Nizamat, II, 193; Irade Meclis-i Mahsus 3668; and on 1 Şaban 1311/February 7, 1894 - *Düstur*, vol. 6, p. 1461; Nizamat, VI, 211.

صدرت القوانين الأولية بشأن التحصيل في 11 شوال 1299هـ الموافق 26 آب/ أغسطس 1882م -
Düstur Zeyil, vol. 2, pp. 8-12, 24 Şaban 1302/June 10, 1885 - *Başvekâlet Arşivi*, Irade Meclis-i Mahsus 3466, and 11 Şaban 1320/November 13, 1902- *Başvekâlet Arşivi*, Irade Maliye 1320 Şaban no. 9.

صدرت القوانين الأساسية للجنة الإصلاح المالي في 2 ذي القعدة 1295هـ الموافق 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1878م -

Başvekâlet Arşivi, Irade Dahiliye 63157,

وكان أول مدير لها أوهانس أفندي. أعيد تنظيمها في 15 جمادى الأولى 1321هـ الموافق 10 آب/ أغسطس 1903م -

Başvekâlet Arşivi, Bab-ı Âli Evrak Odası 163982,

بإضافات جديدة صدرت بتاريخ 7 شعبان 1322هـ الموافق 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1904م -
Düstur, vol. 8, pp. 90-92; *Başvekâlet Arşivi*, Nizamat, X, 170.

أُنشئ ديوان المحاسبات المركزي في إطار التنظيمات في عام 1863
Başvekâlet Arşivi, Buyuruldu, V, 71-74),)

لكنه حُلّ بعد عام. أعاده عبد الحميد في 3 ذي الحجة 1296هـ الموافق 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1879م -
Başvekâlet Arşivi, Irade, Meclis-i Mahsus 1397; Teşkilat-i Devair, Dosya 16/4, 16/5, 25/2.

وضريبة الأغنام، وضريبة الأملاك، وضرائب الخدمة العسكرية، ومصادر الإيرادات الرئيسية التي تُركت للخزينة بعد أن تولت لجنة الديون العمومية ضرائب الإنتاج.

كانت النتيجة النهائية للإصلاحات المالية التي أجراها عبد الحميد وجهود لجنة الديون العمومية، حدوث زيادة كبيرة في مجموع تحصيلات إيرادات الدولة، من 1615 مليون قرش، في السنة المالية 1880–1881، العام الأخير قبل فرمان شهر محرم، إلى 1722.7 مليون قرش في السنة 1898–1899، و2290.5 مليون قرش في 1906–1907؛ بزيادة صغيرة نسبيًا بلغت 7.4 في المئة في 17 عامًا حتى التاريخ الأول، وبعد ذلك، مع تمكن الإصلاح تمامًا، حدث ارتفاع سريع لتصل إجمالي الزيادة إلى 43 في المئة خلال الربع قرن، إلى عام 1907. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن حصة الديون العمومية من هذه الإيرادات زادت بشكل هامشي فقط، من 6.02 في المئة من الإجمالي في السنة 1881–1882 إلى 7.7 في المئة في عام 1898، وهو ما يمكن أن يُبرِّر فرض الراقبة الأوروبية (يُنظر الجدول (3–6)). وخلال ربع القرن نفسه، انخفضت ميزانيات العديد من الإدارات إلى حد بعيد، لكن زيادة نفقات الجيش ومكتب الصدر الأعظم والأمراء كانت لا تزال تسبب عجز سنوي منتظم للخزانة (يُنظر الجدول (3–5)).

الجدول (3–5)

التغييرات في الميزانيات الإدارية العثمانية

(1880–1907) (بملايين القروش)

القسم	ميزانية 1880–1881	ميزانية 1907–1908
البحرية	9	60.8
الشرطة	185.1	130.6
الإعانات المالية الخاصة	105.9	57.7
الهيئات التشريعية (باستثناء مجلس الدولة)	11.3	1.32
المالية	107.2	99.3
الرسوم الضريبية (يشمل لجنة الديون العمومية)	43.1	40.1
الجيش	547.4	898.1
الصدر الأعظم (يشمل مجلس الدولة ووزارة الداخلية)	56.9	114.09
دعم الأمراء	22.2	35.7

يتبع

تابع

العدالة	42.6	51.9
الهيئة العلمية	18.6	27.4

المصدر: ميزانية عام 1296هـ/ 1880-1881م موجودة في:

Başvekâlet Arşivi. Prime Minister's Archives, Istanbul, Yıldız K36/156/11;

لمزيد من المعلومات يُنظر:

S. J. Shaw, "Ottoman Archival Materials for the Nineteenth and Early Twentieth Centuries: The Archives of Istanbul," *International Journal of Middle East Studies*, 6 (1975), pp. 94-114.

المجموعات التي تم الرجوع إليها والاستشهاد بها:

Bab-ı Âli Evrak Odası; Buyuruldu; Cevdet Askeri; Cevdet Dahiliye; Cevdet Maliye; Irade, Meclis-i Mahsus; Irade, Meclis-i Vâlâ; Irade, Dahiliye; Kanun-u Kalemiye; Maliyeden Müdevvere; Meclis-i Tanzimat; Mesail-i Mühimme; Teşkilat-ı Devair; and Yıldız.

وميزانية 1322هـ/ 1906-1907م موجودة في:

Düstur, vol. I (Istanbul: 1863), repr. 1865, 1872; vol. II (Istanbul: 1873); vol. III (Istanbul: 1876); vol. IV (Istanbul: 1879). *Düstur Zeyil*, 4 vols. (Istanbul: 1879-1884), *Düstur Birinci Tertib*, vols. IV-VIII (Ankara. 1937-1943), vol. 8, pp. 476-493, (قوانين الدولة العثمانية، 1883-1908).

الجدول (3-6)

ميزانية الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1877-1906) (بملايين القروش)

السنة المالية	الإيرادات	النفقات	الرصيد	عجز الموازنة الاستثنائية	إجمالي الرصيد	المخصصة للدين العام	نسبة الإيرادات
1877-1878	1972.5	2947.1	974.6-	2587.8-	3562.4-	1740.4	59.05
1889-1890	1793.9	1873.3	79.4-	338.1-	417.5-	533.8	29.75
1890-1891	1776.7	1828.5	51.8-	—	—	554.0	31.18
1897-1898	1829.1	2244.8	415.7-	—	—	648.3	35.44
1904-1905	2025.8	2123.2	97.4-	—	—	733.1	36.18
1905-1906	2229.1	2297.1	68-	—	—	733.1	32.88

المصدر:

Devlet-i Aliye-i Osmaniye, Maliye Nezareti, *Ihsaiyat-ı Maliye. Varidat ve Masarif-i Umumiyeyi Muhtevidir*, 3 vols. (Istanbul: 1327-1330/1911-1914), vol. 1, pp. 402-403;

ميزانية 1296هـ/ 1880-1881م موجودة في: *Başvekâlet Arşivi*, Yıldız K36/156/11؛

وميزانية 1297هـ/ 1881-1882م موجودة في: Yıldız K36/142/156؛

وميزانية 1314هـ/ 1898-1899م موجودة في: *Başvekâlet Arşivi*, Bab-ı Âli Evrak Odası 104786; that of 1324/1906-7 is in *Başvekâlet Arşivi*, Irade Maliye 1324 Safar no. 42.

معلومات حول ما تقوم بجمعه لجنة الديون العمومية موجودة في:

Başvekâlet Arşivi, Bab-ı Âli Evrak Odası 106313, 13 Şaban 1317.

به قائمة كاملة بالميزانيات المَعْنِية. إلى جانب معلومات إضافية حول عائدات الخزانة في:

S. J. Shaw, "The Nineteenth Century Ottoman Tax Reforms and Revenue System," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 6 (1975), pp. 421-459.

لقد جرى تخصيص نفقات خاصة عبر ميزانية استثنائية سنوية خاصة من أجل توطين اللاجئين، وبناء سكك حديد الحجاز، وتمويل جمعية الهلال الأحمر، ودفع ثمن المعدات العسكرية مثل البوارج والبنادق الجديدة. وفي ظل إدارة البنك الزراعي في الأغلب، والذي استخدم في بعض الأحيان فائضه لسداد العجز، أنفقت هذه الميزانية ما بين 200 إلى 300 مليون قرش سنويًا. وأُضيفت ضرائب خاصة إلى الضرائب العادية لجمع أموال إضافية. لكن عندما استمرت حالات العجز، دفعتها الخزانة المستنفدة بالفعل.

لدفع جميع هذا العجز، اضطرت الحكومة مرة أخرى إلى اللجوء إلى المقرضين الأجانب، الذين جعلتهم ثقتهم بإصلاحات عبد الحميد ووجود لجنة الديون العمومية على استعداد للاستثمار في السلطنة. وبين عامي 1886 و1908، تم التعاقد على 19 قرضًا جديدًا، بمجموع 12 مليار قرش، من الأموال الأجنبية، استُلم منها بالفعل 10.8 مليار قرش، والباقي تم خصمه(67). ونتيجة ذلك، ارتفع حجم إيرادات الدولة المخصصة لسداد الدين من 28.83 في المئة من مجموع الإيرادات في ميزانية 1881-1882، إلى 31.16 في المئة من الإيرادات في السنة 1906-1907. كان الوضع أفضل من عام 1875، لكنه لم يكن يمثل النتيجة التي توقعها عبد الحميد والقوى العظمى عندما رتبوا الشؤون المالية للسلطنة في عام 1881.

مع ذلك، فعل السلطان أكثر من التعاقد على القروض لتحقيق التوازن في الميزانية. لقد شجع التنمية الاقتصادية لتوسيع القاعدة الضريبية للسلطنة. وبمساعدة لجنة الديون العمومية، كان قادرًا على جذب اهتمام العديد من رجال الصناعة والمصرفيين والتجار الأوروبيين بالاستثمار في مجالات محددة، مثل الأشغال العمومية، التي من شأنها أن تساهم في النمو السريع للاقتصاد.

2. السكك الحديد

بدأت بعد مدة وجيزة من حرب القرم لكن لم يتم الانتهاء منها بسبب الأزمات المالية في أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر؛ وقد كانت السكك الحديد بمثابة مجال مهم للاستثمار الأوروبي خلال عهد عبد الحميد. بنت معظم خطوط السكك الحديد

(67) *Maliye Vekâleti Mecmuası*, vol. 6, pp. 6-7.

المبكرة الشركاتُ الأوروبية التي حفزتها الضمانات الحكومية العثمانية، لكن بحلول عام 1888 لم يكن هناك سوى 1780 كيلومترًا منجزة في السلطنة. وباستثناء خط قصير في سهل أضنة، فقد أُقيمت بالكامل في تراقيا أو ولايات الأناضول الواقعة في أقصى الغرب لربط الوديان الخصبة بالساحل، أو لربط اسطنبول ببقية أراضي السلطنة الأوروبية. سعى عبد الحميد إلى تطوير اقتصاد السلطنة من خلال استئناف إنشاء السكك الحديد على نطاق واسع. وبما أن السلطنة كانت تفتقر إلى رأس المال والخبرة، فقد تحول السلطان إلى الشركات الأوروبية الخاصة لبناء سكك حديد على نطاق واسع. ومن أجل تحويل المنافسات السياسية والإمبريالية إلى منافسات اقتصادية، قام السلطان بتشجيع القوى العظمى على التنافس لتطوير بلاده. لذا، في 27 أيلول/ سبتمبر 1888، تم اعتراض الهيمنة طويلة الأمد لبريطانيا وفرنسا والنمسا في الاقتصاد العثماني بالتوقيع على اتفاقية لمشاركة البنك الألماني (Deutsche Bank) في بناء وتشغيل خط جديد يمد خط حيدر باشا - إزميد القديم إلى أنقرة ثم إلى بغداد والخليج الفارسي في النهاية. ردت بريطانيا وفرنسا بقوة على هذه "الإهانة" حتى تم إدراجهما أيضًا في الاتفاق. ضمنت الحكومة العثمانية حدًّا أدنى من الدخل الإجمالي لكل كيلومتر من الخط الذي سيُنشأ وتشغيله، حيث يتم إكمال إيرادات السكك الحديد فقط عندما تنخفض عن المبلغ المتفق عليه. ولتمويل التأمين، خصصت الحكومة الإيرادات التي لا تخضع لسيطرة لجنة الديون العمومية - عادة ما تكون ضرائب العشور أو الأغنام التي يتم جمعها في المناطق المستفيدة من بناء السكك الحديد - على افتراض أن إجمالي إيرادات الخزينة من تلك المناطق سترتفع نتيجة ذلك. ونظرًا إلى أن الممولين الأجانب لا يثقون في الواقع في فعالية الحكومة العثمانية، فعادة ما كانت هذه الإيرادات تدار لهم بواسطة لجنة الديون العمومية. وبعد تعويض العجز في الإيرادات من كل خط من خطوط السكك الحديد، يُسلَّم الباقي إلى الخزانة. ونتيجة لهذه الترتيبات، زاد عدد وطول الخطوط العاملة في السلطنة إلى حد بعيد، إلى جانب عائدات الخزانة، خلال فترة حكم عبد الحميد. وقد زاد إجمالي الخطوط إلى 5883 كيلومترًا بحلول 1907-1908، أي أكثر من ثلاثة أضعاف ما كان عليه عندما ارتقى العرش. وفي الوقت نفسه، زادت الإيرادات الحكومية من عمل السكك الحديد إلى 10 أضعاف تقريبًا؛ من 80.5 مليون قرش في 1887-1888 إلى 740.04 مليون

قرش في 1907-1908. وكانت الإضافة الأكثر إثارة لشبكة السكك الحديد العثمانية هي سكة حديد الحجاز الشهيرة، التي بنتها الحكومة من خلال الاكتتاب الشعبي ودعم الخزينة وبمساعدة فنية ألمانية، لربط الشام بالمدن المقدسة. وكان مد خط سكة حديد الأناضول من أنقرة إلى العراق، والذي لم يتم بالكامل بحلول نهاية عهد عبد الحميد ولا بنهاية الحرب العالمية الأولى، قد ساهم في التغيير السياسي والاقتصادي، رغم تأثيره الجيد على الاقتصاد العثماني والمجتمع، وكذلك العمليات الحكومية التي لا يزال يتعين دراستها وتحديدها.

3. الطرق المُعَبَّدة

استُكمل نظام السكك الحديد ببناء شبكات اتصالات أخرى في السلطنة. وقد استمر استخدام العمل الجبري، الذي استعيد في عام 1869، لشق الطرق وإصلاحها حتى عام 1889. ثم استُبدل بضريبة فُرضت على القرى المجاورة للطرق[68]. وقد استخدم البنك الزراعي هذه الضريبة أولًا ثم وزارة الأشغال العمومية لتمويل عمليات الطرق الرئيسية، على الرغم من أن القرويين استمروا في كثير من الحالات في توفير العمالة والحيوانات بدلًا من التزاماتهم النقدية[69]. ارتفع إجمالي الأموال المستخدمة في بناء الطرق خلال عهد عبد الحميد من 14.39 مليون قرش في عام 1891 إلى 31.5 في 1907-1908، وفي الواقع إلى 60.7 مليون قرش بعد أربع سنوات فقط، أي خلال السنوات الأولى من فترة حُكم الأتراك الشباب. وبين عامي 1881 و1897، وهي السنوات الوحيدة التي تتوفر فيها أرقام تفصيلية، تم بناء 823 كيلومترًا من الطرق الجديدة في المتوسط كل عام، وإصلاح 450 كيلومترًا. وقد ازداد إجمالي شبكة الطرق من 6,500 كيلومترًا في عام 1858 إلى 14,395 في عام 1895، وإلى 23,675 كيلومترًا في عام 1904. ولم يكن هذا كثيرًا في إمبراطورية كان تضم نحو 20 مليون نسمة، وتغطي 3,272,354 كيلومترًا مربعًا من الأرض، لكن مع استمرار استخدام معظم الناس للحيوانات وعربات الجر في وسائل نقلهم،

---

(68) يُنظر أعلاه ص 191.

(69) Heidborn, *Manuel de droit public de l'Empire ottoman*, 2 vols. (Vienna: 1908-1912), vol. 2, pp. 264-266; Donald Quataert, "Ottoman Reform and Agriculture in Anatolia, 1876-1908," Unpublished Ph.D. Dissertation, University of California, Los Angeles, 1973, p. 54.

كانت الطرق الترابية كافية بشكل أو بآخر كما كانت لقرون. وكان القصد من الطرق الجديدة تسهيل العمليات الضريبية والعسكرية التي تقوم بها الحكومة، وكذلك جهودها لتوسيع الزراعة والتجارة الداخلية(70).

4. خطوط البواخر وأعمال المرافئ

لم يولِ عبد الحميد اهتمامًا كبيرًا بالنقل المائي، وقد اعتمدت البواخر الموجودة هناك بشكل رئيسي على مبادرة الشركات الأوروبية والعثمانية الخاصة التي عملت في السلطنة منذ بداية التنظيمات. كان هناك أسطول حكومي، يسمى اداره مخصوصه (Idare-i Mahsusa)، كان قد أسسه عبد العزيز في الأصل كخط خاص، يعمل من ماله الخاص؛ قام عبد الحميد بتحويل إدارته إلى شركة عثمانية خاصة، مع بعض رأس المال الأجنبي والإدارة لكن تحت إشراف وزارة البحرية. وبحلول نهاية القرن، لم يكن لديه أكثر من 95 سفينة من جميع الأحجام تعمل داخل السلطنة وإلى مصر. إضافة إلى ذلك، كان هناك شركت خيريه (Şirket-i Hayriye) القديمة، وهي شركة عثمانية خاصة كانت تقوم بتشغيل سفن بخارية للركاب على طول مضيق البوسفور وإلى جزر مرمرة، مع خطوط أجنبية توفر معظم الخدمة لشواطئ الأناضول على البحر الأسود وبحر مرمرة وكذلك إلى الموانئ البعيدة داخل وخارج السلطنة. وفي عام 1895 كان هناك حوالى 50,000 مركبًا ترفع العلم العثماني، منها 3,047 فقط تعمل بالبخار. وبحلول عام 1905، ارتفع هذا العدد إلى 68,769، منها 4,756 بخارية.

تُركت صيانة ومرافق الميناء والأرصفة لأصحاب الامتيازات الخاصة. على سبيل المثال، قامت شركة اسطنبول للموانئ والأرصفة، التي أُسست في عام 1890، بتطوير الأرصفة التي لا تزال قيد الاستخدام بين القرن الذهبي والطوبخانه. وقامت هذه الشركات وغيرها بإمداد الخزانة بدخل سنوي منتظم، كما مكنت البواخر من استخدام اسطنبول والموانئ الرئيسية الأخرى. وعلى الرغم من أن عدد السفن الشراعية التي تأتي إلى اسطنبول انخفض من 46,531 في عام 1888 إلى 37,567

---

(70) Devlet-i Osmaniye, Nezaret i Umur-u Ticaret ve Nafia, Istatistik-i Umumi Idaresi, p. 152; Devlet-i Aliye-i Osmaniye, Maliye Nezareti, *Ihsaiyat-ı Maliye. Varidat ve Masarif-i Umumiyeyi Muhtevidir*, 3 vols. (Istanbul: 1327-1330/1911-1914), vol. 1, pp. 52-54; vol. 3, pp. 48-49.

في عام 1904، إلا أن عدد السفن البخارية تضاعف ثلاث مرات تقريبًا خلال الفترة نفسها، من 1548 إلى 5161، وفي الحمولة من 711,882 إلى 2,375,430[71].

5. خدمة البريد والبرق

تحسنت مرافق إرسال الرسائل من وإلى السلطنة خلال فترة حكم عبد الحميد، معوضة الفشل النسبي في توسعة منظومة الطرق. وقد سارت خطوط التلغراف مع خطوط السكك الحديد، حيث زاد طول الخطوط الأرضية من 23,380 كيلومترًا في عام 1882 إلى 49,716 كيلومترًا في عام 1904، في حين ظلت الخطوط الممدودة تحت الماء على حالها تقريبًا، 610 كيلومترات في السنة المذكورة أولًا، و621 كيلومترًا في السنة الثانية. وخلال الفترة نفسها، ارتفع عدد البرقيات المرسلة من حوالى مليون إلى ثلاثة ملايين، في حين ارتفعت الإيرادات من 39.2 إلى 89.38 مليون قرش. وعلى الرغم من أن ما لا يقل عن نصف هذا المبلغ قد ذهب بسبب التكاليف، إلا أن الخزانة كانت لا تزال تحتفظ بربح كبير[72]. وقد تم تشغيل التلغراف العثماني في الأغلب بواسطة الأجانب في السنوات التي أعقبت حرب القرم مباشرة، لكن سرعان ما قامت مدارس تدريب التلغراف العثماني بتخريج هيئة قادرة ومتفانية للغاية من المتخصصين الذين تولوا تشغيل النظام، باستثناء الخدمات الأجنبية، بعد عام 1876.

كان التوسع في نظام البريد العثماني أكثر صعوبة بسبب المنافسة القوية من مكاتب البريد الأجنبية العاملة في السلطنة. ونظرًا لعدم وجود خدمة بريدية عثمانية حتى عام 1841، تم الترحيب بالعمل الأجنبي في البداية. وقَبْلها بوقت طويل، في عام 1721، مُنحت النمسا حق تشغيل خدمة بريدية منتظمة بين سفارتها في اسطنبول وفيينا، وأخذت روسيا الحق عينه مبكرًا في العام التالي. وفي البداية، كانت هذه الخدمات تقتصر على المراسلات الرسمية، ونقل الرسائل سعاةُ بريد عثمانيون (تتار) تحميهم مفارز خاصة من الإنكشارية في أراضي السلطان. وفي عام 1729،

(71) Devlet-i Osmaniye, Nezaret i Umur-u Ticaret ve Nafia, Istatistik-i Umumi Idaresi, p. 145; Devlet-i Osmaniye, *Liman Istatistikleri* (Istanbul: 1323).

(72) Devlet-i Osmaniye, Nezaret i Umur-u Ticaret ve Nafia, Istatistik-i Umumi Idaresi, pp. 162-163, 157; Devlet-i Osmaniye, *Telgraf Istatistikleri* (Istanbul: 1323).

حصل التجار البريطانيون والنمساويون المقيمون في السلطنة على حق استخدام هذه الخدمات لمراسلاتهم أيضًا. وفي عام 1739 حصل النمساويون على إذن لاستخدام وكلائهم لحمل البريد وحراسته، وحذا الروس حذوهم في عام 1783. وفي هذه المرحلة، كان جميع الأوروبيين والعثمانيين الذين يرغبون في ذلك، يستخدمون البريد النمساوي، والبريد الروسي بشكل أقل بكثير، للبريد خارج السلطنة، في حين أن الاتصالات الداخلية كانت تتم فقط بواسطة تتار مخصوصين. وفي القرن التاسع عشر، حصلت القوى الأوروبية الكبرى الأخرى على حق إقامة بريدها في السلطنة؛ فرنسا عام 1812، وبريطانيا عام 1832، واليونان عام 1834، وألمانيا عام 1870، ومصر عام 1873، وأخيرًا إيطاليا عام 1908. وبينما كان من المفترض أن ينقلوا البريد فقط بين اسطنبول وبلدانهم، سرعان ما بدأوا أيضًا في تلقي البريد في قنصلياتهم داخل السلطنة، ليس من أوروبا وحدها بل أيضًا من عناوين في اسطنبول وإزمير على وجه الخصوص، وبالتالي توفير خدمة داخلية أيضًا. وبسبب هذا النوع من المنافسة بعد إنشائه في عام 1841، وجد مكتب البريد العثماني صعوبة في تطوير خدماته وتأمين ما يكفي من العملاء لتغطية التكاليف. ولم يتحقق تقدم حقيقي إلا بعد استخدام طوابع البريد بدلًا من الأختام التي توضع في مكاتب البريد، بدءًا من عام 1863. قامت شركة خاصة، هي ليانوس (Lianos et Cie)، بتشغيل بريد مدني مستقل في اسطنبول بين عامي 1865 و1873، لكن أُلغيت بعد ذلك حيث تولى مكتب البريد العثماني الخدمة. علاوة إلى ذلك، وفرت خطوط البواخر الأجنبية والمحلية المنافسة على الخدمة في السلطنة، لكن استحوذ عليها أيضًا مكتب البريد بعد وقت قصير من وصول عبد الحميد إلى السلطة.

توسعت الخدمة البريدية العثمانية إلى حد بعيد خلال السنوات الأولى من حكمه، من 11.5 مليون رسالة وطرد تم توزيعها في عام 1888، إلى 24.38 مليون في عام 1904. لكن الحكومة العثمانية كانت مقتنعة بأن أرباح الخزانة ستزداد أكثر إذا انتهت المنافسة. وتعزز هذا الشعور برغبتها في وقف إرسال المواد التخريبية إلى السلطنة من دون اعتراض الشرطة العثمانية، التي كانت تُقيدها الامتيازات، حيث لم يكن يدخل في نطاق اختصاصها سوى الطرود البريدية التابعة لمكتب البريد الحكومي. وجرت المحاولة الأولى لإنهاء المنافسة في عام 1874، لكن تم التخلي عنها بسبب المعارضة القوية للقوى العظمى. وفي عام 1881 أُلغيت مكاتب البريد

المصرية واليونانية، وبدأ مكتب البريد العثماني في تشغيل خدماته الخارجية الخاصة به، حيث كان يُرسَل البريد من طريق البحر إلى مرسيليا وبرنديزي وفارنا ثم من طريق البر بالسكك الحديد. وحاول الباب العالي أيضًا إيقاف مكاتب البريد الأجنبية من خلال رفض السماح لها بإرسال طرود البريد الخاصة بها إلى السلطنة، لكن الضغط من السفراء في اسطنبول قوض المحاولة مرة أخرى.

ابتداء من عام 1901، جَرَّب مكتب البريد العثماني نهجًا جديدًا، حيث سعى للتنافس مع منافسيه الأجانب من خلال تقديم خدمة أفضل، وبيع الطوابع بخصومات عند شرائها بكميات كبيرة، وترقيم الطوابع ومنح أصحابها فرصًا للفوز بجوائز في سحوبات عامة. فما كان من مكاتب البريد الأجنبية في المقابل إلا أن قامت بالمثل، كما قامت ببناء فروع مستقلة في اسطنبول وإزمير وحول السلطنة، قدمت من خلالها خدمات محلية وخارجية كاملة، بحيث انخفضت الإيرادات البريدية العثمانية بالفعل بعد عام 1904. فقط نتيجة أزمة البوسنة تمكنت الحكومة العثمانية من إلغاء مكتب البريد النمساوي في عام 1909 مع جميع مكاتب البريد الأجنبية خارج اسطنبول وإزمير. وفي النهاية أدت بداية الحرب العالمية الأولى إلى تمكين الباب العالي أيضًا من الاستيلاء عليها في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1914. ومن المؤكد أن الخدمات البريدية الأجنبية أعاقت تطوير مكتب البريد العثماني، في حين كانت مقاومة القوى العظمى للتأميم بمثابة انتهاك لمبدأ الاحتكار الحكومي للبريد الذي تم تفعيله بالفعل في بلدانهم. ومن ناحية أخرى، فإن وجود أنظمة متنافسة منح رعايا السلطان نوعًا من الخدمة ربما لم يكن بوسعهم الاستمتاع بها من خلال عمليات مكتب البريد العثماني وحده[73].

أُسست خدمة الهاتف التجريبية في استانبول عام 1881 بواسطة مكتب البريد العثماني بين فرعيه في غلطه وإمينونو، الواقعتين في القسمين الجديد والقديم من المدينة على التوالي؛ لكن بسبب خوف السلطان الشديد من الكهرباء، كانت جميع الخدمات التي تقوم عليها ممنوعة للاستخدام الخاص لبقية فترة حكمه. فقط بعد عام

(73) Ali Nusret Pulhan, *Türk Pulları Kataloğu* (Istanbul: 1974), vol. XII, pp. 35-104, 927-982;
وأيضًا:
Aziz Akıncan, *Türkiyede Posta ve Telgrafçılık* (Edirne: 1913); Devlet-i Osmaniye, Nezaret i Umur-u Ticaret ve Nafia, Istatistik-i Umumi Idaresi, pp. 157-158, 162-163.

1909، انتشرت الكهرباء بفوائدها العديدة على نطاق واسع في اسطنبول وغيرها من الأماكن عبر السلطنة.

6. الزراعة

لقد استغرقت الزراعة بعض الوقت حتى تحصل على الاهتمام الذي تستحقه من الحكومة العثمانية. وحتى عام 1893، كان يقوم مدير زراعي (زراعت مديرى/ ziraat müdürü) تابع لوزارة التجارة والأشغال العامة بالإشراف على السياسات الزراعية. وقد كان هناك في الواقع مدير واحد خلال هذه الفترة يعمل بفاعلية، هو الأرمني أماسيان أفندي (1880-1888)؛ الذي أرسل مفتشين زراعيين إلى الولايات لتقديم المشورة للمزارعين حول المحاصيل وأساليب الزراعة وأرسل عثمانيين شباب، معظمهم من الأرمن، ليتم تدريبهم في المدارس الزراعية الأوروبية. وفي عام 1893 تم نقل الزراعة إلى وزارة الغابات والمناجم والزراعة الجديدة (نظارت اورمان ومعادن وزراعت/ Nezaret-i Orman ve Maadin ve Ziraat)، التي كانت لها أهمية أساسية. وقد شغل منصب الوزير، سليم ملحمي أفندي، وهو كاثوليكي سوري كان بإمكانه إنفاذ سياساته وتأمين الأموال اللازمة نظرًا إلى أن شقيقه نجيب كان قد تبوأ مرتبة عالية في الشرطة السرية. قام سليم بتكوين فريق من الخبراء الزراعيين المحترفين، غلب عليهم الأرمن، لكن تم أيضًا إرسال عدد متزايد من المسلمين واليونانيين إلى أوروبا للتدريب. ولدى عودتهم، تم التوسع في نظام المفتشين الزراعيين ليشمل معظم الولايات، وعلى الرغم من وجود عدد كاف من الرجال، اضطر الكثيرون للقيام بالخدمة في أكثر من منطقة، لذا كان من الصعب عليهم العمل بفعالية. وبمجرد أن كان هناك ما يكفي من العثمانيين لشغلها، أُنشئت مدرسة "حلقه لى" الزراعية شرق اسطنبول، في كوچك چكمجه (1892)، التي سرعان ما عاد خريجوها إلى ديارهم لمواصلة عمل الوزارة. وقد تم فيها تدريس مناهج في النظرية والممارسة الزراعية والكيمياء والرياضيات وقانون الأراضي والضرائب وكذلك مواضيع أخرى مثل استخدام الآلات والأدوات الزراعية وزراعة المحاصيل المختلفة، وتمت إضافة الطب البيطري في عام 1895. كما كانت الوزارة تعتزم إنشاء المزيد من المدارس الزراعية الابتدائية في أماكن أخرى من السلطنة، لكن في الواقع أُنشئت مدرستان فقط، في سالونيك وبورصة، وكلاهما قاما بالأساس من الموارد المالية المحلية.

وقد انضم خريجوها إلى طلاب مدرسة حلقه لى في نشر الأساليب الزراعية الحديثة حول السلطنة. إضافة إلى ذلك، ومن أجل مساعدة المفتشين على نشر المعلومات الزراعية، أُنشئت مزارع نموذجية في أضنة وسيواس وقونية وإزميد في الأناضول ودمشق وحلب في الولايات العربية ومُناسطر في أوروبا؛ كانت بمثابة مواقع للتجربة وإبراز تقنيات ومعدات الزراعة الجديدة(74).

أُنشئت جمعيات للتجارة (تجارت جمعيتى/ Ticaret Cemiyeti) والزراعة (زراعت جمعيتى/ Ziraat Cemiyeti) باكرًا في عام 1876 لتعزيز التنمية الاقتصادية. وقد انضم أعضاء لا يتقاضون رواتب من بين كبار المزارعين والتجار في كل منطقة إلى هذه الهيئات الاستشارية والترويجية؛ واجتمعوا أسبوعيًا وأرسلوا تقارير وتوصيات منتظمة لحكومة اسطنبول حول كيفية تطوير التجارة والزراعة محليًا وفي جميع أنحاء السلطنة(75). كانت النتائج محدودة، مع ذلك، في عام 1880 أعاد سعيد باشا تنظيمها في غرفتي التجارة (تجارت اوده سى) والزراعة (زراعت اوده سى) في عاصمة كل ولاية، بعضوية وتنظيم ولوائح مماثلة، لكن تحت سيطرة الحكام المحليين على أمل أن تتلقى التوجيه والقيادة الفعالة(76). شكلت التقارير الغزيرة التي أرسلتها هذه الغرف إلى الوزارة الأساس للعديد من اللوائح التنظيمية الصادرة في السنوات اللاحقة. ونشرت غرفة اسطنبول **دورية غرفة تجارة القسطنطينية** (*Journal de la Chambre de Commerce de Constantinople*) بداية من عام 1885، ما وفر مصدرًا رئيسيًا للأخبار الاقتصادية. كما أُنشئت غرف التجارة العثمانية في عواصم أوروبية مختلفة لتشجيع بيع السلع العثمانية في الخارج، وبالتالي تعزيز التجارة والزراعة في السنوات الأولى من القرن العشرين(77).

مع ذلك، لم يكن لجميع هذه المنظمات تأثير كبير على أهم مشكلة في الزراعة العثمانية، وهي تزويد المزارعين بأموال كافية للحصول على البذور والمعدات من دون الحاجة إلى تحمل عبء أسعار الفائدة المفرطة التي يتقاضاها المرابون في

(74) Quataert, pp. 92-128.

(75) *Düstur*, vol. 3, pp. 570-572, Aristarchi Bey, vol. 5, pp. 270-271.

(76) Paşa, *Sait Paşanın*, II/2, pp. 4-5, II/1, p. 176.

(77) Quataert, pp. 64-69.

العادة. وفي وقت مبكر من عام 1844، أمرت الحكومة مجالس الولايات بمنح قروض بفائدة منخفضة للمزارعين، لكن لم يكن لهذه الجهود تأثير كبير من دون احتياطيات رأسمالية أو تشجيع. وبعد عام 1864، كجزء من الإصلاحات في الولايات، أُنشئت صناديق تعاونية (مملكت صنديغى/ Memleket Sandığı) في العديد من الأقضية في ولاية الدانوب خلال ولاية مدحت باشا، لتقديم قروض منخفضة الفائدة للمزارعين. وبحلول عام 1871، انتشر هذا في جميع الولايات التي نُفِّذت فيها الإصلاحات[78]. وفي عام 1883 وُضعت الأموال تحت سيطرة وزارة التجارة والأشغال العامة وكذلك وزارة الزراعة، وتم توفير الأموال أيضًا من ضريبة إضافية بنسبة 1 في المئة فُرضت على العشور كمساهمة بتبرع (منافع اعانه حصه سى/ Menafi Iane Hissesi). لكن مع زيادة الموارد، ازدادت المشاكل أيضًا. لقد استمر الأعيان المحليون الأثرياء في السيطرة على المجالس وسياسة الإقراض المباشر لمصلحتهم الخاصة، حيث رفعوا معدلات الفائدة على القروض الصغيرة بينما منحوا أنفسهم قروضًا كبيرة لفترات طويلة بفائدة منخفضة، ما ترك للمزارعين أقل من ذي قبل[79].

أخيرًا، وفي عام 1888، أُنشئ البنك الزراعي (زراعت بانقه سى/ Ziraat Bankası) لتولي وإصلاح نظام الائتمان الزراعي بأكمله. وقد تطور بعد ذلك ليصبح ليس المصدر الرئيسي لرأس المال الزراعي في السلطنة فحسب، بل أيضًا أكبر بنك لها، تلك المكانة التي من شأن الجمهورية التركية أن تحتفظ به حتى يومنا هذا. كان لا يزال تحت سيطرة وزارة التجارة والأشغال العامة، وقد أداره مجلسٌ إداري يضم ممثلين عن مجلس الدولة وديوان المحاسبات وغرفتي التجارة والزراعة في اسطنبول، إضافة إلى كبار المسؤولين في الوزارة. وقد استحوذ على نظام المساعدات، وسرعان ما كان لديه أكثر من 400 فرع، يرأس كل منها مديرون من اسطنبول، يأخذون بمشورة مجالس محلية لا تتقاضى رواتب. وجاء رأس المال من عائدات الضريبة الإضافية، والودائع الخاصة (التي كسبت فائدة بمعدل 4.5 في المئة)، والفوائد المستلمة من القروض، مع فائض يذهب إلى الخزينة المركزية. كان بالإمكان تقديم القروض للمزارعين في البداية فقط، لكن استمر هذا الأمر ليشمل

(78) Y. S. Atasağun, *Türkiye Cumhuriyeti Ziraat Bankası, 1888-1939* (Istanbul: 1939), pp. 2-4, 7; A. Du Velay, *Essai sur l'histoire financière de la Turquie* (Paris: 1903), p. 205.

(79) Velay, pp. 205-210; Atasağun, pp. 5-11; Paşa, *Sait Paşanın*, vol. 1, p. 175.

ليس أولئك الذين عملوا في الأرض بأنفسهم فحسب، بل أيضًا الذين وظفوا آخرين للقيام بذلك. وكان لا يزال كبار ملاك الأراضي يحصلون على الجزء الأكبر من القروض ويتركون معظم المزارعين الصغار يعتمدون على المقرضين. وقد خفف البنك من مطالباته بالضمانات في بعض الأحيان، فقط لمساعدة المتضررين من الكوارث الطبيعية أو الذين أرادوا شراء آلات جديدة[80].

تولى البنك الزراعي مهمة تطوير التمويل والتعليم الزراعي. وقد خصص البنك أموالًا للوزارة المسؤولة من أجل تمويل المدارس والمزارع النموذجية ورواتب المعلمين والمفتشين، وشراء البذور والمعدات للمزارع النموذجية وكذلك لبعض المزارعين، ومن أجل التوضيح والشرح. لكن تسبب تقسيم المسؤولية بين وزارة التجارة وما أصبح في نهاية المطاف وزارة الغابات والزراعة في حدوث مشكلات، حيث شجعت الأولى البنك الزراعي على تطوير المصالح التجارية والصناعية وتولي جمع وتوزيع الحصة المالية الإضافية للتعليم التي تقررت لمساعدة وزارة المعارف على تمويل المدارس والمدرسين الجدد، والحصة المالية للمساعدة العسكرية المفروضة لمساعدة الحكومة على شراء المعدات الحديثة للجيش والبحرية، وطابع إعانة اللاجئين الملصق على جميع الوثائق الرسمية، إضافة إلى ضريبة الدمغة للمساعدة في تمويل توطين اللاجئين. كما عمل أيضًا على إدارة نظام العمل على الطرق والضرائب التي أُدخلت لتحل محل العمل القسري، وأحيانًا يحول المبالغ إلى المسؤولين المحليين المسؤولين عن بناء الطرق، لكن في بعض الأحيان يقوم بنفسه بإدارة هذه العملية عن بُعد. لقد صَرفت كل هذه الأنشطة الأموال والعاملين عن العمليات الزراعية التي من المفترض أن تكون السبب في وجودهم. وغالبًا ما تم تحويل الإيرادات لسداد العجز السنوي للخزينة المركزية وكذلك الميزانية الإضافية[81]. كانت هذه الإجراءات مبررة عندما كان البديل الوحيد هو القروض الأجنبية، لكن الطريقة التي وُضِعت بواسطتها جعلت الزراعة على وجه الخصوص المساهم الرئيسي في الحفاظ على النظام بأكمله، ما يحد من تطور العمود الفقري للاقتصاد.

(80) Quataert, pp. 132-136; Atasağun, pp. 115, 166-167, 205-209, 229-230, 274-275.

(81) Atasağun, pp. 329-332; Quataert, pp. 150-153.

مع ذلك، فقد تطورت الزراعة العثمانية إلى حد بعيد خلال عهد عبد الحميد الطويل. وقد ساعدته السكك الحديد ووكلاء شركات المعدات الأجنبية، الذين كانوا حريصين على بيع منتجاتهم. وصار المزارعون أقل مقاومة للتغيير مما قد يتخيله المرء، بمجرد البدء في استخدام الآلات الجديدة والوسائل المتاحة لشرائها. وكان اللاجئون المستقرون حديثًا أكثر قابلية بشكل خاص، ربما لأنه لم تمنعهم العادات والممارسات المحلية. وقد اعتمد الكثير على تشجيع المسؤولين المحليين وكذلك الهيئات الزراعية والتجارية. وساعدت الإعفاءات الجمركية على الآلات الزراعية المستوردة في الحفاظ على انخفاض الأسعار، وعلى الرغم من أنها توقفت في عام 1885، إلا أن ضغط المجالس الريفية ما لبث أن تسبب في استعادتها في عام 1890. في البداية، استُخدمت المعدات الأكبر من إنكلترا والولايات المتحدة، لكن ألمانيا اكتسبت بالتدرج سيطرتها على السوق العثمانية بسبب استعداد مصنعيها لتعديل منتجاتهم وإنتاج آلات أصغر وأخف لتلبية احتياجات حقول الأناضول الصخرية وغير المستوية إلى حد ما. ومرة أخرى، كان كبار ملاك الأراضي هم الأكثر قدرة على شراء الآلات أو الحصول على القروض؛ وبالتالي تم تسريع الاتجاه نحو تطوير الملكيات الكبيرة(82).

لقد جرى تشجيع إنتاج الحبوب من خلال توزيع بذور القمح والشعير الأميركية ذات الجودة المُحَسَّنة، لتقديم مذاق عثماني جديد للجعة. وأُصدرت توجيهات إلى مزارعي الحبوب في الأناضول لتطوير الأسواق في اسطنبول، والتي كانت تعتمد في العادة على مصادر البلقان بسبب وفرتها وسهولة الوصول إليها. وجرى تشجيع إنتاج العنب، ليس لتوفير النبيذ للسلطنة فحسب، بل أيضًا كمحصول تصدير كبير، والذي كان في بعض الأحيان (في شكل زبيب) يشكل ما يصل إلى 20 في المئة من إجمالي صادرات السلطنة. وكان هناك مقاومة مستمرة لغزو قمل النبات أو الفيلوكسيرا (phylloxera)، الذي قضى على محاصيل العنب الفرنسية في سبعينيات القرن التاسع عشر. وأدى استيراد نبات الكرمة الأميركي نفسه الذي مكّن الفرنسيين من استعادة صناعة العنب، إلى النجاح في الدولة العثمانية أيضًا. وكانت صناعات

---

(82) Quataert, pp. 155-186; *Düstur*, vol. 2, p. 437; Vital Cuinet, *La Turquie d'Asie*, 4 vols. (Paris: 1890), vol.1, pp. 28-29; vol. 3, pp. 406-412; vol. 4, pp. 440-441; *Başvekâlet Arşivi*, Bab-ı Âli Evrak Odası, 128387, 131438, 151706, 159642, 180317, 231847, 190774, 203203.

الحرير والتبغ تحت السيطرة المباشرة للجنة الديون العمومية. وتطورت صناعة الحرير من خلال استيراد بيض وشرانق دود القز العالي الجودة، واستخدام الأساليب التي طورها باستور (Louis Pasteur) لمنع موتها بالأمراض، مع توفير التدريب في المدارس الزراعية ومعهد تعليم الحرير (حرير دارُ التعليم/ Harir Dar ut-Taalim) الذي افتُتح في بورصة عام 1888. وفي عام 1883، مَنحت لجنة الديون العمومية احتكار التبغ لشركة ألمانية-فرنسية خاصة تسمى هيئة التبغ المشتركة للدولة العثمانية (Régie cointéressée de tabacs de l'Empire Ottoman)، والتي دفعت في المقابل رسومًا سنوية ثابتة بقيمة 75 مليون قرش، ثم اقتسمت الأرباح مع الخزانة العثمانية. كان لهذه الشركة الحق الوحيد في شراء ومعالجة جميع التبغ المباع في السلطنة وتنظيم زراعته، وقد قدمت قروضًا بلا فوائد لمزارعي التبغ، لكن في مقابل الحصول على محاصيلهم مباشرة. وقبل الحصاد، كان وكلاؤها ومفتشوها الزراعيون يقومون بفحص وتسجيل المحاصيل في الحقول حتى لا يتم حصادها وبيعها بشكل غير قانوني. ثم يتم تخزين التبغ في مخازن الشركة، وتحديد سعر البيع من طريق التفاوض مع المزارعين، وتسوية النزاعات من طريق التحكيم. وكانت هيئة التبغ مسؤولة عن بيع منتجات التبغ في السلطنة، وتحديد أسعارها الخاصة واختيار متاجرها، ولا يمكن المحلات الأخرى التي تبيع منتجات التبغ الأجنبية أن تعمل سوى بتصريح منها. وتوقعت الخزينة أن تتلقى سنويًا على الأقل القيمة نفسها من الرسوم التي تدفعها هيئة التبغ إلى لجنة الديون العمومية، أي نحو 75 مليون قرش، لكن في الواقع نادرًا ما حصلت على هذا المبلغ، إذ كان المتوسط لا يزيد على 42 مليون قرش بين عامي 1884 و1907؛ نتيجة الرسوم الباهظة التي تفرضها الهيئة لتخزين التبغ وتصنيعه وبيعه، والتي تم خصمها من إجمالي الدخل قبل تحديد حصص الأرباح.

كان المحصول الرئيسي الآخر الذي تم تطويره في أواخر القرن التاسع عشر هو القطن، الذي نما بشكل رئيسي في جنوب الأناضول حول إزمير وأضنة. وأُدخل لأول مرة، كما هو الحال في مصر، في ستينيات القرن التاسع عشر، للاستفادة من النقص العالمي الناجم عن الحرب الأهلية الأميركية. وانخفض الإنتاج بعد ذلك بسبب تجدد منافسة القطن الأميركي الجيد، لكن الحكومة شجعت استمراره من خلال توزيع البذور الأميركية وتقديم إعفاءات العشور. وأخيرًا، عندما تجاوز الطلب

العالمي على القطن مرة أخرى العرض بعد عام 1900، كان العثمانيون على استعداد للمشاركة في السوق العالمية، حيث زادت الصادرات بنسبة 25 في المئة خلال العقد الأخير من حكم عبد الحميد، على الرغم من حساب إنتاج الحبوب، ما جعل من الضروري في بعض الأحيان استيراد المواد الغذائية لتلبية الاحتياجات الداخلية.

بسبب عدم كفاية المسح الإحصائي الزراعي في السنوات الأولى من حُكم عبد الحميد، من الصعب إعطاء حساب كمي دقيق لتطور المحاصيل المختلفة. مع ذلك، كان هناك زيادة في جمع العشور من 425.7 مليون قرش في 1887-1888 إلى 690.5 مليون قرش في 1908-1909، يمكن أن يعزى نحو 60 في المئة منه إلى نجاح السياسة[83]. قد يفسر التحول التدريجي من المزارع التي تُحَصِّل ضرائبها بنظام الالتزام إلى التحصيل المباشر بعض الزيادة في الإيرادات الضريبية، لكن إحصاءات تصدير المحاصيل، إضافة إلى زيادة قيمة الحبوب المشحونة من الأناضول، من 465 مليون قرش في 1877-1878 إلى 753.9 مليون قرش في 1907-1908، يشير أيضًا إلى زيادة الإنتاج الزراعي[84]. كما ارتفعت القروض التي قدمها البنك الزراعي من 10,842 قرضًا بقيمة 16.2 مليون قرش في عام 1889، إلى 47,097 قرضًا بقيمة 109.7 مليون قرش في عام 1907[85]. وبحلول نهاية عهد عبد الحميد، استمرت الحبوب في الهيمنة على الزراعة العثمانية من حيث المساحة المزروعة، وكذلك قيمة إجمالي الإنتاج (يُنظر الجدول (3-7)).

وقد تم الاهتمام بتنمية وتربية الحيوانات خلال حقبة التنظيمات، بحيث زادت الضرائب ذات الصلة في نحو أربعة عقود بنسبة تزيد عن 50 في المئة؛ من 72.8 مليون قرش في عام 1839 إلى 183.9 مليون قرش في عام 1876. لكن تراجع الاهتمام خلال الفترة المتبقية من القرن، وبالتالي لم ترتفع الضرائب من تربية الحيوانات سوى إلى مبلغ 186 مليون قرش فقط في 1907-1908، ما جعل هذا المجال أقل أهمية بكثير في الاقتصاد العثماني مما كان عليه الحال سابقًا[86].

(83) Devlet-i Aliye-i Osmaniye, Maliye Nezareti, vol. 1, p. 86; vol. 3, p. 64.

(84) Quataert, p. 261.

(85) Ibid., pp. 375-376.

(86) Devlet-i Aliye-i Osmaniye, Maliye Nezareti, vol. 1, pp. 66-69.

الجدول (3-7)

المحاصيل العثمانية الرئيسية في عام 1909

	العشور المدفوعة (بملايين القروش)	قيمة المحصول (بملايين القروش)	الإنتاج (بملايين الكيلوغرامات)	المساحة المزروعة (بملايين الأفدنة)
الحبوب	660.5	5,500.3	149.9	11,900,000
الزيتون	20.0	202.9	65.5	701,766
الحرير	26.9	198.1	غير متوفر	غير متوفر
المكسرات	12.3	144.5	72.3	741,365
القطن والخشخاش	14.3	109.6	41.2	991,287
فواكه وخضراوات	12.4	81.6	124.1	1,300,000
العنب	9.5	50.2	66.8	743,882
التبغ	29.5	غير متوفر	33.7	119,068

المصدر:

Devlet-i Aliye-i Osmaniye, Maliye Nezareti, vol. 1, pp. 78-85.

7. الموارد المعدنية

ازداد استغلال الموارد الطبيعية العثمانية خلال القرن التاسع عشر، حيث عمل أصحاب الامتيازات الأجانب على تزويد بلدانهم باحتياجات صناعاتهم الناشئة. وعلى نحو تقليدي، كانت المناجم تُخصص لملتزمي ضرائب من خلال الحكومة العثمانية، لتتحصل الخزينة على خُمس الإنتاج. لكن مع صدور أول قانون للمناجم العثمانية في عام 1861 وتنقيحه في عام 1869، أصبحت الظروف مواتية بما يكفي لقيام العاملين الأجانب بالتوسع في المناجم العثمانية وتطويرها إلى حد بعيد. وقد منحت اللائحة الأخيرة الدولة من 1 في المئة إلى 5 في المئة فقط من المعادن المستخرجة، وفقًا لحجم المنجم وصعوبة الاستخراج. ونتيجة ذلك، ازداد الاستغلال بشكل ملحوظ في أواخر حقبة التنظيمات. كان منجم الفحم في إرغلي، ومناجم النحاس والحديد في إرغاني، ومنجم الذهب والفضة في بولغارداغ، ومناجم الفضة في كوموش وحاجي كوي، والمحاجر في إسكي شهر، والطَّفْلَة في أنقرة، هي

الأكثر إنتاجية. ثم بدأت إدارة المناجم حملة ناجحة لاجتذاب استثمارات أجنبية جديدة، وحصلت على قانون في عام 1887 يسمح لهم بإيجارات أطول، تصل إلى 99 عامًا، مقابل دفع ضرائب للخزينة، تصل إلى 25 في المئة من قيمة المستخلص. كما زودت ضريبة الأراضي الإضافية الدولة بإيرادات أكثر مما كانت عليه في ظل اللوائح التنظيمية السابقة، لكنها تركت للمستثمرين أرباح كافية ليس لتشجيعهم على الاستمرار فحسب بل وتوسيع عملياتهم[87]. وبنهاية عهد عبد الحميد كان يُستخرَج 43,234 طنًّا من المعادن، منها 19,586 طن من الكروم (45 في المئة)، و7,343 طن من البورق (borax) (17 في المئة)، و6,396 طن من السُنْباذَج (14 في المئة)، و5,733 طن من المنغنيز (13 في المئة)، وكميات أقل من الرصاص والذهب والفحم الحجري والزرنيخ، تم تصدير معظمها إلى بريطانيا وكميات أقل إلى ألمانيا[88]. وهكذا تم إحراز تقدم، لكن استغلال المعادن كان لا يزال محدودًا بسبب عدم كفاية مرافق النقل وعدم وجود مصانع عثمانية قادرة على الاستفادة منها. وقد كان سعيد باشا على وجه الخصوص مدركًا للمشكلة، لكن في الواقع لم يتم عمل الكثير لمعالجة هذه الصعوبات حتى العهد الجمهوري[89].

استمر استخراج الملح على نحو مكثف لتلبية احتياجات سكان السلطنة نفسها. وقد كان يستغله في العادة ملتزمو الضرائب، لكن الأرباح كانت جذابة للغاية بالنسبة إلى الحكومة، إلى حد أنه في عام 1840 سيطروا على المنظومة بشكل مباشر من خلال إرساء نظام احتكار الدولة، والذي استمر بعد ذلك. وجرى تعيين إداريين

---

(87) قانون المناجم التنظيمي لعام 1861 موجود في
Başvekâlet Arşivi, Meclis-i Tanzimat, II, 14; *Başvekâlet Arşivi*, Irade Meclis-i Vâlâ 13;

والخاص بعام 1887 في
Düstur, vol. 5, p. 886; *Başvekâlet Arşivi*, Nizamat, II, 323; *Başvekâlet Arşivi*, Irade Meclis-i Mahsus 4927; Young, vol. 6, p. 17.

وجرى تنظيم المحاجر في قانون منفصل موجود في:
Düstur, vol. 5, p. 971; *Başvekâlet Arşivi*, Irade Meclis-i Mahsus 4022, Nizamat, II, 99;

لائحة المناجم الجديدة لعام 1906 موجودة في:
Düstur, vol. 8, p. 438; *Başvekâlet Arşivi*, Nizamat, XI, 109, and Irade, Kavanin ve Nizamat, 1324 Safar no. 4.

(88) Devlet-i Osmaniye, Nezaret i Umur-u Ticaret ve Nafia, Istatistik-i Umumi Idaresi, pp. 99-101; Devlet-i Aliye-i Osmaniye, Maliye Nezareti, vol. 1, pp. 98-104; Karal, vol. 8, pp. 455-458.

(89) Paşa, *Sait Paşanın*, II/2, pp. 7-8, 19, 401; Karal, vol. 8, pp. 455-458.

لشراء الملح من أولئك الذين يقومون بمعالجته واستخراجه، بالدرجة الأولى من بحيرات الملح الرئيسية الموجودة في وسط الأناضول. وكان توزيع الملح وبيعه في البداية تحت السيطرة العامة لإدارة الضرائب (رسومات امانتى)، ثم لجنة الديون العمومية بعد عام 1881. وقد زاد الإنتاج بنسبة 66 في المئة في عهد عبد الحميد، من 205.2 مليون كيلوغرام إلى 340.9 مليون كيلوغرام بين عامي 1885 و1912، بينما زادت الصادرات ستة أضعاف، من 17.9 مليون كيلوغرام إلى 114.6 مليون كيلوغرام بين عامي 1892 و1909. وتضاعفت عائدات الخزينة من الملح تقريبًا خلال فترة حكمه، من 65.6 مليون قرش، إلى 115.3 مليون قرش بين عامي 1887 و1908، لتساهم بانتظام بنحو 5 في المئة من إجمالي إيرادات الدولة.

8. الغابات

بالنسبة إلى الغابات العثمانية، لم تكن المشكلة الكبيرة تتمثل في زيادة الاستثمار، بل للحفاظ على ما تبقى بعد الاستخدام غير المقيد للأخشاب والتلف الناجم عن الحرائق. وقد كانت جميع الغابات في العادة تنتمي إلى قرى أو أفراد أو مؤسسات دينية. وحتى الغابات التي تُركت للدولة، ومعظمها في المناطق الجبلية التي كان من الصعب الوصول إليها، كان يجوز لأشخاص عاديين استخدامها من دون أي التزام بدفع الضرائب؛ وهكذا استُنفدت الغابات بسرعة كبيرة. وقد أنشأت التنظيمات إدارة للغابات في عام 1846، لكن مثل الإدارات المعنية بالزراعة والتعليم، تنقلت بين وزارات مختلفة، من المالية إلى الأشغال العامة والتجارة، وأخيرًا إلى المناجم والزراعة، لكن مع عدم وجود عدد كاف من الموظفين أو دعم سياسي كي تصبح فعالة.

حاول قانون الأراضي لعام 1857 السيطرة على الاستخدام غير المقيد للغابات من خلال فرض العشور على من يأخذون الأخشاب من أراضي الدولة والقرى. لكن مُنحت استثناءات لسكان القرى الذين يعيشون بالقرب منها الذين عملوا على توفير احتياجات القوات المسلحة، حيث سُمح لهم في المقابل بالاستمرار في قطع ما يريدون من دون أي مدفوعات أو قيود[90]. وفي عام 1870 أُنشئت أكاديمية

(90) *Düstur*, vol. 1, p. 165; Young, vol. 6, pp. 45-83.

للغابات (اورمان مكتبى/ Orman Mektebi)، وأول قانون تنظيمي للغابات العثمانية (اورمان نظام نامه سى/ Orman Nizamnamesi)، وَضع جميع الغابات تحت سيطرة وإشراف دائرة الغابات بغض النظر عن مالك الأرض؛ ووضع لوائح تنظيمية صارمة بشأن قطع الأشجار، وتوسَّع في فرض العشور لتشمل الأخشاب وإنتاج الغابات في أراضي القرى وكذلك أراضي الدولة(91). إضافة إلى ذلك، خضع جميع الذين يمتلكون أراضي غابات على ممتلكات الدولة، لضريبة أرض خاصة جديدة (اجار زمين/ icar-ı zemin)، وكانوا مطالبين بقبول لوائح إدارة الغابات في استغلال ممتلكاتهم. وقد أُنشئت خدمة الغابات، التي تم من خلالها إرسال مفتشين إلى مناطق الغابات في السلطنة لفرض القانون، ومنح التراخيص، وجمع الضرائب، والإشراف على قطع الأشجار. مع ذلك، كان هناك عدد قليل من الموظفين. وقد استمر قطع الغابات إلى حد بعيد رغم القانون، ولم يتم تطوير سياسات الحفظ أو إعادة التشجير. وفي الواقع، كان أسوأ المذنبين هو الحكومة. في عام 1897 كان هناك 4.27 مليون فدان من أراضي الغابات في السلطنة، بشكل رئيسي في مقاطعات آيدين (753,136 فدان)، قسطموني (677,013 فدان)، وسالونيك (639,910 فدان). وفي حين تم قطع 1.14 مليون متر مكعب من الأخشاب سنويًا للاستخدام الخاص، على الأقل قانونيًا، تم قطع 9.9 مليون متر مكعب للقوات المسلحة، وبناء السكك الحديد، ومباني الدولة(92). لذلك ليس من المستغرب أن تكون الغابات المتبقية في السلطنة عام 1909 ليس أكثر من 3.2 مليون فدان، منها 319,340 فدانًا في ولاية آيدين، و289,791 فدانًا في قسطموني، و304,256 فدانًا في سالونيك(93). ولم تكن هناك سياسة حفظ فعالة سوى بعد قيام الجمهورية.

9. التنمية الصناعية

لقد تم التركيز على الزراعة والمواد الخام ما تناسب جيدًا مع أفكار التجارة الحرة السائدة لمدرسة مانشستر، والتي فرضت على كل دولة أن تفعل ما يمكنها تحقيقه على الوجه الأفضل. وهكذا قامت بريطانيا بالتصنيع ومن ثم ازدهرت بينما ركزت

---

(91) *Düstur*, vol. 2, p. 404; *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Tanzimat, II, 266.

(92) Devlet-i Osmaniye, Nezaret i Umur-u Ticaret ve Nafia, Istatistik-i Umumi Idaresi, pp. 102-106.

(93) Devlet-i Aliye-i Osmaniye, Maliye Nezareti, vol. 1, pp. 278-279, 92-97.

الدول المتخلفة على إنتاج المواد الخام وشراء السلع البريطانية. وفي مواجهة منافسة الصناعة الأوروبية، حتى الصناعات الحرفية التي كانت الأكثر تطورًا في ظل العثمانيين كان لها أن تعاني. لقد أراد صانعو القرار السياسي والمفكرون العثمانيون عكس هذا الاتجاه وبناء الصناعة العثمانية حتى تتمكن السلطنة وشعبها من المشاركة في الازدهار العالمي؛ لذا طور عبد الحميد مصانع الأسلحة والملابس القائمة، التي أُنشئت في الأصل لتوفير احتياجات القوات المسلحة. وتم تخصيص مصانع القماش والخزف التي أنشأها عبد العزيز لتلبية احتياجات القصر، للعمل على تصنيع السلع التي من شأن الجماهير أن تشتريها. وتم تشجيع رأس المال الخاص على تطوير المصانع للتنافس مع تلك الموجودة في أوروبا. نتيجة ذلك، مع نهاية عهد عبد الحميد، كان في اسطنبول عدد قليل من المصانع الخاصة التي تصنع الطوب والقماش القطني والقرميد والزجاج؛ وكانت هناك مصانع للجلد في اسطنبول وديار بكر والموصل؛ وكان في سالونيك مصانع للقرميد والجعة والطوب والقماش القطني؛ وفي إزميد كان هناك مصانع كبيرة للورق والقماش، إضافة إلى مصنع لتصنيع الخيوط الصوفية والقطنية؛ وكان هناك مصانع للسجاد في أورفه وكوردس وأوشاك، ومصانع للحرير في بورصة وإزميد وحلب وأدرنة. وكان هناك حوالى 1500 مصنع صغير آخر من مختلف الأنواع حول السلطنة[94]. لكنها كانت لا تزال عمليات صغيرة الحجم ولم تستطع المنافسة فعليًا مع المصنوعات الأوروبية، سواء من حيث الجودة أو التكلفة. علاوة على ذلك، عارضت القوى العظمى محاولات العثمانيين لحماية الصناعات الناشئة من خلال زيادة التعريفات الجمركية على الواردات ورفع تكلفة المواد الخام العثمانية. واستُخدمت الامتيازات "لإبقاء التركي في مكانه". كما أهملت القوى توفير ذلك النوع من الاستثمار والتحفيز الصناعي الذي منحته من دون تردد للاتصالات العثمانية والمواد الخام والمنتجات الزراعية، لأنها كانت تستفيد من ذلك بطريقة أو بأخرى. وبقيت الصناعة العثمانية متخلفة، وبالتالي تركت شعب السلطنة يعتمد بشكل شبه كامل على أوروبا في الملابس وغيرها من السلع المُصَنَّعة.

---

(94) Devlet-i Osmaniye, Nezaret i Umur-u Ticaret ve Nafia, Istatistik-i Umumi Idaresi, pp. 139-140.

10 . التجارة والتبادل التجاري

بناء على ذلك، ازدهرت التجارة الخارجية. لقد حقق المئات من التجار الأوروبيين والعثمانيين ثروات من طريق شحن المواد الخام العثمانية إلى أوروبا، واستلام المصنوعات وبيعها في المقابل. ولم يكن الترويج الحكومي مهمًّا، رغم وجوده. وقد كانت هناك وزارة للتجارة والأشغال العامة تحت إدارة عبد الحميد، لكن معظم أنشطتها كانت موجهة نحو تطوير السكك الحديد والطرق، وكان يضطلع بالتجارة قسم صغير ليس لديه سوى مدير وسكرتيره. وجاء التشجيع المركزي المنظم للتجارة بشكل رئيسي من خلال أنشطة غرف التجارة التي بدأها عالي باشا في ستينيات القرن التاسع عشر، حيث قامت غرفة اسطنبول بتنسيق أنشطة 13 غرفة أخرى تقع في مراكز الولايات الرئيسية[95]. لقد شُكِّلت في الأساس كنقابات تجارية، نظمت معايير وأنشطة أعضائها، وضغطت على الحكومة على جميع المستويات لتسهيل التجارة من طريق بناء أو إصلاح أرصفة الموانئ والطرق وتبسيط أنظمة الضرائب الجمركية، وتأمين إلغاء الرسوم الجمركية الداخلية. وقد شجعت على استخدام النظام العشري في المقاييس وفتحت مدارس للتجارة والتبادل التجاري لمساعدة المبتدئين على فهم قوانين وأساليب التجارة الأوروبية. وفتحت أسواق الأوراق المالية وشركات التأمين والبنوك، وحثت الحكومة على تسهيل الأعمال والأعمال المصرفية من خلال التشريع.

الجدول (3-8)

الصادرات العثمانية الرئيسية لعام 1897 (بملايين القروش)

السلع الزراعية		السلع الأخرى	
العنب	177.5	الحرير	135.8
التين	67.8	البنادق	64.8
زيت الزيتون	62.7	المعادن	47.0
الأفيون	61.5	العقاقير	23.1
المكسرات	57.7	السمك المملح	10.0

يتبع

(95) Ibid., p. 140.

تابع

القطن	48.0	الإسفنج	8.1
الشعير	47.5		
الصوف	46.9		
جلود الغنم	34.7		
حبوب السمسم	31.8		
القهوة	29.7		
الذرة الهندية	27.3		
العدس	24.4		
التبغ	24.0		
الملح	23.6		
التمر	19.4		
البندق	17.7		
القمح	14.8		
الحمضيات	13.5		
الفواكه المجففة	13.2		

المصدر:

Devlet-i Osmaniye, Nezaret i Umur-u Ticaret ve Nafia, Istatistik-i Umumi Idaresi, *Devlet-i Âliye-i Osmaniyenin Bin Üçyüz Onüç Senesine Mahsus Istatistik-i Umumisidir* (Istanbul: 1316/1898), pp. 110-112.

خلال عهد عبد الحميد، زادت الصادرات - التي نشطت أكثر بزيادة الأرباح الأوروبية على حساب الدولة العثمانية - بأكثر من 100 في المئة، من 839.6 مليون قرش فقط في 1878-1879، إلى 1.9 مليار قرش في 1907-1908. وكانت الصادرات الرئيسية (يُنظر الجدول (3-8))، كما قد يتوقع المرء، هي السلع الزراعية، التي يتصدرها العنب والتين وزيت الزيتون والأفيون، مع الحرير والبنادق والمعادن التي كانت أيضًا تساهم مساهمة كبيرة. وكانت الدولتان اللتان تتصدران الشراء، هما إنكلترا وفرنسا، وتليهما النمسا وإيطاليا وألمانيا وروسيا. لكن الواردات من هذه البلدان زادت أكثر (يُنظر الجدول (3-9))، وهو ما أدى إلى تراجع الصناعة العثمانية وجعل الرعايا يشترون من أوروبا معظم ملابسهم ومنسوجاتهم وغيرها من الضروريات، مثل المواد الطبية والسكر. وبالتالي زادت الواردات من قيمة 2 مليار

قرش في 1878–1879، مع عجز تجاري قدره 1.1 مليار قرش، إلى 3.4 مليار قرش في 1907–1908، مع عجز 1.5 مليار قرش. وقد حافظت فرنسا فقط على توازن تجاري معقول مع الدولة العثمانية خلال تلك السنوات، في حين تسببت بريطانيا والنمسا وإيطاليا على وجه الخصوص في مثل هذه الزيادة الكبيرة التي كان من المستحيل على العثمانيين معها تحقيق أي نوع من التوازن الملائم (يُنظر الجدول (3–10)).

الجدول (3–9)

الواردات العثمانية الرئيسية لعام 1897 (بملايين القروش)

السلع الزراعية		سلع النسيج		السلع الأخرى	
السكر	157.5	القماش الخشن	139.4	الأخشاب	36.4
القهوة	102.7	الخيوط القطنية	117.8	الفحم	27.0
الأرز	78.8	قماش الكاليكو	69.5	العقاقير	22.7
الدقيق	78.3	التنورات	64.1	الورق	20.6
القمح	62.2	الشاش	56.2	النحاس	17.3
الثيران	28.6	قماش الكشمير	41.8	الكحول	16.7
الزبدة المصفاة	19.9	قماش الموصلين	40.2	الزجاج	16.1
الفانيلا	5.8	الكتان	35.1	الجلد المغربي	15.8
		اللباد	31.9	المسامير	12.6
		الملابس الجاهزة	24.4	الخزف	11.9
		القماش الصوفي	21.0	الكونياك	9.4
		الطرابيش والقبعات	20.9	أعواد الثقاب	8.9
		المناديل	12.0	الحبال	7.4
		البطانيات	12.0	الساعات	7.0
		البطانات	10.1	الطوب	6.0
		أربطة الحذاء	7.6		

المصدر:

Devlet-i Osmaniye, Nezaret i Umur-u Ticaret ve Nafia, Istatistik-i Umumi Idaresi, pp. 110-112.

كان الميناء الرئيسي للسلطنة هو إزمير في المقام الأول، والذي تعامل في عام 1897 مع واردات وصادرات بقيمة 501.6 مليون قرش، يليه بفارق كبير اسطنبول (258.4 مليون قرش)، وبيروت (142.2 مليون قرش)، وسالونيك (95.1 مليون قرش)، وبغداد (80.5 مليون قرش)، والإسكندرونة (73.6 مليون قرش)، وطرابزون (67.7 مليون قرش)[96].

حادي وثلاثون: المجتمع العثماني في عهد عبد الحميد الثاني

بلغ إجمالي عدد سكان الدولة العثمانية 39,096,294 نسمة، في عام 1897، إذا ضُمّنت ولايات مثل مصر وتونس وبلغاريا وقبرص والبوسنة والهرسك ولبنان، التي ظلت تحت سيادة السلطان لكن خارج سيطرته الإدارية. لكن إذا استبعدنا جميع الولايات التي لم تحسبها إدارة الإحصاء بعد، وخصوصًا الولايات المذكورة إضافة إلى اليمن والحجاز وليبيا وأجزاء من ولايات شرق الأناضول والولايات العربية، فإن عدد السكان الفعلي المحسوب للأغراض الضريبية وصل إلى 19,050,307، منهم 14,111,945 رجلًا وامرأة من المسلمين بنسبة 74 في المئة، و4,938,362 أو 26 في المئة من غير المسلمين (يُنظر الجدول (3-11)). كان هذا بوضوح هو عدد السكان، منهم 3.6 مليون شخص، أي ما يقرب من 19 في المئة، تحت سن العاشرة؛ و9.7 مليونًا أخرى أو 50.1 في المئة، بين سن العاشرة والأربعين عامًا؛ و6.7 مليون أو 31 في المئة، فوق سن الأربعين. كان معدل المواليد 3.75 في المئة فقط في العام، وكان معدل المسلمين أعلى قليلًا من المِلل الأخرى في ما يتعلق بنسبة المسلمين إلى مجموع عدد السكان. وبلغ معدل الوفيات 2.12 في المئة، وهو ما جعل الزيادة الطبيعية نحو 1.63 في المئة، أي 310,000 شخص فقط في المجمل[97]. وفي الواقع، كان ازدياد عدد السكان في السلطنة أقل من هذا القدر بشكل ملحوظ خلال عهد عبد الحميد، من 17,143,859 في عام 1884 إلى 19,050,307 في عام 1897، بمتوسط 7/ 10 لنسبة 1 في المئة، في حين

(96) Devlet-i Aliye-i Osmaniye, Maliye Nezareti, vol. 1, pp. 164-165; Devlet-i Osmaniye, Nezaret i Umur-u Ticaret ve Nafia, Istatistik-i Umumi Idaresi, pp. 109-110.

(97) Devlet-i Osmaniye, Nezaret i Umur-u Ticaret ve Nafia, Istatistik-i Umumi Idaresi, pp. 19-21, 24-25.

ظلت السلطنة سليمة، ويرجع ذلك على الأرجح إلى القتل الذي لحق بجميع العناصر السكانية بسبب الأنشطة الإرهابية والتدابير المضادة لقمعها (يُنظر الجدول (3-12)). وإذا تذكرنا أنه خلال العامين المذكورين نفسهما دخل 202,822 لاجئ مسلم إلى السلطنة (وجاء عدد 812,193 لاجئًا إضافيًا بين عامي 1878 و1884)، وأن أعدادًا كبيرة من المسيحيين كانوا يفرون إلى بلغاريا واليونان بسبب الاضطرابات في مقدونيا، يتضح أكثر لماذا عانى المسلمون خسارة في السكان أكثر بكثير من غير المسلمين.

الجدول (3-10)

الميزان التجاري العثماني (1878-1912) (بملايين القروش)

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات
1878-1879	839.6	2,000.4
1879-1880	876.0	1,941.7
1880-1881	849.7	1,784.7
1881-1882	1,139.5	1,948.6
1882-1883	1,096.4	2,019.2
1883-1884	1,239.0	1,975.7
1884-1885	1,279.8	2,063.7
1885-1886	1,207.6	2,000.3
1886-1887	1,270.7	2,070.3
1887-1888	1,128.9	2,010.5
1888-1889	1,304.6	1,945.6
1889-1890	1,527.2	2,104.1
1890-1891	1,283.6	2,291.4
1891-1892	1,537.0	2,455.3

يتبع

تابع

1892-1893	1,557.2	2,446.6
1893-1894	1,326.2	2,410.8
1894-1895	1,375.3	2,407.5
1899-1895 (المتوسط)	1,457.7	2,321.3
1907-1899 (المتوسط)	1,672.2	2,655.2
1907-1908	1,921.3	3,476.3
1908-1909	1,843.9	3,143.2
1909-1910	1,829.9	3,593.6
1910-1911	2,193.9	4,125.7
1912-1911	2,471.2	4,499.0

المصدر: لأعوام 1878-1895

Devlet-i Osmaniye, Nezaret i Umur-u Ticaret ve Nafia, Istatistik-i Umumi Idaresi, p. 109.

ولأعوام 1895-1911

Devlet-i Aliye-i Osmaniye, Maliye Nezareti, vol. 1, pp. 164-165; 3, pp. 130-131. vol.

لقد ظهر هذا الأمر الذي استمر خلال السنوات المتبقية من السلطنة في تقارير التعداد الأخيرة (يُنظر الجدول (3-13)). يعكس الانخفاض الحادث في عدد عام 1914 إلى 18.5 مليون، خسارة مقدونيا ويانينه خلال حروب البلقان. لكن إذا أضفنا عدد سكان الأراضي المفقودة كما ظهر في تعداد عام 1906، وهو 2,455,329، إلى تعداد عام 1914، فإن الناتج 20,975,345 سيكون مشابهًا، خصوصًا في ضوء الرقم الإجمالي لعام 1910 البالغ 20,706,170. هذا مدعوم بمقارنة أرقام البلغار واليونانيين الذين غادروا السلطنة إضافة إلى اليهود الذين بقوا في سالونيك. ويشكل العدد الإجمالي البالغ 1,918,010 في حد ذاته الكثير من الخسائر السكانية إذا اعتبرنا أيضًا أن الآلاف من المسلمين فروا إلى الجانب العثماني. وباستخدام الرقم 20,975,345 لعام 1914، نجد أن إجمالي

الزيادة السكانية بلغ 0.6 في المئة في المتوسط لعام 1897، وهي النسبة نفسها في السنوات السابقة[98].

الجدول (3-11)
التركيبة السكانية العثمانية في عام 1897

الملة	الذكور	الإناث	الإجمالي	النسبة
المسلمون	7,499,798	6,612,147	14,111,945	74.07
اليونانيون	1,341,049	1,228,863	2,569,912	13.49
الأرمن الأرثوذكس	546,030	496,344	1,042,374	5.47
البلغار	449,286	380,903	830,189	4.36
الكاثوليك	65,912	54,567	120,479	0.64
اليهود	117,767	97,658	215,425	1.13
البروتستانت	22,963	21,397	44,360	0.24
اللاتين	12,280	10,055	22,335	0.12
الموارنة	15,262	17,154	32,416	0.17
الكلدان	3,866	1,902	5,768	0.03
السريان	19,500	16,054	35,554	0.18
الغجر	10,309	9,241	19,550	0.10
الإجمالي	10,104,022	8,946,285	19,050,307	100.00

المصدر:

Devlet-i Osmaniye, Nezaret i Umur-u Ticaret ve Nafia, Istatistik-i Umumi Idaresi, pp. 15, 16;

جاءت هذه الأرقام من التعدادات العثمانية الرسمية/ بطاقات الهوية التي كان يجري تحديثها باستمرار في إدارة الإحصاء ووزارة الشرطة. يُنظر:

Başvekâlet Arşivi, Teşkilat-ı Devair, Dosya 26/1-3.

---

(98) أعداد السكان بين عامي 1884 و1897 أُخذت من:

Devlet-i Osmaniye, Nezaret i Umur-u Ticaret ve Nafia, Istatistik-i Umumi Idaresi, p. 15;

ولعام 1906 من

Istanbul University Library, manuscript TY 947;

ولعام 1910 من

Devlet-i Aliye-i Osmaniye, Maliye Nezareti, vol. 3, pp. 8-9;

ولعام 1914 من:

Tableaux indiquant le nombre des divers.

الجدول (3-12)

السكان العثمانيون بحسب الديانة (1884-1897)

السنة	المسلمون	غير المسلمين	الإجمالي
1884	12,590,352	4,553,507	17,143,859
1885	12,707,638	4,578,774	17,286,412
1886	12,824,924	4,603,041	17,427,965
1887	12,942,210	4,637,308	17,579,518
1888	13,059,496	4,661,579	17,721,075
1889	13,176,782	4,685,842	17,862,624
1890	13,294,068	4,701,109	18,400,177
1891	13,411,354	4,734,376	18,145,730
1892	13,411,361	4,763,381	18,174,742
1893	13,578,647	4,776,738	18,316,295
1894	13,645,903	4,804,942	18,450,845
1895	13,763,249	4,832,149	18,595,398
1896	13,890,910	4,848,849	18,739,759
1897	14,111,945	4,938,362	19,050,307

المصدر:
Devlet-i Osmaniye, Nezaret i Umur-u Ticaret ve Nafia, Istatistik-i Umumi Idaresi, p. 15; Istanbul University Library, TY5651.

الجدول (3-13)

السكان العثمانيون بحسب الديانة في عامي 1906 و1914

	1906	1914
المسلمون	15,518,478	15,044,846
اليونانيون	2,833,370	1,792,206
الأرمن	1,140,563	1,294,831
البلغار	762,754	14,908
اليهود	256,003	187,073
البروتستانت	53,880	—
الآخرون	332,56	186,152
الإجمالي*	20,897,617	18,520,016

* كان المجموع لعام 1910 هو 20,706,170 نسمة، بانخفاض يزيد على 240,000 من رقم عام 1906.

ثاني وثلاثون: الحياة الحضرية

تغيرت الحياة الحضرية بشكل ملحوظ خلال عهد عبد الحميد الثاني. ففي اسطنبول وإزمير وأدرنة وسالونيك والمدن الرئيسية الأخرى، أصبحت الشوارع والأرصفة معبدة ومضاءة بمصابيح غازية وتم المحافظة عليها نظيفة وآمنة. وتم تشغيل عربات الطرق العامة التي تجرها الخيول، وعادة ما يكون ذلك من أصحاب الامتيازات الأجانب. وكان هناك الآلاف من التجار الصغار الذين يبيعون السلع والمواد الفاخرة من كل بقاع الأرض. وقد وفر عددٌ لا يحصى من مكاتب البريد وخطوط التلغراف والسفن البخارية شبكة من وسائل الاتصال الداخلية والخارجية. وقضت الخدمات الطبية الحديثة على الطاعون باعتباره تهديدًا كبيرًا، ما منح الشخص العادي حياة سعيدة وآمنة أكثر مما كان يبدو ممكنًا قبل قرن فقط من الزمان.

فوق كامل الخليط الحضري للسلطنة، تبرز في الأفق مدينة اسطنبول العظيمة، التي كانت لا تزال عاصمة إمبراطورية شاسعة، وربما كانت المدينة الأكثر كوزموبوليتية في العالم، حيث اختلطت العديد من شعوب السلطنة مع المقيمين الأجانب والزوار العابرون من كل أنحاء الأرض. لقد نالت تميزًا بين مدن السلطنة، حيث كانت تعكس في طابعها العام ومظهرها، التحديث المفروض على السلطنة خلال نصف القرن السابق. مع ذلك، كانت اسطنبول تعاني مشكلاتها الخاصة، وبشكل رئيسي من محاولة استيعاب عدد السكان المتزايد سريعًا، والذي ازداد من حوالى 391,000 رجل وامرأة في عام 1844، إلى 430,000 في عام 1856، مباشرة بعد حرب القرم، و547,437 في عام 1878، ثم في انفجار آخر وصل إلى 851,527 في عام 1886، أي أكثر من 100 في المئة في 40 عامًا فقط. وشمل ذلك حوالى 100,000 من الرعايا الأجانب الذين جاؤوا للإقامة في المدينة خلال الفترة عينها. لم يكن معدل الولادات في اسطنبول أعلى من أي مكان آخر، ولم يكن نموها السريع نتاجًا طبيعيًا للتوسع السريع للحكومة وقطاع الأعمال في المدينة الرئيسية لإمبراطورية كبيرة فحسب، بل أيضًا نتيجة ازدحام الآلاف من المسلمين اللاجئين، حيث كانت اسطنبول بمثابة مركز لجميع الفارين من أوروبا وروسيا وحتى من الجزائر. وقد استمرت الحكومة في دفعهم إلى الريف بأسرع ما يمكن قبل أن يستقروا، لكن كان هذا لا يزال يعني أنه

في أي وقت من الأوقات كان هناك ما يصل إلى 200,000 لاجئ يتجمهرون في شوارع العاصمة، مضطربين، عاطلين من العمل عادةً، تدعمهم الحكومة والمساجد بمبالغ زهيدة، يرهقون موارد المدينة ومرافقها الصحية إلى أقصى حد، ودائمًا على استعداد للثورة تعبيرًا عن معاناتهم وإحباطاتهم. وقد استمرت هذه المشكلة خلال مدة طويلة من عهد عبد الحميد، كما هو موضح في أعداد السكان اللاحقة للمدينة؛ حيث بلغ 903,482 في عام 1897، و864,566 في عام 1906، و855,976 في عام 1910، و909,978 بعد التدفق الحادث عقب كوارث حروب البلقان. وفي عام 1927، بعد أن أهلكت الحروب السكان العثمانيين ودمرت السلطنة، انخفض عدد سكان اسطنبول إلى 690,857، قبل أن تبدأ في الصعود مرة أخرى خلال العهد الجمهوري.

شاركت جميع العناصر السكانية في نمو اسطنبول بين عامي 1878 و1886 (يُنظر الجدول (3-14))، وهي السنوات الوحيدة التي لدينا تحليلات مفصلة لها. وقد زاد المسلمون بنسبة 90 في المئة، واليونانيون بنسبة 60 في المئة، والأرمن بنسبة 53 في المئة، واليهود بنسبة 131 في المئة.

وظلت الخدمة الحكومية تقتصر على المسلمين في الأغلب، حيث كان 95.4 في المئة من المناصب يشغلها المسلمون، و4.6 في المئة فقط يشغلها أفراد من الأقليات. وفي الواقع، عمل 11.4 في المئة من جميع المسلمين المقيمين في المدينة بطريقة ما لمصلحة الحكومة. وفي حين أن رُبع السكان المسلمين كانوا منخرطين في التجارة والصناعة، فإن هذا لم يمثل سوى 39 في المئة فقط من جميع المشاركين في هذه المهن، مقابل 61 في المئة من الأقليات. ومن بين هؤلاء، كان معظم البلغار المقيمين في اسطنبول (81.4 في المئة) يعملون في التجارة والصناعة، وكذلك 43 في المئة من الأرمن، و36.8 في المئة من اليونانيين، و31 في المئة من اليهود. كما تتجلى الرغبة في التعليم بين الأقليات المسيحية من احتلالهم نسبة 52 في المئة من جميع طلاب المدينة على الرغم من قلة عددهم. كان 41 في المئة من اليونانيين و38.6 في المئة من الأرمن كانوا من الطلاب، في حين أن 36 في المئة فقط من المسلمين واليهود كانوا كذلك (يُنظر الجدول (3-15)).

الجدول (3-14)

التركيبة الدينية في اسطنبول (1844-1886)

	1844 (تقديري)	1856 (تقديري)	1878	1886	نسبة الإناث إلى الذكور 1886 (%)
المسلمون	195,836	214,229	203,148	384,836	91
اليونانيون	75,994	97,136	96,044	152,741	66
الأرمن	85,438	80,179	97,782	149,590	78
البلغار	—	—	2,521	4,377	10
الكاثوليك	10,303	10,874	5,610	6,442	101
اليهود	24,083	26,047	19,223	22,394	97
البروتستانت	—	468	511	819	82
اللاتين	—	1,241	396	1,082	110
الأجانب	—	—	122,202	129,243	—

المصدر: جاءت أعداد عامي 1844 و1856 من مكتبة جامعة اسطنبول، TY8949؛ وأعداد عامي 1878 و1886 من
Bâ Irade-i Seniye-i Cenâb-ı Padişahi buda icra olunan Tahrir-i sabık yoklatması mucibince Der Saadet ve Bilad-ı selasede mevcut nüfusun Istatistik Cetvelidir (Istanbul: 1302);

اختصار *Der Saadet nüfus*, pp. 2-4.

تتضمن تقارير التعداد لعامي 1844 و1856 الرعايا الذكور فقط، حيث كانت لأغراض الضريبة والتجنيد؛ وبالتالي، لتوفير أعداد تتناسب مع الجداول اللاحقة، استُخدمت نسب الرجال والنساء عينها الموجودة في تقرير عام 1886 لتقدير عدد السكان الإناث وحساب الرقم الإجمالي التقديري في التقريرين السابقين.

ثالث وثلاثون: الإدارة

كان هناك عدد من المجالات الأخرى التي شعرت بها يد السلطان الإصلاحية. في الإدارة، تم الشروع في البدايات خلال الفترة القصيرة للبرلمان عندما أُصدرت قوانين رئيسية لتنظيم الولايات والبلديات. وقد تأخر قانون الولايات لعام 1876 بسبب مطالبات النواب غير المسلمين بتمثيل يكافئ فئاتهم في المجالس الاستشارية، بغض

النظر عن نسبتهم الصغيرة إلى مجموع السكان، لكن رُفض هذا في النهاية لمصلحة التمثيل النسبي للجماعات الدينية والمجموعات الاقتصادية الرئيسية. كانت أهم مساهمة تتعلق باللائحة التنظيمية الجديدة، وأول تعديل رئيسي لقانون الولايات لعام 1864، هو إنشاء مستوى حكومي جديد، هو الناحية، يتألف من القرى القريبة في القضاء التي يراوح عدد سكانها بين 5000 و10,000 شخص. وقد خُصص له مدير ومجلس استشاري، وكان يؤدي دوره في الأمور المتعلقة بالتقييم والتحصيل الضريبي والزراعة والتعليم والأشغال العامة المحلية. كما أصبحت مجالس الولايات إذاك جمعيات عامة مؤلفة من ممثلين منتخبين في السناجق لمدة أربع سنوات[99].

وُضع قانون محلي جديد لاسطنبول، يحافظ على التنظيم السابق إلى حد ما. وقد ساعد محافظ المدينة (شهر امينى) مجلس من ستة أعضاء؛ لكن صارت المدينة إذاك مقسمة إلى 20 قسمًا، يدير كل منها مجلس منتخب مكون من 8-12 عضوًا، ساعدوا المُختارين ومفتشي الشرطة في القيام بعملهم[100]. وسرعان ما وُجد أن ذلك العدد الكبير من الدوائر غير عملي ومكلف للغاية، فتم خفضه عام 1880 إلى 10[101]. إضافة إلى ذلك، وُضع قانون محلي للولايات، يوفر تنظيم محلي لكل مدينة وبلدة في السلطنة، تحت إشراف وزارة الداخلية. واختارت المجالس الإدارية المحلية مدير الناحية من بين أعضائها، واجتمعت المجالس المحلية، بما في ذلك ممثلو الحكومة والمجالس، مرتين في السنة للموافقة على الميزانيات المحلية[102].

واستجابة للتدخل المتزايد لممثلي القوى العظمى في الشؤون الإدارية العثمانية،

---

(99) Us, vol. 1, pp. 62-66, 82-87, 91-98, 105-113, 122-129, 132-136, 160-168, 191-194; Paşa, *Sait Paşanın*, vol.1, pp. 208-210; *Düstur*, vol. 3, p. 93; Aristarchi Bey, vol. 5, p. 50; *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Tanzimat, V, 10; Meclis-i Mahsus 2382;

ولأن المجلس كان معلقًا، دخل مشروع القانون حيز التنفيذ كقرار مؤقت (قرار نامه) للسلطان، وهو نوع جديد من القوانين، ولم يصدر فعليًا حتى عام 1896؛

Young, vol. 1, pp. 99-105; *Düstur*, vol. 3, p. 120; vol. 6, p. 224; *Başvekâlet Arşivi*, Yıldız K37/Z47/47.

(100) 27 Ramazan 1294/October 5, 1877- *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Tanzimat, V, 28-38; *Düstur*, vol. 4, pp. 420-553; Osman Ergin, *Mecelle-i Umur-u Belediye*, 5 vols. (Istanbul: 1914-1922), vol. 2, p. 31; Young, vol. 6, pp. 151-155 (omits articles 10-62); Yıldız K37/Z47/302.

(101) *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Şurayı Devlet 346.

(102) *Düstur*, vol. 4, pp. 528-570; Young, vol. 1, pp. 69-84; *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Tanzimat, V, 39-51; Devereux, pp. 198-199; Us, vol. 1, pp. 276-282, 300-320, 364-365.

انتقل عبد الحميد إلى السيطرة المركزية على الحُكام المحليين والموظفين المدنيين في جميع أنحاء السلطنة، وغالبًا ما أنشأ خطوط اتصال مباشرة بينهم وبين القصر إضافة إلى علاقاتهم الرسمية مع وزارة الداخلية. وهذه الأخيرة بدورها طورت نظامًا مركزيًا للغاية لم يَسمح بأي انحراف عن اللوائح التنظيمية المركزية، حتى مع أصغر النفقات أو الإجراءات التي تتطلب إذنًا مسبقًا من اسطنبول. وفي خطته الإصلاحية لعام 1879، شدد عبد الحميد على ضرورة تطوير الخدمة الحكومية إلى نوع من المهن الشرفية كما كانت في الماضي، وكذلك إضفاء الطابع المؤسسي على الهيكل البيروقراطي الهائل الذي بنته التنظيمات مع تحسين كفاءته وفعاليته. ولضمان تدريب البيروقراطيين تدريبًا جيدًا، تم التوسع في نظام التعليم العلماني. وفي القمة، أُعيد تنظيم وتوسيع مدرسة الخدمة المدنية، وفتح مدارس جديدة لتدريب خبراء بيروقراطيين في القانون (مكتب حقوق/ Mekteb-i Hukuk) والمالية (مكتب ماليه/ Mekteb-i Maliye)، مع منح خريجيها الأفضلية الأولى كلما كانت هناك وظائف شاغرة في الخدمة المدنية في الولايات. وربما كان إنشاء لجنة الخدمة المدنية ولجنة لتسجيل شؤون موظفي الخدمة المدنية قد أدى إلى تثبيط المبادرة، لكن المعايير العامة للكفاءة والأمانة تحسنت[103]. لقد وُضع نظام معقد للرواتب؛ حيث تم ترتيب جميع البيروقراطيين في سلسلة تصاعدية من الرواتب بحسب الرتبة والمركز، ما أنهى المحسوبية التي غالبًا ما كانت تزيد من عائدات القلة المفضلة. مُنح الصدر الأعظم راتبًا قدره 25,000 قرش شهريًا، والوزراء 20,000 قرش، والوكلاء 10,000 قرش، والمديرون المحليون (müdürs) من 3,000 إلى 10,000 قرش، وفقًا لأهمية إداراتهم، وكُتَّاب البيروقراطية بحد أدنى 1,000 بحسب أهمية مراكزهم. وقُسّمت رواتب منصب الحاكم المحلي إلى ثلاث مستويات، تتقاضى 20,000 أو 17,000 أو 15,000 قرش شهريًا. وقد مُنحت رواتب عالية مماثلة لأعضاء الطبقات العسكرية والدينية للحيلولة من دون إغراء المطالبة بالرشاوى، على الرغم من أن هذا الأمر أصبح مشكلة خطيرة مرة أخرى عندما أدت المشاكل المالية للحكومة إلى استحالة دفع هذه الرواتب في الوقت المحدد وبشكل كامل.

(103) *Düstur*, vol. 4, p. 823; *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Tanzimat, VI, 67; *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Meclis-i Mahsus 2974. 24 Muharren 1297/January 11, 1880 - *Düstur*, vol. 4, pp. 491, 753; *Başvekâlet Arşivi*, Irade şurayı Devlet 2735.

الجدول (3-15)

التركيبة المهنية لسكان اسطنبول في عام 1886

الملة	الخدمة الحكومية		التجارة والصناعة		الطلاب		الأعمال الدينية والأطفال		إجمالي المقابلات
	العدد	النسبة من مجموع السكان	العدد	النسبة من مجموع السكان	العدد	النسبة من مجموع السكان	العدد	النسبة من مجموع السكان	
المسلمون	22,984	11.4	51,073	25.4	73,199	36.4	54,083	26.8	201,339
اليونانيون	348	0.04	33,866	36.8	37,717	41.0	19,873	21.6	91,804
الأرمن	494	0.06	35,979	43.0	32,399	38.6	14,998	17.8	83,870
البلغار	1	—	3,238	81.4	634	15.9	104	2.6	3,977
الكاثوليك	155	4.9	1,783	55.5	845	26.3	426	13.3	3,209
اليهود	99	0.04	6,984	31.1	8,067	36.2	7,244	32.3	22,394
البروتستانت	3	0.06	123	25.3	218	44.7	144	29.4	488
اللاتين	28	5.3	251	47.5	140	26.5	109	20.7	528
الإجمالي	24,112		133,297		153,219		96,981		407,609

المصدر: *Der Saadet Nüfus*, p. 6.

رابع وثلاثون: التطور العسكري

خلال السنوات الأولى من حكمه، كرس عبد الحميد قدرًا كبيرًا من الاهتمام لتحديث قواته المسلحة. ربما كان التغيير الأكثر أهمية هو استئناف السلطان الدور العسكري القديم لأسلافه بفعالية. وقد احتفظ بمنصب القائد العام المنصوص عليه في دستور عام 1876، وأحال منصب السرعسكر إلى منصب تابع بشكل أساسي، ومارس سلطاته مباشرة من خلال سلسلة من اللجان العسكرية. لقد أُسّست اللجنة العليا للتفتيش العسكري (تفتيش عمومى عسكرى قوميسيون عالى سى/ Teftiş-i Umumi-i Askeri Komisyon-u Âlisi) تحت رئاسة السلطان الشخصية، للتفتيش على الجيش وتشريع التغييرات اللازمة. وعمل الغازي أحمد مختار باشا مديرًا تنفيذيًا لها، وذهبت عضويتها إلى نحو 40 من ضباط الجيش ذوي الخبرة، بينهم عدد من المشمولين برعاية السلطان بشكل سري، حيث كانوا بمثابة عينيه وأذنيه في الجيش. وقد جاءت المساعدة التقنية الأجنبية في الأغلب من ألمانيا، التي كانت تعتبر أكثر موضوعية تجاه العثمانيين بسبب افتقارها إلى المصالح المباشرة في الشرق الأوسط. لقد أرسل هلموت فون مولتكه، الذي صار إذاك رئيس هيئة الأركان العامة الألمانية، عددًا من أفضل ضباطه، من بينهم فون در غولتس (Colmar von der Goltz)، الذي خدم السلطان لأكثر من عقد، وعاد في ما بعد لقيادة جيش الولايات العربية خلال الحرب العالمية الأولى.

كان السلطان ينوي في الأصل تحديث جميع قواته المسلحة، لكن القيود المالية أجبرته على تأكيد الاعتماد العثماني التقليدي على القوة البرية. وسقطت البحرية، التي تم تقويتها في ظل حُكم عبد العزيز، في حالة من التدهور النسبي، واعتمدت السلطنة بشكل أساسي على الصناعة الألمانية في المدافع والأسلحة الأخرى. وبين عامي 1885 و1888 وُضعت مدافع ضخمة صنعتها شركة كروب في مكانها لحماية المضائق، وكذلك خط دفاع چاتالجا شمال اسطنبول[104]. وسرعان ما حلت بندقية ماوزر (Mauser) الألمانية الحديثة محل القربينات القديمة التي كان يستخدمها العثمانيون

(104) Von der Goltz, *Generälfeldmarschall Colmar Freiherr von der Goltz Denkwürtigkeiten* (Berlin: 1929), pp. 124-125; M. A. Griffeths, "The Reorganization of the Ottoman Army Under Abdülhamid II, 1880-1897," Unpublished Ph.D. Dissertation, University of California, Los Angeles, 1966, pp. 68-69.

في السابق[105]. وأُعيد تنظيم هيئة الأركان العامة (اركان حربيه) وقصرها بشكل أساسي على إعداد الدراسات التي تتعلق بالهيئة وجمع البيانات والإحصاءات عن الجيش، بينما أُنشئت هيئة الأركان العامة المُساعِدة (معيت سنيه اركان حربيه/ Maiyet-i Seniye Erkân-i Harbiye) لإبلاغ إرادة السلطان بشكل مباشر إلى الهيكلية العسكرية.

أعيد في عام 1886 تنظيم نظام التجنيد الإجباري وجعله أكثر شمولًا. وأصبحت مناطق الجيش أيضًا مناطق للتجنيد، وتولت مراكز الاحتياط (الرَّديف) مهمة تحديد المجندين وعملية تجنيدهم والتأكد من أنه لم يتم إدراج سوى الرجال المؤهلين. بُذلت محاولات لتمديد التزام الخدمة لجميع الذكور المسلمين الذين يبلغون من العمر 20 عامًا فما فوق، على الرغم من أن الإعفاءات التقليدية الممنوحة لسكان اسطنبول وضواحيها أُبقي عليها إلى جانب تلك الخاصة بألبانيا والحجاز ونجد في شبه الجزيرة العربية وطرابلس وبنغازي في شمال أفريقيا. وتم استثناء البدو التركمان والأكراد والعرب، لكن تم تضمين اللاجئين الأتراك المهاجرين في الالتزام، ما وفر مصدرًا رئيسيًا جديدًا للرجال من أجل الجيش[106]. وتم أخيرًا إلغاء البدائل الشخصية (بدل شخصى/ bedel-i şahsi)، لكن استمر الإعفاء من طريق الدفع النقدي[107]. وتم إعفاء الطلاب في المدارس الدينية والعلمانية طالما استمروا في دراستهم. وصارت المدة المطلوبة للخدمة الفعلية ثلاث سنوات فقط، تليها ست سنوات في الاحتياط النشط (احتياط)، وتسع في الاحتياط غير النشط (رَديف)، واثنان في الدفاع الوطني (مُستحفِظ).

كان سلاح الفرسان الحميدية إضافة هامة للجيش خلال السنوات الأخيرة من حكم عبد الحميد (1891)؛ وقد كان يتألف من رجال العشائر الكردية والتركمانية من شرق الأناضول. في البداية تم تنظيمه لمواجهة قوات القوزاق الروسية في القرم[108]، وكذلك للسيطرة على القبائل نفسها من طريق جعل التنظيم الجديد مسؤولًا عنها. لقد شُكّل سلاح الفرسان أولًا في المناطق البدوية المجاورة للحدود الروسية في ولايات فان

(105) Foreign Office Archives, Public Record Office, London, 195/2053, 22 May 1890.

(106) Young, vol. 2, p. 395; Griffeths, pp. 75-84; *Asakir-i Nizamiye-i Şahanenin Suret-i Ahzını Mübeyyin Kanunname-i Hümayun* (Istanbul: 1302).

(107) يُنظر أعلاه ص 190-191.

(108) Foreign Office Archives, Public Record Office, London, 195/1718, May 5, 1891.

وبدليس وأرضروم، حيث استُدعي حوالى 50,000 رجل للخدمة وتم تجميعهم في فِرق، يراوح كل منها ما بين 768 و1,152 رجلًا[109]. قدمت كل قبيلة فرقة واحدة أو أكثر، وجهزت القبائل الأصغر فرقًا مشتركة. وكان يُستدعى الرجال فقط عندما يكونوا في الخدمة الفعلية، لكن كان يتم إعفاؤهم وعائلاتهم أيضًا من جميع الضرائب باستثناء العشور وضريبة الحيوانات. وكان من المفترض أن يتم توفير الأسلحة لهم عند المشاركة في القتال فقط، لكن في الواقع تمكّن معظمهم من الاحتفاظ بأسلحتهم التقليدية[110]. دخل الشباب عادة في سن سبعة عشر عامًا، وعملوا كمتدربين لمدة ثلاث سنوات، ثم خدموا في القوة النظامية حتى سن الثلاثين، وبعد ذلك انضموا إلى الوحدات الاحتياطية حتى بلوغ سن الأربعين. كانت الفِرَق يقودها رؤساء العشائر، لكن ضباط الجيش النظاميين ذهبوا أيضًا لتدريب الرجال والتأكد من تنفيذ الأوامر بشكل شامل. وأُسّست مدرسة العشائر (عشيرت مكتبى/ Aşiret Mektebi) لتدريب الضباط التركمان والأكراد المحليين، لكن لم يتخرج أكثر من خمسة عشر رجلًا في أي عام من الأعوام. كما أُرسل بعض ضباط الصف من البدو إلى سلاح الفرسان النظامي والمدارس العسكرية من أجل التدريب، ومن ثم عادوا إلى وحداتهم الأصلية، ليشكلوا معظم القادة. وقد نمت قوة الحميدية العشائرية الجديدة بسرعة كبيرة، إلى 40 فرقة في عام 1892، و56 في عام 1893، و63 في عام 1899، واستُخدمت لقمع الإرهاب في شرق الأناضول. مع ذلك، لم تُنفَّذ المقترحات المقدمة لتطبيق أساليب مماثلة على أجزاء أخرى من السلطنة[111]، وأُهمل هذا النظام بعد خلع عبد الحميد.

خامس وثلاثون: العدالة

كان الجانب الأكثر صعوبة في المجال القضائي هو افتقاره للوحدة؛ إذ كان هناك على الأقل أربعة أنظمة من المحاكم تعمل في السلطنة، تحت إشراف سلطات حكومية مختلفة. وكان كل نوع مخصص لفئات مختلفة من الناس وفقًا لأساليب مختلفة وقوانين مختلفة. فقد عالجت المحاكم النظامية العلمانية، القضايا الجنائية والمدنية

(109) Foreign Office Archives, Public Record Office, London, 195/1718, May 5, 1891.

(110) Foreign Office Archives, Public Record Office, London, 195/1981, December 30, 1897; Griffeths, p. 122.

(111) Griffeths, pp. 123-124.

بين الرعايا العثمانيين، باستثناء تلك المتعلقة بالزواج والوفاة والطلاق والميراث والتي كانت لا تزال تدخل ضمن نطاق محاكم المِلَّة. وكان اختصاص المحاكم القنصلية هو النزاعات التجارية التي تتعلق برعاياها وغيرها من الأمور المخصصة لها بموجب معاهدات الامتيازات. وقد عالجت المحاكم التجارية المختلطة المنازعات التجارية الناشئة بين العثمانيين وغيرهم أو بين غير العثمانيين من مختلف الجنسيات. وكانت المحاكم النظامية والمحاكم التجارية المختلطة تدخل ضمن اختصاص وزارة العدل؛ وكانت المحاكم الدينية الإسلامية تدخل تحت السلطة القضائية لمكتب شيخ الإسلام؛ وكانت المحاكم الدينية غير الإسلامية تابعة لوزارة الخارجية في البداية ثم مكتب رئيس الوزراء؛ وظلت المحاكم القنصلية تحت إشراف وزارة الخارجية. وقامت كل هيئة إشرافية بتطبيق وفرض أنظمة ومعايير مختلفة، ما زاد من تعقيد الوضع.

داخل هذه الهيكلية المعقدة كانت هناك العديد من الصعوبات. كان يُدفع للقضاة في المحاكم النظامية والمحاكم الدينية الإسلامية بشكل رئيسي من المتقاضين في شكل رسوم، مع عدم وجود رواتب تأتي من المؤسسات الدينية أو خزانة الدولة. مع ذلك لم يقض الاستقلال المالي على التأثير الإداري، لأن الحكومة مارست سيطرتها من خلال سلطتها في تعيين وإقالة القضاة. علاوة على ذلك، تم تشجيع القضاة أنفسهم على تكملة دخولهم من طريق تقاضي الرشاوى من الأطراف المتنازعة. وقد تعهد رجال التنظيمات مرارًا وتكرارًا بأن المحاكم ستكون مستقلة عن الحكومة، لكن مجلس الدولة ومحاكم الاستئناف في اسطنبول ظلت تحت السيطرة المباشرة للصدر الأعظم، في حين أن محاكم الولايات كانت تحت إشراف الولاة ومرؤوسيهم. ولا يمكن القول بأن المحاكم القنصلية كانت خالية من العيوب، لأن أولئك الذين كان بإمكانهم الدفع غالبًا ما تصير الأفضلية إليهم. وقبل كل شيء، كانت المحاكم النظامية مزدحمة للغاية. وكثيرًا ما كان يتم تأجيل القضايا لشهور، حيث يتم حبس المتهم في السجن من دون إمكانية الكفالة. وعلى الرغم من وجود فرصة للاستئناف، إلا أنها كانت خاضعة لتأثير القضاة الأصليين وكذلك المسؤولين الحكوميين، حتى أن الشخص المدان نادرًا ما كان قادرًا على عرض قضيته قبل أن يقضي سنوات عديدة من عقوبته[112]. ولم تكن هناك مدارس لتدريب القضاة على أنظمة القانون

---

(112) Karal, vol. 8, pp. 342-343.

العلماني المطبقة في المحاكم النظامية، وترددت التنظيمات عن التدخل في المحاكم الدينية الإسلامية خوفًا من إغضاب العلماء[113]. وقد نفذت جيوش الولايات معظم الأحكام، ما منح الرعايا فرصة ضئيلة لممارسة حقوقهم. وبالطبع لهذا السبب أصر الأجانب في السلطنة على البقاء تحت الولاية القضائية لمحاكمهم القنصلية.

اعترف دستور عام 1876 بهذه الصعوبات لكنه لم يفعل الكثير لحلها. وقد أعلن المبادئ العامة التي كان مفادها وجوب حماية حقوق الجميع، وإبقاء القضاة مستقلين عن سيطرة الحكومة، وتوفير مدافعين عموميين للفقراء. وقد تُرك للبرلمان تفصيل هذه المبادئ، لكن عندما تم حله تُرك الإصلاح القضائي للسلطان. حدد عبد الحميد في خطته الإصلاحية لعام 1879، عددًا من الإصلاحات القضائية المهمة التي كان يرغب في تنفيذها:

> 1. العمل الكامل لتطبيق قانون تنظيم المحاكم العلمانية ومهامها؛ 2. إعداد قانون للإجراءات في المحاكم الابتدائية؛ 3. إعداد قانون للإجراءات في محاكم الاستئناف؛ 4. إعداد لائحة لتنفيذ الأحكام القانونية 5. كما تم بالفعل في اسطنبول، تم أيضًا تعيين مسؤولين خصوصيين لتنفيذ الأحكام القضائية في هيئة المحاكم الابتدائية في كل ولاية ومقاطعة ودائرة، لرفع أيدي ضباط الجيش عن ذلك العمل المهم الخاص بتنفيذ الأحكام القانونية؛ 6. تعيين مفتشين قضائيين في كل ولاية؛ 7. تعيين مُدَّعين عموميين في محاكم الاستئناف في الولايات، ومُدَّعين عموميين مساعدين في المحاكم الابتدائية للمقاطعات؛ ومن خلال تعيين أشخاص مؤهلين كمدعين عموميين في المحاكم الأدنى درجة، ينتهي خوف المُدَّعين والمُدَّعَى عليهم على حد سواء من المحاكم؛ 8. تقسيم محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية في الولايات إلى قسمين، مدني وجنائي، وتعيين رؤساء فرعيين لكل محكمة استئناف[114].

وقد تحققت هذه الأهداف وغيرها في إطار سلسلة قوانين دخلت حيز التنفيذ خلال السنوات القليلة التالية.

تمثلت الخطوة الأولى في إعادة تنظيم وتوسيع وزارة العدل، التي أنشأها عالي في الأصل عام 1870. وقد منح قانون تنظيمي صدر في 4 أيار/ مايو 1879

---

(113) Ibid., p. 344.

(114) Shaw, "A Promise," p. 361.

الوزارة الحق في السيطرة ليس على المحاكم النظامية فحسب، بل أيضًا على محاكم الاستئناف في مجلس الدولة والمحاكم الدينية، باستثناء وحيد هو المحاكم الإسلامية التي بقيت تحت سلطة شيخ الإسلام. وقُسّمت الوزارة إلى إدارات للتعامل مع القضاء الجنائي والمدني، ومحاكم المِلة لغير المسلمين، والمحاكم التجارية المختلطة. وقد عُيِّن الوزير عضوًا في مجلس الوزراء لأول مرة، ما منحه ومستشاريه سلطة تطوير تشريعاتهم(115).

تقرر توسيع مدرسة القانون الجديدة (مكتب حقوق شاهانه/ Mekteb-i Hukuk-u Şahane) التي أُسست في عام 1878، لتدريب موظفي الخدمة المدنية إضافة إلى قضاة المحاكم النظامية، وقد توسعت بسرعة خلال العقد التالي، ما أدى إلى تخريج ما يصل إلى مئة من الخريجين المدربين جيدًا كل عام. ومع توفر قضاة جدد، تم التوسع في نظام المحاكم النظامية ليشمل الولايات الأبعد، مع تقسيم المحاكم الجنائية والمدنية إلى محاكم ابتدائية (بدايت) ومحاكم استئناف، تأتي في مقدمها محكمة النقض (محكمه تميز) في اسطنبول. وافتُتحت محاكم تجارية جديدة (تجارت محكمه سى) في المراكز التجارية الرئيسية(116). وقد اتُبعت سلسلة من اللوائح للتأكد من أن القضاة المعينين حديثًا هم فقط من الخبراء القانونيين الأكفأ، وأنهم يتلقون الرواتب والترقيات التي يستحقونها، وأن الفاسدين وغير الأكفاء قد جرى عزلهم ومعاقبتهم(117).

---

(115) *Düstur*, vol. 4, pp. 125-131; *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Tanzimat, VI, 83-87, Irade, Şurayı Devlet 2471.

(116) *Başvekâlet Arşivi*, Yıldız K35/Z44/2250.

(117) صدرت القوانين الأساسية المتعلقة باختيار القضاة في الولايات في 6 و25 شوال 1296هـ الموافق 23 أيلول/ سبتمبر و12 تشرين الأول/ أكتوبر 1879م -
Başvekâlet Arşivi, Meclis-i Mahsus 3025 and 3007;
وتم تنقيحها في 7 ربيع الثاني 1300هـ الموافق 13 شباط/ فبراير 1883م -
Düstur, vol. 5, pp. 1058-1062; Young, vol. 1, pp. 182-184; *Başvekâlet Arşivi*, Nizamat, III, 103; *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Meclis-i Mahsus 4079.
كما أن القضاة كانوا يراقَبون عن كثب بواسطة لجنة سجل الأحوال، وكان يُحتفظ بسجلات لجميع قراراتهم إضافة إلى أي أخطاء ارتكبت خلال حياتهم المهنية؛ 22 جمادى الثانية 1305هـ الموافق 5 آذار/ مارس 1888م -
Düstur, vol. 5, pp. 1058-1062; *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Meclis-i Vâlâ 4079; Istanbul University Library, TY3398.

في عامي 1880 و1881 سُنَّت قوانين لتحقيق إرادة السلطان في اتباع إجراءات قياسية منتظمة في المحاكم الجنائية والمدنية، ما يضمن للرعايا المحاكمة بشكل عادل من دون تدخل من مسؤولي الدولة أو أي شخص آخر(118). وقد تم توضيح حقوق ومهام المدعين وموظفي المحاكم، وتوفير محامين عموميين؛ ونصت قوانين إضافية على مهام المحامين. وتم تحديد رواتب القضاة ومرؤوسيهم، وسُمح لهم بالاحتفاظ بما لا يزيد على خُمس رسوم المحكمة، وإرسال الباقي إلى الخزانة. أصبحت الشرطة الإقليمية والمحلية مسؤولة عن إنفاذ قرارات المحاكم، وتم منع الجيش من التدخل. وقد أُقرّت قوانين خاصة لحماية الرعايا من المصادرة والتفتيش التعسفي لمنازلهم من دون إذن المحاكم، مستشهدة بمواد الدستور. وبمجرد تخرجهم من مدارس الحقوق، كانت الحكومة ترسل مفتشين قضائيين إلى الولايات للتأكد من الامتثال للقوانين الجديدة. وافتُتحت محاكم ابتدائية واستئناف جديدة في الولايات الأبعد، وتم الانتهاء من القضايا المتراكمة. وضُبطت رسوم المحكمة بشكل دقيق؛ وهكذا أُتيحت المحاكم حتى لأفقر الرعايا(119).

لم يُنظَّف النظام القضائي العثماني من جميع الانتهاكات والمظالم على نحو مما كان عليه الحال في أنظمة الدول الأخرى. لكن، عمومًا، وُضع معيار من الأمانة والكفاءة لا مثيل له في التاريخ العثماني لجميع الرعايا بغض النظر عن دينهم. وتحت إشراف سلسلة من وزراء العدل المؤهلين، وأبرزهم أحمد جودت باشا، وُضعت القوانين الجديدة موضع التنفيذ. ووجد المتمردون أن النظام مقيد، وعندما اتُهموا بانتهاك القانون، اعترضوا بأنه كان خطأ التنظيم القضائي. وكان معظم الأوروبيين في السلطنة والأقليات التابعة لهم متحاملين للغاية على المسلمين، حتى أنهم لا يسمحون لأنفسهم بالتقاضي في المحاكم العثمانية بغض النظر عن حالتها

---

(118) صدر كلا القانونين بتاريخ 19 جمادى الثانية 1296هـ الموافق 13 حزيران/ يونيو 1879م. توجد هذه الإجراءات المدنية في:

Başvekâlet Arşivi, Meclis-i Tanzimat, VI, 16,

والإجراءات الجنائية في:

Başvekâlet Arşivi, Meclis-i Tanzimat, VI, 98 and Irade, Meclis-i Mahsus 508;

التي تم تنقيحها في 10 جمادى الأولى 1313هـ الموافق 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1895م -

Düstur, vol. 7, p. 31.

(119) *Başvekâlet Arşivi*, Yıldız K35/Z14 no. 4.

المُطوَّرة. لذلك رفضت القوى العظمى قبول تطبيق اللوائح التنظيمية على المحاكم المختلطة والقنصلية، ما أبقى النظام مقسمًا وظل ذلك الادعاء بأن المسلمين غير قادرين على الحُكم بين غير المسلمين بعدل ونزاهة قائمًا. وعلى الرغم من أن بعض الأفراد البارزين عانوا تدخل القصر، فنادرًا ما جرت محاكمة مثل هذه الحالات. ولم يكن هذا وثيق الصلة بالطريقة التي تحققت بها العدالة بين الجماهير، التي كانت حقوقها مصونة على نطاق أوسع بكثير مما كان عليه الحال في الماضي.

سادس وثلاثون: التعليم

بالنسبة إلى أولئك الملتزمين بنهج التنظيمات في الإصلاح والتحديث، كان التعليم العلماني هدفًا عمليًا مطلوبًا لإنتاج نوع الأفراد اللازمين لإدارة الحكومة والمحاكم والجيش. وقد أكد عبد الحميد في خطته الإصلاحية لعام 1879 على أنه: "إذا كانت هناك أي أوجه قصور أو ثغرات في التنظيم الحالي للتعليم العام، فيجب وضع حد لها". وبناء على ذلك، قدم مخططًا واسعًا لتطوير المدارس على جميع المستويات في جميع أنحاء السلطنة[120].

مع ذلك، تم عمل القليل جدًا خلال سنوات حكمه الأولى. فقد أدى نظام التنظيمات القديم الذي تم من خلاله بناء المدارس بأموال ومبادرات محلية إلى تطور عشوائي إلى حد ما في أنحاء السلطنة. وقد أدى وجود العديد من أنظمة المدارس المستقلة التي تديرها الدولة والمِلل والعديد من المنظمات الأجنبية إلى الحيلولة من دون نوع الوحدة التي ربما سهلت إصلاح النظام التعليمي. ولم يكن هناك ما يكفي من المعلمين وبالتأكيد لم يكن هناك ما يكفي من الأموال. ومن دون نظام شامل للمدارس الابتدائية العلمانية، لم يكن هناك ما يكفي من الطلاب المؤهلين للاستفادة من التدريب الفني والمتخصص المُقَدم في المدارس العليا الجديدة، وبالتالي كان التقدم بطيئًا.

جاء الانفراج الحقيقي في عام 1883، عندما طور السلطان ضريبة الإعانة القديمة (اعانه ويركى سى/ Iane Vergisi) من العُشر المفروض على العشور منذ عام 1866 لتوفير رأس المال للبنوك الزراعية، إلى ضريبة إضافية تبلغ حوالى 39 في المئة

---

(120) Shaw, "A Promise," p. 363.

(حرفيًا سُبع ورُبع). وتم تخصيص ثلثي المبلغ للتنمية الزراعية، والثلث المتبقي ويسمى (معارف حِصه اعانه سى/ Maarif Hisse-i Ianesi)، يتم توفيره لبناء مدارس عامة جديدة[121]. وبفضل هذه المساعدة توسع التعليم العلماني العام بسرعة[122]. ليس لدينا إحصاءات كاملة بشأن جميع المدارس الفنية العليا في عهد عبد الحميد، لكننا نعلم أن مدرسة الخدمة المدنية خَرَّجت 620 طالبًا بين عامي 1878 و1897؛ أما مدرسة القانون فخرَّجت 502 طالبًا بين عامي 1885 و1897؛ ومدرسة الطب 882 طالبًا بين عامي 1874 و1897؛ ومدرسة الفنون الصناعية 352 طالبًا خلال الفترة عينها. وبعد تأسيس مدرسة الطب البيطري في عام 1891، كان متوسط التسجيل السنوي فيها في السنوات السبع الأولى 42 طالبًا، وقد تخرج فيها 40 طالبًا خلال هذه السنوات نفسها. وبلغ متوسط عدد طلاب مدرسة "حلقه لى" الزراعية 77 طالبًا سنويًا بين عامي 1892 و1898، تخرج منهم عدد 39. وقد أدى تركيز المدارس في اسطنبول إلى مشكلة تم حلها من خلال إنفاق ضريبة العُشر الإضافية في جميع أنحاء السلطنة، بحيث أنه بحلول عام 1897، صار 1 في المئة من المدارس الابتدائية و7 في المئة من الرُّشديَّة و3.6 في المئة من المدارس الإعدادية موجودًا في اسطنبول[123].

بحلول نهاية عام 1897، كان لدى نظام المدارس العسكرية، 29 مدرسة رُشدِيَّة، تتضمن ستة في اسطنبول وواحدة في كل ولاية أخرى، تضم 8,247 طالبًا. وكان في المدارس العسكرية العليا 15,351 طالبًا، منهم 15,328 من المسلمين و11 يهوديًا و10 يونانيين واثنين من الأرمن. ومن عام 1873 إلى عام 1897، خرجت كلية العلوم الحربية 3,918 طالبًا، ومدرسة الهندسة 669 طالبًا، ومدرسة الطب العسكرية 3,602 طالبًا، وقسم الخدمة المدنية في مدرسة الهندسة العسكرية 126 طالبًا، بإجمالي 7,313 طالبًا، وهو عدد أكبر من أولئك الذين تخرجوا من المدنيين في الأكاديميات العليا خلال السنوات نفسها[124]. واحتفظت البحرية بنظام مدرسي أصغر بكثير، تضمن مدرسة رُشدية واحدة بها 303 طالبًا، ومدرسة بحرية تجارية (قبودان تجارت مكتبى) بها 107 طالبًا، والأكاديمية البحرية (بحرية شاهانه) بها

---

(121) 27 ربيع الثاني 1301هـ الموافق 26 شباط/ فبراير 1884م. النص غير موجود.

(122) يُنظر أعلاه ص 211-214.

(123) Devlet-i Osmaniye, Nezaret i Umur-u Ticaret ve Nafia, Istatistik-i Umumi Idaresi, pp. 62-63.

(124) Ibid., pp. 74-75.

429 طالبًا، ومدرسة كتابية (مُنشاى كُتَّاب/ Munşa-i Kuttap) بها 20 طالبًا، ومدرسة للقذائف (Heydehane) بها 974 طالبًا. ومن عام 1876 إلى عام 1897، خرَّجت هذه المدارس 1,758 طالبًا، بمعدل 160 طالبًا سنويًا[125].

كان لمختلف المِلل غير الإسلامية في عام 1897، 5,982 مدرسة ابتدائية، تضم 8,025 معلمًا و317,089 طالبًا؛ و687 مدرسة رُشْدِيَّة، تضم 2,274 معلمًا و23,192 طالبًا؛ و70 مدرسة إعدادية، تضم 584 معلمًا و10,720 طالبًا. ومثلها مثل المدارس العامة، انتشرت على نطاق واسع في جميع أنحاء السلطنة، ومثلت نسبة 2.4 في المئة فقط من المدارس الابتدائية، و14.7 في المئة من الرُشْدِيَّة، و24 في المئة من الإعدادية في اسطنبول[126]. وفي ما يتعلق بالمِلل، كان لليونانيين الأرثوذكس أكبر عدد من المدارس (4,390)، تبعهم البلغار ما يعكس اهتمامهم القوي بمقدونيا (693)، والأرمن الغريغوريون (653)، واليهود (331)، والأرمن البروتستانت (198)، والصرب (85)، والوالاشيون (63)، واليونانيون الكاثوليك (60)، والكاثوليك الآخرين (50)[127].

أخيرًا، كانت هناك مدارس تحظى برعاية مبشرين أجانب، منها 246 مدرسة ابتدائية، تضم 728 معلمًا و16,629 طالبًا؛ و74 مدرسة رُشْدِيَّة، تضم 551 معلمًا و6,557 طالبًا؛ و63 إعدادية، تشمل مدارس ثانوية مثل روبرت كولدج، التي يديرها أميركيون، وتضم 464 معلمًا و8,315 طالبًا. وقد رعى المبشرون من الولايات المتحدة أكبر عدد من المدارس (131)، يليهم الفرنسيون (127)، والإنكليز (60)، والألمان (22)، والإيطاليون (22)، والنمساويون (11)، والروس (7). وفي حين أنها قدمت تعليمًا ممتازًا، فقد أُنشئت أساسًا لغرض التبشير الديني. لذلك، كان معظم الطلاب من غير المسلمين الذين درسوا خلالها، نشأوا مرتبطين بالقيم الثقافية الغربية وطرق تفكيرها وازدراء ما يتعلق بالإسلام. وقد استخدمت الجماعات التبشيرية نفوذ حكوماتها لمقاومة جميع جهود العثمانيين للإشراف - ناهيك بالسيطرة - على مناهجها الدراسية، بينما تعاطفوا أحيانًا مع الأقليات وشجعوا تطلعاتهم القومية.

---

(125) Ibid., pp. 80-81.

(126) Ibid., pp. 82-83.

(127) Ibid., pp. 83-85.

واجه كذلك النظام المدرسي العلماني الحكومي الجديد، مشكلات لم يتم حلها بالكامل مطلقًا. غالبًا ما كانت الهيكلية الهرمية للتعليم غير فعالة تمامًا وأدت إلى إهدار الكثير من المال. مع ذلك، أُنشئ نظام إشراف فعال، عندما وُضعت سلطة توزيع أموال الحِصة، وكذلك توظيف وفصل المعلمين، في أيدي مجالس تعليمية محلية، كان لديها معرفة أكبر بكثير بالظروف والاحتياجات المحلية وكفاءة المعلمين، أكثر من البيروقراطيين في اسطنبول. وكانت هذه واحدة من الحالات القليلة في عهد عبد الحميد التي أبطل فيها مركزية السلطة. كان هناك عدد قليل من الكتب المدرسية العثمانية، وكان على وزارة المعارف إعداد ونشر الآلاف من الترجمات لتلبية احتياجات الطلاب. وفي هذه العملية، كان عليها أيضًا تطوير مفردات تقنية وأسلوب لغة مكتوبة يمكن الطلاب فهمه. وعلى الرغم من الصعوبات، نجح النظام؛ وأدى إلى تدريس عدد كبير من المواد للقراءة والكتابة. وعلى الرغم من أنه أكد طريقة التعليم الروتينية القديمة التي صارت إذاك محل نقاش في أوروبا لأول مرة، إلا أنه كان لا يزال يُعَلِّم الكثير التفكير بأنفسهم، حيث صار الجيل المتعلم في زمن عبد الحميد هم مؤسسي الجمهورية التركية. ولعل أخطر الضرر جاء من الطبيعة المجزأة لهذا النظام. لقد منحت مدارس الدولة ومدارس المِلة والمدارس الأجنبية لطلابها طرقًا مختلفة تمامًا في التفكير، بأساليب وأهداف مختلفة، وأنتجت العديد من الفصول المتعلمة، مناظرة لبعضها بعضًا غير أنها عدائية وغير قادرة على فهم أو تقدير بعضها بعضًا، وهو ما يمنع ذلك النوع من الوحدة الوطنية والتماسك المطلوب لإبقاء السلطنة موحدة. ومرة أخرى، تم حل هذه المشكلة فقط خلال العهد الجمهوري.

تُوِّج نظام التعليم العلماني الجديد بالجامعة العثمانية (دارُ الفنونُ عثمانى/ Dar ül-Fünun-u Osmani)، التي أعيد تنظيمها وإعادة فتحها بالكامل، بدافع من سعيد باشا في الأساس، في 12 آب/ أغسطس 1900، احتفالًا ببداية العام الرابع والعشرين من عهد السلطان. تم تنظيم الجامعة في أربع كليات تحت الإدارة العامة لوزارة المعارف: كلية العلوم الدينية (علومُ عليه دينيه/ Ulum-u aliye-i Diniye)، كلية الرياضيات (علومُ رياضيه/ Ulum-u Riyaziye)، كلية العلوم الفيزيائية (علومُ طبيعيه/ Ulum-u Tabiiye)، وكلية الآداب (علومُ ادبيه/ Ulum-u Edebiye). وأصبحت تُعتبر مدرستا القانون والطب كليات مساعدة. كان يجب ألا تقل أعمار الطلاب الراغبين في التسجيل عن 18 عامًا، وأن يتمتعوا بشخصية وأخلاق حسنة، وألا يكونوا قد أدينوا بجرائم

أو مقعدين بسبب المرض، وأن يكونوا قد تخرجوا في إحدى المدارس الإعدادية أو الثانوية أو أي من الأكاديميات الفنية العليا، أو يكونوا قادرين على إظهار معرفة مكافِئة من خلال الاختبار. وأن يقتصر التسجيل على عدد يراوح بين 24 و30 طالبًا كل عام في كل كلية، مع إجراء اختبارات تنافسية عند الضرورة. وتُجرى الاختبارات في نهاية كل عام، حيث لا يُقبل سوى من اجتازها في المستوى التالي. وكانت الفصول تجتمع يوميًا على مدار العام باستثناء يومي الجمعة والأحد، وخلال رمضان، ولمدة شهر واحد بعد الامتحانات، وأيام العطلات الرسمية الخاصة. قدمت كلية العلوم الدينية دروسًا في القرآن وتفسيره والسنة النبوية والفقه والفلسفة والدين؛ وقدمت كليتي الرياضيات والعلوم الفيزيائية دروسًا مشتركة في الرياضيات والجبر والهندسة والمحاسبة والعلوم الفيزيائية والكيمياء والأحياء والهندسة الزراعية والجيولوجيا؛ وقدمت كلية الآداب دروسًا في التاريخ العثماني والعالمي والفلسفة والمنطق والأدب العثماني والعربي والفارسي والفرنسي والجغرافيا العثمانية والعامة وعلم الآثار والتعليم. ولأول مرة، كان لدى السلطنة جامعة عاملة، بدأت تنهض بالتعليم العالي الذي كان من شأنه أن يستمر من دون انقطاع حتى يومنا هذا[128].

سابع وثلاثون: التطور الثقافي

ساهمت زيادة المعرفة بالقراءة والكتابة في عهد عبد الحميد في نمو النشاط الثقافي. وقد تم بناء العديد من المكتبات العامة. وازدهرت الطباعة العثمانية، مع تدفق آلاف الكتب والمجلات والصحف والكتيبات بين أيدي جمهور متحمس. وباستخدام الطباعة، حل المؤلفون محل العلماء كقادة للثقافة وساهموا في التعليم الجماعي العام[129].

من المفارقات أن الانفجار الثقافي كان مصحوبًا بميل نحو الرقابة، ليس من السلطان الاستبدادي فحسب، بل أيضًا من النواب المنتخبين ديمقراطيًا في البرلمان، الذين كانوا كذلك حساسين للانتقاد إلى حد بعيد. وقد حظر التشريع الصادر حديثًا الانتقاد العام للمسؤولين، وتحملت الصحافة مسؤولية مالية عن

---

(128) *Başvekâlet Arşivi*, Irade, Makatib Dosya 58, file 3.

(129) Devlet-i Osmaniye, Nezaret i Umur-u Ticaret ve Nafia, Istatistik-i Umumi Idaresi, p. 67; *Salname-i Devlet-i Aliye-i Osmaniye*, 1326 (1910-1911), *sene-i maliye*, pp. 402-425.

الأخطاء التي تُرْتَكَب في البيانات التي يُدلي بها المسؤولون، وحُظر نشر الصحف الساخرة تمامًا[130]. وقد أسس عبد الحميد إدارة الرقابة في وزارة المعارف لتطبيق قوانين الصحافة والنشر المختلفة. كان انتقاد السلطان محظورًا، لكن لم يكن كذلك بالنسبة إلى وزرائه طالما لم يكن شديدًا للغاية. وتم حظر كتابات بعض المؤلفين "التحريضيين"، بما في ذلك كتابات نامق كمال وضياء باشا، ومؤلفين أوروبيين مثل راسين، وروسو، وفولتير، وهوغو، وزولا. ولم يكن من الممكن استخدام كلمات موحية معينة، مثل "الفوضى" و"الحرية" و"الإضراب" و"الدستور" و"الثورة" و"الاغتيال" و"الاشتراكية" و"الديناميت" و"مراد". وكانت تُفرض غرامة و/ أو تعليق الصحف أو المطابع كلما خالفت القانون. لكن في الواقع، فإن العدد الهائل من المنشورات قد أربك الرقباء إلى حد أن القوانين كانت تُنفذ بشكل متقطع وتعسفي وبصورة خرقاء، من دون الكفاءة التي أصبحت تميز مثل هذه الجهود حول العالم في الآونة الأخيرة. كان من شأن الصحف والكتب المحظورة تحت اسم واحد أن تظهر تحت أسماء جديدة؛ وغالبًا ما كانت المواد المثيرة للفتنة تتهرب من الرقابة. واستمرت كتابة العديد من الأعمال في الخارج وإرسالها عبر مكاتب البريد الأجنبية. وقد تمكن معظم الكتاب من تلبية احتياجات جمهور القراءة من دون انتهاك القانون، ما أدى إلى إنتاج عدد لا يحصى من الروايات والمقالات والأطروحات وغيرها من الكتب، على نطاق واسع ومتنوع للغاية بحيث أصبحت هذه الفترة، في الواقع، واحدة من أكثر الفترات الثقافية حيوية في التاريخ العثماني، ربما تجاوزتها فقط الفترة التي تلت ذلك في العقود الأولى من القرن العشرين.

ثامن وثلاثون: التعليم العام وأحمد مدحت أفندي

أدى التوسع في الطباعة خلال عهد عبد الحميد، والتركيز على التعليم، والتأثير التقني وكذلك الاقتصادي والسياسي لأوروبا، إلى تعطش للمعرفة. ولتلبية هذه الحاجة، كانت تصدر صحف رائجة في ذلك الوقت، مثل **صباح**، و**وقت**، و**ترجمان حقيقت**، وكذلك دوريات وكتب ومسرحيات بوفرة.

---

(130) Us, vol. 1, pp. 144, 171, 201, 224; *Düstur*, vol. 2, pp. 229, 231, 431, 444; *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Mahsus 2659.

كان من أبرز المُرَوِّجين العثمانيين، أحمد مدحت أفندي (1855-1912)، الذي كتب في جميع هذه الوسائل الإعلامية خلال مسيرته المهنية الطويلة. كان قد وُلد في اسطنبول لعائلة فقيرة، ورافق أخاه البيروقراطي إلى بلغاريا ثم إلى نيش، حيث تلقى تعليمه في المدارس العلمانية، ودخل في خدمة مدحت باشا (وأخذ اسم راعيه) في عام 1864، في ولاية الدانوب وبعد ذلك في بغداد، حيث عمل في تحرير الحوليات والصحف المحلية، وجهد عمومًا لتعميم الإصلاحات في الولايات بين الجماهير. وعندما عاد مدحت إلى اسطنبول، جاء أحمد مدحت، وأصبح محررًا لصحيفة الجيش الجديدة **جريده عسكريه**، عندما أصبح سيده صدرًا أعظم. وفي هذه الأثناء، ثَقَّف مدحت أفندي نفسه بالمعرفة الجديدة وبدأ في تغذية طموحاته الأدبية، حيث أسس مطبعة صغيرة وصحيفتين قصيرتي الأجل. ونشر مجلة أدبية، هي **داغارجك** (الجراب)، قدمت مشاركات عدد من الكتاب السياسيين الليبراليين. وأدى استنكار الرقباء إلى نفيه إلى رودس، حيث أمضى أربع سنوات مدرّسًا في إحدى المدارس قبل أن يعود إلى اسطنبول بعد تولي عبد الحميد.

قرر مدحت إذاك أن تكون وظيفته في الحياة هي تعليم الجماهير، وليس دفعهم إلى الثورة. ولدى عودته، قرر قبول النظام السياسي كما هو والعمل من خلال النظام القائم لتحقيق أهدافه. حصل على تأييد السلطان لنشر كتابه، **اس انقلاب** (أصول الثورة)، الذي وصف فيه المناورات السياسية التي رافقت وأعقبت تولي السلطان وقبوله للدستور، وبرر إلى حد ما تعليق البرلمان. وقد تمت مكافأته بتعيينه مديرًا للمطبعة الحكومية (مطبعه عامره)، ورئيسًا لتحرير الصحيفة الرسمية **تقويم وقايع** (تقويم الأحداث). وبعد ذلك بوقت قصير، في عام 1878، وبمساعدة مالية من السلطان، أسس صحيفة **ترجمان حقيقت** (مترجم الأحداث). ومع إشراف صهره المعلم ناجي على تحرير القسم الأدبي، وهو كاتب معروف أيضًا، سرعان ما أصبحت الصحيفة واحدة من أكثر الدوريات قراءة في ذلك الوقت، حيث نَشرت القصص القصيرة والمقالات، ليس لمحررها فحسب بل أيضًا لكبار الكُتاب، مثل أحمد راسم وأحمد جودت وحسين رحمي (كوربينار)، الذين استمر كثير منهم في الكتابة بشكل جيد في عصر الجمهورية. كان مدحت مؤلفًا غزير الإنتاج؛ كتب 33 رواية أساسية، إضافة إلى أعمال في التاريخ والعلوم والفلسفة والدين، دائمًا ما كانت تعمل على التثقيف في إطار التسلية. وقد استخدم لغة وأسلوبًا بسيطين يمكن

حتى لمن لم يتعلم سوى تعليم محدود أن يفهم ما يراد قوله، ولم يتردد في الخروج عن موضوع القصة لتقديم معلومات موسوعية واسعة. كان يسعى دائمًا لنشر المعرفة، وقد كتب أعمالًا لاقت رواجًا مثل: **تاريخ عمومي** (التاريخ العام)، و**كائنات**، وهو كتاب من 13 مجلدًا عن تاريخ البلدان الأوروبية المختلفة، والعديد من روايات الرومانسية والمغامرة. كما واصل الخدمة الحكومية في مهام خاصة، كعمله رئيسًا لكتاب خدمة الحجر الصحي لفترة من الوقت، ثم كمندوب عثماني في المؤتمر الدولي للمستشرقين المنعقد في استوكهولم عام 1888. وقد وُصفت رحلاته في أوروبا في ما بعد في كتابه *Avrupada bir Cevelan* (رحلة في أوروبا). وعلى الرغم من قراءة كتبه على نطاق واسع، بسبب شعبيته وأسلوبه البسيط، فقد ازدراه المثقفون؛ وفي الوقت نفسه، أدى قربه من القصر إلى احتقاره من الأتراك الشباب، وبعد مدة وجيزة من خلعهم عبد الحميد، أجبروه على ترك صحيفته. وقد حاول في ما بعد استئناف مهنته في الكتابة لكنه كان محبطًا من الصحافة الليبرالية في ذلك الوقت، وأيضًا بسبب التغيرات التي سادت الذوق الشعبي، والتي باتت تتطلب أعمالًا أكثر تعقيدًا. مع ذلك، سُمح له بتدريس التاريخ العثماني في الجامعة وفي دار المعلمين، حيث ظل غامضًا حتى وفاته[131].

تاسع وثلاثون: بدايات الدراسات الحديثة: أعمال شمس الدين سامي

في حين سعى أحمد مدحت إلى تثقيف جمهور القراءة الجديد، بدأ كتاب آخرون في تطوير أدوات وأنظمة البحث العلمي وتطبيقها على العلوم الاجتماعية واللغويات، وخصوصًا على دراسة الحضارة العثمانية. وكان من بين مؤسسي الدراسات الحديثة في الدولة العثمانية وتركيا، شمس الدين سامي (1850-1904)، الذي كان قد وُلد لعائلة إقطاعية في ألبانيا، وقضى هو وأشقاؤه معظم حياتهم المبكرة في خدمة شقيقهم الأكبر، الذي كان يدير ممتلكات الأسرة. وكان تعليمه المبكر في يانينه، على الأقل بشكل جزئي في مدرسة المِلة اليونانية، قد منحه معرفة جيدة باليونانية والفرنسية والإيطالية، واكتسب اللغة العربية والفارسية من الدراسة الخاصة. وبالتالي كان لديه

(131) Bernard Lewis, "Ahmed Midhat," in: *The Encyclopaedia of Islam*, New ed. (Leiden: 1954-), vol. 1, pp. 289-290; Sabri Esat Siyavuşgil, "Ahmed Midhat Efendi," in: Maarif Vekâleti, vol. 1, pp. 184-187; Ahmet Hamdi Tanpınar, *XIX. Asır Türk Edebiyatı Tarihi*, I (Istanbul: 1956), pp. 433-466.

أفق أوسع من الصبي المُسلم العادي في ذلك الوقت. وبعد دخوله المهنة الكتابية في يانينه، ذهب إلى اسطنبول (1872) حيث أصبح كاتبًا في قسم الرقابة في وزارة الداخلية. بدأ أيضًا مهنة أدبية، وعمل في العديد من الصحف الليبرالية حتى أُغلقت وأُرسل كبار كتّاب "العثمانيين الشباب" إلى المنفى (6 نيسان/ أبريل 1873). ومثله مثل أحمد مدحت، قرر الشاب شمس الدين أن دوره في الحياة هو دور تعليمي لعامة الناس بدلًا من أن يعاني سلسلة لا نهاية لها من النفي والعودة التي تعرض لها الكتاب السياسيين الليبراليين؛ لذلك تخلى عن عمله الصحافي وعاد إلى الوزارة. وقد بدأ في نشر أعماله الأدبية، حيث قام في البداية بترجمة الروايات والمسرحيات الفرنسية ثم نشر أعماله الخاصة. تم إخراج مسرحيته المأساوية "كفى!" (Besa)، المتعلقة بالحالة في ألبانيا، على مسرح كدك باشا في نيسان/ أبريل 1874. وعمل لمدة عامين محررًا في صحيفة **طرابلس غرب**، وعاد إلى اسطنبول بعد تولي عبد الحميد، وتولى رئاسة تحرير مجلة **محرر** (الكاتب)، بينما شارك مالكها ورئيس تحريرها، أبو الضياء توفيق، الليبراليين مصيرهم من النفي إلى رودس.

في أثناء عمله في مجلة **محرر**، تعرّف شمس الدين على تاجر يوناني ثري يدعى بابادوبوليس، كان يمول عمليات أبو الضياء، وفي غضون وقت قصير تشاركا في تأسيس صحيفة **صباح**، التي أصبحت واحدة من أشهر الصحف اليومية وبالتأكيد أطولها صدورًا في تاريخ السلطنة، حيث استمرت في الصدور كل صباح إلى العدد 10,821 (1876-1916). مع ذلك، تشاجر شمس الدين مع شريكه الثري وترك الصحيفة بعد 11 شهرًا فقط، ليصبح حامل ختم (مُهردار/ mühürdar) والي رودس، ومن ثم عضوًا في لجنة الشحن العسكري (سوقيات عسكريه قوميسيونو/ Sevkiyat-ı Askeriye Komisyonu) التي أنشئت لتسهيل حركة إمداد الجيش خلال الحرب الروسية-التركية. ولدى عودته إلى اسطنبول، أسس وأصبح محررًا لصحيفة أخرى، هي **ترجمان شرق**، ركز فيها على كتابة تقارير حول مؤتمر برلين والمسألة الألبانية الناشئة حديثًا، حيث انجذب إلى القوميين الألبان بسبب أصله وأنشطة شقيقه. وكتب عددًا من المقالات التي تدافع عن وجهة النظر الألبانية حتى أغلقت الرقابة الصحيفة في تشرين الأول/ أكتوبر 1878. وقد انضم شمس الدين إلى الرابطة الثقافية الألبانية في اسطنبول، ليس مناصرة للمطالب القومية الألبانية فحسب، بل

أيضًا لنشر عدد من القواعد والقواميس لتطوير الأبجدية اللاتينية والتقاليد الأدبية المستقلة للغة الألبانية.

بعد ذلك حصل شمس الدين على الدعم من أحد المالكين السابقين لجريدتي **صباح وترجمان الشرق**، وهو مهران أفندي، لنشر سلسلة تسمى مكتبة الجيب **جب كُتبخانه سى**، قدمت للجمهور كلاسيكيات الأدب العثماني والإسلامي وكذلك كتب عن موضوعات أكثر حداثة، وبالتالي شكلت موسوعة في شكل تسلسلي. وقد كانت هذه السلسلة هي التي جذبته مرة أخرى لدعم القصر؛ حيث جعله عبد الحميد كاتبًا ثم عضوًا في لجنة التفتيش العسكرية التي أُنشئت لإبقاء الجيش تحت المراقبة الدقيقة، وهو منصب احتفظ به لبقية حياته. وبدعم من القصر، حَوَّل شمس الدين انتباهه من الترويج للغة الألبانية إلى دراسة التركية العثمانية، التي شغلت معظم اهتمامه بعد ذلك، فعمل على تصنيف سلسلة من القواميس والأعمال المرجعية. وقد عكس كتابه الضخم **القاموس التركي-الفرنسي** (*Dictionnaire turc-français*)، الذي تطور في ما بعد إلى **القاموس التركي (قاموس تركى/** *Kamus-i Turki*)، اللغة الأدبية العثمانية التي طوّرها الكُتاب المعاصرون في القرن التاسع عشر، أكثر من أي عمل آخر. وربما كان أعظم إنجاز له كتابه **قاموس الأعلام** (*Kamus al-A'lâm*)، الذي كان بمثابة موسوعة لجميع المعارف التاريخية والجغرافية والعلمية في ذلك الوقت، مع تراجم للشخصيات السياسية والأدبية الرئيسية. ولم يقم شمس الدين بتجديد مصادره فحسب بل مارس مقارنة وتحليلًا دقيقًا وشاملًا. كما كان مهتمًا بشدة بالتاريخ التركي، خصوصًا الأتراك قبل العثمانيين واللهجات التركية العثمانية المستخدمة في الولايات. وقد اعتُرف به بوصفه شخصية علمية كبيرة في اسطنبول، وأصبح منزله في إرينكوي، على الشواطئ الأناضولية لبحر مرمرة، مركزًا للمناقشات الأدبية والعلمية حتى وفاته عن عمر يناهز 54 عامًا (18 حزيران/ يونيو 1904). وقد بقي العديد من خططه من دون تنفيذ، على الرغم من أنه، في الواقع، حدد نمط البحث التاريخي واللغوي والأدبي الذي كان من شأنه أن يتبع في السنوات اللاحقة[132].

(132) Ömer Faruk Akun, "Şemseddin Sami," in: Maarif Vekâleti, vol. 11, pp. 411-422; Hikmet Dağlıoğlu, *Şemseddin Sami* (Istanbul: 1934).

أربعون: النخبوية والرمزية: حركة ثروت فنون

كانت هناك ردات فعل أخرى مختلفة تمامًا على سياسات عبد الحميد القمعية. كانت هذه الفترة الخاصة بدورية **ثروت فنون** (ثروة العلوم)، التي أسسها أحمد إحسان في عام 1891 لتصبح وسيلة للأدب الجديد. نشرت الكتابات المبكرة للعديد من الكُتّاب المتميزين، منهم الشعراء توفيق فكرت (1867-1915)، وهو محررها خلال أعظم أيامها، وعبد الحق حامد (1853-1937)، وجناب شهاب الدين (1870-1932)، وسليمان نظيف (1870-1927)، والروائيان خالد ضياء أوشاقلي كيل (1865-1945)، وحسين جاهد يالچين. وقد أصبحت كتابات هذه المدرسة تُعرف باسم أدب **ثروت فنون**.

تحت تأثير المدرسة الفرنسية البرناسية[133]، أكّد فكرت والعديد من زملائه مفهوم الفن من أجل الفن، حيث فضلوا الشعر على النثر، وركزوا على التقنية والشكل بدلًا من المحتوى. كان انفصالهم عن الحاضر، ومتعتهم في وصف مشاهد الجمال الطبيعي، واللجوء إلى الرمزية لأغراض فنية، واختيار المفردات العربية الغامضة والفارسية بشكل خاص من أجل التأثير الشعري، كل ذلك مناسبًا تمامًا للحاجة إلى التهرب من الرقابة. وعلى الرغم من أنهم تجنبوا النقد الاجتماعي والسياسي الذي يمكن تمييزه بسهولة، إلا أن كتاباتهم غالبًا ما كانت تحمل رسالة متشائمة وسوداوية. وكانت الكتابات المتفرقة التي تحتج على نظام عبد الحميد الاستبدادي، مثل عَمَل فكرت **سيس** (ضباب)، الذي تزمر من الأجواء الكئيبة التي تخيم على اسطنبول، تفعل ذلك بشكل رمزي. وقد عكست الروايات التي كُتبت أيضًا لقراء من النخبة، التوعك الاجتماعي والفكري في تلك الفترة، وحللت الطبقة العليا للمجتمع العثماني التي كانت تعاني من التأثير الغربي. كان الأسلوب المعقد لكُتّاب ثروت فنون يصعب على الرقباء فهمه، وبالتالي فإن الكثير مما قالوه مر على المستوى الرسمي من دون ملاحظة. وعلى الرغم من افتقاره إلى الجاذبية الجماعية وعدم اهتمامه بالإصلاح المجتمعي، إلا أن هذا النوع كان مع ذلك يعكس بشدة عهد عبد الحميد.

---

(133) المذهب البرناسي حركة أدبية ظهرت في فرنسا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتدعو إلى اعتبار الأدب غاية في حد ذاته تحت مبدأ "الفن لأجل الفن"، وإلى الامتناع عن استعماله وسيلة لمعالجة القضايا الاجتماعية والسياسية. (الناشر)

لكن هذه الحركة الأدبية لم تدم طويلًا؛ إذ بدأت تزداد الخلافات بين توفيق فكرت وأحمد إحسان واكتملت عندما بدأت الريبة تنمو لدى القصر من الشعر والنثر الذي يمكن تفسيره بأكثر من طريقة، وتم وقف الدورية في عام 1897. وبحلول الوقت الذي قام فيه أحمد إحسان بإحيائها في عام 1901، كانت المجموعة قد تفرقت. وقد ذهب العديد من كتابها السابقين إلى وظائف أدبية بارزة في فترة الأتراك الشباب والعهد الجمهوري، لكن ثروت فنون لم تعد بعد مجلة أدبية رئيسية[134].

حادي وأربعون: الاحتجاج السياسي: حركة الأتراك الشباب

في حين أن الانفجار التعليمي في عهد عبد الحميد أنتج مئات البيروقراطيين المتعلمين والأطباء والضباط والكُتّاب المستعدين للعمل داخل النظام، فقد أطلع بعض العثمانيين على الفكر السياسي الليبرالي للغرب الأوروبي. ومثلهم مثل العثمانيين الشباب في الجيل السابق، رفضوا الفرضية الأساسية للتنظيمات، كما قدمها عبد الحميد، بأن التحديث الحقيقي لا يمكن تطبيقه إلا من القمة بواسطة طبقة النخبة. وقالوا بأن الإصلاحات المادية، مهما كانت ناجحة، عُرضة للفشل والانهيار ما لم تكن مصحوبة بإصلاحات سياسية واجتماعية أساسية.

تألف هؤلاء الليبراليين من العديد من المجموعات المعارضة تحت أسماء مختلفة داخل وخارج السلطنة، خلال مدة طويلة من عهد عبد الحميد؛ وقد تجمعوا بالتدرج في تحالف فضفاض سُمي بالأتراك الشباب في جميع أنحاء أوروبا. وقد تمكنت إحدى هذه المجموعات في النهاية، وهي جمعية الاتحاد والترقي، من إجبار السلطان على إعادة البرلمان في عام 1908 وبعد ذلك التنازل عن العرش.

جاء الأتراك الشباب من خلفيات مختلفة، وأعربوا عن معارضتهم بطرق مختلفة. كان الكثير منهم من أكثر أكاديميات عبد الحميد تميزًا، وطلابًا بارزين مدللين من المدرسة الثانوية (الليسيه) في غلطه سراي، وكلية العلوم الحربية في بانغالتي، وأكاديمية الخدمة المدنية، وكلية الطب التابعة للجيش. شعر العديد من الأتراك الشباب بالإحباط من العثمانيين الشباب، وبخيبة أمل من إخفاق مدحت باشا في

(134) Nihat Sami Banarlı, *Resimli Türk Edebiyatı Tarihi* (Istanbul: [n. d.]), pp. 299-329; Hasan Ali Ediz, "Servetifünun," in: *Aylık Ansiklopedi*, vol. II, pp. 729-731; Tahir Alangu, *Serveti Fünun Edebiyatı Antolojisi* (Istanbul: 1958).

منصب الصدر الأعظم والدستور. وقد ذهبوا إلى المنفى في باريس ولندن وجنيف وبوخارست، وإلى مصر بعد الاحتلال البريطاني، حيث عَبَّروا عن معارضتهم في سلسلة من الرسائل الإخبارية الصغيرة، كان من بينها صحيفة *La Jeune Turquie* (تركيا الفتاة) - التي نشرها في باريس خليل غانم، اللبناني الماروني والنائب السابق في برلمان عام 1877 - التي ظلت تصدر لمدة كافية لمنح اسمها للحركة في أوروبا.

في السنوات الأولى من حُكم عبد الحميد، لم تكن الرقابة شديدة بما فيه الكفاية ولم يكن نظام الشرطة قويًا بما يكفي لمنع عدد المثقفين والطلاب والبيروقراطيين المتزايد من التعبير عن معارضتهم للنظام. وقد أصبح الاحتقان قويًا بشكل خاص أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، عندما حاول السلطان موازنة الميزانية من طريق خفض عدد موظفي الوزارات والجيش، وبالتالي فَقَدَ العديد من خريجي مدارسه الذين شعروا - بعد انتهائهم من التعليم - أن لديهم الحق في العمل الحكومي برواتب مجزية. تشكل التنظيم الحقيقي أولًا في الأكاديمية الطبية في أيار/ مايو 1887، عندما شَكَّل كاظم نامي دورو وخمسة من زملائه مجموعة تسمى جمعية الاتحاد والترقي (اتحاد وترقى جمعيتى)؛ التي لا يبدو أنها استمرت طويلًا، لكن بعد ذلك بعامين، في أيار/ مايو 1889، انضم أحد أعضائها الأوائل، وهو مسلم ألباني يدعى إبراهيم طمو، إلى طالب شركسي يدعى محمد رشيد، واثنين من الأكراد هما عبد الله جودت وإسحاق سكوتي، لإعادة تشكيل المجموعة أولًا باسم جمعية الاتحاد العثماني (اتحاد عثمانى جمعيتى)، ثم الجمعية العثمانية للاتحاد والترقي (عثمانلى اتحاد وترقى جمعيتى). وقد دعوا إلى تحقيق خطة للدستورية والعثمانية والحرية، من طريق استبدال السلطان بأحد إخوانه، إما السلطان السابق، مراد الخامس، أو الرجل الذي كان من شأنه أن ينجح في النهاية، وهو محمد رشاد. وقد ارتقت المجموعات الأخرى أو تراجعت اعتمادًا على تأرجح مصالح أعضائها بدلًا من القمع الحكومي القائم.

ظهر بمرور الوقت الجوهر الصلب لليبراليين المتفانين، حيث عزموا على إنهاء نظام الحُكم المطلق بصرف النظر عن وظائفهم الشخصية. عملوا أولًا داخل السلطنة، واضطروا في النهاية إلى مواصلة أنشطتهم في الخارج. كان من أوائل القادة من بينهم، أحمد رضا (1859-1930)، الذي كان نجلًا لأم نمساوية وأبًا عثمانيًا

مُحبًّا للإنكليز، كلاهما ثريان. وبعد تعلمه في فرنسا دخل وزارة الزراعة على أمل تحسين حالة الفلاح العثماني. وعندما أدرك أن التنمية الزراعية كانت مستحيلة من دون تعليم الفلاحين، انتقل إلى وزارة المعارف حيث شغل منصب مدير التعليم في ولاية خُداوندكار قبل أن يغريه الترف الذي قدمته ثروة عائلته للبقاء في أوروبا بعد ذهابه إلى باريس لزيارة المعرض الدولي لعام 1889. سرعان ما أصبح من أتباع الحركة الوضعية لأوغست كونت؛ لكن استغرق الأمر خمس سنوات من التأمل الفكري قبل أن يعود إلى الاهتمام المباشر بالشؤون العثمانية. وفي عام 1894، نشر سلسلة من المذكرات الدبلوماسية للسلطان يطالب فيها بنظام دستوري يضمن أن تكون الحكومة في صف الشعب بدلًا مما سماه أهواء البيروقراطيين. وبرر مطالبته بالبرلمان على أساس تقاليد المشورة الإسلامية والعثمانية القديمة (مشورت)، وفي عام 1895 انضم إلى خليل جانم واستغل ثروته الشخصية لنشر صحيفة نصف شهرية ثنائية اللغة (التركية العثمانية والفرنسية)، هي **مشورت**. وقد جمع حوله العديد من المنفيين العثمانيين، ليقوم بتشكيل واحدة من أهم جماعات الأتراك الشباب في أوروبا، طالبت بتحقيق الحُلم الوضعي، والنظام والتقدم (انتظام وترقى/ intizam ve terakki). وبدخولها السلطنة من خلال مكاتب البريد الأجنبية، بدأت صحيفة مشورت الانتشار في الدوائر الفكرية، ما حفز الفكر الليبرالي وكذلك العمل داخل السلطنة.

يأتي في المرتبة الثانية بعد أحمد رضا في تطوير حركة الأتراك الشباب، محمد مراد أفندي (1853–1912)، وهو تركي قوقازي من داغستان، الواقعة على بحر قزوين، بعد إتمام دراسته الثانوية في روسيا القيصرية، فر إلى الدولة العثمانية في عام 1873، بسبب شعوره بأنه كمسلم سيكون لديه فرص أكبر بكثير. وسرعان ما وجد عملًا في اسطنبول، أولًا كموظف في لجنة الديون العمومية (1874) ثم كمدرس في مدرسة الخدمة المدنية (1878). كان على اتصال مع العديد من الكتاب الليبراليين، وبدأ في نشر أعماله الخاصة؛ كتاب في التاريخ العام مكون من ستة مجلدات (**تاريخ عمومى**)، وكتاب في التاريخ العثماني من مجلد واحد (**عثمانلى تاريخى**). أعقب ذلك برواية سيرته الذاتية، *Turfanda Mı Yoksa Turf a Mı* (أيهما أفضل: الجديد أم القديم؟). ثم قدم العديد من مقترحات الإصلاح للسلطان؛ لكنه سرعان ما يئس من رؤيتها قيد التنفيذ فسافر إلى الخارج عام 1895 حيث توجه إلى مصر أولًا. وبتشجيع لمدة طويلة (1895–1906) من المندوب السامي العثماني، مختار باشا،

بدأ بنشر صحيفته الخاصة **ميزان**. ثم ذهب إلى أوروبا حيث كوَّن مجموعته الخاصة من الأتباع. وجدت صحيفة **ميزان أيضًا** طريقها إلى السلطنة من خلال مكاتب البريد البريطانية والفرنسية، حيث أثارت ردة فعل كبير من تلقاء نفسها.

وداخل السلطنة، واصلت جمعية الاتحاد والترقي التطور، لتشمل إلى جانب المعلمين والطلاب، بعض البيروقراطيين وضباط الجيش وحتى أعضاء فئة العلماء. بدأ إبراهيم طمو بإنشاء فروع في المدن الرئيسية في رومانيا وبلغاريا وألبانيا. لكن قُرب نهاية عام 1895، أدت محاولة مبكرة للانقلاب بالتعاون مع قائد حامية اسطنبول كاظم نامي دورو إلى قمع مجموعة اسطنبول، وأولئك الذين قد يفرون إلى الخارج. وقد أدى التدفق الجديد للأعضاء خروجًا من اسطنبول إلى زيادة كبيرة في قوة الحركة في أماكن أخرى. وفي مصر، قام إسحاق سكوتي بتأسيس فرع جديد وبدأ في نشر العديد من الصحف؛ ثم انتقل إلى جنيف، حيث افتتح بالتعاون مع مراد ميزانجي وعبد الله جودت فرعًا جديدًا للجمعية، وبدأ في نشر جريدة **عثمانلى** [العثماني]. كما استقبل أحمد رضا عددًا من المتعاونين الجدد الذين عززوا جماعته. لكن بينما اتفقت جماعات الأتراك الشباب المختلفة في الخارج على معارضتها للسلطان، إلا أنهم وجدوا صعوبة بالغة في الاتحاد معًا بسبب الاختلافات الشخصية والأيديولوجية. كان أحمد رضا الأكثر محافظة واعتدال من بين القادة الرئيسيين؛ إذ دعم الأنظمة السياسية والاجتماعية العثمانية كما كانت بشكل أو بآخر، على أمل دفع السلطان ببساطة إلى ديمقرطية الإدارة وإبعاد البيروقراطيين الفاسدين. وذهب مراد إلى أبعد من ذلك، حيث شدد على الحاجة إلى إصلاحات كبيرة في جميع المجالات لإنقاذ السلطنة من العدوان المسيحي، ولام عبد الحميد على عجز الحكومة في مواجهة الإرهاب، لكن كان لا يزال يدعو إلى التغيير السلمي من خلال التشاور بدلًا من الثورة. استمروا أيضًا في دعم سلامة السلطنة ووحدتها ضد مطالب الأقليات القومية التي كانت نشطة كذلك في أوروبا، لكن معارضتهم للسلطان زادت بشكل مباشر من إحباطهم.

كذلك لم يهمل السلطان منتقديه. من منطلق أنه كان دائمًا يعتبر نفسه إصلاحيًا؛ واستياءً من أولئك الذين أضاعوا الوقت بلا جدوى في أوروبا، بينما تجنبوا العمل الشاق اللازم لتحديث السلطنة، بذل عبد الحميد كل ما في وسعه لدفع مضيفيهم

الأوروبيين إلى قمعهم، لكن الرأي العام الأوروبي المتعاطف ومقدرة الأتراك الشباب على السفر بحرية من منفى إلى آخر، أحبط هذه الجهود. لذا كان النهج المعاكس أكثر فعالية. ونظرًا إلى أن العديد من المنفيين قد لجأوا إلى المعارضة بسبب بسيط هو الإحباط في عملهم أو فشلهم في الحصول على مناصب ورتب عالية، بدأ عبد الحميد في منحهم فرصًا لطرح أفكارهم في العمل الحكومي. في عام 1897 أرسل السلطان أحد الأعضاء البارزين في شرطته السِّرية، وهو أحمد جلال الدين باشا، إلى أوروبا لاستدعاء هؤلاء المنشقين إلى الخدمة، مستغلًا الانتصار العثماني الأخير على اليونان كحدث إيجابي، ووعدهم بمناصب عالية إذا تخلوا عن معارضتهم وعادوا إلى ديارهم. كان مراد أول من قبل، وأقنع العديد من أصدقائه بالمضي في ذلك، ومن ضمنهم المُؤَسِّسَيْن الأَوَّلَيْن للحركة، عبد الله جودت وإسحاق سكوتي. وبحلول نهاية عام 1897، صارت حركة الشباب الأتراك مبعثرة مصابة بالإحباط، وظل أحمد رضا فقط هو من يسيطر عليها في أوروبا.

عادت الحركة إلى الحياة في عام 1901 عندما انشق عن صف السلطان، الداماد محمود باشا (1853–1903)، حفيد محمود الثاني وزوج أخت السلطان. وقد أدى دعمه للدستور وتورطه في ما بعد في قضية علي سعاوي، إلى إقالته من القصر وتعيينه في مناصب أدنى بكثير من تلك التي شعر أنه يستحقها تبعًا لرتبته ومكانته. هرب الداماد محمود إلى سفينة شحن فرنسية، وكان برفقة نجليه، الأميران صباح الدين ولطف الله، وقاوم جميع الجهود التي بذلها أحمد جلال الدين وآخرون لإعادته. وبعد مدة وجيزة، تم تحفيز المهاجرين بشكل أكبر بوصول إسماعيل كمال بك فلوره، وهو مسلم ألباني كان قد شغل مناصب عثمانية عالية قبل انضمامه إلى الحركة القومية الألبانية. وبينما كان الداماد محمود في البداية يُجِل أحمد رضا لخدمته الطويلة في طليعة الأتراك الشباب في أوروبا، سرعان ما ظهر هو وابنه الأمير صباح الدين (1877–1948) بشكل خاص كقائدين منافسين. أسس صباح الدين جماعته الخاصة، جمعية الجهود الشخصية واللامركزية (تشبث شخصى وعدم مركزيت جمعيتى/ Teşebbüs-ü Şahsi ve Adem-i Merkeziyet Cemiyeti)، التي نشر وجهات نظرها في صحيفته الخاصة، ترقى (التقدم). وقد دعا، على نحو أكثر راديكالية بكثير من الأتراك الشباب الآخرين، إلى تغييرات اجتماعية أساسية في السلطنة فضلًا عن خلع السلطان. لم يرد فقط إنهاء التمييز بين الطبقات الحاكمة والرعايا، بل

أراد أيضًا التخلي عن مؤسسات الحكم المركزية التي أنشأتها التنظيمات واستعادة النظام اللامركزي العثماني القديم. ويكون من شأن الهيئات المحلية أن تقوم بتحصيل الضرائب وتعني بالشؤون البلدية والقضائية وتتخذ القرارات على أساس المشكلات والاحتياجات المحلية. ويتم تطوير روح المبادرة الفردية والمحلية من خلال ما أسماه التركيز الأنكلوسكسوني على الجهد الفردي، مع حافز الربح الخاص الذي يشجع الأفراد على تطوير موارد السلطنة باعتبارها أفضل وسيلة لاستعادة قوتها والدفاع عنها ضد أعدائها. كره كل من أحمد رضا ومراد التدخل الأوروبي وكذلك العمل الثوري، لكن صباح الدين وجماعته أيدوا استخدام جميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك الثورة وضغط من القوى العظمى. ونظرًا إلى أن أفكاره تبدو متطابقة مع مطالب العديد من المجموعات القومية بالحكم الذاتي في مناطقهم داخل السلطنة، فقد رحب بدعمهم كذلك؛ وقد انضم إليهم صباح الدين للحصول على مساعدة بريطانية وفرنسية لإجبار السلطان على التنازل وتأمين الإصلاحات المطلوبة، ما دفع خصومه العثمانيين إلى اتهامه بالخيانة.

بعد وقت قصير من وفاة الداماد محمود، حاول الأمير صباح الدين حل الخلافات من خلال الدعوة إلى مؤتمر عام لليبراليين العثمانيين، والذي انعقد في باريس في الفترة من 4 إلى 9 شباط/ فبراير 1902. وكان الأول من نوعه؛ إذ لم يقتصر على الليبراليين من مختلف الأتراك الشباب المنتشرين في جميع أنحاء أوروبا، لكن كان أيضًا يضم الأقليات القومية. حضر أحمد رضا ومجموعته كذلك، رغم أنهم لم يكونوا سعداء للغاية كونهم أقلية صغيرة بين العثمانيين غير المسلمين. وحاول صباح الدين التوفيق بين الجماعات من خلال التأكيد على القرارات العامة التي ألقت مسؤولية جميع الصعوبات التي تواجهها السلطنة على نظام عبد الحميد، وشددت على المُثل العليا العثمانية التي تساوي بين جميع شعوب السلطنة وأعراقها، ووعد بمواصلة الولاء للبيت العثماني وفكرة سلامة أراضي السلطنة. لكن ممثلي الأقليات أرادوا إضافة قرار يُعلن دعم المؤتمر للتنفيذ الكامل لكافة "الإصلاحات" المفروضة على السلطنة بموجب معاهدتي 1856 و1878. كان هذا كثيرًا للغاية بالنسبة إلى أحمد رضا، الذي رأى فيه دعوة للتدخل الأوروبي؛ وكان قليل جدًا بالنسبة إلى القوميين الأرمن، الذين طالبوا ببذل جهود استثنائية لضمان التدخل الأجنبي للحصول على الحكم الذاتي أو الاستقلال لشعبهم في شرق الأناضول. وفي الواقع، لم تكن أي

من الأقليات مستعدة لدعم النظام الدستوري والإصلاحات التي قد تقوي السلطنة. وانهار المؤتمر من دون أي اتفاق نهائي، ما أدى إلى تعميق التنافس بين صباح الدين وأحمد رضا.

كردة فعل على أنشطة الأتراك الشباب، وللمساعدة في تقوية السلطنة في مواجهة جميع الأخطار الداخلية والخارجية، دعم عبد الحميد حركتين: (1) الإسلاموية، التي شددت على العودة إلى قيم وتقاليد الإسلام كدين وثقافة، والرغبة في استعادة الوحدة بين المسلمين في جميع أنحاء العالم؛ و(2) التركية، التي شددت على التقاليد التركية في الثقافة العثمانية، وسعت إلى خلق شعور بالوحدة بين الأتراك في العالم.

ثاني وأربعون: الإسلاموية والوحدة الإسلامية

كانت أكثر القوى الأيديولوجية انتشارًا في الدولة العثمانية خلال حُكم عبد الحميد هي الإسلاموية (Islamism)، التي تدعو إلى العودة إلى القيم والتقاليد الأساسية للحضارة التي كانت السلطنة تمثل أحدث مظاهرها. وعلى الرغم من تشجيع السلطان واستخدامه لهذه الحركة، فقد تجاوزته في الزمن والمدى. لقد بدأ الأمر في أواخر حقبة التنظيمات، وكان ذلك في الأغلب ردة فعل على الطريقة التي كان الروس وكذلك دول البلقان المستقلة حديثًا يعاملون بها ملايين المسلمين. اختلطت روايات الاضطهاد والوحشية من القرم إلى بلغراد وسراييفو، بقصص الاضطهاد من الهند إلى الجزائر، وتمت مقارنتها بالتسامح والمعاملة الحسنة التي حظي بها غير المسلمين في الإمبراطوريات الإسلامية الكبيرة، ومن ضمنها العثمانية. كما اتُهمت حركة التنظيمات بإضعاف العلماء والتخلي عن المُثل العليا والتقاليد والمؤسسات الإسلامية الأساسية من خلال تقليد الأساليب الأوروبية. إضافة إلى ذلك، أدت الضائقة المالية العثمانية، التي تضمنت الاستغلال الأوروبي للامتيازات لتدمير الصناعات العثمانية التقليدية، والاعتماد المنهك على القروض ذات الفائدة المرتفعة، إلى شعور عام بعدم الثقة. وقد أكد الاحتلال الفرنسي لتونس ثم الاحتلال البريطاني لمصر هذا الشعور. وجاءت القشة الأخيرة من الصحافة والسياسيين الأوروبيين، الذين بدا أنهم يقومون بإحياء التعصب الديني للعصور الوسطى بإحداثهم لغط حول موت عدد قليل نسبيًا من المسيحيين في إمبراطورية السلطان، بينما يتجاهلون المذابح واسعة النطاق التي لحقت بالمسلمين في البلقان وآسيا الوسطى الروسية.

لذلك ما كان من نامق كمال وغيره من العثمانيين الشباب إلا أن سبقوا عبد الحميد في اتخاذ ردة فعل على التعصب الأوروبي بالتركيز على الإسلام، فأصبحوا ينتقدون التأثيرات الغربية والتغلغل الأجنبي مثل بعض أكثر العلماء رجعية. وردًّا على ادعاءات إرنست رينان بأن الإسلام هو عدو العِلم والفلسفة بشكل خاص، استشهد كمال بالتقدم الهائل الذي تم إحرازه في جميع الجوانب الثقافية والحضارية في ظل الإمبراطوريات الإسلامية الكبيرة في الماضي. وسرعان ما تُرجمت هذه المشاعر إلى حركة تهدف إلى إقامة اتصالات مع جميع المسلمين المضطهدين في العالم، بما في ذلك الهند البريطانية ومصر، وآسيا الوسطى الروسية، والجزائر الفرنسية وتونس، بهدف تشكيل اتحاد إسلامي للمساعدة في الدفاع عنهم وعن تقاليدهم في مواجهة الاعتداءات الغربية.

هكذا استرعى عبد الحميد فكرة كانت بالفعل شائعة بين جميع فئات رعاياه المسلمين، واستغلها لتقوية يده ضد الأعداء في الداخل والخارج. وتحت قيادة مشير قصره، الغازي عثمان باشا، استُخدمت موارد خزانة الدولة إضافة إلى أموال السلطان الخاصة لبناء المدارس الإسلامية لتمكين الشباب العثماني المسلم من التنافس بنجاح مع نظرائهم من غير المسلمين. تمت زيادة المعاشات والرواتب والدخول الأخرى المدفوعة للعلماء؛ وتم إصلاح المساجد والآثار الدينية الأخرى وترميمها؛ والتأكيد على الأعياد الإسلامية مرة أخرى، والتشجيع الرسمي على الاحتفال الشعبي بها. وكان هناك عدم تشجيع على استخدام الترجمات الغربية للمصطلحات العثمانية والعربية على المباني العامة ولافتات الشوارع. وقد أضيفت دروس في الإسلام واللغة العربية إلى مناهج المدارس العلمانية، مع تشجيع استخدام اللغة العربية كلغة للثقافة وحتى الإدارة، على الرغم من أن سعيد باشا عارض رغبة السلطان في رفعها لتتساوى مع التركية العثمانية كلغة رسمية. واستُقدم عرب من سوريا ولبنان للخدمة في مناصب رفيعة في الحكومة، وغالبًا ما فُضِّلوا على نظرائهم من البلقان. وسعى عبد الحميد لممارسة دور الخليفة لجميع المسلمين، وبدأ في استخدام حقه القديم في تعيين مسؤولين دينيين في الأراضي العثمانية السابقة التي صارت تخضع إذاك للحُكم الأجنبي، وذلك من أجل الحفاظ على نفوذه بين سكانها المسلمين. وهكذا عَيَّن واختار بشكل شخصي قضاة ومعلمين وعلماء آخرين أُرسلوا إلى مصر وقبرص والقرم والبوسنة والهرسك وبلغاريا. وقد احتجت الحكومة العثمانية وتدخلت

رسميًا كلما وردت أنباء عن سوء حُكم أو قمع للمسلمين، بغض النظر عن مكان عيشهم. وتم إحضار القادة المسلمين المؤثرين من جميع أنحاء العالم إلى اسطنبول، للقيام بزيارات مطولة من أجل توطيد العلاقات التي يمكن استخدامها في ما بعد لتوسعة نفوذ السلطان-الخليفة. وتم تحذير البريطانيين والروس والفرنسيين، بشيء من الحدة، من أن العدوان على الدولة العثمانية أو الشعوب الإسلامية قد يؤدي إلى انتفاضة إسلامية موحدة ضدهم بدعم كامل من العثمانيين. وهكذا أصبحت الإسلاموية سلاحًا أيديولوجيًا يستخدمه السلطان لمواجهة إمبريالية القوى الغربية وكذلك حركات الأقليات القومية التي كانت تهدد سلطنته.

حقق السلطان نجاحًا ملحوظًا في هذا المسعى. وعلى الرغم من جميع الشكاوى المتعلقة بنظامه، كان شخصه ومؤسسة السلطنة-الخلافة يحظيان بتبجيل جماهير الرعايا الشديد. وقد عملت الإسلاموية على إرهاب القوى العظمى أيضًا، على الرغم من إعلاناتهم اللاحقة المناقضة لذلك؛ فأخذوا الحركة على محمل الجد في ذلك الوقت، وعاملوا كل زائر مسلم لاسطنبول من خارج السلطنة، وكل زائر عثماني للمسلمين في إمبراطورياتهم، كجواسيس خطرين يهددون بتقويض استقرار حكمهم. وفي الحقيقة توقف العدوان الأوروبي على العثمانيين بشكل أساسي بعد الاحتلال البريطاني لمصر، حيث تحولت المنافسات الإمبريالية بين القوى الأوروبية من عسكرية إلى اقتصادية خلال السنوات المتبقية من حُكم عبد الحميد الطويل، وهو ما يمكن أن يُعزى - جزئيًا على الأقل - إلى نجاحه في استخدام الإسلام كسلاح لردع المعتدين.

ثالث وأربعون: الطورانية والقومية التركية

أدى العديد من العوامل نفسها التي حفزت الدعوة إلى الوحدة الإسلامية، إلى بداية ظهور الدعوة إلى القومية التركية كذلك. إن فكرة الأمة نفسها، كما تطورت في أوروبا خلال القرن التاسع عشر ودعا إليها العديد من القوميين من الأقليات العثمانية، لم يكن من الممكن أن يتجاهلها المثقفون العثمانيون تجاهلًا تامًا. وعلى الرغم من أن العثمانية روجت لفكرة الوطن الأم، شاملًا كل الرعايا، بغض النظر عن الدين أو العرق، متساوين أمام القانون وموالين للسلالة العثمانية نفسها، إلا أن الأقلية من القوميين رفضت قبول تلك المساواة؛ وقد أدى نجاح حركات الوحدة القومية في

ألمانيا وإيطاليا، والتطلعات القومية للفئات المسلمة غير التركية في السلطنة، إلى زيادة الوعي بالهوية التركية ودفعت إلى نشوء القومية التركية.

جاء جزء كبير من أساس تلك الفكرة من الفلاسفة والمستشرقين الأوروبيين. لقد طور الفرنسي دو غوبينو (Arthur de Gobineau) فكرة الدم والعرق باعتبارها أهم المؤثرات على التاريخ والتطور البشري، مع تفوق بعض الأجناس بشكل طبيعي على غيرها. وبدأ عدد من علماء الطورانية الأوروبيين في اكتشاف الماضي التركي، وحضاراتهم العظيمة في آسيا الوسطى، ودور لغتهم وثقافتهم في التاريخ، وأظهر دو غينْي (A. J. de Guignes) للأتراك في منتصف القرن الثامن عشر أنهم حققوا أشياء عظيمة للعالم قبل مدة طويلة من ظهور الدولة العثمانية على الساحة. وقدم عمل ديفيد، **قواعد اللغة التركية**[135]، أول دراسة منهجية للعنصر التركي باللغة التركية العثمانية، وأضاف استعراضًا لمختلف اللهجات التركية فيه ثناء قوي، إضافة إلى إنجازات الثقافة العثمانية التي تجاهلها العثمانيون والأوروبيون على حد سواء في السابق. وفي عام 1869، تناول هذا الموضوع مصطفى جلال الدين باشا، وهو بولندي اعتنق الإسلام، وقد أكد عمله[136] على الصفات العرقية الفريدة للأتراك، حيث قال أنهم كانوا جزءًا من العرق "التُّرك آري" بدلًا من المغولي، وركز على مساهماتهم في الحضارات البشرية. ومن خلال إيجاد صلة عرقية بين الأتراك والهندو-أوروبيين، قدم حجة أمكنها أن تقلل من التحامل الأوروبي القديم على الأتراك. وكان أرمينيوس فامبيري (Arminius Vambery) (1832-1913) مؤثرًا للغاية في ذلك الوقت، وهو عالم الأنثروبولوجيا والطورانية المجري، الذي قضى سنوات عديدة في الدولة العثمانية وآسيا الوسطى، وكان صديقًا مقربًا ومستشارًا للسلطان نفسه. لقد أدرج فامبيري الأتراك والمجريين والفنلنديين والإستونيين في المجموعة اللغوية والعرقية الطورانية، ونشر على نطاق واسع في أوروبا (مع ترجمة إلى العثمانية) حول لغة الأتراك وثقافتهم وحضارتهم. أما ليون كاهن (Leon Cahun) (1841-1900)، فقد اتصل بالعثمانيين الشباب في باريس في ستينيات القرن التاسع عشر، وطور الاهتمام بالأتراك في عمله **مقدمة تاريخ آسيا** (*Introduction à l'Histoire*

---

(135) A. L. David, *Grammar of the Turkish Language* (London: 1832).

(136) Moustapha Djelaleddin, *Les Turcs anciens et Modernes* (Istanbul: 1869).

(*de l'Asie*، حيث ضم الأتراك أيضًا إلى الشعب الطوراني، وأكد على دورهم في نقل عناصر الثقافة الصينية إلى الفُرس وإلى أوروبا كذلك؛ ووصف الحضارات التركية العظيمة بطريقة من المؤكد أنها جذبت اهتمام سواء الأوروبيين أو الأتراك العثمانيين وحازت على قبولهم. كما أن الأبحاث الأكثر تفصيلًا عن النقوش التي تركها الأتراك القدماء التي أجراها علماء مثل رادلوف وتومسون وآخرون، أيقظت أيضًا شعورًا بأن التاريخ التركي والمساهمة التركية في الحضارة العالمية قد تم تجاهله أو نسيانه.

وقد أثير أيضًا الاهتمام العثماني بالأتراك غير العثمانيين بتدفق اللاجئين إلى السلطنة فضلًا عن قصص الاضطهاد والقمع التي تلت حرب القرم. وقد زاد ذلك من وجود اتجاه بين الأتراك الذين ظلوا تحت الحكم الروسي إلى تعزيز علاقاتهم مع الوطن الأم من خلال إرسال أبنائهم إلى اسطنبول لتعليمهم، ومن خلال زيارة اسطنبول يقيمون روابط وثيقة وتبادل للمعلومات. كان من بين هؤلاء الزوار العديد ممن لهم أهميةٌ خاصةٌ من مثقفي آسيا الوسطى، الذين بدأوا في التدفق إلى السلطنة والبقاء لفترة كافية لتدريس تاريخ ولغات شعوبهم. كان هناك نشاط فكري تركي كبير في الإمبراطورية الروسية، يتركز بشكل رئيسي في القرم وقازان، حيث تأثر بالفكر الليبرالي الغربي وكذلك كتابات العثمانيين الشباب والأتراك الشباب. قاد هؤلاء المفكرين، إسماعيل بك غاسبرينسكي (1851-1914)، الذي أكدت جريدته **ترجمان** التي أُسست في شبه جزيرة القرم عام 1883، على وحدة جميع الأتراك في مواجهة القومية الروسية، وحاولت تطوير لهجة أدبية مشتركة يمكن أن يفهمها الجميع؛ وقد جاء إلى اسطنبول في عامي 1874 و1875 لنشر رسالته. ونشر الكاتب الآذري ميرزا فتح علي آخوندزاده (1812-1878) صحيفة في باكو وكتب مسرحيات تركية حتى قبل أن ينتشر هذا النوع على نطاق واسع في الأراضي العثمانية.

درس آذري آخر، هو أحمد آغا أوغلو (1869-1939) في باريس، واتصل بالأتراك الشباب، ثم قام أيضًا بشر صحيفته في القوقاز، حيث أبلغ رسالة الشباب التركي وكذلك رغبته الخاصة في الوحدة التركية في مواجهة الروس. وفي النهاية، كان عليه أن يؤدي دورًا مهمًا في تطوير القومية التركية في الدولة العثمانية بعد تنحية عبد الحميد. وكان هناك چاغاتاى وأوزبك كاتبين تركيين من منطقة الفولغا، عملا بشكل رئيسي في تكايا الدراويش، وقدمت دراساتهما اللغوية والتاريخية أيضًا

زخمًا كبيرًا للقومية التركية في الدولة العثمانية؛ جاءا في وقت لاحق إلى اسطنبول وأسسا تكية خاصة بهما في أسكودار، أصبحت أول مركز للدراسات التركية داخل السلطنة. كان على رأسهم بخارلي سليمان أفندي، الذي قام عمله، **لغات چاغاتاى وتركى عثمانى**[137]، بإخبار القراء العثمانيين لأول مرة عن لهجة الچاغاتاي، مؤكدًا كذلك على ارتباطها الوثيق بالتطورات المبكرة في اللغة التركية العثمانية.

أخيرًا، كان يوسف آقچورا (1876-1933) أحد أهم المفكرين الأتراك الروس الذين جاؤوا إلى الدولة العثمانية. ولد في سِمبرسك، على نهر الفولغا، وله خلفية قازانية مماثلة لخلفية مواطنه من المدينة نفسها نيكولاي لينين (Nikolai Lenin). جاء يوسف إلى اسطنبول في شبابه وتلقى تعليمه في مدارس عبد الحميد العسكرية، ثم بدأ يكتب عن إخوته الأتراك الذين عادوا إلى روسيا وانضموا إلى حركة الأتراك الشباب، ما أدى لنفيه إلى ليبيا لبعض الوقت. هرب إلى باريس، وأصبح طالبًا في كلية العلوم السياسية، وانضم إلى حركة الأمير صباح الدين الراديكالية، وقد أضاف إليها مع ذلك الحاجة إلى النضال من أجل تأكيد التفوق التركي، مقابل رغبة السابق في ضم جميع الأقليات في إمبراطورية لامركزية. وردًّا على الميل العثماني للأتراك الشباب، عاد إلى روسيا، حيث نشر كتابه الشهير **اوچ طرز سياست** (ثلاثة أنواع من السياسة)، وغيرها من الرسائل، مؤكدًا على القومية والوحدة التركية. وقد أرسل منشوراته إلى الدولة العثمانية من خلال مكتب البريد الروسي، حيث اكتسب أتباعًا كُثر استخدمهم ليصبح أحد المدافعين الرئيسيين عن القومية التركية في السلطنة بمجرد أن تمكن من العودة إلى اسطنبول بعد انقلاب عام 1908.

إذا وصلت القومية التركية إلى نهايتها المنطقية، من شأنها بالطبع أن تتعارض مع العثمانية والإسلاموية؛ فإذا تحقق تحويل الدولة العثمانية إلى دولة تركية قومية، فلن يكون هناك مكان لمعظم غير المسلمين، بل أيضًا للمسلمين غير الأتراك الذين دعموا السلطنة من خلال وضعهم كمسلمين. وبناء على ذلك، قمع عبد الحميد الكتابات القومية التركية، رغم أنه شاركهم مشاعرهم بكثير من الاحترام. وعلى الرغم من ذلك، ظهر التعبير عن المشاعر التركية في بعض الأحيان في الصحف والدوريات. ولأول مرة، بدأ استخدام كلمة "تُرك" بكل فخر، حيث فقدت بالتدرج معناها الضمني غير

(137) Şeyh Süleymân Efendi Buhârî, *Lügat-ı Çağatay ve Türki-i Osmani* (Istanbul: 1928).

المرغوب (الريفي الجاهل)، تمامًا مثل مصطلح "عربي" الذي كان يستخدم للدلالة على البدو في المقاطعات الشرقية. وبدأت صفة "التركية" الآن تحل محل "العثمانية" في العديد من الصحف، وغالبًا ما استخدمت عناوين ثانوية على شعاراتهم. وقد أصبح مصطلح "تركستان"، وهو ترجمة مباشرة لكلمة "تركيا" التي استخدمها الأوروبيون منذ مدة طويلة دلالة على الدولة العثمانية، شائع الاستخدام، وأصبحت كلمة "عثماني" تستخدم لتمييز الأتراك في تلك السلطنة من أولئك الذين يعيشون في أماكن أخرى. وصار مصطلح المِلَّة، الذي كان يشير في السابق إلى الجماعات الدينية في السلطنة، يحمل أيضًا دلالة حديثة تعني "الأمة"، والمِلِّيَّة تعني "القومية".

بدأت كتب التاريخ تتناول علاقة العثمانيين بالأتراك الرُّحَّل القدماء في آسيا الوسطى. وفي حين قام المؤرخون العثمانيون الأوائل في القرن التاسع عشر، بمن فيهم نامق كمال، باستعراض التاريخ العثماني بدءًا من استيطان الأناضول في القرن الحادي عشر، عاد المؤرخون العثمانيون في زمن عبد الحميد أكثر إلى الوراء. وقد ذكر أحمد جودت باشا في مقدمة دراسته للسلطنة بين عامي 1774 و1826، أن الإسلام الكلاسيكي كانت تحكمه ملتان، العرب والأتراك، وأن التركية (تُركلُك/Türklük) منحت الدولة العثمانية الكثير من عظمتها[138]. كان أحمد مدحت أفندي أول كاتب عثماني مشهور يقدم تاريخًا مفصلًا عن الأتراك ما قبل العثمانيين، حيث أكد على ارتباطهم بالعثمانيين إضافة إلى دورهم في تطور الحضارة البشرية[139]، بينما بذل جهدًا لاستبعاد أي صلة عثمانية بالحضارة اليونانية. كما أدرج مراد ميزانجي الإمبراطوريات التركية الكبيرة في آسيا الوسطى في تاريخه العام[140]، مؤكدًا دورها في إحياء الإسلام في القرن العاشر وما بعده.

في حين تناولت كتب التاريخ العثماني الجديدة موضوعات القومية التركية، وأهمية الأتراك في المساهمة في عظمة الحضارة الإسلامية وطول عمر الدولة العثمانية، بدأت الصحافة الشعبية في نشر قصص الأتراك الذين يعيشون في القرم والصين وسمرقند، مرحبة بحماسة بكل علامة من علامات الصحوة الوطنية التركية

---

(138) Ahmet Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, 12 vols. (Istanbul: 1270-1301/1854-1883), vol. 1, p. 14.

(139) *Mufassal Tarih-i Kurun-i Cedide* (Istanbul: 1303/1885-1886), vol. 1, p. 122.

(140) *Muhtasar Tarih-i Umumi* (Istanbul: 1302/1884-1885), pp. 21-25.

في ما بينهم، ونَشْر أعمال علماء الطورانية المعروفين في ذلك الوقت. لكن فقط عندما شددوا على ضرورة الدفاع عن الأتراك في مواجهة الروس، وضع مراقبو عبد الحميد حدًّا لذلك، خوفًا من إثارة آمال لا يمكن تحقيقها فضلًا عن إثارة هجوم روسي جديد على الدولة العثمانية. مدفوعة في هذا الاتجاه، طورت القومية التركية نوعًا من القومية الأناضولية، مركِّزة على كونها الوطن (vatan) الحقيقي للأتراك، وخلصت إلى أن إلحاق جنوب شرق أوروبا وشعوبها بالسلطنة هي التي تسببت في انهيارها. ولأول مرة تم تمجيد فلاحي الأناضول الأتراك بوصفهم القوة الحقيقية للدولة التركية. وصارت اللغة التركية التي يستخدمها الفلاح الأناضولي هي التي يجب دراستها وحتى محاكاتها إذا كان للأتراك أن يتخلصوا من هيمنة المفردات والعبارات العربية والفارسية المستخدمة في اللغة العثمانية. وأصبح فلاح الأناضول هو بؤرة المشاعر الوطنية، لا سيما خلال الحروب التي خيضت مع دول البلقان. وكان يجب الحفاظ على الأناضول، قبل كل شيء، إذا أرادت الأمة التركية النجاة من الهجمات الخارجية.

ولإصلاح اللغة العثمانية، وتطوير عناصرها التركية خصوصًا، قامت جمعية المعارف (انجمن دانش/ Encümen-i Daniş) بتكليف أحمد جودت ومحمد فؤاد بكتابة قواعد اللغة التركية. واستلهامًا من أعمال ديفيد، فَرَّقا بين العناصر التركية والعربية والفارسية في اللغة (1851). واستخدم العديد من كتاب العثمانيين الشباب لغة أبسط من أجل توصيل أفكارهم. وفي عام 1877 نشر رجل الدولة أحمد وفيق قاموسًا عثمانيًا جديدًا، ركز على هويتها كلغة تركية مستقلة.

تبع ذلك قواعد أخرى وقواميس، بلغت ذروتها في العمل الضخم لشمس الدين سامي. وبالطبع، لاقت هذه الحركة مقاومة شديدة من الدولة وغيرها ممن دافعوا عن السياسة العثمانية الرسمية، التي أكدت أن السلطنة ولغتها كانت في الواقع مزيجًا من جميع شعوبها ولغاتهم وثقافاتهم. وبالتالي لم يتغلب دعاة التتريك إلا بعد سقوط عبد الحميد[141].

---

(141) أفضل وصف لصعود ثقافة القومية التركية في عهد عبد الحميد موجود في:

David Kushner, *The Origins of Turkish Nationalism* (London: 1977).

يُنظر:

Karal, vol. 8, pp. 550-564; Niyazi Berkes, *The Development of Secularism in Turkey* (Montreal: 1964), pp. 313-322; H. N. Orkun, *Türkçülüğün Tarihi* (Ankara: 1914).

رابع وأربعون: مقدمات الثورة

أدى قمع شرطة السلطان لجمعية الاتحاد والترقي، بشكل تام في العاصمة وما حولها بعد عام 1897، إلى تعزيز قضيتها ووضعها. كانت مدارس عبد الحميد تُخَرِّج عددًا متزايدًا من البيروقراطيين والضباط والمثقفين الذين جاؤوا - بعكس معظم العثمانيين الشباب والأتراك الشباب الذين سبقوهم - من الطبقات الدنيا، ولم يكونوا مرتبطين بمؤسسة الطبقة الحاكمة القائمة آنذاك، وكانوا على استعداد لتغيير النظام بالقوة إذا لزم الأمر لتحقيق أهدافهم. وفي الجيش على وجه الخصوص، شُحنت عقول الضباط من الرتب الأدنى بواسطة الضباط المثقفين ذوي العقلية السياسية من فئة الرعايا، الذين أصيبوا بالإحباط بسبب سنوات طويلة من النضال غير المجدي ضد الإرهابيين المقدونيين والأرمن. وعلى الرغم من أن عبد الحميد حَدَّ من نفقاته العسكرية بسبب مشكلاته المالية، فإن معظم هؤلاء الضباط الشباب كانوا مقتنعين - مع بعض الحق - أن السلطان منع الجيش من التطور لأنه كان يخاف منهم. كانوا يؤمنون بأنه إذا أُنشئ نظام أكثر ملاءمة، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إزاحة السياسيين القدامى، فيمكنهم القضاء على الإرهابيين وإعادة إرساء النظام. كما تبنى العديد منهم خطط إصلاح اجتماعي استجابةً لوعظ مثقفي جمعية الاتحاد والترقي، لكن كان هذا أمرًا ثانويًا بالنسبة إلى رغبتهم المباشرة في إنهاء ما اعتبروه عائقًا يشكله السياسيون أمام عمل الجيش.

كما انتشر إحباط وسخط مماثل بين البيروقراطيين مع بداية القرن العشرين. واستمرت التشريعات الإصلاحية في الظهور، وطُبِّقت على نطاق واسع؛ لكن مع تزايد الإرهاب وهجمات الأتراك الشباب ازداد ارتياب السلطان، فما كان منه إلا أن وسع أنشطة وسلطة شرطته، وراقب البيروقراطيين بشكل مكثف أكثر من أي وقت مضى، ونشر الخوف حتى بين وزرائه العظام، وركز السلطة والقوة في القصر، إلى حد أنه لم يمكن لأحد أن يتصرف من دون إذنه المباشر. وبينما كان السلطان مضطلعًا بمهمة الإشراف على كل تفاصيل الحُكم في سنواته الأولى، فإن تركيزه على المؤامرات التي كانت تحاك ضده، والهجمات الإرهابية التي كانت تقوم بها الأقليات، وانعدام الثقة في جميع البيروقراطيين عمومًا، جعله يتجاهل واجباته الإدارية أكثر فأكثر. وقد بدأ هيكل الحكومة بأكمله في التعثر، حيث كان رجال الإدارة ينتظرون أوامر القصر

قبل التصرف. كما بدأ ازدياد الكسب غير المشروع والفساد. ودفع العجز المستمر في الميزانية والأنشطة الإرهابية الكثيرين إلى الشعور بأنه ربما كانت ثلاثة عقود من الحكم كافية.

على الرغم من ذلك، تطورت حركة التمرد في الولايات في السنوات الأولى من القرن العشرين، وخصوصًا بين ضباط الجيش. ففي دمشق، نظمت مجموعة من الضباط الشباب في الجيش الخامس، بمن فيهم الملازم الشاب مصطفى كمال، الذي كان قد تخرج لتوه من كلية العلوم الحربية في كانون الثاني/ يناير 1905، مجموعة سِرِّية تُعرف باسم جمعية الوطن؛ أُنشئت فروع لها بين الضباط الإخوة في القدس ويافا، ووُضعت بيانات تطالب السلطان بالالتزام الكامل بالدستور وإنشاء نظام حكومي يمكنه التعامل بكفاءة مع احتياجات الجيش وأجهزة الدولة الأخرى. وسرعان ما تغير اسم الجماعة إلى "جمعية الوطن والحرية" (وطن وحريت جمعيتى/ Vatan ve Hürriyet Cemiyeti)، كما أُدرج عددٌ من البيروقراطيين من الولايات. كان قد اتُخذ القليل من الإجراءات الفورية نظرًا إلى أن كبار ضباطهم عارضوا الثورة على الرغم من استيائهم. وكانت سوريا، في أي حال، بعيدة جدًا عن العاصمة لإحداث تأثير كبير، ولم يكن هناك أتباع محليين، نظرًا إلى أن العرب أنفسهم لم يكونوا قد تمردوا بعد على السلطان.

كان مصطفى كمال على الأرجح هو الذي اقترح أن تعمل الجماعة لكسب أتباع بين زملائه الضباط في مدينته سالونيك، التي باعتبارها واحدة من المدن الرئيسية في مقدونيا، كان يمكن أن تكون مركزًا للنشاط الثوري أكثر من دمشق؛ فقد كانت في الأصل على اتصال وثيق بأوروبا أكثر من أي مدينة عثمانية أخرى، وكان العديد من مواطنيها أكثر وعيًا بالتيارات الفكرية الأوروبية من نظرائهم العثمانيين في أي مكان آخر. وكان بها عدد كبير من السكان اليهود، إضافة إلى مجموعة كبيرة من اليهود المتحولين إلى الإسلام يُطلق عليهم "الدونمة" (Donme)، الذين رغم قبولهم ظاهريًا بالعقيدة المهيمنة في السلطنة إلا أنهم احتفظوا سرًّا ببعض معتقداتهم وممارساتهم القديمة، ما خلق وضعًا أعاق قبولهم بشكل كامل ضمن المجتمع الإسلامي. لقد شعر التجار الذين يعيشون في هذا المركز التجاري بشدة الصعوبات الاقتصادية والمالية في ذلك الوقت. وكانت سالونيك أيضًا أحد مراكز الجيش الثالث في مقدونيا، وكانت

مليئة بالضباط الذين يشعرون بالمرارة لعدم قدرتهم على قمع الإرهابيين، وما تلا ذلك من مقتل المئات من رفاقهم؛ وكلهم ألقوا باللوم مباشرة على حكومة اسطنبول. إضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى بعدها عن العاصمة ووجود قوات الدرك التي فرضتها القوى العظمى على السلطنة، كانت سالونيك أقل تأثرًا بأنشطة شرطة السلطان من اسطنبول.

هكذا عندما جاء مصطفى كمال لنشر كلمة الوطن والحرية في وقت مبكر من عام 1906، قوبل بالترحيب. لقد وجد عددًا من الأمزجة المماثلة في الجيش الثالث؛ من بينهم جميل بك معاون الحاكم العسكري لمقدونيا، وطلعت بك، وهو موظف محلي في البريد، سيصبح في ما بعد شخصية رئيسية ضمن الأتراك الشباب. وقام بتشكيلهم ضمن فرع من جمعية دمشق لكن باسم مختلف، جمعية الحرية العثمانية (عثمانلى حريت جمعيتى/ Osmanlı Hürriyet Cemiyeti). كان مصطفى كمال قد ترك مركزه في سوريا من دون إذن، فاضطر إلى العودة قبل اكتشاف غيابه بشكل رسمي. حصل بعد ذلك على إذن رسمي للانتقال إلى الجيش الثالث وعاد إلى سالونيك في حزيران/ يونيو 1907 ليجد أن القيادة هناك قد تولاها آخرون في هذه الأثناء، ولم يتركوا له سوى دور ثانوي في الأحداث التي ستتبع ذلك.

توسعت جمعية الحرية العثمانية بسرعة بين الضباط والبيروقراطيين في المقاطعات المقدونية. وتم تنظيمها في خلايا صغيرة على غرار تلك الخاصة بالإرهابيين البلغاريين؛ ويبدو أن التنظيم الجديد قد عقد اجتماعاته في محافل النظام الماسوني وأنه تلقى مساعدات مالية ومساعدات أخرى من الدونمة، الذين كانوا يأملون في أن يخفف انتصارهم من صعوبة أوضاعهم في المجتمع العثماني. كما اتصل التنظيم بالمجموعات القومية الألبانية المسلمة المُنظمة في الشمال، حيث وضعوا معارضتهم المشتركة للسلطان فوق خلافاتهم حول التنظيم النهائي للسلطنة. وفي شباط/ فبراير 1907، أقيمت علاقات أيضًا مع الأتراك الشباب في باريس، عمومًا مع فصيل أحمد رضا، وتم دمج المجموعتين تحت اسم تنظيم باريس، جمعية الاتحاد والترقي (27 أيلول/ سبتمبر 1907)، بهدف استعادة الدستور. واحتفظت جماعة سالونيك بتنظيمها واستقلاليتها، حيث وافق أحمد رضا على ألا يتدخل في قراراتها سوى من خلال الإقناع فقط[142].

(142) Celal Bayar, *Ben De Yazdım*, 8 vols. (Istanbul: 1965-1972), vol. 1, pp. 126-131, 239-251.

انعقد مؤتمر الأتراك الشباب الثاني في باريس في 27-29 كانون الأول/ ديسمبر 1907، في محاولة جديدة لإحراز التعاون ضد العدو المشترك. وهذه المرة كانت رئاسته مشتركة، لم تتضمن فقط أحمد رضا والأمير صباح الدين، لكن أيضًا ك. مالوميان، من الاتحاد الثوري الأرمني (الطاشناق)، الذي كان يأمل في استخدام الأتراك الشباب لتحقيق أهدافه القومية. ومن نواحٍ عديدة، كان الأرمن هم من تبنوا ذلك المؤتمر، حيث كان الأتراك الشباب مقتنعين بقبول خطة عمل أكثر عنفًا بكثير مما كانوا على استعداد لتبنيه في الماضي. وقد نص البيان الختامي على خلع السلطان واستبدال النظام القائم بحكومة تمثيلية دستورية؛ ولتحقيق هذا الهدف يمكن استخدام أي وسيلة، بما في ذلك العنف الثوري إذا لزم الأمر. وداخل السلطنة، كان لا بد من تنظيم مقاومة مسلحة للقمع، بجانب المقاومة السلمية في شكل إضرابات ورفض دفع الضرائب واستخدام الدعاية والترتيب لانتفاضة واسعة النطاق إذا فشل كل شيء. وللحفاظ على وحدة التنظيم، وافق أحمد رضا على البيان في البداية على مضض؛ لكنه سرعان ما رد على تبجح الأرمن بأن الأتراك قَبِلوا في الواقع الأساليب التي كانوا قد استخدموها في شرق الأناضول، وانشقوا مع الأمير صباح الدين مرة أخرى، وعادوا إلى موقفه الأصلي. وهكذا أثبتت المصالحة بين المجموعات المختلفة في أوروبا أنها خادعة، وفي النهاية، لم يؤدوا أي دور فعال في ثورة الأتراك الشباب عندما حان وقتها.

خامس وأربعون: ثورة الأتراك الشباب

عندما حدثت أخيرًا، كانت ثورة الأتراك الشباب واحدة من أغرب الأحداث من نوعها في التاريخ؛ إذ لم يكن مخطط لها، على الأقل من حيث الأسلوب والوقت الذي اندلعت فيه أخيرًا، حتى أنها لم تكن لتحدث بالفعل، وبالتأكيد لم تخلع عبد الحميد؛ مع ذلك، فقد أجبرته على إعادة البرلمان، وعلى التخلي تقريبًا عن معظم صلاحياته.

كانت الثورة في الواقع هي الأخيرة في سلسلة من الانتفاضات الصغيرة التي كانت تحدث في جميع أنحاء السلطنة منذ عام 1907 لأسباب مالية وليست أيديولوجية؛ إذ كان الحصاد في الأناضول سيئًا، وكانت الضرائب تأتي ببطء

شديد؛ لذلك تأخرت الرواتب، وتم تعليق معظم الترقيات. وأظهر العديد من الجنود والضباط وكذلك البيروقراطيين استياءهم بترك وظائفهم. وقد كان هناك بعض الدعاية لجمعية الاتحاد والترقي في الأناضول والروملي، لكن بتأثير قليل. وكانت القوات في مقدونيا خصوصًا غير راضية، حيث كان هناك في الآونة الأخيرة تصاعد للإرهاب المسيحي، الذي صارت تدعمه إذاك الكنائس اليونانية في المنطقة. وحاول في البداية قادة الاتحاد والترقي في سالونيك استغلال الوضع لإبلاغ القوى العظمى عن وجود الجمعية وقدرتها على فرض النظام في مقدونيا، فقط إذا حصلت الموافقة المناسبة (أيار/ مايو 1908). وأشاروا إلى أن جميع من في مقدونيا من الناس يعانون اضطهاد السلطان، وخلصوا إلى أن إعادة البرلمان من شأنه أن يحل المشكلة المقدونية؛ ومن شأن كل عناصر السلطنة أن تصبح قادرة على العمل من أجل المصلحة العامة، وستكون هناك مساواة بموجب القانون، ولن تحتاج القوى العظمى بعد الآن إلى التدخل لحماية رعايا السلطان[143]. تجاهل ممثلو القوى هذا الطلب، الذي جاء قبل كل شيء من تنظيم غير معروف ومن المفترض أنه غير شرعي بالنسبة إلى الأتراك المسلمين، وبالتالي استمر العد التنازلي للثورة.

أرسل عبد الحميد عددًا من العملاء إلى مقدونيا للتحقيق في الوضع والعثور على من تسببوا في الاضطرابات. وقد أصيب أحدهم بالرصاص في سالونيك في 11 حزيران/ يونيو، وهو رئيس الشرطة السابق ناظم بك، قبل أن يعود إلى اسطنبول بتقريره. ثم أرسل السلطان بعد ذلك لجنة تحقيق كاملة، ظاهريًا من أجل تفقد جهود الجيش الثالث في مواجهة المنظمة الثورية المقدونية الداخلية والإرهابيين اليونانيين، لكن في الواقع كانت للكشف عن القادة الثوريين وتقديمهم إلى العدالة. كما تم إلقاء اللوم على القائد العام للجيش الثالث ومساعديه الرئيسيين بسبب الاستياء في الجيش، واستبدالهم بضباط يعتبرون أكثر ولاءً للقصر. وأُرسل العديد من الجواسيس لاكتشاف الأنشطة الثورية ضمن الصفوف. ويبدو أن أحدهم قد اكتشف خلية تابعة للاتحاد والترقي معاونة للرائد أحمد نيازي بك، الذي ما لبث

(143) Ahmet Niyazi, *Hatırat-ı Niyazi yahut tarihçe-i Inkilâb-ı kebir-i Osmaniyeden bir sahife* (Istanbul: 1326/1910), pp. 50-60.

أن فر إلى المرتفعات مع رجاله (3 تموز/ يوليو 1908) وبدأ نوعًا من حرب العصابات ضد سلطات الولايات بالقرب من أوخريد ومُناسطر، وأمر الناس أن يدفعوا له ضرائبهم بدلًا من الحكومة حتى يعاد العمل بالدستور. وقد حذا حذوه صغار ضباط الجيش، ومن ضمنهم الشاب أنور بك؛ فما كان من السلطان إلا أن أرسل أحد مساعديه العسكريين الرئيسيين، وهو شمسي باشا، بمهمة قيادة الجيش المقدوني لسحق المتمردين، لكنه اغتيل في مُناسطر (7 تموز/ يوليو 1908) على يد عميل للاتحاد والترقي؛ وبالتالي أصيب أنصار السلطان بالإحباط وتشجع أتباع الاتحاد والترقي بسبب عجز الحكومة عن حماية أحد قادتها البارزين(144).

خرجت الأمور إذاك عن السيطرة، حيث انضمت إلى المتمردين تلك القوات التي أُرسلت من الأناضول إلى مقدونيا لقمعهم، بينما تم القبض على المزيد من عملاء السلطان وقتلهم. واندلعت انتفاضات عسكرية ومدنية مشتركة في مُناسطر وفيرزفيك وسيروز وسكوبي، وغيرها من البلدات والمدن، وأعلنت دعمها للدستور في اجتماعات جماهيرية عُقدت بين 20 و23 تموز/ يوليو، وأُرسلت برقيات للسلطان تعبر عن مطالبها. كانت جمعية الاتحاد والترقي في سالونيك، التي لم تخطط لثورة صريحة في ذلك الوقت، قد فوجئت بالأحداث، ولم تخطط للسير على أثرها سوى في 27 تموز/ يوليو، عندما لحقت بالمسار السريع للأحداث. إذّاك، تحرك لإحباط المتمردين السياسي البارع عبد الحميد، الذي استطاع المحافظة على نفسه وعلى دولته على مدى ثلاثة عقود في مواجهة خصوم أقوياء داخل البلاد وخارجها. وقبل كل شيء، كان هو الذي قد أصدر الدستور، وقد تكون حجته أنه طوال سنوات حكمه المطلق لم يحكم سوى من خلال بنوده؛ إذ لم يُعلَّق قط. لقد شعر أنه سمح لجمعية الاتحاد والترقي باكتساب أتباع من خلال التظاهر بأنه المدافع عن دستوره. إذن كان الحل هو توقع خطوتهم التالية من خلال استرجاع البرلمان؛ وبالتالي، بشكل أساسي، استعادة الجهاز التمثيلي للحكومة المنصوص عليه في الدستور، وتلبية المطلب الذي وافقت عليه جميع الجماعات المتمردة. كان استعادة البرلمان العلامة الرئيسية المباشرة على التغيير من الاستبداد إلى الحكومة الدستورية. إذًا، من دون أي ثورة

(144) Bayar, vol. 1, pp. 132-138.

حقيقية، ومن دون اقتحام أي جنود للقصر، ومن دون إراقة دماء، حدثت ثورة الأتراك الشباب (23 تموز/ يوليو 1908). أعلن السلطان أنه كان قد علق مجلس النواب لحين اكتمال أعمال التحديث، وأن الوقت قد حان لانعقاده مرة أخرى ليشارك في المهمة الصعبة المتمثلة في إنقاذ السلطنة من أعدائها. مع ذلك، بما قُدم من تنازلات للمتمردين في هذه المرحلة، يكون السلطان قد استسلم بالمعنى الحقيقي، وبالتالي يكون عصر عبد الحميد الثاني قد انتهى، على الرغم من بقاء السلطان على العرش لعام آخر، ويكون عصر الأتراك الشباب على وشك البدء[145].

(145) E. Ramsaur, *The Young Turks*: *Prelude to the Revolution of 1908* (Princeton, N.J.: 1957); Feroz Ahmad, *The Young Turks: The Committee of Union and Progress in Turkish Politics, 1908-1914* (Oxford: 1969), pp. 1-13.

الفصل الرابع

عهد الأتراك الشباب (1908-1918)

عَمّقت حقبة الأتراك الشباب وسرَّعت واستقطبت وجهات النظر الرئيسية التي كانت قد أحدثت زخمًا في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر: العثمانية والقومية، الليبرالية والمحافظة، الإسلاموية والطورانية، الديمقراطية والاستبداد، المركزية واللامركزية؛ كل ذلك أوصل السلطنة إلى المرحلة التي كان يمكن أن تنفجر فيها لولا أحداث الحرب العالمية الأولى. لقد جذبت هذه الحقبة، أكثر من أي عصر آخر، علماء التاريخ العثماني الحديث، وقد دُرست بتفصيل كبير بحيث يصعب تصديق أنها كانت بهذا القِصَر. مع ذلك، شغلت سياسات وحروب وشخصيات تلك الحقبة علماءها إلى حد بعيد، إلى حد أنه حتى الوقت الحاضر لم يتم عمل أي شيء تقريبًا لدراسة التحديث الذي أُرسي حتى في أحلك أيام الحرب. خلال تلك الحقبة المأساوية، قضت أربعة حروب كبرى على قسم كبير من سكان السلطنة، ورفعت من توتراتها الداخلية إلى حد الانهيار، وهددت بتدمير كل جهود السلاطين والإصلاحيين الذين سعوا ببسالة لإنقاذها خلال القرن السابق. مع ذلك، فقد كانت حقبة للتجديد تم خلالها تجميع إنجازات التنظيمات وعبد الحميد الثاني بطريقة أرست أسس الجمهورية التركية الحديثة.

أولًا: ردات الفعل على الثورة

انطوت ثورة الأتراك الشباب على جهد تعاوني من جمعية الاتحاد والترقي والجماعات القومية المختلفة في أوروبا، بحيث كانت ردة الفعل الداخلية الفورية على إعادة السلطان للدستور موجة من التظاهرات الشعبية غير مسبوقة في تاريخ السلطنة الطويل،

في اسطنبول وغيرها من المدن الكبرى؛ حشود سعيدة من الأتراك والعرب واليهود واليونانيين والصرب والبلغار والأرمن والأوروبيين تعانقوا في الشوارع ونذروا التآخي الأبدي من أجل المصلحة العامة. "لقد تحرك الرجال والنساء في خضم موجة مشتركة من الحماسة، يَشِعُّون شيئًا غير عادي، يضحكون ويبكون في انفعال شديد إلى حد أن القبح والنقص البشري قد انطمسا في ذلك الوقت تمامًا [...]"(1). لكن ما الذي كانوا يصيحون من أجله؟ كان الحشد يصيح: "أخبرونا ماذا يعني الدستور". فأجاب أحدهم: "الدستور شيء عظيم إلى حد أن من لا يعرفونه هم بمثابة حمير"(2). لقد أُعلن عن الدستور باعتباره دواءً شاملًا لجميع الأمراض، حيث افترض الجميع أن استدعاء البرلمان للانعقاد من شأنه أن يحل على الفور جميع المشكلات التي تسللت خلال حقبة الحُكم المُطلق، بما في ذلك الإرهاب الذي مارسته الأقليات القومية ومطالباتهم بالحكم الذاتي أو الانفصال عن السلطنة. من ناحية أخرى، كانت المجموعات القومية الأرمنية واليونانية تميل إلى الاعتقاد أنه بسبب تعاونها مع الأتراك الشباب في باريس، فإن النظام الجديد سوف يلبي جميع مطالبها. وهكذا بدا للجميع أن الألفية قد جاءت، وانتهى التوتر، وسيتم في الواقع الحفاظ على السلطنة.

ثانيًا: المَلَكِية الدستورية لعبد الحميد الثاني

كان الفرح سابقًا لأوانه. فقد تجاهلت الفئات القومية المختلفة التناقضات الكثيرة الكامنة بين خططها، وقامت بإخضاع رغباتها للهدف المباشر المتمثل في استعادة النظام الدستوري؛ فلما أدى تحقق الهدف المباشر إلى إنهاء التحالف الفضفاض بين المصالح المتباينة، عادت الخلافات والعداوات القديمة.

كانت "الثورة" من صُنْع جمعية الاتحاد والترقي، التي كان معظم أعضائها الناشطون في السلطنة من الجيش. لكنها عانت أيضًا الانقسامات الداخلية. فبينما كان بعض أعضائها قد دافعوا عن الدستور لدعم إخوانهم في باريس، أَمِلَ معظمهم ببساطة أن تُكسِبهم ترقيات وأجورًا أعلى إضافة إلى دعم كافٍ من حكومة اسطنبول لتمكينهم من القضاء على المتمردين في الولايات. لذلك، لم تسبق جمعية

---

(1) Halide Edib, *The Memoirs of Halide Edib* (London: 1926), p. 258.

(2) Ibid., p. 260.

الاتحاد والترقي نفسها بوضع خطة سياسية حقيقية تتجاوز استعادة البرلمان؛ كما لم يكن هناك رأي موحد حول ما يجب فعله مع السلطان؛ إذ ذهب قلة من الليبراليين إلى حد الدعوة إلى الإطاحة به، ناهيك عن القضاء على الأسرة الحاكمة. ومهما كانت المشاعر التي سادت لاستبداله، فقد غلب عليها إلى حد بعيد الامتنان الجماعي له لاستعادته الدستور. وبالتالي ظل عبد الحميد على العرش، وفي ما يبدو أنه كان مصممًا على تفعيل دستوره. وظل أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، الذين لم يكونوا بعد معروفين للجمهور، في خلفية المشهد، في سالونيك عمومًا، حيث كانوا يعملون فقط كمجموعة ضغط لضمان نجاح النظام الجديد. مع ذلك، فقد أوفد إلى اسطنبول لجنة من سبعة أشخاص، من ضمنهم ثلاثة شخصيات أصبحوا في ما بعد الأعضاء الأكثر أهمية - الرائد جمال بك (في ما بعد الوزير نوري جمال باشا)، وطلعت بك (في ما بعد وزير الداخلية طلعت باشا)، وجاويد بك (في ما بعد وزير المالية والأشغال العامة جاويد باشا) - لتمثيلها كخطوة اتُخذت لتشكيل حكومة جديدة وإجراء انتخابات لمجلس النواب. لكن الحكومة نفسها ظلت في أيدي السياسيين القدامى، حيث احتفظ سعيد باشا (22 تموز/ يوليو - 4 آب/ أغسطس 1908) بالصدارة العظمى أولًا، وقد صار الآن بطلًا بسبب انتقاده استبداد السلطان في أيامه الأخيرة؛ ثم محمد كامل باشا (5 آب/ أغسطس 1908 - 14 شباط/ فبراير 1909)، الذي شغل المنصب مرتين من قبل، بين عامي 1885 و1891 ومرة أخرى لمدة قصيرة في عام 1895.

كان قرار جمعية الاتحاد والترقي بعدم الاستيلاء على الحكومة بل التأثير فيها فحسب من خلال لجنة السبعة، وبالتالي الاحتفاظ بالسلطة من دون تحمل مسؤولية ممارستها، قد خلق وضعًا سياسيًا صعبًا. فلم يكن أحد يعلم بالضبط أين تكمن القوة والسلطة؛ هل ما زالا ينتميان إلى السلطان؟ وهل يمارسهما الصدر الأعظم؟ أم أن البرلمان سيتولى الدور القيادي بمجرد انعقاده؛ حتمًا كانت النتيجة ارتباكًا وصراعًا. وفي الولايات، استغل الناشطون السياسيون الموقف لتحقيق أهدافهم الخاصة، ودفعوا الحكومة إلى إقالة الولاة وغيرهم من الإداريين الذين اتُهموا بالفساد وسوء الحُكم، أحيانًا بشكل عادل لكن في أغلب الأحيان لتصفية حسابات قديمة. وعادة ما امتثلت الحكومة في اسطنبول، غير متأكدة من سلطاتها ورغبة جمعية الاتحاد والترقي، ولتقوم بالإدارة من دون أن يكون لديها سياسة خاصة بها.

لم يتم التركيز على كل هذه الخلافات إلا بعد إصدار الفرمانين السلطانيين في الأول والثالث من آب/ أغسطس 1908، لتعديل المادة 113 من دستور عام 1876، اللذين سمحا، بل وشجعا، استبداد عبد الحميد. لقد ألغيت إذاك الشرطة السرية، ولم يكن بإمكان قوات الشرطة المتبقية العمل إلا وفقًا للدستور. وأعادت بيانات أخرى تأكيد ما هو موجود بالفعل في الدستور؛ حيث يكون لجميع العثمانيين الحقوق القانونية نفسها بغض النظر عن دينهم؛ ولا يمكن القبض على أي شخص أو سجنه بلا سبب؛ وأن تكون المحاكم حرة وبعيدة تمامًا عن التدخل الخارجي؛ ويضمن الرعايا بشكل كامل حرمة منازلهم إلا بسلطة المحاكم ووفقًا للقانون؛ ويمكنهم السفر إلى الخارج لأي سبب من دون الحاجة إلى إذن خاص؛ ولم يعد يحق للحكومة ممارسة الرقابة على المطبوعات ومراجعتها قبل إصدارها (مع ذلك، كان الناشرون لا يزالون عرضة لإجراءات لاحقة إذا انتهكوا قوانين الصحافة أو النشر). هكذا تجاوزت الوعود المحددة أحكام دستور 1876. لم يكن بإمكان الحكومة أن تقوم بعد ذلك بمراجعة ومصادرة الرسائل والمنشورات الخاصة في البريد. وصار من شأن التدريس والدراسة أن يُمارَسا بحرية من دون ممارسة أي نوع من الرقابة. وما عاد من الممكن تعيين البيروقراطيين في مناصب لا يريدونها (باستثناء ضباط الجيش)، ويكون لديهم الحرية في رفض إطاعة الأوامر التي يشعرون أنها تنتهك القانون أو الدستور. ويكون اختيار جميع الوزراء والولاة وأعضاء مجلس الدولة من الصدر الأعظم بموافقة السلطان، ويكون تعيين جميع البيروقراطيين الأدنى من الولاة والوزراء المسؤولين بطريقة مماثلة، وتظل الترقيات والإقالات تخضع لموافقة المستويات العليا. وقد أُعفي شيخ الإسلام ووزيرا الحرب والبحرية وحدهما من هذا الإجراء، إذ يُختارون بدلًا من ذلك مباشرة من السلطان بمشورة تقتصر على الصدر الأعظم ومجلس الوزراء. وكان قد تقرر نشر الميزانية سنويًا، ووضع لوائح تنظيمية مستقلة لإعادة تنظيم الوزارات والإدارة في الولايات[3]؛ فنشبت على الفور خلافات حول مسألة تعيين وزيري الحرب والبحرية. ولمقاومة جهود لجنة السبعة للسيطرة على الوزارتين، وضع السلطان وسعيد باشا لوائح تنظيمية خاصة تهدف إلى الحفاظ على السيطرة المدنية

---

(3) *Düstur: Tertib-i Sani*, 11 vols. (Istanbul: 1329/1911-1928), vol. 1, pp. 9-14, (قوانين الدولة العثمانية، 1908-1922).

على القوات المسلحة، لكن تغلبت جمعية الاتحاد والترقي في النهاية، وسرعان ما استُبدل سعيد بآخر أكثر إذعانًا هو كامل باشا. ثم انزوت لجنة السبعة خلف الكواليس، حيث أعلنت الجمعية أنها لن تفعل أكثر من محاولة حماية الدستور مع ترك الإدارة الفعلية للحكومة(4).

كانت حكومة كامل باشا إذًا هي التي تولت الإدارة خلال معظم الأشهر المتبقية من حكم عبد الحميد، بتعاون السلطان الكامل على ما يبدو. وفي 16 آب/ أغسطس 1908، أصدرت خطة تفصيلية تعد بإصلاحات مالية، وإعادة تنظيم الإدارة والقوات المسلحة، ومحاولة تحقيق التوازن في الميزانية. كما تقرر إعادة التفاوض على المعاهدات واتخاذ التدابير لتطوير الاقتصاد، وتشجيع العِلم والتعليم، ولضمان المساواة الكاملة بين الأعراق كما جاء في الدستور، يتم تجنيد غير المسلمين بجانب المسلمين ويتم إنهاء ضريبة البدل العسكري بأسرع ما يمكن. ويتم إنهاء العمل بالامتيازات الخاصة التي يتمتع بها الأجانب في السلطنة بموجب معاهدات الامتيازات، بالاتفاق مع القوى العظمى ومن خلال إصلاح الحكومة بحيث يكون الأجانب على استعداد لقبول سلطتها. ويتم إنهاء الامتيازات المستقلة التي تتمتع بها المِلل بالتدرج، حيث يُمنح جميع الرعايا من جميع الديانات الحقوق نفسها والوضع القانوني نفسه(5).

لقد أُقرّت سلسلة كاملة من القوانين واللوائح التنظيمية للوفاء بهذه التعهدات؛ حيث أُصدر عفو عن السجناء السياسيين وأطلق سراحهم، بينما أُفرج عن السجناء المحتجزين بسبب جرائم غير سياسية إذا قضوا ما لا يقل عن ثلثي مدة العقوبة أو أكثر من 15 عامًا. وألغيت المحاكم العسكرية الخاصة التي أنشئت في مقدونيا للتعامل مع المتمردين. وأُنشئ مجلس استشاري جديد في وزارة الغابات والمناجم والزراعة للتوصية بالإجراءات التي يجب أن يتخذها البرلمان لتحسين الاقتصاد. واتُخذت تدابير لإعادة تنظيم الجهاز البيروقراطي وتقليل عدد البيروقراطيين

---

(4) Feroz Ahmad, *The Young Turks: The Committee of Union and Progress in Turkish Politics, 1908-1914* (Oxford: 1969), pp. 19-20; Şeyhulislam Cemaleddin Efendi, *Hatırat-ı Siyasiye* (Istanbul: 1336/1917-1918), pp. 10-12.

(5) *Sabah*, August 16, 1908; Ahmad, pp. 21-23; Kâmil Paşa, *Tarih-i siyasi. Devlet-i Âliye-i Osmaniye*, 3 vols. (Istanbul: 1325-1327/1907-1909), pp. 241-253.

لمواجهة أزمة الميزانية المباشرة، لكن هذا قوبل باحتجاج قوي إلى حد أنه لم يُنفذ بالكامل البتة. وكانت الحكومة تعاني مشكلة شديدة الصعوبة في الميزانية، وغالبًا ما كانت تفتقر إلى الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها اليومية. مع ذلك، فعل كامل باشا ما في وسعه، حيث ألغى العديد من الوزارات الأصغر التي أنشأها عبد الحميد لأغراض خاصة، مثل تلك الخاصة بالصحة والتجهيزات العسكرية، وتحويل مهامها إلى الوزارات الاعتيادية. وفُرض خفض عام على الرواتب (باستثناء الجيش)، وأُنشئت لجان جديدة لتوحيد المشتريات الحكومية، ما يوفر مبالغ كبيرة في وقت قصير نسبيًا. وأُقِرّت الحصص للحد من الترقيات في الإدارة والمؤسسات الدينية، وتم تحذير الجيش للحد من نفقاته قدر الإمكان. وشُكِّلت لجنة خاصة للتوصية بوسائل خفض مدفوعات الفوائد السنوية لحملة السندات؛ وأُلغيت الميزانية الإضافية إلى جانب الضرائب الخاصة المفروضة على رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين لتمويلها. وأُعيد تنظيم مجلس الدولة إلى أربع إدارات: التشريع (تنظيمات)، والشؤون المدنية (مُلكيه)، والمالية (ماليه)، والتعليم (معارف)، حتى يتمكن من إعداد التشريعات بشكل أفضل لينظر فيها البرلمان. وجرى دمج وزارتي التجارة والأشغال العامة، ما أدى مرة أخرى إلى إلغاء العديد من وظائف الخدمة المدنية، وصرف موظفيها[6]. وأخيرًا، أُصدرت قوانين الانتخابات واستُكملت الاستعدادات لعقد مجلس النواب.

في غضون ذلك، مع حرية الصحافة والتوحد السياسي الذي لم يكن معروفًا حتى ذلك الوقت في الدولة العثمانية، ازدهرت الصحف والأحزاب السياسية وشهدت السلطنة حملة سياسية حقيقية. لقد ظهرت مجموعتان سياسيتان رئيستان تقاتلان من أجل السلطة؛ أولًا كانت هناك جمعية الاتحاد والترقي نفسها، التي رغم عدم تشكيلها حزبًا في الواقع، فإنها أصدرت بيانًا عامًا لسياساتها ودعمت أولئك المرشحين الذين وعدوا باتباعها، وبالتالي شكلوا مجموعة باتت تعرف باسم الاتحاديين (اتحادچيلر/ Ittihatçıtlar). كان من ضمنهم أحمد رضا، الذي عاد إذاك من باريس وسرعان ما سيُعَيَّن رئيسًا لمجلس النواب؛ وطلعت وأنور، اللذان كشفا عن نفسيهما من بين عدد قليل من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي؛ وعبد الله جودت وأحمد مختار، وغيرهما ممن قاموا

(6) *Düstur: Tertib-i Sani*, vol. 1, pp. 1-105.

بحملات عامة دعمًا للتحديث والتغريب، على الرغم من وجود بعض الاختلافات في التفاصيل. وقد تضمنت الخطة الأساسية لجمعية الاتحاد والترقي في ذلك الوقت، الإصلاحات السياسية والحرية الشعبية وتعزيز السيادة والوحدة الوطنية والتنمية الزراعية والصناعية والضرائب العادلة(7). وقد جاءت المعارضة الرئيسية من حزب الأحرار العثمانيين (عثمانلى احرار فرقه سى/ Osmanlı Ahrar Fırkası) الذي شكله الأمير صباح الدين فور عودته من باريس. وكانت صحيفة **إقدام** (*Ikdam*) في اسطنبول هي الجريدة الرئيسية لهذه المجموعة التي ضمت الصدر الأعظم وآخرين أيدوا دعوة الأمير إلى اللامركزية والمساواة الكاملة للأقليات، وبالتالي نالت دعم هذا الأخير أيضًا. مع ذلك، لم يتم تنظيم حزب الأحرار قانونيًا إلا في 14 أيلول/ سبتمبر 1908، وبالتالي لم يكن لديه سوى القليل من الوقت للمشاركة في الحملة. أما العناصر الأكثر محافظة، التي تمثل وجهات النظر الإسلامية التي فضلها السلطان سابقًا، لم تشكل جماعة في الواقع بسبب خشيتهم من الاتحاد والترقي، لكنهم تحدثوا بهدوء عن الحاجة إلى الاحتفاظ بالإسلام كأساس للدولة والسلطنة. واستمر الجدل في الحملة بشكل أساسي حول مسائل التغريب والتحديث والمركزية مقابل اللامركزية، مع عدم تأكيد الإسلاموية والطورانية وكذلك تطلعات الأقليات على افتراض أن الحرية والمساواة الجديدتين ستُرضيان الجميع(8).

مع ذلك، فقد تم القضاء على احتمالية حدوث ديمقراطية في السلطنة بسبب جشع القوى الأوروبية وجيران السلطنة، الذين أثبتوا أنهم طامعون في أراضي الأتراك الشباب، الديمقراطيين الدستوريين، بقدر ما فعلوا مع عبد الحميد المستبد. وحتى مع تقدم الحملة، استغلوا الفراغ المؤقت في السلطة في اسطنبول للهجوم، بينما بدا أن هناك فرصة ضئيلة لرد عثماني فوري. في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1908، قامت النمسا بضم البوسنة والهرسك على الفور، وأعلنت بلغاريا استقلالها وخلعت سيادة السلطان وأوقفت دفع الجزية لخزينته. وفي اليوم التالي، استغلت اليونان فرصة إخلاء القوى لجزيرة كريت (اكتمل في 27 تموز/ يوليو) لضمها. وفي كل هذه الحالات، قوبلت الاحتجاجات العثمانية لدى الموقعين على معاهدة برلين،

---

(7) Tarık Z. Tunaya, *Türkiyede Siyasi Partiler, 1859-1952* (Istanbul: 1952), pp. 171-181, 206-210, 239-254.

(8) E. F. Knight, *The Awakening of Turkey* (London: 1909), pp. 228-293.

التي يُفترض أنها تلزمهم بضمان أحكامها، بعدم الرد. واضطر الباب العالي في النهاية إلى حل الأزمة بمفرده؛ حيث اعتُمدت تدابير لمنع الانتفاضات الداخلية ضد الأقليات، وأُجريت تسويات مباشرة مع أولئك الذين انتهكوا التزاماتهم. وبموجب شروط الاتفاقية الموقَّعة في 26 شباط/ فبراير 1909، كان على النمسا أن تقوم بإخلاء سنجق نوفي بازار مقابل اعتراف العثمانيين بحكمها البوسنة والهرسك، ودفع تعويضات مالية قدرها 200.5 مليون قرش، ومساعدة الباب العالي في الوصول لاتفاق مع القوى الأخرى لإلغاء مكاتب البريد الأجنبية وجميع الامتيازات في السلطنة. تلى ذلك تسوية مع بلغاريا (19 نيسان/ أبريل 1909)؛ ووصلت روسيا إلى اتفاق من خلال الوعد بإلغاء 40 من المدفوعات الـ 74 الأخيرة المستحقة على العثمانيين كتعويضات للحرب، وبدلًا من ذلك يقوم البلغار بدفع تعويضاتهم المستحقة للسلطان إلى روسيا. وفي كلتا الحالتين، يستمر السلطان بصفته الخليفة في مباشرة الحياة الدينية للمسلمين في الولايات المفقودة، حيث يقوم بتعيين القضاة ومدرسي الدين وكذلك المفتين الرئيسيين، الذين من شأنهم أن يمثلوه في الأمور الدينية ويهتمون بمصالح المسلمين في الولايات. وقد وعدت كل من النمسا وبلغاريا بتمويل صيانة المساجد والمدارس الإسلامية وتسهيل ممارسة الدين الإسلامي بحرية؛ وهكذا سُوّي الأمر. أما الخاسر الحقيقي فكان كل من بلاد الصرب والجبل الأسود، اللتان أُحبطت طموحاتهما في الوصول إلى البحر الأدرياتيكي باستحواذ النمسا على البوسنة والهرسك. كما لم تكن روسيا راضية تمامًا، نظرًا إلى أن النمسا حققت طموحاتها من دون تعويضات للحفاظ على ميزان القوى في وسط أوروبا. لذلك انسحب القيصر أخيرًا من عصبة الأباطرة الثلاثة القديمة واتجه نحو تكوين الحلف الثلاثي مع بريطانيا وفرنسا، ليكمل أخيرًا التحالفات الدبلوماسية التي كان من شأنها أن تؤدي مباشرة إلى الحرب العالمية الأولى.

لم تنجح التسوية الدبلوماسية في تهدئة المشاعر العثمانية العامة؛ إذ إنه في غضون وقت قصير جدًا، فقد النظام الجديد أراضي أكثر من التي اضطر عبد الحميد إلى التخلي عنها منذ عام 1882، ليذهب عهد التعاون والأمل الجديد بشكل مفاجئ. وبدأ إذاك المسلمون الذين افترضوا أن الدستور سينهي المحاولات الأوروبية لتفكيك السلطنة، يتجهون نحو السلطان القديم مرة أخرى. ورأى الأقلية من القوميين أن معاناة الحكومة خسارة هذه الأراضي هي بمثابة إنكار لآمالهم في الحكم الذاتي أو

حتى الاستقلال. ورأت جماهير الرعايا في ردة فعل هؤلاء الطبيعة المؤقتة للأمل في إمكانية عملهم معًا للمحافظة على السلطنة في نهاية الأمر. وعادت كل الانقسامات والأحقاد القديمة إلى الظهور على الرغم من جهود الحكومة للحفاظ على وحدة الجميع. أما القصر، الذي كان قد كف يده في وقت سابق على أمل أن يتمكن الدستور من حل المشكلات التي لا يستطيع حلها، فقد بدأ الآن هو نفسه في تشجيع ودعم تلك العناصر التي سعت إلى استغلال الوضع لاستعادة سلطة السلطان.

مع ذلك، كان الوقت بين الخسائر الإقليمية والانتخابات أقصر من أن يحدث فيه أي تحول سياسي كبير، لا سيما وأن جمعية الاتحاد والترقي والجيش، كانا يسيطران على البلاد في تحالف مع الحكومة. وجرت الانتخابات في تشرين الثاني/ نوفمبر وأوائل كانون الأول/ ديسمبر 1908 بموجب قانون انتخابي أصدرته الحكومة؛ حيث كانت الانتخابات لا تزال غير مباشرة، إذ كان الناس يقومون باختيار ناخبين ثم يقوم هؤلاء بتسمية النواب الفعليين. استمرت الحملات بسلاسة باستثناء مقدونيا، حيث تدخلت الحكومة اليونانية والبطريرك لضمان وصول المرشحين المؤيدين لآرائهما. وقد قام مراد ميزانجي، الذي خرج آنذاك من السجن، بدعم حزب الأحرار بقوة، على الرغم من اتهامه بتلقي أموال من الحكومة اليونانية، والطاشناق، وحتى البطريرك مقابل دعمه لتطلعات الأقليات. أعلن السفير اليوناني أن هناك 6.5 مليون يوناني في السلطنة، وطالب بمنحهم ربع المقاعد في المجلس الجديد وأن تصبح اللغة اليونانية لغة رسمية. وقدم الطاشناق مطالب مماثلة بالنسبة إلى الأرمن. وكردة فعل على ذلك، تحول المسلمون أكثر فأكثر إلى وجهات النظر الإسلامية والتركية، مع ذلك نظرًا إلى عدم وجود مرشحين لهؤلاء، فازت جمعية الاتحاد والترقي بجميع مقاعد النواب البالغ عددها 288 مقعدًا، باستثناء مقعد واحد، ذهب إلى حزب الأحرار. حصل الأتراك على أغلبية بسيطة، حيث حصلوا على 147 مقعدًا، بينما ذهب 60 مقعدًا للعرب، و27 للألبان، و26 لليونانيين، و14 للأرمن، و10 للسلاف، و4 لليهود[9]. وكان التصويت نزيهًا، حيث تم تمثيل جميع المِلل بما يتناسب مع عدد سكانهم الفعليين، وبدا من الممكن أن تُمنح الديمقراطية في السلطنة على الأقل فرصة ثانية.

---

(9) Ismail Hami Danişmend, *Izahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, 4 vols. (Istanbul: 1947-1961); repr. in 5 vols., (Istanbul: 1971-1972), vol. 4, pp. 368-369; Ahmad, pp. 24-28; Tunaya, p. 165, n. 4; Hilmi Kâmil Bayur, *Sadrazam Kâmil Paşa - Siyasi Hayatı* (Ankara: 1954), p. 296.

وسرعان ما عيّن مجلسُ الوزراء مجلسَ الشيوخ، أو مجلسَ الأعيان، وبدا أن البرلمان والحكومة مستعدان تمامًا للنظام العثماني الدستوري الجديد.

شهدت مدينة اسطنبول القديمة في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1908 أحد أبرز المشاهد في تاريخها الطويل؛ حيث قاد السلطان عبد الحميد سيارته عبر الشوارع الضيقة في عربة مكشوفة، ملوحًا للحشود المتجمعة أثناء توجهه لافتتاح البرلمان الجديد، المقرر انعقاده في مبنى وزارة العدل خلف مسجد آيا صوفيا. وفي خطابه الذي قرأه سكرتيره الأول، أوضح السلطان سبب تعليقه للبرلمان منذ عام 1878، مشيرًا إلى أن مستشاريه أوصوا بإرجاء العمل بهذا الجزء من الدستور حتى تصبح السلطنة جاهزة لذلك، حيث يكون الناس أفضل تعليمًا، والإصلاحات الأساسية قد ترسخت. وأوضح أنه "اقتناعًا بأن تحقيق هذه الرغبة سيعزز السعادة الحالية والمستقبلية لسلطنتي وبلدي، فقد أعلنت الدستور من جديد من دون تردد على الرغم من أولئك الذين لديهم وجهات نظر وآراء تعارض ذلك"[10]. وردًّا على ذلك، أشاد المجلسان بالسلطان لقيامه بإعادة الدستور وانتقد مستشاريه الذين ضللوه في الماضي. ثم ذهبا إلى دعم جهود الحكومة لاستعادة الأراضي المفقودة مؤخرًا[11].

لكن فرصة نجاح النظام الجديد كانت ضئيلة. لقد ساعد البرلمان ببساطة في تركيز الانتباه على الانقسامات والمنافسات التي تم تعليقها مؤقتًا. وفعل نواب الأقليات ما في وسعهم لشل النشاط حتى يتم تلبية مطالبهم. وانقسم الوزراء والنواب المسلمون حول ما إذا كانوا سيمتثلون لجمعية الاتحاد والترقي أم للسلطان أم يقومون بإرساء سياسة مستقلة. وسرعان ما أوقفت المناقشات التي لا نهاية لها معظم القوانين التي أعدها مجلس الدولة. وبعد أن رأى عبد الحميد مدى فشل الباب العالي في مواجهة العدوان الأجنبي ومدى عدم فعالية البرلمان في تسهيل تمرير التشريعات، لم يتردد في التدخل. لقد بدأ أنصار الفكرة الإسلامية في التحريض علانية، ربما لكن ليس بالتأكيد بدعم من السلطان. وردًّا على علمانية الدستور، وظهور النساء غير المحجبات في الشوارع، والمساواة الجديدة المعترف بها لغير

---

(10) *Takvim-i Vekayi*, nos. 1-2119 (1831-1878), 1-283 (1890-1), 1-4608 (1908-1923), December 18, 1908;

ترجمة: Ahmad, p. 29.

(11) *Düstur: Tertib-i Sani*, vol. 1, pp. 105-108.

المسلمين، بدأ المحافظون الإسلاميون في شن حملة صريحة ضد الدستور، معلنين أن تراجع السلطنة كان بسبب خروجها عن القواعد الإسلامية الأساسية وأن الإسلام يمكن أن يتأقلم لتلبية متطلبات العصر الحديث، ويمكنه أن يوفر القوانين لتنظيم كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية للسلطنة، في حين أن التكنولوجيا الغربية فقط هي التي يجب استعارتها. كان هناك متعاطفون في كل مكان، ليس بين العلماء فحسب، بل أيضًا في الجهاز البيروقراطي والجيش، وبين الدراويش والعامة. وقد أدت محاولات الحكومة الجديدة لرفع كفاءة الحكم في الولايات فضلًا عن تجنيد الجميع، إلى إثارة غضب قبائل شرق الأناضول، التي كانت تصر دائمًا على الحكم الذاتي. قاد الحركة في اسطنبول كامل باشا، وانضم إليه جميع من كانوا غير راضين عن النظام الجديد، بمن فيهم المسؤولين وضباط الجيش الذين تم فصلهم وجواسيس القصر السابقين. وسرعان ما انضم إليهم عامة المسلمين في اسطنبول - الحرفيون والتجار وأصحاب المقاهي والحمامات العامة والحمالون والصيادون والفلاحون في العاصمة لبيع محاصيلهم واللاجئون الجدد - وكلهم سريعو التأثر بالدعوة الدينية[12].

وقف الحداثيون موقفًا معارضًا من المحافظين، وقد كان لديهم آراء مماثلة لتلك الخاصة بأحمد رضا، لكنهم صاروا إذاك تحت قيادة رجال من أمثال عبد الله جودت وأحمد مختار وجلال نوري. وقد دعا بعضهم إلى التقليد الكامل للغرب لضمان دعمه واحترامه. مع ذلك، شعر معظمهم أن التحديث العثماني يجب أن يكون أكثر انتقائية، حيث يؤخذ من الغرب ما هو أفضل ويتم تعديله ليوافق الاحتياجات الخاصة بالإسلام والمجتمع العثماني. وكان يجب أن يكون التنوير من خلال التعليم مرافقًا للإصلاحات حتى يدعمها عامة السكان ويستفيدون منها. لكن الحداثيين انقسموا؛ حيث انضم أولئك الذين لم يكونوا على استعداد لقبول توجيه جمعية الاتحاد والترقي في الحزب الاتحادي أو السياسات اللامركزية للحرية والائتلاف، إلى نادي الرفاه العام (سلامت عموميه قلوبى/ selamet-i umumiye kulübü) في عام 1908 وفي ما بعد الحزب الديمقراطي العثماني (عثمانلى ديمقراط فرقه سى/ Osmanlı Demokrat

(12) Celal Bayar, *Ben De Yazdım*, 8 vols. (Istanbul: 1965-1972), vol. 1, pp. 167-171; David Farhi, "The Şeriat as a Political Slogan or the 'Incident of the 31st Mart'," *Middle Eastern Studies*, 7 (1971), pp. 275-316; Celal Nuri, *Ittihad-ı Islam* (Istanbul: 1918).

Fırkası). وبقيادة الشباب الأتراك القدامى مثل إبراهيم طمو وعبد الله جودت وإبراهيم ناجي، لم تشارك المجموعة الجديدة فعليًا في انتخابات عام 1908، لكنها تمكنت من جعل العديد من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي يقومون بشرح وجهات نظرها عند نشرهم في صحيفة تركيا، وكذلك في صحف في إزمير ومُناسطر وحلب، تشير إلى مدى واسع من الدعم والتنظيم[13]. إضافة إلى ذلك، شكل النواب اليونانيون والأرمن في المجلس مجموعات سياسية خاصة بهم كرسوها لقضية الحكم الذاتي أو استقلال مقدونيا ومقاطعات شرق الأناضول، وسعوا لتحقيق أهدافهم بشكل رئيسي من خلال تعطيل البرلمان على أمل أن تؤدي الفوضى السياسية إلى تحقيق رغباتهم.

في خضم هذه الصراعات والاستياء، حاول كامل باشا أن يتلاعب بالمجموعات المختلفة لبناء سلطته على حساب القصر والبرلمان فضلًا عن جمعية الاتحاد والترقي. في البداية امتنعت الجمعية عن معارضته، لشعورها بأنه أفضل بديل في ذلك الوقت، لكنه افترض أن هذا كان نتيجة لضعف الجمعية وبالتالي حاول استغلال الموقف لتعيين رجاله كوزراء للحرب والبحرية (10 شباط/ فبراير 1909)، فما كان من جمعية الاتحاد والترقي إلا أن أظهرت قوتها الحقيقية؛ حيث جعلت المجلس يُصَوِّت بحجب الثقة عنه، ما دفعه إلى الاستقالة لمصلحة رجل الجمعية، حسين حلمي، الذي أصبح الصدر الأعظم الجديد. حاولت الجمعية التوفيق بين المعارضة، لكن السلطان والمحافظين انزعجوا من استعراضها للقوة، فبدأت الأحداث التي أنذرت بتغييرات سياسية كبيرة.

ثالثًا: الثورة المضادة في 13 نيسان/ أبريل 1909

كان الحداثيون منقسمين للغاية بحيث لم يتخذوا إجراءات جادة ضد جمعية الاتحاد والترقي. لكن بالنسبة إلى المحافظين كان الأمر مختلفًا تمامًا؛ فقد بدا لهم أن استبدال كامل باشا، إن لم يتم الاحتجاج عليه، ستنتهي سلطة السلطان في السيطرة على الحكومة، وبالتالي قدرتهم على كبح الأفعال "المضادة للدين". تصاعد التوتر في العاصمة، واحتشد طلاب الدين هنا وهناك مطالبين بإنهاء الدستور، وتذمر جنود الجيش علانية في الثكنات بدعم من ضباطهم، وتحدث الكثير من الحرفيين والعمال،

---

(13) Tunaya, pp. 254-261.

الذين كانوا هم أنفسهم تحت تأثير الزعماء الدينيين التقليديين والصوفيين، بحماسة متزايدة حول التهديد الذي تتعرض له الشريعة وخطر الهيمنة المسيحية.

كان حافظ درويش وحدتي هو من ركز هذا السخط على محاولة القيام بثورة مضادة. يبدو أنه كان عضوًا في الطريقة البكتاشية، وقد بدأ في نشر صحيفة تسمى **فولكان** (بركان) في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1908، حيث قدم رسالة هي مزيج بين الإسلام الصوفي والشعبي والمعارضة القوية لعلمانية الحكومة إضافة إلى تأثير الأقليات والممثلين الأجانب[14]. وفي غضون مدة قصيرة شكّل جمعية الوحدة الإسلامية (اتحاد محمدى جمعيتى/ Ittihad-ı Muhammedi Cemiyeti) بهدف استبدال الدستور بالشريعة واستخدام الإسلام كوسيلة لتحديث السلطنة وإنقاذها، واستبدال المدارس والمحاكم العلمانية بنظيراتها الإسلامية واستعادة سلطة السلطان كأفضل وسيلة لإنقاذ السلطنة. وبينما رفض عبد الحميد على ما يبدو تقديم الدعم المالي للتنظيم والصحيفة الجديدة، يبدو أن عناصر أخرى في القصر ساعدتهم، حيث أصبح أحد أبناء السلطان، هو برهان الدين أفندي، بالفعل عضوًا في التنظيم[15]. بدأت صحيفة **فولكان** إذاك حملة نشطة ضد الحكومة. وأعلنت جمعية الوحدة الإسلامية عزمها على إقامة نظام يفي بالواجبات الأساسية للحكم الإسلامي، لحماية وتعزيز الشريعة والممارسات الإسلامية الأساسية، ونَشْر نور (nur) التوحيد الإلهي في جميع ربوع السلطنة، وتحرير المسلمين في كل أنحاء العالم من طغيان غير المسلمين. وكانت أهدافها المباشرة تتمثل في تعزيز مصالح المسلمين، ودعم مبدأ الشورى الإسلامي (مشورت/ meşveret) أساسًا للحكم، والوصول إلى تطبيق أوسع للشريعة في قوانين المجلة المستخدمة في المحاكم العلمانية، وتشجيع تطوير الأخلاق والتقاليد الإسلامية في الحياة اليومية لجميع المسلمين في السلطنة[16].

عَقدت الجمعية أول اجتماع جماهيري لها في 3 نيسان/ أبريل 1909 في مسجد آيا صوفيا، مستغلة الاحتفالات بعيد المولد النبوي لكسب المزيد من الدعم الشعبي. وقد استثار وحدتي الحشد بدعوات النضال ضد العلمانية، مشيرًا إلى أن

(14) Bayar, vol. 2, pp. 344, 388, 391, 399, 402, 407, 631, 632.

(15) Tunaya, pp. 261-275; Bayar, vol. 1, pp. 167-171.

(16) Tunaya, pp. 271-272; Farhi, p. 283.

للمسلمين حقوق غير المسلمين نفسها في التنظيم للدفاع عن أهدافهم وحقوقهم[17]. أُنشئت فروع في مدن أخرى، وبدأت هذه بدورها في إرسال التماسات شعبية إلى الحكومة تطالب باستعادة الشريعة. وسرعان ما كان للجمعية أعضاء في الجيش الأول لاسطنبول، وهو مفتاح للسيطرة على المدينة. وتعاونت مع مجموعة حزب الأحرار وشنت حملة على الحكومة. وسرعان ما دفعت موجة الدعم الجماهيري بالمحافظين إلى التحرك الصريح[18]. وفي ليلة 12/ 13 نيسان/ أبريل، انضم جنود من الجيش الأول إلى طلاب الدين قبالة مسجد السلطان أحمد، وساروا إلى مبنى مجلس النواب القريب، وحاصروه. كان الصدر الأعظم على عِلم بالتوتر المتصاعد لكنه لم يتوقع مثل هذا الانفجار المفاجئ؛ وبالتالي عندما سمع بالمسألة، أرسل فقط رئيس شرطته ليرى ما كان يحدث. قدم له المتظاهرون سلسلة من المطالب: على الحكومة أن تستقيل وترسل العديد من النواب إلى المنفى؛ ويجب الامتثال لقواعد الشريعة بالكامل؛ ويُستدعى جميع الضباط العسكريين الذين أقالتهم الحكومة؛ مع إنهاء نفوذ جماعة الاتحاد والترقي في الجيش؛ وعزل أحمد رضا من منصب رئيس مجلس النواب ليعين مكانه "مسلم حقيقي". وأُرسلت المطالب إلى النواب المجتمعين في المبنى، لكن نظرًا إلى عدم تمتعهم بسلطة الاستجابة، تصاعد التوتر. بدأ الحشد يتدفق إلى مباني البرلمان، ومع فرار النواب في حالة من الذعر، قُتل اثنان، على ما يبدو في ظل الانطباع الخاطئ بأنهما أحمد رضا وحسين جاهد بك، محرر صحيفة طنين الموالية لجمعية الاتحاد والترقي. هكذا واجهت الحكومة أزمة. ورفض وزير الحرب أن يأمر الجيش بتفريق المتمردين. كان الصدر الأعظم حسين حلمي مغلوبًا على أمره؛ فهرع إلى قصر يلدز وقدم استقالة حكومته بالكامل إلى السلطان. لم يقبل عبد الحميد الاستقالات فحسب، بل أرسل أيضًا سكرتيره الأول إلى آيا صوفيا لقبول جميع مطالب المتمردين. وفي أي حال، لم تكن جمعية الاتحاد والترقي قوية في اسطنبول، فقد استندت سلطتها بشكل أساسي إلى التهديد بالهجوم من جانب الجيش المقدوني، وبدت آنذاك مهزومة تمامًا. فر أعضاء الاتحاد والترقي الذين كانوا في اسطنبول، وصودر مقر الحزب والصحيفة. وسواء كان السلطان قد شارك بالفعل في التخطيط للثورة المضادة أم لا، فقد استغلها الآن لاستعادة سلطاته

(17) Bayar, vol. 1, pp. 291-293, 297-298.

(18) Farhi, pp. 286-288.

القديمة، وتعيين رجاله كوزراء للحرب والبحرية، وبالتالي استعادة السيطرة على القوات المسلحة. وقد عُيِّن أحمد توفيق باشا صدرًا أعظم بحكومة جديدة، مع أنه استطاع إقناع السلطان بقبول رجاله في الوزارات الرئيسية مقابل تعاونه. دُعي النواب الذين ما زالوا في اسطنبول للاجتماع مرة أخرى. وانتُخب إسماعيل كمال رئيسًا جديدًا لمجلس النواب، في حين قدم مراد ميزانجي، الإسلامي منذ مدة طويلة، الدعم الكامل للنظام الجديد، ما منحه كذلك دعم حزب الأحرار[19].

عاد السلطان إلى السلطة مرة أخرى، وأُجهز على الاتحاد والترقي في اسطنبول. تولى كبار ضباط الجيش في مقدونيا، ليس بالضرورة أعضاء بالاتحاد والترقي، زمام المبادرة لاستعادة النظام تحت قيادة قائد الجيش الثالث، محمود شوكت باشا، ورئيس أركانه الشاب مصطفى كمال، والعديد من الضباط الذين من شأنهم أن يضعوا بصماتهم في ما بعد على الصعيدين العسكري والسياسي، وكان من ضمنهم عصمت إينونو وأنور بك. وحاولت الاتحاد والترقي حشد أنصارها حول السلطنة، وكذلك جذب مجموعات الأقليات القومية التي تعاونت معها في عام 1909. وكانت النتيجة الوحيدة لذلك هي الانتفاضة الأرمنية في أضنة التي دفعت إلى القيام بقمع شديد من جانب الحامية المحلية، وحدوث مذبحة ومذبحة مضادة حتى قُتل ما يصل إلى 30,000 شخص من جميع الديانات (14 نيسان/ أبريل 1909). فسَّر محمود شوكت هذا على أنه فشل للحلول السياسية التي قدمتها جمعية الاتحاد والترقي وأن التدخل العسكري الصريح فقط يمكن أن يحل الموقف. وفي هذا، كان يدعمه بشكل خاص مصطفى كمال الذي، نظرًا إلى رفض قادة الاتحاد والترقي له بعد نجاحاته التنظيمية الأولية، تخلى عنها وعارض مشاركة المؤسسة العسكرية في السياسة. نظم مصطفى كمال إذاك الجيش المقدوني للتحرك إلى العاصمة، وحمل رجاله في القطارات ونظم ما سماه "جيش الحركة" (حركت اوردوسو/ Hareket Ordusu)، والذي تحرك آنذك باتجاه اسطنبول تحت قيادة حسين حسني. ونظرًا إلى أن هذه لم تكن عملية الاتحاد والترقي، على الرغم من أن بعض الضباط المشاركين كانوا من أعضائها، وبما أن جيش الحركة كان يعمل باسم الجيش لاستعادة النظام، قبل عبد الحميد بهذا التحرك في البداية ورحب به؛ لكن سرعان ما أخذ جيش الحركة منعطفًا مختلفًا

---

(19) Bayar, vol. 1, pp. 141-166, 184-214.

تمامًا عما كان يتوقعه السلطان. فقد انضم معظم نواب وأعضاء مجلس الأعيان إلى أعضاء مجلس الوزراء السابق والحالي للذهاب للقاء القطار العسكري المتقدم خارج اسطنبول في يشيل كوي (سان ستيفانو) على أمل الوصول إلى اتفاق لإعادة البرلمان والدفاع عن الدستور من دون أي تعارض. وفي 22 نيسان/ أبريل 1909، اجتمعوا سرًّا باسم المجلس الوطني العام (مجلس عمومى ملّى/ Meclis-i Umumi-i Milli) تحت رئاسة الصدر الأعظم السابق سعيد باشا، الذي صار إذاك رئيسًا لمجلس الأعيان. ومن أجل طمأنة الجيش أنهم لم يشاركوا في الثورة المضادة ولم يدعموا الحكومة الجديدة، قرروا عزل عبد الحميد، لكن من أجل الحد من خطر المقاومة في اسطنبول، فقد أبقوا على هذا الجزء من قراراتهم في طي السرية. وفي صباح يوم 24 نيسان/ أبريل وصل جيش الحركة إلى محطة سكة حديد اسطنبول واحتل العاصمة. أمر السلطان بعدم المقاومة، لكن بعض مؤيديه نصبوا حواجز وقاتلوا بقوة بالقرب من الباب العالي وفي ثكناتهم في تقسيم وأسكودار. لكن بحلول نهاية اليوم، تم سحقهم، وأعلن محمود شوكت الأحكام العرفية وعُقدت المحاكمات العاجلة التي أعدمت أو نفت أولئك الذين ثبتت مسؤوليتهم عن الثورة المضادة أو المقاومة التي أعقبت وصول جيش الحركة. وأُرسل الضباط العسكريون إلى الولايات لجمع الضرائب حتى تتمكن الحكومة من الاستمرار. وهكذا، باسم الدستور والديمقراطية، فرض الجيش الحُكم الاستبدادي[20].

جاءت الخطوة الأخيرة بعد ثلاثة أيام. في 27 نيسان/ أبريل، اجتمع البرلمان مرة أخرى بصفته المجلس الوطني العام، هذه المرة في مسجد آيا صوفيا وتحت رئاسة سعيد باشا. وبالحصول على فتوى بررت خلع السلطان على أساس تورطه في الثورة المضادة والوفيات التي نجمت عن ذلك، وكذلك سرقة أموال الدولة، أعلن المجلس الوطني خلعه لمصلحة شقيقه محمد الخامس رشاد[21]. وُضع السلطان وعائلته على الفور في قطار خاص وأُرسلوا إلى سالونيك في الليلة نفسها، ليجد الجمهور وأنصار السلطان أنفسهم أمام الأمر الواقع صباح اليوم التالي، فلا يمكن أن تكون هناك معارضة حقيقية. هكذا بعد 33 عامًا على العرش، كان لا يزال عبد الحميد في

(20) Ibid., vol. 1, pp. 267-288, 297-299.

(21) *Takvim-i Vekayi*, April 28, 1909; *Düstur: Tertib-i Sani*, vol. 1, pp. 166-167.

عامه السادس والستين، فما كان منه إلا أن سَلَّم بالأحداث باعتبارها إرادة الله وعاش بهدوء في سالونيك حتى أُعيد إلى اسطنبول في عام 1912 بسبب الخوف من سقوطه في يد الأعداء في حروب البلقان؛ ثم أقام في قصر بكلربك (Beylerbeyi)، على الجانب الأناضولي من مضيق البوسفور، حتى وفاته بعد ست سنوات، في 10 شباط/ فبراير 1918؛ لتنتهي حياة أحد أبرز السلاطين العثمانيين في غموض ونكبة[22].

رابعًا: الديمقراطية الدستورية العثمانية (1909-1911)

ساد مدة طويلة افتراض أن ثورات 1908 و1909 أدت إلى فترة حكم مباشر للاتحاد والترقي؛ مع ذلك، فإن هذا الافتراض كان خطأً بالنسبة إلى السنة الأخيرة التي قضاها عبد الحميد في السلطة، بل إنه كان أقل صحة في ما يخص فترة الديمقراطية الدستورية التي أعقبت ذلك حتى وقوع الحرب الكارثية مع إيطاليا في طرابلس. وكما رأينا، أدت الثورة المضادة في نيسان/ أبريل 1909 إلى تمزيق وتشتيت الاتحاد والترقي وأنصارها، وكان كبار ضباط الجيش المقدوني هم من أعادوا البرلمان وعزلوا عبد الحميد حفاظًا على النظام. لم يؤد هذا بدوره إلى بدء حقبة جديدة من هيمنة الاتحاد والترقي، لكن بدلًا من ذلك، أدى إلى نظام دستوري ديمقراطي في الأساس متأثرًا من خلف الكواليس بمحمود شوكت باشا، الذي أصبح مسؤولًا عن الأحكام العرفية في اسطنبول وكذلك مفتش الجيوش الأول والثاني والثالث، وبالتالي تدشين نوع محدود من مشاركة الجيش في السياسة التي كان من شأنها أن تُمارَس من وقت إلى آخر منذ ذلك الحين.

ردًّا على ذلك، بدت جمعية الاتحاد والترقي نفسها كحزب سياسي مدني بالدرجة الأولى. وعملت على استعادة سلطتها السابقة من خلال تطوير تنظيم سياسي وعضوية واسعة في السلطنة إضافة إلى برنامج يمكن أن يروق للجماهير. لذلك، بينما كان مؤتمرها الأول الذي عُقد في سالونيك عام 1908، سريًا، مع بيانه العام الذي كان لا يزال يقتصر على دعم الأهداف غير المعلنة بعد لجمعية الاتحاد

(22) للاطلاع على أحداث الثورة المضادة، يُنظر:

Sina Akşin, *31 Mart Olayı* (Istanbul: 1972); Ahmet Refik, *Inkilab-ı Azim* (Istanbul: 1324/1908-1909); Ali Cevat-Faik Reşit Unat, *Ikinci Meşrutiyetin Ilânı ve Otuzbir Mart Hâdisesi* (Ankara: 1960); Tarık Tunaya, *Hürriyetin Ilânı* (Istanbul: 1959).

والترقي المقدونية، كان الذي عُقد في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1909 وكل ما بعده مؤتمرات حزبية علنية بشكل كامل. أما "النوادي الوطنية" السرّية التي أُنشئت سابقًا في مراكز الولايات، فقد ظهرت إذاك كمراكز حزبية لها، مع ذلك، كانت لا تزال جميعها تحت السيطرة القوية لقادتها في اسطنبول وسالونيك. ولم يشارك أفرادها العسكريون بنشاط في السياسة، لكن تأثيرهم كان لا يزال محسوسًا من وراء الكواليس. وكان برنامج الاتحاد والترقي علمانيًا بشدة يَعْكِس السياسات الحداثية للمثقفين. لقد فصل التنظيم الحالي للبرلمان، مع وجود مجلس للأعيان يقوم السلطان بتعيين جزء منه ويقوم مجلس النواب بتعيين الجزء الآخر. ويُمنح حق التصويت للرعايا العثمانيين الذكور الذين تزيد أعمارهم على 20 عامًا ويمتلكون بعض الممتلكات، وتظل الانتخابات غير مباشرة، لكن مع إلغاء المادة 113 بالكامل. ويكون جميع العثمانيين متساوين أمام القانون، ولهم حرية التجمع العلني ومناقشة القضايا السياسية طالما لم يُخلُّوا بالنظام العام. وأُلغيت الرقابة، لكن تظل الصحافة خاضعة للوائح التنظيمية. ويكون التعليم الابتدائي العام إلزاميًا ومجانيًا، ويكون التدريس بلغة أغلبية الطلاب في كل مدرسة. لكن في المستويين المتوسط والعالي يكون التعليم طوعيًا والتدريس باللغة التركية فحسب. وتنظم القوانين الجديدة العلاقات بين العُمال وأرباب العمل. ويتم إصلاح النظام الضريبي ليعكس الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. وتبذل الجهود لتطوير اقتصاد السلطنة وتشجيع المزارعين على امتلاك الأرض. هذه كلها كانت خططًا يمكن عبد الحميد ورجال التنظيمات قبولها بسهولة. أما القومية التركية القوية، التي كان من شأنها أن تتطور في ما بعد، فكانت غائبة حتى الآن. وكان هناك استمرار في استخدام اللغة التركية العثمانية كلغة رسمية للدولة(23).

مع القضاء على حزبي الأحرار والوحدة الإسلامية خلال أحداث عام 1909، لم يبق سوى الحزب الديمقراطي العثماني الصغير ليمد حزب الاتحاد والترقي ببعض المعارضة في الانتخابات والبرلمان. وبالنسبة إلى الجزء الأكبر بعد ذلك، كان الصراع الرئيسي على السلطة في الحكومة بين محمود شوكت، ممثلًا للجيش، والاتحاد والترقي. تسيد محمود شوكت عمومًا، على الرغم من أن الاتحاد والترقي

(23) Tunaya, *Türkiyede*, pp. 206-212.

حازت بعض النفوذ من خلال تعيين عضوين، هما جاويد بك (نائب من سالونيك) وطلعت بك، في المنصبين الرئيسيين لوزيري المالية والداخلية على التوالي. وقد عمل شوكت على إبعاد أعضاء الجيش عن السياسة وعن الاتحاد والترقي؛ لكنه قاوم أيضًا جهود الحكومة للإشراف على ميزانية الجيش وبالتالي السيطرة عليه. ومع الشد والجذب بهذا الشكل من كلا الجانبين، وجد أعضاء المجموعة البرلمانية للاتحاد والترقي أنه من المستحيل عليهم البقاء معًا؛ فقام بعضهم في شباط/ فبراير 1910، بتشكيل مجموعته البرلمانية الخاصة، متمثلة في حزب الشعب (اهالى فرقه سى/ Ahali Fırkası)، ما أدى إلى ظهور الانقسامات في العَلن[24]. سرعان ما تبعهم تشكيل لجنة التحالف العثمانية (هيئت متفقه عثمانيه/ Heyet-i Müttefika-i Osmaniye)، والتي تضمنت أعضاء من الأقليات القومية وكذلك أعضاء الأحزاب السياسية المحظورة الذين كانوا لا يزالون نشطون في السياسة ويدعون إلى إمبراطورية لامركزية[25]. وكان هناك أيضًا الليبراليون المعتدلون (معتدل ليبرالر/ Mutedil Liberaller) بقيادة إسماعيل كمال ومنهم نواب من ألبانيا إضافة إلى الولايات العربية[26]. لكن أيًا من هؤلاء لم يكن بإمكانه المشاركة بشكل علني في السياسة بسبب استمرار الأحكام العرفية؛ وبالتالي فقد تصرفوا كمجموعات برلمانية فقط، حيث تعاونوا في معارضة الاتحاد والترقي والحكومة عندما دعمت سياسات الاتحاد والترقي، ومثلوا نهجًا أكثر محافظة في السياسة العامة بجانب الرغبة في تلبية المطالب القومية من خلال حكومة لامركزية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1911، انضمت كافة مجموعات المعارضة إلى حزب الحرية والائتلاف (حريت وائتلاف فرقه سى/ Hurriyet ve Itilâf Fırkası)، بقيادة إسماعيل حقي باشا، النائب من أماسيا؛ والداماد فريد باشا، عضو مجلس الأعيان؛ ورضا نور، النائب من كومولجينه[27]. كانت هناك أيضًا مجموعتان راديكاليتان تعملان تحت الأرض: الأولى حزب الإصلاح العثماني (اصلاحات اساسيه عثمانيه فرقه سى Islahat-ı Esasiye-i Osmaniye Fırkası)، الذي شكّله في

---

(24) Ibid., pp. 294-302.
(25) Ibid., pp. 275-276.
(26) Ibid., pp. 277-285.
(27) Bayar, vol. 2, pp. 449-454; Tunaya, *Türkiyede*, pp. 315-344.

باريس في نهاية عام 1909 السفير العثماني في السويد شريف باشا، والذي دعا إلى العمل الثوري لإسقاط النظام من خلال اغتيال قادة الحكومة، وإنهاء الأحكام العرفية، وتشكيل مجلس نيابي جديد من طريق الانتخابات[28]؛ والثانية الحزب الاشتراكي العثماني (عثمانلى سوسياليست فرقه سى/ Osmanlı Sosyalist Fırkası) الذي شكّله في اسطنبول عام 1910 حسين حلمي، ناشر الجريدة الجديدة **اشتراك**، بدعم أساسي من الجماعتين الأرمنية والبلغارية في البرلمان. لكن قمع الجيش لليمين واليسار على حد سواء أجبرهما على نقل نشاطهما إلى أوروبا، وبعد ذلك لم يعد لهما تأثير يذكر في السياسة داخل السلطنة[29].

شكلت التعديلات التي أدخلت على دستور عام 1876 أهم تشريع تم تمريره في السنوات التي سبقت الحرب الإيطالية. بعد سلسلة طويلة من المناقشات في مجلس النواب، أحدث قانون جديد (21 آب/ أغسطس 1909) تغييرًا جذريًا في ميزان القوى في الحكومة؛ فقد تم تقليص سلطة السلطان والقصر إلى حد بعيد، وأصبحت إذاك السيادة الممنوحة للبيت العثماني في الدستور مشروطة بأداء السلطان لقسم توليه إلى مجلس الأمة، واعدًا باحترام كل من الشريعة والدستور والولاء للوطن (vatan) والأمة (ملت/ millet)، وبالتالي منح البرلمان الحق في عزله إذا أراد ذلك (المادة 3). وكان لا يزال مسموحًا له بالاحتفاظ بخزانته الخاصة وثروته وممتلكاته (المادة 6). لكن كان الصدر الأعظم والوزراء مسؤولين أمام البرلمان بدلًا من السلطان، وكان ملزمًا بدعوتهم إلى جلسة تنعقد خلال عدد معين من الأيام بعد كل انتخابات، والسماح له بالانعقاد لوقت معين، ما يحد إلى حد بعيد من سلطة السلطان الفعلية للسيطرة على شؤون الحكومة. وحتى هذه الحقوق المحدودة تم تقييدها في المواد اللاحقة؛ فقد تعلق حقه في إبرام المعاهدات بموافقة نهائية من البرلمان، ولم يكن بإمكانه أن يختار سوى شيخ الإسلام والصدر الأعظم، في حين أن الأخير وحده كان بإمكانه اختيار بقية وزارته والتي فقط يصادق عليها السلطان (المادة 27). ويكون انتخاب رئيسي المجلسين ونائبيهما من الأعضاء بدلًا من تعيينهم من السلطان، الذي لم يصبح بإمكانه أن يفعل أكثر من إقرارهم (المادة 77).

(28) Tunaya, *Türkiyede*, pp. 285-294.

(29) Ahmed, p. 69n.

وقد عُدلت المادة 113 للسماح للحكومة بإعلان الأحكام العرفية عند الحاجة وتعليق القوانين والحماية الاعتيادية، لكن من دون أي مشاركة من السلطان. أخيرًا، كان من المقرر أن يعيّن مجلسُ الوزراء سكرتيرَ السلطان ورئيسَ المابين وموظفيه بدلًا من السلطان، وهو ما يُظهر بشكل جلي أنه لم يعد بإمكانه بناء حكومة داخل القصر كما فعل عبد الحميد.

كما تم تعديل الدستور للحد من سلطة الباب العالي في ما يتعلق بالبرلمان؛ حيث يكون الوزراء مسؤولين أمام مجلس النواب وليس أمام الصدر الأعظم (المادة 29). وإذا اختلف مجلس الوزراء مع مجلس النواب في أي من الأمور، بما في ذلك الأمور المالية، يُؤخذ برأي الأخير، ويقوم الأول بالاستقالة إذا لم يقبل بالوضع (المادة 30). وإذا استقال بالفعل وقام الصدر الأعظم نفسه أو الوزير الجديد بتشكيل حكومة أخرى لم تتوافق مع إرادة النواب، يكون على السلطان حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة. لكن إذا أيد مجلس النواب الجديد إرادة سلفه، يكون على مجلس الوزراء الامتثال في النهاية (المادة 35). ويكون لمجلس النواب الحق في استجواب الصدر الأعظم أو أي وزير، وإذا لم تتم الموافقة على سلوكه، كان على الوزير الاستقالة. وإذا كان سلوك الصدر الأعظم هو الذي تم رفضه، سقطت الحكومة بأكملها وكان لا بد من تعيين حكومة جديدة (المادة 38).

وعندما لا يكون مجلس النواب منعقدًا، يمكن إصدار قرارات مجلس الوزراء مباشرة بأمر من السلطان، لكن يكون ذلك فقط في حالات الطوارئ الخطيرة التي تهدد الدولة أو النظام العام، وتخضع للموافقة النهائية أو لرفض البرلمان بمجرد أن ينعقد في جلسة عادية أو استثنائية (المادة 36). وقد امتد الحق في اقتراح التشريعات ليشمل كلا مجلسي البرلمان، اللذين كانت قراراتهما تذهب مباشرة إلى السلطان لإصدارها من دون موافقة أو تدخل مجلس الوزراء. وكان على السلطان أن يُصدر القانون في غضون شهرين أو يعيده. ولم يكن للقانون أن يمر إلا بتصويت ثلثي النواب، في هذه الحالة كان على السلطان إصداره (المادتان 53 و54)؛ وبالتالي، فإن حق النقض الذي يمتلكه السلطان كان له سلطة التأخير فقط. وكان على المجلسين الانعقاد في الفترة الممتدة من الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر إلى الأول من أيار/ مايو من كل عام، من دون دعوة أو موافقة من الحكومة أو السلطان. كما يجوز تمديد فترة انعقادهما من خلال عملية

التشريع وإصدار القوانين الاعتيادية (المادة 43). وقد احتفظ النواب بحقهم في الموافقة على موازنة الإنفاق السنوية واستجواب الوزراء بشأن ما تتضمنه، لكن كان للحكومة وحدها الحق في تحديد كيفية تقييم الإيرادات وتحصيلها (المادة 80).

أخيرًا، أصبحت الحقوق الواردة سابقًا في الدستور أكثر تحديدًا. لقد صار الرعايا معفيين من التفتيش أو المصادرة أو السجن إلا بما يوافق القانون (المادة 10). وصارت الطباعة تتمتع بالحرية، ولم يعد هناك رقابة قبل النّشر (المادة 12). ولم يصبح من الممكن فتح البريد المرسل أو تفتيشه إلا بإذن من المحاكم (المادة 119). لكن بينما كان للعثمانيين حرية تكوين الجمعيات، تكون كافة الجمعيات السرية المنظمة لتدمير وحدة الأراضي العثمانية، أو الإخلال بالنظام العام، أو تقسيم أعراق السلطنة، أو انتهاك الدستور محظورة (المادة 120)[30].

لكن مع قضاء الزعماء السياسيين في البرلمان معظم وقتهم في المناورات السياسية، لم يكن هناك فرصة كبيرة لتطوير خطة تشريعية مركّزة لوضع أي من أفكار المجموعات المختلفة موضع التنفيذ. وقد تم تمرير عدد أقل بكثير من القوانين خلال السنوات الثلاث التي سبقت الحرب الإيطالية مقارنة بالسنوات اللاحقة للحُكم المطلق، وكان الجزء الأكبر منها معنيًا بمباشرة المسؤولية الدستورية للبرلمان في إقرار الميزانية السنوية وتوفير الأموال التكميلية عند الضرورة[31]. وقد بُذلت المزيد من الجهود لتحقيق التوازن في الميزانية من طريق الحد من الوظائف والرواتب والترقيات[32]. وأُنشئ نظام جديد للمفتشين الماليين للتجول في السلطنة من أجل ضمان تحصيل الضرائب بشكل كامل وفي الوقت المحدد وعدم إهدار الموارد الحكومية[33]. وتم مراجعة خدمة تحصيل الضرائب وطرقها مرة أخرى[34]. وأُنشئت لجنة للإصلاحات المالية (اصلاحات ماليه قوميسيونو)

---

(30) *Düstur: Tertib-i Sani*, vol. 1, pp. 638-644; A. Şeref Gözübüyük & Suna Kili, *Türk Anayasa Metinleri* (Ankara: 1957), pp. 70-73; G. Aristarchi Bey, *Législation ottomane, ou recueil des lois, règlements, ordonnances, traités, capitulations, et autres documents officiels de l'Empire Ottoman*, 7 vols. (Constantinople: 1873-1888), pp. 7-18; Ahmad, pp. 59-61.

(31) *Düstur: Tertib-i Sani*, vols. 1, 2, 3.

(32) Ibid., vol. 1, pp. 357-363.

(33) Ibid., vol. 1, pp. 383-385.

(34) Ibid., vol. 1, pp. 624-629.

في وزارة المالية للتوصية بإجراء تغييرات في أساليب التنظيم والتحصيل لزيادة الإيرادات وتقليل النفقات[35]. وتولى محصلو الضرائب بالولاية مهمة جمع وتوزيع حصص الضرائب الإضافية المخصصة للأشغال العامة والتعليم، وتلقت الخزينة حصتها الخاصة للمساعدة في الوفاء بالتزاماتها المالية[36]. ووُضع نظام محاسبة مركزي جديد لتوفير رقابة أكثر كفاءة على تعامل المسؤولين والوزارات والإدارات مع الأموال العامة[37]. كما أعيد تنظيم الضرائب الفردية وزادت عمومًا. وفي ظل الضغط المستمر من الهيئة التشريعية وديوان المحاسبات، ازداد تحصيل الإيرادات إلى حد بعيد إلى ما يقرب من 100 في المئة من الضرائب المقدرة، لكن النفقات زادت بسرعة أكبر، لا سيما بالنسبة إلى الجيش (الذي زاد من 596.7 إلى 849.8 مليون قرش بين عامي 1901 و1910) والبحرية (من 50.06 إلى 115.2 مليون قرش)، والدرك والشرطة (من 120.4 إلى 166.1 مليون قرش) والبرلمان نفسه، الذي تكلف آنذاك حوالى 100 مليون قرش للرواتب والتكاليف الإدارية الأخرى. ونتيجة ذلك، زاد العجز باطراد خلال فترة حكم الأتراك الشباب، كما هو موضح في الجدول (4-1).

الجدول (4-1)

الإيرادات والنفقات العثمانية (1908-1911)

السنة المالية	إجمالي التحصيلات (بالقرش)	النسبة التقديرية (في المئة)	النفقات (بالقرش)	الرصيد (بالقرش)
1324/ 1908-9	2,519,791,592	92.16	غير متوفر	غير متوفر
1325/ 1909-10	2,692,693,836	96.44	2,775,263,363	82,569,527-
1326/ 1910-11	2,878,303,078	98.14	3,374,511,319	496,208,241-

المصدر:

Devlet-i Aliye-i Osmaniye, Maliye Nezareti, *Ihsaiyat-ı Maliye. Varidat ve Masarif-i Umumiyeyi Muhtevidir*, 3 vols. (Istanbul: 1327-1330/1911-1914), vols. 1, 3, especially vol. 1, pp. 402-433.

(35) Ibid., vol. 1, pp. 749-751.

(36) Ibid., vol. 1, p. 752.

(37) Ibid., vol. 2, pp. 300-311.

لقد تم تخصيص معظم الإجراءات التشريعية الأخرى لمواجهة الهجمات الإرهابية التي نشأت في مقدونيا وشرق الأناضول في أعقاب الثورة المضادة. وتم تمرير "قانون المشردين والمجرمين المشتبه بهم" (8 أيار/ مايو 1909) لتمكين الحكومة من التعامل مع أي شخص يشتبه في أنه يعمل ضد مصالح السلطنة. وصار من الممكن تسليم الأشخاص الذين يُقبض عليهم إلى المدعي العام من دون أي وسائل تأييد ظاهرة، ويُحكم عليهم بالعمل في المنفعة العامة من شهرين إلى أربعة أشهر. ويمكن الشرطة احتجاز المجرمين المشتبه بهم لمدة تصل إلى 48 ساعة، وإذا تم اكتشاف دليل على تخطيط أو أفعال غير قانونية، فيمكن تسليمهم إلى النيابة العامة لمعاقبتهم وفقًا للقانون. ويمكن أن يُسجن أي شخص يُعثر معه على أسلحة ستة أشهر. كما يُسجن من شارك بنشاط في العصابات المسلحة 10 سنوات، أما قادتهم ومنظميهم فقد تقرر إعدامهم. كما تتعرض عائلات المشاركين في هذه العصابات للعقاب، ويكون من حق الدولة مصادرة ممتلكاتهم. وأُصدرت الأوامر للجيش بتشكيل "كتائب مطاردة" للقبض على العصابات الإرهابية ونزع سلاحها، كما طُلب من جميع الرعايا الإبلاغ عن مثل هذه الجماعات والتعاون مع الجيش ضدها(38).

نص قانون التجمهر على ضرورة الحصول على تصاريح للقيام بأي احتشاد عام، مع تحديد الزمان والمكان والمواضيع التي ستتم مناقشتها وأسماء الرعاة، بحيث تكون متاحة للعقاب في حالة انتهاك القانون. ولا يمكن القيام بأي تجمعات عامة على بعد ثلاثة كيلومترات من الباب العالي أو البرلمان أثناء انعقاد الجلسات. ولا يحق للتجمعات أن تخل بانسياب حركة المرور في الطرق العامة أو الأرصفة. ويُسمح للمسؤولين الحكوميين بالدخول في كافة التجمعات ليتأكدوا من مراعاة القانون(39).

ونص قانون الجمعيات على تسجيل كافة الجمعيات، كما يُحظر تكوين جماعات على أساس قومي أو عرقي أو التي تدعو إلى انتهاك القانون أو الآداب العامة أو الإخلال بالنظام العام أو الاعتداء على وحدة السلطنة(40). وصَدَّق قانون جديد للصحافة بشكل أو بآخر على قوانين الصحافة التي أصدرها عبد الحميد، ما جعل

---

(38) Ibid., vol. 1, pp. 169-174; Bayar, vol. 1, p.306; Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey* (London/New York: 1961), 2nd ed. (1968), p. 213.

(39) *Düstur: Tertib-i Sani*, vol. 1, pp. 327-329.

(40) Ibid., vol. 1, pp. 604-608.

كل صحيفة مسؤولة قانونيًا وماليًا عن نشر أي معلومات من شأنها الإخلال بالنظام العام أو الإضرار بالأفراد أو التحريض على انتهاك الدستور[41]. كما تم تقييد المطابع والناشرين بالطريقة نفسها[42]. ونُظِّمت اسطنبول وضواحيها في ولاية جديدة، إلى جانب البلدية، وأُنشئ تنظيم للشرطة (امانت عمومى مديرليغى/ Emniyet-i Umumi Müdürlüğü) تحت سلطة محافظ المدينة، ثم الحكومة المركزية، لحفظ أمن العاصمة على نحو أكثر كفاءة من قواتها في السابق[43]. وهكذا صار المجتمع العثماني مقيدًا باسم النظام العام بعد استعادة الدستور أكثر مما كان في عهد عبد الحميد.

كانت هذه القيود تهدف في المقام الأول إلى تثبيط عزيمة الإرهابيين والعناصر الأكثر تطرفًا من اليمين واليسار. واستمر نظام العدالة، من حيث علاقته بالأغلبية العظمى من الرعايا، في التحسن. وتم التوسع في وزارة العدل وإعادة تنظيمها حتى تتمكن من الإشراف بشكل أفضل على المحاكم وضمان كفاءة القضاة ونزاهتهم[44]. ووُضع نظام جديد للمفتشين القضائيين للتأكد من عدم التدخل في المحاكم وأن الأحكام تَصدر وفقًا للقانون[45]. إضافة إلى ذلك، أُبعدت المحاكم في الولايات تمامًا عن سلطة الولاة، وتم توفير محاكم مستقلة في معظم الأماكن للقضايا المدنية والجنائية والتجارية على المستويين الابتدائي والاستئناف[46].

اتخذ النظام الجديد خطوات لتحديث القوات المسلحة التي كانت مهملة في أيام عبد الحميد الأخيرة. فتم شراء بنادق ومدافع وبوارج ومعدات أخرى على نطاق واسع، خصوصًا من ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة. وتم استقدام مستشارين أجانب لتدريب العثمانيين على استخدامها، ووضعت سلسلة من القوانين الجديدة لتحديث الجيش. وأُنشئ مجلس عسكري استشاري جديد (شوراى عسكرى) في السرعسكرية، أعد عددًا كبيرًا من اللوائح التنظيمية لتحديث تنظيم وعمليات

(41) Ibid., vol. 1, p. 395.
(42) Ibid., vol. 1, pp. 404-406.
(43) Ibid., vol. 3, pp. 410-416.
(44) Ibid., vol. 3, pp. 467-479.
(45) Ibid., vol. 2, pp. 33-37.
(46) Ibid., vol. 1, pp. 665-666.

الجيش[47]. وأعيد تنظيم الاحتياط وتزويده بمعدات وتدريبات إضافية[48]. والتوسع في الخدمات الطبية والبيطرية في الجيش وتحديثها[49]. لكن إصلاح الجيش كان مهمة صعبة، حيث كان تجاوب البيروقراطيين العسكريين المرتبكين بطيئًا للغاية بالنسبة إلى التغييرات التي تم إجراؤها، في حين أن المنافسات السياسية بين ضباط الاتحاد والترقي وخصومهم جعلت من الصعب عليهم التعاون من أجل المصلحة العامة.

مع الضغط المالي الصارم على جميع الإدارات الأخرى، ومع غوص البرلمان في السياسة عندما لم يشارك الجيش أو المالية، لم يتم عمل الكثير حتى نهاية عام 1911. لقد تم تمرير بعض القوانين لتشجيع إقامة خطوط الترام الحضرية والطرق العامة ومد السكك الحديد[50]. أخيرًا، أصبحت عربات ترام اسطنبول تعمل بالكهرباء[51]، وتم توفير خدمة البواخر العامة في القرن الذهبي[52]. وقد استمر نظام المدارس العلمانية في التوسع والتحديث بمساعدة ضريبة التعليم الإضافية، لكن لم تُجرَ تغييرات كبيرة في التنظيم الأساسي واللوائح التنظيمية الموروثة من عهد عبد الحميد. وكانت المدارس الرئيسية الجديدة هي الوحيدة التي أُنشئت لضباط الصف ورجال المشاة في الجيش[53]. ولم يُقدَّم سوى الكلام فقط لتطوير الاقتصاد؛ فقد تم إعداد لوائح جديدة لتشجيع زراعة الأرز[54]، وإعادة تنظيم نظام الغابات[55]، والغرف التجارية[56]، ونُقلت إدارة الزراعة من وزارة التجارة إلى وزارة الغابات والمناجم والزراعة، وبالتالي تم إنهاء الصراعات الطويلة الأمد التي نشبت بسبب تأرجح تبعيتها بين الوزارتين[57]. وأُزيلت القيود من على شروط التقاعد

(47) Ibid., vol. 1, pp. 658-663.
(48) Ibid., vol. 2, pp. 189-190.
(49) Ibid., vol. 2, p. 89; vol. 3, p. 643.
(50) Ibid., vol. 1, pp. 240, 637.
(51) Ibid., vol. 3, p. 30.
(52) Ibid., vol. 2, p. 22.
(53) Ibid., vol. 1, p. 790; vol. 2, p. 77; vol. 3, p. 395.
(54) Ibid., vol. 1, p. 268.
(55) Ibid., vol. 1, p. 281.
(56) Ibid., vol. 1, p. 322.
(57) Ibid., vol. 3, p. 73.

بالنسبة إلى البيروقراطيين[58]، وتم تحديد توظيف الخبراء الأجانب لإتاحة مساحة أكبر للعثمانيين المدربين[59]، وأُنشئت هيئة لمفتشي الخدمة المدنية للتأكد من التزام البيروقراطيين بالقانون واحترام حقوق الرعايا[60]. لكن كان هذا هو كل شيء، وكانت الإنجازات المحدودة التي تمت بعيدة كل البعد عن تطلعات الاتحاد والترقي ومعظم الناس.

خامسًا: المعارضة الداخلية والثورة الألبانية (1910-1912)

فشل النظام الجديد في تحقيق المعجزات، حيث استمرت العلاقات بين الأعراق في السلطنة في التدهور. لقد أطلق الطاشناق الأرمن موجة جديدة من الإرهاب في شرق الأناضول وصَعَّدوا من حملتهم الدعائية في أوروبا متهمين العثمانيين بارتكاب مذابح. ونشط الإرهابيون اليونانيون في مقدونيا بالقدر نفسه. وقد كان الرأي العام في اسطنبول على قناعة بأن الإرهابيين هم من تسبب في الحريق الذي دمر قصر چراغان، الذي تم تحويله مؤخرًا لاستخدام البرلمان، على الرغم من أن حدوث مس كهربائي كان هو السبب على ما يبدو (كانون الثاني/ يناير 1910). لقد فَقَدَ البرلمان أرشيفه وأوراقه واضطر إلى الانتقال إلى المبنى الأقل اتساعًا الخاص بأكاديمية الفنون الجميلة في دائرة فندقلي في العاصمة (الآن ثانوية أتاتورك للبنات)، حيث بقي حتى نهاية السلطنة. وقد أدت مطالبات اليونان المستمرة بقبرص ومطالبات ممثلي اليونانيين في البرلمان بحصص كبيرة لليونانيين من ضباط الجيش والمسؤولين الإقليميين، إلى تأجيج الموقف.

كانت ألبانيا مصدرًا آخر للمشاكل. نظرًا إلى أن العديد من الألبان انخرطوا في حركة الأتراك الشباب، رجال مثل إبراهيم طمو وأحمد نيازي، فقد افترض قوميوها أن انتصار الدستورية سيعني تحقيق جميع الطموحات التي تطلعوا إليها منذ مؤتمر برلين. لكن العثمانية، كما تطورت في فترة حكم الأتراك الشباب، كانت تعني بشكل أساسي التعاون في إمبراطورية موحدة، وليس الحكم الذاتي الذي أراده القوميون الألبان. لم يعق الأتراك الشباب أنشطة الأندية القومية الألبانية في البداية، لكنهم أسسوا أيضًا

(58) Ibid., vol. 1, pp. 634, 666.
(59) Ibid., vol. 1, p. 742.
(60) Ibid., vol. 2, p. 171.

في ألبانيا، كما هو الحال في أماكن أخرى من السلطنة، مقرات حزبية خاصة بهم، دعت إلى العثمنة وشنت حملة ضد القوميين. وكردة فعل على ذلك، جدد القوميون مطالبهم بالحكم الذاتي، وتطوير اللغة الألبانية، وتعيين الألبان في مناصب رئيسية في الولاية. وجاء إسماعيل كمال بك فلوره إلى اسطنبول كنائب برلماني لبيرات (Berat) وعمل كصوت رئيسي لهم في العاصمة. وساهمت مشاركة الجنود الألبان في الثورة المضادة عام 1909 وتعاون إسماعيل كمال مع حزب الأحرار في سوء التفاهم. لقد افترض الأتراك الشباب أن جميع المسلمين الألبان يدعمون الحكم المركزي ضد المسيحيين، لكن المسائل كانت معقدة. فقد أيد العديد من المسلمين القوميين، ووضعوا هويتهم الألبانية فوق كل شيء، بينما عارضهم العديد من المسيحيين، وخصوصًا قبائل الغيج في الشمال، لأنهم كانوا يخشون فقدان امتيازاتهم التقليدية في ألبانيا المتمتعة بالحكم الذاتي.

عندما قامت الثورة الألبانية أخيرًا في شتاء وربيع عام 1910، كانت تمثل حملة ضد المحاولات الجديدة للوصول إلى الكفاءة والمركزية بقدر ما كانت حركة قومية. فلقد أضرت اللوائح التنظيمية الجديدة للإحصاء السكاني والضرائب بشكل خاص ساكني الجبال الذين لطالما اعتزوا باستقلالهم وتجنبوا التجنيد الإجباري. لقد أصيبت ألبانيا على وجه الخصوص بتلك القوانين الصادرة ضد المتشردين والجمعيات القومية، بسبب العصابات المسلحة التقليدية التي هيمنت على الجبال لقرون عدة؛ وأدت هذه القوانين إلى تحويل الاستياء العام من الضوابط الحكومية إلى دعم صريح للقوميين. أدت قسوة قمع محمود شوكت للثورات الأولية إلى كسب مؤيدين جدد للقوميين. وبدأ الجبل الأسود في دعم المتمردين، ليس عبر حماية اللاجئين الألبان وتسليحهم فحسب، بل أيضًا عبر الدفاع عن قضيتهم في أوروبا، ومطالبة السلطان بإصدار عفو عام، والتعويض عن جميع الأسلحة والممتلكات المصادرة، وأن يكون جميع رؤساء البلديات والمناطق في الولاية من الألبان. وخلال شتاء عام 1911، تصاعدت الاضطرابات، وطالب القوميون بالحد من عائدات الضرائب الألبانية لمصلحة النفقات في ألبانيا. بدأ التمردَ الألبانُ الكاثوليك، وسرعان ما انضم آلاف المسلمين إلى المطالبة بـ"الحرية والعدالة والحكم الذاتي". وفي حزيران/ يونيو 1911، زار السلطان نفسه مدينة كوسوفا لتهدئة الوضع، ووقع فرمان عفو وقدم العديد من الامتيازات، بما في ذلك

المدارس الألبانية، واقتصار أداء الخدمة العسكرية على الولاية فقط، وتعليق التجنيد والضرائب عامين، واستخدام المسؤولين الملمين بالألبانية. لكن بينما أدت هذه الإجراءات إلى التهدئة في الشمال، اشتد التمرد في الجنوب، مع تشكيل لجنة ألبانية وطنية في فلوره تطالب بتوحيد ولايات اشقودره وكوسوفا ومُناسطر ويانينه في ولاية ألبانية واحدة يحكمها برلمانها وإدارتها ويكون لها جيشها الخاص (15 أيار/ مايو 1911). استجابت الحكومة أخيرًا لمعظم المطالب (آب/ أغسطس 1911)، لكن الحل كان مؤقتًا مرة أخرى. بحلول هذا الوقت، كان إسماعيل كمال ورفاقه مقتنعين بأن بإمكانهم الحصول على ما هو أكثر من الحكم الذاتي نتيجة الحرب العثمانية- الإيطالية في طرابلس ووعود المساعدة من الأخيرة وكذلك من الجبل الأسود. وبحلول حزيران/ يونيو 1912، شهدت ألبانيا ثورة مفتوحة مرة أخرى، حيث طالب المتمردون بألبانيا موحدة، تتمتع بالحكم الذاتي الكامل، وتُدار من جانب الألبان ومن أجلهم.

سادسًا: بدايات القومية التركية

كانت الثورة الألبانية هي التي أقنعت الأتراك أكثر من أي حدث آخر بأنه سيكون من قبيل المستحيل التوفيق بين المصالح القومية المختلفة وتحقيق إمبراطورية موحدة. وبينما كان ردة فعل المحافظين هو العودة إلى الإسلام، تحول العلمانيون الذين أيدوا الدستور بدلًا من ذلك إلى القومية التركية. وقد نشطت الجماعات التركية، التي كانت هادئة منذ الثورة المضادة مرة أخرى، واجتذبت دعمًا شعبيًا واسع النطاق. وفي كانون الثاني/ يناير 1909 تشكلت الجمعية التركية (تُرك درنغى/ Türk Derneği) لتنسيق أنشطتها، ونشرت مجلة تحمل الاسم نفسه للدفاع عن آرائها، ولم تحظ بردود تذكر. لكن مع المصلحة العامة الجديدة آنذاك، حوّلها قادتها إلى جمعية الوطن التركي (تُرك يوردو جمعيتى/ Türk Yurdu Cemiyeti) (31 آب/ أغسطس 1911) وطوّروها إلى حركة كبرى. وتحت قيادة يوسف آقچورا وأحمد آغا أوغلو، بدأت في نشر رسالتها في الدورية الشهيرة، **تُرك يوردو** (الوطن التركي). لقد بدأوا حملة وطنية لتبسيط اللغة التركية العثمانية لتعكس اللغة المنطوقة للشعب، وسعوا جاهدين لتعزيز المصالح السياسية والاقتصادية للأتراك في جميع أنحاء العالم وكذلك الخاضعين

لسيادة السلطان[61]. كما بدأت جمعية الاتحاد والترقي نفسها، التي ظلت مدة طويلة الداعم الرئيسي للعثمانية، في التخلي عن الأمل في إمكانية بقاء الأقليات داخل السلطنة وتحولت نفسها بقوة نحو القومية التركية[62].

سابعًا: حرب طرابلس

لم يبدأ الأتراك الشباب في التحول إلى القومية التركية إلا عندما دفعتهم موجة جديدة من الهجمات الأجنبية على السلطنة بدأت مع هجوم الإيطاليين على طرابلس وبنغازي أواخر عام 1911؛ إذ كانت مملكة إيطاليا تحلم بإمبراطورية تعمل على إحياء مجد الإمبرطورية الرومانية القديمة. وكانت معظم الأراضي الأفريقية المتاخمة للبحر المتوسط قد استولت عليها بريطانيا وفرنسا فعليًا، ويبدو أن طرابلس فقط هي التي كانت متاحة بشكل معقول، إذ كان الحكم العثماني هناك اسميًا فقط. وكانت الحاميات ضعيفة، والحكومة محدودة وغير كافية، والوضع الاقتصادي سيئ. وكان الداخل، الذي يسكنه البدو، قد أصبح مؤخرًا تحت سيطرة حركة إسلامية متزمتة بقيادة السنوسيين، ما قلص أكثر سيادة السلطان. ومن ناحية أخرى، كانت طرابلس قريبة من إيطاليا. وكان التجار الإيطاليون قد نشطوا هناك لبعض الوقت، وكانت شكاواهم من سوء المعاملة وكذلك الظروف الصعبة في البلاد بمثابة ذريعة للتدخل المسلح. ولم تكن الطموحات الإيطالية بخاصة سريَّة. وفي عام 1900 وافقت فرنسا على السماح لها بالاستيلاء على طرابلس كتعويض عن استحواذها المتوقع على المغرب. وبعد ذلك بعامين، حذت النمسا حذوها في مقابل الدعم الإيطالي لطموحاتها في البوسنة والهرسك. وانضمت بريطانيا إلى الاتفاق كجزء من جهودها لكسب المشاركة الإيطالية في التحالف الثلاثي الناشئ. وفي عام 1909 تم الحصول على الموافقة الروسية مقابل الدعم الإيطالي لطموحها لإجبار الباب العالي على فتح المضائق أمام سفنها الحربية. وعلى الرغم من مخاوف ألمانيا والنمسا من أن العدوان الإيطالي على الدولة العثمانية قد يتسبب في أزمة كبيرة جديدة، فإنهما لم يرغبا في عزل إيطاليا ودفعها أكثر نحو بريطانيا وفرنسا. هكذا وبمجرد أن تم تأمين الموقف

---

(61) Yusuf Hikmet Bayur, *Türk Inkilâbı Tarihi*, 3 vols., in 10 parts (Ankara: 1940-1967), II/4, pp. 400-404.

(62) Bayar, vol. 2, pp. 439-449; Lewis, p. 214.

الفرنسي في المغرب وقيام ثائرة الصحافة والرأي العام الإيطاليين للقيام بعمل تعويضي في طرابلس، قررت الحكومة الإيطالية المضي قدمًا.

تذمرت الحكومة الإيطالية لبعض الوقت من "سوء معاملة" رعاياها في طرابلس وبنغازي، فحاول العثمانيون إرضائها بضمانات ووعود أخرى لتجنب الحرب. لكن الإيطاليين الذين قرروا الهجوم بالفعل رفضوا العروض العثمانية[63]. وفي 29 أيلول/ سبتمبر 1911، أُعلنت الحرب؛ وبعد ذلك بيوم، فُرض حصار بحري على طرابلس. وأعلنت بريطانيا حيادها. وفي 4 تشرين الأول/ أكتوبر تم قصف طرابلس وهبطت قوة إيطالية في طبرق. وقد بلغ عدد الحامية العثمانية في كلتا الولايتين 15,000 رجل فقط في أحسن الأحوال. وبسبب الوضع في البلقان، قررت الحكومة في اسطنبول إرسال تعزيزات محدودة، لكن وُضعت هذه التعزيزات تحت قيادة اثنين من ألمع ضباطها الشباب، وكلاهما من أعضاء الاتحاد والترقي؛ هما أنور بك، المتزوج حديثًا من العائلة السلطانية، والذي وُلي قائدًا في بنغازي؛ ومصطفى كمال بك، الذي وُلي في طرابلس ودرنة. لكن حتى قبل وصولهما، اجتاح الإيطاليون المنطقة الساحلية بأكملها؛ فأنزل كمال وأنور قواتهما وقاداهما إلى الداخل، حيث توليا قيادة الحامية العثمانية المتبقية وانضما إلى رجال قبائل السنوسية في الاستعداد لمقاومة الكفار في خضم حرب مقدسة[64]. وفي 4 تشرين الثاني/ نوفمبر، أعلنت إيطاليا رسميًا ضمها لكل من طرابلس وبنغازي، لكن سيطرتها ظلت مقتصرة على الساحل بينما بدأ العثمانيون والسنوسيون المقاومة بحرب عصابات فعالة من الداخل. وردًا على ذلك، بدأ الإيطاليون في إرسال الأسلحة والذخيرة إلى الجبل الأسود وألبانيا وشجعوا القيام بمغامرات جديدة ضد الباب العالي[65].

ثامنًا: صعود "الاتحاد والترقي" وسقوطها

في اسطنبول، كانت النتيجة السياسية المباشرة للانتصارات الإيطالية هي التراجع السريع في حظوظ الاتحاديين، ما أدى إلى استقالة الصدر الأعظم إبراهيم حقي باشا (28 أيلول/ سبتمبر)، الذي كان يفتخر بعلاقاته الجيدة مع الإيطاليين. وانشقت

---

(63) Bayar, vol. 2, pp. 487-496, 644-648.

(64) Ibid., vol. 2, pp. 488-496, 654-659.

(65) Ibid., vol. 2, pp. 486-502.

مجموعات عدة عن الاتحاد والترقي لتشكيل الحزب الجديد (Hizb-i Cedit)، الذي طالب الحكومة بدعم الخلافة والسلطنة مع الالتزام بالإجراءات الديمقراطية المنصوص عليها في الدستور[66]. وردًّا على ذلك، شُكِّلت جماعة أكثر ليبرالية، تمثلت في حزب الترقي (Hizb-i Terakki)، داخل صفوف الاتحاديين[67]. وحيال كارثة طرابلس، ألقى محمود شوكت، الذي كان آنذاك وزير الحرب، باللوم الكامل على تدخل الاتحاد والترقي في الجيش. وقد عانت الاتحاد والترقي أيضًا من دعوتها السابقة إلى الصداقة مع ألمانيا، نظرًا إلى أن ألمانيا كانت متحالفة مع إيطاليا[68]. وقد حاولت الاتحاد والترقي استعادة شعبيتها بتنظيم مقاطعة عامة للسلع الإيطالية وحمل البرلمان على إلغاء حقوق الملكية الإيطالية وطرد الإيطاليين من الخدمة العثمانية. وبنجاحها الجزئي في استعادة مكانتها، اضطرت الاتحاد والترقي إلى قبول حكومة ائتلافية مع عدد من ممثلي المعارضة تحت قيادة سعيد باشا كصدر أعظم (30 أيلول/ سبتمبر 1911). وطلب سعيد من بريطانيا المساعدة في طرابلس وعرض الانضمام إلى التحالف الثلاثي في المقابل، منتهكًا بشكل مباشر سياسة الاتحاد والترقي، لكن مبادراته لم تلق إلا التجاهل. وحاولت روسيا، خوفًا من أن تدفع الحرب العثمانيين إلى إغلاق المضائق، التوسط من خلال مطالبة الباب العالي بالاعتراف بالاحتلال الإيطالي والتهديد بحدوث مشاكل جديدة في ألبانيا ومقدونيا في الربيع إذا استمرت الحرب؛ لكن سعيد باشا رفض الخطة، وبالتالي لم يتم فعل أي شيء.

كان انتصار حزب الأحرار، الذي أعيد إحياؤه إذاك باسم حزب الحرية والائتلاف في انتخابات برلمانية في اسطنبول أواخر عام 1911، مشجعًا له على المطالبة بإجراء تحقيق عام في عجز الحكومة عن الدفاع عن طرابلس، بينما انضم المزيد من أعضاء الاتحاد والترقي إلى المعارضة. ونظرًا إلى أن البرلمان كان يخرج عن نطاق السيطرة، دفعت جمعية الاتحاد والترقي سعيد باشا لمحاولة حلّه من خلال تعديل المادة 35 من الدستور لاستعادة حق السلطان في حل مجلس النواب من دون مبرر حدوث خلاف بينه وبين الحكومة. عارض حزب الحرية والائتلاف الانتخابات في

(66) Tunaya, *Türkiyede*, pp. 186-188.

(67) Ibid., p. 187; Lewis, p. 216.

(68) Bayar, vol. 2, pp. 508-515.

ذلك الوقت، لأنه أدرك أن الاتحاد والترقي هو الحزب الوحيد الذي لديه أدوات سياسية، لكن كان من الصعب على نوابه معارضة فكرة سعيد، لأنهم سبق أن دافعوا عن مثل هذا الإجراء لتعزيز سلطة السلطان. مع ذلك، أحبط مجلس النواب التعديل في 13 كانون الثاني/ يناير 1912. إلا أن ذلك أثار الخلاف بين المجلس والحكومة ما قدم ذريعة للسلطان لحل البرلمان، وهو ما فعله بعد يومين[69]. تبع ذلك حملة انتخابية واسعة النطاق، لكن طُبِّقت القوانين الجديدة الخاصة بالصحافة والتجمهر العام والجمعيات لمصلحة مرشحي الاتحاد والترقي، ومع إضافة أفضلية تنظيمها على مستوى السلطنة، لم تواجه مشكلة كبيرة في الفوز بانتصار ساحق، مع هزيمة العديد من أعضاء الحرية والائتلاف في البرلمان[70]. حاول الإيطاليون إذاك الضغط على العثمانيين لتسوية المأزق في طرابلس من خلال احتلال جزر الدوديكانيز (24 نيسان/ أبريل - 20 أيار/ مايو) وقصف الحصون عند مدخل الدردنيل، ما أدى إلى إغلاق الباب العالي المضائق، وهو ما كانت روسيا تخشى حدوثه. إلا أن هذا الفعل عزز الدعم الشعبي للاتحاد والترقي باعتبارها القوة السياسية الوحيدة القادرة على تنظيم المقاومة الوطنية، بحيث ظهرت أقوى من أي وقت مضى. وعندما اجتمع البرلمان الجديد مرة أخرى في منتصف أيار/ مايو، جرى تعيين المزيد من أعضاء الاتحاد والترقي في حكومة سعيد باشا، بمن فيهم جاويد بك في ذلك المنصب الرئيسي لوزير المالية. إضافة إلى ذلك، تمكنت الاتحاد والترقي إذاك من الضغط من خلال التعديلات الدستورية التي زادت من سلطة السلطان، وبالتالي كسبت النصر الذي سعت لتحقيقه من خلال حل البرلمان[71].

لكن في خضم تحقيقها النصر، فقدت الاتحاد والترقي أساس دعمها السياسي الأصلي. إذاك، وقد صارت تتكون في الأغلب من سياسيين مدنيين يعملون للحفاظ على مناصبهم، لم تثر أفعالها قلق المعارضة فحسب، بل أيضًا الكثيرين في الجيش من الذين دعموها لمنع هذا النوع من السيطرة الاستبدادية التي صارت تمارسها، والذين كانوا يخشون من إمكانية استغلالها للانتصار من أجل القضاء على العديد من الإنجازات التي تحققت في عام 1909. نتيجة ذلك، شكل عدد من الضباط الليبراليين

(69) Ibid., vol. 2, pp. 457-474.

(70) Ibid., vol. 2, pp. 474-482.

(71) Ahmad, p. 106; Bayar, vol. 2, pp. 482-483; Lewis, pp. 217-218.

مجموعة من الضباط الأحرار (خلاصكار ضابطان كروبى/ Halaskâr Zabitan Grubu) بهدف إنهاء استبداد الاتحاد والترقي والقضاء على السياسة من الجيش[72]. ومن خلال العمل مع الحرية والائتلاف، هددوا بنوع من العمل العنيف ما لم تتنح الاتحاد والترقي. استقال محمود شوكت من منصب وزير الحرب لدعم حملتهم، وبدا أن حدوث انقلاب جديد مرجَّحًا للغاية. وهكذا وعلى الرغم من التصويت القوي بالثقة من مجلس النواب الذي يسيطر عليه الاتحاد والترقي، استقال جاويد باشا (17 تموز/ يوليو 1912) وسقطت الحكومة[73]. حاول السلطان محمد رشاد حل الموقف من خلال انتقاد الضباط لتدخلهم في السياسة ثم استبدال سعيد ببطل الحرب الروسية- التركية المُسِن الغازي أحمد مختار باشا (1839-1918)، الذي اعتبره رئيس مجلس الأعيان وكبار رجال الدولة البارزين لبعض الوقت أنه فوق السياسة[74]. حاول أحمد مختار تشكيل حكومة تسمو على الحزبية، وأدرج في حكومته عددًا من كبار الوزراء السابقين، هم كامل باشا (الذي كان آنذاك رئيس المجلس الأعلى للدولة)، والداماد فريد (وزير الداخلية) وحسين حلمي (وزير العدل)، على أمل توحيد السياسيين في السلطنة لمواجهة الأزمة الصعبة التي تواجههم، بينما يتم إضعاف الاتحاد والترقي بإزاحة أعضاء الحكومة المرتبطين بها[75].

لكن الضباط الأحرار لم يحققوا إلا جزءًا من هدفهم. كانت جمعية الاتحاد والترقي خارج الحكومة، لكنها لا تزال تسيطر على البرلمان. وقد بدأوا يطالبون بحلها وإجراء انتخابات جديدة. رد أحمد مختار بتقديم المادة 35 المعدلة من الدستور إلى مجلس الأعيان، الذي لم يكن لديه صعوبة في الحصول على موافقته، حيث صار يديره بشكل أساسي ضباط سابقون متعاطفون مع الضباط الأحرار. وأعقب ذلك تعديل المادة 43 لتنص على أنه في حالة حل البرلمان، يجوز دعوة مجلس النواب الجديد إلى الانعقاد في دورة استثنائية لمدة شهرين، يمكن تمديدها إذا لزم الأمر. ثم قام السلطان بحل البرلمان (5 آب/ أغسطس)، وأُجريت انتخابات جديدة، مع شعور

---

(72) Tunaya, *Türkiyede*, pp. 345-358.

(73) Bayar, vol. 2, pp. 517-550.

(74) Ahmad, pp. 107-108; Ibnulemin Mahmut Kemal Inal, *Osmanlı Devrinde Son Sadrıazamlar*, 6 vols. in 14 parts (Istanbul: 1940-1953), pp. 1812-1815; Halit Ziya Uşaklıgil, *Saray ve Ötesi*, 3 vols. (Istanbul: 1940-1941), vol. 3, pp. 47-48.

(75) Bayar, vol. 2, pp. 558-569.

عام بأن هذه كانت نهاية الاتحاد والترقي[76]. كانت جمعية الاتحاد والترقي آنذاك هي التي قيّدتها الحكومةُ خلال الحملة. فعُلّق صدور جريدتها الرئيسية، **طنين**، بشكل كامل. في البداية أدانت الاتحاد والترقي الإجراء برمته باعتباره غير قانوني ورفضت المشاركة في الانتخابات، لكن عندما أقنع طلعت زملاءه بأن هذا لن يؤدي إلا إلى تدميرها، قررت المشاركة واستمرت الحملة.

تاسعًا: خلفية حروب البلقان

إذاك، خَيَّم على السياسة تهديد جديد من جيران السلطنة في البلقان. فقد أثار ضم النمسا للبوسنة الرغبات العدوانية لدول البلقان في الحصول على تعويضات، كما أنهى التعاون بين روسيا والنمسا الذي كان يحافظ على السلام في السابق. وبدأت بلاد الصرب، بتشجيع من روسيا، في المطالبة بأراضي جديدة واقترحت تحالفًا جديدًا في البلقان لمنع النمسا من تحقيق المزيد من التقدم. وعلى الرغم من أن استمرار المنافسات في مقدونيا منعت مثل هذا التحالف بعد ضم البوسنة مباشرة، إلا أن الهجوم الإيطالي على طرابلس أقنع قادة البلقان بأن تنافسهم في مقدونيا يجب أن يخضع للاستفادة من الانشغال العثماني في البحر المتوسط. كان أول تحالف تم التوصل إليه بين بلاد الصرب وبلغاريا (13 آذار/ مارس 1912) على أساس الحكم الذاتي لمقدونيا كوسيلة لتسوية نزاعهما حول الجهة التي يجب أن تسيطر عليها. وفي حالة الانتصار على العثمانيين، من شأن بلاد الصرب أن تحصل على سنجق نوفي بازار وولاية نيش، بينما تحصل بلغاريا على الأراضي الواقعة شرق جبال رودوبي ونهر ستروما. إضافة إلى ذلك، إذا ثبت أن تمتع مقدونيا بالحكم الذاتي هو أمر غير عملي، فستحصل بلغاريا على مُناسطر وأوخريد، وتسيطر بلاد الصرب على مقدونيا الشمالية، ويُقسَّم الباقي، بما في ذلك كومانوفو وسكوبي، بين الاثنين من طريق تحكيم القيصر. تلا ذلك تحالف يوناني-بلغاري (29 أيار/ مايو 1912)، تجاهل المشكلة المقدونية ببساطة بينما اتفق الاثنان على المساعدة المشتركة في حالة "هجوم" عثماني. وكان على بلغاريا أن تظل محايدة إذا تقاتل العثمانيون واليونانيون مرة أخرى على جزيرة كريت. وقد أكمل الجبل الأسود الحلقة حول الباب العالي

(76) *Düstur: Tertib-i Sani*, vol. 7, pp. 4-7; *Takvim-i Vekayi*, 119, 23 Şaban 1330.

من خلال توصله إلى اتفاقيات عسكرية مماثلة مع بلغاريا (27 أيلول/ سبتمبر) وبلاد الصرب (6 تشرين الأول/ أكتوبر)، التي حددت بالفعل أن الأعمال القتالية ستبدأ مع الباب العالي في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/ أكتوبر[77].

لم يكن العثمانيون في وضع يمكنهم من محاربة جيرانهم في البلقان. وقد بدأت محاولة تنشيط الجيش بعد إهماله في أواخر عهد عبد الحميد تؤتي ثمارها. كانت الآلاف من المدافع والبنادق مطروحة في المخازن، وكان الرجال لا يزالون غير مدربين على استخدامها. وكانت المعارضة السياسية في سلك الضباط قد حطمت الكثير من الروح المعنوية والوحدة التي تم تشجيعها في السنوات الأولى لعبد الحميد. علاوة على ذلك، فإن استقالة محمود شوكت من منصب وزير الحرب قد أعقبها استبدال عام لمعظم الضباط في هيئة الأركان العامة، ولم يكن رؤساء الإدارات الجدد قادرين بعد على التعرف على خطط التعبئة والحرب التي تم إعدادها. لم يكن الانشغال في طرابلس بالجدية التي توقعها حلفاء البلقان، وذلك ببساطة لأن الحصار الإيطالي لم يمنع العثمانيين إلا من إرسال عدد قليل من الفصائل لدعم حرب العصابات. مع ذلك، لم يكن لدى الباب العالي حتى ذلك الحين أكثر من 250,000 رجل مسلح، وهو عدد أقل بكثير من جيوش البلقان المشتركة.

عاشرًا: تصفية الحسابات: نهاية حرب طرابلس والثورة الألبانية

تصور أحمد مختار وحكومته الجديدة أن وظيفتهم الرئيسية تتمثل في المماطلة لبعض الوقت حتى تتدخل القوى العظمى لإحباط هجوم البلقان، أو حتى يتم تعبئة الجيش العثماني بالكامل؛ لذلك، حاولت الحكومة تسوية المسألة الألبانية أولًا. في 9 آب/ أغسطس 1912، قدم قادة المتمردين الألبان في الشمال سلسلة جديدة من مقترحات الإصلاح، كانت تتمثل في: إنشاء نظام مستقل للإدارة والعدل؛ يتعين أداء الخدمة العسكرية في ألبانيا إلا في أوقات الحرب؛ استخدام مسؤولين يعرفون العادات واللغة المحلية، لكن ليس بالضرورة أن يكونوا من الألبان؛ بناء مدارس ثانوية جديدة في المدن الرئيسية ومدارس زراعية في المقاطعات الأكبر، وإعادة تنظيم المدارس

(77) Leften Stavrianos, *The Balkans Since 1453* (New York: 1958); 2nd ed. (1963), pp. 532-533; William Miller, *The Ottoman Empire and Its Successors, 1801-1927* (London: repr. 1966), pp. 500-501; [Midhat Sertoğlu], *Resimli-Haritalı Mufassal Osmanlı Tarihi* (Istanbul: 1963), vol. 6, pp. 3485-3487.

الدينية وتحديثها، واستخدام اللغة الألبانية في المدارس العلمانية، وحرية فتح المدارس والجمعيات الخاصة؛ تطوير التجارة الألبانية والزراعة والأشغال العامة؛ إصدار عفو عام عن جميع الذين أُسروا خلال التمرد؛ وأخيرًا، المحاكمة العسكرية لوزراء اسطنبول الذين حاولوا قمع الثورة الألبانية في المقام الأول[78]. كان الألبان أنفسهم منقسمين، بعضهم يدعم الاتحاد والترقي والبعض الآخر الحرية والائتلاف، حتى أن البعض كان يرغب في العودة إلى استبداد عبد الحميد. وهكذا، مثلت المقترحات حلًا وسطًا ليس لهم فحسب، بل للحكومة العثمانية أيضًا. وبناء عليه، مع تجاهل النقطة الأخيرة فقط، قبلت الحكومة المقترحات في 4 أيلول/ سبتمبر 1912 وانتهت الثورة الألبانية.

تحرك أحمد مختار بعد ذلك للوصول إلى حل في ما يخص الحرب مع إيطاليا، والتي تزايد حرجها بسبب فشل الأخيرة في سحق المقاومة العثمانية داخل طرابلس بعد انتصاراتها الأولية على طول الساحل. شهدت المفاوضات صعوبة في بعض الأحيان، حيث قاوم الإيطاليون الجهود العثمانية لحصر سيطرتهم في طرابلس. حاولت قوى التحالف الثلاثي حمل إيطاليا على التنازل، لكنها هددت بالاحتفاظ برودس وجزر الدوديكانيز وحث الألبان والجبل الأسود على القيام بالمزيد من الأعمال العدائية ما لم يقبل الباب العالي مطالبها الكاملة. أخيرًا، وفي 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1912، تم التوصل إلى اتفاق في أوشي بالقرب من لوزان، يقضي باتباع الصيغة نفسها التي أرست الحُكم النمساوي في البوسنة والهرسك؛ حيث يقوم الجيش العثماني بإجلاء جميع وحداته المتبقية من طرابلس وبرقة، مقابل أن تتخلى إيطاليا عن الدوديكانيز، وتعترف بمكانة السلطان الدينية في هذه المناطق، وتسمح بذكر اسمه في خطبة الجمعة، وتقبل مدرسي الدين والقضاة الشرعيين الذين يعينهم، وتحافظ على المؤسسات الدينية، وتقبل ممثلًا عثمانيًا لتمثيل كافة المسلمين الذين صاروا آنذاك تحت السيطرة الإيطالية. وبالتالي انتهت المقاطعة المفروضة على البضائع والأفراد الإيطاليين، واستُعيدت الامتيازات والحقوق البريدية الإيطالية في السلطنة، لكن إيطاليا وعدت بمساعدة الباب العالي في الحصول على اتفاق أوروبي لإلغائها

(78) Stavro Skendi, *The Albanian National Awakening, 1878-1912* (Princeton: 1967), pp. 434-438; Bayar, vol. 3, pp. 781-784.

بالكامل. كما تحملت إيطاليا عبء حصة إقليمها الجديد في الدين العام العثماني(79). في الواقع، لم تقم إيطاليا بإخلاء جزر الدوديكانيز، بحجة حمايتها من حرب البلقان التي اندلعت بعد ذلك بوقت قصير، لكن على الأقل أُطلقت يد الباب العالي لمواجهة هجوم جيرانه من دون مزيد من التشتت.

حادي عشر: حرب البلقان الأولى

بدأ الجبل الأسود الحرب بالتحرك إلى شمال ألبانيا وكذلك سنجق نوفي بازار في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1912. وبعد مدة وجيزة، أرسل حلفاؤه إنذارات مماثلة إلى الباب العالي للمطالبة بالحكم الذاتي للولايات الأوروبية المتبقية، وإعادة رسم الحدود على أسس عرقية، بحكام مسيحيين، ومجالس إدارية محلية منتخبة، وتعليم حر، وميليشيات وقوات درك محلية، وإصلاحات جديدة تحت إشراف مسيحي، وتسريح فوري للجيش العثماني بأكمله. ومن الواضح أنه لم يكن من المتوقع موافقة العثمانيين، فتبع ذلك إعلانات الحرب من جميع الأطراف خلال الأيام القليلة التالية. وواصلت اليونان الإعلان عن ضمها الرسمي لجزيرة كريت(80).

كانت الحرب كارثية بالنسبة إلى العثمانيين، خصوصًا أن الأسطول اليوناني لم يكن قادرًا فحسب على الاستيلاء على عدد من جزر بحر إيجة، بل منع أيضًا إرسال التعزيزات من الأناضول عبر بحر إيجة إلى الحاميات المحاصرة في الروملي. وأراد البلغار التحرك على الفور إلى مقدونيا، لكن الخوف من هجوم عثماني من اسطنبول أجبرهم على إرسال معظم قواتهم نحو العاصمة العثمانية، ما سمح لليونانيين والصرب بغزو مقدونيا وتقسيمها قبل أن يتمكنوا من الوصول إلى هناك. تحرك البلغار بسرعة إلى شرق تراقيا، ودحروا قوات الدفاع العثمانية الرئيسية في كركلاريلي (22-24 تشرين الأول/ أكتوبر) ووضعوا أدرنة تحت الحصار. ومع تقاتل ضباط الاتحاد والترقي وأعدائهم السياسيين على الاستراتيجية فضلًا عن السياسة، تراجع الجيش العثماني في حالة من الفوضى إلى خط دفاع جديد في لوليبورغاز، حيث هزمه البلغار مرة أخرى (22 تشرين الأول/ أكتوبر -

(79) *Düstur: Tertib-i Sani*, vol. 7, pp. 8-14; Bayar, vol. 2, pp. 648-653.

(80) Bayar, vol. 3, pp. 796-802.

2 تشرين الثاني/ نوفمبر) ثم تقدموا إلى چاتالجا، آخر نقطة دفاع قبل اسطنبول. وبعد شهر واحد فقط من الحرب، كانت تراقيا بالكامل قد فُقدت وبات البلغار يحاصرون أدرنة واسطنبول.

إلى الغرب، استولى الصرب بسرعة على جزء كبير من شمال مقدونيا، بما في ذلك كوسوفا (23 تشرين الأول/ أكتوبر) ثم انضموا إلى الجبل الأسود في الاستيلاء على بريشتينا ونوفي بازار وهزيمة القوات العثمانية المتبقية في كومانوفا (23-24 تشرين الأول/ أكتوبر)؛ ثم احتلوا الكثير من شمال ألبانيا ووضعوا اشقودره تحت الحصار. وفي الجنوب، توغل اليونانيون غربًا وشمالًا إلى مقدونيا، وأخذوا بريفيزه (3 تشرين الثاني/ نوفمبر)، وأخيرًا، الغنيمة الكبرى سالونيك (8 تشرين الثاني/ نوفمبر)، حيث وصلوا إلى هناك قبل البلغار مباشرة. واستولت قوة يونانية أخرى على إبيروس ووضعت يانينه تحت الحصار، واستولت على معظم جنوب ألبانيا أيضًا. وفي غضون شهرين، فقد العثمانيون جميع أراضيهم المتبقية في أوروبا باستثناء المدن الأربع المحاصرة[81].

وفي اسطنبول، أدت الهزائم ونقص الغذاء وعجز الحكومة عن دفع رواتب الموظفين والمعلمين إلى سلسلة من التظاهرات العنيفة التي سرعان ما امتدت إلى المدن الكبرى الأخرى في السلطنة. ولأول مرة في الذاكرة الحديثة، كان شباب اسطنبول والولايات يقاتلون ويموتون سويًا في ساحات المعارك، وهو ما لم تنج منه عائلة تقريبًا. وأولئك الذين احتفظوا بممتلكات لمدة طويلة في الولايات الأوروبية المتبقية فقدوها، ليتحول الكثير منهم إلى الفقر. وقد تدفق الآلاف من اللاجئين من الشمال، وانتشر البؤس والمآسي في الشوارع، فأُلقي باللائمة على الحكومة. وقد أكدت الاتحاد والترقي على دورها كائتلاف من الضباط الوطنيين والبيروقراطيين الذين سعوا إلى إحياء السلطنة وتحديثها. ودعت إذاك إلى تشكيل حكومة فوق حزبية بحيث يمكن الجميع التعاون من أجل القضية المشتركة. لكن الحرية والائتلاف ومجموعة الضباط الأحرار، على الرغم من انتقادهما الشديد لأحمد مختار وحكومته، كانا مصممين على عدم السماح للاتحاد والترقي بتقاسم

(81) Ibid., vol. 3, pp. 846-879; Miller, pp. 501-504; Sertoğlu, vol. 6, pp. 3492-3497.

السلطة بأي شكل من الأشكال[82]. عندما استقالت حكومة مختار بعد ذلك دفعت المعارضة السلطان إلى استبداله بكامل باشا، ظاهريًا حتى يتمكن من استخدام صلاته مع بريطانيا للحصول على التدخل الأجنبي، لكن في الواقع لم يكن ذلك إلا لإبقاء الاتحاد والترقي بعيدًا[83]. مع ذلك، لم يكن الترتيب الجديد جيدًا؛ فقد كان الحلف الثلاثي غير راغب في دفع دول البلقان إلى أيدي النمسا بمعارضة تقدمهم، وتخلت الاتحاد والترقي عن موقفها الوطني من أجل ممارسة العنف من جديد للسيطرة على الحكومة. وكانت الخطوة الأولى التي اتخذها كامل باشا هي اقتراح قيام القوى العظمى بإحضار أساطيلها إلى اسطنبول لإنقاذها من تقدم البلغار (6 تشرين الثاني/ نوفمبر). وخوفا من الاستسلام، دعت الاتحاد والترقي إلى المقاومة، ما دفع الصدر الأعظم إلى إرسال الشرطة لقمع نواديها وصحفها وكذلك جميع التظاهرات الشعبية. وتم القبض على الاتحاديين وسجنهم، وهرب بعضهم إلى أوروبا[84]. أُعيد عبد الحميد إلى اسطنبول في الوقت المناسب هربًا من الهجوم اليوناني على سالونيك. ومع تشتت الاتحاد والترقي مؤقتًا على الأقل واستمرار توقف البلغار في چاتالجا، تمكنت الحكومة من الحصول على موافقة باقي الأطراف على مقترح الهدنة (3 كانون الأول/ ديسمبر).

بدأت مفاوضات السلام في لندن في 16 كانون الأول/ ديسمبر، حيث قام وزير الخارجية البريطاني السير إدوارد غراي (Sir Edward Grey) بدور الوسيط. طالبت دول البلقان بالتنازل العثماني الكامل عن جميع الممتلكات الأوروبية وجزر بحر إيجة. رفض العثمانيون هذا الاقتراح، حيث تشجعوا بمقاومتهم للبلغار في چاتالجا والزيادة السريعة في رجالهم المسلحين، وردوا بخطة للتنازل عن الأراضي المحتلة باستثناء أدرنة وألبانيا، اللتين ستتمتعان بالحكم الذاتي تحت إدارة تشكلها القوى العظمى، وعدم التنازل عن جزر بحر إيجة، مع قبول الباب العالي قرار القوى بشأن جزيرة كريت. وتصبح مقدونيا إقليمًا يتمتع بالحكم الذاتي تحت حكم أحد أفراد الأسرة العثمانية. لكن هذه المرة اعترضت دول البلقان وهددت بترك المؤتمر. ثم جعل غراي القوى العظمى تقترح حلًا وسطًا تحتفظ بموجبه الدولة العثمانية بتلك

(82) Bayar, vol. 3, pp. 802-814, 846-847, 881-886.

(83) Ibid., vol. 3, pp. 986-993.

(84) Ibid., vol. 3, pp. 914-932; Ahmad, pp. 114-115.

الأجزاء من تراقيا الشرقية التي تقع جنوب الخط المرسوم بين ميديا على البحر الأسود وإنيز، حيث يصب نهر ماريتزا في بحر إيجة؛ وبالتالي تذهب أدرنة إلى بلغاريا، ويكون من شأن القوى العظمى أن تتخذ قرارًا نهائيًا بشأن جزر بحر إيجة[85]. إذّاك، شعر الجيش العثماني أن البلغار قد امتدوا إلى حد بعيد وأن قوتهم قد عظمت إلى حد أنه إذا استمرت الحرب، يمكنهم انتزاع تراقيا الشرقية وأدرنة. مع ذلك، قررت الحكومة أنه لا يمكنها رفض عرض القوى تمامًا، لأنها كانت تريد التدخل الأجنبي في السابق. لذلك قبلت الاقتراح، لكن بشرط بقاء أدرنة في السلطنة نظرًا إلى أن أغلبية سكانها من المسلمين، وتشكل المنطقة الواقعة بينها وبين الدردنيل إمارة محايدة ومستقلة تكون منطقة عازلة لحماية المضائق من التوغل البلغاري المباشر[86]. مع ذلك، بدأت الاتحاد والترقي تخشى من أن يقوم كامل باشا بالتخلي عن مدينة أدرنة المقدسة للحصول على السلام. وفي 23 كانون الثاني/ يناير 1913، نظمت المداهمة الشهيرة للباب العالي، حيث قاد أنور فرقة من الجيش إلى مبنى الباب العالي، واقتحم اجتماعًا للحكومة، وأجبر كامل على الاستقالة تحت تهديد السلاح[87]. كان عمل الاتحاد والترقي بشكل أساسي لإنقاذ أدرنة بدلًا من الحصول على السلطة الكاملة، تدل عليه أفعالها خلال الأيام القليلة المقبلة. عُيِّن جمال بك قائدًا للجيش الأول في اسطنبول، حيث أصدر إعلانًا تصالحيًا يطلب تعاون الجميع، ووعد بأن الجماعات السياسية يمكنها الاستمرار في الاجتماع طالما أنها لم تنتهك القانون. وعندما ذهب أنور لمقابلة السلطان، طلب فقط تشكيل حكومة من جميع الأحزاب. وأصبح الجندي القدير وغير السياسي محمود شوكت باشا صدرًا أعظم، حيث تم تكليفه بفعل ما هو مطلوب لإنقاذ شرق تراقيا[88]. وفي الحكومة الجديدة تقرر تعيين ثلاثة اتحاديين فقط، وأصبح الصدر الأعظم نفسه وزيرًا للحرب. وهكذا لم تكن عودة الاتحاد والترقي إلى السلطة إقحامًا، مع وضعها لمصالح السلطنة في المقدمة[89].

---

(85) January 17, 1913; Bayar, vol. 3, pp. 954-970.

(86) Ahmad, pp. 116-119.

(87) Ali Fuat Türkgeldi, *Görüp Işittiklerim* (Ankara: 1951), pp. 87-88; Bayar, vol. 4, pp. 1069-1103.

(88) Bayar, vol. 4, pp. 1107-1112.

(89) Ibid., vol. 4, pp. 1115-1117.

تسلمت الحكومة الجديدة زمام الأمور في ظل ظروف صعبة. كانت عائدات الضرائب التي يمكن الحصول عليها من الأناضول بالكاد كافية لتعويض خسارة العائدات الآتية من الروملي. وكان الجيش ممزقًا، وعامة الناس في حالة من اليأس. وقد أدت إقالة كامل إلى إثارة ريبة مندوبي المؤتمر في لندن إلى حد بعيد من أن الباب العالي قد يخرق الهدنة. كانت مهمة محمود شوكت هي الإصرار على الاحتفاظ بأدرنة وشرق تراقيا، لكن كذلك الإبقاء على مؤتمر لندن مستمرًا على الأقل فترة كافية لاستعادة الجيش واسترضاء عموم الناس في الداخل. وقد اقترح حلًا وسطًا لدى القوى العظمى، حيث وافق على التنازل فقط عن تلك الأجزاء من أدرنة التي تقع على الضفة اليمنى من ماريتزا، مع الاحتفاظ بالجزء الرئيسي من المدينة على الضفة اليسرى، حيث يوجد معظم السكان المسلمين وكذلك المساجد والمقابر القديمة. وكان للقوى أن تقرر مصير جزر بحر إيجة، لكن كان للباب العالي الاحتفاظ ببعضها، لأنها ضرورية للدفاع عن الأناضول. وفي النهاية أضاف شيئًا جديدًا، هو أن ذلك يكون في مقابل أن تسمح القوى العظمى للسلطنة بفرض رسوم جمركية خاصة بها، وفرض الضرائب نفسها في السلطنة على الأجانب والعثمانيين على حد سواء، وأخيرًا إلغاء باقي أحكام الامتيازات (30 كانون الثاني/ يناير 1913)[90]. لكن البلغار رفضوا المقترحات الإقليمية، وانهار مؤتمر لندن.

انتهت الهدنة في 3 شباط/ فبراير، واستؤنف قصف أدرنة. بدأ البلغار إذاك حملة لقتل الآلاف من الفلاحين الأتراك في تراقيا، وإرسال مئات آخرين إلى العاصمة لتعطيل قدرتها على دعم الحرب. وبدأوا أيضًا هجومًا عامًا في چاتالجا، لكنهم تعرضوا للهزيمة مرة أخرى بعد أسبوعين من القتال المستمر (18-30 مارس). مع ذلك لم يتمكن محمود شوكت من استعادة قوة الجيش بسبب نقص المال. وفي 28 مارس، تم تجويع أدرنة إلى حد الاستسلام، ما أدى إلى فترة الرعب التي لم تتعاف منها المدينة بشكل كامل. وكانت قد سقطت يانينه بالفعل في 6 آذار/ مارس في يد اليونانيين، وسقطت اشقودره في 22 نيسان/ أبريل، وبذلك انتهى أخيرًا الحكم العثماني في أوروبا باستثناء اسطنبول. حاول كامل باشا استغلال الوضع

---

(90) Ibid., vol. 4, pp. 1200-1202; Ahmad, pp. 123-124.

لتنظيم انقلاب مضاد من شأنه أن يقضي تمامًا على الاتحاد والترقي ويعيد الحرية والائتلاف إلى السلطة. يبدو أنه أثناء سفره إلى قبرص ومصر، قد حصل على الدعم البريطاني مقابل وعود بتسليم المناصب الإدارية والمالية الرئيسية في الحكومة إلى خبراء أجانب[91]. لكن كشفت الحكومة خططه، فاعتُقل لدى عودته إلى اسطنبول (28 أيار/ مايو 1913). وفي غضون ذلك، وفي مواجهة كل هذه الكوارث، كان على محمود شوكت أن يعرض إعادة الهدنة والقبول الكامل بشروط السلام الخاصة بالقوى العظمى (31 آذار/ مارس 1913). وبالفعل استُعيدت الهدنة في 16 نيسان/ أبريل، واستؤنفت المفاوضات في 30 أيار/ مايو، وبعد 10 أيام وُقّعت معاهدة لندن، حيث أُنشئ خط ميديا-إنيز كحدود عثمانية جديدة، وذهاب تراقيا وأدرنة إلى أيدي العدو. وتنازل الباب العالي عن جميع الحقوق في جزيرة كريت وترك تسوية جزر بحر إيجة والحدود الألبانية للقوى[92].

ظل كامل باشا قيد الاعتقال، لكن خطط الحرية والائتلاف من أجل الانقلاب استمرت وتم تكثيفها فعليًا بموجب معاهدة لندن. ووُضعت الخطط لاغتيال الصدر الأعظم، وكذلك رجال الاتحاد والترقي الرئيسيين للانتقام من الهجوم على الباب العالي وإزاحة كامل. لكن في النهاية، قُتل فقط محمود شوكت بالرصاص في ميدان بايزيد بينما كان يقود سيارته من وزارة الحرب إلى الباب العالي. قام جمال باشا على الفور بفرض الأحكام العرفية في العاصمة. وقُبض على العديد من القتلة وعلى زعماء العصابة أيضًا. وسيطرت جمعية الاتحاد والترقي بالكامل عقب الاغتيال. اعتُقل أعضاء "الحرية والائتلاف" غير المتورطين في جريمة القتل وأرسلوا إلى المنفى. وأدانت محكمة عسكرية 16 من قادة الحرية والائتلاف وحكمت عليهم بالإعدام، بمن فيهم الأمير صباح الدين (غيابيًا) وعدد من الجنود المتورطين في عملية الاغتيال[93]. عينت الاتحاد والترقي أحد أعضائها، وهو محمد سعيد

---

(91) Ahmad, pp. 126-129.

(92) Ibid., pp. 130-131; Bayar, vol. 4, pp. 1202-1222; Stavrianos, p. 537.

(93) Bayar, vol. 4, pp. 1238-1250; Ahmad, pp. 129-130; Türkgeldi, pp. 103-105; Cemal Paşa, *Hâtırat, 1913-1922* (Istanbul: 1922), pp. 47-53.

(نُشر كذلك في:

Djemal Pasha, *Memoires of a Turkish Statesman, 1913-1919* (New York: 1922); Cemal Paşa, *Hatiralar* (Istanbul: 1959)).

حليم باشا، الأمير المصري وحفيد محمد علي، صدرًا أعظم، وجرى تعيين أربعة أعضاء آخرين في الجمعية في مناصب وزارية رئيسية. وهكذا بدأت دكتاتورية الاتحاد والترقي التي كان لها أن تقود السلطنة إلى كارثة في الحرب العالمية الأولى (12 حزيران/ يونيو 1913)[94].

ثاني عشر: حرب البلقان الثانية

مع ذلك، لم تنته الحرب بعد مع دول البلقان، لأن الخلافات بين الحلفاء حول تقسيم الغنائم سرعان ما غيّرت التوازن العسكري. لقد أربكت المسألة الألبانية تلك الترتيبات التي اتُخِذت بين دول البلقان قبل الحرب. ومع استمرار الحرب وهزيمة العثمانيين مرارًا وتكرارًا، بدأ الألبان يشعرون أن بإمكانهم الحصول على الاستقلال الكامل بدلًا من الحُكم الذاتي الذي منحه محمود شوكت. وفي 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1912، اجتمعت الجمعية القومية للمسلمين والمسيحيين، في أفلونيا (فالونا)، وأعلنت استقلال ألبانيا الكامل، يرأسها إسماعيل كمال بك فلوره. سرعان ما حصل الألبان على دعم إيطاليا، التي كانت تأمل في استخدام الدولة الجديدة كقاعدة لقوتها في البحر الأدرياتيكي، والنمسا التي كانت تأمل في استخدامها لمنع بلاد الصرب من مد سيطرتها بالحصول على منفذ مباشر على البحر. وفي 12 كانون الأول/ ديسمبر 1912، حتى قبل عودة العثمانيين إلى طاولة المؤتمر، وافق سفراء القوى العظمى المجتمعون في لندن على الاستقلال الألباني، وضغطوا على بلاد الصرب والجبل الأسود للانسحاب من أراضيها التي أخذوها من العثمانيين. وبمجرد التوقيع على معاهدة لندن وانسحاب المحتلين، حصلت ألبانيا أخيرًا على استقلالها، على الرغم من أن النزاعات بين النمسا وإيطاليا حول من سيكون من شأنه الهيمنة أدت إلى اختيار أمير ألماني ضعيف، هو فيلهلم أمير كونتية فيد (Wilhelm Adolph zu Wied)، وإلى صعوبات داخلية أدت إلى ترك البلاد منقسمة بشكل مرير في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى.

لكن مع استبعاد الصرب من ألبانيا، شعروا أن لهم الحق في المطالبة بتعويض في الأراضي المقدونية التي كانت مخصصة لبلغاريا سابقًا، لا سيما المناطق التي

(94) Bayar, vol. 4, pp. 1250-1251.

احتلوها جنوب أوخريد وفيليس. ودعم اليونانيون الصرب في هذا الأمر، لأنهم كانوا يريدون إبقاء البلغار بعيدًا عن سالونيك قدر الإمكان، ووافقوا على التعاون للحصول على حدود مشتركة في مقدونيا غرب فاردار، ولم يتبق سوى الأجزاء الشرقية من الإقليم لبلغاريا. حاولت روسيا التوسط في النزاع، ودعت جميع الأطراف للاجتماع في سان بطرسبرغ، إلا أن البلغار رفضوا الحضور؛ وبالتالي جاءت التسوية ضدهم، ما مهد الطريق لصراع بين الأشقاء لم يؤد سوى إلى مساعدة العثمانيين.

كان البلغار غاضبين، فقد قاموا بمعظم القتال في حرب البلقان الأولى، لكن يحاول حلفاؤهم الآن تلبية طموحاتهم على حساب بلغاريا. وبناء عليه شن البلغار هجومًا مفاجئًا في ليلة 29-30 حزيران/ يونيو على حليفيهم الرئيسيين في مقدونيا، الصرب واليونانيين؛ لكن سرعان ما انضم إلى الأخيرين رومانيا والجبل الأسود، فحاصروا البلغار وتفوقوا عليهم فما كان من البلغار إلا أن استسلموا سريعًا. في غضون ذلك، قادت جمعية الاتحاد والترقي الصحافة العثمانية والرأي العام في الدعوة لاستعادة أدرنة. وانقسمت الحكومة، حيث خشي بعض الوزراء من أن مثل هذا التقدم لن يؤدي إلا إلى حرب جديدة كارثية؛ لكن في النهاية، انتصر طلعت وأنور. وفي 21 تموز/ يوليو، تمكن الجيش العثماني من إعادة احتلال تراقيا الشرقية بالكامل والانتقال إلى أدرنة من دون مواجهة أي مقاومة، حيث سحب البلغار جيشهم لمقابلة حلفائهم السابقين. واستجابة للضغط العثماني، سرعان ما توصل البلغار إلى السلام، وإن كان على حساب بلغاريا، في معاهدة بوخارست (10 آب/ أغسطس). كانت اليونان قادرة على توسعة أراضيها في مقدونيا شمال سالونيك وما وراء كافالا في الشرق، واستولت على كل من إبيروس، بما في ذلك مناطق يانينه التي تطالب بها ألبانيا. واستولى الصرب على صربيا القديمة ومعظم شمال مقدونيا، وبالتالي ضاعفت حجمها، على الرغم من أنها اضطرت إلى تقاسم نوفي بازار مع الجبل الأسود. وحصلت بلغاريا على جزء صغير فقط من مقدونيا الشرقية، لكنها على الأقل حصلت على نحو 80 ميلًا من ساحل بحر إيجة بما في ذلك ميناء ألكسندروبوليس (دده آغاچ)، ما أتاح لها الوصول المباشر إلى البحر المفتوح.

جرى التصديق على الحدود التي أُنشئت على هذا النحو في سلسلة من المعاهدات المستقلة الموقعة مع بلغاريا (29 أيلول/ سبتمبر 1913) وبلاد الصرب (14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1913) واليونان (14 آذار/ مارس 1914)، والتي نظمت أيضًا وضع المِلكية العثمانية والمسلمين المقيمين في الأراضي المفقودة؛ حيث مُنح جميع الرعايا العثمانيين أربع سنوات ليقرروا ما إذا كانوا يرغبون في البقاء تحت الحكم المسيحي أو الهجرة؛ وإذا غادروا بالفعل، فسيُسمح لهم ببيع ممتلكاتهم ونقل أصولها إلى اسطنبول. أما الباقين فيكون لهم الحقوق المدنية والسياسية عينها التي لجيرانهم المسيحيين، وستمنحهم حكوماتهم الجديدة الحرية في ممارسة شعائرهم الدينية والحفاظ على ثقافتهم، مع قيام المدارس العلمانية بتدريس اللغة التركية إضافة إلى لغة الدولة. ويباشر الشؤونَ الدينية المفتون الرئيسيون الذين يختارهم العلماء المحليون، والذين من شأنهم أن يشرفوا ويسيطروا على المدارس والمؤسسات الإسلامية في ظل التوجيه العام لشيخ الإسلام في اسطنبول. ويمكن كل بلدة أو قرية بها عدد كبير من السكان المسلمين أن تنتخب مجلسها الخاص بمجتمعها المسلم (مِلة) لرعاية الشؤون المحلية مثل المدارس وإدارة الأوقاف الدينية وتمثيل المسلمين في الحكم المركزي[95]. وباستثناء الأراضي البلغارية على بحر إيجة، التي انتقلت إلى اليونان بعد الحرب العالمية الأولى، فإن الحدود التي أُنشئت في تراقيا ومقدونيا ظلت ثابتة حتى يومنا هذا؛ وهكذا انتهت المسألة المقدونية. لقد صارت ألبانيا مستقلة، وإن لم تمتلك كل الأراضي التي توقعتها. وتوسعت بلغاريا بنسبة 30 في المئة تقريبًا، وحازت منفذًا على البحر. وزادت أراضي بلاد الصرب بنسبة 82 في المئة وزاد عدد سكانها بأكثر من النصف. وحازت اليونان والجبل الأسود مكاسب مماثلة. فقط العثمانيون هم من عانوا معاناة حقيقية؛ فقد خسروا 83 في المئة من أراضيهم و69 في المئة من سكانهم في أوروبا إضافة إلى الكثير من العائدات والمواد الغذائية التي كانت تأتي إلى اسطنبول كل عام. وهكذا أنجز الحلفاء في البلقان إنجازًا هائلًا لأنفسهم، لكن ظلت الإحباطات والمنافسات قائمة، ما أدى إلى صعوبات جديدة مع اقتراب الحرب العالمية الأولى.

---

(95) Ibid., vol. 4, p. 1312; *Düstur: Tertib-i Sani*, vol. 7, pp. 15-74.

ثالث عشر: الاتحاد والترقي في السلطة

أثارت استعادة أدرنة تآلفًا عثمانيًا جماعيًا غاية في القوة، إلى حد أنه قُبِل حق الاتحاد والترقي في الحُكم من دون معارضة، وأُقر من دون مزيد من المناقشة أو المعارضة. كانت المعارضة السياسية الرئيسية، وهي الحرية والائتلاف، قد تم حلها في أي حال بسبب تورطها في اغتيال محمود شوكت. وكانت السلطنة تواجه مشاكل رهيبة تتطلب نوعًا من القيادة القوية. لقد اكتظت المباني العامة مثل المساجد والمدارس بجرحى الحرب، وكان آلاف اللاجئين يتدفقون إلى اسطنبول من الولايات المفقودة. وفقدت العديد من العائلات ممتلكاتها ومنازلها ومورد رزقها واضطرت إلى التكيف مع حياة جديدة تمامًا في الأراضي التي تُركت للسلطنة. كان لا بد من إعادة بناء الاقتصاد وإعادة تنظيم نظام توفير الطعام للمدن؛ وتعديل الإدارة وتقليصها لتلبية احتياجات وقدرات دولة أصغر بكثير؛ وإعادة مراجعة النظام الضريبي مرة أخرى؛ وإعادة بناء القوات المسلحة لمواجهة الاعتداءات المستقبلية المحتملة من جانب جيران السلطنة؛ وتقوية المجتمع العثماني ورفع معنوياته بعد الصدمات الهائلة التي تعرض لها خلال الحرب. وقد كانت الاتحاد والترقي فقط هي من لديها التنظيم والطاقة البشرية والتخطيط لتحقيق هذه الغايات، ولذا كان الأمر بالنسبة إليها هو أن تتحول الأمة بشكل فطري لتسمح لها بممارسة نوع من الاستبداد في أوقات الأزمات لم يقم به أي فرد أو مجموعة على الإطلاق في السلطنة من قبل.

لقد أصبحت السلطة إذاك في يد الباب العالي، حيث وافق كل من السلطان والبرلمان على إرادته من دون احتجاج يذكر. وامتلأ البرلمان تقريبًا بأنصار الاتحاد والترقي، ولم ينعقد كثيرًا. ووُضع معظم بنود التشريع موضع التنفيذ بـ"إرادة" سلطانية كقوانين موقتة (قانون مؤقت/ kanun-u muvakkat) أو قرارات حكومية (قرارنامه/ kararname) إلى أن يؤكدها البرلمان، لكنها في الواقع بقيت من دون تغيير كأجزاء دائمة في النظام القانوني العثماني.

كان الصدر الأعظم سعيد حليم باشا (1913-1917) يقود الدولة اسميًا خلال هذه الأوقات العصيبة، والذي كان هو نفسه عضوًا في الاتحاد والترقي، لكن السلطة الحقيقية في الحكومة سقطت في يد قادة الاتحاد والترقي الذين برزوا قبل أزمات حرب البلقان وفي أثنائها، والذين جرى تأسيس سلطتهم وتعزيزها من

خلال إجراءاتهم القوية في الأوقات المصيرية. لم يعد هناك أبناء الطبقة الحاكمة أو بيروقراطيو التنظيمات، فقد ظهر الجيل الجديد من القادة الوطنيين من الطبقات الدنيا عبر الجيش والبيروقراطية وكانوا مصممين على تحديث السلطنة بطريقة تعود بالنفع على جميع الطبقات، وليس أولئك الموجودين في السلطة فحسب. لقد بدأ قادة الاتحاد والترقي في هذا الوقت في وضع أسس العصر الجديد الذي كان سيعقب ذلك؛ وقد كانوا علمانيين وتحديثيين، أكثر قسوة بكثير من نواح كثيرة من الأجيال القديمة من الإصلاحيين. كان من بينهم في المقام الأول، زعيم الحزب والاستراتيجي اللامع طلعت باشا (1874-1921) الذي، بعد وفاة والده، اضطر إلى التخلي عن تعليمه العسكري المبكر من أجل الحصول على وظيفة في البريد. وكان قد انضم إلى "الأتراك الشباب" في مسقط رأسه أدرنة، ثم في سالونيك، حيث استغل منصبه الرسمي لنشر اتصالاتهم في مقدونيا والظهور كاستراتيجي حزبي رائد. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1908 جاء إلى اسطنبول كأحد نواب الاتحاد والترقي في البرلمان من أدرنة، وكان هو من جعل الأعضاء الذين نجوا من الثورة المضادة يذهبون إلى يشيل كوي ويتصالحون مع الجيش. وقد شارك في الحكومة بنشاط بعد تنحية عبد الحميد، وعمل في الأغلب كوزير للداخلية خلال الفترة المتبقية من عهد الأتراك الشباب[96].

كانت الشخصية الرئيسية الثانية في ثلاثي الاتحاد والترقي، والتي هيمنت بشكل متزايد على الدولة بعد عام 1913، تتمثل في جمال باشا (1872-1922)، الذي ارتقى في الجيش. كان قد استغل منصبه كمفتش للسكك الحديد في مقدونيا للمساعدة في نشر رسالة الاتحاد والترقي وتنظيم خلاياها، تمامًا كما فعل طلعت في مكتب البريد. وبعد الثورة، أصبح عضوًا في اللجنة التنفيذية للاتحاد والترقي برئاسة طلعت، وقاد وحدات عدة من الجيش جاءت إلى اسطنبول في جيش الحركة، ثم صعدت في ما بعد بسبب دوره في قمع الثورة المضادة بصفته الحاكم العسكري لاسطنبول في عامي 1909 و1910، ومرة أخرى عام 1912 بعد الهجوم على الباب العالي واغتيال محمود شوكت[97].

(96) Faik Reşit Unat, "Talat Paşa," *Aylık Ansiklopedi*, vol. II, pp. 442-444.

(97) D. Rustow, "Djemal Pasha," in: *The Encyclopaedia of Islam*, New ed. (Leiden: 1954-), vol. 2, pp. 531-532; Cemal Paşa; Pasha.

أخيرًا، كان أنور باشا (1881-1922) هو الشخصية الأكثر حيوية بين قادة الاتحاد والترقي، وهو ضابط عسكري محترف، كما رأينا، قاتل ببسالة ضد الإرهابيين في مقدونيا والإيطاليين في طرابلس. وذهب كملحق عسكري عثماني إلى برلين في عام 1909، ومرة أخرى بين عامي 1910 و1911، حيث أقام اتصالات وثيقة مع كبار المسؤولين العسكريين الألمان، وأُعجب بالعسكرية الألمانية التي كان من شأنها أن تهيمن وتؤثر على بقية حياته. يبدو أن زواجه الأخير من أمينة سلطان، ابنة الأمير سليمان أفندي، وخدمته اللاحقة في طرابلس، تسببا في منافسة مع زميله الضابط مصطفى كمال، الذي كان من شأنه إبقاء أنور بعيدًا عن قيادة الاتحاد والترقي. مع ذلك، ارتقى أنور إلى المرتبة الأولى بين قادة الاتحاد والترقي، لكن لم يحدث ذلك إلا عندما قاد الغارة الشهيرة على الباب العالي (23 كانون الثاني/ يناير 1913) وقاد القوات العثمانية التي استعادت أدرنة خلال حرب البلقان الثانية، وهي الأعمال التي أحرز من خلالها منصب وزير الحرب خلال العام الحاسم الذي سبق الحرب العالمية الأولى[98].

كان لدى ثلاثي الاتحاد والترقي شخصيات مختلفة. فطلعت، الأكثر ذكاءً وحرصًا، كان هو السياسي الرئيسي، "رجل سريع نافذ الذكاء، قوي عند الضرورة لكنه لم يكن متعصبًا أو انتقاميًا"[99]. ودور جمال في قمع المعارضة جعله جنديًا محترفًا ماهرًا، قاس تمامًا وبلا شفقة عند التعامل مع الأعداء. أما أنور فكان جنديًا للجنود، وبطلًا لدى الناس، وسريعًا وحيويًا وشجاعًا، ومخلصًا لزملائه وأصدقائه، ووطنيًا بصدق ومخلصًا للأمة، وجنديًا جيدًا ومديرًا كفأً للغاية. كان اجتماع مواهبهم معًا قد منحهم السلطة المطلقة تقريبًا داخل مجالس الدولة، خصوصًا بعد أن انغمست السلطنة مرة أخرى في الحرب.

لقد تحددت خطة الاتحاد والترقي بوضوح في بيانات الاجتماعات التي كانت تصدر سنويًا تقريبًا حتى عام 1913. لقد تقرر أن تصبح الحكومة أكثر كفاءة من خلال "توسيع نطاق المسؤولية" للبيروقراطيين، ما يمنحهم سلطة العمل من دون الحاجة إلى الحصول على إذن من الرؤساء لكل تحرك، ومن خلال "فصل المهام"

---

(98) D. Rustow, "Enver Pasha," in: *The Encyclopaedia of Islam*, vol. 2, pp. 698-702.

(99) Lewis, p. 222.

بين مختلف المكاتب والإدارات والوزارات والأفراد المسؤولين للسلطة المركزية وبين الهيئات الإقليمية المناظِرة. وتقرر منح الدولة الاستقلال الاقتصادي، وإلغاء الامتيازات، وإخضاع الأجانب للقوانين نفسها التي يخضع لها العثمانيون حتى تتمكن الحكومة من تطوير سياسات مالية واقتصادية تتعلق بمصلحة السلطنة وليس بمصلحة القوى الأجنبية. وتقرر منح البرلمان مزيدًا من الصلاحيات، وزيادة رواتب النواب والأعيان. وتقرَّر استقالة النواب الذين كانوا أعضاء في الإدارة أو الشرطة قبل دخول البرلمان لضمان استقلاليتهم في صنع القرار السياسي. وزيادة القروض المنخفضة الفائدة إلى حد بعيد للمزارعين للمساعدة في تقدم الزراعة، وتقرر أن يُسمح لهم بتشكيل تعاونياتهم الخاصة وغيرها من المنظمات لحماية تسويق سلعهم. وأن يُسمح للحرفيين بحماية أنفسهم من خلال تطوير نقاباتهم إلى اتحادات حرفية. وخفض العشور مرة أخرى إلى ما لا يزيد على العُشر، مع إنهاء الضرائب الإضافية وتمويل التعليم والأشغال العامة من مصادر أخرى. وإلغاء نظام الالتزام بشكل نهائي، والتوسع في ضريبة الربح لتتحول إلى ضريبة دخل كاملة، بحيث يشارك الجميع في عبء الحكومة وفقًا لإمكانياتهم. وخفض الضرائب المفروضة على الحيوانات وفرضها فقط عندما يستطيع المزارعون الدفع نقدًا بدلًا من إجبارهم على تسليم حيواناتهم. كما تقرر بذل الجهود لتحسين تربية الحيوانات، وتطوير الصناعة والتجارة، وتسهيل تكوين الشركات. وفوق كل شيء، يجب إعادة تنظيم الحكومة وتنظيمها، وإنهاء الفساد والمحسوبية والحماية. ويُسمح للبلديات (ناحيه) بتطوير الشرطة والتعليم والأشغال العامة الخاصة بها وفقًا للاحتياجات المحلية. وبَذْل جهود قوية لتطوير الصحة العامة والقضاء على الأمراض التي تزعج السكان. وتقرر منح البلديات أموالًا كافية لتلبية الاحتياجات المحلية من دون طلب المساعدة من السلطة المركزية. وأن تكون المدارس الخاصة والدينية والأجنبية تحت إشراف الحكومة، والتعليم الابتدائي مجانيًا وإلزاميًا، مع استخدام اللغة التركية في جميع المدارس من أجل تعزيز وحدة المجتمع العثماني. وتدريب المزيد من المعلمين، وإرسالهم حيث الحاجة إليهم في الريف بدلًا من البقاء في المدن الكبرى. وكان للطلاب والمعلمين الذين تفوقوا في عملهم الحصول على رواتب إضافية وعلاوات لتشجيعهم. وتقرر إصلاح المدارس الدينية لتلبية

احتياجات العالم الحديث، والقيام بترتيبات جديدة لدعم المؤسسات الدينية والثقافية التي كانت تحتفظ بها المؤسسات سابقًا. ويتم استقدام الخبراء الأجانب إلى السلطنة بحسب الحاجة للمساعدة في تطوير الأكاديميات والمدارس الفنية العليا[100].

رابع عشر: ضياء كوك ألب وإرساء أسس القومية التركية

مع الخسارة النهائية للأراضي غير الإسلامية الرئيسية في السلطنة، ومع استمرار طموحات دول البلقان وروسيا القيصرية، انضم الرأي العام العثماني إلى جمعية الاتحاد والترقي في التخلي عن العثمانية لمصلحة الطورانية. كان عالم الاجتماع والفيلسوف العثماني ضياء كوك ألب (Ziya Gökalp) (1876-1924) مؤثرًا بشكل خاص في تطوير الأساس الأيديولوجي للقومية التركية، داخل الاتحاد والترقي وخارجها، والذي ساهم عمله في التطور الفكري للسلطنة في أيامها الأخيرة والجمهورية التركية التي تلت.

وُلد كوك ألب في ديار بكر في السنة الأولى من حُكم عبد الحميد، ونشأ في منطقة مختلطة بين الأكراد والأتراك، يتحدث اللغتين، لكنه أكد في وقت مبكر جدًا خلفيته التركية وعلاقاته وصار مهتمًا بشكل مستمر بموضوعات العرق والثقافة القومية. تلقى كوك ألب في شبابه تعليمًا دينيًا وعلمانيًا واطلع على فلسفات عدد من المثقفين الذين نفاهم السلطان من اسطنبول، بما في ذلك أحد مؤسسي الاتحاد والترقي في كلية الطب العسكرية في اسطنبول، عبد الله جودت، الذي أثار اهتمامه بعلماء الاجتماع الفرنسيين. وبعد وقت قصير من ذهابه إلى اسطنبول لمواصلة تعليمه (1896)، انخرط كوك ألب في الأنشطة السياسية للأتراك الشباب وسُجن وأُعيد إلى دياره في غضون عام، وبذلك أنهى تعليمه العالي قبل أن يبدأ بالفعل. وبحلول هذا الوقت، تُوفي والده، وهو موظف صغير، لكن معاشه والثروة المتواضعة لزوجته مكنته من تكريس وقته بالكامل لدراسة الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع، لكنه امتنع بعض الوقت عن النشر كي لا يلفت انتباه شرطة السلطان. وبعد خلع عبد الحميد، بدأ كوك ألب في إلقاء محاضرات في الفرع

(100) Bayar, vol. 2, pp. 421-439; Tunaya, *Türkiyede*, pp. 206-218.

المحلي لجمعية الاتحاد والترقي، وتحرير العديد من الصحف المحلية، ونشر أعماله الخاصة، وبناء شهرته كمفكر فعال.

جاء صعود كوك ألب إلى المسرح الوطني فجأة، في خريف عام 1909، عندما مَثَّل ديار بكر في أول مؤتمر للاتحاد والترقي في سالونيك. ومن الواضح أن كتاباته وخطاباته أثارت إعجاب القادة، حيث انتُخب عضوًا في المجلس التنفيذي للحزب، وهو المنصب الذي احتفظ به حتى حَلِّه في عام 1918.

بقي كوك ألب في سالونيك وبدأ التدريس في مدرسة ثانوية برعاية الاتحاد والترقي، ليصبح أول مُدرس لعلم الاجتماع في السلطنة. كما شغل منصب مدير قسم الشباب في الحزب. وفي غضون فترة قصيرة كان هو الأكثر تأثيرًا من بين فلاسفة حزب الاتحاد والترقي، حيث كتب على نطاق واسع وألقى محاضرات لنشر الأفكار التي صاغها خلال سنوات الدراسة الطويلة. لقد تجنب بعناية الحياة السياسية النشطة، مفضلًا الأنشطة الفلسفية والعلمية على تولي المناصب الحكومية. ولم يستقر في اسطنبول سوى بعد نقل مقر حزب الاتحاد والترقي إلى هناك خلال حرب البلقان الأولى. وفي هذا الوقت، شارك بحماسة الاتحاد والترقي المبكرة للعثمانية، ما يجعل الانتقال إلى القومية التركية فقط بسبب خيبة الأمل من فشل الأقليات في التعاون. أصبح كوك ألب أول أستاذ لعلم الاجتماع في جامعة اسطنبول، وانضم إلى منظمة تُرك اوجاغى، وساعد يوسف آقچورا في نشر كتابه **تُرك يوردو** (الوطن التركي). وقد حث الاتحاد والترقي على رعاية إصلاحات رئيسية في مجال التعليم؛ وحفز وفي بعض الحالات صاغ سياساتها العلمانية بقوة خلال الحرب. وقد استمر العديد من تلاميذه في ذلك الوقت، ومنهم المؤرخ فؤاد كوبريلي، والروائية خالدة أديب، والشاعر يحيى كمال، والكاتب عُمر سيف الدين، والصحافيان أحمد أمين يالمان وفالح رفقي أتاي، في أعمال مميزة ومؤثرة خلال عصر الجمهورية، على الرغم من أن كوك ألب نفسه أمضى سنواته الأخيرة في منزله في ديار بكر وأنقرة، حيث دعم نهضة القومية التركية من خلال إصدار **كوچك مجموعه** (الصحيفة الصغيرة). وكانت وفاته في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1924 قد حرمت الجمهورية الوليدة من التحفيز المستمر لأيديولوجي متفانٍ.

تستمد الإصلاحات قوتها إما من قدرة السلطات على فرضها، كما كان الحال في عهدي التنظيمات وعبد الحميد، أو مِن تَقَبُّل المجتمع. وقد خلقت أفكار ضياء كوك ألب حركة فكرية وَفَّرَت عامل الإلهام اللازم لتغيير وجهة العقل الجمعي من السلطنة إلى الأمة، ومن الدينية إلى العلمانية، ومن الشرق إلى الغرب. لقد تم تعزيز التعاقب السريع للإصلاحات التي تلت ذلك، من عام 1913 وخلال العقد الأول من الجمهورية، وبطرق عديدة، من خلال الأساس الأيديولوجي ودعم كتابات كوك ألب. وهكذا فإن التغييرات التي تم قبولها (والاستياء منها) في السابق باعتبارها تعديلات حتمية لازمة للبقاء، تحولت إلى أهداف مرغوب فيها من الجماهير. كانت الدولة العثمانية بحلول ذلك الوقت في وضع لا يمكن فيه الحفاظ عليها؛ لكن بدلًا من التحسر على الخسارة، وفرت أفكاره الوسائل لبناء أمة جديدة ذات جذور راسخة في الماضي وثقة في المستقبل. كان هذا التفاؤل والنهج البَنَّاء هو النور (ضياء بالتركية) الذي أدى إلى بناء مجتمع جديد.

بدأ كوك ألب الكتابة في وقت كانت فيه الإسلاموية والعثمانية هما الاتجاهان السائدان في الفكر. وكانت هناك علامات على صحوة تركية، لكن كانت تفتقر إلى هيكل فلسفي حقيقي يمنحها الحياة والقوة. وقد كان كوك ألب يؤمن بالقومية القائمة على أساس عِلم الاجتماع، وهو أساس استمد قوته من التقاليد والعادات والفنون والفولكلور واللغة والوعي الاجتماعي للشعب الذي شكل الأمة. وقد بدأ خطته على صعيدين: (1) النهج الاجتماعي-الوضعي الذي أبرز دراسته وقدم أفكاره كجزء من حجة منهجية علمية مسوغة إلى حد بعيد؛ (2) الجانب الدعائي لعمله، حيث غالبًا ما كان يكتب في هيئة شعر تعليمي، لتسهيل نقل الأفكار من خلال الحفظ والتكرار؛ وكَتَبَ قصصًا للأطفال مستوحاة من الأساطير القديمة، ما خلق فخرًا جديدًا بالماضي التركي ووعي بالعلاقات التاريخية مع أتراك آسيا الوسطى. قدمت هذه الإمبريالية الأيديولوجية مواساة هروبية في وقت كانت فيه الحدود الفعلية للدولة العثمانية تتقلص.

أكد كوك ألب أن تطور الأمم يأتي عبر ثلاث مراحل؛ في البداية تكون مجتمعات قبلية، يكون للغة والعرق فيها الأسبقية؛ ثم تأتي المجتمعات الدينية القائمة على

الوحدة الدينية؛ وأخيرًا، تكون الأمة التي يجب أن تسود فيها المفاهيم الأساسية للثقافة والحضارة. وقال بأن الثقافة مِلك للأمة، بينما الحضارة هي شيء عالمي. قد تتغير أمة من حضارة إلى أخرى، لكنها لا تستطيع تغيير ثقافتها من دون أن تفقد هويتها. لذلك يجب على الأمة أن تحافظ على ثقافتها وأن تستخدمها كمصدر إلهام لمزيد من التطورات الفنية والإبداعية. وفي تعامله مع القومية، استمد كوك ألب أمثلته من التاريخ التركي وعِلم الاجتماع والفلكلور. وأعرب عن إيمانه بالتعليم القومي لكنه رفض العنصرية والتعلق الأعمى بالماضي؛ إذ إن الماضي والتقاليد والخلفية الإسلامية يمكنها أن توفر للأتراك قاعدة راسخة للمشاركة في الحضارة الغربية المعاصرة. وهكذا يكون "التتريك، والأسلمة، والمعاصرة" على توافق، تجتمع جميعًا لتقوية الدولة والمجتمع.

كان كوك ألب يهدف إلى القضاء على الثنائيات التي أدت إلى تناقضات عملية وفلسفية وأعاقت التقدم. لقد فضل اعتماد النماذج والتقنيات الغربية من دون التخلي عن عناصر الثقافة والهوية القومية. واستند مفهومه للثقافة (hars) إلى التقاليد والمشاعر الشعبية، واعتبرها جوهر القوة الوطنية، وأن استلهام الجماليات والفنون والحرف والأدب والموسيقى والأخلاق يكون من الناس (خلق/ halk). وبناءً على ذلك، كان لا بد من استبدال اللغة العثمانية المعقدة بشقيها العربي والفارسي، باللغة والقواعد التركية البسيطة الخاصة بالناس، مع إمكانية الاحتفاظ بالمفردات العربية والفارسية التي تم استيعابها بالفعل في اللغة كعناصر مُثرية. وكان من شأن بعض طلاب كوك ألب وخلفائه أن يطوروا هذه الأفكار إلى معتقد يطالب بتنقية كاملة للغة بحذف جميع الكلمات غير التركية. وفي إطار الشِّعر شَعر بأن وزن العروض القديم، الذي يعتمد على نظام المقاطع القصيرة والطويلة، لم يكن من السهل اعتماده للانسياب السلس للغة التركية، وبالتالي يجب استبداله بالوزن المقطعي، الذي يعتمد على مقاطع محسوبة. لقد احتوت مجموعته الشعرية، **كيزيل الما** (التفاحة الحمراء)، التي نُشرت في 1914-1915، على قصيدة واحدة فقط باستخدام الوزن القديم، وعلى الرغم من حقيقة أن العديد من معاصريه اللامعين، مثل يحيى كمال ومحمد عاكف وأحمد هاشم، استمروا في استخدام العَرُوض القديم بإتقان، بدأ هو في الاتجاه نحو الوزن المقطعي الذي استمر حتى يومنا هذا.

انتقد كوك ألب التنظيمات لفشلها في تطوير القاعدة الثقافية للأمة. لقد نقل تلقائيًا عن أوروبا من دون أن يحاول التمييز بين ما هو مطلوب حقًا وما يمكن أخذه من التقاليد القومية التركية. لقد قلَّد المظاهر الخارجية للحضارة الأوروبية من دون أن يتعمق في أسسها الفلسفية والعلمية. وقد أُقيمت المدارس والمحاكم العلمانية من دون إلغاء المؤسسات التقليدية التي طورها الإسلام أو إصلاحها، ما ترك ازدواجية خطيرة قوّضت أي نجاحات كان يمكن تحقيقها. وبدلًا من توحيد الأمة، وَسَّعَت الفجوة بين الحُكام وعامة الناس.

كانت مقاربة كوك ألب للدين الإسلامي بمثابة محاولة للحفاظ على ما هو ضروري ونبذ تلك العناصر التي حالت دون تقدم المجتمع التركي. وفي إطار تطوير نهج عقلاني للدين، بدأ بالتالي حركة على الرغم من تعديلها بنهج الجمهورية الأكثر علمانية، إلا أنها أعادت فرض نفسها بالتدرج على الحياة التركية في العالم الحديث. وبالنسبة إليه، كان الإسلام أكثر أهمية كمصدر للأخلاق وكان قابلًا تمامًا للتعديل لتلبية احتياجات العصر. ولإنقاذ الدين والأمة على حد سواء، كان لا بد من فصلهما، ما يجعل من الممكن الاحتفاظ بالقيم والمبادئ الأساسية للإسلام جنبًا إلى جنب مع الثقافة القومية التركية الحديثة. وكان لا بد من تحرير التشريع من قيود الشريعة، وأن يُترك الدين للعلماء؛ وأن يكون شيخ الإسلام مستقلًا عن سيطرة الدولة مثله مثل المجلس التشريعي. وكان لا بد من القضاء على الأوقاف الدينية، لأنها أهدرت الكثير من ثروة الأمة وسمحت بسوء إدارة الأموال بأيدي أمناء غير أكفاء؛ وإلغاء المدارس والمحاكم الدينية لإنهاء الازدواجية الطويلة الأمد بين العناصر العلمانية والدينية التي كانت موجودة في المجتمع العثماني؛ وأن يحل القانون العلماني محل الشريعة. وكان لا بد من استعادة مكانة المرأة إلى المكانة العالية التي كانت تتمتع بها في المجتمع التركي القديم. ومهما كان الإسلام قد طور ممارساته تجاه المرأة لإنقاذها من التمييز، فإن شكله الحديث قد أعاقها، ومنعها من أخذ مكانها الصحيح في الأمة التركية. وكان من شأن النساء أن يحصلن على تعليم يعادل تعليم الرجال؛ وأن يُسمح لهن بكسب عيشهن كما الرجال؛ ولم يعد من الممكن أن يخضعن للإهانة المتأصلة في تعدد الزوجات التي يسمح بها الإسلام التقليدي. وكان لا بد من تطوير الأسرة كوحدة أساسية في المجتمع،

وتحقيقًا لهذه الغاية كان من الضروري اعتماد أسماء العائلات كما هو الحال في أوروبا. وبالتالي، فإن الإسلام سيبقى فقط كدين وطني مُكَمِّل للثقافة القومية؛ يمكن استخدامه للاحتفاظ بالصلات مع الإخوة المسلمين في العالم العربي وآسيا الوسطى والشرق الأقصى، لكن تظل مصالح الأمة التركية في المقام الأول. وكان يجب تتريك الإسلام؛ حيث لا بد من استبدال التقاليد العربية بنظيرتها التركية، وإقامة الشعائر والصلوات باللغة التركية وبالطريقة التركية، وتدريس القرآن باللغة التركية، حتى يفهم الناس دينهم ويقدسون الله أكثر مما يكون في قدرتهم عند قيامهم بالتلاوة بلغة أجنبية[101].

خامس عشر: الإسلاميون والوحدة الإسلامية

على الرغم من تشديد الاتحاد والترقي على القومية التركية، إلا أن المشاعر الإسلامية القوية التي نشأت في عهد عبد الحميد لم تُنس؛ وحقيقة أن الأتراك صاروا الآن يتشاركون السلطنة مع إخوانهم العرب المسلمين في المقام الأول، قد أدت إلى تعزيز مشاعر الكثيرين وأنه من أجل البقاء يجب عليهم التركيز على الإسلام بدلًا من العثمانية أو الطورانية. مع ذلك كانت هذه المجموعة تفتقر إلى القيادة الفعالة. كانت الجماعة الإسلامية الرئيسية، وهي جمعية الوحدة الإسلامية، قد انتهت فجأة بعد فشل الثورة المضادة في ربيع عام 1909. وقد كانت رسالتها الأساسية هي وجوب الحفاظ على الإسلام كدين للدولة. وبغض النظر عن كيفية تأسيس النظام وما إذا كان استبداديًا أم دستوريًا، كان واجبه الأساسي هو تطبيق الشريعة الإسلامية؛ ولأن "الأتراك الشباب" لم يكونوا متبعين للشريعة، وكانوا علمانيين وملحدين فكان لا بد من إطاحتهم. وعلى الرغم من أن الحزب لم يعد موجودًا، إلا أن فلسفته ظلت باقية على يد سعيد النورسي (1867-1960)، الذي قاد جماعة من المتدينيين الرجعيين

(101) لأفضل دراسة حديثة لحياة كوك ألب ومسيرته المهنية، يُنظر:
Uriel Heyd, *Foundations of Turkish Nationalism: The Life and Teachings of Ziya Gökalp* (London: 1950);
يُنظر أيضًا:
Niyazi Berkes, "Gökalp, Ziya," in: *The Encyclopaedia of Islam*, vol. 2, pp. 1117-1118; Kâzim Nami Duru, *Ziya Gökalp* (Istanbul: 1949); Ziyaeddin Fahri, *Ziya Gökalp, sa vie et sa sociologie* (Paris: 1935); Ali Nüzhet Göksel, *Ziya Gökalp: hayatı ve eserleri* (Istanbul: 1949); Osman Tolga, *Ziya Gökalp ve iktisadi fikirleri* (Istanbul: 1949); Cavit Tütengil, *Ziya Gökalp hakkında bir biblioğrafya denemesi* (Istanbul: 1949).

يُطلق عليهم "أتباع النور" (نورجى/ Nurcu)، مفضلًا إعادة تأسيس الاستبداد الديني حتى يوم وفاته في العهد الجمهوري[102].

ومن الجماعات الإسلامية المؤثرة الأخرى، الجمعية العِلمية الإسلامية (جمعيت علميه اسلاميه/ Cemiyet-i Ilmiye-i Islamiye)، التي بدأت في عام 1908 بنشر أفكارها في دوريتها الشهرية، **بيانُ الحق**. قادها مصطفى صبري، الذي حاز شهرته الكبيرة أثناء احتلال الحلفاء لاسطنبول بعد الحرب العالمية الأولى (1918-1923)، عندما قاد عددًا من العلماء الذين تعاونوا مع البريطانيين في إلغاء الإجراءات العلمانية التي أدخلها الأتراك الشباب. قاد صبري أولئك الذين شعروا أن الإسلام في ذاته يمكن أن يصبح الوسيلة الرئيسية لتحديث السلطنة. كان على المسلمين أن يتحدوا لإصلاح دينهم بشروطه الخاصة ولصد هجمات غير المسلمين[103].

كانت الجماعة الإسلامية الأكثر تثقيفًا هي تلك التي كان يقودها الشاعر محمد عاكف (1870-1936) ومجموعة من المثقفين المحافظين الذين نشروا أفكارهم في الجريدة الشهرية **صراط مستقيم**، والتي سُميت في ما بعد "سبيلُ الرشاد". زعم عاكف وأتباعه أن استبداد عبد الحميد قد انتهك عقيدة الرسول والخلفاء الراشدين بقدر ما فعل الأتراك الشباب العلمانيين، وأكدوا على التوافق التام بين الدستور وديمقراطية الإسلام، وأن البرلمان يمثل أقدم الممارسات الإسلامية للشورى بين المؤمنين. لكنهم اختلفوا مع الإصلاحيين حول تلك السياسات التي حاولت إدخال مؤسسات غربية ومنح المساواة لغير المسلمين. كما تم إدانة تلك السياسات التي أكدت الاتحاد مع أتراك العالم على حساب الروابط الإسلامية العالمية. لقد أفسدت الحضارة الغربية الأخلاق الإسلامية، وكان يتعين على المسلمين العودة إلى قيمهم القديمة ووحدتهم إذا ما أرادوا التخلص من الإمبريالية. ولم يكن ممكنًا للإسلام أن يأخذ من الغرب سوى العِلم والتكنولوجيا، ورفض جوانب الحُكم التي من شأنها إضعاف المجتمع الإسلامي. كانت هناك فجوة هائلة بين من يسمون بالمثقفين وعامة الشعب؛ فقد حاول المثقفون تقليد الغرب، لكن الجماهير أدركت أن هذا في

---

(102) Tunaya, *Türkiyede*, pp. 261-275.

(103) Niyazi Berkes, *The Development of Secularism in Turkey* (Montreal: 1964), pp. 340-341.

الواقع هو سبب انهيارهم. لم يستطع المثقفون رؤية أن على الأمم أن تسلك طرقًا مختلفة للتقدم وفقًا لخلفياتها وخبراتها، وأن طريق العالم الإسلامي ليس هو طريق الغرب[104].

سادس عشر: المُجَدِّدون

مع ذلك، في ظِل وضع السلطنة المحفوف بالمخاطر، وفي ظل التأثير المشترك للاتحاد والترقي والرسالة الفكرية التي قدمها ضياء كوك ألب، هيمن الذين دافعوا عن الحداثة على الحياة العثمانية خلال السنوات الأخيرة من حُكم الأتراك الشباب؛ واستندوا في أفكارهم إلى الحاجة إلى الوحدة مع كل من الأتراك والمسلمين خارج السلطنة، وشعروا أنه يتعين على السلطنة التحديث إذا أرادت البقاء، وأن الغرب هو النموذج الوحيد الذي يمكن أن يؤخذ منه هذا التحديث. كان الشاعر توفيق فكرت هو من قاد المجددين العلمانيين، وهو الذي هاجم فكرة الهيمنة الإسلامية على الدولة والمجتمع بدلًا من دين الإسلام. لكن بما أن الإسلام، بالنسبة إلى التقليديين، يغطي جميع جوانب الحياة، وبما أن الدولة الإسلامية التقليدية كانت قائمة على الدين، فقد جعله ذلك يهاجم المحافظين. وكان الدكتور عبد الله جودت (1869-1932)، الذي نشر أفكاره لأول مرة في مجلة **الكفاح** في جنيف، وانتقد كل من يعود إلى الماضي وأبدى نفاد صبره مع من لم يَرْقَ إلى مستوى توقعاته. وفي عهد عبد الحميد ألقى باللائمة على الشعب لسماحه بمثل هذا الاستبداد. وهاجم الأتراك الشباب عندما فشلوا في الالتزام بمُثُلهم الديمقراطية. بالنسبة إليه كانت الحضارة الوحيدة في العالم الحديث هي الحضارة الأوروبية. وكانت مشكلة التنظيمات، والأتراك الشباب، وعبد الحميد أنهم لم يقطعوا شوطًا كافيًا، فقد تركوا الكثير من النظام القديم لنظيره الجديد في سبيل العمل بكفاءة. ما كان ينبغي القيام به، كان لا بد من القيام به، وهو القضاء على القديم واستبداله بالحضارة الأوروبية، وبالتالي جَعْل الدولة العثمانية جزءًا من الغرب. لقد وافق على فكرة التنظيمات التي مفادها أن الإصلاح يجب أن يُطبَّق من أعلى، وقال إنه يجب دفع الناس لتحديث أنفسهم. وهكذا، وإلى جانب ضياء كوك ألب، قدم

---

(104) Ibid., pp. 341-343.

الكثير من الزخم لإصلاحات مصطفى كمال خلال السنوات الأولى من العهد الجمهوري[105].

سابع عشر: التحديث في ظل الأتراك الشباب (1913-1918)

في ظل تحفيز برنامج حزب الاتحاد والترقي، إضافة إلى مطالبة المثقفين والعامة بالتحديث السريع لإنقاذ السلطنة بمجرد استلام هذا الحزب السلطة كاملة في عام 1913، بدأ الدفع بشكل محموم نحو العلمنة، واستمر مع قليل من التوقف خلال الحرب العالمية، حتى أُجبر قادته على الفرار بسبب هزيمة السلطنة واحتلالها. وغالبًا ما يتجاهل أولئك الذين لا يرون سوى الاستبداد والحرب نفسها، إصلاحات فترة الحُكم الأخيرة للاتحاد والترقي. وكما كان الحال في عهد عبد الحميد، لم يُلحِق الاستبدادُ الضررَ سوى بأولئك الذين عارضوا النظام بشكل فعال، لكن بالنسبة إلى معظم المثقفين وعامة المسلمين الذين صاروا يشكلون إذاك الجزء الأكبر من سكان السلطنة، كان ذلك ضروريًا للغاية إذا أرادوا النجاة هم والسلطنة.

وفي إطار التنفيذ المباشر لبرنامج حزب الاتحاد والترقي لعام 1913، جاء أولًا تحديث الجهاز الحكومي. ولأول مرة منذ السنوات الأولى للتنظيمات، أعيد تنظيم الوزارات وتحديثها. وجرى تحديد تقسيمات السلطة والمسؤولية بشكل أوضح؛ وتشجيعُ موظفي الخدمة المدنية على أخذ زمام المبادرة، وترشيد الهيكلية البيروقراطية لخدمة احتياجات إمبراطورية أصغر بكثير من تلك التي حكمها رجال التنظيمات[106]. وقد قامت لجنة الإصلاح المالي الجديدة (اصلاحات ماليه قوميسيونو)، التي أُسست في عام 1912، بإصلاح النظام الضريبي بشكل جذري، حيث أُلغي الالتزام على العشور بشكل نهائي ورفع المعدلات بشكل كافٍ لموازنة الميزانية في مواجهة ارتفاع التكاليف[107]. وتمت زيادة ضريبة العمل على الطرق وامتد تطبيقها ليشمل اسطنبول والمدن الكبيرة الأخرى التي تم إعفاؤها، ما أدى

---

(105) Lewis, pp. 230-232; Berkes, *The Development*, pp. 338-340.

(106) *Düstur: Tertib-i Sani*, vol. 5, pp. 370, 514, 830, 843; vol. 6, pp. 73, 130, 167, 173, 220, 238, 513, 601, 820, 858, 1036, 1342, 1369, 1409.

(107) Ibid., vol. 5, p. 665; vol. 6, pp. 578, 961.

إلى توزيع العبء وتقليل ما يدفعه سكان الريف[108]. وفُرضت ضرائب دخل لتزويد البلديات بالأموال اللازمة[109]. ووُضعت الأنشطة المالية لجميع موظفي الخدمة المدنية تحت إشراف هيئة التفتيش المالي المنشأة حديثًا[110].

أدى قانون إدارة الولايات الجديد (15 آذار/ مارس 1913) إلى تقوية الولاة وتوسيع نطاق الإصلاحات البيروقراطية المشابهة لتلك التي نُفذت في اسطنبول[111]. وأدت الإصلاحات في النظامين المالي والقضائي في الولايات إلى زيادة مسؤولية من هم في مناصب السلطة[112]. كما أعيد تنظيم الشرطة ووضعها بالكامل تحت سلطة مدنية، ومنحها المزيد من الأفراد والمعدات لتمكينها من تطبيق القوانين التي تحد من أنشطة الجماعات الإرهابية[113]. وأُنشئت منظومة درك جديدة تمامًا، على غرار تلك التي أنشأها المستشارون الأجانب في مقدونيا، ونُقلت من وزارة الحرب إلى وزارة الداخلية، ما أدى مرة أخرى إلى تعزيز السلطات المدنية في الولايات[114].

أُعيد تنظيم بلدية اسطنبول وتحديثها، وتوفير مجلس للمدينة (شهر امانتى انجومنى) لمساعدة المحافظ؛ وأُنشئت مجالس للقانون والصحة والمحاسبات والشرطة لتقديم المشورة الفنية اللازمة ومباشرة أعمال البلدية[115]. ومع حصول البلدية آنذاك على أموال كافية، خصوصًا من ضرائب الدخل الجديدة، تمكنت من تنفيذ خطة واسعة للأشغال العامة، وتعبيد الشوارع والأرصفة، وتركيب مصابيح كهربائية ونظام صرف صحي جديد، وإعادة تنظيم الشرطة والإطفاء. كما تم تحديث وتوسعة خدمات الاتصالات الرئيسية في المدينة؛ الهاتف والترام والنفق بين بي أوغلو وغلطه؛ وخدمات الكهرباء والمياه والغاز، حيث إنه بحلول بداية الحرب العالمية الأولى، استطاعت اسطنبول اللحاق بالمدن الأوروبية الكبرى. كما عملت

---

(108) Ibid., vol. 6, p. 304.
(109) Ibid., vol. 6, p. 660.
(110) Ibid., vol. 6, p. 1369.
(111) Ibid., vol. 5, pp. 186-217.
(112) Ibid., vol. 5, pp. 217, 232, 660.
(113) Ibid., vol. 5, pp. 309, 385.
(114) Ibid., vol. 5, p. 244; Lewis, p. 224.
(115) *Düstur: Tertib-i Sani*, vol. 6, pp. 50-58.

البلدية على حل مشكلة سكان المدينة؛ حيث أعيد توطين اللاجئين الذين احتشدوا منذ عام 1908 واللاجئين الجدد الذين جاؤوا بعد حربَي البلقان خارج اسطنبول بأسرع ما يمكن؛ لكن ظهرت مشكلات جديدة نتيجة النزوح السكاني أثناء الحرب العالمية الأولى[116].

إضافة إلى ذلك، كانت سلسلة من مقترحات الإصلاح الأكثر تطرفًا التي قدمها ضياء كوك ألب لمزيد من العلمنة العثمانية، قد وصلت إلى ذروتها خلال أحلك أيام الحرب. في 26 نيسان/ أبريل 1913، فَرَضَ قانون جديد سيطرة حكومية قوية على العلماء والمحاكم الدينية، مطالبًا إياهم بقبول سلطة محكمة الاستئناف العلمانية (محكمه تمييز) في العديد من المجالات[117]. وفُرضت معايير الدولة الخاصة بالتعليم والتدريب على القضاة، وافتُتحت مدرسة جديدة تديرها الدولة في اسطنبول لتدريب العلماء الراغبين في العمل كقضاة في المحاكم الدينية[118]. وفُرضت امتحانات الدولة التي يديرها شيخ الإسلام لاختبار تدريبهم وكفاءتهم[119]. ووُضع جميع الموظفين المرؤوسين في المحاكم الدينية تحت سلطة وزارة العدل[120]، وقيدت اللوائح التنظيمية الجديدة سلطة المحاكم الدينية لمصلحة المحاكم العلمانية[121].

كان هذا مجرد بداية؛ ففي عام 1915 اقترح كوك ألب علمنة المحاكم الدينية والمدارس والمؤسسات الدينية بشكل كامل، وقصر الشريعة الإسلامية على الوظائف الدينية البحتة. ونُفِّذ هذا المخطط من خلال سلسلة من الإجراءات التي تم سنها خلال العامين التاليين. وفي أواخر نيسان/ أبريل 1916، عُزل شيخ الإسلام من الحكومة وتحول منصبه من وزارة إلى إدارة. وفي 25 آذار/ مارس 1915، نُقلت جميع المحاكم الشرعية وكذلك تلك التي نظمتها وزارة الأوقاف لرعاية الممتلكات الوقفية والأيتام إلى سلطة وزارة العدل، وأُخضعت قرارات المحاكم الدينية إلى

(116) Osman Ergin, *Mecelle-i Umur-u Belediye*, 5 vols. (Istanbul: 1914-1922), vol. 1, pp. 849-1338; *Düstur: Tertib-i Sani*, vol. 5, p. 377; Lewis, pp. 223-234.

(117) *Düstur: Tertib-i Sani*, vol. 5, p. 352.

(118) Ibid., vol. 6, p. 146.

(119) Ibid., vol. 6, pp. 207, 1027.

(120) Ibid., vol. 6, p. 207.

(121) Ibid., vol. 6, p. 1335.

مراجعة محكمة الاستئناف العلمانية. وصار تعيين القضاة إذاك والإشراف عليهم ونقلهم وفصلهم من اختصاص وزارة العدل وفقًا للأنظمة والمعايير نفسها المطبقة على المحاكم العلمانية[122]. ووُضع جميع العلماء الآخرين تحت سلطة الحكومة المباشرة، وأُخضعوا للمعايير الخاصة بموظفي الخدمة المدنية الآخرين نفسها في تقاضي رواتبهم ومعاشاتهم التقاعدية[123]. وأُخضعت ممتلكات المؤسسة الدينية لسلطة وزارة المالية[124]. ووُضعت المدارس الدينية تحت سلطة وزارة المعارف[125]، التي أرسلت مديريها لتحديث مناهجها والعاملين بها. وأُنشئت إدارة جديدة للأوقاف تابعة لوزارة المالية لإدارة الشؤون المالية للممتلكات الوقفية والمدارس الدينية والمساجد المدعومة منها، أما فائض الإيرادات فيذهب مباشرة إلى خزينة الدولة للاستخدام العام. وهكذا لم يحتفظ شيخ الإسلام سوى بوظائف دينية استشارية فقط، وحتى هذه الوظائف خضعت لإدارة جديدة تسمى دار الحكمة الإسلامية المرتبطة بمكتبه[126]. وقام مجلس المشايخ (Meclis-i Meşayih)، الذي أُنشئ للسيطرة على جميع تكايا ونُزل الدراويش، بالتأكد من أن أنشطتهم تتوافق تمامًا مع القانون[127]. وقد وَعَدَت العلمنة السريعة للمدارس والمحاكم بوضع حد للازدواجية التي انتقدها كوك ألب وتلاميذه. ولم يكن هذا كل شيء؛ فمع وصول الحرب إلى ذروتها، في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، صدر قانون الأسرة، الذي على الرغم من أنه تضمن القوانين الأساسية للشريعة وكذلك الدين اليهودي والدين المسيحي في ما يتعلق بمسائل الطلاق والزواج والعلاقات الأسرية الأخرى لرعايا تينك الديانتين، إلا أن تولي الدولة للسلطة القانونية التي تخولها فرض هذه القوانين عزز حركة العلمنة إلى حد بعيد. لقد أصبح عقد الزواج عقدًا علمانيًا، وعلى الرغم من ذِكر الشرائع الدينية في القانون، فقد كان يخضع أساسًا للوائح تنظيمية علمانية[128].

(122) Ibid., vol. 9, pp. 270-271.
(123) Ibid., vol. 9, pp. 272-274.
(124) Ibid., vol. 9, pp. 692-694.
(125) Ibid., vol. 9, pp. 745-753.
(126) Ibid., vol. 10, pp. 505-508.
(127) Ibid., vol. 10, pp. 554-557.
(128) Ibid., vol. 9, pp. 762-781; vol. 10, pp. 52-57.

تصدر كوك ألب مسألة تحرير المرأة خلال حقبة الاتحاد والترقي، ودعا إلى إصلاحات قانونية لمنحها وضعًا مساويًا لوضع الرجل في الزواج والميراث، وإصلاحات تعليمية لمنحها فرصة للحصول على نوع التعليم العلماني نفسه الذي يُمنح للرجال، وإصلاحات اجتماعية واقتصادية تتيح لها المشاركة الكاملة والمساوية في المجتمع والحياة الاقتصادية وكذلك في المهن[129]. وتوسعت وزارة المعارف في إتاحة التعليم الابتدائي والمتوسط للفتيات إلى حد بعيد، كما قبول الإناث في المدارس العليا. وافتُتحت أول مدرسة ثانوية خاصة بالإناث في عام 1911. وأُنشئت المدارس التجارية للنساء، ليس لتعليمهن الطبخ والحياكة فحسب، بل أيضًا لتدريبهن حتى يستطعن تمكين أنفسهن كسكرتيرات وممرضات وما شابه ذلك. وقد بدأت نساء المدينة العمل في الأماكن العامة، ليس في مصانع المنسوجات والتبغ ليحللن محل الرجال الذين التحقوا بالجيش فحسب، بل أيضًا في الأعمال التجارية والمتاجر. وبدأن في خلع الحجاب في الأماكن العامة والظهور بملابس على الطراز الأوروبي قبل وقت طويل من فرض هذه الإجراءات في إطار الجمهورية. وأُنشئت جمعيات لحماية حقوق المرأة في المدن الكبرى. وظهرت النساء المتحررات لقيادة الكفاح من أجل العدالة، بقيادة واحدة من أكثر أتباع كوك ألب تميزًا، هي الروائية خالدة أديب (أديوار/ Adıvar). أخيرًا، سَمح قانون صدر عام 1916 للمرأة بالحصول على الطلاق إذا مارس أزواجهن الزنا، أو رغبوا في الزواج من ثانية من دون موافقة الزوجة الأولى، أو خالفوا عقد الزواج، ما يقوض التقاليد القائمة على أحكام الشريعة[130].

مع ذلك، كانت المرأة لا تزال بعيدة عن المساواة الكاملة؛ إذ لم يكن بإمكانها الذهاب إلى أماكن التجمع العامة مثل المسارح والمطاعم بصحبة الرجال، حتى مع زوجها، بل كان عليها البقاء في مناطق مخصصة لها بشكل خاص. وفي المدارس العليا والجامعة لم يكن بإمكان الفتيات الحضور مع الشبان بشكل مشترك، وإنما كان عليهن الذهاب إلى صفوف خاصة أو الاستماع إلى محاضرات في أقسام مغلقة من الفصول الدراسية. ولم يكن بإمكانهن التدخين علنًا أو الترحيب برجال من معارفهن في الشوارع. وظلت العادات الشعبية التي تحد من العلاقة بين الفتيات والفتيان

(129) Berkes, *The Development*, pp. 390-391.
(130) *Düstur: Tertib-i Sani*, vol. 8, pp. 853-857.

وتفرض الزواج التقليدي. وبقيت النساء في القرى مقيدات بإرادة أزواجهن بحسب التقاليد السائدة عبر القرون. مع ذلك، كان التقدم الذي أُحرز بالنسبة إلى المرأة الحضرية لا يزال كبيرًا، وهو ما أتاح التحرر الكامل الذي أقرته الجمهورية بعد مدة وجيزة بسرعة وبشكل كامل ومن دون معارضة كبيرة[131].

جرى تحديث السلطنة بطرق أخرى عدة خلال حكم الاتحاد والترقي. فقد انتشر استخدام الكهرباء والهاتف، بداية في المباني الرسمية والتجارية ثم في منازل الأثرياء في ما بعد. وتم تحسين مرافق الصرف الصحي والنظافة العامة إلى حد بعيد. وأُدخلت الطائرات في عام 1912، وكان للجيش العثماني سلاحه الجوي الخاص به في الحرب العالمية الأولى[132]. واستُبدل النظام المزدوج للتقويمين الإسلامي والأوروبي الذي يقوم على السَّنة القمرية والسَّنة الشمسية على التوالي والذي أُدخل خلال عهد سليم الثالث وتواصل العمل به خلال حقبة التنظيمات، بالتقويم الميلادي، مع بقاء تقويم السنة القمرية قيد الاستخدام فقط للأنشطة الدينية البحتة[133]. مع ذلك، ظلت الأنظمة الإسلامية للقياس وقراءة الوقت سارية بجانب نظيراتها الأوروبية حتى قضت عليها الجمهورية في عام 1926[134].

بعد كارثة حرب البلقان، كان هناك إقرار بالحاجة إلى تحديث القوات المسلحة بشكل كامل. لقد جاءت بعثة عسكرية ألمانية لمساعدة الحكومة، حيث عُيِّن الجنرال ليمان فون ساندرز (Liman von Sanders) في البداية قائدًا للجيش الأول في اسطنبول (تشرين الثاني/ نوفمبر 1913)، مع منحه كذلك حق مباشرة أنشطة جميع الضباط الألمان الآخرين في الخدمة العثمانية. لكن بسبب مخاوف القوى الأخرى، وفي مقدمها فرنسا وإنكلترا، مِن أن يَمنح ذلك ألمانيا السيطرة على الجيش العثماني، تم التوصل إلى حل وسط تم بموجبه تعيينه بدلًا من ذلك مفتشًا عامًا فقط للجيش الأول، وجعل كذلك زملاءه خاضعين لزملائهم العثمانيين. وعلى الرغم من استمرار الألمان في أداء دور مهم في الشؤون العسكرية العثمانية قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى،

---

(131) Berkes, *The Development*, pp. 385-388; Lewis, pp. 224-225.

(132) *Düstur: Tertib-i Sani*, vol. 9, pp. 99-104.

(133) Ibid., vol. 9, pp. 185-186.

(134) Berkes, *The Development*, pp. 421-426.

سرعان ما أصبح ظهورهم المتغطرس مزعجًا للغاية لمعظم الضباط العثمانيين. وكانت اتهامات دول الحلفاء بأن ألمانيا تسيطر بالفعل على الجيش العثماني لا أساس لها من الصحة، حيث ظلت القيادة في أيدي العثمانيين في ظل المراقبة الغيورة لأنور ورفاقه. لكن بمساعدة ألمانيا، تم تحديث الجيش العثماني بسرعة وإعادة تنظيمه. لقد تضاعفت ميزانيته السنوية تقريبًا، وتم شراء كميات كبيرة من المعدات الجديدة من أوروبا، وتحديث ترسانة السلطنة والمصانع العسكرية الأخرى. وتم إحالة جميع كبار الضباط الذين قادوا الجيش خلال حروب البلقان إلى التقاعد أو نُقلوا إلى مهام غير عسكرية، وتمت ترقية صغار الضباط المتبقين، ما منحهم فرصة لإظهار معرفتهم وطاقتهم في القيادة. وشجع أنور المبادرة بين ضباطه ورجاله، وكان هو نفسه مصدر إلهام لروح الثقة والحيوية التي كان يُفتقر إليها بشدة منذ عهد عبد العزيز(135).

بعد ذلك بوقت قصير، تقرر تكليف جمال باشا بتحديث البحرية بالطريقة نفسها. ولإجراء توازن، فإنه في مقابل تعيين فون ساندرز، تم تعيين بعثة بحرية بريطانية بقيادة الأميرال السير آرثر ليمبوس (Arthur H. Limpus)، ما ساعد جمال على إعادة تنظيم الوزارة بالكامل. وقد انتهى الاتجاه السابق لرؤساء الإدارات إلى تجنب المسؤولية من طريق الإحالة للمجلس البحري بإلغاء هذا الأخير. ثم أعيد تنظيم الأميرالية إلى أقسام فنية مستقلة تم تكليف مديريها بوضع وتنفيذ خطط الإصلاح، بينما اقتصرت وظيفة الأميرال الأكبر على مسائل التخطيط والتدريب وقيادة الحرب. وبدأت كذلك أحواض بناء سفن السلطنة في سامسون وإزمير وبيروت والبصرة العمل التنافسي مع بعضها البعض لمعرفة أيها يمكنه بناء أكبر وأفضل السفن في أقصر وقت. وكما هو الحال في الجيش، تقاعد معظم الضباط الأكبر سنًا وانتقلت القيادة إلى الشباب المتحمسين حديثي التخرج من الأكاديمية البحرية. كما تم حث البريطانيين على تسريع بناء سفينتين حربيتين جديدتين تم طلبهما في وقت سابق. ولتوفير المدفوعات الأخيرة، تم إطلاق حملة اكتتاب شعبي، ووضع صناديق لجمع التبرعات في المدارس والمشافي وخارج المساجد والمقاهي ومحطات السكك الحديد؛ حتى أن تلاميذ المدارس قدموا مساهمات في الحملة، وسُميت السفينتان باسم السلطانين العثمانيين

(135) Liman von Sanders, *Five Years in Turkey* (Annapolis, Md.: 1927); Carl Mühlmann, *Deutschland und die Turkei, 1913-4* (Berlin: 1929); Ulrich Trumpener, *Germany and the Ottoman Empire, 1914-1918* (Princeton, N.J.: 1968).

الأول والأخير (سلطان عثمان ورشاديه). كما تم التحضير لاحتفالات وطنية فخمة عندما تقرر تسليم السفينتين، في آب/ أغسطس 1914، لإتمام خطة إعادة التسلح التي كانت تهدف إلى ضمان عدم وقوع السلطنة في النكبة مرة أخرى[136].

لقد اتبع الأتراك الشباب، الذين كانوا حريصين على عدم السماح لأي قوة بمفردها بالسيطرة على السلطنة، سياسة دقيقة لموازنة النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري لبريطانيا وفرنسا وألمانيا. وإذا كانت ألمانيا قد بدت مفضلة، كما اشتكى منافسوها الأوروبيون في كثير من الأحيان، فذلك يرجع إلى أنها كانت متأخرة في البداية. ومن المؤكد أنه سُمح لعدد من الشركات الألمانية بالاستثمار في السكك الحديد العثمانية، ولا سيما خط سكة حديد بغداد الجديد، لكن على الرغم من الزيادة المطردة في المشاركة الاقتصادية الألمانية في الدولة العثمانية، فإنها كانت لا تزال متخلفة عن بريطانيا وفرنسا في الاستثمار العام، وكذلك في الواردات والصادرات. كانت فرنسا لا تزال تهيمن على لجنة الديون العمومية العثمانية، وانضمت إلى بريطانيا في السيطرة على البنك العثماني، الذي كان يحتكر قانونيًا إصدار الأوراق النقدية ويمول بانتظام عجز التدفق النقدي للخزانة. ولتحقيق مزيد من التوازن بين الهيمنة الألمانية والبريطانية في القوات المسلحة، تم توظيف الضباط الفرنسيين لتحديث قوات الدرك وإدخال تنظيم وأساليب جديدة في وزارة المالية خلال العامين السابقين للحرب[137].

استجابةً لإلحاح القوميين الأتراك وردًّا على مأساة حربي البلقان، تحرك الرأي الرسمي والشعبي بقوة نحو القومية التركية. ففي 22 آذار/ مارس 1912، حل محل جمعية الوطن التركي (تُرك يوردو جمعيتى/ Türk Yurdu Cemiyeti)، منظمة "تُرك اوجاغى"، التي ضمت العديد من القادة السابقين لكنها شهدت أيضًا ظهور العديد من القادة الجدد، مثل خالدة أديب وأحمد آغا أوغلو وفؤاد كوبريلي وآخرون، الذين كان من شأنهم قيادة النضال من أجل الحقوق الوطنية التركية في السنوات التالية. وعلى نمط الاتحاد والترقي نفسه، أنشأت تُرك أوجاغي وحدات في كل مدينة ومدرسة وهيئة عامة كبرى، وقد كانت في الأساس منظمة غير سياسية. وكان واجبها محاربة

(136) Cemal Paşa, pp. 94-106.

(137) Ibid., pp. 109-124.

الأفكار الإسلامية والعثمانية وإقناع الشعب التركي في السلطنة بأنه لا يمكنهم البقاء إلا إذا قبلوا مُثُل القومية التركية كما طورها كوك ألب بشكل أساسي. وتم تشجيع مشاركة الأتراك في المجالات الاقتصادية والحكومية التي كانت في السابق يحتكرها غير الأتراك. وتم إجراء اتصالات مع الأتراك خارج السلطنة، ولأول مرة كانت هناك محاولة لمواجهة الدعاية التي تقوم بها منظمات الأقليات في أوروبا. وأصبحت فروع تُرك أوجاغي حول السلطنة جمعيات لتعليم الكبار، تقوم بتثقيف المزارعين وسكان المدن على حد سواء باللغة التركية والتاريخ، وتسعى لتنمية الوعي بالتراث الثقافي التركي. ومورس الضغط على الحكومة لزيادة استخدام اللغة التركية في الأعمال الرسمية وللتضييق على العديد من العرب الذين أدخلهم عبد الحميد إلى الجهاز البيروقراطي. وتم تشجيع استخدام اللغة التركية كلغة أساسية للأعمال في المدارس والمؤسسات التجارية الأجنبية والتابعة للأقليات. ومع سيطرة الحكومة على المدارس والمحاكم الدينية، سادت اللغة التركية بدلًا من العربية.

وكانت القومية التركية، كما تطورت خلال فترة حكم الاتحاد والترقي واستُعملت في ظل الجمهورية، في الأساس قوة بناءة وليست مدمرة، تسعى لإقناع أنصارها ببناء مجتمعهم وأمتهم بجهودهم الخاصة، بهدف القضاء فقط على عناصر التمييز العنصري التي منعتهم من القيام بذلك، ودعوة كافة الجماعات العرقية غير التركية لقبول القومية الجديدة والانضمام إلى النضال لبناء أمة جديدة بدلًا من السلطنة المتدهورة. مع ذلك، لم يكن لهذا أن يحدث؛ فعندما بدأ الأتراك في البحث عن هويتهم القومية، تمزقت أسس الوحدة الإسلامية في السلطنة، وتطورت حركة القومية العربية إلى حد أنها سَهَّلت تفكك السلطنة بعد وقت قصير من بدء الحرب.

ثامن عشر: الدولة العثمانية تدخل الحرب

لم يكن تورط العثمانيين في الحرب العالمية الأولى حتميًا بالتأكيد، فضلًا عن أن يكون هذا التورط في صف قوى المحور. فعلى الرغم من الحماسة الوطنية الناشئة حديثًا، أدرك معظم أعضاء الحكومة والاتحاد والترقي والعديد من الأتراك أن السلطنة كان من الصعب عليها دعم أي مسعى عسكري كبير بعد مدة وجيزة من سلسلة الحروب التي أضنت سكانها وأموالها وكذلك قواتها المسلحة. وعلى الرغم من أن ألمانيا كانت تبني الجيش، فإنها لم تتوقع حقًا أن يكون الباب العالي قادرًا على

تقديم مساهمة عسكرية كبيرة حتى لو قرر الانضمام إلى قوى المحور. إلى جانب أن التحديث كان قد بدأ للتو، كان معظم أعضاء الاتحاد والترقي وعامة الجماهير لا يزالون يشعرون بأنهم أقرب إلى بريطانيا وفرنسا من ألمانيا؛ إذ لم يَلقَ الاستبداد والنزعة العسكرية الألمانية قبولًا سوى لدى أنور وأولئك الضباط الذين تلقوا بعض التدريب في ألمانيا، لكنهم سيطروا بصعوبة على السياسة العثمانية في ذلك الوقت، وبغض النظر عن تأثيرهم، يبدو أنهم قد لاقوا مقاومة جيدة من جمال والبحرية، الذين فضلوا التحالف الثلاثي (الحلفاء)، أو الأفضل من ذلك، وهو الحياد.

لكن وراء الكواليس، كان أنور يمهد الطريق بمهارة لتحالف مع ألمانيا. وقد كانت حجته بسيطة، وهي أنه إذا اندلعت الحرب، فستحاول روسيا بالتأكيد توسيع مكاسبها على حساب العثمانيين، خصوصًا في الشرق، حيث استمرت في إثارة الإرهاب والتحريض الأرمني. ومع وجود روسيا في صف الحلفاء، سيكون من الصعب الحصول على الحماية من إنكلترا وفرنسا. من ناحية أخرى، لم يكن لألمانيا أي طموحات إقليمية في الشرق الأوسط، وكانت مصالحها الاستراتيجية تتطلب الحد من حدوث المزيد من التوسع الروسي. وفي حين أن حليفها النمساوي لطالما كان يطمع في الأراضي العثمانية، إلا أن استحواذها على البوسنة والهرسك زاد من مشاكل الأقليات لديها إلى حد أنها لن تكون حريصة على إضافة المزيد من الأراضي السلافية إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها. وفي الواقع، حاول جمال التقارب مع الحلفاء إلى حد ما في وقت مبكر من عام 1914 لمواجهة جهود أنور، لكن بريطانيا وفرنسا رفضتا العرض بفظاظة. ومن ناحية أخرى، بدت ألمانيا وحدها من بين القوى العظمى، مستعدة للانضمام إلى العثمانيين في تحالف صريح. لكن نظرًا إلى أنه كان لا يزال هناك الكثير من المعارضة الشعبية للارتباط بألمانيا، فقد أجريت المفاوضات سرًّا لتقتصر المشاركة على الصدر الأعظم ووزير الخارجية سعيد حليم، وأنور في البداية. ولم يتم التوقيع على معاهدة التحالف الفعلية سوى في 2 آب/ أغسطس 1914، بعد أن بدأت الحرب بالفعل في أوروبا. وقد نصت على التدخل العثماني لدعم قوى المحور فقط إذا أدت مساعدة ألمانيا للنمسا في الأزمة الصربية (أعلنت النمسا الحرب على بلاد الصرب في 28 تموز/ يوليو) إلى الحرب مع روسيا، وهو ما حدث في الواقع لمدة أربعة أيام فقط، في 6 آب/ أغسطس. وقد وافق العثمانيون على ترك بعثة فون ساندرز "ذات التأثير الفعال على التوجيه العام

للجيش"، ووعدت ألمانيا بدورها بالمساعدة في حماية وحدة الأراضي العثمانية ضد روسيا. وظلت المعاهدة سرِّية، وتقرر الكشف عنها فقط حين يريد الطرفان الاستشهاد بها[138]. لم يعرف جمال وأعضاء الحكومة الآخرون بالاتفاقية إلا بعد توقيعها، وبينما اعترض البعض، تم إقناعهم في النهاية بالموافقة عليها، لأنها كانت بالفعل حقيقة واقعة وكذلك لأنها وفرت للسلطنة الحماية من الطموحات الروسية، وهو ما رفضت بريطانيا وفرنسا توفيره لها[139].

كانت المشكلة الرئيسية التي واجهها قادة الحكومة آنذاك هي أن تفي السلطنة بالتزاماتها التي وافقوا عليها في مواجهة المعارضة العامة، وكذلك الشرط القانوني الذي يقضي بأن الاتفاقية نفسها يجب أن يوافق عليها مجلس النواب ما دام في فترة انعقاد. وحُلت المشكلة الأخيرة من طريق إقناع السلطان بإرجاء انعقاد المجلس حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر، بمجرد اعتماده ميزانية السنة المالية 1914 إضافة إلى مختلف الأحكام الخاصة بالتجنيد في حالة الحرب[140]. وقد ظلت المعاهدة سرية على أمل ضمان تسلم البارجتين من بريطانيا، مع فرض رقابة صارمة على الصحافة للتأكد من عدم تسربها. ومع تأجيل انعقاد مجلس النواب، كان بإمكان الحكومة سن قوانين مؤقتة بموافقة السلطان، فقط بشرط أن يوافق عليها البرلمان في وقت ما في المستقبل، لذلك أصبح الآن بالإمكان المضي قدمًا في سلسلة من القوانين واللوائح التنظيمية التي تَعُد الطريق للتعبئة الكاملة[141]. ظل الرأي العام يمثل مشكلة، لكن هنا قدمت بريطانيا للحكومة العثمانية المساعدة التي تحتاج إليها. في بداية شهر آب/ أغسطس، كانت السفينتان اللتان يتم بناؤهما في إنكلترا جاهزتين، فأُرسلت أطقم عثمانية لاصطحابهما. وتقرر إقامة "أسبوع البحرية" في اسطنبول، يصاحبه احتفالات فخمة للترحيب بأكبر وأحدث سفن الأسطول. مع ذلك في 3 آب/ أغسطس، ومن دون أي تحذير مسبق، ومن دون أي عِلم على ما يبدو بالمعاهدة العثمانية-الألمانية التي كانت قد وُقّعت للتو، أعلن فجأة ونستون تشرشل، اللورد الأول للأميرالية، أنه

---

(138) E. Jackh, *The Rising Crescent* (New York/Toronto: 1944), pp. 10-21; Mühlmann, pp. 15-16; Trumpener, pp. 15-20; Mahmut Muhtar Paşa, *Maziye bir Nasar* (Istanbul: 1341), p. 233.

(139) Cemal Paşa, pp. 124-129; Bayur, *Türk Inkilâbı*, III/l, pp. 194-274.

(140) August 2, 1914; *Düstur: Tertib-i Sani*, vol. 6, p. 1412.

(141) *Düstur: Tertib-i Sani*, vol. 6, pp. 1022, 1023, 1025, 1026, 1030, 1036 and passim.

نظرًا إلى الصراع الأوروبي الناشئ، فقد تم مصادرة السفينتين لتستخدمهما البحرية البريطانية. اجتاحت خيبة أمل وغضب شعبيين الدولة العثمانية، وتدفق الآلاف من تلاميذ المدارس الذين ساهموا بالمال لبناء السفينتين في الشوارع للاحتجاج على ما بدا أنه غدر وتزمت بريطاني[142]. وبدا من المحتمل جدًا أنه إذا أُعلن عن التحالف الألماني في هذه اللحظة، لتمّ الترحيب به بلا اعتراض.

لكن إذّاك، بدأ معظم الوزراء الذين لم يكونوا على علم بالاتفاقية الأصلية في التراجع. لم يكن من المؤكد في الواقع أن ألمانيا ستفوز في الغرب. وكانت ألمانيا أيضًا تطلب من الباب العالي دعمها والنمسا بنشاط أمام روسيا، لكن سعيد حليم كان يطالب في المقابل بالحماية الرسمية ضد هجمات البلقان المحتملة، وحتى أنور كان يطالب بتعويضات تتمثل في جزر بحر إيجة وتراقيا الغربية، ويتم تعويض اليونان وبلغاريا في مكان آخر[143]. مع ذلك، في هذه المرحلة، زودت بارجتان أخريان ألمانيا وأنور بالأسباب الملائمة لإحراز الدخول العثماني المطلوب؛ حيث قامت سفينتان حربيتان من أسطول البحر المتوسط الألماني، وهما غويبن وبرسلاو، بقصف القواعد الفرنسية في شمال أفريقيا (3 آب/ أغسطس) ثم فرا إلى شرق المتوسط حيث طاردتهما البحرية البريطانية مطاردة ساخنة. ورتب لهما أنور الدخول إلى المياه العثمانية (11 آب/ أغسطس). عندما احتجت بريطانيا على أن العثمانيين، بصفتهم محايدين، يجب عليهم إما احتجاز السفينتين واعتقال طاقميهما أو إرسالهما للقتال، تم نقل السفن إلى الأسطول العثماني من طريق بيع وهمي، وإعطائهما الاسمين ياوز سلطان سليم ومدللي، وأصبح قائد الأسطول الأميرال سوشون، قائدًا للأسطول العثماني في البحر الأسود، بينما مُنح بحارته الطرابيش والزي العثماني وتجنيدهم في البحرية السلطانية[144]. استمر معظم أعضاء الحكومة في معارضة الدخول في الحرب على الأقل حتى يتم تأمين الضمانات المطلوبة. ودافع أنور وجمال عن السياسات التي من شأنها أن تدفع السلطنة إلى الحرب بجانب ألمانيا، بينما كان طلعت وسيطًا بين المجموعتين. وكانت ألمانيا آنذاك حريصة على دخول العثمانيين، واقترحت شن هجمات على القرم أو حول البحر الأسود على أوديسا وتجاه قناة

(142) Irfan Orga & Margarite Orga, *Atatürk* (London: 1962), p. 57.
(143) Trumpener, pp. 23-25.
(144) Ibid., pp. 29-31.

السويس لإشغال الروس والبريطانيين. مع ذلك، بدأت بريطانيا وروسيا في تشجيع الحياد العثماني وبدأت المفاوضات لتوفير الضمانات التي طال انتظارها من أجل الاستقلال العثماني وسلامة أراضي السلطنة، حتى أنها قدمت تنازلات بشأن الامتيازات فقط إذا ظل الباب العالي على الحياد[145]. وقد أدى الجمود النسبي الذي ظهر على الجبهة الغربية والانتصارات الروسية في الشرق، إلى تعزيز موقف دعاة السلام من العثمانيين وأعاقت أنور.

لذلك سعى أنور وحلفاؤه إلى ممارسة المزيد من الاستفزازات والضغط عبرها لإجبار الحلفاء الغربيين على إعلان الحرب على الدولة العثمانية. وفي 7 أيلول/ سبتمبر ألغيت الامتيازات، ما وجه ضربة كبيرة للمصالح الاقتصادية لقوى الحلفاء على وجه الخصوص[146]. وفي 14 أيلول/ سبتمبر، كلف جمال، بصفته وزيرًا للبحرية، الأميرال سوشون بأخذ سفنه إلى البحر الأسود ومهاجمة أي سفن أو قواعد روسية يقابلها باسم الحكومة العثمانية، ما يوفر بالتأكيد الاستفزاز الحربي المنشود، لكن الحكومة ألغت هذا التكليف[147]. وفي الأول من تشرين الأول/ أكتوبر، زادت الرسوم الجمركية العثمانية، التي كانت تسيطر عليها القوى العظمى تقليديًا من خلال الامتيازات، من جانب واحد بنسبة 4 في المئة. وأُغلقت مكاتب البريد الأجنبية في السلطنة، بما في ذلك تلك الخاصة بألمانيا، وتم الاستيلاء عليها. وأُخضع الأجانب في السلطنة للقوانين والمحاكم العثمانية[148]. وأمر أنور بنفسه بإغلاق الدردنيل والبوسفور أمام السفن الأجنبية لمنع تدخل قوى الحلفاء[149]. وفي 11 تشرين الأول/ أكتوبر، وعد السفير الألماني سرًّا بتسليم ملياري قرش من الذهب إلى الحكومة العثمانية إذا أُعلنت الحرب[150]، وكان وصول الذهب في 21 تشرين الأول/ أكتوبر قد مهد الطريق للتحرك. منح أنور وجمال مرة أخرى لسوشون سلطة مهاجمة الروس في البحر الأسود لفرض إعلان الحرب من دون استشارة بقية أعضاء الحكومة. وفي

---

(145) Ibid., pp. 23-40.

(146) *Düstur: Tertib-i Sani*, vol. 6, p. 554.

(147) Trumpener, p. 39.

(148) *Düstur: Tertib-i Sani*, vol. 6, p. 558.

(149) Trumpener, pp. 46-47.

(150) Ibid., pp. 49-51.

29 تشرين الأول/ أكتوبر، قصف سوشون الساحل الروسي ودمر عددًا من السفن الروسية، ما أدى إلى غضب سعيد حليم وجاويد اللذين حملا أنور على إرسال أمر وقف إطلاق النار إلى سوشون إضافة إلى الاعتذار لحكومات الحلفاء[151]؛ لكن كان الأوان قد فات. تضمنت اعتذارات أنور مزاعم بأن الأسطول الروسي في البحر الأسود هو من أثار هذه الحوادث. وفي الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر ردت روسيا بإعلان الحرب على الدولة العثمانية، تبعتها بريطانيا وفرنسا بعد ثلاثة أيام. أعلنت بريطانيا ضم قبرص، وبعد ذلك بوقت قصير (18 كانون الأول/ ديسمبر) استقلال مصر تحت الحماية البريطانية؛ حيث استُبدل الخديوي عباس حلمي، الذي كان يزور السلطان آنذاك في اسطنبول، بحسين كامل باشا، ابن الخديوي القديم، إسماعيل. كان السلطان بالفعل قد رد في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر بالإعلان العثماني للحرب، مستخدمًا ادعائه بأنه الخليفة لإعلان الجهاد المقدس ضد الحلفاء، ومطالبة جميع المسلمين لا سيما أولئك الخاضعين للسلطة البريطانية والروسية، بالانضمام إلى الحملة ضد الكفار. كما تم تعليق مدفوعات الفائدة على جميع سندات الديون العمومية التي يحتفظ بها مستثمرو الدول المعادية، ما أدى إلى تخفيف عبء مالي كبير عن الباب العالي، على الأقل حتى انتهاء الحرب، وإضافة شرخ آخر إلى نظام المجتمع الأوروبي المنهار (17 كانون الأول/ ديسمبر 1914)[152].

تاسع عشر: الحشد للحرب والسيطرة العسكرية الألمانية

في اسطنبول، أعقب إعلان الحرب تعبئة كاملة. وفُرضت ضرائب حرب جديدة ثقيلة وطُلب من غير المسلمين مرة أخرى دفع ضرائب الإعفاء من التجنيد؛ وتقديم معاشات تقاعدية لعائلات البيروقراطيين الذين تم استدعاؤهم للجيش؛ وإرجاء انعقاد البرلمان بحيث يمكن اتخاذ إجراءات إضافية من دون تأخير. وقرر أنور تولي قيادة جميع العمليات العثمانية في شرق الأناضول وتولى جمال السيطرة على سوريا، واحتفظ كلاهما كذلك بمناصبهما الوزارية وهيمنتهما في اسطنبول. وقد عُيِّن ليمان فون ساندرز، الذي فضل القيام بدور نشط، قائدًا للجيش الأول في

(151) Ibid., pp. 55-57.

(152) *Düstur: Tertib-i Sani*, vol. 7, pp. 125-127; Bayur, *Türk Inkilâbı*, III/1, pp. 317-348.

البداية، حيث عنى باسطنبول وضواحيها، ثم خلف جمال كقائد في سوريا بينما ركز الأخير على الوزارة. أما المساعد الرئيسي لفون ساندرز، الجنرال فون سيكت (von Seeckt)، فأصبح رئيسًا للأركان العامة العثمانية، وخَلَفَ فون در غولتس، فون ساندرز كرئيس للجيش الأول لفترة محدودة ثم الجيش السادس في العراق. وأصبح فون فالكنهاين (Erich von Falkenhayn) مستشارًا ثم قائدًا للجيش العثماني في فلسطين؛ وعُيِّن ضباط ألمان في قيادة إدارات العمليات في وزارة الحرب، والاستخبارات والسكك الحديد والتموين والذخائر والفحم والحصون[153].

عشرون: أهداف الحرب واستراتيجيتها

اعتبر الألمان في البداية المساعدة العثمانية في الأساس ضد دول البلقان التي تنضم إلى دول التحالف؛ لكن معظم تلك الدول إما ظلت محايدة أو انضمت إلى قوى المحور. وكان كلا الجانبين يتودد لرومانيا، لكنها كانت لديها طموحات تتضمن أراض يسيطر عليها أعضاء من كلا الطرفين: بيسارابيا التي تحتلها روسيا، وترانسيلفانيا وبوكوفينا وبانات التي تسيطر عليها النمسا، مع تلقيها وعود من كل طرف بالأراضي التي يسيطر عليها الطرف الآخر في سبيل الحصول على مساعدتها - أو عدم وجودها - ضد الغزو النمساوي للصرب وغاليسيا الروسية، التي افتتحت الحرب في آب/ أغسطس 1914. لم يكن لدى بلاد الصرب، التي تعرضت لهجوم من النمسا، خيار آخر سوى الانضمام إلى التحالف، على أمل أن يتم تعويضها بالبوسنة والهرسك وكذلك الوصول إلى البحر الأدرياتيكي. لكن العثمانيين لم يتمكنوا من الوصول إلى بلاد الصرب، حيث ظلت اليونان على الحياد، ومنقسمة بين رغبة الملك قسطنطين في الانضمام إلى قوى المحور بسبب علاقته مع القيصر ورغبة رئيس الوزراء فينيزيلوس للانضمام إلى دول الحلفاء من أجل الحصول على اسطنبول، والتي كانت أيضًا مرغوب فيها من روسيا، العضو الرئيسي في التحالف. وقد كان المفتاح الحقيقي للوضع هو بلغاريا، التي لم يكن بإمكان الحلفاء أن يعرضوا عليها سوى الأراضي العثمانية في شرق تراقيا وتلك الأجزاء من مقدونيا التي تحتلها بلاد الصرب منذ حروب البلقان؛ لكن نظرًا إلى

---

(153) Mühlmann, p. 326; Trumpener, p. 373.

أن قوى المحور عرضت عليها الأراضي التي يسيطر عليها اليونانيون في مقدونيا الشرقية وكذلك تلك الأجزاء من دبروجه التي فقدتها لمصلحة رومانيا في عام 1913، انضمت إليهم بلغاريا بدلًا من ذلك في 6 أيلول/ سبتمبر 1915. وبعد أن رفضت اليونان طلب بلاد الصرب بالمساعدة وفقًا لتحالفهما في عام 1913، غزت قوات الحلفاء اليونان (21 أيلول/ سبتمبر 1915) لمساعدة فينيزيلوس على الانتصار على الملك، لكنهم أُجبروا على التراجع، ما مكن التحالف النمساوي-الألماني-البلغاري من الغزو وفتح بلاد الصرب من جميع الجهات (تشرين الأول/ أكتوبر 1915). استولى النمساويون أيضًا على ألبانيا، في حين فشلت محاولة قوات الحلفاء الأخيرة لدخول بلغاريا عبر مقدونيا اليونانية، واحتل البلغار معظم مقدونيا نتيجة ذلك.

مع تعاون بلغاريا بنجاح كبير مع قوى المحور، فرضت الإستراتيجية الألمانية على العثمانيين إبعادهم عن طموحاتهم في البلقان، حيث سيصطدمون بالتأكيد مع البلغار، وبدلًا من ذلك يُستخدمون بشكل أساسي لخدمة المصالح الألمانية المتمثلة في إشغال الروس والبريطانيين عن جبهات الحرب الرئيسية في أوروبا. لذلك كان على العثمانيين التقدم إلى مصر وغزو القوقاز، مع الدعوة إلى الجهاد المقدس لتعزيز جهودهم في هذه الحملات وكذلك تقويض قدرة العدو على حشد قواته. حاولت ألمانيا أيضًا الحصول على دعم الحكومة الإيرانية ضد روسيا، لكن روسيا ردت باحتلال الجزء الشمالي من البلاد (تشرين الثاني/ نوفمبر 1915)، ما أجبر الألمان على إقامة جيشهم وحكومتهم العميلة في قرمانشاه. حفز هذا البريطانيين على الرد على طول الخليج الفارسي في الجنوب، حيث قاد السير بيرسي سايكس (Percy Sykes) قوات سلاح جنوب فارس (South Persian Rifles)، ومقرها شيراز، والتي قامت بموافقة من حكومة طهران، بمنع الألمان من الحصول على مساعدة من الخليج الفارسي وكذلك إجبارهم على الاعتماد كليًا على ما يمكن أن يحصلوا عليه من العثمانيين وفون در غولتس في العراق.

كانت أهداف الحرب العثمانية، كما أوضحها أنور وزملاؤه، هي في الأغلب أهداف الألمان نفسها وإن لم تكن كلها. كان أنور يأمل في الواقع استخدام الحرب لاستعادة أراضي واسعة في مقدونيا وتراقيا وكذلك في شرق الأناضول ومصر

وقبرص. لكن مع تطور طموحاته، أصبحت تتضمن أيضًا تحرير الشعب التركي في القوقاز وآسيا الوسطى من النير الروسي والأرمني، وتوطيد نفوذ السلطان-الخليفة على جميع المسلمين الآخرين في العالم، ولا سيما هؤلاء الموجودين في الهند، وتحرير السلطنة بشكل كامل من الهيمنة الاقتصادية والسياسية لجميع القوى العظمى، بما في ذلك الألمان.

حادي وعشرون: الجبهة الشمالية الشرقية (1914-1916)

تغلبت الاستراتيجية الألمانية في البداية، لذا كان على أنور التركيز أولًا على طموحاته في الشرق. بمجرد أن أصبح وزيرًا للحرب، بدأ في تقوية الجيش الثالث، المتمركز في أرضروم، والذي كان يغطي كامل منطقة شمال شرق الأناضول من بحيرة فان إلى البحر الأسود؛ وهكذا كان مستعدًا للهجوم تقريبًا بمجرد إعلان الحرب. بذل أنور جهدًا أخيرًا للحصول على دعم رعايا السلطان الأرمن، لكن لم تكن مقابلة قادة الأرمن من روسيا وكذلك من الدولة العثمانية في أرضروم مقابلة ناجحة. كانت روسيا بالفعل قد وعدت الأرمن بدولة مستقلة لا تشمل فقط المناطق الواقعة تحت الحكم الروسي في القوقاز لكن أيضًا أجزاء كبيرة من شرق الأناضول. وأخبر القادة الأرمن أنور فقط بأنهم يريدون البقاء على الحياد، لكن تعاطفهم مع الروس بدا واضحًا. وفي الواقع، بعد المقابلة بوقت قصير، "تسلل العديد من الأرمن العثمانيين البارزين، بمن فيهم عضو سابق في البرلمان، إلى القوقاز للتعاون مع المسؤولين العسكريين الروس"(154)، ما جعل الأمر يبدو كأن الأرمن سيفعلون كل ما في وسعهم لإحباط العمل العسكري العثماني.

مع ذلك، قرر أنور أن قوات الأمن العثمانية قوية بما يكفي لمنع أي عمل تخريبي أرمني، واتُخذت الاستعدادات لهجوم الشتاء. وفي هذه الأثناء، جاء القيصر نيقولا الثاني نفسه إلى القوقاز لوضع خطط نهائية للتعاون مع الأرمن ضد العثمانيين، حيث أعلن رئيس المكتب القومي الأرمني في تفليس ردًا على ذلك:

---

(154) Richard G. Hovannisian, *Armenia on the Road to Independence, 1918* (Berkeley/Los Angeles: 1967), pp. 41-42; Bayur, *Türk Inkilâbı*, III/3, pp. 1-35; Foreign Office Archives, Public Record Office, London, 2488/58350, 127233.

الأرمن من جميع البلدان يسارعون للدخول في صفوف الجيش الروسي المجيد بدمائهم لخدمة انتصار السلاح الروسي [...]. فليخفق العَلَم الروسي بحرية على الدردنيل والبوسفور، ولتنل الشعوب الباقية تحت النير التركي الحرية، بإرادتك يا عظيم الجلالة. ولينبعث الشعب الأرمني الذي عانى في سبيل إيمان المسيح في تركيا، من أجل حياة حُرة جديدة تحت الحماية الروسية(155).

تدفق الأرمن مرة أخرى في الجيوش القيصرية، وعاد القيصر إلى سان بطرسبرغ واثقًا من أن اليوم قد حان أخيرًا للوصول إلى اسطنبول.

افتتح الروس - الذين عبروا الحدود في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1914 - الأعمال القتالية، على الرغم من أن العثمانيين صدوهم ودفعوهم إلى الوراء بعد بضعة أيام. وفي 21 كانون الأول/ ديسمبر قاد أنور بنفسه الجيش الثالث في هجوم مضاد؛ إذ كان يهدف إلى قطع خطوط الاتصالات الروسية من القوقاز إلى قاعدتهم الرئيسية في قارص، وإعادة احتلالها مع أردهان وباطوم كخطوة أولى نحو غزو القوقاز. كان مفتاح عملية التطويق هو بلدة صاريقامش الحدودية، التي تقع على جانبي الطريق الرئيسي المتجه من قارص نحو الشمال. تمكن العثمانيون من احتلال المدينة في 26 كانون الأول/ ديسمبر، لكن الروس استعادوها بعد ذلك. وقد تسبب هجوم روسي مضاد لاحق في كانون الثاني/ يناير في تشتت الجيش العثماني، حيث فَقَدَ أكثر من ثلاثة أرباع الرجال أثناء محاولتهم العودة إلى بر الأمان. أصيبت الروح المعنوية العثمانية والمركز العسكري في الشرق بأضرار بالغة، وكان الطريق مهيأ لتوغل روسي جديد في شرق الأناضول، مصحوبًا بثورة أرمنية معلنة على السلطان(156).

في المراحل الأولى لحملة القوقاز، أثبت الروس أن أفضل وسيلة لتنظيم حملة هناك هو إجلاء الأرمن من جانبهم الحدودي لكشف المنطقة للمعركة، وقد ذهب

---

(155) *Horizon*, Tiflis, November 30, 1914,

ذُكر في:

Hovannisian, p. 45; Foreign Office Archives, Public Record Office, London, 2485, 2484/46942, 22083.

(156) Hovannisian, pp. 45-47; Bayur, *Türk Inkilâbı*, III/1, pp. 349-380; W. E. D. Allen & Paul Muratoff, *Caucasian Battlefields: A History of the Wars on the Turco-Caucasian Border, 1828-1921* (Cambridge: 1953), pp. 251-277; Ali Ihsan Sabis, *Harb Hatıralarım*, 2 vols. (Ankara: 1951), vol. 2, pp. 41-160; Foreign Office Archives, Public Record Office, London, 2146 no. 70404; 2485; 2484, nos. 46942 and 22083.

الأرمن بشكل طوعي تمامًا[157]. وقد اتبع أنور هذا النموذج لإعداد الجانب العثماني ولمقاومة الغزو الروسي المتوقع. فقد أعلن القادة الأرمن في روسيا آنذاك دعمهم الصريح للعدو، ويبدو أنه لم يكن هناك بديل آخر. كان من قبيل "المستحيل تحديد أي من الأرمن سيبقى على ولائه وأيهم سيتبع نداءات قادتهم". وبمجرد حلول الربيع، صدرت أوامر في منتصف أيار/ مايو 1915 بإجلاء جميع السكان الأرمن من ولايات فان وبدليس وأرضروم، لإبعادهم عن جميع المناطق التي قد يقوضون فيها الحملات العثمانية على روسيا أو على البريطانيين في مصر، وترتيب توطينهم في بلدات ومعسكرات في منطقة الموصل شمال العراق. إضافة إلى ذلك، أُرسل الأرمن المقيمون في الريف (لكن ليس في المدن) في مناطق قيليقية وكذلك في شمال سوريا إلى وسطها للسبب عينه. وصدرت تعليمات محددة للجيش لحماية الأرمن من هجمات البدو وتزويدهم بالطعام الكافي والإمدادات الأخرى لتلبية احتياجاتهم أثناء المسير وبعد توطينهم. وقد أُرسلت تحذيرات إلى القادة العسكريين العثمانيين للتأكد من عدم استغلال الأكراد ولا أي مسلم آخر للوضع للانتقام من سنوات الإرهاب الأرمني الطويلة. وتقرر حماية الأرمن ورعايتهم إلى أن يعودوا إلى ديارهم بعد الحرب[158]. وقد نص قانون مكمل على إنشاء لجنة خاصة لتسجيل ممتلكات بعض المُرَحَّلين وبيعها بالمزاد بأسعار عادلة، مع الاحتفاظ بالعائدات كأمانة حتى عودتهم. ويكون بإمكان المسلمين الراغبين في شغل المباني المهجورة أن يفعلوا ذلك فقط كمستأجرين، ويقومون بدفع الإيرادات للصناديق الاستئمانية، وعلى

(157) Hovannisian, pp. 47-48; Foreign Office Archives, Public Record Office, London, 2146/70404, 2130/31341.

(158) *Başvekâlet Arşivi*. Prime Minister's Archives, Istanbul, Meclis-i Vükela Mazbataları, decisions of May 14/27 and May 17/30, 1331/1915,

لمزيد من المعلومات يُنظر:

S. J. Shaw, "Ottoman Archival Materials for the Nineteenth and Early Twentieth Centuries: The Archives of Istanbul," *International Journal of Middle East Studies*, 6 (1975), pp. 94-114.

المجموعات التي تم الرجوع إليها والاستشهاد بها:

Bab-ı Âli Evrak Odası; Buyuruldu; Cevdet Askeri; Cevdet Dahiliye; Cevdet Maliye; Irade, Meclis-i Mahsus; Irade, Meclis-i Vâlâ; Irade, Dahiliye; Kanun-u Kalemiye; Maliyeden Müdevvere; Meclis-i Tanzimat; Mesail-i Mühimme; Teşkilat-ı Devair; and Yıldız;

مقتبس جزئيًا في:

Bayur, *Türk Inkilâbı*, III/3 (Ankara: 1957), pp. 35-40; *Düstur: Tertib-i Sani*, vol. 6, p. 609; May 27, 1915; Foreign Office Archives, Public Record Office, London, 371/9158, 4376/P.I.O. 206.

أساس أنه سيتعين عليهم المغادرة عند عودة المالكين الأصليين. ويكون للمُرَحَّلين حق حمايتهم من جانب الجيش هم وأمتعتهم أثناء نقلهم وكذلك في العراق وسوريا، وأن تتولى الحكومة إعادتهم بمجرد انتهاء الأزمة[159].

خلال الفترة المتبقية من الحرب، قُتل أو هَرب جزء كبير من الأرمن في السلطنة. يزعم الأرمن أن ما يصل إلى مليوني شخص تم قتلهم، لكن لم يتم إحصاء القتلى على الإطلاق، ولا يمكن سوى تخمين عددهم الإجمالي. تستند هذه الادعاءات على افتراض أن عدد السكان الأرمن في السلطنة قبل الحرب كان 2.5 مليون؛ لكن وفقًا للإحصاء العثماني لعام 1914، كان أقصى عدد لهم يبلغ 1.3 مليون. كان نصف هؤلاء يقيمون في المناطق المتضررة من عمليات الترحيل، لكن مع السماح لسكان المدن بالبقاء يبدو أنه قد تم بالفعل نقل حوالى 400,000 شخص بين عامي 1915 و1916. إضافة إلى ذلك، فر حوالى 700,000 أرمني إلى القوقاز وأوروبا الغربية والولايات المتحدة. ونظرًا إلى أن 100,000 ظلوا في تركيا بعد الحرب، يمكن الاستنتاج أن حوالى 300,000 قد ماتوا إذا قبلنا بتقارير التعداد العثماني، أو نحو 1.3 مليون إذا اعتمدنا الأرقام الأرمنية[160].

شَعَرَ الأرمن كذلك بأن أعداد الوفيات ناجمة عن سياسة خططت لها الحكومة العثمانية للإبادة الجماعية. وقد كررت هذا الاتهام لجان أوروبية عدة أثناء الحرب وبعدها. مع ذلك، فإن سجلات الحكومة العثمانية لا تؤكد ذلك، بل تُظهر بدلًا من ذلك جهودًا كثيرة واضحة للتحقيق وتصحيح الوضع الذي أدى إلى قتل ما يقرب من ستة ملايين شخص، أتراك ويونانيون وعرب وأرمن ويهود وآخرون، لأسباب عدة تمثلت في الثورات وهجمات قطاع الطرق والمذابح والمذابح المضادة والمجاعات

---

(159) *Düstur: Tertib-i Sani*, vol. 7, pp. 737-740, 788; Foreign Office Archives, Public Record Office, London, 371, File 4241, no. 170751.

(160) وُثقت أرقام السكان العثمانيين في ص 421-430 من هذا الكتاب. لأفضل وصف للحركات والمطالبات الأرمنية، يُنظر:

Richard Hovannisian, "The Ebb and Flow of the Armenian Minority in the Arab Middle East," *Middle East Journal*, 28 (1974), p. 20; Richard G. Hovannisian, *The Republic of Armenia*, vol. I: *The First Year, 1918-1919* (Berkeley/Los Angeles: 1971), p. 126;

الأرقام المتعلقة بالهجرة من الإمبراطورية العثمانية إلى الولايات المتحدة موجودة في:

U.S. Department of Justice, *1975 Annual Report*, Immigration and Naturalization Service, Washington, D.C., 1975, pp. 63-64.

والأمراض، تفاقمت من الغزوات الأجنبية المدمرة الوحشية، التي كان فيها كافة أبناء السلطنة، سواء مسلمين أو غير مسلمين، لديهم ضحايا ومجرمين[161]. هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات المعمقة لتحديد مقدار اللوم والمسؤولية الذي يمكن إسناده إلى كل من الأطراف المعنية.

في نيسان/ أبريل 1915، حتى قبل إصدار أوامر الترحيل، نظم الطاشناق من أرمينية الروسية ثورة في مدينة فان، التي كان عدد الأرمن فيها 33,789 يشكلون 42.3 في المئة من السكان، وهو الأقرب إلى الأغلبية الأرمنية في أي مدينة في السلطنة. وبينما حاول القادة الأرمن المحليون كبح جماح أتباعهم، مدركين أنهم سيعانون في أي نزاع طائفي طويل الأمد مع الأغلبية المسلمة، فقد تغلب عليهم المحرضون من الشمال، الذين وعدوا بمساعدة عسكرية روسية إذا أظهروا ولاءهم للقيصر من خلال المساعدة في طرد المسلمين. كما بدأ الجيش الروسي في القوقاز هجومًا على فان بمساعدة قوة كبيرة من المتطوعين الأرمن الذين جُنّدوا من بين اللاجئين من الأناضول وكذلك سكان القوقاز المحليين. غادروا يريفان في 28 نيسان/ أبريل 1915، بعد يوم واحد فقط من صدور أوامر الترحيل في اسطنبول وقبل وقت طويل من وصول أخبارهم إلى الشرق، ووصلوا إلى فان في 14 أيار/ مايو حيث خططوا ونفذوا مذبحة عامة للمسلمين المحليين خلال اليومين التاليين، بينما اضطرت الحامية العثمانية الصغيرة إلى التراجع إلى الجانب الجنوبي من البحيرة. أُنشئت دولة أرمنية في فان تحت الحماية الروسية، وبدا أنه مع موت السكان المسلمين أو طردهم، قد تتمكن من المحافظة على بقائها في أحد أقدم مراكز الحضارة الأرمنية القديمة. وأُنشئ الفيلق الأرمني "لطرد الأتراك من الشاطئ

---

(161) لأفضل وصف عام لعمليات ترحيل الأرمن ووضعهم العام في الأناضول، يُنظر:

Bayur, *Türk Inkilâbı*, II/3, pp. 18-100, III/3, pp. 35-59,

إضافة إلى العديد من الوثائق السرية من اجتماعات مجلس الوزراء العثماني التي عقدت خلال الحرب. وقد كشف الفحص الدقيق للوثائق نفسها عن عدم وجود إغفالات أو مبالغات كبيرة من جانب باير، ولا يوجد دليل يدعم تهم التواطؤ الرسمي؛ يُنظر أيضًا:

Başvekâlet Arşivi, Bab-ı Âli Evrak Odası, dossiers no, 176908, 189354, 196578, 203987, and 148765, and Foreign Office Archives, Public Record Office, London, 2130/11985; 2488/108070.

ثمة عرض أكثر جدارة بالثقة للمسألة الأرمنية في:

Hovannisian, *Armenia*, pp. 48-55.

يُنظر أيضًا:

Foreign Office Archives, Public Record Office, London, 371/4241/170751.

الجنوبي للبحيرة بأكمله استعدادًا لحملة مشتركة مع الروس إلى ولاية بدليس"[162].
وقد بدأ آلاف الأرمن من موش والمراكز الرئيسية الأخرى في الشرق بالتدفق إلى الدولة الأرمنية الجديدة، بمن فيهم العديد ممن انفصلوا عن صفوف الترحيل أثناء مرورهم بالجِوار في طريقهم إلى الموصل. وبحلول منتصف تموز/ يوليو، كان هناك ما يصل إلى 250,000 أرمني محتشد في منطقة فان، والتي كانت قبل الأزمة تؤوي وتُطعم ما لا يزيد على 50,000 شخص، سواء من المسلمين أو غير المسلمين[163]. لكن في أوائل تموز/ يوليو، دفعت التعزيزات العثمانية الجيش الأرمني الروسي إلى التراجع، يرافقه آلاف الأرمن الذين خافوا من العقاب على عمليات القتل التي أمكن تلك الدولة القصيرة الأجل أن تقوم بها. "كان الذعر لا يوصف. فبعد المقاومة التي استمرت شهرًا لجودت بك، بعد تحرير المدينة، وبعد إقامة حاكم أرمني، كان كل شيء مدمرًا. فر وراء القوات الروسية المنسحبة ما يقرب من 200,000 لاجئ، فقد معظمهم ممتلكات في كمائن كردية متكررة، انتشروا في منطقة القوقاز"[164]، مع مقتل ما يصل إلى 40,000 أرمني خلال الرحلة. وشمل عدد اللاجئين المذكورين في الأساس جميع الأرمن في الولايات الشرقية الذين لم يتعرضوا لعمليات الترحيل. وهكذا فإن الذين ماتوا حدث لهم ذلك أثناء مرافقتهم للجيش الروسي المنسحب إلى القوقاز، وليس نتيجة محاولات عثمانية مباشرة لقتلهم[165].

ثاني وعشرون: حملة الدردنيل

تفاوتت حظوظ العثمانيين إلى حد بعيد خلال الحرب، لتتجاوز أحيانًا أسمى آمال أنور ورفاقه، وأحيانًا أخرى تقترب من طبيعة الكوارث التي عانوها خلال حروب البلقان. وعمومًا، أظهر الجيش دلائل على خطة التحديث التي نفذها الأتراك الشباب ومستشاروهم الألمان قبل الحرب مباشرة، حيث حقق نجاحًا أكبر بكثير مما توقع أعداؤه وأصدقاؤه حتى تم تقويضه بسبب الانهيار العام لقوى المحور قرب نهاية

---

(162) Hovannisian, *Armenia*, p. 56; Foreign Office Archives, Public Record Office, London, 2488, nos. 127223 and 58350.

(163) *Başvekâlet Arşivi*, Meclis-i Vükela mazbataları, debates of August 15-17, 1915; Bab-ı Âli Evrak Odası, no. 175, 321, "Van Ihtilali ve Katl-i Amı," 1 Zilkade 1333/10 September 1915.

(164) Hovannisian, *Armenia*, p. 56.

(165) Bayur, *Türk Inkilâbı*, III/3, pp. 30-34; Sabis, vol. 2, pp. 185-196; Hovannisian, *Armenia*, pp. 53-58; Trumpener, pp. 204-233.

الحرب. من المؤكد أن واحدة من أكثر العمليات العثمانية نجاحًا وإثارة كانت في غاليبولي، حيث تم إحباط محاولات الحلفاء اقتحام الدردنيل وردهم بخسائر فادحة في بداية الحرب تقريبًا.

جاء الدافع الأول للحملة من روسيا، والتي طلبت من البريطانيين لتسهيل حملتها في شرق الأناضول القيام ببعض العمليات العسكرية لصرف انتباه العثمانيين. وبعد جدل كبير، قرر البريطانيون القيام بعملية اقترحها تشرشل، وهي حملة بحرية "لقصف والاستيلاء على شبه جزيرة غاليبولي (الشاطئ الغربي للدردنيل)، مع وضع القسطنطينية هدفًا لها". كان من شأن الاستيلاء على المضائق أن يؤدي إلى إجبار العثمانيين على الخروج من الحرب، وإحباط جهود ألمانيا لتوسيع نفوذها في الشرق، وتسهيل الحملات البريطانية المخطط لها في بلاد العراق، وحماية المركز البريطاني في مصر، وفتح الطريق أمام إرسال الإمدادات إلى روسيا عبر البحر الأسود[166].

تحرك الأسطول البريطاني الأول للهجوم في 19 شباط/ فبراير 1915، متوقعًا اقتحام المضيق بسهولة والوصول إلى اسطنبول؛ لكن البريطانيين لم يكونوا على عِلم بأن الجيش العثماني الأول، بقيادة فون ساندرز، قد زرع الألغام في المجرى المائي ووضع بطاريات قوية على التلال المحيطة؛ وعليه مر شهر ولم تتحقق أهدافهم وخسروا ثلاث بوارج. ونتيجة ذلك، تم تغيير العملية لتشمل عمليات إنزال بالقوات البريطانية من مصر اعتبارًا من 25 نيسان/ أبريل. لكن في غضون ذلك، جاء فون ساندرز بنفسه إلى غاليبولي وعزز الدفاعات العثمانية أكثر، وسُلّمت قيادة القوات العثمانية إلى اللامع مصطفى كمال، الذي بدأ منذ ذلك الحين اكتساب شهرة شعبية كان من شأنها أن تخدمه جيدًا بعد الحرب. وأمام معارضة عثمانية قوية، تمكنت قوة مؤلفة بشكل أساسي من فرق استرالية ونيوزيلندية، من إقامة رأس جسر شمال كاباتبه على الجانب الغربي من شبه الجزيرة. ولم تنجح عمليات الإنزال في نقاط أخرى على الجانب الشرقي سوى جزئيًا فقط، وبكلفة باهظة للغاية، بينما ظل العثمانيون في تحصيناتهم يهزمون الهجمات البريطانية مرارًا وتكرارًا. وتمكن الفرنسيون من الهبوط في كوم قلعه، على الجانب الأناضولي من المضيق، لكن هذا لم يكن له أهمية استراتيجية كبيرة واستُدعوا في النهاية للمساعدة في غاليبولي.

---

(166) M. Gilbert, *Winston S. Churchill*, vol. 3: *1914-1916* (London: 1971), pp. 219-223.

لكن في الأساس، كان هناك حالة من الجمود مع اقتراب فصل الصيف. كان الأمل الوحيد للقادة البريطانيين هو التعزيزات الإضافية، التي كانت بمثابة مساهمة كبيرة لم يكن في استطاعة بريطانيا تحملها في الواقع. وأُعفي تشرشل إذاك من منصبه كلورد أول، على الرغم من بقائه في حكومة الحرب. كان البريطانيون لا يزالون يشعرون بأنهم تورطوا إلى حد بعيد في الانسحاب؛ وبالتالي في محاولة لقطع اتصالات العثمانيين بين الشمال والجنوب أسفل شبه الجزيرة من اسطنبول، تم إجراء عملية إنزال أخرى إلى الشمال من كاباتبه في أنافارتا ليماني (خليج سولفا) ليلة 6-7 آب/ أغسطس، بينما صعدت قوة أخرى على مرتفعات حصن كيليت البحر الذي يطل على المضيق من جهة الشرق. لكن مرة أخرى، أجبرتهم المقاومة العثمانية الشرسة على البقاء على الشواطئ، ما أدى إلى خسائر فادحة، ومع اقتراب العام من نهايته، قررت وزارة الحرب التخلي عن العملية بأكملها. كان النجاح البريطاني الحقيقي الوحيد في الواقع لهذه الحملة، هو الإخلاء، الذي حدث في 18-19 كانون الأول/ ديسمبر من على الضفاف الغربية وفي 8-9 كانون الثاني/ يناير 1916 عند طرف شبه جزيرة غاليبولي. وهكذا فشلت محاولة اقتحام المضيق. كان هناك 213,980 ضحية على الجانب البريطاني، وكان لدى العثمانيين 120,000 قتيل وجريح. وظل العثمانيون في وضع يسمح لهم بالتحرك ضد الروس أو البريطانيين في مصر. وتشجع البلغار والألمان على المضي قدمًا في حملتهم على اليونان. واستمرت روسيا في عزلة عن المساعدة البريطانية. وتحسنت معنويات قوى المحور إلى حد بعيد(167).

ثالث وعشرون: الجبهة العراقية

كان العمل العثماني في العراق دفاعيًا تمامًا أمام الجهود البريطانية للدفاع عن آبار النفط ومصافي التكرير في جنوب إيران، والسيطرة على الآبار الجديدة التي تم اكتشافها مؤخرًا حول الموصل وكركوك في شمال العراق، ومواجهة دعوة العثمانيين للجهاد المقدس. وقد نفذت العمليات البريطانية هناك في الأغلب قواتٌ من الهند. وكان يدير الشؤون السياسية السير بيرسي كوكس (Percy Cox)، البريطاني المقيم بين

(167) Sertoğlu, vol. 6, pp. 3531-3549; M. Larcher, *La guerre turque dans la guerre mondiale* (Paris: 1926); C. F. Aspinall-Oglander, *Military Operations*, *Gallipoli* (London: 1929); Alan Moorehead, *Gallipoli* (London: 1956); Gilbert, pp. 248-275, 317-417.

عرب الخليج الفارسي لسنوات عديدة. وقد وجّه الدفاعات العثمانية عمومًا في البداية سليمان عسكري بك، أحد الشبان الذين رقاهم أنور على نحو مفاجئ، إذ كان يمتلك حماسة تفتقد إلى خبرة حقيقية. نزل البريطانيون في الفاو، حيث يصب نهر دجلة في الخليج (شط العرب) (6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1914)، وهزموا مقاومة بعض الفرق العثمانية، واستولوا على البصرة (21 تشرين الثاني/ نوفمبر) مقابل القليل من المقاومة، وكان النجاح العثماني الوحيد هو شن غارة عبر النهر إلى إيران على منشآت النفط في عبدان. ثم قاد الجنرال السير تشارلز تاونشند (Charles Townshend) هجومًا بريطانيًا صعودًا مع النهر باتجاه بغداد، وهدفه الأخير الوصول إلى الروس في القوقاز والانضمام إليهم في مسعى مشترك لاجتياح الأناضول وإجبار العثمانيين على الخروج من الحرب في الشرق. مع ذلك، كان التقدم البريطاني بطيئًا للغاية؛ إذ لم يبذلوا أي محاولة لاستخدام مساعدين من العرب، كما حدث في شبه الجزيرة العربية وسوريا، مفضلين انتظار وصول الإمدادات إلى البصرة ونقلها عبر النهر. كان المناخ صعبًا، وتجنبوا السير الطويل خلال أشهر الصيف. وقد تم إعاقة العمليات البريطانية بسبب حذرهم من شن هجوم ألماني محتمل من إيران. وفي حين فشل البريطانيون في التحرك بسرعة لاستغلال أفضليتهم الأولية، أُسند الدفاع العثماني في العراق إلى فون در غولتس باشا، أحد الجنرالات الألمان الأكثر قدرة في خدمة السلطان، والذي سرعان ما شكل الجيش العراقي ليصير قوة قتالية فعالة، تساعدها الوحدات الجديدة التي أرسلها أنور بعد انتهاء حملة القوقاز.

كان التقدم البريطاني بطيئًا إلى حد أنهم لم يتمكنوا من الاستيلاء على كوت العمارة، على بعد 400 كيلومتر شمالي البصرة، إلا في 29 أيلول/ سبتمبر 1915؛ ثم تحركوا باتجاه بغداد، لكن العثمانيين كانوا جاهزين هناك. في سلمان باك، سحق فون در غولتس البريطانيين (22 تشرين الثاني/ نوفمبر)، ما تسبب في خسائر فادحة ووضعهم تحت الحصار في الكوت. وما كان من تاونشند إلا أن طلب تعزيزات، لكن كان عليها أن تقطع الطريق بأكمله من الهند. في غضون ذلك، أرسل فون در غولتس مفرزة تحت قيادة عم أنور، خليل (كوت) باشا، الذي حصن مجرى نهر دجلة وصولًا إلى الخليج، ما جعل من المستحيل على قوة إغاثة بريطانية الوصول إلى الكوت بسرعة حتى لو وصلت في الوقت المناسب. وقع تاونشند في اليأس إلى

حد أنه طلب مساعدة روسية من إيران، على الرغم من أن هذا كان من شأنه أن يأتي بالنفوذ الروسي إلى مناطق إيران والعراق التي فضلت بريطانيا الاحتفاظ بها كمجال لنفوذها الخاص. مات فون در غولتس بسبب التيفوس في بغداد (6 نيسان/ أبريل 1916)، لكن خليل باشا دفع الحصار في الكوت إلى خاتمة ناجحة، حيث أجبر البريطانيين على تسليم قوتهم بالكامل (29 نيسان/ أبريل 1916)، ما كبّدهم هزيمة كبرى أخرى بعد وقت قصير من الجلاء عن غاليبولي.

رغب خليل آنذاك في تحصين دجلة استعدادًا لعودة محتملة للبريطانيين من البصرة. لكن بما أن المصالح العثمانية خضعت مرة أخرى لمصالح الألمان، في حين لم يتبق سوى فرقة واحدة في بغداد، كان على خليل قيادة القوة العثمانية الرئيسية إلى إيران لمساعدة الطموحات الألمانية هناك. لذلك تمكن البريطانيون من العودة آنذاك تحت قيادة السير فريدريك مود (Frederick Maude)، الذي شن الهجوم في كانون الأول/ ديسمبر 1916. وغير مدرك لمدى ضعف الدفاعات العثمانية على طول النهر، شق طريقه بالتدرج إلى أعلى نهر دجلة في سلسلة من المناورات الالتفافية، ما أجبر العثمانيين الذين تُركوا إلى الوراء على الانسحاب بدلًا من الانعزال في الخلف. وتم عبور النهر واستعادة الكوت في 22 شباط/ فبراير 1917. عاد خليل بعد ذلك من إيران، لكنه لم يتمكن من الوصول إلى بغداد قبل أن يضطر قائدها كاظم قره بكر، الذي اشتهر في ما بعد في حرب الاستقلال، إلى إخلائها لتجنب الحصار، الأمر الذي مكّن البريطانيين من أخذها من دون مقاومة (11 آذار/ مارس 1917). وسرعان ما تحرك مود شمالًا من أجل الانضمام إلى قوة روسية تتقدم عبر شمال إيران والقوقاز للتحرك في هجوم مشترك على الموصل؛ لكنه اضطر إلى التوقف بسبب حرارة الصيف، وبحلول الوقت الذي استأنف فيه السير كان الجيش الروسي قد تفكك بسبب قيام الثورة الروسية. مع ذلك، في أيلول/ سبتمبر استولى على الرمادي على نهر الفرات، ما أكد السيطرة البريطانية على وسط العراق. مات مود نفسه بسبب الكوليرا، لكن خليفته السير وليام مارشال (William Marshall)، استولى على بقية العراق باستثناء الموصل، التي احتلوها أيضًا بعد الانسحاب العثماني بموجب هدنة موندروس، الأمر الذي أجج الصراع في مؤتمرات السلام لتحديد من ذا الذي سيسيطر على احتياطياتها النفطية الغنية بمجرد انتهاء الحرب.

رابع وعشرون: الحملات المصرية

نجح البريطانيون في الهند ومصر والروس في آسيا الوسطى في قمع دعوة السلطان لحركة وحدة إسلامية شاملة. مع ذلك، يمكننا أن نقول أنه مع الحاميات الكبيرة التي اضطرت القوى العظمى إلى الاحتفاظ بها في الداخل لمنع رعاياها المسلمين من التمرد، فإن الدعوة قد حققت نجاحًا أكبر مما تم الاعتراف به عمومًا. ولعل أكبر نجاح مباشر لها جاء في ليبيا، حيث رد السنوسيون باستئناف تمردهم ضد الإيطاليين في أوائل عام 1915، مستخدمين الضباط العثمانيين والأموال الألمانية لإجبار الإيطاليين على مغادرة معظم المناطق الصحراوية والتركيز على المناطق الساحلية التي استولوا عليها في السنوات الأولى من حرب طرابلس. كما بدأوا في مهاجمة البريطانيين في صحاري مصر الغربية، وعلى الرغم من تعرضهم للهزيمة في معارك مفتوحة، إلا أنهم شنوا حرب عصابات مدمرة من قاعدة في واحة سيوة حتى استولى عليها البريطانيون في أواخر عام 1916.

لاقى العثمانيون تشجيعًا على الانتقال إلى مصر، ليس من الخديوي المخلوع عباس حلمي الذي أكد للسلطان أن رعاياه سوف يقومون بالثورة فحسب، بل أيضًا من البريطانيين الذين احتلوا ميناء العقبة في الطرف الشمالي للبحر الأحمر، ما شكل تهديدًا خطيرًا للمواقع العثمانية في الشام وكذلك الجزيرة العربية. وفي ردة فعل مباشرة، عُيّن جمال باشا حاكمًا لسوريا وأُسندت إليه مهمة تنظيم وقيادة حملة لطرد البريطانيين من مصر. وبعد وصوله إلى دمشق، بدأ في إدخال إصلاحات كبيرة على أمل الحصول على مساعدة عربية، لكن القومية العربية الناشئة أدت إلى مقاومة محلية، فاضطر جمال إلى اتخاذ إجراءات صارمة لمنع حدوث ثورة مفتوحة تحبط خططه المتعلقة بمصر. وهكذا حتى مع بناء طرق ومدارس جديدة، جرى سجن وإعدام محرضين قوميين بارزين وتبع ذلك قمع عام. ولم يكن تحركه على مصر أكثر نجاحًا من مساعيه لمصالحة العرب. لقد سار بقوة قوامها نحو 80,000 رجل عبر صحراء سيناء في كانون الثاني/ يناير 1915، لكن البريطانيين نجحوا في قمع الحركات العربية في مصر من خلال المزج بين القوة والوعود بنوع من الاستقلال العربي في المستقبل. لذلك لم يتم استقبال جمال بالانتفاضة المصرية المتوقعة، وأجبرته المقاومة البريطانية القوية على العودة من قناة السويس من دون أي نجاح.

بعد ذلك، اقتصرت التهديدات العثمانية للقناة ومصر على سلسلة من الغارات، بقيادة العقيد البافاري فريدريش كريس فون كريسنشتاين (Friedrich Kress von Kressenstein). ساعده رائد ألماني شاب، هو فرانتس فون بابن (Franz von Papen)، الذي قاده صعوده في ما بعد إلى السلطة في ألمانيا إلى المشاركة بدور في الانتصار النازي، وبعد ذلك تم إعادته كسفير ألماني إلى الجمهورية التركية خلال الحرب العالمية الثانية.

خامس وعشرون: الوعود السِّرية في زمن الحرب

مع استمرار الحرب، أدت حاجة دول التحالف للحصول على حلفاء ضد قوى المحور إلى اتخاذ ترتيبات تم بموجبها إسداء الوعود بمنح أراضي العدو، وخصوصًا أراضي العثمانيين، مقابل أشكال مختلفة من المساعدة في زمن الحرب. كان هذا مناسبًا تمامًا للروس، الذين أرادوا استغلال الحرب لإرضاء طموحاتهم في المضائق وشرق الأناضول، لكن كان ذلك تغيرًا كبيرًا في سياسة حلفائها، الذين دعموا سابقًا وحدة العثمانيين للحفاظ على توازن القوى في أوروبا. وكانت النتيجة سلسلة من الاتفاقيات التي قسَّمت الدولة العثمانية، كان بعضها متناقضًا، لا سيما تلك التي ضمت القوميين العرب والصهاينة. ونجحت الوعود في تأمين الدعم الفعال في زمن الحرب، لكنها أدت إلى نشوء صراعات ومعاناة جديدة في عالم ما بعد الحرب.

كانت هناك ثلاث اتفاقيات رئيسية تتعلق بالشرق الأوسط تم إبرامها خلال الحرب. استُكمل الاتفاق الأول، الذي غالبًا ما يُطلق عليه اتفاقية اسطنبول لأنه كان يهدف إلى تسوية مسألة من يجب أن يسيطر على العاصمة العثمانية، بتبادل الملاحظات بين روسيا وإنكلترا وفرنسا في 18 آذار/ مارس 1915. كان الهدف الرئيسي للاتفاقية هو السماح لروسيا بالاستيلاء على اسطنبول والمضيقين، إضافة إلى أراض كافية على الجانبين وجزر عند مدخليهما لضمان السيطرة الكاملة على الملاحة وكذلك الدفاعات أمام التهديدات الخارجية. كما وُعدت روسيا بشرق تراقيا وصولًا إلى خط إينوس-ميديا، الذي كان من المقرر أن يكون حدود بلغاريا، ومناطق الأناضول التي تقع خلف ساحل البوسفور ونهر صقاريا إلى خليج إزميد. مع ذلك، كانت اسطنبول ستبقى كميناء حر لجميع أعضاء التحالف، مع موافقة روسيا على السماح بحرية الملاحة التجارية عبر المضائق وكذلك مناطق النفوذ البريطانية

والفرنسية في الأناضول التركية. ويجري فصل الأماكن المقدسة الإسلامية في مكة والمدينة وبقية الجزيرة العربية والعالم العربي عن الدولة العثمانية ووضعها تحت حكم عربي مستقل. ويستمر تقسيم إيران بين روسيا وبريطانيا، كما تم الاتفاق في الأصل عام 1907، أما المنطقة المحايدة التي أبقي عليها سابقًا كعازل بينهما فستذهب إلى الأخيرة، باستثناء أصفهان والأقسام الشرقية بالقرب من أفغانستان، التي ستتولى روسيا السيطرة عليها.

لقد سمحت معاهدة لندن (26 نيسان/ أبريل 1915) التي أبرمتها دول التحالف مع إيطاليا بمنحها السيادة الكاملة على جزر الدوديكانيز، والتي لم يتم إخلاؤها في الواقع. إضافة إلى ذلك، تم نقل جميع الحقوق العثمانية في ليبيا إليها، إلى جانب جزء من ساحل البحر المتوسط في الأناضول، وخصوصًا إقليم أضاليا، في حالة تقسيم تركيا الآسيوية بعد الحرب.

ربما كان أشهر وأهم الاتفاقيات السرية المتعلقة بالشرق الأوسط في زمن الحرب هي تلك التي تم التوصل إليها بين بريطانيا وفرنسا في 16 أيار/ مايو 1916، كنتيجة لسلسلة طويلة من المفاوضات التي أجراها السير مارك سايكس (Mark Sykes) وجورج بيكو (Georges Picot) (وبالتالي عادة ما تسمى اتفاقية سايكس-بيكو) لتحديد مطالبهم المتعلقة بالأجزاء الآسيوية من الدولة العثمانية. كما كانت بريطانيا تتفاوض مع الصهاينة ومع الشريف حسين في مكة للحصول على دعمهم ضد العثمانيين، واعدة المذكورين بمنحهم وطنًا صهيونيًا في فلسطين، أما الثاني فاعترفت في المقابل بتطلعاته القومية العربية، وأرادت فرنسا التأكد من أن طموحاتها في حكم بلاد الشام لم يتم التضحية بها في هذه العملية. وبموجب بنود هذه الاتفاقية، كان لبريطانيا الحصول على جنوب العراق، من بغداد إلى الخليج الفارسي، إلى جانب مينائي حيفا وعكا في فلسطين؛ على أن تحصل فرنسا بدورها على سواحل الولايات السورية وولاية أضنة وكامل قيليقية. ويتم تدويل فلسطين، أما الأراضي العربية المتبقية بين المنطقتين البريطانية والفرنسية فتشكل دولة عربية أو اتحاد كونفدرالي بين دول عربية عدة. مع ذلك، تُقسَّم هذه المنطقة أيضًا إلى مناطق نفوذ، حيث تسيطر فرنسا على باقي سوريا وشمال العراق، بما في ذلك الموصل، بينما تحصل بريطانيا على المنطقة الممتدة بين فلسطين وإيران. ويتم ضمان الإذعان الروسي بوعود بالتعويض

في معظم أنحاء شرق الأناضول، بما في ذلك أرضروم وطرابزون وفان وبدليس وجزء كبير من شمال كردستان، من موش وسِعِرْد إلى الحدود الإيرانية. وقد بقيت المعاهدة سرية لأن نصوصها الخاصة بالعرب وفلسطين ناقضت الوعود التي قُطعت آنذاك للزعماء العرب. وتم الاتفاق مع إيطاليا في ما بعد في سان جان دو موريين (St. Jean de Maurienne) (17 نيسان/ أبريل 1917)، حيث تم تحديد منطقتها حول أضنة لتشمل معظم جنوب غرب الأناضول، بما في ذلك ولايتي إزمير وقونية وسناجق منتشه وأضاليا وإيچل، بجانب مجال نفوذ في غرب الأناضول يصل إلى مضيق البوسفور. كما كان لا بد من إبقاء هذا الأمر سرًّا لأنه كان يجري استمالة فينيزيلوس اليوناني في الوقت نفسه بوعود بالحصول على إزمير وأجزاء من جنوب غرب الأناضول. وكان الجزء الوحيد من اتفاقية سايكس-بيكو الذي خضع للتعديل في ما بعد هو ذاك المتعلق بالموصل، والتي بعد احتلال البريطانيين لها، سَلَّمتها فرنسا إلى إنكلترا في كانون الأول/ ديسمبر 1918 مقابل الحصول على حصة من حقول النفط العراقية بمجرد تطويرها.

تعلقت الوعود التي قدمها البريطانيون للقادة العرب بالجزيرة العربية بدلًا من سوريا التي قمعها جمال باشا. كان هناك اثنان من القادة العرب الرئيسيين في الجزيرة العربية: عبد العزيز بن سعود، الذي أعاد تأسيس السلطة السعودية الوهابية في نجد في السنوات الأولى من القرن؛ والشريف حسين، الذي حكم المدن المقدسة باعتباره تابعًا للسلطان يتمتع بالحكم الذاتي. وقد تمت صياغة الاتفاقية البريطانية مع ابن سعود (26 كانون الأول/ ديسمبر 1915) بناءً على تسويات مماثلة أُجريت سابقًا مع زعماء عرب آخرين على طول الخليج الفارسي. لقد تم الاعتراف به كحاكم لنجد وما حولها، وبات على بريطانيا أن تدفع له إعانة مالية وتدافع عنه ضد الهجمات الخارجية، في مقابل أن يعد فقط بأن يكون على ود مع بريطانيا، وأن يمتنع عن مهاجمة القادة الآخرين الذين تدعمهم، وأن يبعد القوى الأجنبية الأخرى عن أراضيه. وبالتالي كان هذا بمثابة تسوية سلبية لا تتطلب منه مهاجمة العثمانيين، لكن بمنعها له من مهاجمة الشريف حسين، شجعت الأخير على التحرك بحرية أكبر. وتم إبرام الاتفاقية البريطانية مع الأخير في مفاوضات مع السير هنري مكماهون (Henry McMahon) في القاهرة في أوائل عام 1916. وبموجب بنودها، وعدت بريطانيا بدعم الاستقلال الكامل للعالم العربي برمته تقريبًا، من خط العرض 37

المحاذي للخليج الفارسي في الشرق، وجنوبًا إلى الجزيرة العربية والبحر الأحمر، وغربًا إلى البحر المتوسط، لكن باستثناء الساحل الشامي غربي دمشق وحمص وحماة وحلب ولبنان، وربما فلسطين، على الرغم من أن التحديد الدقيق تُرك غامضًا في ما يتعلق بتلك الأخيرة. وتقوم بريطانيا بمساعدة الحكومات العربية الجديدة على ترسيخ أقدامها في مقابل منحها الحق في أن تكون مستشارها الخارجي الرئيسي، ويكون لها وضع خاص في ولايتي بغداد والبصرة. وتضمن للأماكن المقدسة الحماية من أي هجوم وتمنح الشريف حسين إعانة ومساعدة عسكرية لمساعدته على تنظيم ما أصبح - في الواقع - ثورة عربية. وبالطبع، انتُهكت هذه الوعود فعليًا باتفاقية سايكس-بيكو، وبوعود مماثلة في زمن الحرب للقادة الصهاينة في إنكلترا وأمريكا، جرى دمجها في وعد بلفور (Arthur Balfour)، وقَبِلَها مجلس الوزراء البريطاني، وأُبلغت إلى الصهاينة في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، حيث صرحت الحكومة البريطانية بأنها "ستنظر بعين العطف في مسألة إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين"، و"ستبذل قصارى جهدها لتسهيل تحقيق هذا الهدف، ومن المفهوم بشكل واضح أنه لا يجوز فعل أي شيء قد يمس بالحقوق المدنية والدينية للمجتمعات غير اليهودية الموجودة في فلسطين أو الحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر".

سادس وعشرون: بدايات الثورة العربية

في غضون ذلك، ومع وعود مكماهون، أعلن الشريف حسين الثورة العربية في 5 حزيران/ يونيو 1916، وسرعان ما أعقب ذلك بإعلان نفسه "ملكًا للعرب"، على الرغم من اعتراضات الحلفاء، خصوصًا فرنسا، ما جعله في ما بعد يقوم بتعديل ذلك إلى "ملك الحجاز" وحسب. كان الجيش العثماني في الجزيرة العربية متمركزًا في اليمن وفي المدن المقدسة وعلى طول خط سكة حديد الحجاز الجديد الذي يربط المدينة المنورة بدمشق، وكان له دور دفاعي في الأساس. نظّم حسين البدو الخاضعين لسيطرته في جيش عصابات وأوكل قيادته إلى ابنه الأمير فيصل، مع مشورة العديد من الضباط البريطانيين، بمن فيهم ت. إ. لورنس (T. E. Lawrence)، الذي يبدو أن ادعاءاته اللاحقة بأنه هو ملهم هذه الحركة مبالغ فيها إلى حد ما. كان التأثير المباشر للثورة هو قطع سكة حديد الحجاز وتجاوز الحاميات العثمانية في مكة وجدة. وسرعان

ما أصبحت جميع المدن الأخرى في الحجاز تحت سيطرة المتمردين باستثناء المدينة المنورة، التي ظلت تحت الحصار، وعُزلت اليمن تمامًا. ونُظِّمت قوة عربية أخرى بقيادة الأمير فيصل للتحرك شمالًا لمساعدة الزحف البريطاني من مصر إلى الشام. لكن مع صحراء سيناء القاحلة إضافة إلى وجود جيش عثماني قوي في سوريا صار إذاك تحت قيادة فون ساندرز ومصطفى كمال، أخذ البريطانيون وقتًا. وعلى الرغم من أن الثورة العربية التي تركزت في الجزيرة العربية أدت إلى زعزعة مركز العثمانيين هناك، لكنها لم تقدم بعد الإسهام الشامل الكبير الذي توقعه البريطانيون.

سابع وعشرون: الاحتلال الروسي لشرق الأناضول

على الرغم من الانتصار في كوت العمارة، لم يتمكن العثمانيون من التفاعل بشكل أكثر نشاطًا مع الثورة العربية أو التقدم البريطاني المتوقع من مصر بسبب انشغالهم بحملة روسية تقدمت إلى شرق الأناضول. لقد تحركت قوة ناحية الجنوب حول بحيرة فان وباتجاه موش، بينما تقدمت قوة أخرى في الشمال مباشرة من قارص نحو أرضروم، التي حاصرتها واستولت عليها (16 شباط/ فبراير 1916). أعقب ذلك أسوأ مذبحة حدثت خلال الحرب حيث أُجبر أكثر من مليون فلاح ورجل قبائل مسلم على الفرار، حيث قُتل الآلاف أثناء محاولتهم تعقب الجيش العثماني المنسحب نحو أرزنجان. قام أنور بإرسال أحمد عزت باشا، وزير الحرب السابق، لتنظيم قوة هجومية مضادة بالقرب من أرزنجان بمساعدة الرجال الذين كانوا قد وصلوا للتو من انتصارهم في غاليبولي. لكن أُحبطت جهوده لاستعادة السيطرة على أرضروم بسبب نقص الإمدادات، حيث قُتل الكثير من الفلاحين الأتراك في المنطقة أو فروا، بينما تم ترحيل معظم الأرمن إلى سوريا أو ذهبوا خلف الخطوط الروسية لتجنب الوقوع في شَرك المعركة. واصل الروس تقدمهم ليتغلبوا على طرابزون (18 نيسان/ أبريل 1916) ثم أرزنجان (أواخر تموز/ يوليو)، وليقطعوا طريق سيواس- أرضروم قبل أن يتباطأوا بحلول فصل الشتاء. وقد كان العثمانيون أكثر نجاحًا في الجنوب، حيث منعوا الزحف الروسي حول بحيرة فان لكن بتكلفة باهظة، وكان الروس قادرين على الاستعداد لشن هجوم عام على خربوط وسيواس وكذلك على طول ساحل البحر الأسود بمجرد حلول الربيع. كما كان الأرمن في جميع

أنحاء العالم يُنَظِّمُون كتائب متطوعين ويرسلونها للانضمام إلى جهود تطهير شرق الأناضول من الأتراك حتى يمكن إقامة دولة أرمنية مستقلة. لكن الروس، بينما كانوا سعداء باستخدام الدعم الأرمني، لم يكونوا تواقين أكثر من العثمانيين لرؤية دولة مستقلة تتشكل على أراضي شرق الأناضول والقوقاز. لذلك، في المفاوضات الخاصة بإلحاق روسيا باتفاقية سايكس-بيكو، تمت الإشارة فقط إلى الاستحواذ الروسي على الشمال الشرقي للأناضول وحصول فرنسا على قيليقية، من دون أي ذكر على الإطلاق لأي التزام بمنح الأرمن الحكم الذاتي أو الاستقلال. وعلى الرغم من أن شرق الأناضول وقع لفترة تحت الاحتلال الروسي، فإن ثورة عام 1917 في روسيا أطلقت أيدي العثمانيين لمواجهة أخطار جديدة تقابلهم في العراق والجزيرة العربية والشام.

ثامن وعشرون: جيش يلدرم

مع توقف الهجوم الروسي واستمرار الثورة العربية في الحجاز، بدا أن العراق كان هو الخطر الأكثر إلحاحًا بالنسبة إلى الباب العالي خلال شتاء 1917. حاول أنور في البداية إقناع الألمان بالوفاء بوعودهم بإرسال الرجال والسلاح وكذلك المال في حالة احتلال الأراضي العثمانية أو تعرضها للخطر كما كان الحال في ذلك الوقت. لكن عندما لم يتلق ردًّا محددًا، قرر أن يفعل ما في وسعه لتنظيم قوة خاصة ضاربة بمفرده، أولًا لاستعادة كامل العراق ثم التحرك ضد البريطانيين والعرب في الغرب، وقد أُطلق عليها اسم الصاعقة (يلدرم) للدلالة على الهدف من هيكلتها وعملياتها. وقد تقرر تعيين الجنرال فون فالكنهاين لقيادة هذا الجيش و65 ضابطًا ألمانيًا، جاؤوا مع حوالى 6000 جندي ألماني منتقى، بقصد الانضمام لجيش ذي قوة وامتداد كبيرين. ومع اندلاع الثورة الروسية آنذاك، ساد شعور بالأمان في ما يتعلق بتعزيز الجيش الجديد بأفواج مختارة من شرق الأناضول، إضافة إلى خمس فرق كانت تقاتل مع الألمان في الغرب. وبحلول أوائل عام 1917، كان لدى جيش يلدرم، الذي صار معروفًا آنذاك أيضًا باسم الجيش السابع، 14 فرقة جاهزة للانطلاق، وقد مُنح العديد من أفضل الضباط العثمانيين المتاحين، من ضمنهم مصطفى كمال، الذي صار مرة أخرى في مركز مهم يؤهله لإظهار قدراته.

تاسع وعشرون: استئناف الحملة على بلاد الشام (1917)

مع ذلك، لم يصل جيش يلدرم إلى العراق قط. بعد عام من التحضير، بدأت القوات البريطانية في مصر أخيرًا حملتها على الشام، تحت قيادة السير أرشيبالد موري (Archibald Murray) (كانون الأول/ ديسمبر 1916). وقد أُضعفت الدفاعات العثمانية بسبب صراعات الاختصاص بين جيش يلدرم، الذي أُرسل للدفاع عن غزة، والجيش الرابع النظامي في سوريا، والذي ظل تحت قيادة جمال باشا. وقد تكبد البريطانيون في البداية في غزة خسائر فادحة (آذار/ مارس 1917)، ما أدى إلى استبدال موراي بالسير إدموند ألّنبي (Edmund Allenby). لكن التقدم بعد ذلك سار بشكل منظم، حيث تحرك الغزاة ببطء بما يكفي لبناء خط سكة حديد لإمدادهم بالمؤن بينما تحرك جيش فيصل العربي عبر المناطق الداخلية لشرق الأردن، وأخذ العقبة (6 تموز/ يوليو) وأزعج العثمانيين بغارات وأشكال أخرى من الأعمال التخريبية.

بمجرد انتهاء حرارة الصيف، استؤنف الهجوم البريطاني في تشرين الأول/ أكتوبر على الدفاعات العثمانية التي تمتد عبر معظم فلسطين من غزة على البحر المتوسط، إلى بئر السبع على حافة الصحراء. وبعد معركة كبيرة استمرت أسبوعًا (26 تشرين الأول/ أكتوبر – 1 تشرين الثاني/ نوفمبر) سقطت الأخيرة في هجوم بريطاني-عربي مشترك، وتبعتها عكا بعد حصار استمر ثلاثة أيام. تقدم الحلفاء إلى الأمام بطول جبهة واسعة ضد المقاومة العثمانية، واستولوا على الرملة ويافا في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر، ومضوا قُدمًا على طول الساحل بينما صمدت القدس أمام هجمات عدة ضخمة قبل أن تستسلم في النهاية في 9 كانون الأول/ ديسمبر. اضطر جيش يلدرم إلى نقل مقره من القدس إلى الناصرية، ثم بعد سقوط الأخيرة (27 كانون الأول/ ديسمبر) إلى سوريا، ما دفع جمال إلى ترك قيادته والعودة إلى اسطنبول. ترك الدفاع وإدارة الشام بالكامل في يد فون فالكنهاين، في حين أن مصطفى كمال، الذي لم يكن مستعدًا لقبول الأوامر الألمانية، استقال من منصبه وعاد إلى اسطنبول ليرى ما إذا كان بإمكانه دفع الحكومة إلى اتخاذ تدابير أفضل لحملة العام التالي.

ثلاثون: التغييرات السياسية في اسطنبول

في هذه الأثناء، كان الصدر الأعظم سعيد حليم مستاءً في العاصمة من الطريقة التي دفع بها زملاؤه السلطنة إلى الحرب، فاستقال بعد محاولات فاشلة عدة لمواجهة القوة التي اكتسبها أنور (3 شباط/ فبراير 1917). وأدى تعيين طلعت مكانه إلى المجيء بِثُلاثي الاتحاد والترقي إلى السلطة بالاسم والفعل. ظل الصدر الأعظم الجديد في منصبه كوزير للداخلية كذلك، ليزيد سيطرته السياسية على الأوضاع. وقد أثر الغزو الروسي لشرق الأناضول، الذي تفاقمت نتائجه بسبب الجفاف وتجنيد المزارعين، على الإنتاجية الزراعية وأدى إلى نقص حاد في الغذاء في اسطنبول والمدن الكبرى الأخرى. وسرعان ما بدأ وباء التيفوس الذي تفشى بين الجيوش المتحاربة في شرق الأناضول في القضاء على السكان المدنيين. كما تسببت الزيادات الضريبية الكبيرة، والقمع الحكومي للمعارضة، وأخبار الخسائر الألمانية على الجبهة الغربية، في مشاكل معنوية حادة لم تعد الحكومة قادرة على مواجهتها من خلال المناشدات الوطنية. كان لدخول الولايات المتحدة إلى الحرب كذلك تأثير خطير (على الرغم من أن الدولة العثمانية لم تعلن الحرب عليها البتة)، في الواقع لم يتم التصدي له، عندما قام الإمبراطور فيلهلم الثاني بزيارة رسمية إلى اسطنبول في أيلول/ سبتمبر 1917، تلتها زيارة إلى ألمانيا لولي العهد الأمير يوسف عز الدين أفندي. وعلى الرغم من الرقابة وسيطرة الشرطة، بدأ المزيد من الناس يسألون صراحة عن سبب تورط الباب العالي في مثل هذه الحرب الطويلة الكارثية، ولم يكن بالإمكان تقديم إجابة واضحة. وحدها الثورة الروسية بدت كأنها تبعث الأمل.

حادي وثلاثون: الثورة البلشفية ومعاهدة برست-ليتوفسك

قدمت ثورة عام 1917 بالفعل الأمل لجميع قوى المحور. بعد مدة وجيزة من سيطرة البلاشفة، نشروا الاتفاقيات السرية لتقسيم الدولة العثمانية (تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر 1917)، ما تسبب في إحراج كبير للحلفاء. وقد حاول لويد جورج إبطال تأثير ذلك بالإعلان عن أن بريطانيا في الواقع لا ترغب في "حرمان تركيا من عاصمتها أو من الأراضي الغنية والشهيرة في آسيا الصغرى وتراقيا...

مواطن العرق التركي"[168]، بينما صرح وودرو ولسون في المبدأ الثاني عشر من مبادئه الأربعة عشر أنه "يجب ضمان سيادة آمنة للأجزاء التركية من الدولة العثمانية"، لكن كان هناك القليل في السلطنة الذين صدقوا ذلك في ضوء الكشف الروسي. البلاشفة هم وحدهم الذين تنازلوا بوضوح عن حقوق روسيا بموجب الاتفاقيات، معلنين (5 كانون الأول/ ديسمبر 1917) أن "معاهدة تقسيم تركيا التي كان من المفترض أن تحرمها من أرمينية ملغية وباطلة"، رغم أنهم أضافوا أنه "بعد وقف العمليات العسكرية سيحصل الأرمن على حق تقرير مصيرهم السياسي بِحُرِّية"[169].

استمرت مفاوضات السلام مع قوى المحور في برِست-ليتوفسك (Brest-Litovsk) بعد كانون الأول/ ديسمبر 1917 على الرغم من جهود قوى التحالف وبعض العناصر السوفياتية لإبقاء روسيا في الحرب لإحباط المزيد من الطموحات الألمانية. حاول الممثلون العثمانيون استعادة ولايات شرق الأناضول في هذه العملية، حيث جاءت المعارضة من ألمانيا أكثر من روسيا. فقط احتجاجات أنور القوية في اللحظة الأخيرة أدت إلى إدراج بند ينص على أنه إضافة إلى الجلاء الفوري عن ولايات شرق الأناضول وعودتها إلى تركيا، سيتم أيضًا تطهير مناطق أردهان وقارص وباطوم من القوات الروسية. وافقت روسيا أيضًا على التخلي عن إيران والقوقاز وكذلك بولندا وليتوانيا وأوكرانيا وفنلندا ومقاطعات البلطيق، وتسريح العصابات الأرمنية الموجودة في روسيا وكذلك الولايات التركية المحتلة. وحصل أنور على اتفاق ألماني يسمح له بحرية التصرف في القوقاز وشمال غرب إيران، وبالتالي حصل على فرصة لتحقيق طموحاته القومية التركية في هذه المناطق.

ثاني وثلاثون: المنافسة في جنوب القوقاز

كان السبيل بالنسبة إلى العثمانيين لاسترجاع ولاياتهم الشرقية هو إبرام معاهدة، وكان احتلالها الفعلي أمرًا آخر. كان أنور يأمل في استبدال الولايات العربية المفقودة بإمبراطورية تركية تمتد عبر القوقاز إلى شبه جزيرة القرم وآسيا الوسطى. لكن المجموعات القومية الأصلية في القوقاز، الجورجيين والآذريين والأتراك والأرمن،

---

(168) *Times*, 6/1/1918.

(169) *Pravda* (13 January 1918).

شكلوا جمهورية قوقازية مستقلة في تفليس، لها حكومتها وجيشها (كانون الأول/ ديسمبر 1917). وكان لدى البريطانيين والألمان طموحاتهم للسيطرة على نفط باكو وكذلك منغنيز جورجيا وموادها الخام الأخرى.

بعد الثورة، وُقّعت هدنة بين الجمهورية والدولة العثمانية في أرزنجان (18 كانون الأول/ ديسمبر 1917)، لكن الوحدات القومية الأرمنية بدأت تنفيذ مذبحة بحق عموم الأتراك المتبقين في جنوب القوقاز وشرق الأناضول، تاركة أكثر من 600,000 لاجئ من عدد السكان السابق قبل الحرب البالغ 2,295,705 تركي في ولايات أرضروم وأرزنجان وطرابزون وفان وبدليس[170]. ومع انتهاك الهدنة بشكل واضح، رد أنور بهجوم شامل. وسرعان ما برز علي إحسان صائب قائد قوات الجيش الثالث حول ديار بكر وموش، وكاظم قره بكر قائد القوات الموجودة في أرزنجان، كقادة أوائل لحرب الاستقلال التركية. وفي 14 شباط/ فبراير، استولى كاظم على أرزنجان، ما أجبر الآلاف من اللاجئين الأرمن الذين تجمعوا هناك لاتباع جيشهم إلى القوقاز. صار كاظم إذاك قائدًا مسؤولًا عن المزيد من العمليات لتحرير مسلمي القوقاز تمامًا كما جاء عن برِست-ليتوفسك، وواصل لاحتلال قارص وأردهان وباطوم مع تراجع الروس. وعندما رفض الأرمن في أرضروم الاستسلام، اقتحمها (12 آذار/ مارس)، ما أدى إلى كسر السيطرة الأرمنية في الشمال وإجبار أولئك المتمركزين في فان في الجنوب على التراجع من دون مزيد من المقاومة.

بدأت مفاوضات السلام مع جمهورية جنوب القوقاز في طرابزون. وعرض أنور التنازل عن كل الطموحات في القوقاز مقابل الاعتراف باستعادة العثمانيين لمقاطعات شرق الأناضول في برِست-ليتوفسك. وضغط الأرمن على الجمهورية للرفض، مع ذلك، استؤنفت الأعمال العدائية واجتاحت القوات العثمانية أراضي جديدة في الشرق مع تراجع الروس. وقد أُجبر إذاك على الفرار إلى أرمينية الآلاف من الأرمن الذين تراجعوا وراء خطوط المعركة متوقعين النصر الذي سيمكنهم من الاستقرار في ديار جديدة في شرق الأناضول. وأصبحت يريفان مزدحمة للغاية

(170) *Başvekâlet Arşivi*, Bab-ı Âli Evrak Odası, no. 256103; Cevat Dursunoğlu, *Milli Mücadelede Erzurum* (Ankara: 1945), p. 25.

إلى حد أن النتيجة كانت "الفوضى والمجاعة والوباء"[171]. افتُتح مؤتمر جديد للسلام في باطوم (11 أيار/ مايو)، حيث توسع العثمانيون في مطالبهم لتزيد على ما نصت عليه بنود بِرِست-ليتوفسك لتشمل عددًا من المناطق حول تفليس وكذلك ألكسندروبول وإتشميادزين، والتي يمكن من خلالها بناء خط سكة حديد لربط قارص وجلفا مع باكو، مفتاح آسيا الوسطى. إضافة إلى ذلك، أصر أنور على أن يحصل التجار العثمانيين على حق المرور بحرية عبر القوقاز وأن تخفض جمهورية القوقاز قواتها المسلحة لمنع التهديدات الأرمنية المستقبلية للأناضول. بدأ الأعضاء الأرمن والجورجيون في وفد الجمهورية بالمماطلة، وهكذا تقدم الجيش العثماني مرة أخرى إلى المناطق الأرمنية الروسية التي لم تقع تحت سيطرة السلطان منذ القرن السابع عشر؛ حيث كان وجود المئات من طلبات المساعدة من جانب سكانها الأتراك ضد الاضطهاد قد قدم لأنور أكثر من ذريعة كافية. لكن الألمان بالطبع كانوا أيضًا مهتمين بالسيطرة على المنطقة؛ لذلك، استجابةً للنداءات الأرمنية التي وُجّهت من خلال المبشرين الألمان، ضغطوا على أنور للإبقاء على قواته في شرق الأناضول أمام إمكانية التقدم البريطاني في العراق والشام. حتى أنهم حاولوا إخراج العثمانيين من باطوم، والتي يمكن أن تصبح، باعتبارها نهاية خط أنابيب النفط القادم من باكو، مركزًا لشحن المواد الخام من آسيا الوسطى إلى مصانع ألمانيا.

في النهاية، وبتشجيع ألماني، قام الجورجيون بتفكيك جمهورية جنوب القوقاز، وشكلوا دولتهم المستقلة بموجب ضمانات ألمانية (26 أيار/ مايو 1918)، وحذا حذوهم الأرمن والآذريون الأتراك بعد ذلك بوقت قصير. كما اتفقت ألمانيا مع روسيا (27 آب/ أغسطس 1918) على إبعاد العثمانيين عن جورجيا وباكو مقابل وعود بإرسال بعض نفط الأخيرة لتزويد سفن القيصر الحربية بالوقود. لكن عند هذه المرحلة، جاءت قوة بريطانية من إيران، بقيادة اللواء دونسترفيل (L. C. Dunsterville) (يُطلق عليها "قوة دونستر")، لإبقاء القوقاز بعيدًا عن أيدي الألمان والعثمانيين، وصلت باكو في منتصف آب/ أغسطس. هنا اجتمع الثوريون الاشتراكيون الروس والطاشناق الأرمن لطرد البلاشفة وإقامة نظامهم الخاص، لذلك كان الوضع مائعًا

(171) *Başvekâlet Arşivi*, Bab-ı Âli Evrak Odası no. 316745, 363467; Hovannisian, *Armenia*, pp. 163-168.

للغاية. في غضون ذلك، استسلم طلعت للضغوط الألمانية ووقع اتفاقية (23 أيلول/ سبتمبر) تَعِدُ بالانسحاب العثماني من القوقاز والضغط من أجل جعل الجمهورية الآذرية الوليدة تميل للمصالح الاقتصادية والسياسية الألمانية. لكن مع وجود دونسترفيل في باكو، كان على الألمان التخلي عن معارضتهم للتقدم العثماني. هكذا أرسل أنور حملة جديدة عبر القوقاز استولت على دربند (10 أيلول/ سبتمبر)، وقطعت باكو عن الشمال. وقد أُجبر دونسترفيل على الإبحار بعيدًا، ما أثار استياء الروس والأرمن المحليين، الذين أُجبروا على الفرار إلى يريفان عندما احتل العثمانيون المدينة وجعلوها العاصمة الجديدة للجمهورية الآذرية؛ احتجاجًا على رفض البلاشفة معاهدة برست-ليتوفسك مع العثمانيين، لكن هذا لم يكن ذا نتيجة تذكر، حيث لم يكن لديهم آنذاك القوة لدعم مطالبهم.

ثالث وثلاثون: انهيار الدولة العثمانية عام 1918

مع ذلك، تحققت انتصارات أنور في القوقاز على حساب الجبهات الأخرى. حتى عندما كانت قواته تتقدم إلى بحر قزوين، كان البريطانيون يتحركون إلى قلب السلطنة من الجنوب. تُوفي محمد الخامس رشاد في 28 حزيران/ يونيو 1918، واستُبدل بهدوء بالابن الأكبر لعبد المجيد، محمد السادس وحيد الدين، الذي أصبح دمية في يد الاتحاد والترقي أكثر من أخيه. كانت العاصمة مليئة باللاجئين الجائعين، وكان هناك نقص حاد في الغذاء إضافة إلى التيفوس المتعذر اجتنابه، كما أدى حصار الحلفاء الجديد لمضيق الدردنيل إلى زيادة هذه المشكلات.

بدأ الحلفاء في تنظيف جميع الجبهات تقريبًا، كما لو أنهم تلقوا إشارة. ففي العراق، استمر الاحتلال البريطاني للشمال، وتم بالاشتراك مع قواتهم من إيران. وسقطت كركوك في 6 أيار/ مايو وهُزم المدافعون العثمانيون المتبقون على مسافة 40 كيلومترًا إلى الشمال في ألتن كوبرو. وصعدت قوة ثانية مع نهر دجلة، وأحبطت سلسلة من الكمائن العثمانية، وأخيرًا احتُلت الموصل بعد الهدنة بوقت قصير. وفي الشام، كانت المقاومة العثمانية أقوى، حيث كان الجيش بقيادة فون ساندرز وانضم إليه مصطفى كمال مرة أخرى، على الأقل قد تماسكا معًا عندما ضغط ألّنبي أكثر ناحية الشمال. وأدى سقوط نابلس وخَرْق خط نهر الشريعة (20 أيلول/ سبتمبر 1918) إلى كسر الدفاعات العثمانية المنظمة، واستسلمت حيفا وعكا للغزاة في

23 أيلول/ سبتمبر. وثار القوميون العرب في دمشق صراحة على الحامية العثمانية؛ وبالتالي تم إجلاؤها (1 تشرين الأول/ أكتوبر)، وسقطت حلب وحمص من دون مقاومة بعد بضعة أيام. وسرعان ما احتل الأسطول الفرنسي بيروت (6 تشرين الأول/ أكتوبر)، ثم طرابلس والإسكندرونة (14 تشرين الأول/ أكتوبر)، حيث بدأ العثمانيون في التراجع بسرعة إلى الأناضول باتجاه أضنة لاتخاذ موقع جديد على أراضيهم.

رابع وثلاثون: هدنة موندروس

مع ذلك، لم تكن هناك مقاومة أخرى. عندما عاد طلعت من برلين، رأى بداية نهاية الجيش البلغاري، ما أدى إلى قبوله لشروط الاستسلام التي أملاها الحلفاء في 2 تشرين الأول/ أكتوبر. وبقطع الارتباط المباشر بين العثمانيين وألمانيا، تحدد مصير الدولة العثمانية. حصل البريطانيون داخل معسكر الحلفاء على الحق في إرسال قواتهم من سالونيك عبر تراقيا إلى اسطنبول، مع تمثيل رمزي فقط لحلفائهم. منح ذلك بريطانيا السيطرة على اسطنبول والمضائق في البر والبحر، ما مكنهم من فرض شروط الهدنة النهائية على العثمانيين من دون استشارة الحلفاء الآخرين لتأكيد سيطرتهم على العاصمة العثمانية بمجرد وضع الهدنة حيز التنفيذ.

انضم طلعت في البداية إلى الجهود الألمانية لتقديم مبادرات الهدنة من خلال الرئيس ولسون (5 تشرين الأول/ أكتوبر)، معتمدًا على مبادئ الأخير الأربعة عشر لإنقاذ السلطنة من العقاب الذي دعت إليه دول الحلفاء الأخرى. كما مرت مقترحات الهدنة عبر قنوات أخرى، وأُحيلت أخيرًا إلى قائد الأسطول البريطاني المتوسطي الذي كان يحاصر الدردنيل، الأميرال كالثورب (Somerset Gough-Calthorpe)، الذي ذهب إلى موندروس في 11 تشرين الأول/ أكتوبر لإجراء الترتيبات النهائية. وكان قد استقال طلعت وحكومة الاتحاد والترقي في 8 تشرين الأول/ أكتوبر، لكن لم يُعثر على أحد لتولي المسؤولية لمدة أسبوع حتى قَبِلَ الصدارة العظمى أخيرًا أحمد عزت باشا، القائد السابق في الشرق. ومن أجل إبرام السلام، شكّل حكومة جديدة (14 تشرين الأول/ أكتوبر) ضمّت العديد من أعضاء الاتحاد والترقي (على وجه الخصوص جاويد باشا وزيرًا للمالية)، على الرغم من أن ثلاثي السلطة وقفوا جانبًا وسرعان ما فرّوا هاربين بعد ذلك. أرجأ البريطانيون الاجتماع الأخير في موندروس لمدة أسبوعين لتمكين قواتهم من احتلال الموصل وحلب والتأكد

من أنهم سيسيطرون على اسطنبول والمضائق وليس الفرنسيين. ذهب أخيرًا الوفد العثماني، برئاسة وزير الحرب الجديد، حسين رؤوف أورباي، إلى موندروس في 27 تشرين الأول/ أكتوبر، وبعد أربعة أيام أُبرمت اتفاقية الهدنة.

نصت هدنة موندروس، الموقعة قبل 10 أيام من توقف القتال على الجبهة الغربية، على استسلام كامل وغير مشروط، وهو ما يعتبر تسوية أقسى بكثير من تلك المفروضة على الأعضاء المسيحيين في قوى المحور. وتقرر فتح المضائق على الفور، واستسلام حصونها لأطقم الحلفاء؛ وتسهيل مرور سفن الحلفاء الحربية للإبحار إلى البحر الأسود لمهاجمة البلاشفة في جنوب روسيا؛ وإزالة جميع الألغام أو إبلاغ مواقعها إلى قادة الحلفاء؛ وإطلاق سراح سجناء الحلفاء وجميع الأرمن المحتجزين في السجون العثمانية على الفور، بغض النظر عن جرائمهم؛ وتسريح القوات العثمانية واستسلامها، إلا إذا كان وجودها ضروريًا بشكل مؤقت للحفاظ على النظام؛ واستسلام السفن الحربية العثمانية؛ وفتح جميع الموانئ أمام سفن الحلفاء؛ والسماح للحلفاء بالاستيلاء على الحصون المهمة والسكك الحديد ومرافق الهاتف والتلغراف والموانئ والأرصفة والمعابر التي تمر عبر جبال طوروس في قيليقية؛ واستسلام القوات العثمانية التي لا تزال تعمل في الشرق لأقرب قوات تابعة للحلفاء. ويكون على العثمانيين إمداد قوات الاحتلال، من دون مقابل، بالفحم والطعام وأي إمدادات أخرى يحتاجونها؛ وتسليم المسؤولين العسكريين والمدنيين الألمان والنمساويين في السلطنة إلى الحلفاء وقطع الاتصالات مع قوى المحور. ويكون الحلفاء مسؤولين عن جميع الإمدادات الغذائية لسكان السلطنة المدنيين. وأخيرًا، "في حالة حدوث اضطراب في المقاطعات الأرمنية الست، يحتفظ الحلفاء لأنفسهم بالحق في احتلال أي جزء منها"، مع دخول سيس وهاچين وزايتن وعنتاب تحت الاحتلال الفوري[172].

دخلت شروط الهدنة حيز التنفيذ في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1918. وبدأت القوات العثمانية في إلقاء أسلحتها، واستعد الحلفاء لاحتلال اسطنبول والمدن الرئيسية الأخرى. وهكذا سقطت الدولة العثمانية في أيدي الحلفاء، بقيادة بريطانيا التي صارت أخيرًا في وضع يُمَكِّنها من التعامل معها كيف تشاء. وأصبحت المقاطعات

(172) *Türk Istiklal Harbi*, vol. 1: *Mondros Mütarekesi ve Tatbikatı* (Ankara: 1962), pp. 27-41.

الشرقية الست تسمى أرمينية. وجاء اليونانيون إلى اسطنبول في هيئة المنتصرين نتيجة دخول فينيزيلوس في اللحظة الأخيرة إلى جانب الحلفاء، حيث لم يتأخروا كثيرًا في متابعة قضيتهم. وكان الثأر في الواقع من نصيب المنتصرين.

خامس وثلاثون: احتلال الحلفاء

امتثل العثمانيون لبنود الهدنة بسرعة كبيرة. وقد سَلَّم ليمان فون ساندرز قيادته في الشام إلى مصطفى كمال وعاد إلى اسطنبول. وبعد أن وصل جيش يلدرم إلى أضنة واستسلم للحلفاء، عاد الأخير أيضًا إلى العاصمة (13 تشرين الثاني/ نوفمبر). وانتشرت قوات أَلَّنبي على الفور لتحتل الجزء المخصص لها، وهبط الفرنسيون للاستيلاء على المناطق المخصصة لهم في قيليقية، بما فيها مرسين وطرسوس وأضنة وجميع معابر جبال طوروس[173]. واستولى البريطانيون على تلك الأجزاء من الموصل المخصصة أصلًا للفرنسيين في اتفاقية سايكس-بيكو وتم التنازل عنها في ما بعد مقابل امتيازات النفط[174]. وفي الشرق، سرعان ما أصبح واضحًا أن الحلفاء كانوا يستعدون لمنح الأرمن إلى جانب الولايات الست المحددة في موندروس، السناجق الثلاثة قارص وأردهان وباطوم، التي كان بها عدد أقل من الأرمن وكانت السلطنة قد استعادتها مؤخرًا فقط من روسيا[175]. لقد بدت النيات البريطانية واضحة للغاية عندما تولى المسؤولون الأرمن خلال شهر شباط/ فبراير معظم المناصب المدنية في الولايات الشرقية المحتلة.

في شمال وسط الأناضول، تكشفت محاولات إنشاء دولة يونانية في منطقة بنطس القديمة، تشمل مناطق سامسون وأماسيا وسيواس. وكانت قد أُسست جمعية يونانية سرية تسعى لإقامة مثل هذه الدولة في مرزيفون في عام 1904، وتطورت إلى حركة واسعة النطاق، ما منح الحكومة اليونانية فرصة ذهبية لمتابعة المطالبة بها. وفي 9 آذار/ مارس 1919، نزلت القوات البريطانية في سامسون واستمرت في احتلال مرزيفون، ما دفع العصابات اليونانية إلى الثورة صراحة وقتل جيرانهم المسلمين على أمل تأسيس الدولة الجديدة. وقد استعيد النظام

---

(173) Ibid., pp. 57-74.

(174) January, 1919; Ibid., pp. 77-106.

(175) *Türk Istiklal Harbi*, pp. 107-167.

بعض الشيء، لكن بصعوبة كبيرة، بمساعدة الشرطة العثمانية وبعض التردد من البريطانيين[176].

مثّل احتلال الحلفاء للأراضي في الجنوب الغربي شأنًا مشتركًا بسبب التعارض في المطالبات بين الإيطاليين الذين استندوا إلى اتفاقيات زمن الحرب، واليونانيين الذين صاروا يسعون لتغيير التسوية لتحقيق حلمهم القديم في استرجاع الإمبراطورية البيزنطية. وكان أسطول الحلفاء الذي احتل إزمير (7 تشرين الثاني/ نوفمبر) تحت قيادة ضابط بريطاني، لكنه تضمن سفنًا ورجالًا أرسلتهم فرنسا إضافة إلى الأطراف المتنازعة. جرى التناوب على قيادة المناطق وكذلك الحصار الذي كان لا يزال مفروضًا على الأناضول بين الجنسيات المختلفة. وفي أماكن أخرى في الجنوب الغربي، احتل الإيطاليون مرمريس وأنطاليا وبوردور للسيطرة على المواقع التي وُعِدوا بها في معاهدة سان جان دو مورين (كانون الثاني/ يناير - نيسان/ أبريل 1919)، وحاولوا أيضًا المطالبة بقونية، على الرغم من أن القوة البريطانية قطعت الطريق على هذه المطالبة باحتلالها المدينة في وقت سابق[177].

في النهاية، كانت أعظم جائزة على الإطلاق هي اسطنبول والمضائق، التي لم تجد من يطالب بها بشكل رسمي بعد سحب المطالبات الروسية، حتى أكد البريطانيون سيطرتهم عليها قبل اتفاقية الهدنة وبعدها. وفي 13 تشرين الثاني/ نوفمبر أبحر أسطول كبير للحلفاء عبر المضيق ورسا في اسطنبول، ووُضعت المدينة رسميًا تحت احتلال الحلفاء، على أن تكون السيطرة العسكرية بشكل رئيسي في أيدي القوات البريطانية. ومُنحت السيطرة السياسية والإدارية الشاملة للأميرال كالثورب كمندوب سام للحلفاء، يحكم بمساعدة مفوضية عليا من ثلاثة رجال، بأعضاء بريطانيين وإيطاليين وفرنسيين. وقد احتل شواطئ البوسفور في الأصل البريطانيون وحدهم، لكن في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر تسلّمت الجانب الأوروبي القواتُ الفرنسية[178]. وجرى التأكيد على سلطة الحلفاء في الحكومة العثمانية من خلال تعيين مفوضين للإشراف على الوزارات للتأكد من أن السلطات المدنية ستفعل ما يريده المندوب السامي[179].

---

(176) Ibid., pp. 173-174.
(177) Ibid., pp. 128-149.
(178) Ibid., pp. 107-128.
(179) Bayar, vol. 5, pp. 1421-1423.

دخلت قوات الحلفاء الدولة العثمانية بإيمان لا يتزعزع بحقيقة دعايتها، وهي أن الأتراك قد قَتلوا ملايين المسيحيين من دون أي سبب على الإطلاق، فخسروا حقهم في الحُكم حتى على أنفسهم، ليثبتوا مرة أخرى التفوق الأساسي للحضارة الغربية على حضارة الإسلام. صرح الأميرال كالثورب بنفسه: "إن موقفنا الثابت هو عدم إظهار أي نوع من المحاباة على الإطلاق لأي تركي [...]". و"كل تبادل للضيافة والمجاملة ممنوع بصرامة [...]"(180). وقد تم إثبات أن الأقليات كانت تنوي استخدام احتلال الحلفاء لمصلحتها الخاصة، وهو ما تجلى مرارًا وتكرارًا عندما سار جنود الاحتلال إلى المدن الرئيسية واستقبلتهم حشود من اليونانيين والأرمن يلوحون بأعلام الحلفاء ويُقَبِّلون منقذيهم ويعانقونهم، وتبادل الحلفاء المشاعر معهم في مئات الوقائع. وقد استُبدل الأتراك والمسلمون الآخرون بالمسيحيين في معظم الحكومات المحلية وكذلك في السكك الحديد والمرافق العامة الأخرى. ومورس التمييز ضد المسلمين في الأماكن العامة. وعندما أعيد فتح مدارس الدولة، سُمح للمسيحيين فقط بالالتحاق، بينما كان على الأطفال المسلمين البقاء في الشوارع. ربما كان الأمر الأكثر قسوة هو إسناد المسؤولية إلى المبشرين المسيحيين عن دُور الأيتام الكبرى، والذين غالبًا ما استخدموا مركزهم لتحديد هوية الآلاف من صغار الأتراك الذين فَقدوا عائلاتهم خلال الحرب باعتبارهم مسيحيين، مطبقين قاعدة عامة تنص على أن الأطفال هم من الأرمن أو اليونانيين ما لم يتمكنوا من إثبات العكس، وهو ما كان بالطبع مهمة صعبة في أرض أُتلفت فيها السجلات وتشتتت عائلات بأكملها(181). وفي العديد من المناطق المحتلة، لا سيما في شرق تراقيا وجنوب غرب الأناضول وقيليقية والولايات الشرقية، جرى تسليم آلية السلطات المحلية بأكملها، ولا سيما قوات الشرطة المحلية، إلى الأقليات استعدادًا للتقسيم النهائي للبلاد. وهذه الأقليات قامت بدورها بقتل أعداد كبيرة من الجنود العثمانيين

(180) Calthorpe to Curzon, June 6, 1919, Foreign Office Archives, Public Record Office, London, 406/41, pp. 131-133, no. 58,

أعيد نشره في:

Bilâl N. Şimşir, *Ingiliz Belgelerinde Atatürk (1919-1938), Cilt I. Nisan 1919-Mart 1920. Atatürk in British Documents (1919-1938)*, vol. I: *April 1919-March 1920* (Ankara: 1973), vol. 1, pp. 6-10.

(181) Halide Edib, *The Turkish Ordeal* (London: 1928), pp. 7-11, 16-18; *Başvekâlet Arşivi*, Bab-ı Âli Evrak Odası, no. 116235, 314567, 103465.

الذين سُرِّحوا مؤخرًا إضافة إلى آلاف المدنيين من دون أي محاولة واضحة من قوات الحلفاء للتدخل. وحدهم الإيطاليون في الجنوب هم من بذلوا بعض الجهد للسيطرة على الأقليات وحماية السكان المسلمين(182).

سادس وثلاثون: مؤتمرات السلام

عندما بدأ مؤتمر باريس للسلام في الانعقاد في كانون الثاني/ يناير 1919، وُضعت خطط مختلفة لتقسيم ما تبقى من الدولة العثمانية، كان يصاحب ذلك فقط صراع مصالح بين المنتصرين بدلًا من مراعاة الحقوق الوطنية للمنهزمين، الأمر الذي أخّر التسوية. لم تكن هناك خلافات رئيسية بين المندوبين البريطانيين والفرنسيين كثيرًا حول المنطقة التركية، بل على الأراضي العربية. فبريطانيا، التي تحدث عنها آنذاك لورنس، أرادت إرضاء مطالب القومية العربية عمومًا على حساب المناطق السورية التي خُصصت في الأصل لفرنسا، وأصرت الأخيرة على حصتها لتحتفظ بمكانتها التقليدية في بلاد الشام. وقد جاء الأمير فيصل إلى مؤتمر السلام بصفته الممثل العربي الرئيسي، حيث أصر على الاعتراف الكامل بالحقوق القومية العربية والوفاء بالوعود التي قُطعت للعرب أثناء الحرب. وعندما زار إنكلترا وفرنسا قبل مجيئه إلى المؤتمر، عَلِم بمناهضة الفرنسيين، وللحصول على الدعم البريطاني وَقَّع اتفاقية مع الصهاينة (3 كانون الثاني/ يناير 1919) رحب بموجبها بهجرة اليهود إلى فلسطين وتأسيس الوطن القومي لليهود الذي تصوره وعد بلفور، لكن بشرط أن يكون ذلك فقط في إطار دولة عربية تصير مستقلة بالكامل. وجاء ممثلو الحركة الصهيونية إلى باريس للحصول على اعتراف دولي بوعد بلفور من خلال إدراجه في معاهدات السلام وأيضًا لمنع إنشاء دولة عربية في فلسطين، مفضلين بدلًا من ذلك السيطرة البريطانية، التي شعروا أنهم يستطيعون في ظلها تأسيس الوطن الذي تصوروه.

لم تدخل اليونان الحرب إلا في اللحظة الأخيرة، مقابل وعود الحلفاء، والتي كانت محدودة بسبب المصالح الإيطالية في جنوب غرب الأناضول ومصالح

(182) T. C. Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Harp Tarihi Vesikaları Dergisi*, Ankara, 18 vols., 68 issues, 1510 documents, 1951-1969, no. 4 (June 3, 1953), nos. 64, 65, 68, 69, 71, 77, 83; Ali Fuat Türkgeldi, *Görüp Işittiklerim* (Ankara: 1949), vol. 1. p. 188.

بريطانيا في اسطنبول. مع ذلك، ذهب رئيس الوزراء اليوناني اللامع فينيزيلوس إلى باريس يطالب باحتلال إزمير وجزء كبير من جنوب غرب الأناضول بسبب الارتباط التاريخي الطويل بين الشواطئ الشرقية والغربية لبحر إيجة وأيضًا إمكانية تنميتهما الاقتصادية معًا. أيدت بريطانيا المطالب اليونانية بسبب المشاعر القوية المعادية للمسلمين في الداخل، والتي كان يؤيدها تمامًا رئيس الوزراء ديفيد لويد جورج، وكذلك لرغبتها في أن تكون هناك دولة صديقة تسيطر على بحر إيجة لمواجهة أي تحرك روسي محتمل في المستقبل. وطالب الأرمن بالاستقلال الكامل لدولتهم، التي ستمتد من البحر الأسود إلى البحر المتوسط، كمكافأة لهم على "قرون طويلة من المعاناة"، إضافة إلى مساعدتهم للحلفاء، وخصوصًا الروس[183]. وعلى الرغم من المبالغة في هذه المطالب، تمكن الأرمن من الحصول على الدعم البريطاني، مرة أخرى على أمل الحفاظ على دولة تابعة صديقة في شرق الأناضول لتحقيق أملهم القديم في إقامة حائط صد دائم أمام التوسع الروسي إلى البحر المتوسط من هذا الاتجاه. لكن سرعان ما تحول الدعم المبكر الذي تم تلقيه من فرنسا في هذه المسألة إلى العداء، عندما تم التوسع في هذه المطالبات لتشمل المناطق التي تحتلها فرنسا في قيليقية. كما وضعت الوفود العربية تلك الأراضي نفسها في اعتبارها من أجل دولتهم المستقلة. وتنازع الأكراد والجورجيون والآذريون على أجزاء أخرى يطالب بها الأرمن، إلى جانب الأتراك الذين كان لديهم أغلبية كبيرة من السكان في المنطقة بأكملها. وطالبت إيران بمناطق القوقاز التي فقدتها لمصلحة روسيا خلال القرن التاسع عشر، بما في ذلك أرمينية وجزء كبير من المنطقة الكردية في الجنوب الشرقي. وسعت جمهورية أذربيجان إلى المناطق الجنوبية حيث تفليس ويريفان وكذلك باكو وحتى باطوم وقارص[184]. وبينما استمرت المناقشات، سعت الوفود الأرمنية للحصول على دعم الحلفاء لخطة تمنع عودة أي أتراك أو أكراد إلى شرق الأناضول، واستبدالهم باللاجئين الأرمن، وذلك لخلق أغلبية أرمنية. وبينما استمرت بريطانيا وحلفاؤها في التعبير عن التعاطف صراحة، فقد تخلوا في الواقع عن اهتمامهم بإرضاء هذه الطموحات الواسعة.

(183) M. Gilbert, *Winston S. Churchill*, vol. 4: *1916-1922* (London: 1975), pp. 472-489; Hovannisian, *The Republic*, vol. 1, pp. 276-283.

(184) Hovannisian, *The Republic*, vol. 1, pp. 283-291.

إذّاك، أصبح موقف الولايات المتحدة حاسمًا؛ إذ إنها لم تشارك في معاهدات زمن الحرب وكانت غير ملتزمة بها، كما أوضح الرئيس ولسون في مبادئه الأربعة عشر. وكان إصراره على تقرير المصير يتعارض مع كل المطالب التي تم طرحها في مؤتمر السلام، باستثناء مطالب العرب والأتراك فقط. لذلك شن الأرمن في الولايات المتحدة حملة واسعة النطاق لإجبار الرئيس على التخلي عن مبادئه ودعم قضيتهم في المؤتمر. بدأ لويد جورج في فكرة استبدال أي التزام كان على بريطانيا لمساعدة الأرمن، بحمل الولايات المتحدة على تولي الانتداب على الولايات المتنازع عليها أو على كل الأناضول، واقترح ذلك رسميًا في منتصف أيار/ مايو، تمامًا كما قرر مجلس العشرة نظام انتداب على الولايات العربية للسلطنة. وردًّا على ذلك، أرسل ولسون لجنتي تحقيق إلى الشرق الأوسط، إحداهما إلى الشام تحت قيادة هنري كينغ (Henry C. King)، رئيس كلية أوبرلين (Oberlin)، وتشارلز كرين (Charles Crane)، مؤسس شركة رائدة في صناعة أعمال السباكة ودورات المياه، والأخرى إلى الأناضول تحت إشراف الجنرال جيمس هاربورد (James G. Harbord). قامت لجنة كينغ-كرين بجولة في سوريا وفلسطين في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 1919، وخَلُصَت إلى أن جميع السكان العرب تقريبًا يريدون دولة عربية مستقلة وموحدة، بما في ذلك لبنان، لكن إذا تعذر تحقيق الاستقلال الكامل، فإنهم يفضلون انتدابًا تديره الولايات المتحدة أو بريطانيا العظمى، مع معارضة شديدة لفرنسا باستثناء عدد قليل من الجماعات المؤيدة لها في لبنان. وقد عَبَّروا جميعًا عن معارضتهم الشديدة لتأسيس وطن يهودي من أي نوع في وسطهم. وطالبت وفود من العراق بالاستقلال فقط، ولم تبد أي تفضيل لانتداب معين. لذلك أوصت اللجنة بانتداب أميركي على سوريا، أو انتداب بريطاني بصورة أخرى، ما من شأنه أن يؤسس أيضًا حكمًا انتدابيًا على العراق، بينما سيكون كلاهما مملكتين عربيتين دستوريتين. وعارضت إقامة دولة يهودية في فلسطين، وأوصت بدلًا من ذلك بأن تصبح جزءًا من دولةٍ سوريةٍ موحدة، مع تدويل الأماكن المقدسة. وقامت لجنة هاربورد بجولة في الأناضول في الصيف نفسه، فوجد تقريرها الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر 1919 أن معظم سكانها هم بالفعل أتراك، وأوصت أنه في ضوء مطالبات الأقلية يكون هناك انتداب واحد على المنطقة بأكملها، بما في ذلك القوقاز، لتوفير الوحدة السياسية

والاقتصادية وتسهيل أي تسوية قد يُتفق عليها. مع ذلك، لم يكن ولسون في وضع يسمح له بضم الولايات المتحدة إلى عصبة الأمم، ناهيك بتحمل مثل هذا العبء، وبالتالي أُسقطت هذه الخطة[185].

جرى التوقيع على معظم المعاهدات النهائية المتعلقة بالأراضي العثمانية السابقة في عام 1919 وأوائل عام 1920. ونصت معاهدة سان جيرمان (16 تموز/ يوليو 1920) على تفكيك الإمبراطورية النمساوية-المجرية وتسليم مناطقها السلافية المتبقية إلى الاتحاد الجديد بين الصرب والكروات والسلوفينيين، والذي سرعان ما نما ليصبح مملكة يوغسلافيا. وتم تفكيك بلغاريا بموجب معاهدة نويي (Neuilly) (27 تشرين الثاني/ نوفمبر)، حيث انتقلت مقاطعاتها الغربية إلى يوغسلافيا بينما ذهبت تلك الموجودة في جبال رودوبي وامتداد ساحل بحر إيجة إلى اليونان. وتم تعويض بلغاريا جزئيًا بالأراضي العثمانية الواقعة شمال أدرنة، وسُمح لها بالحفاظ على أسطول تجاري في البحر الأسود مع حرية الوصول إلى البحر المتوسط عبر المضائق. وبموجب معاهدة تريانون (4 حزيران/ يونيو 1920) اضطرت المجر إلى التنازل عن ترانسيلفانيا ومعظم البانات لرومانيا. وتم التعامل مع الأجزاء العربية من الدولة العثمانية من خلال مؤتمر عُقد في سان ريمو، حيث تم التوصل إلى اتفاقات بشأن الانتدابات، ولم يُراعَ سوى جزء من المطالب العربية المحلية. وقد ذهبت سورية إلى فرنسا كما اتُفق من قبل، بينما حصلت بريطانيا على أراضيها في فلسطين والعراق. وتقرر أن تكون الانتدابات مؤقتة، وأن تعمل على أن توفر لأبناء هذه البلدان التدريب الذي سيمكنهم في نهاية المطاف من تحقيق الاستقلال الكامل. وقد تم دمج وعد بلفور في الانتداب البريطاني على فلسطين، وبالتالي تم تلبية التطلعات الصهيونية. وجرى التأكيد على حصة فرنسا في نفط الموصل، ومنحها الحق في إنشاء خط أنابيب عبر العراق وسوريا إلى الإسكندرونة حتى تتمكن من شحن نفطها إلى أوروبا. وهكذا أرسيت أسس العنف والاضطرابات التي عصفت بالعالم العربي حتى نال استقلاله الكامل بعد الحرب العالمية الثانية. مع ذلك، فقد تأخرت المعاهدة النهائية مع الدولة العثمانية بسبب الخلافات بين الحلفاء والنزاعات بين الأقليات

---

(185) ثمة عرض كامل للتدخل الأميركي في:
Harry N. Howard, *Turkey, the Straits, and U.S. Policy* (Baltimore/London: 1974), pp. 51-129.

التي على ما يبدو لم يكن بالإمكان التوفيق بينها. وتقرر أخيرًا توقيعها فقط في آب/أغسطس 1920 في سيفر، لكن الأحداث في الأناضول في غضون ذلك جردتها من أي قيمة عملية.

سابع وثلاثون: ردة الفعل التركية

أثار حدثا احتلال الحلفاء أراضي الدولة العثمانية والتسوية في باريس، ردات فعل واسعة داخل الحكومة والمجتمع العثمانيين. فقد شعر كثير من العثمانيين أن الحل الوحيد هو التعاون مع الحلفاء، وخصوصًا البريطانيين، باعتباره الأمل الوحيد للتوصل إلى نوع من التفاهم يُبقي شيئًا ما للأتراك. ضمت هذه المجموعة السلطان وحيد الدين وحكومة اسطنبول التي قادها بشكل أساسي الصدر الأعظم توفيق باشا (11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 - 3 آذار/ مارس 1919، 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1920 - 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922)، وصِهر السلطان الداماد فريد باشا (4 آذار/ مارس - 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1919، 5 نيسان/ أبريل - 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1920)، وعلي رضا باشا (2 تشرين الأول/ أكتوبر 1919 - 3 آذار/ مارس 1920)، وصالح خلوصي باشا (8 آذار/ مارس - 2 نيسان 1920)، الذين تعاونوا بشكل كامل مع سلطات الاحتلال، وسجنوا كل من ذكرت تقارير المندوبين الساميين ومرؤوسيهم أن عليهم جرائم، بحق أو بغير حق. وفرّ طلعت وجمال وأنور على متن سفينة شحن ألمانية (2 تشرين الثاني/ نوفمبر)، وحُلّت جمعية الاتحاد والترقي وصودرت ممتلكاتها. ومكانها، جرى إحياء حزب الحرية والائتلاف تحت قيادة الداماد فريد، حيث كان سياسيوه سعداء بالانتقام أخيرًا من الاتحاد والترقي؛ فأعلن أنه قد تمت هزيمة الاتحاد والترقي وليس الأمة التركية، وخَلُصَ إلى أنه الحزب الوحيد الذي يمتلك قاعدة واسعة بما يكفي للحُكم ولإعادة بناء الأمة. لكن سرعان ما طفت على السطح انقسامات ما قبل الحرب بين المحافظين والمعتدلين مرة أخرى. وعندما تمكن الفريق الأول من السيطرة، بدأ الفريق الثاني، بمن فيهم معظم القوميين، في التطلع نحو الحركة القومية الجديدة التي - كما سنرى - كانت قد بدأت توها النشوء في الأناضول[186].

(186) Walter Weiker, *Political Tutelage and Democracy in Turkey: The Free Party and Its Aftermath* (Leiden: 1973), p. 43.

في غضون ذلك، انضم أعضاء الاتحاد والترقي المتبقون إلى مجموعات سياسية عدة جديدة. وشكل أعضاؤها البرلمانيون حزب التجدد (تجدد فرقة سى/ Teceddüt Fırkası)، الذي تبنى سياسة علمانية وقومية. وتضمنت هذه المجموعة العديد من الرجال الذين ارتقوا في ما بعد كشخصيات قومية بارزة، مثل الصحافي يونس نادي، وتوفيق رشدي آراس، وزير الخارجية في ما بعد، والمؤرخ شمس الدين كُنالطاي، رئيس الوزراء بين عامي 1949 و1950. وعلى الرغم من أن الحزب تنصل من أي علاقة مباشرة مع الاتحاد والترقي، إلا أنه حاول الاستيلاء على العديد من الفروع المحلية للأخيرة مع توسعه في الأناضول، وفي هذه العملية وضع قادته في مركز يتابعون من خلاله القضية القومية بمجرد قمع حركتهم في اسطنبول[187]. فرع آخر من الاتحاد والترقي كان حزب الشعب العثماني المُحب للحرية (عثمانلى حريت برور اوام فرقه سى/ Osmanlı Hürriyetperver Avam Fırkası)، الذي طور سياساته الاجتماعية والاقتصادية الليبرالية مع التأكيد على السيادة الشعبية واستمرار السلطنة من النوع الدستوري الذي تمت تجربته بشكل أو بآخر قبل الحرب. وحاول توحيد جميع الجماعات السياسية العثمانية في مواجهة الاحتلال الأجنبي، لكن مطالبة الكثيرين بإخراج جميع أعضاء الاتحاد والترقي الناشطين من صفوفه وعدم التعاون بين مختلف العناصر أدى إلى انهياره[188].

جاءت محاولة أخرى للاتحاد السياسي من المؤتمر الوطني (مِلّى قونكره/ Milli Kongre)، الذي نظمته مجموعة بقيادة عبد الرحمن شريف بك، مؤرخ البلاط الأخير، والدكتور عزت، وهو طبيب عيون في اسطنبول كان رئيسًا لجمعية التربية والتعليم الوطنية (مِلّى تعليم وتربيه جمعيتى/ Milli Talim ve Terbiye Cemiyeti)، التي حاولت نشر مُثُل القومية التركية بين الجماهير خلال الفترة الأخيرة من حكم الأتراك الشباب. لم يكن حزبًا في حد ذاته، فقد عقد المؤتمر الوطني سلسلة اجتماعات لمندوبين من جميع المجموعات السياسية الرئيسية في العاصمة، في محاولة للتوفيق بين وجهات نظرها، وعمل كمتحدث باسم الأتراك المهزومين، وحشد المعارضة الشعبية للتسوية السلمية الوشيكة. وعلى الرغم من فشل الحركة، فإنها أدت وظيفة مهمة من خلال

(187) Tunaya, *Türkiyede*, pp. 412-414; Weiker, p. 42.

(188) Tunaya, *Türkiyede*, pp. 406-407; Weiker, pp. 41-42.

تركيز الرأي العام التركي على المشكلة المباشرة وهي احتلال العدو، وبناء التأييد للحركة القومية التي ظهرت في النهاية في الأناضول[189].

وفي مواجهة إعادة إحياء جمعية الاتحاد والترقي وانتشار الجماعات السياسية المعارضة للتسوية السلمية واحتلال الحلفاء، حل السلطان البرلمان في النهاية (21 كانون الأول/ ديسمبر 1918) لحرمانهم من الاجتماع وتمكين الحكومة من إصدار الأحكام من خلال المراسيم من دون الحاجة إلى المشورة الشعبية[190].

تجدر الإشارة إلى أنه في حين انخرط حزب الاتحاد والترقي في الطموحات العسكرية والقومية لأنور ورفاقه، فقد ظهر كحزب ليبرالي ودفع بعدد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية خلال الحرب. أما الآن فقد تم حل هذا بشكل منظم، حيث أصبح تحالف الحكومة مع المحتلين غطاءً للرجعية. لقد تم مضاعفة الضرائب التي كان على الفقراء تَحَمُّل أكبر قدر منها، ثم ثلاثة أضعاف، ثم تضاعفت مرة أخرى لتزويد الحكومة بالأموال اللازمة، بينما ظل الأغنياء بمنأى عن المساس إلى حد بعيد. وفُرضت رقابة صارمة للحد من ردات الفعل على سياسات الحكومة وكذلك سياسات المحتلين[191]. وتم حل الهيئات الوطنية للجيش والبحرية ونقل أصولها إلى وزارة الحرب[192]. وأُلغي قانون الأسرة الجديد[193]، وعاد العلماء إلى السلطة. وتم نقل السيطرة على المدارس والمحاكم الدينية إلى شيخ الإسلام[194]. وأعيد تنظيم جامعة اسطنبول لكبح جماح الطلاب "مثيري الشغب"[195]. ومُنحت المحاكم الدينية وظائفها وإجراءاتها الأصلية وتقييد المحاكم العلمانية[196]. وجرى التشدد في قانون الجمعيات للسيطرة على كل من عارض النظام[197]. وألغيت لجنة

---

(189) Tunaya, *Türkiyede*, pp. 417-420; Weiker, p. 43.

(190) *Düstur: Tertib-i Sani*, vol. 11, p. 72; Bayar, vol. 5, pp. 1435-1458, 1544-1545.

(191) *Düstur: Tertib-i Sani*, vol. 11, pp. 117-119.

(192) Ibid., vol. 11, pp. 124, 183.

(193) Ibid., vol. 11, pp. 299-300.

(194) Ibid., vol. 11, pp. 351-352; vol. 12, pp. 69-70.

(195) Ibid., vol. 11, pp. 401-409.

(196) Ibid., vol. 12, pp. 128-132.

(197) Ibid., vol. 12, p. 280.

الإصلاح المالي[198]، واقتصرت رغبة الحلفاء في معاقبة الأتراك الشباب على ما يسمى بجرائم النظام السابق، وذلك باعتقال أشخاص مثل الصدر الأعظم السابق سعيد حليم، إلى جانب شخصيات تمثل صفوة الحياة الفكرية العثمانية، من أمثال ضياء كوك ألب وفؤاد كوبريلي وحسين جاهد، الذين أُعلن تورطهم في "المذابح"، وأُرسلوا للاحتجاز في مالطة أوائل عام 1920.

دعم الحكومةَ عددٌ من المجموعات السياسية التي توحدت أساسًا من خلال معارضتها للاتحاد والترقي والرغبة في بذل قصارى الجهد في ظل الاحتلال، وأهمها حزب الصُّلح والسلامة العثماني (صُلح وسلامت عثمانيه فرقه سى/ Sulh ve Selâmet-i Osmaniye Fırkası)، الذي أسسه في عام 1919 نائب أماسيا السابق إبراهيم حقي باشا والعديد من العلماء، وجمعية أصدقاء إنكلترا (إنكليز محبلر جمعيتى/ Ingiliz Muhibler Cemiyeti)[199]. وقد كان هناك آخرون شعروا أن التعاون مع الحلفاء ما هو إلا شر لا بد منه، وأن العثمانيين اضطروا إلى الاعتماد على تطبيق مبادئ ولسون من أجل البقاء؛ وقد شكل هؤلاء العديد من المجموعات المؤيدة لخطط الاتحاد والترقي الاجتماعية والاقتصادية القديمة، بما في ذلك لجنة السلامة العامة (سلامت عامه هيئتى/ Selamet-i Amme Heyeti)، وجمعية مبادئ ولسون، والتي ضمت عددًا من الكتّاب العثمانيين الليبراليين من بينهم خالدة أديب، التي من خلال بعض عملها السابق في كلية روبرت كانت أقرب إلى البريطانيين من معظم زملائها، وبالتالي نجت من النفي؛ وكذلك رفيق خالد (كوراي) وجلال نوري وحسين عوني ويونس نادي وأحمد أمين يالمان؛ وحزب الوحدة الوطنية (وحدت مِلّيه هيئتى/ Vahdet-i Milliye Heyeti) الذي أسسه وقاده الزعيم التركي الشاب القديم أحمد رضا. اقترب أعضاء هذه المجموعات من ضباط الحلفاء، وشرحوا الحالة التركية، وحاولوا عمومًا الحصول على حقوق تقرير المصير عينها التي مُنحت للشعوب غير التركية في السلطنة السابقة. لكن في مواجهة عداء الحكومة لأفكارهم السياسية الليبرالية وعداء المحتلين لتراثهم الإسلامي، سرعان ما اضطروا إلى الانضمام إلى الجماعات الأكثر راديكالية التي تطالب بالتحرك لإنقاذ الأتراك من مضطهديهم[200].

---

(198) Ibid., vol. 12, p. 435.

(199) Bayar, vol. 7, pp. 2179-2217, 2384-2390.

(200) Ibid., vol. 5, pp. 1440-1443; vol. 6, pp. 1865-1890.

الفصل الخامس

حرب الاستقلال التركية (1918-1923)

كان الأتراك هم القوة الوحيدة من قوى المحور القادرة على أن تُسقِط على الفور التسويات الانتقامية الذي فرضها الحلفاء في أعقاب الحرب العالمية الأولى. ولأن مصطفى كمال هو الذي قاد المقاومة التركية في النهاية إلى النجاح، فقد افتُرض مدة طويلة أنه هو الذي أنشأها أيضًا. لقد قام في الواقع بما لم يقم به أي شخص لإقامة الجمهورية التركية على أنقاض الدولة العثمانية، لكنه أنجز ذلك من خلال الجمع بين عناصر المقاومة التي ظهرت بالفعل. فقد نَسَّق جهودهم وعَبَّر عن أهدافهم وجسّد طموحاتهم وقادهم إلى النصر.

أولًا: قوى المقاومة الوطنية

ظهرت المقاومة منذ الأيام الأولى للاحتلال بينما كان مصطفى كمال في قيليقية. جاء ذلك في البداية من داخل حكومة اسطنبول نفسها، حيث نظم العديد من المسؤولين جمعية سرية هي جمعية قره قول بعد مدة وجيزة من الهدنة، واستخدموا مراكزهم للتصدي لمطالب الحلفاء، وكذلك لإرسال أسلحة وذخيرة إلى الأناضول. وحُمِّلت قوارب صغيرة في العاصمة في جنح الظلام وإرسالها إلى بحر إيجة والبحر الأسود لتسليم حمولاتها الثمينة[1]. هناك أدلة كثيرة على أن طلعت باشا نفسه حفز حركات المقاومة الأولى في تراقيا قبل فراره من البلاد، وأن المقاومة في اسطنبول تم تنظيمها

---

(1) Samih Nafiz Kansu, *Iki Devrin Perde Arkası* (Istanbul: 1957), pp. 217-221; Tarık Z. Tunaya, *Türkiyede Siyasi Partiler, 1859-1952* (Istanbul: 1952), pp. 520-533.

داخل وزارة الخارجية[2]. وعندما عاد مصطفى كمال وكاظم قره بكر وضباط قياديون آخرون إلى اسطنبول للاحتجاج على أوامر التسريح، استقبلهم السلطان والآخرون بحرارة وعُيِّنوا في مناصب مهمة في المناطق التي بقيت تحت السلطة العثمانية المباشرة، حيث كانوا قادرين على قيادة المعارضة تقريبًا تحت أعين الحلفاء. ومع انتشار الحراك في الريف، بذل العديد من مسؤولي اسطنبول كل ما في وسعهم لإخفائه عن سلطات الاحتلال إلى أن فات الأوان[3].

في أي حال، لم يكن بإمكان الأعضاء المتعاطفين في السلطة المركزية أن يفعلوا شيئًا من دون المشاركة النشطة لجماهير الشعب التركي. لقد ظهر مرة أخرى في الصدارة ذلك التقليد الشرق أوسطي القديم المتمثل في المساعدة الذاتية وتنظيم المجتمع للحُكم والدفاع عن نفسه في ظل غياب حكومة فعلية. جاءت المقاومة المنظمة أولًا في المناطق المهددة بشكل أكبر من الاحتلال الأجنبي أو الأقليات، حيث نشأت جمعيات الدفاع عن حقوق الأتراك للدفاع عن المصالح المحلية. في البداية حاولوا إقناع سلطات الاحتلال بأن مناطقهم هي في الواقع أرض تركية، وأن فَرض حُكم أجنبي من شأنه أن ينتهك حقوق الإنسان خاصتهم. وعندما تم تجاهل مثل هذه الادعاءات، تولوا السلطة المحلية ونظموا قوات المقاومة الخاصة بهم، والتي أصبحت معروفة في التاريخ التركي باسم القوات الوطنية (قواى مِلّيه/ Kuvayi Milliye). وبدءًا من فرق حرب العصابات المتجولة إلى الميليشيات المتطوعة النظامية الملحقة باللجان السياسية المحلية، كانت القوات الوطنية شديدة التنوع؛ فهي لم تشتمل فقط على الجنود لكن أيضًا على الموظفين المدنيين وملاك الأراضي ورجال الأعمال والحرفيين والزعماء الدينيين والفلاحين والبدو وقطاع الطرق وأعضاء الاتحاد والترقي وكذلك الأحزاب السياسية القديمة الأخرى، والنساء والأطفال؛ جميعهم اتحدوا في ردة الفعل على الاحتلال وصمموا على التحرر[4].

(2) Sabahettin Selek, *Milli Mücadele, Anadolu Ihtilâli*, 2 vols. (Ankara: 1963-1965), vol. 1, p. 82; T. Bıyıklıoğlu, *Trakyada Milli Mücadele*, 2 vols. (Ankara: 1955-1956), vol. 1, p. 124; Rifat Mevlanazade, *Türk Inkilâbının Içyüzü* (Aleppo: 1929).

(3) Celal Bayar, *Ben De Yazdım*, 8 vols. (Istanbul: 1965-1972), vol. 5, pp. 1572-1582.

(4) Midilli Ahmet, *Türk Istiklâl Harbinin Başında Milli Mücadele* (Ankara: 1928); Bayar, vol. 7, pp. 2368-2383.

كان الحزب الشيوعي التركي يدعم بقوة حركة المقاومة في هذه الأيام الأولى، حيث أُسِّس أولًا بين الأسرى العثمانيين لدى الروس، وقد حضر بعضهم إلى مؤتمر عموم الروس لأسرى الحرب الدوليين الذي عقده البلاشفة في موسكو في نيسان/ أبريل 1919، وفي وقت لاحق شكلوا مؤتمرهم الخاص للاشتراكيين الأتراك الراديكاليين في المدينة نفسها في 25 تموز/ يوليو، على الرغم من احتجاجات السفير العثماني هناك في ذلك الوقت. كان زعيم الشيوعيين الأتراك مصطفى صوفي، وهو مفكر تركي كان قد هرب إلى روسيا القيصرية من شرطة الأتراك الشباب قبل الحرب بوقت قصير[5]. لقد استند نشاطهم في تركيا بعد الحرب بشكل أساسي إلى ردات الفعل على استخدام الحلفاء لاسطنبول والمضائق لإرسال السفن والرجال والأسلحة إلى جنوب روسيا لدعم معارضي البلاشفة، على الرغم من أن هذا بالطبع تبعه رغبة استغلال الفوضى في تركيا لإقامة نظام شيوعي هناك. وفي أواخر عام 1919، أنشأ البلاشفة المكتب المركزي للمنظمات الشيوعية لشعوب الشرق تحت السلطة الشيوعية الدولية، حيث نشر مصطفى صوفي مواد دعائية باللغة التركية في صحيفة يومية تسمى **يني دنيا** (*Yeni Dünya*) (العالم الجديد)، كانت تُطبع لبعض الوقت في القرم بعد جلاء الفرنسيين ثم صارت تُطبع في باكو بعد أيار/ مايو 1920. وقد ادعى الروس في ما بعد أن آلاف الشيوعيين العثمانيين انضموا إلى النضال الوطني، لكن هذا لا يتوافق مع الأدلة التي تشير أنه في أحسن الأحوال كان هناك في الأناضول "مجموعة صغيرة من العمال السريين، سجناء أتراك سابقين في روسيا، لم تكن كبيرة بشكل خاص، لكنها عملت بشكل مكثف للغاية"[6]. وبحلول نهاية عام 1920، كان الحزب الشيوعي الذي ينتمي إليه صوفي يضم 200 عضو فقط في تركيا، موجودين بشكل رئيسي في اسطنبول، وميناء استخراج الفحم في زونغولداق (على البحر الأسود)، وطرابزون، والقوقاز. مع ذلك، قدم البلاشفة دعمًا دعائيًا عامًا لحركة المقاومة التركية على أمل أن يخفف ذلك عنهم على الأقل بعضًا من ضغط الحلفاء في الجنوب.

---

(5) Tunaya, pp. 358-361; Ahmed Bedevi Kuran, *Osmanlı Imparatorluğunda Inkilâp Hareketleri ve Milli Mücadele* (Istanbul: 1956), pp. 548-550.

كان كوران Kuran منفيًا تركيًا آخر في موسكو في ذلك الوقت.

Ilhan E. Darendelioğlu, *Türkiye'de Komünist Hareketleri, 1910-1973* (Ankara: 1973).

(6) E. H. Carr, *The Bolshevik Revolution, 1917-1923* (London: 1952), vol. 3, p. 299.

ثانيًا: بدايات حرب الاستقلال

بدأت حركة المقاومة تتطور إلى حرب كاملة من أجل الاستقلال عندما أُرسل أحد أقرب المساعدين لمصطفى كمال في الجيش، هو علي فؤاد جبصوي، لقيادة الفيلق العشرين من الجيش في أنقرة في آذار/ مارس 1919، حيث بدأ في إرسال عملاء لتنسيق قوات الدفاع الوطني في الجوار. وفي 13 نيسان/ أبريل، غادر كاظم قره بكر - بطل الفتوحات السابقة في القوقاز - اسطنبول على متن قارب لتولي قيادة الفيلق الخامس عشر من الجيش في أرضروم، والمسؤول أيضًا عن ولايتَي فان وطرابزون، بنية إثارة المقاومة بين صفوف جنود وسكان المنطقة تحت قيادته(7). بعد مدة وجيزة من وصوله أعلن أنه سيعمل على تحرير الأناضول من حكم العدو واستعادة قارص وأردهان وباطوم والأجزاء التركية من القوقاز(8). تولى قيادة قوة كان لا يزال لديها حوالى 18,000 رجل، وكانت وظيفته الأولى هي الحصول على العتاد الحربي الذي كان البريطانيون يستعدون لشحنه إلى اسطنبول(9). وعندما سمع أن البريطانيين قد سلموا قارص إلى الجمهورية الأرمنية الجديدة، وأنها تعد قوة جديدة لغزو الأناضول، انضم إلى جمعية الدفاع عن حقوق المقاطعات الشرقية وتعهد بالنضال حتى النهاية للحفاظ على الأناضول أرضًا تركية(10).

جاءت الخطوة التالية في 5 أيار/ مايو 1919، عندما تقرر تعيين مصطفى كمال - أعظم بطل عسكري عثماني خرج من الحرب - مفتشًا عامًا للجيش التاسع، الذي يغطي الكثير من شرق وشمال وسط الأناضول من مركزه في سامسون على البحر الأسود(11). كانت تعليماته تتمثل في إعادة النظام والأمن، وجمع الأسلحة والذخيرة التي تخلت عنها القوات العثمانية، ومنع المقاومة المنظمة ضد الحكومة، وهو بالضبط ما كان الحلفاء يضغطون على حكومة اسطنبول القيام به. لكن لمباشرة

---

(7) Kâzım Karabekir, *Istiklâl Harbimiz* (Istanbul: 1960), vol. 1, pp. 2-9, 16-17.

(8) Ibid., pp. 19-23.

(9) Alfred Rawlinson, *Adventures in the Near East 1918-1922* (London/New York: 1923); Karabekir, pp. 161-162.

(10) May 30, 1919; Karabekir, pp. 31, 48, 65, 78; Richard G. Hovannisian, *The Republic of Armenia*, vol. I: *The First Year, 1918-1919* (Berkeley; Los Angeles: 1971), pp. 426-428.

(11) Tevfik Bıyıkhoğlu, *Atatürk Anadolu'da (1919-1921)* (Ankara: 1959), pp. 47-48; T. C. Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Harp Tarihi Vesikaları Dergisi*, Ankara, 18 vols., 68 issues, 1510 documents, 1951-1969, no. 1; *Tarih Vesikaları*, nos. 1-18 (Ankara: 1943-1961), 11/12, p. 402.

ذلك، لم يُكلَّف بقيادة الجيش فحسب، بل أيضًا جميع الموظفين المدنيين في المنطقة[12]. مع هذه السلطة الواسعة، بدا من الواضح تمامًا أنه كان ينوي القيام بأكثر من مجرد جمع الأسلحة. لقد قيل أن تقلده لهذا المنصب كان مجرد مصادفة، وأن الحلفاء والحكومة كانوا حريصين على إخراجه من اسطنبول بسبب معارضته الصاخبة لاتفاقية الهدنة، وأنه قد وقع الاختيار على هذه الوظيفة لأنها كانت شاغرة في ذلك الوقت. وأشار آخرون إلى أن خصومه رتبوا له هذه المهمة على افتراض أنه سيفشل وستتحطم سمعته. لكن في الواقع، كان يبدو من الواضح أنه قد أُرسل لأن رؤساءه في وزارة الحرب، وربما الصدر الأعظم والسلطان، كانوا يتوقعون منه تنظيم المقاومة[13]. ومهما كان السبب، فقد تم حثه على مغادرة اسطنبول على الفور قبل أن يعرف الحلفاء بتعيينه أو بتعليماته، وقد فعل ذلك.

ثالثًا: الغزو اليوناني

أعقب تكليف مصطفى كمال في الأناضول - تقريبًا على الفور - ذلك الحدث الذي أدى أكثر من أي حدث آخر إلى إثارة حرب الاستقلال التركية، وهو الغزو اليوناني للأناضول. مع معارضة الولايات المتحدة وإيطاليا للجهود البريطانية والفرنسية في مؤتمر السلام لمنح الأراضي الواقعة حول إزمير لليونان، أرسل فينيزيلوس حملة عسكرية لأخذ ما يريد، وحصل على موافقة مسبقة من لويد جورج وكليمنصو، وكذلك في اللحظة الأخيرة من ولسون، الذي كان يأمل في إحباط طموحات إيطاليا الإمبريالية لتكون النتيجة بالتالي "تقرير المصير". تم العثور على المبرر القانوني لعمليات الإنزال في المادة السابعة من هدنة موندروس، والتي سمحت للحلفاء "باحتلال أي نقاط استراتيجية في حالة حدوث أي تهديد لأمن الحلفاء". وكانت المقاومة الوطنية هي الذريعة، ولم يكن فينيزيلوس بحاجة إلى أي إقناع لاستخدامها. وفي 14 أيار/ مايو 1919، جلب أسطول من السفن الحربية البريطانية والأميركية والفرنسية كتيبة يونانية كاملة إلى ميناء إزمير؛ هبطت

---

(12) T. C. Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, September 1952, nos. 3-6; Bıyıkhoğlu, *Atatürk Anadolu'da*, pp. 42-46; Selek, vol. 1, pp. 172-180.

(13) Bıyıkhoğlu, *Atatürk Anadolu'da*, p. 43; Lord Kinross, *Atatürk: A Biography of Mustafa Kemal, Father of Modern Turkey* (New York/London, 1965), pp. 149-153, 156-157; T. C. Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, September 1952, n. 6.

في اليوم التالي وسط استقبال حافل من السكان اليونانيين المحليين، يصاحبه قرع أجراس الكنائس، وتقبيل القساوسة للجنود، وركوع الرجال والنساء على ركبهم أمام "محرريهم". وأعقب الإنزال مذبحة عامة للسكان الأتراك. وجاب الغوغاء اليونانيون الشوارع والطرقات، لينهبوا ويقتلوا ولتعتقل سلطات التحالف من أفلت من الأتراك. في باريس، اتفقت القوى العظمى على إقرار انتداب يوناني على إزمير ومحيطها، ودُفعت المنطقة الإيطالية إلى الجنوب. احتجت حكومة اسطنبول، لكن من دون جدوى. وبدأ الجيش اليوناني بالتحرك داخل الأناضول، مُدمرًا ومغتصبًا أينما ذهب، وقد اغتنم السكان اليونانيون المحليون الفرصة للمشاركة في المذابح. وبحلول نهاية تموز/ يوليو، تغلب اليونانيون على قوات الدفاع التركية المحلية وسيطروا على وديان مندريس الأكبر والأصغر، وهو ما كان تقدم أكبر بكثير مما كان يقصده الحلفاء في الأصل. وعند هذه المرحلة، توقف الهجوم، إلى حد ما بسبب إصرار الحلفاء، لكن أيضًا بسبب الحاجة إلى دعم تلك الغزوات غير المتوقعة قبل شن هجوم جديد(14).

رابعًا: المرحلة الأولى من حرب الاستقلال (أيار/ مايو 1919 - آذار/ مارس 1920)

مرت حرب الاستقلال التركية بعدة مراحل بارزة. بدأت الأولى مع وصول كمال إلى سامسون في 19 أيار/ مايو 1919، واستمرت لمدة عام تقريبًا. وخلال هذه الفترة، كان همه الأساسي هو استخدام منصبه كمفتش عام إضافة إلى مكانته الخاصة لإحراز القبول العام لقيادته. بعد مدة وجيزة من وصوله، أُخبر بقصص الفظائع اليونانية الرهيبة، ليس في الجنوب الغربي فحسب، بل حول طرابزون أيضًا، حيث توقع أنصار دولة بنطس اليونانية وصول الجيش اليوناني، فقاموا هم أيضًا بارتكاب مذابح لإخراج السكان الأتراك(15). مع ذلك، كان كمال لا يزال مجرد مفتش. وكان للجماعات الوطنية في المنطقة قادتها، وهم بالتأكيد لم يعترفوا بسلطته. وإذا كان لأحد أن يبحث عن قيادة، فقد كان هناك كاظم قره بكر في أرضروم أو علي فؤاد

---

(14) Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl Harbi*, 6 vols. (Ankara: 1962-1968), II/2, pp. 120-124; Bayar, vol. 6, pp. 1768-1818, 1903-2046; vol. 7, pp. 2253-2263; vol. 8, pp. 2474-2567.

(15) Bayar, vol. 5, pp. 1457-1465; vol. 8, pp. 2581-2589, 2752-2755.

جبصوي في أنقرة. لكن مع الثقة بالنفس التي جعلته قائدًا عظيمًا في غاليبولي وفي الشام ومرؤوسًا صعبًا لكل من الأتراك الشباب والألمان، سرعان ما بدأ يتصرف كما لو كان بالفعل هو القائد الذي سيُخرج الأتراك من أحلك أوقاتهم. وبحلول نهاية أيار/ مايو، كان قد كتب بالفعل إلى قوى المقاومة المحلية والولاة لاقتراح طرق يمكن أن يقاوموا بها اليونانيين[16]، وانتقد الصدر الأعظم لعدم بذل المزيد من الجهد لتحقيق هذه الغاية[17]. وحذر الضباط البريطانيين في سامسون من أن الأتراك لن يتسامحوا أبدًا مع الاحتلال الأجنبي وأرسل خطابًا سريًا إلى قادة الفيلق الخاضع لسلطته، أكد فيه على الحاجة إلى تكوين قوة شعبية لحرب العصابات إلى أن يصير من الممكن استخدام جيش نظامي للدفاع. وسرعان ما غادر سامسون، حيث كان تحت إشراف بريطاني وثيق، لينتقل إلى الداخل حيث لم يكن من المرجح أن يتم القبض عليه. وعلى الرغم من أن كمال لم يَبدُ أنه قد أجرى تنسيقًا مباشرًا مع قره بكر أثناء وجودهما في اسطنبول، إلا أنه حصل الآن على موافقة الأخير على العمل المشترك وكذلك الأخبار السارة بأنه لم يُسَلِّم بعد أسلحة قواته إلى البريطانيين[18]. وبتشجيع من ذلك، سافر كمال عبر الشرق لنشر رسالته بين القادة والحكام المحليين ورؤساء البلديات وقوات المقاومة المحلية، مع تقدم اليونان إلى مندريس لتقوية عزمه وفعله[19]. وعندما عَلِمَ البريطانيون أخيرًا بما كان يفعله، دفعوا حكومة اسطنبول إلى إقالته وأمروا جميع المسؤولين في الأناضول بالامتناع عن قبول توجيهاته (23 حزيران/ يونيو). لكن حرصًا على عدم تعريض الصدر الأعظم لمزيد من الإحراج، استقال مصطفى كمال ببساطة من مهمته، ما جعله متمردًا بشكل رسمي على الرغم من استمرار تعاونه الوثيق مع بعض المسؤولين في اسطنبول.

---

(16) T. C. Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Harp Tarihi*, no. 4, June 1953, doc. 64-65, 69, 71, 77; no. 5, September 1955, no. 92.

(17) Mustafa Kemal Atatürk, *Atatürk'ün Tamim, Telgraf ve Beyannameleri* (Ankara: 1964), pp. 23-24, (المجلّد الرابع من المدخل السابق).

(18) Karabekir, pp. 35-36, 43; F. Kandemir, *Milli Mücadele başlangıcında Mustafa Kemal arkadaşları ve karşısındakiler* (Istanbul: 1964), pp. 35-36.

(19) *Mustafa Kemal, A Speech Delivered by Ghazi Mustapha Kemal, President of the Turkish Republic, October 1927* (Leipzig: 1929), pp. 28-30.

خامسًا: بروتوكول أماسيا

كان مصطفى كمال قد بدأ بالفعل في بناء قاعدة دعم جديدة لتحل محل السلطة المستمدة من منصبه الرسمي. في 19 حزيران/ يونيو 1919، التقى في أماسيا ببعض الرجال الذين سينضمون إليه في قيادة الحركة الوطنية: رؤوف أورباي، وزير البحرية السابق والمندوب العثماني إلى موندروس؛ وعلي فؤاد جبصوي، القائد في أنقرة؛ ورأفت بلي، الذي كان قائدًا على فيالق عدة بالقرب من سامسون. وفي 21 حزيران/ يونيو وَقَّع الثلاثة بروتوكول أماسيا، وبعد ذلك بوقت قصير وافق عليه كاظم قره بكر، حيث أصبح بشكل أو بآخر بمثابة الدعوة الأولى لحركة وطنية ضد الاحتلال. وقد كانت الرسالة بسيطة:

1. وحدة الوطن واستقلاله في خطر.

2. حكومة اسطنبول غير قادرة على القيام بمسؤولياتها.

3. لن يتحقق الاستقلال الوطني إلا من خلال جهد الأمة وتصميمها.

4. لا بد من تشكيل لجنة وطنية بعيدة عن أي تأثير وسيطرة خارجية، تستعرض الوضع الوطني وتجعل العالم على اطلاع برغبة الناس في العدالة.

5. تقرر عقد مؤتمر وطني على الفور في سيواس، المكان الأكثر أمانًا في الأناضول.

6. يجب إرسال ثلاثة ممثلين على الفور عن كل ولاية إلى مؤتمر سيواس.

7. يجب أن يبقى هذا الموضوع سرًّا وطنيًا، استعدادًا لكل الاحتمالات[20].

كما كَاتَبَ كمال عددًا من الشخصيات البارزة في اسطنبول يدعوهم للانضمام إلى النضال الوطني، مضيفًا: "من الآن فصاعدًا ما عادت اسطنبول تحكم الأناضول، بل سيتعيّن عليها اتباعها". وهكذا جعل الأتراك على قلب واحد إزاء الأحداث التي كان من شأنها أن تتبع ذلك[21].

---

(20) Suna Kili, *Kemalism* (Istanbul: 1969); *Mustafa Kemal*, pp. 30-34; Mustafa Kemal Atatürk, *Nutuk*, 3 vols. (Ankara: 1960-1961), vol. 1, pp. 30-34.

(21) Bayar, vol. 8, pp. 2595-2602; Atatürk, *Nutuk*, vol. 1, p. 35; vol. 3, pp. 916-917.

بينما تحرك كمال للحصول على الدعم الوطني، عمل أيضًا للحصول على المساعدة الممكنة من الخارج. لقد قام قَبْل اجتماع أماسيا مباشرة، وأثناء وجوده في حوزه، بلقاء وفد بلشفي برئاسة الكولونيل سيمين بوديني (Semen Budenny)، الذي عرض الأسلحة والذخيرة على أمل وقف التوسع الأرمني في القوقاز وكذلك منع وصول الحلفاء إلى جنوب روسيا عبر البحر الأسود. كما حث بوديني كمال على قبول الأيديولوجيا الشيوعية لتركيا الجديدة، لكن الأخير قال إن مثل هذه المسائل يجب تأجيلها حتى تحقيق الاستقلال التركي. وهكذا أُرسيت أسس المساعدة التي كان لها أن تصير ذات أهمية قصوى بمجرد تنظيم الحركة الوطنية.

سادسًا: مؤتمر أرضروم (23 تموز/ يوليو - 7 آب/ أغسطس 1919)

رتّبت جمعية الدفاع عن حقوق شرق الأناضول، حتى قَبْل الدعوة إلى مؤتمر سيواس، اجتماعًا إقليميًا كان من شأنه الانعقاد في تموز/ يوليو في أرضروم ردًّا على زيادة تهديد العدوان الأرمني في الشرق، حضره كمال أيضًا، واستغله للحصول على الدعم من كاظم قره بكر وغيره من القادة الوطنيين المحليين. أمرت حكومة اسطنبول كاظم باعتقال كمال، لكن كاظم رفض معلنًا بذلك تمرده وكذلك قبوله لقيادة كمال[22]. على الرغم من أن حماية المقاطعات الشرقية كانت الشغل الشاغل للإعلان الذي وُضع في مؤتمر أرضروم، فقد أصبح في الواقع أساسًا للاتفاق الوطني الذي أعقب ذلك. وحدد قرارها المكون من عشر نقاط المبادئ التي من أجلها يجب أن تُخاض حرب الاستقلال ويتحقق الانتصار فيها:

1. تعتبر ولاية طرابزون، ومنطقة سامسون، وولايات أرضروم وسيواس وديار بكر وألازيغ وفان وبدليس، والتي تسمى أحيانًا "الولايات الست"، وحدة متكاملة لا يمكن فصل بعضها عن بعض أو عن الأراضي العثمانية لأي سبب.

2. من أجل الحفاظ على وحدة الدولة العثمانية واستقلالنا الوطني ولحماية السلطنة والخلافة، من الضروري أن تتولى القوى الوطنية المسؤولية وأن يتم الاعتراف بالسيادة الوطنية.

(22) Bayar, vol. 8, pp. 2632-2656, 2760-2763.

3. بما أن كل احتلال وتَدَخُّل سيتم اعتباره من أجل إنشاء دولتين يونانية وأرمنية، فإن مبدأ الدفاع والمقاومة الموحد سيكون هو المقرر. ولن يُسمح بمنح امتيازات جديدة للمسيحيين بطريقة تغير السيطرة السياسية والتوازن الاجتماعي.

4. في حال اضطرت السلطة المركزية، تحت ضغط خارجي، إلى التخلي عن أي جزء من الأراضي، فإننا سنتخذ التدابير والقرارات التي تخولنا الدفاع عن حقوقنا الوطنية وكذلك السلطنة والخلافة.

5. نعيد التأكيد على الحقوق القانونية لغير المسلمين الذين نتشارك معهم في وطننا، كما هو موضح في قوانين الدولة العثمانية. وتعتبر حماية ممتلكاتهم وحياتهم وشرفهم من بين المبادئ الأساسية لممارساتنا الدينية وتقاليدنا القومية ومبادئنا القانونية، وقد تم تأكيد هذه السياسة بإجماع الحاضرين في المؤتمر.

6. ندعو إلى قرار يقوم على الحق والعدل، قرار يحترم حقوقنا التاريخية والثقافية والدينية، ويرفض تمامًا نظرية تقسيم الأراضي وفصل الشعوب التي تقع داخل الحدود التي أقرتها الهدنة التي وقعها الحلفاء في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1918، وفي شرق الأناضول وكذلك في مناطق أخرى تسكنها أغلبية مسلمة ويهيمن عليها المسلمون ثقافيًا واقتصاديًا.

7. يجل شعبنا أوجه التطور الإنسانية والتقدمية ويحترمها، ويقدر ظروفنا واحتياجاتنا العلمية والصناعية والاقتصادية. لذلك، في حالة الحفاظ على الاستقلال الداخلي والخارجي لشعبنا ودولتنا، وسلامة أراضي بلدنا، فإننا نقبل بكل سرور المساعدة العلمية والصناعية والاقتصادية من كل دولة لن ترعى التوجهات الإمبريالية تجاه بلدنا، والتي تحترم مبادئ الاستقلال السياسي كما هو موضح في المادة السادسة. ومن أجل الحفاظ على الإنسانية والسلام ننتظر التوقيع العاجل لسلام يرتكز على هذه الشروط الإنسانية العادلة التي نعتبرها بمثابة هدفنا الوطني الكبير.

8. في هذه الفترة التاريخية التي تُقَرِّر فيها الأمم مصيرها، من الضروري أن تخضع حكومتنا المركزية للإرادة الوطنية. وكما أوضحت الأحداث الماضية ونتائجها، فإن القرارات الحكومية التي لا تستند إلى الإرادة الوطنية لن تكون شرعية بالنسبة إلى الشعب ولن تحترمها الدول الأجنبية. نتيجة ذلك، قبل أن تُجبر الأمة على تولي الأمور بنفسها للبحث عن علاج لمعاناتها، يجب على حكومتنا المركزية أن تمضي من دون تأخير في دعوة الجمعية الوطنية إلى الانعقاد وعرض كافة القرارات التي يتعين اتخاذها في ما يتعلق بمصير الأمة والوطن.

9. "جمعية الدفاع عن حقوق شرق الأناضول" (شرقى اناضولى مدافعاى حقوق جمعيتى/ Şarki Anadolu Müdafaa-i Hukuk Cemiyeti) هي اتحاد الجمعيات التي وُلدت من رحم المعاناة والنكبات التي مرت بها أرضنا. وهي بعيدة تمامًا عن المصالح الحزبية. ويُعتبر جميع المواطنين المسلمين أعضاء طبيعيون في هذه الجمعية.

10. ستعمل هيئة تمثيلية (هيئت تمثيليه) يختارها المؤتمر لتأسيس الوحدة الوطنية على جميع المستويات من القرية إلى الولاية[23].

هكذا كان كمال ورفاقه في تلك المرحلة لا يزالون يُصَرِّحون بأنهم يعملون للحفاظ على الأمة العثمانية؛ وأن جميع الرعايا مسلمين وغير مسلمين لهم حقوق متساوية؛ وأنه منذ أن وَقَعَت الحكومة في اسطنبول تحت سيطرة المحتلين، صارت الحركة الوطنية في الأناضول هي من تتحمل عبء حماية حقوق الأمة؛ لكن كل هذا كان لا يزال يتم دعمًا للخليفة السلطان ولتحريره وحماية الولايات الشرقية على وجه الخصوص.

بعد ذلك بوقت قصير، عُقد مؤتمر محلي في ألاشهر (16-25 آب/ أغسطس 1919) حتى تتمكن هيئات الدفاع المحلية أيضًا من إعلان دعمها للحركة الوطنية: "إن هدف المؤتمر المكون من إخوة اتحدوا ضد الخطر على الأمة هو توحيد الحركة الوطنية وإبعاد العدو تمامًا"[24]. وضع هذا نمط المؤتمرات المحلية الأخرى التي أعقبت، وأظهر الدعم العام للحركة التي صار يقودها إذاك بشكل واضح مصطفى كمال.

سابعًا: مؤتمر سيواس (4-11 أيلول/ سبتمبر 1919)

افتتح مصطفى كمال المؤتمر الوطني في سيواس بمجرد وصول لجنة هاربورد إلى اسطنبول[25]. وجاء المندوبون من جميع أنحاء البلاد وليس من الشرق فحسب،

(23) Mahmut Goloğlu, *Erzurum Kongresi* (Ankara: 1968), pp. 201-203; Bayar, vol. 8, pp. 2670-2681, 2764-2778.

(24) Şerafettin Turan, *Balıkesir ve Alaşehir Kongreleri ve Hacim Muhittin Çartıklı'nın Kuvayı Millîye Hatıraları* (Istanbul: 1967), pp. 44, 161, 212; Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/1, p. 21; Bayar, vol. 8, pp. 2718-2736.

(25) يُنظر أعلاه ص 575-577.

بما في ذلك تراقيا البعيدة. وتحولت القرارات التي تم تبنيها في أرضروم إلى مطالب وطنية، وتغير اسم المنظمة إلى جمعية الدفاع عن حقوق ومصالح الأناضول والروملي. وأعيد تأكيد القرارات التي تم تبنيها في أرضروم مع إضافات طفيفة، مثل بند أضيف إلى المادة الثالثة، ينص على أن تشكيل دولة يونانية مستقلة على جبهات آيدين ومانيسا وبالق أسير أمر غير مقبول. ومن حيث الروح والمضمون، عزز مؤتمر سيواس بشكل أساسي الموقف المتخذ في مؤتمر أرضروم[26].

بعد مؤتمر سيواس، دخل القوميون في فترة بينية غريبة؛ إذ إنهم لم يقطعوا العلاقات بعد مع اسطنبول، بل قاموا بجمع قواهم السياسية والعسكرية معًا في حركة كانت تنذر حتمًا بانقسام ما. في 22 و23 أيلول/ سبتمبر، حضرت لجنة تحقيق أميركية بقيادة الجنرال هاربورد إلى سيواس والتقت كمال، وحصلت على تأكيدات كاملة بأن الأناضول هي بالفعل أرض تركية وأنه لن يُسمح بأي انتداب أو يتم قبوله. وشُكِّلت لجان إضافية للدفاع عن حقوق الأتراك لتركيز أنشطة الحركة، لا سيما في قونية وبورصة وأماكن أخرى في الغرب. وفي مواجهة المقاومة الوطنية المتزايدة، استقال الداماد فريد من منصب الصدر الأعظم ليحل محله علي رضا باشا (2 تشرين الأول/ أكتوبر 1919)، لكن يبدو أن الأخير تعاون مع كمال ورفاقه أكثر من القادة السابقين. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1919، أرسل وزير البحرية صالح باشا، للتفاوض مع كمال للوصول إلى نوع من الاتفاق حول الأهداف الوطنية، مع وعد من حكومة اسطنبول بالتعاون مع القوميين في المقابل. وجرت المفاوضات في أماسيا في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1919، ما قاد إلى بروتوكول أماسيا الثاني. طُلب من الحكومة الموافقة بشكل أساسي على جميع قرارات مؤتمري أرضروم وسيواس والاعتراف بشرعية جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروملي، والوعد كذلك بعدم عقد الدورة التالية لمجلس النواب في اسطنبول حتى يتم التحرر من الهيمنة الأجنبية؛ وعدم التنازل للأعداء عن الأقاليم التي يسكنها الأتراك، وعدم قبول أي

---

(26) Mahmut Gologlu, *Sivas Kongresi* (Ankara: 1969), pp. 232-234;

يُمكن إيجاد الترجمة الإنكليزية في:

E. G. Mears, *Modern Turkey: A Politico-Economic Interpretation with Selected Chapters by Representative Authorities* (New York: 1924), pp. 624-627; *Tarih Vesikaları*, I/1 (June 1941).

انتداب، وحفظ سلامة الوطن التركي الأم واستقلاله؛ وعدم منح غير المسلمين أي امتيازات قد تقوض السيادة الوطنية والتوازن الاجتماعي؛ ولا يُرسَل سوى المندوبين الذين توافق عليهم اللجنة التمثيلية القومية إلى أي مؤتمر سلام مع قوى الحلفاء[27]. لكن صالح باشا لم يتمكن في النهاية من إقناع الحكومة في اسطنبول بالتصديق على الاتفاقية. وأعلن علي رضا في ما بعد أن الانتخابات ستُجرى بالفعل لمجلس النواب الجديد، لكنه سينعقد في اسطنبول في كانون الثاني/ يناير التالي، وهو انتهاك واضح لبروتوكول أماسيا.

أعقبت ذلك الانتخابات؛ لكن نظرًا إلى أن معظم الأناضول وتراقيا كانت في الواقع تحت سيطرة القوميين، كان من المحتم أن يُنتخَب أعضاؤهم، مع اختيار مصطفى كمال نفسه نائبًا عن أرضروم. وبالتالي استوعبت حكومة اسطنبول - بشكل ما - الحركة الوطنية في البرلمان تحت أعين الحلفاء؛ حتى أنها ذهبت إلى حد إعلان أن كمال لم يُطرد بالفعل من الجيش لكنه استقال فقط، واستعاد جميع أوسمته ورتبته كذلك (29 كانون الأول/ ديسمبر).

مع تقدم سير الانتخابات، تشجع القوميون إلى حد بعيد من تقرير لجنة هاربورد، الذي وصلهم في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 1919. بينما كان يوصي ذلك التقرير بانتداب أميركي، اقترح أن يتحكم الأتراك في جميع الإيرادات وأن تتوقف السيطرة الأجنبية على الشؤون المالية لتركيا، بما في ذلك لجنة الديون العمومية؛ ويتعين على جميع البلدان التي كانت تشكل الممتلكات العثمانية السابقة أن تشارك بحصة معقولة من الأوراق المالية والمديونيات الأجنبية والالتزامات التعويضية للسلطنة؛ ويجب أن يكون هناك إلغاء كامل لجميع الاتفاقيات التجارية القائمة، وخصوصًا الامتيازات البغيضة؛ ويجب على جميع الحكومات والقوات الأجنبية الجلاء عن البلاد. لقد كان، في الواقع، انتصارًا جزئيًا للقوميين، ولم يتبق سوى إحباط التوصية بإقامة انتداب[28].

---

(27) Kili, pp. 15-16; Atatürk, *Nutuk*, vol. 1, p. 243; Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/2, p. 62; Selek, vol. 1, p. 310.

(28) Mears, pp. 631-633; *New York Times*, 18/10/1919.

ثامنًا: البرلمان العثماني الأخير

في الواقع لم يكن يتوقع كمال أن يقبل الحلفاء تقرير هاربورد أو أن يحترموا حصانته البرلمانية إذا ذهب إلى اسطنبول. من ثم أقام في الأناضول، ونقل مركز اللجنة التمثيلية من أرضروم إلى أنقرة حتى يتمكن من لقاء أكبر عدد ممكن من النواب الذين من شأنهم السفر إلى اسطنبول لحضور البرلمان والبقاء على اتصال بهم أثناء اجتماعهم. كما أسس صحيفة **حاكميه مِليه** (السيادة الوطنية)، للتحدث باسم الحركة في كلٍ من تركيا والعالم الخارجي (10 كانون الثاني/ يناير 1920).

اجتمع آخر مجلس نواب عثماني في اسطنبول اعتبارًا من 12 كانون الثاني/ يناير 1920. وبعد إلقاء خطاب السلطان، قُرئت برقية ترحيب من مصطفى كمال باسم اللجنة التمثيلية، ما يظهر ادعاءها بأنها الحكومة الشرعية لتركيا. بدأ البريطانيون يشعرون بأن هناك احتيال ما عليهم، وأن حكومة اسطنبول - في الواقع - لم تفعل ما في وسعها لقمع القوميين، فأقالوا وزير الحرب ورئيس هيئة الأركان. ذهب المنصب الأخير إلى فوزي چقمق (1876-1950)، وهو ضابط مؤهل ومحافظ نسبيًا، كان معروفًا بأنه أحد القادة الميدانيين الأكثر كفاءة في الجيش، والذي سرعان ما أصبح هو نفسه أحد القادة العسكريين الرئيسيين للحركة الوطنية. وفي 28 كانون الثاني/ يناير اجتمع النواب سرًّا، حيث قُدمت مقترحات لانتخاب مصطفى كمال رئيسًا لمجلس النواب، لكن أُرجئ ذلك بسبب علمهم المؤكد أن البريطانيين سوف يؤجلون انعقاد هذا المجلس قبل أن يتمكن من فعل ما كان مخططًا له، أي قبول إعلان مؤتمر سيواس. وقد تم ذلك في 17 شباط/ فبراير باسم الميثاق الوطني (ميثاق مِلّي/ Misak-ı Milli)، وبالتالي أقره البرلمان نفسه باعتباره يُعَبّر عن إرادة الشعب التركي لاستعادة الوحدة الوطنية الكاملة والاستقلال:

> يقر أعضاء مجلس النواب العثماني ويؤكدون أنه لا يمكن ضمان استقلال الدولة ومستقبل الأمة إلا من خلال الاحترام الكامل للمبادئ التالية، والتي تمثل أقصى قدر من التضحية التي يجب القيام بها لتحقيق العدالة والسلام الدائم، وأن استمرار وجود مجتمع وسلطنة عثمانية مستقرين يكون مستحيلاً بعيدًا من هذه المبادئ:
>
> 1. يجب تحديد مصير تلك الأجزاء من الأراضي العثمانية الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي والتي يسكنها أغلبية عربية وقت توقيع الهدنة في 30 تشرين الأول/ أكتوبر

1918، من خلال استفتاء عام لجميع السكان. كل هذه الأراضي التي تسكنها أغلبية عثمانية مسلمة، التي تشترك في الدين والعرق والطموحات، ومُشَبَّعة بمشاعر الاحترام المتبادل والاهتمام والتفاني، تشكل وحدة لا تتجزأ.

2. نقبل عمل استفتاء جديد في ما يخص مسألة السناجق الثلاثة [قارص وأردهان وباطوم] التي قررت التصويت العام الانضمام إلى البلد الأم عندما تم تحريرها لأول مرة [من الاحتلال الروسي].

3. بالنسبة إلى الوضع القانوني لتراقيا الغربية، الذي أُقِرّ وفقًا لمعاهدة السلام الموقعة مع تركيا، يجب أيضًا تحديده وفقًا للتصويت الحر للسكان.

4. يجب حماية مدينة اسطنبول، مقر الخلافة الإسلامية والسلطنة العثمانية والحكومة، وكذلك بحر مرمرة من أي خطر. وطالما تم الالتزام بهذا المبدأ، يجب احترام أي قرار نتوصل إليه بالاشتراك بيننا وبين الدول الأخرى بشأن استخدام مضائق البحر الأسود والبحر المتوسط لأغراض التجارة والاتصال.

5. يجب أن نؤكد ونضمن حقوق الأقليات على النحو المتفق عليه في المعاهدات المبرمة بين قوى الحلفاء وأعدائهم وبعض شركائهم، بشرط أن تتمتع الأقليات المسلمة في البلدان المجاورة بالحقوق نفسها.

6. مثل أي دولة، من أجل تأمين إدارة أكثر فاعلية وتنظيمًا تمكننا من تطوير شؤوننا السياسية والقضائية والمالية، نحتاج كذلك إلى الاستقلال الكامل والسيادة كشرط أساسي لاستمرار حياتنا ووجودنا. لذلك نحن نعارض القيود التي تضر بتطورنا السياسي والقضائي والمالي. وتُحدَّد شروط تسوية ديوننا [الخارجية] بالمثل، بما لا يتعارض مع هذه المبادئ(29).

غضبت السلطات البريطانية بالطبع. كان قد تم تقديم الانتخابات والبرلمان إليهم كوسيلة لإظهار الدعم الوطني لحكومة اسطنبول، لكن بدلًا من ذلك، دعم البرلمان

(29) Hakkı Tarık Us, *Meclis-i Mebusan, 1293/1877 Zabıt Ceridesi*, 2 vols. (Istanbul: 1940-1954), 4 devre 11 inikad, 17 Şubat 1336/17 February 1920, p. 114;
Mahmut Gologlu, *Üçüncü Meşrutiyet, 1920* (Ankara: 1970), pp. 80-81;

الترجمة الإنكليزية في:

Mears, pp. 629-631; *New York Times*, 1/10/1922;

يُنظر أيضًا:

Bıyıklıoğlu, *Trakyada*, vol. 1, p. 195; Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/2, pp. 95, 100, II/6, kp. IV, 15; Ahmet Emin (Yalman), *Turkey in the World War* (New Haven/London: 1930), pp. 276-277; Kili, pp. 224-225.

المنتخب شعبيًا ذلك الرجل الذي اعتبروه الشرير الرئيسي في ذلك الوقت، وهو مصطفى كمال.

كان الرد سريعًا. أدان علي رضا رسميًا المقاومة الوطنية، وبدأ في إرسال الأموال إلى الأناضول لتشجيع تنظيم العصابات لمعارضتها[30]. بعد ذلك بوقت قصير، قامت ثورة كبرى بقيادة زعيم العصابة الشركسي أحمد أنزافور[31]، وبدعم من البريطانيين بالأسلحة والمال للاستيلاء على المنطقة شمال بالق أسير[32]. ضغط الحلفاء على علي رضا لاعتقال كبار المتعاطفين مع القوميين في اسطنبول وإدانة كمال ورفاقه، وعندما رفض أجبروه على الاستقالة (3 آذار/ مارس 1920)، واستبدلوه بذلك الطيع صالح خلوصي باشا. وهكذا انقلب ثقل الحكومة بالكامل ضد القوميين لأول مرة. وفي 15 آذار/ مارس 1920، اعتُقل 150 شخصًا من كبار موظفي الخدمة المدنية وضباط الجيش في اسطنبول وسُلّموا إلى الحلفاء لاعتقالهم في مالطة، وكان من بينهم معظم أعضاء منظمة قره قول التي تفككت في حينه[33]. وفي اليوم التالي، أُعلنت الأحكام العرفية في اسطنبول، واستُبدلت الشرطة العثمانية بقوات الحلفاء في السيطرة على المدينة، ودخلت الشرطة مجلس النواب واعتقلت بعض قادته، ليتم حله بعد ذلك في 18 آذار/ مارس[34]. استُبدلت حكومة صالح باشا بأخرى يرأسها الداماد فريد باشا مرة أخرى (5 نيسان/ أبريل)، والذي صمم إذاك على تنفيذ رغبة الحلفاء بقمع القوميين. حتى شيخ الإسلام، عبد الله أفندي دري زاده، أعلن أن كمالًا وجميع رفاقه كفار يجب إطلاق النار عليهم على الفور[35]. بعد ذلك بوقت قصير، حُكم عليهم أيضًا بالإعدام غيابيًا من مجلس خاص للأحكام العرفية (ديوان حرب عُرفي/ Divan-ı Harb-i Örfi) أنشئ في اسطنبول، ما مهد الطريق لحرب أهلية مكتملة العناصر.

---

(30) *Documents on British Foreign Policy, 1919-1939* (London: 1972), First Series, XVII, pp. 59-60.

(31) يُنظر أدناه ص 604-606.

(32) Atatürk, *Nutuk*, vol. 2, p. 443; Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/2, p. 41; vol. 6, p. 27.

(33) Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/6 kp. IV, p. 16; Ali Fuat Türkgeldi, *Görüp Işittiklerim* (Ankara: 1951), p. 259.

(34) Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/2, pp. 97, 101; II/6, kp. IV, 16; Kemali Söylemezoğlu, *Başımıza gelenler* (Istanbul: 1939), p. 197; Mazhar Müfit Kansu, *Erzurum'dan ölümüne kadar Atatürk'le beraber* (Ankara: 1966), vol. 1, p. 553; Mears, p. 631.

(35) Söylemezoğlu, p. 216; Ahmet Hilmi Kalaç, *Kendi Kitabım* (Istanbul: 1960), p. 169.

تاسعًا: المرحلة الثانية من حرب الاستقلال (مارس 1920 - آذار/ مارس 1922)

افتتحت الإجراءات القوية التي اتخذتها حكومة اسطنبول ضد القوميين، مرحلة جديدة بارزة في حرب الاستقلال التركية. فلأول مرة زعم القوميون بأن لهم الحق الوحيد في حكم الشعب التركي، وأعلن مصطفى كمال أن اللجنة التمثيلية في أنقرة هي الحكومة الشرعية الوحيدة لتركيا، وأمر جميع المسؤولين المدنيين والعسكريين بطاعتها بدلًا من حكومة اسطنبول، لأن الأخيرة صارت تحت سيطرة الحلفاء بالكامل[36]. وللتأكد من أن الجميع كانوا لا يزالون على عِلم بأنه لا يزال يقاتل باسم السلطان لإنقاذه من الحلفاء، ناشد كمال العالم الإسلامي بأسره طالبًا المساعدة ضد الكفار (17 آذار/ مارس)[37]. ووُضعت خطط لتنظيم برلمان وحكومة جديدة في أنقرة، وطُلب من السلطان قبول سلطتها[38]. وانتقل طوفان من المؤيدين من اسطنبول إلى أنقرة قبيل انطلاق حملة اعتقالات قام بها الحلفاء، كان من بينهم خالدة أديب وزوجها عدنان أديوار وعصمت إينونو، وأهم أصدقاء كمال في وزارة الحرب، والرئيس الأخير لمجلس النواب جلال الدين عارف. وكان لتخلي الأخير عن العاصمة أهمية كبيرة. وبصفته رئيسًا منتخبًا بشكل قانوني لآخر برلمان عثماني تمثيلي، فإن ادعاءه بأنه قد حُلّ بشكل غير قانوني في انتهاك واضح للدستور، مكّن كمال من تولي السلطات الحكومية الكاملة لنظام أنقرة. وفي 19 آذار/ مارس 1920، أعلن أن الأمة التركية تؤسس برلمانها في أنقرة تحت اسم المجلس الوطني الكبير (بويوك مِلت مجلسى)[39]. وانضم حوالى 100 عضو من برلمان اسطنبول تمكنوا من الفرار من الحلفاء إلى 190 نائبًا انتخبتهم في جميع أنحاء البلاد مجموعاتُ المقاومة الوطنية. وفي 23 نيسان/ أبريل 1920، اجتمع المجلس الجديد لأول مرة، ما جعل مصطفى كمال أول رئيس له، وعصمت إينونو، الذي كان آنذاك نائبًا من

(36) Atatürk, *Nutuk*, vol. 1, pp. 417-419; Kansu, *Erzurum'dan*, p. 556; Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/2, p. 101; Ahmet Emin Yalman, *Yakın Tarihte Gördüklerim ve Geçirdiklerim*, 4 vols. (Istanbul: [n. d.]), vol. 2, p. 54.

(37) Atatürk, *Atatürk'ün Tamim*, vol. 4, p. 258.

(38) *Documents on British*, XVII, pp. 49-50, February 7, 1921.

(39) T. C. Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Harp Tarihi*, no. 13, September 1955, doc. 337; Atatürk, *Nutuk*, vol. 1, p. 421; Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/2, p. 158; Nurettin Peker, *Istiklâl Savaşının Vesika ve Resimleri* (Istanbul: 1955), pp. 159-160.

أدرنة، رئيس هيئة الأركان العامة. وسرعان ما ظهر تصميم النظام الجديد على الثورة ضد حكومة اسطنبول وليس السلطان. وتقرر ما يلي:

1. إن تأسيس الحكومة هو أمر ضروري للغاية.

2. لا يجوز الاعتراف برئيس موقت للدولة ولا إنشاء وصاية.

3. من الأمور الأساسية الاعتراف بأن السلطة الحقيقية في البلاد هي الإرادة الوطنية التي يمثلها المجلس. ولا توجد سلطة أعلى من المجلس الوطني الكبير.

4. يتولى المجلس الوطني الكبير لتركيا المهام التنفيذية والتشريعية. ويقوم مجلس الدولة، المختار من بين أعضاء المجلس والمسؤول أمامه، بإدارة شؤون الدولة. ويكون رئيس المجلس بحكم منصبه رئيسًا لمجلس الدولة. وحالما يتحرر السلطان الخليفة من الإكراه الذي يخضع له، يحل محله في إطار النظام الدستوري على النحو الذي يحدده المجلس[40].

هكذا كان المجلس هو الحكومة الحقيقية، مع تولي مجلس الدولة الشؤون اليومية للحكومة. وتم تأجيل موعد تقرير مصير السلطنة إلى فرصة تكون ملائمة أكثر، على الأرجح بعد تحقيق الاستقلال الكامل. وشُكِّلت لجنة برلمانية لوضع الدستور.

عاشرًا: المجلس الوطني الكبير بصفته حكومة أنقرة: دستور عام 1921

أُدرج نظام جديد في أول دستور للأمة التركية، أقره المجلس في 20 كانون الثاني/ يناير 1921، باسم قانون التنظيم الأساسي (تشكيلات اساسيه قانونو/ Teşkilât-ı Esasiye Kanunu). وكانت السلطتان التنفيذية والتشريعية قد "تجلتا وتركزتا في المجلس الوطني الكبير، الذي يعتبر الممثل الوحيد والشرعي للأمة". كان من المقرر أن يدير شؤون دولة تركيا المجلسُ نفسه من خلال حكومة المجلس الوطني الكبير. وكان من شأنه، بصفته هيئة تشريعية، إصدار أو إلغاء أي قوانين، وإبرام المعاهدات، وإعلان الحرب، وما إلى ذلك. وبصفته سلطة تنفيذية، كان من شأنه إدارة "الدوائر التي تشملها حكومته من خلال الوزراء الذين يختارهم" و"يعطي توجيهات للوزراء،

(40) T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, *Zabıt Ceridesi* (Ankara: 1921-), pp. 70-79; D. E. Webster, *The Turkey of Atatürk: Social Process in The Turkish Reformation* (Philadelphia, Pa: 1939), p. 86.

ويستبدلهم إذا لزم الأمر". وكان رئيس المجلس، مصطفى كمال، بحكم منصبه رئيسًا لمجلس الوزراء، لكنه كان هو والوزراء يخضعون لتوجيهات المجلس في جميع الأمور. وأُبقي على التقسيمات التي أقرها دستور 1876 للدولة، وقسمها إلى ولايات وأقضية ونواح. أصبحت الولايات قوية ومستقلة للغاية، وتتمتع مجالسها الإدارية بالحق في "التنظيم والإدارة، وفقًا للقوانين التي أصدرها المجلس الوطني الكبير، في المسائل المتعلقة بالمؤسسات الدينية والمدارس الدينية والمدارس العامة والصحة والاقتصاد والزراعة، والأشغال العامة، والمساعدات الاجتماعية"، بينما بقيت "الشؤون السياسية الخارجية والداخلية، والمسائل المتعلقة بالشريعة، والعدالة والجيش، والعلاقات الاقتصادية الدولية، والضرائب الحكومية العامة، والمسائل المتعلقة بأكثر من ولاية" على عاتق المجلس الوطني الكبير. وتقرر أن يعيّن مديري الأقضية المجلسُ الوطني الكبير، مع خضوعهم لأوامر الحكام المحليين. وجرى تعريف النواحي على أنها "كيانات مؤسسية تتمتع بالاستقلال الذاتي في الحياة المحلية"، وتَقرر أن تحكمها مجالس إدارية منتخبة من سكانها، تعمل بشكل أساسي في الشؤون القضائية والاقتصادية والمالية المحلية. كما تقرر تجميع الولايات "حسب علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية" في مفتشيات عامة (عمومى مفتشلك/ umumi müfettişlik)، كان المسؤولون عنها "مكلفين بالحفاظ على الأمن العام عمومًا ومراقبة أعمال جميع الإدارات في مناطق التفتيش العام، مع تنظيم الشؤون المشتركة للولايات بشكل متناغم"، وبالتالي فهي في الواقع تسيطر على الولاة ومجالس الولايات تحت سلطة المجلس الوطني الكبير. ودُمجت القوات الوطنية كلها في جيش موحد بقيادة مركزية. أما تعيين الوزراء فكان يتولاه المجلس وبذلك يكونون مسؤولين أمامه. وتقرر إجراء انتخابات المجالس الوطنية والإقليمية كل عامين وأن تستمر مدة عامين، مع إمكانية تمديد الدورات لمدة عام إضافي في حالات الطوارئ. وظل دستور عام 1876، بصيغته المعدلة في عام 1909، ساري المفعول في جميع المجالات التي لم يشملها القانون الجديد[41].

(41) Suna Kili, *Turkish Constitutional Developments and Assembly Debates on the Constitutions of 1924 and 1961* (Istanbul: 1971), pp. 160-162; Şeref Gözübüyük & S. Kili (eds.), *Türk Anayasa Metinleri* (Ankara: 1947), pp. 86-87; Mustafa Kemal Atatürk, *Atatürk'ün Söylev ve Demeçleri*, 4 vols. (Ankara: 1945-1964), vol. 1, pp. 206-210.

بعد ذلك بوقت قصير، قُبل الميثاق الوطني باعتباره الهدف الأساسي للمجلس، حيث أعلن أن جميع المعاهدات أو العقود أو الالتزامات الأخرى التي وقعتها حكومة اسطنبول بعد 16 آذار/ مارس 1920 لاغية وباطلة، وبذلك احتفظ لنفسه بالحق الوحيد في إبرام الاتفاقات وإصدار القوانين باسم الشعب التركي. كما كان من حق المجلس الموافقة على تعيين الدبلوماسيين والممثلين الآخرين الذين يُرسَلون إلى الخارج، ليس لأن هذا منصوص عليه تحديدًا في الدستور، لكن لأن النقص في الموظفين الدبلوماسيين المدربين في أنقرة جعل من اللازم اختيار هؤلاء الأشخاص من بين النواب. كان أحد القوانين الأولى التي أقرتها الهيئة الجديدة هو قانون الخيانة الوطنية، الذي حكم بالإعدام على أي شخص يخون الأمة. وكان الداماد فريد ورفاقه من بين أول من طُبق عليهم ذلك القانون[42]. وهكذا أُسّست حكومة أنقرة بشكل راسخ وقُبلت سلطتها في معظم أنحاء البلاد.

اختلفت أسباب تركيز معظم السلطة في المجلس من عضو إلى آخر. أصر كمال على سيادة المجلس حتى لا يكون هناك حاجة إلى منصب تنفيذي يكون شاغله بمثابة بديل للسلطان: "الهدف الأول من كفاحنا هو إظهار أعدائنا، الذين يريدون فصل السلطنة عن الخلافة، حيث أن الإرادة الوطنية لن تسمح بذلك [...]. وبناءً عليه لا يمكن أن يكون هناك مجال لتعيين رئيس حكومة، ولو بشكل مؤقت، أو وصيًا على عرش السلطان في الأناضول، لذلك نحن مضطرون إلى تشكيل حكومة من دون رئيس حكومة"[43]. من ناحية أخرى، فَضَّل كذلك معارضو كمال في المجلس أن تكون له السيادة، لكن للحد من سلطة كمال أو إعاقتها وتمكينهم في النهاية من استبداله كزعيم للحركة الوطنية. ومهما كانت الأسباب، فإن الحرية النسبية التي انتُخب في ظلها أعضاء المجلس أدت إلى تمثيل مصالح مختلفة لم يسبق لها مثيل في الهيئات التشريعية العثمانية، فضلًا عن فرصة لتلك المصالح للتعبير وفرض نفسها. كان أعضاؤه مسؤولين حكوميين حاليين وسابقين، ومدنيين وعسكريين (40 في المئة)، وحرفيين (20 في المئة)، وملاك أراضي محليين ورجال أعمال

(42) T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, I/1, p. 145; Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/2, p. 340.

(43) Atatürk, *Atatürk'ün Söylev*, vol. 1, pp. 58-59.

أثرياء (20 في المئة)، وزعماء دينيين مسلمين (17 في المئة)[44]. كان الأعضاء يمثلون أيضًا مجموعة واسعة من الاتجاهات السياسية والاجتماعية:

> كان هناك تعارض بين العلمانية والشعور الديني، وبين التطرف والرجعية، وبين الجمهورية والملكية، وبين الطورانية والعثمانية. وكان هناك مبدأ المصلحة العرقية والوحدة في مقابل تلك الخاصة بالمجتمع الديني الإسلامي [...] كل هذه الاتجاهات التي كان بإمكانها أن تعيش في بيئتها الخاصة من دون الاتصال بالآخرين أو إيذائهم، صاروا الآن يجتمعون في المجلس، ليواجه بعضهم بعضًا يوميًا، ثم يخرج أحدهم منتصرًا[45].

خلال معظم حرب الاستقلال، تبلورت هذه الاختلافات حول قضيتين مترابطتين تتعلقان بمستقبل الأمة التركية: كيف ينبغي تنظيمها وما يجب أن تكون علاقتها بالبلاشفة الروس، الذين كانوا يقدمون المزيد من المساعدة مقابل التحرك نحو اليسار. أُطلق على الفكرتين الرئيسيتين اللتين اجتمعت حولهما الآراء "المثالية الشرقية" و"المثالية الغربية". بالنسبة إلى مؤيدي الفكرة الأولى، كان الشرق يدل على معارضة الإمبريالية الغربية التي اجتاحت السلطنة وجميع البلدان الإسلامية الأخرى، مع كون روسيا البلشفية هي النموذج لأنها حاربت الإمبريالية الغربية واستبدلت النظام القيصري بنظام ثوري جديد. وتضمنت هذه الفكرة استبدال السلطان-الخليفة بنظام جمهوري جديد قائم على السيادة والحُكم الشعبيين[46]. من ناحية أخرى، ارتبط مؤيدو المثالية الغربية ارتباطًا وثيقًا بفكرة الأتراك الشباب عن نظام دستوري قائم على أسس غربية بشكل أساسي؛ لكنهم مع ذلك أيدوا النظام العثماني القديم القائم على الخلافة السلطنة، باعتباره مُقيَّدًا يسيطر عليه الدستور، وهو ما كان بمثابة ردة فعل على مؤيدي الفكرة الشرقية إلى حد ما. وعارضوا أي إصلاحات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية جذرية إضافة إلى العلاقات الوثيقة مع السوفيات. لذلك، عارض المقترحاتِ الراديكاليةَ مؤيدو الفكرة الشرقية، مثل الانتخابات على أساس

(44) Frederick W. Frey, *The Turkish Political Elite* (Cambridge, Mass.: 1965), p. 181; T. Bıyıklıoğlu, "Birinci Türkiye Büyük Millet Meclis'inin Hukuki Statüsü ve Ihtilâlci Karakteri," *Belleten*, 24 (1960), 658n; Goloğlu, *Üçüncü Meşrutiyet*, pp. 295-303.

(45) Samet Ağaoğlu, *Kuvayı Milliye Ruhu* (Istanbul: 1944), pp. 31-32.

(46) T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, I, 11 May 1920, V, 18 November 1920, pp. 364-365; Niyazi Berkes, *The Development of Secularism in Turkey* (Montreal: 1964), pp. 438-440.

تعاوني أو حق المرأة في التصويت، على أساس أنها مقترحات بلشفية[47]. مع ذلك، ينبغي عدم المبالغة في ما يتعلق بمواقف المجموعتين، سواء مع البلاشفة أو ضدهم؛ إذ كان معظم المؤيدين للفكرة الشرقية من الوطنيين والإصلاحيين الأتراك الذين يسيرون على تقليد الأتراك الشباب، وليسوا من المتعاطفين مع الشيوعيين فحسب، كما ادعى خصومهم. وقد كان دستور عام 1921 من عملهم بشكل أساسي، وقد عَكَسَ مُثل روسو والثورة الفرنسية أكثر مما فعل النظام السوفياتي[48]. من ناحية أخرى، أراد مؤيدو الفكرة الغربية تجاهل ردة فعل الغرب على النظام القديم والتزامه المتزايد بمُثُل السيادة الشعبية. وبدلًا من ذلك، شددوا على التقاليد المَلكية وأنظمتها الاجتماعية والاقتصادية القديمة. وكان مؤيدو الفكرة الغربية مهتمين بالحفاظ على الجوانب السياسية والبنيوية للإسلام، بينما كان مؤيدو الفكرة الشرقية يحاولون إثبات أن أفكارهم متوافقة مع مبادئه الاجتماعية الأساسية. وكان رجال الدين الإسلامي على كلا الجانبين، يحافظون بين وقت وآخر على التوازن بينهما. وفي النهاية وُضعت مُثُل الجمهورية التركية من خلال تفاعل ديناميكي بينهما، وليس بانتصار أحدهما على الآخر[49]. وقد استخدم كمال الحرب لتحقيق سلطات شبه دكتاتورية، وفي إطار صياغة خطط تركيا الجديدة تبنى الخطط الراديكالية للشرقيين من دون نبرتهم البلشفية، والليبرالية الدستورية للغربيين من دون السلطنة. وقد جرى التأليف بينهما في برنامج شعبوي أُعلن في 13 أيلول/ سبتمبر 1920.

حادي عشر: الحرب الأهلية

مع استمرار عمل حكومة اسطنبول وادعائها كذلك بالولاية القضائية على البلاد بأكملها، جرى تمهيد الساحة لحرب أهلية كاملة. كان الوضع مشابهًا تمامًا للوضع في الأناضول في أوائل القرن الخامس عشر بعد هزيمة بايزيد الأول على يد تيمورلنك في معركة أنقرة؛ في كلتا الحالتين كان حُكم الأتراك تتنازع عليه السلطات الحاكمة في الأناضول وأوروبا، وتعرضت السلطنة للتهديد بالغزو الأجنبي، وكانت الأرض

(47) T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, V, pp. 368-369; XIV, p. 22.

(48) Atatürk, *Atatürk'ün Söylev*, vol. 1, p. 209.

(49) Halide Edib, *The Turkish Ordeal* (London: 1928), pp. 170-173; Halil Ibrahim Karal, "Turkish Relations with Soviet Russia During the National Liberation War of Turkey, 1918-1922," Unpublished Ph.D. dissertation, University of California, Los Angeles, 1967, pp. 160-166.

مليئة بالتمردات المحلية والعصابات. وفي كلتا الحالتين، كانت الأناضول، قلب الحياة والتقاليد التركية، هي التي ولدت المنتصر.

ردًّا على تصريحات المجلس الوطني الكبير، عَيَّنت حكومة اسطنبول مفتشها العام الاستثنائي للأناضول (اناضولى فوق العاده مفتش عمومى/ Anadolu fevkalâde müfettiş-i umumi) وجيشًا جديدًا للحماية (قواى انتظاميه/ Kuvayı Intizamiye) لفرض حقوقها ومحاربة القوميين، بمساعدة من البريطانيين، وقد شكل هذا الجيش أساسًا ما أصبح يسمى بجيش الخلافة ابتداء من عام 1920[50]. نشأت فرق أخرى تبحث عن الثروة والسلطة لنفسها بالتحالف مع إحدى الحكومتين، أحيانًا بتحريض من اليونانيين أو البريطانيين أو حتى الشيوعيين، يمثلون أحيانًا كبار ملاك الأراضي والدره بكوات الذين كانوا يسعون لاستعادة القوة. وأصبح معظمهم أكثر من مجرد قُطاع طرق، تحت أيديهم تشكيلة متنوعة من الفلاحين المجردين من أملاكهم، وتتار من القرم وآسيا الوسطى، وبدو أتراك وأكراد، مستعدين دائمًا لخوض القتال ضد من كان في السلطة. أصبحت هذه الجيوش قوية إلى حد أنه في 29 نيسان/ أبريل 1920، أصدر المجلس الوطني الكبير قانونًا يحظر "الجرائم ضد الأمة" وأنشأ محاكم الاستقلال (استقلال محكمه لرى/ Istiklâl Mahkemeleri) للمُحاكمة وتنفيذ الإعدام بشكل فوري. وقد أصبحت هذه المحاكم أداة رئيسية لحكومة أنقرة لقمع المعارضة بعد مدة طويلة من تحقيق الاستقلال نفسه[51].

كان أشهر الجيوش الخاصة العاملة في الأناضول خلال الحرب الأهلية هو الجيش الأخضر (يشيل اوردو/ Yeşil Ordu)، الذي شكل تهديدًا كبيرًا لجميع الأطراف. أُنشئ في الأصل خلال شتاء 1920 "لطرد الاحتلال والتغلغل الأوروبي الإمبريالي من آسيا". كان أعضاؤه اتحاديين سابقين، معروفين ويحظون بالاحترام لدى مصطفى كمال، بمن فيهم أمينهم العام، حقي بهيج بك، ويونس نادي، وهو صحافي مؤثر في اسطنبول، أغلق البريطانيون جريدته **يني غون** (*Yeni Gün*) [اليوم الجديد]، والذي أسس في عام 1924 الصحيفة الرائدة للجمهورية التركية، **جمهوريت** (*Cumhuriyet*)

(50) T. C. Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Harp Tarihi*, no. 11 (March 1955), doc. 271; Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/2, p. 83; vol. 6, p. 76; Bıyıkhoğlu, *Atatürk Anadolu'da*, vol. 1, pp. 58, 85; Gologlu, *Üçüncü Meşrutiyet*, p. 143.

(51) Kılıç Ali, *Istiklâl Mahkemesi hatıraları* (Istanbul: 1955).

[الجمهورية]. كان هدفه الأصلي مواجهة الدعاية الرجعية التي نشرها في الأناضول عملاء حكومة اسطنبول والحلفاء، وذلك من خلال تعميم الحركة الوطنية وحشد الفلاحين الأتراك لدعم القوات الوطنية. وعلى هذا النحو دعمه كمال، بل وشجعه أيضًا[52]. لكن في الواقع، كان للعديد من أعضائه هدف أكثر راديكالية: لقد كانوا يرغبون في الجمع بين الوحدوية والوحدة الإسلامية والاشتراكية "لتأسيس اتحاد اشتراكي في العالم الإسلامي من خلال تعديل الثورة الروسية"[53]. على هذا النحو، سرعان ما اجتذب الطرح عددًا من الجماعات المعارضة لحكومة أنقرة، من مؤيدي حكومة اسطنبول إلى الاتحاديين المناهضين للكماليين والشيوعيين المرتبطين بالأممية الثالثة. أدى ذلك بمصطفى كمال إلى إقناع حقي بهيج بحل التنظيم في أواخر عام 1921، على الرغم من أن العناصر المختلفة المناهضة للكمالية استمرت في العمل بمفردها خلال العامين التاليين[54].

كان هناك جيشان مستقلان آخران نشيطان بقيادة الشركس، كسبا معظم مؤيديهما من التتار واللاجئين الشركس الذين دفعهم الروس إلى الأناضول. كانت حركة حرب عصابات يسارية بقيادة أدهم جركس، نجحت في البداية ضد اليونانيين بالقرب من إزمير في عام 1919، ولبعض الوقت دعمت الحركة الوطنية ضد جيش الخلافة الرجعي اليميني والحركات المناهضة لأنقرة التي حفزها الأخير في منطقة شرق مرمرة عام 1920. مع ذلك، في نهاية المطاف، أصبح أدهم جركس أكثر جشعًا تجاه السكان المدنيين، مسلمين وغير مسلمين على حد سواء. تحالف مع الجيش الأخضر، ودعم أحيانًا العديد من البيانات الشيوعية التي يجري تداولها، ولم يُظهر أي اهتمام بالخضوع للسيطرة المركزية التي كانت ضرورية لنجاح الجيش القومي الجديد الذي تبنيه أنقرة. وأخيرًا، أرسل كمال قوة كبيرة دمرت جيش أدهم جركس في كانون الثاني/ يناير 1921، ما أجبره على الفرار إلى أحضان اليونانيين، وفي النهاية، إلى المنفى في إيطاليا[55].

---

(52) *Mustafa Kemal*, pp. 401-402; Edib, pp. 172-174; Ali, pp. 1-52.

(53) Yunus Nadi, *Çerkes Ethem Kuvvetlerinin Ihaneti* (Istanbul: 1955), p. 11.

(54) *Mustafa Kemal*, p. 404; Ali Fuat Cebesoy, *Millî Mücadele hâtıraları*, I (Istanbul: 1953), p. 466.

(55) Selek, vol. 1, pp. 317-319; *Mustafa Kemal*, pp. 423-466; Cemal Kutay, *Çerkez Ethem Dosyası*, 2 vols. (Istanbul: 1973); Edib, pp. 231-237; Kâzım Özalp, *Milli Mücadele, 1919-1922*, 2 vols. (Ankara: 1971-1972), vol. 1, pp. 166-170.

كانت الحركة الأكثر محافظة هي القوة التي يقودها الشركسي الآخر، أحمد أنزافور، الذي قاد بواسطة مال وسلاح أخذه من حكومة اسطنبول والبريطانيين، ثورتين رئيسيتين ضد القوميين في منطقتي بالق أسير وكونان في تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر 1919 ومرة أخرى من شباط/ فبراير إلى حزيران/ يونيو 1920. ولبعض الوقت بقيادة جيش الخلافة أيضًا، بدأت فرق أنزافور في تخريب الريف، ما دفع مصطفى كمال إلى التصدي له. وفي النهاية هزمه أدهم جركس ففرّ هاربًا في نيسان/ أبريل 1920، عندما كان الأخير لا يزال يساعد حكومة أنقرة. وأنشأ أنزافور جيشًا جديدًا، لكن القوميين هزموه وقتلوه وفرَّقوا جيشه في 15 أيار/ مايو 1920[56].

كانت أقوى حركات التمرد المحلية في مناطق بولو ويوزكات ودوزجه، وكانت هذه الأخيرة بقيادة عائلة دربجي في چاپان أوغلو، التي حاولت استعادة قوتها القديمة حتى تعقب القوميون جيشها وفرّقوه، وشُنق أعضاؤها القياديون في أماسيا في آب/ أغسطس 1920[57]. مع ذلك، استمرت هذه الحركات في إثارة المشاكل في الأناضول في العهد الجمهوري، حيث استغرق الأمر وقتًا للحد من قوة الأُسَر القديمة التي أعادت الحرب الأهلية إحياؤها.

كان هناك بعد ذلك الشيوعيون، الذين عارضهم مصطفى كمال لكنه شعر بعدم قدرته على تفريقهم لأنه كان بحاجة إلى مساعدة من الروس. وبقي مصطفى صوفي في روسيا يرسل الأدب الدعائي إلى الأناضول. وردًّا على مناشداته، تسامح كمال مع عدد من الأنشطة الشيوعية خلال عام 1920، بما في ذلك منظمة اتحادية شيوعية جديدة في أنقرة تسمى الحزب الشيوعي الشعبي التركي (تُرك خلق اشتراكيون فرقه سى/ Iştirakiyün Fırkası Türk Halk)، الذي كان له بعض الارتباط بالجيش الأخضر[58]. مكنت هذه المنظمة الشيوعيين من الظهور أمام الرأي العام في تركيا لأول مرة. إضافة إلى ذلك، في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1920، سمح كمال

(56) Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/2, p. 84; vol. 6, p. 71; Özalp, vol. 1, pp. 65-71, 108-116.

(57) Halis Asarkaya, *Ulusal Savaşta Tokat* (Ankara: 1936), p. 121.

(58) Fethi Tevetoğlu, *Türkiye'de sosyalist ve komünist faaliyetleri* (Ankara: 1967), pp. 184-190; Tunaya, p. 532.

بتشكيل حزب شيوعي تركي مستقل (تُرك كوميونست فرقه سى/ Türk Komünist Fırkası)، لكن أداره بشكل أساسي بعضُ مساعديه المقربين في المجلس(59). كان أقل نشاطًا وراديكالية بكثير من الأول، وكان أداة حكومية لتقسيم وإرباك الشيوعيين وأنصارهم. سرعان ما نشط الأول بدرجة كافية للتسبب في قمعه. وجاءت القشة الأخيرة عندما أصدر إعلانًا مشتركًا مع الجيش الأخضر وأدهم جركس بأنهم "وافقوا على برنامج الحزب البلشفي الذي أقرته الأممية الثالثة [...] وانضموا لتوحيد جميع الحركات الاجتماعية الثورية في البلاد"، واعتمدوا اسم: الحزب البلشفي الشيوعي التركي الشعبي(60). أصبح العملاء الشيوعيون نشيطين حول أنقرة وإسكي شهر وتعاونوا مع مجموعات الاتحاديين في أرضروم وطرابزون، حيث مراكز أنصار أنور طوال حرب الاستقلال(61). حفز هذا كمال على انتقاد الشيوعيين لعملهم خارج المجلس الوطني الكبير، لسان حال الشعب. وبعد أن سحق أدهم جركس وفكك الجيش الأخضر، قَمَعَ الشيوعيين وقدم قادتهم للمحاكمة، على الرغم من تعليق الأحكام النهائية حتى بعد توقيع المعاهدة مع موسكو في آذار/ مارس 1921، وكانت الأحكام خفيفة نسبيًا مقارنة بغيرها. جاء العمل العنيف الوحيد ضد الشيوعيين الأتراك عندما دخل مصطفى صوفي وعدد قليل من أصدقائه الأناضول عبر قارص في 28 كانون الأول/ ديسمبر 1920. وعلى الرغم من أنهم التقوا بعلي فؤاد جبصوي وكاظم قره بكر في قارص في أوائل كانون الثاني/ يناير 1921، فإنهم اعتُقلوا بعد مدة وجيزة. وأثناء إرسالهم بالقارب إلى أرضروم للمحاكمة، اغتالتهم مجموعة من مؤيدي أنور من طرابزون، على ما يبدو بسبب خوفهم من أن صوفي قد يؤدي إلى تشويه جهود أنور(62).

ما الذي حدث فعليًا لأنور وأنصاره؟ هرب أنور وجمال وطلعت وعدد قليل من أصدقائهم من اسطنبول ليلة 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918، على متن سفينة شحن

(59) Cebesoy, pp. 507, 509; Tunaya, p. 531, Atatürk, *Atatürk'ün Tamim*, vol. 2, p. 358; Tevetoğlu, pp. 184, 303; Hikmet Bayur, "Mustafa Subhi ve Milli Mücadeleye El Koymaya Çalışan Başı Dışarda Akımlar," *Belleten*, 35 (1971), pp. 587-654.

(60) Yalman, *Yakın Tarihte*, vol. 1, p. 297.

(61) Karabekir, pp. 929-930; *Mustafa Kemal*, pp. 412-414.

(62) Fethi Tevetoğlu, *Açıklıyorum* (Ankara: 1965), p. 195; Karabekir, p. 114; Sami Sabit Karaman, *Istiklal Mücadelesi ve Enver Paşa* (Izmit: 1949).

ألمانية متجهة إلى أوديسا. ومن هناك ذهبوا إلى برلين، حيث عاشوا بأسماء مستعارة، نظرًا إلى أن الحلفاء المنتصرين طالبوا بتسليمهم بسبب "جرائم" نظامهم. وسرعان ما دعاهم كارل راديك لمواصلة عملهم في موسكو، بدعم بلشفي كامل لـ "النضال الوطني التركي". وبقي طلعت في ألمانيا حيث اغتاله شاب أرمني في 15 آذار/ مارس 1921، في حين ذهب جمال وأنور إلى موسكو، وبعد ذلك إلى آسيا الوسطى، حيث قاما بسلسلة من الأنشطة السياسية بهدف أساسي هو استخدام البلاشفة لاستعادة السلطة في تركيا بمجرد هزيمة القوميين. وبتشجيع من البلاشفة، أعلن أنور عن تنظيم اتحاد الجمعيات الثورية الإسلامية (اسلام احتلال جمعيتلری اتحادی/ Islam Ihtilâl Cemiyetleri Ittihadı) وحزب ينتمي إلى مجالس الشعب (خلق شورالر فرقه سی/ Halk Şuralar Fırkası)، الأول باعتباره منظمة ثورية إسلامية دولية، والثاني بوصفه فرعًا تركيًا. وفي 1-9 أيلول/ سبتمبر 1920، حضر مؤتمر شعوب الشرق في باكو، حيث التقى بمندوب من حزب كمال كان حاضرًا. لكن بينما شجع كمال عمومًا عمل أنور على أمل استخدامه للحصول على مساعدة البلاشفة، لم يتعهده بأي شيء. كان لدى أنور مجموعة صغيرة من المؤيدين في الأناضول، وخصوصًا في طرابزون، وحوالى 40 اتحاديًا في المجلس الوطني الكبير يعملون بشكل سري لتنصيب أنور مكان كمال في الوقت المناسب. وانتقل أنور من موسكو إلى باطوم في صيف عام 1921 مع بدء الهجوم اليوناني تمامًا، حتى يتمكن من دخول الأناضول بسرعة إذا هُزم كمال. لكن بعد انتصار كمال على اليونانيين في صقاريا (أيلول/ سبتمبر 1921)، تخلى أنور عن خططه لتركيا وذهب إلى آسيا الوسطى على أمل قيادة مسلميها ضد البريطانيين والروس. وأثناء قيادة إحدى الفرق لتحقيق هذا الهدف، قُتل في معركة مع القوات الروسية بالقرب من چكن[63]. في غضون ذلك، عمل جمال باشا أيضًا على تسهيل اتصالات كمال مع البلاشفة، ثم أمضى وقتًا في تدريب الجيش الأفغاني. وأثناء مروره بتفليس في طريقه إلى موسكو، اغتاله شابان من الأرمن (21 تموز/ يوليو 1922)[64].

---

(63) D. Rustow, "Enver Pasha," in: *The Encyclopaedia of Islam*, New ed. (Leiden: 1954 -), vol. 2, pp. 700-702.

(64) D. Rustow, "Djemal Pasha," in: *The Encyclopaedia*, vol. 2, p. 531.

ثاني عشر: دور السلطان

في خضم كل هذه الصراعات والصعوبات، يبرز السؤال عما إذا كان السلطان راغبًا أو قادرًا على توفير قيادة فعالة. كما روى السير هوراس رومبولد، السفير البريطاني في اسطنبول، فإن تفسير الحاكم لأنشطة القوميين وخلفياتهم يشير إلى ازدراء للحركة:

حفنة من اللصوص صارت لهم الهيمنة الكاملة. كان عددهم قليلاً، لكنهم سيطروا على الشعب بكامله، مستغلين إذعانهم أو جبنهم أو بؤسهم. تكمن قوتهم في دعم 16,000 ضابط عسكري كانوا معنيين بمصالحهم الخاصة [...]. لقد كان قادة أنقرة رجالاً ليس لهم أي مصلحة حقيقية في الدولة، التي لم يكن لهم بها رابطة دم أو أي شيء آخر. كان مصطفى كمال ثوري مقدوني من أصل غير معروف. قد يكون عرقه من أي نوع، مثلاً بلغاري أو يوناني أو صربي. لقد بدا وكأنه صربي! وكان بكر سامي شركسيًا. كانوا جميعًا الشيء نفسه، ألبانًا أو شركسًا، أي شيء عدا كونهم أتراكًا. لم يكن بينهم تركي حقيقي. مع ذلك، كان هو وحكومته عاجزين أمامهم. كانت السيطرة من هذا القبيل بحيث لم تكن هناك وسيلة للوصول إلى الأتراك الحقيقيين، حتى من طريق الدعاية. كان الأتراك الحقيقيون مخلصين للأصل، لكنهم تعرضوا للترهيب أو خُدعوا بأوهام مزيفة مثل قصة أسره. هؤلاء اللصوص هم الرجال الذين طلبوا خضوعه. لقد بحثوا عن الدعم الخارجي ووجدوه لدى البلاشفة. كان قادة أنقرة لا يزالون يلعبون معهم. قد يكتشفون ويندمون بعد فوات الأوان على أنهم أوصلوا تركيا لمصير أذربيجان. لن يكون لدى الأتراك المسلمين أي تفاعل مع البلشفية، لأنها تتعارض مع دينهم، لكن إذا فُرضت عليهم بالقوة، فماذا إذن؟[65].

كانت هذه هي القيادة التي منحها آخر سلطان لشعبه في ساعة محنتهم. وعلى الرغم من أنه يمكن القول إن هذه التصريحات كانت تهدف إلى تهدئة غضب المتحالفين من الحركة القومية، إلا أنها لم تحتوِ ولو على بريق تعاطف مع أولئك الذين كانوا يحاولون إنقاذ البلاد.

ثالث عشر: استعدادات أنقرة للحرب

كان كمال يحاول في غضون ذلك تنظيم جيشه من أجل هذه المحنة، حيث استُدعيت القوات الوطنية إلى أنقرة ليجري تدريبها وتنظيمها وتسليحها. وقد أُنشئت مدرسة

---

(65) *Documents on British*, XVII, pp. 89-90.

جديدة للضباط، وأُرسل سفير إلى موسكو، وبدأت الأسلحة والذخيرة الروسية تتدفق عبر البحر الأسود بكميات متزايدة. وبعد تفكيك جمعية قره قول في اسطنبول بسبب قمع الحلفاء، أُسّست جماعة جديدة على نطاق واسع بين الموظفين والضباط المتبقين، أُطلق عليها اسم منظمة الدفاع الوطني (مدافعه مِلّيه تشكيلاتى/ Müdafaa-i Milliye Teşkildtı). بدأ أعضاؤها مرة أخرى في إرسال الأسلحة والمعدات إلى القوميين بينما استخدم عمال التلغراف ومسؤولو البريد مواقعهم لتضليل العدو في ما يتعلق بقوة الحركة القومية.

رابع عشر: معاهدة سيفر (10 آب/ أغسطس 1920)

جاءت القطيعة الأخيرة بين أنقرة واسطنبول عندما وافقت الأخيرة رسميًا على معاهدة سيفر، التي مثلت إرادة الحلفاء في ما يتعلق بكيفية معاملة الأتراك؛ إذ كانت بالفعل وثيقة انتقامية. لقد سُلخت الولايات العربية عن السلطنة، كما تقرر بالفعل في سان ريمو. وحصلت اليونان، إضافة إلى تراقيا الغربية (التي كانت قد حصلت عليها للتو من بلغاريا) على تراقيا الشرقية، بما في ذلك أدرنة، حتى خط چاتالجا على بُعد 40 كيلومترًا فقط من العاصمة العثمانية. ووُضعت مدينة إزمير وضواحيها تحت الإدارة اليونانية لمدة خمس سنوات، يُسمح من بعدها لما تبقى من السكان بطلب الاندماج الدائم في الدولة اليونانية إذا رغبت في ذلك. وسُلّمت جزر بحر إيجة برمتها إلى اليونان، بينما ذهبت جزر الدوديكانيز، بما في ذلك رودس، إلى إيطاليا. وتم الاعتراف بأرمينية كدولة مستقلة يتم تحديد حدودها من خلال تحكيم الرئيس ولسون. وكان من المفترض أن تحصل المنطقة المسماة كردستان الواقعة شرق نهر الفرات على حكم ذاتي مع الحق في اختيار الاستقلال في غضون عام إذا رغب الأكراد. وتكون هناك سيطرة دولية على المضائق مع نزع سلاح الأراضي المجاورة، لكن مع بقاء اسطنبول تحت السيطرة العثمانية الاسمية.

ماذا عن الدولة العثمانية التي تبقت؟ لقد أكدت البنود الإضافية أن السيادة التركية محدودة للغاية. فلا يمكن الجيش العثماني أن يتضمن أكثر من 50,000 رجل، من شأنهم أن يخضعوا لمشورة الضباط الأجانب. ويتم تحديد تسليحه وكذلك البحرية. وأُعيد العمل بالامتيازات وإنشاء لجنة جديدة للحلفاء للتنظيم والإشراف على الديون العمومية، وأيضًا على ميزانية الدولة العثمانية والضرائب والرسوم الجمركية

والعملة والقروض العمومية، ما يترك للحكومة القليل من السيطرة على سياساتها الخاصة. وأخيرًا، طُلب من العثمانيين تقديم تنازلات واسعة النطاق للأقليات غير المسلمة المتبقية. وهكذا فإن الدولة التركية التي ستنجو ستكون تحت السيطرة المالية والعسكرية للقوى التي من شأن رعاياها أن يستمروا في استغلالها. وبالنسبة إلى الأتراك، فإن المستقبل المتوقع سيكون قاتمًا[66]. مع ذلك، كان قبول حكومة اسطنبول للمعاهدة سلاحًا جديدًا في أيدي القوميين الأتراك؛ فقد أعلن المجلس الوطني الكبير على الفور أن جميع الذين وقعوا عليها، بمن فيهم الصدر الأعظم، هم من الخونة[67].

خامس عشر: الحرب التركية-الأرمنية

إضافة إلى مواجهة مختلف قوات العصابات، كان على نظام أنقرة أيضًا خوض الحروب في جميع أنحاء الأناضول. في الجنوب الشرقي كان الفرنسيون يضغطون من قيليقية ويثيرون حرب العصابات متحالفين في بعض الأحيان مع العصابات الأرمنية. كانت بشكل أساسي حرب استنزاف بطيئة، دمرت الريف، لكن من دون تقدم أو تراجع جوهري من كلا الجانبين. كان الأهم من ذلك هو الحرب الدائرة مع الجمهورية الأرمنية المنشأة حديثًا في القوقاز. لو كانت الأخيرة راضية عن الحدود التي أحرزتها في عام 1919، فعلى الأرجح لم يكن هناك للحرب مجال، وربما كانت أرمينية قادرة على مقاومة الغزو البلشفي اللاحق أفضل بكثير مما فعلت؛ لكن الأرمن كانوا مصممين على احتلال شرق الأناضول، حيث لم يتركوا للقوميين الأتراك خيار سوى التحرك ضدهم على الرغم من الخطر اليوناني الأكثر إلحاحًا. بدأت الغارات الأرمنية على القرى الحدودية التركية في أيار/ مايو 1920. وبعد مدة وجيزة، أصبح قره بكر قائدًا للجبهة الشرقية (15 حزيران/ يونيو 1920)؛ حيث أعدّ جيشًا لصدهم وحث المجلس الوطني الكبير على السماح له بالتقدم[68]. ورغم

---

(66) Mears, pp. 634-642. Reşat Ekrem Koçu, *Osmanlı Muahedeleri ve Kapitulasiyonlar, 1300-1920...* (Istanbul: 1934), pp. 274-281.

(67) T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, I Devre III, 299; Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/6, kp. IV, p. 17.

(68) Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, vol. 3, pp. 92, 273. Foreign Office Archives, Public Record Office, London, 5042/E692; 5211/E15253; 5045/E2809; 5045/E2736; 4963/E14103; 5041/E357.

معاناة الفلاحين الأتراك تردد المجلس بسبب التهديد اليوناني، واقتصر عمله على الاحتجاج الدبلوماسي[69]. وفي النهاية، ثبت أن التأجيل كان مناسبًا، لأن الهجوم اليوناني الجديد بدأ في 22 حزيران/ يونيو 1920، وإذا كان جزء من القوات التركية قد انشغل في الشرق، فربما لم يكونوا قادرين على صد اليونانيين في الوقت المناسب.

ما إن تم احتواء الخطر اليوناني في خريف العام نفسه، حتى سُمح لقره بكر أخيرًا بالتقدم ضد الأرمن، لكن فقط نحو قارص (7 تشرين الأول/ أكتوبر). لقد كان مصممًا منذ البداية على التقدم إلى حد بعيد[70]. وفي 30 تشرين الأول/ أكتوبر تم الاستيلاء على قارص، ثم تجاوز قره بكر الأراضي التي كانت تسيطر عليها الدولة العثمانية في عام 1877، ما أجبر حكومة يريفان على طلب هدنة والموافقة على عقد معاهدة سلام وُقِّعت في ألكسندروبول (لنيناكان/ غومرو) في ليلة 2-3 كانون الأول/ ديسمبر. في الواقع لم يتم التصديق على المعاهدة، حيث استولى البلاشفة على الجمهورية الأرمنية بعد مدة وجيزة، ليحل محلها معاهدة موسكو الروسية-التركية في آذار/ مارس 1921. لكنها كانت مهمة لتعيين الحدود الشرقية لتركيا، والتي أُدرجت من دون تغيير في الاتفاقات اللاحقة التي لا تزال سارية كما هي حتى يومنا هذا. تخلى الأرمن عن جميع مزاعمهم في الأراضي التركية، ووافقوا على تقليص قواتهم المسلحة، ووعدوا بالسماح للأتراك باستخدام خطوط السكك الحديد التي تمر عبر أراضيهم إلى الشمال. وسُمح للأتراك باحتلال ألكسندروبول، ما منحهم موقعًا استراتيجيًا جيدًا للمفاوضات اللاحقة مع الروس. وأُرسلت الأسلحة التي خلفتها القوات الأرمنية المهزومة إلى الغرب لاستخدامها في المقاومة ضد اليونانيين[71]. وتجدر الإشارة إلى أن الهجوم التركي على جمهورية أرمينية لم يتم - كما زُعم - بالتنسيق مع الجيش الأحمر. وقد احتل البلاشفة أذربيجان بينما كان الأرمن يقاتلون الأتراك. فقط بعد التوصل إلى اتفاق السلام انتقلوا إلى مدينة يريفان وجعلوا حكومتها سوفياتية، وبالتالي وضعوا الأساس لمعاهدة الصداقة التركية-السوفياتية التي تلت.

---

(69) Ali Fuat Cebesoy, *Moskova Hatıraları* (Istanbul: 1955), pp. 33-35, 91-92; Atatürk, *Atatürk'ün Tamim*, pp. 337-340.

(70) Karabekir, p. 840.

(71) Ibid., pp. 950-952.

سادس عشر: من الهجوم اليوناني الأول إلى معركة إينونو الأولى (حزيران/ يونيو 1920 - كانون الثاني/ يناير 1921)

شَكَّل الغزو اليوناني محور حرب الاستقلال التركية قبل أي شيء؛ إذ كان اليونانيون هم الذين يحاولون غزو الأناضول، وهم الذين يجب هزيمتهم إذا أُريد دفع الغزاة الآخرين. كان الاحتلال اليوناني الأَوَّلي، كما حدده البريطانيون بخط ميلن، يشمل إزمير والمنطقة المحيطة بها، بدءًا من أيواليك على بحر إيجة إلى الشمال، ويمتد داخليًا إلى أقماز، وجنوبًا إلى آيدين، ثم غربًا إلى بحر إيجة بالقرب من سلجوق، ويضم وديان بكر وكديز ومندريس الأكبر والأصغر[72]. بينما أمضى اليونانيون شتاء 1919-1920 في تعزيز موقعهم وقتل أو طرد أكبر عدد ممكن من المزارعين الأتراك، كان الكماليون قد سحبوا معظم قواتهم إلى أنقرة للتدريب. وكانت القوة الصغيرة المتبقية بقيادة محمد آفه، ومعظم المقاومة النشطة كانت تقوم بها فرق مثل تلك الخاصة بأدهم جركس[73].

إضافة إلى إنشاء نظام الانتداب، سمح مؤتمر سان ريمو (19-26 نيسان/ أبريل 1920) أيضًا بالاحتلال اليوناني لولاية آيدين بأكملها وكذلك شرق تراقيا، وبالتالي حفز استئناف الهجوم اليوناني في جنوب شرق الأناضول في أواخر حزيران/ يونيو 1920. وأصبح علي فؤاد جبصوي قائدًا لمجمل القوات الوطنية التي تواجه اليونانيين، لكن مع محدودية الرجال والأسلحة، لم يكن بإمكانه فعل الكثير. استمرت الحملة اليونانية الأولى حتى منتصف تموز/ يوليو، حيث سقطت ألاشهر وبالق أسير وبانديرما، والعاصمة القديمة بورصة، في تتابع سريع، بينما تحرك البريطانيون للاستيلاء على كمليك وإزمير (6 تموز/ يوليو). واكتمل الهجوم اليوناني على شرق تراقيا في غضون أسبوع (20-27 تموز/ يوليو)، وضغط الحلفاء فقط لمنعهم من الاستيلاء على اسطنبول. وفي آب/ أغسطس، أدى التقدم اليوناني في الأناضول إلى الاستيلاء على غاليبولي (4 آب/ أغسطس)، وأوشاك (29 آب/ أغسطس) وقطع سكة حديد آيدين-إزمير-إغريدير، خط النقل الرئيسي

(72) Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/2, pp. 120-124, and map no. 6.

(73) Bayar, vol. 7, pp. 2075-2105, 2137-2179.

في الجنوب الغربي (26 آب/ أغسطس). وعند هذه المرحلة، شن قره بكر هجومًا على الأرمن على افتراض أن الحلفاء سيمنعون اليونانيين من تجاوز الأراضي الممنوحة لهم في سان ريمو.

لكن اليونانيين أرادوا المزيد؛ فبدأ هجومًا ثالثًا في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر. أصيب المجلس الوطني الكبير بالذعر وبدأ يفكر في الانتقال إلى سيواس. عُزل علي فؤاد من منصب قائد الجبهة الغربية وأُرسل سفيرًا إلى موسكو، وقُسمت الجبهة إلى قسمين؛ فعُيّن رئيس الأركان العامة عصمت (الذي حصل في ما بعد على لقب إينونو) مسؤولًا عن الجزء الغربي، بينما عُيّن ألباي رأفت بلي للدفاع عن الجنوب. عمل عصمت إذاك على توحيد جميع القوات التي عملت بشكل مستقل ضد الإغريق[74]. حتى أثناء مطاردة قوات عصمت لقوات أدهم جركس، استأنف اليونانيون هجومهم على طول جبهة تمتد من إسكي شهر عبر بورصة إلى أوشاك (6 كانون الثاني/ يناير 1921). لكن هذه المرة، قامت قوات عصمت بأول مقاومة لها عند نهر إينونو شمال كوتاهية. وبعد معركة ضارية، هي معركة إينونو الأولى، بدأ اليونانيون في التراجع نحو بورصة (10 كانون الثاني/ يناير)، حيث سجل الأتراك أول انتصار كبير في الحرب. وعلى الرغم من بذل بعض المحاولات لشن مطاردة، لم يتمكن الأتراك من متابعة النصر، ليس بسبب الإرهاق ونقص الإمدادات فحسب، بل أيضًا بسبب الحاجة إلى قمع أدهم جركس وكذلك الجيش الأخضر[75].

سابع عشر: مؤتمر لندن

بدأت قوى الحلفاء ترى لأول مرة رؤية أن من الضروري إجراء نوع من التسوية مع القوميين الأتراك؛ وهكذا عقد مؤتمر في لندن (21 شباط/ فبراير – 12 آذار/ مارس 1921) لإنقاذ معاهدة سيفر من خلال دفع القوميين إلى الاتفاق مع حكومة اسطنبول، التي دُعيت أيضًا لإرسال ممثلين. لكن لم يُنجَز أي شيء، حيث أصر ممثل أنقرة، بكر سامي، على مغادرة مندوب اسطنبول قبل بدء المفاوضات، ورفض طلب الحلفاء بجعل سيفر أساسًا للمناقشات. وجاءت النتيجة الإيجابية الوحيدة للمؤتمر

---

(74) Atatürk, *Nutuk*, vol. 2, p. 544; Nadi, p. 97.

(75) Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/2, pp. 194-343.

من الاتصالات التي أجراها الأتراك مع وزير الخارجية الفرنسي فرانكلين بويون (Franklin Bouillon)، ما أدى في نهاية المطاف إلى أن تكون فرنسا هي الأولى من بين الحلفاء في كسر الجبهة الصلبة والاعتراف بحكومة أنقرة(76).

ثامن عشر: المعاهدة التركية-السوفياتية

في ذلك الوقت وُقّعت أخيرًا معاهدة الصداقة التركية-السوفياتية في موسكو (16 آذار/ مارس 1921)، ومكّن ذلك حكومة أنقرة من البدء في عملية كسر العزلة الدبلوماسية التي فرضتها عليها قوى الحلفاء، فضلًا عن ظروف ولادتها، بعد أن اعترفت بها قوة عظمى باعتبارها الممثل الوحيد لتركيا. علاوة على ذلك، تم تعريف المطالبات القومية التركية على أنها "الأراضي التي أعلن الميثاق الوطني أنها تركيا المعترف بها، بما في ذلك الحدود الشرقية التي حددتها معاهدة ألكسندروبول، مع ثلاثة استثناءات فقط: تُركت باطوم لجمهورية جورجيا السوفياتية، على الرغم من أنه كان لتركيا حرية استخدامها؛ وتقرر أن تصبح نهجوان، التي تضم عددًا كبيرًا من السكان الأتراك، جمهورية سوفياتية مستقلة تحت حماية أذربيجان؛ وبينما اعتُرف بالسيادة التركية على المضائق، تقرر تحديد وضعها النهائي في ما بعد بالاتفاق بين الدول المطلة على البحر الأسود، والتي كانت ثلاثة من أصل ستة منها أجزاء من الاتحاد السوفياتي: روسيا وأوكرانيا وجورجيا. واتفق الطرفان على عدم الاعتراف بأي اتفاق دولي لا يقبله الآخر، مع تعهد الاتحاد السوفياتي على وجه التحديد بعدم قبول معاهدة سيفر. واتفقت الدولتان على اعتبار جميع المعاهدات المبرمة بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية باطلة، بما في ذلك الامتيازات. ويجري في ما بعد إبرام معاهدات جديدة لتنظيم جميع العلاقات بين الطرفين، اللذين وعدا بالامتناع عن دعم "الجماعات والأنشطة المثيرة للفتنة على أراضي الطرف الآخر"، ما يعطي كمال التبرير القانوني الذي يريده لقمع الشيوعيين الأتراك(77).

---

(76) Ibid., II/3, p. 260; Bilâl N. Şimşir, *Ingiliz Belgelerinde Atatürk (1919-1938), Cilt I. Nisan 1919-Mart 1920. Atatürk in British Documents (1919-1938)*, vol. I: *April 1919-March 1920* (Ankara: 1973), p. 15; Selek, vol. 2, p. 203.

(77) Webster, p. 93; Atatürk, *Nutuk*, vol. 2, p. 460; Karabekir, p. 884; Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II, pp. 225, 255.

تاسع عشر: من الهجوم اليوناني الثاني إلى معركة صقاريا (آذار/ مارس - تموز/ يوليو 1921)

بعد معركة إينونو الأولى، عاد اليونانيون إلى مواقعهم السابقة بين بورصة وأوشاك. وبعد انتظار نتائج مؤتمر لندن، بدأوا هجومًا جديدًا (23 آذار/ مارس 1921). سقطت آدابازاري وأفيون قره حصار، في تعاقب سريع. ومرة أخرى، حشد عصمت بك قواته على طول نهر إينونو. هذه المرة ضغط اليونانيون في هجومهم، بحيث استمرت معركة إينونو الثانية من 27 آذار/ مارس إلى 1 نيسان/ أبريل. حتى بعد دفعهم عن النهر، واصل اليونانيون الضغط حتى تراجعوا أخيرًا في ليلة 6-7 نيسان/ أبريل، وبذلك حقق الأتراك الانتصار الكبير الثاني، لكن مرة أخرى فشل الأتراك في متابعته بسبب نقص القوى البشرية والإمدادات الكافية[78].

كان صيف 1921 من نواحٍ عدة هو الفترة الأكثر أهمية في حرب الاستقلال التركية بأكملها. لقد سقط فينيزيلوس في اليونان في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 1920، وصار إذاك الملك قسطنطين والملكيون من يرسمون السياسة، بآرائهم الأكثر رومانسية ورجعية. واستعدادًا لشن هجوم جديد، ذهب الملك وحكومته إلى إزمير (13 حزيران/ يونيو 1921)، حيث لم يهبطوا إلى البر من الميناء، لكن من المكان الذي وطأته أقدام الصليبيين قبل قرون، في إشارة ذات مغزى. حتى ذلك الوقت، كانت المساعدات العسكرية السوفياتية لتركيا محدودة، وكان القوميون الأتراك يعانون نقصًا حادًا في الأموال والأسلحة. كانت نصف ميزانية المجلس مخصصة للدفاع، وعندما لم تتوفر الأموال، كان يتعين تعليق رواتب الجنود وموظفي الخدمة المدنية لشهور متتالية[79]. لكن الآن ونتيجة للاتفاقية الجديدة، بدأ السوفيات في إرسال شحنات كبيرة من الأسلحة والأموال[80]. مع ذلك، ظلت القوات التركية أضعف شأنًا من القوات اليونانية من حيث العدد والعتاد[81].

كذلك واجه كمال صعوبات سياسية في الداخل. فعلى الرغم من أن جميع

---

(78) Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/3, pp. 249-585.

(79) Selek, vol. 1, pp. 106-115; vol. 2, pp. 151-158.

(80) Karabekir, pp. 882, 1165; Cebesoy, *Moskova Hatıraları*, p. 82.

(81) Selek, vol. 2, pp. 189, 232-236, 283.

أعضاء المجلس الوطني الكبير قد أكدوا ولاءهم لجمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروملي، فقد شكلوا مع مرور الوقت مجموعات برلمانية مختلفة، بسبب الاختلافات السياسية التي كانت موجودة في الحركة الوطنية طوال الوقت. كانت المجموعات اليمينية مكونة من محافظين دينيين واقتصاديين إضافة إلى الاتحاديين الداعمين لأنور، وتضم أعضاء من العلماء وعددًا قليلًا من موظفي الخدمة المدنية ورجال الأعمال. والأغلبية يسارية معتدلة تضم المؤيدين للفكرتين الشرقية والغربية على السواء، تتجمع حول كمال، بينما كانت هناك مجموعة راديكالية صغيرة من الشيوعيين في أقصى اليسار[82]. كما عارض معظم المحافظين أي تحرك لإنهاء السلطنة واعتبروا حكومة أنقرة بمثابة جماعة مؤقتة ستخرج من الوجود بمجرد الانتصار، في حين رأى كمال وأتباعه أن الحرب ليست حملات عسكرية فحسب، بل أيضًا وضع يتم استغلاله لتمهيد الطريق لدولة جديدة كما تصورها دستور عام 1921. وردًّا على المعارضة، شكل كمال مجموعته السياسية الخاصة في المجلس (أيار/ مايو 1921)، وهي جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروملي (اناضولی وروملی مدافعه حقوق كروبی/ Anadolu ve Rumeli Müdafaa-i Hukuk Grubu)؛ حيث صارت السياسة إذاك تصنع فيها تحت قيادته قبل عرضها على المجلس بكامل هيئته للموافقة عليها[83]. وكردة فعل على ذلك، اندمجت المجموعات المعارضة المختلفة في جمعية حماية المقدسات (محافظه مقدسات جمعيتی/ Muhafaza-i Mukaddesat Cemiyeti)، معلنين ولاءهم للسلطان ودستور عام 1876، وإصرارهم على أن الأساس الديني للدولة العثمانية يجب أن يستمر تحت قيادة السلطان الخليفة[84]. حصل كمال على أغلبية واضحة في المجلس، وتعزز موقفه أكثر عندما أبرم اتفاقًا مع إيطاليا تخلت بموجبه عن مواقعها في الجنوب وسمحت للقوميين بشغلها (أيار/ مايو 1921)؛ فضلًا عن استعادة الفصائل القومية لإزميد من اليونانيين بعد ذلك بمدة وجيزة، على الرغم من أن ذلك قد حدث بعد أن أحرق اليونانيون المدينة وقتلوا العديد من سكانها (28 حزيران/ يونيو 1921)[85].

---

(82) Kili, *Kemalism*, p. 27; Webster, p. 97.

(83) Tunaya, pp. 553-559; *Tarih Vesikaları*, III/13 (1949), pp. 12-15.

(84) Selek, vol. 1, p. 592; Kili, *Kemalism*, p. 29.

(85) Rahmi Apak, *İstiklâl Savaşında Garp Cephesi nasıl kuruldu* (Ankara: 1942), p. 143; Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, vol. 5, pp. 33, 35; Özalp, vol. 1, p. 179.

عشرون: معركة صقاريا

بعد ستة أشهر من التحضير، بدأ الجيش اليوناني المتبقي الذي أعيد تسليحه هجومًا جديدًا في 13 تموز/ يوليو 1921، حيث تقدم بين كوتاهية وإسكي شهر وضرب بشكل خاص الجناح الأيسر التركي لقطع اتصالاته مع أنقرة إن أمكن. ولتخوفه من التطويق، أمر عصمت بالانسحاب، تاركًا أفيون قره حصار وكوتاهية وإسكي شهر للعدو، بينما أسس خططه الدفاعية بالكامل على آخر حدود طبيعية قبل أنقرة، نهر صقاريا (23-25 تموز/ يوليو 1921)، وبالتالي أصيب المجلس بالذعر. قاد المعارضة إذاك قره بكر، الذي عاد لتوه من انتصاره على الأرمن وكان ممتعضًا مدة طويلة من بروز كمال في الحركة القومية، وادعى أنه ما عاد بالإمكان إيقاف اليونانيين وطالب بتقليص سلطات كمال حتى يمكن تطوير سياسة جديدة. دعا معارضو كمال إلى أن يصبح هو القائد العام للقوات المسلحة بصلاحيات كاملة، حتى يتحمل المسؤولية عندما يعاني الجيش مما بدا أنه هزيمة حتمية. وافق كمال (4 آب/ أغسطس 1921) بشرط أن تُخوَّل إليه ممارسة جميع الصلاحيات الممنوحة عادةً للمجلس خلال الأشهر الثلاثة التالية. تمت الموافقة على كلا العرضين، وتولى مسؤولية الاستعداد بالكامل لمواجهة الهجوم اليوناني[86].

على الرغم من المساعدة السوفياتية، كانت الإمدادات قليلة والجيش التركي يستعد لمواجهة اليونانيين. كان مطلوبًا من كل أسرة توفير زوج من الملابس الداخلية والجوارب والصنادل. وسُلّمت جميع ملابس الرجال الموجودة في المتاجر إلى الجيش، مع تأجيل الدفع إلى وقت لاحق. وأخذ 40 في المئة من جميع إمدادات الغذاء والغازولين. وكان على مالكي سيارات النقل توفير النقل المجاني للجيش. وتم التنازل عن 20 في المئة من جميع حيوانات المزارع والنقل. واضطر أصحاب البنادق والمسدسات والذخيرة إلى تسليمها للجيش، وهي تضحية كبرى لرجال الأناضول الجبارين[87]. أُرسلت جميع الاحتياطيات إلى صقاريا. ومع كون كمال هو القائد العام، أصبح فوزي چقمق رئيس الأركان العامة في أنقرة، وقاد عصمت باي القوات على خطوط المعركة. وبدأ التقدم

(86) T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, XII, pp. 19-21; Atatürk, *Nutuk*, vol. 2, p. 612; *Mustafa Kemal*, pp. 515-517; Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/6, kp. 1., p. 194; IV, p. 229.

(87) Atatürk, *Nutuk*, vol. 2, p. 616; Atatürk, *Atatürk'ün Tamim*, vol. 4, pp. 394-400.

اليوناني نحو صقاريا في 13 آب/ أغسطس، والذي كان يستهدف أنقرة. تطوعت خالدة أديب للخدمة العسكرية وتقرَّر تعيينها برتبة رقيب على الجبهة الغربية، وهي خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة إلى المرأة التركية(88). بدأت المعركة عندما اقترب اليونانيون من صقاريا واستمرت لأكثر من ثلاثة أسابيع، حيث سُمع دوي المدافع بوضوح في أنقرة. وكان معظم السياسيين والأشخاص الذين تجمعوا هناك للقتال من أجل الأمة التركية على وشك المغادرة إذا اقتحم اليونانيون؛ ليس للاستسلام، بل للتراجع أكثر في الأناضول من أجل مواصلة القتال. جاءت اللحظة الحاسمة عندما حاول الجيش اليوناني الاستيلاء على هايمانا، على بعد 40 كيلومترًا جنوبي أنقرة. وواصلوا مهاجمة المدينة لمدة أحد عشر يومًا (21 آب/ أغسطس - 2 أيلول/ سبتمبر)، وسووا مبانيها بالأرض، لكن الأتراك صمدوا. لقد صارت إذاك حرب استنزاف مستمرة، وبدا أن اليونانيين هم من سيكون لهم الغلبة. لكن كان لديهم مشاكلهم أيضًا؛ فقد أدى تقدمهم عبر الأناضول إلى إطالة خطوط الإمداد والاتصال، ولم يترك تدميرهم الريف وقتلهم للفلاحين الأتراك سوى القليل من الطعام. وكانوا يستنفدون الذخيرة، وبدا أن الأمر لم يكن سوى مسألة وقت قبل أن ينكسر أحد الجانبين. وحدث الانكسار فجأة في 8 أيلول/ سبتمبر. كان الهجوم التركي المضاد المتواضع على الجناح الأيسر للعدو ناجحًا للغاية إلى حد أن كمال قرر أن هذه هي نقطة ضعف اليونانيين، فاستغلها. وبحلول 13 أيلول/ سبتمبر، كان اليونانيون يلوذون بالفرار، وتم بالفعل كسب المعركة وإنقاذ الأمة التركية(89). عاد مصطفى كمال منتصرًا إلى أنقرة، حيث منحه المجلس الممتن رتبة مشير في الجيش وكذلك لقب غازي، أي "مجاهد في سبيل الله ضد الكفار"(90).

مرة أخرى، لم يتمكن الأتراك من متابعة النصر، واستمروا في الإحجام لعام آخر. وفي غضون ذلك، أعيد تنظيم الجيش التركي وتسليحه. وبدأ العالم الخارجي

---

(88) Atatürk, *Atatürk'ün Söylev*, p. 135.

(89) Özalp, vol. 1, p. 213; *Takvim-i Vekayi*, nos. 1-2119 (1831-1878), 1-283 (1890-1), 1-4608 (1908-1923), II/8, 92; Atatürk, *Nutuk*, vol. 2, p. 618; Selek, vol. 1, p. 287.

(90) T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, I/12, p. 264; Atatürk, *Nutuk*, vol. 2, p. 620; Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/2, p. 584; *Tarih Vesikaları*, II/8, p. 96; *Düstur: Tertib-i Salis*, 41 vols. (Ankara: 1921-1971), vol. 2, p. 143,

(قوانين الجمهورية التركية الأولى، 1920-1970).

يتقبل حتمية النصر التركي وإجراء التسويات اللازمة. وكان فرانكلين بويون هو أول دبلوماسي يصل إلى هناك، ليوقع المعاهدة التي حملت اسمه (20 تشرين الأول/ أكتوبر 1921)، والتي بموجبها وافقت فرنسا على الانسحاب من قيليقية، وهو ما فعلته بعد مدة وجيزة. وسَمح الاعتراف الفرنسي بحكومة أنقرة للقوميين بتسريح الجيش في الجنوب ونقل جنوده وأسلحته إلى الغرب استعدادًا للتقدم النهائي على اليونانيين. كما وافقت فرنسا على قبول الميثاق الوطني بدلًا من معاهدة سيفر، ونقل الحدود بين تركيا وانتدابها السوري إلى خطها الحالي، باستثناء هاتاي (الإسكندرون) التي تحدد مصيرها في ما بعد، حيث انضم اللواء إلى الجمهورية التركية نتيجة لاستفتاء شعبي أُجري عام 1938. وقد مَنحت المراجعة الأولى لبنود سيفر الأتراك سابقة استخدموها في جميع المفاوضات اللاحقة مع القوى الأخرى. وتمكنت فرنسا بدورها من إعادة قواتها إلى سورية لمواجهة انتفاضات القوميين العرب الذين كانوا يحتجون أيضًا على تسوية السلام[91]. احتجت بريطانيا على الخطوة الفرنسية أحادية الجانب، لكنها وافقت هي نفسها على تبادل الأسرى مع حكومة أنقرة وأطلقت سراح المعتقلين في مالطة. وفي 22 آذار/ مارس، عرض وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وإيطاليا هدنة على حكومات اسطنبول وأنقرة واليونان، لكن صرح كمال بأنه لن يوافق إلا بعد جلاء جميع الجيوش الأجنبية عن تركيا. وكان اليونانيون لا يزالون في الأناضول، ويبدو أن الجيش التركي كان لا يزال غير مستعد لطردهم.

حادي وعشرون: السياسة في أنقرة

أثار التأخير في طرد اليونانيين مرة أخرى مناهضة كمال في أنقرة. واستقال قادة الجيش المهمين مثل كاظم قره بكر ورؤوف أورباي ورأفت بلي، وفازوا كنواب في انتخابات المجلس، وقاموا بانتقاد سياسات كمال العسكرية بشدة. أعيد تنظيم المعارضة البرلمانية لتصير المجموعة الثانية للدفاع عن الحقوق، والتي ضمت الاتحاديين وأنصار الفكرة الغربية وأنصار الخلافة وغيرهم ممن عارضوا كمال لأسباب شخصية. كان هدفها المعلن منع الاستبداد وإرساء حكم القانون بدلًا من الحكم الاستبدادي

(91) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 2, pp. 98-107; J. C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record*, 2 vols. (Princeton, NJ: 1956), vol. 2, pp. 98-100; Atatürk, *Nutuk*, vol. 2, p. 624; Selek, vol. 1, p. 667; Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/6, kp. 1, p. 10; IV, pp. 249, 252.

لكمال، وإرساء حكم المجلس ككل وليس مجموعة معينة. ودعت إلى إنهاء محاكم الاستقلال الخاصة التي أُنشئت لمحاكمة أولئك الذين ارتكبوا جرائم ضد الأمة؛ وإلغاء القوانين التي تمنح الحكومة سلطات قسرية؛ وتحرير قوانين الانتخابات؛ وقواعد تمنع رئيس المجلس والوزراء من الانتماء إلى أي جماعة سياسية[92]. لم يكن للمجموعة الجديدة أغلبية، فقط 118 عضوًا من أصل 437 عضوًا. لكن مع خروج العديد من أنصار كمال من أنقرة في مهام رسمية، فقد تمكنت في بعض الأحيان من الحصول على الأغلبية في قاعة المجلس وإحباط أو انتقاد سياسات مجلس الوزراء. وفي 8 تموز/ يوليو 1922، استغلت إحدى هذه المناسبات لإصدار قانون يُنهي حق كمال في ترشيح الوزراء لموافقة المجلس، والعودة إلى النظام الأصلي الذي من خلاله يقوم الأعضاء بانتخاب الوزراء من بينهم بالاقتراع السري. وإضافة إلى ذلك، تم فصل رئاسة مجلس الوزراء عن رئاسة المجلس، حيث احتفظ كمال بالمنصب الأخير فقط بينما دعم أخيرًا انتخاب رفيقه القديم رؤوف أورباي (12 تموز/ يوليو 1922). وعلى الرغم من أن صلاحيات كمال صارت محدودة لأول مرة، إلا أنها كانت لا تزال كبيرة، وقد أكد للمجلس أن الجيش سيطرد اليونانيين بمجرد أن يصبح جاهزًا[93]. وفي النهاية، تمكن كمال من الاحتفاظ بمعظم سلطته على الرغم من هذه التغييرات، لأن خصومه دعموا المعارضة فقط من وراء الكواليس، خوفًا من أن يؤدي فعل ذلك علنًا إلى تعريض الحركة الوطنية ضد اليونانيين للخطر[94].

ثاني وعشرون: مقترحات السلام الجديدة

بالنظر إلى مدى النجاحات التركية، من اللافت أن الحلفاء كانوا لا يزالون يأملون فرض تسوية سلمية. وفي اجتماع عُقد في لندن في أوائل آذار/ مارس، اقترح وزراء خارجية قوى الحلفاء مرة أخرى هدنة من شأنها أن تشمل إقامة دولة أرمنية في شرق الأناضول، وإخراج القوات التركية من منطقة المضائق، والتخلي التركي عن إزمير وتراقيا الشرقية، بما في ذلك أدرنة، ورفع عديد الجيش التركي المقيد بموجب

(92) Tunaya, pp. 533-539; Walter Weiker, *Political Tutelage and Democracy in Turkey: The Free Party and Its Aftermath* (Leiden: 1973), p. 45; *Takvim-i Vekayi*, III/13 (1949), pp. 12-15.

(93) Atatürk, *Nutuk*, vol. 2, p. 633; Mahmut Gologlu, *Cumhuriyete Doğru, 1921-1922* (Ankara: 1971), p. 255; Karabekir, pp. 440-443; T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, I/21, p. 359.

(94) Weiker, p. 46.

معاهدة سيفر إلى 85,000 رجل، وإلغاء الرقابة المالية الأوروبية على الحكومة التركية المنصوص عليها في سيفر مع الإبقاء على لجنة الامتيازات والديون العمومية، وما إلى ذلك. وكانت هذه المقترحات متناقضة إلى حد بعيد مع الميثاق الوطني، إلى حد أنه كان من السهل على جميع المجموعات في المجلس الموافقة على رفضها وكذلك على تجديد طلب كمال بالجلاء الكامل قبل بدء المفاوضات(95).

ثالث وعشرون: الهجوم الكبير

استمرت الاستعدادات العسكرية التركية طوال صيف 1922، بينما كانت الانتقادات الموجهة إلى قيادة كمال العسكرية في أنقرة تتزايد. أخيرًا، وفي 26 آب/ أغسطس، بدأ الجيش التركي يتقدم في ما أصبح يعرف لدى الأتراك بالهجوم الكبير (بويوك تعرض/ Büyük Taarruz). تقدمت قوة على العدو لمسافة مئة كيلومترًا من إزنيق إلى أفيون قره حصار. وتم اجتياح المواقع الدفاعية اليونانية الرئيسية في 26 آب/ أغسطس، وسقطت إزميد أيضًا في اليوم نفسه. وفي 30 آب/ أغسطس، هُزم الجيش اليوناني في دوملوبينار، حيث تم أسر أو قتل نصف جنوده وفقد معداته بالكامل. ومع فرار آلاف الجنود اليونانيين باتجاه إزمير، أصدر مصطفى كمال في الأول من أيلول/ سبتمبر أوامره للجيش التركي: "أيتها الجيوش، هدفك الأول هو البحر المتوسط؛ إلى الأمام!"(96). وتُليت الأدعية في مسجدي الفاتح وآيا صوفيا في اسطنبول من أجل نجاح الجهود الوطنية. وفي 2 أيلول/ سبتمبر تم الاستيلاء على إسكي شهر، وطلبت الحكومة اليونانية من بريطانيا الترتيب لعقد هدنة تحافظ على حكمها في إزمير على الأقل(97). لكن لم يكن لكمال أن يفعل شيئًا من هذا؛ فقد أخذ بالق أسير في 6 أيلول/ سبتمبر، وآيدين ومانيسا في اليوم التالي، حيث أحرق اليونانيون الأخيرة قبل مغادرتها. استقالت الحكومة في أثينا. وبعد يومين تسابق الفرسان الأتراك إلى إزمير وسط هتافات الآلاف. وتم الاستيلاء على بورصة في 10 أيلول/ سبتمبر، وفي اليوم التالي، توجهت قوات كمال إلى البوسفور وبحر مرمرة والدردنيل، فعُززت

---

(95) Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/6, ktb. 1, p. 325, II/6, ktb. 4, p. 37; Şimşir, p. 377.

(96) Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/6, kp. 2, p. 277, Atatürk, *Atatürk'ün Tamim*, vol. 4, p. 450.

(97) Şimşir, p. 479.

حاميات الحلفاء بجنود بريطانيين وفرنسيين وإيطاليين من اسطنبول. سقطت كمليك وموادنيا في 11 أيلول/ سبتمبر، مع استسلام فرقة يونانية كاملة. وتدفق الآلاف من الجنود والفلاحين اليونانيين إلى إزمير من جميع أنحاء الأناضول، حيث تم تحميلهم على سفن شحن تابعة للحلفاء لنقلهم إلى اليونان. وعادت الحكومة المدنية في إزمير إذاك إلى أيدي الأتراك، وبُذلت جهود يائسة للحفاظ على النظام ومنع النهب. وفي 13 أيلول/ سبتمبر اندلع حريق في الحي الأرمني بالمدينة، وانتشر بسرعة عبر الأبنية الغارقة في البنزين، بينما تعثرت جهود الجيش التركي لإطفائها، حيث اكتُشف أن جميع خراطيم إطفاء الحريق في المدينة قد تم قطعها وإفراغ خزانات الحريق. وفي يوم واحد احترق ما يصل إلى 25,000 مبنى ودُمر نصف المدينة العظيمة. ربما كانت الفظائع الأخيرة في الحرب بمثابة مقترح سرعان ما تبنته الصحافة الغربية، بأن الجيش التركي المنتصر كان مسؤولًا عن حرق المدينة الثانية في السلطنة القديمة عندما دخلها. ولم يتم إثبات هذا الجرم البتة(98).

في غضون ذلك، استمر التقدم. في 14 أيلول/ سبتمبر 1922، سقطت برغاما وكوشاداسي في أيدي الأتراك، واقترحت الحكومة الفرنسية إرجاع تراقيا الشرقية. وأرسلت حكومة اسطنبول برقية تهنئة إلى كمال، مشيدة فيها بما سمته "أحد أعظم الانتصارات في التاريخ العثماني [!]"(99). وفي 18 أيلول/ سبتمبر كان بإمكانه الإعلان عن القضاء على الجيش اليوناني في الأناضول بالكامل(100). وفي اليوم نفسه، طلب قادة الحلفاء من القوات التركية التراجع عن المضائق ومراعاة حيادها وكذلك حياد اسطنبول. استعد الجيش البريطاني للحرب، وأرسل طلب إلى لندن للحصول على تعزيزات. لكن أبلغته هيئة الأركان العامة من هناك أن هذا الوقت من العام "غير موات تمامًا للعمليات الميدانية، وأن المصاعب التي ستتعرض لها القوات ستكون مرهقة للبريطانيين أكثر من الأتراك، الذين هم بشكل أو بآخر معتادين عليها"(101). قررت الحكومة البريطانية مقاومة الأتراك في الدردنيل إذا

---

(98) Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/6, kp. 3, p. 156; Edib, *Türkün Ateşle Imtihanı*, p. 292.

(99) Midhat Sertoğlu, "Atatürkle İlgili üç Beige," *Belgelerle Türk Tarihi Dergisi*, I/1 (1967), pp. 3-7.

(100) Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/6, kp. 3, p. 226.

(101) David Walder, *The Chanak Affair* (London: 1969), p. 281.

لزم الأمر، وطلبت المساعدة الفرنسية والإيطالية لتمكين اليونانيين من البقاء في تراقيا الشرقية[102]. لكن في 19 أيلول/ سبتمبر، تخلى الفرنسيون عن مواقعهم في المضائق، تاركين البريطانيين وحدهم في مواجهة الأتراك إذا أرادوا ذلك. وفي 24 أيلول/ سبتمبر، تحركت قوات كمال إلى منطقة المضائق ورفضت طلب بريطانيا بالمغادرة، وبدا أن القتال سينشب قريبًا. انقسمت الحكومة البريطانية حول هذه المسألة. وفي النهاية حل المسألة الجنرال البريطاني هارينغتون، قائد الحلفاء في اسطنبول آنذاك، من خلال منع رجاله من إطلاق النار على الأتراك، محذرًا الحكومة من أي مغامرة متهورة، وأقنع كمال أن بإمكانه أن يحصل على ما يريد في مؤتمر للسلام إذا امتنع عن فرض الصراع. وبناءً عليه، غادر الأسطول اليوناني اسطنبول في 27 أيلول/ سبتمبر. وفي اليوم ذاته أطيح الملك قسطنطين وأُسّس نظام جديد في أثينا. قررت الحكومة البريطانية إجبار اليونانيين على الانسحاب إلى خلف نهر ماريتزا في تراقيا، وبدأ الانسحاب فعلًا. أقنع هذا كمال بقبول الهدنة مع البريطانيين والانخراط في محادثات الهدنة (29 أيلول/ سبتمبر)، وبالتالي تم تفادي الأزمة. لقد كان تحقق الميثاق الوطني أقرب إلى الحقيقة الواقعة. وكان الشيء الوحيد الذي من شأنه أن يُمَكّن اليونانيين من الانتصار هو حدوث تدخل كبير، وهذا أمر ما عادت بريطانيا مستعدة للقيام به. لقد حققت حرب الاستقلال التركية أهدافها، حيث صارت الأناضول خالية من العدو، وأُخليت تراقيا الشرقية. وفي 2 تشرين الأول/ أكتوبر عاد كمال باستقبال حافل في أنقرة. وانتهت الحرب، وانتصر الأتراك.

رابع وعشرون: هدنة مودانيا

بدأ المؤتمر لترتيب عَقْد الهدنة في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1922 في منتجع بحر مرمرة بمدينة مودانيا. وعلى عكس هدنة موندروس، أصبح الآن الممثل التركي، عصمت إينونو، قائد الجيوش الغربية المنتصرة، هو الذي تولى الرئاسة، بينما كان البريطانيون واليونانيون هم المنهزمون. مع ذلك كان البريطانيون لا يزالون يتوقعون أن يقدم كمال تنازلات، وأصابتهم الدهشة عندما استمر في المطالبة بالوفاء بالميثاق الوطني؛ لذلك استمر المؤتمر في تجاوز التوقعات الأصلية. وبينما كانت القوات

(102) Ibid., p. 281.

البريطانية في اسطنبول تستعد لهجوم الكماليين، تجاوزت القوات التركية المدينة وبدأت تطهير تراقيا. وكان التنازل الوحيد الذي قدمه عصمت للبريطانيين هو الاتفاق على أن قواته لن تتقدم أكثر نحو الدردنيل. وفي النهاية كان البريطانيون هم من تنازل. تم التوقيع على هدنة مودانيا في 11 تشرين الأول/ أكتوبر. ووفقًا لشروطها، كان على الجيش اليوناني أن ينتقل إلى غرب ماريتزا، ويسلم مواقعه في تراقيا إلى الحلفاء، والذين بدورهم يقومون بتسليمها للأتراك. ويحتل الحلفاء الضفة اليمنى لماريتزا، وتبقى قوات الحلفاء في تراقيا لمدة شهر لضمان القانون والنظام. في المقابل، يعترف جيش كمال بالاحتلال البريطاني المستمر لمنطقة المضائق حتى يتم التوقيع على المعاهدة النهائية. وشملت هذه التسوية أيضًا اسطنبول، التي كان عليها بالتالي الانتظار لمدة أطول قليلًا من أجل أن تتحرر[103].

أُرسل رأفت بلي آنذاك ممثلًا خاصًا للمجلس الوطني الكبير للترتيب لاستعادة تراقيا. وفي 19 تشرين الأول/ أكتوبر وصل إلى اسطنبول، وهو أول ممثل قومي يصل العاصمة القديمة منذ الانتصار، حيث استقبل استقبالًا حاشدًا. لم يسمح البريطانيون لمئات من رجال الدرك التركي الذين جاؤوا معه بأن يحطوا على الأرض حتى اليوم التالي، لذلك جرى فقط عرض موكب النصر من محطة قوارب سركجي وصولًا إلى ديوان يولو فجامع آيا صوفيا، حيث أُقيمت صلاة الشكر على النجاح التركي. وقد شهدت المدينة القديمة آنذاك مشهدًا للمشاعر الجماعية لم يحدث من قبل في تاريخها الطويل، بينما كان يسير رجال الدرك[104].

خامس وعشرون: نهاية الدولة العثمانية

جاءت الأحداث آنذاك سريعة متلاحقة مع استعداد جميع الأطراف لمؤتمر السلام، الذي اقترح الحلفاء عقده في لوزان. وفي إنكلترا، لم يكن المحافظون راضين بلويد جورج، وفرضوا استبداله ببونار لو (Bonar Law)، على الرغم من أن اللورد كُرزون (George Curzon)، وهو صديق لليونانيين لمدة طويلة، بقي وزيرًا للخارجية. وكان تغيير النظام في اسطنبول أكثر دراماتيكية واستثنائية. وَقَّع الحلفاء على هدنة مودانيا

(103) Atatürk, *Nutuk*, vol. 2, p. 679; Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/6, kp. 4, pp. 36, 83; Bıyıklıoğlu, *Trakyada*, vol. 1, pp. 450-454; Koçu, pp. 312-317.

(104) Fethi Tevetoğlu, *Atatürk'le Samsuna Çikanlar* (Ankara: 1971), pp. 77-81.

مع حكومة أنقرة المنتصرة، لكن كانت لا تزال هناك حكومة عثمانية في اسطنبول، على رأسها السلطان، وتوفيق باشا صدرًا أعظم، وهي حكومة كانت قد حكمت على كمال والقادة القوميين الآخرين بالإعدام. كان كمال قد أجّل مواجهة مشكلة ما يجب فعله بالسلطنة حتى تحقيق الاستقلال. وقد كانت لا تزال تمثل مشكلة، نظرًا إلى أن العديد من أقوى مؤيدي كمال كانوا يحتفظون بتبجيل قوي للسلطان. فما الذي كان ينبغي فعله إذًا؟

حل البريطانيون المشكلة بطريقة ما، فأرسلوا دعوات لحضور مؤتمر لوزان إلى كل من حكومتي اسطنبول وأنقرة (27 تشرين الأول/ أكتوبر 1922). وبعد قبول الأخير مباشرة، قال توفيق باشا إنه سيكون سعيدًا بالانضمام إلى تمثيل تركيا في مؤتمر السلام. فهل كان لحكومة اسطنبول أن تستأنف سلطتها بعد انتهاء الحرب؟ لم يكن هذا محتملًا؛ فبصرف النظر عن جميع الاعتبارات الأخرى، كان من شأن هذه الخطوة أن تكلف مئات السياسيين والإداريين القوميين مناصبهم وسلطاتهم التي أحرزوها خلال سنوات المعاناة في أنقرة. لذلك، رأى كمال أنه حصل على دعم كافٍ لفعل ما لم يكن بالإمكان فعله خلال الأيام الحالكة في أنقرة. وفي اجتماع للحكومة في 31 تشرين الأول/ أكتوبر، أعلن أن الحل الوحيد هو إلغاء السلطنة، وبالتالي إلغاء نظام اسطنبول؛ فلم يعارض أحد. وفي الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 1922، سنّ المجلس الوطني الكبير تشريعًا جديدًا يفصل بين السلطنة والخلافة ويلغي الأولى؛ ليصير الخليفة ليس أكثر من رجل دين مسلم بارز، يجري اختياره بما يلائم المجلس الوطني[105]. وبموجب ذلك فقدت حكومة اسطنبول أساسها القانوني، وبالتالي جُرّدت الطبقة الحاكمة العثمانية بأكملها من رتبتها ووظائفها، نظرًا إلى أنها كانت تستمد مركزها من السلطان. وأبلغ رأفت بلي الحلفاءَ أن اسطنبول ستكون بعد ذلك تحت إدارة المجلس الوطني الكبير. وفي 4 تشرين الثاني/ نوفمبر، استقالت حكومة توفيق باشا، وأصدرت الصحيفة العثمانية الرسمية **تقويم وقايع** عددها الأخير. وفي اليوم التالي أمر رأفت وزارات اسطنبول بوقف أنشطتها. وهكذا

(105) Atatürk, *Nutuk*, vol. 2, pp. 683, 689, 691; T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, I/24, pp. 314-315; Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/6, kp. 4, pp. 111-112; *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 3, p. 152.

ببساطة لم تعد حكومة اسطنبول موجودة[106]. أصدر المجلس الوطني الكبير قوانين تنص على تعويضات إنهاء الخدمة أو معاشات تقاعدية للبيروقراطيين الذين كانوا لا يزالون يعملون في اسطنبول. وبالطبع انضم الكثير بالفعل أو كان من شأنهم أن ينضموا قريبًا إلى حكومة أنقرة، التي كانت في أمس الحاجة إلى القوى العاملة، وتقاعد آخرون من أجل البقاء في اسطنبول.

اقترب المشهد الأخير في دراما التاريخ العثماني؛ لقد فر السلطان وحيد الدين من المدينة على متن مدمرة بريطانية مع ابنه وحارسه وعدد قليل من الخدم والخصيان، مدعيًا أن حياته كانت في خطر (16 تشرين الثاني/ نوفمبر)، حيث توجه أولًا إلى مالطة ثم إلى المنفى الدائم في سان ريمو[107]. في اليوم التالي خَلَعَ المجلس وحيد الدين من منصب الخليفة. وبعد أن أعلن كمال أن "الشعب التركي يمتلك السيادة كاملة من دون أي شرط، ولا يقبل مشاركة الخليفة في الحُكم تحت أي معنى وبأي شكل أو طريقة أو وسيلة"[108]، ذهب الاختيار لعبد المجيد الثاني (1868-1944) ابن عبد العزيز[109]. أصدر الخليفة الجديد إعلانًا لمسلمي العالم يطلب منهم قبول زعامته. وفي اليوم ذاته أقيمت مراسم البيعة التقليدية في قصر طوبقابي. لقد بدا من الممكن على الأقل أن التسوية الجديدة يمكن أن تنجح، مع استمرار وجود الخليفة وتهدئته أولئك الذين ربما كانوا سيعارضون حكومة أنقرة.

سادس وعشرون: مؤتمر ومعاهدة لوزان

في غضون ذلك، بدأ مؤتمر لوزان أعماله في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922. وقد مَثَّل حكومة أنقرة عصمت إينونو، الذي كان أمامه مهمة صعبة للغاية. لقد كان يمثل الأمة التي أسقطت تسوية سيفر السلمية، لكن الحلفاء كانوا لا يزالون

(106) Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/6, kp. 4, pp. 112-113; Tevetoğlu, *Atatürk'le Samsuna*, p. 86.

(107) Bıyıkhoğlu, *Atatürk Anadolu'da*, pp. 49-59; Walder, pp. 333-334; Atatürk, *Nutuk*, vol. 2, p. 692; T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, I/24, p. 562; Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/6, kp. 4, p. 112.

(108) Atatürk, *Nutuk*, vol. 2, pp. 699-700.

(109) T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, I/24, pp. 564-565; Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/6, kp. 4, p. 113.

يحاولون معاملته كممثل لأمة مهزومة. لقد اختير عصمت بسبب ثباته في مودانيا؛ لكن فقط للتأكد من أنه لن يقدم أي تنازلات، أرسل وزير الصحة رضا نور معه. مع ذلك لم تكن هناك حاجة إليه؛ إذ كلما تقدم الحلفاء بمقترحات مسيئة، كان عصمت، الذي يسمع بصعوبة منذ وقت طويل، يدعي عدم سماعه. وقد حافظ عصمت على الموقف الأساسي لحكومة أنقرة، وهو أنه يجب معاملتها كدولة مستقلة وذات سيادة، على قدم المساواة مع جميع الحاضرين في المؤتمر. وعند مناقشة الأمور المتعلقة بالسيطرة على العدل والشؤون المالية التركية وحماية الأقليات والامتيازات والمضائق، وما شابه، رفض مطلقًا التزحزح عن أي اقتراح من شأنه أن يضر بالسيادة التركية بأي شكل من الأشكال. أما اللورد كرزون، الممثل البريطاني، "غالبًا ما كان يقوم بدور مُعلم منهك يوجه اللوم إلى تلميذ غبي، في حين رفض عصمت التعلُّم. وعندما جمع المراقب الأميركي الرجلين معًا لمناقشة الامتيازات القضائية في تركيا، صرخ كرزون وضرب الحائط بعصاه؛ أما عصمت فتمسك بالسيادة الكاملة وقال إن تعديل هذه الأمور يستغرق وقتًا"[110]. وأفاد أحد الممثلين البريطانيين أن "عصمت باشا الذي حضر معه كتيبة من الأتراك المُتَحَجِّرين، بدا منيعًا إزاء أي جدل حول هذا الموضوع، وأن بلاغته وعناده وضع صبر مندوبي الحلفاء أمام اختبار شديد"[111]. استخدم عصمت صممه لكسب الوقت والتفكير في ردوده، ما أثار حفيظة بعض المندوبين الآخرين، لكنه أحرز نقاطه. لقد استغل تنافس الحلفاء وخوفهم من البلاشفة لمصلحة تركيا. ومع استمرار المؤتمر، عزز كمال الموقف التركي باحتلاله آخر البلدات في شرق تراقيا. وعمل على تحسين وضعه السياسي في الداخل بتأسيس حزبه السياسي، حزب الشعب (خَلق فرقه سى/ Halk Fırkası) في 6 كانون الأول/ ديسمبر[112]. كما أرسل مجلدًا ضخمًا إلى لوزان يسرد الفظائع اليونانية في تراقيا والأناضول. وعُقد مؤتمر اقتصادي في إزمير شدد على ضرورة الاستقلال الاقتصادي والمالي لتركيا. وبعد شهور طويلة من الجمود، علّق مؤتمر لوزان أعماله موقتًا (4 شباط/

(110) R. Davison, "Turkish Diplomacy from Mudros to Lausanne," in: G. A. Craig & F. Gilbert (eds.), *The Diplomats, 1919-1939* (Princeton, N.J., 1953), pp. 201-202.

(111) *Documents on British*, XVIII, no. 478, p. 690.

(112) Atatürk, *Nutuk*, vol. 2, p. 718.

فبراير 1923). وعندما عاد عصمت إلى أنقرة، تعرض لانتقادات شديدة بسبب التنازلات القليلة التي قدمها. ثم صاغ المجلس الوطني الكبير مقترحات السلام الخاصة به (8 آذار/ مارس 1923)[113]، والتي عاد بها عصمت إلى لوزان، حيث أثارت مناقشات جديدة عندما انعقد المؤتمر مرة أخرى في 23 نيسان/ أبريل. تبع ذلك ثلاثة أشهر أخرى من المساومة، حيث لم يقدم عصمت إلا التنازلات الضرورية في حين أُجهدت المعارضة، التي أصبحت صحافتها وشعبها تواقين أكثر فأكثر إلى السلام[114].

أخيرًا، في 24 تموز/ يوليو 1923، تم التوقيع على مواد معاهدة لوزان. وتم تأكيد وحدة أراضي الأمة التركية، كما حددها الميثاق الوطني، باستثناء الموصل فقط. احتفظت تركيا بتراقيا الشرقية حتى نهر ماريتزا مع بلدة السكة الحديد قره آغاچ، على ضفته الغربية، مقابل سحب تركيا جميع مطالباتها بالتعويضات من اليونان. وحصلت اليونان على جزر بحر إيجة نفسها بسبب سكانها اليونانيين، لكن مع استثناء المياه المحيطة وجزيرتي إمبروس وتينيدوس بسبب أهميتهما الاستراتيجية عند مدخل الدردنيل. وتحددت الحدود مع سورية بحسب بنود اتفاقية فرانكلين- بويون (Franklin-Bouillon)، وبالتالي استثنيت هاتاي (الإسكندرون) وأنطاكية آنذاك. ورغم الطبيعة الكردية والتركية إلى حد بعيد لسكان منطقة الموصل، احتفظت بريطانيا بالسيطرة عليها بصفتها ضرورية لانتداب العراق بسبب حقولها النفطية. وعلى الرغم من أن حسم أمرها تُرك للمفاوضات المباشرة بين الأطراف، إلا أن عصبة الأمم منحتها في النهاية للعراق بشكل نهائي. ولم يرد ذكر أرمينية وكردستان، وأعطيت المناطق المعنية لتركيا وفق مبدأ تقرير المصير. وفي المقابل، تخلت تركيا عن "جميع الحقوق والملكية من أي نوع في ما يتعلق بالأراضي الواقعة خارج الحدود المنصوص عليها في المعاهدة الحالية، والجزر بخلاف تلك التي تعترف بالسيادة عليها بموجب المعاهدة المذكورة"، وبذلك أَرْسَت سياسة مناهِضة

(113) Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl*, II/6, kp. 4, p. 213; Ali Ihsan Sabis, *Harb Hatıralarım. Istiklal Harbi* (Istanbul: 1951), vol. 5, p. 362; Mahmut Gologlu, *Türkiye Cumhuriyeti, 1923* (Ankara: 1971), p. 139.

(114) *Documents on British*, XVIII, pp. 688-1064; Seha L. Meray, *Lozan Barış Konferansı. Tutanaklar-Belgeler* (Ankara: 1969); Davison (1967), pp. 172-209; AH Naci Karacan, *Lozan* (Istanbul: 1971); M. Cemil Bilsel, *Lozan*, 2 vols. (Ankara: 1933).

للوحدوية ظلت عنصرًا أساسيًا في السياسة الخارجية للجمهورية التركية منذ ذلك الحين.

على الرغم من أن المعاهدة نصت على حيازة تركيا السيادة الكاملة داخل حدودها، فإن شروطها كانت ملتبسة واستغرق تنفيذها وقتًا. على سبيل المثال، ذُكر أن "كل طرف من الأطراف السامية الموقِّعة يقبل بموجب هذا، بقدر ما يعنيه، الإلغاء الكامل للامتيازات في تركيا من جميع النواحي". مع ذلك، اضطرت تركيا أيضًا إلى قبول التطبيق المستمر لجميع عقود الامتياز التي دخلت حيز التنفيذ قبل 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1914، ولم تتمكن من السيطرة الكاملة على سياساتها الجمركية إلا في عام 1929. وتم في ما بعد إلغاء الامتيازات والمزايا الأخرى الممنوحة سابقًا للأجانب فقط نتيجة للسياسة الحازمة للحكومة التركية. وفي ما يتعلق بالديون العمومية، حددت المعاهدة فقط حجمها وخصصت التزاماتها في ما بين تركيا والدول الأخرى التي ورثت الدولة العثمانية. وكانت الأسئلة المهمة مثل وضع لجنة الديون العمومية والقيمة النقدية للدين محل نزاع حاد خلال المؤتمر، إلى حد أنها استُبعدت أخيرًا من المعاهدة. ولم تُلغَ لجنة الديون العمومية فعليًا خلال الحرب، لكن جميع ممثلي وموظفي العدو غادروا وتم تعليق سداد الديون باستثناء حملة السندات في دول المحور. وعندما تولى الحلفاء السلطة في اسطنبول، أعادوا إحياء اللجنة بممثليهم، بينما عاد ممثلو قوى المحور إلى ديارهم، وبالتالي قلبوا الوضع. وفي النهاية، بعد مفاوضات طويلة، تم تقييم ديون السلطنة السابقة ككل بـ 129.4 مليون ليرة تركية (100 قرش، تعادل 1 ليرة) والمدفوعات السنوية بـ 8.66 مليون ليرة، وحصة الجمهورية التركية 84.6 و5.8 مليون ليرة على التوالي. مع ذلك، رفضت الجمهورية التركية قبول فرمان محرم الذي أصدره عبد الحميد، والذي خصص إيرادات للجنة الديون العمومية لتسديد هذه المدفوعات، ولم تُدخَل أي بنود في لوزان لإعادتها؛ وفي الواقع، لم تعوَّض البتة. واستمرت تركيا في الاحتجاج على المبلغ المفروض عليها كما حددته المعاهدة، ولم تُدفع أي مدفوعات أخرى حتى عام 1929. وفي النهاية، من خلال وساطة عصبة الأمم، تم التوصل إلى تسوية خُفِّض بموجبها الدين التركي إلى 8 ملايين ليرة ذهبية (80 مليون ليرة ورقية) والمدفوعات السنوية إلى 700,000 ليرة ذهبية

(7 ملايين ليرة ورقية)، ابتداء من عام 1933. واستمرت هذه المدفوعات حتى تم سداد آخر السندات في عام 1944[115].

كانت البنود غير الاقتصادية في لوزان أكثر تحديدًا وحسمًا؛ حيث ألغيت المحاكم الأجنبية والمختلطة وأجبر الرعايا الأجانب على قبول السلطة القضائية للمحاكم التركية. وسُمح للمراقبين الأجانب بمراقبة هذه الأخيرة، لكن لم يكن بإمكانهم الإبلاغ أو الشكوى إلا في حالة الضرورة. وتم إنهاء جميع أنظمة البريد الأجنبية في تركيا. وسُمح للأتراك ببناء قواتهم العسكرية من دون أي قيود على الحجم أو التسلح؛ مع ذلك، فقد طُلب منهم ترك منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود مع اليونان في تراقيا لمنع وقوع أي حوادث. وتم حل مشكلة المطالبة بالتعويضات عندما اعترفت اليونان "بالتزامها بدفع تعويض عن الأضرار المتخلفة في الأناضول نتيجة لأعمال الجيش اليوناني أو الإدارة التي كانت مخالفة لقوانين الحرب"، وتخلت تركيا عن مطالباتها "بالنظر إلى الوضع المالي لليونان نتيجة إطالة الحرب وعواقبها". وتنازل الأتراك والحلفاء بشكل متبادل عن مطالباتهم بالتعويضات من بعضهم البعض عن جميع أضرار الحرب. وتم إنهاء جميع الحقوق الأجنبية للإشراف على التعامل التركي مع الأقليات. وأعلنت تركيا بوضوح أنها ستحمي حياة وحرية جميع السكان، بغض النظر عن مولدهم وقوميتهم ولغتهم؛ وستسمح للمواطنين الأتراك ممن لا يتحدثون اللغة التركية باستخدام لغتهم الخاصة في العلاقات العامة والخاصة وحتى أمام المحاكم؛ وأخيرًا، ستسمح للأتراك غير المسلمين بإنشاء وتشغيل أي مؤسسات خيرية ودينية واجتماعية وتعليمية يرغبون فيها. وقد قبلت الحكومة التركية هذه الشروط، وتم الالتزام بها بشكل كامل حتى يومنا هذا.

استُعيدت جميع ممتلكات رعايا الحلفاء المصادرة خلال الحرب، وأُنشئت محكمة تحكيم مختلطة لتسوية النزاعات حول هذا الشأن. وكان التقييد الحقيقي الوحيد المفروض على السيادة التركية خارج المجال المالي متعلقًا بالمضائق، حيث تم تدويلها تحت سيطرة لجنة مختلطة ترأستها تركيا بشكل دائم. وكانت الأراضي على جانبي المضيق منزوعة السلاح، لكن سُمح لتركيا بإرسال قواتها عبر

---

(115) Z. Y. Hershlag, *Turkey: An Economy in Transition* (The Hague: 1968), pp. 27-30; I. Hakkı Yeniay, *Yeni Osmanlı Borçları Tarihi* (Istanbul: 1964), pp. 113-358.

المناطق المحايدة بحسب الحاجة، إضافة إلى تمركز ما يصل إلى 12,000 رجل في اسطنبول. واستعادت تركيا في النهاية السيطرة الكاملة على المضائق بموجب اتفاقية مونترو (Montreux) في عام 1936.

أخيرًا، تم الترتيب لاتفاقية منفصلة بين اليونان وتركيا يحدث بموجبها تبادل إجباري للسكان، شمل حوالى 1.3 مليون يوناني ونصف مليون تركي في المجموع. كان تتضمن هذه الاتفاقية جميع اليونانيين الذين يقيمون في الأناضول وتراقيا باستثناء من أقام في اسطنبول قبل عام 1918، وجميع الأتراك في اليونان باستثناء من يقيمون في تراقيا الغربية. وبدأ التبادل في الواقع خلال الأيام الأخيرة من حرب الاستقلال عندما تم نقل الآلاف من اليونانيين من إزمير إلى اليونان؛ وهو ما ترك أراضي كلا الجانبين أكثر تجانسًا من ذي قبل.

هكذا، أكدت معاهدة لوزان وشرعنت الانتصار الذي حققته حرب الاستقلال التركية. وتم تأمين الحدود الوطنية بشكل شبه كامل. ولم يعد هناك حقوق وامتيازات الأجنبية في تركيا الجديدة. وقد انتقد بعض النواب في أنقرة التخلي عن الموصل وهاتاي، لكن المجلس وافق على الاتفاق في 23 آب/ أغسطس بأغلبية 227 صوتًا مقابل 14[116].

لقد مَنح الإنجاز في لوزان كمال المكانة والسلطة اللازمتين لإنهاء مهمة إنشاء دولة جديدة. لكن في البداية كان على قوات الحلفاء المغادرة. وكان الجلاء النهائي للقوات البريطانية من اسطنبول مقررًا في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1923. وقد جُهزت الساحة أمام قصر دولمه بهجه للاحتفال النهائي. وسار حرس الشرف الذي يمثل جيوش الحلفاء المختلفة. وبينما كان الجنود البريطانيون يحيّون العَلم التركي، اخترق الحشد التركي صفوف الحرس واجتازوا إلى وسط المراسم بروح احتفالية سعيدة. وعندما سار حرس كُولد ستريم (Coldstream) البريطاني إلى قواربهم، بدأ الأتراك في التصفيق والصفير وفقًا للإيقاع. وعزفت فرقة كُولد ستريم أغنية "مصطفى كمال قائدنا"، وصَفَّق الأتراك. ركب الجنود على متنها وأبحروا إلى وسط البوسفور بينما عزفت الفرقة البريطانية أغنية "أولد لانغ سين" (Auld Lang Syne)، لينتهي بذلك

(116) T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, II/1, pp. 264-284; Davison, p. 208.

الاحتلال الأجنبي الأول والأخير لاسطنبول الإسلامية[117]. وفي 6 تشرين الأول/ أكتوبر، سار فريق كامل من الجيش الوطني التركي إلى اسطنبول وسط هتافات الآلاف من الأتراك[118]. وفي اليوم نفسه، تُوفي لأسباب طبيعية في نيش، الداماد فريد باشا، الذي كان قد فر إلى يوغسلافيا. وفي 13 تشرين الأول/ أكتوبر، أقر المجلس الوطني الكبير قانونًا جديدًا يجعل أنقرة هي العاصمة الرسمية للدولة التركية[119]. وفي 29 تشرين الأول/ أكتوبر أُقر دستور جديد أعلن أن الدولة هي جمهورية ذات سيادة مستمدة من الشعب. وانتُخب مصطفى كمال أول رئيس وعصمت إينونو أول رئيس وزراء للجمهورية التركية[120].

لم يبق سوى خطوة واحدة، هي القضاء على الخلافة. كان عبد المجيد قد شغل المنصب على نحو مسالم وغير مزعج لأحد، لكن مع تلاشي حماسة لوزان، أصبح الخليفة مركزًا يجذب خصوم النظام الجديد الذين بدأوا في التآمر لاستعادة السلطنة والسلطان. وعندما كتب الخليفة إلى كمال طالبًا المزيد من الامتيازات، رد الرئيس: "دع الخليفة والعالَم كله يعرف أن الخليفة والخلافة اللذين أُبقي عليهما ليس لهما معنى أو وجود حقيقي. لا يمكننا أن نُعَرِّض الجمهورية التركية لأي نوع من الخطر على استقلالها باستمرار وجود الخلافة. إن مكانة الخلافة في النهاية لا تزيد أهميتها بالنسبة إلينا على كونها ذكرى تاريخية"[121]. وفي 29 شباط/ فبراير، حضر عبد المجيد آخر يوم جمعة سلاملك له، وهو آخر احتفال من نوعه يحضره رسميًا أحد أفراد الأسرة العثمانية. وبعد أربعة أيام، في 3 آذار/ مارس 1924، ألغى المجلس الوطني الكبير الخلافة، وبذلك وضع نهاية للسلالة والدولة العثمانية[122]. وفي اليوم التالي غادر عبد المجيد اسطنبول. هكذا سقطت الدولة العثمانية أخيرًا، بعد نحو 640 عامًا من تأسيس عثمان سلالته الحاكمة، لتبدأ حقبة جديدة في التاريخ التركي.

---

(117) Walder, pp. 349-352; Yalman, *Yakın Tarihte*, vol. 3, pp. 79-80; Ali Fuat Erden, *Atatürk* (Ankara: 1952), p. 91.

(118) Yalman, *Yakın Tarihte*, vol. 3, pp. 86-87.

(119) T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, II/2, pp. 665, 670; Atatürk, *Nutuk*, vol. 2, p. 796.

(120) T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, II/3, pp. 99, 103.

(121) Atatürk, *Nutuk*, vol. 2, pp. 846-848.

(122) T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, II/7, pp. 7, 24, 27, 69; Atatürk, *Nutuk*, vol. 2, p. 849.

الفصل السادس

الجمهورية التركية (1923-1975)

حصل الأتراك على استقلالهم، لكن عِقدًا من الحرب والثورة، والمذابح والمذابح المضادة، والحِرابة والحصار والاحتلال الأجنبي، كان كفيلًا بإهلاك قسم كبير من السكان وتدمير اقتصاد الأراضي التي شكلت تركيا الجديدة.

أولًا: المجتمع والاقتصاد التركيين عام 1923

صار الاختلال هائلًا؛ فقد رحل معظم غير المسلمين، وانخفضت الجالية اليونانية من 1.8 مليون إلى120,000، والأرمن من 1.3 مليون إلى100,000. وقُتل ما لا يقل عن 2.5 مليون تركي خلال الحرب، حيث تبقى 13,269,606 نسمة في الأناضول وتراقيا الشرقية[1]. تراجعت التجارة الخارجية إلى حد بعيد، حيث انخفضت الصادرات من 2.5 إلى 0.8 مليار قرش، والواردات من 4.5 إلى 1.4 مليار قرش بين عامي 1911 و1923. كما انخفضت إيرادات الدولة من 2.87 إلى 1.8 مليار قرش، وكان العزاء الوحيد هو أن تفكيك الجهاز البيروقراطي الكبير في اسطنبول قد جعل النفقات تقف عند حدود 1.72 مليار قرش، ما وفر فائضًا لأول مرة منذ سنوات

---

(1) Başvekâlet Istatistik Umum Müdürlüğü, *Istatistik Yıllığı*,

ويشار إليها لاحقًا في:

T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı*, V (1931-1932), pp. 35-99; République Turque, Office Central de Statistique, *Population de la Turquie par vilayets et cazas par villes et villages d'aprés le recensement du 28 Octobre 1927* (Angora: 1928).

عديدة[2]. وقد ارتفع مؤشر أسعار التجزئة من 100 في عام 1914 إلى 1279 في عام 1923، واستمرت الأسعار في الارتفاع خلال الفترة المتبقية من عشرينيات القرن العشرين[3].

كان يمكن سنوات المجهود الحربي المستمر التي أعقبتها آفاق اقتصادية كارثية، أن تدفع القوميين في الجمهورية الوليدة إلى تبني سياسة عسكرية عدوانية مثل تلك التي اتبعها قادة الأتراك الشباب في العقد السابق، أو اللجوء إلى نظام دكتاتوري شديد النزعة القومية والانتقامية، كما كان الحال في ألمانيا النازية، من خلال الضرب على وتر المِحَن التي عصفت بالأمة. لكن بدلًا من ذلك، تبنت الجمهورية التركية سياسة بَنّاءة تقوم على صورة ذاتية إيجابية وتقدير متفائل لمستقبلها كدولة. كان من العوامل الحاسمة لنجاح هذا السلوك التأثير النفسي للفوز في حرب الاستقلال ونوعية وطبيعة القيادة التي تولت المسؤولية في السنوات التكوينية للدولة القومية الجديدة. كان مصطفى كمال، الذي أطلقت عليه في ما بعد أمّته الممتنة لقب أتاتورك ("أبو الأتراك")، قد استغل مكانته كمنتصر في ساحة المعركة لنيل تقدير الناس، وإلهامهم وإرشادهم في المقابل في سنوات السلام وإعادة الإعمار التي تلت.

ثانيًا: عهد مصطفى كمال أتاتورك (1923-1938)

بناء على الخلفية التي يزودنا بها التاريخ، يبدو أن ظروف حياة أتاتورك ومسيرته المهنية، من أصوله المتواضعة إلى تعليمه وخدمته الحربية، كان لها هدف واتجاه محدد، ألا وهو تحقيق إعادة ميلاد الأمة التركية من رماد الدولة العثمانية. لقد ولد في سالونيك عام 1881، وكان والده موظفًا بيروقراطيًا يعمل في أدنى مستويات الخدمة المدنية العثمانية، ما جعله عضوًا في الطبقة الحاكمة، لكن من دون ذلك النوع من الولاء واحترام التقاليد الذي احتفظ به القوميون الآخرون الأعلى في النظام الاجتماعي خلال حياتهم. وقد كان مصطفى كمال متفردًا بين أقرانه بما لديه

---

(2) الأرقام الواردة لعام 1911م مأخوذة من:
Devlet-i Aliye-i Osmaniye, Maliye Nezareti, *Ihsaiyat-ı Maliye. Varidat ve Masarif-i Umumiyeyi Muhtevidir*, 3 vols. (Istanbul: 1327-1330/1911-1914), vol. 3;

أرقام عامي 1923 و1926م من:

T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, V, pp. 237-272, 337.

(3) T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, V, pp. 302-333.

من شعور باحتياجات وأفكار الإنسان العادي. وخلال سنوات دراسته في المدرسة الإعدادية العسكرية في سالونيك، حيث أظهر التألق الذي جعل معلمه يطلق عليه الاسم المستعار "كمال" (بمعنى ممتاز ومكتمل)، وفي أكاديمية اسطنبول العسكرية التي دخلها عام 1899، وفي مهنته العسكرية اللاحقة في دمشق واسطنبول، أظهر عددًا من الصفات الشخصية التي جعلت منه مرؤوسًا وزميلًا صعب المراس، لكن في ما بعد أصبح زعيمًا وطنيًا فاعلًا. لقد كان من الصعب مسايرته؛ فعندما كان يعلم أن أصدقاءه أو رؤساءه على خطأ، كان يخبرهم بذلك؛ وعندما يثبت أنه على حق، كان يتأكد من معرفتهم بذلك. وكان صبورًا للغاية إزاء الحماقة وكذلك مع أولئك الذين يرفضون قبول ذكائه. وكان سلطويًا مع مرؤوسيه، لكنه يرفض في ذات الوقت احترام سلطة رؤسائه؛ لذلك لم يحصل سواء في حركة الأتراك الشباب أو الجيش، على المناصب والرتب التي تؤهله لها موهبته وخبرته، وربما أنقذ حياته السياسية من نهاية مفاجئة بإزاحته من زمرة الأتراك الشباب التي زجت بالأمة إلى الكارثة. بعد وصول الأترك الشباب إلى السلطة، أرسلوه أولًا إلى ليبيا (1911-1912)، ثم مُلحقًا عسكريًا في بلغاريا وبرلين. وخلال الحرب العالمية الأولى، عينوه أولًا في غاليبولي (1915)، ثم في القوقاز (1916)، وأخيرًا أرسلوه إلى الشام (1917)، للتخلص من انتقاداته المستمرة عندما كان في اسطنبول. وعلى الرغم من إعجاب كمال بالكفاءة العسكرية الألمانية، إلا أنه استاء مما اعتبره غطرسة المستشارين الألمان، واكتسب في المقابل سمعة مماثلة بين الألمان والنمساويين الذين خدموا معه. لكن أينما أُرسل، فإن معرفته العسكرية الأساسية وقدرته غير العادية على فهم رجاله وقيادتهم والتأثير فيهم، جعلته يحقق النصر في مواجهة الشدائد ومنحته سمعة عسكرية دفعته إلى الصدارة في فترة الفوضى التي أعقبت الحرب. وخلال حرب الاستقلال، مكنته الصفات نفسها من قيادة الأتراك إلى النصر. وعندما رفض الجنرالات والقادة المحليون قبول سلطته، ناشد الشعب مباشرة وجعله يجبر القادة على الانضمام إليه. كانت طبيعته الاستبدادية، واعتقاده بأنه وحده على الحق، وعدم قدرته على قبول المعارضة، وجاذبيته لعامة الناس - كل تلك الصفات التي جعلت منه زميلًا سيئًا وجنديًا جيدًا - هي التي حققت آنذاك الاتحاد بين القوى الضروري للنصر التركي. وكما أظهر صفة لم تظهر من قبل، وهي القدرة على ترتيب الأولويات،

وإخضاع المبادئ الطويلة الأمد لحل المشكلات القصيرة الأمد، وفهم القوى السياسية واستغلالها، وتأجيل التغييرات الجذرية حتى تُمهّد الطريق لها. هكذا أعلن خلال حرب الاستقلال أنه كان يقاتل من أجل استعادة السلطان، وبذلك حصل للحركة الوطنية على دعم كل أولئك الذين كانوا يبجلون السلطنة. حتى بعد إنشاء المجلس الوطني الكبير باسم الشعب، ظل يصر على أن هذا الإجراء قد اتُخذ لأن السلطان كان في أيدي الحلفاء، وبالتالي لم يستطع تولي زمام القيادة في إنقاذ الأمة التركية. وقد مكنه التأييد الكبير الذي اكتسبه بعد أن دفع اليونانيين إلى البحر، من المضي قدمًا في إلغاء السلطنة. ولم يقم بالقضاء على الخلافة وتأسيس الجمهورية التركية إلا بعد أن ضَمِنَ الانتصار النهائي للميثاق الوطني في لوزان. وهذه الصفات نفسها من الصبر وإدراك التوقيت الصحيح خدمته بشكل جيد خلال سنوات الجمهورية.

ماذا كان تصور مصطفى كمال للأمة التركية؟ لقد أصبحت سياساته وأفكاره الأساسية، التي تطورت عبر مئات الخطب والخطط والقوانين من الأيام الأولى لحرب الاستقلال حتى وفاته في عام 1938، تُعرف باسم "الكمالية". وقد تطورت في الأصل من الصراعات والمناقشات بين مؤيدي الفكرتين الشرقية والغربية خلال الأيام الأولى للمجلس الوطني الكبير، وتم تضمينها جزئيًا في الدستور الجديد الذي سُن في عام 1924 ليحل محل ذلك الذي صدر خلال الحرب، وأصبحت في ما بعد جزءًا من الخطط السياسية لحزب الشعب الجمهوري (Cumhuriyet Halk Partisi)، الذي أنشأه كأداة رئيسية لتأمينها. وفي شباط/ فبراير 1937 تم جمعهم في ستة أيديولوجيات مكتوبة في المادة الثانية من الدستور: الجمهورياتية (Republicanism) والقومية (Nationalism) والشعبوية (Populism) والثورية (Revolutionism) والعلمانية (Secularism) والدولانية (Statism). وقد أصبحت هذه هي القواعد لمعظم الخطط التي وضعها كمال وخلفاؤه من عام 1923 إلى يومنا هذا. وقد عكست المبادئ الأربعة الأولى الأساس الأيديولوجي للبنية السياسية الجديدة، وعَبّر الاثنان الأخيران عن السياسات التي كان من المفترض أن توفر إطارًا فلسفيًا للإصلاحات.

1. الجمهورياتية

لم تقتصر الجمهورياتية (Cumhuriyetçilik) على استبدال السلطنة بالجمهورية، وإنما شملت أيضًا القضاء على النظام الاجتماعي العثماني بأكمله، الذي حكمت من

خلاله طبقة حاكمة صغيرة في حين عاشت كتلة الرعايا لتدعمها. وبلغت تحركات كمال لإلغاء السلطنة والخلافة ذروتها العملية بتطور فكرة الإصلاح العثمانية القديمة من إحياء المؤسسات القديمة إلى القضاء عليها واستبدالها بمؤسسات جديدة. وقد قام رجال التنظيمات وعبد الحميد الثاني بتطبيق هذا المفهوم الجديد بشكل أساسي على الأجهزة البنيوية للسلطنة، لكنهم لم يوسعوه إلى قواعدها الاجتماعية. لقد أفسحت الآن السلطنة والخلافة والطبقة الحاكمة الطريق للجمهورية، حيث قدمت ونظمت سيادة الشعب وحقهم في حُكم أنفسهم في سبيل صالحهم. كان الشعار الجديد هو "السيادة للأمة" (Hâkimiyet Milletindir). كان يجب أن تكون الجمهورية بالشعب ومن أجل الشعب. وعَلم الناس أن مصالحهم متطابقة مع مصالح الجمهورية وأن استمرار وجودها وازدهارها ضروريان من أجلهم.

2. القومية

كانت القومية (Milliyetçilik)، وخصوصًا القومية التركية (Türkçülük)، شعار لم الشمل الرئيسي لحرب الاستقلال والجمهورية. أدت الخسائر الإقليمية ورفض الأقليات للتخلي عن تطلعاتها القومية لمصلحة دولة عثمانية متعددة الجنسيات، إلى تحويل العثمانية إلى قومية تركية. وقد أدى هروب الأقليات أثناء الحروب إلى وصول نسبة المسلمين الأتراك إلى 97.3 في المئة من إجمالي السكان في عام 1927، ما جعل الجمهورية متجانسة عرقيًا وثقافيًا، وتركها في وضع يمكنها فيه تحقيق أهداف وغايات القومية التركية.

لقد شرحت الدولة المفاهيم القومية من طريق الصحافة والمدارس ومختلف أفرع الحكم، ومن خلال حزب الشعب الجمهوري، ومنظمة هيرث التركية الموروثة عن الأتراك الشباب. كانت العقبة الرئيسية التي كان لا بد من التغلب عليها هي الشعور بالازدراء الذي أناخ بثقله على "الترك" على مر القرون من جانب العثمانيين والأجانب على حد سواء. وردًّا على ذلك، أكدت المفاهيم الكمالية أن الأتراك يتحدرون بشكل مباشر من أعظم عرق غزاة في العالم، وأنهم مارسوا دورًا رائدًا في نشأة الحضارة العالمية وتطورها، وأن الأتراك هم من ساهم بشكل أكبر في عظمة الدولة العثمانية. وأُسست الجمعية التاريخية التركية (تُرك تاريخ كورومو/ Türk Tarih Kurumu) في عام 1925 لتَعْرِض للأتراك ما فعلوه في التاريخ. وشُرحت النظريات القومية اللغوية

والتاريخية، مثل نظرية لغة الشمس، التي أكدت أن اللغة التركية هي اللغة الأولى على وجه الأرض وأن جميع اللغات الأخرى تطورت منها؛ وأن الأتراك هم أول شعب وأن كل الإنجازات البشرية لها أصول تركية؛ وأن هناك رابط بين التاريخ التركي والأناضول منذ بداية البشرية، وليس من القرن الحادي عشر فقط؛ وأنهم ظهروا لأول مرة في التاريخ كسومريين وحثيين.

كان العنصر المهم للغاية في القومية التركية هو تتريك اللغة بشكل متزايد بقيادة جمعية اللغة التركية (تُرك ديل كورومو/ Türk Dil Kurumu) التي أُسست في عام 1926. وقد حُذفت اللغتان العربية والفارسية من المناهج المدرسية، واستُبدلت الكلمات ذات الأصل الأجنبي بكلمات من أصل تركي بحت، كما يستخدمها الناس، أو كما وُجدت في النصوص القديمة، أو ببساطة تم اختراعها وفقًا لقواعد بنية اللغة التركية. وأُدخلت الحروف اللاتينية بدلًا من الحروف العربية باعتبارها ناقلًا للغة التركية الجديدة، واتباع القومية اللغوية لتسهيل تعلم الناس للقراءة وأيضًا لفصل صغار الأتراك عن تراثهم العثماني واستبدال العقلية المحافظة الخاصة بالماضي بأخرى حديثة وليبرالية. وهكذا أراد كمال إنشاء جيل من الأتراك لا يفخر بعرقه فحسب، بل يَعتبر أيضًا أن الإصلاح والتغيير وفقًا لحاجة الوقت أمر طبيعي، بدلًا من الرجوع دائمًا إلى الطريقة التي كانت تُنجز من خلالها الأمور في "الأيام الخوالي"، كما فعل كثير من الإصلاحيين العثمانيين في الماضي.

كانت نظريات القومية التركية التي تم شرحها في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته متطرفة، إلا أنها لم تُنشأ كجزء من تقص الحقيقة في حد ذاتها؛ بل كانت بمثابة أسلحة لتحقيق أهداف الجمهورية، وبمجرد أن حققت هدفها تم التخلي عنها في الأغلب الأعم. وقد حلت القومية التركية محل الإقليمية ووحدت الشعب التركي حول أهداف مشتركة. لقد منعت الصراع الطبقي والانقسام الأيديولوجي الذي كان من الممكن أن ينتج في فترة التغيير السريع، وخلقت شعورًا بالتضامن الوطني بدلًا من أيديولوجيتي العثمانية والوحدة الإسلامية اللتين فقدتا صدقيتهما. وشجعت القومية التركية الأتراك على بناء أراضيهم، من دون تبني التطلعات العدوانية للوحدوية (irredentist). لم تكن القومية التركية إمبريالية، ولم تسعَ إلى تحقيق العظمة من خلال استعادة الأراضي التي حكمها العثمانيون في السابق، حتى في حالة المناطق التي

لا تزال تسكنها أقليات تركية كبيرة. كما قوبلت الدعوة إلى الوحدة التركية التي ركز عليها الأتراك الشباب بالتجاهل والقمع. وصار التركيز إذاك على بناء دولة حديثة للأتراك داخل حدود الجمهورية التي أنشأتها معاهدة لوزان. وكان الهدف الوحيد للجمهورية في ما يتعلق بالأراضي المفقودة هو التأكد من معاملة الأتراك الذين يعيشون فيها معاملة عادلة ومنصفة.

هكذا وَقَّعت تركيا في 5 حزيران/ يونيو 1926، معاهدة مع بريطانيا العظمى تتنازل فيها عن جميع حقوقها في الموصل مقابل 10 في المئة من النفط المنتج في المنطقة، وموافقة بريطانيا على الامتناع عن المزيد من التحريض نيابة عن الأكراد أو الأرمن، وقد أدى ذلك بالتالي إلى استعادة الصداقة القديمة بين الجانبين ومشاركة بريطانية في الاقتصاد التركي. ولم تكن القومية التركية معادية لجيرانها، حتى أولئك الذين حاربتهم مؤخرًا. وقد كان الهدف الرئيسي آنذاك هو التعاون من أجل المنفعة المتبادلة. وفي 30 كانون الأول/ ديسمبر 1930، أبرمت اليونان وتركيا معاهدة صداقة لتسوية مشاكل الحدود وتبادل السكان، والموافقة على المساواة البحرية في شرق البحر المتوسط، وإعادة التأكيد على الوضع الراهن، خشية إلى حد ما من الرغبات البلغارية في استعادة الوصول إلى بحر إيجة عبر تراقيا الغربية[4]. وكانت معاهدات التجارة والصداقة الموقعة في عام 1930 مع بريطانيا والمجر وألمانيا وبلغاريا ودول أخرى، قد مثلت أيضًا عودة تركيا إلى الوفاق الدولي، وبلغت ذروتها بانضمامها إلى عصبة الأمم في 18 تموز/ يوليو 1932[5]. وفي مواجهة العدوان الإيطالي على إثيوبيا والخوف من تحركات مماثلة في الشرق الأوسط، دعمت تركيا عصبة الأمم وكذلك جيرانها في البلقان وتقاربت مع بريطانيا وفرنسا. وفي 9 شباط/ فبراير 1934، انضمت إلى معاهدة الوفاق البلقاني الموقعة في أثينا، مع اليونان ويوغسلافيا ورومانيا التي كفلت لكل منها وحدة أراضيها واستقلالها وإنشاء آلية لتسوية النزاعات بين المُوَقِّعِين[6]. كانت بلغاريا هي الدولة البلقانية التي لم توقع، والتي استمرت في تغذية طموحاتها في مقدونيا وتراقيا الغربية ودبروجه على الرغم

---

(4) *Düstur: Tertib-i Salis*, 41 vols. (Ankara: 1921-1971), vol. 15, p. 124.
(قوانين الجمهورية التركية الأولى، 1920-1970).

(5) T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, *Zabıt Ceridesi* (Ankara: 1921-), IV/9, pp. 537, 543.

(6) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 20, p. 119.

من تحسُّن علاقاتها مع تركيا. مشكلتان رئيسيتان فقط حالتا دون التقارب الكامل مع العالم؛ هما المضائق ولواء الإسكندرون. ففي 11 نيسان/ أبريل 1936، طلبت تركيا من الموقعين على معاهدة لوزان الإذن بتحصين المضائق واستئناف السيادة الكاملة عليها؛ وكانت النتيجة اتفاقية مونرو (20 تموز/ يوليو 1936)، التي قبل بموجبها المقترحاتِ التركية جميعُ الموقعين على لوزان باستثناء إيطاليا، التي وافقت أخيرًا في اتفاقية منفصلة (2 أيار/ مايو 1938)[7].

كان حل مسألة لواء الإسكندرون (هاتاي) أكثر صعوبة، نظرًا إلى أن سكانها كانوا مقسمين بالتساوي بين الأتراك والعرب ودولة أخرى، إذ كانت سورية (تحت الانتداب الفرنسي)، معنية بالمسألة. وكانت اتفاقية فرانكلين-بويون (1921) قد أنشأت نظام حُكم ذاتي هناك في ظل الفرنسيين. وقد أرضى ذلك الأتراك حتى أيلول/ سبتمبر 1936 عندما وعدت فرنسا سورية بمنحها الاستقلال الكامل، بما في ذلك الإسكندرون. ورد أتاتورك بالمطالبة بمنح الأخيرة استقلالها (9 تشرين الأول/ أكتوبر 1936). كما أسّس "جمعية استقلال هاتاي" (Hatay Erginlik Cemiyeti) في اسطنبول لجمع أنشطة سكانها الذين يعيشون خارج الإقليم، والذين يرغبون في إيصال صوت احتجاجاتهم[8]. ثم أحالت تركيا الأمر إلى عصبة الأمم، ما أدى إلى اتفاق لتسوية خاصة من شأنها أن تمنح لواء الإسكندرون الاستقلال، وتجرده من السلاح، وتضمن حقوق سكانه الأتراك[9]. كانت تركيا راضية جدًا عن هذا الأمر إلى حد أنها انضمت إلى ميثاق سعد آباد مع إيران والعراق وأفغانستان، والذي أتاح للمُوَقِّعين نوع الضمانات الإقليمية والمساعدة المتبادلة نفسه الذي قدمه اتفاق البلقان في الغرب (8 تموز/ يوليو 1937)[10]. لكن عندما دخل نظام الإسكندرون الجديد حيز التنفيذ وأجريت الانتخابات (29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937)، استجابت فرنسا للضغوط السورية بقرار منح الأتراك فقط تمثيل الأقلية في الحكومة المحلية والبرلمان. وقد أثار هذا غضب تركيا إلى حد إدانتها معاهدة الصداقة التي أُبرمت في

---

(7) *Cumhuriyet*, 22/7/1936; *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 17, p. 665; *Resmi Gazete*, 3374 (الجريدة الرسمية للجمهورية التركية، أنقرة، من عام 1920 حتى هذا اليوم).

(8) *Cumhuriyet*, 28/12/1936.

(9) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 20, p. 893; *Resmi Gazete*, 4255; *Cumhuriyet*, 29-30/5/1937.

(10) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 19, p. 151; *Resmi Gazete*, 3819.

عام 1926 مع سورية واحتجت لدى العصبة (15 كانون الأول/ ديسمبر 1937). أخيرًا، تم التوصل إلى اتفاق مع فرنسا (3 تموز/ يوليو 1938) خضع بموجبه الإقليم لحماية فرنسية-تركية مشتركة، مع قوات من كلا الجانبين لضمان النظام إلى حين إجراء انتخابات عامة تحدد مصيرها[11]. وبعد صيف من الدعاية الانتخابية، أدت الانتخابات (21 تموز/ يوليو) إلى أغلبية تركية، 22 إلى 18 في المجلس الوطني. وبدأت الدولة الجديدة، التي صارت تسمى إذاك هاتاي، في استخدام الأعلام التركية، وقدمت التماسًا إلى أنقرة من أجل اتحادٍ كان مستحيلًا طالما بقي الفرنسيون هناك، لكن وافقت فرنسا في النهاية على الضم مقابل دخول تركيا في معاهدة عدم اعتداء (23 تموز/ يوليو 1939)، تلتها اتفاقية مماثلة مع بريطانيا. وفي مقابل الحصول على دعم تركيا في الصراع الذي اندلع بعد ذلك مع ألمانيا النازية، أذعنت فرنسا وبريطانيا لترسيخ الحُكم التركي في الإقليم، الذي كان من الممكن أن يذهب إلى أي من جيرانها بشكل مبرر وفقًا لتركيبته السكانية.

إذا كان هناك جانب ضار لقومية الجمهورية التركية، فقد كان يتمثل في العزلة المفروضة على الأفراد عن العالم، والنظرة الأنانية المفرطة للذات التركية. وعلى الرغم من قبول المؤسسات والممارسات والأفكار الغربية، فقد تم تقليل التدريس باللغات الأجنبية وتعليم التاريخ غير التركي في المدارس، كردة فعل إلى حد ما للتركيز المفرط على اللغات والتاريخ الأجنبي قبل الحرب العالمية الأولى، وإلى حد ما كذلك لتظل اللغة والنظريات التاريخة الرسمية من دون منازعة. وفي حين سُمح للمدارس الأجنبية ومدارس الأقليات بالاستمرار في العمل، إلا أنها لم تتمكن من التوسع، وكان تدريسها للعلوم الاجتماعية على وجه الخصوص خاضعًا لإرشادات وزارة التعليم. وقد ركزت الصحف التركية بشكل شبه كامل على الشؤون الداخلية، وهو ما خلق جيلًا كاملًا من المتعلمين الذين لا يعرفون الكثير عن العالم، ولا يستطيعون قراءة ما ينشره الغرب، وينظرون إلى العالم من منظور علاقته بتركيا إلى حد بعيد. وسنرى في ما بعد كيف انهارت هذه العزلة والتركيز على الذات أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها.

(11) *Cumhuriyet*, 4/7/1938.

3. الشعبوية

كان المفهوم الكمالي للشعبوية (Halkçılık) وثيق الصلة بالقومية التركية، وهو نتيجة طبيعية للجمهورياتية، حيث كانت الحكومة حكومة الشعب، وليس الطبقة الحاكمة. وكان لهذه الفكرة مظاهر مختلفة، أحدها أن جميع مواطني الجمهورية متساوون بغض النظر عن طبقتهم أو رتبتهم أو دينهم أو مهنتهم. لذلك نص دستور عام 1924 على أن "الشعب التركي، بغض النظر عن الدين والعرق، أتراك في ما يتعلق بالمواطنة" (المادة 88). "جميع الأتراك متساوون أمام القانون، الذي يُنتظر منهم الالتزام به بضمير. وتُلْغَى وتُحظر جميع أنواع الجماعات والتصنيفات والفصائل والامتيازات الشخصية الخاصة" (المادة 69). ويُمنح كل تركي، بغض النظر عن أصله، الحق في ممارسة "العقيدة أو الدين أو المبدأ الفلسفي الذي يلتزم به" (المادة 75). وبالتالي، لم يعد من الممكن منح المواطنين حقوقًا ومناصب مختلفة وفقًا لمِللهم. وبينما أكدت معاهدة لوزان بشكل أساسي استقلالية هذه المِلل، كان الوعد بالمساواة في ظل الجمهورية كافيًا لإقناع اليهود بالتخلي عن وضعهم القانوني المنفصل وحقوقهم (8 تشرين الأول/ أكتوبر 1925)، وتبعهم الأرمن بعد ثلاثة أسابيع، ثم اليونانيون بعد الكثير من النقاش، في 7 كانون الثاني/ يناير 1926. وقد واصلت المِلل توفير القيادة الدينية والاجتماعية لأتباعها من أبناء الدين والمدارس والمشافي وغيرها من المؤسسات الاجتماعية المستقلة الأخرى لمن يرغبون في استخدامها، وأصرت الحكومة فقط على أن يتلقى جميع أطفال المِلل تعليمهم الابتدائي في مدارس الدولة أو وفقًا لمناهجها الدراسية التي وضعتها وزارة التعليم، من أجل توفير الروابط المشتركة اللازمة لهم للمشاركة الكاملة في الحياة التركية (23 آذار/ مارس 1931)[12]. جاءت خطوة أخرى نحو المساواة في عام 1928 عندما استُبدلت مواد دستور عام 1924 التي تُقر بأن الإسلام هو دين الدولة، مع ما يتضمنه ذلك من إشارة إلى الله في القَسَم الرسمي ومطالبة المجلس الوطني بتطبيق الشريعة، بمواد تَفْصل بين الدين والدولة، وإعلان الجمهورية التركية دولة علمانية[13]. منذ ذلك الحين، تمتع أتباع الديانات غير الإسلامية بالمساواة القانونية الكاملة في الجمهورية التركية.

---

(12) T. C. Maarif Vekâleti, *Maarif Ilgili Kanunlar* (Ankara: 1947), p. 144.

(13) T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, III/3, pp. 104, 112, 125.

تضمنت الفرضية الأساسية الثانية للشعبوية مسألة الحكم الذي يكون من الشعب ومن أجل الشعب. كان لا بد من تطوير المؤسسات لتمكين مواطني الجمهورية من المشاركة في عملية الحُكم؛ وقد تحقق ذلك رسميًا من خلال المجلس الوطني الكبير، الذي كان قد مُنح منذ تأسيسه الصلاحيات التشريعية والتنفيذية. وقد تولى هذه الأخيرة رئيس الجمهورية الذي يُنتخب بواسطته، والأولى من خلال مجلس الوزراء، الذي يختاره الرئيس ويكون مسؤولًا أمامه. وكانت تمارَس الوظائفَ القضائية باسم المجلس، وفقًا للقانون، محاكمُ مستقلةٌ عنه. في البداية، كان حق التصويت يُمنح فقط لكل ذَكَر تركي يبلغ من العمر 18 عامًا أو أكثر، لكن في عام 1934 مُنحت النساء أيضًا حق التصويت والعمل نائبات. وكان النواب يُنتخبون لمدة أربع سنوات من الشعب، لكن من خلال نظام التصويت غير المباشر حتى عام 1946، عندما استُبدل بالانتخابات المباشرة. وكانت حصانة النواب مكفولة بأحكام تنص على أن المجلس الوطني الكبير هو الوحيد الذي يمكنه تسليم أحد أعضائه إلى السلطات لمحاكمته، وأنه في حالة إدانته، يجب أن يُرجأ تنفيذ الحكم حتى انتهاء دورة انعقاده. وكان من المقرر أن ينعقد المجلس سنويًا في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر من دون دعوة من أي سلطة أخرى؛ فقط كان لها الحق في حله وإجراء انتخابات جديدة. وكان يجوز أن يبدأ التشريع إما أعضاء المجلس أو الحكومة بشكل جمعي. ولم يكن من الممكن أن ينقطع عن الانعقاد أكثر من ستة أشهر خلال العام، لكن إذا كان في عطلة، يمكن رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء استدعاءه في حالة الطوارئ. كما كان على المجلس أن ينعقد من جديد إذا طلب ذلك خُمس أعضائه. وتقرر أن تكون المناقشات علنية، مع نشر التقارير بالكامل، لكن يجوز للمجلس أيضًا أن يجتمع في جلسة سرية ويقرر مدى ملاءمة نشر هذه المناقشات. حُددت ولاية الرئيس بأربع سنوات، لكن كان يجوز أن يُعيد المجلس انتخابه، وبالطبع استمر كمال في هذا المنصب طوال الفترة المتبقية من حياته. بدت سلطات الرئيس محدودة، على الورق على الأقل؛ فعلى الرغم من أنه كان عضوًا في المجلس، إلا أنه لم يكن بإمكانه المشاركة في المناقشات أو التصويت. وكان بإمكانه الاعتراض على أي قانون في غضون 10 أيام من تمريره، لكن كان بإمكان النواب تمريره رغم ذلك بأغلبية الأصوات. كما كان يوقّع على جميع المراسيم التي يصدرها الرئيس رئيسُ الوزراء والوزيرُ المختص، بينما كان الأخيران وحدهما مسؤولين عن تنفيذها. مع ذلك، كان لدى الرئيس

سلطة، وهي نابعة أساسًا من حقه في تعيين رئيس الوزراء من بين أعضاء المجلس، مع اختيار رئيس الوزراء للوزراء الآخرين بعد موافقة الرئيس عليهم وقبل تقديمهم بشكل جماعي لينالوا الثقة من المجلس. مع ذلك، بمجرد الموافقة عليهم وتوليتهم المنصب، يصبحون مسؤولين أمام المجلس بدلًا من الرئيس عن سياسات الحكومة وخططها.

تُفرَض سلطات المجلس من خلال الأحكام الدستورية المتعلقة بالميزانية. وكان على الحكومة أن تعرضها سنويًا على المجلس للموافقة عليها عند افتتاح كل دورة، كما كان عليها أن تقدم بيانًا بالمحاسبة المالية إلى المجلس في موعد لا يتجاوز بداية السنة الثانية التي تلي السنة المالية. وتتم الموافقة على الميزانيات لسنة واحدة فقط. ولم يكن باستطاعة الحكومة إنفاق أموال تتجاوز مخصصات الميزانية من دون موافقة إضافية من المجلس، ويجوز لهذا الأخير أيضًا إنشاء مكتب محاسبة خاص به "لمراقبة إيرادات الدولة ومصروفاتها نيابة عن المجلس الوطني الكبير" (المواد 95-101).

كان مجلس الدولة من بين بقايا التنظيمات القليلة الباقية إلى العهد الجمهوري (شوراى دولت، الذي سمي في ما بعد دانشتاى/ Danıştay)، والذي كان أعضاؤه يُنتخَبون من المجلس الوطني الكبير "من بين أولئك الذين كانوا يشغلون مناصب مهمة، ولديهم خبرة كبيرة، من المتخصصين أو المؤهلين بطريقة أخرى". تضمنت واجباته الفصل في الخلافات الإدارية، وتقديم المشورة بشأن محتويات وملاءمة المقترحات التشريعية والعقود والامتيازات الحكومية، والمصادقة على لوائح مجلس الوزراء التنظيمية، والنص على تنفيذ القوانين التي أقرها المجلس، والعمل كمحكمة استئناف في مسائل العدالة الإدارية، والفصل في النزاعات بين أجهزة الحكومة (المادتان 51 و52). ومن نواح عديدة، تطور مجلس الدولة إلى محكمة عليا، وفي مشاركته في كل من العمليتين التشريعية والتنفيذية اكتسب دورًا أكثر نشاطًا من الهيئات المماثلة في البلدان الأخرى.

نص الدستور على أن "القضاة مستقلون في سير المحاكمات وفي إصدار أحكامهم. ويجب حمايتهم من أي نوع من التدخل ولا يخضعون إلا للقانون. ولا يجوز للمجلس الوطني الكبير لتركيا ولا لمجلس الوزراء تعديل أو تغيير أو

تأخير أو التأثير على تنفيذ أحكامهم" (المادة 54). يجوز لأي شخص استخدام جميع الوسائل القانونية اللازمة للدفاع عن حقوقه أمام المحاكم. وأنشئت محكمة عليا (Divan-ı Âli) مكوّنة من 21 عضوًا، اختير 11 منهم من بين أعضاء محكمة النقض (Temyiz Mahkemesi) و10 من مجلس الدولة، لمحاكمة أعضاء الحكومة ومجلس الدولة ومحكمة الاستئناف "في جميع المسائل المتعلقة بأداء واجباتهم" (المادة 61).

أُبقي أيضًا على الأحياء والكومونات القديمة، لكن الولايات الكبيرة القديمة التي أنشأتها التنظيمات أُعيد تقسيمها إلى 62 محافظة جديدة، مُنح حكامها استقلالًا ذاتيًا اسميًا أكبر بكثير من أسلافهم العثمانيين في القرن التاسع عشر، لكن هذا لم يكن يعني الكثير من الناحية العملية، حيث أنشأ الدستور أيضًا مناطق تفتيش عامة (Müfettişlik)، يضم كلٌّ منها من 10 إلى 14 محافظة، تعاملت مع جميع الأمور العسكرية والصحية وكذلك معظم مسائل التعليم والتمويل. إضافة إلى ذلك، كان لكل محافظة مسؤولون عسكريون وماليون وتعليميون مُعينون من وزارات أنقرة ومسؤولين تجاهها، وهو ما لم يترك للحكام المحليين سوى القيام بتنسيق أنشطتهم وتمثيل رئيس الوزراء في عملية الإدارة.

لم يكن هناك حظر على تعدد الأحزاب في الدستور؛ لكن الكمالية جاءت لتحكم بأن مصالح الشعب يمكن أن تُخدم على أفضل وجه من خلال تركيز طاقاته على الحزب الذي طوره كمال من لجنة الدفاع عن حقوق الأناضول والروملي، والذي كان يسمى أولًا حزب الشعب، وبعد تأسيس الجمهورية، حزب الشعب الجمهوري (Cumhuriyet Halk Partisi). كانت هناك مجموعات عدة معارضة خلال حرب الاستقلال كما رأينا. كانت المجموعة الثانية فقط (Ikinci Gurup) هي المهمة، حيث تضمنت عددًا من المقربين من كمال. لكن نظرًا إلى أنها مثلت الفكرة الغربية بشكل أساسي في المجلس وتضمنت بعض الذين عارضوا المبادئ الأساسية للكمالية، ولا سيما العلمانية، فقد تأكد تمامًا هزيمة أعضائها في الانتخابات التي أجريت في آب/ أغسطس 1923 لنواب المجلس الوطني الكبير الثاني، وهو ما ترك السيطرة الكاملة لحزب كمال[14]. كانت في الأساس التحديات اللاحقة للعلمانية والحداثة

(14) Sabahettin Selek, *Milli Mücadele, Anadolu Ihtilâli*, 2 vols. (Ankara: 1963-1965), vol. 1, p. 601; Suna Kili, *Kemalism* (Istanbul: 1969), p. 118.

هي التي دفعت كمال إلى إقصاء الأحزاب المنافسة في السنوات اللاحقة. وبعد مدة وجيزة من إلغاء الخلافة، هاجم عدد من الشخصيات العسكرية البارزة للثورة، بمن فيهم كاظم قره بكر وعلي فؤاد جبصوي ورأفت بلي ورؤوف أورباي، سياسات الحكومة العلمانية والحداثية. ورد كمال بمطالبتهم بالتخلي عن مراكزهم العسكرية أو مقاعدهم في مجلس النواب؛ فاستقالوا من تلك وكذلك من حزب الشعب الجمهوري (26 تشرين الأول/ أكتوبر - 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1924)، وانضموا إلى العديد من أعضاء المجموعة الثانية لتشكيل الحزب الجمهوري التقدمي (Terakkiperver Cumhuriyet Fırkası)، والذي شمل أيضًا العديد من القوميين المدنيين المحترمين مثل عدنان أديوار وزوجته خالدة أديب. وقد واصل الحزب الجديد روح الفكرة الغربية والمجموعة الثانية، وعارض إلغاء الخلافة وسياسات العلمنة للحكومة؛ لكنه كان إصلاحي على طريقته الخاصة، فقد شجع المشاريع الحرة واستثمار رأس المال الأجنبي أكثر من السياسات الاقتصادية للحكومة آنذاك، وأعلن دعمه الكامل للجمهورياتية والديمقراطية والليبرالية. وتقليدًا لحزب الشعب الجمهوري، بدأ في بناء تنظيمه الوطني لتأمين كتلة جماهيرية تتبعه. وانتقادًا لدمج كمال الحكومة وحزب الشعب الجمهوري، طالب بأن يكون فوق الحزب. حاول كمال في البداية التوفيق بين وجود المجموعة الجديدة وحاجة الناس إلى ممارسة الديمقراطية، وذهب إلى أبعد من ذلك حيث استبدل رئيس الوزراء عصمت إينونو، موضع انتقادهم، بعلي فتحي أوقيار لمواجهة بعض انتقاداتهم. من الواضح أن كمال سمح للحزب بالنمو لأنه شعر أنه بحلول هذا الوقت كانت المعارضة للجمهورية ضعيفة إلى حد أنها لم تكن قادرة بعد على الحصول على دعم جماهيري. لكن وجود الحزب الجديد أطلق العنان لمثل هذا السيل من المؤيدين المستعدين من جميع جوانب الطيف السياسي، ما دفع الرئيس وشركائه سريعًا إلى الاعتراف بخطئهم. كان نجاح هذا الحزب بالذات هو الذي قضى عليه، نظرًا إلى أنه حفز ظهور عدد من جماعات المعارضة العنيفة التي أقنع وجودها الحكومة في النهاية بقمعهم جميعًا[15].

(15) Ahmet Emin Yalman, *Yakın Tarihte Gördüklerim ve Geçirdiklerim*, 4 vols. (Istanbul: [n. d.]), vol. 3, p. 152; Fethi Tevetoğlu, *Atatürk'le Samsuna Çikanlar* (Ankara: 1971), pp. 99-100; Mahmut Goloğlu, *Devrimler ve Tepkileri, 1924-1930* (Ankara: 1972), p. 81; Ali Fuat Cebesoy, *Millî Mücadele hâtıraları* (Istanbul: 1953), vol. 2, p. 111; Walter Weiker, *Political Tutelage and Democracy in Turkey: The Free Party and Its Aftermath* (Leiden: 1973), pp. 47-50; Tarık Z. Tunaya, *Türkiyede Siyasi Partiler, 1859-1952* (Istanbul: 1952), pp. 606-672.

في أوائل عام 1925، اندلعت ثورة خطيرة في جنوب شرق الأناضول قادها وأثارها الشيوعيون الروس، الذين لم يعد بإمكانهم استخدام الأرمن كسلاح لإحداث الفوضى، وكذلك المحافظين الأتراك للتعبير عن معارضتهم لسياسات الحكومة الدينية والعلمانية. قام المتمردون بحرق ونهب إلازيغ وعدد من البلدات الصغيرة، بعد أن دمروا على نطاق واسع منطقة ديار بكر بقيادة الشيخ سعيد. ومع اجتذاب الحركة تعاطف المجموعات المحافظة في اسطنبول وأماكن أخرى، تحرك كمال بحزم لكبحها قبل أن تصبح نقطة حشد لردة فعل عام ضد الجمهورية. وفي 3 آذار/ مارس، حل عصمت مكان علي فتحي كرئيس للوزراء، وحمل المجلس على إصدار قانون إقرار النظام (4 آذار/ مارس 1925)، والذي بموجبه مُنحت الحكومة سلطات دكتاتورية افتراضية لمدة عامين، مع إنشاء محاكم الاستقلال (استقلال محكمه سى/ Istiklâl Mahkemesi) مرة أخرى في أنقرة والمحافظات الشرقية، لإدانة المتمردين وسجنهم و/ أو إعدامهم بحسب خطورة جرائمهم[16]. وسرعان ما تشتت المتمردون. واعتُقل الشيخ سعيد وكبار مساعديه (15 نيسان/ أبريل)، حيث أدينوا أمام محكمة الاستقلال الشرقية (25 أيار/ مايو)، وأُعدموا (29 حزيران/ يونيو)، ما وضع حدًّا آنذاك لردات فعل الأكراد والمحافظين[17].

لكن التجربة أقنعت كمال بأن استمرار وجود أحزاب المعارضة لن يؤدي إلا إلى تركيز مصادر السخط هذه وغيرها وتعميقها. وفي 3 حزيران/ يونيو 1925، أصدر مجلس الوزراء مرسومًا يقضي بحل الحزب الجمهوري التقدمي بعد الضغط على مؤسسيه للقيام بذلك ورفضهم[18]. وفي 12 آب/ أغسطس، أُغلقت صحيفة وطن في اسطنبول، واعتُقل مؤسسها ومحررها أحمد أمين يالمان، لكن الأمرين أُلغيا في النهاية[19]. وفي اليوم نفسه، أدانت محكمة استقلال أنقرة الشاعر الشيوعي المعروف ناظم حكمت والعديد من زملائه بنشر دعاية شيوعية. يشير هذا إلى وجود قيود على

(16) Behçet Cemal, *Şeyh Sait Isyam* (Istanbul: 1955), pp. 25-29, 55-56, 60; Yalman, vol. 3, pp. 162-163; Cebesoy, vol. II, pp. 145-146; T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, II/15, pp. 156, 166; Neşet Çağatay, *Türkiyede Gerici Eylemler* (Ankara: 1972), p. 30.

(17) Cemal, pp. 112-114; Cemal, *Şeyh Sait Isyam*, pp. 112-114; Yalman, vol. 3, p. 166; Cebesoy, vol. 2, pp. 171-172.

(18) Cebesoy, vol. 2, p. 161; Yalman, vol. 3, p. 162; Tevetoğlu, pp. 104-105.

(19) Yalman, vol. 3, p. 171.

المدى الذي كان يَسمح فيه كمال للروس بالاستفادة من صداقتهم بتركيا[20]. وبما أن هذه الإجراءات جاءت قبل إدخال الحكومة اللوائح التنظيمية والمراسيم الجديدة الخاصة بالملابس وإغلاق تكايا الدراويش[21]، فقد كان هدفها واضحًا: لن يُسمح لقلة من المحرضين المحافظين باستخدام الديمقراطية الجديدة لإثارة المعارضة الشعبية للعلمانية. وفي إطار هذه العملية، كان لا بد أيضًا من التضحية بنوع المعارضة السياسية التي يمثلها الحزب الجمهوري التقدمي.

أُلغي قانونا إقرار النظام ومحاكم الاستقلال بعد ذلك بمدة وجيزة (2 و7 آذار/ مارس 1927)، لكن تجددت الانتفاضات الكردية في صيف 1927 و1928، بدعم من ائتلافات الجماعات الشيوعية والرجعية في جميع أنحاء البلاد، ما جعل الحكومة مترددة في معاقبة أي معارضة سياسية جديدة رغم الانتقادات الأوروبية في هذا الصدد. وأُعمل قانون إقرار النظام مرة أخرى في أواخر عام 1927. وبعد قمع آخِر حركة كردية في 4 آذار/ مارس 1929، اطمأن كمال بما يكفي لإخبار المجلس بأنه لا يرى ضرورة لتجديد العمل بهذا القانون.

شعر كمال إذاك أنه قد حقق الهدف الأساسي من إصلاحاته الأولية، فضلًا عن القبول العام للجمهورية والعلمانية، حتى أن الوقت قد حان لحزب معارض جديد لمنح المجلس والحكومة والشعب وحتى حزب الشعب الجمهوري نوعًا من الحوافز اللازمة للعمل بشكل أكثر كفاءة وسرعة من أجل المصلحة العامة. وبينما كان الكساد والأزمة الاقتصادية يثيران نوعًا من النقد الداخلي كان يمكن أن يكتسب مضمونًا ثوريًا ما لم يُمنح بعض وسائل التعبير، سعى كمال إلى خلق معارضة محدودة، وتوجيه الاستياء إلى حركة غير مضرة يمكنه السيطرة عليها. ولقيادة هذه المعارضة، اختار كمال رئيس وزرائه السابق، علي فتحي أوقيار، الذي كان منذ إقالته في عام 1925 يعمل سفيرًا في باريس. بعد لقاء طويل مع كمال، أعلن علي فتحي عن تشكيل الحزب الجمهوري الحر (Serbest Cumhuriyet Fırkası)، ببرنامج يختلف عن برنامج الحكومة بشكل أساسي حول مسائل السياسة المالية والاقتصادية مع قبول مبادئه الأساسية الأخرى. وسرعان ما بدأ علي فتحي في بناء منظمة وطنية، وجال في البلاد للحصول

(20) Fethi Tevetoğlu, *Türkiye'de sosyalist ve komünist faaliyetleri* (Ankara: 1967), pp. 392-394.

(21) يُنظر أدناه ص 654-656.

على الدعم الجماهيري، والدعوة إلى إنهاء احتكارات الدولة وتشجيع المشاريع الحرة والاستثمار الأجنبي، وخفض الضرائب، وتوثيق العلاقات مع جيران تركيا في البلقان وعصبة الأمم، وخلق مناخ سياسي أكثر حرية[22]. وتردد كمال بين السماح للحزب بقوة برلمانية كافية لممارسة معارضة كبيرة وبين الحد من دوره خوفًا من إضعاف الحكومة. وفي النهاية، ذهب 15 نائبًا فقط من حزب الشعب الجمهوري، بما في ذلك الصحافي أحمد آغا أوغلو، الذي أصبح المتحدث الرئيسي له، ونوري جونكر، الأمين العام الأول للحزب، ومحمد أمين يورداقول، "شاعر الثورة"، وأخت كمال مقبولة، "هديته" للحركة، والتي كانت مفاجأة لكثيرين[23].

في النهاية، حُكم على الجمهوريين الأحرار مثل أسلافهم بالفشل، بسبب نجاحهم في إثارة المعارضة، ليس بين مؤيدي الجمهوريين الذين أرادوا انتقاد شدة نظام حزب الشعب الجمهوري وأخطائه فحسب، بل أيضًا بين الرجعيين والشيوعيين، الذين سعوا لاستغلال الحركة على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها علي فتحي لتجنب احتضانهم. وأثناء سفره في جميع أنحاء غرب الأناضول، كانت تجمعاته العامة مصحوبة بالعديد من الحوادث، حيث استغلت الحشود المتطرفة الفرصة لمهاجمة مباني حزب الشعب الجمهوري. وبدأ التأييد الشعبي الكبير للحزب الجديد يثير قلق الحكومة مرة أخرى[24]. إضافة إلى ذلك، بدأ في الاستياء من وجود هذا الحزب أولئك الوزراء والقادة السياسيون الآخرون الذين تحملوا العبء الأكبر من الانتقادات المبررة للحزب الجديد لعدم كفاءتهم أو عدم أمانتهم أو إخفاقهم، واستخدموا وصولهم إلى الرئيس لإقناعه بضرورة إنهاء ذلك. وعندما بدأ المحافظون في أجزاء أخرى من البلاد في تشكيل أحزابهم غير الشرعية، بدأ كمال يشعر بأن الوضع قد خرج عن السيطرة[25]. جاءت الضربة القاضية في مناقشة المجلس في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1930، عندما اشتكى علي فتحي من مخالفات واسعة النطاق شعر بأنها كلفت حزبه العديد من المقاعد في الانتخابات الأخيرة. رد معظم أعضاء حزب الشعب الجمهوري بأن فشل الحزب الجمهوري

(22) Weiker, pp. 70-71.

(23) Ibid., pp. 76-80; Ahmet Ağaoğlu, *Serbest Fırka Hatıraları* (Ankara: 1969); Goloğlu, pp. 279-280.

(24) Weiker, pp. 107-127.

(25) Tunaya, pp. 622-635; Goloğlu, pp. 297-280.

الحر يرجع إلى عيوبه، وذلك بالطريقة السياسية المعتادة، لكن أحدهم ذهب إلى حد اتهام علي فتحي نفسه بالخيانة أثناء حرب الاستقلال. ورد علي فتحي بالهجوم على حزب الشعب الجمهوري، وانحط النقاش، ما دفع كمال، الذي كان مراقبًا مهتمًا، إلى استنتاج أن تركيا لم تكن مستعدة بعد لمعارضة مسؤولة، وأمر بحل الحزب في أسرع وقت ممكن (17 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1930)[26]. نفّذ قادةُ الحزب إرادةَ الرئيس على الفور، فحُلَّ رسميًا بموجب مرسوم وزاري (21 كانون الأول/ ديسمبر 1930)، وبذلك أنهى محاولة كمال الثانية لتأسيس معارضة. مع ذلك، استمر عدد من نواب الحزب الجمهوري الحر في التعاون داخل المجلس على أساس غير رسمي لبعض الوقت[27].

هكذا، ومن خلال حزب واحد، هو حزب الشعب الجمهوري، صيغت الخطط الكمالية ونُفّذت، مع سيطرة كمال على المجلس، وبالتالي سيطرة الحكومة من خلال الحزب. لقد أُعلن ليكون "منظمة سياسية جمهورية، شعبوية، قومية"، وكمال رئيسه الدائم. اقتصرت العضوية على نخبة المجتمع التركي، الذين تم قبولهم من خلال نظام معقد من المقدمات والاختبارات، وكانوا مطالبين بقبول الانضباط الحزبي الصارم، وحضور اجتماعات الحزب بانتظام، والعمل وفقًا لتوجيهات الحزب. وقد أُنشئت فروع للحزب في جميع أنحاء البلاد لتشمل ممثلين عن جميع الفئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي دعمت أهداف الجمهورية. وبذلك أصبح الحزب وسيلة للتوفيق والوساطة في ما بين الاختلافات الموجودة في النهج والأسلوب، بحيث مثلت قراراته وجهات نظر الأمة كما طبقها المجلس، على الأقل أولئك الذين وافقوا على الأهداف الكمالية في الأمة.

ومن أجل معالجة أوجه القصور التي كشف عنها الحزب الجمهوري الحر، أصبح حزب الشعب الجمهوري كذلك الممثل الرئيسي للحكومة للتثقيف السياسي الجماعي وتلقين مُثُل الجمهورية. وبدأ هذا النوع من برامج تعليم الكبار مع حركة هيرث التركية، التي مارست دورًا مهمًا في تنظيم الشعور القومي التركي في البداية أمام تسوية السلام واحتلال الحلفاء؛ لكن استوعبت الحركة القومية طاقاتها ولم

---

(26) T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, II/22, pp. 16-73.

(27) Weiker, pp. 128-140; Kili, pp. 120-122; Gologlu, p. 298.

تستعد حيويتها الأولى خلال السنوات الأولى للجمهورية. وفي عام 1932، أُلغيت واستوعبت فروعها في منظمة جديدة أنشأها حزب الشعب الجمهوري، هي دُور الشعب (Halk Evleri)، التي أُسست في المدن والبلدات الكبرى، ثم في ما بعد، غُرف الشعب (Halk Odaları)، التي افتُتِحت في البلدات والقرى الصغيرة[28]. كان الهدف الرئيسي للمنظمة الجديدة هو تثقيف الناس بالمُثل الكمالية وخَلق وحدة أيديولوجية بين النخبة المثقفة التي تدير الحزب والمجلس وبين الجماهير. وهكذا من شأن معارضي الجمهورية أن يُحرموا من الدعم الجماهيري المحتمل لأفكارهم التخريبية. كانت دُور الشعب وغُرف الشعب تعمل على مستويات عدة؛ فقد أصبحت مراكز لتعليم الكبار وكذلك مدارس للتربية السياسية للأتراك من جميع الأعمار، ومراكز مجتمعية بها برامج رياضية وأفلام وأنشطة ثقافية. لقد طورت دوراتها التعليمية وأبحاثها ونشرها في المجالات اللازمة لدعم المفاهيم الكمالية، لا سيما في التاريخ واللغة والفلكلور التركي. وقدمت أقسام الفنون الجميلة عروضًا وشجعت على المشاركة الجماهيرية في عروض الموسيقى والفن الحديث. وركزت أقسامها الرياضية على الرياضات الجماعية لتنمية الشعور بالتعاون في سبيل المسعى المشترك. واعتنت أقسامها الاجتماعية بالمحتاجين. وقدمت أقسام تعليم الكبار دورات في القراءة والحرف اليدوية والفنون الجميلة والصحة والنظافة وما شابه ذلك. وأُنشئت أقسام لشئون القرى في بعض المناطق لتحسين الحالة المادية والاجتماعية للقرويين ولتشجيع الشعور بالوحدة بينهم وبين سكان المدينة من خلال تنظيم زيارات. وكانت الجريدة الرئيسية للحركة هي **أولكو** (*Ülkü*) (أي المثل الأعلى)، التي نشرتها دار الشعب في أنقرة ابتداء من عام 1932، برئاسة الأمين العام لحزب الشعب الجمهوري، رجب بكر، لمدة أربع سنوات، ثم المؤرخ البارز فؤاد كوبريلي حتى عام 1941. وقد نشرت العديد من دُور الشعب المحلية الجرائد والكتب الخاصة بها، والتي تضمنت مواد مفيدة عن التاريخ المحلي والفولكلور والمجتمع. كانت هناك أيضًا جريدة *Halk Bilgisi Haberleri* (أخبار الثقافة الشعبية)، الذي أدار تحريرها بعد عام 1927 الفلكلوري برتو نايلي بوراتو، الذي جعلها أداة رئيسية للبحث في المجموعات الاجتماعية والدينية، والقبائل البدوية، والأساليب

(28) Tunaya, p. 597; Weiker, p. 171.

الزراعية، ومسائل أخرى ذات أهمية بالنسبة إلى القرى. وفي ذروتها في عام 1940، ضمت حركة دُور الشعب حوالى 130,000 عضو، وكان لها تأثير كبير على تطوير الرأي العام في المدينة والريف[29].

كانت دكتاتورية الرئيس والحزب، التي تحققت بفضل مبدأ الشعبوية وادعائها بأن جميع المصالح في الدولة متجسدة في الحزب ويمثلها رئيسه، قد تعرضت لانتقادات لأنها حرمت الشعب التركي من حقه في حكم نفسه بنفسه. ومن شأن هذا النقد أن يكون أكثر إنصافًا إذا استُخدمت شمولية كمال في حُكم الشعب بشكل سيئ، أو استعادة الأراضي المفقودة، أو اضطهاد الأقليات. لكن في الواقع، كانت سياسات الحكومة موجهة نحو تحديث الأمة وتحسين حياة شعبها، وتوفير أشكال الديمقراطية حتى يتمكن الناس والسياسيون من اكتساب الخبرة في استخدامها. وبينما قُمعت أحزاب المعارضة في معظم حقبة أتاتورك، فإنه شجع النقاش العام حول القضايا الكبرى، وأجاب بنفسه على منتقديه في خُطب أمام المجلس وفي الصحافة وأثناء تجواله في جميع أنحاء البلاد للتحدث مع الناس. لقد اتضح نجاح هذا النظام في العمل على النحو، من نجاح الديمقراطية التركية في السنوات التي أعقبت وفاته، عندما أنتجت المؤسسات التي تركها أمة حديثة حيوية ديمقراطية.

4. الثورية

كان المفهوم الكمالي الآخر الذي يعكس الأساس الفلسفي للتغيير هو الثورية (Inkılâpçılık). لقد تضمن الاستعداد بل والحماسة لتحويل المجتمع العثماني التقليدي إلى مجتمع حديث من خلال إجراءات جذرية وقسرية تهدف إلى تحقيق النجاح في غضون جيل واحد. هذا الأسلوب تمليه ضرورة حماية الأمة من أعدائها وكذلك تبرير الإجراءات الجذرية المتخذة لتأسيس الجمهورية. وتضمنت الثورية في الأساس استخدام كل ما هو مطلوب للتأكد من أن الثورة التي بدأت عام 1919 ستحقق أهدافها. ولذلك فقد أعلن حزب الشعب الجمهوري في عام 1935 أنه

(29) Weiker, pp. 168-183; Kemal Karpat, "The People's Houses in Turkey, Establishment and Growth," *Middle East Journal*, 17 (1963), pp. 55-67; Kemal Karpat, "The Impact of the People's Houses on the Development of Communication in Turkey, 1931-1951," *Welt des Islams*, 15 (1974), pp. 69-84; Hasan Taner, *Halkevleri Bibliyografyası* (Ankara: 1944); *XV Yıldönümünde Halkevleri ve Halkodaları* (Ankara: 1947).

لا يعتبر نفسه وسلوك الدولة مقصورًا على خطوات تدريجية تطورية للتنمية. لقد ألزم نفسه بالدفاع عن المبادئ التي جرى تطويرها كجزء من الثورة[30].

إن الحداثة التي كان من المقرر تحقيقها من خلال المؤسسات التي نشأت من الجمهورياتية والشعبوية - من أجل أهداف القومية ومن خلال الأساليب الثورية - استُكملت بمفهومين كماليين آخرين، وَجَّها وحَدَّدَا نظرة الدولة وسياساتها: هما العلمانية والدولانية.

5. العلمانية

لم تقتصر العلمانية (Layiklik) على فصل الدولة عن مؤسسات الإسلام فحسب، بل شملت أيضًا تحرير العقل الفردي من القيود التي تفرضها المفاهيم والممارسات الإسلامية التقليدية، وتحديث جميع جوانب الدولة والمجتمع التي تشكلت من خلال التقاليد والأساليب الإسلامية. وكان يجب تحرير الدولة أولًا. لقد تبع إلغاء الخلافة سلسلة من الإصلاحات لفصل الدولة عن الدين، بعد أن كان الدمج بينهما يميز الدولة العثمانية، وبالتالي إنهاء قدرة الطبقة الدينية على تقييد الدولة والسيطرة عليها. لقد أُلغي منصب ومكتب شيخ الإسلام ووزارة الأوقاف واستُبْدلا بإدارتين صغيرتين للشؤون الدينية (Diyanet Işleri Müdürlüğü) والأوقاف الدينية (Evkaf Müdürlüğü)، وُضعتا مباشرة تحت رئاسة مكتب رئيس الوزراء. وأُبقي على ممتلكات الأوقاف وإدارتها بشكل مستقل. لكن عائداتها ذهبت إلى الخزينة، التي استخدمت معظمها لأغراض الدولة العامة، بينما كانت مخصصة فقط بقدر اللازم لتمويل صيانة المساجد والمباني الدينية الأخرى، ودَفْع رواتب حد أدنى من المسؤولين الدينيين ومعظم العلماء الذين أحيلوا للمعاش (3 آذار/ مارس 1924)[31]. كما تم القضاء على نظام المدارس الدينية بالكامل، وتم دمج الكتاتيب والمدارس في نظام موحد للتعليم القومي تحت إشراف وزارة التعليم[32].

(30) D. E. Webster, *The Turkey of Atatürk: Social Process in The Turkish Reformation* (Philadelphia, Pa: 1939), pp. 307-309; Kili, p. 79.

(31) T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, II/7, p. 24.

(32) Ibid., II/7, p. 27; Mustafa Kemal Atatürk, *Nutuk*, 3 vols. (Ankara: 1960-1961), vol. 2, p. 849.

غالبًا ما مثلت الثورات والاضطرابات المتكررة التي قام بها المحافظون المسلمون ردودًا مباشرة على هذه الإجراءات وغيرها التي قضت على القواعد المتبقية لسلطتهم السابقة. وفي 8 نيسان/ أبريل 1924، أدى تنظيم محكمة القانون الوطني (Mahkeme Teşkilatı Kanunu) إلى إلغاء المحاكم الشرعية، وأحيل قضاتها إلى التقاعد، ونُقلت اختصاصها إلى المحاكم العلمانية[33]. وبعد مدة وجيزة، استُبدلت المجلة والشريعة بقوانين مدنية علمانية جديدة (Türk Medeni Kanunu)، 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1926)[34]، وقانون جنائي (Türk Ceza Kanunu) (1 تموز/ يوليو 1926)[35]، وقانون تجاري (Türk Ticaret Kanunu)، استنادًا إلى القوانين السويسرية والإيطالية والألمانية المقابلة. وفي 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1925، أغلق المجلس تكايا الدراويش وزواياهم وجميع الأضرحة الدينية، وألغى الألقاب الدينية واستخدامها، وحَظَرَ ارتداء الزي الديني في الأماكن العامة إلا في ظروف خاصة مثل الجنازات[36]. إن التغييرات التي أدخلت على الدستور في عام 1928 والتي أنهت الأحكام التي تنص على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الحكومة يجب أن تدعم الشريعة، كانت مجرد تأكيد لما تم عمله فعليًا لتقويض المؤسسات والزعماء الدينيين، على الرغم من أن تأثير هؤلاء الزعماء على الجماهير، وخصوصًا في الريف، استمر لبعض الوقت.

واستهدفت التغييرات الأخرى تقويض الطبقات الدينية بشكل غير مباشر من خلال تشجيع روح الحداثة في عقل وقلب كل فرد في الجمهورية. فقد أُلغي تعدد الزوجات وصارت ممارسة الطلاق من خلال دعوى قضائية، ومُنحت النساء أُسسًا واسعة لتطليق أزواجهن. وحُظر ارتداء العمائم والطرابيش في الأماكن العامة، وأصبحت القبعة هي غطاء الرأس الرسمي، وبذلك انتهت العلامات التقليدية للتميز بين الرتب والطبقات والديانات (25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1925)[37]. وكان هناك عدم تشجيع على استخدام الحجاب، لا سيما في المدن، لكن في الواقع لم يُمنع بشكل قانوني. وأصبح الزواج المدني إلزاميًا للجميع، على الرغم من أن إمكانية

---

(33) T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, II/8, p. 49.

(34) Ibid., II/22, p. 334.

(35) Ibid., II/23, p. 4.

(36) Ibid., II/19, pp. 311-312.

(37) Ibid., II/19, p. 247.

الزواج الديني كانت لا تزال متاحة أيضًا (1 أيلول/ سبتمبر 1926). وبدأت النساء المسلمات في الكشف عن أنفسهن في مسابقات الجمال، وفي عام 1929 اختيرت أول ملكة جمال تركية[38]. وسُمح للنساء بالتصويت والانتخاب، أولًا في البلديات (3 نيسان/ أبريل 1930)، ثم في مجالس الشيوخ القروية (26 تشرين الأول/ أكتوبر 1933)، وأخيرًا في الانتخابات القومية للمجلس الوطني الكبير (كانون الأول/ ديسمبر 1934)[39]. وقُبلت النساء بشكل متزايد في المدارس العامة والخدمة المدنية والمِهَن على قدم المساواة مع الرجال.

هاجمت سلسلة من الصدمات الإضافية المحافظينَ وشجعت الحداثيين. ففي عام 1925، حلت أنظمة التوقيت والتقويم الدولية محل الأنظمة الإسلامية التقليدية، والتي كان قد تم تقليص استخدامها من قبل بحلول نهاية القرن التاسع عشر (26 كانون الأول/ ديسمبر 1925)[40]. وبعد ست سنوات، حل النظام المتري بشكل نهائي محل المقاييس القديمة للموازين والمكاييل (26 آذار/ مارس 1931)[41]. وكان لا بد من ترقيم المباني والمنازل وتسمية جميع الشوارع على النمط الأوروبي، وهو ما استكمل النظام الشرق الأوسطي في تحديد أماكن المنازل بالنسبة إلى الساحات والأماكن الرئيسية المجاورة لها، لكنه لم يحل محله قط (10 نيسان/ أبريل 1927)[42]. وأصبحت المشروبات الروحية والكحوليات قانونية بالنسبة إلى المسلمين، واستمر إنتاجها وبيعها في ظل احتكار الحكومة كي تُحَصِّل الخزينة جميع الأرباح (22 آذار/ مارس 1926)[43]. وبدأت تماثيل ورسومات كمال تظهر في الأماكن العامة في تشرين الأول/ أكتوبر 1926، منتهكة بذلك التقاليد الإسلامية القديمة القاضية بعدم تصوير الكائنات الحية. وتطلبت المراسيم الحكومية إزالة الطغراءات والعبارات الدينية من الأجزاء الخارجية للمباني العامة، كما كان هناك عدم تشجيع لاستخدامها في المباني الخاصة (5 أيار/ مايو 1927)[44].

---

(38) *Cumhuriyet*, 3/9/1929.

(39) T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, IV/25; *Hakimiyet-i Milliye* (24 October 1933).

(40) T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, II/19, pp. 115, 133.

(41) Ibid., III/26, p. 106.

(42) Ibid., II/31, pp. 54-55.

(43) Ibid., II/23, p. 356.

(44) Ibid., II/32, p. 336.

جاءت الخطوة غير المباشرة والأكثر فاعلية نحو كسر التقاليد الدينية القديمة في مجال اللغة واستخدامها. ففي الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 1928، طلب المجلس الوطني الكبير من جميع الأتراك تعلم الحروف اللاتينية واستخدامها بدلًا من الحروف العربية التقليدية بحلول بداية العام الجديد، إما من طريق اجتياز امتحان أو من خلال حضور نظام المدارس الوطنية الخاصة (millet mektepleri) لتعليم استخدامها. وبحلول منتصف عام 1929، كانت جميع المطبوعات تُطبع بالكتابة الجديدة، بينما صار استخدام العربية والفارسية حتى في الكتب الدينية ممنوعًا تمامًا[45]. كما انتهى بالطبع التدريس بهاتين اللغتين في المدارس (أيلول/ سبتمبر 1929). ووُضعت ترجمات تركية للقرآن بتشجيع من الحكومة وتُليت علنًا في 22 كانون الثاني/ يناير 1932، وهو ما يعتبر مُحرمًا بالنسبة إلى المسلمين التقليديين، ما أحدث ضجة كبيرة وواسعة النطاق. وأُلقيت خطبة صلاة الجمعة العامة باللغة التركية لأول مرة في مسجد السليمانية بعد بضعة أيام فقط[46]، وبعد عام واحد فقط صار الأذان والصلاة في المساجد في جميع أنحاء البلاد باللغة التركية[47]. كما أُخطرت جميع الشركات والسفارات الأجنبية بوجوب استخدام التركية في تسمية الأماكن بدلًا من الأسماء الجغرافية الأجنبية الشائعة الاستخدام؛ وبالتالي تكون اسطنبول بدلًا من القسطنطينية وأدرنة بدلًا من أدريانوبل، وهو ما قوبل باستجابة مشجعة. وطُلب من كل مواطن تبني اسم العائلة (21 حزيران/ يونيو 1934)، وقام المجلس في ما بعد بمنح كمال لقب "أتاتورك" ومنع استخدامه من أي شخص آخر، بينما اقترح بدوره أسماء على العديد من رفاقه، بما في ذلك إينونو موقع المعارك الشهير، ليذهب إلى صديقه القديم رئيس الوزراء، الذي أصبح إذاك عصمت إينونو[48]. وحُظر استخدام الألقاب الرسمية مثل باشا وبك وأفندي، وألغيت جميع المناصب والرتب المرتبطة بهذه الألقاب[49]. وكانت الخطوات الأخيرة تبني الملابس الغربية وجعل يوم الأحد يوم العطلة الرسمي، بدلًا من الجمعة الإسلامية[50].

---

(45) Ibid., III/5, p. 12.

(46) *Cumhuriyet*, 7/2/1932.

(47) *Cumhuriyet*, 8/2/1933.

(48) T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, IV/23, p. 259.

(49) Ibid., IV/25, pp. 50-52.

(50) Ibid., V/3, pp. 115, 304.

كان أحد العناصر المهمة للعلمانية هو تطوير نظام تعليم حديث في جميع أنحاء الجمهورية. وقد تُرِك التوجيه في هذه المسألة لوزارة التعليم، بمساعدة من مجلس التعليم (Maarif Şurası)، والذي تضمن مسؤولي الوزارة وممثلين عن مختلف المستويات التعليمية، سواء المُعَلِّمين أو الإداريين، الذين كانوا يجتمعون دوريًا لوضع سياسة بشأن مسألتي المناهج الدراسية والقوانين المدرسية. في البداية، قُسمت الدولة إلى 12 منطقة تعليمية، يباشر كل منها أمين تعليم (maarif emini) تعَيِّنه الوزارة ويُعد مسؤولًا أمامها بدلًا من المسؤولين الإقليميين. لكن بعد ذلك، أصبحت السيطرة على التعليم لامركزية، حيث ألغيت المناطق وصار لكل محافظة مديرها التعليمي (maarif müdürü)، الذي يعيّنه حاكم المحافظة، ولا يتولى تنفيذ تعليمات الوزارة فحسب، بل أيضًا تعديلها لتلبية الاحتياجات والمشكلات المحلية.

أصبح التعليم العام إذاك منفصلًا تمامًا عن الدين، وحُظرت الدروس الدينية، حيث تُركت للعائلة أو لمعلمين خصوصيين، خصوصًا في القرى الصغيرة. وأصبح التعليم الابتدائي إلزاميًا ومجانيًا لجميع الأطفال، بغض النظر عن دينهم، لضمان الحصول على تعليم مشترك. وأُبقي على الهيكلية الأساسية للتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي الموروثة من القرن التاسع عشر، وأُدخلت تغييرات في المناهج الدراسية لجميع المراحل الدراسية لتقوية المستويات الدنيا وجعلها أكثر من مجرد مراحل إعدادية للتعليم الثانوي. ومع مرور الوقت، أُحضر خبراء أجانب، بمن فيهم جون ديوي (John Dewey)، إلى تركيا لاستشارتهم في التغييرات اللاحقة. وسرعان ما جعلت البرامج الواسعة النطاق لتدريب المعلمين الجدد وبناء مدارس جديدة مِن هدفها في التعليم الابتدائي الإلزامي حقيقة واقعة في جميع أنحاء البلاد. مع ذلك، استمرت المشكلات القديمة المتمثلة في تأمين عدد كافٍ من المعلمين للمناطق الريفية البعيدة للحد من تمديد المستويات الأعلى بالسرعة المطلوبة. وعلى الرغم من التركيز على التدريب الفني والمهني، استمرت المدارس في تقديم نوع من التعليم الأدبي والكلاسيكي لا يلائم احتياجات الكثيرين، خصوصًا في المناطق الريفية. وعلى الرغم من التدريب الجيد للمدرّسين في العادة، إلا أنهم سرعان ما أصبحوا جزءًا من البيروقراطية التعليمية التي تميل إلى تثبيط الابتكار والاهتمام،

وهي مشكلة بالتأكيد لم تكن فريدة من نوعها في تركيا. مع ذلك، ونتيجة للجهد الحكومي، تضاعف عدد المدارس في أنحاء البلاد بين عامي 1923 و1940، من 5,062 إلى 11,040 مدرسة؛ وارتفع عدد المعلمين بنسبة 133 في المئة، من 12,458 إلى 28,298 معلمًا؛ وازداد عدد الطلاب بنسبة تقل قليلًا عن 300 في المئة، من 352,668 إلى 1,050,159 طالبًا. وتحسنت معرفة القراءة والكتابة ببطء لكن بثبات. وفي عام 1927، كان بإمكان 10.6 في المئة فقط من السكان (17.4 في المئة من الرجال و4.7 في المئة من النساء) القراءة. وبحلول عام 1940، ارتفعت هذه النسبة إلى 22.4 في المئة (33.9 في المئة من الرجال و11.2 في المئة من النساء)، وكانت اسطنبول أعلى بكثير من المتوسط الوطني العام، على الرغم من أنه لم يكن هناك أكثر من نصف السكان آنذاك يستطيعون القراءة[51]. واستمر التفاوت في معرفة القراءة والكتابة بين سكان الحضر والريف وبين الرجال والنساء ملحوظًا، ولم يتجاوز المستويات الابتدائية سوى عدد قليل جدًا من الأطفال القرويين، بسبب المعارضة الأسرية ونقص الحوافز الاقتصادية.

في المستويات العليا أيضًا، أُبقي على الأسس التعليمية الذي بدأتها التنظيمات لكن جرى تحديثها، غالبًا بمساعدة الخبراء والمدرسين الأجانب. أعيد تنظيم الجامعة العثمانية (دارُ الفنون/ Dar ül-Fünun) لتصبح جامعة اسطنبول في عام 1933. مع ذلك، اكتسبت وزارة التعليم في هذه العملية سيطرة أكبر بكثير من ذي قبل، واستُبدل العديد من الموظفين القدامى باللاجئين الألمان، ما أدى إلى تحسن جودة التعليم، لكن مَثَّل ذلك سابقة لمزيد من التدخل الحكومي في السنوات اللاحقة. وفي كانون الثاني/ يناير 1936 افتُتحت كلية اللغة والجغرافيا التاريخية (Dil ve Tarih-Coğrafya Fakültesi) لتكون نواة جامعة أنقرة الجديدة. ونُقلت إلى أنقرة، مدرسة الخدمة المدنية القديمة في اسطنبول، التي أعيد تنظيمها مؤخرًا لتصير مدرسة العلوم السياسية (Siyasal Bilgiler Okulu). وجرى زيادة عدد المدارس المهنية والفنية وتدريب المعلمين، وتوسيع الأكاديميات الفنية، ونقل كلية العلوم الحربية إلى أنقرة. وبين عامي 1923 و1940، ارتفع عدد الكليات العليا

---

(51) T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı* (1959), pp. 79, 145; Türkiye Cumhuriyeti, Devlet Istatistik Enstitüsü, *Millî Eğitim Hareketleri, 1942-1972* (Ankara: 1973), p. 11.

والمدارس الفنية من 9 إلى 20، والمُدرسين من 328 إلى 1,013، والطلاب من 2,914 إلى 12,147، وهو تحسن كبير وإن لم يكن جوهريًا[52].

على الرغم من أن علمانية الجمهورية كانت تهدف إلى تقليل تأثير رجال الدين وخلق بيئة يمكن الفرد فيها اتباع معتقداته الدينية من دون الحاجة إلى اعتناق عقيدة محددة سلفًا والالتزام بقواعد صارمة، فإنها لم تكن تنوي التخلي عن الإسلام كما ادعى بعض معارضيها؛ إذ لم يعارض البرنامج العلماني الدين في ذاته، ولم تكن هناك معاهد إلحادية على النموذج السوفياتي، ولم تناهض الدولة رجال الدين طالما لم يقم العلماء بأي محاولة علنية للتدخل في الإصلاحات. ولم تكن العبادة في المساجد ممنوعة. ولم يُمنع القادة الدينيون قط من أداء وظائفهم الدينية. لكن التعليم المتمركز في المدارس العلمانية ودُور الشعب هاجم ظلامية رجال الدين المسلمين وتصوف الدراويش. وشكك الشباب في أهمية الطقوس التقليدية وصاروا غير مبالين بتعاليم رجال الدين. واقتصرت المواظبة على حضور شعائر المساجد في زمن كمال إلى حد بعيد على الجيل الأكبر سنًا باستثناء القرى، حيث ظل تأثير العلماء قويًا. لكن عمومًا، حققت السياسات العلمانية للجمهورية أهدافها الرئيسية بحلول الحرب العالمية الثانية. وقد صار للزعماء الدينيين تأثير ضئيل على الجماهير في المدن، وانخفضت سيطرتهم في القرى مع تحسن الاتصالات واستفادة القرويين من التعليم والتنمية الاقتصادية وزيادة حركة السكان إلى المدن. وتقبل الناس آنذاك الأفكار القائلة بأن الشؤون المدنية يمكن أن يقوم بها المسؤولون الحكوميون بشكل أفضل من رجال الدين، وأن مذاهب الإسلام التقليدي كما طرحها العلماء لم تكن دائمًا كافية لمواكبة متطلبات الحياة الحديثة. لكن كما في حالة خطط الجمهورية الأخرى، كان لهذا النصر ثمن في المقابل؛ فقد حُرِمَ جيل كامل من الأتراك المسلمين من أي تعليم لقيم دينهم باستثناء تلك التي يوفرها الآباء بشكل متقطع وعدد قليل من المُعلمين. وكانت القومية تأمر بالالتزام الروحي الذي كان مقصورًا على الدين، لكنها لم تكن قادرة على توفير التعويض الروحي والشمولية الفلسفية التي يوفرها الإسلام.

(52) T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı* (1959), p. 163; A. Kazamias, *Education and the Quest for Modernity in Turkey* (London: 1966); Webster, pp. 210-239.

كان التوفيق بين القومية والاحتياجات الروحية يحدث بالتدرج، حيث تقلص التوتر الناجم عن العلمنة السريعة وظهر التوازن.

6. الدولانية والتنمية الاقتصادية للجمهورية التركية

اتبعت السياسات الاقتصادية للجمهورية في زمن أتاتورك مزيجًا مُلتبسًا وناجحًا - جزئيًا فحسب - بين المؤسسات الخاصة والإشراف الحكومي والمشاركة في برنامج أصبح يعرف باسم الدولانية[53].

في مجال الزراعة، الذي ظل إلى حد بعيد يمثل الجزء الأكبر من الاقتصاد التركي، تبنت الجمهورية سياسات حقبة الأتراك الشباب، مضيفة المساعدة وبعض الحوافز لتشجيع الفلاحين. وفي عام 1924، تطلب قانون التجنيد أن يقوم الجيش بتدريب المجندين من القرى على استخدام الآلات وتقنيات الزراعة الجديدة أثناء خدمتهم العسكرية[54]. وشجع قانون القرية المبادرة المحلية واستخدام الأساليب الحديثة وتوفير الوسائل لتوجيه المزارعين حول كيفية تحسين مستويات معيشتهم وتطوير صناعات منزلية مفيدة (18 آذار/ مارس 1924)[55]. وأعيد تنظيم وزارة الزراعة لتعمل بفاعلية وتوفر التدريب والمشورة الزراعية بشأن المحاصيل والأساليب والآلات الجديدة (3 آذار/ مارس 1924)[56]. وتحول البنك الزراعي (Ziraat Bankası) إلى أداة رئيسية للتنمية الزراعية. وكانت هناك حاجة إلى قبول مشورة لجان الاحتياجات المحلية (Mahalli Ihtiyaç Komisyonları) كي تُمنح القروض لأصحاب الأراضي الصغار والكبار (24 شباط/ فبراير 1924)[57]. وتمت زيادة رأس ماله، وتعليق توزيعات الأرباح على المساهمين، ورفع التسهيلات الائتمانية إلى 100 في المئة من رأس المال. وإضافة إلى منح القروض، فقد طُلب منه أيضًا استخدام أمواله لشراء المنتجات الزراعية للحفاظ على الأسعار، وبيع المعدات للفلاحين بأقل

(53) مصطلح بدأ استخدامه منذ خمسينيات القرن التاسع عشر، ويشير إلى مبدأ وجوب سيطرة الدولة على أحد مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو جميعها معًا. (الناشر)

(54) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 5, p. 292.

(55) Ibid., vol. 5, p. 336.

(56) Ibid., vol. 5, p. 324.

(57) Ibid., vol. 5, p. 302.

تكلفة، وشراء وتحسين الأراضي لزيادة المساحات الصالحة للزراعة، والاستثمار والمشاركة في الشركات الخاصة التي تتعامل مع الزراعة بطريقة ما. ونتيجة ذلك، زادت قروضه للفلاحين بشكل مذهل، من 4.8 مليون قرش فقط في عام 1923 إلى 25.9 مليون قرش في عام 1929، وهو ما كان لا يزال لا يكافئ الحاجة لكنه أفضل بكثير من ذي قبل[58]. ولتلبية الائتمان، أُنشئ نظام تعاوني جديد للائتمان الزراعي (Zirai Kredi Kooperatifieri) في حزيران/ يونيو 1929 تحت سيطرة البنك الزراعي. وقد أنقذت حوالى 572 تعاونية في جميع أنحاء البلاد، العديد من الفلاحين من المقرضين، على الرغم من أن هذا البرنامج عانى في النهاية من نقص رأس المال الكافي[59].

كما تمت تجربة طرق أخرى لمساعدة المزارعين؛ حيث تم أخيرًا استبدال العشور، التي كانت تعتبر مدة طويلة رمزًا لاستغلال الفلاحين، بضريبة جديدة على الإنتاج تم تحديدها بستة قروش فقط لكل 1000، بما في ذلك الأسهم القديمة المخصصة للتعليم والأشغال العامة[60]. واستُبدلت هذه بدورها بضريبة على الدخل الزراعي، أخضعت المزارعين لضرائب أقل (آذار/ مارس 1926). لكن النظام الجديد أهمل الدعم الحكومي بشكل كامل تقريبًا لسكان المدينة بزيادة المكوس وضرائب الدخل والرسوم الجمركية الثقيلة بشكل متزايد، ما جعل تطوير التجارة والصناعة الحضرية أكثر صعوبة. مع ذلك، أكدت الجمهورية بهذه الوسائل دعم أو على الأقل قبول معظم الفلاحين لإصلاحاتها العلمانية في السنوات التالية.

كذلك أُدخلت إصلاحات مهمة في مجال ملكية الأراضي. وكخطوة أولى، خضعت حيازات الأراضي الواسعة الخاصة بالمؤسسات الدينية لسيطرة الدولة المباشرة، وتم تحسين حالة الكثير من الفلاحين فيها ليبلغوا على الأقل مستوى المزارعين الآخرين. ووحّد القانون المدني لعام 1926، فئات المِلكية القديمة للأراضي العثمانية التي أُنشئت عام 1858، والتي انتهت على الورق بآخر أشكال

---

(58) Z. Y. Hershlag, *Turkey: An Economy in Transition* (The Hague: 1968), pp. 56-57.

(59) T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, III/12, p. 131; *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 10, p. 691; *Resmi Gazete*, 1208; Hershlag, p. 146.

(60) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 6, p. 57; *Resmi Gazete*, 84; February 17, 1925.

الملكية الإقطاعية، على الرغم من أن العديد من مالكي الأراضي في الواقع استمروا في الحفاظ على سيطرتهم على المِلكيات الكبيرة وممارسة السيطرة على الفلاحين، لا سيما في الجنوب الغربي والشمال الشرقي. وصدرت قوانين مختلفة في عشرينيات القرن العشرين لتوزيع الأراضي المملوكة للدولة أو تلك التي أعيدت زراعتها حديثًا على الفلاحين، ولا سيما أولئك الذين جُردوا من ممتلكاتهم وحرق اليونانيون والأرمن منازلهم وحقولهم قبل وأثناء حرب الاستقلال، وكذلك اللاجئين من البلقان وآسيا الوسطى[61]. لكن لم يكن هناك مساحة تقارب مساحة الأرض المطلوبة أو ليتم توزيعها بهذه الطريقة، وظل الفلاحون الذين لا يملكون أرضًا يمثلون مشكلة خطيرة في العصر الحديث[62].

استعانت وزارة الزراعة بالخبراء والمحطات الزراعية الإقليمية الموروثة من الأتراك الشباب لتدريب الفلاحين على استخدام معدات جديدة وأساليب زراعة جديدة، وبدأت برنامجًا جرى التوسع فيه بموجب قانون إصلاح التعليم الريفي لعام 1927. لقد أُنشئت المؤسسات الزراعية والبيطرية في أنقرة وفي جميع أنحاء البلاد[63]. وأعيد تنظيم الجمعيات الزراعية (Ziraat Odaları) التي أُسست خلال التنظيمات وجرى التوسع فيها قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة[64]، فلاقت أنشطتها تشجيعًا من الوزارة، في شرح ما يتعلق بالمعدات الجديدة وتوزيع البذور ومنح الإعفاءات من الرسوم الجمركية للمعدات المستوردة[65]. كما قامت الوزارة بتأمين إصدار قوانين شجعت على زراعة محاصيل جديدة مثل البندق والليمون والشاي والخضروات والبطاطس، وكذلك توفير أنظمة الري والمساعدة في القضاء على الملاريا والأمراض الأخرى التي أثرت على قدرة المزارعين على العمل[66]. وأُنشئت محطات تجريبية في جميع أنحاء البلاد، وأنشأت الوزارة مكاتبها الخاصة

(61) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 5, p. 336 (1924); vol. 6, p. 191 (1925).

(62) Ömer Lütfi Barkan, "La Loi sur la distribution des terreaux agricultures, etc.," *Revue de la Faculté des Sciences Économiques*, université d'Istanbul (Octobre 1944- Janvier 1945); Reşat Aktan, "Problems of Land Reform in Turkey," *Middle East Journal*, 20, pp. 317-344.

(63) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 5, p. 292; Hershlag, p. 54.

(64) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 4, pp. 541-544.

(65) Ibid., vol. 3, law no. 1457.

(66) Ibid., vol. 7, p. 116; vol. 11, p. 540; vol. 23, p. 116.

في المناطق والمحافظات لتحسين البذور ومساعدة المزارعين في الحصول عليها واستخدامها. وأُرسل خبراء زراعيون إلى أوروبا وأمريكا لتعلم الأساليب الجديدة؛ وأُدخلت تقنيات جديدة لحفظ الغابات وإنقاذ ما نجا منها من الاستغلال الشديد في القرن التاسع عشر. ومُدت شبكة الطرق الريفية من 14,000 كيلومترًا تقريبًا من الطرق المعبدة و14,450 كيلومترًا من الطرق الترابية في عام 1923، إلى 18,378 كيلومترًا و23,112 كيلومترًا على التوالي في عام 1941، ما ساعد المزارعين على توصيل محاصيلهم إلى السوق وتأمين الإمدادات التي يحتاجونها[67]. نتيجة ذلك، زاد الإنتاج الزراعي بنسبة 58 في المئة عمومًا بين عامي 1923 و1932، وزادت الحبوب بنسبة 100 في المئة، والتبغ بنسبة 57 في المئة، والقطن بنسبة 67 في المئة عن أدنى مستوياتها في زمن الحرب[68]. ومن عام 1934 إلى عام 1941، زادت الأراضي المخصصة للحبوب من 6.55 إلى 8.2 مليون هكتار؛ والخضروات من 408,694 إلى 428,755 هكتار؛ والقطن من 248,961 إلى 327,785 هكتار؛ والبطاطس من 55,075 إلى 72,899 هكتار، وتَحسن الإنتاج وفقًا لذلك[69].

كانت التنمية الصناعية في العقد الأول للجمهورية أبطأ حتى من الزراعة؛ لسبب واحد، هو أن الصناعة التركية بدأت من مستوى أقل تطورًا بكثير. لقد شجع الأتراك الشباب على التوسع الصناعي من خلال الامتيازات الضريبية والإعفاءات الجمركية للآلات المستوردة، لكن القليل الذي تطور نتيجة ذلك تم تدميره خلال الحروب التي تلت ذلك[70]. إضافة إلى ذلك، بعد سنوات طويلة من استغلال الرأسماليين الأجانب والأقليات، أصبح لدى رواد الأعمال الأتراك خوف وتردد إضافة إلى عدم الخبرة، فضلًا عن عدم وجود رأس مال متراكم. وقد ركز كمال ومن حوله في البداية على شراء ما تبقى من المؤسسات الأجنبية، لا سيما في الخدمات العامة، واستغلال الموارد الطبيعية. وعملت الحكومة أيضًا على تعبئة رأس المال والمشاريع التي كان يمتلكها الأتراك. وفي آب/ أغسطس 1924، أُسس بنك الأعمال (Iş Bankası) بتوجيه

(67) T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı* (1941-1942), XIII, p. 359.

(68) Hershlag, p. 57.

(69) T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı* (1941-1942), XIII, p. 157.

(70) Richard N. Robinson, *The First Turkish Republic* (Cambridge, Mass.: 1963), p. 102, Hershlag, p. 61.

من الرئيس باعتباره بنك ادخار خاضع للسيطرة العامة لكنه مملوك وممول بشكل خاص لتوفير رأس المال للأتراك الراغبين في تطوير المصانع والشركات[71]. لقد استثمر في عدد من الشركات الصغيرة لكن جهوده الرئيسية في عشرينيات القرن وثلاثينياته كانت مكرسة لتطوير مناجم الفحم في زونغولداق، على البحر الأسود، وهي خطوة تمهيدية ضرورية للصناعات الثقيلة في البلاد[72]. وأعفيت الآلات المستوردة المخصصة للصناعات التصديرية والزراعة من الرسوم الجمركية[73]. وفي 19 نيسان/ أبريل 1925، أنشأ المجلس بنك الصناعة والتعدين التركي (Türk Sanayi ve Maadin Bankası) لتوفير رأس المال الحكومي لتطوير صناعات الدولة[74]. كما تم تشجيع الصناعة من خلال اللوائح التنظيمية التي تمنح وضعًا قانونيًا جديدًا لغرف التجارة والصناعة (Ticaret ve Sanayi Odaları)) التي بدأت في عهد عبد الحميد، وجُعلت أدوات للحكومة لتطوير الحرف والتجارة، وتوفير الأموال لتدريب المبتدئين وترقية الحرفيين، وتسوية النزاعات بين العمال في النقابات المختلفة، ووضع معايير الجودة وشروط التوظيف، وتوفير تسهيلات الادخار والتأمين والمعاشات التقاعدية، والضمان الاجتماعي، الذي كانت تقدمه سابقًا النقابات الحرفية نفسها[75].

كان أهم قانون صناعي في عشرينيات القرن الماضي هو قانون تشجيع الصناعة (Teşvik-i Sanayi Kanunu)، الصادر في 28 أيار/ مايو 1927[76]. لقد مُنحت المصانع والمناجم أرضًا مجانية إضافة إلى إعفاءات من ضرائب الممتلكات والأراضي والأرباح، وحتى من رسوم الهاتف والبرق، للمساعدة في وضعها تحت سيطرة القطاع الخاص. وطُلب من الإدارات الحكومية شراء المنتجات المحلية حتى عندما يكون السعر أعلى والجودة أقل من منافستها الأجنبية؛ وتم تفويض الحكومة بتقديم إعانات لكل مصنع بما يعادل 10 في المئة من إنتاجه. في المقابل، كان يجب

(71) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 7, p. 1145; vol. 8, pp. 1734, 2062; Hüsamettin Toros, *Türkiye Sanayii*, 2 vols. (Ankara: 1954), vol. 1, p. 263.

(72) Robinson, p. 105.

(73) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 4, p. 86.

(74) Ibid., vol. 6, p. 212.

(75) Ibid., vol. 6, pp. 274-276; Hershlag, pp. 61-62; April 22, 1925.

(76) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 8, p. 655; Hershlag, pp. 62-64.

أن يقتصر التوظيف بشكل أساسي على المواطنين الأتراك، ولا تُقبل العمالة الأجنبية إلا بموجب قيود معينة صارمة. وقد سُمح لمن أنشأوا مصانع جديدة بموجب هذا القانون بالاحتكار في مجالهم لمدة 25 عامًا، من دون أي تدخل حكومي باستثناء ما هو مطلوب لتطبيق القانون نفسه[77].

على الرغم من حدوث بعض التحسن في الصناعة في عشرينيات القرن العشرين، كانت الحكومة غير راضية عن معدل النمو الذي تحقق من خلال المشاريع الخاصة. وبناءً عليه، بدءًا من عام 1930، تحولت إلى الدولانية، أو زيادة إشراف الدولة وسيطرتها وتوجيهها على الإنتاج الصناعي. ويبدو أن الأزمة الاقتصادية الدولية الحادثة في ذلك الوقت، فضلًا عن انتقادات الحزب الجمهوري الحر، كانت تتطلب إجراءات حازمة من شأنها أن تُمَكِّن الاقتصاد التركي من البقاء. وكانت الدولانية، كما تم التعبير عنها في برنامج حزب الشعب الجمهوري لعام 1931، مباشرة وفي صلب المسألة. لقد أوضحت أنه عندما تستدعيها مصالح الأمة، لا سيما في الصناعة، فإن أداة الدولة ستستخدم لتحقيق الرخاء. مع ذلك، ستستمر الدولة في السماح للمشاريع الخاصة: "يعتمد تحديد المناطق المُعينة التي ستدخلها الدولة على ما يتطلبه الوضع. فإذا تقرر أن هذا التدخل ضروري، وأن هناك مشاريع خاصة تعمل في المنطقة، فإن السيطرة على هذه الأخيرة سيخضع لقانون خاص في كل حالة من الحالات [...]"[78].

جاءت الخطوة الأولى في برنامج الدولانية في عام 1929، بمجرد أن صارت معاهدة لوزان غير سارية المفعول، عندما وُضعت سلسلة من الرسوم الجمركية الوقائية لحماية الصناعة التركية الناشئة[79]. في 11 حزيران/ يونيو 1930، أُنشئ البنك المركزي للجمهورية التركية (Türkiye Cümhuriyeti Merkez Bankası) وله الحق الوحيد في إصدار العملة والتحكم فيها، وهي الوظيفة التي كان يتولاها من قبل البنك العثماني الخاص بالاشتراك مع خزينة الدولة[80]. مَنح هذا للحكومة سيطرة كاملة

(77) Robinson, pp. 105-106.

(78) Weiker, pp. 250-251.

(79) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 6, p. 9; vol. 7, pp. 1440, 1466; vol. 8, pp. 654, 953, vol. 10, p. 724; vol. 11, pp. 9, 79, 185, 455, 684, 694; vol. 12, p. 197.

(80) Ibid., vol. 11, p. 671; *Resmi Gazete*, 1533.

على السياسة النقدية الوطنية لأول مرة. وأوكل إلى البنك الجديد "المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد" من خلال تنظيم الاعتماد النقدي وأسعار الفائدة، واعتماد أدوات مالية أخرى لضمان استقرار العملة التركية، التي بدأت إذاك في الانزلاق في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية[81].

لقد جرى تطوير السياسة الاقتصادية الدولانية في تركيا بشكل أساسي في خطتين خمسيتين مقتبستين من النموذج السوفياتي في ثلاثينيات القرن العشرين. وركزت الخطط على التنمية الصناعية أكثر من الزراعة، وتضمنت استخدام المشاريع ورأس المال والسيطرة الحكومية في تطوير الصناعات الجديدة. وبسبب المستوى المعيشي المتدني في البلاد، لم تتبع الحكومة النموذج السوفياتي بتخصيص جميع مواردها لتطوير كل من السلع الرأسمالية والإنتاجية. وبدلًا من ذلك، شددت على الصناعات التي من شأنها أن توفر السلع الاستهلاكية وبدرجة أقل الآلات للصناعات الثقيلة. وكان يهدف إلى تقليل الواردات لإقامة ميزان تجاري مُرضٍ، وتلبية الطلب المحلي بتطوير الصناعات المحلية. كما أن التصنيع كان من شأنه أن يخلق سوقًا داخلية للمواد الخام في البلاد، والتي تراجع الطلب عليها وانخفضت أسعارها بسبب الأزمة العالمية.

تضمنت الخطة الخمسية الأولى تطوير الصناعات الكيماوية والأواني الفخارية والحديد والورق والكبريت والإسفنج والمنسوجات القطنية والصوف وصناعات القنب على وجه الخصوص. وتم في ما بعد إلحاق صناعة السكر القائمة بالفعل بسبب أهميتها للاقتصاد. وكانت هناك محاولة لتحديد مواقع المصانع بالقرب من المناطق التي تُنتج المواد الخام اللازمة، وذلك لتسهيل النقل وتنويع الاقتصادات في المحافظات وتوفير فرص عمل بديلة للمزارعين. وتم التشديد بشكل خاص على صناعة النسيج، حيث إن الاختلال في الموازين التجارية العثمانية - كما رأينا - جاء من الحاجة إلى استيراد جميع المنسوجات تقريبًا. وطُورت بنوك الدولة الكبيرة لتكون بمثابة الوكالات الرئيسية لتنفيذ الخطة تحت الإشراف العام للحكومة. وقُسّم بنك الصناعة والتعدين التركي إلى مكتب الصناعة الحكومي (Devlet Sanayi Ofisi)، المُكَلَّف بإنشاء ومراقبة عمليات المصانع الحكومية، وبنك الائتمان الصناعي

(81) Hershlag, pp. 111-112.

(Sanayi Kredi Bankası)، الذي قدم رأس المال للمؤسسات الصناعية الخاصة[82]. وفي وقت لاحق أعيد توحيدهما معًا باسم بنك سومر (Sümerbank)، الذي تولى القيادة في كل من التنمية الصناعية الخفيفة والثقيلة (3 حزيران/ يونيو 1933)، وتشغيل المصانع الحكومية، وتخطيط وإنشاء مصانع وصناعات جديدة وفقًا للخطة، برأس مال الدولة، والمشاركة في مشاريع أخرى بالتعاون مع رأس المال الخاص، وبالتالي العمل أيضًا كبنك ائتماني نظامي لرجال الأعمال[83]. وبمرور الوقت، استثمر في جميع المجالات الصناعية، واستحوذ على حصص كبيرة من المنتجات القطنية والصوفية وفحم الكوك والأسمنت والجلود، وحصل على احتكار فعلي للمواد المُصَنَّعة والورق والحديد والفوسفات والصلب وصناعات زيوت التشحيم. كما افتتح مدارس مهنية مرتبطة بصناعاته الرئيسية، حيث قدم منحًا للطلاب الواعدين للدراسة المتقدمة في تركيا وخارجها[84]. وبعد ذلك، طوّر بنك سومر كذلك سلسلة متاجره الخاصة لبيع منتجات مصانعه، ليصبح أحد الاستثمارات التجارية الرائدة في البلاد، ويعمل أيضًا على الحفاظ على انخفاض الأسعار التجارية من خلال التنافس مع الصناعات الخاصة والتُّجار.

كما مارست البنوك الحكومية الأخرى أدوارًا مهمة في تطوير الاقتصاد التركي خلال سنوات أتاتورك وبعدها. فقد أُسّس البنك الحثي (Etibank) في حزيران/ يونيو 1935 لتنمية الثروة الطبيعية للجمهورية؛ حيث استثمر في شركات في التنقيب عن المعادن والنفط واستغلالها، ومنشآت الطاقة الكهربائية، وتعدين وتوزيع الفحم، وبيع هذه المنتجات داخل وخارج البلاد[85]. وأُسّس البنك البحري (Denizcilik Bankası) في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1938 لتشغيل أسطول الجمهورية الوطني، بما في ذلك خدمات الركاب والشحن مسافات طويلة ومرافق الموانئ وما شابه[86]. وقد واصل البنك الزراعي الاستثمار على نطاق واسع، ليس في المشاريع التي تتعامل

(82) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 13, pp. 920-925, July 3, 1932, vol. 13, pp. 936-943, July 7, 1932.

(83) Ibid., vol. 14, p. 433, June 3, 1933; Hershlag, pp. 118-119.

(84) Hershlag, p. 120.

(85) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 16, p. 704; *Resmi Gazete*, 3035; T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, V/4, p. 274; Hershlag, pp. 119-121.

(86) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 19, p. 116; *Resmi Gazete*, 3796; T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, V/21, p. 129.

مع المنتجات والمعدات الزراعية وتوزعها فحسب، بل أيضًا مع أنشطة متنوعة مثل التأمين، والقطن، والكهرباء، والمنسوجات، والجوت، وصناعات الأخشاب، ومع البنوك الخاصة وجمعيات الادخار في المحافظات. وأُسس بنك الائتمان العقاري (Emlâk Kredi Bankası)، برأسمال الدولة في عام 1927، لكن مع ملكية خاصة بنسبة 45 في المئة من أسهمه، عمل على توفير الائتمان للبناء الخاص والعام، وشارك في ما بعد أيضًا في العديد من المؤسسات التجارية والصناعية. وقام البنك الإقليمي (Iller Bankası)، الذي أسس عام 1933 برأسمال من مدفوعات ضرائب حكومات المقاطعات والبلديات والقرى بنسبة 5 في المئة، بتمويل المشاريع التي تنفذ الخطط التنموية لهذه الإدارات. وفي وقت لاحق أيضًا، شكلت دائرة الأوقاف الدينية بنكها الخاص، بنك الأوقاف (Vakıflar Bankası)، باستخدام الدخل من الأوقاف والحسابات الخاصة للاستثمار في مجموعة واسعة من المشاريع داخل وخارج البلاد.

إضافة إلى ذلك، أُنشئت شركتين حكوميتين رئيسيتين أخريين، على الرغم من عدم تنظيمهما كبنوك: (1) مكتب محاصيل الأراضي (Toprak Mahsulleri Ofisi)، للحفاظ على مستويات الأسعار الزراعية من طريق شراء وبيع محاصيل معينة (24 حزيران/ يونيو 1938)[87]، و(2) شركة الاحتكارات "انحصارلر" (Inhisarlar) للسيطرة على هيئة التبغ الفرنسية، وفي ما بعد أيضًا لإدارة احتكارات الدولة القائمة على المشروبات الكحولية والروحية والكبريت والشاي والملح، وكذلك النفط والبنزين لبعض الوقت[88]. من بين البنوك الخاصة كان أهمها ولا يزال بنك الأعمال، الذي أُسّس في عام 1924 بمبادرة من كمال لتشجيع الادخار والتنمية الاقتصادية. وقد لعبت دورًا رئيسيًا في تطوير السكك الحديد التركية والخشب والفحم والسكر والمنسوجات والزجاج والسكر والأسمنت والكهرباء وشركات التأمين، بالتعاون مع بنك سومر في العديد من الاستثمارات. كما قدم الائتمان للتجار الأتراك المهتمين بالمشاركة في التجارة الخارجية، وأنشأ العديد من الفروع وشركات التصدير في الخارج. واستثمر البنك التجاري التركي (Türk Ticaret Bankası)، الذي أُسّس في عام

(87) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 19, p. 661; *Resmi Gazete*, 3958; T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, V/26, p. 318.

(88) Hershlag, p. 68; *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 6, p. 442; vol. 8, p. 993; vol. 11, p. 449, vol. 14, p. 4654; *Resmi Gazete*, 645, 1509, 2425.

1924 برأس مال خاص، بشكل رئيسي في المتاجر والتأمين والصناعات الكهربائية والخيوط القطنية والمنسوجات. وظلت هذه البنوك وغيرها من البنوك العامة والخاصة القوى الرئيسية في التنمية الاقتصادية التركية حتى يومنا هذا، على الرغم من أن رأس المال الخاص من جهة والتخطيط الحكومي المباشر من جهة أخرى قد اضطلع بأدوار مهمة في الآونة الأخيرة.

كان المستثمرون الأجانب مترددين في دخول سوق القروض التركية لبعض الوقت بسبب الجمود الطويل في ما يتعلق بالسداد النهائي للديون العمومية القديمة. لكن الحكومة التركية طلبت بعض القروض الأجنبية وحصلت عليها ابتداءً من حزيران/ يونيو 1930، حيث حصلت على قرض أميركي، تلاه قرض من الحكومة السوفياتية في عام 1934 لتنفيذ أول خطة خمسية، وقروض من بريطانيا وفرنسا وألمانيا. وفي ما بعد للمساعدة في دفع تكاليف شركات السكك الحديد والمرافق الوطنية[89]. لم تكن هذه القروض ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى إجمالي الموارد المالية التركية، لكنها مكنت الحكومة من القضاء على السيطرة الأجنبية على الأشغال والخدمات العامة الرئيسية بحلول نهاية الثلاثينيات.

سعت الخطة الخمسية الثانية، التي وافقت عليها الحكومة بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 1936، إلى تطوير الصناعات الرأسمالية أكثر بكثير من الأولى، وركزت على التعدين والكهرباء والموانئ وآلات المصانع الثقيلة. وفي حين ساهمت روسيا بمعظم المساعدات المالية والإرشادات للخطة الأولى، شاركت بريطانيا كذلك في تطوير الخطة الثانية. كان من المقرر أن تعتمد الصناعة الثقيلة على المواد الخام المحلية، مع مجمع من مصانع الفحم والصلب في المنطقة الساحلية للبحر الأسود حول زونغولداق وقره بوك، ومحطات كهربائية لتشغيلها، وخطوط سكك حديد لنقل الإنتاج حيث الحاجة إليه. وتقرر إدخال الصناعة إلى شرق تركيا ببناء مصانع الغزل والأسمنت والسكر واللحوم وبناء ميناء جديد في طرابزون. وتقرر أيضًا بناء مصانع لتصنيع المعدات الزراعية والجوت والألمينيوم والمنسوجات، مرة أخرى لتقليل اعتماد تركيا على الواردات الأجنبية في هذه المناطق. وتقرر تخفيف النقص الهائل في المساكن الذي خلفته سنوات الحرب بإنشاء أخرى جديدة، وتقرر بذل

---

(89) Hershlag, pp. 121-124; Robinson, p. 107.

جهد لزيادة الصادرات الزراعية[90]. مع ذلك لم يُشرع في تنفيذ الخطة إلا وتعطلت بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية.

لم تعمل الدولانية والخطط الخمسية على حظر المشاريع الخاصة، لكن الطريقة التي نُفذت بها كانت تعمل بالتأكيد على تثبيط الاستثمار في المناطق التي تولتها الحكومة. وعلى الرغم من أن مؤسسات الدولة قدمت مساهمات كبيرة في التنمية الصناعية، إلا أنها لم تكن فعالة للغاية. وبمرور الوقت، أدى ذلك بالحكومة إلى تشجيع المنافسة من المؤسسات الخاصة من أجل تحفيز زيادة الكفاءة في مؤسسات الدولة وضمان مشاركة رأس المال الخاص عند الحاجة. وجاءت الخطوة الأولى في 17 حزيران/ يونيو 1938، عندما قسم قانون تنظيم الشركات الاقتصادية وإدارتها والإشراف عليها، مشاريع كل بنك حكومي وغيرها من الهيئات الحكومية، إلى مؤسسات مستقلة (müesseler)، وفرت المراقبة، وهذه بدورها إلى مؤسسات قابضة (teşekküller)، تتمتع باستقلال مالي وإداري ومسؤولية محدودة في ما يتعلق برأس المال. وهذه الأخيرة صارت تخضع إذاك لقانون خاص وكان من المتوقع أن تحقق أرباحًا، لكن أسهمها والإشراف الشامل عليها ظلت في أيدي البنوك. وفي بعض الأحيان، وُضعت شروط لتحويلها إلى شركات مساهمة، مع دخول رأس المال الخاص وحتى الإدارة حسب ما تقتضيه الظروف[91]. وبموجب القانون الجديد، أنشأ بنك سومر - على سبيل المثال - شركة الغزل والنسيج، وشركة صناعة الجلود والأحذية، وشركة مصانع الحديد والصلب التركية، وشركة صناعات الأسمنت.

نُظِّم النشاط التجاري بموجب القانون التجاري الصادر في 29 أيار/ مايو 1926[92]. يجوز لأي شخص لديه القابلية القانونية لإبرام العقود الانخراط في التجارة، يشمل ذلك النساء (بإذن من أزواجهن) والمواطنين الأجانب، لكن مع استثناء جميع موظفي الحكومة والقضاة. وكان على الشركات التجارية التسجيل في المحكمة التجارية التابعة لمنطقتها والانتساب إلى غرفة التجارة و/ أو الصناعة

---

(90) Türkiye Cumhuriyeti Iktisat Vekâleti, Sanayi Tetkik Heyeti, *2inci Beş Yıllık Sanayi Planı* (Ankara: 1936); Hershlag, pp. 106-108.

(91) *Resmi Gazete*, 3950; Hershlag, p. 178.

(92) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 7, p. 1217; *Resmi Gazete*, 406.

المحلية، والتي يوجهها مسؤول تنفيذي تعيّنه وزارة التجارة يفرض سياسات الدولة في ما يتعلق بالأعمال التجارية، بما في ذلك ضوابط الأسعار والجودة، فضلًا عن تسوية جميع الخلافات بين الأعضاء من دون حق الاستئناف.

كان أحد أوجه القصور الواضحة في برنامج الدولانية هو إخفاقه في تحديث النظام الضريبي التركي، والذي ظل بشكل أساسي كما كان في أواخر القرن التاسع عشر، مع استثناء وحيد هو استبدال العشور بضريبة الأرض. وعلى الرغم من أن هذه الأخيرة عوضت الخزانة جزئيًا عن الإيرادات المفقودة، كما زيدت الضرائب على الحيوانات، إلا أن سكان المدينة هم الذين صاروا يدفعون معظم النفقات الحكومية، على عكس النظام العثماني تمامًا، حيث كانت الضرائب على الإنتاج هي المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية. حتى من بين الضرائب المفروضة في المدن، كانت الأرباح القديمة وضرائب الإنتاج تمثل الجزء الأكبر من الإيرادات، في حين فُرضت ضريبة الدخل المنتظمة بعد الحرب العالمية الثانية.

أدى التطور الصناعي لتركيا في ثلاثينيات القرن العشرين إلى خلق طبقة عاملة متنامية تطلبت إدخال وتطبيق أنظمة عمل وأنظمة اجتماعية مختلفة. وقد عكست برامج الجمهورية في هذا الصدد فكرة الشعبوية بأن المجتمع يتكون من مجموعات وظيفية، حيث تتمثل مهمة الحكومة الرئيسية في دمج مصالح الجميع، وبالتالي تحقيق الوحدة الاجتماعية والنظام وتجنب الفروق والصراعات الطبقية. وبالتالي، كان على العمل أن يحقق أهدافه من خلال تحرك الدولة؛ لكن الدولة كانت بطيئة للغاية في التصرف بسبب الحاجة الملحة لتشجيع التنمية الصناعية. وفي غضون ذلك، عانى العمال النتائج ولم يكن بإمكانهم فعل الكثير لتغيير ظروف عملهم السيئة والحصول على تعويض. وقد جاء أول قانون عمل رئيسي في كانون الثاني/ يناير 1924 عندما طُلب من جميع أرباب العمل السماح لعمالهم بعطلة لا تقل عن يوم واحد اسبوعيًا، هو يوم الجمعة، لكن المقترحات اللاحقة لوضع حد أقصى لمدة العمل الأسبوعي يبلغ 60 ساعة، أحبطها المجلس في مناسبات عدة. وفي الواقع، جاء التشريع لمصلحة العمل أولًا من وزارة الصحة، التي أُسست في عام 1915[93].

---

(93) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 8, p. 666.

فلقد مررت قانون الصحة العامة في عام 1930، الذي يوفر فروعًا صحية على مستوى المحافظات والبلديات لرعاية الصحة العامة ويضع معايير الصحة العامة لكل من المؤسسات العامة والخاصة. وفُرضت قيود على ساعات عمل النساء الحوامل والأطفال القُصَّر إلى حد ما، ووُضعت معايير الصحة والسلامة الصناعية لكن لم تُطبَّق في الواقع(94). كما سُمح للحرفيين والتجار الصغار بتنظيم النقابات الحرفية الخاصة بهم (esnaf Odası)، لكن هذه النقابات تُركت تحت سيطرة الغُرف التجارية، التي كانت تهتم بشكل أساسي بمصالح أصحاب العمل، بينما لم يُسمح للعُمال بتشكيل نقابات "على أساس الفئة". وبموجب قانون العقوبات، حُرموا من حق الإضراب، على الرغم من أن أرباب العمل مُنعوا كذلك من عزل الموظفين في حالة حدوث خلافات(95).

خضع العمال الأجانب للقوانين التنظيمية نفسها، كما تأثروا أيضًا بقانون عام 1932 الذي قصر حق ممارسة مهن معينة على المواطنين الأتراك، مثل الطب وطب الأسنان والطب البيطري والقانون، وكان يجب الحصول على إذن خاص لتوظيف خبراء أجانب في هذه المجالات. كما احتكر الأتراك ممارسة حرف ومهن معينة مثل تصفيف الشعر والتصوير والطباعة وصناعة الملابس والأحذية والبيع المتجول وبيع البضائع التي تُنتَج عبر احتكار الدولة، والعمل في النقل العام. وينطبق هذا أيضًا على الموسيقيين والعاملين في البناء والحديد ومصانع الأخشاب والحُرّاس والبوابين والنوادل والعاملين في المؤسسات العامة ومغني النوادي الليلية والراقصين(96). وفي حين تبدو هذه القيود قاسية، إلا أنه ينبغي تفسيرها في ضوء الوضع الذي كان سائدًا في الدولة العثمانية، حيث كان كثير من الأشخاص يحصلون على الجنسية الأجنبية هربًا من القوانين العثمانية والعديد من الشركات التي يملكها أو يديرها أجانب أو أفراد من الأقليات والتي كانت تمُارس التمييز فعليًا ضد المسلمين والأتراك. مع ذلك، كان لا يزال يُسمح للأجانب بامتلاك أو نقل أو توريث أو بيع الممتلكات

---

(94) Ibid., vol. 11, pp. 143-178; *Resmi Gazete*, 1489; T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, III/18, pp. 121, 123; April 24, 1930.

(95) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 7, p. 519; *Resmi Gazete*, 320.

(96) Richard N. Robinson, *Investment in Turkey: Basic Information for United States Businessmen* (Washington, DC: 1956), pp. 44-45; *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 13, pp. 519-520.

الشخصية والعقارات طالما سُمح للمواطنين الأتراك بممارسة الحقوق نفسها في بلدانهم الأصلية، وسُمح لهم بالعمل في بعض المهن المتخصصة حيث لم يكن يوجد أتراك كافيين بعد، مثل ميكانيكا الطائرات والطيارين.

لم يتم سن أول قانون عمل تركي شامل إلا في عام 1936. وكان المدى الذي يغطيه محدودًا للغاية، حيث امتد فقط إلى المؤسسات التي توظف 10 عمال أو أكثر (15 في المئة فقط من الإجمالي في ذلك الوقت) واستُبعِدَ جميع العاملين في الزراعة والحكومة(97). وشدد على الحاجة إلى تحقيق التوازن بين رأس المال والعمالة، وحظر الإضرابات، وأذن لـ "مندوبي العمال" بتمثيل العمال المستائين، وفي حالة حدوث خلافات يتطلب من جميع الأطراف التفاوض، وإذا لزم الأمر قبول التحكيم. وقد حاول جزء كبير من القانون إنشاء نوع من رعاية العمال يجعل الإضرابات غير ضرورية. وتم تحديد ساعات العمل الأساسية في الأسبوع بـ 48 ساعة لأول مرة، عادة ما تكون ثماني ساعات يوميًا لمدة ستة أيام، وعطلة نهاية الأسبوع الرسمية من بعد ظهر يوم السبت إلى صباح الاثنين. وسُمح بالعمل الإضافي لمدة لا تزيد على ثلاث ساعات يوميًا و90 ساعة سنويًا، وأكثر من ذلك لا يجوز إلا بموافقة العامل، مع أجر إضافي من 25 إلى 50 في المئة. ويحق لمن يتركون وظائفهم الحصول على شهادة من أصحاب العمل توضح مدة عملهم وطبيعته وجودته. ويجب إعفاء النساء الحوامل من العمل قبل الولادة وبعدها وبنصف أجر طالما أنهن قد عملن بالفعل لدى صاحب العمل نفسه ستة أشهر على الأقل(98). ونظرًا إلى أن تطبيق قانون العمل كان متقطعًا ولم يُمنح العمال الحق في التنظيم والإضراب، ظلت حالتهم العامة سيئة.

كانت نتائج سياسات أتاتورك الاقتصادية أقل مما ادعت الحكومة، لكنها بالتأكيد كانت أفضل بكثير مما ادعى منتقدوه. لقد زاد إنتاج الفحم بنسبة تقل قليلًا عن 100 في المئة خلال عقد من الزمن، من 1.59 مليون طن في عام 1930 إلى 3.019 مليون طن في عام 1940. وخلال الفترة عينها، زاد إنتاج الكروم بنسبة 600 في المئة

---

(97) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 17, p. 448; *Resmi Gazete*, 3330; T. C. Türkiye Büyük Millet Meclisi, V/12, p. 114; June 8, 1936.

(98) Webster, pp. 255-257.

تقريبًا، من 28,000 إلى 170,000 طن؛ وإنتاج الحديد في قره بوك من لا شيء إلى 130,000 طن في عام 1940؛ وإجمالي إنتاج المعادن من 100 عام 1930 إلى 157 عام 1935، و232 عام 1940[99]. وتطورت صناعة النسيج بشكل كافٍ لتلبية حوالى 80 في المئة من احتياجات النسيج في البلاد، ما قلص واردات النسيج من حوالى 51.1 مليون ليرة تركية في عام 1927، إلى 11.9 مليون ليرة في عام 1939[100]. وبين عامي 1924 و1929 زاد إنتاج المنتجات القطنية من 70 إلى 3,773 طنًّا، والصوف من 400 إلى 763 طنًّا، والحرير من 2 إلى 31 طنًّا[101]. وارتفع إنتاج السكر، الذي بدأ فقط في عام 1926، من 5,162 إلى 95,192 طنًا بين عامي 1927 و1930[102]. تضاعف عدد الكيلومترات من السكك الحديد تقريبًا بين عامي 1927 و1940، من 4,637 إلى 7,381، بينما زادت الطرق كذلك من 22,053 إلى 41,582 كيلومترًا. وارتفع صافي الدخل القومي من مؤشر 100 الأساسي في عام 1927 إلى 125.8 بعد 13 عامًا، بينما انتقلت التجارة الخارجية من عجز عام في عشرينيات القرن العشرين إلى فائض واضح خلال معظم الثلاثينيات[103]. كانت الميزانية العادية للدولة متوازنة خلال معظم سنوات أتاتورك. وتوافقت عائدات الضرائب المتزايدة بسرعة مع معظم نفقات الدولة، وساعد ذلك كثيرًا الانخفاض الكبير في النفقة العسكرية، والتي صارت لا تستهلك إذاك أكثر من 30 في المئة من الميزانية. وزادت الاحتياطيات المالية التركية ستة أضعاف تقريبًا، بينما أدت الضوابط على حركة العُملة إلى خارج البلاد إلى تمكين الحكومة من زيادة قيمة الليرة التركية في السوق العالمية من 2.12 ليرة مقابل الدولار في عام 1930 إلى 1.28 في عام 1939[104].

---

(99) T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı* (1942-1945), pp. 292-293; Hershlag, pp. 125-131.

(100) T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı*, XIII, p. 220; Hershlag, p. 133.

(101) Weiker, p. 27.

(102) T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı* (1941-1942), p. 205; T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı* (1959), p. 296; Hershlag, p. 135.

(103) T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı*, XIII, p. 210.

(104) Ibid., XIII, pp. 259-280; Webster, p. 117; Hershlag, pp. 109-117.

ثالثًا: سنوات أتاتورك الأخيرة ووفاته

مع مرور الوقت والتأكد من أن رئاسته ستكون مدى الحياة، زاد استبداد أتاتورك، حيث تعامل حتى مع حالات المعارضة الصغيرة على أنها تمرد، وأرسل إلى المنفى بعضًا من رفاقه القدامى، بمن فيهم رؤوف أورباي وخالدة أديب وعدنان أديوار، لانتقادهم بعضًا من سياساته. وهكذا، بعد أكثر من 20 عامًا من التعاون مع أتاتورك، أُجبر عصمت إينونو نفسه على الاستقالة من منصب رئيس الوزراء (25 تشرين الأول/ أكتوبر 1937) لمصلحة وزير المالية جلال بايار، وكان ذلك ظاهريًا بسبب خلافات طفيفة مع الرئيس، على الرغم من وجود بعض الآراء بأن الحادث تم الترتيب له بحيث لا يُحرَم إينونو من خلافة أتاتورك مهما كانت ردة الفعل التي قد تكون ضد أتاتورك بعد وفاته.

اتَّبَع أتاتورك جدول عمل مكثفًا، حيث كان يسافر بانتظام في جميع أنحاء البلاد بالقطار لنشر مُثُل الجمهورية بين الجماهير عبر صورة شخصية وحيدة استطاع توفيرها. مع ذلك، دفعته العزلة والعمل الشاق إلى حياة خاصة مزرية تزايدت مع الوقت، أوصلته أخيرًا إلى النهاية في عام 1938. في 11 آذار/ مارس، أُبلغ الجمهور أولًا بحقيقة أن الرئيس كان يعاني المرض، حيث تبين أنه مصاب بتليف الكبد. وفي 24 آذار/ مارس، اشترت الحكومة التركية اليخت سافارونا من إنكلترا لاستخدامه الشخصي، وبعد ذلك قضى معظم وقته في الراحة على متنه، حتى أنه عقد اجتماعات الحكومة بجوار سريره. وفي 5 أيلول/ سبتمبر، نُقل أتاتورك إلى قصر دولمه بهچه حيث ساءت حالته، فكتب وصيته الأخيرة وترك ثروته بالكامل للأمة. وفي 17 تشرين الأول/ أكتوبر راح في غيبوبة عميقة لم يخرج منها إلا بصعوبة بعد يومين. وظهرت خطورة مرضه للجمهور لأول مرة. وبدأ إذاك "ترقب الموت" بالمعنى الحرفي، حيث كانت تصدر بيانات طبية مرتين يوميًا. وفي 29 تشرين الأول/ أكتوبر، في الذكرى الخامسة عشرة لتأسيس الجمهورية، أبحر طلاب ثانوية جيش كوليلي متجاوزين القصر على مضيق البوسفور، وهم يغنون للرئيس بإيقاعات النشيد الوطني. وبعد يومين، قرأ جلال بايار خطاب الرئيس في الدورة الجديدة للمجلس الوطني الكبير، وهي أول مرة لا يتمكن فيها كمال من فعل ذلك بنفسه. وفي 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938، دخل في غيبوبته الأخيرة، وبعد يومين تُوفي متأثرًا بمرضه عن عمر

يناهز 57 عامًا. وأثارت وفاته موجة من الحزن الجماعي لم يسبق لها مثيل في التاريخ التركي، حيث راقبت الحشود الحزينة بصَمْت قطار الجنازة حينما أعيد الرئيس إلى أنقرة، حيث دُفن في المتحف الإثنوغرافي (30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938). وبقي الجثمان هناك حتى نُقل إلى آنيت كبير (الضريح-النصب التذكاري)، الضريح الدائم الذي بُني خصيصًا له، في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1953؛ حيث وَجد "والد الأمة التركية" مثواه الأخير.

رابعًا: سنوات حُكم إينونو (1938-1950)

لم يكن هناك خلاف على الإطلاق بشأن خليفة أتاتورك؛ إذ كان هو الرجل الذي فعل ما لم يفعله شخص آخر لمؤازرته في إنقاذ الأمة وتحديثها، إنه رفيقه المخلص عصمت إينونو، الذي انتخبه المجلس الوطني الكبير بالإجماع رئيسًا للجمهورية في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938، كما انتُخب رئيسًا مدى الحياة لحزب الشعب الجمهوري بعد أسبوعين. وقد هيمنت على سنوات رئاسة إينونو أزمتان رئيسيتان: الحرب العالمية الثانية، التي اندلعت بعد أقل من عام من توليه السلطة؛ والطلب المتزايد على الإصلاحات الليبرالية بعد الحرب.

خامسًا: الحياد التركي خلال الحرب العالمية الثانية

تذكر إينونو ومعظم رفقائه وأبناء وطنه جيدًا كيف جُرّت الدولة العثمانية إلى دمارها وهُدّدت الأمة التركية بالاندثار بسبب التورط في الحرب العالمية الأولى. مع ذلك، فرضت الظروف انخراط تركيا في عدد من التحالفات الدولية؛ إذ تحسنت علاقاتها مع بريطانيا في منتصف الثلاثينيات في مواجهة التهديد الإيطالي، وبلغت ذروتها بزيارة الملك إدوارد الثامن لاسطنبول أثناء إبحاره في البحر المتوسط على متن يخته (4-5 أيلول/ سبتمبر 1936)، وزيارة إينونو إلى لندن لحضور تتويج جورج السادس (9-10 أيار/ مايو 1937). تبع ذلك اتفاقيات قروض جديدة (27 أيار/ مايو)، تنص على وجه الخصوص على المشاركة البريطانية في التنمية الصناعية للخطة الخمسية الثانية، وأدت إلى معاهدة حماية مشتركة بين البلدين (12 أيار/ مايو 1939)، سرعان ما تبعها الاتفاقية الفرنسية-التركية (23 حزيران/ يونيو 1939) التي رافقت تسوية هاتاي. دخل الأتراك هذه الاتفاقيات بشكل رئيسي بسبب الخوف من ألمانيا

وإيطاليا، وأيضًا لافتراض أنه لن تكون هناك مشاكل مع الاتحاد السوفياتي بسبب معارضته القوية للنازية والفاشية. لكن مع التحالف النازي-السوفياتي (23 آب/ أغسطس 1939) والغزو المشترك لبولندا، بدا من الممكن جدًا أن يقوما باجتياح تركيا أيضًا. حاولت تركيا الحصول على ضمان روسي بسلامة أراضيها، بإمكانية تحويل اتفاقياتها السابقة مع بريطانيا وفرنسا إلى تحالفات صريحة. لكن ألمانيا، التي كانت تواجه تطويقًا من الجنوب نتيجة للاتفاقيات البريطانية الفرنسية مع رومانيا واليونان (نيسان/ أبريل 1939)، عملت على منع ذلك، وكذلك لضمان الصداقة التركية أو الحياد على الأقل حتى لا تتمكن بريطانيا من إرسال المساعدة إلى رومانيا من خلال الأراضي التركية. ودعمت روسيا السياسة الألمانية، واستمرت في تهديد تركيا لإبعاد الحلفاء عن البلقان. وطلبت موافقة تركيا على إغلاق المضائق في وجه السفن الحربية الأجنبية وتحصينها بالقوات الروسية من طريق عقد اتفاقية مساعدة مشتركة (2 تشرين الأول/ أكتوبر 1939)؛ إلا أن الأتراك لم يستطيعوا قبول هذا الاقتراح، فإن لم يكن هناك سبب سوى انتهاكه لالتزاماتهم باتفاقية مونرو فهو كاف، وقد يؤدي أيضًا إلى حرب مع الحلفاء.

في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1939، أبرمت تركيا اتفاقية مساعدة مشتركة مع بريطانيا وفرنسا. لكن هذه الاتفاقية منعت مشاركة تركيا في الحرب ما لم تكن مصالح الجمهورية معنية بشكل مباشر، مثل حدوث عدوان قوة أوروبية في حرب داخل البحر المتوسط، وفي هذه الحالة يكون من شأن الحلفاء مساعدة تركيا. وبالتالي، يتم أيضًا الوفاء بالتزامات تركيا بمساعدة اليونان ورومانيا بموجب شروط ميثاق البلقان قبل الحرب. وسُمح لتركيا بالابتعاد عن أي عمل ضد الاتحاد السوفياتي بغض النظر عن الالتزامات الأخرى. ووعدت فرنسا وبريطانيا بمنح قروض لمساعدة تركيا في إعادة تسليحها وتسوية ديونها التجارية. انتقد الروس الاتفاقية بشدة على الرغم من حقيقة أنهم كانوا مستثنين منها، لكن تدخلهم اللاحق في بولندا ثم التزامهم مع ألمانيا منعهم من التعبير عن عدائهم بهجوم صريح.

مع استمرار الحرب العالمية الثانية، منعت تحولاتها تركيا من الانضمام إلى الحلفاء؛ كما تجنبت أي تورط مع ألمانيا، وبالتالي بقيت على الحياد. وعندما قامت إيطاليا بغزو اليونان واحتلالها (تشرين الأول/ أكتوبر 1940) هي وألبانيا، وقامت

ألمانيا باحتلال يوغسلافيا واليونان ورومانيا وبلغاريا، وأخذت جزيرة كريت وانتقلت إلى شمال أفريقيا في أوائل عام 1941، زاد انعزال تركيا عن حلفائها الاسميين وتعرضت للتهديد الألماني من دون أمل كبير في المساعدة، باستثناء المساعدة من روسيا التي لم يكن موقفها واضحًا بعد. صار لألمانيا إذاك تمثيل في أنقرة من خلال فرانتس فون بابن، الذي جاء إلى الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى كمساعد لفون فالكنهاين. وعندما كان يبدو انتصار للحلفاء، كان يوجّه جهده الرئيسي لمنع تركيا من الانضمام إليهم؛ لكن بمجرد أن يسجَّل انتصار ألماني في أوروبا، كان يحاول توطيد العلاقات مع تركيا بطرائق مختلفة. وقد جاء انتصاره الأول في أوائل عام 1941 عندما دفع الأتراك لإغلاق المضائق أمام سفن جميع الدول، ومَنْع الحلفاء من مساعدة روسيا، التي كانت في ذلك الوقت في حالة حرب ضد ألمانيا. ثم حاول بعد ذلك الحصول على إذن لعبور القوات الألمانية عبر تركيا لمهاجمة البريطانيين والفرنسيين في العراق وسورية وإيران، ووعد في المقابل بأراضي في تراقيا وضمان الأمن التركي؛ إلا أن تركيا أدركت أن الموافقة على مثل هذه الشروط تعني في الأساس إعلان الحرب على الحلفاء. وهكذا لم توافق في النهاية إلا على معاهدة عدم اعتداء مع ألمانيا (18 حزيران/ يونيو 1941)، استبعدت على وجه التحديد الالتزامات التي سبق أن تعهد بها الطرفان. زادت ألمانيا، بعد غزوها لروسيا (22 حزيران/ يونيو 1940)، من مطالبها إلى تركيا لتشمل توريد المواد الخام، وخصوصًا المنغنيز والكروم، لكن الأتراك تمكنوا من تجنب التعهد بالالتزام على أساس أنهم وافقوا بالفعل على إرسال هذه المعادن إلى بريطانيا. وفي النهاية، تمكنت تركيا من بيع هذه المعادن لكلا الجانبين بأسعار مرتفعة وتفادي الانقطاع عن أي منهما. وقدمت اتفاقية تجارية مع ألمانيا (9 تشرين الأول/ أكتوبر 1941) بعض الكروم مقابل معدات حربية، لكن أكثر بقليل. وفي عام 1942، ضغط فون بابن على الأتراك مرة أخرى من أجل منحهم حق العبور إلى الشرق، وكشف عن مطالبات روسية جديدة تخص المضائق قُدمت إلى ألمانيا عندما كانا في طور التحالف، وشجع أيضًا دعاة الطورانية الباقين في تركيا على إضعاف مكانة الاتحاد السوفياتي من خلال دفع أقليتهم التركية للثورة. وتجنبت تركيا التعهد بالالتزام النهائي بحجة أن دعم حكومتها مثل هذه الأعمال علنًا، قد تدفع الروس

إلى قتل سكان روسيا من الأتراك بالكامل، خصوصًا أن الأرمن أصبحوا أقوياء جدًا في الحزب الشيوعي. ونتيجة ذلك، كان كل ما تمكنت ألمانيا من الحصول عليه هو اتفاقيات تجارية جديدة، لكن تركيا تمكنت من تجنب أي التزامات قد تُسبب انفصالًا صريحًا عن الحلفاء الغربيين. وفي غضون ذلك، شجع الحلفاء تركيا على الحياد، لأنهم لم يعودوا في وضع يسمح لهم بمساعدة تركيا في حالة دخولها الحرب صراحة نيابة عنهم[105].

في حين تمكنت تركيا من الحفاظ على حيادها غير المستقر، تدهور وضعها الاقتصادي الداخلي بسرعة نتيجة الحرب. وبسبب التهديدات الوشيكة بالغزو، أولًا من روسيا ثم من ألمانيا، كان على إينونو تعبئة الجيش التركي، وتسليح أكثر من مليون رجل ومضاعفة حصة الجيش في الميزانية. وكانت التعبئة عبئًا هائلًا على اقتصاد لم يكن قويًا جدًا في البداية. لقد أدى انسحاب آلاف الرجال من القوى العاملة إلى خفض الإنتاج الزراعي والصناعي بشكل ملحوظ، بينما أدت أعمال الحرب والحصار في البحر المتوسط إلى وقف تدفق معظم الواردات والصادرات، ما تسبب في نقص خطير في معظم السلع وقطع الغيار وحرمان تركيا من العديد من أسواقها الخارجية. وصارت القوات المسلحة طرفًا جديدًا ينافس في السوق، حيث استولت على السلع التي يحتاج إليها المدنيون. كان هناك نقص حاد في السلع وتضخم شديد، حيث ارتفع مؤشر الأسعار الإجمالي في اسطنبول من 101.4 في عام 1939 إلى 232.5 في عام 1942، و354.4 في عام 1945، بينما ارتفع مؤشر أسعار المواد الغذائية من 100 في عام 1938 إلى 1113 في عام 1944، قبل أن ينخفض إلى 568.8 في عام 1945 بسبب إعادة فتح البحر المتوسط في أواخر سنوات الحرب[106]. وانخفض الناتج القومي الإجمالي خلال الحرب من 7690.3 إلى 5941.6 مليون ليرة تركية، بينما انخفض دخل الفرد من 431.53 إلى 316.22 ليرة خلال السنوات نفسها، بانخفاض يقارب الربع[107].

---

(105) *Documents on German Foreign Policy, 1918-1945*, Series D, vols. V-X, (Washington, D.C.: 1953-1964).

(106) T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı*, XVII (1949), pp. 220, 228.

(107) T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı* (1963), p. 42.

جربت الحكومة حلولًا مختلفة لمشكلاتها المالية. ومكنها قانون الدفاع الوطني لعام 1940 من إلزام المواطنين بالعمل في المناجم والمصانع، ما تسبب في الاستياء لكن على الأقل مكنها من تلبية احتياجات الجيش[108]. وانخفض الإنتاج والتجارة الخارجية والإيرادات الحكومية بينما زادت النفقات العسكرية. وعانت ميزانيات الحرب الخاصة بالحكومة من عجز متزايد[109]. وأدت محاولات مواجهة الأزمة بطباعة النقود والاقتراض الداخلي إلى زيادة التضخم. وساعدت إلى حد ما ضريبة فُرضت بنسبة 10 في المئة على الإنتاج الزراعي في عام 1942، لكنها لم تكن كافية في ذاتها. ولم تنجح جهود تقنين السلع، حيث تمكن كل من تجار التجزئة والمشترين من التحايل على الضوابط وخلق سوق سوداء مزدهرة. وجنى أصحاب المتاجر وتجار الجملة أرباحًا عالية للغاية على حساب الجمهور الساخط، وخصوصًا موظفي الخدمة المدنية، الذين كان لا بد من خفض رواتبهم حتى تتمكن الحكومة من تغطية نفقاتهم.

بلغت كل هذه الصعوبات والإحباطات ذروتها في "ضريبة رأس المال" (Varlik Vergisi) التي أقرها المجلس في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1942. وقد أُعدت لاستيفاء ضرائب على الثروة التجارية التي لم تخضع للضريبة سابقًا في الجمهورية والحد من دوامة التضخم. وكانت الطريقة مشابهة تمامًا للتدابير الضريبية المتخذة في أماكن أخرى من أوروبا في ذلك الوقت؛ ضريبة واحدة على رأس مال جميع أصحاب الممتلكات ورجال الأعمال والمزارعين والشركات وغيرهم من الخاضعين لدفع ضريبة الأرباح السنوية. وبسبب صعوبة الحصول على تقديرات صادقة من أصحاب رأس المال أنفسهم، أجرت تقييمات لجانٌ محلية خاصة من الخبراء الماليين الحكوميين وأصحاب العقارات المحليين المعينين من البلديات والمسؤولين أمامها. لم يكن من الممكن استئناف قراراتهم، وكان من شأن المتخلفين أن يخضعوا لعقوبات تتمثل في دفع فوائد، وإذا طالت المدة تُصادر ممتلكاتهم ويتعرضون للاعتقال والترحيل إلى معسكرات العمل. وقد اعتبر معظم الأتراك المسلمين هذه الضريبة واجبًا وطنيًا مستحق الدفع. مع ذلك، فإن العديد

(108) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 21, p. 443; *Resmi Gazete*, 2892.

(109) T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı*, XVII, p. 249; Hershlag, p. 201.

من المواطنين غير المسلمين والأجانب المقيمين في تركيا، لم يعتبروا البلد وطنهم البتة وبذلوا كل ما في وسعهم لإخفاء ثرواتهم وتجنب هذه الضرائب. وهذا بدوره حفز لجان التقدير على زيادة تقديرات الثروة الرأسمالية لغير المسلمين على ما كان ظاهرًا، بافتراض إخفائهم لها. وفي حين دفع العديد من غير المسلمين في الواقع ضرائبهم بإنصاف بالمعدل نفسه الذي خضع له المسلمون، فإن الآخرين الذين لم تكن ثرواتهم المخفية في الواقع كافية أو الذين لم يرغبوا في إخراجها تحت أي ظرف من الظروف، أُجبروا على بيع كل أو جزء من أعمالهم أو ممتلكاتهم لدفع الضريبة. وفي النهاية، بما أن الأقليات استمرت في تشكيل الجزء الأكبر من المجتمع التجاري في اسطنبول، فقد دفعوا معظم الضريبة، حوالى 53 في المئة من إجمالي التحصيلات البالغة 315 مليون ليرة تركية، ودفع المسلمون 36.5 في المئة والرعايا الأجانب 10.5 في المئة. واتَّهم هؤلاء الأجانب - الذين افترضوا خطأً أن المسلمين لا يدفعون شيئًا أو يدفعون أقل - الحكومة بالتحيز، وهي حجة قَبِلها العالم الخارجي بسهولة. كانت النتيجة بعيدة المدى للضريبة هي تشجيع غير المسلمين على تحويل استثماراتهم وأنشطتهم التجارية إلى دول أخرى بمجرد أن تمكنوا من القيام بذلك بعد الحرب، ما ترك المسلمين مسؤولين عن معظم الأنشطة التجارية في السنوات التي تلت(110).

جاءت النتيجة الاقتصادية الإيجابية الوحيدة للحرب في العامين الأخيرين (1943-1945) عندما بدأت تركيا، مع اقترابها من الحلفاء الغربيين، في تلقي مساعدات الإقراض لزيادة الإنتاج والصادرات، وتراكمت كمية كافية من الائتمان الأجنبي لتمويل جزء كبير من انتعاشها الاقتصادي بعد الحرب. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1942، بدأ البريطانيون في الضغط على تركيا لدخول الحرب إلى جانب الحلفاء، لكن تشرشل وافق على أن تركيا يجب أولًا أن تكون مسلحة بشكل كامل. وبدأت الأسلحة ومستشارو الحلفاء في القدوم إلى تركيا في عام 1943، لكن

---

(110) المناقشة التركية الوحيدة بشأن الضريبة تنتقد الحكومة بشدة:
Faik Ökte, *Varlık Vergisi Faciası*, (Istanbul: 1951).

يُنظر أيضًا:
E. C. Clark, "The Turkish Varlik Vergisi Reconsidered," *Middle Eastern Studies*, 7 (1972), pp. 205-206; L. V. Thomas & R. N. Frye, *The United States and Turkey and Iran* (Cambridge, Mass.: 1952), pp. 94-95.

إينونو كان لا يزال مترددًا بسبب مخاوف مبررة تمامًا من أن ألمانيا لا تزال قادرة على قصف اسطنبول من دون أن تخشى انتقام الحلفاء. وقدر الحلفاء تردد تركيا، لكن في مؤتمري موسكو وطهران (تشرين الأول/ أكتوبر- تشرين الثاني/ نوفمبر 1943) قرروا الضغط على الأتراك لدخول الحرب في أقرب وقت ممكن. استمر إينونو في التأجيل حتى ربيع عام 1944، عندما أدى الانهيار الألماني السريع إلى قطع العلاقات الاقتصادية والسياسية التي بناها فون بابن، وأخيرًا كان إعلان الحرب على ألمانيا في 23 شباط/ فبراير 1945، في الوقت المناسب تمامًا لتصبح عضوًا في ميثاق الأمم المتحدة.

سادسًا: أزمة ما بعد الحرب

لم يكن انتهاء الحرب في أوروبا يعني نهاية الحرب بالنسبة إلى تركيا؛ فبعد الحرب العالمية الثانية، كان على الجمهورية أن تدافع عن نفسها أمام المندوبين الذين كانوا معنيين بتحقيق الخطط الإمبريالية للقياصرة. حتى قبل إعلان الحرب على ألمانيا، كانت تركيا قد فتحت المضائق أمام إمدادات الحلفاء لروسيا (12 كانون الثاني/ يناير 1945)، لكن الروس كانوا أقل استعدادًا لتناسي الإغلاق السابق مقارنة بأصدقاء تركيا. وفي 21 آذار/ مارس ألغى الروس معاهدة الصداقة والدفاع المشترك الموقعة مع تركيا في عام 1925. وفي الوقت نفسه، بينما كانوا يوسعون حكمهم إلى دول أوروبا الشرقية، طالبوا باستعادة قارص وأردهان في الشرق وتسليم أجزاء من تراقيا إلى بلغاريا، التي صارت إذاك تحت السيطرة الشيوعية. كما طالب السوفيات بمراجعة اتفاقية مونرو لتضمن لهم عبور المضائق في حالتي الحرب والسلام، وكذلك للسماح لهم بإنشاء قواعد عسكرية على طول كل من مضيق البوسفور ومضيق الدردنيل. وفي عام 1946، استمرت الحكومة السوفياتية في الضغط على الأتراك من أجل التوصل إلى اتفاق، كما قامت بمحاكاة أفعالها بعد الحرب العالمية الأولى بنشرها مختارات من الوثائق تثبت التعاطف التركي مع النازيين. رفضت الحكومة التركية المطالب الروسية، وعندما بدأت الجماعات الشيوعية في البلاد بإثارة الرأي العام من أجل التنازل، جرى قمعها. وتصاعد الضغط الروسي، حيث بدأ الروس كذلك في دعم المقاتلين الشيوعيين في اليونان، وإزاء تكتيكاتهم السابقة في البلقان وإيران، بدا من المحتمل جدًا أن يتبع ذلك نوع من الهجوم على تركيا.

سابعًا: تركيا تنضم إلى الغرب

في هذا المنعطف، في 12 آذار/ مارس 1947، اقترح الرئيس هاري ترومان على الكونغرس برنامجًا لتزويد تركيا واليونان بالمساعدة العسكرية والاقتصادية للمساعدة في حمايتهما من الروس، وهو جزء من اعتقاد ترومان الذي تطور لمقاومة المزيد من الإمبريالية السوفياتية باعتباره عنصرًا أساسيًا للأمن الأميركي. وكان قرار الكونغرس بمنح المساعدة المطلوبة بداية لتدخل أميركي متزايد في الأمن والتنمية الاقتصادية التركية، والذي كان من شأنه أن يصبح عنصرًا أساسيًا في سياسات كلا البلدين خلال العقود الثلاثة التالية. جاء الخبراء العسكريون الأميركيون إلى أنقرة لإجراء المناقشات التي أدت إلى الاتفاقية التركية-الأميركية بشأن المساعدة والتعاون العسكريين، والتي تم التصديق عليها في أنقرة في 1 أيلول/ سبتمبر 1947. وبدءًا من عام 1948، بدأت تركيا في تلقي المعدات العسكرية والمساعدة في بناء أنظمة النقل الخاصة بها، والتي سرعان ما حولت جيشها إلى قوة عسكرية كبيرة. وعززت خطة مارشال، التي أُعلن عنها في 5 حزيران/ يونيو 1947، ودخول تركيا في ما بعد في منظومة التعاون الاقتصادي الأوروبي، علاقاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة (16 نيسان/ أبريل، 1948)، ما أدى إلى اتفاق اقتصادي مباشر بين البلدين (8 تموز/ يوليو، 1948)، أصبح الدعامة الثانية لعلاقتهما. وكانت المساهمة العسكرية لتركيا في جهود الأمم المتحدة في كوريا، بدءًا من حزيران/ يونيو 1950، وانضمامها اللاحق إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (18 شباط/ فبراير 1952)، بعد التغلب على الاعتراضات المبدئية لبريطانيا وفرنسا لتمديد التزاماتهما الاستراتيجية، قد جعلها جزءًا لا يتجزأ من الجهود المشتركة للدول الغربية للدفاع عن نفسها أمام التوسع الروسي، وأقر تركيا كعضو كامل العضوية في التحالف الغربي. وقد أدى هذا إلى إنهاء العزلة التي بدأت خلال الحرب العالمية الثانية. ومنذ ذلك الحين ظل التعاون الاقتصادي والعسكري مع الغرب أساس سياسة تركيا الخارجية وركيزة أساسية للدفاعات الغربية.

ثامنًا: الليبرالية الجديدة

تزامن دخول تركيا إلى العالم الغربي بعد الحرب، مع سلوك وسياسات عامة جديدة وأكثر ليبرالية في البلاد من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لقد تطورت الحرب وأظهرت الفئات والطبقات المختلفة بين السكان الأتراك،

إلى حد أنه لم يعد من الممكن إرضاؤهم جميعًا داخل حدود حزب واحد، أو في ظل هذا النوع من الحكم الاستبدادي الذي حافظ عليه أتاتورك. وأدت السياسات الحكومية القديمة والحاجة إلى الحفاظ على ضوابط مشددة خلال الحرب إلى زيادة كبيرة في عدد موظفي الخدمة المدنية وجعلتهم قوة سياسية كبيرة. إضافة إلى ذلك، بحلول نهاية الحرب، ارتفع المعدل الإجمالي لمحو الأمية إلى 30 في المئة، وضِعف هذا العدد في المدن. حتى ذلك الوقت كان لدى تركيا طبقة فكرية كبيرة، مقرها الجامعات بشكل أساسي، كانت قادرة على التأثير على الرأي العام وسياسة الحكومة. كما انبثقت طبقة وسطى جديدة من رجال الأعمال والصناعة من التنمية الاقتصادية في ثلاثينيات القرن العشرين، مع مصالح مشتركة ركزت عليها السياسات المالية للحكومة في زمن الحرب، كانت قد أثرت بالفعل على المسلمين بما يتناسب مع ثرواتهم بقدر تأثيرها على غير المسلمين. استمر ملاك الأراضي في المناطق الريفية في تكوين الطبقة الوسطى الخاصة بهم، متحالفين جزئيًا مع تلك الموجودة في المدن على أمل إزالة الضوابط الحكومية التي حدت من قدرتهم على جني الأرباح من ممتلكاتهم. وزاد عدد عمال المصانع من 25,000 عام 1923 إلى نحو 300,000 عام 1946، وجرى تشغيل ضِعف هذا العدد على الأقل في الزراعة والصناعات الصغيرة. جميع هذه الفئات خرجت من الحرب بفكرة واضحة عن وجودها ومصالحها المختلفة، وعزمها على تحسين مصيرها من خلال العمل السياسي[111].

أثرت الضغوط الناتجة على الحكومة وكذلك على حزب الشعب الجمهوري. وكانت استجابتهم تتمثل في سلسلة من الإجراءات الليبرالية التي تهدف إلى إظهار أن النظام القائم يمكنه الاستمرار في التركيز وتلبية احتياجات جميع المصالح كما كان الحال منذ إنشاء الجمهورية. ولتهدئة العمال في المدن، رُفع الحظر المفروض على النقابات العمالية وجرى تقنين وجودها ووضعها القانوني بموجب قانون النقابات لعام 1947[112] الذي سمح بنقابات العمال وأصحاب العمل لكنه لم يلغ الأحكام القديمة التي تحظر الإضرابات. إن اهتمام

---

(111) ثمة وصف أفضل لهذه العملية في:

Kemal Karpat, *Turkey's Politics: The Transition to a Multi-Party System* (Princeton, NJ: 1959), pp. 98-133.

(112) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 28, p. 929; *Resmi Gazete*, 6542.

العمال في الواقع بالعمل الصناعي المشترك يتضح من ظهور مئات عدة من هذه التنظيمات في وقت قصير للغاية. لقد اشترك ما يصل إلى 75,000 عامل في النقابات بحلول نهاية عام 1949، وهي نسبة صغيرة فقط من المجموع لكنها تمثل بداية كبيرة إلى حد ما[113]. إضافة إلى ذلك، أُنشئت وزارة العمل (Çalışma Bakanlığı) لرعاية مصالحهم[114]. وأُقرّ عدد من قوانين الرعاية الاجتماعية التي تنص على التأمين ضد الحوادث، واستحقاقات الأمومة، وبدلات العمل، وحتى أيام العطلات مدفوعة الأجر والعمل ثماني ساعات في اليوم[115]. ربما كان نظام ضريبة الدخل الشخصي هو الأكثر ثورية (3 حزيران/ يونيو 1949)، والذي حل محل ضريبة الأرباح القديمة أخيرًا[116]، بضريبة تناسبية تراوح من 15 إلى 45 في المئة تُفرض على الأجور والرواتب والدخل من التجارة والعقارات والاستثمارات الخاصة. مع ذلك، مُنحت الإعفاءات لكافة الدخول الآتية من الزراعة، والعمل المنزلي، والحقوق الأدبية الخاصة بالكتب والموسيقى، وما شابه، ما ألقى العبء على سكان المدن أكثر من ذي قبل. وبعد ذلك بوقت قصير، فَرض قانون ضريبة الشركات (7 حزيران/ يونيو 1949) ضريبة بنسبة 35 في المئة على صافي أرباح الشركات، وخفضها إلى 10 في المئة للجمعيات التعاونية وشركات رؤوس الأموال[117]. وفُرضت ضريبة على شركات النفط بنسبة 50 في المئة من أرباحها، في حين تم زيادة ضرائب الجمارك والميراث والمكوس لإعادة توزيع العبء بين مختلف فئات المجتمع التركي[118]. وأخيرًا، نص قانون توزيع الأراضي (11 حزيران/ يونيو 1945)، على توزيع أراضي الدولة والأوقاف وكذلك العقارات المملوكة للقطاع الخاص التي تزيد على 200 دونم على الفلاحين المعدمين. كما تم تزويد الفلاحين بالآلات والبذور الكافية لزراعة الأرض. أدت هذه الإجراءات إلى إضعاف الطبقة الوسطى الريفية وكبار ملاك

(113) Hershlag, p. 294; Karpat, *Turkey's Politics*, p. 110.

(114) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 26, p. 1228; vol. 27, p. 860; *Resmi Gazete*, 6042, 6219.

(115) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 20, p. 218; vol. 22, pp. 3, 200; vol. 26, p. 1262; vol. 32, p. 5837; *Resmi Gazete*, 4658, 7885, 4165, 4736, 6051.

(116) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 30, p. 1125; *Resmi Gazete*, 7228.

(117) *Resmi Gazete*, 7229.

(118) Hershlag, pp. 199-200.

الأراضي، الذين لم يُسمح لهم بالحصول على تعويض إلا بعد المرور بإجراءات طويلة ومعقدة(119).

تبدَّت الليبرالية أيضًا في العديد من المجالات الأخرى؛ فقد خُففت الضوابط الحكومية على بيع البضائع التي يبيعها أصحاب المتاجر الخاصة وتسعيرها. وصار بالإمكان بيع منتجات الصناعات الحكومية في المتاجر المملوكة ملكية خاصة. وعُدّل قانون الصحافة بحيث لا تضطر الصحف بعد الآن إلى تقديم ضمانات لحسن السلوك، ولم تعد الحكومة قادرة على إغلاقها بقرار خاص بل بات عليها السير عبر القنوات القضائية(120). كما عُدِّل قانون الجمعيات للسماح بتأسيسها "على أساس فئوي"، مع السماح للمحاكم وليس للحكومة بحظرها إذا انتَهكت القانون(121). وبالتالي، صار بإمكان العمال والمهنيين والإعلاميين تشكيل تنظيماتهم المهنية أو الحرفية بعيدًا عن المخاطر بدلًا من إجبارهم على البقاء في الغرف والنقابات التي تسيطر عليها الحكومة والتي كانت تهيمن عليهم في الماضي(122). ومُنحت الجامعات استقلالية في الإدارة الداخلية وفي الأمور التعليمية والتأديبية؛ وسُمح لها بانتخاب عمدائها، والحوكمة من خلال مجالس جامعية منتخبة، وتشكيل لجان تأديبية خاصة بها للحكم على أعضاء هيئة التدريس والطلاب لمخالفتهم لوائح الجامعة التنظيمية. لكن مواردها المالية ظلت تحت سيطرة الحكومة. وفي عام 1948 عندما أرادت الحكومة إقالة أربعة أساتذة علم اجتماع في جامعة أنقرة بسبب آرائهم الماركسية، كان عليها أن تفعل ذلك بوسائل غير مباشرة، فألغت مخصصات رواتبهم ودوراتهم من الميزانية، نظرًا إلى أن المجالس الجامعية التي أُنشئت رفضت الامتثال. وقد شكل هذا بالطبع سابقة للنيل من الحرية الجامعية في السنوات اللاحقة، لكن كان هذا بمثابة استثناء تم القبول به في ذلك الوقت من أجل حماية الجامعات التركية من الاختراق الشيوعي الذي ساعد في القضاء على استقلال جيران تركيا في البلقان(123).

---

(119) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 26, p. 1169; *Resmi Gazete*, 6032.

(120) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 27, p. 1322; *Resmi Gazete*, 6336.

(121) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 27, p. 1253; *Resmi Gazete*, 6329.

(122) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 27, p. 1320.

(123) كان من بين الأربعة برتيف نائلي بوراتاف (Pertev Naili Boratav) ونيازي بركس (Niyazi Berkes)، وكلاهما من العلماء البارزين؛ يُنظر:

Walter Weiker, *The Turkish Revolution, 1960-1961: Aspects of Military Politics* (Washington, DC: 1963), p. 50; Karpat, *Turkey's Politics*, pp. 372-373.

تاسعًا: صعود المعارضة السياسية: الحزب الديمقراطي

ساعدت جميع هذه الإجراءات العمال والمثقفين في تركيا، لكنها زادت من التوقعات بما يتجاوز استعداد الحكومة لإرضائهم. لقد كان عمال المدن سعداء بنقاباتهم ومزاياهم الجديدة، لكنهم أرادوا زيادة كبيرة في الأجور وأن يكون لهم الحق في الإضراب، بينما عارض أرباب العمل التنازلات التي تم تقديمها بالفعل. وفي الريف قيدت معارضة الملاك التوزيع الفعلي للأرض كما سَمح به القانون. وطالب المثقفون، ولا سيما في الجامعات، بقدر أكبر بكثير من الحرية السياسية والثقافية، في حين عارض موظفو الخدمة المدنية أي إجراءات تهدد بالحد من وضعهم التقليدي المتميز. وكانت النتيجة زيادة النشاط السياسي، في البداية في حزب الشعب الجمهوري ثم في خارجه. كما أتاح الصعود المتزامن للصحافة الشعبية والمستقلة للفئات المختلفة الساخطة، التعبير عن آرائهم والحصول على دعم واسع في جميع أنحاء البلاد.

ارتفعت معارضة الحُكم الاستبدادي لحزب الشعب الجمهوري حتى داخل الحزب بعد وفاة أتاتورك بمدة وجيزة، لكن كانت الأولوية للاحتياجات الوطنية هي الأكثر إلحاحًا خلال الحرب. وبمجرد إقرار السلام، انقسم الحزب بين المحافظين الراغبين في الاحتفاظ بمكانته المتميزة كأداة للتحديث وبين مجموعة أكثر ليبرالية شعرت أن المزيد من الديمقراطية والتحرر ضروريان إذا كان لتركيا أن تأخذ مكانها بين الدول المتقدمة الأخرى. وعلى الرغم من كل الإجراءات الليبرالية التي تلت ذلك، كان هناك آخرون يريدون الذهاب إلى أبعد من ذلك. فبقيادة أربعة أعضاء بارزين في الحزب - هم جلال بايار رئيس الوزراء السابق ووزير المالية، وفؤاد كوبريلي المؤرخ البارز، ونائبان هما عدنان مندريس ورفيق كورالتان - ترك عدد من حزب الشعب الجمهوري في أواخر عام 1945، وحشدوا الدعم لهم من خلال جهود صحيفة **وطن**، برئيس تحريرها أحمد أمين يالمان. وفي 7 كانون الثاني/ يناير 1946، شكلوا الحزب الديمقراطي (Demokrat Parti) للدفاع عن أفكارهم. شرع الديمقراطيون في بناء تنظيمهم الوطني الخاص بهم، لكنهم بالكاد كانوا قادرين على مضاهاة منظومة حزب الشعب الجمهوري، التي كانت لها صلة عضوية بالحكومة ووصلت إلى الشعب مباشرة من خلال سيطرتها على دُور الشعب. وأراد بعض

أعضاء حزب الشعب الجمهوري قمع الحزب الجديد منذ البداية، لكن إينونو دافع بقوة عن حقه في التنظيم وواصل في الواقع من خلال تعديلات على قوانين الانتخابات لضمان سرية الاقتراع. خشي الديمقراطيون من أن هذا لن يكون كافيًا، لأن الحكومة كانت لا تزال تسيطر على الجهاز الانتخابي وفرز الأصوات، لكنهم قرروا المشاركة في انتخابات عام 1946 في أي حال بسبب موجة الدعم الهائلة التي ارتفعت استجابة لدعوتهم.

عاشرًا: الانتخابات الوطنية لعام 1946

شهدت تركيا آنذاك أولى حملاتها الانتخابية الحقيقية، وكان هناك قدر كبير من الحماسة والمشاركة الشعبية. وسرعان ما اجتذب الديمقراطيون دعم جميع الفئات المستاءة في البلاد، على الرغم من أن العديد منهم لم يتمكنوا من الاتفاق بعضهم مع بعض. تذمر الديمقراطيون بشكل خاص من التضخم المستمر والحالات التي لا حصر لها من الاستبداد البيروقراطي والتخبط الذي حدث خلال السنوات الطويلة من حكم حزب الشعب الجمهوري، وافتقر الديمقراطيون إلى الوقت لوضع برنامج منهجي خاص بهم يتجاوز مجرد الوعود بعمل أفضل. وقد ساعدهم دعم المارشال فوزي چقمق، أحد آخر الأبطال الأحياء من حرب الاستقلال، والذي انضم إليهم بسبب الغضب من قرار الحكومة بإحالته إلى التقاعد في عام 1944 بعد 23 عامًا من الخدمة، لمنح الجيش قيادة أصغر سنًا ونشاطًا.

على الرغم من الإثارة، حقق حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات نفسها (21 تموز/ يوليو 1946) فوزًا ساحقًا، حيث حصل على 395 مقعدًا في المجلس الوطني الكبير في مقابل 64 فقط للديمقراطيين و6 لمرشحين مستقلين. وحصل الديمقراطيون على أغلبية المقاعد من اسطنبول، 18 من أصل 27، لكن حزب الشعب الجمهوري حصد نتيجة سنوات من الدعاية في الريف إضافة إلى التنازلات الضريبية الطويلة الأمد الممنوحة لسكان الريف. وكانت هناك أيضًا اتهامات بالتزوير الحكومي، ربما كان لها بعض المبررات. كان حزب الشعب الجمهوري أكثر من مجرد تنظيم سياسي؛ فالنسبة إلى العديد من أعضائه كان بمثابة دِين، كان هو حياتهم وأمتهم. وقد استخدم الكثير منهم مراكزهم لتغيير نتائج الانتخابات على الرغم من أوامر إينونو بعكس ذلك. إضافة إلى ذلك، جرت الانتخابات قبل أن تتاح للديمقراطيين فرصة

فعلية لحشد أتباع على المستوى القومي والتعريف بمرشحيهم. وكان من المرجح جدًا أنهم سيخسرون بأغلبية كبيرة حتى لو أجريت الانتخابات بنزاهة كاملة[124].

حادي عشر: كفاح الديمقراطيين من أجل البقاء

استقر الديمقراطيون آنذاك على بناء برنامجهم وتنظيمهم للمنافسة بشكل أكثر نجاحًا في الانتخابات التالية المقرر إجراؤها في عام 1950. كانت أربع سنوات صعبة مع وجود المعارضة نفسها تحت تهديد مستمر بالقمع من الجماعات الأكثر راديكالية في حزب الشعب الجمهوري. قاد رئيس الوزراء الجديد، رجب بكر (1946-1947)، أولئك الذين كرهوا بشدة وجود المعارضة، كما أدخل العديد من الإجراءات الليبرالية المذكورة سابقًا لسرقة صوت هذه المعارضة وإثبات عدم الحاجة إليها. وإضافة إلى ذلك، لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد وخفض الأسعار، تقرر رفع معظم قيود الاستيراد التي كانت في زمن الحرب، واستخدام الكثير من العُملة الصعبة التي تراكمت خلال الحرب من خلال بيع الكروم والمنغنيز لاستيراد السلع الأساسية والمدنية. كما تقرر خفض قيمة الليرة التركية إلى سعر 2.80 مقابل الدولار للوفاء بترتيبات مؤتمر بريتون وودز (Bretton Woods) الدولي، الذي أدى إلى استقرار وتنظيم عمليات تبادل العملات العالمية في عالم ما بعد الحرب. وأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار عمومًا، إضافة إلى ما حدث خلال الحرب، ما أثار قلق الجمهور إلى حد بعيد. ومرة أخرى، قام التجار بجني الثروات، وكانت معظم الواردات سلعًا فاخرة، وهو ما لم تستطع الأمة تحمله في ضوء الحاجة إلى تطوير اقتصادها[125]. مَنح هذا للأعضاء الديمقراطيين في المجلس بقيادة مندريس فرصة لاكتساب سمعة بالهجوم على الحكومة. وبغياب معارضة مسؤولة، لم تكن المناقشات بناءة دائمًا. لقد هاجم الديمقراطيون أحيانًا للحصول على مكاسب سياسية بغض النظر عن القضايا الحقيقية. ورد بكر بإجراءات قمعية، ومدد الأحكام العرفية، وقمع الاشتراكيين والشيوعيين، واقترب من قمع الديمقراطيين أيضًا، إلى أن أوقفه إينونو، الذي استخدم العلاقات الجديدة بالولايات المتحدة لدعم النظام الليبرالي بغض النظر عن العواقب التي ستعود على حزبه. حصل أخيرًا على دعم كافٍ في الحزب لإجبار بكر على الاستقالة (1 أيلول/ سبتمبر 1947)، ليحل

(124) Karpat, *Turkey's Politics*, pp. 160-164.

(125) Ibid., pp. 172-173.

محله نظام حسن سقا (1947-1949) الأكثر ليبرالية وتسامحًا، والذي عمل على إنشاء نظام ديمقراطي حقيقي مع معاملة متساوية لجميع الأحزاب في مقابل العودة لاحترام المؤسسات والمُثل الأساسية للحكومة[126].

خضع حزب الشعب الجمهوري إذاك للبرلة أيضًا. وجرى التشديد أكثر على دُور الشعب كمراكز ثقافية للاستخدام العام وليس كمراكز حزبية. وبينما بقي إينونو رئيسًا لحزب الشعب الجمهوري، سُلِّمت الإدارة الفعلية إلى نائب الرئيس لبدء عملية الفصل بين الحزب والحكومة. وقد انتُخب إذاك مجلس حزب الشعب الجمهوري - الذي كان يقتصر في السابق على المقربين من الرئيس ورئيس الوزراء - من جميع الأعضاء ومن بينهم، والذي يقوم بدوره بانتخاب الأمين العام وكذلك اللجنة التنفيذية المركزية. واختير ممثلون لمؤتمرات حزب الشعب الجمهوري من التنظيمات المحلية بدلًا من الأمانة المركزية. وقد استمرت الانقسامات بين المحافظين والليبراليين في الحزب، لكن مع تزايد أهمية الرأي العام، نما نفوذ الممثلين الشعبيين. ولأول مرة، بدأ حزب الشعب الجمهوري يعمل كما لو كان عليه أن يفوز بالموافقة الشعبية للاحتفاظ بمركزه الحاكم بدلًا من أن يكون أداة الاستبداد لرئيس استبدادي. وبمجرد زوال تأثير التهديد الحكومي، بدأت العناصر المتباينة في الحزب الديمقراطي أيضًا في التصارع، ما أدى إلى سلسلة من الاستقالات والإقالات. استغلت الأغلبية بقيادة مؤسسي الحزب قواعد الانضباط الحزبي لاستبعاد خصومهم، ثم عملوا على بناء تنظيم حزبي قوي في جميع أنحاء البلاد. وشكل هؤلاء المُبْعَدون حزب الأمة الخاص بهم (Millet Partisi)، بقيادة عثمان بولوك باشي، ويضم فوزي چقمق، الذي جذب العناصر الأكثر محافظة ودينية من كلا الحزبين الرئيسيين من خلال إعلان دعمه لإنهاء رأسمالية الدولة وخفض الضرائب والتأكيد على العمل والمبادرة الفردية، ورفع المعايير الأخلاقية من خلال برنامج تعليمي قومي ديني والتركيز على البيت والأسرة[127].

أخيرًا، أدى وجود حزب الأمة ولبرلة حزب الشعب الجمهوري إلى إجبار الحزب الديمقراطي على تحديد برنامجه. لقد ضغط على الحكومة لتحويل آلية الانتخابات إلى السلطة القضائية، وطالب بزيادة الحرية السياسية والاقتصادية، ودعا

---

(126) Ibid., pp. 188-203.

(127) Tunaya, pp. 712-715; Karpat, *Turkey's Politics*, pp. 219-220.

إلى استخدام المساعدات الأميركية للمساعدة في رفع مستويات المعيشة بدلًا من بناء القوات المسلحة[128]. وردًّا على ذلك، قام حزب الشعب الجمهوري بتعيين حكومة شمس الدين كُنالطاي الجديدة في عام 1949، التي لم تعد بإجراء انتخابات حرة فحسب، بل وعدت أيضًا بعدد من المسائل نفسها التي دعت إليها المعارضة، بما في ذلك حصص دينية اختيارية في المدارس الابتدائية، وتشجيع المشاريع الخاصة، وإصلاحات ضريبية ومشاريع اقتصادية لمساعدة الناس.

ثاني عشر: انتخابات عام 1950

حَدَّت قوانين الانتخابات الجديدة من قدرة الحكومة على قمع المعارضة، ما مكن جميع الأحزاب من شن حملة بشأن هذه المسائل. وعد حزب الشعب الجمهوري بالتخفيف من شدة سيطرة الدولة، وتحفيز المشاريع الخاصة، وزيادة الائتمان الزراعي، وتشجيع رأس المال الأجنبي، والقيام بإصلاحات ضريبية، والحد من التضخم. كما عرض إنشاء مجلس شيوخ للحد من سلطة الأغلبية في المجلس الوطني، وإلغاء المبادئ الكمالية الستة من الدستور، مع بقائها جزءًا من أهداف الحزب الخاصة. لقد قدم آنذاك حزب الشعب الجمهوري، بوصفه حزبًا سياسيًا منافسًا، ما تريده الجماهير: المزيد من المدارس، والائتمان، والمعدات الزراعية، والبذور والمياه في الريف، والمنازل والطرق والهواتف والكهرباء في المدن. وقد واصل الديمقراطيون التركيز على انتقاد حزب الشعب الجمهوري. إضافة إلى ذلك، طالبوا بإنهاء الاحتكارات الحكومية، وتشجيع المشاريع الخاصة، وتحقيق التوازن في الميزانية وخفض الضرائب لحل مشكلات الدولة الاقتصادية. كما وعدوا بإنهاء احتكار السلطة الممنوح للمجلس الوطني وجعل السلطتين التنفيذية والقضائية على قدم المساواة مع سلطته على النموذج الأميركي لتأسيس ديمقراطية أكثر عدلًا. وواصل حزب الأمة تأكيده سلوك نهج أكثر محافظة وتديّنًا على الرغم من أن حملته من أجل المشاريع الحرة قد اضطلع بها الديمقراطيون إلى حد بعيد[129].

---

(128) Karpat, *Turkey's Politics*, pp. 220-228.

(129) Ibid., pp. 220-241.

كانت حملة عام 1950 أكثر تنظيمًا وأمانًا مما كانت عليه في عام 1946. لم توضع أي عوائق أمام المعارضة، ما مكّن الديمقراطيون على وجه الخصوص من التنظيم في القرى لأول مرة وتلقي الدعم من جميع أولئك الذين عانوا من مظالم خلال سنوات حكم حزب الشعب الجمهوري الطويلة. وأراد الفلاحون المزيد من الأراضي، وكان أصحاب الأراضي يأملون في قيود أقل، ودافع العمال عن المزيد من قوانين الرفاهية والأجور الأعلى، وأراد أرباب العمل مزيدًا من التحرر من سيطرة الحكومة، وطالب المثقفون بالحرية الكاملة؛ جميعهم رأوا ما أرادوا رؤيته في برنامج الديمقراطية.

أذهلت نتائج الانتخابات (14 أيار/ مايو 1950) حتى الديمقراطيين. فمع ذهاب 90 في المئة من الناخبين إلى صناديق الاقتراع، حصل المرشحون الديمقراطيون على 53.3 في المئة من الأصوات، ولم يحصل حزب الشعب الجمهوري سوى على 39.9 في المئة فقط، وحزب الأمة على 3 في المئة، ومختلف المستقلين على 3.8 في المئة (يُنظر الجدول (6-1)). وبسبب نظام الدوائر المعتمد آنذاك، حصل حزب الأغلبية على جميع المقاعد في كل منها؛ حيث فاز الديمقراطيون بنسبة 86.2 في المئة من إجمالي 487 مقعدًا في المجلس الوطني الكبير، مقابل 12.9 في المئة فقط لحزب الشعب الجمهوري، وحصل حزب الأمة على مقعد واحد فقط[130]. يُعزى انتصار الديمقراطيين إلى العديد من العوامل، منها النفوذ الأميركي، والتنظيم الأفضل، وحتى الحصاد السيئ في عام 1949، لكن يبدو أن السبب الحقيقي كان يتمثل في مشاعر الإحباط والعداوة المتراكمة على مدار 25 عامًا من حُكم حزب الشعب الجمهوري. وربما قرر شعب تركيا ببساطة أن الوقت قد حان للتغيير. ومهما كان السبب، فقد كانت ثورة سياسية. فالحزب الذي كان قد حصل على استقلال الأمة وتحكم في مصيرها من دون معارضة لمدة ربع قرن، تم التصويت على أن يترك وظيفته ويسلم سلطته بلا احتجاج. وفي واقع الأمر، كان عدد قليل من أعضائه المتعصبين يأملون في الاحتفاظ بمركزه، ربما من خلال تدخل الجيش، لكن إينونو استخدم مكانته العظيمة للتأكد من أن هذا لن يحدث. وأصر على قبول إرادة الشعب، وبالتالي وضع الأساس لنوع النظام الديمقراطي الذي كان يأمله هو وأتاتورك منذ مدة طويلة.

---

(130) T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı* (1971), p. 143;

الأرقام الواردة في:

Karpat, *Turkey's Politics*, p. 241,

مختلفة قليلًا.

الجدول (6-1)

نتائج انتخابات مجلس النواب التركي (1950-1973): الأحزاب الرئيسية

الحزب	1950	1954	1957	1961	1965	1969	1973
حزب العدالة							
الأصوات				3,527,435	4,921,235	4,229,712	3,197,897
نسبة التصويت (%)				34.8	52.9	46.5	29.8
مقاعد المجلس				158	240	256	149
حزب الشعب الجمهوري							
الأصوات	3,176,561	3,161,696	3,753,136	3,724,752	2,675,785	2,487,006	3,570,583
نسبة التصويت (%)	39.9	34.8	40.6	36.7	28.7	27.4	33.3
مقاعد المجلس	63	31	178	173	134	143	185
الحزب الديمقراطي							
الأصوات	4,241,393	5,151,550	4,372,621				1,275,502
نسبة التصويت (%)	53.3	56.6	47.3				11.9
مقاعد المجلس	420	505	424				45

يتبع

تابع

حزب الأمان				
الأصوات			597,818	564,343
نسبة التصويت (%)			6.6	5.3
مقاعد المجلس			15	13
حزب السلامة الوطني				
الأصوات				1,265,771
نسبة التصويت (%)				11.8
مقاعد المجلس				48
حزب تركيا الجديدة				
الأصوات	1,391,934	346,514	197,929	
نسبة التصويت (%)	13.7	3.7	2.2	
مقاعد المجلس	65	19	6	
حزب العمال التركي				
الأصوات		276,101	243,631	
نسبة التصويت (%)		3.0	2.7	
مقاعد المجلس		14	2	

يتبع

تابع

حزب الأمة							
الأصوات	250,414				582,704	292,961	62,377
نسبة التصويت (%)	3.1				6.3	3.2	0.6
مقاعد المجلس	1				31	6	—
حزب الأمة القروي الجمهوري							
الأصوات		434,085		1,415,390	208,959		
نسبة التصويت (%)		4.8		14.0	2.2		
مقاعد المجلس		—		54	11		
الناخبون المسجلون	8,905,743	10,262,063	12,078,623	12,924,395	3,679,753	14,788,552	16,798,164
عدد التصويت	7,953,055	9,095,617	9,250,949	10,522,716	9,748,678	9,516,035	11,223,843
نسبة التصويت (%)	89.3	88.6	76.6	81.0	71.3	64.3	66.8

المصدر:

T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı 1973* (Ankara: 1974), p. 145.

ثالث عشر: سنوات الديمقراطيين (1950-1960)

انتخب المجلس الجديد جلال بايار رئيسًا في 29 أيار/مايو 1950، وعدنان مندريس، النائب عن اسطنبول، رئيسًا للوزراء، وفؤاد كوبريلي وزيرًا للخارجية. وكان القادة الثلاثة يمثلون على التوالي موظفي الخدمة المدنية بالحرس القديم والطبقة الوسطى الجديدة والمثقفين. كانت هناك أغلبية كافية في المجلس لتحقيق جميع وعود الديمقراطيين. وبدعم اقتصادي وعسكري أميركي قوي، بدا أن الحكومة الجديدة لديها مستقبل واعد. ذهبت السلطة والقيادة الحقيقية إلى رئيس الوزراء مندريس بدلًا من الرئيس، ما أدى إلى نظام تكون فيه الحكومة هي المسؤولة في الحقيقة أمام الشعب من خلال ممثليها. مع ذلك، لم يكن تحقيق الديمقراطية الحقيقية بهذه البساطة. نشأت ثلاث مشكلات رئيسية أربكت الحكومة، وخلقت عداءً هائلًا بينها وبين حزب الشعب الجمهوري الذي صار إذاك في المعارضة، وقادها في النهاية إلى النوع نفسه من الاستبداد الذي انتقدته بشدة في الماضي. كانت أولى هذه المشكلات اقتصادية؛ فقد وعد الديمقراطيون بنمو اقتصادي سريع يتحقق بشكل رئيسي من خلال تخفيف الضوابط الصارمة للسياسات الدولانية في الماضي وتشجيع المشاريع الخاصة. في البداية كانوا ناجحين للغاية. وبمجرد إزالة العوائق، ارتفع الاستثمار من المصادر العامة والخاصة، ونما الاقتصاد بسرعة. على سبيل المثال، زادت الاعتمادات المصرفية من 1.275 مليار ليرة تركية في عام 1950 إلى 7.787 مليار ليرة تركية في عام 1957 و9.522 مليار ليرة تركية في عام 1960، مع تدفق الاستثمار إلى جميع قطاعات الاقتصاد[131]. وكما ارتفع الإنتاج بشكل خيالي؛ في المجال الزراعي، زادت الأراضي المزروعة بحلول 1960 إلى 23.264 بليون هكتار، بعد أن ظلت عند نحو 14.5 بليون هكتار بين عامي 1940 و1950[132]. وزادت عدد الجرارات المستخدمة من 1,756 في عام 1949 إلى 42,136 في عام 1960[133]! وتضاعف إجمالي الإنتاج الزراعي تقريبًا، من مؤشر 70 في عام

---

(131) Türkiye Iş Bankası, *Review of Economic Conditions* (March-April: 1966); Z. Y. Hershlag, *Turkey: The Challenge of Growth* (Leiden: 1968), p. 333.

(132) T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı* (1971), p. 180.

(133) T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı* (1963), p. 197.

1950 إلى 130 في 1960-1961[134]. وارتفع الإنتاج الصناعي من مؤشر 100 في عام 1948 إلى 256 في عام 1960، حيث ارتفعت حصة التصنيع إلى 279، وصناعة الأغذية إلى 311، والطاقة الكهربائية إلى 390[135]! وتضاعف إنتاج الفحم. وزاد عدد المصانع والمنازل والمباني الأخرى إلى حد بعيد، لا سيما في البلدات والمدن الأصغر. وامتدت الطرق الصالحة في جميع الأحوال الجوية من 9,093 كيلومترًا في عام 1948 إلى 23,826 كيلومترًا في عام 1961، والمركبات التجارية المستخدمة من 14,100 إلى 68,400، والسيارات الخاصة من 8,000 إلى 45,800[136]. حتى معدل النمو السكاني تضاعف من متوسط 23 لكل 1,000 بين عامي 1945 و1950، إلى 57 لكل 1,000 حتى عام 1955، و50 لكل 1,000 في السنوات الخمس التالية. ومن إجمالي عدد السكان البالغ 13.64 مليون في عام 1927 و20.947 مليون في عام 1950، ارتفع بسرعة إلى 24.065 مليون في عام 1955 و27.755 في عام 1960، ما يعكس زيادة معدل المواليد والتطور الهائل في المرافق الصحية والطبية[137]. وارتفع عدد المدارس من 18,282 إلى 25,922 والطلاب من 1.785 مليون إلى 2.932 مليون خلال هذا العقد[138]. وارتفع معدل محو الأمية من 33.5 في المئة إلى 43.7 في المئة[139]. وارتفع إجمالي الناتج المحلي حسب أسعار السوق من 496 ليرة تركية إلى 1,836 ليرة تركية خلال هذا العقد، أما صافي الناتج المحلي حسب القيمة النقدية الثابتة، والذي كان قد تضاعف بين عامي 1927 و1950، فقد زاد بنسبة 50 في المئة في العقد الديمقراطي، من 434 إلى 601 ليرة تركية. وزاد دخل الفرد من 96 ليرة تركية (عام 1938) إلى 428 ليرة تركية (عام 1950) و1,598 ليرة تركية (عام 1960) إذا تم تحديدها بالأسعار القائمة، ومن 432 إلى 434 إلى 601 ليرة تركية على التوالي، بحسب الأسعار

---

(134) Hershlag, *Turkey: The Challenge*, pp. 350-352.

(135) Ibid., p. 361.

(136) Ibid., p. 366.

(137) T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı* (1963), p. 42.

(138) T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı* (1971), p. 113.

(139) *Milli Eğitim Hareketleri, 1927-1966* (Ankara: 1967); *Milli Eğitim Hareketleri, 1942-1972* (Ankara: 1973).

الثابتة(140). وشهدت القرى والبلدات ومدينة اسطنبول العظيمة تغيرات في بنيتها مع اتساع الطرق واختراق الشرايين الجديدة للمناطق المعزولة وتكاثر المباني.

كانت الإحصاءات مثيرة للإعجاب، وقد استفاد عموم الأتراك منها بالتأكيد. لكن التوسع الاقتصادي الهائل كان له ثمن وأدى في النهاية إلى إضعاف النظام وهدد الديمقراطية نفسها بشكل خطير. إن الميزانية الحكومية، التي كانت متوازنة إلى حد ما في أواخر أربعينيات القرن العشرين، سقطت إذاك في ديون مزمنة، بمتوسط 296.5 مليون ليرة تركية من المتأخرات سنويًا، أي ما يقرب من 20 في المئة من متوسط الإيرادات(141). وتضاعف الدين العام أكثر من ثلاثة أضعاف، من 2.565 إلى 9.342 مليون ليرة تركية بين عامي 1950 و1960(142). وزاد المعروض النقدي بنسبة 408 في المئة، من 1.594 إلى 9.256 بليون ليرة تركية، بينما نما الدخل القومي بالأسعار الثابتة بنسبة 200 في المئة فقط، من 8.815 إلى 16.312 ليرة تركية(143). وبينما ارتفع دخل الفرد بالأسعار الثابتة، لم يؤثر ذلك إلا في عناصر معينة من السكان، بينما تعرض معظمهم لويلات التضخم الهائل. وارتفع المؤشر العام لأسعار الجملة من 46 إلى 126، وتكلفة المعيشة في اسطنبول ارتفعت من 54 إلى 133 خلال هذا العقد(144). وميزان التجارة الخارجية، الذي كان فائضًا بشكل مستمر بين عامي 1930 و1946، ثم انقلب إلى عجز خلال السنوات الأربع الأخيرة لحزب الشعب الجمهوري عندما حاولت الحكومة تلبية طلبات المستهلكين، سقط الآن في عجز متنام، حيث رغم زيادة الصادرات بشكل مؤكد من قيمة 263.4 مليون دولار إلى 320.7 مليون دولار، إلا أن الواردات زادت أكثر بكثير، من 278.4 مليون دولار إلى 468.2 مليون دولار. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه الواردات كانت عبارة عن آلات وأنواع وقود ضرورية لمواصلة التنمية الاقتصادية للبلاد، وأنه

(140) *Türkiye Milli Geliri. Toplam Harcamaları ve Yatırımları, 1938, 1948-1970* (Ankara: Başbakanlık Devlet Istatistik Enstitüsü, 1972), p. 20.

(141) T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı* (1963), p. 315; Hershlag, *Turkey: The Challenge*, pp. 336-337.

(142) Hershlag, *Turkey: The Challenge*, p. 338.

(143) Ibid., p. 285.

(144) T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı* (1963), pp. 295-312; Hershlag, *Turkey: The Challenge*, p. 334.

بعد سقوط الديمقراطيين من السلطة عام 1960، أصبح العجز أكثر حدة، حيث ارتفع من 498 مليونًا إلى 2,903 مليون ليرة تركية عام 1963[145]. باختصار، حقق الديمقراطيون معدل نمو ملحوظًا، وصل إلى 5 في المئة سنويًا، لكن تحقق بطريقة محمومة أضعفت الاقتصاد الكلي قبل أن تتمكن الأمة من جني النتائج بشكل فعلي. وفي الواقع، كانت الآفاق مشرقة في الأمد الطويل، وإذا كان بإمكان الحكومة التحكم في الآثار الجانبية حتى تظهر النتائج، فربما ظلت في السلطة لفترة أطول؛ لكن هناك مجالين رئيسيين آخرين نشأت فيهما الخلافات، وكذلك ردة الفعل على سياساتها الاقتصادية ألقت بظلالها على الإنجازات التي لا يمكن إنكارها.

كان ثاني أكبر الصعوبات تتعلق بالدِّين، حيث اتُهمت الحكومة بمحاولة الانقلاب على السياسات الكمالية العلمانية. في الواقع، كان حزب الشعب الجمهوري هو الذي سمح في عام 1949، كجزء من محاولات اللبرلة، بتوفير التعليم الديني للطلاب الذين طَلب آباؤهم ذلك في المدارس العامة. لكن كان من بين أتباع الحزب الديمقراطي العديد من المحافظين الذين أُبعدوا عن أيدي حزب الأمة من طريق وعود بزيادة التعليم الديني، وكان لا بد من الوفاء بهذه الوعود. سرعان ما توسع نظام مندريس في التعليم الديني لجميع المدارس، وطالب جميع الأطفال المسلمين بتلقيه ما لم يطلب آباؤهم الإعفاء بشكل خاص. وأعاد حزب الشعب الجمهوري كلية العلوم الدينية القديمة، التي كانت في الأصل في جامعة اسطنبول لكن بعد ذلك تم نقلها إلى أنقرة لتدريب القادة الدينيين. وقد زاد الديمقراطيون في ميزانيتها إلى حد بعيد، ووفروا المزيد من المعلمين والمنح الدراسية. كما أنشأوا مدارس إمام-خطيب في عام 1951 لتدريب الموظفين الدينيين الأدنى، وأوقفوا الآذان باللغة التركية واستخدام ترجمة القرآن، وأعادوا استخدام اللغة العربية مرة أخرى، وشجعوا الاحتفالات العامة بالأعياد الكبرى. يعكس الكثير من هذا في الواقع شعورًا شعبيًا عامًا بأن حزب الشعب الجمهوري قد ذهب بعيدًا في تقويض العقيدة الوطنية من دون توفير بديل حقيقي. مع ذلك، فإن الكثير منها عكس أيضًا رغبة القادة الدينيين في استعادة بعض التأثير الذي أخذته منهم إصلاحات أتاتورك. وظهرت الكتب

(145) T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı* (1963), p. 237; Hershlag, *Turkey: The Challenge*, pp. 369-370.

والمنشورات الدينية مرة أخرى، وبعض المكتبات المتخصصة في بيعها وأصبحت مراكز للأنشطة الدينية. وبدأ الزعماء الدينيون في الظهور علنًا مرة أخرى واعظين بمعارضة العلمانية. وعاد مرة أخرى الاهتمام بطرق الدراويش. وبدأت الحكومة في إنفاق مبالغ طائلة في ترميم المساجد القديمة وبناء مساجد جديدة.

من غير المؤكد أن يكون لهذه الإجراءات أي تأثير حقيقي. لقد نشأ جيل جديد بالكامل لا يولي الكثير من الاهتمام للمدرّسين (الخوجات)، وكم سعى هؤلاء الأخيرون لاستعادة النفوذ، إلا أنهم نجحوا فقط بين مجموعة المحافظين المتدينين التي كانت في طور الانحسار، والتي كانت موجودة طوال الوقت. في أحسن الأحوال، منحت "الصحوة الدينية" الشباب الأتراك فكرة عن دينهم، وزودتهم بمنظور تاريخي إضافة إلى الإرشاد الروحي في فترة تغيرات سريعة. لكن سرعان ما تحول دعم الحكومة للدِّين إلى قضية سياسية للمعارضة، ومنحها جاذبية عاطفية، وأدى إلى اتهامات بالتخلي عن المبدأ العلماني.

كانت المشكلة الرئيسية الثالثة، التي دمرت في النهاية النظام الديمقراطي وهددت بتعطيل تقدم تركيا بالكامل نحو الديمقراطية، تتعلق بالحرية السياسية. لم يفهم الديمقراطيون ولا الجمهوريون حقيقة كيف يعارضون بشكل مسؤول أو يقبلون المعارضة بشكل منصف. وكانت النتيجة في كثير من الأحيان انتقادات شديدة من حزب الشعب الجمهوري لسياسات الحكومة الاقتصادية والدينية، والتي أصبح الديمقراطيون أكثر حساسية تجاهها وردوا بقمع المعارضة. جاء جزء كبير من بداية المشكلة من الجامعات، التي سعى العديد من قادتها إلى استخدام الاستقلالية الممنوحة لهم في عام 1946 لجعلها قواعد للعمل السياسي. وكان قانون الجامعة لعام 1946 قد نظم الجامعات وفقًا للنظام الألماني، مع إجبار عدد قليل من المعاهد وكراسي الأساتذة والعديد من المساعدين على الخدمة بأجر منخفض لسنوات عديدة حتى تشغر وظيفة. ونظرًا إلى عدم وجود قوانين للتقاعد وإلى ضعف المعاشات التقاعدية مقارنة بالرواتب، فقد ترك قلة منهم مقاعدهم حتى وفاتهم، ما أدى إلى زيادة الحد من فرص الترقية وتسبب في صراع شديد على الوظائف الشاغرة عندما أصبحت متاحة. ولأن أعضاء هيئة التدريس الجدد المستائين من ذوي الأجور المتدنية شكلوا فصائل نتيجة ذلك، فليس من المستغرب أن يتحول الكثير منهم إلى

السياسة، على أمل تحقيق طموحاتهم من خلال الارتباط بهذا الحزب أو ذاك وأحيانًا الارتقاء إلى مستويات رفيعة في العمل السياسي نتيجة لقدراتهم التي لا شك فيها للتعبير عن أنفسهم. وكانت إحدى نتائج هذا الوضع هي الاتجاه إلى إدخال السياسة في الدراسة. تجاوز أعضاء هيئة التدريس حقهم في المشاركة السياسية كمواطنين واستخدموا مناصبهم الجامعية لتلقين آرائهم لطلابهم، ولا سيما في كليات القانون والعلوم السياسية، التي أصبحت بؤرًا لسياسة المعارضة. ونظرًا إلى أن الديمقراطيين كانوا في السلطة، وبما أن معظم أعضاء هيئة التدريس فضلوا النهج الدولاني للمشكلات الاقتصادية، انضم معظمهم إلى حزب الشعب الجمهوري وقادوا الجوقة المتنامية لانتقاد الحزب الحاكم[146].

من المؤكد أن الديمقراطيين كانت لديهم أغلبية كافية في المجلس للتغلب على المعارضة تمامًا. لكن عندما بدأ الانتقاد في منتصف عام 1953، كانت الانتخابات الوطنية التالية على بعد عام واحد فقط. كان قادة الحكومة، وكثير منهم من الجامعات، يعلمون إلى أي مدى قد تؤثر صراحة المفكرين ووصولهم إلى وسائل الإعلام على الرأي العام. وهكذا بدأت محاولات القمع، ولم تقتصر على الجامعات بل طاولت أيضًا الصحافة وحزب الشعب الجمهوري وأحزاب المعارضة الأخرى. وفي 12 تموز/ يوليو 1953، حُظر حزب الأمة على خلفية محاولته استخدام الدين لتدمير الجمهورية. ووجهت اتهامات لقادة أفرع عدة بأنهم كانوا يُؤوون عناصر رجعية معادية لإصلاحات أتاتورك[147]. وفي 21 تموز/ يوليو، عدَّل المجلس قانون الجامعة لتقييد سيطرة الجامعات على ميزانياتها، وبالتالي على سياساتها التعليمية وشؤون الموظفين[148]. وفي 14 كانون الأول/ ديسمبر صدر قانون جديد يقضي بأن "جميع الممتلكات المنقولة وغير المنقولة والأموال وسندات الملكية وغيرها من الأشياء الثمينة المملوكة لحزب الشعب الجمهوري [...] يجب أن تُستثمر في الخزينة [...] مع ذلك، بشرط واحد، أن تلك المنقولات الموجودة في المباني المستخدمة حصريًا كمقرات للحزب [...] تُترك لحزب الشعب الجمهوري"[149]. اتُخذت هذه القرارات

---

(146) Weiker, *The Turkish Revolution*, p. 50.

(147) *Cumhuriyet*, 13/7/1953.

(148) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 34, p. 1963; *Resmi Gazete*, 8469.

(149) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 25, p. 78.

ظاهريًا لتعويض الأمة عن "الاختلاس السابق للأموال العامة" من جانب حزب الشعب الجمهوري، لكن نظرًا إلى الزعم بأنه مدين بأكثر من قيمة أصوله، فقد صودر كل شيء، وأُجبرت صحيفة الحزب، **أولوس** (*Ulus*)، على تعليق النشر. كما صودرت دُور الشعب وأُغلقت، وعلى الرغم من الجهود الحكومية لاستبدالها بجمعية هيرث التركية التي أُعيد إحياؤها (Türk Ocakları)، اختفى التنظيم بأكمله، لكنه عاد في ما بعد ونشط في أواخر عام 1975. وفي 2 شباط/ فبراير 1954، أُسّس الحزب القروي (Köylü Partisi)، الذي أصبح في ما بعد حزب الأمة القروي الجمهوري (Cumhuriyetçi Köylü Millet Partisi)، خلفًا لحزب الأمة. وطالب برنامجه بضمانات دستورية للحقوق الدينية والمدنية وإنشاء محكمة دستورية لإسباغ المشروعية على القوانين التي أقرها المجلس. وسرعان ما بدأ في التعاون مع حزب الشعب الجمهوري، ما دفع الحكومة إلى الرد بقوانين تحظر مثل هذا التعاون وفرض عقوبات بالسجن وغرامات على الصحافيين الذين قد تكون كتابتهم "ضارة بالهيبة السياسية أو المالية للدولة" أو مثلت "انتهاكًا للحياة الخاصة" حتى عندما أخفق الطرفان المعنيان في التذمر[150].

لم تُطبَّق القوانين الجديدة على نطاق واسع قبل الحملات الانتخابية لعام 1954. لكن كما اتضح في ما بعد، فقد استخف الديمقراطيون بقوتهم. لم يضر الوضع المتدهور فعليًا بالشعبية التي أحرزوها وسط الكثير من الأشخاص الذين استفادوا من النظام الجديد. لذلك، فاز الحزب الديمقراطي بالانتخابات الوطنية لعام 1954 (2 أيار/ مايو 1954) بأغلبية زائدة من الأصوات الشعبية (56.6 في المئة، مقابل 34.8 لحزب الشعب الجمهوري و4.8 للحزب القروي) وكذلك أغلبية مقاعد المجلس (505 من 541 مقعدًا) (يُنظر الجدول (6-1)). لكن بمجرد تنظيم المجلس الجديد، أصبحت المعارضة أكثر حدة من أي وقت مضى، وردت الحكومة بالمثل. أحيل جميع المسؤولين والموظفين الحكوميين، بمن فيهم أساتذة الجامعات والقضاة، إلى التقاعد بمجرد إكمالهم 25 عامًا من الخدمة الحكومية أو بلوغهم سن الستين عامًا، بعد أن كانت اللوائح التنظيمية السابقة تنص على التقاعد بعد 30 عامًا من الخدمة أو في سن الخامسة والستين، وخوّل للعاملين بالجامعة على الأقل

(150) Ibid., vol. 25, pp. 144-145; *Resmi Gazete*, 8660.

البقاء في وظائفهم خارج هذه الحدود (21 حزيران/ يونيو 1954)[151]. صار من الممكن إذاك أيضًا فصل موظفي الحكومة أنفسهم أو إحالتهم إلى التقاعد بقرار من السلطات التي وظفتهم، من دون إبداء أسباب أو استئناف، ومنحهم معاشات تقاعدية تراوح بين ربع الراتب ونصفه وفقًا لطول مدة الخدمة (4 تموز/ يوليو 1954)[152]. إضافة إلى ذلك، صدرت أوامر لأساتذة الجامعات بأن يقتصر نشاطهم على "الكتابة العلمية والتربوية" وتجنب استغلال مناصبهم من أجل "السياسة الحزبية النشطة". ودافع مندريس عن القيود على أساس أنها بمثابة دواء "لمرض البيروقراطية الرهيب الذي تفاقم بسبب عدم كفاءة الموظفين الذين ظلوا في صفوف الخدمة المدنية"[153].

في غضون مدة وجيزة طُبِّقت القوانين، خصوصًا على الجامعات والمحاكم. وفي 13 تموز/ يوليو 1954، تقاعد أربعة قضاة و17 أستاذًا في جامعة أنقرة. وقَبل انتهاء العام، سُجن ثلاثة صحافيين وفُصل أربعة آخرون لأسباب مماثلة[154]. وفي عام 1955، سُجن الأمين العام لحزب الشعب الجمهوري، قاسم غولق، بتهمة إهانة الحكومة في خطاب سياسي. وعندما ظهرت مشاكل حول قبرص[155]، جرى تعليق خمس صحف، بما في ذلك صحيفة **أولوس** الخاصة بحزب الشعب الجمهوري مرة أخرى، لانتهاكها قوانين الرقابة. وفي أيلول/ سبتمبر 1955، أوقف أستاذ الاقتصاد البارز في جامعة اسطنبول، عثمان أوقيار، بسبب كتابته مقالة شكك فيها في قيمة المساعدة الأميركية وأمدها. وخلال السنوات المتبقية من العقد الديمقراطي، تفاقم هذا الوضع. وقد أصبحت الجامعات مراكز نشطة للنشاط السياسي والدعاية لحزب الشعب الجمهوري، وردت الحكومة بالإيقاف والتقييد والسجن. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1955، فُصل عددٌ من أعضاء الحزب الديمقراطي لرفضهم قبول قواعد الانضباط الحزبي، واستقال آخرون بسبب خلاف مع قادة الحزب. وفي 11 كانون الأول/ ديسمبر، انضم العديد منهم إلى حزب الحرية الجديد (Hürriyet Partisi)، الذي أعلن أنه لن يلتزم "بالمفاهيم التي عفى عليها الزمن" مثل

---

(151) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 25, p. 1939; *Resmi Gazete*, 8738.

(152) *Düstur: Tertib-i Salis*, vol. 35, pp. 1995-1956; *Resmi Gazete*, 8649.

(153) Richard N. Robinson, *Developments Respecting Turkey*, 4 vols. (New York: 1954), p. 15, (التسلسل الزمني للشؤون التركية، 1954-1957).

(154) Weiker, *Political Tutelage*, p. 10; Ibid., pp. 16-19.

(155) يُنظر أدناه ص 736-738.

الليبرالية أو الدولانية، لكنه، بدلًا من ذلك، سيدعم برنامجًا معقولًا للتخطيط الاقتصادي، جنبًا إلى جنب مع نظام ديمقراطي وعملية تشريعية مُؤَمَّنة دستوريًا[156]، وهو ما حدث في تركيا منذ عام 1960. وبعد مدة وجيزة، استخدمت الحكومة الكثرة المتزايدة لأحزاب المعارضة لمصلحتها الخاصة، من خلال تمرير قانون انتخاب جديد لم يحظر الائتلافات الحزبية فحسب، وبالتالي يمنع تشكيل جبهة موحدة ضدها، بل منح الحزب الفائز بأكثر الأصوات في كل دائرة جميع نوابها حتى ولو لم يحصل على الأغلبية[157].

عبر كل الاضطرابات السياسية، وبينما تباعد الحزب الديمقراطي والمجتمع الفكري أحدهما عن الآخر، استمرت الإنجازات الاقتصادية للحكومة في كسب دعم الجماهير. كان هذا صحيحًا بشكل خاص في الريف، الذي حظي بمعظم الأصوات، حيث تحركت الحكومة لإرضاء الفلاحين بإقامة الطرق الجديدة ووسائل الري والكهرباء والمباني والمدارس والمشافي في البلدات والقرى الأصغر، بينما كافحت المدن الكبرى بلا جدوى من أجل مواكبة الزيادة السكانية السريعة. وازدادت مساحة الأراضي الحكومية الموزعة على الفلاحين إلى حد بعيد خلال سنوات مندريس، من 389,212 دونمًا وُزّعت على 8,359 أسرة في عام 1949، إلى نحو مليوني دونم موزعة على 45,000 أسرة سنويًا حتى عام 1956، ثم نحو 1.3 مليون دونم توزع سنويًا حتى عام 1960[158]. استفاد المزارعون أيضًا من نحو 50,000 جرار كانت توزَّع سنويًا، والتوسع الهائل في تعاونيات الائتمان، والبرنامج الواسع لتزويد الريف بالكهرباء. صار معظم عمال المدينة وأصحاب المتاجر وأصحاب المصانع الصغيرة ومقدمي الخدمات وغيرهم من سكان الحواضر النامية يتمتعون أيضًا بمستويات معيشية أعلى بكثير من ذي قبل، فقدروا قيمة ذلك. باختصار، في حين صار المثقفون وموظفو الخدمة المدنية ذوو الدخول الثابتة نسبيًا معادين بسبب التضخم والنقص، فإن الجماهير "لم تكن كذلك البتة"، وازدهر الحكم. وفي الانتخابات الوطنية التي أُجريت في تشرين الأول/ أكتوبر 1957، خرج الحزب الديمقراطي منتصرًا مرة أخرى، وعلى الرغم من حصوله على أغلبية الأصوات بنسبة 47.2 في المئة

(156) Robinson, *Developments*, vol. 3, p. 15.

(157) Weiker, *The Turkish Revolution*, p. 11.

(158) Robinson, *Developments*, vol. 4, p. 224; Hershlag, *Turkey: The Challenge*, p. 359.

فقط مقابل 40.6 في المئة لحزب الشعب الجمهوري، و7 في المئة لحزب الأمة الجمهوري، و3.8 في المئة لحزب الحرية، حصل الديمقراطيون على نسبة أعلى من المقاعد مما تمثله نسبة التصويت الشعبي بسبب قاعدة تمثيل المحافظات، وهي 70 في المئة (424 مقعدًا)، بينما ارتفعت حصة حزب الشعب الجمهوري إلى 29 في المئة (178 مقعدًا) وحزب الأمة إلى ستة (يُنظر الجدول (6-1)). وفشل حزب الحرية في الفوز بأي مقعد وسرعان ما اندمج في حزب الشعب الجمهوري[159].

لم تفعل نتائج الانتخابات سوى أنها زادت من الاضطرابات السياسية. فحزب الشعب الجمهوري، المتعطش إلى النصر وإلى تمثيل متزايد في المجلس، زاد من وتيرة العنف وتواترت هجماته على مندريس ورفاقه، وردت الحكومة بأعمال القمع المستمرة. وتصاعد العنف داخل المجلس وخارجه، حيث عملت جميع الأطراف أولًا من أجل المنفعة السياسية مع القليل جدًا من المسؤولية. وفي أيار/مايو 1959، تعرض المحارب القديم عصمت إينونو لهجوم من جانب حشد مؤيد للديمقراطيين أثناء سفره في الريف ومرة أخرى عند عودته إلى اسطنبول. وتلى ذلك مزيد من الحوادث، منعت الحكومةُ الصحافةَ من نشر أخبار عنها. كما ساء الوضع الاقتصادي. وأدى إصرار الحكومة على استمرار التصنيع والتقدم الرأسمالي السريع إلى زيادة التضخم وجعل الدولة على شفا الإفلاس الدولي.

أخيرًا، وفي مقابل قروض من هيئة مالية دولية، اضطرت الحكومة في عام 1960 إلى قبول برنامج استقرار اقتصادي لخفض التضخم وإنعاش النظام النقدي. وبمساعدة صندوق النقد الدولي، وُضع برنامج جديد اشتمل على قيود صارمة في ما يتعلق بتمويل العجز والتوسع في الائتمان، وخفض قيمة الليرة التركية، وتوحيد الديون العمومية، ووضع حد للرقابة على الأسعار، ووضع برنامج أكثر معقولية للاستثمار الداخلي[160]. وقد خُفّض التضخم، وعادت الميزانية والتجارة الخارجية إلى الفائض مرة أخرى، وبدا أن الأزمة قد انتهت. لكن لم تكن الحكومة ولا المعارضة راضيتين. وظلت الفلسفة الأساسية للديمقراطيين توسعية بقوة،

(159) T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı* (1971), p. 143.

(160) Weiker, *The Turkish Revolution*, p. 13; E. J. Cohn, *Turkish Economic, Social, and Political Change* (New York: 1970), p. 24.

وسرعان ما حاولوا التهرب من البرنامج الذي فُرض عليهم، ولا سيما أن النفقات الرأسمالية المخفضة كانت تسبب استياءً بين مؤيديهم في كل من الريف والمدن. كما كان حزب الشعب الجمهوري غير راضٍ عن الوضع الذي هدده بحرمانه من الانتصار الذي كان يهدف إليه لمدة طويلة، وسعى إلى إيجاد طرق جديدة لمعارضة الحكومة. وانتقدت الصحافة والجامعات وحزب الشعب الجمهوري الحكومة سواء لأخطائها الاقتصادية السابقة أو نتائج سياسات الاستقرار الجديدة. وفي شباط/ فبراير 1960 اتهموا عددًا من كبار المسؤولين بالفساد والتربح. واستُخدم الجيش والشرطة لعرقلة أنشطة إينونو وزملائه، لكن زاد هذا من حدة المعارضة. وفي 18 نيسان/ أبريل، قدم نائبان ديمقراطيان مشروع قانون إلى المجلس لاستجواب حزب الشعب الجمهوري والصحافة. ورد إينونو بإدانة عنيفة لكل من هذا الاقتراح والحكومة، وسرعان ما تحول النقاش إلى أسوأ أنواع الاتهامات الشخصية. وبعد انسحاب أعضاء حزب الشعب الجمهوري في النهاية، قام الديمقراطيون الذين بقوا باستخدام أغلبيتهم المؤقتة لحظر جميع الأنشطة السياسية وتعيين لجنة تحقيق مكونة من أكثر الممثلين الديمقراطيين موالاة (18 نيسان/ أبريل 1960).

رابع عشر: ثورة 27 أيار/ مايو 1960

أدى انسحاب حزب الشعب الجمهوري وتشكيل لجنة تحقيق إلى اندلاع تظاهرات عنيفة في المدن، لكن الحكومة تمكنت من الحفاظ على النظام لأنها كانت تسيطر على الشرطة والجيش واحتفظت بدعم الأغلبية خارج اسطنبول وأنقرة. لكن في النهاية، أدى تصميم الحكومة على المضي في الضغط على المعارضة إلى تمرد صريح. وفي 27 نيسان/ أبريل، مُنحت لجنة التحقيق الحق في حبس أي مواطن أو إغلاق أي صحيفة أو تعليق أي قانون يتعارض مع عملها. وردًّا على ذلك، تظاهر الطلاب النشطاء سياسيًا وأعضاء هيئة التدريس في جامعة اسطنبول علنًا ضد الحكومة (28 نيسان/ أبريل)، وتبعهم الطلاب في أنقرة في اليوم التالي. وفي حين أن أغلبية مجتمع الجامعة ربما تعاطفوا مع المتظاهرين، إلا أنهم ظلوا بعيدين عن النزاع، على أمل إكمال دراستهم فقط وتجنب إراقة الدماء. لكن كالعادة، كان لدى الراديكاليين طريقتهم؛ فقد تحركت الشرطة والجنود وتلا ذلك اشتباكات دامية

أسفرت عن إصابة عدد كبير من الطلاب ومقتل القليل منهم. وهكذا بدأ سلسلة الأحداث التي أدت لإسقاط الحكومة، على الرغم من أن أخبار هذه الاشتباكات ظلت بعيدة عن الصحافة بأمر من الحكومة. أغلقت الحكومة الجامعات على الفور (29 نيسان/ أبريل)، ما جعل الجميع يعاني بسبب تصرفات القلة المسلحة ودفع الكثيرين للانضمام إلى المتظاهرين. ومنذ أن واصلت لجنة التحقيق عملها، سرعان ما انتشرت الروايات عن اعتقالات ومحاكم سرية، ما زاد من التوتر. وعُلّق صدور معظم الصحف حتى ذلك الوقت، ومُنعت الدوريات الأجنبية التي تكتب عن الوضع من دخول البلاد[161].

عندما حدثت في النهاية ثورة عام 1960، لم تكن نتاجًا أساسيًا لحراك الشارع، بل للعديد من القوى الاجتماعية نفسها التي حققت ثورة الأتراك الشباب قبل نصف قرن، والتي حفزتها وقادتها البيروقراطية المُحَدَّثة والجيش. لقد نظَّمها وخطط لها الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في الكلية الحربية وكلية العلوم السياسية، وكلتاهما قد نُقلت إلى أنقرة لكنهما ظلتا القناتين الرئيسيتين التي جرى من خلالهما تجنيد النخبة المحدثة في البلاد وتدريبها. لقد تحركوا لتولي زمام الأمور، معتبرين أنفسهم المدافعين عن الإصلاحات أمام الطبقات الوسطى الجديدة التي وصلت إلى السلطة من طريق الحزب الديمقراطي. وقد تولى قيادة المتمردين بحلول 3 أيار/ مايو 1960 على الأقل، الجنرال جمال كورسل، قائد الجيش، الذي كتب أولًا إلى رئيس الوزراء يطالب بالإصلاحات ثم اتخذ وجهة تآمرية أكثر فاعلية. ففي 27 أيار/ مايو، مع وصول الاضطرابات في الشوارع إلى ذروتها الجديدة، قامت مجموعة من الضباط يقودهم كورسل بقيادة الوحدات العسكرية الرئيسية في اسطنبول وأنقرة، وباستخدام طلاب الأكاديميات العسكرية، فاعتقلوا مندريس وبايار ومعظم الأعضاء الآخرين لمجلس الوزراء إلى جانب العديد من النواب الديمقراطيين. وأعلنت العناصر المتبقية من القوات المسلحة دعمها على الفور. وفُرضت الأحكام العرفية وقبل الجميع بنتائج الانقلاب مع القليل من المعارضة، حتى من أولئك الذين استمروا في دعم نظام مندريس.

---

(161) Ali Fuad Başgil, *La révolution militaire de 1960 en Turquie* (Geneva: 1963); G. S. Harris, "The Causes of the 1960 Revolution in Turkey," *Middle East Journal*, 24 (1970), pp. 438-454.

هكذا انتهت حقبة الحزب الديمقراطي التي بدأت بتفاؤل شديد قبل عقد واحد فقط من الزمان. وفقدت الحكومة إذاك قدرتها على الحُكم، وهي التي أحرزت السلطة بسبب سماح حزب الشعب الجمهوري الاستبدادي بإجراء انتخابات حرة وقَبِلَ بنتيجتها. وقد أدت محاولاتها لقمع المعارضة إلى تدخل الجيش في السياسة التركية لأول مرة منذ فترة حُكم الأتراك الشباب. وفي النهاية، خَلقت محاولة الجمع بين التنمية الاقتصادية السريعة واللبرلة السياسية الكثير من المشكلات. كان المثقفون قد انتحلوا دور صوت الأمة التي كان معظم مواطنيها سعداء بسياسات الحكومة على الرغم من الصعوبات التي تنطوي عليها. وقد نسيت الحكومة بدورها الظروف التي تولت خلالها السلطة وأصبحت حساسة بشكل لا داعي له تجاه النقد، وهو الأمر الذي لو جرى تجاهله، فلربما لم يكن ليؤدي قط إلى إثارة ذلك النوع من المعارضة التي أطاحتها في النهاية. وهكذا تلقت الديمقراطية التركية وتطورها ضربة قاصمة. والسؤال المطروح الآن هل سيتولى الجيش السلطة كما فعلت الجيوش في ظل ظروف مماثلة في بلدان أخرى شهدت تحديثًا، أم أن التقدم المنظم للديمقراطية التركية سيُستأنف بطريقة ما.

خامس عشر: مجلس الوحدة القومي (1960-1961)

إن إنجاز الثورة بواسطة الجيش من دون مشاركة مباشرة للمثقفين في الجامعات، يدل عليه ما حدث خلال الأيام القليلة التالية. فقد شكل الجنرال كورسل و38 ضابطًا يمثلون جميع أفرع القوات المسلحة، مجلس الوحدة القومي (Milli Birlik Komitesi) لإدارة الدولة، وتولي سلطات شرعية بموجب قانون مؤقت (12 حزيران/ يونيو 1960) صدر بعد مدة وجيزة، على الرغم من بقاء السلطة التنفيذية في يد مجلس الوزراء المدني، الذي عينه وسيطر عليه.

أعلن مجلس الوحدة أن هذه الثورة "لم تكن ضد أي فرد أو مجموعة [...] كل مواطن بغض النظر عن هويته وانتمائه الحزبي سيعامل وفق القانون ومبادئ العدالة". وسرعان ما حاول المثقفون المدنيون الذين استُدعوا لكتابة الدستور الجديد، استغلاله لتحقيق آمالهم الطويلة في الإصلاحات الاجتماعية من خلال الاستبداد. مع ذلك، رد مجلس الوحدة بأنه ليس لديه نية للحُكم بعد الوقت اللازم لمعاقبة المسؤولين

عن خيانة الديمقراطية التركية، ولصياغة دستور جديد أكثر قدرة على حماية الأمة من الانتهاكات في المستقبل[162]. وقد تمت الإشارة بعد ذلك بوقت قصير إلى أن هناك العديد من ضباط مجلس الوحدة الذين اتفقوا مع المثقفين وعارضوا قرار الأخير بتحديد مدته والتخلي عن السلطة في أسرع وقت ممكن، فأُبعد 14 ضابطًا من الأعضاء وأُخرجوا من البلاد، معظمهم كملحقين عسكريين في السفارات التركية حول العالم (13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1960).

استمر مجلس الوحدة القومي في السلطة لِما يزيد قليلًا عن العام، حيث ركز بشكل أساسي على أهدافه الأساسية المتمثلة في محاكمة القادة الديمقراطيين وكتابة دستور جديد، لكنه أطلق أيضًا تغييرات سياسية رئيسية في مجالي الاقتصاد والمالية من أجل وضع النظام اللاحق على مسار جديد. أولًا، عمل على كبح جماح التضخم الذي أضعف الوحدة الوطنية في السنوات السابقة. وتوقفت معظم مشاريع البناء الكبيرة وإعادة الإعمار المدني. وأُغلقت البنوك، وجُمدت الحسابات الشخصية لكبار السياسيين ورجال الأعمال، وعُلقت القروض. ولم يُستأنف النشاط المصرفي جزئيًا إلا بعد رفع سعر الفائدة على الاقتراض إلى 12 في المئة للحد من الإقراض. وكان شراء السندات الحكومية إلزاميًا للمكتسب لامتصاص الطلب. وفُرضت ضوابط على الأسعار، ما تسبب في انخفاض أسعار المواد الغذائية على وجه الخصوص، فأدى إلى يأس المزارعين ورضى سكان المدينة. وأُجبرت غرف التجارة والصناعة وكذلك نقابات الحرفيين على انتخاب مجالس إدارية جديدة لاستبعاد أولئك الذين تعاونوا مع الديمقراطيين. وزيدت الضرائب على الأراضي بمقدار 10 أضعاف، وضرائب البناء مرتين إلى ست مرات، وتضاعفت ضريبة الدخل، بينما طُلب من جميع الخاضعين لهذه الأخيرة الإعلان عن إجمالي أصولهم، ما تسبب في تخوف كثيرين من ضريبة رأس مال جديدة. وبمرور الوقت، عُدِّل بعض هذه الإجراءات لتسهيل استعادة النشاط التجاري الطبيعي، لكن بقي الكثير من تأثيرها[163].

(162) Weiker, *The Turkish Revolution*, pp. 20-21; Sabahat Erdemir (ed.), *Milli Birliğe Doğru* (Ankara: 1960), p. 293.

(163) Kemal Karpat, *Social Change and Politics in Turkey: A Structural-Historical Analysis* (Leiden: 1973), pp. 235-237.

كما نَفَّذ مجلس الوحدة نسخته الخاصة من الإصلاحات الاجتماعية، على الرغم من أنها لم تكن من النوع الذي تصوره المثقفون. وزيدت رواتب ضباط ورجال الجيش إلى حد بعيد. وافتُتحت متاجر خاصة للجيش باعت سلعًا شحيحة بأسعار منخفضة مدعومة، وأضيفت مزايا إضافية أخرى، جعلت إجمالي رواتب العسكريين أعلى بنسبة 60 في المئة على الأقل من رواتب نظرائهم المدنيين البيروقراطيين. واستُكمل تطهير الجيش والحكومة من أنصار الحزب الديمقراطي والمتعاطفين معه، على الرغم من منحهم على الأقل معاشات تقاعدية عالية، وفصل 147 من أعضاء كليات الجامعة بتهمة أنهم يقضون معظم وقتهم في وظائف خارجية (كأطباء ومهندسين وما إلى ذلك)؛ لكن القائمة تضمنت العديد ممن كانوا يوفون بالتزاماتهم لكن أُبلغ عن أسمائهم من خصوم سياسيين ومنافسين أكاديميين[164]. وأُقر قانون جامعي جديد، ليس لاستعادة وتقوية استقلالية الجامعة فحسب، بل أيضًا لإدخال إصلاحات داخلية لم تكن الكليات على استعداد لقبولها بنفسها. ومُنح أعضاء هيئة التدريس الأصغر سنًّا صوتًا أكبر في شؤون الجامعة، ما أتاح لهم المزيد من الفرص للترقية اعتمادًا على الجدارة، على الأقل جزئيًا من خلال شروط التقاعد العادي للأساتذة. وكان مطلوبًا كذلك من أعضاء هيئة التدريس التواجد في الجامعات خلال ساعات العمل من الاثنين إلى الجمعة، وهو تجديد جذري بالفعل[165]. كما أُصدرت قوانين أخرى خلال عام مجلس الوحدة لطي صفحة هدم نظام الحزب الديمقراطي والإسراع بتحقيق التقدم الاجتماعي. وأُنشئت هيئة لتخطيط الدولة وتشكيل الجمعيات الثقافية التركية لتحل محل دُور الشعب. وذُكرت كلا المؤسستين في ما بعد في الدستور. وأعيد تنظيم محكمة العدل العليا لتتمكن من محاكمة المتهمين من الديمقراطيين[166]. وقد مضى الجيش قدمًا بنشاطه وحماسته، لكن العديد من الإجراءات كان شديدًا إلى حد توقف الاقتصاد تقريبًا، وبدء رجال الأعمال والفلاحين أيضًا في إظهار قلق متزايد ورغبة في استعادة نظام مدني من شأنه أن يمثلهم مصالحهم ويحميها.

---

(164) Weiker, *The Turkish Revolution*, pp. 53-55.

(165) Ibid., pp. 52-55.

(166) *Inkilap Kanunları*, 2 vols. (Istanbul: 1961); *Düstur: Dördüncü Tertib*, 3 vols. (Ankara: 1961)

(القوانين الصادرة عن لجنة الوحدة الوطنية في العامين 1960 و1961)؛

Kemal Karpat, "Political Developments in Turkey, 1950-1970," *Middle Eastern Studies*, 8 (1972), pp. 359-360.

حُلَّ الحزب الديمقراطي وصودرت ممتلكاته في 29 أيلول/ سبتمبر 1960. وبعد مدة وجيزة، حوكم 592 من أعضائه القياديين في ياسياده، على بحر مرمرة مقابل اسطنبول (14 تشرين الأول/ أكتوبر 1960 - 15 أيلول/ سبتمبر 1961)، أمام المحكمة العليا التي صارت مؤلفة إذاك من قضاة مدنيين وعسكريين. وشملت التهم قضايا فساد لأفراد من الحكومات، واتهامات بالتحريض على أعمال شغب ضد اليونانيين في اسطنبول خلال أزمة قبرص عام 1955[167]، واستخدام راديو الدولة لأغراض حزبية، والتحريض على الهجوم على حزب الشعب الجمهوري، والدخول إلى حَرَم الجامعة بشكل غير قانوني، ومصادرة المِلكية الخاصة بشكل غير قانوني، وفَرْض حُكم فئة على أخرى، وتقويض الدستور بانتهاك بنوده. وفي النهاية، حُكم على خمسة عشر من المتهمين بالإعدام، فأُعدم شنقًا عدنان مندريس ووزير الخارجية فطين رشدي زورلو ووزير المالية حسن بولاتكان (16 أيلول/ سبتمبر 1961)، في حين خفف مجلس الوحدة أحكام جلال بايار و11 آخرين إلى السجن المؤبد. كما حُكم على 31 متهمًا آخرين بالسجن المؤبد، بينهم أربعة وزراء سابقين، وثمانية أعضاء في لجنة التحقيق، وحاكم اسطنبول السابق، وعدد من النواب الديمقراطيين. وحُكم على 400 ديمقراطي آخر بأحكام أخف، وبُرّئ 123 غيرهم تبرئة تامة، منهم فؤاد كوبريلي، الذي كان قد غضب من النظام واستقال قبل انهياره النهائي بقليل[168].

سادس عشر: دستور عام 1961

وضعت الدستورَ الجديد الجمعيةُ التأسيسية التي ضمت 272 عضوًا وعملت كبرلمان خلال فترة مجلس الوحدة القومي. وكان من بين أعضائها 10 يعيِّنهم الرئيس و18 يعيّنهم مجلس الوحدة. وكانت تضم جميع أعضاء مجلس الوزراء إلى جانب 75 تنتخبهم المحافظات، و49 ينتخبهم حزب الشعب الجمهوري، و25 ينتخبهم حزب الأمة القروي الجمهوري (الحزب الآخر الوحيد الذي بقي من النظام السابق)،

---

(167) يُنظر أدناه ص 735-736.

(168) Weiker, *The Turkish Revolution*, pp. 25-44.

والباقي ينتخبهم مختلف المهنيين والحرفيين ومجموعات الأعمال(169). كان معظمهم مرتبطين سابقًا بحزب الشعب الجمهوري، حيث استُبعد الديمقراطيون. وعلى الرغم من ذلك، كانت هناك اختلافات حادة بين الليبراليين والمجموعات الأوتوقراطية ذات العقلية الإصلاحية الاجتماعية، فالأولى تمثل الطبقة المالكة، والثانية انبثقت بشكل أكبر من النخب الفكرية التي أرادت استعادة نوع من النظام الاستبدادي لتحقيق أهدافها. وفي النهاية، مَثّل الدستور الذي ظهر حلًا وسطًا بين المجموعتين، حيث لم يؤكد حقوق الإنسان وحقوق الملكية والحريات كجزء من نظام دستوري ليبرالي، فحسب، بل شدد أيضًا على برامج اقتصادية واجتماعية أكثر راديكالية. وفي 9 تموز/ يوليو 1961، تمت الموافقة على الدستور الجديد، الساري المفعول حتى يومنا هذا(170)، من خلال تصويت شعبي بنسبة 61 في المئة (6,348,191) لمصلحته، و39 في المئة (3,934,370) لمعارضته، وامتنع 19 في المئة (2,412,840) عن التصويت، وكان هؤلاء الممتنعين يعبرون عن عدم رضاهم عن استمرار حُكم مجلس الوحدة القومي أكثر من الدستور نفسه.

تختلف المنظومة الحكومية الجديدة القائمة على دستور عام 1961 اختلافًا كبيرًا عن تلك التي أُنشئت خلال حرب الاستقلال وأُدرجت في دستور عام 1924. لقد انطوت على نظام لتقسيم السلطات وضوابط وتوازنات لمنع الاستبداد. وصار المجلس الوطني الكبير يتكون من هيئتين بدلًا من هيئة واحدة، وصارت واجباته تشريعية على وجه التحديد إضافة إلى الموافقة على المعاهدات وصلاحية التفويض لاستخدام القوات المسلحة (المواد 63-66). يتألف مجلس النواب، أو المجلس الوطني، من 450 نائبًا يُنتخبون لمدة أربع سنوات بالاقتراع العام المباشر (المادة 67). ويتناسب عدد نواب كل محافظة مع حجم سكانها، ويحصل كل حزب على النسبة نفسها من مقاعد المحافظات التي يحددها التصويت الشعبي في تلك المحافظة. ويتألف مجلس الشيوخ من 150 عضوًا يُنتخَبون لمدة ست سنوات، و15 عضوًا إضافيًا يعيّنهم رئيس الجمهورية "من بين

---

(169) Server Feridun, *Anayasalar ve Siyasi Belgeler* (Istanbul: 1962), pp. 91-107; Karpat, *Social Change*, p. 238.

(170) أي إلى زمن تأليف هذا الكتاب، أواسط سبعينيات القرن الماضي. (المترجم)

الأشخاص المتميزين في خدمتهم في مختلف المجالات، لا ينتمي 10 منهم على الأقل إلى حزب" (المواد 70-72). كما يُعيَّن رئيس وأعضاء مجلس الوحدة القومي بحكم مناصبهم أعضاء في مجلس الشيوخ ما داموا خارج الأحزاب. وتتوزع مقاعد مجلس الشيوخ الانتخابية بحسب المحافظة، من مقعد واحد إلى ستة مقاعد حسب عدد السكان، ويحصل الحزب الحائز لأغلبية الأصوات في كل محافظة على جميع مقاعد تلك المحافظة باستثناء اسطنبول وأنقرة. وتخضع الانتخابات لمراقبة المحاكم، ويُنشأ المجلس الأعلى للانتخابات ومجالس الانتخابات المحلية لإجراء العملية الانتخابية بشكل مستقل عن سيطرة الحكومة (المادة 75).

يتعين على المجلس الوطني الكبير أن ينعقد في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر من كل عام من دون أي دعوة للاجتماع، وأن يظل منعقدًا مدة سبعة أشهر على الأقل (المادة 83). ويُنتخَب الرئيس ونائب الرئيس لكلا المجلسين من أعضائهما، ويُمنعون من المشاركة في الأنشطة أو المناقشات الحزبية أثناء شغلهم لهذه المناصب (المادة 84). يطور المجلسان قواعد التنظيم الخاصة بهما، مع اشتراط تمثيل جميع الأحزاب في اللجان بما يتناسب مع إجمالي تمثيلهم في كل مجلس (المادتان 84 و85). يستطيع كلا المجلسين مناقشة وإجراء استجوابات برلمانية، لكن مجلس النواب وحده هو من يمكنه استجواب الوزراء (المادة 89). ويجوز اقتراح القوانين إما من أعضاء المجلسين أو من مجلس الوزراء (المادة 91)، لكن لمجلس النواب السلطة النهائية في التشريع. تُناقَش مشاريع القوانين أولًا ثم تُقدَّم تلك التي يتم الموافقة عليها إلى مجلس الشيوخ. وإذا وافق الأخير على مشروع قانون مُقدَّم، يصبح قانونًا. وإذا وافق مجلس الشيوخ مع إجراء تعديلات، تصبح النتيجة قانونًا إذا وافق المجلس. مع ذلك، إذا رفض مجلس الشيوخ اقتراح مجلس النواب، فيجوز للأخير تمريره في أي حال بأغلبية مطلقة إذا كان الرفض بالمقدار عينه، وبتصويت الثلثين إذا كان رفض مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين أو أكثر (المادة 92). ويجوز لرئيس الجمهورية أيضًا نقض التشريع، لكن يجوز للمجلس الوطني الكبير تجاوزه ببساطة من طريق إعادة تشريع القانون، وبعد ذلك يُطلب من الرئيس إصداره (المادة 93). أما إجراءات الميزانية فمختلفة إلى حد ما؛ حيث تذهب ميزانية مجلس الوزراء

أولًا إلى لجنة مشتركة من المجلسين ثم يناقشها مجلس الشيوخ ويوافق عليها قبل أن تنتقل إلى مجلس النواب (المادة 94).

يُنتخب رئيس الجمهورية مدة سبع سنوات من جانب ومن بين أعضاء المجلس الوطني الكبير الذين لا تقل أعمارهم عن 40 عامًا وحاصلين على تعليم عالٍ، بأغلبية الثلثين باقتراع سِرِّي، أو بأغلبية بسيطة إذا لم يُنتخَب أي شخص في أول اقتراعين. وبمجرد انتخاب الرئيس، يجب أن ينفصل عن حزبه؛ وتنتهي عضويته في المجلس ولا يجوز إعادة انتخابه (المادة 95). ويمكنه ترأس مجلس الوزراء عند الضرورة، والعمل كرئيس للدولة، وإصدار المراسيم، التي يجب أن يوقعها رئيس الوزراء، ولا يمكن اتهامه بالخيانة العظمى إلا بأغلبية ثلثي أصوات مجلسي البرلمان (المادتان 98 و99). ويقوم الرئيس بتعيين رئيس الوزراء من بين أعضاء المجلس. ويرشح الأخير الوزراء الآخرين في حين يعينهم الأول، إما من بين أعضاء المجلس أو "المؤهلين للانتخاب كنواب"، أي الأشخاص الملائمين من الخارج (المادة 105). وإذا صوّت البرلمان ثلاث مرات بحجب الثقة عن مجلس الوزراء (المادتان 89 و104)، يجوز لرئيس الجمهورية أن يدعو إلى انتخابات (المادة 108). ويتولى مجلس وزراء مؤقت مكون من أعضاء حزبيين بما يتناسب مع عضويتهم في المجلس، القيام بدور الحكومة حتى انتخاب البرلمان الجديد، باستثناء مناصب وزراء العدل والداخلية والاتصالات، والتي تُسلَّم إلى إداريين غير حزبيين أثناء عدم وجود حكومة (المادة 109). لقد صار مجلس الوزراء في ذلك الوقت هو الهيئة التنفيذية الحقيقية، حيث كانت تتمثل واجبات رئيس الوزراء في تعزيز التعاون بين الوزارات والإشراف على تنفيذ سياسات الحكومة. أما الرئيس، فمع فترة ولايته الأطول، وعدم قابليته لإعادة الانتخاب، وحياده السياسي، وقدرته على رئاسة مجلس الوزراء، كان المقصود أن يكون شخصًا فوق حزبي، ووسيطًا بين القوى السياسية، يختلف كثيرًا عن المنصب الذي تبوأه أتاتورك وإينونو.

كذلك شملت الإصلاحات الدستورية مجلس الدولة القديم، وهو المؤسسة العثمانية الوحيدة التي نجت من جميع التقلبات والاضطرابات في تركيا الجمهورية. وقد باتت مكانته مهددة على نحو خطير خلال السنوات الديمقراطية الأخيرة

عندما منعته الحكومة من التصرف بشكل فعال ضد الأعمال غير القانونية أو الإقالات غير المبررة للموظفين العموميين، لكن الدستور الجديد حاول استعادة قدرته على كبح الحكومة من خلال ضمان استقلاله عن كلا المجلسين التشريعيين والحكوم؛ إذ نصت المادة 114 على أنه لا يجوز استثناء أي عمل إداري من رقابة المحاكم، بما في ذلك مجلس الدولة، وبالتالي إنهاء ممارسة إبطال مثل هذه السلطة بمرسوم حكومي. وتضمنت المادة 140 استقلاليته من خلال انتخاب أعضائه من جانب لجنة مستقلة مؤلفة من أعضاء من المحكمة الدستورية، يسميهم مجلس الوزراء والمجلس العام لمجلس الدولة. ويعمل مجلس الدولة بصفة أساسية كمحكمة ابتدائية إدارية في القضايا التي لم تُحل أولًا إلى المحاكم الأخرى، وفي الاستئناف النهائي في جميع القضايا. ومن المفترض أن ينظر في المنازعات الإدارية وتسويتها، ويُقدم المشورة للحكومة بشأن مشاريع القوانين والمعاهدات والعقود، ويستأنف قرارات المحاكم الضريبية.

كما بُذلت جهود قوية لضمان استقلالية المحاكم: "[...] يجب أن يكون القضاة مستقلين في أداء مهامهم"؛ و"لا يجوز لأي جهاز أو منصب أو إدارة أو فرد إصدار أوامر أو تعليمات للمحاكم أو القضاة في ما يتعلق بأداء واجبهم القضائي [...]" (المادة 132). صار يتولى تعيين القضاة وترقيتهم ونقلهم ومعاقبتهم وإحالتهم إلى التقاعد مجلسٌ أعلى للقضاة يختار أعضاءه القضاةُ أنفسهم. ولا يجوز للمحاكم العسكرية محاكمة المدنيين إلا على الجرائم العسكرية المنصوص عليها في القوانين الخاصة (المادة 138)، حتى في فترات الأحكام العرفية. وتبقى الهيكلية الأساسية للمحكمة كما كانت من قبل، مع عمل محكمة النقض كمحكمة استئناف نهائية. وكان التغيير الأكثر أهمية هو النص على وجود محكمة دستورية لمراجعة دستورية القوانين ومحاكمة الرئيس ورئيس الوزراء والوزراء الآخرين وكبار المسؤولين القضائيين والتنفيذيين على الجرائم المتعلقة بمسؤولياتهم (المواد 145-147).

حدد الدستور الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين الأتراك بوضوح في الأقسام الأولى منه. وكما ورد في دستور عام 1924، يُعرَّف جميع مواطني الجمهورية بأنهم أتراك بغض النظر عن الدين (المادة 54). ولكل شخص الحق في

الحرية الشخصية (المادة 14)، والخصوصية (المادة 15)، وحصانة المسكن (المادة 16)، وحرية التواصل (المادة 17)، وحرية السفر والإقامة حيثما شاء (المادة 18)، وحرية المعتقد الديني والعبادة والتحرر من اعتداء الآخرين على دينهم (المادة 19). وللصحافة أن تتحرر من الرقابة (المادة 22)، ويمكن "تقييدها فقط بقانون للحفاظ على الأمن القومي أو الأخلاق العامة، ومنع الاعتداء على كرامة الأفراد وشرفهم وحقوقهم، ومنع التحريض على ارتكاب الجرائم، والتأكد من التطبيق المناسب للوظائف القضائية" (المادة 22). لا يجوز إخضاع النشر لضرورة الحصول على إذن مسبق أو ضمان مالي (المادتان 23 و24)، و"جميع الأشخاص أحرار في التجمع أو الاشتراك في تظاهرات من دون إذن مسبق طالما أنهم غير مسلحين وليس لديهم نية للاعتداء"، مع تقييد هذا الحق "فقط لأغراض الحفاظ على النظام أو الآداب العامة" (المادة 29). ويجوز للشرطة أن تعتقل الأفراد "إذا كانت هناك حجة قوية لتوجيه الاتهام"، لكن يجب إبلاغهم على الفور بالتهم الموجهة إليهم ولا يجوز احتجازهم أكثر من 24 ساعة من دون موافقة قضائية (المادة 30).

يحق لجميع المواطنين التصويت والترشح في انتخابات حرة وشفافة وسِرِّية على أساس المساواة والاقتراع المباشر والفرز العام (المادتان 54 و55). يمكن تشكيل الأحزاب السياسية من دون إذن مسبق، وسواء كانت في السلطة أو المعارضة، تم التصريح بأنها "كيانات لا غنى عنها للحياة السياسية الديمقراطية" (المادة 56). مع ذلك، يُنتظر منها "الامتثال لمبادئ الجمهورية الديمقراطية والعلمانية، القائمة على حقوق الإنسان والحريات، والمبدأ الأساسي للسلامة الإقليمية والوطنية للدولة"، أو يكون بالإمكان حلها (المادة 57). وهي مسؤولة عن إيراداتها ومصروفاتها وشؤونها وأنشطتها الداخلية أمام المحكمة الدستورية (المادة 57). يحق لجميع المواطنين الأتراك الالتحاق بالمدارس العامة ودخول الخدمة العامة أو الجيش بغض النظر عن الدين أو الجنس (المواد 58 و59 و60).

ربما كان الجزء الأكثر إثارة للاهتمام في دستور عام 1961 هو أنه قد أدرج فيه العديد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي رغب فيها الأعضاء الأكثر راديكالية في الجمعية التأسيسية. أُعلن أن الأسرة هي "الوحدة الأساسية في المجتمع التركي" (المادة 35)، وعلى الدولة أن تفعل كل ما هو ضروري لحمايتها

وحماية "الأم والطفل". يمكن الجميع امتلاك ووراثة الممتلكات (المادة 36)، لكن ممارسة حقوق الملكية لا يمكن أن تتعارض مع المصلحة العامة، ويجوز للدولة أن تسن تشريعات لتحقيق الاستخدام الفعال للأرض وتوفير الأراضي للمزارعين الذين يفتقرون إليها من خلال تدابير مثل تحديد وتقييد حجم الحيازات ومساعدة المزارعين في الحصول على الأدوات الزراعية (المادة 37). يحق للدولة مصادرة أي ممتلكات خاصة غير منقولة مقابل تعويض عادل (المادتان 38 و39). تتمتع المشاريع الخاصة بالحرية، لكن يمكن تقييدها للمصلحة العامة، وتأميمها للتعويض عند الضرورة (المادتان 39 و40)، وتنظيمها لضمان عملها "في جو من الأمن والاستقرار يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الوطني وأهداف المجتمع" (المادة 40). تلتزم الدولة بتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية "بما ينسجم مع العدالة ومبدأ التوظيف الكامل، بهدف ضمان مستوى معيشي يليق بالكرامة الإنسانية لكل فرد" (المادة 41). ليس لكل شخص الحق فقط بل من واجبه "الانخراط في بعض المهن أو التجارة أو الأعمال". يجب على الدولة أن "تحمي العُمال وتعزز العمل من خلال اعتماد تدابير اجتماعية واقتصادية ومالية" لمنحهم "حياة إنسانية لائقة حتى يتم تأمين العمالة المستقرة" وتجنب البطالة. وقد تم تحديد حقوق العُمال؛ فلا يجوز "تشغيل أي شخص في عمل لا يتناسب مع عمره وقدرته وجنسه"، ويلزم إذن خاص لتوظيف الأطفال وصغار السن والنساء (المادة 43). ولكل عامل "الحق في الراحة"، لكن المتطلبات المحددة للإجازات السنوية المدفوعة الأجر ودفع مقابل العمل في أيام الإجازات وعطلات نهاية الأسبوع عند الاقتضاء تكون متروكة لتشريعات خاصة (المادة 44). يجوز للدولة أن تسن قوانين تضمن للعُمال أجرًا لائقًا وملائمًا للعيش (المادة 45). كما يجوز لأرباب العمل والعاملين إنشاء نقاباتهم واتحاداتهم الخاصة من دون إذن مسبق ويمكنهم الاستقالة من هذه الجمعيات بحرية، على أن تضمن الدولة فحسب أن عمل هذه الجمعيات "لا يتعارض مع مبادئ الديمقراطية" (المادة 46). يجوز للعمال المساومة الجماعية والإضراب (المادة 47) لكن فقط وفقًا للوائح القانونية، والدولة مطالبة بتوفير أو المساعدة في توفير الضمان الاجتماعي والتأمين ومنظمات الرعاية الاجتماعية (المادة 48). يجب على الدولة ضمان توفير المرافق الصحية والتعليمية للجميع،

على أن يكون التعليم الابتدائي مجانيًا وإلزاميًا للذكور والإناث على حد سواء، وتقدم المنح الدراسية لمساعدة الطلاب القادرين على تحقيق "أعلى مستوى من التعلم يتوافق مع قدراتهم" (المادة 50). كما يجب على الدولة تعزيز التعاونيات الزراعية والحضرية (المادة 51) و"اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الغذاء الكافي للناس، لضمان زيادة الإنتاج الزراعي [...] وتعزيز قيمة المنتجات الزراعية وكدح العاملين في المجال الزراعي" (المادة 52).

يحق لهيئة تخطيط الدولة وضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 129)، وإن تُركت هيكلة خططها وتنفيذها لقواعد خاصة بموجب القانون. تخضع جميع الثروات والموارد الطبيعية لسيطرة الدولة، ولا يجوز الاستغلال الخاص إلا بإذن من الدولة وإشرافها (المادة 130).

تبقى الهيئات الحكومية الإقليمية والمحلية كما كانت من قبل باستثناء أن "الإدارة الإقليمية تقوم على مبدأ الحُكم الذاتي"، كما يُسمح للهيئات التي تتمتع بالحكم الذاتي الإقليمي بتنفيذ "خدمات عامة محددة" (المادة 115). ويحق لموظفي الخدمة المدنية الحماية بموجب القانون في القضايا التأديبية (المادة 118)، ولا يجوز لهم الانضمام إلى الأحزاب السياسية (المادة 119) أو التمييز بين المواطنين بسبب آرائهم السياسية. ولا يجوز إنشاء الجامعات وتشغيلها إلا من الدولة، وتُعتبَر "هيئات مؤسسية عامة تتمتع بالاستقلال الأكاديمي والإداري" (المادة 120)، مع حوكمة ذاتية من خلال "أجهزة تتكون من أعضاء مؤهلين من أعضاء هيئة التدريس". ولا يجوز عزل المعلمين والمساعدين من مناصبهم إلا بمبادرة من الجامعات ومن خلال الإجراءات الجامعية. ويكون لديهم حرية البحث والنشر، ويُستثنون من القيود التي تمنع موظفي الخدمة المدنية من الانضمام إلى الأحزاب السياسية، لكن يحظر عليهم تولي المناصب التنفيذية إلا في حالة "التنظيمات المركزية للأحزاب السياسية" (المادة 120)، ما يمكنهم من العمل كقادة سياسيين وغيرها من الوظائف. ويوضع البث الإذاعي والتلفزيوني تحت سلطة "الهيئات المؤسسية العامة المستقلة"، مع التزام البث "وفقًا لمبادئ الحياد" (المادة 121). أخيرًا، يُطلب من موظفي الخدمة المدنية الذين يتلقون أوامر غير قانونية من رؤسائهم تنفيذها فقط بعد الاحتجاج على عدم مشروعيتها وتلقي أوامر خطية للتنفيذ، إلا إذا كانت هذه الأوامر في حد ذاتها وفي

تنفيذها تشكل جرائم، وفي هذه الحالة يكون الرئيس والموظف المدني مسؤولين جنائيًا (المادة 125). يجوز تعديل جميع مواد الدستور بأغلبية ثلثي أصوات كل فرع من فرعي المجلس الوطني الكبير باستثناء المادة الأولى التي تنص على أن الدولة التركية هي جمهورية (المادة 155)[171].

هكذا، يوفر دستور عام 1961 تغييرات مهمة عن سابقيه، لكن نظرًا إلى أن الكثير من تطبيقاته كانت تخضع لتوجيهات الوزارات ومجموعة السوابق القانونية التي أُنشئت على مدى الحقبة الجمهورية بأكملها، فقد كان تأثير التغييرات في كثير من الحالات طفيفًا، لا سيما وأن بعض موظفي الخدمة المدنية حافظوا على عقليات وتقاليد عمل قديمة لا تتوافق دائمًا مع روح الجمهورية الجديدة أو قوانينها.

سابع عشر: سياسة الجمهورية الثانية منذ عام 1961

إن تقسيم المجتمع التركي على أسس طبقية، والذي برز وتأكد بصعود الحزب الديمقراطي وتوليه السلطة عقدًا من الزمن، زاد أكثر بالأحداث التي تسببت في انهياره وتأسيس الجمهورية الثانية. علاوة على ذلك، خلال أكثر من عقد منذ وُضع دستور عام 1961، أصبحت هذه الانقسامات أكثر وضوحًا من أي وقت مضى. لقد ظلت بيروقراطيات الحكومة والجيش، التي هيمنت على الدولة خلال حقبة أتاتورك، مرتبطة بسياسات تعكس وتدعم منفعتهما بشكل أساسي، لكن مع زوال احتكارهما السلطة، كان عليهما التحالف مع واحد أو آخر من الجماعات والمصالح السياسية الجديدة لتحقيق أهدافهما. إن المثقفين، الذين تضاءلت آمالهم في أن يحقق دستور عام 1961

---

(171) *Resmi Gazete*, 10859, July 20, 1961;

نُشرت الترجمة الرسمية، التي أعدها بلقان (S. Balkan)، وكمال كاربات (Kemal H. Karpat)، وأحمد أويصال (Ahmet Uysal)، في أنقرة عام 1961م وأعيد طبعها في:

Suna Kili, *Turkish Constitutional Developments and Assembly Debates on the Constitutions of 1924 and 1961* (Istanbul: 1971), pp. 172-204.

يُنظر أيضًا:

Weiker, *The Turkish Revolution*, pp. 72-81; C. H. Dodd, *Politics and Government in Turkey* (Berkeley; Los Angeles, 1969), pp. 107-127; Rona Aybay, *Karşılaştırmalı 1961 Anayasası Metin Kitabı* (Istanbul: 1963),

الذي يُقارِن المواد ذات الصلة بتلك الموجودة في دساتير 1876 و1909 و1924م.

جميع طموحاتهم الاقتصادية والاجتماعية الليبرالية، صاروا يميلون إلى الابتعاد عن البنية الدستورية القائمة نحو الحركة الاشتراكية الأكثر راديكالية التي من شأنها أن تحقق أهدافهم بالتغيير الثوري. وأصبحت الطبقة الوسطى الجديدة، المهتمة بشكل أساسي بالحفاظ على ازدهارها وزيادته في كل من المدن والريف، تتعاون مع مجموعات ترغب في الحد من الإصلاحات الاجتماعية وتعزيز المشاريع الحرة. وقد انقسم المحافظون والقوميون الدينيون إلى مجموعات راديكالية خاصة بهم لها تأثير محدود بين الجماهير، لكن يحتمل أن يكون خطيرًا. وقد سعت القوات المسلحة، المنقسمة داخليًا بين الليبراليين والمحافظين، عمومًا إلى الحفاظ على تقدمية الأنظمة المدنية، مع انشقاق عناصرها المتطرفة كذلك للانضمام إلى الجماعات الأكثر ليبرالية ومحافظة في المجتمع ككل (يُنظر الجدول (6-2)).

لكن في ظل البنية الحكومية لعام 1961، كان لا يزال يتعين على جميع مجموعات المصالح هذه العمل من خلال الأحزاب السياسية. ومع خروج الحزب الديمقراطي على ما يبدو من المشهد، ظهر حزب الشعب الجمهوري في البداية باعتباره أهم قوة سياسية متبقية، مؤكدًا كما يبدو على استعادة سلطته التي فقدها في عام 1950. لكن لم يكن قادرًا البتة على تحقيق هذا الوعد في الستينيات، لأن كثيرين في البلاد ربطوا ذلك بانقلاب عام 1960 والمحاكمات التي تلت ذلك، في حين أن الطبقات التجارية والفلاحين الجدد الذين ازدهروا كثيرًا في ظل الديمقراطيين كانوا يخشون من أن انتصار حزب الشعب الجمهوري من شأنه أن يعيد على ما يبدو الدولانية القديمة التي كانت قد قمعتهم في الماضي. ومع استمرار إدراج العناصر المحافظة والليبرالية، أعرب برنامج حزب الشعب الجمهوري في عام 1961 عن مقترحات عامة يمكن أن تُرضي الجميع. كان من الضروري تشجيع المشاريع الخاصة والعامة، ووضع نظام أكثر إنصافًا للضرائب، ومنح الأراضي للفلاحين، وتوفير الضمان والخدمات الاجتماعية لجميع العُمال. وتقرر اجتذاب رأس المال الأجنبي، لكن تحت إشراف حكومي قوي، والحفاظ على التحالف مع الغرب. وهكذا برز حزب الشعب الجمهوري باعتباره حزبًا ليبراليًا تقدميًا لكن ينبثق أساسًا من الطبقة الوسطى، وهو أكثر اشتراكية إلى حد ما من ذي قبل لكنه لا يزال معتدلًا.

الجدول (6-2)

نتائج انتخابات مجلس الشيوخ (1961-1968)

الحزب	1961		1964		1966		1968	
	الأصوات	عدد المقاعد	الأصوات	عدد المقاعد	الأصوات	عدد المقاعد	الأصوات	عدد المقاعد
حزب العدالة	3,560,675	71	1,385,655	31	1,688,316	35	1,656,802	38
حزب الشعب الجمهوري	3,734,285	36	1,125,783	19	877,066	13	899,444	13
حزب الأمان							284,234	1
حزب تركيا الجديدة	1,401,637	27	96,427	—	70,043	1		
حزب العمال التركي					116,375	1	157,062	—
حزب الأمة					157,115	1	200,737	1
حزب الأمة القروي الجمهوري	1,350,892	16	83,400	—	57,367	1	66,232	—
الناخبون المسجلون	12,926,837		4,668,865		5,466,284		5,420,255	
عدد التصويت	10,519,659		2,808,592		3,072,393		3,595,976	
نسبة التصويت (%)	81.4		60.2		56.2		66.3	

المصدر:

T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı 1973*, p. 147.

كان مثل هذا النهج مقبولًا بالكاد للعديد من الجماعات التي اندمجت في الحزب الديمقراطي أو دخلت في فلكه، والتي سعت آنذاك إلى وسيلة جديدة للتعبير عن مصالحها وطموحاتها السياسية. ظهرت أحزاب عدة للحصول على أصوات الديمقراطيين. لقد أُسس حزب تركيا الجديدة (Yeni Türkiye Partisi) في شباط/ فبراير 1961، جزئيًا على الأقل على يد أعضاء مجموعة حزب الحرية التي انفصلت عن الديمقراطيين في عام 1957. وبقبوله المشاريع الخاصة والتصنيع السريع كضرورات أساسية للتنمية الاقتصادية، دعا إلى اتخاذ إجراءات حكومية لتحقيق هذه الغاية، لكن مع المزيد من التوازن بين القدرات المالية للأمة وكفاءة الإنتاج، أكثر مما كان عليه الحال في الماضي. كان سيتم تشجيع التعليم الديني لإعطاء الشباب الأتراك فكرة عن تراثهم، لكن تم قبول العلمانية كمبدأ أساسي وتشجيع حرية جميع الديانات؛ وقبول رأس المال الأجنبي لكن مع فرض السيطرة عليه؛ وتقسيم الأرض بين الفلاحين، لكن فقط إذا كان انتشار الحيازات الصغيرة لا يضر بالإنتاج. ولن يُستخدم تخطيط الدولة للسيطرة على جميع جوانب الاقتصاد، لكن للتنسيق وخلق توافق بين عناصره المختلفة فحسب.

ظهر حزب الأمة القروي الجمهوري (Cumhuriyetçi Köylü Millet Partisi) على أنه أكثر محافظة إلى حد ما من حزب تركيا الجديدة، لكنه لم يتخذ موقفًا أكثر تحديدًا ناحية اليمين سوى بعد حزيران/ يونيو 1962 عندما غادر مؤسسه وزعيمه عثمان بولوك باشي لتشكيل حزب الأمة الجديد، وبعد آذار/ مارس 1965 عندما انضمت إليه وتولته جزئيًا مجموعة قومية بقيادة أحد أعضاء مجلس الوحدة القومي، هو ألب أرسلان توركش. أكد أيضًا حزب الأمة القروي الجمهوري (RPNP) الجديد، الذي أصبح إذاك مجموعة قومية علمانية في الأساس، على الأهداف الاجتماعية والدينية بشكل أو بآخر، على نمط الحركات القومية الاشتراكية في ألمانيا وإيطاليا قبل الحرب. وقد قَبِلَ النظام الديمقراطي الذي أُسس في عام 1961 لكنه لم يؤكده فعليًا، ودعا بدلًا من ذلك إلى اتخاذ إجراءات قوية من جانب الدولة لتحقيق أهدافه؛ حيث يجب منح العمال ضمانًا اجتماعيًا، بل يُسمح لهم بالمشاركة في الإدارة الصناعية وبالتنظيم والإضراب. من ناحية أخرى، يتعين على الحزب والحكومة التوفيق بين الاختلافات الطبقية. ويتم تشجيع المشاريع الخاصة، لكن يجب تثبيط الاستغلال الرأسمالي والأرباح المفرطة. كما أن التخطيط ضروري حتى يمكن تنظيم المجتمع

والسيطرة عليه من أجل صالحه. ويجب تثقيف الناس وإرشادهم طوال حياتهم. وينبغي توزيع الأراضي لكن يجب الاحتفاظ بوحدات كبيرة من الأراضي لتشجيع الإنتاج، بينما يجب الاعتراف بالملكية الخاصة وتشجيعها. ويجب تأكيد القومية التركية والإسلام كركائز أساسية لمجتمع الجمهورية.

في غضون ذلك، فإن حزب الأمة الذي أحياه في عام 1962 عثمان بولوك باشي، يشدد أيضًا على المشاريع الخاصة والتخطيط الاقتصادي، لكن على عكس حزب الأمة القروي الجمهوري، فإنه يدافع بقوة عن الديمقراطية السياسية ويرفض التطرف السياسي والاجتماعي الذي ينادي به اليمين واليسار. وشدّد على الدِّين ورفض جميع أشكال الاشتراكية والشيوعية بسبب أساسهم الإلحادي، ووجوب أن تكون القومية التركية مؤثِّرة في السياسة الخارجية، وألا تعكس تصرفات تركيا ما يريده حلفاؤها الغربيون بهذا القدر الكبير، بل تعكس أكثر مصالحها الخاصة في ما يتعلق بالدول العربية وقبرص. كما يجب أن تتجنب أي نوع من التعاون مع الاتحاد السوفياتي. ويجب التشديد على الدين والأخلاق لإرشاد المجتمع التركي.

مع ذلك، في النهاية، فقد استحوذ على معظم أصوات الديمقراطيين القديمة التيارُ المحافظ الأكثر اعتدالًا الذي يتبناه حزب العدالة (Adalet Partisi)، الذي أسسه في شباط/ فبراير 1961 أحد الضباط العسكريين الذين أحالهم إلى التقاعد مجلس الوحدة القومي، وهو رجب غوموشبالا، وبعد وفاته المفاجئة في عام 1964 قاده المهندس سليمان دميريل. ومع استمرار سيطرة مجلس الوحدة القومي خلال انتخابات عام 1961، كان على حزب العدالة وضع برنامج مستقل، ولم يكن بإمكانه الظهور علانية باعتباره الوريث المباشر للحزب الديمقراطي. غير أنه فعل ذلك في الواقع، واستولى على الكثير من الأدوات الانتخابية للحزب الديمقراطي في جميع أنحاء البلاد. كان موقفه الأساسي يميل إلى يمين الوسط، حيث لم يكن موقفه المحافظ منبثقًا إلى حد بعيد من الأساليب الأكثر استبدادًا للمجموعات اليمينية الأخرى، بل من الليبرالية القديمة، تمامًا مثل موقف الديمقراطيين، والدفاع عن أقصى قدر من الحرية للفرد سواء كان عاملًا أو فلاحًا أو تاجرًا أو صاحب مصنع، مع تشجيع المشاريع الخاصة، على الرغم من إمكان قبوله نشاط الدولة عند الضرورة. ويظهر اهتمام الحزب بدعم الريف من خلال تصريحاته المناهضة

لأي نوع من الضرائب على الدخل الريفي أو الحيوانات، ودعمه خفض الضرائب على صغار التجار. وشدّد أيضًا على استصلاح الأراضي، لكن مع السماح لمالكيها بالاحتفاظ على الأقل بممتلكات صغيرة، مع عدم تشجيع قطع الأراضي الصغيرة حتى لا تقلل الإنتاجية. كما أجاز للعمال الإضراب، وعلى الحكومة أن تمنحهم الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية الاجتماعية وما شابه. كما نادى بإصلاح التعليم لإنهاء النخبوية بين المثقفين، ومنح القرى والبلدات مزيدًا من الاستقلالية لتقرير مصائرها وفقًا لاحتياجاتها الخاصة. ويكون التخطيط جهدًا طوعيًا للتوفيق بين عناصر الاقتصاد المختلفة، ويساعد ممثلو العمال في وضع الأهداف. وشجع كذلك رأس المال الأجنبي، مع القليل من السيطرة طالما تحققت الأهداف الوطنية الشاملة. ونادى بمعالجة البطالة من طريق المدفوعات المالية وأيضًا من خلال إيجاد عمل لأولئك القادرين والراغبين بذلك. وطالب بإصلاح الجامعات بحيث يمكنها تلبية احتياجات الطلاب واهتماماتهم بشكل أفضل، ويكون من شأن الحكومة الاستجابة للنصائح الأكاديمية قدر الإمكان. وقد قُسّم الحزب نفسه إلى جناحين ليبرالي ومحافظ، لكن دميريل فضّل الأول، بينما مال الأخير إلى تشكيل مجموعات أكثر محافظة، لا سيما في الأوقات التي يكون فيها الحزب قد وصل إلى السلطة بالفعل.

كانت أقوى جماعة يسارية خلال عقد الستينيات هي حزب العمال التركي (Türkiye Işçi Partisi)، الذي شكّله في عام 1961 عدد من قادة الاتحادات النقابية في اسطنبول، وبعد عام تحول إلى حزب اشتراكي كامل العضوية بعد أن تولى قيادته محمد علي أيبار، وهو اشتراكي مرموق من أنقرة. وبعد أن وصف حزب العمال جميع الأحزاب الأخرى بأنها رجعية، اتبع الخط الماركسي في انتقاد "الإمبريالية" الأميركية، وادعى بأنه تمت التضحية بالمصالح التركية مقابل المساعدات الأميركية. وبينما استمر في الدعوة إلى سياسة خارجية مستقلة، أكد أيبار أيضًا أن من تقاليد أتاتورك أن تتعاون تركيا مع أقرب جيرانها، ولا سيما الاتحاد السوفياتي. وبإدراج العمال والمثقفين في قوائم مرشحيه، شدد حزب العمال على استعادة سيطرة الدولة على الصناعات الثقيلة وجميع وحدات الإنتاج الأساسية، مع السماح للمشروعات الخاصة بالاستمرار رغم اضمحلالها رويدًا رويدًا نتيجة عدم جدواها في الدولة

الاشتراكية. وطالب بتأميم البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية واستخدام رأس المال الأجنبي إلى جانب استغلال الموارد المعدنية، وقصر حيازات الأراضي على 500 دونم (نحو 125 فدانًا) للفرد، مع مصادرة حيازات الأراضي الكبيرة، وقيام مجموعات الفلاحين المنتخبة محليًا بتنفيذ قوانين الأراضي. وبينما قبلت جميع الأحزاب بالإصلاحات الاجتماعية من أجل العمال، طالب حزب العمال وحده بخمسة أيام عمل و40 ساعة في الأسبوع، مع حظر إضرابات العمال ضد أصحاب العمل. ويعاد تنظيم دُور الشعب وتطويرها لتوفير تعليم الكبار وتوجيههم، وتنظيم الشباب وتعليمهم بحيث يعترفون بالمُثل العليا للدولة الاشتراكية ويحافظون عليها. لكن في دولة ذات توجه قوي للمِلكية، لم يكن حزب العمال قادرًا على تقديم أفكار أكثر راديكالية أثناء وجوده في المعارضة، لذلك نص على أن حقوق الملكية محفوظة طالما لم يستخدمها أصحابها للاستغلال. ويُستبقى النظام الديمقراطي، مع احترام حقوق الأقليات، وتوسيع الديمقراطية لتشمل إلى جانب التصويت، المشاركة الشعبية في شؤون الحكومة المحلية والإقليمية وكذلك المصانع والشركات، لكن مع توجيهات حزبية قوية لقمع كل من يستخدم هذه الحرية للحفاظ على "استغلال الماضي"[172].

عكست السياسة التركية منذ عام 1961 إلى حد بعيد الديمقراطية الجديدة التي أنشأها الدستور. لقد برزت الآن لتعكس مصالحها الفردية، تلك الطبقات الاجتماعية والجماعات السياسية المختلفة، التي توحدت تحت حُكم أتاتورك وإينونو في إطار حزب الشعب الجمهوري، وبدأت في الانقسام خلال العقد الديمقراطي. ونظرًا إلى أن الأحزاب الرئيسية بدورها حاولت الحصول على دعم المجموعات المختلفة من خلال توسيع نطاق جاذبيتها قدر الإمكان، على الطريقة الأميركية إلى حد بعيد، فقد حان الوقت لمحاكاة حزب الشعب الجمهوري القديم أكثر من الاهتمام بالاعتراف به. لقد أصبحت الأحزاب الرئيسية متوازنة بشكل شبه متساوٍ، وهو ما يضمن تكوين الأغلبية اللازمة للحُكم من طريق تشكيل ائتلافات مع الأحزاب الصغيرة. لقد اختار

---

(172) Dodd, pp. 135-162; Karpat, *Social Change*, p. 243;

يُنظر أيضًا:

Weiker, *The Turkish Revolution*, pp. 84-105; Jacob M. Landau, *Radical Politics in Modern Turkey* (Leiden: 1974).

مجلس الوحدة القومي القديم، المتراجع إلى حد بعيد إلى خلفية المشهد، ممارسة نفوذ معتدل من وراء الكواليس، يعمل بشكل رئيسي من خلال رؤساء الجمهورية، وجميعهم كانوا ضباطًا عسكريين سابقين، لدفع الأطراف المتنازعة للتغلب على خلافاتها من أجل تفعيل الإصلاحات المنصوص عليها في الدستور، مع الحفاظ بشكل أساسي على الديمقراطية المدنية التي تُشَكِّل أساس برنامجها[173].

تمتعت الانتخابات الوطنية التي أُجريت في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1961 بحرية كاملة بعيدًا عن أي تدخل حكومي أو عسكري رغم استمرار حُكم مجلس الوحدة القومي. وعلى الرغم من أن هذا الأخير مَنح حزب الشعب الجمهوري دعمه المعنوي وأن الأحزاب الأخرى قد شُكِّلت للتو؛ فقد حصل هذا الحزب على 36.7 في المئة فقط من الأصوات الشعبية و38 في المئة من مقاعد المجلس، وحصل حزب العدالة على 34.8 في المئة من الأصوات و35 في المئة من المقاعد، في حين تُرك توازن القوى لحزب تركيا الجديدة الذي حصل على 13 في المئة من الأصوات و14.5 في المئة من المقاعد، وحزب الأمة القروي الجمهوري على نسبة 14 في المئة من الأصوات و12 في المئة من المقاعد (ينظر الجدول (6-1)). وفي مجلس الشيوخ من ناحية أخرى، نظرًا إلى سيادة النظام الانتخابي القديم وحصول حزب الأغلبية في كل دائرة على جميع المقاعد، حصل حزب العدالة على 47 في المئة من الأصوات، وهي الأصوات نفسها تقريبًا التي حصل عليها في انتخابات مجلس النواب؛ في حين حصل حزب الشعب الجمهوري على 24 في المئة فقط، وحزب تركيا الجديدة على 14 في المئة، وحزب الأمة القروي الجمهوري على 13.6 في المئة. وفي ظل هذه الظروف، بدت الحكومة الائتلافية ضرورية، وفكر مجلس الوحدة القومي في إلغاء الانتخابات بسبب الخوف من عدم قدرة أحد على الحُكم بفعالية. مع ذلك، وافق في النهاية على قبول الوضع والتراجع من المشهد، عندما اتفق حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة على الائتلاف مع رجل الدولة الأكبر الموثوق به عصمت إينونو كرئيس للوزراء، في حين انتُخب بالإجماع رئيس مجلس الوحدة القومي، جمال كورسل، رئيسًا لمراقبة الوضع.

---

(173) Kemal Karpat, "Ideology in Turkey After the Revolution of 1960: Nationalism and Socialism," TYIR, 6 (1965), pp. 68-118.

سُجّل خلال السنوات الأربع لولاية إينونو في رئاسة الوزراء (1961-1964) الكثير من الإخفاقات الذي كان يَخشى منها مجلس الوحدة القومي، واضطر إينونو إلى الحُكم من خلال ثلاث تحالفات متتالية. الأول لم يكن مُقدّرًا له أن يدوم طويلًا، لأنه جمع بين قادة سياسيين اختلفوا في الشخصية والطموح وكذلك السياسة. وفي النهاية، تناقض إصرار حزب العدالة على سياسات اقتصادية أكثر ليبرالية والعفو عن قادة الحزب الديمقراطي المسجونين، مع مزيد من وجهات النظر الدولانية لحزب الشعب الجمهوري، وكذلك مع إصرار الجيش على عدم القيام بأي شيء يمكن تفسيره على أنه انتقاد أو إلغاء لنتائج الانقلاب. وفي ذلك الوقت، تحول العديد من المثقفين إلى حزب العمال بسبب إحباطهم من عجز البرلمان عن العمل، بينما تجمعت العديد من الجماعات اليمينية تحت قيادة العقيد توركش ورفاقه. مع ذلك، استمرت الديمقراطية في السيادة. وفي حزيران/ يونيو 1962، تفكك التحالف الأول، وشكل إينونو ائتلافه الثاني بين حزب الشعب الجمهوري والأحزاب الصغيرة، باقيًا مع حزب الأمة القروي بعد حزب تركيا الجديدة، والذي فوجئ بخسارة نصف أصواته في الانتخابات البلدية في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963، فانسحب في محاولة عبثية لاستعادة أتباعه. واستمر ائتلاف ثالث، شُكّل في كانون الثاني/ يناير 1964، في الحُكم مدة عام آخر، لكن بحلول ذلك الوقت كان حزب العدالة يحقق مكاسب من حيث التقدير الشعبي إلى حد أنه بدا من المؤكد أنه سيفوز في الانتخابات المقبلة. ومن دون أغلبية شاملة، لم يكن إينونو قادرًا على اتخاذ إجراءات حاسمة لإخراج الأمة من الركود الاقتصادي الذي صاحب الانقلاب، أو إجراء أي من الإصلاحات الرئيسية. وكانت المشكلة الأهم التي واجهها النظام هي المكانة المتميزة للقطاع الريفي، الذي لم يدفع إلا جزءًا صغيرًا من الضرائب مع الاستفادة من الإعانات الضخمة التي قدمها الديمقراطيون في الماضي لكسب دعمه. هذا لم يثقل كاهل الخزينة فحسب، بل حَرَم الفلاحين أيضًا من الحافز اللازم لتحسين كفاءاتهم. وفي النهاية، لم يكن إينونو قادرًا على الحصول على أكثر من ضريبة دخل زراعي صغيرة جدًا (1964)، بينما أُحبطت جهود الإصلاح الأخرى، مثل تلك الخاصة بتوزيع الأراضي. وقد أفرج إينونو على الأقل عن 283 من الديمقراطيين المسجونين في تشرين الأول/ أكتوبر 1962 والباقي في عام 1964، وأعاد 147 مدرسًا جامعيًا مفصولًا إلى وظائفهم، وكبار ملاك الأراضي الذين طُردوا من قبل إلى أراضيهم،

لاستعادة الحياة السياسية وإنهاء الانقسامات العميقة في المجتمع التي كانت سببتها هذه الأفعال. وفي إطار هذه الجهود، أظهر مرة أخرى الفطنة والشجاعة السياسية، حيث حصل على دعم الجيش وحزبه لتدابير لم تكن تحظى بشعبية لدى العديد من أعضائهما وأنصارهما.

في غضون ذلك، كان سليمان دميريل قد تولى قيادة حزب العدالة وأعاد بناءه في صورة جديدة، ما أبعده عن الأيديولوجيا والروابط الديمقراطية القديمة. ومنذ أن كان مهندسًا، عرض صورة النوع الجديد من رجل التكنوقراط القادر والراغب في توجيه الأمة وفقًا لاحتياجات الوقت بدلًا من تحقيق الفلسفات السياسية التي عفى عليها الزمن. وتعززت هذه الصورة من خلال تحركاته لمنح السيطرة على آلية الحزب للخبراء المحترفين والفنيين بدلًا من السياسيين الأكثر محافظة الذين جاؤوا من الديمقراطيين. كما أنه كان قادرًا على تطوير سياسة حديثة بما يكفي لتلبية مطالب الجيش وكذلك مؤيديه المحترفين من أجل الإصلاح، بينما احتفظ بما يكفي من النهجين الريفي والديني حتى لا يُنَفِّر أتباعه الفلاحين، الذين ما زالوا يمدونه بمعظم الأصوات. ومع تزايد سلاسة الانتماءات الحزبية في البرلمان، أجبر تحالف إينونو الثالث في النهاية على الاستقالة من طريق التصويت بحجب الثقة في ما يتعلق بالميزانية في شباط/ فبراير 1965، بحيث - وفقًا للدستور - تَحْكُم حكومة تضم جميع الأحزاب حتى إجراء الانتخابات الجديدة.

خلال الحملة الانتخابية، قَدَّم حزب العدالة صورة لمجموعة نشطة وحيوية ذات سياسة إيجابية لدفع الأمة إلى الأمام. من ناحية أخرى، كان لا يزال حزب الشعب الجمهوري بقيادة إينونو المُسِن، على الرغم من تلقيه المساعدة إذاك من أمين عام شاب نشط يدعى قاسم جوليق، يوحي بمظهر مَن يجمع عدد من المجموعات المتباينة للاحتفاظ بالسلطة فقط، وذلك بشكل أساسي لإبعاد حزب العدالة. وقد ذهب العديد من مؤيديه من المثقفين الأكثر نشاطًا إلى حزب العُمال، في حين كافح من بقي بقوة مع قادة الحزب حول الاتجاه المستقبلي لكل من الحزب والدولة. أرسى قانون الانتخابات الصادر في كانون الأول/ ديسمبر 1964 مبدأ "البقية الشعبية" في توزيع المقاعد النيابية، وتخصيص عدد معين من المقاعد لتوزيعها على الأحزاب بحسب حصتها الإجمالية من الأصوات إضافة إلى المنتخبين محليًا. كان الغرض من القانون

هو مساعدة الأحزاب الصغيرة، لكن كثيرين رأوا فيه محاولة حكومية لحرمان حزب العدالة من الانتصار الذي تُبشر به شعبيته على ما يبدو، وهو الأمر الذي زاد من دعمه. وفي الانتخابات التي أجريت في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1965، فاز حزب العدالة بالفعل، حيث حصل 52.9 في المئة من الأصوات الشعبية تُؤَمِّنها أغلبية ضئيلة من مقاعد البرلمان، بنسبة 53 في المئة؛ في حين حصل حزب الشعب الجمهوري على 28.7 في المئة من الأصوات، و29.7 في المئة من المقاعد؛ وحصل حزب الأمة الجديد الخاص ببولوك باشي على 6.3 و6.8 في المئة على التوالي. وقد منحت انتخابات مجلس الشيوخ التي أجريت في العام نفسه، حزب العدالة 59.4 في المئة من الأصوات و35 من أصل 52 مقعدًا، بينما فاز حزب الشعب الجمهوري بثلاثة عشر مقعدًا فقط و29 في المئة من الأصوات (يُنظر الجدول (6-1))(174).

تمكنت حكومة دميريل، بالأغلبية البرلمانية الشاملة بين عامي 1965 و1970، من المضي قدمًا في تنفيذ برامجها بطريقة لم يكن في مقدور إينونو - الذي أصبح إذاك في المعارضة - القيام بها من خلال نظام الائتلافات. وقد تحددت سياستها من خلال رغبتها في تعزيز التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ليس كردة فعل على الدستور وإصرار الجيش فحسب، بل أيضًا على المطالبات المتزايدة الحدة للمجموعات اليسارية الأكثر راديكالية، المكوَّنة أساسًا من النقابيين والطلاب المناضلين، الذين بدأوا في إظهار معارضتهم من خلال تظاهرات الشوارع وحتى من خلال الأنشطة الأكثر عنفًا. وقد استخدمت حكومة دميريل كلًا من السيطرة الخاصة والحكومية لتحفيز النمو والازدهار عبر الخطط التي قدمتها هيئة تخطيط الدولة. وأصبحت المنظمات اليسارية، التي أصبحت تضم الآن معظم طلاب الجامعات وأساتذتها والعديد من المهنيين، أكثر إصرارًا في انتقاد الحكومة لأنها لم تتحرك بشكل أسرع، على الرغم من حقيقة أن معظم الناس كانوا راضين عن السياسات التي زادت من ازدهارهم من دون الإفراط المحموم مثل سنوات مندريس. وكانت العلاقات بين الحكومة والجيش أفضل مما كان متوقعًا، ويرجع ذلك أساسًا إلى قرار دميريل إقناع حزبه بانتخاب جنرال آخر، هو جودت صوناي، رئيسًا بعد وفاة كورسل في عام 1966. كما واصل دميريل جهود تحديث الجيش، وتحسين ظروف ضباطه

(174) Landau, pp. 247-264.

ورجاله، وتجنب التدخل المباشر في شؤونه، بينما منع صوناي بدوره الضباط من الانخراط كثيرًا في العمل السياسي. كانت المشكلة الرئيسية التي استمرت في إحداث خلاف بين الحكومة والجيش تتعلق بمسألة العفو عن السياسيين الديمقراطيين، بما في ذلك جلال بايار، الذي أطلق إينونو سراحه من السجن لكنه كان لا يزال محرومًا من الحقوق السياسية بسبب قناعاته السابقة. وقد تم تمرير قانون بهذه الشأن في المجلس، لكنه أُسقط في مجلس الشيوخ عام 1969 قبل الانتخابات الجديدة. مع ذلك، صدر العفو بعد الانتخابات من دون ردة فعل تُذكر من الجيش. وقد تقاعد بايار لكتابة مذكراته، في حين وجد الديمقراطيون الآخرون أن حزب العدالة والمجموعات الأصغر قد طوروا بحلول ذلك الوقت هياكل قيادية جديدة لا يمكنهم التأثير عليها بمجرد وجودهم.

مع ذلك، أصبحت علاقات الحكومة بحزب الشعب الجمهوري تتسم بمزيد من المرارة. وجاء الصِّدام في البداية بسبب انتقادات حزب الشعب الجمهوري لميل الحكومة إلى تفضيل مؤيديها المتدينين من خلال اتباع السياسة الديمقراطية في بناء المساجد، والسماح بدروس دينية في المدارس، وحتى تشجيع استخدام مكبرات الصوت في المدن لتوصيل صوت الأذان. لكن بحلول هذا الوقت، كانت العلمانية سياسة مقبولة للجمهورية حتى أن الناس فقدوا الاهتمام بالموضوع، ومن ثم لم يكن بالإمكان استغلال هذه المسألة. من ناحية أخرى، جاء حزب الشعب الجمهوري تحت قيادة أمين عام جديد مفعم بالحيوية، هو بولنت أجاويد، الذي طور برنامجًا يساريًا أكثر بكثير من ذي قبل، مُحَوِّلًا الحزب إلى مجموعة اشتراكية ديمقراطية لاستيعاب العديد من المثقفين وغيرهم ممن ذهبوا إلى الأحزاب الأكثر تطرفًا. مع ذلك، استمرت الحكومة في القيام بذلك لبعض الوقت بسبب نجاح برامجها الاقتصادية. كانت هناك المشكلات القديمة المتمثلة في عجز الإنفاق والعجز في الميزان التجاري مرة أخرى، لكن على الرغم من ذلك، فقد ارتفع معدل النمو البالغ 5 في المئة الذي تحقق في ظل الديمقراطيين، إلى 6.6 في المئة خلال الخطة الخمسية الجديدة (1962-1967)، على الرغم من تزايد عدد السكان بمعدل من 2.5 إلى 3 في المئة سنويًا. وكان الإنتاج الصناعي يرتفع بنسبة 9 في المئة سنويًا. وقد ساهمت المشاريع الخاصة إلى حد بعيد، وعلى الرغم من أن القطاع الزراعي للاقتصاد لم يحقق بعض أهدافه، إلا أن نموه وازدهاره العام كانا لا يزالان من الأهمية بمكان.

بين عام 1962، وهو العام الأول الذي كان لسياسات الحكومة الجديدة فيه تأثير حقيقي، وعام 1970 عندما زاد عدد السكان من 28.9 إلى 35.2 مليون نسمة، زاد دخل الفرد المحدد بالقيمة الثابتة بنسبة 35.3 في المئة (من 2,546 إلى 3,445 ليرة تركية)، بينما بالأسعار الجارية التي يفهمها الناس كانت الزيادة 109 في المئة (من 1,905 إلى 3,982 ليرة تركية). وقد ارتفع إجمالي الإنتاج الزراعي، مُحددًا بالليرة التركية بالقيمة الثابتة، من 25.143 مليار إلى 32.65 مليارًا، أو 29.82 في المئة؛ والإنتاج الصناعي من 13.01 مليار إلى 28.25 مليار، أو 117 في المئة؛ والبناء من 4.58 مليار إلى 8.3 مليار، أو 81 في المئة؛ والتجارة من 6.275 مليار إلى 12.048 مليار، أو 92 في المئة؛ والخدمات الحكومية من 7.35 مليار إلى 12.257 مليار، أو 66.7 في المئة؛ والدخل من العمالة التركية والمبيعات في الخارج، ارتفع من عجز قدره 275 مليون إلى فائض يقدر بـ 1.47 مليار، أو 634 في المئة؛ وإجمالي الناتج القومي من 73.65 مليار الى 121.376 مليار أو 64.8 في المئة[175]. وخلال العقد نفسه زاد عدد المدارس من 25,922 إلى 41,667 أو 60.7 في المئة، وعدد الطلاب من 2.984 إلى 6.492 مليون أو 117 في المئة[176]! كان عمال الصناعة سعداء بسبب زيادة دخولهم وقوتهم الشرائية وأيضًا بسبب تطور النقابات العمالية والسماح بالإضراب (1963)، والذي استُخدم بحرية في السنوات اللاحقة. وصار المزارعون يحصلون على دخل أكثر من أي وقت مضى، لا سيما مع عبئهم الضريبي المحدود والإعانات الحكومية المستمرة. وحتى العناصر غير السياسية في الجامعات كانت سعيدة بالاستقلالية والتحرر اللذين وفرتهما إصلاحات مجلس الوحدة القومي، وأيضًا بالتوسع الكبير في البيروقراطية لتلبية الواجبات المتزايدة للحكومة، والتي وفرت وظائف جيدة للخريجين.

كانت المشكلة الوحيدة، كما هو الحال في العديد من جوانب النظام الديمقراطي، هي مشكلة مالية. لقد صار يوجد إذاك الكثير من رأس المال الاستثماري، ليس من الولايات المتحدة فحسب، بل أيضًا من مؤسسات مالية فرضتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية والبنك الدولي وحتى الاتحاد السوفياتي. كما أتاحت هجرة

(175) T. C. Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistik Yıllığı* (1971), p. 41.

(176) Ibid., p. 113.

ما يقرب من مليون عامل تركي لسد احتياجات الصناعات المزدهرة في ألمانيا الغربية ودول أخرى في أوروبا الغربية لتركيا مصدرًا إضافيًا مهمًا للدخل الأجنبي إضافة إلى فرصة لتدريب عمالها على أساليب أكثر حداثة وقواعد العمل. لكن مع الطلب الداخلي المتزايد بشكل هائل والاستثمار السريع، كانت النتيجة تضخمًا جديدًا، حيث ارتفع المؤشر العام لأسعار المستهلك في اسطنبول من 100 عام 1958 إلى 148 عام 1970، وفي أنقرة من 100 إلى 155[177]. ونظرًا إلى أن الأغلبية العظمى من السكان تمتعت بالازدهار الجديد، كان للتضخم تأثير ضئيل على الموقف السياسي للحكومة، باستثناء توفير دعم جديد للمعارضة الأيديولوجية لليسار واليمين المتطرفين، والموقف ذي التوجه السياسي لحزب الشعب الجمهوري. لقد تعاون الأخير أحيانًا مع المتطرفين من أجل المعارضة، في محاولة لعرقلة برامج الحكومة لمجرد حيازتها السلطة. لكن العناصر الأكثر محافظة في الحزب انتقدت القادة على ذلك، في حين استمر اليساريون في معارضة الحزب باعتباره وسيلة غير مناسبة لتأمين أهدافهم. من ناحية أخرى، كان ردة فعل حزب العدالة على تكتيكات حزب الشعب الجمهوري عبر إدانة الأفكار الاجتماعية المصاغة بشكل أيديولوجي، لكن في هذه العملية عزل العديد من مثقفيه وخبرائه الفنيين وأصبح يعتمد أكثر فأكثر على مؤيديه البروليتاريين في الريف والحضر. وكانت النتيجة النهائية هي استعادة حزب الشعب الجمهوري كحزب للنخبة الفكرية والفنية، وترك حزب العدالة في توازن غير مستقر بين العناصر الحداثية بقيادة دميريل والجماعات الدينية والريفية الأكثر محافظة التي تسعى لإطاحته. إضافة إلى ذلك، كان هناك انتشار للأحزاب الصغيرة الجديدة، اليمينية خصوصًا، بما في ذلك حزب الأمان (Güven Partisi). وفي الانتخابات الوطنية في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1969، خسر كلا الحزبين الرئيسيين أصواتًا؛ حيث انخفض عدد أصوات حزب العدالة من 52.9 في المئة إلى 46.5 في المئة من إجمالي الأصوات، على الرغم من زيادة مقاعده في المجلس إلى 56.8 في المئة، واحتفظ حزب الشعب الجمهوري بنسبة 27 في المئة من الأصوات وحصل على 3.7 في المئة من المقاعد. وتلاشت الأحزاب الصغيرة القديمة إلى حد بعيد، في حين حصل حزب الأمان على 6.6 في المئة من الأصوات وعدد صغير

(177) Ibid., p. 438.

من المقاعد (يُنظر الجدول (6-1)). ومن ثم، فإن تركيا كانت بصدد إنشاء نظام الحزبين، مع تنحية الأحزاب الصغرى جانبًا إلى حد بعيد[178].

لقد أدى الاستقطاب في السياسة التركية الذي تجلى في انتخابات عام 1969 إلى قيام بولنت أجاويد بإعادة تنظيم كبير لحزب الشعب الجمهوري خلال عام 1970، ما أدى إلى طرد معظم العناصر القديمة، بمن في ذلك عصمت إينونو (الذي أصبح في ما بعد عضوًا في مجلس الشيوخ مدى الحياة، حيث عمل كرجل دولة كبير فوق السياسة حتى وفاته في عام 1974، بعد نصف قرن من خدمة أمته)، وإعادة تشكيل الحزب في صورة أكثر ليبرالية وتقدمية. وقد واصل حزب العدالة بقيادة دميريل مباشرة التنمية الاقتصادية للبلاد، لكن بما أن عناصره المحافظة قد اكتسبت قوة متزايدة بعض الشيء، فقد كان مترددًا في المضي قدمًا في أي إصلاحات اجتماعية أو اقتصادية أخرى. وفي غضون ذلك، نزل المتطرفون اليساريون أكثر فأكثر إلى الشوارع، مطالبين بتغييرات جوهرية في بنية المجتمع التركي، وكذلك استغلوا الوجود العسكري الأميركي والارتباط التركي بحلف شمال الأطلسي كمحور لهجماتهم، ما دفع الحكومة وكلا الحزبين الرئيسيين نحو نوع من الاستقلال المتزايد في السياسة الخارجية. ومع استخدام الراديكاليين آنذاك التكتيكات التي طورتها الأقلية الإرهابية قبل ذلك بوقت طويل، استغل حزب الشعب الجمهوري عدم قدرة الحكومة على قمعه باعتبارها قضية أخرى للانتقاد. وكردة فعل على اليسار الناشئ، شَكَّلت الأحزاب المحافظة الرئيسية، أحزاب الأمان والأمة وتركيا الجديدة، ائتلافًا (17 تشرين الأول/ أكتوبر 1970)، لم يؤدِ إلا إلى رؤية عناصرها الأكثر تدينًا تشكيل حزب السلامة الوطني المحافظ (Milli Selâmet Partisi)، بينما تَرك بعض الديمقراطيين القدامى الأحزاب القائمة لتشكيل الحزب الديمقراطي الجديد[179]. أدى عدم قدرة الحكومة على السيطرة على عنف اليسار المتطرف إلى تأكُّل دعمها على الرغم من استمرار التنمية والازدهار. وزاد التضخم من الصخب، فترك الأعضاء مجموعتها في المجلس الوطني بالتدريج، بحيث فقدت بحلول كانون الثاني/ يناير

(178) Ibid., p. 142; M. Hyland, "Crisis at the Polls: Turkey's 1969 Elections," *Middle East Journal*, 24 (1970), pp. 1-16; Landau, pp. 276-286.

(179) J. M. Landau, "The National Salvation Party in Turkey," *Asian and African Studies*, 3 (1976), pp. 1-57.

1971 أغلبيتها المطلقة. ومع استمرار رفض حزب الشعب الجمهوري التعاون في أي نوع من أنواع الائتلافات، فَقَدَ أيضًا قدرته على الحُكم بفعالية في ما يتعلق بالقرارات والسياسات الرئيسية. ونتيجة ذلك، أجبر الجيش في النهاية حكومة دميريل على الاستقالة (12 آذار/ مارس 1971)، تاركًا الحُكم في الدولة لسلسلة من الائتلافات غير الحزبية، بقيادة نهاد إريم (26 آذار/ مارس - 21 أيار/ مايو، 1971)، وفريد ملن (22 أيار/ مايو 1972 - 10 نيسان/ أبريل 1973) ونعيم تالو (15 نيسان/ أبريل - تشرين الأول/ أكتوبر 1973)، حتى إجراء الانتخابات التالية.

تعاون الحزبان الرئيسيان في البداية مع النظام الجديد بضغط من الجيش، لكن بينما واصل أجاويد جهوده لإعادة تشكيل حزب الشعب الجمهوري كقوة تقدمية من يسار الوسط، دفعه أخيرًا إلى سحب أعضائه على خلفية أن الحكومة كانت في الواقع ائتلافًا يمينيًا (4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972). ومع استمرار انقسام حزب العدالة بين المحافظين والليبراليين التابعين له، والحكومات غير الحزبية التي يبدو أنها غير قادرة على التعامل مع الإرهابيين أو تطوير برامج إصلاح رئيسية جديدة، عاد الجمهور بالتدرج إلى حزب الشعب الجمهوري وكذلك إلى الأحزاب الأكثر راديكالية، ما جعل من الصعب أكثر من أي وقت على أي حزب منفرد الحصول على أغلبية، ناهيك عن تشكيل حكومة متناغمة واتباع سياسة معقولة. وفي الانتخابات الوطنية التي أجريت في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1973، حصل حزب الشعب الجمهوري على 33.3 في المئة فقط من الأصوات، وحزب العدالة على 29.8 في المئة، والحزب الديمقراطي 11.9 في المئة، وحزب السلامة الوطني 11.8 في المئة، وحزب الأمان 5.3 في المئة. وانتهى حزب الشعب الجمهوري إلى الحصول على 185 مقعدًا في المجلس وحزب العدالة 149، ما أجبر كلاهما على السعي للحصول على دعم ائتلافي لأحزاب الأقلية لتشكيل حكومة (يُنظر الجدول (6-1)). وعلى الرغم من حصول حزب الشعب الجمهوري على أكبر عدد من الأصوات، نظرًا إلى أن جميع الأحزاب الأصغر كانت أكثر راديكالية، فقد تجنب التحالف في البداية. ويبدو أن التحالف الأكثر ترجيحًا كان تحالف بين حزبي العدالة والأمة، اللذان كانت سياساتهما متشابهة، لكنهما لم يتمكنا من الالتقاء لبعض الوقت بسبب السياسات الشخصية والمنافسات التي أفسدت الحياة السياسية التركية الأخيرة. لذلك، تحت الضغط العسكري، تُرك لحزب الشعب الجمهوري أن ينضم

إلى حزب السلامة الوطني، وهو ائتلاف غير مستقر لم يستمر سوى ستة أشهر فقط (شباط/ فبراير - أيلول/ سبتمبر 1974)، وانفصل بسبب الآراء المتباينة على نطاق واسع لأعضائه على الصعيدين المحلي والأجنبي. وبعد مدة طويلة من الحُكم غير الحزبي، تمكن دميريل من تشكيل ائتلاف جديد مع أحزاب الأقلية المحافظة (31 آذار/ مارس 1975). ونظرًا إلى أن الحكومة الجديدة لم تشغل سوى الأغلبية في المجلس واستمر حزب الشعب الجمهوري في حشد الدعم الشعبي، بدا من الممكن استعادة الأخير السلطة في الانتخابات التالية ما لم يتحرك حزب العدالة نفسه إلى اليسار لمواكبة المزاج الشعبي المتغير.

ثامن عشر: السياسة الخارجية (1950-1975)

ربما كان من ألمع جوانب تركيا الجديدة هو الاتفاق العام لجميع الأطراف الرئيسية على الخطوط العامة للسياسة الخارجية. لقد أدت المحاولات السوفياتية للاستيلاء على أجزاء كبيرة من البلاد في عام 1946، إلى قيام الدولة بتحالف قوي مع الغرب بعد الحرب لم يتغير بشكل جوهري. واتخذ حزب الشعب الجمهوري خطوات للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) بعد وقت قصير من تقديم خطة مارشال، وعلى الرغم من إحباط جهوده لبعض الوقت بسبب سياسات حلف شمال الأطلسي، عندما أتيحت الفرصة لإظهار الدعم التركي لجهود الأمم المتحدة في كوريا، وافق الديمقراطيون على الدعوة للمساعدة طواعية إلى حد أن انضمام تركيا اللاحق إلى حلف شمال الأطلسي (18 شباط/ فبراير 1952) قد تم تأكيده. وقد استُكمل ذلك بتحركات لتقوية روابط الدولة مع كل من أوروبا والبلقان. وسرعان ما انضمت إلى منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (السوق المشتركة)، بوضع انتسابي يأخذ في الاعتبار اقتصادها غير المتطور نسبيًا، لكن على أمل الحصول على العضوية الكاملة بحلول عام 1995. كما أعيد إحياء تحالفات الثلاثينيات الإقليمية باتفاقيات الدفاع مع اليونان ويوغسلافيا واتفاقية دفاع مشترك مع باكستان (1954). وسرعان ما تطورت هذه الأخيرة إلى حلف بغداد، الذي سمي في ما بعد بحلف المعاهدة المركزية، والذي تضمن أيضًا بريطانيا العظمى وإيران، والعراق لمدة من الوقت. ولم تُدرَج الولايات المتحدة رسميًا في الأخير لكنها قدمت دعمًا وتشجيعًا قويين، واستُكملت باتفاقية دفاع ثنائية مع تركيا وُقِّعت في آذار/ مارس 1959. حاولت

الدول العربية إقامة علاقات أوثق مع تركيا على أساس الوحدة الدينية، لكن جميع الحكومات التركية بعد الحرب، بغض النظر عن سياستها تجاه الدين داخل البلاد، استمرت في بناء استجابتها على الاعتبارات القومية والعلمانية الشاملة. لذلك ظلت تركيا صديقة للعرب إلا سورية في بعض الأحيان بسبب مطالبتها بهاتاي. واستمرت العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية الجيدة بين تركيا وإسرائيل، ولم تعلَّق إلا مدة وجيزة خلال الحرب العربية-الإسرائيلية عام 1967. ومنذ عام 1964، انضم أيضًا الأعضاء المسلمون في حلف المعاهدة المركزية، تركيا وإيران وباكستان، إلى منظمة التعاون الإقليمي من أجل التنمية (RCD)، التي نفذت عددًا من المشاريع الاقتصادية والثقافية المشتركة على أمل التعاون السياسي أيضًا. وبينما اتهم العراقيون تركيا في بعض الأحيان بتشجيع الأكراد، لم تكن تركيا حريصة على الإطلاق على إثارة حركة مماثلة داخل حدودها، وبالتالي امتنعت عن أي عمل علني، في حين قدمت إيران للأكراد معظم الدعم. وعلى الرغم من أن المنفيين الأرمن واليونانيين وأنصارهم حاولوا غرس المشاعر المعادية للمسلمين والتطلعات الوطنية في الحياة السياسية للبلدان التي استقروا فيها - لا سيما في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا - فقد ردت تركيا بشكل فعال على مزاعمهم بالإشارة إلى أن المذابح التي حدثت في الماضي كانت نتيجة لإرهاب الأقليات وليس لسياسة الحكومة، وفي أي حال، لا يمكن تحميل الجمهورية مسؤولية أفعال السلاطين أكثر مما يمكن أن يتحمله مفوضو الاتحاد السوفياتي عن السياسات القمعية للقياصرة. كما أدى موقع تركيا الاستراتيجي الرئيسي في حلف شمال الأطلسي إلى دفع شركائها إلى وضع المصالح الوطنية الواقعية فوق مناشدات الأقليات.

كانت المسألة الأصعب في السياسة الخارجية التي أزعجت تركيا بعد عام 1950 هي قضية قبرص، ولم يكن سببها أي رغبة تركية في ضم الجزيرة، بل بسبب ميل الأغلبية اليونانية الحاكمة في الجزيرة إلى إقصاء الأقلية التركية من المشاركة الكبيرة في الحياة السياسية والاقتصادية، ومحاولة أقلية يونانية متشددة الاتحاد مع اليونان. بدأ التحريض على ذلك بينما كان البريطانيون يسيطرون على الجزيرة. وتسببت الهجمات اليونانية على الأقلية التركية بشكل دوري في توتر العلاقات بين اليونان وتركيا بدءًا من عام 1955. وفي شباط/ فبراير 1959 حُلّت المشكلة مؤقتًا باتفاق بين تركيا واليونان وبريطانيا، أُبرم في زوريخ ولندن، أصبحت قبرص بموجبه

جمهورية مستقلة (16 آب/ أغسطس 1960)، مع حماية الأقلية التركية بضمان الموقعين الثلاثة، الذين سُمح لهم بوضع حاميات صغيرة في الجزيرة لهذا الغرض. وكان موقف تركيا تجاه قبرص بعد عام 1959 هو التزام التنفيذ الكامل لتلك التسوية. لكن معظم المناصب الحكومية الرئيسية في الجزيرة كانت تحت سيطرة اليونانيين، الذين تمكنوا كذلك من الهيمنة على التجارة والاقتصاد ولم يتركوا سوى أسوأ الأراضي والمناصب للأتراك. إضافة إلى ذلك، أدى تجدد المطالبة بالاتحاد مع اليونان إلى اندلاع حرب أهلية خلال عام 1964. وأثير الرأي العام بالروايات وصور المذابح الواردة في الصحافة؛ فما كان من الرأي العام التركي إلا أن أيّد بقوة فكرة التدخل العسكري لحماية الأتراك في الجزيرة، لا سيما في ظل الاضطهاد اليوناني الطويل الأمد للأقلية التركية في تراقيا الغربية. وفي آب/ أغسطس هاجمت الطائرات التركية التحصينات الساحلية. لكن حلفاء تركيا في حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة، مارسوا ضغوطًا شديدة لمنع صدام بينها وبين نظيرتها اليونان، ما دفع الحكومة إلى إلغاء غزوها في اللحظة الأخيرة وترك التسوية للأمم المتحدة. مع ذلك، طُرد الرعايا اليونانيون الذين يعيشون في تركيا بسبب دعمهم للقوى المطالبة بالاتحاد مع اليونان، الإنوسيس (enosis)، وكان الزخم من نصيب التحريض المناهض لأميركا الذي قاده الراديكاليون الأتراك، الذين استغلوا الاعتقاد السائد بأن الولايات المتحدة كان ينبغي أن تدعم تركيا في ظل شروط اتفاقياتهما الثنائية.

تدهورت العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة في ما بعد؛ حيث أدى تحريض الراديكاليين إلى إجبار الحكومة على التضييق على القواعد الأميركية، ومنع الأسطول الأميركي في البحر المتوسط من الاحتفاظ بقاعدته الرئيسية في إزمير وزيارة اسطنبول، والتوقف بالتدرج عن العمليات العسكرية الأميركية الأخرى في البلاد. وقد عاد السلام أخيرًا إلى قبرص في عام 1965، لكن لم يكن هناك اتفاق نهائي، وظلت الأقلية التركية مضطهدة كما كانت من قبل. تمكنت الحكومة القبرصية اليونانية، بقيادة الرئيس الأسقف مكاريوس، من قمع العناصر الأكثر راديكالية من الإنوسيس بقيادة الجنرال غريفاس، لكن ميلها للانضمام إلى دول العالم الثالث في الشؤون الدولية واستغلال موقعها لتعزيز مركز ومكانة الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية في الجزيرة أزعج الأتراك بشكل خطير، وهم الذين كانوا مستائين في أي حال من حُكم شخصية دينية ومن ثم ازداد استياؤهم. وخلال صيف 1967، أدت هجمات

جديدة على الأقلية التركية إلى محاولة دميريل التوصل إلى اتفاق لحماية مصالحهم، لكن الضغط الأميركي منع مرة أخرى ذلك التدخل التركي الذي كان من الممكن أن يصل إلى حل، ما أدى إلى حالة من الجمود سمحت للأوضاع بالتدهور أكثر. دفعت الولايات المتحدة اليونان إلى سحب قواتها النظامية، لكنهم استُبدلوا بالضباط اليونانيين الذين أُرسلوا كـ "متطوعين" لقيادة الحرس الوطني في قبرص. إضافة إلى ذلك، مع سيطرة الدكتاتورية العسكرية اليونانية في أثينا، عاد الجنرال غريفاس إلى قبرص لتنظيم الدعم لتحرك جديد نحو الوحدة. أدى الجمود المستمر إلى زيادة الضغط الداخلي على الحكومة التركية لتقليل ارتباطها بالولايات المتحدة وتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، ما أدى إلى اتفاقيات اقتصادية وثقافية مع الأخير في عام 1970. مع ذلك، استمرت تركيا تعترف باحتمال شن هجوم عسكري سوفياتي. وإلى جانب علاقاتها القوية بحلف شمال الأطلسي، حافظت على استعداد قواتها العسكرية الكبيرة واستمرت في قبول المساعدة والمشورة العسكرية الأميركية.

جاء فصل جديد في النزاع القبرصي في صيف 1974، عندما قام الحرس الوطني بقيادة ضباط الجيش اليوناني بانقلاب، ما أجبر مكاريوس على الفرار وإقامة نظام يقوده القومي اليوناني الراديكالي نيكوس سامبسون (Nikos Sampson)، الذي أعلن نيته ضم الجزيرة إلى دولة اليونان. حاولت الأمم المتحدة والولايات المتحدة حل الوضع سلميًا مرة أخرى، لكن نيتهما الواضحة بقبول الانقلاب، وربما أيضًا الانضمام إلى اليونان، كأمر واقع، إضافة إلى المجازر اليونانية الواسعة النطاق بحق الأقلية التركية، دفعت تركيا أخيرًا إلى التدخل بإرسال قوة تغلبت على الحرس الوطني وسيطرت على الجزء الشمالي من الجزيرة. أدت جهود اليونان الصارخة للتدخل في قبرص، والأهم من ذلك فشلها، إلى قيام المجلس العسكري الذي يسيطر على اليونان بتنصيب حكومة مدنية بقيادة قسطنطين كرمانليس (Constantine Karamanlis). كان من المأمول أن تُرضي استعادة الحكم المدني والمظهر الديمقراطي منتقديها اليونانيين، فضلًا عن تمكين الحكومة كذلك من استخدام التحامل الديني الغربي القديم على تركيا، حتى يجبر الضغط الأجنبي الجيش التركي على الخروج من الجزيرة واستعادة الوضع السابق. مع ذلك، استغلت تركيا وجودها لفرض تقسيم سكان الجزيرة، واستولت على الشمال لإقامة دولة قبرصية تركية اتحادية جديدة وأعلنت عن استعدادها للانسحاب بمجرد الاعتراف بالترتيب الجديد، وربما بالتزامن مع جمهورية قبرصية

اتحادية. وظل موقف تركيا مؤيدًا لاستمرار الاستقلال القبرصي بموجب ضمان دولي، لكن مع الحكم الذاتي الكامل للمناطق التركية حتى لا تتعرض الأقلية بعد الآن لذلك النوع من الخضوع السياسي والاقتصادي الذي كان موجودًا في السابق في ظل نظام مكاريوس، وتأمين الأرواح والممتلكات.

كانت المسألة الرئيسية الأخرى التي ظهرت في منتصف السبعينيات وعكّرت علاقات تركيا بأصدقائها الغربيين، تتعلق بمحصولها الكبير من خشخاش الأفيون، والذي أصبح - بمعالجته غير القانونية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة - جزءًا من المخدرات غير المشروعة المتداولة في جميع أنحاء العالم. وفي عام 1971 وافقت تركيا على التخلص التدريجي من المحصول بالكامل لتقليل العرض الدولي، لكن هذه السياسة كانت موضع انتقادات داخلية شديدة وصلت إلى ذروتها في انتخابات عام 1973. وقد منحت الحكومة الأميركية أموالًا لتركيا لتعويض الفلاحين المتضررين، لكن لم يصل إليهم بالفعل سوى القليل جدًا. إضافة إلى ذلك، ساهم الاستياء التركي من الفشل الأميركي في المساعدة في قبرص، في ردة فعل على الإملاء الأجنبي في ما بدا أنه شأن داخلي بحت. ولم يستطع كثير من الأتراك فهم سبب إجبارهم على تحمل وطأة حل مشكلة المخدرات الأميركية، بينما لم تفعل الولايات المتحدة شيئًا لوضع حد لمحصول التبغ الذي يهدد الصحة في بلدها، وسمحت لشركات الأدوية الأميركية بتصنيع وتصدير مخدرات أكثر بكثير مما يمكن استخدامه في الأنشطة الطبية المشروعة. في أي حال، وبالنظر إلى عدم وجود مشكلة مخدرات في تركيا، فضّل أغلبية السكان إعادة زراعة الخشخاش، وبالتالي انضمت جميع الأطراف في انتخابات عام 1973 إلى إدانة الاتفاقية القديمة. وكان أحد الإجراءات الأولى التي اتخذتها حكومة أجاويد الائتلافية هو توزيع البذور وتمهيد الطريق لاستئناف إنتاج الخشخاش، وإن كان ذلك في ظل ضوابط حكومية صارمة لمنع الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وأشار التحقيق اللاحق الذي أجرته الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والأمانة العامة للأمم المتحدة في 13 تموز/ يوليو 1976، إلى أن هذه الضوابط كانت فعالة تمامًا وأنه "لم يكن هناك أي انحراف أو تسريب إلى السوق غير المشروعة"[180].

(180) U.N. Press Section, Office of Public Information, Press Release SOC/NAR/199, July 21, 1976; *Washington Post*, 5/7/1976.

لم تكن مسألتا قبرص والخشخاش في حد ذاتهما خطيرتين أو جوهريتين بما يكفي لتوترا علاقات تركيا بالغرب. لكنهما تصاعدتا بشكل خاص بسبب النشاط السياسي الأجنبي ونشاط الأقليات، لا سيما في الولايات المتحدة، حيث في ظل غياب عدد كبير من الناخبين الأتراك الأميركيين، استسلم الكونغرس بسهولة للضغط السياسي الذي لم يمارسه ناخبوه الأميركيون اليونانيون فحسب، بل أيضًا الأقلية الأرمنية الأميركية الأصغر التي سعت إلى كسب الدعم الأميركي لتحقيق تطلعاتها القومية. نتيجة لهذا النوع من الضغط، عُلِّقت جميع المساعدات العسكرية الأميركية لتركيا في أوائل عام 1975. وقد قامت الولايات المتحدة بذلك ظاهريًا لإجبار تركيا على الجلاء عن قبرص واستعادة الحكم اليوناني هناك، لكن غياب ضغط أميركي مماثل لإجبار اليونان على تقديم تنازلات في موقفها (إذ استمرت المساعدة العسكرية الأميركية لليونان) شجع اليونان على تقديم مطالب جديدة، كشفت - على وجه الخصوص - عن حلم طال أمده، وهو السيطرة على بحر إيجة من خلال الادعاء بأن الجرف القاري للجزر التي سيطرت عليها على طول الشواطئ الغربية والجنوبية لتركيا بموجب معاهدة لوزان قد وضع هذا البحر بالكامل ضمن الحدود الوطنية لليونان. وأرسلت سفنًا استكشافية بدا أنها توفر إمكانية اكتشاف حقول نفطية كبيرة في ما كان يُعتبر سابقًا مياه دولية أو تركية. تعنتت الحكومة التركية - بشكل لا يقبل النقاش - في قرارها الخاص بالحفاظ على مركزها في قبرص، وكذلك في إصرارها على الحيازة الكاملة لمياهها الإقليمية على سواحل بحر إيجة. وبينما لم تتوقف عن الوفاء بالتزاماتها تجاه حلف شمال الأطلسي، فإنها قررت تعليق السيطرة الأميركية على قواعدها الجوية الكبيرة ومراكز المراقبة في البلاد، ودخلت في علاقات اقتصادية وسياسية أوثق مع الاتحاد السوفياتي، وبدأت في استكشاف إمكانية الانضمام إلى نوع من تجمع الدول الإسلامية في العالم. أثار هذا شبح حدوث تغيير كبير في السياسة الخارجية لتركيا، ربما يتضمن الانسحاب من حلف شمال الأطلسي والاصطفاف مع كتلة دول العالم الثالث التي تلتزم الحياد حيال الشؤون الدولية.

أما في داخل تركيا فبدا أن الأزمة نفسها تعمل على تعزيز التطرف السياسي. على ما يبدو أن المحافظين والرجعيين صار يمثلهم الآن حزب السلامة الوطني، الذي

شدّد على الإسلام في العلاقات الداخلية والخارجية، في حين سعت الجماعات اليسارية الأكثر راديكالية إلى استغلال الوضع لإحداث تحول كبير نحو الاشتراكية داخليًا، وكذلك توثيق العلاقات مع الكتلة السوفياتية. وعلى الرغم من أن السياسات الخارجية هددت بفرض تغييرات كبيرة في سياسة تركيا الخارجية والداخلية، ومع بدء الربع الأخير من القرن العشرين واحتفال تركيا بالذكرى المئوية الأولى لدستورها الأول بسكانها المتجانسين والتزامها بالحداثة والديمقراطية، لا يزال بإمكانها أن تتطلع إلى الاستمرار في نهج التغيير الذي بدأ مع إنشاء الجمهورية قبل نصف قرن فقط.

الملاحق

قائمة بالصدور العظام ورؤساء الوزراء العثمانيين (1839-1922)

	الاسم	عدد الولايات	تاريخ الخدمة
1	خسرو محمد باشا	1	2 تموز/ يوليو 1839 - 8 حزيران/ يونيو 1840
2	محمد أمين رؤوف باشا	3	من 8 حزيران/ يونيو 1840 - 4 كانون الأول/ ديسمبر 1841
3	طوبال عزت محمد باشا	2	4 كانون الأول/ ديسمبر 1840 - 30 آب/ أغسطس 1842
4	محمد أمين رؤوف باشا	4	30 آب/ أغسطس 1842 - 28 أيلول/ سبتمبر 1846
5	مصطفى رشيد باشا	1	28 أيلول/ سبتمبر 1846-28 نيسان/ أبريل 1848
6	إبراهيم صارم باشا	1	29 نيسان/ أبريل 1848 - 12 آب/ أغسطس 1848
7	مصطفى رشيد باشا	2	12 آب/ أغسطس 1848 - 26 كانون الثاني/ يناير 1852
8	محمد أمين رؤوف باشا	5	26 كانون الثاني/ يناير 1852 - 5 آذار/ مارس 1852
9	مصطفى رشيد باشا	3	5 آذار/ مارس 1852 - 5 آب/ أغسطس 1852
10	محمد أمين عالي باشا	1	6 آب/ أغسطس 1852 - 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1852
11	الداماد محمد علي باشا	1	3 تشرين الأول/ أكتوبر 1852 - 13 أيار/ مايو 1853

يتبع

تابع

12	مصطفى نائلي باشا	1	14 أيار/ مايو 1853 – 8 تموز/ يوليو 1853
13	مصطفى نائلي باشا	2	10 تموز/ يوليو 1853 – 29 أيار/ مايو 1854
14	محمد أمين باشا القبرصي	1	29 أيار/ مايو 1854 – 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1854
15	مصطفى رشيد باشا	4	23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1854 – 2 أيار/ مايو 1855
16	محمد أمين عالي باشا	2	2 أيار/ مايو 1855 – 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1856
17	مصطفى رشيد باشا	5	1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1856 – 6 آب/ أغسطس 1857
18	مصطفى نائلي باشا	3	6 آب/ أغسطس 1857 – 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1857
19	مصطفى رشيد باشا	6	22 تشرين الأول/ أكتوبر 1857 – 7 كانون الثاني/ يناير 1858
20	محمد أمين عالي باشا	3	11 كانون الثاني/ يناير 1858 – 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1859
21	محمد أمين باشا القبرصي	2	18 تشرين الأول/ أكتوبر 1859 – 23 كانون الأول/ ديسمبر 1859
22	محمد رشدي باشا	1	24 كانون الأول/ ديسمبر 1859 – 27 أيار/ مايو 1860
23	محمد أمين باشا القبرصي	3	28 أيار/ مايو 1860 – 6 آب/ أغسطس 1861
24	محمد أمين عالي باشا	4	6 آب/ أغسطس 1861 – 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1861
25	محمد فؤاد باشا	1	22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1861 – 2 كانون الثاني/ يناير 1863
26	يوسف كامل باشا	1	5 كانون الثاني/ يناير 1863 – 1 حزيران/ يونيو 1863
27	محمد فؤاد باشا	2	1 حزيران/ يونيو 1863 – 5 حزيران/ يونيو 1866

يتبع

تابع

28	محمد رشدي باشا	2	5 حزيران/ يونيو 1866 - 11 شباط/ فبراير 1867
29	محمد أمين عالي باشا	5	11 شباط/ فبراير 1867 - 7 أيلول/ سبتمبر 1871
30	محمود نديم باشا	1	8 أيلول/ سبتمبر 1871 - 31 تموز/ يوليو 1872
31	مدحت باشا	1	31 تموز/ يوليو 1872 - 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1872
32	محمد رشدي باشا	3	19 تشرين الأول/ أكتوبر 1872 - 15 شباط/ فبراير 1873
33	أحمد إسعاد باشا	1	15 شباط/ فبراير 1873 - 15 نيسان/ أبريل 1873
34	محمد رشدي باشا شروان زاده	1	15 نيسان/ أبريل 1873 - 13 شباط/ فبراير 1874
35	حسين عوني باشا	1	15 شباط/ فبراير 1874 - 25 نيسان/ أبريل 1875
36	أحمد إسعاد باشا	2	26 نيسان/ أبريل 1875 - 26 آب/ أغسطس 1875
37	محمود نديم باشا	2	26 آب/ أغسطس 1875 - 11 أيار/ مايو 1876
38	محمد رشدي باشا	4	12 أيار/ مايو 1876 - 19 كانون الأول/ ديسمبر 1876
39	مدحت باشا	2	19 كانون الأول/ ديسمبر 1876 - 5 شباط/ فبراير 1877
40	إبراهيم أدهم باشا	1	5 شباط/ فبراير 1877 - 11 كانون الثاني/ يناير 1878
41	أحمد حمدي باشا	1	11 كانون الثاني/ يناير 1878 - 4 شباط/ فبراير 1878
42	أحمد وفيق باشا	1	4 شباط/ فبراير 1878 - 18 نيسان/ أبريل 1878
43	محمد صادق باشا	1	18 نيسان/ أبريل 1878 - 28 أيار/ مايو 1878
44	محمد رشدي باشا	5	28 أيار/ مايو 1878 - 4 حزيران/ يونيو 1878
45	محمد إسعاد صفوت باشا	1	4 حزيران/ يونيو 1878 - 4 كانون الأول/ ديسمبر 1878
46	خير الدين باشا	1	4 كانون الأول/ ديسمبر 1878 - 29 تموز/ يوليو 1879

يتبع

تابع

47	أحمد عريفي باشا	1	29 تموز/ يوليو 1879 - 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1879
48	محمد سعيد باشا	1	18 تشرين الأول/ أكتوبر 1879 - 9 حزيران/ يونيو 1880
49	محمد قدري باشا	1	9 حزيران/ يونيو 1880 - 12 أيلول/ سبتمبر 1880
50	محمد سعيد باشا	2	12 أيلول/ سبتمبر 1880 - 2 أيار/ مايو 1882
51	عبد الرحمن نور الدين باشا	1	2 أيار/ مايو 1882 - 11 تموز/ يوليو 1882
52	محمد سعيد باشا	3	12 تموز/ يوليو 1882 - 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1882
53	أحمد وفيق باشا	2	30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1882 - 3 كانون الأول/ ديسمبر 1882
54	محمد سعيد باشا	4	3 كانون الأول/ ديسمبر 1882 - 25 أيلول/ سبتمبر 1885
55	محمد كامل باشا	1	25 أيلول/ سبتمبر 1885 - 4 أيلول/ سبتمبر 1891
56	أحمد جودت باشا	1	4 أيلول/ سبتمبر 1891 - 8 حزيران/ يونيو 1895
57	محمد سعيد باشا	5	8 حزيران/ يونيو 1895 - 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1895
58	محمد كامل باشا	2	2 تشرين الأول/ أكتوبر 1895 - 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1895
59	خليل رفعت باشا	1	7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1895 - 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1901
60	محمد سعيد باشا	6	18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1901 - 14 كانون الثاني/ يناير 1903
61	محمد فريد باشا	1	14 كانون الثاني/ يناير 1903 - 22 تموز/ يوليو 1908
62	محمد سعيد باشا	7	22 تموز/ يوليو 1908 - 4 آب/ أغسطس 1908

يتبع

تابع

63	محمد كامل باشا	3	5 آب/ أغسطس 1908 - 14 شباط/ فبراير 1909
64	حسين حلمي باشا	1	14 شباط/ فبراير 1909 - 13 نيسان/ أبريل 1909
65	أحمد توفيق باشا	1	14 نيسان/ أبريل 1909 - 5 أيار/ مايو 1909
66	حسين حلمي باشا	2	5 أيار/ مايو 1909 - 28 كانون الأول/ ديسمبر 1909
67	إبراهيم حقي باشا	1	12 كانون الثاني/ يناير 1910 - 29 أيلول/ سبتمبر 1911
68	محمد سعيد باشا	8	30 أيلول/ سبتمبر 1911 - 30 كانون الأول/ ديسمبر 1911
69	محمد سعيد باشا	9	31 كانون الأول/ ديسمبر 1911 - 16 تموز/ يوليو 1912
70	أحمد مختار باشا	1	22 تموز/ يوليو 1912 - 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1912
71	محمد كامل باشا	4	29 تشرين الأول/ أكتوبر 1912 - 23 كانون الثاني/ يناير 1913
72	محمود شوكت باشا	1	23 كانون الثاني/ يناير 1913 - 11 حزيران/ يونيو 1913
73	سيد حلمي باشا	1	12 حزيران/ يونيو 1913 - 3 شباط/ فبراير 1917
74	محمد طلعت باشا	1	4 شباط/ فبراير 1917 - 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1918
75	أحمد عزت باشا	1	14 تشرين الأول/ أكتوبر 1918 - 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918
76	أحمد توفيق باشا	2	11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 - 12 كانون الثاني/ يناير 1919
77	أحمد توفيق باشا	3	13 كانون الثاني/ يناير 1919 - 3 آذار/ مارس 1919
78	الداماد فريد باشا	1	4 آذار/ مارس 1919 - 16 أيار/ مايو 1919

يتبع

تابع

79	الداماد فريد باشا	2	19 أيار/ مايو 1919 – 20 تموز/ يوليو 1919
80	الداماد فريد باشا	3	21 تموز/ يوليو 1919 – 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1919
81	علي رضا باشا	1	2 تشرين الأول/ أكتوبر 1919 – 3 آذار/ مارس 1920
82	صالح خلوصي باشا	1	8 آذار/ مارس 1920 – 2 نيسان/ أبريل 1920
83	الداماد فريد باشا	4	5 نيسان/ أبريل 1920 – 30 تموز/ يوليو 1920
84	الداماد فريد باشا	5	31 تموز/ يوليو 1920 – 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1920
85	أحمد توفيق باشا	4	21 تشرين الأول/ أكتوبر 1920 – 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922

المصدر:

Ismail Hami Danişmend, *Osmanlı Devlet Erkânı* (Istanbul: 1971), pp. 75-108;

يُنظر أيضًا:

Maria Todorova, "Composition of the Ruling Elite of the Ottoman Empire in the Period of Reforms (1826-1878)," *Études balkaniques*, 12 (1976), pp. 103-113; Ezel Kural Shaw, "Midhat Pasha, Reformer or Revolutionary? His Administrative Career and Contribution to the Constitution of 1876," Unpublished Ph.D. Dissertation, Harvard University, 1975, p. 390.

قائمة برؤساء الجمهورية التركية

	الاسم	تاريخ الخدمة
1	مصطفى كمال أتاتورك	29 تشرين الأول/ أكتوبر 1923 – 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938
2	عصمت إينونو	11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938 – 14 أيار/ مايو 1950
3	جلال بايار	22 أيار/ مايو 1950 – 27 أيار/ مايو 1960
4	جمال كورسل	27 أيار/ مايو 1960 – 28 آذار/ مارس 1966
5	جودت صوناي	28 آذار/ مارس 1966 – 28 آذار/ مارس 1973
6	فخري كوروتُرك*	6 نيسان/ أبريل 1973 –

* استمر في منصبه حتى 6 نيسان/ أبريل 1980. (المترجم)

قائمة رؤساء وزراء المجلس الوطني الكبير والجمهورية التركية

	الاسم	تاريخ الخدمة
1	مصطفى كمال أتاتورك	3 أيار/ مايو 1920 – 24 كانون الثاني/ يناير 1921
2	فوزي چقمق	24 كانون الثاني/ يناير 1921 – 9 تموز/ يوليو 1922
3	رؤوف أورباي	12 تموز/ يوليو 1922 – 13 آب/ أغسطس 1923
4	فتحي أوقيار	14 آب/ أغسطس 1923 – 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1923
5	عصمت إينونو	30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1923 – 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1924
6	فتحي أوقيار	21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1924 – 2 آذار/ مارس 1925
7	عصمت إينونو	4 آذار/ مارس 1925 – 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1937
8	جلال بايار	25 تشرين الأول/ أكتوبر 1937 – 25 كانون الثاني/ يناير 1939
9	رفيق سايدام	25 كانون الثاني/ يناير 1939 – 8 تموز/ يوليو 1942
10	شكري سراج أوغلو	8 تموز/ يوليو 1942 – 5 آب/ أغسطس 1946
11	رجب بكر	5 آب/ أغسطس 1946 – 9 أيلول/ سبتمبر 1949
12	حسن سقا	9 أيلول/ سبتمبر 1949 – 14 كانون الثاني/ يناير 1949
13	شمس الدين كُنالطاي	15 كانون الثاني/ يناير 1949 – 22 أيار/ مايو 1950
14	عدنان مندريس	22 أيار/ مايو 1950 – 27 أيار/ مايو 1960
15	جمال كورسل	28 أيار/ مايو 1960 – 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1961
16	عصمت إينونو	20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1961 – 21 شباط/ فبراير 1965
17	سعاد خيري أوركوبلو	21 شباط/ فبراير 1965 – 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1965
18	سليمان دميريل	27 تشرين الأول/ أكتوبر 1965 – 19 آذار/ مارس 1971
19	نهاد إريم	19 آذار/ مارس 1971 – 17 نيسان/ أبريل 1972
	فريد ملن (رئيسًا للوزراء بالإنابة)	17 نيسان/ أبريل 1972 – 29 نيسان/ أبريل 1972
20	سعاد خيري أوركوبلو	29 نيسان/ أبريل 1972 – 13 أيار/ مايو 1972
21	فريد ملن	15 أيار/ مايو 1972 – 7 نيسان/ أبريل 1973

يتبع

تابع

22	نعيم تالو	12 نيسان/ أبريل 1973 – 25 كانون الثاني/ يناير 1974
23	بولنت أجاويد	25 كانون الثاني/ يناير 1974 – 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974
24	سعدي إيرماك	17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974 – 31 آذار/ مارس 1975
25	سليمان دميريل*	31 آذار/ مارس 1975 –

* استمر في السلطة إلى أن أطاح به انقلاب في عام 1980. (المترجم)

ببليوغرافيا
تاريخ الدولة العثمانية وتركيا الحديثة (1808-1975)

أولًا: التاريخ العام

يُعدّ عمل برنارد لويس أكثر الأعمال أهمية:

Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey* (London/New York: 1961), 2nd. ed. (1968).

أما عمل:

Niyazi Berkes, *The Development of Secularism in Turkey* (Montreal: 1964),

فهو عمل تحليلي مُدرك إلى حد بعيد التطورات الفكرية والسياسية المتعلقة بالعلمانية. ويمثل كتاب أندرسون

M. S. Anderson, *The Eastern Question, 1774-1923: A Study in International Relations* (London/New York: 1966),

أفضل دراسة للدبلوماسية الأوروبية كعامل مؤثر على الدولة العثمانية. أما الدراسة التركية الأكثر موثوقية للحقبة الممتدة حتى عام 1922، فهي: (التاريخ العثماني المفصل، بالرسوم والخرائط)

[Midhat Sertoğlu], *Resimli-Haritalı Mufassal Osmanlı Tarihi*, vol. V (Istanbul: 1962); vol. VI (Istanbul: 1963)

ثانيًا: أعمال الببليوغرافيا

Hans-Jürgen Kornrumpf, *Osmanische Bibliographie mit Besonderer Berücksichtigung der Türkei in Europa* (Leiden/Köln: 1973).

(ببليوغرافيا منشورات التاريخ التركي)

Enver Koray, *Türkiye Tarih Yayınları Bibliyografyası*, 2 vols. (Istanbul: 1959; 1971).

(مكتبة جامعة اسطنبول. المطبوعات التركية)

Fehmi Edhem Karatay, *Istanbul Üniversitesi Kütüphanesi. Türkçe Basmalar*, 2 vols. (Istanbul: 1956),

يورد معظم الأعمال التاريخية المطبوعة في تركيا من عام 1729 إلى اعتماد الحروف الجديدة في عام 1928.

J. D. Pearson, *Index Islamicus, 1906-1955* (Cambridge: 1958), and supplements. Muzaffer Gökmen, *Atatürk ve Devrimleri Tarihi Bibliyografyası: Bibliography of the History of Atatürk and His Reforms* (Istanbul: 1968).

(بيبليوغرافيا للأعمال البيبليوغرافية في العصر الجمهوري)

F. Başbuğoğlu et al., *Cumhuriyet Döneminde Bibliyografyaların Bibliyografyasi* (Ankara: 1973).

ثالثًا: الأعمال المرجعية

(موسوعة مشاهير الأتراك)

I. A. Gövsa, *Türk Meşhurlari Ansiklopedisi* (Istanbul: 1946).

(قاموس الأعلام. قاموس تاريخي وجغرافي)

Şemsettin Sami, *Kamus el- Âlâm. tarih ve coğrafya lugatı*, 6 vols. (Istanbul: 1306-1316/1888-1898).

(القاموس التاريخي والجغرافي)

Ahmet Rifat, *Lugat-I Tarihiye Ve Coğrafiye*, 7 vols. (Istanbul: 1299-1300/1882-1883).

(من يوجد في تركيا؟)

Osman Nebioğlu, *Türkiye'de Kim Kimdir* (Istanbul: 1961-1962).

(السجل العثماني)

Mehmet Süreyya, *Sicil-i Osmani*, 4 vols. (Istanbul: 1890-1893);

أكمله: (من كان في الدولة العثمانية؟ المجلد الأول، السلالة العثمانية)

G. Oransay, *Osmanli Devletinde Kim Kimdi? I. Osmanoğulları* (Ankara: 1969).

(المؤلفون العثمانيون)

Bursalı Mehmet Tahir, *Osmanlı Müellifleri*, 3 vols. (Istanbul: 1915-1928),

مع فهرس في: (مفتاح الكُتب وفهرس أسماء المؤلفين)،

Ahmet Ramzi, *Miftah el-kutup ve Esami-i Müellifin Fihristi* (Istanbul: 1928);

وقد أعيد نشره بالأحرف اللاتينية بعنوان: (المؤلفون العثمانيون)

A. Fikri Yavuz & Ismail Özen, *Osmanlı Müellifleri*, 2 vols. (Istanbul: 1972)

المعجم الأكثر شمولًا للمصطلحات الإدارية والفنية العثمانية هو: (قاموس التعبيرات والمصطلحات التاريخية العثمانية)

M. Zeki Pakalın, *Osmanlı Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlüğü*, 3 vols. (Istanbul: 1946-1956).

يُنظر أيضًا: (الموسوعة المصورة للتاريخ العثماني)

M. Sertoğlu, *Resimli Osmanlı Tarihi Ansiklopedisi* (Istanbul: 1958).

رابعًا: الوثائق والتشريعات الرسمية

جميع القوانين والوثائق العثمانية المذكورة في هذه الدراسة موجودة في أرشيف رئاسة الوزراء (يسمى: باش وكالة أرشيفى/ Başvekalet Arşivi، يطلق عليه أيضًا: باش بكنلك أرشيفى/ başbakanlık arşivi) في اسطنبول. يُنظر: (محتويات أرشيف رئاسة مجلس الوزراء)

Midhat Sertoğlu, *Muhteva bakımından Başvekâlet Arşivi* (Ankara: 1955).

يُنظر أيضًا:

S. J. Shaw, "Archival Sources for Ottoman History: The Archives of Turkey," JAOS, 80 (1962), pp. 1-12; "The Yıldız Palace Archives of Abdülhamid II," *Archivium Ottomanicum*, 3 (1971), pp. 211-237; "Turkish Source Materials for Egyptian History," in: P. Holt (ed.), *Political and Social Change in Modern Egypt* (London/ New York: 1968), pp. 28-48; "Ottoman Archival Materials for the Nineteenth and Early Twentieth Centuries: The Archives of Istanbul," *International Journal of Middle East Studies*, 6 (1975), pp. 94-114.

نُشر العديد من القوانين نفسها في الجريدة العثمانية الرسمية **تقويم وقايع** (*Takvim-i Vekayi*) التي ظهرت في ثلاث سلاسل بين عامي 1831 و1923. بعد عام 1921، نُشرت جميع القوانين واللوائح الصادرة عن حكومة أنقرة في الجريدة الرسمية **رسمى كازته** (*Resmi Gazete*)، إضافة إلى ذلك، جُمعت تلك السارية حاليًا في **الدستور** (مدونة

القوانين)، الذي نُشر المجلد الأول منه في الأصل عام 1863، ثم أعيد طبعه مع إضافات في عامي 1865 و1872. ونُشرت المجلدات الثاني والثالث والرابع على التوالي في الأعوام 1873 و1876 و1879. وصدرت أربعة ملاحق (ذيل) بين عامي 1879 و1884، مضيفة قوانين جديدة وتغييرات في القوانين القديمة، ومجلد بعنوان "متمم" (مكمل)، يحتوي على قوانين أضيفت بين عامي 1872 و1907، وظهرت في عام 1919. اختتمت هذه السلسلة بأربعة مجلدات إضافية بعنوان "الدستور: المجموعة الأولى" *Düstur: Birinci Tertib*، تغطي السنوات من 1883 حتى 1908، نُشرت بالأحرف الحديثة في أنقرة بين عامي 1937 و1943. نُشرت قوانين ولوائح حقبة الأتراك الشباب في 11 مجلدًا في "الدستور: المجموعة الثانية"

Düstur: Tertib-i Sani (Ankara: 1911-1928),

ويحتوي على القوانين المنشورة في اسطنبول حتى 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1922. نُشرت القوانين التي أصدرها المجلس الوطني الكبير في أنقرة بين 23 نيسان/ أبريل 1920 و31 تشرين الأول/ أكتوبر 1970 في 41 مجلدًا في أنقرة من عام 1921 إلى عام 1971، باسم "الدستور: المجموعة الثالثة" *Düstur: Tertib-i Salis*. يوجد فهرس كامل لهذه السلسلة إلى المجلد 38 (1957)، (الفهرس التفصيلي العام للقوانين والتعليقات واللوائح والتعليمات والقرارات المنشورة في المجلدات 1 – 38 من المجموعة الثالثة من الدستور)

Üçüncü Tertip Düsturun 1-38 inci ciltlerinde münderiç Kanun, Tefsir, Nisamname, Talimatname ve Kararlara ait Umumi Tahlili Fihristı (Ankara: 1958).

نُشرت تلك الصادرة في مجلس الوحدة القومي بين 27 أيار/ مايو 1960 و1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1961 باسم "الدستور: المجموعة الرابعة" *Düstur: Dördüncü Tertib*، في ثلاث مجلدات، أنقرة، 1961؛ وتلك الصادرة بموجب دستور عام 1961 تُنشر باسم "الدستور: المجموعة الخامسة" *Düstur: Beşinci Tertib*، من تشرين الثاني/ نوفمبر 1961 حتى الآن. المجلدات 39 – 41 من الدستور الثالث، وجميع المجلدات الخاصة بالرابع، والمجلدات من 1 إلى 9 من الخامس مفهرسة في (الفهرس التفصيلي العام للموضوعات المنشورة في المجلدات 39–41 من مجموعة الدستور الثالثة، والمجلد الأول من مجموعة الدستور الرابعة (تتكون من ثلاثة أجزاء)، والمجلدات من 1 إلى 9 من مجموعة الدستور الخامسة)

Üçüncü Tertip Düsturun 39-41 inci, Dörduncü Tertip Düsturun 1 inci, Beşinci Tertip Düsturun 1-9 uncu ciltlerinde münderiç mevzuata ait Genel Tahlili Fihrist (Ankara: 1972).

كما نُشرت القوانين واللوائح والمراسيم الإدارية الأخرى الصادرة منذ عام 1908 في مناقشات (ضابطنامه/ *Zabıtname*) الخاصة بالبرلمان العثماني وسجلات المناقشات (*Zabıt Ceridesi*) الخاصة بالمجلس الوطني الكبير؛ وأيضًا في قرارات (قرار نامه/ *Kararname*) للمجلس الوطني الكبير ومجلس الشيوخ (منذ عام 1961)، ومجلس الوزراء، وفي اللوائح الإدارية التي تنشرها الوزارات والإدارات.

بعض قوانين القرن التاسع عشر المترجمة نجدها في:

G. Aristarchi Bey, *Législation ottomane, ou recueil des lois, réglements, ordonnances, traités, capitulations, et autres documents officiels de l'Empire Ottoman*, 7 vols. (Constantinople: 1873-1888); G. Young, *Corps de droit ottoman; recueil des codes, lois, réglements, ordonnances et actes les plus importants du droit intérieur, et d'études sur le droit coutumier de l'Empire ottoman,* 7 vols. (Oxford: 1905-1906); Gabriel Noradounghian, *Recueil d'actes internationaux de l'Empire Ottoman*, 4 vols. (Paris: 1897-1903); W. E. Grigsby, *The Medjelle or Ottoman Civil Law* (London: 1895); C. R. Tyler, *The Mejelle* (Nicosia: 1901); C. G. Walpole, *The Ottoman Penal Code* (London: 1888).

مع ذلك، لسوء الحظ، فإن العديد من ترجمات القوانين غير مكتملة، وغالبًا ما تكون البحوث التاريخية غير دقيقة. نشرت وزارة المالية معظم اللوائح المالية العثمانية بشكل مستقل (مجموعة القوانين والأنظمة والقرارات المالية)

Kavanin ve Nizamat ve Muharrerat-ı Maliye Mecmuası, 6 vols. (Istanbul: 1326/1910); 3 vols. (Istanbul: 1338/1922).

وقد لخصتها، مع الإحصاءات المالية ذات الصلة، الوزارة نفسها في: (الإحصاءات المالية)

Ihsaiyat-i Maliye, 3 vols. (Istanbul: 1327-1330/1911-1914).

وردت نصوص المعاهدات العثمانية في:

Muahedat Mecmuası, 5 vols. (Istanbul: 1294-1298/1877-1881); I. de Testa, *Recueil des traités de la Porte Ottomane avec les puissances etrangères depuis 1536*, 11 vols. (Paris: 1864-1911).

طُبع العديد من القوانين واللوائح، وغيرها من المعلومات المهمة، في الكتب السنوية (*Salname*) المنشورة للسلطنة ككل (سلنامه دولت عليه عثمانيه/ *Salname-i Devlet-i Aliye-i Osmaniye*) سنويًا بدءًا من عام 1263هـ/ 1846-1847م، وبانتظام أقل للمحافظات والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى. للحصول على قائمة كاملة بجميع الكتب السنوية المنشورة، يُنظر: (الكتب السنوية في العهد العثماني)

H. R. Ertuğ, "Osmanlı Devrinde Salnameler," *Hayat Tarih Mecmuası*, IX (7), no. 103 (1973), pp. 15-22, IX (8), no. 104 (1973), pp. 10-16.

نُشرت الكتب الإقليمية السنوية (*il yıllığı*) التي تحتوي على معلومات مماثلة، من حين إلى آخر، لمعظم الأقاليم خلال عصر الجمهورية.

خامسًا: عهد محمود الثاني (1808-1839)

جرى تناول ولاية مصطفى باشا البيرقدار في: (بعض أعيان الروملي المشهورين، ترسنكلي إسماعيل وآغوات يليك أوغلو سليمان ومصطفى باشا البيرقدار)

Ismail Hakkı Uzunçarşılı, *Meşhur Rumeli Âyanından Tirsinikli Ismail, Yılık Oğlu Süleyman Ağalar ve Alemdar Mustafa Paşa* (Istanbul: 1942); A. F. Miller, *Mustafa Pasha Bayrakdar* (Moscow: 1947); Juchereau de St. Denys, *Histoire de l'Empire Ottoman depuis 1792 jusqu'en 1844*, 4 vols. (Paris: 1844); Juchereau de St. Denys, *Les Révolutions de Constantinople en 1807 et 1808*, 2 vols. (Paris: 1819); Ottokar von Schlechta-Wssehrd, *Die Revolutionen in Constantinopel in den Jahren 1807 und 1808* (Vienna: 1882); Ahmet Asım Efendi, *Tarih-i asım* (Asım's History), 2 vols. (Istanbul: [n. d.]).

عن تلك الفترة والسنوات اللاحقة من حكم محمود، يُنظر:

Ahmet Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, (Cevdet's History), 1st ed., 12 vols. (Istanbul: 1854-1883), 2nd ed., 12 vols. (Istanbul: 1884-1891); Mehmet Ataullah Şanizade, *Şanizade Tarihi*, 4 vols. (Şanizade's History) (Istanbul: 1290-1291/1873-1874); Ahmet Ata, *Tarih-i Ata* (Ata's History), 5 vols. (Istanbul: 1292-1293/1875-1876).

ونجد وصفًا للإبادة التي لحقت بفيلق الإنكشارية ونتائجها، في:

Avigdor Levy, "The Military Policy of Sultan Mahmud II, 1808-1839," Unpublished Ph.D. Dissertation, Harvard University, 1968; H. A. Reed, "The Destruction of the Janissaries by Mahmud II in June 1826," Unpublished Ph.D. Dissertation, Princeton University, 1951;

و(تاريخ الجيش العثماني، الجزء الأول، الإنكشارية)

Ahmet Cevat, *Tarih-i Askeri-i Osmani. I. Yeniçeriler* (Istanbul: 1297/1880), tr G. Macridès, *État Militaire Ottoman depuis La Fondation de l'Empire jusqu'en nos jours, Tome I. Libre I: Le Corps des Janissaires* (Constantinople: 1882);

و(تاريخ عزت أفندي)

Mehmet Esat Efendi, *Tarih-i Esat Efendi*, 2 vols., Istanbul University Library, MS TY 6002-6005,

و(أسس النصر)

Üss-ü Zafer (Istanbul: 1243/1877), 2nd. ed. (1293/1876), tr. Caussin de Perceval, *Précis historique de la destruction du corps des janissaires par le Sultan Mahmoud en 1826* (Paris: 1833).

عن علي باشا الألباني وجذور الثورة اليونانية وكذلك الحرب مع روسيا، يُنظر:

Dennis N. Skiotis, "The Lion and the Phoenix: Ali Pasha and the Greek Revolution, 1819-1822," Unpublished Ph.D. Dissertation, Harvard University, 1974, and "From Bandit to Pasha: First Steps in the Rise of Power of Ali of Tepelen, 1750-1784," *International Journal of Middle East Studies*, 2 (1971), pp. 219-244;

أيضًا:

G. Remérand, *Ali de Tébélen: Pacha de Janina, 1744-1822* (Paris: 1928); W. Plomer, *Ali the Lion* (London: 1936); J. W. Baggally, *Ali Pasha and Great Britain* (Oxford: 1938); A. Boppe, *L'Albanie et Napoléon* (Paris: 1914); N. G. Svoronos, *Histoire de la Grèce Moderne* (Paris: 1953); C. W. Crawley, *The Question of Greek Independence* (London: 1931); L. S. Stavrianos, *Balkan Federation: A History of the Movement Toward Balkan Unity in Modern Times* (Northampton, Mass.: 1944); C. K. Webster, *The Foreign Policy of Castlereagh, 1815-1822* (London: 1925); H. Temperley, *The Foreign Policy of Canning, 1822-1827* (London: 1925); C. K. Webster, *The Foreign Policy of Palmerston, 1830-1840*, 2 vols. (London: 1951); N. Botzaris, *Visions Balkaniques dans la préparation de la Révolution grecque, 1789-1821* (Geneva: 1962); E. M. Edmonds, *The Greek War of Independence, 1821-1833* (Chicago: 1968); C. A. Frazee, *The Orthodox Church and Independent Greece, 1821-1852* (London: 1969);

و(عصيان المورة بين عامي 1820 و1827)

Fahrettin ve Seyfi, *1820—1827 Mora Isyanı* (Istanbul: 1934); Col. F. R. Chesney, *The Russo-Turkish Campaign of 1828 and 1829* (New York: 1854); W. E. D. Allen & P. Muratoff, *Caucasian Battlefields: A History of the Wars on the Turco-Caucasian Border, 1828-1921* (Cambridge: 1953);

و(حرب 1828 بين تركيا وروسيا وسلام أدرنة)

Ahmet Muhtar Paşa, *1244 (1828) Türkiye Rusya Seferi ve Edirne Muahedesi*, 2 vols. (Ankara: 1928);

و(الحرب التركية-الروسية، 1828 [جبهة القوقاز])

Celal Erkin, *Türk-Rus Harbi, 1828 (Kafkas Cephesi)* (Istanbul: 1940); H. von Moltke, *The Russians in Bulgaria and Rumelia in 1828 and 1829* (London: 1854).

ثمة مناقشة لإصلاحات محمد علي في:

H. A. B. Rivlin, *The Agricultural Policy of Muhammad Ali in Egypt* (Cambridge, Mass.: 1961); P. M. Holt, *Egypt and the Fertile Crescent, 1516-1922* (Ithaca, N.Y.: 1966), pp. 176-192; G. Baer, *A History of Landownership in Modern Egypt, 1800-1950* (London/New York: 1962);

و(عصر محمد علي)

Abdurrahman al-Rafi'i, *Asr Mohammad Ali* (Cairo: 1954); H. Dodwell, *The Founder of Modern Egypt: A Study of Muhammad Ali* (Cambridge, England: 1931).

حول الأزمات المصرية في أعوام 1831-1833 و1838-1841، يُنظر:

M. Sabry, *L'Empire Egyptien sous Mohamed Ali et la question d'Orient, 1811-1849* (Paris: 1930);

و(عصيان محمد علي باشا الكافالالي: المسألة المصرية)

Şinasi Altındağ, *Kavalalı Mehmet Ali Paşa isyanı: Mısır Meselesi, 1831-1841* (Ankara: 1945), vol. 1; F. Rodkey, *The Turco-Egyptian Question in the Relations of England, France and Russia* (Urbana: 1921); C K. Webster, *The Foreign Policy of Palmerston, 1830-1841*, 2 vols. (London: 1951); P. E. Mosely, *Russian Diplomacy and the Opening of the Eastern Question, 1838-1839* (Cambridge, Mass.: 1934).

عن إصلاحات محمود الثاني، يُنظر:

Avigdor Levy, "The Officer Corps in Sultan Mahmud II's New Ottoman Army, 1826-1839," *International Journal of Middle East Studies*, 2 (1971), pp. 21-39; C. V. Findley, "From Reis Efendi to Foreign Minister, Ottoman Bureaucratic Reform and the Creation of the Foreign Ministry," Unpublished Ph.D. Dissertation, Harvard University, 1969,

نشر جزئيًا في:

"The Legacy of Tradition to Reform: Origins of the Ottoman Foreign Ministry," *International Journal of Middle East Studies*, 1 (1970), pp. 334-357, and "The Foundation of the Ottoman Foreign Ministry: The Beginnings of Bureaucratic Reform Under Selim III and Mahmud II," *International Journal of Middle East Studies*, 3 (1972), pp. 388-416;

و(التاريخ العثماني، الجزء الخامس، حقبة النظام الجديد والتنظيمات، 1789-1856)

E. Z. Karal, *Osmanlı Tarihi, V. Cilt. Nizam-ı Cedit ve Tanzimat Devirleri, 1789-1856* (Ankara: 1947); Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey* (London/ New York: 1961), 2nd ed. (1968), pp. 75-103; Niyazi Berkes, *The Development of Secularism in Turkey* (Montreal: 1964), pp. 89-135; F. E. Bailey, *British Policy and the Turkish Reform Movement: A Study in Anglo-Turkish Relations, 1826-1853*, (Cambridge, Mass.: 1942); J. Bastelberger, *Die Militärischen Reformen, unter Mahmud II* (Gotha: 1874);

و(البوسنة والهرسك في ولاية محمود الثاني)

Ahmet Cevad Eren, *Mahmud II Zamaninda Bosna-Hersek* (Istanbul: 1965); Georg Rosen, *Geschichte der Türkei von dem Siege der Reform in Jahre 1826 bis zum Pariser Tractat vom 1856*, 2 vols. (Leipzig: 1866-1867);

و(مصطفى رشيد باشا والتنظيمات)

Reşat Kaynar, *Mustafa Reşid Paşa ve Tanzimat* (Ankara: 1954), pp. 63-98, 120-160, 317-502.

أهم تأريخ لتلك الفترة، إضافة إلى ما سبق ذكره، هو ذلك الخاص بالمؤرخ الرسمي أحمد لطفي (تاريخ لطفي)

Ahmet Lütfi, *Tarih-i Lütfi*, 8 vols. (Istanbul: 1290-1328/1873-1890),

و(وقائع الخدمة الداخلية)

Hızır Ilyas Efendi, *Vekayi Letaif-i Enderun* (Istanbul: 1276/1859).

ونجد الوصف المعاصر المفيد للسلطنة من الغربيين عمومًا في:

Comte Antoine François Andreossy, *Constantinople et le Bosphore de Thrace*, 3rd ed. (Paris: 1841); Ami Boué, *La Turquie d'Europe...*, 4 vols. (Paris: 1840); Sir Adolphus Slade, *Records of Travels in Turkey, Greece, Etc., in the Years 1829,1830 and 1831*, 2 vols. (Philadelphia, Pa.: 1833); Rev. Robert Walsh, *A*

Residence at Constantinople, 2 vols. (London: 1836); Charles White, *Three Years in Constantinople*, 3 vols. (London: 1846).

عن السياسة في عهد محمود الثاني، يُنظر:

M. C. Şehabeddin Tekindağ, "Halet Efendi," in: T. C. Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi* (Istanbul; Ankara: 1940-), vol. 5, pp. 123-125; Orhan köprülü, "Gâlib Paşa," in: T. C. Maarif Vekâleti, vol. 4, pp. 710-714; Uriel Heyd, "The Ottoman Ulemâ and Westernization in the Time of Selim III and Mahmud II," *Scripta Hierosolymitana* (Jerusalem: 1961), vol. 9, pp. 63-96; Fevziye Abdullah, "Izzet Molla," in: T. C. Maarif Vekâleti, vol. 5, pp. 1264-1267; M. Münir Aktepe, "Esad Efendi," in: T. C. Maarif Vekâleti, vol. 4, pp. 363-365; Halil Inalcık, "Husrev Paşa, Mehmed," in: T. C. Maarif Vekâleti, vol. 5, pp. 609-616;

و(مصطفى رشيد باشا والتنظيمات)

Reşat Kaynar, *Mustafa Reşid Paşa ve Tanzimat* (Ankara: 1954); Orhan Köprülü, "Hüseyin Paşa, Amcazade," in: T. C. Maarif Vekâleti, vol. 5, pp. 646-650; Ercüment Kuran, "Reşid Paşa, Mustafa," in: T. C. Maarif Vekâleti, vol. 9, pp. 701-705; Ercüment Kuran, "Halet Efendi," in: *The Encyclopaedia of Islam*, New ed. (Leiden: 1954-), vol. 3, pp. 90-91; Faik Reşid Unat, "Başhoca Ishak Efendi," *Belleten*, 28 (1964), pp. 89-116.

سادسًا: حقبة الإصلاح والتنظيمات (1839-1876)

عن حقبة الإصلاح والتنظيمات عمومًا، يُنظر: (التنظيمات)

A. Cevad Eren, "Tanzimat," in: T. C. Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi* (Istanbul, Ankara: 1940-), vol. 11, pp. 709-765;

(التاريخ العثماني، الجزء الخامس، فترة النظام الجديد والتنظيمات، 1789-1856)

E. K. Karal, *Osmanlı Tarihi, V. Cilt. Nizam-ı Cedit ve Tanzimat Devirleri, 1789-1856* (Ankara: 1956);

والعمل الممتاز:

R. H. Davison, *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876* (Princeton, N.J.: 1963); Niyazi Berkes, *The Development of Secularism in Turkey* (Montreal: 1964), pp. 137-223; Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey* (London/ New York: 1961), 2nd ed. (1968), pp. 104-125; T. C. Maarif Vekâleti, *Tanzimat* (Istanbul: 1940), vol.1;

أما:

E. Engelhardt, *La Turquie et le Tanzimat, ou histoire des réformes dans l'Empire ottoman depuis 1826 jusqu'à nos jours*, 2 vols. (Paris: 1882-1884).

فعلى الرغم من أنه قد عفى عليه الزمن إلا أنه لا يزال مفيدًا. التأريخ الرسمي لهذه الحقبة هو الخاص بأحمد لطفي (تاريخ لطفي)

Ahmet Lütfi, *Tarih-i Lütfi*, vols. IX-XIII,

يغطي السنوات 1846-1876، وجد فقط على شكل مخطوط في مكتبة الجمعية التاريخية التركية، بأنقرة (Türk Tarih Kurumu), MS 531/1-7, 5032-4, 4812، وفي مكتبة متحف اسطنبول الأثري MS 1340-5, 1349.

توجد معلومات مهمة حول التنظيمات أيضًا في أعمال السيرة الذاتية والتراجم المتعلقة برواد التنظيمات، يُنظر: (آخر الصدور العظام في العصر العثماني)

Ibnülemin Mahmud Kemal Inal, *Osmanlı Devrinde son sadrıâzamlar*, 14 parts in 6 vols. (Istanbul: 1940-1953);

و(آخر الصدور العظام ورؤساء الوزراء)

Mehmed Zeki Pakalın, *Son sadrâzamlar ve başvekiller*, 5 vols. (Istanbul: 1940-1948);

و(وزراء مالية التنظيمات)

Mehmed Zeki Pakalın, *Tanzimat Maliye Nazırları*, 2 vols. (Istanbul: 1939-1940);

و(السلطان عبد العزيز، حياته، خلعه، وفاته)

Haluk Y. Şehsuvaroğlu, *Sultan Aziz, Hayatı, Hal'i, Ölümü* (Istanbul: [n. d.]); Reşat Kaynar, *Mustafa Reşit Paşa ve Tanzimat* (Ankara: 1954); Ercümend Kuran, "Reşid Paşa," in: T. C. Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi*, vol. 9, pp. 701-705;

و(رجال سياسة مهمون)

Ali Fuat, *Rical-i Mühimme-i siyasiye* (Istanbul: 1928);

و(الكتابات السياسية لمصطفى رشيد باشا)

M. Cavid Baysun, "Mustafa Reşid Paşa'nın Siyasî yazıları," *Tarih Dergisi*, 6 (1954), pp. 39-52, 10 (1959), pp. 59-70, 11 (1960), pp. 121-142, 12 (1961), pp. 43-62;

و(الأوراق السياسية لدبلوماسي تركي)

Mehmet Salâhettin, *Bir Türk diplomatının evrak-ı siyasiyesi* (Istanbul: 1306/1888-

1889); Şerafeddin Turan, "Pertev Paşa," in: T. C. Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi*, 554-556; A. H. Ongunsu, "Âli Paşa," in: T. C. Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi*, vol. 1, pp. 335-340; O. F. köprülü, "Fuad Paşa," in: T. C. Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi*, vol. 4, pp. 672-681;

و(محادثات تاريخية)

Abdürrahman Şeref, *Tarih Musahebeleri* (Istanbul: 1339);

و(مذكرات)

Ahmet Cevdet Paşa, *Tezâkir*, Cavid Baysun (ed.), 4 vols. (Ankara: 1953-1967); Âli Ölmezoğlu, "Cevdet Paşa," in: T. C. Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi*, vol. 3, pp. 114-123; R. L. Chambers, "The Education of a Nineteenth Century Ottoman *Âlim*, Ahmed Cevdet Paşa," *International Journal of Middle East Studies*, 3 (1973), 440-464;

و(جودت باشا وزمانه)

Fatma Aliye, *Ahmet Cevdet Paşa ve Zamanı* (Istanbul: 1332/1914);

و(أحمد جودت باشا من وجهة نظر القانون المدني)

Ebül'ula Mardin, *Medeni Hukuk Cephesinden Ahmet Cevdet Paşa* (Istanbul: 1946);

و(جودت باشا، شخصيته وأنشطته في المجال الثقافي)

M. Cavid Baysun, "Cevdet Paşa, Şahsiyetine ve ilim sahasındaki faaliyetine dair," *Türkiyat Mecmuası*, 11 (1954), pp. 213-230; Ezel Kural Shaw, "Midhat Pasha, Reformer or Revolutionary? His Administrative Career and Contributions to the Constitution of 1876," Unpublished Ph.D. Dissertation, Harvard University, 1975;

و(مدحت باشا، حياته السياسية وخدماته، وحياته في المنفى)

Ali Haydar Midhat (ed.), *Midhat Paşa, Hayat-ı Siyasiyesi, Hidamatı, Menfa Hayatı*, 2 vols. (Istanbul: 1325),

ترجم جزئيًا في:

Ali Haydar Midhat, *The Life of Midhat Pasha*... (London: 1903);

و(مدحت باشا ومحكمة يلدز)

I. H. Uzuncarşılı, *Midhat Paşa ve Yildız Mahkemesi* (Ankara: 1967);

و(التاريخ السياسي للدولة العثمانية)

Kâmil Paşa, *Tarih-i Siyasi-i Devlet-i Aliye-i Osmaniye*, 3 vols. (Istanbul: 1325-1327/1907-1909).

نجد دراسات تتناول جوانب معينة من التنظيمات في: (الحياة الاجتماعية في التنظيمات)

Z. F. Fındıkoğlu, "Tanzimatta içtimai hayat," T. C. Maarif Vekâleti, *Tanzimat*, vol. 1, pp. 619-659;

و(تأثيرات حركة التنظيمات على المؤسسات والتنظيمات العثمانية)

T. Gökbilgin, "Tanzimat Hareketinin Osmanlı Müesseselerine ve Teşkilâtına Etkileri," *Belleten*, 31 (1967), 93-111; H. N. Howard, "President Lincoln's Minister Resident to the Sublime Porte: Edward Joy Morris," *Balkan Studies*, 3 (1962), pp. 1-28;

و(تنفيذ التنظيمات ونتائجها الاجتماعية)

Halil Inalcık, "Tanzimat'ın uygulanması ve sosyal tepkileri," *Belleten*, 28 (1964), 623-690,

و(التنظيمات والمسألة البلغارية)

Tanzimat ve Bulgar Meselesi (Ankara: 1943),

و(وثائق حول إجراء التنظيمات في البوسنة)

"Bosnada Tanzimatın tatbikine ait vesikalar," *Tarih Vesikaları*, 1/5 (1942), pp. 374-389; G. L. Iseminger, "The Old Turkish Hands: The British Levantine Consuls, 1856-1876," *Middle East Journal*, 22 (1968), pp. 297-316; David Finnie, *Pioneers East* (Cambridge, Mass.: 1965);

و(جهود القضاء على الرشوة. وثائق حقبة التنظيمات)

E. Z. Karal, "Tanzimat devri vesikaları. Rüşvetin Kaldırılması için yapılan teşebbüsler," *Tarih Vesikaları*, I/I (1941), pp. 45-65;

و(مذكرات ظريف باشا، 1816-1862)

"Zarif Paşa'nin hatıratı, 1816-1862," *Belleten*, 4 (1940), pp. 443-494;

و(الأنشطة التبشيرية في تركيا)

E. Kırşehirlioğlu, *Türkiyede Misyoner faaliyetleri* (Istanbul: 1963); E. de Leone, *L'impèro ottomano nel primo periodo delle riforme (Tanzimat) secondo fonti*

italiani (Milano: 1967); Moshe Maoz, *Ottoman Reform in Syria and Palestine* (Oxford: 1968); W. Miller, *The Ottoman Empire and Its Successors, 1801-1927* (London: 1966); S. J. Shaw, "Some Aspects of the Aims and Achievements of the Nineteenth Century Ottoman Reformers;" A. Hourani, "Ottoman Reform and the Politics of Notables," all in: W. Polk & R. Chambers (eds.), *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century* (Chicago: 1968), pp. 29-39, 41-68.

عن الإصلاحات المالية والإدارية، يُنظر: (الإحصاءات المالية متضمنة الإيرادات والنفقات العامة)

Maliye Nezareti, *Ihsaiyat-i Maliye. Varidat ve Masarif-i Umumiyeyi Muhtevidir*, vol. I (1325/1909-1910) (Istanbul: 1327/1911-1912); S. J. Shaw, "The Central Legislative Councils in the Nineteenth Century Ottoman Reform Movement Before 1876," *International Journal of Middle East Studies*, 1 (1970), pp. 51-84; "The Origins of Representative Government in the Ottoman Empire: The Provincial Representative Councils, 1839-1876," in: R. Winder (ed.), *Near Eastern Round Table, 1967-1968* (New York: 1969), pp. 53-142; R. H. Davison, "The Advent of the Principle of Representation in the Government of the Ottoman Empire," in: Polk & Chambers (eds.), pp. 93-108;

و(سندى اتفاق وكلخانه خط همايون)

Halil Inalcık, "Sened-i Ittifak ve Gülhane Hatt-ı Hümayunu," *Belleten*, 28 (1964), pp. 603-622.

ونجد دراسة عن المالية العثمانية والإصلاحات المالية في:

S. J. Shaw, "The Nineteenth Century Ottoman Tax Reforms and Revenue System," *International Journal of Middle East Studies*, 6 (1975), pp. 421-459;

وأيضًا في: (القواعد الضريبية)

Abdurrahman Vefik Bey, *Tekalif Kavaidi*, 2 vols. (Istanbul: 1330/1914-1915);

و(الدفتر الاقتصادي)

Süleyman Sudi, *Defter-i Muktesit*, 3 vols. (Istanbul: 1307/1891-1892); A. du Velay, *Essai sur l'Histoire Financière de la Turquie* (Paris: 1903); C. Morawitz, *Les Finances de la Turquie* (Paris: 1902); D. C. Blaisdell, *European Financial Control in the Ottoman Empire* (New York: 1929);

و(تاريخ جديد للديون العامة العثمانية)

I. Hakkı Yeniay, *Yeni Osmanlı Borçları Tarihi* (Istanbul: 1944);

و(أول حركات للبنوك في تركيا وتأسيس البنك العثماني)

C. Işıksal, "Türkiyede ilk bankacılık hareketi ve Osmanlı Bankasının kurulması," *Belgelerle Türk Tarih Dergisi*, 10 (1968), pp. 72-79;

و(نهب الديون العمومية وهيئة التبغ المشتركة)

H. Mutluçağ, "Düyun-u umumiye ve reji soygunu," *Belgelerle Türk Tarih Dergisi*, 2 (1967), pp. 33-39;

و(قروض في حقبة التنظيمات)

R. Ş. Suvla, "Tanzimat Devrinde istikrazlar," T. C. Maarif Vekâleti, *Tanzimat*, pp. 263-288.

عن الإصلاحات البلدية، يُنظر: (مجلة الأمور البلدية)

Osman Ergin, *Mecelle-i Umur-u Belediye*, 5 vols. (Istanbul: 1914-1922); B. Lewis, "Baladiyya; (1) Turkey," in: *The Encyclopaedia of Islam*, New ed. (Leiden: 1954 -), vol. 1, pp. 972-975;

و(بعض الأفكار عن حرفة الرصف كتنظيم مهني، وعن شوارع المدينة العثمانية)

Cengiz Orhonlu, "Mesleki bir teşekkül olarak kaldırımcılık ve Osmanlı şehir yolları hakkında bazı düşünceler," *Güney-Doğu Avrupa Araştırmaları Dergisi*, 1 (1972), pp. 93-138;

و(القوارب الصغيرة وعملها في اسطنبول في عصر الأتراك العثمانيين)

"Osmanlı Türkleri devrinde Istanbulda Kayıkçılık ve kayık işletmeciliği," *Tarih Dergisi*, 16 (1966), pp. 109-134;

(تشكيلات المعماريين العثمانيين الخاصة)

Ş. Turan, "Osmanlı teşkilatında hassa mimarlar," *Tarih Araştıramaları Dergisi*, 1 (1963), pp. 157-202.

ونجد روايات معاصرة مفيدة عن حقبة التنظيمات في: (أساس الانقلاب)

Ahmet Midhat Efendi, *Üss-ü Inkılap*, 2 vols. (Istanbul: 1294-1295/1877-1888),

الذي يصف الأحداث من 1856 إلى 1876؛

B. C. Collas, *La Turquie en 1861* (Paris: 1861); *La Turquie en 1864* (Paris: 1864); F. Eichmann, *Die Reformen des osmanischen Reiches...* (Berlin: 1858); J. L. Farley, *Modern Turkey* (London: 1872); *Turkey* (London: 1866); *The Decline of Turkey, Financially and Politically* (London: 1875); Cyrus Hamlin, *My Life and Times* (Boston: 1893); *Among the Turks* (New York: 1878);

و(مرآة الحقيقة)

Mahmut Celaleddin, *Mirat-ı Hakikat*, 3 vols. (Istanbul: 1326-1327/1908-1909); Osman Seify Bey (F. Millingen), *La Turquie sous le règne d'Abdul Aziz, 1862-1867* (Paris: 1868); A. D. Mordtmann, *Anatolien, Skizzen und Reisebriefe, 1850-1859*, F. Babinger (ed.) (Hannover: 1925); A. D. Mordtmann, *Stambul und das moderne Türkenthum: Politische, sociale und biographische bilder, von einem Osmanen*, 2 vols. (Leipzig: 1877-1878); G. Rosen, *Geschichte der Türkei von dem Siege der Reform in jahre 1826 bis zum Pariser Tractat vom Jahre 1856*, 2 vols. (Leipzig: 1866-1867); J. H. Ubicini, *La Turquie actuelle* (Paris: 1855); J. H. Ubicini, *Letters on Turkey*, 2 vols. (London: 1856); J. H. Ubicini & Pavet de Courteille, *État Présent de l'Empire ottoman...* (Paris: 1876).

عن التحديث التعليمي، يُنظر: (تاريخ التعليم في تركيا)

Osman Ergin, *Türkiye Maarif Tarihi*, 5 vols. (Istanbul: 1939-1943);

و(دراسة تاريخية عن تحديث نظام التعليم في تركيا)

Faik Reşit Unat, *Türkiye Eğitim Sisteminin Gelişmesine Tarihi Bir Bakış* (Ankara: 1964);

و(تاريخ تنظيم ونشاط نظارة المعارف العمومية)

Mahmut Cevat, *Maarif-i Umumiye Nezareti Tarihçe-i Teşkilat ve Icraatı* (Istanbul: 1338/1919-1920);

و(سلنامه نظارة المعارف العمومية)

Salname-i Nezaret-i Maarif-i Umumiyesi, vols. I (1316/1898-1899), II (1317/1899-1900), III (1318/1900-1901), IV (1319/1901-1902); A. M. Kazamias, *Education and the Quest for Modernity in Turkey* (London: 1966);

و(تاريخ غلطه سراي)

F. Isfendiyaroğlu, *Galatasaray Tarihi* (Istanbul: 1952), vol. 1;

و(مدرسة الخدمة المدنية وموظفو الخدمة المدنية)

Ali Çankaya, *Mülkiye Tarihi ve Mülkiyeliler*, 2 vols. (Ankara: 1954);

و(مرآة المدرسة الحربية)

Mehmet Esat, *Mirat-ı Mektep-i Harbiye* (Istanbul: 1310/1892);

و(كلية الطب)

Dr. Galip Ata (Ataç), *Tıp Fakültesi* (Istanbul: 1341/1925);

و(مدارس الطب في اسطنبول)

Osman Nuri Ergin, *Istanbul Tıp Mektepleri* (Istanbul: 1940);

و(مرآة مدرسة الطب)

Rıza Tahsin (Gencer), *Mirat-ı Mekteb-i Tıbbiye* (Istanbul: 1328/1910).

عن تحديث المدارس الابتدائية، يُنظر: (التعليم الابتدائي في تركيا)

Aziz Berker, *Türkiyede Ilk Öğretim*, vol. 1: *1839-1908* (Ankara: 1945); Vedat Günyol, "Mektep," in: T. C. Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi*, vol. 7, pp. 655-659.

عن المدارس في حقبة التنظيمات، يُنظر:

M. Şerafettin Yaltkaya, "Tanzimattan evvel ve sonra Medreseler," in: T. C. Maarif Vekâleti, *Tanzimat*, vol. 1, pp. 463-467;

عن التعليم المتوسط، يُنظر: (تعليم التنظيمات)

S. Celâl Antel, "Tanzimat Maarifi," in: T. C. Maarif Vekâleti, *Tanzimat*, vol. 1, pp. 441-462;

و(منظمة التعليم في تركيا بعد التنظيمات)

M. Lütfü, "Tanzimattan sonra Türkiyede Maarif Teşkilatı", *Türk Tarih Encümeni Mecmuası* (تتمة المجلّة المتخصصة في التاريخ العثماني), no. 17 (94), pp. 302-317;

و(تأسيس المدارس التعليمية في عهد محمد الثاني)

Ihsan Sungu, "Mekteb-i Maarif-i Adliye'nin tesisi," *Tarih Vesikaları*, I/3 (Ankara: 1943-1961), pp. 212-225;

و(التعليم المتوسط في تركيا)

Hasan Ali Yücel, *Türkiyede Orta Öğretim* (Istanbul: 1938).

عن التعليم العالي، يُنظر: (تاريخ الجامعة)

Mehmet Ali Ayni, *Darülfünun Tarihi* (Istanbul: 1937);

و(تاريخ جامعة اسطنبول)

Cemil Bilsel, *Istanbul Üniversitesi Tarihi* (Istanbul: 1943).

عن المدارس الهندسية والفنية، يُنظر: (مرآة مدرسة هندسة الجيش)

Mehmet Esat, *Mirat-ı Mühendishane-i Berri-i Hümayun* (Istanbul: 1312/1894),

و(مدرسة الهندسة العليا)

Çağatay Uluçay & Enver Kartekin, *Yüksek Mühendis Okulu* (Istanbul: 1958).

عن الإصلاحات القضائية والقانونية، يُنظر: (حركات عمل القانون والتنظيمات)

Hifzi Veldet, "Kanunlaştırma hareketleri ve Tanzimat", in: T. C. Maarif Vekâleti, *Tanzimat*, vol. 1, pp. 139-209;

و(التنظيمات ومنظومة القضاء)

Mustafa Reşit Belgesay, "Tanzimat ve Adliye Teşkilatı", in: T. C. Maarif Vekâleti, *Tanzimat*, vol. 1, pp. 211-230;

(القانون الجنائي في حقبة التنظيمات)

Tahir Taner, "Tanzimat devrinde ceza hukuku" in: T. C. Maarif Vekâleti, *Tanzimat*, vol. 1, pp. 221-232; Ebül'ulâ Mardin, "The Development of the Sharî'a under the Ottoman Empire;" S. S. Onar, "The Majalla;" H. Liebesny, "The Development of Western Judicial Privileges," all in: M. Khadduri & H. Liebesny (eds.), *Law in the Middle East*, vol. 1: *Origin and Development of Islamic Law* (Washington, D.C.: 1955), pp. 279-333. O. Öztürk, *Osmanlı Hukuk Tarihinde Mecelle* (Istanbul: 1973).

عن تدفق اللاجئين إلى السلطنة، يُنظر: (حول مسألة اللاجئين)

Ahmet Refik (Altınay), "Mülteciler meselesine dair," *Türk Tarih Encümeni Mecmuası*, sene 12/89, 13/90;

و(مشاكل الهجرة واللاجئين في تركيا)

Ahmet C. Eren, *Türkiyede Göç ve Göçmen Meseleleri* (Istanbul: 1966); M. Pinson, "Ottoman Colonization of the Circassians in Rumeli after the Crimean War," *Études Balkaniques*, 3 (1975), pp. 71-85; M. Pinson, "Demographic Warfare: An Aspect of Ottoman and Russian Policy, 1854-1866," Unpublished Ph.D. Dissertation, Harvard University, 1970;

و(اليوروك، والتتار، وأولاد الفاتحين في الروملي)

T. Gökbilgin, *Rumeli'de Yörükler, Tatarlar ve Evlad-ı Fatihan* (Istanbul: 1957); Bilal Şimşir, *Rumeli'den Türk Göçleri: Emigrations Turques des Balkans. Belgeler Documents*, 2 vols. (Ankara: 1968-1970); Bilal Şimşir, *Contribution à l'Histoire des Populations Turques en Bulgarie 1876-1880* (Ankara: 1966); Adam Lewak, *Szieje emigracje polskiej w Turcji, 1831-1878* (Warsaw: 1935);

و(بعض المصادر عن اللاجئين السلاف والقوزاق في تركيا)

Mehmet Eroz, "Türkiyede Islav Muhacirleri ve Kazaklar etrafında bazı kaynaklar," *Sosyoloji Konferansları* (1964), pp. 121-136;

و(المهاجرون السلاف في تركيا)

F. Z. Fındıkoğlu, "Türkiyede Slav Muhacirleri," *Sosyoloji Konferansları* (1964), pp. 1-30;

و(حول اللاجئين السلاف في تركيا)

"Türkiyede Islav Muhacirlerine dair," *Iktisat Dergisi*, 1 (1966), pp. 39-55;

و(استيطان وهجرة أتراك القرم)

Feyzi Gözaydin, *Kırım Türklerinin Yerleşme ve Göçmeleri* (Istanbul: 1948);

و(حول هجرة الأتراك البلغاريين)

A. Cebeci, "Bulgaristan Türkleri'nin Göçü hakkında," *Türk Kültürü*, 6 (1968), pp. 189-199; B. Cvetkova, "Changements intervenus dans la condition de la population des terres bulgares," *Études Historiques* (Sofia), 5, pp. 291-318;

و(مشكلة السكان الأتراك في مقدونيا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى)

A. Deliorman, "Birinci Cihan savaşı'nın sonuna kadar Makedonyada Ṭürk nüfusu meselesi," *Türk Kültürü*, 3 (1965), pp. 589-593, 4 (1966), pp. 246-253; A. Deliorman, "Die Frage des Anteils der türkischen Bevölkerung in Mazedonien," *Cultura Turcica*, 2 (1965), pp. 199-212; S. Hodzic, "Migracije muslimanskog stanovnistva iz Srbije u sjeveroistocnu Bosne izmedu 1788-1863," *Clanci i gradja za kulturnu istoriju Istocne Bosne*, 2 (1958), pp. 65-143;

و(حالة الأتراك البلقانيين)

C. Orhonlu, "Balkan Türklerinin durumu", *Türk Kültürü*, II/21 (1964), pp. 49-60; D. Pantazopoulos, *The Balkan Exchange of Minorities and Its Impact on Greece* (The Hague: 1962); Andrew Gould, "Pashas and Brigands: Ottoman Provincial Reform and Its Impact on the Nomadic Tribes of Southern Anatolia, 1840-1885," Unpublished Ph.D. Dissertation, University of California, Los Angeles, 1973.

لم تُدرَس التنمية الاقتصادية العثمانية خلال القرن التاسع عشر دراسة وافية. توجد المعلومات الأكثر إفادة في:

Z. Y. Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East*

(Leiden: 1964); Charles Issawi (ed.), *The Economic History of the Middle East, 1800-1914* (Chicago/London: 1966); Afet Inan, *Aperçu général sur l'histoire économique de l'Empire turc-ottoman* (Istanbul: 1941); M. A. Cook (ed.), *Studies in the Economic History of the Middle East from the Rise of Islam to the Present Day* (London: 1970).

عن الزراعة، يُنظر:

Donald Quataert, "Ottoman Reform and Agriculture in Anatolia, 1876-1908," Unpublished Ph.D. Dissertation, University of California, Los Angeles, 1973;

و(نظرة على التاريخ الزراعي التركي)

Ziraat Bakanlığı, *Türk ziraat tarihine bir bakış* (Istanbul: 1938); Reşat Aktan, "Agricultural Policy of Turkey," Unpublished Ph.D. Dissertation, University of California, Berkeley, 1950;

و(البنك الزراعي للجمهورية التركية)

Y. S. Atasağun, *Türkiye Cumhuriyeti Ziraat Bankası, 1888-1939* (Istanbul: 1939); Vital Cuinet, *La Turquie d'Asie...*, 4 vols. (Paris: 1891-1894); Vedat Eldem, *Osmanlı Imparatorluğunun iktisadi şartları hakkında bir tetkik* (Ankara: 1970); E. F. Nickoley, "Agriculture," in: E. Mears (ed.), *Modern Turkey* (New York: 1924), pp. 280-302; Mustafa Rasim, *Çiftçilik*, 2 vols. (Istanbul: 1302).

لم يتناول كثير من الدراسات موضوع الصناعة بخلاف: (التنظيمات وصناعتنا)

Ömer Celal Sarç, "Tanzimat ve Sanayimiz," in: T. C. Maarif Vekâleti, *Tanzimat*, vol. 1, pp. 423-440;

و(صناعة الحرير في بورصة في تاريخ الصناعة والتجارة التركية)

F. Dalsar, *Türk sanayi ve ticaret tarihinde Bursada ipekçilik* (Istanbul: 1960); N. V. Mihov (Michoff), *Contribution à l'histoire du commerce de la Turquie et de la Bulgarie. III. Rapports consulaires français, Documents officiels et autres documents* (Svichtov: 1950);

و(الطبقة العاملة في تركيا)

O. Sençer, *Türkiyede işçi sınıfı* (Istanbul: 1969);

و(سياسة التجارة الخارجية للدولة العثمانية في حقبة التنظيمات)

Y. K. Tengirsenk, "Tanzimat devrinde Osmanlı devletinin harici ticaret siyaseti," in: T. C. Maarif Vekâleti, *Tanzimat*, vol. 1, pp. 289-320;

و(خمسون عامًا على الغرفة التجارية)

Hakkı Nezihi, *50 yıllık Oda Hayatı, 1882-1932* (Istanbul: 1932);

و(الميزان التجاري للدولة العثمانية 1878-1913)

Celal Aybar, *Osmanlı Imparatorluğunun ticaret muvazenesi, 1878-1913* (Ankara: 1939); L. Gordon, *American Relations with Turkey, 1830-1930* (Philadelphia: 1932); R. Hoffman, *Great Britain and the German Trade Rivalry, 1875-1914*, repr. (New York: 1964); E. G. Mears, "Levantine Concession Hunting," in: E. Mears (ed.), pp. 354-383; D. Platt, *Finance, Trade and Politics in British Foreign Policy, 1815-1914* (Oxford: 1968); V. J. Puryear, *International Economics and Diplomacy in the Near East* (Stanford, Calif.: 1935).

لم يُسلَّط الضوء بشكل كاف على تطوير الاتصالات العثمانية. عن أنظمة البريد والبرق، يُنظر: (البريد والبرق في تركيا)

Aziz Akıncan, *Türkiyede Posta ve Telgrafcılık* (Edirne: [n. d.]);

و(تاريخ البريد والبرق والهاتف)

Şekip Eskin, *Posta, Telgraf ve Telefon Tarihi* (Ankara: 1942);

و(كتالوغ الطوابع التركية)

Ali Nusret Pulhan, *Türk Pulları kataloğu* (Istanbul: 1973), vol. 12;

عن خطوط السكك الحديد، يُنظر:

E. M. Earle, *Turkey, the Great Powers and the Bagdad Railway* (New York: 1923); H. Hecker, "Die Eisenbahnen der asiatischen Türkei," *Archiv für Eisenbahnwesen* (1914), pp. 744-800, 1057-1087, 1283-1321, 1539-1584; J. M. Landau, *The Hejaz Railway and the Muslim Pilgrimage: A Case of Ottoman Political Propaganda* (Detroit: 1971);

و(تاريخ السكك الحديد التركية، 1860-1953)

Ahmet Onar, *Türkiye Demiryolları Tarihi, 1860-1953* (Istanbul: 1953); V. Pressel, *Les Chemins de Fer en Turquie d'Asie* (Zurich: 1902); E. G. Mears, "Transportation and Communication," in: E. Mears (ed.), pp. 201-237.

عن وضع أقليات الملل وتأثير الإصلاحات فيهم، يُنظر:

Davison, *Reform in the Ottoman Empire*, pp. 52-80, 114-135; Leon Arpée, *The Armenian Awakening: A History of the Armenian Church, 1820-1860* (Chicago: 1909); A. Sarkissian, *History of the Armenian Question to 1885* (Urbana, Ill.: 1938);

و(الأرمن في التاريخ والمسألة الأرمنية)

Esat Uras, *Tarihte Ermeniler ve Ermeni Meselesi* (Ankara: 1950); C. A. Frazee, *The Orthodox Church and Independent Greece, 1921-1951* (London: 1969); L. Hadrovacs, *Le peuple serbe et son église sous la domination turque* (Paris: 1947); D. Hopwood, *The Russian Presence in Syria and Palestine, 1843-1914* (Oxford: 1969); G. Jäschke, "Die Türkische-Orthodoxe Kirche," *Der Islam*, 39 (1964), pp. 95-124; B. R. Özoran, "Turks and the Greek Orthodox Church," *Cultura Turcica*, 2 (1965), pp. 28-41; S. Runciman, *The Great Church in Captivity* (Cambridge: 1968); Stavro Skendi, "Religion in Albania During the Ottoman Rule," *Südost Forschungen*, 15 (1956), pp. 311-327; Stavro Skendi, "Crypto-Christianity in the Balkan Area Under the Ottomans," *Slavic Studies*, 26 (1967), pp. 227-246;

و(البطريرك والبطريركية تحت الإدارة العثمانية)

M. Ş. Tekindağ, "Osmanlı idaresinde patrik ve patrikhane," *Belgelerle Türk Tarihi Dergisi*, 1 (1967), pp. 52-55, 2 (1967), pp. 91-104; B. Uşaklığil, "La Turquie et la Patriarcat d'Istanbul," *Cultura Turcica*, I/2 (1964), pp. 286-304; Avram Galanté, *Histoire des Juifs d'Istanbul* (1942); *Histoire des Juifs d'Anatolie* (Istanbul: 1939); *Documents officiels turcs concernant les Juifs de Turquie* (Istanbul: 1941); *Recueil de nouveaux documents concernant les juifs de Turquie* (Istanbul: 1949), and *Appendice à l'histoire des Juifs d'Anatolie* (Istanbul: 1948); M. Franco, *Essai sur l'histoire des israélites de l'Empire ottoman depuis les originés jusqu'à nos jours* (Paris: 1897).

عن التطور الثقافي العثماني في القرن التاسع عشر وحركة العثمانيين الشباب، يُنظر: (تاريخ الأدب التركي في القرن التاسع عشر)

Ahmet Hamdi Tanpınar, XIX *Asır Türk Edebiyatı Tarihi*, 2nd ed. (Istanbul: 1956);

و(تاريخ الأدب التركي)

Nihat Sami Banarlı, *Türk Edebiyatı Tarihi* (Istanbul: [n. d.]); Şerif Mardin, *The Genesis of Young Ottoman Thought: A Study in the Modernization of Turkish Political Ideas* (Princeton, N.J.: 1962); Kenan Akyüz, "La Littérature Moderne de la Turquie," dans: L. Bazin et al. (eds.), *Philologiae Turcicae Fundamenta*, II, Pertev Naili Boratov (ed.) (Wiesbaden: 1964), pp. 465-634;

و(تاريخ الأدب التركي التجديدي)

Ismail Habib (Sevük), *Türk Teceddüt Edebiyati Tarihi* (Istanbul: 1924),

و(تجديدنا الأدبي منذ التنظيمات)

Edebî yeniliğimiz, Tanzimattan beri, 2 vols. (Istanbul: 1940);

و(التنظيمات والعثمانيين الشباب)

Ihsan Sungu, "Tanzimat ve Yeni Osmanlılar", in: T. C. Maarif Vekâleti, *Tanzimat*, vol. 1, pp. 777-857;

و(التأثير الفرنسي على أدب التنظيمات)

Cevdet Perin, *Tanzimat Edebiyatında Fransız Tesiri* (Istanbul: 1942);

و(تأثير الفلسفة السياسية لعصر الأنوار على التنظيمات)

Kamuran Birand, *Aydınlanma devri devlet felsefesinin Tanzimata tesiri* (Ankara: 1955);

و(الصحافة التركية)

Selim Nüzhet Gerçek, *Türk gazeteciliği, 1831-1881* (1931);

و(تاريخ المسرح التركي، الجزء الثالث، مسرح التنظيمات)

Refik Ahmet Sevengil, *Türk Tiyatrosu Tarihi,* vol. 3: *Tanzimat Tiyatrosu* (Istanbul: 1961);

و(تاريخ المسرح التركي، الجزء الرابع، مسرح القصر)

Refik Ahmet Sevengil, *Türk Tiyatrosu Tarihi*, vol. 4: *Saray Tiyatrosu* (Istanbul: 1962); Metin And, *A History of Theater and Popular Entertainment in Turkey* (Ankara: 1963-1964); N. Martinovitch, *The Turkish Theater* (New York: 1933).

عن الأزمة اللبنانية، يُنظر:

Col. Churchill, *The Druzes and the Maronites under the Turkish Rule from 1840 to 1860* (London: 1862);

و(مسألة جبل لبنان والدروز 1840-1861)

M. Tayyip Gökbilgin, "1840tan 1861'a kadar Cebel-i Lübnan meselesi ve Dürziler," *Belleten*, 10 (1946), pp. 641-703; A. L. Tibawi, *A Modern History of Syria Including Lebanon and Palestine* (Oxford: 1966);

و(بيروت ولبنان في عهد آل عثمان)

Y. Al-Hakim, *Beyrut wa Lübnan fi ahd Âl Osman* (Beirut: 1964);

و(عائلة شهاب في جبل لبنان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر)

M. Ş. Tekindağ, "XVIII. ve XIX. asırlarda Cebel Lübnan Şihab Oğulları," *Tarih Dergisi*, 9 (1958), pp. 31-44;

و(عهد المُتَصَرِّفين في لبنان)

L. Hatir, *Ahd al-mutasarrifin fi Lübnan, 1861-1918* (Beirut: 1967);

و(لبنان منذ عهد المُتَصَرِّفين إلى بداية الانتداب)

A. Tarabain, *Lübnan mund 'ahd al-mutasarrifin ila bidâyat al-intidab* (Cairo: 1968).

عن سوريا وفلسطين في القرن التاسع عشر، يُنظر:

H. L. Bodman, *Political Factions in Aleppo, 1760-1826* (Chapel Hill, N.C.: 1963);

و(سوريا والعهد العثماني)

Y. al-Hakim, *Suriya wal-ahd al-Usmani* (Beirut: 1966); D. Hopwood, *The Russian Presence in Syria and Palestine, 1843-1914* (Oxford: 1969); Moshe Maoz, *Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840-1861* (Oxford: 1968); T. Stavrou, *Russian Interests in Palestine, 1882-1914* (Thessaloniki: 1963); A. L. Tibawi, *American Interests in Syria, 1800-1901* (Oxford: 1966).

وعن العراق، يُنظر: (بغداد القديمة، 1869-1917)

A. al-'Allâf, *Bağdad al-kadima, 1286/1869-1335/1917* (Baghdad: 1960).

و(تاريخ العراق بين الاحتلالين)

Abbas al-'Azzawi, *Tarih al-Irak bayn al-Ihtilalayn*, 7 vols. (Baghdad: 1955); Ş. Dumlugi, *Midhat Başa* (Baghdad: 1952); A. Jwaideh, "Municipal Government in Baghdad and Basra from 1869 to 1914," Unpublished B. Litt. Thesis, Oxford University, 1953; S. Longrigg, *Four Centuries of Modern Irak* (Oxford: 1925; [1968]).

ثمة دراسة وافية لشبه الجزيرة العربية في:

R. B. Winder, *Saudi Arabia in the 19th Century* (New York: 1965);

أيضًا:

T. Marston, *Britain's Imperial Role in the Red Sea Area, 1800-1878* (Hamden, Conn.: 1961); J. Plass & U. Gehride, *Die Aden-Grenze in der Südarabienfrage, 1900-1967* (Opladen: 1967); H. St. John Philby, *Saudi Arabia* (London: 1955).

هناك عدد من الدراسات الممتازة عن الإمارات البلقانية، وإن كانت بشكل رئيسي من مصادر أوروبية وليست عثمانية. أفضلها هي:

R. W. Seton-Watson, *A History of the Roumanians from Roman Times to the Completion of Unity* (Cambridge: 1934), reprinted 1963; N. Iorga, *Geschichte des rumänischen Volkes*, 2 vols. (Gotha: 1905); A. D. Xenopol, *Histoire des Roumains de la Dacie Trajane depuis les origines jusqu'à l'union des principautés en 1859*, 2 vols. (Paris: 1896); M. M. Alexandrescu-Dersca, "Sur le régime des ressortissants ottomans en Moldavie, 1711-1829," *Studia et Acta Orientalia,* 5-6 (1967), pp. 143-182; D. Berindei, *L'union des principautés Roumains* (Bucharest: 1967); G. G. Florescu & M. E. Florescu, "L'Agence des principautés Unies à Constantinople, 1859-1866," *Studia et Acta Orientalia*, 5-6 (1967), pp. 221-243; R. N. Florescu, "The Rumanian Principalities and the Origins of the Crimean War," *Slavonic and East European Review*, 65 (1967), pp. 324-342; J. C. Campbell, "The Transylvanian Question in 1849," *Journal of Central European Affairs*, 2 (1942), pp. 20-34; T. W. Riker, *The Making of Roumania: A Study of an International Problem, 1856-1866* (Oxford: 1931); R. N. Florescu, "The Uniate Church: Catalyst of Rumanian National Consciousness," *Slavonic and East European Review,* 45 (1967), pp. 324-342; B. Jelavich, *Russia and the Rumanian National Cause, 1858-1859* (Bloomington, Ind.: 1959); I. Matei, "Sur les relations d'Ahmed Vefik Pacha avec les Roumains," *Studia et Acta Orientalia*, 7 (1968), pp. 95-131.

عن حرب القرم وسلام باريس، يُنظر:

H. Temperley, *England and the Near East: The Crimea* (London: 1936); V. J. Puryear, *England, Russia and the Straits Question, 1844-1856* (Berkeley, Calif.: 1931); C. Rousset, *Histoire de la guerre de Crimée,* 2 vols. (Paris: 1877); G. B. Henderson, *Crimean War Diplomacy and Other Historical Essays* (Glasgow: 1947); G. H. Bolsover, "Nicholas I and the Partition of Turkey," *Slavonic and East European Review*, 27 (1948), pp. 115-145; B. Jelavich, *A Century of Russian Foreign Policy, 1814-1914* (New York: 1964);

و(مسألة الأماكن المقدسة والباب العالي)

Bekir Sıdkı Baykal, "Makamat-ı Mübareke Meselesi ve Babıâli," *Belleten*, 23 (1959), pp. 241-266; W. E. Mosse, *The Rise and Fall of the Crimean System* (London: 1963).

أفضل الأعمال المتوفرة عن مصر في القرن التاسع عشر حتى الاحتلال البريطاني:

P. M. Holt, *Political and Social Change in Modern Egypt: Historical Studies from the Ottoman Conquest to the United Arab Republic* (London: 1968); P. M. Holt, *Egypt and the Fertile Crescent, 1516-1922* (Ithaca, N.Y.: 1966);

وعمل عبد الرحمن الرافعي (عصر إسماعيل)

Abdurrahman al-Rafi'i, *Asr Ismail*, 2 vols. (Cairo: 1948).

عن ثورة الصرب للاستقلال، يُنظر:

E. Gaumant, *La Formation de la Yougoslavie, XVe-XXe siècles* (Paris: 1930); H. W. V. Temperley, *History of Serbia* (London: 1917); G. Yakschitch, *L'Europe et la résurrection de la Serbie, 1804-1834* (Paris: 1907); C. Jirecek, *Geschichte der Serben*, 2 vols. (Gotha: 1911-1918), repr. (Amsterdam: 1967); C. Jelavich, *Tsarist Russia and Balkan Nationalism* (Berkeley, Calif.: 1959); H. Kaleshi & H. J. Kornrumpf, "Das Wilajet Prizren," *Sudöst-Forschungen*, 26 (1967), pp. 176-238; D. MacKenzie, *The Serbs and Russian Pan-Slavism, 1875-1878* (Ithaca, N.Y.: 1967); S. K. Pavlowitch, *Anglo Russian Rivalry in Serbia, 1837-1839* (Paris, The Hague: 1961); D. Slijepcević, *The Macedonian Question: The Struggle for Southern Serbia* (Chicago: 1968).

عن البوسنة والهرسك، يُنظر: (البوسنة والهرسك في عهد محمود الثاني)

A. C. Eren, *Mahmud II zamamnında Bosna-Hersek* (Istanbul: 1965); B. Djurdjev, "Bosnia," in: *The Encyclopaedia of Islam*, vol. 1, pp. 1261-1275; J. V. A. Fine, "The Bosnian Church: Its Place in Medieval Bosnia from the Twelfth to the Fifteenth Century," Unpublished Ph.D. Dissertation, Harvard University, 1969;

و(وثائق حول تطبيق التنظيمات في البوسنة)

Halil Inalcık, "Bosnada Tanzimatın tatbikine ait vesikalar," *Tarih Vesikaları*, 1 (1942), pp. 374-389;

و(البوسنة والهرسك في مؤتمر برلين)

G. Jaksić, *Bosna i Hercegovina na Berlinskom kongresu* (Belgrade: 1955); A. Sućeska, "Die Rechtstellung der Bevölkerung in den Städten Bosniens und der Herzegowina unter den Osmanen (1463-1878)," *Südost Europa Jahrbuch*, 8 (1968), pp. 84-99.

عن الحكم العثماني في كريت، يُنظر:

Cemal Tukin, "Girit," in: T. C. Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi*, vol. 4, pp. 791-804;

و(سلنامه ولاية كريت)

Salname-i Vilayet-i Girit (Hanya: 1310/1892-1893);

و(تاريخ كريت)

Hüseyin Kâmî Hanyevi, *Girit Tarihi* (Istanbul: 1288/1871).

تحليل الثورة في كريت والحرب العثمانية-اليونانية الناجمة عنها في: (المعركة بين الدولة العثمانية واليونان)

Süleyman Tevfik & A. Zühdi, *Devlet-i Aliye-i Osmaniye-Yunan Muharebesi* (Istanbul: 1315); A. Turot, *L'Insurrection crétoise et la guerre Gréco -Turque* (Paris: 1898); W. Stillman, *The Cretan Insurrection of 1866-1867-1868* (New York: 1874);

و(محمد صلاحي ومسألة كريت، 1866-1889)

Münir Aktepe, *Mehmed Salâhî: Girid Meslesi, 1866-1889* (Istanbul: 1967);

و(الحرب العثمانية-اليونانية عام 1897)

T. C. Gnkur. Bşk., Harb Tarihi Dairesi, *1897 Osmanlı Yunan Harbi* (Ankara: 1965); K. Bourne, "Great Britain and the Cretan Revolt, 1866-1869," *Slavonic and East European Review*, 25 (1956), pp. 74-94; R. E. Kasperson, *The Dodecanese: Diversity and Unity in Island Politics* (Chicago: 1966); G. Markopoulos, "King George I and the Expansion of Greece, 1875-1881," *Balkan Studies*, 9 (1968), pp. 21-40; G. Markopoulos, "The Selection of Prince George of Greece as High Commissioner in Crete," *Balkan Studies*, 10 (1969), pp. 335-350; A. A. Pallis (ed.), *The Cretan Drama. The Life and Memoires of Prince George of Greece, High Commissioner in Crete (1898-1906)* (New York: 1963); L. Sigalos, *The Greek Claims on Northern Epirus* (Chicago: 1967); B. Sutter, "Die Grossmächte und die Erhaltung des europäischen Friedens zu beginn der Kreta-Krise von 1897," *Südost Forschungen*, 21 (1962), pp. 214-269;

و(الثوار الكريتيون في الدولة العثمانية)

C. Tukin, "Osmanli Imparatorluğunda Girit isyanları," *Belleten*, 9 (1945), pp. 163-206; D. Xanalatos, "The Greeks and the Turks on the Eve of the Balkan Wars," *Balkan Studies*, 3 (1963), pp. 277-296.

وصف إصلاحات عالي باشا في كريت بشيء من التفصيل في:

A. H. Ongonsu, "Âli Paşa," in: T. C. Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi*, vol. 1, pp. 335-339.

نجد الملخص الأكثر موثوقية لأزمة البلقان 1875-1878 في:

W. Langer, *European Alliances and Alignments, 1871-1890*, 2nd ed. (New York: 1950);

وأيضًا:

D. Harris, *A Diplomatic History of the Balkan Crisis of 1875-1878: The First Year* (Stanford, Calif., 1939/1968); M. D. Stojanović, *The Great Powers and the Balkans, 1875-1878* (Cambridge, England: 1938); B. H. Sumner, *Russia and the Balkans, 1870-1880* (Oxford: 1937); S. Goriainov, *La question d'Orient à la veille du traité de Berlin, 1870-1878* (Paris: 1948); W. Medlicott, *The Congress of Berlin and After* (London: 1938); W. Medlicott, *Bismarck, Gladstone, and the Concert of Europe* (London: 1956).

عن الحكم العثماني في بلغاريا والثورة البلغارية، يُنظر:

Ezel Kural Shaw, "Midhat Pasha, Reformer or Revolutionary?" Unpublished Ph.D. Dissertation, Harvard University, 1975, pp. 77-172; M. Macdermott, *A History of Bulgaria, 1393-1885* (London: 1962);

و(التنظيمات والمسألة البلغارية)

Halil Inalcık, *Tanzimat ve Bulgar Meselesi* (Ankara: 1943); D. Kosev, "Les rapports agraires et le mouvement paysan en Bulgarie de la fin du XVIII[e] siècle à nos jours," *Études Historiques*, 5 (1970), pp. 57-99; M. Leo, *La Bulgarie et son peuple sous la domination ottoman* (Sofia: 1948);

و(هجرات الأتراك من الروملي)

Bilal Şimşir, *Rumeliden Türk göçleri*, 2 vols. (Ankara: 1968); G. D. Todorov & N. Zecev, "Documents ayant trait aux luttes des Bulgares pour une église et des écoles nationales en Macédoine vers le milieu du XIX[e] siècle," *Études Historiques*, 3 (1966), pp. 173-239; R. Shannon, *Gladstone and the Bulgarian Agitation, 1876* (London: 1963); David Harris, *Britain and the Bulgarian Horrors of 1876* (Chicago: 1939).

عن خلع عبد العزيز، وعهد مراد الخامس القصير،

The Çerkes Hasan incident, the death of Abdulaziz,

وعن تنصيب عبد الحميد الثاني، يُنظر:

Davison, *Reform in the Ottoman Empire*, pp. 317-346;

للحصول على ملخص ممتاز؛

[Midhat Sertoğlu], *Resimli-Haritalı Mufassal Osmanlı Tarihi* (Istanbul: 1963), vol. VI, pp. 3253-3263;

و(السلطان عبد العزيز، حياته، خلعه، وفاته)

Haluk Y. Şehsuvaroğlu, *Sultan Aziz, Hayatı, Hal'i, Ölümü* (Istanbul: 1949), pp. 86-205;

و(مدحت باشا ومحاكمة يلدز)

I. H. Uzuncarşılı, *Midhat Paşa ve Yıldız Mahkemesi* (Ankara: 1967);

و(مرآة الحقيقة)

Mahmut Celaleddin, *Mirat-ı Hakikat*, 3 vols. (Istanbul: 1326-1327/1908-1909);

(أساس الانقلاب)

Ahmet Midhat Efendi, *Üss-ü Inkılap* (Istanbul: 1294-1877);

و(وقائع عبد العزيز)

Ahmet Saip Bey, *Vaka-yı Abdul-Aziz* (Cairo: 1326/1910);

و(حس الثورة)

Süleyman Paşa, *Hiss-i Inkilap* (Istanbul: 1326/1910); I. H. Uzunçarşılı, "Murad V," in: T. C. Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi*, vol. 8, pp. 647-651;

و(محاولة اختطاف مراد الخامس إلى أوروبا)

"Beşinci Murad'ı Avrupa'ya Kaçırma teşebbüsü," *Belleten*, 10 (1946), pp. 195-209;

و(تقارير ورسائل حول معالجة مراد الخامس ووفاته، 1876-1905)

"Beşinci Sultan Murad'ın tedâvisine ve Ölümüne ait rapor ve Mektuplar, 1876-1905," *Belleten*, 10 (1945), pp. 317-367;

و(واقعة حسن جركس)

"Çerkes Hasan vak'ası," *Belleten*, 9 (1945), pp. 89-133;

و(مدحت باشا وسجناء الطائف)

Midhat Paşa ve Taif Mahkumları (Ankara: 1950);

و(وثائق تتعلق بسجن مدحت باشا ورشدي باشا)

Midhat ve Rüştü Paşaların tevkiflerine dair vesikalar (Ankara: 1946);

و(مذكرات مؤرخ البلاط لطفي أفندي عن خلع السلطان عبد العزيز)

"Sultan Abdülaziz vak'asına dair vak'anüvis Lütfi Efendinin bir risalesi," *Belleten*, 7 (1943), pp. 349-373.

سابعًا: عهد عبد الحميد الثاني (1876-1909)

لا توجد سيرة ذاتية وافية لعبد الحميد أو سرد لعهده. العمل الوحيد عن هذا الموضوع وشامل إلى حد ما: (عبد الحميد الثاني وولايته: حياته السياسية والخاصة)

Osman Nuri, *Abd ul-Hamid-i Sani ve Devr-i Saltanatı: Hayat-ı Hususiye ve siyasiyesi*, 1 vol. in 3 (Istanbul: 1327/1911),

كُتب بشكل مختصر بعد خلعه، ويركز أساسًا على الأمور السياسية والدبلوماسية، قد عفى عليه الزمن تمامًا. الأمور نفسها تنطبق على هذا العمل: (بدايات ولاية عبد الحميد)

Ahmet Saip, *Abdülhamidin evail-i saltanatı* (Cairo: 1326/1910),

وهو أيضًا يتناول الموضوع على نحو عدائي للغاية. وجميع الكتب باللغات الأوروبية عن عبد الحميد، هي متحيزة وغير دقيقة وعديمة الفائدة في الأغلب، بما في ذلك:

E. Pears, *Life of Abd ul-Hamid* (London: 1917); Joan Haslip, *The Sultan: The Life of Abdul Hamid II* (London: 1958); V. Berard, *La Politique du Sultan* (Paris: 1897); A. Wittlin, *Abdul Hamid, Shadow of God* (London: 1940); G. Dorys, *Abdul Hamid Intime* (Paris: 1902); G. Roy, *Abdul Hamid le Sultan Rouge* (Paris: 1936); Mourad Bey, *Le Palais de Yildiz et la Sublime Porte* (Paris: 1897); Paul Regla, *Les Secrets de Yildiz* (Paris: 1897).

أشمل عمل متاح عن السلطنة في عهد عبد الحميد هو: (التاريخ العثماني، المجلد الثامن، الفترات الاستبدادية والدستورية الأولى، 1876-1907)

E. Z. Karal, *Osmanlı Tarihi, VIII. Cilt. Birinci Meşrutiyet ve Istibdat Devirleri, 1876-1907* (Ankara: 1962).

يمكن استكماله بمذكرات من تلك الحقبة، بما في ذلك: (مذكرات عبد الحميد)

Selek Yayinevı, *Ikinci Abdülhamid'ın Hatıra Defteri* (Istanbul: 1960);

و(دفتر مذكرات عبد الحميد الثاني)

Ismet Bozdağ, *Ikinci Abdülhamid'ın Hatıra Defteri* (Bursa: 1946);

و(مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني)

Vedat Urfi, *Hatırat-ı Sultan Abdülhamit Han-ı Sani* (Istanbul: 1340/1921);

أما:

Ali Vehbi Bey, *Pensées et Souvenirs de l'Ex Sultan Abdul-Hamid* (Paris: 1910),

الأعمال التي من المفترض على الأقل أنها ذكريات السلطان نفسه؛ وكذلك أفراد عائلته وغيرهم من المقربين منه: (مذكرات عبد الحميد وقصر يلدز)

Tahsin Paşa, *Abdülhamit ve Yıldız Hatıraları* (Istanbul: 1931);

و(أبي عبد الحميد)

Ayşe Osmanoğlu, *Babam Abdülhamid* (Istanbul: 1960).

كما ترك عدد من الشخصيات السياسية البارزة في ذلك الوقت مذكرات ثرية: (مذكرات الصدر الأعظم السابق كامل باشا)

Kamil Paşa, *Hâtırat-ı Sadr-ı Esbak Kâmil Paşa* (Istanbul: 1329/1913);

و(مذكرات سيد باشا)

Sait Paşa, *Hatırat-ı Sait Paşa*, 3 vols. (Istanbul: 1328/1912);

و(جواب كامل باشا على رئيس مجلس الأعيان سيد باشا)

Kâmil Paşanın Ayan Reisi Sait Paşa'ya Cevapları, 2nd ed. (Istanbul: 1328/1912);

و(جواب سيد باشا على مذكرات كامل باشا. مسائل الروملي الشرقي، ومصر، وأرمينية)

Sait Paşanın Kâmil Paşa hâtıratına cevapları. Şarki Rumeli, Mısır ve Ermeni meseleleri (Istanbul: 1327/1911);

و(ما شاهدته في قصر يلدز)

Ismail Müştak Mayakon, *Yıldızda Neler Gördüm* (Istanbul: 1940);

و(مذكراتي 1872-1946)

Ali Haydar Midhat, *Hâtıralarım, 1872-1946* (Istanbul: 1946);

و(حياتي ومذكراتي)

Rıza Nur, *Hayat ve Hatıratım*, 2 vols. (Istanbul: 1968);

و(ما رأيته وسمعته)

Ali Fuat Türkgeldi, *Görüp Işittiklerim* (Ankara: 1951);

و(مسائل سياسية مهمة)

Mesâil-i Mühimme-i Siyasiyye, 2 vols. (Ankara: 1957-1960);

و(الأيام الأخير للسلطان حميد)

Ziya Şakir, *Sultan Hamid'ın Son Günleri* (Istanbul: 1943); Ismail Kemal, *The Memoires of Ismail Kemal Bey*, Sommerville Story (ed.) (London: 1920).

يمكن أيضًا استقاء المعلومات من سير وتراجم الزعماء السياسيين لذلك العهد:

(آخر الوزراء العظام في العهد العثماني)

Ibnülemin Mahmud Kemal Inal, *Osmanlı Devrinde Son Sadrıâzamlar*, 14 parts in 6 vols. (Istanbul: 1940-1953);

و(آخر الوزراء العظام ورؤساء الوزراء)

M. Z. Pakalın, *Son Sadrâzamlar ve Başvekiller*, 5 vols. (Istanbul: 1940-1949); Djemaleddin Bey, *Sultan Murad V. The Turkish Dynastic Mystery, 1876-1895* (London: 1895);

و(موسوعة مشاهير الأتراك)

Ibrahim Alaeddin Gövsa, *Türk Meşhurları Ansiklopedisi* (Istanbul: 1946); Comte E. de Kératy, *Mourad V: Prince Sultan Prisonnier d'État, 1840-1878*, 2nd ed. (Paris: 1878);

و(نامق كمال بين رجال وأحداث عصره)

Midhat Cemal Kuntay, *Namık Kemal devrinin insanları ve olayları arasında*, 3 vols. (Istanbul: 1944-1949);

و(تاريخ السلطان مراد الخامس)

Ahmet Saip, *Tarih-i Sultan Murad-ı Hamis* (Cairo: [n. d.]); Ercümend Kuran, "Said Paşa," in: T. C. Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi* (Istanbul; Ankara: 1940-), vol. 10, pp. 82-86;

و(الصدر الأعظم كامل باشا - حياته السياسية)

Hilmi Kâmil Bayur, *Sadrazam Kâmil Paşa -Siyasî Hayatı* (Ankara: 1954); Ercümend Kuran, "Ibrahim Edhem Paşa," in: *The Encyclopaedia of Islam*, New ed. (Leiden: 1954-), vol. 3, p. 993; Ahmed Hamdi Tanpınar, "Ahmed Vefik," in: T. C. Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi*, vol. 1, pp. 207-210; Murat Uraz, *Ahmed Vefik Paşa* (Istanbul: 1944); Ercümend Kuran, "Küçük Said Paşa (1840-1914) as a Turkish Modernist," *International Journal of Middle East Studies*, 1 (1970), pp. 124-132.

تُظهر معظم تقارير الدبلوماسيين الأجانب والرحالة في السلطنة في عهد عبد الحميد تحيزًا دينيًا وعرقيًا إضافة إلى عدم دقة فادح. لكن يمكن المرء انتزاع معلومات مفيدة من بعضها، مثل:

Paul Fesch, *Constantinople aux derniers jours d'Abdul-Hamid* (Paris: 1907); A. Vambéry, *La Turquie d'aujourd'hui et d'avant quarante ans*, tr. G. Tirard (Paris: 1898); F. von der Goltz & W. Foerster, *General-feldmarschall Colmar Freiherr von der Goltz Denkwürdigkeiten* (Berlin: 1929); E. Lindow, *Freiherr Marshall von Bieberstein als Botschafter in Konstantinopel, 1897-1912* (Danzig: 1934); C. Smith, *The Embassy of Sir William White at Constantinople, 1886-1891* (London: 1957); C. Kuentzer, *AbdulHamid II und die Reformen in der Türkei* (Leipzig: 1897); Paul de Regla, *La Turquie officielle: Constantinople, son gouvernement, ses habitants, son présent et avenir* (Geneva: 1891); H. O. Dwight, *Turkish Life in War Time* (New York: 1881); Cyrus Hamlin, *My Life and Times* (Boston: 1893); Sir Edwin Pears, *Forty Years in Constantinople* (London: 1916); R. Davey, *The Sultan and His Subjects*, 2 vols. (New York: 1897); C. Hecquard, *La Turquie sous Abdul-Hamid II...* (Brussels: 1901); A. D. Mordtmann, *Stambul und das Moderne Türkenthum*, 2 vols. (Leipzig: 1877).

للحصول على نص إنكليزي لدستور عام 1876 وتطوره، يُنظر:

Ezel Kural Shaw, "Midhat Paşa, Reformer or Revolutionary," Unpublished Ph.D. Dissertation, Harvard University, 1975, pp. 287-364;

ونجد ملخصات مفيدة في:

Roderic Davison, *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876* (Princeton: 1963), pp. 358-408; B. Lewis, "Düstur," in: *The Encyclopaedia of Islam*, vol. 2, pp. 640-644; R. Devereux, *The First Ottoman Constitutional Period: A Study of the Midhat Constitution and Parliament* (Baltimore: 1963),

فيعتمد على استخدام محدود للمصادر العثمانية. وأعمال عظيم زاده حقي: (مجلس النواب في تركيا)

Azimzade Hakki, *Türkiyede Meclis-i Mebusan* (Cairo: 1907),

و(مجلس المبعوثان 1293/ 1877 محضر الجلسات)

Hakkı Tarık Us, *Meclis-i Mebusan, 1293:1877 Zabıt Ceridesi*, 2 vols. (Istanbul: 1940-1954);

أعادت بناء المناقشات البرلمانية على أساس التقارير الصحافية المعاصرة، حيث إن المحاضر الفعلية كانت قد دمرتها بالنيران. يُنظر أيضًا: (وثائق خاصة بالدستور الأول)

Bekir Sidki Baykal, "Birinci Meşrutiyete dair belgeler," *Belleten*, 21 (1960), pp. 601-636;

و(دستور عام 1293هـ/ 1876م)

"93 Meşrutiyeti," *Belleten*, 6 (1942), pp. 45-83; A. Soydan, *La Constitution Turque de 1293 (1876) et les modifications apportées par celle de 1329 (1909)* (Paris: 1955); A. Ubicini, *La Constitution ottomane du 7 zilhidjé 1293* (Constantinople: 1877).

يمكن العثور على نص الدستور في:

Düstur, vol. I (Istanbul: 1863), repr. 1865, 1872; vol. II (Istanbul: 1873); vol. III (Istanbul: 1876); vol. IV (Istanbul: 1879). *Düstur Zeyil*, 4 vols. (Istanbul: 1879-1884), *Düstur Birinci Tertib*, vols. IV-VIII (Ankara: 1937-1943) (Ottoman laws, 1883-1908), vol. 4, pp. 2-20, with amendments in *Düstur: Tertib-i Sani*, 11 vols. (Istanbul: 1329/1911-1928) (Ottoman Laws, 1908-1922), vol. 1, pp. 11, 638; vol. 6, 749; vol. 7, p. 224.

الترجمة الرسمية باللغة الفرنسية في:

G. Aristarchi Bey, *Législation ottomane, ou recueil des lois, règlements, ordonnances, traités, capitulations, et autres documents officiels de l'Empire Ottoman*, 7 vols. (Constantinople: 1873-1888), vol. 5, pp. 1-25.

أعيد طبع نص إنكليزي غير رسمي في:

Suna Kili, *Turkish Constitutional Developments and Assembly Debates on the Constitutions of 1924 and 1961* (Istanbul: 1971).

أوراق اللجنة التي صاغت الدستور موجودة في أرشيف قصر يلدز باسطنبول،

S. J. Shaw, "Yıldız Palace Archives," *Archivum Ottomanicum*, 3 (1971), pp. 214-216, 224.

نجد مناقشة لمؤتمر القسطنطينية (الذي يُطلق عليه الأتراك مؤتمر الترسانة/ *Tersane Konferansı*) في:

W. Langer, *European Alliances and Alignments, 1871-1890*, 2nd ed. (New York: 1950), pp. 89-120;

(سفارة هنري لايارد في اسطنبول)

Y. T. Kurat, *Henry Layard'ın Istanbul Elçiliği* (Ankara: 1968);

و(تقرير مجلس الشورى حول مؤتمر الترسانة)

I. H. Uzunçarşılı, "Tersane Konferansının mukarreratı hakkında Şura mazbatası," *Tarih Dergisi*, 6 (1954), pp. 123-140.

عن الحرب الروسية-التركية 1877-1878، يُنظر: (أسباب الحرب الروسية-التركية 1877-1878)

Y. T. Kurat, "1877-78 Osmanlı-Rus harbinin sebepleri," *Belleten*, 26 (1962), pp. 567-592;

و(تفسير حرب 1293. الصراع التركي-الروسي 1877-1878)

T. Y. Öztuna, *Resimlerle 93 Harbi. 1877-78 Türk-Rus Savaşı* (Istanbul: 1969); P. Fortunatow, *Der Krieg 1877-78 und die Befreiung Bulgariens* (Berlin: 1953).

ونجد توثيقًا لمساعدة الأرمن للروس في:

W. E. D. Allen & P. Muratoff, *Caucasian Battlefields* (Cambridge: 1953); C. B. Norman, *Armenia and the Campaign of 1877* (London: 1878).

عن الاحتلال الفرنسي لشمال أفريقيا، يُنظر: (التنافس التركي-الفرنسي في الصحراء الكبرى، 1858-1911)

Abdurrahman Çaycı, *Büyük Sahra'da Türk-Fransız Rekabeti, 1858-1911* (Erzurum: 1970), "L'Entente italo-turque de 1863," *Les Cahiers de Tunisie*, 53-56 (1966), pp. 41-52,

و(مسألة قناصل تونس في إيطاليا والاتفاقية العثمانية-الإيطالية لعام 1863)

"Italya'daki Tunus konsoloslukları meselesi ve 1863 Osmanlı-Italyan anlaşması," *Belleten*, 30 (1966), pp. 603-611,

و(محاولة إيطاليا إحراز السيادة في تونس)

"Italya'nın Tunus'ta üstünlük teşebbüsü," *VI. Türk Tarih Kongresi* (Ankara: 1967), pp. 497-519; *La question tunisienne et la politique ottomane 1881-1913* (Erzurum: 1963); G. Esquer, *Histoire de l'Algérie, 1830-1960* (Paris: 1960);

و(السياسة العثمانية في مواجهة الاحتلال الفرنسي للجزائر)

E. Kuran, *Cezayir'in Fransızlar tarafından işgalı karşisinda Osmanlı siyaseti, 1827-*

1847 (Istanbul: 1957); J. Ganiage, *Les origines du protectorat français en Tunisie, 1861-1881* (Paris: 1959).

عن الاحتلال البريطاني لمصر، يُنظر:

F. Charles Roux, *Les origines de l'expédition d'Egypte* (Paris: 1910); David Landes, *Bankers and Pashas in Egypt* (Cambridge, Mass.: 1965); M. Kleine, *Deutschland und die ägyptische Frage, 1875-1890* (Griefswald: 1927); L. Ragats, *The Question of Egypt in Anglo-French relations, 1875-1904* (Edinburgh: 1922); Lord Cromer, *Modern Egypt* (London: 1908); J. Marlowe, *Anglo-Egyptian Relations, 1800-1953* (London: 1954);

و(المسألة المصرية)

Bab-ı Âli, Hariciye Nezareti, *Mısır Meselesi* (Istanbul: 1334); Langer, pp. 251-280.

نجد مناقشة لمسائل بلغاريا بعد مؤتمر برلين، والإصلاحات العثمانية في الروملي الشرقي، واحتلال بلغاريا النهائي له، في:

K. Kratchounov, *La Politique extérieure de la Bulgarie, 1880-1920* (Sofia: 1932);

و(عن مسألة الروملي الشرقي)

Hilmi Kâmil Bayur, "Şarki Rumeli meselesine dair," *Belleten*, 20 (1946), pp. 527-530; J. V. Königslöw, *Ferdinand von Bulgarien* (Munich: 1970); K. K. Sarova, "L'union de la Bulgarie du Nord et de la Bulgarie du Sud (1885)," *Études Balkaniques*, 6 (1967), pp. 97-121; J. Mitev, "L'attitude de la Russie et de l'Angleterre à l'égard de l'union de la Bulgarie en 1885," *Études Historiques*, 1 (1960), pp. 347-377.

عن القومية الألبانية، يُنظر:

Stavro Skendi, *The Albanian National Awakening, 1878-1912* (Princeton, N.J.: 1967); S. Story (ed.), *The Memoirs of Ismail Kemal Bey* (New York: 1920); H. Inalcık, "Arnawutluk," in: *The Encyclopaedia of Islam*, vol. 1, pp. 650-658; P. Bartl, *Die albanischen Muslime zur Zeit der nationalen Unabhändigkeitsbewegung, 1878-1912* (Wiesbaden: 1968);

و(ذكرياتي عن ألبانيا ومقدونيا)

Kâzım Nami Duru, *Arnavutluk ve Makedonya hatıralarım* (Istanbul: 1959); P. Pipinellis, *Europe and the Albanian Question* (Chicago: 1963).

نجد دراسة أكثر موضوعية عن المسألة الأرمنية في:

W. L. Langer, *The Diplomacy of Imperialism* (New York: 1956), pp. 145-166, 321-350.

يوجد وصف ممتاز للأنشطة الإرهابية الأرمنية، استنادًا إلى الوثائق التي تم الحصول عليها من المنظمات الإرهابية الأرمنية، في: (تاريخ الواقعة الأرمنية)

Nazım Paşa, *Ermeni Tarih-i Vukuatı*, manuscript in the Yıldız Palace Archives, BVA, Istanbul, K36/Z131/no. 139 (80).

يُنظر أيضًا:

E. Z. Karal, *Osmanlı Tarihi*, VIII, pp. 126-145.

عن دور الأرمن في الدولة العثمانية، يُنظر: (الأرمن في خدمة الدولة التركية، 1453-1953)

Esat Uras, *Türk Devleti Hizmetinde Ermeniler, 1453-1953* (Istanbul: 1953).

ونجد التعبير الأفضل عن وجهة النظر الأرمنية في:

L. Nalbandian, *The Armenian Revolutionary Movement* (Berkeley/Los Angeles: 1963); A. O. Sarkissian, *History of the Armenian Question to 1885* (Urbana, Ill.: 1938).

ثمة مناقشة للمسألة المقدونية في:

H. R. Wilkinson, *Maps and Politics: A Review of the Ethnographic Cartography of Macedonia* (Liverpool: 1951); Huey Kostanick, "Macedonia: A Study in Political Geography," Unpublished Ph.D. Dissertation, Clark University, 1948; Langer, *Diplomacy of Imperialism*, pp. 303-354; D. Dakin, *The Greek Struggle in Macedonia, 1897-1913* (Salonica: 1966); E. Barker, *Macedonia: Its Place in Balkan Power Politics* (London: 1950); C. Anastasoff, *The Tragic Peninsula: A History of the Macedonian Movement for Independence Since 1878* (St. Louis: 1938); K. Kyriakidis, *The Northern Ethnological Boundaries of Hellenism* (Salonica: 1955);

و(محمد صلاحي بك وتقرير مقدم لعبد الحميد الثاني عن سالونيك)

Münir Aktepe, "Mehmed Salâhî Bey ve II. Abdülhamid'e Selânik hakkında sunduğu rapor," *Tarih Dergisi*, 17 (1967), pp. 79-96; S. S. Papadopoulos, "Écoles et associations grecques dans la Macédoine du nord durant le dernier siècle de la domination turque," *Balkan Studies*, 3 (1962), pp. 397-442; D. Slijepceviç, *The Macedonian Question: The Struggle for Southern Serbia* (Chicago: 1958).

ثمة إشارة إلى خطط عبد الحميد الإصلاحية في سلسلة من المذكرات الموجودة الآن في أرشيف قصر يلدز، والتي نُشر أكثرها شمولًا في:

S. J. Shaw, "A Promise of Reform: Two Complimentary Documents," *International Journal of Middle East Studies*, 4 (1973), pp. 359-365.

استشهد بروايات عن إصلاحاته المالية والاقتصادية والاجتماعية والتطور الثقافي خلال ولايته في الجزء السادس من هذه البيبليوغرافيا،

"The Tanzimat Reform Era, 1839-1876".

وثمة دراسة لإصلاحاته العسكرية في:

M. A. Griffeths, "The Reorganization of the Ottoman Army Under Abdülhamid II, 1880-1897," Unpublished Ph.D. Dissertation, University of California, Los Angeles, 1966;

يُنظر أيضًا:

Von der Goltz, *Generalfeld-marschall Colman Freiherr von der Goltz-Das Leben eines grossen Soldaten* (Göttingen: 1960);

و(مذكرات وسيرة غولتس باشا)

Pertev Demirhan, *Goltz Paşanın Hâtırası ve Hal Tercümesi* (Istanbul: 1949); Izzet Pasha, *Denkwürdigkeiten des Marshalls Izzet Pasha* (Leipzig: 1927); I. Felgerhaurer, *Die Militär Bildungsanstalt der Türkei und ihre jünsten Reformen* (Berlin: 1887); Hajo Holborn, *Deutschland und die Türkei, 1878-1890* (Berlin: 1926); L. Lamouche, *L'Organisation militaire de l'Empire Ottoman* (Paris: 1895); L. von Schlözer, *Das Türkische Heer* (Leipzig: 1901).

عن البحرية العثمانية، يُنظر: (الأسطول في عهد عبد الحميد الثاني)

O. Öndeş, "Abdülhamid devrinde donanma," *Belgelerle Türk Tarih Dergisi,* no. 19 (1969), pp. 68-78; no. 20 (1969), pp. 71-75; no. 21 (1969), pp. 70-73; no. 22 (1969), pp. 78-80; no. 24 (1969), pp. 64-88.

ثمة دراسة وافية لحركة الأتراك الشباب باقتدار في:

E. E. Ramsaur, *The Young Turks: Prelude to the Revolution of 1908* (Princeton, N.J.: 1957);

و(الأفكار السياسية للأتراك الشباب، 1895-1908)

Şerif Mardin, *Jön Türklerin Siyasi Fikirleri, 1895-1908* (Ankara: 1964);

و(تاريخ الثورة التركية، المجلد الثاني، الجزء الرابع، الحركات الفكرية، الحركات الثورية، الاضطرابات الداخلية، اندلاع الحرب العامة الأولى)

Y. H. Bayur, *Türk Inkilabı Tarihi, Cilt II, Kısım IV, Fikir cereyanları, inkilâp hareketleri, iç didişmeler. Birinci genel savaşın patlaması* (Ankara: 1952); P. Fesch, *Constantinople aux dernier jours d'Abdul Hamid* (Paris: 1907);

و(تاريخ ثورتنا والأتراك الشباب)

Ahmed Bedevi Kuran, *Inkilap Tarihimiz ve Jön Türkler* (Istanbul: 1945),

و(تاريخ ثورتنا واتحادنا وتقدمنا)

Inkilâp Tarihimiz ve Ittihad ve Terakki (Istanbul: 1948),

و(الحركات الثورية في الدولة العثمانية وصراع القوميات)

Osmanlı Imparatorluğunda Inkilap Hareketleri ve Milli Mücadele (Istanbul: 1956);

و(تشكيل جمعية الاتحاد والترقي)

Ibrahim Temo, *Ittihat ve Terakki Cemiyetinin Teşekkülü* (Mecidiye/Rumania: 1939);

و(الأحزاب السياسية في تركيا 1859-1952)

Tarık Z. Tunaya, *Türkiyede Siyasî Partiler, 1859-1952* (Istanbul: 1952).

عن تطور العلمانية والوحدة الإسلامية والقومية التركية، يُنظر:

Niyazi Berkes, *The Development of Secularism in Turkey* (Montreal: 1964), pp. 253-333; David Kushner, *The Origins of Turkish Nationalism* (London: 1977);

و(تاريخ الطورانية)

H. N. Orkun, *Türkçülüğün Tarihi* (Ankara: 1944); Uriel Heyd, *Foundations of Turkish Nationalism* (London: 1950); C. W. Hostler, *Turkism and the Soviets* (London: 1957); Niyazi Berkes (ed.), *Turkish Nationalism and Western Civilization: Selected Essays of Ziya Gökalp* (New York: 1959); Kâzim Nami Duru, *Ziya Gökalp*, (Istanbul: 1948); Ziyaeddin Fahri, *Ziya Gökalp, sa vie et sa sociologie* (Paris: 1935);

و(ضياء كوك ألب، حياته وأعماله)

Ali Nüzhet Göksel, *Ziya Gökalp*, Hayati ve Eserleri (Istanbul: 1948); D. E. Lee, "The Origins of Pan-Islamism," *American Historical Review*, 38 (1942), pp. 278-287; G. Arnakis, "Turanism, an Aspect of Turkish Nationalism," *Balkan Studies*, 1 (1960), pp. 19-32.

ثامنًا: حقبة الأتراك الشباب (1908-1918)

نجد الدراسة الأكثر شمولًا عن حقبة الأتراك الشباب في: (تاريخ الثورة التركية)

Yusuf Hikmet Bayur, *Türk inkilabı Tarihi*, 3 vols. in 10 parts (Ankara: 1940-1967).

Feroz Ahmad, *The Young Turks: The Committee of Union and Progress in Turkish Politics, 1908-1914* (Oxford: 1969),

يُعَد تأريخًا لسياسات تلك الحقبة ويمكن أن يُستكمل بشكل ممتاز بهذه الأعمال:

Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey* (London/New York: 1961), 2nd ed. (1968), pp. 206-233; Niyazi Berkes, *The Development of Secularism in Turkey* (Montreal: 1964), pp. 325-428. [Midhat Sertoğlu], *Resimli-Haritalı Mufassal Osmanlı Tarihi*, vol. VI (Istanbul: 1963), pp. 3414-3525 is excellent.

كما هو الحال في ما يخص عهد عبد الحميد الثاني، فإن حقبة الأتراك الشباب سُلط عليها الضوء في العديد من المذكرات والسير الذاتية: (الحياة السياسية للصدر الأعظم كامل باشا)

H. K. Bayur, *Sadrazam Kâmil Paşa Siyasî hayatı* (Ankara: 1954);

و(مذكرات، 1913-1922)

Cemal Paşa, *Hâtırat, 1913-1922* (Istanbul: 1922),

نشر أيضًا باللغة الإنكليزية في:

Djemal Pasha, *Memoires of a Turkish Statesman, 1913-1919* (New York: 1922),

وبالأحرف الحديثة:

as Cemal Paşa, *Hatıralar*, B. Cemal (ed.) (Istanbul: 1959);

و(مذكراتي، 1872-1946)

Ali Haydar Midhat, *Hatırlarım, 1872-1946* (Istanbul: 1946);

و(مذكرات نيازي)

Ahmet Niyazi, *Hatırat-ı Niyazi* (Istanbul: 1326/1910);

و(مذكرات سياسية)

Cemaleddin Efendi, *Hatırat-ı Siyasiye* (Istanbul: 1336/1920);

و(مذكراتي عن الاتحاد والترقي)

Kâzım Nami Duru, *Ittihat ve Terakki Hatıralarım* (Istanbul: 1957);

و(الكفاح من أجل الحرية في المدرسة الحربية)

Ahmet Bedevi Kuran, *Harbiye Mektebinde Hürriyet Mücadelesi* (Istanbul: [n. d.]);

و(مذكرات طلعت باشا)

Enver Bolayır, *Talat Paşa'nın Hatıraları* (Istanbul: 1946; 1958); D. A. Rustow, "Enwer Pasha," in: *The Encyclopaedia of Islam*, New ed. (Leiden: 1954-), vol. 2, pp. 698-702;

و(أنور باشا من مقدونيا إلى آسيا الوسطى)

Ş. S. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, 3 vols. (Istanbul: 1970-1972).

و(خلف ستار فترتين)

Samih Nafız Tansu, *2 Devrin Perde Arkası* (Istanbul: 1957);

و(القصر وما وراءه)

Halit Ziya Uşaklıgil, *Saray ve Ötesi*, 2 vols. (Istanbul: 1940-1941);

و(كتبتُ أيضًا: الدخول في الكفاح الوطني)

Celal Bayar, *Ben de Yazdım: Milli Mücadeleye Giriş*, 8 vols. (Istanbul: 1972-1976); Sir Andrew Ryan, *The Last of the Dragomans* (London: 1951); Liman von Sanders, *Five Years in Turkey* (Annapolis: 1927); E. F. Tugay, *Three Centuries: Family Chronicles of Turkey and Egypt* (Oxford: 1963);

(واجب العِبرة. مذكرات المابينجي فخري بك وبعض الوثائق ذات الصلة)

Fahri Bey, *Ibretnüma. Mabeynci Fahri Bey'in Hatıraları ve ilgili bazı belgeler* (Ankara: 1968);

و(حياتي ومذكراتي)

Dr. Rıza Nur, *Hayat ve hâtıratım* (Istanbul: 1967);

و(أيام حياتي الحلوّة والمريرة)

Şadiye Osmanoğlu, *Hayatım, Acı ve Tatlı Günleri* (Istanbul: 1966).

عن إعلان دستور 1908، يُنظر: (وثائق عن كيفية إعلان الدستور الثاني عام 1908)

I. H. Uzunçarşılı, "1908 yılında Ikinci Meşrutiyetin ne suretle ilân edildiğine dair vesikalar," *Belleten*, 20 (1956), pp. 103-174.

وثمة دراسة لردات فعل 31 آذار/ مارس - 13 نيسان/ أبريل 1909 في:

David Farhi, "The Şeriat as a Political Slogan - or the 'Incident of the 31st Mart'," *Middle Eastern Studies*, 7 (1971), pp. 275-316;

و(حادثة 31 آذار/ مارس)

Sina Akşin, *31 Mart Olayı* (Istanbul: 1972);

و(بعض الأفكار حول فترة الدستور الثاني)

Faik Reşit Unat (ed.), "Ikinci Meşrutiyet devri üzerine bazı düşünceler," *Belleten*, 23 (1959), pp. 267-285;

و(31 آذار/ مارس وجيش الحركة)

I. Ilgar, "31 Mart ve Hareket Ordusu," *Belgelerle Türk Tarihi Dergisi*, 6 (1968), pp. 23-31;

و(الدستور الثاني وعاطف بك)

Bedi Şehsuvaroğlu, "Ikinci Meşrutiyet ve Atıf Bey," *Belleten*, 23 (1959), pp. 307-334;

و(وثيقة حول دور أتاتورك في الثورة الدستورية الثانية)

Faik Reşit Unat, "Atatürk'ün II. Meşrutiyet inkılâbının hazırlanmasındaki rolüne ait bir beige," *Belleten*, 26 (1962), pp. 601-624.

عن ضم النمسا للبوسنة والهرسك، يُنظر:

B. E. Schmitt, *The Annexation of Bosnia, 1908-1909* (Cambridge, Mass.: 1937); W. D. David, *European Diplomacy in the Near Eastern Question, 1906-1909* (Urbana, Ill.: 1940); G. Wittrock, *Österrike-Ungern i Bosniska krisen 1908-09* (Uppsala: 1939).

حول الثورة الألبانية، يُنظر:

S. Skendi, *The Albanian National Awakening, 1878-1912* (Princeton, N.J.: 1967).

عن حرب طرابلس، يُنظر:

W. C. Askew, *Europe and Italy's Acquisition of Libya* (Durham, N.C.: 1942); A. J. Cachia, *Libya under the Second Ottoman Occupation, 1835-1911* (Tripoli: 1945);

و(التاريخ البحري للحرب التركية-الإيطالية 1911-1912)

Emir Ali Haydar, *1327-1328 Türkiyc-Italya Harbi Tarih-i Bahrisi* (Istanbul: 1329/1913).

عن حروب البلقان، يُنظر:

Bayur, *Türk inkilabı*, II/1-3 (Ankara: 1943-1951); E. C. Helmreich, *The Diplomacy of the Balkan Wars, 1912-1913* (Cambridge, Mass.: 1938);

و(تاريخ حرب البلقان)

T. C. Gnkur. Bşk. Harb Tarihi Dairesi, *Balkan Harbi Tarihi*, 7 vols. (Istanbul, Ankara: 1938-1965);

عن إعادة التنظيم العثماني العسكري قبل الحرب العالمية الأولى من وجهة النظر الألمانية، يُنظر:

Ulrich Trumpener, *Germany and the Ottoman Empire, 1914-1918* (Princeton, N.J.: 1968); C. Mühlmann, *Deutschland and die Türkei, 1913-1914* (Berlin: 1929); Liman von Sanders, *My Five Years in Turkey* (Annapolis, Md.: 1927).

تاسعًا: الحرب العالمية الأولى (1914-1918)

عن دخول تركيا الحرب، يُنظر:

Yusuf Hikmet Bayur, *Türk Inkilâbı Tarihi*, 3 vols., in 10 parts (Ankara: 1940-1967), III/1, pp. 194-274; E. Jackh, *The Rising Crescent* (New York/Toronto: 1944), pp. 10-21; Ulrich Trumpener, *Germany and the Ottoman Empire, 1914-1918* (Princeton, NJ: 1968), pp. 15-20; Ulrich Trumpener, "Turkey's Entry into World War I: An Assessment of Responsibilities," *Journal of Modern History*, 34 (1962), pp. 369-380;

و(الأسباب الحقيقية لدخولنا الحرب العالمية الأولى)

Midhat Sertoğlu, "Birinci Cihan Savaşına girişimizin gergek sebebleri," *Belgelerle Türk Tarihi Dergisi*, 15 (1968), pp. 3-13; E. R. Vere Hodge, *Turkish Foreign Policy, 1914-1918* (Geneva: 1950); B. W. Tuchman, *The Guns of August* (New York: 1962), pp. 137-162; H. N. Howard, *The Partition of Turkey: A Diplomatic History, 1913-1923* (Norman, Okla.: 1931); F. G. Weber, *Eagles on the Crescent: Germany, Austria and the Diplomacy of the Turkish Alliance, 1914-1918* (Ithaca, N.Y.: 1970).

ثمة وصف أكثر تفصيلًا للمجهود الحربي العثماني في التاريخ الرسمي للأركان حرب التركية العامة: (الحرب التركية خلال الحرب العالمية الأولى)

General Fahri Belen, *Birinci Cihan Harbinde Türk Harbi*, 5 vols. (Ankara: 1963-1967);

يُنظر أيضًا:

Bayur, III/1-4 (Ankara: 1953-1967); M. Larcher, *La guerre turqne dans la guerre mondiale* (Paris: 1926);

وأعمال ترامبنر وهوارد وفيبر المذكورة آنفًا. لم تُدرس الظروف الداخلية في السلطنة أثناء الحرب بشكل كافٍ. أفضل عمل عن ذلك:

Ahmed Emin (Yalman), *Turkey in the World War* (New Haven, Conn./London: 1930).

أما:

Halide Edib, *The Memoires of Halidé Edib* (London: 1926); Irfan Orga, *Portrait of a Turkish Family* (London: 1950);

فيستدعي الخبرات الشخصية. يُنظر أيضًا:

K. T. Helfferich, *Die deutsche Türkenpolitik* (Berlin: 1921); Lewis Einstein, *Inside Constantinople* (London: 1917).

عن الحرب على جبهة البلقان، يُنظر:

C. Theodoulou, *Greece and the Entente, August 1, 1914-September 25, 1916* (Salonica: 1971); F. Feyler, *La Campagne de Macédoine, 1916-1918*, 2 vols. (Geneva: 1920-1921); *Les Campagnes de Serbie, 1914 et 1915* (Geneva/Paris: 1926); A. J. Toynbee, *The Western Question in Greece and Turkey*, 2nd ed. (London: 1923); A. Palmer, *The Gardeners of Salonica: The Macedonian Campaign, 1915-1918* (London: 1965); M. B. Petrovich, *Russian Diplomacy and Eastern Europe, 1914-1917* (New York: 1963); C. Falls & A. F. Becke, *Military Operations in Macedonia*, 2 vols. (London: 1933).

عن الحملات في شرق الأناضول والقوقاز، يُنظر: التواريخ الحربية لبيلن وبايور المذكورة آنفًا، و

W. E. D. Allen & P. Muratoff, *Caucasian Battlefields* (Cambridge: 1953);

و(مذكراتي الحربية)

Ali Ihsan Sabis, *Harb Hatıralarım*, 2 vols. (Istanbul: 1943-1951);

و(جبهة القوقاز في الحرب العالمية الأولى)

Arif Baytin, *Ilk Dünya Harbinde Kafkas Cephesi* (Istanbul: 1946).

وعن الموضوع من وجهة نظر أرمنية، يُنظر:

R. G. Hovannisian, *Armenia on the Road to Independence, 1918* (Berkeley/Los Angeles: 1967); Trumpener, *Germany*, pp. 204-233.

توجد مجموعة ممتازة من الوثائق التركية في:

Salahi R. Sonyel, "Yeni Belgelerin Işığı Altında Ermeni Tehcirleri-Armenian Deportations: A Re-Appraisal in the Light of New Documents," *Belleten*, 36 (1972), pp. 31-69.

يُنظر أيضًا:

F. Kazemzadeh, *The Struggle for Transcaucasia, 1914-1921* (New York: 1951); F. Gusee, *Die Kaukasusfront im Weltkrieg* (Leipzig: 1940).

عن المسألة الأرمنية في حد ذاتها، يُنظر أيضًا:

R. H. Davison, "The Armenian Crisis, 1912-1914," *American Historical Review*, 43 (1948); J. B. Gidney, *A Mandate for Armenia* (Kent, Ohio: 1967); S. E. Kerr, *The Lions of Marash: Personal Experiences with American Near East Relief, 1919-1922* (Albany, N.Y.: 1973); Milli Kongre, *The Turco-Armenian Question: The Turkish Point of View* (London: 1919); C. Korganoff, *La participation des Arméniens à la guerre mondiale sur le front du Caucase, 1914-1918* (Paris: 1927); Johannes Lepsius, *Deutschland und Armenien, 1914-1918* (Potsdam: 1918); *Der Todesgang des armenischen Volkes* (Potsdam: 1930); "The Armenian Question," *Muslim World*, 10 (1920), pp. 341-355; A. Poidebard, *Le rôle militaire des Arméniens sur le front du Caucase* (Paris: 1920); Gwynne Dyer, "Turkish 'Falsifiers' and Armenian 'Deceivers': Historiography and the Armenian Massacres," *Middle Eastern Studies*, 12 (1976), pp. 99-107.

دُرست حملة غاليبولي بشكل موسع، للاطلاع على أحدث الأبحاث يُنظر:

R. James, *Gallipoli: The History of a Noble Blunder* (New York: 1965); Alan Moorehead, *Gallipoli* (New York: 1956); T. Higgens, *Winston Churchill and the Dardanelles* (New York: 1963); M. Gilbert, *Winston S. Churchill, III, 1914-1916, The Challenge of War* (Boston: 1971), pp. 188-223, 351-447;

و(النصر التركي في چنق قلعة)

Celal Erikan, *Çanakkalede Türk zaferi* (Ankara: 1954);

(معارك جونق بايري في چنق قلعة)

Cemil Conk, *Çanakkale Conkbayırı savaşları* (Ankara: 1959);

و(ذكريات چنق قلعة)

Kadri Ener, *Çanakkale'den hatıralar* (Istanbul: 1954);

و(تاريخ قصير لمعارك أنافارتالار)

Mustafa Kemal, *Anafartalar Muharebatına ait Tarihçe* (Ankara: 1962).

عن وجهة النظر الألمانية، يُنظر:

H. Kannegiesser, *The Campaign in Gallipoli* (London: 1928); Liman von Sanders, *My Five Years in Turkey* (Annapolis, Md.: 1927); H. Lorey, *Der Krieg in den türkischen Gewassern*, I (Berlin: 1928); C. Mühlmann, *Der Kampf um die Dardanellen* (Oldenburg: 1927).

عن الحملة في العراق، يُنظر:

A. J. Barker, *The Bastard War* (New York: 1967); A. T. Wilson, *Loyalties: Mesopotamia, 1914-1917* (London: 1930); A. T. Wilson, *Mesopotamia, 1917-1920: A Clash of Loyalties* (London: 1931); C. V. Townshend, *My Campaign in Mesopotamia* (London: 1920); A. Kearsey, *A Study of the Strategy and Tactics of the Mesopotamian Campaign, 1914-1917* (London: 1934); H. von Kiesling, *Mit Feld marshall V. d. Goltz Pacha in Mesopotamia und Persien* (Leipzig: 1922); F. J. Moberly, *The Campaign in Mesopotamia, 1914-1918*, 4 vols. (London: 1923-1927).

تم تناول موضوع جيش يلدرم في: (عاقبة يلدرم)

Ahmed Sedat Paşa (Doğruer), *Yıldırım Akibeti* (Istanbul: 1927); Hüseyin Hüsnü Emir, *Yıldırım* (Istanbul: 1337/1919); Dr. Steuber, '*Yıldırım*,' *Deutsche Streiter auf heiligem Boden* (Berlin: 1922), tr. as *Yıldırım* by Nihat (Istanbul: 1932).

ثمة مناقشة للحملتين المصرية والشامية والثورة العربية في:

Elie Kedourie, *England and the Middle East. The Vital Years, 1914-1921* (London: 1956); H. M. Sacher, *The Emergence of the Middle East, 1914-1924* (New York: 1959); G. Antonius, *The Arab Awakening* (London: 1938); Zeine N. Zeine, *Arab-Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism* (Beirut: 1959); Kress von Kressenstein, *Mit den Türken zum Suezkanal* (Berlin: 1938); A. Wavell, *Allenby: Soldier and Statesman* (London: 1940); M. G. E. Bowman-Manifold, *An Outline of the Egyptian and Palestine Campaigns 1914 to 1918* (Chatham: 1922); Richard Aldington, *Lawrence of Arabia* (London: 1955); Brian Gardner, *Allenby of Arabia* (New York: 1966); T. E. Lawrence, *Seven Pillars of Wisdom* (London: 1935); T. E. Lawrence, *Revolt in the Desert* (London: 1927); Suleiman Mousa, *T. E. Lawrence: An Arab View* (London: 1966); Sir Ronald Storrs, *Orientations* (London: 1937); J. Nevakivi, *Britain, France and the Arab Middle East, 1914-1920* (London: 1969).

وثمة عرض غير وافٍ للجانب العثماني من الحملة في: (الانسحاب من فلسطين)

Vecihi, *Filistin ricatı* (Istanbul: 1337/1921); Djemal Pasha, *Memoires of a Turkish Statesman, 1913-1919* (New York: 1922); Halide Edib, *Memoires of Halide Edib* (London: 1926);

يُنظر أيضًا:

N. Z. Ajay, Jr., "Political Intrigue and Suppression in Lebanon During World War I," *International Journal of Middle East Studies*, 5 (1947), pp. 140-160; A. Yammime, *Quatre Ans de Misère: Le Liban et la Syrie Pendant la Guerre* (Cairo: 1922).

عن الاتفاقيات السرية في زمن الحرب التي قسمت الدولة العثمانية، يُنظر:

H. N. Howard, *The Partition of Turkey* (Norman, Okla.: 1931); H. N. Howard, *Turkey, the Straits and U.S. Policy* (Baltimore: 1974); L. Evans, *United States Policy and the Partition of Turkey, 1914-1924* (Baltimore: 1965); R. Bullard, *Britain and the Middle East* (London: 1951); W. W. Gottlieb, *Studies in Secret Diplomacy During the First World War* (London: 1957); L. Stein, *The Balfour Declaration* (London: 1961); A. Pingaud, *Histoire Diplomatique de la France pendant la grande guerre*, 2 vols. (Paris: 1938-1940);

و(الحكومات الأوروبية وتركيا خلال الحرب العالمية. تقسيم الأناضول)

Hüseyin Rahmi, *Cihan Harbi esnasında Avrupa hükümetleriyle Türkiye. Anadolu'nun taksimi* (Istanbul: 1927); repr. as

(خطة تقسيم الأناضول، في الوثائق السرية لأرشيف الدولة السوفياتية)

Sovyet Devleti Arşivi Gizli Belgelerinde Anadolunun Taksimi Plam (Istanbul: 1972); R. Albrecht-Carré, *Italy at the Paris Peace Conference. The Paris Peace, History and Documents* (New York: 1938).

عاشرًا: احتلال تركيا بعد الحرب وحرب الاستقلال التركية (1919-1923)

نجد دراسة تفصيلية لجهود ما بعد الحرب لاحتلال أجزاء مختلفة من الدولة العثمانية المهزومة، في: (حرب الاستقلال التركية، 1. هدنة موندروس وتطبيقها)

Tevfik Bıyıklıoğlu, *Türk Istiklâl Harbi, I. Mondros Mütarekesi ve Tatbikatı* (Ankara: 1962;

و(مسألة المضائق بين الحرب العالمية الأولى "1914-1918" وهدنة موندروس "30 تشرين الأول/ أكتوبر 1918 - 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1922")

"Birinci Dünya Harbinde (1914-1918) ve Mondros Mütarekesi sıralarında (30 Ekim 1918-11 Ekim 1922) Boğazlar problemi,"*Belleten*, 24 (1960), pp. 79-93; Halide Edib (Adıvar), *The Turkish Ordeal* (London: 1928); Halide Edib (Adıvar), *The Daughter of Smyrna* (Lahore: 1940); A. A. Pallis, *Greece's Anatolian Venture-and After* (London: 1937); Prince Andrew of Greece, *Towards Disaster: The Greek Army in Asia Minor in 1921* (London: 1930); *War Memoires* (London: 1928); R. Albrecht-Carré, *Italy at the Peace Conference* (New York: 1938); H. H. Cummings, *Franco-British Rivalry in the Post-War Near East* (New York: 1938); Harry N. Howard, *The Partition of Turkey* (Norman, Okla.: 1931), and *The King-Crane Commission* (Beirut: 1963); R. Hovannisian, *Armenia on the Road to Independence, 1918* (Berkeley/Los Angeles: 1967); R. Hovannisian, *The Republic of Armenia,* vol. 1: *The First Year, 1918-1919* (Berkeley/Los Angeles: 1971); Firuz Kazemzadeh, *The Struggle for Trans-Caucasia, 1917-1921* (New York: 1951).

كانت حرب الاستقلال التركية التي تلت ذلك موضوع دراسات عديدة. نجد تأريخًا متسلسلًا وبيبليوغرافيا ممتاز لهذه الفترة في:

G. Jäschke, *Die Türkei seit dern Weltkriege: Geschichteskalender, 1918-1928* (Berlin: 1929),

(نُشر أيضًا في:

Welt des Islams, 10 (1927-1929)),

ونُقح ونُشر جزئيًا (إلى عام 1923) مترجمًا إلى التركية باسم (التسلسل الزمني للكفاح التركي من أجل التحرير، من موندروس إلى مودانيا، 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1918 - 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1922)

Türk Kurtuluş Savaşı Kronolojisi: Mondros'tan Mudanya'ya kadar 30 Ekim 1918-11 Ekim 1922 (Ankara: 1970),

و(التسلسل الزمني للكفاح التركي من أجل التحرير، من هدنة مودانيا حتى نهاية عام 1923)

Türk Kurtuluş Savaşı Kronolojisi, Mudanya Mütarekesinden 1923 sonuna kadar (Ankara: 1974),

يُنظر أيضًا: (التسلسل الزمني لأتاتورك والثورة التركية)

Utkan Kocatürk, *Atatürk ve Türk Devrimi Kronolijisi, 1918-1938* (Ankara: 1973); Muzaffer Gökman, *Atatürk ve Devrimleri Tarihi Bibliyografyası. Bibliography of the History of Atatürk and His Reforms* (Istanbul: 1968).

التاريخ الأكثر موثوقية وتفصيلًا لحرب الاستقلال هو الذي نشره قسم التاريخ في هيئة الأركان العامة التركية: (حرب الاستقلال التركية)

Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Türk Istiklâl Harbi*, 6 vols. (Ankara: 1962-1968),

يُنظر أيضًا: (النضال الوطني في تراقيا)

Tevfik Bıyıklıoğlu, *Trakyada Milli Mücadele*, 2 vols. (Ankara: 1955-1956),

و(أتاتورك في الأناضول، 1919-1921)

Atatürk Anadoluda, 1919-1921 (Ankara: 1959);

و(وثائق إنكليزية متعلقة بحرب التحرير)

G. Jaeschke, *Kurtuluş Savaşı ile ilgili Ingiliz Belgeleri* (Ankara: 1971);

و(النضال الوطني، 1919-1922)

Kâzım Özalp, *Milli Mücadele, 1919-1922*, 2 vols. (Ankara: 1971-1972);

و(تاريخ النضال الوطني)

Mahmut Goloğlu, *Milli Mücadele Tarihi*, 5 vols.:

(1) مؤتمر أرضروم

Erzurum Kongresi (Ankara: 1968);

(2) مؤتمر سيواس

Sivas Kongresi (Ankara: 1969);

(3) الدستور الثالث

Üçüncü Meşrutiyet 1920 (Ankara: 1970);

(4) نحو الجمهورية، 1921-1922

Cumhuriyete Doğru, 1921-1922 (Ankara: 1971);

(5) الجمهورية التركية، 1923

Türkiye Cumhuriyeti, 1923 (Ankara: 1971);

و(الخطاب، للغازي مصطفى كمال)

Mustafa Kemal, *Nutuk, Gazi Mustafa Kemal tarafindan*, 2 vols. (Ankara: 1927);

هناك العديد من الطبعات الجديدة، منها:

Mustafa Kemal Atatürk, *Nutuk*, 3 vols. (Ankara: 1960-1961).

والتي تم استخدامها في هذه الدراسة. ترجمتها الإنكليزية الرسمية:

A Speech Delivered by Ghazi Mustapha Kemal, President of the Turkish Republic, October 1927 (Leipzig: 1929);

يُنظر أيضًا: (بدء النضال الوطني)

T. Gökbilgin, *Milli Mücadele Başlarken*, 2 vols. (Ankara: 1959-1965);

و(النضال الوطني. تمرد في الأناضول)

Sabahattin Selek, *Milli Mücadele. Anadolu Ihtilâlı*, 2 vols. (Ankara: 1963-1965).

من بين مئات المذكرات وتواريخ أخرى عن الحرب، نذكر: (كتبتُ أيضًا: الدخول في الكفاح الوطني)

Celal Bayar, *Ben de Yazdım: Milli Mücadeleye Giriş*, 8 vols. (Istanbul: 1965-1972);

و(لقاءات في اسطنبول خلال فترة الكفاح الوطني)

Kemal Arıburnu, *Millî Mücadelede Istanbul Mitingleri* (Ankara: 1955);

و(ما شرحه لي أتاتورك)

Falih Rıfkı Atay, *Atatürk'ün Bana Anlattıkları* (Istanbul: 1955);

و(مذكرات أتاتورك)

Atatürk'un Hatıraları, 1914-1919 (Ankara: 1965);

و(مؤتمرات بالق أسير وألاشهر ومذكرات حاجم محيي الدين چاركلي عن القوات الوطنية 1919-1920)

Ş. Turan, *Balıkesir ve Alaşehir Kongreleri ve Hacım Muhittin Çarıklı'nın Kuvayı Milliye Hatıraları, 1919-1920* (Ankara: 1967);

و(مذكرات الكفاح الوطني)

Ali Fuat Cebesoy, *Milli Mücadele Hatıraları* (Istanbul: 1953), vol. 1;

(مذكرات موسكو)

Moskova Hâtıraları (Istanbul: 1955);

و(مذكرات الجنرال علي فؤاد جبصوي السياسية)

General Ali Fuat Cebesoy'un siyasi hâtıraları, 2 vols. (Istanbul: 1957-1960);

و(مع أتاتورك من أرضروم حتى وفاته)

Mazhar Müfit Kansu, *Erzurumdan Ölümüne kadar Atatürkle beraber*, 2 vols. (Ankara: 1966-1968);

و(أنور باشا والكفاح الوطني)

Sami Sabit Karaman, *Istiklâl Mücadelesi ve Enver Paşa* (Izmit: 1949);

(حرب استقلالنا)

Kâzım Karabekir, *Istiklâl Harbimiz* (Istanbul: 1960),

و(أنور باشا في حرب الاستقلال)

Istiklâl Harbinde Enver Paşa (Istanbul: 1967); Süleyman külçe, *Mareşal Fevzi Çakmak* (Istanbul: 1953); Alfred Rawlinson, *Adventures in the Near East* (London/New York: 1923);

و(مذكراتي الحربية. حرب الاستقلال)

Ali Ihsan Sabis, *Harb Hâtıralarım. Istiklâl Harbi* (Istanbul: 1951);

و(النشاطات الاشتراكية والشيوعية في تركيا)

Fethi Tevetoğlu, *Türkiye'de Sosyalist ve Kömünist Faaliyetler* (Ankara: 1967);

و(الحركات الشيوعية في تركيا 1910-1973)

Ilhan E. Darendelioğlu, *Türkiye'de Komünist Hareketleri, 1910-1973* (Ankara: 1973);

(تاريخ هدنتي موندروس ومودانيا)

Ali Fuat Türkgeldi, *Mondros ve Mudanya Mütarekelerinin Tarihi* (Ankara: 1948);

و(مصطفى كمال في سامسون)

Yunus Nadi, *Mustafa Kemal Samsunda* (Istanbul: 1955);

و(الأيام الأولى لأنقرة)

Ankara'nın Ilk günleri (Istanbul: 1955);

و(خيانة قوات أدهم جركس)

Çerkes Ethem kuvvetlerinin ihaneti (Istanbul: 1955);

و(الجرائم والفظائع اليونانية في الأناضول)

Anadoluda Yunan zulüm ve vahşeti, 3 vols. (Ankara: 1922); *Atrocités Greques. Documents et rapports officiels* (Constantinople: 1922);

و(ثورات الأناضول)

Cemal Bardakçı, *Anadolu isyanları* (Istanbul: 1940);

و(الاشتراكية في تركيا)

A. Cerrahoğlu, *Türkiyede sosyalizm, 1848-1925* (Istanbul: 1968);

و(الصحافة زمن الكفاح الوطني)

Ömer Sami Coşar, *Milli Mücadelede Basın* (Istanbul: 1964);

(رجال البريد والبرق أثناء ثورتنا)

A. Gökoğlu, *Inkılâbımızda posta ve telgrafçılar* (Istanbul: 1938);

و(ثورة أنزافور)

Zühdü Güven, *Anzavur isyanı* (Istanbul: 1948);

و(صفحة مريرة من ذكريات حرب الاستقلال)

Istiklâl Savaşı hatıralarından acı bir safha (Ankara: 1965);

و(الجبهة البحرية لحرب الاستقلال)

Mithat Işın, *Istiklâl harbi deniz cephesi* (Istanbul: 1946);

و(ذكريات طرابزون وقارص، 1921-1922. حرب الاستقلال وأنور باشا)

Sami Sabit Karaman, *Trabzon ve Kars Hâtıraları, 1921-1922. Istiklâl Mücadelesi ve Enver Paşa* (Izmir: 1949);

و(على طريق الوطن. ذكريات النضال الوطني)

Yakup Kadri Karaosmanoğlu, *Vatan yolunda: Milli Mücadele hâtıraları* (Istanbul: 1958);

و(قضية أدهم جركس)

Cemal Kutay, *Çerkes Ethem hâdisesi* (Istanbul: 1955);

و(مذكرات)

Çerkes Ethem, *Hâtırat* (Istanbul: 1962);

و(كتاب الأتراك الأسود. الفظائع اليونانية في الأناضول)

Kadir Mısırlioğlu, *Kadir: Türkün Siyah Kitabı. Anadoluda Yunan mezalimi* (Istanbul: 1966);

و(وثائق وصور حرب الاستقلال 1918-1923)

Nurettin Peker, *1918-1923 Istiklâl Savaşının vesika ve resimleri* (Istanbul: 1955); Elaine D. Smith, *Turkey: Origins of the Kemalist Movement and the Government of the Grand National Assembly, 1910-1923* (Washington: 1959);

و(ملف أدهم جركس)

Cemal Kutay, *Çerkez Ethem Dosyası*, 2 vols. (Istanbul: 1973);

و(كيف أُسست الجبهة الغربية خلال حرب الاستقلال)

Rahmi Apak, *Istiklâl Savaşında Garp Cephesi Nasıl Kuruldu* (Ankara: 1942); Ahmed Emin Yalman, *Turkey in My Time* (Norman, Okla.: 1956);

و(ما رأيته وخبرته في الآونة الأخيرة)

Yakın Tarihte Gördüklerim ve Geçirdiklerim, 4 vols. (Istanbul: [n. d.]).

و(حرب الاستقلال التركية والسياسة الخارجية)

S. R. Sonyel, *Türk Kurtuluş Savaşı ve Dış Politika* (Ankara: 1974), vol. 1; Salahi (Sonyel) Ramadan, "The Foreign Policy of the Turkish Nationalists, 1919-1923," Unpublished Ph.D. Dissertation, University of London, 1971; A. E. Montgomery, "Allied Policies in Turkey from the Armistice of Mudros, 30th October 1918 to the Treaty of Lausanne, 24th July 1923," Unpublished Ph.D. Dissertation, University of London, 1969.

نُشرت الرسائل والوثائق الصادرة خلال حرب الاستقلال في المجموعات الرئيسية التالية: (صحيفة وثائق تاريخ الحرب)

T. C. Genelkurmay Başkanlığı Harp Tarihi Dairesi, *Harb Tarihi Vesikaları Dergisi*, 18 vols., 68 issues (Ankara: 1951-1969);

وبها 1500 وثيقة؛ و(خُطب أتاتورك وبياناته)

Mustafa Kemal Atatürk, *Atatürk'ün Söylev ve Demeçleri*, 4 vols. (Ankara: 1945-1964);

يحمل المجلد الرابع عنوان: (تعاميم أتاتورك وبرقياته وبياناته)

Atatürk'ün Tamim, Telgraf ve Beyannameleri (Ankara: 1964);

و(حرب استقلالنا)

Kâzım Karabekir, *Istiklâl Harbimiz* (Istanbul: 1960);

توجد الوثائق البريطانية المتعلقة بفترة الحرب في:

Bilâl N. Şimşir, *Ingiliz Belgelerinde Atatürk (1919-1938), Cilt I, Nisan 1919-Mart 1920. British Documents on Atatürk (1919-1938) Vol. I, April 1919-March 1920* (Ankara: 1973); W. N. Medlicott, D. Dakin & M. E. Lambert, *Documents on British Foreign Policy, 1919-1939,* First Series, vol. XVII: *Greece and Turkey, January 1, 1921-September 2, 1922* (London: 1970), and vol. XVIII: *Greece and Turkey, September 3, 1922-July 24, 1923* (London: 1972).

عن مؤتمر لوزان، يُنظر:

Medlicott et al., *Documents on British Foreign Policy*, XVIII, pp. 990-1064; Ali Naci Karacan, *Lozan* (Istanbul: 1971); M. Cemil Bilsel, *Lozan*, 2 vols. (Ankara: 1933);

(مؤتمر لوزان للسلام، وثائق الجلسات)

Seha L. Meray, *Lozan Barış Konferansı. Tutanaklar-Belgeler* (Ankara: 1969); Great Britain, Cmd. 1814, Turkey No. 1 (1923), *Lausanne Conference on Near Eastern Affairs, 1922-1923. Records of Proceedings and Draft Terms of Peace* (London: 1923); Jane Degras (ed.), *Soviet Documents on Foreign Policy*, 3 vols. (London: 1951-1952); France, Ministère des Affaires Etrangères, *Documents diplomatiques. Conférence de Lausanne sur les affaires du proche-orient (1922-3) Recueil des Actes de la Conférence. Première série, I-IV, Deuxième série, I-II* (Paris: 1923); T. C. Hariciye Vekâleti, *Lozan Konferansı, 1922-1923*, 2 vols., in 7 (Istanbul: 1340-1924);

يوجد تقرير ممتاز عن المؤتمر في:

R. Davison, "Turkish Diplomacy from Mudros to Lausanne," in: G. A. Craig & F. Gilbert (eds.), *The Diplomats, 1919-1939* (Princeton, N.J.: 1953); "Middle East Nationalism; Lausanne Thirty Years After," *Middle East Journal*, 7 (1953), pp. 324-348.

يُنظر أيضًا:

Harry J. Psomiades, *The Eastern Question: The Last Phase: A Study in Greek-Turkish Diplomacy* (Thessaloniki: 1968); Harry N. Howard, *Turkey, The Straits and U.S. Policy* (Baltimore: 1974), pp. 113-126; *The Partition of Turkey* (Norman, Okla.: 1931);

و(مؤتمر لوزان وعصمت باشا)

Ali Naci Karacan, *Lozan Konferansı ve Ismet Paşa* (Istanbul: 1943);

و(لوزان وتراقيا الغربية: أول جمهورية تركية عام 1913)

Ahmet Kayıhan, *Lozan ve Batı Trakya: 1913 de Ilk Türk Cumhuriyeti* (Istanbul: 1967); Harold Nicolson, *Curzon: The Last Phase, 1919-1925. A Study in Post War Diplomacy* (London: 1934).

ونجد دراسة عن تبادل السكان والاتفاقيات الأخرى بين تركيا واليونان التي تلت لوزان، في:

Dimitri Pantzopoulos, *The Balkan Exchange of Minorities and Its Impact upon Greece* (The Hague: 1962); K. G. Andreades, *The Moslem Minority in Western Thrace* (Thessaloniki: 1956); H. J. Psomiades, *The Eastern Question: The Last Phase. A Study in Greek-Turkish Diplomacy* (Thessaloniki: 1968); Paul Helmreich, *From Paris to Sèvres: The Partition of the Ottoman Empire at the Peace Conference of 1919-1920* (Columbus, Ohio: 1974).

حادي عشر: الجمهورية التركية (1923-1975)

على الرغم من عدم وجود عمل شامل واف عن الجمهورية، إلا أن هناك بعض الدراسات الممتازة حول مواضيع معينة. أكثر الأعمال العامة فائدة هي:

Geoffrey Lewis, *Turkey* (London: 1955); Geoffrey Lewis, *Modern Turkey* (London: 1974); M. P. Price, *A History of Turkey, from Empire to Republic* (London: 1956); Andrew Mango, *Turkey* (London: 1968); L. V. Thomas & R. N. Frye, *The United States and Turkey and Iran* (Cambridge, Mass.: 1951) (repr. New York: 1971),

والتي تقدم استطلاعات تاريخية قصيرة فحسب. التاريخ الوافي الوحيد عن الجمهورية باللغة التركية هو: (تاريخ الجمهورية التركية)

Enver Ziya Karal, *Türkiye Cumhuriyeti Tarihi*, 1st ed. (Istanbul: 1945); 2nd ed., (Istanbul: 1954); 3rd ed. (Istanbul: 1960);

جرت تغطية سنوات أتاتورك على نحو موسع. يعتبر هذا العمل:

D. E. Webster, *The Turkey of Atatürk: Social Process in the Turkish Reformation* (Philadelphia, Pa.: 1939);

دراسة كلاسيكية لا تزال غير مسبوقة في العديد من المجالات. أما:

Eleanor Bisbee, *The New Turks: Pioneers of the Republic, 1920-1950* (Philadelphia, Pa.: 1951);

فهو عمل متميز للغاية، لا سيما في ما يتعلق بالتنمية الاجتماعية. ونجد السيرة الأكثر تفصيلًا وموضوعية لأتاتورك في:

Lord Kinross, *Atatürk: A Biography of Mustafa Kemal, Father of Modern Turkey* (New York/London: 1965);

ونجد معالجات أخرى مفيدة لسيرته الذاتية في:

Irfan Orga, *Phoenix Ascendant: The Rise of Modern Turkey* (London: 1958); Irfan Orga & Margarete Orga, *Atatürk* (London: 1962); H. C. Armstrong, *Grey Wolf, Mustafa Kemal. An Intimate Study of a Dictator* (London: 1935), tr. into Turkish by Peyami Safa, *Bozkurt* (Grey Wolf) (Istanbul: 1955);

وتم الرد عليها في: (عمل آرمسترونغ: الذئب الرمادي. مصطفى كمال والرد على الافتراءات)

Sadi Borak, *Armstrong'tan Bozkurt: Mustafa Kemal ve iftiralara cevap* (Istanbul: 1955);

و(الرجل الأوحد)

Şevket Süreyya Aydemir, *Tek Adam*, 3 vols. (Istanbul: 1963-1965);

ثمة دراسة لفلسفته السياسية في:

Suna Kili, *Kemalism* (Bebek, Istanbul: Robert College, 1969); F. P. Latimer, "The Political Philosophy of Mustapha Kemal Atatürk," Unpublished Ph.D. Dissertation, Princeton University, 1960.

أكثر التأريخات المتسلسلة زمنيًا إفادة عن عصره هي: (التسلسل الزمني لأتاتورك والثورة التركية، 1918-1938)

Utkan Kocatürk, *Atatürk ve Türk Devrimi Kronolojisi, 1918-1938* (Ankara: 1973); H. Jäschke, *Die Türkei seit dem Weltkriege*, vol. 2: *Türkischer Geschichtskalender 1918-1928* (Berlin: 1929),

نُشر أيضًا في:

Welt des Islams, 10 (1927-1929), *Die Türkei seit dem Weltkriege,* vol. 2: *Türkischer Geschichtskalender für 1929 mit neuem Nachtrag zu 1918-1928* (Berlin: 1930) (also in: *Welt des Islams*, 12 (1930); *Die Türkei seit dem Weltkriege,* vol. 3: *Geschichtskalender für 1930* (Berlin: 1931) (also in: *Welt des Islams*, 13 (1930-1931)), *Die Türkei seit dem Weltkriege*, vol. 4: *Türkischer Geschichtskalendar für 1931-1932* (Berlin: 1933) (also in: *Welt des Islams*, 15 (1933)), *Die Türkei in den Jahren 1933 und 1934* (off print from *Mitteilungen des Seminars für Orientalische Sprachen zu Berlin,* 38/2, 1935), *Die Türkei seit dem Weltkriege: Personen und Sachregister, 1918-1934* (Berlin: 1939); *Die Türkei in den Jahren 1935-1941: Geschichtskalender mit Personen und Sachregister* (Leipzig: 1943).

يُنظر أيضًا: (تاريخ الشهر)

Dahiliye Vekâleti Matbuat Umum Müdürlüğü, *Ayın Tarihi* (Ankara: 1339/1923-1940).

نجد مناقشة للتطورات الدستورية والسياسية في:

Suna Kili, *Turkish Constitutional Developments and Assembly Debates on the Constitutions of 1924 and 1961* (Bebek, Istanbul: 1971);

(مناقشات المجلس حول دستور عام 1924)

Ş. Gözübüyük & Z. Sezgin, *1924 Anayasası hakkındaki Meclis görüşmeleri* (Ankara: 1957);

و(النصوص الدستورية التركية: من التنظيمات حتى الوقت الحاضر)

S. Kili & Ş. Gözübüyük, *Türk Anayasa Metinleri: Tanzimattan Bugüne kadar* (Ankara: 1957);

و(دستور الجمهورية التركية)

Kâzım Öztürk, *Türkiye Cumhuriyeti Anayasası*, 3 vols. (Ankara: 1966);

و(دراسة مقارنة لدستور عام 1961)

Rona Aybay, *karşılaştırmalı 1961 Anayasası* (Istanbul: 1963); Abid A. Al-Maryati, *Middle Eastern Constitutions and Electoral Laws* (New York: 1968), pp. 333-412; H. M. Davis, *Constitutions, Electoral Laws, Treaties of States in the Near and Middle East* (Durham, N.C.: 1947).

عن السياسة في عهد أتاتورك، يُنظر:

Kemal H. Karpat, *Turkey's Politics: The Transition to a Multi-Party System* (Princeton, N.J.: 1959);

و(الأحزاب السياسية في تركيا 1859-1952)

Tarik Z. Tunaya, *Türkiyede Siyasi Partiler, 1859-1952* (Istanbul: 1952); Walter F. Weiker, *Political Tutelage and Democracy in Turkey: The Free Party and Its Aftermath* (Leiden: 1963); Dankwart A. Rustow, "The Army and the Founding of the Turkish Republic," *World Politics*, XI/4 (July 1959); "Politics and Islam in Turkey, 1920-1935," in: R. N. Frye (ed.), *Islam and the West* (The Hague: 1957).

عن السياسة التركية منذ أتاتورك، يُنظر:

C. H. Dodd, *Politics and Government in Turkey* (Berkeley/Los Angeles: 1969); K. H. Karpat (ed.), *Social Change and Politics in Turkey: A Structural Historical Analysis* (Leiden: 1973); Jacob M. Landau, *Radical Politics in Modern Turkey* (Leiden: 1974); Ismet Giritli, *Fifty Years of Turkish Political Development, 1919-1969* (Istanbul: 1969); George S. Harris, *The Origins of Communism in Turkey* (Stanford, Calif.: 1967); W. F. Weiker, *The Turkish Revolution, 1960-1961, Aspects of Military Politics* (Washington, D.C.: 1963); G. Jäschke, *Die Türkei in den Jahren 1942-1951* (Wiesbaden: 1955); Richard D. Robinson, *Developments Respecting Turkey, 1953-1957*, 4 vols. (New York: 1954-1957).

عن البيروقراطية التركية، يُنظر:

Frederick W. Frey, *The Turkish Political Elite* (Cambridge, Mass.: 1965); R. D. Robinson, *High Level Manpower in Economic Development: The Turkish Case* (Cambridge, Mass.: 1967); L. L. Roos & N. P. Roos, *Managers of Modernization: Organizations and Elites in Turkey, 1950-1969* (Cambridge, Mass.: 1971); A. T. J. Matthews, *Emergent Turkish Administrators* (Ankara: 1955); J. B. Kingsbury & Tahir Aktan, *The Public Service in Turkey: Organization, Recruitment and Training* (Brussels: 1955).

عن تنظيم الحكومة وعملها، يُنظر:

Ernest Kurnow, *The Turkish Budgetary Process* (Ankara: 1956); A. L. Strum & C. Mıhçıoğlu, *Bibliography on Public Administration in Turkey, 1928-57* (Ankara: 1958); A. Gorvine & L. L. Barber, *Organization and Functions of Turkish Ministries* (Ankara: 1957); Fehmi Yavuz, *Problems of Turkish Local Administration* (Ankara: 1965); Doğan Dolmiz, *Turkish Government Organization Manual* (Ankara: 1959); Institute of Public Administration for Turkey and the Middle East, *Turkish Government Organization Manual*, 2nd ed. (Ankara: 1966).

عن المجتمع والدين في تركيا، يُنظر:

Halide Edib (Adıvar), *Turkey Faces West* (London: 1930); Halide Edib, *Conflict of*

East and West in Turkey (Lahore: 1935); H. E. Allen, *The Turkish Transformation: A Study in Social and Religious Development* (Chicago, Ill.: 1935); E. Bisbee, *The New Turks, Pioneers of the Republic, 1920-1950* (Philadelphia, Pa.: 1951), 2nd. ed., (1956); Nermin Erdentung, *A Study on the Social Structure of a Turkish Village* (Ankara: 1959); Irfan Orga, *Portrait of a Turkish Family* (New York: 1950); J. E. Pierce, *Life in a Turkish Village* (New York: 1964); Firouz Bahrampour, *Turkey: Political and Social Transformation* (Brooklyn, N.Y.: 1967); Selma Ekrem, *Turkey Old and New* (New York: 1963); Kaare Grønbech, *The Turkish System of Kinship* (Copenhagen: 1953); Mahmud Makal, *A Village in Anatolia* (London: 1954); Kemal Karpat, *Social Change and Politics in Turkey: A Structural-Historical Analysis* (Leiden: 1973); *Political and Social Thought in the Contemporary Middle East* (London: 1968); "Social themes in Contemporary Turkish literature," *Middle East Journal*, 14 (1960), pp. 29-44, 153-168; G. Jaeschke, *Der Islam in der neuen Türkei* (Leiden: 1951); H. Reed, "The Religious Life of Modern Turkish Muslims," in: Frye (ed.), pp. 108-148; "The Revival of Islam in Secular Turkey," *Middle East Journal*, 8 (1954), pp. 267-282; "Turkey's New Imam-Hatip Schools," *Die Welt des Islams*, n.s. 4 (1955), pp. 150-163; Paul Stirling, "Religious Change in Republican Turkey," *Middle East Journal*, 12 (1958), pp. 395-408; L. V. Thomas, "Recent Developments in Turkish Islam," *Middle East Journal*, 6 (1952), pp. 22-40;

و(الحركات المنبثقة عن الدين الإسلامي: النورية)

Neda Armaner, *Islâm dininden ayrılan cereyanlar: nurculuk* (Ankara: 1964); Bekir Berk & N. Polat, *Islamî hareket ve Türkeş* (Istanbul: 1969);

و(الجانب الداخلي من المرجئية في ضوء الدين)

F. Güventürk, *Din ışığı altında Nurculuğun içyüzü* (Istanbul: 1964);

و(الأزمة الروحية في تركيا: الدين والعلمانية)

Osman Turan, *Türkiyede mânevi buhran: din ve lâiklik* (Ankara: 1964);

و(الحركات الإسلامية)

Tarık Tunaya, *Islâmcılık cereyanı* (Istanbul: 1962).

عن دُور الشعب، يُنظر:

Kemal Parpat, "The People's Houses in Turkey, Establishment and Growth," *Middle East Journal*, 17 (1963), pp. 55-67; "The Impact of the People's Houses on the Development of Communications in Turkey, 1931-1951," *Welt des Islams*, 15 (1974), pp. 69-84;

و(الذكرى الخامسة عشر لتأسيس دُور الشعب وغُرف الشعب)

XV Yıldönümünde Halkevleri ve Halkodaları (Ankara: 1947);

و(بيبليوغرافيا دُور الشعب)

Hasan Taner, *Halkevleri Bibliyografyası* (Ankara: 1944).

عن تطور التعليم، يُنظر:

Andreas Kazamias, *Education and the Quest for Modernity in Turkey* (London: 1966); Ilhan Başgöz & H. Wilson, *Educational Problems in Turkey, 1920-1940* (Bloomington, Ind./The Hague: 1968);

و(التعليم القومي في الجمهورية التركية)

Nevzat Ayas, *Türkiye Cumhuriyeti Millî Eğitim* (Ankara: 1948).

عن تطور الاقتصاد التركي، يُنظر:

Z. Y. Hershlag, *Turkey: An Economy in Transition* (The Hague: 1958); Z. Y. Hershlag, *Turkey: The Challenge of Growth* (Leiden: 1968);

و(العمال الأتراك في ألمانيا الغربية ومشاكلهم)

Nermin Abadan, *Batı Almanyadaki Türk Işçileri ve sorunları* (Ankara: 1954); R. Aktan, *Analysis and Assessment of the Economic Effects of Public Law 480 Title I Program: Turkey* (Ankara: 1966); H. B. Chenery, G. E. Brandow & E. J. Cohn, *Turkish Investment and Economic Development* (Ankara: 1953); B. Helling & G. Helling, *Rural Turkey: A New Socio-Statistical Appraisal* (Istanbul: 1958); M. D. Rivkin, *Area Development for National Growth: The Turkish Precedent* (New York: 1965); F. Shorter (ed.), *Four Studies of Economic Development in Turkey* (London: 1967); T. C. State Planning Organization, Republic of Turkey, *First Five Year Development Plan, 1963-1967* (Ankara: 1963); *Second Five Year Development Plan, 1968-1972* (Ankara: 1967); R. D. Robinson, *The First Turkish Republic* (Cambridge, Mass.: 1965); R. W. Kerwin, "Etatism and the Industrialization of Turkey," Unpublished Ph.D. Dissertation, School of Advanced International Studies, Johns Hopkins University, 1956; OECD, Economic Surveys, *Turkey* (Paris: 1972).

عن سياسة الجمهورية الخارجية، يُنظر:

E. R. Vere-Hodge, *Turkish Foreign Policy, 1918-1948* (Ambilly-Annemasse: 1950); Altemir kılıç, *Turkey and the World* (Washington, D.C.: 1959); Ferenc Vali, *Bridge Across the Bosphorus: The Foreign Policy of Turkey* (Baltimore: 1971); *The*

Turkish Straits and NATO (Stanford, Calif.: 1952); R. J. Kerner & H. N. Howard, *The Balkan Conferences and the Balkan Entente, 1930-5* (Berkeley, Calif.: 1936); H. N. Howard, *Turkey, the Straits and US Policy* (Baltimore/London: 1974); *The Problem of the Turkish Straits* (Washington, D.C.: Department of State, 1947); E. Aghjon & T. Aghjon, *Actes de Montreux* (Paris: 1937);

و(حرب الاستقلال التركية والسياسة الخارجية)

S. R. Sonyel, *Türk kurtuluş Savaşı ve Dış Politika* (Ankara: 1973), vol. 1; A. E. Montgomery, "Allied Policies in Turkey from the Armistice of Mudros, 30th October, 1918 to the Treaty of Lausanne, 24th July 1923," Unpublished Ph.D. Dissertation, University of London, 1969; Salahi (Sonyel) Ramadan, "The Foreign Policy of the Turkish Nationalists, 1919-1923," Unpublished Ph.D. Dissertation, University of London, 1971;

و(مبادئ ودبلوماسية سياسة أتاتورك الخارجية)

A. Akşin, *Atatürk'ün dış politika ilkeleri ve diplomasisi*, 2 parts (Istanbul: 1964-1966);

و(السياسة الخارجية للدولة التركية)

Yusuf Hikmet Bayur, *Türkiye Devletinin dış siyasasi* (Istanbul: 1938), 2nd ed. (1942);

و(العلاقات التركية-الروسية -الإنكليزية، 1791-1941)

R. S. Burçak, *Türk-Rus-Ingiliz münasebetleri 1791-1941* (Istanbul: 1946); L. J. Gordon, *American Relations with Turkey, 1830-1930: An Economic Interpretation* (Philadelphia, Pa.: 1932);

و(نظرة سريعة على العلاقات التركية-الأميركية، 1800-1959)

A. N. Kurat, *Türk-Amerikan münasbetlerine kısa bir bakış, 1800-1959* (Ankara: 1952);

و(العلاقات التركية-الروسية في التاريخ)

H. F. Gürsel, *Tarih boyunca Türk-Rus ilişkileri* (Istanbul: 1968); H. W. Hartman, *Die auswaertige Politik der Türkei, 1923-1940* (Zürich: 1941);

و(العلاقات الدبلوماسية التركية-الأميركية، 1939-1947)

Haluk Ülman, *Türk-Amerikan diplomatik münasebetleri, 1939-1947* (Ankara: 1961); A. Gündüz Ökçün, *A Guide to Turkish Treaties, 1920-1964* (Ankara: 1966); R. L. Daniel, *American Philanthropy in the Near East, 1820-1960* (Athens, Ohio: 1970); J. A. DeNovo, *American Interests and Policies in the Middle East, 1900-1939* (Minneapolis, Minn.: 1963); D. H. Finnie, *Pioneers East: The*

Early American Experience in the Middle East (Cambridge, Mass.: 1967); J. L. Grabill, *Protestant Diplomacy and the Near East: Missionary Influence on American Policy, 1810-1927* (Minneapolis, Minn.: 1971); G. S. Harris, *The Troubled Alliance: The United States and Turkey: Their Problems in Historical Perspective, 1945-1971* (Stanford, Calif.: 1972); R. R. Trask, *The United States Response to Turkish Nationalism and Reform, 1914-1939* (Leiden: 1971).

عن السياسة التركية ومشكلاتها منذ عام 1960، يُنظر:

Jacob M. Landau, *Radical Politics in Modern Turkey* (Leiden: 1974);

و(تطورات حزب الشعب الجمهوري بين عامي 1960 و1975)

Suna Kili, *1960-1975 Döneminde Cumhuriyet Halk Partisinde Gelişmeler* (Istanbul: 1976); C. H. Dodd, *Politics and Government in Turkey* (Manchester, England: 1969); Ahmet Taner Kişali, *Forces politiques dans la Turquie moderne* (Ankara: 1968; Roos & Roos.

ونجد الوصف الأكثر فائدة لتركيا في:

Richard N. Robinson, *Investment in Turkey: Basic Information for United States Businessmen* (Washington, D.C.: Department of Commerce, 1956); T. D. Roberts et al., *Area Handbook for the Republic of Turkey,* U.S. Government Printing Office, April, 1970; *Nagel's Encyclopaedia Guide: Turkey* (New York/Geneva/Paris/Munich: 1968); E. Fodor & Kanik Aricanli, *Fodor's Turkey* (New York: 1969),

وطبعات لاحقة؛

Hachette World Guides, *Turkey* (Paris: 1960; 1970); Shell Company of Turkey, Ltd., *Motorist Guide to Turkey* (Istanbul: [n. d.]).

أفضل دليل لاسطنبول إلى حد بعيد:

Hilary Sumner-Boyd & John Freely, *Strolling Through Istanbul: A Guide to the City* (Istanbul: Redhouse Press, 1972).

من بين أكبر الأدلة:

Ernest Mamboury, *Istanbul Touristique* (Istanbul: latest ed., 1951) and *Ankara Touristique* are particularly good.

يمكن العثور على الخرائط التفصيلية الوحيدة لاسطنبول في:

Istanbul Belediyesi, *Istanbul, Şehir Rehberi, 1971* (City Guide to Istanbul, 1971), (Istanbul: 1972).

وهذا العمل قديم في بعض النواحي لكنه ما زال يمثل المعالجة الكلاسيكية:

Great Britain, Naval Intelligence Division, Geographical Handbook Series, *Turkey*, 2 vols. (London: 1942).

يمكن استخلاص المعلومات الإحصائية الحديثة من منشورات معهد الدولة للإحصاء (Devlet Istatistik Enstitüsü, Ankara) بما في ذلك الكتاب الإحصائي السنوي لتركيا (*Türkiye Istatistik Yıllıği*)، نشر الأحدث منه لأعوام 1963، 1964–1965، 1971، نشرة الإحصاءات الشهرية (*Aylik Istatistik Bülteni*)، ومجموعة واسعة من الدراسات المتخصصة. التقرير السنوي للبنك المركزي التركي ومراجعة الأحوال الاقتصادية لبنك الأعمال التركي، وكلاهما منشور باللغتين الإنكليزية والتركية، مفيدان للغاية. وينشر مكتب رئيس الوزراء القوانين والقرارات الحكومية يوميًا في: .*T.C. Resmi Gazete*

فهرس عام

ب

ـــــــ ت ـــــــ

خ

د

ر

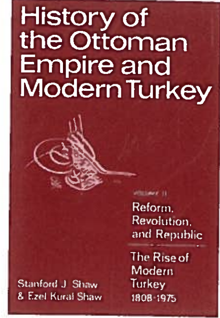
ز

ك

م

ي

هذا الكتاب



هو الجزء الثاني من كتاب **تاريخ الدولة العثمانية وتركيا الحديثة**، وعنوانه: **الإصلاح والثورة والجمهورية - قيام تركيا الحديثة**. يناقش محاولات تحديث الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وانتشار النزعة القومية بين الشعوب الخاضعة لها، والتغيرات الثورية في المؤسسات والمجتمع العثماني التي أدت إلى زوال السلطنة وقيام جمهورية تركيا الديمقراطية. وبناءً على بحث مكثف في المحفوظات العثمانية وكذلك المصادر الغربية، يحلل هذا الجزء الضغوط الخارجية وإجراءات الإصلاح والتغييرات المؤسسية والحركات الفكرية التي أثرت في المجتمع العثماني غير المتجانس خلال القرن التاسع عشر. ويختتم بتحليل الهياكل الدستورية والسياسية لتركيا المعاصرة والمشكلات الداخلية والخارجية الرئيسية.

المؤلفان

ستانفورد ج. شو، مؤرخ أميركي اشتهر بأعماله عن أواخر عهد الدولة العثمانية واليهود الأتراك والجمهورية التركية المبكرة، وُصِف بأنه "أحد أكثر المؤرخين العثمانيين إنتاجًا في الولايات المتحدة". عمل أستاذًا مساعدًا وأستاذًا مشاركًا في اللغة التركية والتاريخ في قسم لغات الشرق الأدنى وقسم التاريخ في جامعة هارفرد (1958-1968)، وأستاذ التاريخ التركي في جامعة كاليفورنيا (1968-1997). وكان آخر منصب له في جامعة بيلكنت بأنقرة أستاذًا للتاريخ العثماني والتركي (1999-2006). وكان المؤسس وأول رئيس تحرير **للمجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط**، التي نشرتها مطبعة جامعة كامبردج لجمعية دراسات الشرق الأوسط (1970-1980). ألّف العديد من الكتب، من بينها كتابا **يهود الدولة العثمانية والجمهورية التركية** (*The Jews of the Ottoman Republic*)، **وتركيا والهولوكوست** (*Turkey and the Holocaust*).

إيزيل كورال شو، باحثة مشاركة في التاريخ، جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس.

المترجم

أحمد سالم سالم، كاتب وباحث ومترجم في مجال التاريخ والحضارة. حائز البكالوريوس في الآداب من جامعة الإسكندرية عام 2002، والدكتوراه من الجامعة نفسها عام 2015. من أبرز مؤلفاته: **استراتيجية الفتح العثماني** (2012)، **والعثمانيون وشرق المتوسط: دراسة في أصول الصراعات الدولية على منطقة الشرق الأوسط** (2021)، فضلًا عن ترجمته عددًا من الكتب في التاريخ ونشره أبحاثًا ومقالات وترجمات في الدوريات المتخصصة وغير المتخصصة.

فلسفة وفكر
اقتصاد وتنمية
لسانيات
آداب وفنون
تاريخ
علم اجتماع وأنثروبولوجيا
أديان ودراسات إسلامية
علوم سياسية وعلاقات دولية

السعر: 32 دولارًا

ISBN 978-614-445-664-4




المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies